

فهرس الجزء الثالث من فتح الملهم شرح صحيح مسلم

| صفحة | عنوان |
|------|--|
| ١ | الزكاة |
| ١ | تحقيق معنى لفظ الزكاة لغة وبيان مفهومه الشرعى |
| ١ | اختلاف العلماء فى أول وقت فرض الزكاة |
| ٢ | تحقيق المصالح والحكم المرعية فى فرض الزكاة واختلاف مقاديرها وتعيين النصاب فى أنواع المال |
| ٣ | اختلاف الأئمة فى أن الصدقة تجب فى كل ما أخرجته الأرض قليله وكثيره أو لا تجب حتى يبلغ خمسة أوسق |
| ٨ | مسألة زكاة الخيل الساعة المتناسلة .. |
| ١١ | باب سبب زكاة القطر .. |
| ١٢ | أقوال العلماء فى أن صدقة الفطر فرض أو واجب أو سنة .. |
| ١٣ | أقوال الأئمة فى أن صدقة الفطر تجب عن العبد الكافر أم لا .. |
| ١٥ | أقوال العلماء فى أن القدر الواجب فى صدقة الفطر من البرصاع أو نصف صاع .. |
| ١٦ | باب أنواع الزكاة .. |
| ٢٢ | باب أرضاء السعاة .. |
| ٢٢ | باب تغليظ عقوبة من لا يؤدى الزكاة .. |
| ٢٨ | باب البحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلاف .. |
| ٢٩ | باب فضل النفقة على العيال والمملوك واثم من ضيعهم أو حجب نفقتهم عنهم .. |
| ٣٠ | باب الابتداء فى النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة .. |
| ٣١ | اختلاف العلماء فى المدبر هل يباع أم لا وبيان النجاسة عند الحنفية رحمهم الله .. |
| ٣٣ | باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوجة والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين .. |
| ٣٧ | هل تجب فى حلى النساء زكاة أم لا وأقوال العلماء فى ذلك .. |
| ٣٥ | اختلاف العلماء هل يجوز للمرأة أن تعطى زكاتها إلى زوجها الفقير .. |
| ٣٨ | باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه .. |
| ٣٨ | هل للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صدقة أو صوماً أو صدقة أو غيرها فيه أقوال للعلماء .. |
| ٤٠ | باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف .. |
| ٤٦ | باب البحث على الصدقة ولو بشئ تمر أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار .. |
| ٤٦ | باب الحمل اجرة يتصدق بها والتمنى الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل .. |
| ٤٩ | باب فضل المنية .. |
| ٤٩ | باب مثل المنفق واليتيم .. |
| ٥١ | باب ثبوت اجراء المتصدق وإن وقعت الصدقة فى يد فاسق ونحوه .. |
| ٥١ | باب اجراء الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مقسدة بأذنه الصريح أو العرفى .. |
| ٥٢ | باب فضل من ضم إلى الصدقة غيرها من أنواع البر .. |
| ٥٥ | باب البحث على الأنفاق وكراهة الإحصاء .. |
| ٥٦ | باب البحث على الصدقة ولو بالقليل ولا تمنع من القليل لاحتقار .. |

| صفحة | عنوان |
|------|--|
| ٥٦ | باب فضل اخفاء الصدقة .. |
| ٥٨ | باب بيان ان افضل الصدقة صدقة الصميم الشحيح .. |
| ٥٩ | باب بيان ان اليد العليا خير من اليد السفلى وان اليد العليا هي المنفقة وان السفلى هي السائلة .. |
| ٦١ | باب النهي عن المسألة .. |
| ٦٣ | اقوال العلماء في معنى المسكين والفقير والاختلاف الواقع في تعيين القدر الذي لا يحل معه اخذ الزكاة وتحريم المسألة |
| ٦٥ | باب من تحل له المسألة .. |
| ٦٦ | باب جواز الاخذ بغير سؤال ولا تطلع .. |
| ٦٨ | باب كراهة المحرص على الدنيا .. |
| ٦٩ | باب فضل القناعة والحث عليها .. |
| ٧٠ | باب التحذير من الاعتزاز برزية الدنيا وما يبسط منها .. |
| ٧٣ | باب فصل التعتف والصبر والقناعة والحث على كل ذلك .. |
| ٧٤ | باب اعطاء المؤلفات ومن يخاف على إيمانته ان لم يعط واحتمال من سأل بجفاء بحمله وبيان الخواارج واحكامهم .. |
| ٧٧ | اقوال العلماء في حكم اعطاء المؤلفات هل يبقى بعده صلى الله عليه وسلم ام لا .. |
| ٧٩ | بحث شرعي يتعلق بتكفير الخواارج وغيرهم من اهل الأهواء والمحدثين وهل يقاتلون وممن يقاتلون .. |
| ٨٠ | سبب تسمية الخواارج بالخواارج وبالحجورية وشرح حالهم وكيف كان يدبرهم .. |
| ٩٨ | باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وهو بنوها شرب بنو المطلب دون غيرهم .. |
| ٩٩ | اختلاف العلماء في المراد بالآل الذين لا تحل لهم الصدقة .. |
| ١٠٣ | باب إباحة الهدية للنبي صلى الله عليه وسلم وآله وان كان المهدى ملكها بطريق الصدقة وبيان ان الصدقة اذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصفت الصدقة وحلت لكل احد من كانت الصدقة محرمة عليه .. |
| ١٠٦ | باب الدعاء لمن اتى به صدقة .. |
| ١٠٧ | باب ارضاء الساعي بالربط حراماً .. |
| ١٠٧ | اقوال العلماء في جواز الصلوة على غير الانبياء .. |
| ١٠٥ | كتاب الصوم |
| ١٠٥ | بيان معنى الصوم للحنفي والشرعي وذكر اقسام الصوم الشرعي .. |
| ١٠٥ | الدليل على فرضية صوم شهر رمضان .. |
| ١٠٥ | المعاني المعقولة في الصلوة وشرح فوائده ومنافعه .. |
| ١٠٦ | باب فضل شهر رمضان .. |
| ١٠٧ | الدليل على جواز قول يومضان من غير ذكر الشهر وبيان سبب تسمية هذا الشهر بـرمضان .. |
| ١٠٦ | باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال وانه اذا غم في اوله وآخره انزلت على الشهر كلاً من يومين .. |
| ١٠٦ | مسألة يوم الشك واقوال العلماء في صومه هل يجب ام لا وعلى الثاني هل يجوز ام لا .. |
| ١٠٩ | اقوال العلماء فيما يثبت به الصوم والفطر من الشهود وهل تقبل شهادة الواحد في دخول رمضان .. |
| ١١١ | كراهة استقبال رمضان بصوم يوم او يومين فصاعداً ومن ذهب العلماء فيه .. |
| ١١١ | الحكمة في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم او يومين .. |
| ١١٣ | باب بيان ان لكل بلد رؤيته وارضاعهم اذا ارادوا التزاد به لا يشيت حكمه لما يدور عنهم .. |

| صفحة | عنوان |
|------|--|
| ١١٢ | هل يجب على كل قوم اعتبار مطلعهم أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالسبق رؤية ومذاهب العلماء في ذلك وتحقيق ما هو المختار عند الحنفية .. |
| ١١٣ | باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره وإن الله تعالى قد أمده للرؤية فإن عمّر فليكمل الثلاثون .. |
| ١١٣ | أقول أئمتنا الحنفية فيما إذا صاموا بشهادة شاهد واحد هل يفطرون عند كمال العدد بحسب شهادته مع عدم الرؤية أم لا |
| ١١٥ | باب بيان معنى قوله صلى الله عليه وسلم شهر أعياد لا ينقصان .. |
| ١١٥ | باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر وإن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر وبيان صفة الفجر الذي يتحقق به الأحكام من الدخول في الصوم ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذلك وهو الفجر الثاني ويسمى الصادق والمستطير وأنه لا أثر للفجر الأول في الأقسام وهو الفجر الثاني بل الفجر وهل يكتفى بالأذان قبل الفجر أم لا |
| ١١٤ | مذاهب العلماء في مشروعية التأخير قبل الفجر وهل يكتفى بالأذان قبل الفجر أم لا |
| ١٢٠ | باب فضل السجود وتأكيده استحبابه واستحباب تأخير دو تجليل الفطر .. |
| ١٢٣ | باب بيان رقة انقضاء الصوم .. نروج التهاجر .. |
| ١٢٣ | باب النهي عن الإصصال .. |
| ١٢٥ | باب بيان أن القبرة في الصوم ليست بمنزلة على من لو ترك شهوته .. |
| ١٢٨ | باب نكحة صبر .. من طام عليه الفجر وهو جنب .. |
| ١٣٠ | باب تعليل تحريم الجماع في شهر رمضان على الصائم وجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها وأنها تجب على الموسر المعسر .. |
| ١٣٢ | وإنه يت في ذمة المعسر حتى يستطيع .. |
| ١٣٣ | مذاهب العلماء في أن كفارة الصوم تجب على الرجل وحده أو عليه وعلى المرأة .. |
| ١٣٣ | فإن يسقط الكفارة بالأعسار المفارن لوجوب الكفارة أم لا .. |
| ١٣٣ | مذاهب العلماء في سقوط قضاء اليوم الذي أفسده الجماع أو كفارة بالكفارة .. |
| ١٣٣ | مذاهب العلماء في إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً بأشئ كان .. |
| ١٣٥ | باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر وإن لا فضل لمن إطاقه بلا ضربه أن يصوم ومن شق عليه أن يفطر .. |
| ١٣٦ | مذاهب العلماء فيما إذا أصبح المسافر صائماً هل يحل له الإفطار في أثناء النهار أم لا وفيما إذا أصبح مقيماً بما أثر سافر هل يحل له الإفطار في ذلك النهار أم لا |
| ١٣٤ | اختلاف العلماء في أجزاء الصوم في السفر عن الفرض وما هو الأفضل في حق المسافر للعلماء فيه مذاهب .. |
| ١٣٠ | باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة .. |
| ١٣١ | باب صدق يوم عاشوراء .. |
| ١٣٥ | أقول العلماء في أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر المحرم واليوم التاسع .. |
| ١٣٤ | الدليل على صحة أنصافه لمن لم يؤمن بالنيل سواء كان بعد الأذان أم لا .. |
| ١٣٩ | باب تحريم صوم يوم العيد .. |
| ١٣٩ | مذاهب العلماء في النذر بصوم يوم الفطر هل ينقذ أم لا والاختلاف فيمن نذر صوم يوم فوافق يوم العيد هل ينقذ نذره أم لا .. |
| ١٥٠ | أقول العلماء في أن النهي عن الأفعال الشرعية هل يقتضي صحة المنهي عنه أم لا .. |
| ١٥٣ | باب تحريم صوم أيام التشريق وبيان أنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل .. |

| صفحة | عنوان |
|------|---|
| ١٥٣ | الدليل لمن قال لا يصوم يوماً من الأيام التشرقي بحال خلافاً لمن رخص في صومها للتمتع إذا لم يجد الهدى .. |
| ١٥٣ | باب كراهة افراد يوم الجمعة بصوم لا يوافق عادته .. |
| ١٥٥ | أقوال العلماء في صوم يوم الجمعة .. |
| ١٥٦ | باب بيان نسخ قول الله تعالى وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ .. |
| ١٥٤ | باب جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يجز رمضان آخر من أظفر بحد ركعتين وسفر وحض ونحو ذلك .. |
| ١٥٨ | باب قضاء الصوم عن الميت .. |
| ١٥٨ | أقوال العلماء في أنه يجوز الصيام عن الميت أم لا .. |
| ١٥٩ | اختلفت في أن الصحابي إذا روى شيئاً ثم اختلفت بخلافه فالعبرة بما رآه أولاً رواه .. |
| ١٦٠ | الدليل على أن القياس حجة وبيان شرائط القياس الصحيح .. |
| ١٦١ | باب نذب الصائم إذا دعى إلى الطعام ولو يرد الأظفار وشوهد أو قتل أن يقول في صائمه وأنه يتركه صومه عن الميت أم لا .. |
| ١٦٢ | باب فضل الصيام .. |
| ١٦٢ | شرح حديث الصولي وأنا أكره به ونقل أقوال العلماء في تفسيره .. |
| ١٦٦ | باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تقويت حتى .. |
| ١٦٤ | باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال وجواز فطر الصائم نفلًا من غير عذر ولا ولي إتمامه .. |
| ١٦٤ | أقوال العلماء في صوم النفل هل يجوز بنية في النهار أم لا بل يجب التنبه .. |
| ١٦٨ | هل يباح الأظفار من صوم التطوع بعد راء ولا عذر فيه أقوال العلماء وإذا أظفر بعد الشرع فهل يلزم قضاؤه .. |
| ١٦٩ | الدليل على وجوب قضاء صوم التطوع إذا أفسده بعد الشرع .. |
| ١٧١ | باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر .. |
| ١٧٢ | باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان واستحب أن لا يتخلف شهر من صومه .. |
| ١٧٣ | الحكمة في كثرة صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان .. |
| ١٧٥ | باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقاً ولم يفطر العيدين والتشريق وبيان تفضيل صوم يوم فطر .. |
| ١٧٩ | كرهية صوم الدهر وأقوال العلماء فيه .. |
| ١٨٠ | اختلاف العلماء في أن صوم الدهر أفضل أو صيام يوم وفطر يوم أفضل .. |
| ١٨٢ | باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس .. |
| ١٨٢ | استحباب صيام أيام البيض .. |
| ١٨٥ | باب صوم سر شعبان .. |
| ١٨٦ | باب فضل صوم المحرم .. |
| ١٨٤ | باب استقبال صوم ستة من شوال اتباعاً لرمضان .. |
| ١٨٤ | باب فضيلة القدر المأثوق على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها .. |
| ١٩٣ | اختلاف العلماء في ليلة القدر .. |
| ١٩٥ | كتاب الاعتكاف |
| ١٩٥ | بيان مفهوم الاعتكاف لغة وشرعاً وبيان أقسامه وهل يشترط له الصوم أم لا .. |
| ١٩٩ | باب الاجتهاد في العشر الاواخر .. |
| ٢٠٠ | باب صوم عشر ذي الحجة .. |

| صفحة | عنوان |
|------|---|
| ٢٠١ | كتاب الحج |
| ٢٠١ | باب ما يباح للمحرم بحج أو عمره لبسه وبالألباح وبيان تحريم الطيب عليه .. |
| ٢٠١ | بيان حقيقة الحج والحكمة في مشروعيته وذكر المصالح المرجعية فيه .. |
| ٢٠٢ | اختلاف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج .. |
| ٢٠٢ | الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل الهجرة غير مرة .. |
| ٢٠٢ | اختلاف اصحابنا الحنفية في الحج هل هو واجب على الفور أو على التراخي .. |
| ٢٠٢ | قالا ليس المحرم إذا اراد أن يحرم .. |
| ٢٠٣ | الحكمة في تحريم لبس المخيط على المحرم .. |
| ٢٠٤ | أقوال العلماء في لبس الثوب المصبوغ حالة الاحرام وتحريم الطيب على المحرم .. |
| ٢٠٤ | أقوال العلماء في وجوب الفدية على من لبس السراويل إذا لم يجد الأزار .. |
| ٢٠٨ | أقوال العلماء في استعمال الطيب عند الاحرام واستلامته بعده .. |
| ٢٠٨ | من أصابه طيب في احرامه من غير قصد منه فبادر إلى نائلته هل يجب عليه الكفارة أم لا .. |
| ٢١٠ | باب مواقيت الحج |
| ٢١١ | أقوال العلماء في أنه هل يجوز تأخير الاحرام إلى بعد الميقاتين أم لا .. |
| ٢١١ | اختلاف العلماء في أن المتردد إلى مكة بغير قصد الحج والعمرى يلزمه الاحرام أم لا .. |
| ٢١٢ | بيان ميقات أهل مكة للحج والعمره .. |
| ٢١٢ | أقوال العلماء فيمن جاوز الميقات مرثداً للنسك بغير احرام وفي تقديم الاحرام على المواقيت وعلى أشهر الحج .. |
| ٢١٥ | باب التلبية وصفاتها ووقتها .. |
| ٢١٦ | هل يستحب الزيادة في التلبية على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم .. |
| ٢١٦ | اختلاف العلماء في جواز تكبير الشعر في الاحرام .. |
| ٢١٨ | باب امر أهل المدينة بالاحرام من عند مسجد ذي الحليفة |
| ٢١٨ | باب بيان أن الافضل أن يحرم حين تنبئ به راحلته متوجهاً إلى مكة لأعقب الركعتين .. |
| ٢٢٠ | باب استحباب الطيب قبيل الاحرام في الهدن واستحبابه بالمسك وأنه لا يابس بقاء وببصره وهو بريقه ولعانه |
| ٢٢٠ | أقوال العلماء في التطيب قبل الاحرام وجواز استلامته بعد الاحرام .. |
| ٢٢٣ | باب تحريم الصيد المأكول أو المبرئ أو ما أصلة ذلك على المحرم بحج أو عمره أو بهما |
| ٢٢٣ | أقوال العلماء في أن المحرم يأكل من لحم الصيد أم لا والتفصيل فيما إذا صيد لأجله أو لم يصيد لأجله .. |
| ٢٣٠ | باب ما يتدب للمحرم وغيره قتله من القواط في الحلال والمحرم .. |
| ٢٣١ | بيان أنواع القربا وتفصيل حكمها .. |
| ٢٣٢ | أقوال العلماء في أخاقي غير الخمس من السباع بالخمس المنصوصة في الحديث في جواز قتله في الحرم في حالة الاحرام .. |
| ٢٣٣ | بيان تعريف الصيد الذي منع منه المحرم .. |
| ٢٣٣ | باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها .. |
| ٢٣٤ | باب جواز الحجامه للمحرم .. |
| ٢٣٨ | تحقيق حديث افطر الحجام والمحجم وبيان نسخه .. |
| ٢٤٠ | باب جواز ملاواة المحرم عينيه .. |

| صفحة | عنوان |
|------|--|
| ٢٢٠ | باب جواز غسل المحرم يده ورأسه .. |
| ٢٢١ | باب ما يفعل بالمحرم اذا مات .. |
| ٢٢١ | أقوال العلماء في أن المحرم اذا مات هل يفعل به ما يفعل بالحلال او يبيح على احرامه بعد الموت .. |
| ٢٢٢ | باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعد المرض ونحوه .. |
| ٢٢٢ | تحقيق الاحتياط في الحج واقتوال العلماء في ان الاحتياط هل يكون بالمرض ام لا .. |
| ٢٢٥ | مسئلة الاشتراط في الحج واقتوال العلماء في مشروعيته .. |
| ٢٢٦ | باب صحة احرام النساء واستحباب اغتسالهن للاحرام وكذا الحائض .. |
| ٢٢٦ | باب بيان وجوه الاحرام انه يجوز افراد الحج والتمتع والقران وجواز ادخال الحج على العمرة ومتى يحل لقارن من نسكه .. |
| ٢٢٨ | الدليل على ان المرأة اذا اهلته بالعمرة متمتعة فحاضت قبل الطواف لها ان تترك العمرة وتكمل الحج مفردة ولزمها دهر لفضل العمرة .. |
| ٢٢٩ | اختلاف العلماء في انه هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة ام لا .. |
| ٢٥٠ | اختلاف العلماء في ان القارن كيفية طواف واحد ومجي طواف واحد ويلزمه طوافان وسعيان والدليل على ما هو المختار عند .. |
| ٢٥٢ | الحنفية من انه يطوف طوافين ويسعى سعيين .. |
| ٢٥٢ | الدليل على تعدد السعي على القارن .. |
| ٢٥٥ | بيان انواع الاحرام وبيان حل كل منها .. |
| ٢٥٥ | اختلاف العلماء في انواع الاحرام ايها افضل .. |
| ٢٥٦ | اختلاف العلماء في انه عليه السلام في حجة الوداع كان مفردا او قارنا وبيان دلائل كل وترجيح ما هو المختار .. |
| ٢٥٦ | عند الحنفية بغاية الانصاف .. |
| ٢٦٣ | حجة من جواز الاشتراك في هدي التمتع والقران .. |
| ٢٦٢ | أقوال العلماء في ان جواز فسخ الحج الى العمرة هل يستمر بعد عام حجة الوداع ام لا .. |
| ٢٦٥ | الجواب عن احاديث الفسخ والدليل على انه كان رخصة في ذلك الوقت .. |
| ٢٦٦ | الاختار في اشهر الحج هل يكره ام لا للمكي .. |
| ٢٦٨ | الانزول بالمحصب سنة .. |
| ٢٦٣ | أقوال العلماء في صحة حج الصبي وهل يترتب عليه احكام الحج ام لا .. |
| ٢٦٥ | اختلف اقوال العلماء في المنفعة التي نفعها عمر رضي الله عنه في الحج .. |
| ٢٦٦ | باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم .. |
| ٢٦٩ | سنية طواف القدوم ولاضطباع والرمل .. |
| ٢٦٩ | الدليل على الركعتين بعد الطواف خلف المقام وهل هما واجبتان ام سنتان .. |
| ٢٧٠ | التجمع بين الظهر والعصر ووقت الظهر بعرفة بأذان واقامتين وهو شك عند الحنفية .. |
| ٢٨٤ | التجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد واقامة واحدة عند الامام الاعظم رحمه الله .. |
| ٢٩٠ | تكفير الكبائر بالحج والكلامة على حديث عباس بن مرداس .. |
| ٢٩٢ | أقوال العلماء هل يستحب الرمي لكبا اموا شيئا .. |
| ٢٩٤ | باب جواز تعليق الاحرام وهو ان يحرم احراما كالاحرام فلان فيصير محرما باحرام مثل احرام فلان .. |
| ٢٩٨ | باب جواز التمتع .. |
| ٣٠١ | باب وجوب الدم على المتمتع وانه اذا عدمه لزمه صوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله .. |

| صفحة | عنوان |
|------|--|
| ٣٠٢ | باب بيان ان القارن لا يتحلل الا في وقت تحلل الحاج المفرد - - - - - |
| ٣٠٣ | باب جواز التحلل بالاحصار وجواز القارن واقتصار القارن على طواف واحد وسعي واحد - - - - - |
| ٣٠٤ | باب في الافراد والقران - - - - - |
| ٣٠٥ | باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده - - - - - |
| ٣٠٥ | باب بيان ان المحرم يمسك لا يتحلل بالطواف قبل السعي وان المحرم يحل لا يتحلل بطواف القدوم وكذلك القارن - - - - - |
| ٣٠٨ | باب جواز العمرة في شهر الحج - - - - - |
| ٣٠٩ | باب اشعار البدن وتقليل عند الاحرام - - - - - |
| ٣١٠ | الدليل على مشروعية الاشعار وتحقيق ما روى عن ابي حنيفة من كراهته - - - - - |
| ٣١١ | باب من طاف بالبيت حل - - - - - |
| ٣١٢ | باب جواز تقصير المعتمر من شعوه وان لا يجب حلقه وان لا يسحب كون حلقه او تقصيره عند المزملة - - - - - |
| ٣١٣ | باب جواز التمتع في الحج والقران - - - - - |
| ٣١٤ | باب بيان عدم عمر النبي صلى الله عليه وسلم وزاهن - - - - - |
| ٣١٤ | اقوال العلماء في العمرة هل هي واجبة كالحج ام سنة مؤكدة - - - - - |
| ٣١٦ | باب فضل العمرة في رمضان - - - - - |
| ٣١٦ | باب استحباب دخول مكة من الثانية العليا والمخرج منها من الثانية السفلى ودخول بلدة من طريق غير التي خرج منها - - - - - |
| ٣١٤ | باب استحباب البيت ذي طوى عند اعادة دخول مكة والاغتسال لدخولها ودخولها مخدرا - - - - - |
| ٣١٨ | باب استحباب الرمل في الطواف في العمرة وفي الطواف الاول في الحج - - - - - |
| ٣٢٠ | باب استحباب استلام الركنين: يمينان في الطواف دون الركنين الآخرين - - - - - |
| ٣٢٢ | باب استحباب تقبيل الحجر الاسود في الطواف - - - - - |
| ٣٢٣ | باب جواز الطواف على بعير وغيره واستلام الحجر بحجر ونحوه للراكب - - - - - |
| ٣٢٣ | باب بيان ان السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج الا به - - - - - |
| ٣٢٤ | باب بيان ان السعي لا يكره - - - - - |
| ٣٢٤ | باب استحباب اعادة الحاج التلبية حتى يشهر في رمي جمره العقبة يوم النحر - - - - - |
| ٣٢٤ | الاستعانة في الوضوء والفرق بين المكروه تنزيها وخلاف الادلى - - - - - |
| ٣٢٨ | باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى الى عرفات في يوم عرفة - - - - - |
| ٣٢٩ | باب الافاضة من عرفات الى المزدلفة واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جمعاً بالمزدلفة في هذه الليلة - - - - - |
| ٣٣١ | باب استحباب زيادة التغليس بصلاة العيم يوم النحر بالمزدلفة والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر - - - - - |
| ٣٣١ | باب استحباب تقدير الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة الى منى في اخر الليل قبل رحمة الناس و - - - - - |
| ٣٣٢ | استحباب الملك لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة - - - - - |
| ٣٣٣ | اقوال العلماء في الرمي هل يجزئ قبل طلوع الشمس وقبل طلوع الفجر لا - - - - - |
| ٣٣٣ | اقوال السلف في الوقوف بالمزدلفة - - - - - |
| ٣٣٤ | باب رمي جمره العقبة من بعض الوادي وتكرار قوله عن يساره ويكره مع كل حصاة - - - - - |
| ٣٣٥ | باب استحباب رمي جمره العقبة يوم النحر اكتفاء ببيان قوله صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا عني مناسككم - - - - - |
| ٣٣٦ | باب استحباب كون حصه الجمار بفرد حصه الحنق - - - - - |

| صفحة | عنوان |
|------|--|
| ٣٣١ | باب بيان وقت استحباب الرمي |
| ٣٣٤ | باب بيان ان حصص الجمار سبع |
| ٣٣٤ | باب تفصيل الحلق على التقصير وجواز التقصير |
| ٣٣٩ | باب بيان ان السنة يوم النحران رمي ثوبين ثم يحلق ولا يتلاء في الحلق بالجانب الايمن من رأس المالحق |
| ٣٣٠ | باب جواز تقديم الذبح على الرمي والحلق على الذبح وعلى الرمي وتقدير الطواف عليها كلها |
| ٣٣١ | اقوال العلماء في وجوب الترتيب بين طواف يوم النحر |
| ٣٣٢ | باب استحباب طواف الافاضة يوم النحر |
| ٣٣٥ | باب استحباب نزول المحصب يوم النفر وصلوة الظهر وما بعدها به |
| ٣٣٨ | باب وجوب المبيت بمضي ليل الى ايام التشريق والترخيص في تركه لاهل التقاية |
| ٣٣٨ | باب فضل القيام بالسقاية والشاء على اهلها واستحباب الشرب منها |
| ٣٣٩ | باب الصدقة لمحرم الهدايا وجلودها وجلالها وان لا يعطى الجزار منها شيئاً وجواز الاستنابة في القيام عليها |
| ٣٥٠ | باب جواز الاشتراك في الهدى واجزاء البدنة والبقرة كل واحد منها عن سبعة |
| ٣٥١ | باب استحباب نحر ابل قيا ما معقولة |
| ٣٥٢ | باب استحباب بعث الهدى الى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه واستحباب تقليده وقتل القلائد وان باعته لا يصير محرماً ولا يحرم عليه شئ بسبب ذلك |
| ٣٥٣ | باب جواز ذكوب البدنة المهلهلة لمن احتاج اليها |
| ٣٥٥ | باب ما يفعل بالهدى اذا عطب في الطريق |
| ٣٥٤ | باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض |
| ٣٥٩ | باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلوة فيها والدعاء في نواحيها كلها |
| ٣٦٣ | باب نقص الكعبة وبنائها |
| ٣٦٩ | باب الحج عن العاجز لمائة وهرم ونحوهما اول الموت |
| ٣٦٩ | اقوال الائمة في جواز الحج عن الغير |
| ٣٤١ | اقوال العلماء في انه هل يجوز للرجل ان يحج عن غيره وان لم يكن حج عن نفسه |
| ٣٤٢ | باب صحة حج الصبي وأجر من حج به |
| ٣٤٣ | باب فرض الحج مرة في العمر |
| ٣٤٥ | باب سفر المرأة مع محرماً الى حج وغيره |
| ٣٤٤ | اقوال العلماء في شد الرحال الى غير المساجد الثلاثة |
| ٣٨٠ | باب استحباب الذكر اذا ركب دابته متوجهاً لسفري حج او غيره وبيان الافضل من ذلك الذكر |
| ٣٨١ | باب ما يقال اذا رجع من سفر الحج وغيره |
| ٣٨٢ | باب استحباب النزول بطاء ذوالخليفة والصلح بما اذا صدر من الحج والعمرة وغيرها فمريها |
| ٣٨٣ | باب لا يحج البيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وبيان يوم الحج الاكابر |
| ٣٨٣ | باب فضل يوم عرفة |
| ٣٨٥ | باب فضل الحج والعمرة |
| ٣٨٦ | باب نزول الحاج بمكة وتورث دورها |

| صفحة | عنوان |
|------|---|
| ٣٨٨ | باب جواز الإقامة بمكة للمهاجرين بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام للإقامة |
| ٣٨٨ | باب تحريم مكة وتحريم صيدها وخلوها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام |
| ٣٩٠ | أقوال العلماء فيمن جنى في غير الحرم ثم التجأ إليه |
| ٣٩٤ | باب النهي عن حمل السلاح بمكة من غير حاجة |
| ٣٩٤ | باب جواز دخول مكة بغير إحرام |
| ٣٩٤ | باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حد حرمتها |
| ٣٩٨ | أقوال العلماء في أن المدينة لها حرمة لا يجوز قطع شجرها ولا اخذ صيدها مثل حرمة مكة وليس كذلك |
| ٤٠٩ | باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على لاوائها وشدة تحريمها |
| ٤١٠ | باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والذئب إليها |
| ٤١١ | باب المدينة تنفخ خبيثها وتسمى طابة وطيبة |
| ٤١٣ | باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء وان من أرادهم به إذا به الله |
| ٤١٣ | باب ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الأمصار |
| ٤١٣ | باب إخباره صلى الله عليه وسلم بترك الناس المدينة على خير ما كانت |
| ٤١٥ | باب فضل ما بين قبره صلى الله عليه وسلم ومنبره وفضل موضع منبره |
| ٤١٤ | باب فضل أحد |
| ٤١٤ | باب فضل الصلوة بمسجد مكة والمدينة |
| ٤١٤ | فضل الصلوة في المساجد الثلاثة منها في غيرها وتحقيق التفاضل بينها |
| ٤١٨ | فضل مكة والمدينة وإيهما أفضل من الآخر وأقوال العلماء في أفضلية القبر الشريف |
| ٤٢٣ | باب فضل المساجد الثلاثة |
| ٤٢٣ | باب بيان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم |
| ٤٢٥ | باب فضل مسجد قباء وفضل الصلوة فيه وزيارته |
| ٤٢٦ | كتاب النكاح - تحقيق لفظ النكاح ومعناه لغة وشرعاً |
| ٤٢٦ | بيان حكم النكاح ومقاصده وفوائده وآفاته |
| ٤٣٠ | بيان آفات النكاح |
| ٤٣١ | باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه ووجد مؤونة واشتغال من عجز عن المؤونة بالصوم |
| ٤٣٣ | ذكر أقسام الرجل في التزويج ومذاهب العلماء في أن من يجب عليه النكاح ومن يندب في حقه |
| ٤٣٨ | باب نكاح من رأى امرأة فوقع في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيواقعها |
| ٤٣٩ | باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نكح ثم أبيع ثم نكح واستقر تحريمه إلى يوم القيامة |
| ٤٣٩ | أقوال العلماء في النكاح الموقت أنه فاسد أو لا يلينعتقد صحيحاً ويبطل الشرط |
| ٤٣٣ | لبسط الكلام في الدليل على تحريم المتعة والجواب عما تمسك به الشيعة |
| ٤٣٤ | تحقيق أن المتعة متى حرمت وهل وقع الإباحة والخير فيها مرة أو مرتين |
| ٤٣٩ | باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح |
| ٤٥١ | باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته |
| ٤٥٢ | باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك |

| صفحة | عنوان |
|------|---|
| ٢٥٩ | باب تحريم نخاع الشغار وبطلانه .. |
| ٢٦٠ | باب الوفاء بالشروط في النكاح .. |
| ٢٦١ | باب استبدال الشيب في النكاح بالنطق والكبر بالسكوت .. |
| ٢٦٢ | بيان انواع الولاية واقوال العلماء في علة ثبوت الولاية وعلى من تثبت .. |
| ٢٦٣ | مذهب العلماء وان النكاح هل ينقد بجارية النساء بغير ولي ام لا وبسط الكلام في الدليل لما هو المختار عند الحنفية ببيان |
| ٢٦٤ | الدليل من جهة السنة على ما ذهب اليه الحنفية من ان الولي ليس بشرط في انعقاد نكاح المرأة .. |
| ٢٦٩ | تحقيق حديث لا نكاح الا بولي وحديث ايها امرأة تكنت بغير إذن وليها مخ .. |
| ٢٧٢ | باب جواز تزويج الاب البكر الصغيرة .. |
| ٢٧٥ | باب استحباب التزويج والتزويج في شوال واستحباب الدخول فيه .. |
| ٢٧٥ | باب نذير من اراد نكاح امرأة الى ان ينظر الى وجهها وكفها قبل خطبتها .. |
| ٢٧٦ | باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن ونحوه قبل وغير ذلك من قليل وكثير استحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يحجب به |
| ٢٧٨ | اقوال العلماء في جواز اتخاذ خاتمة لحد يد .. |
| ٢٧٨ | اقوال العلماء في ان اقل المهر هل هو وقت من الشارح ام لا بل مفضل الى رأى الزوجين .. |
| ٢٨١ | الدليل على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزويج .. |
| ٢٨٢ | هل يجوز ان يكون تعليم القرآن صداقاً ؟ - اختلف العلماء في ذلك .. |
| ٢٨٣ | اقوال العلماء في جواز كون الاحارة صداقاً .. |
| ٢٨٥ | مصالح الوليمة .. |
| ٢٨٦ | باب فضيلة اعتاقه امتد ثم يتزوجها .. |
| ٢٨٦ | اقوال العلماء في الفخذ هل هو عورة ام لا .. |
| ٢٨٩ | اقوال العلماء في انه هل يصح جعل عتق الامة صداقاً ام لا ، بل الواجب مهر مثلها اذا فعل ذلك .. |
| ٢٩٣ | باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب واثبات وليمة المرس .. |
| ٢٩٨ | باب الامر بأجابه الداعي الى دعوق .. |
| ٢٩٨ | اقوال العلماء في ان اجابة دعوة الوليمة واجب او سنة .. |
| ٥٠١ | باب التحلل المطلقة ثلاثاً مطلقاً حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثريفاً رقيقاً وتنفق على عدتها .. |
| ٥٠٢ | اقوال العلماء في عقد نكاح المحلل هل يصح ام لا وهل يثبت به التحليل الاول او يشترط له النكاح الصادر عن رغبة .. |
| ٥٠٤ | باب ما يستحب ان يقوله عند الجماع .. |
| ٥٠٨ | باب جواز جماعه امرأته في قبلها ومن ولائها من غير تعرض للدير .. |
| ٥٠٨ | الدليل على حرمة الوطئ في الدير .. |
| ٥١١ | باب تحريم امتناعها من فراش زوجها .. |
| ٥١٢ | باب تحريم افشاء ستر المرأة .. |
| ٥١٢ | باب حكم العزل .. |
| ٥١٦ | باب تحريم وطئ الحامل المسبية .. |
| ٥١٤ | باب جواز الغيلة وهي وطئ الموضع وكراهة العزل .. |
| ٥١٩ | تقريب العلامة السيد الزاهد الكوثري .. |

الجزء الثالث
من

فتح الملهو بشرح صحيح مسلم



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

هي لغة الطهارة والتقاء أي الزيادة ولها معان أخر البركة يقال زكت البقعة إذا بورك فيها، والمذبح يقال زكى نفسه إذا مدها، وآه شتام
الجميل يقال زكى الشاهد إذا أنشئ عليه وكلها توجد في المعنى الشرعي لأنها تطهر مؤديها من الذنوب ومنصفة البخل والمال بانفاق بعضه
ولذا كان المدفوع مستقلاً فحرم على آل البيت، **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَتُكْمِلُهُمْ بِالْخَيْرِ** وما انفقت من شيء فهو
يخلفه ويرثي الصدقات وبسببها يكثر الاجر وهي شكر المال إذ شكر كل شيء بحسبه وقد قال الله تعالى **لَنْ يَشْكُرَكَ كَثِيرٌ** فكثير لا يزيد شكره وبها تحصل
البركة لا يتقص مال من صدقة ويعد بها الدائع ويثني عليه بالجميل **وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ**، قد أفهم من شكرى - وشرعاً على أي الخفية
عليك جرم مال عينه الشارع من مسلم فقير غير هاشمي ولا مولا مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه لله تعالى كما في الدر المنثور - قال المحافظ
أختلت في أول وقت فرض الزكاة فذهب إلاكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة فقبل في السنة الثامنة قبل فرض رمضان اثنا راليه النووي في
باب السير من الروضة وجرم من الأثير في التاثير بان ذلك كان في الساعة وفيه نظر فقد تقدم في حديث ضام من ثعلبة وفي حديث وفد عبد
القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة وكذا مخاطبة إلى سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها يأمرنا بالزكاة لكن يمكن تأويل كل ذلك
كما سيأتى في آخر الكلام وقوى بعضهم ما ذهب إليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة فيها لما أنزلت آية الصدقة بعث النبي
صلى الله عليه وسلم عاملاً فقال مأهله الأجزية واخت الجزية والجزية إنما وجبت في التاسعة فتكون الزكاة في التاسعة لكنه حديث ضعيف لا يخرجه
به وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة واجتريماً أخرجه من حديث أم سلمة في قصة هجرته إلى الحبشة وفيها أن جعفر بن أبي طالب قال
للنبي صلى الله عليه وسلم ما أخبر به عن النبي صلى الله عليه وسلم ويأمرنا بالصلوة والزكاة والصيام انتهى - وفي استدلاله بذلك نظر لأن الصلوة ليس
لأنه كان فرضت بعد وكأصيا رمضان فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر لم تكن في أول ما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وإنما أخبره بذلك بعد مدة - وقد وقع فيها
ما ذكر من قصة الصلوة والصيام يبلغ ذلك جعفر فقال يأمرنا بجعة يأمر به أمته وهو بعيد جداً وأولى ما حمل عليه حديث أم سلمة هذا أن سلم
من قديم فاستأذنه أن المراد بقوله يأمرنا بالصلوة والزكاة والصيام أي في الجملة ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد بالصلوة الصلوات الخمس ولا
بالصيام صيام رمضان ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب الحول والله أعلم - قال ابن كثير في تفسيره المزمع تحت قوله تعالى
وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وهذا يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث ابن عباس في قصة ضام من ثعلبة وقوله **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** أن تأخذ
هذه الصدقة من غنيائنا فقسمها على فقرائنا وكان قد قدم ضام سنة خمس كما تقدم وإنما الذي وقع في التاسعة بعث العمال لأخذ الصدقات

تحقيق معنى لفظة الزكاة لغة وشرعاً من غير هذا الشرعي
أختل في أول وقت فرض الزكاة

وذلك يستدل على تقديم فرضية الزكاة قبل ذلك، وما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة لأن الآية
 الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف وثبت عند أحمد وابن خزيمة أيضاً والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عبد الله قال أمرنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ثم نزلت فرضية الزكاة فلم يأمرنا ولربنا ونحن نفعله استناداً بصحيح رجاله الصحيح لا باطل
 الراوى له عن قيس بن سعد وهو كوفي اسمه عريب بالمهملة المفتوحة ابن حميد وقد وثقه أحمد وابن معين وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل
 فرض الزكاة فيقضى وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب ووقع في تأييد الإسلام في السنة الأولى فرضت الزكاة وقد اخرج البيهقي
 في الدلائل حديثاً مرسله المذكور من طريق المغازي لابن اسحاق من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة وابن خزيمة أخرجه من حقه ابن أبي
 لكن من صريحتي سلمة بن الفضل عنه وفي نسخة مقال والله اعلم وقال النووي قال المازني رحمه الله قد أفهم الشرع أن الزكاة قد وجبت للمواساة
 والمواساة لا تكون إلا في مال له بال وهو النصاب حد الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل المواساة ورتب مقادير الواجب بحسب المؤنة والتعب في
 المال فأعلاها وأقلها تعب الركا ز وفيه الخمس لعدم التعب فيه ويليهِ الزرع والتمرة فأن سقى بماء السماء ونحوه ففيه العشر ولا تنصفه ويليهِ الذهب
 الفضة والتجارة وفيها يبيع العشر لأنه يحتاج إلى العمل فيه جميع السنة ويليهِ الماشية فأن يذبحها أو قاص بخلاف الأنواع السابقة والله اعلم
 وقال الشيخ العارض المحقق والله الملهو قدس الله روحه أعلم أن عمدة ما ادعى في الزكاة مسلمان ومصلحة ترجع إلى تهذيب النفس وهي أنها
 أحضرت الشكر والشكر أجور الأخلاق صانعة في المعاد ومن كان شحيحاً فإنه إذا مات بقي قلبه متعلقاً بالمال وحذبت بذلك ومن تمررت بالزكاة وأذل
 الشكر من نفسه كان ذلك نافعة وأنفع الأخلاق في المعاد وبين الأخبات لله تعالى هو مصفوة النفس فكما أن الأخبات تبعاً للنفس هيئة التطلع
 إلى الجبروت فكذلك الصفاة تبعاً لها البرادة عن الهيئات الخسيسة الدنيوية وذلك لأن أصل السماوة قهر الملكية البهيمية وأن يكون الملكية
 هي الغالبة وتكون البهيمية منصبة بصيغتها آخذة حكمها ومن المنهيات عليها بذل المال مع الحاجة إليه والعفو عن ظلم والصبر على الشدائد
 في الكرميات بأن يحرم عليه ألم الدنيا لا يقاؤه بالآخرة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكل ذلك وضبط أعظمها وهو بذل المال بحدود وقرنت
 بالصلوة والقيام في مواضع كثيرة من القرآن وقال تعالى عن أهل النار لَوْنُكَ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَوْ نَشَاءُ لَمَُسِكِينَ وَكَفَّا نَحْنُ عَنْ نَحْنُ لَمُصَلِّينَ
 وأيضاً فإنه إذا اعتدت للمساكين حاجة شديدة واقتضى تدبير الله أن يسد خلته بأن يلهمه أنفاق عليه في قلب رجل فكان هو ذلك أنبسط قلبه
 للإلهام وتحقق له بذلك أنشراح روحاني وصار معدن الرحمة الله تعالى نافعا جاداً في تهذيب نفسه والألهام الحملي المتوجه إلى الناس نواياهم
 التنصلي في فوائد - وأيضاً فالزواج السليم مجبول على رقة الجنسية وهذه خصلة عليها يتوقف أكثر الأخلاق المراجعة إلى حسن المعاملة مع الناس
 فمن نقد لها ففيه ثمة يجب عليه سداها - وأيضاً فإن الصدقات تكفر الخطيئات وتزيد البركات على بابيتنا فيما سبق - ومصلحة ترجع إلى المنة
 وهي أنها تجمع لأحوال الضعفاء وذوي الحاجة وتلك الحوادث تغد على قوم وتزوج على آخرين فلذلك كان السند بينهم مواساة الفقراء وأهل الحاجة
 لهكذا وما توجبها - وأيضاً فظلم المدنية يتوقف على ما يكون له قوام معيشة الحفظة الدلائل بين عنها والمدبرين السائسين لها ولما كانوا على ملين
 للمدنية علماً نافعا مشغولان به عن اكتساب كفاهم وجب أن يكون قوام معيشتهم عليها ولأن أنفاقات المشرك لا تسهل على البعض أو لا يقدر
 عليها البعض فوجب أن يكون جباية الأموال من الرعية سنة - ولما لم يكن أسهل ولا أوفى بالمصلحة من أن يجعل إحدى المصلحتين مضبوطة بالآخرى
 أدخل الشرع أحدهما في الأخرى ثم مست الحاجة إلى تعيين مقدار الزكاة إذ لو لا التقدير لفقرت المفسرط ولا عتدى المعتدى ويجب أن يكون فيه
 يسيرة لا يجدون بها بالاً ولا ينجح من بخلهم ولا تثقيلة يجسر عليها دائماً وإلى تعيين المقدار التي تجب فيها الزكوات ويجب أن لا تكون قصيرة
 يسر دورانها فيعسر أتمتها فيها وأن لا يكون طويلة لا ينجح من بخلهم ولا يبدد على المحتاجين والحفظة ألا بعد انتظار شديد ولا أوفى بالمصلحة
 من أن يجعل القانون في الجباية ما اعتاده الناس في جباية الملوك العادلة من رعاياهم لأن التكليف بما اعتاده العرب واليهيم وصار
 كالنهر ذي الذي لا يجردون في صدورهم حرجاً منه والمسلم الذي أذهبت الألفة عنه الكلفة أقرب من جباية القوم وأوفى للرحمة بهم الإبراء
 التي اعتادها طوائف الملوك الصالحين من أهل الأقاليم الصالحة وهو غير ثقيل عليهم وقد تكلفها العقول بالتعبول أربعة الأول أن تؤخذ
 من حواشي الأموال النامية فإنها أحوج الأموال إلى الذب عنها لأن النوايا لا يتم إلا بالتردد خارج البلاد وكان إخراج الزكاة أخف عليهم
 لما يرون من التزايد كل حين فيكون الغرم بالغنم والأموال النامية ثلاثة أصناف الماشية المتناسلة السائمة والزروع والتجارة - والثاني
 أن تؤخذ من أهل الدثور والكنوز كما هو أحوج الناس إلى حفظ المال من السراق وقطاع الطرق وعليهم أنفاقات لا يسر عليهم أن تدخل
 الزكاة في تضاعفها والثالث أن تؤخذ من الأموال النافعة التي ينالها الناس مرغية تعب كد فأن الجاهلية وجواهر العاديين فإنها بمنزلة

تفريق الصالح والحكماء المبررة في فرض الزكاة واختلاف مقاديرها وتعيين النصاب في أنواع المال

حدثني محمد بن بكير الناقد قال ناسفيل بن عيينة قال سألت عمر بن يحيى بن عماره فاخبرني عن ابيه عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة

الاجان يخف عليها الا اتفاق منه والرابع ان تلزمه رايه على رؤس الكاسيين فانهم عامة الناس واكثرهم واذا جبي من كل منهم شيء يسير كان خفيفا عليهم عظيم الخطر في نفسه ولما كان دوران التجارات من البلدان النائية وحصاد الزرع وحج الثمرات في كل سنة وهي اعظم انواع الزكاة قد راخول لها ولا تخالجهما فصولا مختلفة الطبائع وهي مظنة الغش وهي مادة صالحة لمثل هذه التقديرات - والله سبحانه وتعالى اعلم الخ قوله سألت عمر بن يحيى بن عماره الخ قال لا في المسؤل عنه مفهوم من السياق وهي اقدار النصب التي دل عليها الجواب بقوله ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة الى آخره ذكر قوله ليس فيما دون خمسة اوسق ففتح الواو ويحذف كسرهما كما حكاه صاحب المحكم وجمعه حينئذ اوسق كمل واحمل وقد وقع كذلك في رواية لمسلم وهو ستون صاعا بالاتفاق ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابي الجوزي عن ابي سعيد بن هذا الحديث وفيه والوسق ستون صاعا واخرجه ابو داود ايضا لكن قال ستون صاعا والدارقطني من حديث عائشة ايضا والوسق ستون صاعا وليقع في الحديث بيان المكيل بالاسق لكن في رواية لمسلم ليس فيما دون خمس اوسق من تسير ولا حب صدقة وفي رواية له ليس في حب ولا تسير صدقة حتى يبلغ خمسة اوسق وللفظ دون في المواضع الثلاثة بمعنى اقل كانه نفى عن غير الخمس الصدقة كما زعم بعض من لا يعتد بقوله كذا في النظم قوله صدقة الخ اخرجهم الشافعي وابو يوسف ومحمد والحجوريان ما اخرجته الارض فاذا بلغ خمسة اوسق تجب فيها الصدقة وهي العشر وليس فيما دون ذلك شيء وقال ابو حنيفة في كل ما اخرجته الارض قليله وكثيره العشر سواء سقي سحيا واسقته السماء الا القصب الفارسي والحطب الحشيش وقال النووي في هذا الحديث فائدتان احدهما وجوب الزكاة في هذه المحدثات والثانية انه لا زكاة فيما دون ذلك ولا خلاف بين المسلمين في هاتين الاما قال ابو حنيفة وبعض السلف انه تجب الزكاة في قليل الحب وكثيره وهذا مذهب باطل من ابدل لصريح الاحاديث الصحيحة قال العيني وهذه عبارة صحيحة ولا يليق التلطف بها في حق امام متقدم علم وفصلا وهذا يقر الى الصحابة والتابعين الكبار كاسيما ذلك من شخص مرسوم بين الناس بالعلم الغيبي والزهد الكثير ولا نصات في مثل هذا المقام تحسين العبارة وهو اللائق لاهل الدين ولا يغش العبارة الا من يتعصب بالباطل وليس هذا من الدين ولم ينسب النووي بطلان هذا المذهب ومنا بطلان الاحاديث الصحيحة لابي حنيفة وحده بل نسبها الى بعض السلف والسلف هم عمر بن عبد العزيز ومجاهد وابراهيم الخنسي وقال ابو عمر هذا ايضا قول زفر رواية عن بعض التابعين فان مذهب هؤلاء مثل مذهب ابي حنيفة واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن سواد عن الفضل بن عمر بن عبد العزيز قال فيما ابتنت الارض من قليل او كثير العشر واخرج نحوه عن مجاهد ابراهيم الخنسي واخرج ابن ابى شيبه ايضا عن هؤلاء نحوه وزاد في حديث الخنسي حتى في كل عشر دستجات بقل دستجة بقل ام - وقد رواه ابن ابى شيبه عن حماد عن الزهري فتقول حماد رواه عن منذر عن شعبة عنه قال في كل شيء اخرجت الارض العشر والنصف العشر قول الزهري رواه عن عبد الله بن علي عن معمر بن عماره انه كان لا يورث في الثمرة شيئا وقال العشر ونصف العشر وروى عن عبد الله بن علي عن معمر قال كتب لي لك عمر بن عبد العزيز الى اهل اليمن قال ابن حزم وهو عن عمر بن عبد العزيز وابراهيم وحماد بن ابي سليمان في غاية الصحة - ام - قال العيني وم واجبة ابو حنيفة ومن معه بما رواه البخاري من حديث الزهري عن سالم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون او كان عشا يا العشر ما سقى بالغيم نصف العشر وما رواه مسلم عن ابي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون او كان عشا يا العشر ما سقى بالغيم نصف العشر وما رواه ابن ماجه عن مسروق عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فامرني ان آخذ ما سقت السماء وما سقى بعلا العشر واستقى بالدا والى نصف العشر وهذا الاحاديث كلها مطلقة وليس فيها فصل والمراد من لفظ الصدقة في حديث الباب زكاة التجارة لانهم كانوا يتبايعون بالاساق وقيمة الوسق اربعون درهما - ام - قال الشيخ ابو بكر الرازي الجصاص ايضا فقد روى ليس فيما دون خمسة اوسق زكاة فحمازن ان يريد به زكاة التجارة بان يكون سأل سائل عن اقل من خمسة اوسق طعاما او تمرا للتجارة فاخبر ان لا زكاة فيه لقصور قيمته عن النصاب في ذلك الوقت فنقل الراوي كما رواه النبي صلى الله عليه وسلم وترك ذكر السبب كما يوجد ذلك في كثير من الاحاديث - ام - وهذا التأويل لا يتناول بعد ويرد ما اخرجناه بطريقه واليه يفتي من طريق سليمان بن داود حدثني الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن حماد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن بكتاب فيه الفارق والسنن فكتب فيه ما سقت السماء او كان سحيا او بطلا فيه العشر اذا بلغ خمسة اوسق صالحة بالرشاء او بالدالية فيه نصف العشر اذا بلغ خمسة اوسق واخرجه الحاكم في المستدرک ايضا بهذا الاسناد - ولكن قد حكى المحدثون في استاده كثيرا قال الحافظ ابن حجر في ترجمة سليمان بن داود الخولاني الدمشقي وروى الحاكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن ابي

كتاب الزكاة

اختلافه لانه في ان الصدقة تجب في كل ما اخرجته الارض قليله وكثيره اكر تجب في كل ما اخرجته اوسق

ابن محمد بن عمر بن حزم عن ابيه عن جده عن حديث الصدقات بطوله وفيه الديات وغير ذلك قال ابو داود هذا وهم من الحكم ورواه محمد بن يحيى بن
 زياد عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم عن الزهري وكذا في غير واحد انه قرأه في اصل يحيى بن حمزة وقال النسائي هذا اشبه بالصواب سليمان بن ارقم
 متروك وقال ابو بعلل الموصلي عن ابن معين ليس يعرف وليس يحيى هذا الحديث وقال ابو حاتم لا بأس به يقال انه سليمان بن ارقم وقال ابن المديني منكر
 الحديث وضغفه وقال غير واحد من ابن معين ليس بشيء قال عثمان الدارقي ارجو انه ليس كما قال فان يحيى بن حمزة روى عنه احاديث حسنا كلها
 مستقيمة وقال البغوي سمعت احمد بن حنبل سئل عن حديث الصدقات الذي يرويه يحيى بن حمزة اصحيم هو فقال ارجو ان يكون صحيحا وقال ابن عدي
 للحديث اصل في بعض ما رواه حمزة عن الزهري لكنه افسد اسناده ورواه سليمان بن داود هذا الفجور الاسناد وقال يعقوب بن سفيان لا اعلم في جميع الكتب
 اصح من كتاب عمر بن حزم وقال ابن حبان سليمان بن داود الخولاني من اهل دمشق ثقة مأمون وسليمان بن داود اليماني لا شيء وجهه يرويان عن الزهري
 قال البيهقي وقد اثنى على سليمان بن داود ابو داود ورواه عثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ ورواه هذا الحديث الذي رواه في الصدقات
 موصول الاسناد حسنا، قلت اما سليمان بن داود الخولاني فلا ريب في انه صدوق لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة ان الحكم بن موسى
 غلط في اسم والي سليمان فقال سليمان بن داود وانما هو سليمان بن ارقم فمن اخذ بهذا ضعف الحديث ولا سيما مع قول من قال انه قرأه كذلك في اصل
 يحيى بن حمزة فقد قال صالح حمزة نظرت في اصل كتاب يحيى بن حمزة حديث عمر بن حزم في الصدقات فاذا هو عن سليمان بن ارقم قال صالح كتبني
 مسلم بن الحجاج هذا الكلام وقال الحافظ ابو عبد الله بن مندة قرأت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه عن سليمان بن ارقم عن الزهري واما من صححه فاعلم على
 ظاهره في انه سليمان بن داود وقوى عندهم ايضا بالمرسل الذي رواه حمزة عن الزهري والله اعلم وذكر ابن حبان ان ابا المعان روى عن شعيب عن الزهري
 بعض الحديث كذا في تحذيب التهذيب، وقال بعض الحفاظ من المتأخرين نسخة كتاب عمر بن حزم تلقاها الاربعة بالقبول وهي متواترة كنسخة عمر بن شعيب
 عن ابيه عن جده وهي دائرة على سليمان بن ارقم وسليمان بن داود الخولاني عن الزهري عن ابني بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده وكلاهما ضعيف
 بل المبرمج في روايتهما سليمان بن ارقم وهو متروك لكن قال الشافعي رضى الله عنه في الرسالة لم يقبلوه حتى ثبت عندهم انه كتاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كذا في نصب الراية، وفي نيل الاوطار وكتاب عمر بن حزم تلقاه الناس بالقبول قال ابن عبد البر انه أشبه المتواتر لتعلق الناس له
 بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا اعلم كتابا اصح من هذا الكتاب فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين يجيئون اليه ويدعون رأيهم
 وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة ام - قلت وقد حكيتا قريبا من هذا عمر بن عبد العزيز والزهري في المسألة اعني
 كانا بوجان العشر في قليل ما اخرجت الارض وكثيره - وكتب عمر بن عبد العزيز الى اهل اليمن بذلك مع ان الدارقطني روى في سننه والحاكم في
 مستدركه عن ابني الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارث لا انصاري التابعي الثقة ان عمر بن عبد العزيز حين استخلف ارسل الى المدينة يلتمس محمد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات فوجد عند آل عمر بن حزم كتابا يابني صلى الله عليه وسلم الى عمر بن حزم في الصدقات فوجد عند آل عمر بن
 الخطاب كتاب عمر الختالم في الصدقات بمثل كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى عمر بن حزم فامر عمر بن عبد العزيز بحمله على الصدقات ان ياخذوا بما في ذلك
 الكتابين، وهذا يقوى الظن بانه رضى الله عنه وكذا الزهري لم يجد تحديدا ولا وساق في كتاب عمر بن حزم وكذا في غيره والله اعلم والشيخ العلامة
 الا نور رحمه الله قوى حديث عمر بن حزم وحمل حديث الباب (ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة) على العشر لكنه صرح في العلل يا فان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد رخص في العرايا وهذا النقد فلم يوجب فيها صدقة لان العربية نفسها صدقة وانما فائدة الخبز ان ما تصدق به صاحب العشر
 يحسب له ولا تجب فيها صدقة ترفع الى بيت المال ولا يضمنها كما قاله المخصص في شرح ما روى عن ابي سعيد مرفوعا انه قال ليس في العرايا صدقة
 قلت ولا يستشكل هذا التوجيه بما رواه الدارقطني عن علي بن ابي طالب مرفوعا ليس في الخضر اوسق صدقة ولا في العرايا صدقة ولا فيما دون خمسة
 اوسق صدقة فان في اسناده الضعيف بن حارث واما ما سأل في عتله المولود من حديث ابن سعيد ليس في حمله
 تمر صدقة حتى يبلغ خمسة اوسق وباني بعض روايات جابر لا صدقة في شئ من الزرع او اكرم حتى يكون خمسة اوسق ولا حمل من حديث ابني هريرة
 ولا حمل في البر والتمر زكاة حتى يبلغ خمسة اوسق، فان العربية انما تعرف في التمر والثمار لا في سائر الحبوب والزرع فكيف يستقيم حمل الحديث المشتمل
 على جميع المعشلات على العرايا - وقد روى البيهقي باسناد عن الزهري قال سمعت ابا امامة بن سهل بن حنيف يحدث في مجلس سعيد بن المسيب
 السنة مضت ان لا تؤخذ صدقة من نخل حتى يبلغ خوصها خمسة اوسق - وهذا ظاهر في ان المتصوتين ان نصاب الصدقة كما في قرينة من الزرع
 والا واني لايمان ما استقطض الحساب والله سبحانه وتعالى اعلم - وقد اجمعت الشيخ الا نور رحمه الله لما اختاره من مسلك ابني حنيفة بما رواه الطحاوي
 في باب العرايا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع بن حبان عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

رخص في العربية في الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة وقال في كل عشرة اقناء قنوي صنع في المسجد للمساكين - قال وما تمسك به أحد من
 الحديث قوى واخرجه الحافظ في التمهيد عن ابن خزيمة في الموضوعين ولم يخرج هذه القطعة (اي في كل عشرة اقناء قنوي) ولا اعلم ياعث عند اخرها
 القطعة ام - قلت اخرجه الطحاوي بالاسناد السابق ثم قال حدثنا ابن ابي داود قال ثنا الوهب بن خالد قال اخبرنا ابن اسحق قال سمعته يقول سمعت
 قال ثم قال الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة ولم يذكر قوله في كل عشرة اقناء ام - فتوقع الاختلاف في ذكر هذه الزيادة وحذفها وطريق الطحاوي
 المشتمل على هذه الزيادة فيه عن عنة ابن اسحاق كما رأيت وقد اخرج هذا الحديث الثاني واحد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق ابراهيم بن
 حديث محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان من جابر وهذا فيه روايتان اسحق بصيغة التثنية وليس فيه ذكر الزيادة وقد اخرج ابو داود في
 باب حقوق المال من طريق محمد بن سلمة عن ابن اسحق عن محمد بن يحيى وفيه أمر من كل جاذ عشرة اوسق من التمر بقنوي يعلى في المسجد للمساكين وهذا
 كما تراه يخالف ما روى الطحاوي من الزيادة قال الحافظ وفي الباب حديث آخر اخرجه ثابت في الدلائل بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل
 حاشط بقنوي يعلى في المسجد حتى للمساكين وفي رواية له وكان عليها معاذ بن جبل اى على حفظها او على قنيتها وأما رايه البخاري في بعض ترجمته فهذا
 الاختلاف يورث التردد في قبول تلك الزيادة والله اعلم قال الجصاص رحمه الله ويحتمل اى حنيفة في ذلك بقوله تعالى وَأَنفِقُوا حَقَّهُ يُؤْمَرُ
 حصاً ٤ - وذلك لما دلل على جميع المذكور في عموم فيه وان كان محملاً في المقدار الواجب لان قوله حَقَّهُ يجعل مقتضى البيان وقد ورد البيان في
 مقدار الواجب وهو العشر ونصف العشر يحتمل فيه بقوله تعالى أَنفِقُوا مِنْ طِبَاتٍ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وذلك عام في جميع الحاج
 ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر لم يفتل بين القليل والكثير - ومن جهة النظر اتفاق الجميع على سقوط اعتبار
 المحل فيه فوجب ان يستقط اعتبار المقدار كما لو كان زواً لغنا ثم واجبه محتبوا والمقدار بعد ذلك الباب (ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة)
 والجواب عن هذا لاى حنيفة من وجوه أحدها انه اذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر ان أحدهما عام والآخر خاص واتفق الفقهاء
 على استعمال أحدهما وتلقاه الناس بالقبول واختلف في استعمال الآخر فالمتفق على استعماله قاض على المختلف فيه فلما كان خبر العشر متفقاً
 على استعماله واختلفوا في خبر المقدار كان استعمال خبر العشر على عمومه اولى وكان قاضياً على المختلف فيه فاما ان يكون الآخر منسوخاً او
 يكون تأويله موهوماً على معنى لا ينافي شيئاً من خبر العشر - وايضاً فان قوله فيما سقت السماء العشر عام في إيجابه في الموسوق وغيره خبر
 الخمسة اوسق خاص في الموسوق دون غيره فغير جائز ان يكون بياناً للمقدار ما يجب فيه العشر لان حكمه لبيان ان يكون شيئاً من الجميع ما يقتضيه
 البيان فلما كان خبر الاوساق مقصوراً على ذكر مقدار الوسق دون غيره وكان خبر العشر عمومياً في الموسوق وغيره علمنا انه لم يرد مورد
 البيان لمقدار ما يجب فيه العشر - وايضاً فان ذلك يقتضيه ان يكون لا يوسق يقتضي إيجاب الحق بلوغ مقدار خمسة اوسق وما ليس بموسوق يجب
 في قليله وكثيره بقوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر وفقد يوجب تخصيص مقداراً لا يدخل في الاوساق وهذا قول مطروح والتائل يده
 ساقط مردول لا اتفاق السلف الخلف على خلافه وليس ذلك كقوله عليه السلام في الزكاة ربع العشر قوله ليس فيما دون خمس اواق زكاة وذلك لانه
 لا شيء من الزكاة الا وهو داخل في الوزن والاواق المذكورة للوزن فجاز ان يكون لمقدار جميع النقة المذكورة في الخبر الآخر - وايضاً فقد ذكرنا ان الله
 حقوقاً واجبة في المال غير الزكاة ثم نسخت بالزكاة كما روى عن ابي جعفر محمد بن علي والصفاء قالوا نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن فجاءت ان
 يكون هذا التقدير معتبراً في الحقوق التي كانت واجبة فنسخت نحو قوله تعالى كَذَلِكَ أَحْصَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَأَنزَلْنَاهُمْ
 مِنْهُ وَنَحْمَا رَوْي عن مجاهد اذا حصدت طرحت للمساكين وانما كدست واذا نقيت واذا علمت كيله عزلت زكاته وهذا الحقوق غير واجبة اليوم
 فجاز ان يكون ما روى من تقدير الخمسة الاوسق كان معتبراً في تلك الحقوق واذا احتمل ذلك لم يحسن تخصيص الآية والاثر المتفق على نقله به ام
 قال الشيخ بدر الدين في الاحاديث التي تعلق بها اهل المقالة الاولى (اي معتبروا المقدار) اخباراً أحاد فلا تقبل في مقابلة الكتاب ام وقال
 ومن اصحاب من جعل حديث الباب منسوخاً وله في تقريره قاعدة فقالوا اذا ورد حديثان أحدهما عام والآخر خاص فان علم تقديم العام على الخاص
 خص العام بالخاص كمن يقول لعبد لا تعط لاحد شيئاً ثم قال له اعط زيداً ورهناً وان علم تقديم الخاص على العام ينسخ الخاص بالعام كمن قال
 لعبد اعط زيداً رهنماً ثم قال له لا تعط لاحد شيئاً فان هذا نسخ للاول هذا مذهب عيسى بن ابيان وهذا هو المأخوذ به وقال محمد بن نجيم الشافعي هذا
 اذا علم التأخير اما اذا لم يعلم فان العام يجعل آخر لما فيه من الاحتياط وهذا لم يعلم التأخير فنجعل العام آخر احتياطاً ام - وقال الشيخ ابن الميمون
 والجواب انه تعارض عام وخاص فمن يقدم الخاص مطلقاً كالشافعي قال بموجب حديث الاوساق ومن يقدم العام ويقول به تعارضان ويطلب
 الترجيح ان لم يعرف التأخير وان عرفت فالتأخير عام وان كان العام كقولنا يجب ان يقول بموجب هذا العام لانه لما تعارض مع حديث الاوساق

ولا فيما دون خمس ذرة

في الإيجاب فيما دون الخمسة الاوسق كان الإيجاب أولى للاحتياط فمن تركه المطلوب في نفس الأصل الخلف في تركه هنا ولو خشية الخروج عن الغرض لا ظهرنا صحتة أي أظهرنا صحتها بالله تعالى - ا - قال العلامة ابن رشد المالكي في بداية المجتهد ولكن حمل الجمهور عندنا على تخصيص على العموم هو من باب ترجيح الخصوص على العموم في الجزاء الذي تعارض فيه فان العموم فيه ظاهره الخصوص فيه نص فتأمل هذا فانه السبب الذي صير الجمهور الى ان يقولوا بنحو العام على الخاص وعلى الحقيقة ليس بدينا فان التعارض بينهما موجود الا ان يكون الخصوص متصلاً بالعموم فيكون اشتراك واحتجاج الى حقيقة في النصاب بهذا العموم فيه ضعف فان الحديث انما خرج مخرج تبين القدر الواجب منه - وقال الحافظ ابن القيم ولا تعارض بينهما بحمد الله بوجه من الوجوه فان قوله فيما سقت السماء العشر انما اريد به التمييز بان ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين منفراً بينهما في مقدار الواجب واما مقدار النصاب فسكت عنه في هذا الحديث وبنيته نصاً في الحديث الآخر وكيف يجوزنا العدول عن النص الصحيح الصريح الحكم الذي لا يحتمل فيرد عليه البتة الى الجمل المتشابه الذي غايته ان يتعلق فيه بعموم لم يقصد بديانه بالخاص الحكم المبين كبيان سائر العمومات بما يخصها من النصوص وبالله العجب كيف يخضون عموم القرآن والسنة بالقياس الذي احسن احواله ان يكون مختلفاً في الاحتجاج به وهو محل اشتباه واضطراب اذا من قياس الا وتمكن معارضته بقياس مثله او دونه او اقوى منه بخلاف السنة الصحيحة الصريحة فافهم لا تعارضها الا سنة ناهضة معلومة التأخر والمخالفة - ث - يقال اذا خصصت عموم قوله فيما سقت السماء العشر بالنصب والحشيش فلا ذكر لها في النص فهل اخصصتوه بقوله لا زكاة في حب ولا شجر حتى يبلغ خمسة اوسق واذا اكثر نقصون العموم بالقياس فهل اخصصتم هذا العام بالقياس الجلي الذي هو من حبل القياس وصحته على سائر انواع المال الذي تجب فيه الزكاة فان الزكاة الخاصة لو بشرها الله ورسوله في مال الا وجعل له نصاً كاملاً في الذهب والفضة ويقال ايضاً فهل اوجبت الزكاة في قليل كل مال وكثيره عملاً بقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة (وقوله تعالى اففقوا من طيبات ما كسبوا فانه يعلم كل مكسب) وبقوله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ابل ولا بقرة الا يؤدي زكاتها الا بطم لها يوم القيامة بقار قرقر وبقوله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة الا يؤدي زكاتها الا صفت له يوم القيامة صفائح من ناك - وهلا كان هذا العموم عندكم مقدماً على احاديث النصب الخاصة وهلا قلتم هناك تعارض مسقط وموجب فقد مثا المرجح احتياطاً وهذا في غاية الرخصة وبالله التوفيق - ا - مع زيادة - وقال ابن قدامة في المغني ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق متفق عليه - وهذا خاص يجب تقديره وتخصيص عموم ما روي به كما خصصنا قوله في سائمة الابل الزكاة بقوله ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقوله في الزكاة ربع العشر بقوله ليس فيما دون خمس اواق صدقة ولا نه مال تجب فيه الصدقة فلم تجب في سائر الاموال الزكائية واما لو رجعتم الى القول لانه يكمل ثمانية باستحصاده لا ببقائه واعتبار الحول وغيره لانه مظنة الكمال النماء في سائر الاموال والنصاب اعتبره ليلج حلل يحتمل المواساة منه فلهذا اعتبر فيه، يحققه ان الصدقة انما تجب على الاغنياء بما قد ذكرنا فيما تقدم ولا يحصل الخفي بدون النصاب كسائر الاموال الزكائية، ا - واليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا عن ظهر غنى وقوله تعالى وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفِيُّ مَا زَادَ عَلَى الْحَاجِمِ - قال الشيخ رحمه الله الذي هو قدس الله روحه انما قدر من الحب والتمر خمسة اوسق لانها تكفي اقل اهل البيت السنة وذلك لان اقل اهل البيت الزوج والزوجة وثالث خادم او ولد بينهما وما يضاف لذلك من اقل البيوت وغالب قوت الانسان رطل او من الطعام فاذا اكل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدار كفاه لسنة وبقية لغيره او ادمهم - ا - واما ما قيل ان السبب هو الارض النامية اي بالخارج تحقيقاً في حق العشر لئلا يجوز تعجيل العشر لانه حينئذ قبل السبب فاذا اخرجت اقل من خمسة اوسق لولم توجب شيئاً لكان اخلاء للسبب عن الحكم فقال الشيخ ابن الهائم حقيقة الاستدلال انما هو بالعام السابق لان السببية لا تثبت الا بدليل يجعل والمفيد لسببيتها كذلك هو ذلك والا فالحديث الخاص اذا كان السبب الارض النامية باخراج خمسة اوسق فصاعداً الا مطلقاً فلا يصح هذا مستقلاً بل هو فرع العام المفيد سببيتها مطلقاً، ا - والله تعالى اعلم - وسأيت بعض ما يتعلق بهذا البحث في شرح حديث جابر فيما سقت الاغنام العشر فانتظر - قوله ولا فيما دون خمس ذود الخ الذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعد هاء معلقة قال الزين بن المنير اضافت خمس الى ذود وهو مذكور لانه يقع على المذكر والمؤنث وادناه الى الجمع لانه يقع على المفرد والجمع واما قول ابن قتيبة انه يقع على الواحد فقط فلا بد من رفع ما نقله غيره انه يقع على الجمع انتهى والاكثر على ان الذود من الثلاثة الى العشرة وانه لا واحد له من لفظه وقال القرطبي اصله ذاذين واذادع شيئاً فهو مصدر وكان من كان عنده دفع عن نفسه معقر الفقرة وشدة الفاقة والحاجة وقد قال ابن الهائم وقد استعمل الذود هنا في الواحد على نظيره استعمال الرهط في قوله تعالى يَتَعَفَّوْهُمُ - ا - قال النووي الرواية

قال ابن قتيبة
في شرحه
في قوله
ذاذين

صدقة ولا فيما دون خمسة اواق صدقة وحديثنا محمد بن ربيع بن المهاجر قال انا الليث بن عروة عن ابي
 قال ناعبد الله بن ادريس كلاهما عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن يحيى بهذا الاسناد مثله وحديثنا محمد بن ربيع
 قال ناعبد الله بن ادريس قال اخبرني عمرو بن يحيى بن عمار عن ابيه يحيى بن عمار قال سمعت ابا سعيد الخدري
 يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وشار النبي صلى الله عليه وسلم بكفه بخمس اصابعه ثم ذكر مثل حديث
 ابن عيينة وحديثنا ابو كامل في قيل بن حسين الخدري قال نا بشر بن عيسى بن مفضل قال ناعمار بن غزيرة عن يحيى
 ابن عمار قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اواق صدقة
 وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس اواق صدقة وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقص
 وزهير بن حرب قالوا ناعبد الله بن ادريس عن اسمعيل بن امية عن محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن ابي سعيد
 الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اواق صدقة ولا حب صدقة وحديثنا
 اسحق بن منصور قال ناعبد الرحمن بن يحيى بن مهيدي قال نا سفيان عن اسمعيل بن امية عن محمد بن يحيى بن حبان
 عن يحيى بن عمار عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ

المشهور خمس ذود باضافة خمس الى ذود وروى بقوي خمس ويكره ذود بل كالمئة والمعروف الاول ونقله ابن عبد البر والفان عن الجمهور
 قوله صدقة الخ قال العيني فيه بيان اقل الاصل التي يجب فيها الزكاة فيمن ان لا تجب الزكاة في اقل من خمس ذود من الاصل فاذا بلغت خمس اواق
 وحال عليها الحول ففيها شاة وهذا لا يجزئ وليس فيه خلاف - ام - قال الشيخ ولي الله الهلوي قدس الله روحه وانما قدر من الاصل خمس ذود
 وجعل زكوة شاة وان كان الاصل ان لا تؤخذ الزكاة الا من جنس المال وان يجعل النصاب عدداً له بالان لا بالاصل اعظم المواشي خمسة وعشرون
 فائداً يمكن ان تذبح وتركب وتحلب يطلب منها النسل ويستند فأبوابها وجودها وكان بعضهم يفتي بحائث قليلة يكفيها الصرمة (هي من
 عشرة الى عشرين) وكان البعض يفتي في ذلك الزمان بعشر شياه وثمان شياه واثنى عشرة شاة كما ورد في كثير من الاحاديث فجعل خمس ذود في حكم
 ادنى نصاب من الغنم وجعل فيها شاة - ام - قوله ولا فيما دون خمسة اواق الخ زاد مالك من اللق وأواق بالتثنية وبأشياء التثنية مشدداً
 بحققاً جمع اوقية يضم الهز وتشد يد التثنية وحكى بعضهم وقية بحذف الالف فتح الواو ومقدار اوقية في هذا الحديث اربعون درهماً بالاتفاق
 والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مصروباً او غير مصروب قال ابو عبيد ان الدرهم ليس معلوماً المقدار حتى جله عبد الملك
 ابن مروان فجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه ان يكون صلى الله عليه وسلم احال بنصاب الزكاة على الجمهور
 وهو مشكل والصواب ان مصنفه ما نقل من ذلك انه لم يكن شئ منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة الى العدد فحسب مثلاً وزن
 عشرة وعشرة وزن ثمانية فالتقوا على ان يفتش بكما بترعته ويصدر وزناً واحداً وقال غيره لم يتغير المقياس في جاهلية ولا اسلام واما الدرهم فما جعلوا
 على اقل سبعة مثاقيل عشرة فاهم كذا في القير، وقال الشيخ بل الذين وجدوا الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل الموازنة فنصاب الفضة مثلاً وواق وهو ثمانية دراهم
 بنظر الحديث والاجماع واما الذهب فحسب من مثقال والمحول فيه على الاجماع كما اورد من الحسن البصري والزهرى انهما قال لا يجزئ اقل من اربعين مثقالاً ولا شهرهما
 الوجزب عشرة مثقالاً بما قال الجمهور وقال القاضي عياض وعن بعض السلف جوب الزكاة في الذهب ما يبلغ قيمته مائة درهم وان كان دون عشر مثقالاً
 قال هذا القائل لا زكاة في العشر حتى يكون قيمته مائة درهم فلو زاد الذهب الفضة على النصاب يختلف افيه فقال مالك والليث والثوري
 والشافعي وابن ابي ليلى وابو يوسف ومحمد وعامة اهل الحديث ان فيما زاد من الذهب والفضة ربع العشر في قليله وكثيره ولا وقص وروى ذلك
 عن علي وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وقال ابو حنيفة وبعض السلف لا شئ فيما زاد على مائة درهم حتى يبلغ ربعين درهماً ولا فيما زاد على عشرين
 ديناراً حتى يبلغ اربعة دنانير فاذا زادت ففي كل اربعين درهماً درهم وفي كل اربعة دنانير درهم فجعل لها وقصاً كما ماشية، ام - ثم ذكر الشيخ
 احاديث لمذهب ابي حنيفة ثم قال والجيب من النوى مع وقوفه على هذه الاحاديث الصحيحة كيف يقول ولا في حنيفة حديث ضعيف : يذكر
 الحديث المتكلم فيه ولم يذكر غيره من الاحاديث الصحيحة (تسبيه) ذكرها القاضي شاة الله الميا في رحمة الله ان نصاب الزكاة في الفضة
 ثنتان وخمسون توحيه ونصفها وهو الصواب عند مشايخنا قوله صدقة الخ قال في حديثنا الله الباقية وانما قدر من اللق خمس اواق لانها مقدار
 يكفي اقل اهل بيت ستر كاملة اذا كانت الاسعار موافقة في أكثر الاقطار واستقر عادات البلاد المعتدلة في الرخص والغلاء فتجد ذلك - ام -
 قوله ليس فيما دون خمسة اواق الخ هكذا هو في الاصول خمسة اواق وهو صحيح جمع وسق بكسر الواو وكحل واحال قاله النووي قوله من تمر ولا حب الخ

خمس أوسق ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة وحديثي عبد بن حميد قال ثنا يحيى بن آدم قال ناسفان الثوري عن اسمعيل بن أمية بهذا الاسناد مثل حديث ابن مهدي وحديثي محمد بن لافع قال ناعبد الملق قال انا الثوري ومعه عن اسمعيل بن أمية بهذا الاسناد مثل حديث ابن مهدي ويحيى بن آدم غير انه قال بدل التمر ثمر حل شاهر بن معروف وهو بن سعيد الايلي قالانا ابن وهب قال اخبرني عياض بن عبد الله عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من ابل صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة وحديثي ابو الطاهر احمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن سرح وهو بن سعيد الايلي وعمر بن سواد والوليد بن شجاع كلهم عن ابن وهب قال ابو الطاهر انا عبد الله بن وهب عن عمر بن الخطاب ان ابا الزبير حدثه انه سمع جابر بن عبد الله بن كمر انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت الاغار والغنم العشور وفيما سقت بالسانية نصف العشر وحديثي يحيى بن يحيى التميمي قال قرأت على ملك عن عبد الله بن زيد عن سليمان بن يسار عن عمار بن مالك عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عينة ولا في فريسه صدقة وحديثي عمر الناقدا زهير بن حرب قالانا ناسفان بن عيينة قال نا ارب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عمار بن مالك عن ابي هريرة قال عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال زهير يبلغ به ليس على المسلم في عبدة ولا فريسه صدقة وحديثي يحيى بن يحيى قالانا سليمان بن بلال ح وحديثنا قتيبة قال ناسحا بن زيد

عمر بن قتيبة التمام المثناة واسكان الميم وفي رواية محمد بن رافع عن عبد الملق ثمر بن علقمة المثناة وفخر الميم قوله من الورق اتم قال اهل اللغة يقال ورق وورق بكسر الراء واسكانها والمراد به هنا الفضة كلها مضروبها وغيره واختلف اهل اللغة في اصله فقل يطلق في الاصل على جميع الفضة وقيل حقيقة للمضروب درهم ولا يطاق عند غير الدرام الا مجازا وهذا قول كثير من اهل اللغة وكالد قال ابن قتيبة وغيره منه وهو مذهب الفقهاء ولم يأت في الصحيح بيان نصاب الذهب وقد جاءت فيه احاديث يتجدد نصابه بغيرين مثقالا وهي صناعات لكن اجمع من يعتد به في الاجماع على ذلك وكذا اتفقوا على اشتراط الحول في زكاة الماشية والذهب والفضة دون المعشرات كذا في الشرح قوله فيما سقت الاغار والغنم اتم بفتح الغاء المعجمة وهو المطر وجاء في غير مسلم الغنل باللام قال ابو عبيد هو ما جرى من المياه في الاغار وهو سيل دون السيل الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الارض كذا في الشرح - قوله العشور الخ قال النووي ضبطناه العشور بضم العين جمع عشر وقال القاضى عياض ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين جمع وهو اسم للخروج من ذلك وقال صاحب مطالع الانوار اكثر الشيوخ يقولونه بالضم وصوابه الغنم وهذا الذي ادعاه من الصواب ليس بصحيح وقد اعترف بان اكثر الرواة روه بالضم وهو الصواب جمع عشر كذا في بيان الملقطين، ام - قال الطبري والحكمة في فرض العشر انه يكتب بعشر مثاله فكان الخرج للعشر تصدق بكل ماله فاقسم - قوله بالسانية اتم هو البعير الذي يسيقه به الماء من البئر ويقال له الناضح يقال منه ستايسنوا اذا سقته به قال الحافظ وذكر البعير كالمثال وكذا قاله وغيره كذا في الحكم قوله نصف العشر الخ بظاهر هذا الحديث اخذ ابو حنيفة رحمه الله لانه صلى الله عليه وسلم لم يقد رقيه مقدرا فدل على وجوب الزكاة في كل ما يخرج من الارض قل اوكثر - قال ابن المنذر لا تعلموا حديثا قاله غير نعمان وقال السري لقد كذب في ذلك فانه لا يخفى عنه من قاله غيره وانما عصبية تحمله على ارتكاب مثله، قلت قول ابو حنيفة مذهب ابراهيم النخعي وجماعة وحديثي وعمر بن عبد العزيز ذكر ابو عمر وهو مروي عن ابن عباس وهو قول داود واصحابه فيما لا يسوق وقال القاضى لم يذكر في النسخ المالك في عارضة الاحرصى واقوى المذاهب في المسألة مذهب ابو حنيفة دليلا واحفظها للمساكين ولولاها قايما بشكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث وقد دام الجوني ان يخرج عموم الحديث من سبيد الى حنيفة بان قال ان هذا الحديث لم يأت للعموم وانما جاء لتفصيل الفرق بين ما يقبل ويكثر مؤنثه وابدأ في ذلك واعاد وليس بمجتنع ان يقتضيه الحديث الوجهين العموم والتفصيل وذلك الحمل في البابل واصح في التأويل انتهى - كذا في عدة القارى وبهذا يظهر الجواب عن بعض ما نقلنا عن ابن القيم وغيره في اوائل الباب والله اعلم - قوله في عبدة ولا فريسه صدقة اتم استدل بهذا الحديث سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومكحول و عطاء والشعبي والحكم وابن سيرين والثوري والزهري ومالك والشافعي واصل واستحقوا اهل الظاهر ما تحته قالوا لا زكاة في الخيل ومن قال بقولهم ابو يوسف وعمر بن الخطاب وقال الثوري والعل عليه اى على حديث ابي هريرة المذكور في الباب عند اهل العلم انه ليس في الخيل اسائة صدقة ولا في الرقيق اتم كذا في الحديث صدقة الا ان يكونوا التجار فاذا كانوا التجار وفروا اتم الزكاة اذا حال عليها الحول وقال ابراهيم النخعي وجماعة ابن سليمان وابو حنيفة

مشقة زكاة الخيل السائمة المثناة

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حاتم بن اسمعيل كلهم عن خثيم بن عراك بن ملك عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحدثني أبو الطاهر وهو من ترمذي الأيلي وأحمد بن عيسى قالوا ابن وهب قال أخبرني
وزيد بن جبير الزكاة في الخيل المتناسلة - وفي فتاوى قاضين قالوا الفتوى على قولهما (أي الصاحبين) وكذا يجر قولهما أبو زيد الدبوسي
الأسرار والطاوي في معاني الآثار وأما شمس الأئمة وصاحب الحنفية ففتحوا قول أبي حنيفة رحمه الله وأجمعوا على أن الأمان لا يأخذ صدقة الخيل
جاءوا في البدائع الخيل أن كانت تعلت للركوب أو الحمل أو البع أو في سبيل الله فلا زكاة فيها أجماعاً وإن كانت
قسام للدر والنسل وهي تذكور وإن كانت يجب عندها الزكاة قولاً واحداً وفي الذكور المنفردة والأناث المنفردة روايتان وفي المحيط المشهور
عدم الوجوب فيها - وجه رواية الوجوب الاعتبار بسائر السواك من الأبل والبقرة الغنم أنه يجب الزكاة فيها وإن كان كلها أنثى أو ذكراً كان لها
والصحيح أنه لا زكاة فيها لما ذكرنا أن مال الزكاة هو المال النامي ولا نعام فيها بالدر والنسل ولا زيادة اللحم لأن لحمها غير مأكل عند خلاف الأبل و
البقر والغنم لأن لحمها مأكل فزيادة اللحم فيها بالسمن غير زيادة بالدر والنسل والله أعلم - أما حديث الباب فقال الشيخ ابن المهدي كذا
أن هذه الأضائة للفرس المنفردة لصاحبها في قولنا فرسه وفرن زيد كذا وكذا يتباعد منه الفرس الملايس للأنسان ركوباً ذهاباً وبعثاً عرفاً وإن
كان لغة أعم من ذلك والعرف مالك ويؤيد هذه الأضائة قوله في عبداً ولا شك أن العبد للتجارة يجب فيه الزكاة فعلم أنه لو يرد النسي عن عوم العبد
بل عبد المخلصة وقد روى ما يوجب حمله على هذا الحمل ولو لم تكن هاتان القريبتان العرفية واللفظية وهما في الصحيحين في حديث ما نفي الزكاة يطوله
وفيه الخيل ثلاثه هي رجل ستر ورجل ستر ورجل ورجل ورجل وساق الحديث إلى قوله فاما التي هي له ستر فرجل ربطها تغنياً وتعقيقاً ولم ينس حتى الله في
رقابها ولا ظهورها ففي ذلك الرجل ستر الخيل فقوله ولا في رقابها بعد قوله ولم ينس حتى الله في ظهورها يرد تأويل ذلك بالعارية لأن ذلك مما يمكن
على بعد في ظهورها فغطت رقابها ينفذ إرادة ذلك إذا لم يكن الثابت في رقاب الماشية ليس إلا الزكاة وهو في ظهورها حمل منقطعة الخراة والحاجج و
نحو ذلك هذا هو الظاهر الذي يجب البقاء معه ولا يخفى أن تأويلنا في الفرس أقرب من هذا بكثير لما حققه من القريبتين ولأنه تخصيص العام
وبما من عام إلا وقد خص بخلاف حمل الحق الثابت لله في رقاب الماشية على العارية ولا يجوز حمله على زكاة التجارة لأنه عليه السلام سئل عن الحجير
بعد الخيل فقال لو ينزل على فيها شيء فلو كان المراد في الخيل زكاة التجارة لم يصح نفيها في الحجير وماتل أنه كان واجباً ثم نسخ بديل ما روى الترمذي
والنسائي عن أبي عوانة عن أبي السختي عن عامر بن صخر عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل الرقيق فما أتوا
صدقة الزكاة وله طريق آخر عن أبي السختي عن الحرث بن عيسى قال الترمذي سألت محمداً عن هذا الحديث فقال كلاهما عندي عن أبي السختي بمحملة أن يكون
سروى عنهما والعفو لا يكون إلا عن شيء لازم فمنع بل يصح أيضاً ترك الأخذ من الاستبداء تفضلاً مع القدرة عليه فمن قدر على الأخذ من أحد
وكان محققاً في الأخذ غير ملوم فيه فتركه مع ذلك تكرماً ورقاباً صدق معه ذلك ويقدم ما في الصحيحين للقوة وقد رأينا هذا الأمر قد تقرر في زمن
عمر فكيف يكون منسوخاً قال ابن عبد البر روى في جويية عن مالك حديثاً صحيحاً أخرجه الدارقطني عن جويية عن مالك عن الزهري أن السائب بن يزيد أخبره
قال رأيت أبي يقول الخيل ثم يدفع صدقتها إلى عمر وروى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمر بن دينار أن جبير بن يعلى أخبره أنه سمع يعلى بن أبي أمية
يقول ابتاع عبد الرحمن بن أمية أخيراً من أمية من رجل من أهل اليمن فوساً التي بمائة قلو صندم البائع فمضى بغير نقال غضبي يعلى وأخوه فرمى فكتب
إلى يعلى أن الحق بي فاتاه فأخبره الخبر فقال أن الخيل لتبلغ هذا عندكم ما علمت أن قريشاً يبلغ هذا فخذ عن كل أربعين شاة ولا تأخذ من الخيل شيئاً
خذ من كل فرس ديناراً فقري على الخيل ديناراً ديناراً - وروى أيضاً عن ابن جريج أخبرني ابن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن عثمان كان يعيد في
الخيل وإن السائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتي عمر بن الخطاب بصدقة الخيل قال ابن شهاب لا أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام صدقة
الخيل وقال محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أنه قال في الخيل السائمة التي يطلب نسلها
أن شئت في كل فرس ديناراً وعشرة دراهم وإن شئت فالقيمة فيكون في كل مائتي درهم خمسة دراهم في كل فرس ذكراً أو أنثى فقد ثبت أصلها على
الإجمال في كفاية الواجب في حديث الصحيحين وثبتت الكمية وتحقق الأخذ في زمن الخلفيتين عمر وعثمان من غير تكبير بعد اعتراف عمر بأنه لا يفعل
النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر على ما أخرجه الدارقطني عن جارية من مضر قال جاء ناس من أهل الشام إلى عمر فقالوا إنا قد أصبنا أموالاً كثيرة
ورقيقاً وأنا نحب أن نتركه فقال ما فعله صاحبنا قبل فأفعله أنا ثم استشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أحسن وسكت علي فساله
فقال هو حسن لو لم تكن حزية راتبة يؤخذون بها بعدك فأخذ من العنز عشرة دراهم ثم أعاده قريشاً منه بذلك السند القصص وقال فيه فوضع
على كل فرس ديناراً ففي هذا أنه استشارهم واستحسنوه وكان استحسنه علي بشرط شرطه وهو أن لا يؤخذ منه بعدة وقد قلنا بمقتضاه إذا قلنا

فقروا عن أبيه عن عراك بن مالك قال سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في الصدقة فدية
لا صدقة الفطر وحل شي زهير بن حرب قال ناعلى بن حفص قال نا ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة
قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة فقيل منع ابن جميل ونخال بن الوليد والعباس عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقيم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فاغناه وأما نخال فأنكم
تظلمون خالداً قد احتبس ادراعه واعتاده في سبيل الله وأما العباس

ليس للأمر أن يأخذ صدقة سائمة الخيل جيراً فإن أخذ الإمام هو المراد بقوله يؤخذون بما سبنا للمنفول إذ يستحيل أن يكون استحسانه
مشروطاً بأن لا يترعوا بما لمن بعده من الأئمة لأنه ما على المحسنين من سبيل وهذا حيث لا فرق إلا جماع السوقي فإن قيل استحسانهم إنما هو لقبولها
منهم فإذا ترعوا بها وصرفوها إلى المستحقين لا للإيجاب قلنا رواية فوضع على كل قرن ديناراً من ثبات على استحسانهم وما قد مناه من قول عمر لم يعل على خذ
من كل فرس ديناراً فقر على كل ديناراً يجب خلاف ما قلت وغاية ما في ذلك أن ذلك هو مبدأ اجتهدهم وكانهم والله أعلم وأما ما قد مناه من
حل شي من الزكاة فيفيد الوجوب حيث أثبت في رقابها حقاً لله ورب على الخروج منه كونها له حيث سئل يعني من النار هذا هو المعروف من كلام
الشارع كقولهم في عائل البنات كمن له ستم من النار وغيره ولا بد لا معنى لكون المراد ستماً في الدنيا بحيث يظهر النعمة إذ لا معنى لترتيب ذلك على
عدم نسيان حق الله في رقابها فإنه ثابت وإن نسي فثبت الوجوب وعدم أخذه عليه السلام لأنه لو يمكن في زمانه أصحاب الخيل السائمة من المسلمين
بل أهل الأبل وما تقدم إذا أصحاب هذه أنما هراهل المداش والدشت والراحمية وإنما فقت بلادهم في زمن عمر وعثمان - ١ - قلت فحل المراد
بقوله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والعبد الخيل المعتد للركوب الغزو - بل دليل أنه قرن بين الخيل والرقوق والمراد منها عبس الخيل
والمراد عفوت عن شيئاكم بما آتاكم في الرماح عليكم رأساً كما في العبد أو لا في ما كلفكمكم يا حضارها عندى نقلة محالها بالغاية وإن كانت واجبة
فيها كما في الخيل فلا تنسوا حق الله في رقابها بل اذوه فيما بينكم وبين الله تعالى ثم لما كثرت الخيل في زمن بعض الخلفاء أخذوا صدقتها ولكن لم يصفوها
في أخذها تصيبهم في الأبل والغنم إبقاء للامر على ما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في الجملة - قال ابن الهمام ولعل لم يحظهم في نقد بل الواجب
ما روى عن جابر بن خزيمة عليه السلام في كل فرس ديناراً كما ذكر في الأمار عن المداش قطني بناء على أنه صحيح في نفس الأمر ولو لم يكن صحيحاً على طريقة الحديثين
إذ لا يزمن عدم العمة على طريقتهم الأعداء ظاهرة ونفس الأمر على أن الفحص عن أخذهم لا يلزمنا إذ يكلف العلوما اتفقوا عليه من ذلك - والله أعلم -
قوله لا صدقة الفطر فيه وجوب صدقة الفطر على السيد عن عبده المسلم أو الكافر إذا كان الغدمة فإن نفى الصدقة في المستثنى منه إنما هو من
عبداً الخدم لا من عبداً التجار باتفاق المجاهير والله أعلم - قوله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أي ساعياً على الصدقة وهو مشعر بأنها
صدقة الفرض لأن صدقة التطوع كما يبعث عليها السعاة وقال ابن القصار لما ألقى الأئمة أنما صدقة التطوع لأنه لا يظن بجوراء الصحابة أنهم
منعوا الفرض وتعقب بأنهم ما منعوه كلهم محمدًا ولا عتاداً أما ابن جميل فقد قيل أنه كان منافقاً ثم تاب بعد ذلك كذا حكاه المصنف وجزء القاض
حسين في تعليقه أن فيه نزولاً وهو ممن عاهد الله الآية انتهى والمشهد إنما نزلت في ثعلبة وأما خالد فكان متأولاً بإجرامه ما حبسه عن الزكاة
وكذلك العباس لا اعتقاده ما سأل في التصريح به ولهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم خالداً والعباس ولم يجد ابن جميل قوله فقيل منع ابن جميل
قائل ذلك عمر رضي الله عنه قال المحافظ وابن جميل لما رقت على اسمه في كتب الحديث قوله والعباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزناد
إلى الزناد عن أبيه عن أبي عبد الله يعطوا الصدقة قال فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذبح عن اثنين العباس ونخال قوله ما يفتقر
ابن جميل إلى بكسر القاف أي ما يتكرأ ويكره إلا أنه كان فقيراً فاغناه الله وهذا مما لا يكره ولا يعلم أن يكون علة لكفره النعمة فيكون المراد به المقتضى
على حده ولا عيب فيه غير أن سيوفهم - بمن قول من ضرب الكتاب - قال المحافظ وهذا السياق من باب تأكيد المجر بما يشبه الذي ولاه
إذ لم يكن له عذر إلا ما ذكر من أن الله اغناه فلا عذر له وفيه التعريض بكفره النعمة - فترج بسوء الصنيع في مقابلة الأحسان - قال الأعمش ناقد عن
بعضهم كان ابن جميل منافقاً فسمع الزكاة فاستتابه الله تعالى بقوله وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله فضله فإن يتوبوا إليك خير لهم
فقال استتابه في كتاب وصححت - **الجهل قوله** فاغناه الله في البخاري فاغناه الله ورسوله قال المحافظ إنما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه نفسه لأنه كان سبباً لنزوله في الإسلام فاصبح غنياً بعد فقره بما أفاد الله على رسوله وإباح كرامته من الغنائم قوله قد احتبس أي حبس قوله
ادراعه أي جمع درعه قوله واعتاده أي في البخاري وأعتاد قال المحافظ بضم المشاة جمع عتد فبضمين ووقع في رواية مسلم اعتاده وهو جمعة أيضاً
قيل هو ما يعد الرجل من الدواب السلام وقيل الخيل خاصة يقال فرس عتيد أي صلبك معد للركوب سريح أو ثوب أو قال قوله في سبيل الله أي تؤول

في قوله

فهي على وسئلها معها ثم قال يا عمر أما شعرت أن عمر الرجل صنو أبيه **حل** ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب وقتيبة بن سعيد قالنا تأملك **ح** وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله هذه القصة على وجه واحد ما أن المحنة صلى الله عليه وسلم لم يقبل أخبار من أخبره بمنع خالد حلاً على أن لا يصير بالمنع وإنما نقوه عنه بناء على ما فهموه ويكون قوله متظلمونه أي بنسبتكم إياه إلى المنع وهو لم يمنع وكيف يمنع الفرض وقد تلطم بجحيس سلاحه وخيله ثأيتها أغرظوا لها للتجارة فطالبع بركة قيمتها فاعلمهم عليه الصلوة والسلام بأنه لا زكاة عليه فيما حبس وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون حجة لمن اسقطوا الزكاة عن الأموال المحبسة ولين وجهها في عروض التجارة ثالثاً أن مكان نوى باخرجه من ملكه الزكاة عن ماله لأن أحد الأوصاف في سبيل الله وهم الحماهدون وهذا يقوله من يجيز إخراج القيم في الزكاة كالحنفية ومن يجيز التخييل كالشافعية كذا في الفهم - قوله فهي على ومثلها معها أي وفي صحيح البخاري فهي عليه صدقة ومثلها معها قال المحافظ فعلى هذه الرواية (أي رواية البخاري) يكون صلى الله عليه وسلم أكرمه بتضعيف صدقته ليكون أرفع لقدرة وأنبه لذكركم وإثني الذي مر عنه فالخبر فهي صدقة ثابتة عليه سيصدق بها ويضيف إليها مثلها أكرماً ودلت رواية مسلم على أنه صلى الله عليه وسلم التزم بإخراج ذلك عنه لقوله فهي على وفيه تنبيه على سبب ذلك وهو قوله أن العلم صنو الأب تفضيلاً له وتشريفاً، وجمع بعضهم بين رقاً علي ورواية عليه بأن الأصل رواية علي ورواية عليه مثلها إلا أن فيها زيادة هاء السكت حكاه ابن الجوزي عز ابن ناصير وقيل معنى قوله علي أي هي عندى قرص لا نتي استسلفت منه صدقة عاين وقد ورد ذلك صريحاً فيما أخرجه الترمذي وغيره من حديث علي وفي أسناده مقال في الدارقطني من طريق موسى بن طلحة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا كنا أحتجبنا فقبحنا من العباس صدقة ماله سنتبرع هذا مرسل وروى الدارقطني أيضاً موصلاً لا يذكر طلحة فيه وأسنداه المرسل في الدارقطني أيضاً من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عمر ساعياً فأقى العباس فأغلاظه فآخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن العباس قد سلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل وفي أسناده ضعف أخرجه أيضاً هو الطبراني من حديث أبي رافع نحو هذا وأسنداه ضعيف أيضاً ومن حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث العباس صدقة سئدتين وفي أسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ولو ثبت لكان رافعاً للأشكال وليرتفع به سياق رواية مسلم على بقية الروايات وفيه رد لقول مزقالي إن قصة التخييل إنما وردت في وقت غير الوقت الذي بحث فيه عمر الأخذ بالصدق وليس ثبوت هذه القصة في تخييل صدقة العباس ببعيد في النظر فجمع هذه الطرق والله أعلم وقيل المعنى استسلفت منه قدر صدقة عاين فأمر أن يقاس به من ذلك واستبعد ذلك بأنه لو كان وقع لكان صلى الله عليه وسلم أعلم عمر بأنه لا يطالب العباس وليس ببعيد، وأوقع عند ابن خزيمة فهي له بدل عليه فقال البيهقي اللام هنا يعني على لتتفق الروايات ثمان المنجز واحد وقيل معناها فهي له أي القدر الذي كان يراد منه أن يخرجها لاني التزمت عنه بأخراجه وقيل أنه أخرها عنه ذلك لعدم إيماني عام قابل فيكون عليه صدقة عاين قاله أبو عبيد وقيل أنه كان استدلالاً حتى فادى عقيلاً وغيره فصار من جملة الغاردين فساغ له أخذ الزكاة بهذا الاعتبار - كذا في الفهم - قوله عمر الرجل صنو أبيه أي مثل أبيه وفيه تعظيم حق العم - كذا في الشرح - قال البيهقي ومعنى صنو أبيه أصله وأصل أبيه واحد وأصل ذلك أن طلع الخلات من عرق واحد **باب زكاة الفطر** ويقال صدقة الفطر قال العلامة الزيلعي في شرح الأحكام سميت بذلك لأن وجوبها بدخول الفطر ويقال أيضاً زكاة الفطر بكسر الفاء وفي آخرها تاء كذا في الفطر التي هي المرادة بقوله تعالى **فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا** وقال ابن الرفعة بضم الفاء واستعريب والمعنى أنما وجبت على المخلقة تركية للنفس وتنمية لعلها قال وكعب بن الجراح زكاة الفطر شهر رمضان كسيرة السهل للصلوة تجهيز نقصان الصوم كما يجبر السجود ونقصان الصلوة وقال في المجموع يقال للمخرج فطر بالكسر لا غير كذا في شرح المنهاج وفي كتب أصحابنا باب صدقة الفطر هكذا في الهداية ومختصر القدرى والكناز والمختار والمجموع ورتع في الوقاية والنقاية والأصل واحد الدرباب صدقة الفطر بزيادة التاء في آخره وعدة بعضهم منحن الحوام وقال الزيلعي الفطر لفظ اسلا على اصطلاح الفقهاء كانه من الفطر التي هي في النفوس المخلقة - أي يعني أنها كلمة مولدة لا عربية ولا معربة بل هي اصطلاح الفقهاء فتكون حقيقة شرعية وقعت في القاموس العامية فاعتز عليه الشيخ ابن حجر المكي في شرح اللباب جلب عليه التذكير وقد اترهنت له في شرحي على القاموس واجبت من سبب خلطه الحقائق الشرعية بالحقائق اللغوية في كتابه المذكور وليس هذا عمله - أم قلت وفي شرح القاموس وصرح الشهاب في شفاء الحليل بأنها من الخيل - أنا مراد الصاغاني من ذكره مستنداً لكتابته على الجوهري بيان أن قول الفقهاء الفطر صليح من بر على حذف المضاف أي صدقة الفطر تحذف المضاف في قيمته الهاء في المضاف إليه لتدل على ذلك قال الزيلعي والشيخ ابن حجر رحمه الله نسب أهل اللغة قاطبة إلى الجهل مطلقاً وليت شعري إذا جهلت أهل اللغة فمن ذا الذي علم وهل الحقائق الشرعية إلا فروع الحقائق اللغوية - أم ثواب المأول في هذا الباب هنا هو المشهور عند المصنفين

صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من شئ أو صاعاً من شعير

من الفقهاء ومنهم من خالف هذا الترتيب فذكره عقيب الصوم اعتباراً لترتيبه الطبيعي اذ هي تكون عقيب الصوم وهو ملحوظ صاحب البسوط من ائمتنا ولكن ذكر هذا الباب هنا اولى اذ هي عبادة مالية كالزكاة قال الشيخ اكل الدين فصدقة الفطر مناسبة بالزكاة والصوم اما بالزكاة فلا من الزكاة المالية مع انقطاع درجتها عن الزكاة واما بالصوم فباعتبار الترتيب الوجودي فان شرطها الفطر وهو بعد الصوم وقال صاحب النهاية وانما رجم هذا الترتيب لما ان المقصود هو المضاعف لا المضاعف اليه خصوصاً اذا كان مضافاً الى شرطه والصدقة عطية يراد بها المثوبة من الله سميت بها لان بما يظهر صدق الرقعة في تلك المثوبة كالصدق تظهر به رغبة الرجل في المرأة - ا - قلت انما كانت درجة صدقة الفطر منخفضة عن درجة الزكاة لان الزكاة ثبتت بالكتاب وصدقة الفطر ثبتت بالسنة فما ثبت بالكتاب اعلى درجة ما ثبت بالسنة وقوله مضافاً الى شرطه يشير الى ان هذه الاضافة من قبيل اضافة الشئ الى شرطه وفيه قول اخر انه من قبيل اضافة الشئ الى سببه والخيار الاول اذ لا شك ان الفطر ليس سبباً ولذا ذكر الحداد في الجوهرة القول الثاني بصيغة التريض حيث قال هذا من اضافة الشئ الى شرطه كما في حجة الاسلام وقيل من اضافة الشئ الى سببه كما في حج البيت وصلاة الظهر وقال صاحب البحر بعد ان نقل القول الاول وهو محاذ لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس بدليل التعدد بتعدد الرأس وجعلها في الاصول عبادة فيها معنى المؤنة لانها وجبت بسبب الخير كما تجب مؤنته ولذا لو شرط لها كمال اهلية فوجبت في مال الصبي المجنون خلافاً لما ائتمى قوله فرهن الم نقل ابن المنذر الاجماع على فرضية زكاة الفطر لكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدة تهم في التفقة وفي نقل الاجماع مع ذلك نظر لان ابراهيم بن علي ويا بكر بن كيسان الخاصم قالان وجوبها نسخ واستدل لها بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل ان تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله وتلقب بان فاسادة لاويًا بجحولا وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ كاحتمال الاكتفاء بالامر الاول لان نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ونقل المالكية عن اشهب انما سنة مؤكدة وهو قول بعض اهل الظاهر ابن الملقا من الشافعية واذا قوله فرض في الحديث يحسن قدر قال ابن دقيق العيد هو اصله في اللغة لكن نقل في حرم الشرع الى الوجوب فالحمل عليه أولى انتهى - وقال ابو عمر قوله فرهن يحتمل وجهين احدهما وهو الاظهر فرض يحسن واجب والاخر فرض يحسن تدركا نقول فرض القاضى نفقة البيت اى قدرها والذي اذهب اليه ان لا ينزل قوله فرهن عن معنى الايجاب الا بدليل الاجماع وذلك معدوم فان القول بانها غير واجبة شد وذ اوفى معنى الشئ وذ ا - ام قال الشيخ ابن الهمام وفي لفظ البخاري ومسلم في هذا الحديث انه عليه الصلاة والسلام امر بزيادة الفطر من زكاة الفطر من معنى هو معنى امر امر ايجاب والامر الثابت يظن انما يفيد الوجوب فلا خلاف في المعنى فان الافتراض الذي يشترطه ليس على وجه يكفر بحد فرضه الوجوب الذي نقول به غاية الامر ان الفرض في اصطلاحهم اعتراف الواجب في عرفنا فطلقوه على أحد جزأيه ومنه ما في المستدرك وصححه عن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام امر صابغاً ببطن مكة يتادى ان صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم صغيرا وكبيراً حراً ومولواً الحث فان قلت ينبغي ان يراد بالفرض ما هو فرضنا للاجماع على الوجوب فالجواب ان ذلك اذا نقل الاجماع متواتراً ليكون اجماعاً قطعياً وان يكون من صرديات الذين كالحس عند كثير فاما اذا كان انما يظن الاجماع فطناً فلا - ولذا صرحوا بان منكر وجوبها لا يكتفى بكان المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا والله سبحانه وتعالى اعلم - م - قوله زكاة الفطر هذا اللفظ يشير الى كون صدقة الفطر زكاة فيشترط لها التصديق والفظ وثبت ان قوله تعالى قد افهم من شركي نزل في زكاة الفطر فهذا ايضا يؤيد ما قلنا بل ادعى المحافظ انها داخلة في عموم قوله تعالى واتوا الزكاة فبين الله عليهم تفاصيل ذلك وقول قيس بن عبادة المأثر قريباً (فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا) ايضا يؤيد الى المعادلة بين الزكاة وصدقة الفطر والله اعلم - قال المحافظ واستدل بقوله زكاة الفطر من رمضان على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس محلاً للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقة بالاكل بعد طلوع الفجر والاول قول الثوري واصلح واستحقق الشافعي في الجديد واحد من الرأيتين عن مالك والثاني قول ابى حنيفة والليث والشافعي في القديم والراية الثانية عن مالك ويقويه قوله في بعض احاديث الباب امر بما ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة قال المازني قيل الخلاف ينبغي على ان قوله الفطر من رمضان الفطر المتبادر في مائر الشهر فيكون الوجوب بالغروب او الفطر الطارئ بعد فيكون بطول الفجر قال ابن دقيق العيد الاستدلال بذلك لهذا الحكم ضعيف لان الاضافة الى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضي اضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان واما وقت الوجوب فيطلب من امر آخر - قوله صاعاً من شئ الم انصب صاعاً على التمييز اذ انه مفعول ثان ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على

أقول العلماء وان صدقة الفطر فرض او واجب او سنة

على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين حدثنا ابن نمير قال نا إلى ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واللفظ له قال نا عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعة الفطر صدقة من تسرا وصاعاً من شعير على كل عبد أو حر صغير أو كبير وحدثنا يحيى بن يحيى قال نا يزيد بن زريع عن الربيع عن نافع عن ابن عمر قال فرض النبي صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان على الحر والعبد والذكر والأنثى صاعاً

هذه الشئان أما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع فزاد السلت والزبيب فاما السلت فهو يضرب المملة وسكور الملام بعد ما شئنا نوع من الشعير واما الزبيب فسيأتي ذكره في حديث أبي سعيد واما حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب القبيذ على عبد العزيز فيه بالوهوم وكذا في الفتح - أما الكلام في تقدير الصاع والمد فقد روي عنه في كتاب الطهارة من هذا الشرح واما الحكمة في تقدير الفطرة بالصاع فقد كره في حجة الله البالغة وشرح الأحياء للزبيدي ناقل عن القفال الشافعي فيراجع - قوله على كل حر أو عبد الخ قال المحافظ م ظاهره إخراج العبد من نفسه ولم يقل به إلا داود فقال يجب على السيد أن يتكفل العبد من أكسباب لها كما يجب عليه أن يتكفله من الصلوة وخالفه أصحابه والناس واحتجوا بحديث إلى هريزة مرفوعاً ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر أخرجه مسلم كما تقدم ومقتضاه أنها على السيد قال الطبري جعل وجوب الفطرة على السيد كما وجوب على العبد قال ابن المهام عند قول صاحب الهداية وشرطت الحرية ليتكفل القليل إذا لم يملك إلا المالك ولا ملك لغير الحر فلا يتحقق منه الركن وقول الشافعي أنها على العبد وبطلان السيد ليس بذلك لأن المقصود الأصل من التكليف أن يصرف المكلف بنفس منفعة لما لك وهو الرب تعالى ابتداءً له لتظهر طاعته من عبادته ولذا لا يتعلق إلا بفعل المكلف فإذا فرض كون المكلف لا يلزمه شرعاً صرف تلك المنفعة التي هي فيما نحن فيه فعل الأتعاء وإنما يلزم شخصاً آخر لزم انتفاء ابتداء الذي هو مقصود التكليف فحق ذلك المكلف وثبوت الفائدة بالنسبة إلى ذلك الآخر لا تتوقف على الإعجاب على الأول لأن الذي له ولاية الإيجاد لا يعلم يمكن أن يكلف ابتداء السيد بسبب عبيد متكفلة له من فضله فوجب لهذا الدليل العقل وهو لزوم انتفاء مقصود التكليف الأول أن يحمل ما ورد من لفظ "على" في نحو قوله "على كل حر وعبد" على معنى "عن" كقوله "إذا رضيت علي بنو قشير" لحسن الله عني رضاها - وهو كثير هذا لولم يجزئ شيء من ألفاظ الرعايات بلفظ عن كيلا يثبت الدليل العقلي تكليف وفي بعض الرعايات صرح به كاسمعي في الباب - قوله ذكرنا ونا إلى ح قال في الفتح ظاهره وجوباً على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر - وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وأصحابنا في زوجة الحائض بالنفقة وفيه نظر - قوله من المسلمين الخ فيقول العلماء فيه قال الشيخ في الأمام وقد اشتهرت هذه اللفظة من رواية مالك حتى قيل أنه تفرع بها قال أبو قتادة عبد الملك بن محمد ليس أحد يقول فيه المسلمين غير مالك - وقال القرمذي بعد تحريمه له زاد مالك من المسلمين وقد مرأه غير واحد عن نافع عن ابن عمر ولم يقولوا فيه من المسلمين وتبعهما على ذلك القول جماعة قال الشيخ وليس بصحيح فقد تابع مالك على هذه اللفظة من الثقات سبعة منهم عمر بن نافع هذا البخاري والضحاك بن عثمان هذين مسلم قال المحافظ وفي الجملة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك، وهذا احتج مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور على أنه لا يجب صدقة الفطر على أحد من عبدة الكافر وهو قول سعيد بن المسيب والحسن ونسبه في الفتح إلى الجمهور وقال أصحابنا والثوري وأبو حنيفة وأصحابه عليهما أن يؤدي صدقة الفطر عن عبدة الكافر وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبلة وعمرو بن عبد العزيز والفتح وروى ذلك عن أبي هريزة وروى ابن المنذر من طريق ابن أبي السرح قال حدثني نافع ابن عمر (روى حديث الباب) كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرهم وعبد هو صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق وهو عتقته بمراد ما رواه - وحمله ابن المنذر على أنه كان يعطى عن الكافر منهم تطوعاً وهذا خلاف الظاهر واحتج الحنفية ومن وافقهم بعدم قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبدة صدقة إلا صدقة الفطر قد تقدم وأجاب الآخرون بأن الخاص يقتضي على العام فعموم قوله في عبدة مخصوص بقوله من المسلمين - وقال الطحاوي قوله من المسلمين صفة للفرجين لا للخارج عنهم على فهو حال من قوله الناس في حديث الباب لا من قوله كل حر أو عبد في صفة من تجب عليه الصدقة لا من تجب عنه - وعلى في قوله على كل حر أو عبد" محمولة على معنى "عن" كما تقدم ولكن يأباه رواية الضحاك الآتية في الباب بلفظ على كل نفس من المسلمين حر أو عبد أو رجل أو امرأة صغير أو كبير الحديث فان قوله على كل نفس من المسلمين لو كان على ظاهره فلا معنى لوجوبها على العبد أو الصغير وإن كان بمعنى كل نفس فيصير من المسلمين صفة من تجب لأم من تجب عليه إلا أن يقال أنه على ظاهره والإسلام صفة من تجب عليه وجعل وجوبها على السيد والولي كالوجوب على العبد والصغير توسعاً كما أشار إليه الطبري، قتال القرطبي ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة من تجب عليه ولو قصد فيه بيان من يخرجها عن نفسه من يخرجها عن غيره بل شمل الجميع وإزيدة حديث أبي سعيد الآتي فانه دال على أنهما كانا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله فيه عن كل صغير وكبير لكن لا بد من أن يكرت

من تمر أو صاعاً من شعير قال فعدل الناس به نصف صاع من بر حل شئاً قتيبة بن سعيد قال ناليت حرو
 حدثنا محمد بن رافع قال أنا الليث عن نافع عن عبد الله بن عمر قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بركاة الفطر صاع
 من تمر أو صاع من شعير قال ابن عمر فجعل الناس عدله مدين من حنطة وحديثنا محمد بن رافع قال أنا ابن أبي
 قتيبة قال أنا الضحاك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على كل
 نفس من المسلمين حر أو عبد أو رجل أو امرأة صغير أو كبير صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير حل شئاً يحبى بن عجيلى
 قال قرأت على مالك عن زيد بن أسلم عن عيسى بن عبد الله بن سعد بن إلى شرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا
 نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب
 بين الفجر وبين الغير ملاسة كما بين الصغير ووليده والعبد وسيد والمرأة وذويها وقال الطيبي قوله من المسلمين حال من العبد ما عطف عليه
 وتنزيلها على المعاني المذكورة أنها اجازت مزدوجة على التضاد والاستيعاب لا للتخصيص فيكون المقتضى من على جميع الناس من المسلمين وأما كونها
 قيم وجبت على من وجبت فجعل من نصوص أخر انتهى وقال العيني هم والحنفية جواباً لآخران في صدقة الفطر نصان أحدهما جعل الرأس المطلق سبباً
 وهو الرأية التي ليس فيها من المسلمين ولا أكثر جعل الرأس المسلم سبباً ولا تنافي في الأسباب كما عرفت كملك ثبث بالشراء والهبة والوصية والصدقة
 والآثار فإذا امتنعت المزاحمة وجب الجمع بإجراء كل واحد من المطلق والمقيد على سنته من غير حمل أحدهما على الآخر فيجاء به أو صدقة الفطر
 عن العبد كما قرأ بالنص المطلق ومن المسلم بالمقيد فان قلت إذا لم يحمل المطلق على المقيد أدى إلى إلغاء المقيد فان حكمه يفهم من المطلق فان
 حكم العبد المسلم يستفاد من إطلاق اسم العبد فلم يبق للمقيد فائدة قلت ليس كذلك بل فيه فوائد وهي أن يكون المقيد دليلاً على الاستحباب
 والفضل أو على أنه عزية والمطلق رخصة أو على أنه أهم واشترى حيث نص عليه بعد دخوله تحت الاسم المطلق لتخصيص صلوة الوسيط وجب عليه
 وسببائيل عليهما السلام ودخولهما في مطلق الصلوات وفي مطلق اسم الملائكة وقد أمكن العمل بما واحتمال الفائدتين قائم فلا يجوز إبطال صدقة الأطلاق
 أم قال شيخنا المحمود قدس الله روحه والحاصل أن قوله من المسلمين لا يعتبر معناه مخالفاً عندنا وأما النكتة في ذكر المقيد في ما ذكره من
 التنبيه على أنهم ولا شرت والله أعلم قوله فعدل الناس نصف صاع من براخ قال الحافظ رحمه الله أشار ابن عمر بقوله الناس إلى معاوية ومن
 تبعه وقد وقع ذلك صريحاً في حديث أبي نافع أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان بن عيينة حدثنا أبو بوب وقطلة صدقة الفطر صاع من
 شعير أو صاع من تمر قال ابن عمر فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع من بر صاع من شعير وهكذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من وجه آخر
 عن سفيان وهو المحدث وهو موافق لقول أبي سعيد ألا تبي بعداً وهو أصح منه وأما ما وقع عند أبي داود من طريق عبد العزيز بن أبي رقاد عن نافع
 قال فيه فلما كان عمر كثر الحنطة فجعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من بر من تلك الأشياء فقد حكمه مسلم في كتاب التمييز على عبادة
 فيه بالوهم ووافقه الرد عليه وقال ابن عبد البر قول ابن عيينة عندي أولى وزعم الطحاوي أن الذي عدل عن ذلك عمر ثم عثمان وغيرهما فخرج
 عن يسار بن نيران عن عمر قال له أني أحلف لا أعطي قوماً ثريد ولي فافعل فافأ وأبنتي ففعلت ذلك فاطعم عني عشرة مساكين بكل مسكين نصف صاع
 من حنطة أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ومن طريق أبي الأشعث قال خطبنا عثمان فقال أدوا زكاة الفطر مدين من حنطة - وسيأتي بقية
 الكلام على ذلك في شرح حديث أبي سعيد أن شاء الله - قوله صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير الخ قال الحافظ هذا يقتضيه المغايرة بين الطعام
 وبين ما ذكره بعد وقد حكى الخطابي أن المراد بالطعام هنا الحنطة وأنه اسم خاص له قال ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الأقوات الحنطة
 أعلاها فلولا أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات ولا سيما حيث عطف عليها بقرينة أو الفاصلة وقال هو وغيره
 وقد كانت لفظة الطعام تستعمل في الحنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل أذهب إلى سوق الطعام ثم منهم سوق القمح وإذا غلب الثمر نزل اللفظ
 عليه لأن ما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أقرب انتهى وقد رد ذلك ابن المنذر وقال ظن أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد
 صاعاً من طعام محبة لمن قال صاعاً من طعام حنطة وهذا غلط منه وثلاث أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم شرع ثم أورد طريق حفص بن غياث
 المذكورة في الباب الذي يلي هذا وهي ظاهرة فيما قال ولفظه كنا نخرج صاعاً من طعام وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر وأخرجه الطحاوي
 نحوه من طريق أخرى عن عيسى بن رافع قال ولا يخرج غيره قال وفيه قوله فلما جله معاوية وجاءت السمرية دليل على أنها لم تكن قوتاً للمهر قبل هذا فدل
 على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتاً فكيف يترجم انعموا أخرجهما ما لم يكن مروجاً انتهى كلامه - قوله أو صاعاً من أقط الخ يفهم الحنطة وكسر القات في آخره طائفة
 وهو لبن محبب يابس سحر يطبخ به وربما يسكن قافه في الشعر يقال بالهندية (بني) قوله أو صاعاً من زبيب الخ قال صاحب الهداية الفطر نصف صاع

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال نادى أوديعني ابن قيس عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال كنا نخرج إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكوة الفطر عن كل صغير وكبير حراً ومملوك صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير أو صاعاً من شتمر أو صاعاً من زبيب فلم نزل نخرجه حتى تقدم علينا معاوية بن أبي سفيان حاجاً ومعهما فكلما الناس على المنبر فكان فيما كلمه الناس أن قال لي أني إن مدين من سمراء الشام تغلب صاعاً من شتمر فأخذ الناس بذلك قال أبو سعيد فاما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه أبداً ما عشت وحدثني من براد قتيق أوسين أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير وقاله أبو يوسف وعمر الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ولا حول رواية محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وهي رواية الجاسع الصغير وفي الدر المختار وجعله (أي أبو يوسف) كالتمر وهو رواية عن الإمام وصحها المحقق غيره وفي الحقائق والشرع بلالية عن البرهان وبه يفتي، م- وفي رد المحتار قال في البحر وصحها أبو اليسر رجحها المحقق في فتح القدر من جهة الدليل وفي شرح النفاية والأولى أن يراعى في الزبيب القدر والقيمة م- أي بأن يكون نصف الصاع منه يساوي قيمة نصف صاع زبيب حتى إذا وزع من حيث القدر يصير من حيث القيمة البر لكن فيه أن الصالح من الزبيب منصرف عليه في الحديث الصحيح فلا تقدر فيه القيمة انتهى ما في رد المحتار- قوله حتى قدم علينا معاوية ثم زاد ابن خزيمة وهو يرمي مثل خليفة قوله أن مدين من سمراء الشام ثم أي القمح الشامي قال الحافظ ولا يخفى وكان ذلك أول ما ذكره الناس المدين وهذا يدل على ومن ما تقدم عن عمر عثمان إلا أن يحمل على أنه كان لم يطعم على ذلك من قصتها قوله فأخذ الناس بذلك ثم أعلم أن مذهبنا أحدنا حتى مثل هذا الشافعي في تقديره بالصاع في الزكوة لا زكوة يردى كل إنسان مدين من قمح بل هو بلدي وقال اللبث مدين من قمح بل هشام وأربعة أمراء من التمر والشعير والأقط، وقال أبو حنيفة م نصف صاع من تمر أو دقيقه وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم كما فصل أسماء هرق في عدة القاري قال الشيخ ابن الهمام وحديث الباب دليل لنا فانه صريح في موافقة الناس لمعاوية والناس إذ ذاك الصحابة والتابعون فلو كان عند أحد هرق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسلط على أن يخرجه من صاع لم يسلط ولو جعل على رأيه أحد لا يقول على الرأي مع معارضة النص له فدل أنه لم يحفظ أحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حضره خلافة ويلزمه أن ما ذكره أبو سعيد من قوله بعضهم من إخراج صاع من طعام لم يكن المراد النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولا مع علمه أنه يفعلونه على أنه واجب بل المأمع علمه أو مع وجوده وعلمه بأن فعل البعض ذلك من باب الزيادة تطوعاً، هذا بعد تسليم أنهم كانوا يخرجون المحنطة في زمانه عليه السلام وهو معروف فقد روى ابن خزيمة في مختصر المسند الصحيح من حديث فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا التمر والزبيب الشعير ولو تكن المحنطة م- قال الحافظ م وسلمون وجه أخر عن عياض عن أبي سعيد كنا نخرج من ثلثة أصناف صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير وكانه سكت عن الزبيب في هذه الرأية لقلته بالنسبة إلى الثلاثة المذكورة وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد غير المحنطة فيحتل أن تكون الذرة فانه المعروف عند أهل الحجاز ألا أن وهي قوت غالب لهم وقد روى البخاري في طريق ابن جابر عن عياض في حديث أبي سعيد صاعاً من تمر صاعاً من شتمر أو ذرة م- وقد تقدم أعني القاري عن أبي سعيد نفسه كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعاً من طعام قال أبو سعيد وكان طعامنا يومئذ الشعير والزبيب والأقط والتمر فلو كانت المحنطة من طعامهم لذي يخرج لبادر إلى ذكره قبل الكل إذ فيه صريح مستند في خلاف معاوية، وعلى هذا يلزم كون الطعام في حديثه الأول مراداً به الذرة أو الكرم لا المحنطة بخصوصها فيكون قوله صاعاً من شعير ثم بعد قوله صاعاً من طعام من باب عطفت الخاص على العام دعاء إليه وإن كان خلاف الظاهر هذا الصريح عنه ويلزمه كون المراد بقوله لا أزال أخرجه إلا لا أزال أخرج الصاع أي كنا أخرج ما ذكرته صاعاً وحين كثر هذا القوت إلا خرافاً أخرجه منه أيضاً ذلك القدر وحاصله في التحقيق أنه لم يرد لك التقييم بل أن الواجب صاع غير أنه اتفق أن أمته الإخراج في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان غير المحنطة وأنه لو وقع الإخراج منها لأخرج صاعاً قال ابن المنذر لا تعلم في القمح خيراً ثاباً عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ولم يكن البر بالمدينة في ذلك الوقت إلا الشئ اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الأئمة فقيدوا بأنهم ان يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم ثم أسند عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد صحيحة أنهم رأوا أن في زكوة الفطر نصف صاع من قمح- انتهى- وهذا مصير منه أن اختياراً ذهب إليه الحنفية- قال الحافظ وكان الأشياء التوثيق ذكرها في حديث أبي سعيد لما كانت متساوية في مقدارها يخرج منها مع ما يغنيها في القيمة دل على أن المراد إخراج هذا المقدار من أي جنس كان فلا فرق بين المحنطة وغيرها هذه حجة الشافعي ومن تبعه وأما من جعله نصف صاع منها بدل صاع من شعير فقد فعل ذلك بالاجتهاد بناءً منه

قوله الحافظ في أن القدر الواجب صدقة الفطر الزكوة صاعاً أو نصف صاعاً

عجل بن رافع قال قال عبد الرزاق عن معمر بن اسمعيل بن أمية قال قال الخبر في عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي شريح انه سمع ابا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا عن كل صغير وكبير حر ومملوك من ثلاثة اصناف صاعاً من تمر صاعاً من اقط صاعاً من شعير فلم ينزل نخرجه كذلك حتى كان مغوية فرأى ان مد من من بئر تعدل صاعاً من تمر على ان قيم ما على الحنطة متساوية وكانت الحنطة اذ ذاك غالية الثمن لكن لا يلزم على قولهم وان تعتبر القيمة في كل زمان فيختلف الحال ولا يضبط ويغار في بعض الاحيان اخراج اصنع من حنطة ويدل على انه خطأ ذلك ما روى جعفر الغرياني في كتاب صدقة الفطر ان ابن عباس لما كان امير البصرة امرهم باخراج زكاة الفطر وبين لهم انها صاع من تمر الى ان قال او نصف صاع من بئر قال فلما جاء على ورأى رخص اسعارهم قال اجعلوها صاعاً من كل نذل على انه كان ينظر الى القيمة في ذلك ونظر ابو سعيد الى الكليل ام - ثم يجيء بعد ذلك كله ما رواه ابو داود في الدارقطني في سننها وعبد الرزاق في مسنده من حديث ثعلبة بن صعيار العدوي وقد اختلفت فيه في الاسم والنسبة والمكان فالاول اهو ثعلبة بن ابي صعيار وهو ثعلبة بن عبد الله بن ابي صعيار وعبد الله بن ثعلبة بن صعيار عن ابيه والثاني اهو العدوي والعدوي قيل العدوي نسبة الى جده الاكبر عدوي وقيل العدوي وهو الصحيح ذكره في المغرب وغيره وقال ابو العباس في تقييد المهمل العدوي بضم الدال المعجمة وبالراء هو عبد الله بن ثعلبة بن صعيار ابو جهم حليف بني ذريح روى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير والعدوي تصحيف احمد بن صالح والثالث اهو اذوا صدقة الفطر صاعاً من تمر وقيل من كل رأس او هو صدقة الفطر صاع من بئر او قيم على كل اثنين قال في الامام ويمكن ان يحرف لفطر رأس الى اثنين ام - لكن تبعد رواية بين اثنين وهي من طرقه الصحيحة التي لا ريب فيها - طريق عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قبل يوم الفطر يوم اربعاء او يومين فقال اذوا صاعاً من بئر او قيم بين اثنين او صاعاً من تمر او شعير عن كل حر وعبد صغير او كبير وهذا مستصحح - وما رواه الترمذي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث منادياً ينادي في فجاج مكة الا ان صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكر وانا نثي حر او عبد صغير او كبير مدان من قمح او صاع ما سواه من الطعام وقال حسن غريب - ام - وهو مهمل فان ابن جريح فيه عن عمرو بن شعيب ولو يسمع منه وهو حجة عندنا بعد ثبوت العدالة والامانة في المرسل - وما روى الدارقطني عن علي بن صالح عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرها نأفصاح ان صدقة الفطر حرام على كل مسلم مدان من قمح او صاع من شعير او تمر وعلال ابن الجوزي له بعل بن صالح قال ضعفه قال صاحب التقييد هذا خطأ منه لا تعلم احداً ضعفه لكنه غير مشهور الحال عند ابي حاتم وذكر غيره انه مكي معروف احاد العباد وكنيته ابو الحسن وذكر جماعة دو اعانه منهم الثوري ومقرن سليمان وذكر ابن جبان في كتاب الثقات وقال يعقوب - ام - فليبقى فيه الا الارسال وهو حجة بانفراده عند جمهور العلماء وعند الشافعي اذا اعتضد برسل آخر يروى من غير شعير او تمر الاخر كان حجة وقد اعتضد بما قد مناه من حديث الترمذي وما رواه ابو داود والنسائي عن الحسن بن عمار انه خطب في آخر رمضان بالبصرة الى ان قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر او شعير او نصف صاع قمح الحديث رواه ثقات مشهورون الا ان الحسن لم يسمع من ابن عباس فهو مهمل فانه بعث اهل الاصول يعم فوهذا - وما رواه ابو داود في مراسيله عن سعيد بن المسيب فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر مدان من حنطة ورواه الطحاوي قال حدثنا المزني حدثنا الشافعي عن يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن عقيل بن خالد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر مدان من حنطة قال في التقييد اسناد صحيح كالشمس وكونه مرسل لا يضر فانه مهمل سعيد ومراسيله حجة ام - وقيل الشافعي حديث مدان خطأ حمله اليه في معنى ان الاخبار بالثابتة تدل على ان التعديل بمدان كان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ام - وحاصله انه ربح غيره وان كان هو صحيحاً وهو ليس بلازم بل القدر اللازم ان نزل ذلك كعافية واحدة وقت خيلته لم يكن عندنا علم من فرض النبي صلى الله عليه وسلم في الحنطة وليس يلزم من عدم علم اولئك عنه عليه السلام عدمه في الواقع نعم قد يكون مرطنة ذلك لكن ليس بلازم ابنة بل يجب البقاء مع عدمه بالانقل وجوده منه عليه السلام وعلى وجه الصحة فيجب قبوله على انه لا يبعد فان الاخبار بقيد ان فرضه في الحنطة كان بكفة بالرسالة السناد به وذلك انما يكون بعد الفقه ومن الجائز غيبته في وقت الملاء واشفله عند خصوصاً وهم فاما كذا في صحيحنا على جناح سفر اخذ في اعباءه وما روى فيه ما يعلل الالة: نهاده بها اخبر الالهة واجمل في مسند من طريق ابن المبارك عن ابن جهمية عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي نؤفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي بريد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فرض زكاة الفطر على محمد بن علي بن ابي طالب الله عليه وسلم بن من قمح بالمد الذي يقتاتون به وحديث ابن جهمية صالح للثابتات سيما وهو من رواية ابيه عنه وهو ابن المبارك في توتهنا الى ثبتت الكفاة في السميات كان ثبوت الزكاة على مدان منحنياً الا لا يحكم بالوجوب مع الشك والله اعلم قوله عن معمر بن اسمعيل بن أمية الخ قال النووي هذا

قال أبو سعيد فاما أنا فلا ازال اخرجه كذلك وحل شني محمد بن رافع قال تابعنا الرقاق قال انا ابن جريح عن الخوثر
ابن عبد الرحمن بن ابي ذباب عن عياض بن عبد الله بن ابي سرح عن ابي سعيد قال كنا نخرج زكوة الفطر من ثلاثة اصناف
الاقط والتمر والشعير وحل شني عمرو الناقد قال نلناهم بن اسمعيل عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن ابي
سرح عن ابي سعيد النخعي ان معاوية لما جعل نصف الصاع من الحنطة عدل صاع من تمر اترك ذلك أبو سعيد قال
لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر او صاعا من زبيب او صاعا من
شعير او صاعا من اقط وحل شني يحيى بن يحيى قال انا ابو خيثمة عن موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امر بركة الفطر ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة وحل شني محمد بن رافع قال انا ابن ابي ذباب
قال انا الضحاك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بركة الفطر ان تؤدى قبل
خروج الناس الى الصلوة حل شني سويد بن سعيد قال نا حفص بن يحيى ابن ميسرة الصنعاني عن زيد بن اسلم ان ابا صالح
ذكوان اخبره انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها
الا اذا كان يوم القيامة صُفِّحت له صفاغ من نار

هذا الحديث مما استدل به الدارقطني على مسلم فقال خالف سعيد بن مسلمة معناه فرواه عن اسمعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذباب
عن عياض قال الدارقطني والحديث محفوظ عن الحارث قلت وهذا الاستدلال ليس بلازم فان اسمعيل بن أمية صحيح السماع عن عياض والله اعلم
قوله عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذباب ان بعضهم الذال للجمعة وبالباء الموحدة قاله النووي قوله لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهد
فيه دالة على انه لو كان في الفطرة الا التمر والشعير والاقط والزبيب في بعض روايات الطحاوي قال ولا يخرج غيره فظهر انه انما اترك على معاوية
على اراحه الحديث من التمر لانه ما كان يعرض التمر - قال الحافظ في تاريخه وابن خزيمة والحارثي في صحيحهما عن طريق ابن اسحق عن عبد الله بن عبد الله بن شريك
عن عياض بن عبد الله قال قال أبو سعيد وذكره عند صدقة ومضان فقال لا اخرج الا ما كنت اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع تمر او صاع
حنطة او صاع شعير او صاع اقط فقال له رجل من القوم او مؤمنين من شعير فقال لا تلك قيمة معاوية مطوية لا قبلها ولا اعل بها قال ابن خزيمة ذكر
الحنطة في خبر ابي سعيد غير محفوظ ولا ادرى من الوهم وقوله فقال رجل ان ادال على ان ذكر الحنطة في اول القصة خطأ اذ لو كان أبو سعيد اخبرهم
كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا لما كان الرجل يقول له او مؤمنين من قم وقد اشار ابو داود الى رواية ابن اسحق هذه وقال
ان ذكر الحنطة فيه غير محفوظ قوله ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة في ظاهره يقتضيه وجوب الاداء قبل صلوة العيد ولكنه محمول على الاستحباب
وذلك يحصل الغناء للفقراء في هذا اليوم ويستريحون عن الطواف ووقع في حديث اخرجه ابن سعد عن ابن عمر قال اخرجهم يعني المساكين عن طواف هذا اليوم
وكل الخطا والجمع على هذا الاستحباب في معامير السنن لم يوحى التروى في خلافا ما اجاز نقلهما عليه وتأخيرها عنه فغلبت خلافت قال الشيخ به الدارقي
وقد ذكرنا في معنى از وقت وجوب صلاة الفطر عند ابي حنيفة بطريق الفريدي الفطر هو قول الليث بن سعد مالك في رواية ابن القاسم بن وهب وغيرهما في رواية عنه
تجب بأخر جزء من ليلة الفطر اول جزء من يوم الفطر في رواية شهيد تجب في الشهر من ليلة الفطر وهو قول الاوزاعي والحارثي والشافعي في الحديث كان قال في
القديم بعد ما دنا فما تجب بطريق فريدي الفطر وبه قال ابو ثور ومع هذا كله يستحب ان يخرج قبل ذهابه الى صلاة العيد دل عليه حديث الباب **باب**
أنهم ما نفع الزكوة - قوله لا يؤدى منها حقها الحجة في وجوب الزكوة في المكدرات لان العقاب انما يكون على ترك واجب وفي المرقاة قال
التوريشي الضمير لمعنى الذهب والفضة دون لفظها اذ لم يرد بها الشئ التحليل وافية من الدناير والدراهم واما على تأويل الاموال اما حوذا
الى الفضة فاما انزيب ويعلم حال الذهب منها ايضا قليل اذ لكل واحد منهما والذهب مؤنث لانه يعجن العايد وقد جاء الحسن على دفع التنازل
والنمين يكثر وزن الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيقتروها بعنايتهم واكتفى ببيان صاحبها عن بيان حال صاحب الذهب لان
الفضة اكثر اشتغالها في المعاملات من الذهب واشهر في ثمان الاجناس ولذا اكتفى به في قوله عليه السلام ولبس فيما دون خمس اواق من الزوق صدقة
كذا في المرقاة - قوله صفحت له انما يشهد لفاء اي جعلت الفضة ونحوها لصاحبها صفاغ - قوله صفغوا اجمع صفيحة قال السيل جال الماء
وهي ما طبع عربيا وقرئت مرفوعا على انه مفعول عام يسم غا على فعله صفحت ومنصوب على انه مفعول ثان وفي الفعل ضمير الذهب والفضة
واوكت اما بالتأويل السابق واما على التطبيق بينه وبين المفعول الثاني الذي هو هو انتى وهو كذا الطيبى بعينه قوله من نار انما اي يجعل له
صفاغ من نار ويجعل الذهب والفضة صفاغ من نار اي يجعل صفاغ كائنا نار او كائنا ما خوته من نار يعني كان صفاغ الذهب والفضة لفظ

فأحسني عليها في نار جهنم فيكون بها جانيه وجبيته وظهوره كلما ردت أعيدت له في يوم
كان مقلداً وخمسين ألف سنة

أجماعاً وشدة حرارتها صلت النار فتكوى بها وهذا التأويل يوافق ما في التنازل حيث قال تعالى يَوْمَ نَحْمِي عَلَى الْبُحْرِ نَارًا نَبْشَتُهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ تَفَكَّرُوا بِهَا جَاهَهُمْ
وَجُجُوجُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ فَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ فَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ فَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ فَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ فَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ
في نار جهنم وفي الكشاف فان قلت معنى قوله تعالى يَوْمَ نَحْمِي عَلَى الْبُحْرِ نَارًا نَبْشَتُهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ وهلا قيل تحس من قوله حمى الميسر واحميه ولا تقول احميت على البحر
قلت معناه ان النار تحس عليها اي توقد ذات حمى وحر شديد من قوله نَارًا حَامِيَةً ولوقيل يوم حمى لربط هذا الموضع وذكر حمى لانه مستند الى الجوار
والجور واصله يوم تحس النار عليها فانتهل الاسناد عن النار الى عليها انتهى قلت معنى المبالغة التي اشار اليها ان اسناد الحمى الى النار مع انه معلوم
ان كل نار حمى حامية اشارة الى المبالغة في تنامي حر هذه النار التي تجعل فيها هذه الصفات والمعرض بان نار الدنيا بالنسبة اليها كأها ماء بارد يستل
به فكان وصف نار الآخرة بأنها نار حامية في قوله تعالى "تَهْتَكُنَّ نَارًا حَامِيَةً" وصف تخصيص للمبالغة لا وصف تأكيد بل تقتضيه عبارة تحس عليها النار
انه لم يكف في احوال تلك الصفات بحر نار جهنم الذي كان في غاية القوة ونسبة نار الدنيا اليه كالأشياء بل حميت تلك النار ثانياً وزيد في احوالها على
تلك الصفات المكوى بها ولوقيل تحس الصفات في نار جهنم لغات هذه المبالغة العظيمة اذ لا يؤخذ من اللفظ حينئذ الا ان الصفات كانت باردة واجيت
في هذه النار وذلك منات فيها وان كانت تلك النار في غاية الضعف وليست صاحب الكشاف حكاه الصلح عن اسناد الاحياء الى النار الذي
هو الاصل في الاسناد الى الجور وحكمته والله تعالى اعلم بزيادة مبالغة هذه الاسناد لانه جعل ذريعة الى ادخال في الظرفية على النار فحصلت
بذلك مبالغة شديدة في احوال تلك الصفات الامر على فوقها وذلك بان جعلت النار كبيت وظهور الاحياء تدخل فيه الصفات وتوقد عليها في ذلك
البيت نار أخرى ومعلوم ان بيت النار ليس بجار في ذاته وانما يكسب الحرارة من النار التي توقد فيه فتكون نسبة حر نار جهنم الى هذه النار الموقدة
على الصفات كنسبة بيت النار الى ناره فاعظم حر نار يكون بيتها نفس نار جهنم بحيث لو زالت عنها تلك النار لكانت نار جهنم بالنسبة اليها باردة كما تبين
بيوت النار عند مفارقة نيرانها لها واذا كانت هذه نسبتها من نار جهنم فكيف تكون نسبتها من نار الدنيا نسأله سبحانه الا من دنيا وأخرى من
غضبه وإليم عقابه وبأشد هذا الوعيد على ارباب الاسوال المقصرين في الحقوق لوعظوا مضمونه ولا حول ولا قوة الا بالله والعاقلة من لا يعبد
بالسلامة شيئاً واذا كانت الاجسام والنفس تضعف عن مقاساة حر الشمس فكيف ينال الدنيا فكيف جهنم فكيف بعظيم غضب الله تعالى فيها
اللهم انهم انشد انفسنا يا رحيم الرحمن - كذا قال السنوسي في الشرح - قوله فيكوى بها اي بتلك القضة او بتلك الصفات - قوله جنبه

وجبيته وظهوره قيل خصت هذه المواضع دون غيرها من البدن لانها اشرف الاعضاء الظاهرة لا شتمها على الاعضاء الرئيسية التي هي
الرباع والقلب والكبد وقيل المراد بالجمادات الاربع التي هي من مقادير البدن ومؤخره وجنباه وقيل ان الكلى في الوجه أبعش وأشهر في الظاهر والجنبان
واوهم وقيل غير ذلك وقال الشيخ الأكبر قدس سره في كتاب الشريعة واعلم ان الله تعالى لما قال أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ الْكَتَابِ وَالْقُرْآنِ وَالْأَنْفُسُ وَلَا يُنْفِقُونَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْبِرُهُمْ يُغْرَابُ أَلَيْسَ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الزَّكَاةِ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ الزَّكَاةَ عَلَى عِبَادِهِ الثَّرَمِينَ فِي أُمُورِهِمْ وَظَهَرَ
نَفْسِهِمْ إِذَا عَطَوْهَا أَنْ يَطْلُو عَلَيْهَا لِيُحْمِلَ لِنَفْسِهِمْ أَوْجِبَ عَلَيْهِمْ مَقْتَلُ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ بِمَا هُوَ الْحَالُ عَلَيْهِ فَقَالَ يَوْمَ نَحْمِي عَلَى الْبُحْرِ نَارًا نَبْشَتُهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ
فَتَكْوَى بِهَا جِهَاتُهُمْ وَذَلِكَ أَنَّ السائل اذا رآه صاحب المال مقبلاً عليه انتصبت أسنانه ووجهه وهي الخطوط التي في جهة الانسان وقطب
وهو المعادن في الانسان اذا رأى ما يكره دقته فكلوا الله بذلك المال جهته فان السائل يعرف ذلك في وجهه فيجذب في قلبه أمثال ذلك ثم قال
وَجُجُوجُهُمْ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَأَى السَّائِلَ قَدْ أَقْبَلَ تَعَرَّجَ وَجْهَهُ وَأَعْطَاهُ حَاجَتَهُ وَتَعَاوَلَ عَنْهُ عَمَى بِرَجْعَتِهِ وَلَا يَاجِهُ بِالسَّوَالِ فَكَلَى اللَّهُ جَنِبَهُ فَإِذَا
عَلِمَ مِنَ السَّائِلِ أَنَّهُ يَقْصِدُ وَلَا يَدْعُوهُ ظَهْرَهُ وَسَارِعَ كَأَنَّهُ لِرِيهِ وَكَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئاً لَمْ يَحْضُرْ لَهُ وَلَا يَخْشَفُ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ فَيَرْجِعُ السَّائِلَ عَجْزاً
فَكَلَى اللَّهُ ظَهْرَهُ فَلَمَّا اخْتُصِرَ الْجَبَاهُ وَالْجَنُوبُ وَالظُّهُورُ بِالْكَفِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَرَادَةِ - قوله كلما بردت أعيدت له الخ قال النووي هكذا هو وبعض
النسخ يردت بالباء وفي بعضها ردت بجدت الباء وبضم الراء وذكر القاضي الرضايتين وقال الأول في الصواب قال والثانية رواية الجمهور
وفي المرفوعة كلمة ردت اي عن بدنه الى النار أعيدت اي اشد ما كانت قال الطيبي اي كلما بردت ردت الى نار جهنم ليحس عليها والمراد منه
الاستمرار وقال ابن الملك بعض الخواصل كى هذه الاعضاء من أولها الى آخرها أعيدت الكلى الى أولها حتى وصل الى آخرها ام - ويمكن ان يكون الضمير
في ردت راجعاً الى الاعضاء اي كلما ردت الاعضاء بالتبديل بجلل الاحراق والتعريف من الافناء أعيدت الصفات عليها فيكون موافقاً لقوله تعالى كُلَّمَا
نُفِخَتْ جَلُودُهُمْ نَبْشَتُهَا عَلَيْهِمْ هَٰؤُلَاءِ لِيَذَكَّرَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَلَى اللَّهُ جَنِبَهُ فَإِذَا عَطَاهُ ظَهْرَهُ وَسَارِعَ كَأَنَّهُ لِرِيهِ وَكَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئاً لَمْ يَحْضُرْ لَهُ وَلَا يَخْشَفُ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ فَيَرْجِعُ السَّائِلَ عَجْزاً
فَكَلَى اللَّهُ ظَهْرَهُ فَلَمَّا اخْتُصِرَ الْجَبَاهُ وَالْجَنُوبُ وَالظُّهُورُ بِالْكَفِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَرَادَةِ - قوله كلما بردت أعيدت له الخ قال النووي هكذا هو وبعض

حق يقضه بين العباد فيرى سبيلهما إلى الجنة وأما إلى النار قيل يرسل الله فالأبل قال ولا صاحب لابل لا يؤدى منها حقها ومن حقها حلها يوم وروها إلا إذا كان يوم القيامة بطن لها بقاء فقرأوا فما كانت لا يفقد منها فصيلا واحدا تطوء بأخفافها وتعضه بأفواها كلها متر عليه أو لاها ردة عليه أخرها

ويطول على بقية العاصين بقدر ذنوبهم وأما المؤمنون الكاملون فهم على بعضهم كركع الفجر وأشار إليه بقوله عز وجل يؤذون عيسى عني الكافرون غير كسائر كذا في المرقاة قوله حتى يقضى بين العباد الخ على بناء المفعول أي يحكم قال القاري وفيه إشارة إلى أنه في العذاب بقية الخلق في الحساب أم قال العراقي في شرح الترمذي يمكن أن يؤخذ منه أن مانع الزكاة آخر من يقضه فيه وأنه يعذب بما ذكر حتى يفرغ من القضاء بين الناس فيقضى فيه بالنار والجنة ويحتل أن المراد حتى يشتر في القضاء بين الناس ويحب القضاء فيه لما في أوائلهم وأواسطهم وأخراهم على ما يريد الله وهذا ظاهر، أم قال ولان في شرح التفسير قد يشير إلى الأول قوله في يوم كان مقداره غيثان آتت سكتة ويقال إنما ذكر في معمر من استيعاب ذلك اليوم بتعذيبه لجواز أن يكون القضاء فيه في آخر الناس وإن احتمل أن يكون فصل مرة في وسطها وأوله والله أعلم قوله فيرى الخ على صيغة المجهول من الرؤية أو الأراءة وقوله سبيله مرفوع على الأول ومنصوب بالمفعول الثاني على الثاني وفي نسخة فيرى بالمعلوم من الرؤية أي هو سبيله قال الخوي رحمه الله ضبطناه بضم الياء وفتحها ويرفعه لاسبيله ونصبها وفيه إشارة إلى أنه مسلوب الاختيار يومئذ لا يقدر أن يروح إلى النار فضلا عن الجنة حتى يعين له أحد السبلين قوله أما إلى الجنة الخ أن لم يكن له ذنب سواء كان العذاب تكفيراً له قوله وأما إلى النار الخ أن كان على خلاف ذلك وفيه ردة على من يقول أن الآية مختصة بأهل الكتاب ويؤيده القاعدة الأصولية أن العبارة بعم اللفظ لا بخصوص المسبب مع أنه لا دلالة في الحديث على خلوه في النار قال شارح الأحياء وفي دخول المسلم في هذا الوعد ردة على المرتبة حيث يقولون أنه لا يضرب مع الإسلام معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة والكتابات السنة مشحونتان بما يخالف قولهم اعتدوا عن ذلك بأن المراد به التعذيب لينزجر الناس عن المعصية وليس على حقيقته وظاهر وهو باطل ولوجهم قولهم لا تقع الوثوق عما جاء به الشرائع واحتمل في كل منها ذلك وهذا يؤدى إلى هدم الشرائع وسقوط فائدتها - والله أعلم - قوله قيل يا رسول الله فالأبل الخ أي هذا حكم النعم فالأبل ما حكمها قوله لا يؤدى منها حقها الخ أي الواجب عليه فيها - قوله ومن حقها الخ أي المندوب ومن تعبيضية قال القاري وأعلوا ذكره وقع استطراداً وبياناً لما ينبغي أن يعتق به من له مروءة لا تكون التعذيب يترتب عليه أيضاً لما هو مقرر من أن العذاب لا يكون إلا على ترك واجب فعل محرر الله إلا أن يحمل على وقت القحط أو حالة الامتنار أو على وجوب ضيافة العمال قوله حلها الخ قال النووي بفتح اللام هي اللغة المشهورة وحكى سكنها وهو غريب ضعيف وإن كان هو القياس قوله يوم وروها الخ قيل ورود الأيتان إلى الماء ونزبه الأيتان إلى الماء فإن الأبل تأتي للماء في كل ثلاثة أو أربعة وربما تأتي في ثمانية قال اللطيفي ومحنة حلها يوم وروها أن يستعملها المارة وهذا مثل غيبه عليه الصلوة والسلام عن الجنة ذهاب الليل إذا ن يصم بالنهار ويجلسها الفقراء قال ابن بطال يريد حتى الكرم والمواساة وشرع في الأخلاق لا أن ذلك فرض وقال أيضاً كانت عادة العرب التصديق باللبن على الماء فكان الضعفاء يرصدون ذلك منهم قال والحق حقان فرض عين وغيره فالجلب زل الحقوق التي هي من مكالم الأخلاق وقال اسمعيل القاضي الحق المفترض هو الموصوف المحدد وقد تحدث أمور لا تحدث فيجب فيها المواساة للضرورة التي تنزل من ضعيف مضطر أو جاع أو أرميت ليس له من يواريه فيجب حينئذ على من يمكنه المواساة التي تنزل بها هذه الضرورات قال ابن التين وقيل كان هذا قبل فرض الزكاة - قال المحافظم ووقع عند أبي داود من حديث أبي هريرة قلنا يا رسول الله ما حقها قال أطرق فحلها وأعاد دلوها ومخنتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله - قوله بطن لها الخ أي التي ذلك صاحب على وجه تلك الأبل قال القاضي قد جاء في رواية للبخاري بخط وجهه بأخفافها قال وهذا يقضه أنه ليس من شرط البطن كونه على الوجه وإنما هو في اللغة بمعنى البسط والمد فقد يكون على وجه وقد يكون على ظهره ومنه سميت بطناً لكمة الانبساطها قوله بقاء فقرأوا الخ القاع الأرض الواسعة المستوية يعلوها ماء السماء والقرقر بفتح القافين الأملس وقيل المستوى أيضاً من الأرض الواسعة فيكون صفة مؤكدة، قوله وأفرها كانت الخ أي أكثر عدداً وأعظم سمناً وقوى قوة في شرح السنة يريد كمال حال الأبل التي وطئت صاحبها في القوة والسمن ليكون أثقل لوطنها - قال المحافظم ولا تخافوا تكون عند على حالات مختلفة فتأتي على أحملها ليكون ذلك أنكى له لثمة ثقلها قوله فصيلاً واحداً الخ أي ولد الأبل قوله تطأه بأخفافها الخ أي تضربه وتدوسه الأبل بأرجلها - قوله وتعضه بأفواها الخ بفتح العين أي تفرغه وتقطع جلده بأسنانه - قوله كلما متر عليه أو لاها ردة عليه أخرها الخ في أصل مسلو كلما مترت عليه أو لاها ردت عليه أخرها، قال عياض قالوا هو تغيير وتصحيح وصوابه ما في الرواية التي بعد من طريق سهيل عن أبيه كلما متر عليه أخرها ردة عليه أو لاها وبهذا

في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل يا رسول الله قال يقرها الغنم قال ولا صاحب لبقيا ولا غنم لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيمة يطعم بها بقايا قرقر لا يفقد منها شيئا ليس فيها عقصاء ولا جلعاء ولا عضباء تنطه بقرنها ونطوؤها باطلا فها كلها مرق عليه أولاها ردة عليه آخرها في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل يا رسول الله فالخيل قال الخيل ثلاثة هي لرجل وزر وهي لرجل ستر وهي لرجل اجر فاما التي هي له وزر فرجل ربطها رياء ونجرا ونوءا على اهل الاسلام في له وزر واما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقاها فمضى له ستر واما التي هي له اجر فرجل

ينظم الكلام وكذا وقع عند مسلم من حديث أبي ذر أيضا وأقره النووي على هذا وحكاه القرطبي وأصح وجه الرد بانه انما يرد الاول الذي قد مر قبل واما الآخر فلم يرد بعد فلا يقال فيه رد ثم اجاب بانه يحتمل ان الجنة ان اول الماشية اذا وصلت إلى آخرها تشبه عليه تلاحت بها آخرها ثم اذا ارادت الاولى الرجوع بلات الأخرى بالرجوع فجاءت الأخرى اول حتى تنتهي إلى آخر الاولى وكذا وجهه الطيب فقال ان المعنى ان اولها اذا مرت على التتابع إلى ان تنتهي إلى الأخرى ثم ردت الأخرى من هذه الغاية وتبعها ما يليها إلى ان تنتهي أيضا إلى الاولى والله اعلم كذا في الفهم فتأمل قوله فالبقرة والغنم الخ أي كيف حال صاحبها قوله لا يفقد منها الخ أي من فوائدها وصفاتها شيئا وقال الطيب أي قرونها سليمة قوله ليس فيها عقصاء الخ أي ملتوية القرنين وقوله جلعاء أي التي لا قرن لها وقوله عضباء أي مكسورة القرن ونحو الثلاثة عبارة عن سلامة قرونها ليكون اجرهم المستطرح وظاهر الحديث ان هذه الصفات فيها معدومة في الحقيقة وإن كانت موجودة لها في الدنيا وظاهر البحث ان يعيد الله تعالى الاشياء على ما كانت عليه في الحالة الاولى كما هو مفهوم من الكتاب والسنة ولعله يخلطها او كما كانت ثم يعطيها القرن ليكون سببا للعلو به على وجه الشدة والله اعلم قوله تنطه الخ بفتح الطاء وتكرر في القاموس نطحه كمنعه وضربه اصابه بقرنه فقوله بقرنها اما تأكيد واما تجريد قوله ونطوؤها باطلا فها الخ جميع ظلت قال النووي الظلف للبقرة والغنم والظباء وهو المنشق من القوائم والحقت للبيد والقدم واللاوى والحافر للفرس والبغل والحمار قوله الخيل ثلاثة الخ قال الطيب جواب على اسلوب الحكيم وله توجيهان فعلى مذهب الشافعي معناه دع السؤال عن الرجوع اذ ليس فيه حق واجب ولكن اسئل عنه عما يتصل بها من المنفعة والمضرة وعلى مذهب أبي حنيفة معناه لانه كل مما وجب فيها من الحقوق وحده بل اسئل عنه عما يتصل بها من المنفعة والمضرة الخ صاحبها فان قيل كيف يشتدل بهذا الحديث على الوجوب قلت بعطفت الرقاب على الظهور لان المراد بالرقاب الذوات اذ ليس في الرقاب منفعة للغير كما في الظهور وبفهوم الجواب الآتي في الجهر من قوله عليه الصلوة والسلام ما نزل على في الجهر ثم كذا في الرقابة قوله هي لرجل وزر الخ أي ثقل واثر قوله وهي لرجل ستر الخ أي لحاله في معيشته لحفظه عن الاحتياج والسؤال قاله اكثر واسترله من النار كما نبه عليه ابن الميمون في تقريره المازي في مسألة زكاة الخيل والله اعلم قوله وهي لرجل اجر الخ أي ثوابه قوله فاما التي هي له وزر فرجل الخ قال النووي هكذا هو في اكثر النسخ التي وقعت في بعضها الذي وهو اوضح واظهر وعلى النسخة المشهورة قالوا ان يكون التقدير فيخيل رجل ربطها قوله ربطها رياء الخ أي يري الناس عظمتها في ركوبه وخشمتها ويفخر باللسان على من دونه من الانسان فيقال انه يربى خيل كذا وكذا قوله ونوءا على اهل الاسلام الخ بكسر الهمزة والمدة أي منازعة ومعاداة لهم والواو عطف او كما هو الظاهر فان هذه الاشياء قد تفرقت في الاماكن ومنها مذهبهم على حدة قوله فمضى له وزر الخ أي على ذلك القصد الذي في جملة مؤكدة مشعرة باهتمام الشافعي والتخدير عنه قوله ولما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله الخ قال ابن الملاك ليجاهد والصواب ما قاله الطيب من انه لا يرد به الجهاد بل النية الصالحة اذ يلزم التكرار ام وايضا اذا الادب الجهاد فتكون له اجرا فكيف يقال انها له ستر وقال الطيب بعضه رواية غيره ورجل ربطها ثوبا وتعقفا قوله حق الله في ظهورها الخ أي بالعارية للركوب والفحل والحمل عليها في سبيل الله مثالا قوله ولا رقاها الخ الظاهر ان الحق الثابت في رقاها ليس الا الزكاة واو له المانعون فقال الحفاظ ابن جرير قيل المراد حسن ملكها وتهدئتها وقيامها والشفقة عليها في الركوب وانما خص رقاها بالذكر لانها تستعار كثيرا في الحقوق اللازمة ومنه قوله تعالى في فتح بدر رقيت وهذا جواب من لم يوجب الزكاة في الخيل وهو قول الجمهور وقيل المراد بالحق الزكاة وهو قول حماد والى حنيفة وخالفه صاحباه وفقهاؤهم المصارع قال ابو عمر لا أعلم احدا سبقه الى ذلك ما م قلت ويؤيد القول الاول ما ساق من طريق حميل ولا ينس حق ظهورها وبطونها والله اعلم وقد تقدم مما تحقق زكاة الخيل في شرح قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبه ولا فرسه صدقة من اوائل كتاب الزكاة فليراجع واول السند في حديث الباب بان المراد لو ليس شكر الله لاجل اباحة ظهورها وتخليك

ربطها في سبيل الله لاهل الاسلام في مرج اوروضة في اكلت من ذلك المرج او الرضعة من شئ الا كتب له عدلها اكلت
 حسناً وكتب له عدل ادائها وادائها حسناً ولا تقطع طولها فاستثنت شرفاً او شرفين الا كتب الله له عدل اثارها
 وارواها حسناً ولا يمتصها صاحبها على نحر فشرب منه ولا يريد ان يسقيها الا كتب الله له عدل ما شرب حسناً قيل
 يرسل الله فالحمير قال ما انزل على في الحمير شئ الا هذه الآية الفاظة الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن
 يعمل مثقال ذرة شراً يره **وحدثني** يونس بن عبد الاعلى الصدقي قال اتنا عبد الله بن وهب قال حدثني هشام بن سرج
 عن زيد بن اسلم في هذا الاستاذ يخبرني حديث حفص بن ميسرة الى آخره غير انه قال ما من صاحب بل لا يؤذي حقها ولو قيل
 منها حقها وذكر فيه لا يفقد منها فصلاً واحداً وقال يوكي بها جنباه وجهته وظهره **وحدثني** محمد بن عبد الملك الاموي
 قال اتنا عبد العزيز بن الحنا قال اتنا سميل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب
 كنز لا يؤذي ذكوته الا احمى عليه في نار جهنم فيجعل صفائح فيكوي بها جنباه وجهته حتى يحكم الله بين عياده في يوم كانت
 مقادير خمسين الف سنة ثم يرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار وما من صاحب بل لا يؤذي زكوتها الا يبط لها بقاع قرقر
 رقبها وذلك الشكر ثباتي بالعارية والله اعلم **قوله** ربطها في سبيل الله لاهل الاسلام فيه اشارة الى ان المراد به الجهاد فان نفعه متعل
 الى اهل الاسلام **قوله** في مرج اوروضة الخ يفهم الميم وسكون الراء اي معنى في النهاية هو الارض الواسعة ذات نبات كثير يخرج فيها الدواب اي تخرج
 واجار متعلق بربط وروضة عطفت تفسيرها والمرضة اخق من البرية وفي نسخة المصايح بلفظ او قال ابن الملك شك من الراوي **قوله** من شئ الخ اي من
 العلف والا زهار قل اوكثر **قوله** حسناً الخ بالرفع نائب الفاعل ونصب عدد على نزع الخافض اي بعد ما كولاها وروى ابن ماجه من حديث عقيم التميمي
 مروفاً من ان يبطونها في سبيل الله ثم عليه علفه بيد كان له بكل حبة حسنة **قوله** يولد ادائها وادائها حسناً الخ لان بها بقاء حيا تخرج من اصلها
 قبل الاستحالة غالباً من مال صاحبها **قوله** ولا يقطع طولها الخ بكسر الطاء وفتح الواو ويقال طيلها بالياء كذا جاء في الموطأ والطول والطيل حبلها
 الطويل الذي شد احد طرفيه في يد الغريم والاخر في يد اذ غيره لتدور فيه وترعى من جوانبها ولا تنهب لوجها **قوله** فاستثنت الخ قال ابو عبيد
 الاستبان ان يحضر الفرس وليس عليه فارس وقال غيره يستمن في طولها يمر فيه من النشاط وقال الجوهري هو ان يرفع يديه ويظهر جملتهما وقال غيره
 ان يلجم في عدو ومقبلاً او مديراً **قوله** شرفاً او شرفين الخ يفهم الشين المعجمة والراء وهو العالي من الارض وقيل المراد هنا طلقاً وطلقين وفي المراجعة
 وانما سمي شرفاً لان الدابة تقدر حتى تبلغ شرفاً من الارض اي مرتفعاً تقف عند ذلك وقفة ثم تعد ما بدا لها **قوله** عدل اثارها وارواها الخ اي يحد
 خطاها وارواها في تلك الحالة ولعله اراد بالروث هنا ما يشتمل البول واسقطه للعلم به منه **قوله** على غيرها الخ يفهم الهاء وسكونها **قوله** ولا يريد
 ان يسقيها الخ اي شرب الخيل منه والحال ان صاحبها لا يؤذي ذلك **قوله** عدل ما شرب حسناً الخ قال الطبري فيه مبالغة في اعتدال الشرب لانه
 اذا اعتبر ما تستقذره النفوس وتنفر عنه الطباع فكيف بغيرها وكذا اذا احتسب ما لا ينة له فيه وقد وردنا لكل امرئ ما نوى فما كان ما اذا
 الاحتساب فيه قال ابن الملك ما حصل انه يجعل لما لكها بجميع حركاتها وسكناتها وفضلها حسناً قال الحافظ في تفسيره ان الانسان يؤجر على
 التفاصيل التي تقم في فعل الطاعة اذا قصد اصلها وان لم يقصد تلك التفاصيل **قوله** الا هذه الآية الفاظة الجامعة وتشديد المعجمة سنها
 جامعة لشمول الجميع الانواع من طاعة ومعصية وسماها فاظة لانها لها في معناها قال النووي وفيه اشارة الى التمسك بالعموم ومغنى الحديث في
 على فيها نص بعينها لكن نزلت هذه الآية العامة وقد يحجر به من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم وانما كان يحكم بالوحى ويجاب الجمهور
 القائلين بجواز الاجتهاد بانه لم يظهر له فيها شئ **قوله** فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره الخ اي مقدار غلة او ذرة من الهبلة الطائر في الهواء **قوله** شراً يره الخ
 فلو اعان احد اعلم بتركها ثواب ولو استعان بتركها على فعل معصية يعاقب **قوله** ما من صاحب كنز الخ قال العيني م قال ابن سيدة الكنز اسم
 للمال ولما يحوز فيه وجهه كنوز كنز يكثر كنزاً وكنز شئ في الوعاء والارض يكثر كنزاً غيره في يد وفي المغني اكثر اسم للمال المدفون
 وقيل هو الذي لا يدري من كنزه وقال الطبري هو كل شئ مجزوم بعضه الى بعض بطن الارض كان او ظهرها وقال القرطبي اصله الضم الجمع
 ولا يختص ذلك بالذهب والفضة الا يرى الى قوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم بخبر ما يكثر المرء المروءة الصالحة اي يضمه لنفسه ويجعله واعلم
 ان الكنز المستحق عليه الوعيد كل مال له ثروة كنزته وكل مال اديت زكوته فليس يكنز وان كان تحت سبع ارضين رواه تافع عن ابن عمر وروى نحوه
 عن ابن عباس وجابر وابي هريرة موقوفاً وموقوفاً عن عمر بن الخطاب اي مال اديت زكوته فليس يكنز وان كان مدفوناً في الارض واتي مال لمؤنة
 زكوته فهو كنز يوكي به صاحبه وان كان على وجه الارض وقال الثوري عن ابي حصين عن ابي الضحى عن جعدة بن هبيرة عن علي بن رضى الله عنه قال

كاؤفرا ما كانت تسكن عليه كلها مضطربة عليه أخرها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين
الف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب غنم إلا يؤدى زكوتها إلا يطعم لها بقاع قرقر كما وفرا ما كانت تخطو
بأظلافها وتتخطى بقرونها ليس فيها عصفار ولا جلعاد كلها مضطربة عليه أخرها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين
عباده في يوم كان مقداره خمسين الف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قال سمعيل ولا أدري
أذكر البقر أم لا قالوا فالخيل يزول الله قال الخيل في نواصيها أو قال الخيل معقود في نواصيها قال سمعيل أنا أشك الخيل
إلى يوم القيامة الخيل ثلاثة فمنى لرجل أجر ولرجل ستر ولرجل وزير فاما التى هى له أجر فالرجل يتخذها في سبيل الله
ويؤتيها له فلا تغيب شيئا في بطونها الا كتب الله له اجرا ولو رعاها في مخرجها أكلت من شئ إلا كتب الله له بها اجرا ولو
سقاها من نهر كان له بكل قطرة تغيبها في بطونها اجر حتى ذكر الاجر في ابوالها واقداسها ولواستنتفت شرقا او شرفا فرب كتب
له بكل خطوة تخطوها اجرا واما الذى هى له ستر فالرجل يتخذها تكميلا ولا ينسئ حتى ظهورها وبطونها في عشرين
ويشورها واما الذى هى وزير فالذى يتخذها أشرا ويطر ويذكرها ويرى الناس فذلك الذى هو عليه وزير قالوا فالخيل
يا رسول الله قال ما انزل الله على فيها شيئا الا هذه الآية الجا معه الفاقة فمن يغفل مثقال ذرة خيرا يترك ومن يعمل
مثقال ذرة شرا يترك حل شرا فتيبة بن سعيد قال نا عبد العزيز بن الدراوى عن سمعيل بهذا الاسناد وساق الحديث
وحل ثنيه محمد بن عبد الله بن بزيع قال نا يزيد بن زريع قال نا روح بن القاسم قال نا سمعيل بن المصالح بهذا الاسناد
وقال بدل عصفاء عصفاء وقال الفيكوى بها جنبه وظهرة ولم يذكر جبينه حل شرا لهر بن سعيد الا لى قال نا ابن وهب
قال اخبرني عمر بن الخرنج ان بكير احد ثقه عن فكيان عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا لم يؤد المروءة المروءة لله
اربعة الاف فمادها نفقة فما كان اكثر من ذلك فهو كنز وهذا غريب وقيل هو ما فضل من المال من حاجة صاحبه اليه قال النوى وانفق ائمة
الفتوى على القول الاول وهو صحيح لقوله صلى الله عليه وسلم من حبس كنز لا يؤدى زكوته وذكر عقابه في الحديث الاخر من كان عند مال فلم يؤد زكوته مثل
له شجاعتا اقصر وفي آخره فيقول انا اترك وقال ابن عبد البر والجمهور على ان اكثر المنعوم ماله زكوة وقال ولم يخالف في ذلك الا طائفة من اهل الزهد
كل ذر - وسيأتى ما ذهب اليه من ذلك بعد باب ان شاء الله تعالى قوله تسترق عليه ثم تقدم تفسير الاستنار في شرح اول حاشية الباب قوله وتخطه
بقروها ثم قال الحافظ وفي الحديث ان الله يحب البها فلو حاقب بها ما نفع الزكوة وفي ذلك معاملة له بنقيض قصد الله منه وهو الا نفاق
والاستغفار بما يمنعه منها كان ما قصد الاستغفار به اضرب الاشياء عليه والحكمة في كونها تعاد كلها مع ان حق الله فيها انما هو في بعضها لان الحق في جميع المال
غير متبخر لان المال لما يخرج زكوته غير مطهر قوله الخيل معقود في نواصيها ثم قال العين قوله معقود مراد به على انه خير المبتلى الموقوف وهو قوله الخيل
والحكمة خبر المبتلى الاول ومن قوله معقود ملازم لما كانه معقودا فيها وهو من باب الاستمارة الملكية لان الخير ليس محسوس حتى تعتد عليه الناصية
ولكنهم يدخلون المعقود في جنس المحسوس ويحكمون عليه بما يحكمون على المحسوس مما لا يفي بالزور والنواهي جمع ناصية وهي تصاير الشر وهو الشرع
المستدسل على المحجة وخضر النواهي بالذكر لان العرب تقول غائبا فلان مبارك الناصية فيكون بها عز لا تسان وقوله الخيل الى آخره لفظه عام و
المراد به الخصوص لانه لو يرد الا بعض الخيل بدليل قوله الخيل الثلاثة - فخذ ردوى احمد من حديث اسماء بنت يزيد مرفوعا الخيل في نواصيها
الخيل معقودا بدلا الى يوم القيامة فمن دبطها عقد في سبيل الله وانفق عليها احتسابا كان شيعها وجوعها ورقها وطمعها وادواها وابوالها فلا حاق
في موازني يوم القيامة الحديث وقد جاء تفسير الخيل في الحديث الاخر الصميم الاجر والمغنم فبين انما اراد الخيل الغازية في سبيل الله لانها على كل
وجوعها ويحتل ان يكون المراد هنا جنس الخيل اى انما يصدق ان يكون فيها الخير فاما من ان يبطها لعل غير صالح لم يحصل لوزن لربها في ذلك الا ما لا حاقا
قال عياض في هذا الحديث صحيح وجيز لفظه من البلاغة والعدوية ما لا مزيد عليه في الحسن مع الجناس السهل الذى بيد الخيل والخيل
قال الخطابي وفيه اشارة الى ان المال الذى يكتسب باخا ذ الخيل من خير وجن الاموال والطيبات والعرب تسمى المال خيرا كما في قوله تعالى
ان ترك خيرا فاصبى وقال ابن عبد البر فيه اشارة الى تفصيل الخيل على غيرها من الدواب لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم في شئ غيرها
مثل هذا القول وفي النسائي عن انس بن مالك لم يكن شئ احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيل قال النوى وفيه دليل على بقاء الامانة
والجهاد الى يوم القيامة والمراد قبيل القيامة ببسائر اى حتى تأتى الرقيم الطيبة من قبيل اليمن فيقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح
قوله يتخذها أشرا ويطر اى الاشراف من الهنق والشين هو المرح والهاج واما البطر فالتخيان عند الحق واما البزغ فيغم الباء والذال المعجمة

او الصدقة في ابله وساق الحديث بنحو حديث سهيل عن ابيه حل ثنا اسحق بن ابراهيم قال اتانا عبد الرزاق وح
 حدثني محمد بن رافع واللفظ له قال اتانا ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله الانصاري
 يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من صاحب بئر لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قط
 وقدر لها بقاء فترتسكن عليه بقوائمها واحفائها ولا صاحب بئر لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قد
 لها بقاء فترتسكن عليه بقرورها وتطوؤه بقوائمها ولا صاحب بئر لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قد
 قوررتسكنه بقرورها وتطوؤه باطلا فها ليس فيها جثاء ولا منكسر قرورها ولا صاحب كنز لا يفعل فيه حقه الا جاء كثره يوم القيمة شيئا
 اقرع يتبعه فاتحاه فاذا اتاه فرمته فيناديه خذ كنزك الذي خبأته فاناعته غنى فاذا رأى ان لا يلب منه سلك يد في فيه
 فيقضمها قضم الفحل قال ابو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ثم سألنا جابر بن عبد الله عن ذلك فقال مثل قول عبيد
 ابن عمير وقال ابو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول قال رجل لرسول الله ما حق الابل قال حلبها على الماء واعارة دلوها واعارة
 غملها ومنجنتها وحمل عليها في سبيل الله حل ثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا ابي قال قال ناعبد الملك عن ابي الزبير عن
 وهو يعني الاشرا والبطر قوله اكثر ما كانت قطا من صفات الدهر اى في ما مضى من الزمان قال النورى وفي قط لغات حكاهن الجوهري في الفصحى
 المشهورة قط مفتوحة القاف مشددة الطاء قال الكسائي كانت قطط بضم الحروف الثلاثة فاسكن الثاني ثم ادغم والثانية قط بضم القاف
 تتبع الضمة الضمة كقولك مديا هذا والثالثة قط بفتح القاف وتخفيف الطاء والرابعة قط بضم القاف الطاء المخففة وهي قليلة هذا اذا كانت
 بفتح الدهر فاما التي بفتح حاء وهو الاكثف فمفتوحة ساكنة الطاء تقول رأيت مرة قط فان اضفت قلت قطك هذا الشئ اى حسبك وقطى وقطى
 وقطه وقطاه قوله وقدر لها ان بفتح القاف والعين والضمير للصاحب قوله ليس فيها جثاء ان بفتح الجيم وتشديد اليمى هي التي لا قرن لها
 قوله شيئا اقرع ان اى صير ماله على صورة شجاع وهو بضم المجه ثوجيم الحية الذكر وقيل الذي يقوم على ذنبه ويواش الفارس ولا قرع
 الذي تقترع رأسه اى تعط لكثرة ستمه وفي كتاب ابي عبيد بن عمير اقرع لان شعر رأسه يتقط بجمعه السم فيه وتعقبه القراز بان الحية لا تشعر
 برأسها فلعل يد هب جلل رأسه وفي تهذيب الازهرى سمي اقرع لانه يقرى السم ويجمعه في رأسه حتى تتمط فروة رأسه وقال القرطبي الاقرع من
 الحيات الذي ابيض رأسه من السم ومن الناس الذي لا شعر برأسه كذلك في الفجر وقال السدي ولعل ذلك اى مثله شجاعة في بعض الاحوال
 وما سبق من قوله صفت له صفا في حال اخرى فلا منافاة في - وقال الشيخ العاروف ولي الله الدهلوى قدس الله روحه سبب الباعث على كون
 جزء مانع الزكاة على هذه الصفة شيان احدهما اصل والثاني كما لو كده وذلك انه كما ان الصورة الذهنية تجلب صورة اخرى كسلسلة اخط
 النفس المحالب بعضها بعضا وكما ان حضور صورة متخالفة في الدهر ليست على حضور صورة متخالفة اخرى كالبنوة والابوة وكما ان استدلال التوهم
 المنى به وتوران بخاره في القوي الفكرية يهتز النفس لمشاهدة صور النساء في الخمر وكما ان امتلاء الاوعية بخارها في يحمي في النفس صور الاشياء
 المؤدية لها كالفيل مثلا فكذلك المدارك تقتضيه بطبيعتها اذا افيضت قوة مثالية على النفس ان يمثّل بخلها بالاموال ظاهرة سائر احوال
 يجب ذلك تمثّل ما بخل به وتعلق في حفظه وامتثلت قراء الفكرية به ايضا ظاهرة اسافيا تألم منه حسب ما جرت سنة الله ان يتألم منها
 بذلك فمن الذهب والفضة الكلى ومن الابل والوطا والعنصر على هذا القياس ولما كانت الملا على علمت ذلك وانعقد فيهم وجوب التزكيات
 وتمثّل عند هم تأذى النفوس البشرية بما كان ذلك مبعدا لفيض هذه الصورة في وسط الحش والفرق بين تمثله شجاعة وتمثله صفاغ ان
 الاول فيما يغلب عليه حب المال اجمالا فيتمثّل في نفسه صورة المال شيئا واحدا ويمثّل احاطتها بالنفس تطورا وتأذى النفس بها بلسم الحياة البقية
 في السم قصه الغايات والثاني فيما يغلب عليه حب الدهر والذناير بأعيانها ويتعا في حفظها وتمتلا قواه الفكرية بصورها فتتمثل تلك الصور
 كاملة تامة مؤلمة انتهى قوله خذ كنزك الذي ان فائدة هذا القول الحسنة والزيادة في التغذيب حيث لا يتفقه الدم قال الطيبي وفيه نوعان
 لمزيد غفقتة وهمه لانه شرا منه من حيث كان يروج خيرا قوله سلك يده ان معناه ادخل قوله فيقضمها قضم الفحل ان بفتح الضاد يقال قضمت
 الدابة شعيرها كبر الصنادق قضمها بفتحها اذا اكلته وانما خضر اليد بالقضم لان المانع الكثر يكتسب المال بيديه قوله ومنجنتها ان قال اهل
 اللغة المنجعة ضربان احدهما ان يعطى الانسان آخر شيئا هبة وهذا النوع يكون في الحيوان والارض والاشياء وغير ذلك الثاني ان المنجعة ناقة
 او بقرة او شاة ينتفع بلبثها وبرها وصوفها وشعرها زمانا ثم يردها ويقال منجعه بمنحه بفتح النون في المضارع وكسر ها فاما حلبها يوم ردها
 ففيه رفق بالماشية وبالمساكين لانه اهن على الماشية وارفق بها واوسع عليها من حلبها في المتأزل وهو اسهل على المساكين وامكن في وصولهم

باب قضاء الشعاة

باب تخليط عقوبة من لا يؤدي الزكاة

جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من صائم ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها الا أقعد لها يوم القيامة بقائمة قرقر قطؤه ذات الظلف بظلفها وتنطه ذات القرن بقرنها ليس فيها يوم مثل جهنم ولا مكسورة القرن قلنا يرسل الله وما حقها قال اطراق فحلها واعانة دلوها ومنيعتها وحائتها على الماء وتخل عليها في سبيل الله ولا من صاحب كل لا يؤدي زكوة الا تحول يوم القيامة شجرة اقرع يتبع صاحبها حيثما ذهب وهو يقر منه ويقال هذا مالك الذي كنت تبخل به فاذا رأيته انه لا بد منه ادخل يدك فيه فجعل يفضمها كما يفضم الغنم لخل شاة ابو كامل فضيل بن عيسى بن الجهمري قال قالنا عبد الواحد بن زياد قال قالنا محمد بن ابي اسمعيل قال قالنا عبد الرحمن بن هلال العباسي عن جابر بن عبد الله قال جاء ناس من الاحزاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ان انا ساء من المؤمنين يا توننا في ظلمونا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضوا امصدتكم قال جابر ما صدر عن مصدق منذ سمعته هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هو عن راض حل شاة ابوبكر بن ابي شيبة قال قالنا عبد الرحيم بن سليمان ح وحدثنا محمد بن سفيان ح وحدثنا اسحق قال ابو اسامة كلهم عن محمد بن ابي اسمعيل عن ابى الاسود بن جهمري ح وحدثنا ابى شيبة قال نا وكيع قال نا الاحمش عن المعمر بن ابن سويد عن ابى ذر قال انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة فلما رأيته قال هم الاخسرون وبيت الكعبة قال فبحثت حتى جلست فلما اتقنا ان قمت فقلت يا رسول الله فذاك ابى واخى من هم قال هم الاكثرون

امواله الا من وسال

الى موضع الحلب ليواسوا والله اعلم كذا في الشرح - قال المازني يحتمل ان يكون هذا الحق في موضعين اثنين في الواساة قال لقاضي هذه الامة صريحة في ان هذا الحق غير الزكاة قال ولحل هذا كان قبل وحرب الزكاة وقد اختلفت السلف في حقه قول الله تعالى وفي اموالهم حق للسائل والمستجيب والمخبر فقال بالجهمري مراد به الزكاة وانه ليس في المال حتى سوى الزكاة واما ما جاء غير ذلك فعلى وجه التنبه ومكانه لا خلاف ولا ان الآية اخبار عن وصف قوم اشئ عليهم بطهال كرمية فلا يفتقر الجواب كما لا يقتضيه قوله تعالى كانوا قليلًا من الذين لا يعجبون وقال بعضهم ومنه من جنة بالزكاة وان كان لفظه لفظ خير فمعناه امر قال وذهب جماعة منهم المشعبي والحنن وطائفة وعطاء وسرق وغيرهم الى انها حكمة وان في المال حقًا سوى الزكاة من فك الاسير واطعام المضطر والواساة في العشرة وصلة القرابة والله اعلم باب ارضاء الشعاة - قوله ان انا ساء من المصدقين ان تخفيف الصاد هو الشعاة العالون على الصدقات قوله في ظلمونا ان في زعم القائلين كما سيأتي قوله ارضوا امصدتكم اي ببذل الواجب وملاطفتهم وتلقاهم بالترحيب وترك مشاقمتهم زاد في رواية ابى داود قالوا يا رسول الله وان ظلمونا قال ارضوا امصدتكم وان ظلمتم على بنا لا الجهمري اي وان اعتقدتم انكم مظلومون بسبب حكموا امواكم وليرد انهم وان كانوا مظلومين حقيقة يجب ارضاءهم وليراد انهم يستحق ارضاءهم وان كانوا مظلومين لقوله صلى الله عليه وسلم فان تماركوا تماركوا وهو قال الطبري لان لفظة ان الشرطية هنا تدل على الغرض والتقدير لا على الحقيقة فانهم كانوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن المعلوم انه صلى الله عليه وسلم لا يستعمل ظالمًا قال الشيخ ولي الله الدهلوي قد برأه روحه ثم مست الحاجة الوصية الناس ان يؤديوا الصدقة المصلحة بخسارة نفس وفيها قوله صلى الله عليه وسلم اذا اتاكم المصدق فليصدقكم وهو عنكم راض وذلك لتحقيق المصلحة المراجعة الى النفس اراد ان يبيد باب اعتذارهم في المنع بالجور وهو قوله صلى الله عليه وسلم فان عدوا فلا تنفهم وان ظلموا فاعلمها ولا اختلاف بين هذا الحديث وبين قوله صلى الله عليه وسلم فمن سئل فوقعها فلا يخط اذا الجور نعم ان زعم اظهر النص حكمه وفيه لا يخط ونوع فيه للاجتهاد مسلخ وللظنون تعارض وفيه سلب بآلة الاعتذار ومست الحاجة ايضًا الى وصية المصدق ان لا يعتدي واخذ الصدقة وان يتع كرا او اموالهم وان لا يخط لتحقيق الانصاف وتوفر المقاصد باب تخليط عقوبة من لا يؤدي الزكاة - قوله عن المعمر بن عبد الله بن المهمله قوله انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم او وصلت اليه قوله هم الاخسرون في المال هم الاكثرون وخسارة في المال قال ابن الملك هو ضمير عن غير من كره لكن يأتي تفسيره وهو قوله هم الاكثرون - قوله وبيت الكعبة ان تسمي سب المقام وفيه جواز الحلف بغير تخليف بل هو مستحب اذا كان فيه مصلحة كتركها لم وتحقيقه في الحجاز زعمه وقد كثرت الاحاديث الصحيحة في حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا النوع لهذا المعنى قوله فلما اتقنا ان قمت فقلت يا رسول الله فذاك ابى واخى من هم قال فبحثت حتى جلست فلما اتقنا ان قمت فقلت يا رسول الله فذاك ابى واخى من هم قال هم الاكثرون

هكذا وهكذا وهكذا من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله وقليل ما هم ما من صاحب بل ولا بقروا غم لا يؤدى زكوتها الا جاءت يوم القيمة اعظم ما كانت واسمته سطة بقرتها وتطو باطلا فها كلما نقدت آخرها عادت عليه اولها حتى يقضيه بين الناس حل شناه ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو معاوية عن الاعشى عن المعمر بن رعن ابى ذر قال انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة فذكر نحو حديث وكيع غير انه قال والذى نفسى بيد ما على الارض رجل يموت فيدم ابل او بقرا او غنما لم يؤد زكوتها حل شناه عبد الرحمن بن سلام الجمحي قال نا الربيع يعني ابن مسلم عن محمد بن زياد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما يسرني ان لي احدا ذهبا تأتي على ثالثة وعندى منه دينارا لا دينارا رصده لديني على حل شناه محمد بن بشر قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت ابا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بعثله وحل شناه ابو بكر بن ابى شيبة ويحيى بن يحيى و ابن غير وابو كريب كلهم عن ابى معاوية قال يحيى انا ابو معاوية عن الاعشى عن زيد بن وهب عن ابى ذر قال كنت

الحديث يحسن اشارته مثل هذه الاشارة ومن بيان الاشارة قوله هكذا وهكذا الخ ثلاث مرات والمراد بالثلاث الجمع لانه اقل مرات الجمع قال النووي في الحديث على الصدقة في وجوه الخير وانه لا يقتصر على نوع من وجوه الخير بل يقع في كل وجه من وجوه الخير يحضر قوله من بين يديه ومن خلفه الخ بيان للاشارة واشتملت هذه الرواية على الجهات الاربع وتقوم في الجهات في كل من قبل كل منهما ممكن لكن حذف للدور وقد فسر بعضهم الانفاق من وراء بالوصية وليس قيدا فيه بل قد يقصد الصحيح الاختفاء قيد من وراء فلا يعطيه من هو امامه قوله وقليل ما هم ما هم مبتدأ وقيل خبره وما زائدة مؤكدة للقسلة اى المستثنون قليل او من يفعل ذلك قليل وهو مقتضى قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات قليل من الناس وقوله تعالى وقليل من عبادى الشكور واشارة الى افضلية الفقراء لانه طرية اسلم والله اعلم قوله كلما نقدت الخ قال النووي هكذا ضبطناه نقدت بالدال المهملة ونقدت بالذال المعجمة ونحو انفاق وكلها صحيحة قوله ما يسرني الخ اى ما يعجبني ولا يحصل لي سر به قوله ان لي احدا الخ احد بصفتين جبل معروف بالمدينة وفي رواية ابى شهاب عن الاعشى عن البخاري في الاستيذان فلما ابصر احدا قال ما احب اني اخول لي ذهبا يمك عندى منه دينار فوق ثلاث وفي بعض الروايات مثل اخذ ذهبا قال الحافظ ويمكن الجمع بين قوله مثل اخذ وبين قوله تحوّل لي اخذ بعمل المثلية على شئ يكون وزنه من الذهب وزن اخذ والتحويل على ما نه اذا انقلب ذهبا كان قدر وزنه ايضا - قوله تأتي على ثالثة الخ اى ليلة ثالثة قيل وانما قيد بالثلاث لانه لا يتهاى تفريق قدر احد من الناس في اتل منها غالباً ويعكر عليه روايته يوم ليلة فالاولى ان يقال الثلاثة اقصى ما يحتاج اليه في تفرقة مثل ذلك والواحدة اقل ما يمكن قوله الا دينارا الخ بالرفع - والنصب الرفع جائز لان المستثنى منه مطلق عام والمستثنى مقيد خاص فاتجه النصب وتوجيه الرفع على ما قاله الطيبي ان المستثنى منه في حيز النفي اى كسرتى ان لا يتبع منه دينارا لا دينارا الخ قوله ارصده لديني الخ اى اعد له وحفظه وهذا الارصاد امر من ان يكون لصاحب دين غائب حتى يحضر فيأخذ له او لاجل وفاء دين مؤجل حتى يحل فيوفى - ووقع في رواية الاحنف ما احب ان لي مثل اخذ ذهبا أفقده كله الاثلاثة دنانير فظاهره نفى محبة حصول المال ولو مع الانفاق وليس مراداً وانما المعنى نفى انفاق البعض مقتصر عليه فهو يجب انفاق الكل الا ما استثنى وسائر الطرق تدل على ذلك ويؤيده ان في رواية سليمان ابن يسار عن ابى هريرة عند احمد ما يسرني ان اخذ كرهنا اذهبا انفق منه كل يوم في سبيل الله فيمضي ثلاثة ايام وعندى منه شئ الا شئ ارصده لديني ويحتمل ان يكون على ظاهره والمراد بالكرهية الانفاق في خاصة نفسه لاق سبيل الله فهو محبوب وفي الحديث الحث على الانفاق في وجوه الخير وان النبي صلى الله عليه وسلم كان في اعلى درجات الزهد في الدنيا بحيث انه لا يحب ان يبقى بيده شئ من الدنيا الا لانفاقه فيمن يستحقه واتا الارصاد لمن له حق وفيه تعليم الدين على صدقة التطوع وفيه جواز الاستعراض وقيد ابن بطال باليسير اخذ من قوله صلى الله عليه وسلم الا دينارا قال ولو كان عليه اكثر من ذلك لم يرصد لادامته دينارا واحدا لانه كان احسن الناس قضاء قال ويؤخذ من هذا انه لا ينبغي الاستغراق في الدين بحيث لا يعيد له وفاء فيجوز عن ادائه وتعقب بان الذي فهمه من لفظ الدينار من الوحدة ليس كما فهم بل انما المراد به الجنس واتا قوله في الرواية الاخرى ثلاثة دنانير فليست الثلاثة فيه للتعليل بل للمثال والضرورة الواقعة وقد قيل ان المراد بالثلاثة انها كانت كفاية فيما يحتاج الى اخراجه في ذلك اليوم وقيل بل هي دينار للدين كما في الرواية الاخرى ودينار للانفاق على الاهل ودينار للانفاق على الضيف ثم المراد بدينار الدين الجنس ويؤيد في كثير الطرق بالشيء

امشي مع النبي صلى الله عليه وسلم في حرة المدينة عشاء ونحن ننظر الى أحد فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر
 قلت لبيك يا رسول الله قال ما احب ان احدا ذاك عندي ذهباً أمسى ثلاثة عندي منه ديتاراً لا ديناراً اربعة
 لدين الا ان اقول به في عباد الله هكذا خائبين يديه وهكذا عن يمينه وهكذا عن شماله قال ثم مشيتا فقال يا ابا ذر قال
 قلت لبيك يا رسول الله قال ان الاكثرين هم الاقلون يوم القيمة الا من قال هكذا وهكذا مثل ما صنع في المرة الاولى
 قال ثم مشيتا قال يا ابا ذر كما انت حتى اتيك قال فانطلق حتى توارى عني قال سمعت لغطاً وسمعت صوتاً قال فقلت لعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم له قال فسمعت ان اتبعه قال ثم ذكرت قوله لا تبرح حتى اتيك قال فانتظرته فلما جاء ذكرته
 له الذي سمعت قال فقال ذلك جبريل عليه السلام اتاني فقال من مات من امتلك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة قال قلت
 وان زني وان سرق قال وان زني وان سرق حل ثمنه فتيبة بن سعيد قال ناجو عن عبد العزيز وهو ابن رفيع عن زيد
 ابن وهب عن ابي ذر قال خرجت ليلة من الليالي فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم عشي وحده ليس معه انسان قال فظننت
 على الاجسام فيتناول القليل والكثير كذا في الفقه قوله في حرة المدينة في الحرة مكان معروف بالمدينة من الجانب الشمالي منها وكانت به
 الوعة المشهورة في زمن يزيد بن معاوية وقيل الحرة الارض التي حجارها سود وهي مثل جميع جهات المدينة التي لا عمار فيها وهذا يدل على ان قوله
 في رواية المعمر بن سويد عن ابي ذر انتهت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في ظل الكعبة وهو يقول هم الاخر من رب الكعبة ذكر قصة المكثرون
 هي قصة اخرى مختلفة الزمان والمكان والسيات كذا في الفقه قوله الا ان اقول به في عباد الله هو استثناء بعد استثناء فيفيد الاستثناء فيؤخذ منه
 ان نفى محبة المال حقيقة بعدم الاتفاق فيلزم محبة وجوده مع الاتفاق فما دام الاتفاق ستمراً لا يكره وجود المال واذا انتفى الاتفاق ثبتت كراهية
 وجود المال ولا يلزم من ذلك كراهية حصول شيء آخر ولو كان قد راى ادا اكثر مع استمرار الاتفاق قوله هكذا خائبين يديه في المراد جهات الجهات ما سبق
 انه جميع وجه المكابر والخير قوله ان الاكثرين هم الاقلون في المواد الاكثر من المال والاقلال من ثواب الآخرة وهذا في حق من كان مثلاً اولاً
 بما دل عليه الاستثناء بعد الاتفاق قوله كما انت في اي الزمر مكانك ولا تبرح حتى اتيك قوله حتى توارى عني في اي غاب شخصه قوله سمعت لغطاً
 وسمعت صوتاً في هرفهم الغين واسكانها لغتان اي جلبة وصوتها غير مفهوم قوله عرض له في اي بصره اول عرض على البناء للجهول وفي بعض الروايات
 فتخوفت ان يكون احد عرض للنبي صلى الله عليه وسلم اي تعرض له بسوء قوله فسمعت ان اتبعه في اي اردت ان اذهب اليه وفيه ادب في ذكر مع
 النبي صلى الله عليه وسلم وترقبه احواله وشغفته عليه حتى لا يدخل عليه ادى شيء ما يتأذى به قوله ثم ذكرت قوله لا تبرح في اي فيه ان امتثال امر
 الكبير والوقوف عند اولي من ارتكاب ما يخالفه بالرأي ولو كان فيما يقتضيه الرأي توهم دفع مفسدة حتى يتحقق ذلك فيكون دفع المفسدة اولي
 قوله ذكرته الذي سمعت في اي سأله عنه وفيه استقراء التابع من متبوعه على ما يحصل له فائدة دينية او علمية او غير ذلك قوله ذاك
 جبريل في اي الذي كنت اخاطبه او ذلك صوت جبريل قوله دخل الجنة في اي رتب دخول الجنة على الموت بغير اشارة بالله وقد ثبت الوعيد
 بدخول النار لمن عمل بعض الكبار ويحذر دخول الجنة لمن عملها فلذلك وقع الاستفهام قوله وان زني وان سرق في اي فيه المراجعة في العلوما تقرير
 عند الطالب في مقابلة ما يسمعه مما يخالف ذلك لانه تقر عند ابي ذر من الآيات والآثار الواردة في وعيد اهل الكبائر بالنار وبالاعذاب فلما سمع ان
 مات لا يشرك دخل الجنة استفهم عن ذلك بقوله وان زني وان سرق واقهر على هاتين الكبيرتين لا تمنا كالمثاليين فيما يتعلق بحق الله وحقوق العباد
 وقد حمل البخاري هذا الحديث على من تاب عند الموت وحله غيره على ان المراد بدخول الجنة اعم من ان يكون ابتداء او بعد المجازاة على المحصية وقد
 تقدم الكلام في وجوه تأويله في ابواب الايمان فليراجع من مظانه قال الطبري قال بعض المحققين قد يتخذ من امثال هذه الاحاديث المبطلات ذريعة
 الى طرح التكليف وابطال العمل فظن ان ترك الشرك كاف وهذا يستلزم طغي بساطا للشرعية وابطال الحد ودوان الترغيب والطاعة والتخدير
 عز المحصية لا تأثير له بل يقتضيه الاخلاص من الدين ولا انحلال عز قيد الشريعة والخروج عز الضبط والولج في الخيط وترك الناس سداً محمليين
 وذلك ليفض الى خراب الدنيا بعد ان يفرض الى خراب الآخرة مع ان قوله في بعض طرق الحديث ان يعبد الله يتضمن جميع انواع التكليف الشرعية وقوله
 ولا يشركوا به شيئاً يشمل مستحق الشرك الجلي والخفي فلا راحة للتسك به في ترك العمل لان الاحاديث اذا ثبتت وجب ضم بعضها الى بعض فانها في حكم الحديث
 الواحد فجعل مطلقاً على مقيداً يحصل العمل بجميع ما في مضمونها وبالله التوفيق قوله وهو ابن رفيع الخ بقاء ومهمل مصغر وعبد العزيز هذا كل
 سكن الكوفة وهو من صغار التابعين لق بعض الصحابة كانس قوله وحده ليس مع انسان في اي تأكيد لقوله وحده ويحتمل ان يكون لرفع توهم ان يكون
 معه احد من غير جنس الانسان من ملك او حنفي وفيه حسن الادب مع الاكابر وان الصغير اذا رأى الكبير منفرداً لا يتصور عليه ولا يجلس معه

يا ربك الحى على المقدر وتبشيرا لمنقذ بها الخلق

يحيى عليه في نار جهنم فيوضع على حكمة ثلثي آدم حتى يخرج من نفض كنفه ويوضع على انفض كنفه حتى يخرج من حكمة نديه ينزل قال فوضع انقوم رؤسهم فما رأيت احدا منهم رجع اليه شيئا قال فاذكر واتبعت حتى جلس الى سارية فقلت ما رأيت هؤلاء الا كرهوا ما قلت لهم فقال ان هؤلاء لا يعقلون شيئا ان خليل ابا القاسم صلى الله عليه وسلم وعاني فاجبته فقا اترى احدا فنظرت ما على من الشمس وانا اظن بالله يعثني في حاجة له فقلت اراه فقال اكسر في اني مثله ذهب انفقته كله الا ثلاثة ناديتهم هؤلاء يجيئون الدنيا لا يعقلون شيئا قال قلت مالك ولا خوتك من قرشي لا تعارجهو تصيب منهم قال لا وربك لا اسألهم عن دنيا ولا استفتيهم عن دين حتى الحق بالله ورسوله **وحدثنا** شيبان بن فرخ قال نا ابوالاشهب قال نا حنيد العصري عن الاحنف بن قيس قال كنت في نفر من قرشي فمرا ابوذر وهو يقول كثيرا الكاذبين بكى في ظهورهم يخرج من جنوبهم وبكى من قبل افعالهم فخرج من جياهم قال ثم تلحى فقعد قال قلت من هذا قالوا هذا ابوذر قال فقمنا اليه فقلت ما شئ سمعتك تقول قبيل قال ما قلت الا شيئا قد سمعته من نبيهم صلى الله عليه وسلم قال قلت ما تقول في هذا العطاء قال خذ فان فيه اليوم معونة فاذا كان ثمتا لا يدريك فدعه **حدثني** زهير بن حرب عن محمد بن عبد الله بن نمير قال نا سفيان بن عيينة عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تبارك وتعالى يا ابن آدم

الماء وسكون المجمة بعد هافا في الحجرة المحمودة واحدة هارضة قوله يحیی علیه الخ ای یوقد علیه قوله فیوضع على حلة ثدى احدهم الخ الحملة
یفتح الحاء المهملة واللام هو انشروا ثدى الشی وطال ویقال لها اقرا الصدا وفي المحرك حلتا الثدیین طرفاهما وعرضا صغری هوارس الثدى منزلة المرأة والرجل
وفي هذا الحديث جواز استعمال الثدى للرجال وهو الصحيح قوله من نخض كخیه الخ یضم النون وسكون المجمة بعد هافا صامجة العظم الدقیق الذی علی
طرت الکف او علی علی الکف قال الخطابی هو الشخص منه واصل النخض الحركة فمضى ذلك الموضع نفضا لانه یتحرك بحركة الانسان قوله یتزلزل الخ
ای یتحرك ویضطرب الرضف من لغض كفته حتى یتخرج من حلة ثديه وفي رواية الاسماعیلی فیجعل یجمیع من هو بعض الاول قوله فإرا رأیت احدا منهم

رجليه شيئا إلّا ما أجابه أحد شيئا قوله انهم لا يقولون شيئا إلّا فتر ذلك في الأخير بقوله انما يجعون الدنيا فالذين يجعون الدنيا لا يفهمون كلاما من بينهما عن الكورق قوله ان خليلي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم اهو حديث مستقل تقدم الكلام عليه قريبا قال الحافظ انما اورده ابو زر ولا يخفى لتقوية ما ذهب اليه مرفوعا كتناز المال وهو ظاهر في ذلك إلا انه ليس على الوجوب ومن ثم عقبه البخاري بالترجمة التي تليها فقال باب اتفاق المال في حقه واورده الحديث الدال على الترغيب في ذلك وهو من أدل دليل على ان احاديث الوعيد محمولة على من لا يؤدى الزكاة واما حديث ما حجب لوان ل أحدنا ذهباً فاحول على الأولوية لان جمع المال وان كان مباحا لکن المجامع مسئول عنه وفي الحاشية خطه وان كان الترك اسلم واورده الترغيب في تحصيله وانفا

في حقه محمول على من وثق بأنه يجده من الحلال الذي يأمن خطر الحاسبة عليه أنه إذا انقعه حصل له ثواب ذلك النفع المتعدى ولا يتأتى ذلك لمن لم يحصل شيئاً كما تقدم شاهد في حديث ذهب أهل الدثور بالأجر والله أعلم - كذا في الفقه - قوله أتري أحداً إلخ هو الجبل المعروف قوله فظفرت ماعلي طريشاً قال السدي أي تأملت ماعلي من التعبد بواسطة حرارة الشمس على تقدير الذهاب إلى أحد على ما فحمت من كلامه قال العين وفيه ما يشعر أنه صلى الله عليه وسلم كان يرسل أقامته ليصلهم بذلك لأنه يصير رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله الثلاثة دنايبر إلخ تقدم بعض ما يتعلق به قريباً وقال القرطبي الدنايبر الثلاثة المتوخرة واحد كاهلهم وآخر لعتن رقبة وآخر لدين وقال الكرماني يحتمل أن هذا المقدار كان ديناً ومقداراً

كفاية إخراجات تلك الليلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قوله لا تقتريم وتصيب منهم الخ أي تأتيهم وتطلب منهم عوفته واعتريته واعتريته إذا أتته تطلب منه حاجة قوله لا أسألهم عن دنيا الخ قال النووي وفي رواية البخاري لا أسألهم دنيا مجرد عن وهو الوجود أي أسألهم شيئاً من متاعها فإني لا أطع فيه قوله ولا أسفقتهم عن دين الخ أي لا أسألهم عن أحكام الدين أي أتعجب بالبلغة من الدنيا وأرضى بالدين ما سمعت من العباد من رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله حدثنا أبو الأشهب الخ جعفر بن حبان السعدي أبو الأشهب الطاردي البصري الخرز الأعني روى عن أبي رجاء العطاردي أبو الجوزة الربيعي خليل العصرى وجاعة وكان حماد بن زيد يقول ليسمع أبو الأشهب من أبي الجوزة وقد وقع في صحيح البخاري وفي تفسير سورة النجم حدثنا مسلم ثنا أبو الأشهب

كتاب الوجوه وقد مر كل شيئاً قاله عليه كذا في تهذيب التهذيب قوله حديثنا خليفه العصرى ان بعضنا الحاء المحجمة وفتح اللام واسكان الياء والعصرى بفتح العين والفتحة والمهملة من منسوب الى بنى عصر قوله قلت من هذا قالوا لا احمد من طريق الباهلى عن الاحنف كنت بالمدينة فاذا برجل يفر منه الناس حين يروونه قل لك من انت قال ابو زر قلت ما تعرف الناس عنك قال انى اهاهم عن الكوز التى كان ينهاهم عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم باب البحث على النفقة وتبشير المتفق بالخلف

أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ وَقَالَ يَمِينُ اللَّهِ مَلَأْنِي وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ مَلَأَنَ سَحَابًا لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حُلٌّ شَأْنًا مِنْ بَابِ فَجِ
 قَالَ لَعَلَّ الرِّزْقَ مِنْ هَاهُنَا قَالَ نَامِعٌ عَنْ رَاشِدٍ عَنْ هَامِ بْنِ مُسَبِّحٍ أَخْبَرَنِي هَبِ بْنِ مَسْبُوحٍ قَالَ هَذَا مَا حُثْنَا بِهِ رَسُوْلُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ كَرَاهَاتِهِ
 مِنْهَا وَقَالَ قَالَ رَسُوْلُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي أَنْفَقْ أَنْفَقَ عَلَيْكَ قَالَ رَسُوْلُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَلَأْنِي لَا يَغِيضُهَا سَحَابًا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
 أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْ خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ قَالَ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَبَيْتُهُ الْآخِرَى الْقَبْضُ يَرْفَعُ وَيَخْفَضُ
 قَوْلُهُ أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ الْخَمْسَةُ الْأُولَى بَقِيَتْ أَوَّلُهُ وَسُكُونُ الْقَفَاءِ بِصِنْعَةِ الْأَمْرِ بِالْأَفَاءِ وَالثَّانِيَةُ بِنِزْمِ أَوَّلِهِ وَسُكُونُ الْقَفَاءِ عَلَى الْجَوَابِ بِصِنْعَةِ
 الْمَضَارِعِ وَهُوَ وَعَدٌ بِالْخَلْقِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَفِي تَرْكِ تَقْيِيدِ التَّفَقُّةِ شَيْءٌ مَعِينٌ مَا يَرْتَدُّ إِلَى أَنَّ الْحَثَّ عَلَى الْأَفَاءِ
 يَشْمَلُ جَمِيعَ أَقْوَامِ الْخَيْرِ - قَوْلُهُ يَمِينُ اللَّهِ الْخَمْسَةُ الْوَلَايَاتُ يَدُ اللَّهِ تَعَالَى الْعَيْنُ فِي هِيَ حَقِيقَةُ لَكُمَا لَا كَالْيَدِ الَّتِي هِيَ الْجَوَارِحُ وَقَالَ الْمَازَرِيُّ
 قَوْلُهُ يَمِينُ اللَّهِ مَعْنَى أَوَّلُ لَانِ الْيَمِينِ إِذَا كَانَتْ بِحَسْبِ الْمُنَاسِبَةِ لِلشَّمَالِ لَا يُوَصَفُ بِهَا إِلَّا بِأَرْبَعِ سَجَائِدَ وَتَعَالَى لَهَا تَعْنُضُ اثْبَاتِ الشَّمَالِ وَهَذَا يَتَعْنُضُ
 التَّحْدِيدُ وَيَتَعَدَّدُ سَجَادَةُ اللَّهِ سَجَادَتُهُ عَنْ التَّجْسِيدِ وَالْحَدِّ وَغَايَةُ طَبَقِ رَسُوْلِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يَفْهَمُونَهُ وَإِرَادَةُ الْإِبْرَاهِيمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَتَقَبَّضُ
 الْأَنْفَاقَ وَلَا يَسْكُ خَشْيَةَ الْأَمَلِاقِ جَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَكَلَّ وَبَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِي النَّعْمُ يَسْتَمِرُّ الْيَمِينُ لَانِ الْبَازِلُ مَنَافِعُ ذَلِكَ بِمَعْنِيهِ قَالَ وَكَمْ كَمْ
 أَنْ يَرِيدَ بَلَاءُ أَنْ قَدَّرَ اللَّهُ سَجَادَتَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْأَشْيَاءِ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ لَا يَخْتَلِفُ مَضْعُوقٌ وَقُوَّةٌ وَإِنْ الْمَقْدُورَاتُ تَقَعُ بِهَا عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَخْتَلِفُ
 قُوَّةٌ وَضَعُوقًا يَخْتَلِفُ فَعَلْنَا بِالْيَمِينِ وَالشَّمَالِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ صِفَاتِ الْخُلُقِ وَمَشَابَهَةِ الْحَدِيثِ وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرَّايَةِ الثَّانِيَةِ
 وَبَيْتُهُ الْآخِرَى الْقَبْضُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ قَدَّرَتْهُ سَجَادَتُهُ وَتَعَالَى وَاحِدَةً فَإِنَّهُ يَفْعَلُ بِهَا الْمُخْتَلَفَاتُ وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ فَيُنَازِلُ لَا يَمُكِّنُ إِلَّا بِبَيْتٍ عَنِ
 قَدَّرَتْهُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي ذَلِكَ بِالْيَمِينِ لِيَفْهَمُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ بِمَا اعْتَادَ وَهُوَ مِنَ الْخُطَابِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ هَذَا أَخْرَجَهُ الْمَازَرِيُّ كَذَا فِي الشَّرْحِ قَوْلُهُ مَلَأْنِي
 بَقِيَتْ الْمِيدُ وَسُكُونُ الْأَمْرِ وَهِيَ تَمِجُّ الْقَبْضُ بِأَنْفَقَ مَلَأْنِي وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ مَلَأْنِي - قِيلَ وَغَلَطَ وَلَكِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْيَمِينُ تَذَكُّرٌ وَتَوْثُوقٌ وَالْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ
 مَلَأْنِي أَوْ مَلَأْنِي لِأَنَّهُ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْغِنَى وَعِنْدَهُ مِنَ الرِّزْقِ مَا لَا خَافَةَ لَهُ فِي عِلْمِ الْخَلَائِقِ قَوْلُهُ سَحَابًا قَالَ الْحَافِظُ بَقِيَتْ الْمَسْمُوتِينَ مَشْقَلٌ مَرْدُودٌ
 أَيْ دَائِمَةٌ الصَّبِّ يَقَالُ سَيَمُّ بَقِيَتْ أَوَّلُهُ مَشْقَلٌ يَسْمُ بِكُسْرِ السَّيْرِ فِي الْمَضَارِعِ وَيَجُوزُ ضَمُّهَا وَضَبُّهَا فِي مَسْلُوكِ سَحَابًا بَلَفْظُ الْمَصْدَرِ قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ قَوْلُهُ
 لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ الْخَمْسَةُ الْوَلَايَاتُ يَمِينُ اللَّهِ مَلَأْنِي وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ مَلَأَنَ سَحَابًا لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حُلٌّ شَأْنًا مِنْ بَابِ فَجِ
 عَلَى الظَّرْفِ الْخَمْسَةُ قَوْلُهُ لَا يَغِيضُهَا سَحَابًا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ قَالَ النُّوْزِيُّ مِنْ ضَبِّطَاتِهِ بِوَجْهِينِ نَصَبُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَرَفْعُهُمَا النَّصَبُ عَلَى الظَّرْفِ
 وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ قَوْلُهُ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ الْخَمْسَةُ عَلَى تَنْبِيهِ عَلَى وَضُوحِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَصِيرَةٌ قَوْلُهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ الْخَمْسَةُ لَمْ يَغِيضْ قَالَ الطَّبْرِيُّ
 يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ أَرَأَيْتُمْ اسْتَعْنَاءً فِيهِ مَعْنَى التَّرَقُّي كَانَهُ لَمَّا قِيلَ مَلَأْنِي أَوْ هُوَ جَوَازُ النِّقْصَانِ فَازِيلُ بِقَوْلِهِ لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ وَقَدْ يَتَلَوَّى الشَّيْءُ وَلَا يَغِيضُ
 فَتَقِيلُ سَحَابًا إِشَارَةً إِلَى الْغِيضِ وَقَدْ يَمُكِّنُ عَلَى الْأَسْتِمْرَارِ مِنْ ذِكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ غَيْرُ خَافٍ عَلَى ذِي بَصَرٍ وَبَصِيرَةٍ
 بَدَانَ اشْتَمَلُ مِنْ ذِكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِقَوْلِهِ أَرَأَيْتُمْ عَلَى تَطَاوُلِ الْمُدَّةِ لِأَنَّهُ خُطَابٌ عَامٌّ وَالْمَنْزُومُ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ قَالَ وَهَذَا الْكَلَامُ إِذَا اخْتَرْتَهُ بِجُمْلَةٍ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ
 إِلَى مَعْرِفَتِهِ أَبَانَ زِيَادَةَ الْغِنَى وَكَمَالَ السَّعَةِ وَالْهَيَاةِ فِي الْجُودِ وَالْبَسْطِ فِي الْعَطَاءِ - كَذَا فِي الْفَتْحِ - قَوْلُهُ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ الْخَمْسَةُ قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ مَنَاسِبَةُ
 ذِكْرِهِ الْعَرْشِ هُنَا أَنَّ السَّامِعَ يَتَطَّلَعُ مِنْ قَوْلِهِ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَكَأَنَّ رُفُوعَ مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فَذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَرْشَهُ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
 كَانَ عَلَى الْمَاءِ كَمَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الْمَاضِي فِي بَيْتِهِ الْخَلْقُ بَلَفْظُ كَانِ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ
 أَوْ - ثُمَّ قَالَ بَعْدَ عِدَّةِ الْبَوَابِ وَظَاهَرُ قَوْلِهِ وَالْعَرْشُ عَلَى الْمَاءِ أَنَّهُ كُنْ ذَلِكَ حِينَ الْخَلْقِ بِذَلِكَ وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ الْعَرْشَ كَانَ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ
 خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَجْمَعُ بَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَلَى الْمَاءِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمَاءِ الْمَاءُ الْبَحْرُ بَلْ هُوَ الْمَاءُ تَحْتَ الْعَرْشِ كَمَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ جَاءَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي
 حَدِيثٍ - قَوْلُهُ وَبَيْتُهُ الْآخِرَى الْقَبْضُ الْخَمْسَةُ قَالَ النُّوْزِيُّ مِنْ ضَبِّطَاتِهِ بِوَجْهِينِ أَحَدُهُمَا الْغِيضُ بِالْفَاءِ وَالْآخَرُ الْمَشْنَقَةُ تَحْتَ وَالثَّانِي الْقَبْضُ
 بِالْقَفَاءِ وَالْبَاءِ الْمَوْحَدَةُ وَذَكَرْنَا الْقَاضِيَّ أَنَّهُ بِالْقَفَاءِ وَهُوَ السُّجُودُ لَا كَثَرَتِ الرِّقَاعَةُ قَالَ وَهُوَ الْأَشْهُرُ وَالْمَعْرُوفُ قَالَ وَمَعْنَى الْقَبْضِ
 الْمَوْتُ وَأَمَّا الْغِيضُ بِالْفَاءِ فَلَا حَسَانَ وَالْعَطَاءُ وَالرِّزْقُ الْوَاسِعُ قَالَ وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْقَبْضِ بِالْقَفَاءِ أَيْ الْمَوْتُ قَالَ الْبُكَرَاوِيُّ الْغِيضُ
 الْمَوْتُ قَالَ الْفَتَاوِيُّ قَيْسٌ يَقُولُونَ فَاضَتْ نَفْسُهُ بِالضَّادِ إِذَا مَاتَ وَطَيُّ يَقُولُونَ فَاطَتْ نَفْسُهُ بِالظَّاءِ وَقِيلَ إِذَا ذُكِرَتْ نَفْسُ الْبَاطِنِ
 وَإِذَا قِيلَ فَاطَتْ نَفْسُهُ بِالضَّادِ وَجَاءَ فِي رَوَايَةِ أُخْرَى وَبَيْتُهُ الْمِيزَانُ يَخْفَضُ وَيَرْفَعُ فَتَدْرِكُ عِبَارَةً عَنِ الرِّزْقِ وَمُقَادِيرُهُ وَقَدْ يَكُونُ
 عِبَارَةً عَنْ جَمَلَةِ الْمُقَادِيرِ وَمَعْنَى يَخْفَضُ وَيَرْفَعُ قِيلَ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَقْدِيرِ الرِّزْقِ يَقْتَرِعُهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَيُوسِعُهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَقَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ
 تَصَرُّفِ الْمُقَادِيرِ بِالْخُلُقِ وَالْعَزِّ وَالذَّلِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ الْحَافِظُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقَبْضِ الْمَنْعُ لَانِ الْأَعْطَاءُ قَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ سَحَابًا اللَّيْلُ

بثمان مائة درهم فجاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعها اليه ثم قال ابدل بنفسك فصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن قرابتك فان فضل عن ذي قرابتك شيء فمكذول وهكذا يقول فبين يديك
عن عيينك وعن شمالك **حل شيء** يعقوب بن ابراهيم الدورقي قال نا اسمعيل يعني ابن علية عن ابي ريب عن ابي الزبير
لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف ولا تروى الروايات الصحيحة بمثل هذا فالحل اياه ايضا كان يقال له الخمار والخمعة بفتح الخاء
واسكان المهملة الصوت وتل السعلة وقيل الخمعة وتعيم المذكور هو ابن عبد الله بن اسيد بن عبيد بن عوف بن عبيد بن عويج بن عدي بن كعب
ابن لؤي واسيد وعويج في نسبه مفتوح اول كل منها قرشي عدني اسلم قد عينا قبل عمر فكنتم اسلامه واراد الهجرة فسأله بنو عدني ان يقيم
على اقل دين شاء لانه كان ينفق على اهل بيته وابتاعهم ففعل ثوبا جاعلا من الحديد ومعه اربعون من اهل بيته واستشهد في فتوح الشام زمن
ابي بكر وعمر وروى الحديث في مسند ياستاد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم سماه صائغا وكان اسمه الذي يعرف به نعيما - **قوله** بثمان مائة درهم
قال الحافظ لم اتفق الطريق على ان ثمنه ثمان مائة درهم الا ما أخرجه ابو داود ومطير بن هشيم عن اسمعيل قال سبع مائة او تسع مائة -
قوله فدفعها اليه الخ اي الى مولاه - قال الحافظ لم اتفق الطريق على ان بيع المدبر كان في حياة الذي دبره الا ما رواه شريك عن سلمة
ابن كهيل بهذا الاسناد ان رجلا مات وترك مدبرا ودينارا فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم فباعه في دينه بثمان مائة درهم اخرجه الدارقطني
ونقل عن شيخه ابي بكر النيسابوري ان شريكا اخطأ فيه والصحيح ما رواه الاعمش وغيره عن سلمة وفيه ودفع ثمنه اليه وفي رواية النسائي
من وجه آخر عن اسمعيل بن ابي خالد ودفع ثمنه الى مولاه قال وقد اتفقت طريق رواية عمر بن دينار عن جابر ايضا على ان البيع وقع في حياة
السيد الا ما أخرجه الترمذي من طريق ابن عيينة عنه بلفظ ان رجلا من الانصار دبر عبدا له فمات ولم يترك له غيره الحديث وقيل على
الشافعي بانه سمعه من ابن عيينة موطأ لم يذكر قوله فمات، وكذلك رواه الائمة احمد واسحاق وابن المديني والحميدي وابن ابى شيبة عن ابي
دوجه الليثي في الرضا المدبرة بان اصلها ان رجلا من الانصار اعتق مملوكه ان حدث به حادث فمات فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فباعه
من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمر قال البيهقي فمات من بقية الشرط اي فمات من ذلك الحديث وليس اخبارا عن ان المدبر مات فمات
من رواية ابن عيينة قوله ان حدث به حادث فوقع الغلط بسبب ذلك والله اعلم - **قوله** فلدي قرابتك الخ اي اما وجوبا واما استحبابا - **قوله**
فهكذا وهكذا الخ قال الطبري كتابه عن التفرق اشتاكا على من جاءه عن عيينة وشماله وامامه **قوله** وعن شمالك الخ قال النووي في هذا الحديث
فوائد منها الابتداء بالنفقة بالمذكور على هذا الترتيب ومنها ان الحقوق والفضائل اذا تراحمت قدم الا وكذا وكذا ومنها ان الافضل فصدقة
المنطوق ان يتوجه في جهات الخير ووجه البر بحسب الصلحة ولا يتخصص في جهة يعينها ومنها دلالة ظاهرة لكنا في موافقية في جواز بيع المدبر
قال الشيخ بيد الدين العيني ومما روى الترمذي حديث جابر قال والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
غير هو لم يروا ببيع المدبر ابدا وهو قول الشافعي واحمل الحق وكما قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يبيع المدبر وهو قول سفيان
الثوري ومالك والاوزاعي، ام وشبه النووي الى جمهور العلماء والسلف من المجازين والشاميين والكونيين رحمهم الله قال العيني وفي التلويح تلويح
العلماء هل المدبر يباع ام لا فذهب ابو حنيفة ومالك وجماعة من اهل الكوفة الى انه ليس للسيد ان يبيع مدبره واجازة الشافعي واحمل وابو ثور
واسحاق واهل النظار وهو قول عائشة ومجاهد الحسن وطائفة وكراهه ابن عمر بن زيد بن ثابت وعبد بن سيرين وابن المسيب والزهري والشعبي
الحنفي وابن ابى ليلى والليث بن سعد وعزاذة ناعي لا يباع الا من رجل يريد عتقه وجواز بيعه بشرط ان يكون على السيد دين وعن مالك يجوز
بيعه عند الموت ولا يجوز في حال الحياة وكذا ذكره ابن الجوزي عنه وحكي مالك اجماع اهل المدينة على بيع المدبر او هبته وعند ثمة الحنفية والمدبر
على نوعين مدبر مطلق غوما اذا قال لبيد اذا مات فانت حرا وانت خريو ما موت وانت حرة منى او انت مدبر او دبرتك فماتت فماتت
لا يباع ولا يهب ويستخدم ويجوز توطأ المدبرة وتكفر ويموت المولى يعقوب المدبر من ثلث ماله ويسعى في ثلثه اي ثلث قيمته ان كان المولى فقيرا
ولو كان مال غيره ويسعى في كل قيمته لو كان مديونا بدين مستغرق جميع ماله، النوع الثاني مدبر متقيد بخوفه ان مات من مرضي هذا او سفر هذا
فانت حرا وقال ان مات الى عشر سنين او بعد موت فلان ويعتق ان وجدنا لشرطه ولا يفوز ببيعة - واجم الجوزون بحديث الباب فانه صريح في بيع
المدبر واجاب عنه شيخنا المحمود قدس الله روحه بان الثابت من حديث الباب ليس الا ببيع النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم عبدا دبره سيده لا ببيع السيد
مدبر نفسه وهذا يحتمل ان يكون باعه مع ابتلاءه مدبرا او دعه على ماله كد يديه لسفقه ولكونه مديونا محتاجا ليس له مال غيره كما ثبت في الروايات
فما رآه اتفق جميع ماله وانه تعرض للهلكة نقض عليه فعله فباعه رقيقا غير مدبر وحيث فلا مأساة له بحال النزاع واشتال هذا المتصرفات

اجازة العلم في المدبر طائفة وكراهه ابن عمر بن زيد بن ثابت وعبد بن سيرين وابن المسيب والزهري والشعبي

عن جابر بن جهم قال له أنصار يقاتل له أبو مذكور أعتق غلاماً له عن كبر يقال له يعقوب وساق الحديث بمعني حدث

من الحقوق التي تختص بالنبى صلى الله عليه وسلم ليس لغيره فيها نصيب فانه صلى الله عليه وسلم اولى بالمؤمنين من انفسهم واحتج بان تصرف فيهم وفي اموالهم ما يملكونه وما يملكونه في حق انفسهم نصحاء لله ولاة بهم وظاهرة ما في السان من اعتاقه صلى الله عليه وسلم عبداً اتاه يشكو اذ لم يملكه وضربه وما في الطحاوي من بيعه صلى الله عليه وسلم شترق في دينه وهو حر والله اعلم كذا قال شيخنا، وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله والجواب انه لا شك ان الحر كان يباع في ابتداء الاسلام على ما روى انه صلى الله عليه وسلم يباع رجلاً يقال له شترق في دينه ثم نسخ ذلك بقوله تعالى وان كان ذو عسر أو قحط فليمنه الى ميسرة ذكره في التفسير والمنسوخ فلم يكن فيه دلالة على جازيعة الآن بعد النسخ وانما يفيد استصحاب ما كان ثابتاً من جواز بيعه قبل التدبير اذ لم يوجب التدبير ذوال الرق عنه ثواباً انما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما لا يباع المدبر ولا يوهب وهو حر من ثلث المال قدر فعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن ضعف الدارقطني رفعه وصح وقفه واخرج الدارقطني ايضاً عن علي بن ظبيان بسند عن ابن عمر قال المدبر من الثلث وضعت ابن ظبيان والحاصل بان وقفة صحيح وضعت رفعه فعلى تقدير الرق لا اشكال وعلى تقدير الوقت فعلى الصحيح جينين لا يبارضه الفتن البتة لانه واقعة حال لا عموم لها وانما يبارضه لو قال صلى الله عليه وسلم يباع المدبر - ام، وجوز الحافظ جمال الدين الزيلعي ٦٠ حمل حديث جابر على المدبر المقيد قال الا ان يشترط اكونه مدبراً مطلقاً وهو لا يقدر من على ذلك ام قلت لكن رواية البيهقي ان حدث به حادث فاما كالصريح في كونه مدبراً مطلقاً فان فقهاء سائرهم ائمه قد عدوا هذا الصيغة وامثالها من التدبير المطلق والله اعلم قال الشيخ ابن الهمام ايضاً ثبت عن ابى جعفر انه ذكر عنده ان عطاء وطاوسا يقولان عن جابر في الذي اعتقه مولا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتقه عن جابر فأمره ان يبيعه فيقتضيه دينه الحديث فقال ابو جعفر شهدت الحديث عن جابر انما اذن في بيعه خذ منه رواء الدارقطني عن عبد الغفار بن القاسم كوفي عزالي جعفر قال ابو جعفر هذا وان كان من الثقات الا ثبات ولكن حديثه هذا مرسل وقال ابن القطان هو مرسل صحيح لانه من رواية عبد الملك بن ابى سليمان العزري وهو ثقة عن ابى جعفر انتهى فلو تم تضعيف عبد الغفار لوضع في صحيح ابو جعفر وهو محل الباقى الامام بن علي زين العابدين بانه شهد حديث جابر وانه انما اذن في بيعه منفعه ولا يمكن لثقة اما يرد ذلك الا لعله بذلك من جابر راوى الحديث وقال ابن العربي قول من قال بحمل الحديث على المدبر المقيد وان المراد انه باع خدمة الجند من باب دفع الصائل لانه لما اعتقد ان التدبير عقد لا روى في تأويل ما يخالف اعتقاده من الستة على خلاف تأويله والنص مطلق فيجب العمل به لا المعارضة لغيره من البيع بالطلاق والطلاق اذا علمت ان الحر كان يباع للدين ثم نسخ وان قوله في الحديث يباع مدبر ليس الا حكاية الراوى فلا جزم في الا عموم لها وان قوله اعتق عن جابر وروى المدبر اعوز المطلق والمقيد اذ يصدق على الذي دبر مقيداً انه اعتق عن دبر منه وانما عن ابن عمر موقوف صحيح وحديث ابى جعفر مرسل تابعي ثقة وقد اقمنا الدلائل على وجوب العمل بالمرسل بل وتقديره على المسند بعد انه قول جمهور السلف علمت قطعاً ان المرسل حجة موجهة بل سالمة عن المعارضة وكذا قول ابن عمر ان لم يصح دفعه لبعضهم وفي جملة القاري قال ابو الوليد الباجي (المالك) ان عمر رضي الله عنه رد بيع المدبرة في ملاخيها لقرن وهو حر وموتوا فزن، ام، فظهر لك تحامل ابن العربي واغبطه، قال العلامة ابن الترمذي في الجوهري انتهى ثم ذكر البيهقي من حديث محمد بن طريف عن ابن فضيل عن عبد الملك بن ابى سليمان عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا بأس ببيع خدمة المدبر اذا احتج ثم ذكر عن الرازي انما خطا من ابن طريف والصواب عن عبد الملك عن ابى جعفر مرسل قلت اعترض ابن القطان على هذا بما ملخصه انه ان كان فيه خطأ فهو عن ابن فضيل لانه الذي خولف فيه ولا يبعد ان يكون عند عبد الملك حديثان احدهما عن ابى جعفر مرسل انه عليه السلام يبيع خدمة المدبر هكذا امر فعله عليه السلام والاخر عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا بأس ببيع خدمة المدبر فرواه عبد الملك كذلك مرسل ومستند اوليس من قصر به فلم يسند حجة على من حفظه واسنداً اذا كان ثقة وابن طريف وابن فضيل مرسلان مشهوران من اهل العلم لا يشبه ان يخطا واحدهما اخرج البيهقي من وجه واحد من طريق عبد الملك والثاني من طريق الحكم بن عتيبة كلاهما عن ابى جعفر مرسل ثم ذكر ان الشافعي اجاب عنه بما ملخصه انه لرواه عن ابى جعفر فيما علم الشافعي من ثبت حديثه ولورواه من ثبت حديثه فهو منقطع عما لا متصل انتهى قلت قد تقدم مرانه رواء عنه الحكم وهو من اخرج له الجماعة ورواه ايضاً عبد الملك وهو من اخرج لهم لم تقدم مرانه من ثبت حديثه وتقدم ايضاً انه روى ايضاً من جهة ابن فضيل فزال انقطاعه وانما هو ان مراد الشافعي بالم متصل الثابت حديث جابر في بيع المدبر وقد اشار الشافعي الى ذلك فيما بعد وحديث ابى جعفر لا يخالفه لان ذلك في بيع رقبته وهذا في بيع خدمته كما ذكر الشافعي فيما بعد ويحتل ان يرد ببيع الخدمة الاجابة كما روى عن جابر قال عليه السلام كان له ارض فبذرها او يزارها ولا يبيعها قلت له لعنى الكوفي قال نعم ويمكن ان يعمل ببيع المدبر على بيع خدمته فيتفق الحديثان، ام، فخصنا به في حديث جابر يبيع خدمته ومنفعته بان كبره والاجابة تفي بما بلغه اهل اليمن لان فيها بيع المنفعة والله سبحانه وتعالى اعلم قوله ان من انصار يقاتل له ابو مذكور

الليث شتا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن جابر عن عبد الله بن أبي طحمة أنه سمع أسد بن مالك يقول كان
ابوطحمة أكثر انصارى بالمدينة مالا وكان أحب أمواله إليه بئر حاء وكانت مستقبلة المسجد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال نس فلما نزلت هذه الآية كن تبا لوالدك حتى تنفقوا ميتا تحبون قام ابوطحمة رضي الله
عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله عز وجل يقول في كتابه كن تبا لوالدك حتى تنفقوا ميتا تحبون وان أحب
أموالي إلى بئر حاء وانها صدقة لله ارجو بها ودخرها عند الله فضعتها يا رسول الله حيث شئت قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يخرج ذلك مال رايح ذلك مال رايح قد سمعت ما قلت حينها

تقدم في الطريق الأولى انه كان من بني عذرة فلعله كان من بني عذرة وحالت الانصار قاله الحافظ - باب فضل النفقة والصدقة
على الأقربين والزوجه والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين قوله أكثر انصارى أي أكثر كل واحد من الانصار والاضافة إلى النفقة
الذكاة عند الإلادة التفضيل سأل في الفقه قوله مالا أي من الخلق كما ورد في بعض الروايات قال العيني فيه اتخاذا البساتين والعقار وقال ابن
عبد البر وفيه رد لما يروى عن ابن مسعود انه قال لا تتخذوا الضبعة فترغبوا في الدنيا - قوله وكان أحب أمواله إليه أي قال الحافظ فيه حواضا
حب المال إلى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك وقد اخبر تعالى عن الانسان فذلك يحب التحقير كشديدا والخير هنا المال اتفاقا - قوله
يبرح الخ بفتح الموحدة وسكون التختانية وفتح الراء والمهمل والماء وجاء في ضبطه اوجه كثيرة جمعها ابن الأثير في النهاية فقال يروى بفتح الباء بكسر
وفتح الراء وضمتها وبالمد والنقص فهذه ثمان لغات وفي رواية حماد بن سلمة يبرحها بفتح الراء وتقدمها على التختانية ثراء مهمل ويجمع هذا صاحب
الفاظ وقال هي وزن فيلاد من البراح وهو الأرض الظاهرة المتكشفة وعند ابن داود ياربحاء وهو بابشباع الموحدة والباء في مثله وهم من ضبطه بكسر
الموحدة وفتح الهززة فان يربحاء من الأرض المقدسة ويحتمل ان كان محفوظا ان تكون سميت باسمها - قال الباقى انقصها بفتح الباء وسكون الياء وفتح الراء وهو
وكان جرهميه الصفاني وقال انه فيجلى من البراح قال ومن ذكره بكسر الموحدة وظن انها بئر من بلاد المدينة فقد صحف نقل ابو علي الصدي عن ابن جابر
انه جزء انعام كريمة من كلمتين بئر كلمة وحاء كلمة ثم صارت كلمة واحدة واختلفت في حاء هل هي اسم رجل او امرأة او مكان اُضيفت اليها وهي كلمة
للأهل كأزابل كانت تسمى هناك وتزجر بهذه اللفظة فأضيفت إليها اللفظة المذكورة كذا في الفقه - قوله مستقبلة المسجد أي مسجد النبي صلى
الله عليه وسلم قوله يدخلها أي وفي بعض الروايات ويستظل فيها - قال الحافظ فيه دخول أهل العلم والفضل والخواص والبساتين والاستغلال
بظلمة والأكل من شربها والراحة والانتزه فيها وقد يكون ذلك مستحبا يترتب عليه الاجرا اذا قصد به اجما من النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة
قوله من ماء فيها طيب أي يعني العذب ولذا ترجم عليه البخاري استعذاب الماء أي طلب الماء العذب وقد ورد في خصوص هذا اللفظ وهو استعذاب
الماء احاديث عديدة ذكرها الحافظ في الفقه ثم قال قال ابن بطال استعذاب الماء لا ينافي الزهد ولا يدل على الترفه المذموم بخلاف تطيب الماء بالماء
ونحوه فقد كرهه مالك لما فيه من السرف واما شرب الماء الحلو وطليه فباح فقد فعله الصالحون وليس في شرب الماء المالح فضيلة قال وفيه دلالة على
ان استطابة الاطعمة جائزة وان ذلك من فعل أهل الخير وقد ثبت ان قوله تعالى لا تأكلوا مما أحرمتكم ولا تأكلوا أموالكم التي تحرموا طيبات ما أحل الله لكم نزل في
الذين أرادوا الامتناع من لذات المطاعم قال ولو كانت مما لا يريد الله تناولها ما آمن بها على عباده بل نهي عن تحريمها يدل على انه اراد منهم
تناولها ليقبلوا نعمته بها عليهم بالشكر لها وان كانت نعمة لا يبايها شكرهم وقال ابن المنير اما ان استعذاب الماء لا ينافي الزهد والورع فوجه واما
الاستدلال بذلك على الذين الاطعمة فبعيد - قوله ان الله عز وجل يقول في كتابه الخ ومن عمل بالآية ابن عمر فقد روى البخاري من طريقه انه قرأها
قال لم اجد شيئا أحب إلى من مرجانة جارية لي رومية فقلت هي حرة لوجه الله فلو لا اني لا اعود في شيء جعلته الله لتزوجتها - كذا في الفقه - ولعله في
الله عنه لو يطعم على حديث تضعيف الاجر ثلاثه كما سبق في كتاب الايمان والله اعلم - قوله وان أحب أموال إلى فيه فضيلة لا بطحمة لان
الآية تضمنت الحث على الاتفاق من المحبوب فترقى هو إلى اتفاق أحب المحبوب فتصوب صلى الله عليه وسلم رأيه وشكر عز ربه ففعله ثم أمره ان ينقض بما
أهله وكفى عن رضائه بذلك بقوله بخ - قوله ارجو بئر حاء أي البراسم جامع لأنواع الخيرات والطاعات ويقال ارجو ثواب بئر حاء قوله ودخرا
أي أهدمها فادخرها لاجلها هناك وعن ابن مسعود البئر في الآية المحبة والتقدير على هذا ابواب البئر قوله فضعتها أي اصرفها حيث شئت
قوله بخ الخ بفتح الموحدة وسكون التختانية وفتح الراء والكسر والرفع ويخفف من المتنون لغات ولو كررت فالاختيار ان تنون لا في
وتسكن الثانية وقد يسكنان جميعا ومعناها تفخيز الأمر في الاعجاب ونظيرها في المثلث بكلمة "واه" - قوله ذلك مال رايح أي من الرعي أي ذبيح
كلابن وتأمر وقيل هو فاعل يحض مفعول أي هو مال مربوط فيه وفي بعض روايات البخاري رايح يعني بالختانية فمعناها رايح عليه اجرة قال بطال

باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين
الزوجه والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين

واني اري ان يجعلها في الاقربين فقسما ابو طلحة في اقراره وبني عمه **حدثني** محمد بن حاتم قال نا بخر قال سمعت ابا عبد الله
 قال نا ثابت عن انس قال لما نزلت هذه الآية **كُنْ تَبَا لَوَالِدِ الرَّحْمٰنِ تَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْتُمْ** قال ابو طلحة اري دينا يسئلنا من
 اموالنا فاشهدك رسول الله اني قد جعلت ارضي بغير حاء لله قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلها في قرابتك
 قال فجعلها في حستان بن ثابت وابي بن كعب **وحدثني** هرون بن سعيد الايلي قال نا بن وهب قال اخبرني عمرو عن
 بكير عن كريب عن ميمونة بنت الحارث انها اعطت وليدة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال لواء عطيتها اخوالك كان اعظم الاجر لك **حدثني** الحسن بن الربيع قال نا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابي
 وائل عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقن يا معشر النساء ولو من
 حليكن قالت فرجعت الى عبد الله فقلت انك رجل

والله ان مسألة قريبة وذلك انفس الاموال وقيل معناه يروح بالاجور ويفد به واكتفى بالروح عن الغدق وادعى الاسماعيل ان من رواها
 بالتحانية فقد صحف والله اعلم **قوله** ان يجعلها في الاقربين الخ فيه ان الصدقة على الاقارب افضل من الاقارب اذا كانوا محتاجين **قوله**
 في اقراره وبني عمه الخ وفي بعض الروايات يجعلها ابو طلحة في ذي رحمه وكان منهم حستان وابي بن كعب وفي مرسل ابي بكر بن حزم فترده على اقراره
 ابي بن كعب وحسان بن ثابت واخيه وابن اخيه شبل بن اوس ونبيط بن جابر فتقاروه فباع حسان حصته من معاوية بمائة الف درهم وقال
 الحافظ وهذا يدل على ان ابا طلحة ملكهم الحقيقة المذكورة ولم يقفها عليهم فلا ذوقتها فاساغ حستان ان يبيعها فيعكر على من استدل بشئ من قصة
 ابي طلحة فمسائل الوقت الا فيما لا يتخالف فيه الصدقة الوقت ويحتمل ان يقال شرط ابو طلحة عليهم لهما وقفا على هوان من احتاج الى بيع حصته منهم
 جازله بيعها وقد قال بجواز هذا الشرط بعض العلماء كعلي وغيره والله اعلم **قوله** يسئلنا من اموالنا الخ اي يطلب منا الا نقان في سبيله **قوله** فحستان
 بن ثابت وابي بن كعب الخ قال الحافظ فيه انه لا يفتقر الى القرابة من يحبه والواقف اب معين لا رابع ولا غيره لان ابنا انما يجمع مع ابا طلحة في
 الاب السادس وانه لا يجب تقدير القرية على القربى لا بد لان حستان واخاه اقرب الى ابي طلحة من ابي ونبيط ومع ذلك فقد شاركهما ابنا ونبيط
 ابن جابر وفيه انه لا يجب الاستيعاب لان في حرام الذي اجتمع فيه ابو طلحة وحستان كانوا بالمدينة كثيرا فضلا عن عمر بن مالك الذي يجمع ابا طلحة
 وابنا **قوله** ام **قوله** اعطت وليدة الخ امة وفي رواية النسائي من طريق عطاء بن يسار عن ميمونة انها كانت لها جارية سوداء قوله لواء عطيتها
 اخوالك الخ بالله جمع حال واخوالها كانوا من بني هلال ايضا واسمها هند بنت عرفت بن زهير بن الحارث ووقع في البخاري من رواية الاخوية اخوالك
 بالتاء قال عياض ولعله اخبر من رواية اخوالك بدليل رعاية مالك في الحوط فلو اعطيتها اختك وقال لنووي الجميع صحيح ولا تعارض ويكون النصيب
 عليهم قال ذلك كله **قوله** كان اعظم الاجر لك الخ قال ابن بطال فيه ان هبة ذر الرحا افضل من الحق ويؤيد ما رواه الترمذي والنسائي والحمد
 وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعا الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة لكن لا يلزم
 من ذلك ان تكون هبة ذي الرحم افضل مطلقا لاحتمال ان يكون للمسكين محتاجا ونفعه بذلك متعددا والاخر بالعكس وقد وقع في رواية النسائي
 فقال اقل فذلت بها بنت اخيك من رعاية الغنم فبين الوجه في الاولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها الى من يخدمها وليس في الحديث ايضا هبة
 على ان صلة الرحم افضل من العتق لانها واقعة عين والحق ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال كما قرنته كذلك في الفقه **قوله** عن عمرو بن الحارث
 هرون بن اسد ركبنا لخمنا انخرنا اخو جارية بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم له صحبة وروى هنا عن صحابي في الاستاذ تابعي عن تابعي
 الاعمش عن ابي وائل وصحابي عن صحابي عن زينب **قوله** عن زينب امرأة عبد الله الخ وهي بنت معاوية ويقال بنت عبد الله بن معاوية بن
 عتاب الثقفية ويقال لها ايضا ربيعة ورائطة قيل بل اسمها زينب فرائطة لقب وقيل هما اثنتان **قوله** ولو من حليكن الخ بضم الحاء وكسر اللام
 وتشديد الياء جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام وهو ما يزين به من مصوغ المعدنيات كالحجاة وروى مفردا **قوله** وقد تقدمت في ابواب العيدين
 ان هذه اللفظة ولو من حليكن لا تدل على وجوب الزكوة في الحلى نعم لنا دلائل اخرى تدل على الوجوب قال الشيخ بدران الدين الحيني اما مسألة الحلى
 ففيها خلاف بين العلماء فقال ابو حنيفة واصحابه والثوري تجب فيها الزكوة وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وروى عبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء بن وهب بن سيرين وجابر بن زيد ونجاشد وانزهري و
 طاوس وميمون بن مهران والضحاك وعقبة والاسود وعمر بن عبد العزيز وذوالهمدان والاذاعي وابن شبرمة والحسن بن حي وقال ابن المنذر
 ابن حزم الزكوة واجبة بظاهر الكتاب والسنة وقال مالك والشافعي والشافعي في ظاهر قوله لا تجب الزكوة فيها وروى ذلك عن ابن عمر جابر بن

قال في حلى النساء زكوة
 وقال العلماء في ذلك

وحدثني احمد بن يوسف الازدي قال قالنا عمر بن حفص بن غياث قال قالنا ابي قال نا الاحمش قال حدثني شقيق عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله قال فذكرت لابراهيم فحدثني عن ابي عبيدة عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله عثله سواء قالت كنت في المسجد فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال تصدقن ولو من خلتك وساق الحديث بخو حديث ابي الاوص حدثنا ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو اسامة قال حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابي سلمة قالت قلت يرسول الله هل لاجر في نهي ابى سلمة انفق عليه لمست بتاكرهم هكذا وهكذا

وقالوا يجوز للمرأة أن تعطى زوجها النكاح وقال القرافي كرهه الشافعي وأشبه وقال الحسن البصري والثوري وأبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية وأبو بكر من الحنابلة لا يجوز للمرأة أن تعطى زوجها من زكاة مالها ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال الحافظ ومحمد لا ولون الصدقة في الحديث على الواجبة لقوله أنجزني عني به جزه المازري وتعقبه عياض بأن قوله ولو من شريكك وكون صدقتها كانت من صناعتها يدل أن على التطوع وبه جزه الثوري وتأولوا قوله أنجزني عني أي في الوقاية من أن لا تأخذها خاف أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المقصود - قال ابن المهيمل قوله وهل يجوز؟ وإن كان في عرفت الفقهاء الحادث لا يستعمل غالباً إلا في الواجب لكن كان في الظاهر ما هو أهم من النفل لأنه لغة الكفاية فالمنع هل يكفي الصدقة عليه في تحقيق مسمى الصدقة وتحقيق مقصودها من التقرب إلى الله تعالى - أم قال الحافظ وما أشار إليه عياض من الصناعة احتج به الطحاوي لقوله الحديث فأنجزه من طريق لائحة امرأة ابن مسعود أنها كانت امرأة صنعاء اليماني فكانت تنفق عليه وعلى ولدا قال فهذا يدل على أنها صدقة تطوع وأما الحنفية فيحجبها على من لا يوجب فيه الزكاة وأما من يوجب فلا - وقد روى الثوري عن محمد بن إبراهيم عن علقمة قال قال ابن مسعود لا ملأته في حليها إذا بلغ ما نهي دهم فقيه الزكاة - واحتجوا أيضاً بأن ظاهر قوله في حديث أبي سعيد الخدري في البخاري زوجك وولدك احتج من قصدت به عليه مردال على أنها صدقة تطوع كانت الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالجماع كما نقلها ابن المنذر وغيره وفي هذا الاحتجاج نظر لأن الذي يمتنع إعطاءه من الصدقة الواجبة من يولد له الحنفية والاملايل منها نفقة ولداً ما صح وجود أبيه وقال ابن التيمي قوله وولدك محمول على أن الانصاف للزينة لا للولادة فكانه ولله من غيرها - أم - وفي رواية للطبراني بإسناد جيد يروي رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجران الصدقة على ولد عبد الله من غيري قال الحافظ والذي يظهر لي أنهما قضيتان أحدهما في سؤالها عن تصدقها بحليها على زوجها وولده والأخرى في سؤالها عن النفقة والله أعلم - أم - وتعقبه العيني بأن ما يظهر من الحديث خلاف ما ظهر له لأن في الحديث سؤالها عن الصدقة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد بها وأجابها رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم بأن زوجك وولدك احتج من قصدت به عليه فمن ابن السؤال فيه ومن ابن الجوابين عنها - أم قال الجد الصنعيف عفا الله عنه أن ههنا حديثين أحدهما مسند في سعيد الخدري خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم في أصح الموطأ والمصنف ثم انصرف فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال أيها الناس تصدقوا فمن على النسك فقال يا معشر النساء تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار فتدنن ذلك يا رسول الله قال تكفرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيتم من أقصاف عقل أودين أذهب للب الرجل الحاد من أهلكن يا معشر النساء ثم انصرفت فلما صار إلى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستأذن عليه فقيل يا رسول الله هذه زينب فقال أي أنزلين فقيل امرأة ابن مسعود قال نعم أنزلنا لها فأذن لها قالت يا نبي الله أنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عدي حلي في داره أن تصدق به ففرغ ابن مسعود أنه وولدك احتج من قصدت به عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم لم يرد صدق ابن مسعود وزوجك وولدك احتج من قصدت به عليه فما خرج البخاري في باب الزكاة على الأقارب والثاني مسند زينب امرأة عبد الله بن مسعود أخرجه البخاري في باب الزكاة على الزوج ولا يمتار في الحجر وهو حديث الباب الذي تصدقنا لشرحه والانصاف عدي أن الظاهر من اختلاف الشافعيين كونهما قضيتين كما ادعاه الحافظ وميشهله أن الأمر بالتصدق في حديث أبي سعيد إنما كان بالمصلحة وفي حديث زينب تصريح بأنها كانت في المسجد فزادت النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم فأمر بالصدقة والظاهر عند الإطلاق أنه المسجد النبوي والعجب من العيني وكيف لم يمتبه لتغاير الشافعيين وتعد الحديثين مع وضوحه ثم يقول ابن التيمي وموافقاه لم يحتجوا بحديثين فعليه أن يبرهنوا على أن الصدقة فيها بمعنى الزكاة الواجبة وأما المأخوذون فيمكنهم لها احتمال كونها نافذة كما هو الظاهر من سياق الحديثين من غير تأويل والله أعلم قوله قال فقد كرت لأبراهيم الخليل القائل هو لا عيش وأبراهيم هو بن زيد الخنسي وأبو عبيدة مصغراً هو بن عبد الله بن مسعود وفي هذا الطريق ثلاثة من التابعين قوله فرأى النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم في صحيح البخاري فزالت النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم ولا منافاة بينهما - قوله عن هشام بن عروة عن علي في الأسناد تابعي عن تابعي أي هشام عن عروة وصحابة عن صحابة أي زينب عن أمها - قوله في بني أبي سلمة الخ أي ابن عبد الأسد وكان زوج أم سلمة قبل النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم فزوجها النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم ولها من أبي سلمة عمر محمد وزينب ودره وليس في حديث أم سلمة تصريح بأن الذي كانت تنفق عليهم من الزكاة فكان القدر المشترك من الحديث حصول الاتفاق على الإتيان بالظاهر قوله ولست بتاركتهم هكذا وهكذا الخ فحق صحتا جاز

باب أصول أبواب الصلاة على النبي

هذا الباب من أبواب الصلاة على النبي

في عهد قريش اذ عاهدهم واستفتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت قد مت على أمي وهي رغبة أقاصل أمي قال نعم
صلى أمك حلالا شنا محمد بن عبيد الله بن نعيم قال نأهشام عن أبيه عن عائشة ان رجلا أتى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أمي أفتلتت نفسها ولم توص واظننها لو تكلمت تصدقت أفلها أجران تصدقت عنها قال نعم
وحدثني زهير بن حرب قال قال يحيى بن سعيد ح وحديثنا أبو أسامة ح وحديثنا علي بن حجر قال أتانا علي بن حجر
ح وحديثنا الحكم بن موسى قال أنا شعيب بن إسحاق كثرهم عن هشام بهذا الإسناد وفي حديث أبي أسامة ولم توص كما قال
قال الخطابي فيه ان الرحمة الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة ويستنطق منه وجوب نفقة الأب الكافر وأما الكافرة وان كان الولد
مسلمًا، أم وفيه موادعة أهل الحرب ومعاملة لهم في زمن الهدنة قال الحافظ ثم البر والصلة والاحسان لا يستلزم التوادد والمنهى عنه في قوله
تعالى لا تجادلهم بما هم يأمرون بالله واليوم الآخر يذوقون من حاد الله وزكوة الآية فانها عامة في حق من قابل ومن لم يقابل والله اعلم قوله وفي عهد
قريش اذ عاهدهم هذا الادب المذكور بالحدودية والفتح باب وصول أبواب الصلوة عن الميت اليه قوله ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم
قال هو سعد بن عبادة رضي الله عنه وأمه عترة - قوله أفتلتت نفسها الخ بضم التاء المشددة من فوق وكسر اللام على صيغة المجهول ومعناه ماتت فجأة
يقال أفتلت فلان على صيغة المجهول واقتلت نفسه أيضا ونفسها نصب على التبيين ومفعول ثان يحذف سبيلت ويروي برفع النفس وهو ظاهر
ولم يراد بالنفس هنا الروح وقد ورد في حديثنا عن عائشة وابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه موت النجاة راحة للمؤمن واسف للفاقر فان قلت
دروى أبو داود من حديث عبيد بن خالد السلمي رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال موت النجاة أخذت أسف فلا أسف على فاعل من الصفاة المشبهة
والأسف بفتحين اسم وايضا أخذت غضبان في الوجه الأول وأخذت غضب في الوجه الثاني ومعناه انه فعل ما أوجب الغضب عليه ولا انتقام منه
بان أفتلتت من غير استدلال ولا حضور لذلك وروى أحمد من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم من يجادل راعيا فاسرع وقال أكرم موت النجاة
قلت أجمع بينهما بان الأول محمول على من استعد وتأهب والثاني محمول على من فرط وقال ابن بطلان وكان ذلك والله اعلم في موت النجاة من خوت
حرمان الوصية وترك الاستعداد للمعاد بالتوبة وغيرهما من الأعمال الصالحة - قوله قال البخاري فيه جواز الصلوة عن الميت وان ذلك ينفعه بغير
ثواب الصلوة اليه ولا سيما ان كان من الولد - قال العلامة ابن عابدين ح في رد المحتار صرح علما ثانيا في باب الحج عن الغير بان للاسان ان يجعل ثواب
عله لغيره صلوة او صدقة او غيرها كذا في الهلاية بل في زكاة التناخانية عن المحيط الافضل لمن يتصدق بقليل ان ينوي لجميع المؤمنين
المؤمنات كذا في تصويل الميهر ولا ينقص من اجرة شيء، ام - وهو مذهب اهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المحضة
كالصلوة والتلاوة فلا يصل ثوابها الى الميت عند ما يختلف غيرها كالصدقة والحج ونحوها لمعتزلة في الكل، ام - قال الشيخ ابن الهمام وقسكوا
بقوله تعالى وان كنتم في شك مما نزلنا من غير شك فاعلموا ان الله قد أنزل في كتابه ما هو بالحق والحق لا يغير ولا يزول
يا نكار كان شريعة لنا علم ما عرفت والجواب انها وان كانت ظاهرة فيما قالوه لكن يحتمل انها نحت او مقيدة وقد ثبت ما يوجب المصداق الى ذلك وهو
في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم منحي بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن امته والخمسة بغير يشوبه شعرات سود وفي سنن ابن ماجه
عن عائشة وابي هريرة رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يضحي يشترى كبشين عظيمين سمينين اقرنين احدهما من جحرين فذبح
احدهما عن امته من شهد لله بالوحدانية وله بالبلغ وذبح الاخر عن محمد وقال محمد ورواه احمد والحاكم والطبراني في الاوسط عن ابي هريرة
رضي الله عنه واخرج ابو نعيم في ترجمة ابن المبارك عنه عن يحيى بن عبد الله عن ابيه سمعت ابا هريرة يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين
اقرنين احدهما من جحرين فلما وجههما قال ابي ووجهته وكبشى الآية اللهم لك ومنك عن محمد وأمه باسم الله والله اكبر ثم ذبح رواه الحاكم وقال
صحيح على شرط مسلم ينقص في المتن ورواه ابن أبي شيبة عن جابر انه صلى الله عليه وسلم الى بكبشين عظيمين اقرنين موجهين فاطمحين احدهما
وقال بسم الله والله اكبر اللهم عن محمد ذبح الاخر وقال بسم الله والله اكبر اللهم عن محمد وأمه عن محمد لك بالتوحيد وشهد بالبلغ
وكذا رواه احمد وابوي في مسندهما وروى هذا الحديث من حديث ابن ابي عمير ورواه احمد وابوي والطبراني والحاكم ومن حديث حذيفة
ابن اسيد انغاري أخرجه الحاكم في الفصائل ومن حديث ابن ابي عمير الانصاري رواه ابن أبي شيبة ومن طريقه رواه ابو يعلى والطبراني ومن
حديث انس بن مالك رواه ابن أبي شيبة ايضا والدارقطني فقد روى هذا عن عدة من الصحابة وانتشرت فخرجه فلا يجد ان يكون القدر
المشترك وهو انه منحي عن امته مشهور يجوز تعيين الكتاب به بما يجعله صاحبها - ثم ننظر اليه الى حديث الباب والى ما رواه احمد عن عبد الله
ابن عمر ان العاصم بن نائل نذر في الجاهلية ان يتخير ما يذبحه وان هشام بن العاصم نحر حصته خمسين وان هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم

عن ذلك فقال أما أبوك فلما قرأ بتوحيد فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك وما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن أقمي لو فئت أئتمعت أن تصدقت عنها قال نعم قال إن لي محرقاً فانا أشهدك أني قد تصدقت به عنها وما رواه أحمد والنسائي عن الحسن عن سعد بن عباد أن أمه ماتت فقال يا رسول الله إن أقمي ما ماتت فأصدق عنها قال نعم قلت فأي الصدقة أفضل قال سقي إذا قال الحسن في تلك سقاية آل سعد بالمدينة وما روى الدارقطني أن رجلاً قال يا رسول الله أنه كان لي إمرأتان إحداهما في حال حياتها فكيف لي بهما بعد موتها فقال صلى الله عليه وسلم إن من الميز بعد الدار أن تصلي لهما مع صلاتك وإن تصوم لهما مع صيامك فهذا الأثر وما قبلها وما في السنة أيضاً من غيرها كثير قد تركناه لحال الطول يبلغ القدر المشترك بين الكل وهو أن من جعل شيئاً من الصالحات لغيره نفعه الله به مبلغ التواضع وكذا ما في كتاب الله من الأمر بالعدل والعدل في قوله تعالى وَقُلْ رَبِّ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُنْكَرِينَ وَمُنْكَرًا مِمَّا اسْتَغْنَا بِالْمَلَائِكَةِ الْمُؤْمِنِينَ وَاسْتَغْنَا بِالْمُؤْمِنِينَ لِأَخِيهِ الَّذِينَ سَبَقَهُمْ بِالْإِيمَانِ وَكَذَلِكَ قَالَ تَعَالَى وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ قَطِي فِي حُصُولِ الْإِنْتِفَاعِ بِغَيْرِ الْغَيْرِ فَيُحَالَت ظَاهِرُ الْآيَةِ الَّتِي اسْتَدْرَجَهَا إِذَا ظَاهَرَهَا أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ اسْتَغْنَا أَحَدًا أَحَدًا بوجه من الوجه لأنه ليس من سعيه فلا يكون له منه شيء فتنشأ بانتفاء إرادة ظاهرها على صلاته فتعتمد بالمرحبه العامل وهو أولى من النعم، قلت والذي يبحث المؤمن على إهداء الثواب لأخيه المؤمن إنما أحسن المهدى له إلى المهدى في دينه أو دنياه وأما مجرد عظمتها وعيبتها في القلوب لما علم من اتصافه بحال الأمور ومكارم الأخلاق وكونه ذريعة للخير وسيلة للمهنية والفلاح ولا أقل من اتصافه بالإيمان واتباعه من الأعمال حسب ما وفق له فليس منشأ إهداء الثواب في جميع هذه الصور إلا عمل أعمال المهدى له العقلية أو العاطفية فانه هو البايع عليه والمحرك لدفع الأهدى في قلب المهدى ولو لا إيمان المهدى له لما اجترأ مؤمن على إهداء الثواب إليه فإلّا إهداء إنما يتسبب من إيمانه وحسناته ولا شبهة في أن أعمال المهدى له كلها داخلية في ما سئله فلم يتجاوز وأوصل إليه من الثواب عن سعيه في آخره من كل ثواب يصل إليه من بركات إيمانه وثمرات حسناته وبحقيقته والكاف لما كان صفراً ليدن من الإيمان ولم يكن له سعي فيه وفيما يتبعه من الإيمانيات لم يبق مسلخ للوصول الثواب إليه ولو أهدى أحداً إليه بمجمله وسقيته كما تقدم في حديث عبد الله بن عمر بن العاص - والله أعلم - وقد ثبت في ضمن إبطالنا القول المعتزلة انتفاء قول الشافعي ومالك مرجعاً الله في العبادات البدنية بما في الآثار والله سبحانه هو الموفق - وقد قال العلامة ابن عابدين م ما من عن الشافعي هو المشهور عنه والذي حذر المتأخرون من إساءة وصول القراءة للميت إذا كانت بحضرته أو دعى له عقبها ولو غاب عن محل القراءة تنزل الرحمة والبركة والدعاء عقبها إلى القبول ومقتضاء أن المراد انتفاع الميت بالقراءة لا حصول ثوابها له وهذا اختاروا في إهداء الثواب إلى فلان أو قرأته إلى فلان وما عتدنا فاقولوا وصل إليه نفس الثواب وفي البحر من صام أو صلي أو صدق وجعل ثوابه لغيره من الأصوات والأحياء جاز ويصل ثوابها إليه عند أهل السنة والجماعة كما في البدائع ثم قال وهذا علم أنه لا فرق بين أن يكون المجمعول له ميتاً أو حياً والظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير أو يفعل لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا إطلاق كلامهم وأنه لا فرق بين الفرض والتفعل - وفي جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض أم - وفي كتاب الميراث للحافظ أبي عبد الله الدمشقي الشهابي بن تميم الجزية ما حاصله أنها تختلف في إهداء الثواب إلى الحي فليل يصح لا إطلاق قول أحمد يفعل الخير ويجعل نصفه لأبيه أو أمه وقيل لا لكونه غير محتاج لأنه يمكنه العمل بنفسه وكذلك تجوز في اشتراطية ذلك عند الفعل فليل لا تكون الثواب له فله التبرع به وإهداء لمن اراد كأهداء شيء من ماله وقيل نعم لأنه إذا وقع له لا يقبل انتفاعه عنه وهو الذي وعى القول الأول لا يصح إهداء الواجبات لأن العامل ينوي القرية بهما عن نفسه وعلى الثاني يصح ويجوز عن الفاعل وقد نقل عن جماعة أنهم جعلوا ثواب أعمالهم للمسلمين وقالوا نفع الله تعالى بالفقر والأفلاس والشرعية لا تمنع من ذلك ولا يشترط في الوصول أن يهدى بل يقطعه كما لو أعطى فقيراً بنية الزكاة لأن السنة لو اشترط ذلك في حديث الحج عن النبي ورواه أحمد ولا مانع منه ويوضحه أنه لو أهدى الكل إلى أربعة يحصل لكل منهم أربعة فكذلك لو أهدى الأربع الواحد وأبقا لنفسه، م بل منما - قلت لأن سئل ابن حجر عن ملك عمو قرأ أهل المقبرة الفاتحة هل يقيم الثواب بينهم أم يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كالملا فاجاب بانه أفتى بجمع الثاني وهو الثلاث بسة الفضل (ستتم) ذكر ابن حجر في الفتاوى والفقهية أن الحافظ ابن تيمية زعم منع إهداء ثواب القراءة الذي صلى الله عليه وسلم لأن جنته الرقيب لا يتجزأ عليه إلا بما أذن فيه وهو الصلوة عليه وسؤال الوسيلة له قال وياتي السبكي وغيره في الترو عليه بأن مثل ذلك لا يحتاج لأذن خاص إلا ترى أن ابن عمر كان يعتمد على صلى الله عليه وسلم بعد موته من عظمة وجر ابن الحنفية وهو في طبقة الجنيدين عنه سبعين حجة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وضحى عنه مثل ذلك، اه قلت وليت فحذرك بخط منيف الحنفية الشهاب أحمد بن الشلبى ثم صاحب البحر نقل عن شرح أطية للزيرى ومن جملة ما نقله ابن عقيل من الخبلة

باب بيان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف

ابن بشر ولو قيل ذلك الباقيون **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ نَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ وَحِيدٍ ثَنَا ابْنُ أَبِي بَكْرٍ إِلَى شَيْبَةَ قَالَ نَاعِبَادُ**
ابْنِ عَوَامٍ كَلَامَهَا عَنْ أَبِي مُلَيْكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ رَجَبِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حَزِيفَةَ فِي حَدِيثٍ قُتَيْبَةَ قَالَ قَالَ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الضَّبْعِيِّ قَالَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ
ابْنِ مَيْمُونٍ قَالَ نَا وَاصِلُ بْنُ مَوْلَى أَبِي عَمِيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقَيْلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْنَبٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّرِيلِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ تَائِسًا
مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرْسِلُ إِلَيْنَا بِالْأَجُورِ نُصِلُّونَ كَمَا نُصَلُّ وَنُصْرَبُونَ
كَمَا نَصُومُ وَيَتَصَدَّقُونَ بِفَضْلٍ أَوْ بِالْمَعْرُوفِ قَالَ وَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ بِهِ أَنْ يَكُلَ تَسْبِيحَةً صَدَقَةٌ وَكُلُّ كَبِيرَةٍ صَدَقَةٌ
وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ وَأَمَّا بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَفِي عَنْ مُتَكَرِّرَةٍ صَدَقَةٌ وَفِي بَعْضِ أَحَادِيثٍ صَدَقَةٌ
مِنْ الْمُخَالِفَةِ قَالَ يَسْتَحِبُّ أَهْلُهَا هَالَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْ - قُلْتُ وَقَوْلُ عُلَمَائِهِ أَنْ يَجْعَلَ ثَوَابَ عَلَيْهِ الْغَيْرَةِ يَدْخُلُ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ
أَحَقُّ بِذَلِكَ حَيْثُ أَتَى مِنْ الضَّلَالَةِ فِي ذَلِكَ نَوْعٌ وَاشْتَرَاكَ جَمِيعُ لَهُ وَالْكَامِلُ قَابِلٌ لَزِيَادَةِ الْكَمَالِ وَمَا اسْتَدْرَجَ بِهِ بَعْضُ الْمُنَافِقِينَ مِنْ أَنَّهُ تَخْصِيلُ
الْحَاصِلِ لِأَنَّ جَمِيعَ أَعْمَالِهِمْ فِي مِيزَانِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا مَنَافِعَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَنَا بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ نَا بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَقُولُ الْمَرْصُوفُ عَلَى
مُحَمَّدٍ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - يَا بَيَّانُ أَنْ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَقُولُ كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ أَمْ وَقَدْ أَخْرَجَهُ
الدَّرَاقُطِيُّ وَالحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَزَادَ فِي آخِرِهِ وَمَا أَتَى الرَّجُلَ عَلَى أَهْلِهِ كَتَبَ بِهِ صَدَقَةٌ وَمَا وَفَى بِهِ الْمَرْءُ عَرَضَهُ فَهُوَ صَدَقَةٌ وَآخِرُهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ
الْمُقَرَّدِ وَزَادَ وَمِنْ الْمَعْرُوفِ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلِقٍ وَأَنْ تَلْقَى مَنْ دُلُّوكَ فِي أَمْرٍ أَخِيكَ قَالَ لِلرَّغَبِ الْمَعْرُوفُ اسْمٌ كُلُّ فَعْلٍ يَعْرِضُ حَسَنَةً بِالنَّشْرِ وَالْعَقْلِ مَعًا
وَيُطْلَقُ عَلَى الْأَقْصَا وَلِبُثْنِ النَّبِيِّ عَنْ السَّرِّ وَقَالَ ابْنُ أَبِي جَبْرٍ يُطْلَقُ اسْمُ الْمَعْرُوفِ عَلَى مَا عَرَفَ بِأَدَلَّةِ الشَّرْعِ أَنَّهُ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ وَسُودَ جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ
أَوْ لَا - قَالَ وَالْمَرَادُ بِالصَّدَقَةِ الثَّوَابُ فَإِنَّ قَارِئَهُ الْغَنِيَّةَ أَجْرَ صَاحِبِهِ جُزْئًا وَلَا فَنِيَّةَ احْتِمَالٍ قَالَ وَفِي هَذَا الْكَلَامِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَخْتَصُّ فِي
الْأَمْرِ الْمُجْمُوسِ مِنْهُ فَلَا تَخْتَصُّ بِأَهْلِ الْبَيْتِ مِثْلًا لِكُلِّ وَاحِدٍ قَادِرٍ عَلَى أَنْ يَفْعَلَهَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ بِغَيْرِ مُشَقَّةٍ وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ
كُلَّ شَيْءٍ يَفْعَلُهُ الْمَرْءُ أَوْ يَقُولُهُ مِنْ الْخَيْرِ يَكْتَسِبُ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ قَوْلُهُ أَنْ نَا شَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ جَاءَ الْفُقَرَاءُ وَقَدْ سَخَى
مِنْهُمْ فِي بَعْضِ رَوَايَاتٍ إِلَى دَاوُدَ ابْنِ دُرَّةٍ الْغَفَّارِيِّ دَاوُدُ حَدَّثَ ابْنَ أَبِي حَتْمٍ حَدَّثَ ابْنَ أَبِي حَتْمٍ حَدَّثَ ابْنَ أَبِي حَتْمٍ حَدَّثَ ابْنَ أَبِي حَتْمٍ حَدَّثَ ابْنَ أَبِي حَتْمٍ
مِنْهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَذَا قَالَه الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلُهُ أَهْلُ الدُّنْيَا مِنْ بَعْضِ الْمُهَلَّةِ وَالْمُثَلَّثَةِ جَمْعٌ دَرَجَتُهُمْ ثَمَّ سَكُونُ هُوَ الْمَالُ الْكَثِيرُ قَوْلُهُ بِالْأَجُورِ أَمْ وَفِي
حَدِيثِ ابْنِ مَرْبُوتٍ بِاللَّحْجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ فَمَقْصُودُ الْفَقْرِ تَخْصِيلُ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ لَمْ يَصْلُحْ لِأَنَّهُ زِيَادَةُ الْإِغْنَاءِ مُطْلَقًا
قَوْلُهُ بِفَضْلٍ أَوْ بِالْمَعْرُوفِ مِنْ الْأَمْوَالِ قَوْلُهُ مَا تَصَدَّقُونَ بِهِ أَمْ قَالَ النُّوَوِيُّ الرَّايَةُ فِيهِ يَتَشَدَّدُ الصَّادُ وَاللَّامُ حَقًّا
وَيُجُوزُ فِي اللَّغَةِ تَخْفِيفُ الصَّادِ قَوْلُهُ أَنْ يَكُلَ تَسْبِيحَةً صَدَقَةٌ أَمْ قَالَ الْحَافِظُ اخْتِلَافُ الرَوَايَاتِ حَالٍ عَلَى أَنَّ لَرْتِيبَ فِي هَذِهِ الْأَذْكَارِ وَيَسْتَأْنَسُ
لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ الْبَابِيَّاتِ أَصْلَاحَاتٌ لَا يَصْرُحُ بِأَيِّهَا بَدَلَتْ لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ الْأَوَّلُ الْبَدَاءُ بِالتَّسْبِيحِ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ فِيهِ النِّقَاطَ عَنْ الْبَابِيَّ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ثَوَابُ التَّحْمِيدِ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ اثْبَاتَ الْكَمَالِ لَهُ أَذْكَالُهُ مِنْ نَفْيِ النِّقَاطِ اثْبَاتُ الْكَمَالِ ثَوَابُ التَّكْبِيرِ أَذْكَالُهُ مِنْ نَفْيِ النِّقَاطِ اثْبَاتُ الْكَمَالِ
أَنْ لَا يَكُونَ هُنَا كَبِيرًا آخَرًا تَحْتِمُ بِالْهَلِيلِ الدَّلَالُ عَلَى انْقِلَابِهِ سَجَانَهُ وَتَعَالَى جَمِيعُ ذَلِكَ - قَوْلُهُ وَكُلُّ كَبِيرَةٍ صَدَقَةٌ أَمْ قَالَ النُّوَوِيُّ رَوَايَةً بَوَّاهِيْنِ
رَفَعَ صَدَقَةً وَنَصَبَهُ فَالْمَرْفَعُ عَلَى الْأَسْتِنَافِ وَالنَّصَبُ عَطْفٌ عَلَى أَنْ يَكُلَ تَسْبِيحَةً صَدَقَةٌ قَالَ الْقَاضِي يَحْتَمِلُ تَحْمِيلُهَا صَدَقَةً أَنْ لَهَا أَجْرًا كَمَا لِلصَّدَقَةِ
أَجْرًا وَهَذِهِ الطَّاعَاتُ تَامِلُ الصَّدَقَاتِ فِي الْأَجُورِ وَسَمَّا هَا صَدَقَةٌ عَلَى طَرِيقِ الْمُقَابَلَةِ وَتَحْنِيسِ الْكَلَامِ وَقِيلَ مَعْنَاهُ أَنَّهَا صَدَقَةٌ عَلَى نَفْسِهِ قَوْلُهُ وَأَمَّا
بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ أَمْ عَلَى صَاحِبِكَ بِالصَّبِيحَةِ وَارَادَةَ الْمَنْفَعَةِ سَوَاءً قَبْلَهَا أَمْ لَا قَوْلُهُ وَنَسِيَ عَنْ مُتَكَرِّرَةٍ أَمْ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى ثَبُوتِ حُكْمِ الصَّدَقَةِ
فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْأَمْ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِهَذَا نَكَّرَهُ وَالثَّوَابُ فِي الْأَمْ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّهْلِيلِ لِأَنَّ
الْأَمْ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ فَرْعٌ مِنْ كِفَايَةِ وَقَدْ يَتَعَيَّنُ وَلَا يَتَصَوَّرُ وَقَوْعُهُ فَلَا وَالتَّسْبِيحُ وَالتَّحْمِيدُ وَالتَّهْلِيلُ نَوَاقِلٌ وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَجْرَ الْفَرْضِ أَكْثَرُ مِنْ أَجْرِ
لِقَوْلِهِ عَمَّا وَجَلَّ وَمَا تَقَرَّبَ إِلَى عِبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ إِدَاءِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ رِوَاةُ الْبُخَارِيِّ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ مَرْبُوتٍ وَقَدْ قَالَ أَمَّا الْحَرَمِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا
عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ ثَوَابَ الْفَرْضِ يَزِيدُ عَلَى ثَوَابِ النَّافِلَةِ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً وَأَسْتَأْنَفِيهِ بِحَدِيثٍ كَذَا قَالَ النُّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلُهُ وَفِي بَعْضِ أَحَادِيثٍ
هُوَ بَعْضُ الْبَاءِ وَيُطْلَقُ عَلَى الْجَمْعِ وَيُطْلَقُ عَلَى الْفَرَجِ نَفْسَهُ وَكَلَامُهَا لَصَحْرُ إِدَاتِهِ هُنَا وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَبَاهِجَاتِ تَصِيرُ طَاعَاتٍ بِالنِّيَّةِ تِلْكَ الصَّدَقَاتُ
فَالْجَمْعُ يَكُونُ عِبَادَةً إِذَا نَوَى بِهِ قَضَاءَ حَقِّ الْمَرْجُوعَةِ وَمَعَاشَرَتَهَا بِالْمَعْرُوفِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ أَوْ طَلَبَ لِدِرْصَاتٍ أَوْ عِافَاتٍ نَفْسَهُ أَوْ عِافَاتٍ لِلْمَرْجُوعَةِ
وَمِنْهَا جَمْعٌ مِنَ النَّظَرِ إِلَى حَرَامٍ أَوْ فَكْرٍ أَوْ مَهْرَبَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الصَّالِحَةِ قَالَ الطَّبْرِيُّ الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ أَنْ يَكُلَ تَسْبِيحَةً صَدَقَةٌ بِمَعْنَى فِي

قالوا ليرسل الله آياتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر قال أرايت لو وضعها في حرام كان عليه فيها وزر فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر وحل ثنا حسن بن علي الحلواني قال نا أبو توبة الربيع بن نافع قال نا مغوية يعني ابن سلام عن زيد أنه سمع أبا سلام يقول حدثني عبد الله بن فرقة أنه سمع عائشة تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه خلق كل أنسان من بوي آدم على ستين وثلاث مائة مفصل فمن كثر الله وحمل الله وهلك الله وسبح الله واستغفر الله وعزل حجرا عن طريق النار أو شوكا أو عظما عن طريق الناس امر معروف وأخوه عن منكر عدد تلك الستين والثلاث مائة السلاهي فانه يعيش يومئذ وقد زخر نفسه عن النار قال أبو توبة وربما قال عيسى حل ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قال نا يحيى بن حسان قال نا نا مغوية قال نا خبرني أخى زيد بهذا الاسناد مثله غير انه قال وا امر معروف وقال فانه عيسى يومئذ وحل ثنا أبو بكر بن نافع العجلي قال نا يحيى بن كثير قال نا علي بن عيسى بن المبارك نا يحيى عن زيد بن سلام عن حماد بن عبد الله بن فرقة أنه سمع عائشة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق كل أنسان يتخو حديث معاوية عن زيد وقال فانه يعيش يومئذ وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا أبو أسامة عن شعبة عن سعيد بن إلى بردة عن أبيه عن جدّه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال على كل صدقة قيل أرايت ان لم يجد قال ليجعل بيديه فينفع نفسه ويتصدق قال أرايت ان لم يستطع قال يعين ذا الحاجة الملهوث قال قيل له أرايت ان لم يستطع قال يأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وانما اعيدت في قوله وفي بضع أحدكم لان هذا النوع من الصدقة أغرب قوله آياتي أحدنا شهوته أي يقضيها ويفعلها. قوله أكان يذبحها وذبح الخ قال الطبري أقهره قوة الاستغفار على سبيل التفرير بين لو وجاها تأكيد في الاستخيار في أرايت. قوله إذا وضعها في الحلال أي وعدت الحرام مع ان النفس تميل اليه وتستلذه أكثر من الحلال فان لكل جديد لذة والنفس بالطبع أيها أميل والشيطان إلى مساعدتها قبل والموتنة فيها عاقبة أقل قوله كان له اجرام قال القاري فالاجرام ليس في نفس قضاء الشهوة بل في وضعها موضعها كالإدانة إلى الافطار في العيد وكما في السجود وغيرهما من الشهوات النفسية الموافقة للأحكام الشرعية ولذا قيل المهرى إذا صادف الهدى فهو كالمزيد مع العسل ويشير إليه قوله تعالى ومن أفضل ربح أن يجع هو أن يغير هذا من الله هذا ما سئل وخطري إلى والله أعلم. قوله على ستين وثلاث مائة مفصل الخ بالإضافة والمفصل بفتح الميم وكسر الصاد ملئقة العظمين في البدن قوله عدد تلك الستين والثلاث مائة السلاهي أي بعدد تلك المقاصد. قال الطبري اضعف الثلاث وهي محرقة إلى مائة وهي نكرة واعتذر بان اللفظ زائد فلا يعتد بها ولو ذهب إلى ان التعريف بعد الاضافة كما في الخمسة عشر جلا لتركيب لكان وجها حسنا. ام وقال المحافظ ولم يحتج ان يكون ضمن السلاهي معناه العظم أو المفصل فاعاد الضم عليه كذلك يعني في المراتب الآتية بلفظ كل سلاهي من الناس عليه صدقة والمخفى على كل مسلم مكلف بعد كل مفصل من عظامه صدقة لله تعالى على سبيل الشكر له بان جعل عظامه مقاصد يمكن بها من القبض والبسط وخضعت بالذكر لما في التصرف بها من دقائق الصنائع التي اختص بها آدمي قوله يعيش يومئذ الخ أي وقت إذا فعل ذلك قوله وقد زخر نفسه الخ أي أبعد ما ونجاها. قوله قال أبو توبة وربما قال عيسى الخ من الأصناف من المشي. قال النووي وتبع لاكثر رواة كتاب مسلو الأول يعيش بفتح الياء وبالنشيد المجهة والثاني يضمها وبالسين المجهلة وبعضهم عكسه وكلاهما صحيح واما قوله بعده في رواية الدارمي وقال انه عيسى فيها الملهة لا غير واما قوله بعده في حديث أبي بكر بن نافع وقال فانه يعيش يومئذ فبالمجبة باتفاقهم قوله على كل مفصل صدقة الخ أي على سبيل الاستحباب المتأكد أو على ما هو أعم من ذلك والمباراة صالحة للإيجاب الاستحباب كقوله عليه الصلاة والسلام على المسلم ست خصال فذكر منها ما هو مستحب اتفاقا فحديث الباب من تعليم مكارم الاخلاق وليس ذلك يفرض إجماعا قال ابن بطال واصل الصدقة ما يخرج المرء من ماله متطوعا به وقد يطلق على الواجب لتحوى صاحبه الصدق بفعله ويقال لكل ما يجابى به المرء من حقه صدقة لانه تصدق بذلك على نفسه. قوله ان لم يجد الخ أي ما يتصدق به كأمهم فهموا من لفظ الصدقة العطية فسا أو أعمت ليس عند شئ فبين لمرحان المراد بالصدقة ما هو أعم من ذلك ولو بأعاشة الملهوث والامر بالمعروف وهل تحت هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوما القيامة من الفرض الذي اخل به فيه نظر الذي يظهر انما غيرها لما تبين من حديث عائشة المذكور انها شرعت بسبب عتق المقاصل حيث قال في آخر هذا الحديث فانه عيسى يومئذ وقد زخر نفسه عن النار قوله ليعمل بيديه الخ قال ابن بطال فيه التنبيه على العمل والتكسب ليجد المرء ما ينفق على نفسه ويتصدق به ويخفيه عن ذل السؤال وفيه الحث على فعل الخير مما أسكن وان قصد شيئا منها فتعسر فليبتل إلى غيره قوله يعين ذا الحاجة الخ يحتمل ان تكون لأعانة بالفعل أو بالمال أو بالجاء أو بالكالة أو النصيحة أو الدماء. قوله الملهوث الخ أي المستغنى وهو أعم من ان يكون مظلوما أو عاجزا قوله بالمعروف والنهي عن المنكر الخ

قال أريت أن لم يفعل قال يمسك عن الشرفاها صدقة وحل شئنا محمد بن المثنى قال ناعبد الرحمن بن محمد قال
 ناشعة بهذا الاسناد حل شئنا محمد بن رافع قال ناعبد المزيق بن همام قال ناعبد عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا
 ابو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رافع قال ناعبد المزيق بن همام قال ناعبد عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا
 عليه صدقة كل يوم تطلع الشمس قال يعبدل بين الاثنين صدقة وتعين الرجل في دابته فيحمله عليها او يرفع له عليها مستأ
 صدقة قال والكلمة الطيبة صدقة وكل خطوة يمشيها الى الصلوة صدقة وتطيب الاذى عن الطريق صدقة
 وحل شئنا القسمين ذكرنا قال ناعبد المزيق بن رافع قال ناعبد المزيق بن همام قال ناعبد عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا
 ابن يسار عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من يوم يصير العباد فيه الا ملكان ينزلان فيقول احدهما
 اللهم اعط منفقاً خلفاً ويقول الآخر اللهم

قوله أريت أن لم يفعل الخ اي يحجز او كسلا قوله فاتها صدقة الخ كذا وقع هنا بضم الموحث وهو باعتبار الخصلة من الخير وهو الامساك قال ابن
 بن المنير انما يحصل ذلك للمسك عن الشرفاها والى الامساك القرية بخلاف محض الترك والامساك اعم من ان يكون عن غيره فكانه تصدق عليه
 بالسلامة من ذلك شره لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بان منعها من الاثم قال وليس ما تضمنه الخير من قوله فان لم يجد ترتباً وانما هو
 للايضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من الخصال المذكورة فانه يمكنه خصلة أخرى فمن امكنه ان يعمل بيده فيتصدق وان يغني الملهو وان يات
 بالمعروف وينهى عن المنكر ويمسك الشرفاها فيلحق بالجميع ومقصود هذا الباب ان اعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الاجر ولا سيما في حق من لا يقد
 عليها ويفهم منها ان الصدقة في حق النقاد عليها افضل من الاعمال القاصرة ومحصل ما ذكر في حديث الباب انه لا بد من الشفقة على خلق الله وهي اما
 بالمال او غيره والمال اما حاصل او مكتسب وغير المال اما فعل وهو الاغاثة واما ترك وهو الامساك ، ام وقع في آخر حديث ابن ذر عند المؤلف ويجزئ
 عن ذلك كله ركعتا الضحى وهو يؤيد ما قدمناه ان هذه الصدقة لا يكمل منها ما يمتثل من الفرض لان الزكوة لا تكمل بالصلوة ولا العكس فدل على
 افتراق الصدقتين واستشكل الحديث مع ما تقدم ذكره بالعرفت وهو من فرض الكفاية فكيف تجزئ عنه صلوة الضحى وهي من التطوعات قال
 الحافظ والمزني يظهر ان المراد ان صلح الضحى تقوم مقام الثلاث مائة وستين حسنة التي يستحق للمسلم ان يسع في تحصيلها كل يوم ليعتق مفاصله
 التي هي بعد هذا لان المراد ان صلوة الضحى تقضى عن الامر بالمعروف وما ذكره وما كان كذلك لان الصلوة على جميع الجسد فتترك المفاصل كلها
 فيها بالعبادة وكان صلوة الضحى خضبت بالذكر لكونها اول تطوعات النهار بعد الفرض ورايته وقد اشار في حديث ابن ذر الى ان صدقة السلاط
 بخاتمة لقوله يصير على كل سلاط من احدكم وفي حديث ابن هريرة كل يوم تطلع في الشمس وفي حديث عائشة فيسمى وقد ذكره نفسه عن النار قوله كل
 سلاط من الناس الخ بضم المهلة وتخفيف اللام المفصل قاله النووي وفي الفخر اي اعلمه وقيل كل عظم مجوف صغير وقيل هو في الاصل عظم يكون
 في فرس البعير واحد وجمعه سواء وقيل جمعه سلاميات قوله عليه صدقة الخ اي على كل سلاط والمعنى على كل واحد من الناس بعد كل مفصل
 من اعضائه فوجب الصدقة على السلاط مجازاً وفي الحقيقة على صاحبه قوله كل يوم الخ بالنصب على الظرفية اي في كل يوم قوله تطلع الشمس الخ اي
 على صاحب السلاط والعائد الى اليوم ومحدث اي فيه وتوصيفا ليوم بذلك لافادة التخصيص على التعميم كما قالوا في قوله تعالى ما من دابة في الارض
 الا على راسها خطية فخطية اي الخطية والحاصل ان الشئ اذا وصفت بوصف يعبر جميع افراده يصير نصفاً في التعميم ، قاله السدي رحمه الله قوله يعبدل بين
 الاثنين الخ فعل يحسن المصدر مبتدأ خبره صدقة على وزان ومن آياته يريكم الله بكم قاله السدي رحمه الله قوله يعبدل بين
 اجر من فعل ذلك بداية غيره فاذا حمل غيره على دابة نفسه احتساباً كان اعظم اجراً قوله وبكل خطوة الخ بفتح الخاء المرة الواحدة وبضم ما بين
 القدمين قوله وتطيب الاذى الخ اي تنزله عن الطريق كالشوكا والعظم والقذر - قوله حل شئنا معاوية بن مرة الخ بضم الميم وفقر الزاى تشديداً
 الراء الثقيلة المكسرة وامم الى من رده عبد الرحمن - قوله ما من يوم الا ما نانية ومن ذلك لتأكيد الاستغراق - قوله لا ملكان ينزلان الخ قال السدي
 لا يقال لا فائدة في هذا القول على تقدير عدم سماع الناس ذلك اذ لا يحصل به ترغيب ولا تهيب يدرى السماع لا ناعبد المزيق بن همام قال ناعبد عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا
 السماع فينبغي للعاقل ان يلاحظ كل يوم هذا الداء بحيث كأنه يسمعه من الملكين فيفعل بسبب ذلك ما يوسع من الملكين لفعل وهذا هو قائم الخ
 النبي صلى الله عليه وسلم بذلك على ان المقصود بالذات الداء لهذا وعلى هذا سواء علوا به ام لا والله اعلم - قوله اللهم اعط منفقاً خلفاً الخ اي منفقين
 من هله في عمله قوله خلقاً الخ اي عوصاً عظيماً وهو العوض الصغار او عوصاً في الدنيا ويدل في العقب لقوله تعالى وما آتاكم من شئ فخذوه وخلفه
 وهو حيزاً ترازو قال الحافظ اما الخلف فاجنامه اولى ليتناول المال والثواب وغيرها وكمن منفق مات قبل ان يقع له الخلف المالى فيكون

اعطى نسيكا تلقا حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابن نمير قالانا وكيع قال ناشبة ح وحدثنا محمد بن المثنى واللفظ له قالنا
 محمد بن جعفر قال ناشبة عن معبد بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تصدقوا
 فيوشك الرجل يمشي بصدقة فيقول الذي اعطىها لوجنتها بما بالامس قبلتها فاقا الا ان فلا حاجة لي بها فلا يجدر من يقبلها
 حل ثنا عبد الله بن براء الاشعري وابو كريب محمد بن العلاء قالانا ابو اسامة عن يزيد بن ابي بردة عن ابي موسى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ليا تين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ثم لا يجدر احد اياخذها منه ويؤري
 الرجل الواحد يتبعه اربعون امرأة يكدن به من قلة الرجال وكثرة النساء وفي رواية ابن براء وتري الرجل حل ثنا
 قتيبة بن سعيد قال نا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا تقوم الساعة حتى يكثر المال ويقبض حتى يخرج الرجل بركوة ماله فلا يجد احدا يقبلها منه وحتى تعود ارض العرب نجوا غارا
 وحل ثنا ابو الطاهر قال نا ابن وهب عن عمر بن الحارث عن ابي يونس عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

خلفه الثواب المتخذ له في الآخرة او يمنع عنه من سوء ما يقابل ذلك قوله اعطى مسكا الخ اي من مسك عن خيره لغيره والتعديرا لعطية في هذا
 للشاكلة لان التلغ ليس بعطية قوله تلقا الخ يحتمل تلف ذلك المال بعينه او تلف نفس صاحبه المال او المراد به فوات اعماله بالربا والتشاغل بغيرها
 قال النووي لا نفاق الحمد م كان في اطاعات وعلى العيال والضيقات والطواعات وقال القرطبي وهو يرمي الواجبات المندوبات لكن المسك عن
 المندوبات لا يستحق هذا الدعاء الا ان يقبل عليه البخل المزموم بحيث لا تطيب نفسه باخراج الحق الذي عليه ولو اخرج به - قوله تصدقوا الخ اي
 اغنموا المصدق عند وجود المال وعند حصول من يقبله واقبلوا منه الفقير في اخذ مسك فالحق تصدقوا قبل ان لا تصدقوا فاقا قول ابن ابي عمير
 مثاب على نيته وان لم يجد من يقبلها فالحجاب ان الواحد يثاب ثواب المجازاة والفضل والثواب ثواب الفضل فقط والاول ابرم والله اعلم
 كذا في الفقر - قوله فيقول الذي اعطىها الخ والحكمة كل رجل عرضت عليه وكان من قبل سخطا لها - قوله فلا يجد من يقبلها الخ قال الحافظ يحتمل ان
 يكون ذلك قد وقع كما ذكر في خلافة عمر بن عبد العزيز وبه جزم البيهقي فلا يكون من اشراط الساعة وهو نظير ما وقع في حديث عدي بن حاتم وفيه لحن
 طالت بك حياة لترين الرجل يخرج مبالا كفه ذهبا يلتمس من يقبله فلا يجد واخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق عمر بن اسيد بن عبد الرحمن
 ابن زيد بن الخطاب بسند جيد قال لا والله ما مات عمر بن عبد العزيز حتى جعل الرجل يأتيها بالمال العظيم فيقول اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء فما
 يبرح حتى يرجع بما له يتدن كرم من يضعه فيهم فلا يجد فيرجع به فلا يخفى عمر بن عبد العزيز الناس - وهذا بخلاف حديث ابي هريرة الذي سيأتي في الباب
 فظاهره يشعر بانه يقع في آخر الزمان عند قيام الساعة فيحتمل ان يكون هو المراد في حديث حارثة بن وهب هذا قال الحافظ والاول ابرم والله اعلم
 عدي لا يشاء اشياء من الطرق والاستيلاء على كنوز كسرى وفقد من يقبل الصدقة من الفقراء فذكر عدي ان الاولين وقعوا وشاهدوها وان الثاني
 سيقع فكان كذلك لكن بدل من عدي في زمن عمر بن عبد العزيز وسببه بسط علم العدل وايصال الحقوق لاهلها حتى استغنوا واما قبض المال الذي
 يقع في زمن عيسى عليه السلام فسببه كثرة المال وقلة الناس واستشعار ههنا الساعة ام وسيأتي بيان ذلك في حديث ابي هريرة - والله اعلم -
 قوله بالصدقة من الذهب الخ حخته بالذكور مبالغة في عدو من يقبلها وكذا قوله يطوف ثم لا يجد من يقبلها قوله اربعون امرأة اخر الظاهره
 اريد بجدة العدد الكثيرة ويؤيد ما في حديث انس وتكثر النساء وفيه الرجل حتى يكون خمسين امرأة القيمة الواحد اي من يقوم بأمرهن والاهل للعهد اشعارا
 بما سمر به - من كون الرجال قواما على النساء قال القرطبي في المتن ذكره يحتمل ان يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطآت ام لا ويحتمل ان يكون ذلك
 يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله فيترد به الواحد بغير عذر جهلا بالحكم الشرعي من الحافظ وقد جعل ذلك من امارة الزمان من
 اهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام والله المستعان - قوله ياتن به الخ قال النووي اي يمتين اليه ليقوموا بجرائهم ويثبت عنهم كقبيلة يقين
 رجلا لها واحد فقط وبقيت نساءها قيلن يذلن ذلك الرجل ليزاينهن ويقوم بجرائهم ولا يطمع فيهن احد بسببه قوله من قلة الرجال وكثرة
 النساء الخ قال النووي سببه كثرة المحروب والقتال الذي يقع في آخر الزمان وتراكم الملاحة كما قال صلى الله عليه وسلم ويكثر الهرج اي القتل وقال في
 الظاهر غامضة محضه للسبب آخر بل يفهم الله في آخر الزمان ان يقل من يولد من الكون ويكثر من يولد من النساء - قوله وهو ابن عبد الرحمن
 القاري الخ بتشديد الاء منسوبة الى القادة القبيلة المعروفة قوله ويقبض الخ بفتح الاء اي يسيل من كثرته من كل جانب كالسيل يسيل الى الخلق اليه
 كل الميل قوله ودجا الخ يضم الميم جمع مرج وفي النهاية المرج الارض الواسعة ذات نبات كثيرة يخرج فيه الدواب فيتحل تسرح مختلفا كيف شاءت
 قوله واعارا الخ اي مياها كثيرة جارية في انهارها قال النووي معناه والله اعلم انهم يتكلموا ويعرضون عنها فنفية محتملة لا تزرع ولا تسقى من

لا تقوم الساعة حتى يكثركم المال فيفيض حتى يجهتم رب المال من يقبله منه صدقة ويدعى اليه الرجل فيقول لا أرب لي فيه
وحل شئنا واصل بن عبد الأعلى وأبو كريب وعبد بن يزيد الرفاعي واللفظ لواصل قالوا تأمحل بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقي الأرض أفلاذ كبد ها أمثال الاستطوان من الذهب الفضة فيجئ القاتل
فيقول في هذا قتلتي ويجئ القاطع فيقول في هذا قطعت رجى ويجئ السارق فيقول في هذا قطعت يدي ثم يدعونه فلا يأخذ
منه شيئاً حل شئنا قتيبة بن سعيد قال ناليت عن سعيد بن زكريا سعيد بن سجيل بن يسار أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه
مياها وذلك لقلة الرجال وكثرة الحروب وتراكم الفتن وقرب الساعة وقلة الأمال وعدد ما فرغ لذلك ولا هتامة قوله حتى كثر
فيكم المال الخ قال الحافظ والتقييد بقوله فيكم يشعر بأنه محمول على زمن الصحابة فيكون إشارة إلى ما وقع من الفتوح واقتسام أموال الغزى المرموم
ويكون قوله فيفيض حتى يجهتم رب المال إشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز فقد تقرر منه أن الرجل كان يعرض ماله للصدقة فلا يبل
من يقبل صدقة ويكون قوله وحتى يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه لا أرب لي به إشارة إلى ما يقع في زمن عيسى بن مريم فيكون في هذا الحديث إشارة
إلى ثلاثة أحوال الأولى إلى كثرة المال فقط وقد كان ذلك في زمن الصحابة ومن ثوبيل فيه يكثركم المال الثانية إلى فيض من الكثرة بحيث
أن يحصل استغناء كل أحد عن أخذ مال غيره وكان ذلك في آخر عصر الصحابة وأول عصر من ثوبيل يكثركم رب المال وذلك ينطبق على ما وقع في
زمن عمر بن عبد العزيز الحالة الثالثة فيه الإشارة إلى فيضه وحصول الاستغناء لكل أحد حتى يجهتم صاحب المال بكونه لا يجد من يقبل صدقته و
يزداد ما يعرضه على غيره ولو كان من لا يستحق الصدقة فيأتي أخذه فيقول لا حاجة لي فيه وهذا في زمن عيسى عليه السلام وأما وقال في موضع آخر
ويحتل أن يكون هذا الأخير لاستغناء كل منهم بنفسه عند طرق الفتنة فلا يلزم على أهل فضل عن المال وذلك في زمن الدجال وأما بحصول
الامن ألفظ والعدل البالغ بحيث يستغنى كل أحد بما عند يده في غيره وذلك في زمن المهدي وعيسى بن مريم وأما عند خروج النار التي تسوقهم إلى
المحشر فيعتر حينئذ الظهور وتباع المحلقة بالبحر الواحد ولا يلتفت أحد حينئذ إلى ما يثقله من المال بل يقصد نجاة نفسه ومن يقدر عليه من ولده
وأهله وهذا أظهر من حتمالات وهو المناسب لصنيع البخاري والعلو عند الله تعالى قوله حتى يجهتم رب المال من يقبله الخ قال الحافظ لم يجهتم
أوله وضم الهاء ورب المال منصوب على المفعولية وقادله قوله من يقبله يقال حقبة الشيء أحزنه ويروى بضم أوله يقال أحزنه أو لم يقله وقال
التنوير في شرح مسند بطرير أبو جعفر أشهر بضم أوله وكسر الهاء ورب المال مفعول والفاعل من يقبل أي يحزنه والثاني بفتح أوله وضم الهاء ورب
فاعل ومن مفعول أي يقصد الله أعلم - قوله لا أرب لي فيه الخ بفتح الهاء والراء أي لا حاجة لي به لاستغنائى عنه قوله محمد بن يزيد الرفاعي الخ منسوخ
إلى جملته وهو محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاع بن سماعة أبو هشام الرفاعي قاضي بغداد - قوله تقي الأرض الخ مضارع من التقي أي تقي الأرض
قوله أفلاذ كبد ها الخ بفتح الهاء جمع الفلذة وهي القطعة المقطوعة طوقاً وسمى ما في الأرض كبداً تشبيهاً بالكبد التي في بطن البعير لأنها أحب ما هو
مغنياً كما أن الكبد أطيب ما في بطن البعير وأما قلنا في بطن البعير لأن ابن الأعرابي قال القلدة لا يكون إلا للبعير فالخيل تظهر كوزها
وتقرحها من بطونها إلى ظهورها قوله أمثال الاستطوان الخ بضم الهاء والطاء وهو جنس الأسطوانة واحد وهو السائبة والعمود وشبهه بالأسطوانة
لعظيمة وكثرته - قوله من الذهب والفضة الخ قيل معناه أن الأرض تخلق من بطنها ما فيه من الكوز وقيل ما ربح فيها من العروق المعدنية قوله
في هذا قتلتي الخ أي في طلب هذا الغرض ولا جل تحصيل هذا المقصود قتلتي من قتلتي من أن نفس قوله ويجئ القاطع الخ أي قاطع الرحمن لشأن الحرم
على المال قوله قطعت يدي الخ بصيغة المجهول ولو روي معلوماً لكان له وجه أي تسبب لشطط يدي قوله ثم يدعونه الخ بفتح الدال أي يتركوه
قائمة الأرض من الكثرة والمحدث لاستغنائهم عنه قوله ولا يقبل الله إلا الطيب الخ جملة معارضة بين الشرط والجزاء وفيه إشارة إلى أن غير الحلال
غير مقبول وإن الحلال المكتسب يقع بمحل عظيم قال القرطبي وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرمان لأنه غير مملوك للمصدق وهو ممنوع من التصرف فيه
والمصدق به متصرف فيه فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأموماً منهيّاً من ربه واحد وهو محال قوله إلا أخذها الرحمن الخ ولعل ذكر الرحمن
للاشعار بأن هذا من فضل رحمته وسعة كرمه قوله بيمينه الخ قال المازني قد ذكرنا استحالة الجارية على الله سبحانه وتعالى وإن هذا الحديث
وشبهه إنما عاب به على ما اعتادوا في خطابه ليفهموا فكفى هنا من قبول الصدقة بأخذها في الكف وعن تضعيف أجراها بالترسية قال القاضى
لما كان الشيء الذي يرتضى ويغفر لخطيئة باليمين ويؤخذ بها استعمل في مثل هذا واستعمل للقبول والرضا كما قال الشاعر إذا ما رايه رفعت لحيي
تلقاها عابرة باليمين - قال وقيل عاب باليمين هنا عن حجة القول والرضا إذا الشال بضمة في هذا قال وقيل المراد بكف الرحمن هنا وبيمينه كذا في

تدفع اليه الصدقة واصنافها الى الله تعالى اضافة ملك واختصاص لوضع هذه الصدقة فيها لله عز وجل وقال الربيع بن النضر الكفاية عن الرضا والقبول بالملك باليمين للثبوت المعاني المعقولة من الاذهان وتحقيقها في المقوس تحقيق المحسوسات اي لا يتشكل في القبول كمالا يتشكل من عين المتلقي للشيء ميمنه لان تناول تناول المعقولة وكان المتناول به جارة وقال الترمذي في جامعه قال اهل العلم من اهل السنة والجماعة يؤمن بهذه الاحاديث ولا ينهون فيها تشيها وكقولهم كيف هكذا روى عن ذلك وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم وانكرت الجهمية هذه الروايات انتهى وقال الخطابي ذكر اليمين في هذا الحديث معناه حسن القبول فان العادة تدبر من ذوق الادب بان تصاد اليمين عن مشايخ الاشياء والدينه وانما تابش بها الاشياء التي لها قدر وعزته وليس فيما يضات الى الله تعالى من منتهى ما يدين شام لان الشامل للحل المنقص في الضعف وقد روي كلنا يدين واليمين واليمين عندنا المجاهدة انما هي صفة جاهل بما التوقيف فمن نطقها على ما جاءت ولا تكلفها وهذا مذنب اهل السنة والجماعة - انتهى - وقد تقدم بعض ما يتعلق بأمثال هذه النعوت واصنافها في شرح حديث النزول من ابواب صلوة الليل فليراجع قوله حتى تكون اعظم من الجبل الخ والظاهر ان المراد لبعضها ان عينيها تعظم لتثقل في الميزان ويحتمل ان يكون ذلك موعظا به من ثواب قوله فلهذا لم يبق المفاء وضم الامر وتشديد الواو وهو المبالغة في الثقل في العظم وقيل هو كل فطيم من ذات حافر والجمع افلام كعدو وعداء وقال ابو زيد اذا فتحت الفاء شددت الواو واذا كسرتها سكنت الامر كجرو وضرب به المشل لانه يزيد زبده بيته وكان الصدقة نتائج العمل واحوج ما يكون النتائج الى الترسية اذا كان فطما اذا احسن العناية به انتهى الى هذا الكمال ولكن ذلك على ابن آدم لا سيما الصدقة فان المبالغة في الصدقة من كسب طيب لا يزال نظر الله اليها ليكسبها نعت الكمال حتى ينتهي بالتضييع الى نصاب تقع المناسبة بينه وبين ما قدر نسبة ما بين التمر الى الجبل - قوله او فضينه الخ والفصيل ولد الناقة اذا فصل من اضلاع أمه فصيل بعينه مفعول كجرو وقيل بعينه مجروح ومقتول - قوله من كسب طيب الخ معنى الكسب المكتسب والمراد به ما هو اعظم من على التكتسب واحصول المكتسب بغير تعاطي كالميراث وكانه ذكر الكسب لكونه الغالب في تحصيل المال - قوله او قوصه الخ بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الغنية قوله ان الله طيب الخ قال القاضي رحمه الله الطيب ضد الخبيث فاذا وصف به تعالى اريد به انه منزوع عن النقائص مخلص عن الاوقات واذا وصف به العبد مطلقا اريد به انه المتعري عن زائل الاخلاق وقبائح الاعمال والتمثل بأضداد ذلك واذا وصف به الاموال اريد به كونه حلالا من خيالات الاموال ومجانبا للحوادث انه تعالى منزوع عن الصيرب فلا يقبل ولا ينبغي ان يتقرب اليه الا بما يناسبه في هذا المعنى وهو خيالات الاموال كالحلال كما قال تعالى كن تبتا لو اذبح حتى شفقوا مما يحبون قوله يا ايها الراسل كلوا من الطيبات الخ هذا النداء خطاب لجميع الانبياء لا انهم خوطبوا بل لك دفعة واحدة لا خيرا رسالا في ازمة مختلفة بل على ان كل منهم خوطب في زمانه ويمكن ان يكون هذا النداء يوم الميثاق لخصوص الانبياء او باعتبار انه تعالى ليس عنده صبح ولا مساء وفيه تنبيه بنيه على ان اياها الطيبات شرع قديم واعراض على الرهبانية في رفضهم اللذات واما ما الى ان اكل الطيب مورث العمل الصالح وهو ما يتقرب به الى الله تعالى قوله يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم كما رزقناكم اي حلالاته ومستلذاته وتبته واشكروا لله ان كنتم تشاركونه وفيه اشارة الى ان الله تعالى خلق الاشياء كلها لعباده كما قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض مجيئا وانه خلق عباده ليعرفوه وطاعته كما قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ما اريد منهم من دنيهم ولا يريد منهم من دنيهم ان يطعوا قوله يطيل السفر الخ اي في وجه الطاعات كجرو وزيارة مستحبة وصلة رحم وجماد وتعلق العلم وغير ذلك قوله يمد يديه الى السماء الخ لانها قبلة الدعاء

باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كيليلية وأما حجاب النار

يأرب يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فإني يستجاب لذلك **حل شناعون بن سلام**
 الكوفي قال نازهي بن مغيرة الجعفي عن أبي اسحق عري عبد الله بن معقل عن عدي بن حاتم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول من استطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشق تمره فليفعل **حل شناعلي بن حجر السعدي** اسحق بن إبراهيم وعلي
 ابن خشرم قال ابن حجر ناو قال الأثران أنا عيسى بن يونس قال نا الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم وينظر أشم
 منه فلا يرى إلا ما قدم وينظر باين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه فاتقوا النار ولو بشق تمره زاد ابن حجر قال الأعمش
 حدثني عمر بن مرة عن خيثمة مثله وزاد فيه ولو بكلمة طيبة وقال اسحاق قال الأعمش عن عمر بن مرة عن خيثمة
 قوله يارب يارب الخأي قال لا مكر يا رب وفيه إشارة إلى أن الدعاء بلفظ الرب مؤثر في الإجابة لا بد منه بالاعتبارات يان وجوده فاقض
 عن ترتيبه واحسانه وجوده وامتنانه **قوله** وقذي بالحرام الخ بضم القين وكسر الهمزة المعجمة المحققة كذا ضبطه النووي رحمه الله وفي نسخة
 المصابيح وقعت مقيدة بالتمشيد كذا ذكره الطيبي رحمه الله وهو كذلك في بعض نسخ الماشكوة والمخففة **قوله** بالحرام الخ أي ذبي بالحرام من
 صغره إلى كبره قال لا شرت ذكر قوله وقذي بالحرام بعد قوله ومطعمه حرام لأنه لا يلزم من كون المطعم حراماً التغذية به وأما تنبيهها به على استواء
 حاله اعني كونه منفقاً في حال كبره ومنفقاً عليه في حال صغره في حال وصول الحرام إلى ياطنه فاشار بقوله مطعمه حرام إلى حال كبره وبقوله غذي بالحرام
 إلى حال صغره وهذا دل على أن ترتيب في الواو وذهب المظهر إلى الوجه الثاني وتجر الطيبي الوجه الأول ولا مانع من الجمع فيكون إشارة إلى أن
 عدم إجابة الدعوة إنما هو لكونه مضيقاً على تلبس الحرام والله تعالى أعلم بالمراد **قوله** فإني يستجاب لذلك الخ أي من أين يستجاب لمن هذه
 وكيف يستجاب له قال لا شرت رحمه الله وفيه إيذان بأن حل المطعم والمشرب مما تنوق عليه إجابة الدعاء ولذا قيل إن للدعاء جناحين أوكل
 الحلال وصدق المقال قال التورثي رحمه الله تعالى إن الله بالرجل الحجاج الذي أثر فيه السفر أخذ منه الجحد وأصابه الشعث وعلاه الغيرة فطفق
 يدعوا الله على هذه الحالة وعندنا أنها من مظان الإجابة فلا يستجاب له ولا يصح أن يسبى وشقائه لأنه ملتبس بالحرام صارت المنفعة من خير حكمها
 قال الطيبي رحمه الله فإذا كان حال الحاج الذي هو في سبيل الله هذا فما بال غيره وفي معناه أمر المجاهد في سبيل الله لقوله صلى الله عليه وسلم
 طوي لبيد اخن بعثان فرسه في سبيل الله اشعث رأسه مغبرة قدماه أم - قال وكل هذه الحالات حالة على غاية استحسان الداعي للإجابة ودلت
 تلك الخفية على أن الصاروف قوي والحاجز مانع شديد قال أبو أي رحمه الله قوله فإني يستجاب لذلك لا يظهر أنه استبعاد لا إيا من وعلى كل تقدير
 فالاستبعاد في حق من جمع بين الثلاث **باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة وأما حجاب من النار - قوله**
 أن يستتر من النار الخ أي يجعلها ستراً وحجاباً من النار **قوله** عن خيثمة الخ بفتح الخاء المعجمة وسكون التثنية بعد هاء مثله هو ابن عبد الرحمن الجعفي
قوله عن عدي بن حاتم الخ هو الطائي المشهور **قوله** ما منكم من أحد الخ ظاهر الخطاب للصحابه ويلحق بهم المؤمنون كلهم سابقهم ومقصرهم أشار
 إلى ذلك ابن أبي جبر **قوله** ليس بينه وبينه ترجمان الخ بفتح الزاي وضم الجيم ويضمان ويفتحان وهو الذي يترجم الكلام أي يقلبه من لغة إلى أخرى
 والمراد أن الله سبحانه وتعالى يكلمه ويخاطب العبد بلا واسطة ولم يكن في هذه الرماية ما يقول المثلكن بينه في رواية أخرى ثوريون له المراد أن الله
 فليقولن بل ثوريون له المراد أن الله فليقولن بل - **قوله** فلا يرى إلا ما قدم الخ أي ما قدمه من أعماله السيئة وفي رواية محل بن خليفة
 فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار وينظر عن شماله فلا يرى إلا النار ورأيت خيثمة هي المعتلة في ذلك وقوله أيمن وأشم بالنصب فيها على الظرفية
 والمراد بها اليمين والشمال قال ابن خزيمة نظر اليمين والشمال هنا كالمثل لأن الإنسان من مشأته إذا دهمه أمران يلتفت يمينا وشمالاً يطلب الخوف
 قلت ويحتمل أن يكون سبب الالتفات أنه يترجى أن يجد طريقاً يذهب فيها ليحصل له النجاة من النار فلا يرى إلا ما يفضيه إلى النار كما وقع في رواية
 محل بن خليفة - كذا في القم - **قوله** فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه الخ قال ابن خزيمة والسبب في ذلك أن النار تكون في ممره فلا يمكنه أن يجي عنها
 إذا بدأ له من المخرج وعلى الضابط وفيه دليل على قرب النار من أهل الموقف وقلنا خرج البيهقي في البحث عن مرسل عبد الله بن بابويه بسند رجاله ثقات
 رفعه كافي أنكم باليوم جئ من دون جهنم وقوله جئ بضم الجيم بعدها مثله مقصور جمع جات وأنكم بفتح الكاف والواو الساكنة المكان السالي
 الذي يكون عليه أمة محل صلى الله عليه وسلم كما ثبت في حديث كعب بن مالك عند مسلم أنه يكون يوم القيامة على مثل حال **قوله** ولو بشق تمر
 كبس المعجمة نصفها أو جانبها أي اجعلوا بيتكم وبينها وقاية من الصدقة وعمل البر ولو بشق يسير وفي الحديث الحث على الصدقة بما قل وأجل
 وإن لا يحتقر ما يتصدق به وإن اليسير من الصدقة يسائر المتصدق من النار **قوله** ولو بكلمة طيبة الخ قال ابن خزيمة المراد بالكلمة الطيبة هنا

من صاع تمر حتى قال ولوشق تمره قال فجاء رجل من الانصار بصرة كادت كفه تجز عنها بل قد عجزت قال ثوبان بع لنا حتى رأيت كومين من طعمه وثياب حتى رأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كأنه مدهية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سن في الاسلام سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها بعد من غير ان ينقص من اجورهم شيء ومن سن في الاسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير ان ينقص من اوزارهم شيء **حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابو اسامة حم** وحدثنا عبيد الله بن معاذ قال نا ابي قال اجمعنا ناسعبة قال حدثني عون بن ابي جحيفة قال سمعت المنذر بن ابي جحيفة عن ابيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم رايتهم يمشون حذو النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن جعفر في حديث معاذ من الزيادة قال ثم صلى الظهر ثم خطب **حدثني** عبيد الله بن عمر القواريري وابوكامل ومحمد بن عبد الملك الكوفي قالوا نا ابو عوانة عن عبد الملك بن عمار عن المنذر بن جابر عن ابيه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه قوم مجتبي التمار وساقوا الحش بقصتهم وفيه فصل الظهر ثم صعد منبر اصبغوا فيه الله واشى عليه ثم قال اما بعد فان الله انزل في كتابه يا أيها الناس اتقوا ربكم الآية **وحدثني** زهير بن حرب قال نا جابر عن الاعمش عن موسى بن عبد الله بن يزيد وابي الضحى عن عبد الرحمن بن هلال العباسي عن جابر بن عبد الله قال جاء ناس من الاعراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتوا سوادا لم يروا أصابهم حاجة فذكر في حديثهم **حدثني** يحيى بن معين قال نا عندنا قال ناسعبة حم وحدثني بشر بن خالد اللفظ له قال نا محمد بن يحيى بن جعفر عن شعبة عن سليمان بن ابي واثل عن ابي مسعود قال أقرنا بالصدقة قال كنا نحمل قال فتصدق ابو حنيفة بنصف صاع قال وجاء انسان بشئ اكثر منه فقال المنافقون ان الله لغني عن صدقة هذا وما فعل هذا الاخر ارباء فنزلت الذين يكيلون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجيدون الا الجحد هذه

اي ليتصدق مما عندنا من هذا الجنس واما ابتداءه متعلقة بالنعل فالاضافة بمعنى الاخرى ليتصدق بما هو مختص به وهو مفتقر اليه على نحو قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة **قوله** من صاع تمر الخ اعادة العامل تعيد الاستقلال وتلغ في ان يكون الصاع منها قول الجاهل الخ بالضم اي ربطة من الدرهم والدينار **قوله** تجز عنها الخ اي عن حمل الصرة ثقلها لكثرة ما فيها **قوله** ثم تابع الناس الخ اي توالوا في اعطاء الخيرات واتيان المبرات **قوله** حتى رأيت كومين الخ ثنية كومي بالفتح الصبرة **قوله** من طعام الخ الظاهر انه هنا جوب ولعل الاقتصار عليه من غير ذكره لفقد لغبته **قوله** يتهلل الخ اي يستنير ويظهر عليه امارات السرور **قوله** كأنه مدهية الخ بضم الميم وتكون المعجزة وفتح الهاء بعد موحدة وهي مأمورة بالذهب في نسخة بالمهمله وضم الهاء والنون وهو ما يجعل فيه الدهن قال النوري هو بالذال المعجزة وفتح الهاء والياء الموحدة وقال القاضي عياض وغيره صفه بعضهم فقال مدهية بدل مهلة وضم الهاء والنون وكذا ضبطه المحمدي والصحيح المشهور هو الاول والمراد به على الوجهين الصفاء والاستنارة كذا ذكره السيد جمال الدين **قوله** من سن في الاسلام سنة حسنة الخ اي بطريفة مرضية يقتدى به فيها **قوله** فله اجرها الخ او اجر تلك السنة اي ثواب العمل بها والاضافة لادنى ملايسة لان السنة سبب ثبوت الاجر مجازات الاضافة **قوله** واجر من عمل بها من بعد الخ اي من سته قال لا في وظاهره وان لم يولد مبتدئ ان يتبع فيه ثبوت الاجر على ما لم يولد الفاعل فيكون مختصا بالحدث انما الاعمال بالنيات قال النووي فيه البحث على الابتداء بالخيرات وسن السن الحسنات والتحذير من اختراع الاطيل والمستفجات وسبب هذا الكلام في هذا الحديث انه قال في قوله تجز عنها كادت كفه تجز عنها فتتابع الناس هذا الاحسان **قوله** عن عبد الله بن ابي هلال العباسي الخ هو بالياء الموحدة **باب** الحمل اجرة يتصدق بها والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقيل **قوله** كنا نحمل الخ اي نحمل على ظهورنا بالاجرة يقال حاملت بحمل كسافرت وقال الخطابي يربل سكت الحمل بالاجرة لتكسب ما يتصدق به ويؤتاه ما ورد في بعض الروايات انطلق احدنا الى السوق فيحمل اي يطالب الحمل بالاجرة والمعاملة مفاعلة وهي تكون بين اثنين والمراد هنا ان الحمل من اجرة والاجرة من الاخر كما ساقا **قوله** فتصدق الوعيل الخ بفتح العين اسمه جمعاب بمهملتين بينهما موحدة ساكنة واخره مثله **قوله** لحي وجملة انسان الخ هو عبد الرحمن بن عوف جاري ثمانية آلاف درهم كما هو الاصح باختلاف الروايات **قوله** ان الله لغني عن صدقة هذا الخ اي الذي اعطى الاقل وقوله وما فعل هذا الاخر اي اعطى الاكثر فتكلموا في الكل لان مراده ان لا يتصدق احد **قوله** الذين يكيلون الخ اي يعيدون **قوله** المطوعين الخ قراءة المحمدي بتشديد الطاء والواو واصله المتطوعين فادغمت التاء في الطاء وهو الذين يغزون بخير استعانة برزق من سلطان او غيره **قوله** والذين لا يجيدون الا الجحد هذه قال المحافظ الحق انه معطوف على المطوعين ويكون من عطفت الخاص على العام

باب الحمل اجرة يتصدق بها والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقيل

باب فضل المنفق والجحيل

ولم يلفظ بشر بالمتطوعين وحديثنا محمد بن بشار قال حدثني سعيد بن الربيع **وحديثنا** اسحق بن منصور قال نا
ابو داود كلاهما عن شعبة هذا الاسناد وفي حديث سعيد بن الربيع قال كنا نحامل على ظهورنا **وحديثنا** اذهير بن حرب
قال ناسفان بن عيينة عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة يبلغ به الارجل ينجى اهل بيت ناقة تدعى بجس وتروح بعسان
ابوها لعظيم **وحديثنا** محمد بن احمد بن ابى خلف قال نا زكريا بن عدي قال نا عبد الله عن زيد بن عدي بن ثابت عن ابى
حازم عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نحي فذكر خصا لا وقال من منح صيحة غدت بصدقة وراحت بصدقة
صباحها وغبوقها **وحديثنا** عمر الناقد قال ناسفين بن عيينة عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال عمر وحديثنا سفيان بن عيينة قال وقال ابن جريح عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابى هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم **مثل المنفق والمنفق في كمثل رجل عليه**

والمنكته فيه التنويه بالخاص لان السخرية من المقل اشد من المكثر غاليا والله تعالى اعلم - **قوله** كنا نحامل على ظهورنا الخ قال النووي معناه
نحمل على ظهورنا بالاجرة ونصدق من تلك الاجرة او نصدق بها كلها فنه التحريض على الاعتناء بالصدقة وانه اذا لم يكن له مال يتوصل الى تحصيل
ما يتصدق به من حمل بالاجرة او غيره من الابواب المباحة **باب فضل المنجية** - **قوله** يبلغ به الخ معناه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم فكانه قال
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الارجل ينجى اهل بيت ناقة تدعى بجس وتروح بعسان **قوله** رجل ينجى الخ اي يعطيه ناقة
ياكون لبنها مدة ثريد ونها اليه وقد تكون المنجية عطية للرقبة بمنادها مؤيدة مثل الهبة **قوله** تدعى بجس الخ قال السندي قال الشراح بعض
العين وتشديد السين على القدر واما العشاء بالمهلة والمدفقيل يعني العس ايضا وقد وقع في بعض النسخ بعثا بالمهلة والمدفقيل ولم يتعرض الشراح له
والظاهر ان المراد حينئذ بقدر ما يتعسر والله تعالى اعلم **قوله** وتروح بعسان الخ قال الحافظ اشارة الى ان المستعير لا يستأصل لبنها - **قوله** ان اجرها
لعظيم الخ قال القاري ولعل بعض اصحاب العرب كانوا يدعون هذه العطية لانها مخالفة لطبع الكرام على طريق النجاة فمدحوا رعا عليهم ريانا مأكلا
كله لا يترك كله وان القليل له اجر جليل وثناء جميل **قوله** من منح منجية الخ في بعض النسخ منحة بحدت اليه وكسر الميم والمنجية بالنون والمهلة وزك عظيمة
هي في اصل العطية قال ابو عبيد المنجية عند العرب على وجهين احدهما ان يعطى الرجل صاحب صلة فتكثرت له والآخرة يعطيه ناقة او ثوبان
يحملها ويرها زمنا ثريدا والمراد في حديث الباب عارية ذوات الالبان ليؤخذ لبنها ثم ترد هي لصاحبها وقال القرطبي لا تكون المنجية الا ناقة
او شاة او اول اعمرت - **قوله** غدت بصدقة الخ قال الحافظ الا لا زهرين الصدقة والعطية فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة واطلاق
الصدقة على المنحة مجاز ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للنبي صلى الله عليه وسلم بل هي من جنس الهبة والهدية **قوله** صباحها وغبوقها الخ الصبح
بفتح الصاد الشرب اول النهار والغبوق بفتح الغين اول الليل والصبح والغبوق منصوبان على النظر وقال القاضي عياض ما يجوز ان على ابدل
من قوله صدقة قال ويعم نصحهما على الظرف **باب مثل المنفق والجحيل** **قوله** مثل المنفق والمنفق الخ قال النووي هكذا وقع هذا الحديث
في جميع النسخ من رواية عمر مثل المنفق والمنفق قال القاضي وغير هذا وهم صوابه مثل ارفع في باقي الروايات مثل الجحيل والمنفق وتفسير آخر
الحديث يبين هذا وقد يجمل ان صحة رواية عمر هكذا ان تكون على وجهها وفيها محذوف تقديره مثل المنفق والمنفق وقسمها وهو الجحيل وحذف
الجحيل لدلالة المنفق والمنفق عليه كقول الله تعالى **سراويل يقيكم الحر** اي والبرد وحذف ذكر البر دلالة الكلاله عليه واما قوله والمنفق فوقع
في بعض الاصول المنفق بالتاء وفي بعضها المصدق بجل فيها وتشديد الصاد وهما صحيحان واما قوله كمثل رجل فمكلا وقع في الاصول كلها كمثل
رجل بالافراد والظاهره تغيير من بعض الرواة وصوابه كمثل رجلين واما قوله جبتان او جنتان فالاول بالياء والثاني بالنون ووقع في بعض الاصول
عكسه واما قوله من لدن شديها فكذا هو في كثير من النسخ المخذلة واكثرها شديها بضم الشاويكرو واحدة مشددة على الجمع وفي بعضها ثديها بالثنية
قال القاضي عياض وقع في هذا الحديث او هام كثيرة من الرواة وتصحيف وتحريف وتقديم وتأخير ويعت صوابه من الاجاديد التي بعد فتمت مثل
المنفق والمنفق وصوابه المنفق والجحيل ومنه كمثل رجل وصوابه رجلين عليهما جنتان ومنه قوله جنتان او جبتان بالشك وصوابه جنتان
بالنون بلا شك كما في الحديث الآخر النون بلا شاك والمجند الدرهم ويدل عليه في الحديث نفسه **قوله** فأتت كل حلقة ضيقها وفي الحديث الاخرجتنا من جحيل من قوله
سبغت عليه او مرث كذا هو في النسخ مرث بالراء قيل ان صوابه مدت بالذال فيجى سبغت وكما قال في الحديث الاخر انيسطت لكنه قد يصح مرث
على شوهذا المعنى والسابق الكامل وقد رواه البخاري ما دت بلال مخففة من ما اذا مال ورواه بعضهم ما رت معناه سالت عليه وامتدت وقال
الازهرى معناه تزدت وذهبت وجاءت يعني لكها ومنه قوله واذا اراد الجحيل ان ينفق قلصت عليه وأخذت كل حلقة موضعها حتى تجن

جُنتان أو جُنتان من لَدُنْ تَدِيمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا فَذَا إِذَا الْمُنْفِقُ وَقَالَ الْآخَرُ إِذَا ارَادَ الْمُتَصَدِّقُ أَنْ يَتَصَدَّقَ سَبَقَتْ عَلَيْهِ
 أَوْ مَرَّتْ وَإِذَا ارَادَ الْبَخِيلُ أَنْ يَنْفِقَ قَلَصَتْ عَلَيْهِ وَاخْذَلَتْ كُلَّ حَلْقَةٍ مَوْضِعَهَا حَتَّى يُجَنَّ بَنَانُهُ وَتَعْفُوا أَثَرَهُ قَالَ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ
 فَقَالَ يُوسَعُهَا وَلَا تَشْعُحْ حَلْقَتِي سَلِمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي أَيُّوبَ الْغِيلَانِي قَالَ نَا أَبُو عَامِرٍ عَنِ الْعَقْدِيِّ قَالَ نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ
 عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ كَمِثْلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا
 جُنتان من حَدِيدٍ قَدْ اضْطَرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى تَدِيمِهِمَا وَتَرَاقِيهِمَا فَجَعَلَ الْمُتَصَدِّقُ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ انْدَسَطَتْ عَنْهُ حَتَّى
 تَغْشَى أَنْفَا مَلَكِهِ وَتَعْفُوا أَثَرَهُ وَجَعَلَ الْبَخِيلُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ قَلَصَتْ وَاخْذَلَتْ كُلَّ حَلْقَةٍ مَكَانَهَا قَالَ فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ بِأَصْبَعِهِ فِي جَنْبِهِ فَلَوْ رَأَيْتَهُ يَوْسَعُهَا وَلَا تَوْسَعُ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ نَا أَحْمَدُ بْنُ اسْمَعِيلَ الْحَضْرَمِيُّ
 عَنْ وَهَيْبٍ قَالَ نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ
 بَنَانُهُ وَيَعْفُوا أَثَرَهُ قَالَ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَوْسَعُهَا وَلَا تَوْسَعُ وَفِي هَذَا الْكَلَامِ اخْتِلَالٌ كَثِيرٌ لَكَ قَوْلُهُ فَجَنَّ بَنَانُهُ وَيَعْفُوا أَثَرَهُ إِنْ جَاءَ فِي الْبَخِيلِ
 وَهُوَ عَلَى صَدَقَةٍ وَهُوَ يَصِفُ الْبَخِيلَ مِنْ قَوْلِهِ قَلَصَتْ كُلَّ حَلْقَةٍ مَوْضِعَهَا وَقَوْلُهُ يَوْسَعُهَا وَلَا تَوْسَعُ وَهَذَا مِنْ وَصْفِ الْبَخِيلِ فَادْخُلْهُ فِي وَصْفِ الْمُتَصَدِّقِ فَاعْتَلِ
 الْكَلَامُ وَتَنَاوَضَ وَتَدَارَى عَلَى الْأَحَادِيثِ عَلَى الصَّوَابِ وَمِنْهُ رَايَةُ بَعْضِهِمْ تَحْزِينًا بِهَذَا الْحَاءِ وَالزَّيْ وَهُوَ وَهُوَ الصَّوَابُ رَايَةُ الْجَمْعِ وَرَتَبَتْ بِالْجَمْعِ وَالنُّونِ
 أَيْ تَسْتَأْتِرُ وَمِنْهُ رَايَةُ بَعْضِهِمْ تَحْزِينًا بِهَذَا الْمِثْلَةِ وَهُوَ وَهُوَ الصَّوَابُ بَنَانُهُ بِالْمُزْنِ وَهُوَ رَايَةُ الْجَمْعِ وَكَمَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ أَنْفَا مَلَكِهِ كَذَا فِي الشَّرْحِ
 قَوْلُهُ جُنتان أو جُنتان إِنْ بِالشَّكِّ وَصَوَابُهُ جُنتان بِالْمُزْنِ وَالْجَنَّةُ فِي الْأَصْلِ الْحَصْنُ وَسَمَّيْتُ بِهَا الدَّرَجَةَ لَأَنَّهَا تَجَنُّ صَاحِبُهَا أَيْ تَحْصِنُهُ وَالْجَنَّةُ
 بِالْمُوحَدَةِ ثَوْبٌ مَخْصُوصٌ وَكَمَا نَعَى مِنْ أَطْلَاقِهِ عَلَى الدَّرَجَةِ وَهِيَ مَا قَطَعَ مِنَ الثَّيَابِ مُثَمَّرًا قَالَهُ فِي الْمَطَالَعِ كَذَا فِي الْفَتْحِ - قَوْلُهُ مِنْ لَدُنْ تَدِيمَا إِنْ بَضَمَ
 التَّاءَ وَسَكُنَ الدَّالُّ جَمَعَ ثَمْدِي بَفَتْحِ التَّاءِ وَكَيْسَرِ تَشْدِيدِ الْبَاءِ وَالثَّانِي خَاصٌّ بِالْمَرْأَةِ أَوْ عَامٌّ كَذَا فِي الْقَامُوسِ يُخَيِّمُ جَنْبِي الصَّدْرُ كَذَا فِي الْمَرْفَاقَةِ قَوْلُهُ
 إِلَى تَرَاقِيهِمَا إِنْ بَفَتْحِ التَّاءِ جَمَعَ التَّرْقُوتُ وَهُوَ اسْفَلُ الْكَتِفِ وَفَوْقِ الصَّدْرِ قَوْلُهُ سَبَقَتْ عَلَيْهِمَا إِنْ أَمْتَدَّتْ وَغَطَّتْ وَتَوَسَّعَتْ جَنْبُهُ قَوْلُهُ قَلَصَتْ
 بَفَتْحِ اللَّامِ أَيْ انْضَمَّتْ وَانْتَصَفَتْ جَنْبُهُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَاخْذَلَتْ كُلَّ حَلْقَةٍ إِنْ أَسْتَدَّتْ وَانْتَصَفَتْ الْحَقُّ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ أَيْ ضَاغَتْ غَايَةُ التَّنْقِيقِ
 قَوْلُهُ حَتَّى جَنَّ بَنَانُهُ إِنْ بَضَمَ التَّاءَ وَكَسَرَ الْجِيمَ وَتَشَدَّدَ النُّونُ بِجَنِّ تَخْفٍ وَبَنَانُهُ بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَنُونُهُ الْأَوَّلَى خَفِيفَةٌ الْأَصْبَحَ قَوْلُهُ وَتَعْفُوا أَثَرَهُ إِنْ بَالِصَبِ
 أَيْ تَسْتَرِثَرُهُ يُقَالُ عَفَا الشَّيْءُ وَعَفَوْتُهُ أَنَا لَا أَرْضُوهُ وَتَعَدَّى وَيُقَالُ عَفَا الدَّارَ إِذَا غَطَّاهَا التُّرَابُ وَالْمَعْنَى أَنَّ الصَّدَقَةَ تَسْتَرِثَرُهَا كَمَا يَخْطُ الثَّرِبُ الَّذِي
 يَجْرِي عَلَى الْأَرْضِ أَثَرُ صَاحِبِهِ إِذَا مَشَى بِمِرْوَالٍ وَالدَّيْلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالَ يَوْسَعُهَا إِنْ أَيْ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 يَوْسَعُهَا فَهَوَّلَيْسَ بَمَدٍّ بِلِ هُوَ مُدْرَجٌ كَمَا صَحَّ بَرْفَعُهُ فِي طَرِيقِ آخَرٍ - قَوْلُهُ قَدْ اضْطَرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِنْ بَضَمَ الطَّاءَ أَيْ شَدَّتْ وَعَصَرَتْ وَضَمَّتْ أَلْصَقَتْ
 قَوْلُهُ حَتَّى تَغْشَى أَنْفَا مَلَكِهِ إِنْ تَغْشَى بِجَمْعٍ أَيْ تَسْتَرِثَرُهَا، قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ وَهَذَا مِثْلُ ضَرْبِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ فَشَبَّهَهُمَا
 بِرَجُلَيْنِ ارَادَ كُلُّ وَاحِدِهِمَا أَنْ يَلْبِسَ دَرَجًا يَسْتَرِثَرُهُ مِنْ سِلَاحٍ عَدَدُهُ فَصَبَّاهَا عَلَى رَأْسِهِ لِيَلْبِسَهَا وَالدَّرَجُ أَوَّلُ مَا تَقَعُ عَلَى الصَّدْرِ الثَّانِي إِلَى أَنْ
 يَدْخُلَ الْإِنْسَانُ يَدِيهِ فِي كَمِيَّتِهِمْ فَجَعَلَ الْمُنْفِقُ كَمَنْ لَبَسَ دَرَجًا سَابِقَةً فَاسْتَرِثَرَتْ عَلَيْهِ حَتَّى سَتَرَتْ جَمِيعَ بَدَنِهِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ حَتَّى تَعْفُوا أَثَرَهُ أَيْ تَسْتَرِثَرُ جَمِيعَ
 بَدَنِهِ وَجَعَلَ الْبَخِيلَ كَمِثْلِ رَجُلٍ غَلَّتْ يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ كُلَّمَا ارَادَ لِبْسَهَا اجْتَمَعَتْ فِي عُنُقِهِ فَلَزِمَتْ تَرْقُوتُهُ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ قَلَصَتْ أَيْ تَضَامَتِ وَاجْتَمَعَتْ
 وَالْمُرَادُ أَنَّ الْجَوَادِ إِذَا هَمَّ بِالصَّدَقَةِ انْفَسَحَ لَهَا صَدْرُهَا وَطَايَتْ نَفْسُهُ فَتَوَسَّعَتْ فِي الْأَنْفَاقِ وَالْبَخِيلُ إِذَا حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالصَّدَقَةِ شَبَّهَتْ نَفْسَهُ فَضَاقَ صَدْرُهُ
 وَانْقَبَضَتْ يَدَاهُ وَمَنْ يُوقِ شَرَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلَحُونَ، وَقَالَ الْمُحَلِّبُ الْمُرَادُ أَنَّ اللَّهَ يَسْتَرِثَرُ الْمُنْفِقَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِجَلَاوِ الْبَخِيلِ فَانْتَفَحَهُ
 وَمَعْنَى تَعْفُوا أَثَرَهُ تَحْوِطُ خَطَايَاهُ وَتَعْقِبُهُ عِيَاضُ بَانَ الْخَبْرَ جَاءَ عَلَى التَّقْشِيلِ كَمَا عَلَى الْإِخْبَارِ عَنْ كَاتِبٍ قَالَ وَقِيلَ هُوَ تَقْشِيلُ الْمَالِ بِالصَّدَقَةِ وَالْبَخْلُ بِضَدِّهَا
 وَقِيلَ تَقْشِيلُ لَكَثْرَةِ الْجُودِ وَالْبَخْلُ وَإِنْ الْمَعْنَى إِذَا أُعْطِيَ انْدَسَطَتْ يَدَاهُ بِالْعَطَاءِ وَتَعَوَّدَ ذَلِكَ وَإِذَا اسْمَكَ صَارَ ذَلِكَ عَادَةً وَقَالَ الطَّبْرِيُّ قَبْلَ الْمَشَبِّهَةِ بِالْحَدِيدِ
 أَعْلَامًا بِأَنَّ الْقَبْضَ الشَّدَّةَ مِنْ جَبَلَةِ الْإِنْسَانِ وَأَوْضَعَ الْمُتَصَدِّقُ سَوْقَ الشَّيْءِ لِكُونِهِ جَعْلُهُ فِي مَقَابِلَةِ الْبَخِيلِ اشْعَارًا بِأَنَّ السَّخَاءَ هُوَ الْمَرْبُ السَّارِعُ وَنَدَبُ
 إِلَيْهِ مِنَ الْأَنْفَاقِ لَا مَبِيدَةَ آتَاهُ الْمَسْرُفُونَ - قَوْلُهُ بِأَصْبَعِهِ فِي جَنْبِهِ إِنْ الْحَبِّ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسَكُونِ التَّخْتَانِيَّةِ بَعْدَهَا مَوْحِدَةً هُوَ مَا يَقْدَحُ مِنَ الثَّرِبِ
 لِيَخْرُجَ مِنْهُ الرَّأْسُ وَالْمِيدَةُ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فَلَوْ رَأَيْتَهُ إِنْ بَفَتْحِ التَّاءِ قَالَ النُّووي وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى لِبَاسِ الْقَمِيصِ وَكَذَا تَرْجِمَ عَلَيْهِ ابْنُ نَارٍ بِالْجَنْبِ الْقَبِيصِ
 مِنْ عِنْدِ الصَّدْرِ لَأَنَّهُ الْمَفْهُومُ مِنْ لِبَاسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مَعَ أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ جَاءَتْ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَالَ الْحَافِظُ قَوْلًا عَنْ ابْنِ بَطَّالٍ
 وَمَوْضِعُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ أَنَّ الْبَخِيلَ إِذَا ارَادَ خُرَاجَ يَدِهِ اسْمَكَتْ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ضَاقَ عَلَيْهِ وَهُوَ الثَّدْيُ وَالتَّرَاقِيُّ وَذَلِكَ فِي الصَّدْرِ قَالَ قَبَانُ بْنُ حَبِيبٍ
 فِي صَدْرِهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي يَدِهِ لَوْ تَضَطَّرَّ يَدَاهُ إِلَى ثَدْيِهِ وَتَرَاقِيَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَوْلُهُ وَلَا تَوْسَعُ إِنْ بَفَتْحِ التَّاءَ وَاصْلُهُ تَوْسَعُ بِأَبْ ثَبُوتِ أَجْرِ الْمُتَصَدِّقِ

مثل رجلين عليهما جنتان من حديد اذا هتأ المتصدق بصدقة استعت عليه حتى تعفى اثره واذا هتأ الخيل بصدقة تقلصت عليه وانضمت يداها الى تراقيه وانقبضت كل حلقة الى صاحبها قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيجهد ان يؤسعه فلا يستطيع **وحل شئ** سويد بن سعيد قال حل شئ حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رجل لا تصدقن الليلة فخرج بصدقة فوضعها في يد زانية فاصبحوا يتحدثن تصدق الليلة على زانية قال اللهم لك الحمد الحمد على غنى لا تصدقن الليلة فخرج بصدقة فوضعها في يد عتيق فاصبحوا يتحدثن تصدق على غنى قال اللهم لك الحمد الحمد على غنى لا تصدقن بصدقة فخرج بصدقة فوضعها في يد سارق فاصبحوا يتحدثن تصدق على سارق فقال اللهم لك الحمد الحمد على زانية وعلى غنى وعلى سارق فأتى فقيل له اما صدقتك فقد قبلت اما ان زانية فلعلها تسحق بها عن زناها ولعل الغنى يتبر فيفقوما اعطاه الله ولعل السارق يستحق بها عن سرقة **وحل شئ** ابوبكر بن ابي شيبة وابوعامر الاشعري وابن نمير وابوكريب كلهم عن ابي اسامة قال حدثني يزيد عن حماد بن ابي بردة عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الخازن المسلم الامين الذي يتقيد وربما قال اعطى امر به فيعطيه كاملا مؤثرا طيبة به نفسه فيدفعه الى الذي امر له به اهل المتصدقين **وحل شئ** يحيى بن يحيى وزهير ابن حرب واسحق بن ابراهيم جميعا عن جرير قال يحيى انا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة قالت قال رسول الله

وان وقعت الصدقة في يد فاسق ونحوه **قوله** قال قال رجل ان وقع عند احد من طريق ابن طبيعة عن الاعرج في هذا الحديث انه كان من بني اسرائيل **قوله** لا تصدقن ان هو من باب الالتزام كالتزام مثلثا والتقسيم فيه مقدما كما قال والله لا تصدقن - كذا في الفتح **قوله** الليلة فيه فضل صدقة السر وفضل اخلاص **قوله** في يد زانية ان هو لا يعلم انها زانية **قوله** تصدق الليلة ان بعضهم اوله على البناء للمفعول وفي الحديث دلالة على ان الصدقة كانت عند شخص خاصة باهل الحاجة من اهل الخير ولهذا تعجبوا من الصدقة على المصنفات الثلاثة **قوله** اللهم لك الحمد على زانية ان قال الحافظ المهرجك الحمد اي لا لان صدقتي وقعت بيدي من لا يستحقها فك الحمد حيث كان ذلك بارادتك او لا بارادتي فان ارادة الله كلها جميلة قال الطيبي لما عزم على ان يتصدق على مستحق فوضعها بيد زانية حياء لله على انه لم يقدر ان يتصدق على من هو امثله حالها منها او اجري الحمد مجرى التسليم في استحقاقه عند شاهد ما يتعجب منه تعظيما لله فلما تعجبوا من فعله تعجب هو ايضا فقال اللهم لك الحمد على زانية اي اتى بصدقتك عليها فهو متعلق بحدوث انتهي - ولا يخطئ بعد هذا الوجه وما الذي قبله فابعد منه والذي يظهر الاول وانه سلم وفوض ورضى بقضاء الله فخبر الله على تلك الحال لانه المحجوز على جميع الحال لا يصلح على المكروه سواء وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى غلاما يعجبه قال اللهم لك الحمد على كل حال - **قوله** لا تصدقن بصدقة اخرى اعطىها تقع في محلها وفيه استحباب اعادة الصدقة اذا لم تقع الموقع **قوله** فأتى في رواية الطبراني في مسند الشاميين فساء ذلك فأتى في منامه **قوله** اما صدقتك فقد قبلت ان اي صدقاتك كلها مقبولة فلا تخاف من متضمنة لحكمة وفيه ان نية المتصدق اذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع واختلف الفقهاء في الاجزاء اذا كان ذلك في ركعة الفرض ولا دلالة في الحديث على الاجزاء ولا على المنع والمسئلة عند نائه لودفع الركعة بتجزئة من يظنه مضربا فان انه غنى او ابوه وابنه لا يبعد لانه اتى بما وسعه حتى لو دفع بالحق لم يجز ان اخطأ وتفصيل الفروع وتحقيق الدلالة في فتح القدير وغيره من كتب الفقه وفي الحديث بركة التسليم والرضا وذكر المتخير بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول **قوله** ولعل الغنى يعتبر ان اي يعطى ويذكر **قوله** يستحق بها عن سرقة ان اي اماما مطلقا او مدلة الاكتفاء وفيه ايماء الى ان الغالب في السارق والزانية انهما يرتكبان للمعصية للحاجة وهو احد معاني ما ورد كما في القرآن يكون كفرا - **باب** اجر الخازن الامين والمرأة اذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة يأذنه الصريح والعري **قوله** ان الخازن المسلم الامين قال الحافظ قد قيد الخازن فيه بكونه مسلما فاخرج الكافر لانه لا نية له وبكونه امينا فاخرج الخائن لانه ما زور وكتب الاجر على اعطائه ما يؤمر به غير انقص لكونه خائنا ايضا وبكونه نفسه بذلك طيبة لانه لا يعلم النية فيفقد الاجر - **قوله** الذي ينفذ ان يعطى مكسورة مثقلة وعنفقة **قوله** موفرا ان ينفذ الفقه المشددة اي تأثافه وتاكيد وكبرها حال من الفاعل اي مكثرا اعطاه **قوله** طيبة به نفسه ان اي راضية غير شحيحة بالعطاء **قوله** قيد فعه الى الذي امر به ان قال القاري فيه شرط اربعة شرط الاول ان لقوله ما امر به وعدم نقصان ما امر به لقوله كاملا موفرا وطيبا بنفس بالصدق ان بعض الخزان والخلع لا يرضون بما امر به من الصدق واعطاه من امر له لا اني مسكين آخر - **قوله** احد المتصدقين ان مضطربا جميع روايات الصحيحين بفتح الفاء على التثنية كما يقال القدر احد السائين مبالغة اي الخادم والمتصدق بنفسه متصدق فان لا ترجيح لاحدهما على الآخر

باب امر الخازن الامين لا يرضى ان ينفذ
باب امر الخازن الامين لا يرضى ان ينفذ
باب امر الخازن الامين لا يرضى ان ينفذ
باب امر الخازن الامين لا يرضى ان ينفذ

في اصل الاجر فتأولوا ولا يلزم منه ان يكون مقدرا لثابتهما سواء كان الاجر فضل من الله يؤتيه من يشاء ذكر القرطبي انه لم يرد الا بالانفقة
وليصح ان يقال على الجمع ويكون معناه انه متصدق من جملة المتصدقين ونحوه ذكر ابن التين وغيره - قوله من طعام بيتها الخ اي من طعام زوجها
الذي في بيتها كما صرح به في الرواية الاخرى - قوله والخازن مثل ذلك الخ اي بالشرط المذكور في حديث ابي موسى - قوله لا ينقص بعضهم
اجر بعض شيئا الخ المراد عدم المساهمة والمزاومة في الاجر ويحتمل ان يراد مساواة بعضهم بعضا والله اعلم كذلك في الفتح، قال النووي مقتضى
الياب ان المشارك في الطاعة مشارك في الاجر ومعنى المشاركة ان له اجرا كما لصاحبه اجر وليس معناه ان يتراحه في اجره والمراد المشاركة
في اصل الثواب فيكون لهذا ثواب لهذا ثواب ان كان احدهما اكثر ولا يلزم ان يكون مقدرا لثوابها سواء بل قد يكون ثواب هذا اكثر وقد يكون
عكسه ناذا اعطى المالك نخازنه او امرته او غيرها مائة درهم او نحوها ليوصلها الى مستحق الصدقة على باب داره او نحوها فاجر المالك اكثر وان اعطاه
زمانة او غنيما ونحوها فالليس له كثير بقيمة يلزم به الى محتاج في مسافة بعيدة بحيث يعاين شيئا الذي اذهب اليه باجرة تريد على الزمانة وغيره
فاجر الوكيل اكثر وقد يكون عمله قد رغب فيكون مثالا فيكون مقدرا لاجر سواء واما قوله صلى الله عليه وسلم الاجر بينكما نصفان فمعناه قسمان وان
كان احدهما اكثر كما قال الشاعر اذ امتك كان الناس نصفان بيننا، وأشار القاضي الى انه يحتمل ايضا ان يكون سواء لان الاجر فضل من الله
تعالى يؤتيه من يشاء ولا يدرى بعتيس ولا هو بحسب الاعمال بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء واختار الاول وقوله صلى الله عليه وسلم الاجر بينكما
ليس معناه ان الاجر الذي لاحدهما يزحمان فيه بل معناه ان هذه النفقة والصدقة التي اخرجها الخازن او المرأة او المملوك ونحوهم باذن المالك
يترتب على جملتها ثواب على قدر المال والعمل فيكون ذلك مقسوما بينهما لهذا نصيب بحاله ولهذا نصيب لغيره فلا يترجم صاحب المال العامل في
نصيب عمله ولا يترجم العامل صاحب المال في نصيب ماله واعلم انه لا بد للعامل وهو الخازن وللزوجة والمملوك من اذن المالك في ذلك فان
لم يكن اذن اصلا فلا اجر لاحد من هؤلاء الثلاثة بل عليهم ومن تصرفهم في مال غيرهم بغير اذنه والاذن ضرر بان احدهما الاذن الصريح في النفقة
والصدقة والثاني الاذن المفهوم من اطراء العرت والعادة كأعطائه السائل كسرة ونحوها مما جرت العادة به واطراء العرت فيه وعلو بالعرف رضاه
النزوج والمالك به فاذا نه في ذلك حاصل وان لم يتكلم وهذا اذا علو رضاه لا طراد العرت وعلو ان نفسه كنفوس غالب الناس في الساحة بذلك الرضا
به فان اضطرب العرت وشك في رضاه او كان شخصا يشك بذلك وعلو من حاله ذلك او شك فيه لم يحز المرأة وغيرها التصديق من ماله الا بصريح
آذنه واما قوله صلى الله عليه وسلم وما أنفق من كسبه من غير امره فان نصف اجره له فمعناه من غير امره الصريح في ذلك القدر المعين ويكون
معها اذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره وذلك الاذن الذي قد بيناه سابقا انما بالصريح واما بالعرت ولا بد من هذا التأويل لانه صلى الله عليه وسلم
جعل الاجر مناصفة وفي رواية اخرى او دفعا نصف لجره ومعلوم انها اذا انفق من غير اذن صريح ومعرفة من العرت فلا اجر لها بل عليها وزنقين
تأويله واعلم ان هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به في العادة فان زاد على المتعارف لم يحز وهذا معناه قوله صلى الله عليه وسلم
انفق المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فأشار صلى الله عليه وسلم الى انه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة وتنبه بالطعام ايضا على ذلك
انه يسمح به في العادة بخلاف الدرهم والدينارين في حق اكثر الناس وفي كثير من الاحوال واعلم ان المراد بنفقة المرأة والعيل الخازن النفقة على
عيا صاحب المال وعلما انه ومصالحه وقاصديه من ضيق وابز سعي ونحوها وكذلك صدقهم المأذون فيها بالصريح او العرت والله اعلم انتهى كلام
النووي رحمه الله وقال الشيخ بطل الدين العيني ان ذلك يختلف باختلاف عادات البلاد وبأختلاف احوال الزوج من مساحته ورضاه بذلك او
كراهته لذلك وبأختلاف الحال في الشيء المنفق بين ان يكون شيئا يسيرا يتساهل به وبين ان يكون له خطر في نفس الزوج بحيث يمشله وبين ان يكون ذلك
ربطاً بغيره فانه ان يكون يتخوف من خروجه عليه الفساد قوله صلى الله عليه وسلم المرأة والزوجه مثل اجرها في غير ما يقع من اجورهم شيئا الخ هكذا وقع في جميع النسخ شيئا
بالنصب قال العلامة السدي اي من غير ان ينقص ذلك وهو ثبوت الاجر لكل مثل مال الآخر من اجورهم اي اجور الثلاثة الذين هم المرأة والنزير

باب فضائل زوجي أبي القاسم محمد بن أبي القاسم

ابن زيد عن عمير مولى أبي الحكم قال كنت ملوكاً فأسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصدقني من مال مولاي بشئ قال نعم والأجر بينكما نصفان وحلثنا فتيبة بن سعيد قال نأحاط بعني ابن اسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد قال سمعت عميراً مولى أبي الحكم قال امرني مولاي أن أقبل ولحمًا فجاءني مسكين فأطعمته منه فعلم بذلك مولاي فضربني فأنتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فدعا له فقال لوضربه قال يُعطى طعامي بغير أن أمره فقال الأجر بينكما حلثنا محمد ابن رافع قال نأعبد المزياني قال نأتمم عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نأحدث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصم المرأة وبعلمها شاهدًا إلا بأذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد كتاباً فيه وما أنفقت من كسبه من غير أمره فان نصف أجره له **حديث** أبي القاسم وحولته بن يحيى الجعفي الملقب بالي الطاهر قالنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أنفق زوجين

والخازن شيئاً ولعل هذا اقرب مما ذكره النووي رحمه الله تعالى اعلم قوله عن عمير مولى أبي الحكم أي مملوكه سمي به لأنه كان لا يأكل اللحم وقيل كان لا يأكل ما ذبح على الأصنام وكان اسمه عبد الله ذكره الطبري والظاهر أن وجه تسميته أنه أبي القاسم يعطيه مولاة إلى المسكين كما يدل عليه الرواية الآتية كذا قال القارئ في الفتاوى قوله مولاي الخ بتشديد الياء قوله نعم الخ هذا محمول على ما سبق أنه استأذن في الصدقة بقدر يعلم رضا سيده به - قوله ان أفقه الخ الخ بتشديد اللام من القدر وهو الشق طوعاً قوله بغير أن أمره الخ أي بغير أن يأمره قوله الأجر بينكما الخ قال النووي هذا محمول على أن عميراً قصد في شئ يظن أن مولاة يرضى به ولو يرضى به مولاة فغير أجر له فعل شيئاً يعتقد طاعة بنية الطاعة ولمولاة أجر كما أنه تلفت عليه وحتى الأجر بينكما أي لكل منكما أجر وليس المراد أن أحدهما يفسد المال يتقاسمونه وقد سبق بيان هذا قريباً فهذا الذي ذكرته من تأويله هو المختار وقد وقع في كلام بعضهم ولا يرضى من قصده، وقال الطبري لم يرد به إطلاق قيد العبد بل كصنيع مولاة في ضربه على أمرتين رداً فيه فتح السيد على اعتباره أجر والعصر عنه فهذا تعليم وإرشاد لأبي الحكم لا تقرير لفعل العبد قوله وبعلمها شاهد الخ أي حاضراً وفي بعض الروايات وزوجها شاهد قال المحافظم رواية وبعلمها أفيد كان ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن البعل اسم الزوج والسيد فان ثبت ذلك أوجب السيد بالزوج للاشتراك في المعنى يعني يلحق به السيد بالنسبة لا مته التي يحل له وطئها قوله ألا يأذن الخ قال النووي هذا محمول على صوم التطوع والمندوب الذي ليس له زمن معين وهذا النهي للتحريم صرح به أصحابنا وسببه أن الزوج له حتى الاستمتاع بما في كل الأيام وحقه فيه واجب على الفور فلا يفوته بتطوع ولا واجب على التراخي فان قيل فينبغي أن يجوز لها الصوم بغير إذنه فان أراد الاستمتاع بها كان له ذلك ويفسد صومها فالجواب أن صومها يمنع من الاستمتاع في العادة لأنه يجب انتهاك الصوم بالفساد، أم - وفي معنى الغيبة أن يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع - قال المحافظم وفي الحديث أن حتى الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخير لأن حقه واجب والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع، أم - وفي رواية الحسن بن علي عن عبد الرزاق أن نصوص المرأة غير رمضان وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً في أثناء حديث ومن حتى الزوج على زوجته أن لا تصوم تطوعاً إلا بأذنه فان نعت لم يقبل منها - قوله ولا تأذن في بيته الخ أي لا تأذن أحدًا بالدخول في بيت الزوج قوله وهو شاهد الخ قال المحافظ وهذا القيد كما فهم له بل خرج فخرج الغالب والأغلبية الزوج لا تقتضيه إلا بأذنه المرأة أن تأذن لمن يدخل ببيته بل يتأكد حينئذ عليها المنع للبشرط الأحاديث الواردة في النهي عن الدخول على المغيبات أي من غاب عنها زوجها ويحتمل أن يكون له مفهوم وذلك أنه إذا حضر تيسراً استدل أنه إذا غاب تعذر فلو كانت الضرورة إلى الدخول عليها لم تقتض أن تستدل أنه تعذر - قوله ألا يأذن الخ قال النووي في هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج بالأذن في بيته إلا بأذنه وهو محمول على ما لا تعلم رضا الزوج به أما لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها كمن جرت عادته بالدخول الضيفان موضعاً معداً لهم سواء كان حاضرًا أم غائباً فلا يفتقر ادخالهم إلى أن خاص لذلك وحاصله أنه لا بد من اعتباره إذا ذهب تفصيلاً أو إجمالاً كذا في الفقه - قوله فان نصف أجره له الخ تقدم معناه قال المحافظم ويحتمل أن يكون المراد بالانصاف في حديث الباب الحمل على المال الذي يعطيه الرجل ونفقة المرأة فإذا انفقت منه بغير علمه كان الأجر بينهما للرجل لكونه الأصل في اكتسابه ولكونه يؤجر على ما ينفق على أهله كما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره وللرأة لكونه من النفقة التي تختص بما يؤتى هذا الحمل ما أخرجه أبو داود وعقب حديث أبي هريرة هذا قال في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا إلا من قوتها ولا أجر بينهما ولا يعلى لها أن تصدق من مال زوجها إلا بأذنه - **باب فضل من ضم إلى الصدقة غيرها من** (نوازل البر) قوله من أنفق زوجين الخ قال القاضي قال المهروري في تفسير هذا الحديث قيل وما زوجان قال فرسان أو عبيدان أو عبيران

من ماله في سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير فمن كان من اهل الصلوة دُعي من باب الصلوة ومن كان من اهل الجهاد دُعي من باب الجهاد ومن كان من اهل الصدقة دُعي من باب الصدقة ومن كان من اهل الصيام دُعي من باب الريان قال ابو بكر الصديق يا رسول الله ما على احد يدعى من تلك الابواب من ضرورة فهل يدعى احد من تلك الابواب كلها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم

وقال ابن عرفة كل شيء قرن بصاحبه فهو زوج يقال زوجت بين الابل اذا قرنت بغير ابيعير وقيل درهم ودينار درهم وثوب قال والنزه يقع على الاثنين ويقع على الواحد وقيل انما يقع على الواحد اذا كان معه آخر ويقع الزوج ايضا على الصنف وفتر بقوله تعالى وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً والمطلوب تشفيح صدقة بأخرى والتنبيه على فضل الصدقة والمنفعة في الطاعة ولا يستكثرون منها - قوله من ماله الخ هكذا وقع في بعض النسخ المصرية والهندية اي زيادة من ماله وهي ثابتة في رواية اسماعيل القاضي عن ابي مصعب عن مالك كما في الفتح - ووقع في المناقب عند البخاري من طريق شبيب عن الزهري من انفق زوجين من شيء من الاشياء في سبيل الله قوله في سبيل الله الخ قيل هو على العموم في جميع وجوه الخير وقيل هو مخصوص بالجهاد والاول اصح وظهر كذا قال القاضي عياض ر قوله نودي في الجنة الخ وفي رواية مالك عند البخاري نودي من ابواب الجنة - قوله يا عبد الله وفي الرواية الآتية في الباب اي قل فيمن يود به باسمه - قوله هذا خير الخ قيل معناه لك هنا خير وثواب غبطة وقيل معناه هذا الباب فيما تعتقد خير لك من غيره من الابواب لكثرة ثوابه ونعيمه فتعال فادخل منه ولا بد من تقدير ما ذكرناه ان كل من ادعى يعتق ذلك الباب افضل من غيره كذا في الشرح وقال الحافظ رحمه الله وقوله هذا خير ليس اهم التفضيل بل اعني هذا خير من الخيرات والتنويه فيه للتعظيم وبه يظهر الفائدة - يعني ان نطق خير بجته فاضل لا يجتنب افضل وان كان اللفظ قد يوسم ذلك فقلنا انه زيادة ترغيب السامع في طلب الدخول من ذلك الباب قوله فمن كان من اهل الصلوة الخ قال العلامة السدي رحمه الظاهر من هذا امر اية ان من انفق زوجين يتنادى في الجنة من باب واحد وهو الباب الذي غلب على المنفق عمل اهله ففائدة الانفاق هو تركه بالمتأداة الكدائية والآفهو يدخل الجنة من ذلك الباب بناء على انه من اهله وهذا هو الذي يدل عليه التفصيل وهو قوله فمن كان من اهل الصلوة الخ وهو الذي يوافق سؤال ابي بكر رضي الله عنه على الوجه المذكور في هذه الرواية واما حمله قوله نودي على النداء من جميع الابواب فجمل قوله فمن كان من اهل الصلوة منقطعاً عن ذكر المنفق زوجين بل هو بيان لا ابواب الجنة واهليها فذاك بعيد جداً في نفسه ومع ذلك لا يناسبه سؤال ابي بكر رضي الله عنه على الوجه المذكور في هذه الرواية الا ان يتكلم فيه ويقال معناه وهل يدعى احد من تلك الابواب كلها اي غير المنفق زوجين وهو مع بعد يستلزم عطف قوله صلى الله عليه وسلم وان يكون منهم ان ابا بكر رضي الله عنه ليس من المنفقين زوجين بل من غيرهم فوجب حمل هذه الرواية على المتأداة من باب واحد وحيد يظهر التناقض بحسب الظاهر بين هذه الرواية وبين الآتية فاما تقدير ان المتأداة من جميع الابواب وتفيد ان ابا بكر رضي الله عنه ما سأل ان احداً يتنادى من تمام الابواب ولا بل مدح الذي يتنادى من تمام الابواب وهذه الرواية تختلف تلك في الامرين كما لا يخفى فالحال انما لم يقع من بعض الرواة وهو الظاهر فمثل هذا ما لم يحل علمنا واقتضى المجلسين ان صلى الله عليه وسلم اوجى الى المتأداة من باب واحد ثانياً بالمتأداة من تمام الابواب في كل مجلس بما اوجى اليه سؤال ابو بكر في المجلس الاول عن يتنادى من تمام الابواب في المجلس الثاني مدح ذلك المتأداة على هو الا ان بكل مجلس يشترط النبي صلى الله عليه وسلم في المجلسين بان يتنادى من تمام الابواب الله تعالى على الصواب قوله دع من باب الصلوة الخ وذكر مثله في الصدقة والجهاد والصيام قال العلماء معناه من كان الغالب عليه في علمه طاعته ذلك قوله من باب الريان الخ قال العلامة في باب الريان تنبيها على العطشان بالصوم والواجب سيرة و عاقبته اليه هو مشتق من الروي قوله ما على احد يدعى الخ مانافية ومن نائدة وهي اسم ما ليس ضرورة واحتياج علم من دعي من باب واحد من تلك الابواب ان لا يدعى من باب واحد لصحوة المتصو وهو دخول الجنة وهذا نوع تمهيد على السؤال في قوله فهل يدعى احد من تلك الابواب كلها اي سألت عن ذلك بعد معرفتي بان لا ضرورة ولا احتياج لمن يدعى من باب واحد الى الدعاء من تمام الابواب فيحصل مراده بدخول الجنة قوله نعم الخ اي يكون جماعة يدعون من جميع الابواب تعظيماً وتكرماً لهم لكثرة صلواتهم وصيامهم وغير ذلك من ابواب الخير - قال الحافظ وفي الحديث اشعار بقلة من يدعى من تلك الابواب كلها وفيه إشارة الى ان المراد ما يتطوع به من الاعمال المذكورة لا واجباتها لكثرة من يجتمع له العمل بالواجبات كلها بخلاف التطوعات فقل من يتبع له العمل بجميع انواع التطوعات ثم من يجتمع له ذلك انما يدعى من جميع الابواب على سبيل التكريم له والآفة دخوله انما يكون من باب واحد ولعله باب العمل الذي يكون اغلب عليه والله اعلم واما ما أخرجه مسلم عن عمر من توصاه قال شهدنا لا اله الا الله الحديث وفيه فحتم له ابواب الجنة يدخل من ايها شاء فلا ينافي ما تقدم وان كان ظاهراً انه يعارضه به يحمل على انها تقم له على سبيل التكريم ثم عند دخوله لا يدخل الا من باب العمل الذي يكون اغلب عليه كما تقدم وليس فيه ذكر المتأداة والله اعلم - (تنبيه) قال النووي قوله صلى الله عليه وسلم من باب كذا ومن باب كذا

باب البحث على الصدقة ولو بالقليل ولا تمنع من القليل لا حقا ولا باطلا

فيوم الله عليك حل ثمانين غير ثمانين بشر ثمانين عن عباد بن حمزة عن اسماء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما خول حاتم وحاشي
عن بن جارة وهو من بني عبد الله قال لا تاجاج من محمد قال قال بن جريح اخبر ابن ابي مليكة ان عباد بن عبد الله بن الزبير اخبره عن اسماء بنت ابوبكر
انها جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا نبي الله ليس لي من شئ الا ما ادخل علي الزبير فمهل علي جناح ان اضيق مما يدخل علي فقال لا ارضي ما
استطعت لا توحي فيوم الله عليك وحل ثمانين بن يحيى قال اننا الليث بن سعد ح وحاشا فتيمة بن سعيد قال نا الليث عن سعيد بن ابى
سعيد عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرست شاة محل شئ زهير
ابن جريح محمد بن المنذر جنيقا عن يحيى القطان قال زهير نا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال قال الزبير في تخيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله

الاول عمار عن ابي مساك قوله فيوم الله عليك ان بالنصب لكونه جوابا للمنى وكذا قوله في الرأية الاولى فيجيب الله عليك قال النورى هو من باب مقابلة
اللفظ باللفظ للتعديل كما في قوله تعالى وتكروا وتكروا الله ام - والمعنى لا تمنع في الرءاء وتجنل بالنفقة فتجارتى بثل ذلك قوله الاما ما دخل علي الزبير بالثمن
والزبير هو ابن العوام كان زوجها قوله ارضي ام اى اعطى يقال رخصه اعطاه عطاء غير كثير او قليلا من كثير قال النورى هذا محمول على اعطائها الزبير
لنفسه سبقت وغيرها او ما هو ملك الزبير ولا يكره الصدقة تصد بل رضى بها على عادة فالتناس وقد سبق بيان هذه المسئلة قريبا قوله ما استطعت
معناه ما يرضو به الزبير وتقديره انك في الرضى مراتب مباحة بعضها فوق وكلها يرضاهما الزبير فافعل اعلاها او يكون معناه ما استطعت مما هو ملك لك
كذا في الشرح - باب البحث على الصدقة ولو بالقليل ولا تمنع من القليل لا حقا ولا باطلا قوله يا نساء المسلمات ان قال النورى فذكر القاصى في اعرابه ثلاثة اوجه
اقتضاها واشهرها ان النساء من المسلمات على الاضافة قال الباجي بهذا رويانه عن جميع شيوخنا بالمشرق وهو من باب اضافة الشئ الى نفسه والموصو الى صفته
والاخر الى الاختصاص كسجد الجاهل مع جماعة الغريبي للآخره وهو عند الكونيين جائز على ظاهره وعند البصريين يقدر في نفسه محذورا اي مسجد المكان الجامع بجانب
المكان الغريبي ولعل بالحياة الآخرة وقد روي ان نساء المسلمات او الجماعات المؤمنات قيل تقدره يا فاضلات المؤمنات كما يقال هؤلاء رجال المقوم اى
ساداتهم وفاضلاتهم او جاراتهم في رفع النساء ورفع المسلمات ايضا على معنى التداء والصفة اى يحيا النساء المسلمات قال الباجي وهكذا يروى باهل بلدنا والوجه
الثالث رفع نساء وكسر اثناء من المسلمات على انه منصب على الصفة على الموضع كما يقال يا زيد العاقل برفع زيد ونص العاقل والله اعلم قوله لا تحقرن الاخر
حروف المضارعة والبنون الثقيلة اى لا تستحقن هذا شئ قوله لجارتها ام اى هذه جارة لجارتها قوله ولو فرست شاة ام بكسر الفاء والمهمل بينهما داء
ساكنة واخره نون هو عظم قليل اللحم وهو للبعير موضع الحافر للفرس ويطلق على الشاة جارا او نوزة زائدة وتيل صليبة واشير بذلك الى المبالغة في اهل الشئ
اليسير وقوله لا الى حقيقة الفرس لانه لو تاجر العادة باهلا ثم اى لا تمنع جارة من الهدية تجارتها الوجود وهذا الاستقلال به بل ينبغي ان تجود لها بما تيسر وان كان
قليلا فخير من الحقد وذكر الفرس على سبيل المبالغة ويحتمل ان يكون النوى انما وقع للمهدي اليها وانما لا تحقر ما يهدى اليها ولو كان قليلا وحمله على الاعمال
ذلك الاولى وفي حديث عائشة يا نساء المؤمنات تهادوا ولو فرست شاة فانه ثبت المودة وبذلك الضغائن وفي الحديث الحظر على التهادى ولو باليسار لا
الكثير قلنا لا يتيسر كل وقت اذا تواصل المسير صا وكثيرا وفيه تحيا المودة واسقاط التكلف كذا قال الحافظ في ابراهيم الهبة وقال في الادب ويحتمل ان يكون
الحديث من باب النهي عن الشئ امر بصدقه وهو كناية عن التقابل التواد وكفاية قال لتوادوا والجاء جارتها بجلد ولو حقرت في تساوى في ذكر الخى والعقير خص
النهي بالنساء لانهن موارد المودة والبغضاء ولا هن اسرع انفعالا في كل منهما وقال الكرماني يحتمل ان يكون النهي للمعطية ويحتمل ان يكون للمهدي اليها فذلك
ولا يتم حله على المهدى اليها الا يجعل اللام في قوله لجارتها بمعنى من ولا يمنع حله على المعنيين انتهى باب فضل اخفاء الصدقة قوله اخبر زهير بن عبد الرحمن
خبير بضم الخاء المعجمة وهو نخل عبيد الله الراوى عنه وحفص بن عاصم هرا بن عمر بن الخطاب هو جد عبيد الله المذكور قوله سبعة ام العدة لا مفهومة له اذ
قد ورد ما يدل على الزيادة وقد بسطها الحافظ في الفهم ثم قال وقد وردت الجميع في الامالى وقد افردت في جزء سميت معربة الحاصل الموصلة الى الظلال
قوله وظله ام قال في الفهم قال عياض اضافة النخل الى الله اضافة ملك وكل ظل فهو ملكه كذا قال وكان حقه ان يقول اضافة تشريف يحصل امتياز هذا
على غيره كما قيل للكتب بيت الله مع ان المساجد كلها ملكة وقيل المراد بظله كرامته وحمايته كما يقال فلان في ظل الملك وهو قول عيسى بن دينار وقواه
عياض وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حكمة سلمان عند سعيد بن منصور يا ستاد حسن سبعة يظلهم الله في ظل عرشه فذكر الحديث واذا كان المراد ظل
العرش استلزم ما ذكر من كونه في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو راجع ووجه جزم القرطبي ويزيد ايضا تفيد لك بيوم القيام كما صرح به ابن المبارك
في روايته عن عبيد الله بن عمرو وهو عند البخارى في كتاب الاحاديث - قال اللقار في شرح المشكوة وفيه اشكال لما ورد من دوائر الشمس من الروس المستلزم لكونها
تحت العرش المستلزم لعدم الظل اذ لا يظهره الا الشمس واجاب ابن حجر بجمع دعوى انه لا يظهره الا هي وقال لا ترى ان ابجته لا شمس فيها مع قوله عليه السلام

الامام العادل شأنا بعبادة الله ورجل قلبه معلق في المساجد ورجلان تحابا في الله اجتماعا عليه وتفردا فاعليه رجل دعت
امرأة ذات منصب وجمال ان اخاف الله ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم عينه ما تنفق شماله
ان في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها كما في الجاهل في ظل الشجرة ظل مع عدم الشمس فكذلك العرش ام - وحاصله ان الظل غير مختص بما يحجب نور الشمس
بل عام في كل نور كذا في الدنيا وانما الجنة في الحقيقة لكن لا خفاء في عدم ظهور الجواب يمكن ان يقال ان المراد به ان يرتفع الظل العرش من حضيض العرش او
ظل العرش يغلب على الشمس بالنسبة اليه فلا يتغير تأثير الحرارة ومنه خبر جزي ياثون فان نورك اطفا لحيي، ام والله سبحانه وتعالى اعلم قوله الامام
العادل الخ اسم فاعل من العدل وذكر ابن عبد البر ان بعض الزكاة عن ذلك رواه بلفظ العدل قال وهو بالغ لا ان جعل المسمى نفسه عدلا والمراد به صفة الولاية
العظمية ويطلق به كل من ولي شيئا من امور المسلمين فعلى فيه ويؤثر في رواية مسلم من حديث عبد الله بن عمر رفعه ان المقسطين عند الله على منابر من نورة
يمين الرحمن الذين يعملون في حكمهم اهليلجيا ولو واحسن ما فسر به العادل الخ الذي يتبع امر الله بوضع كل شيء في موضعه من غير افرط ولا تفريط وقوله في
الذكر لعموم النفع به وروى الترمذي وحسنه من حديث ابن سعيد مرفوعا احب الناس الى الله يوم القيامة واقر بهم منه مجلسا اما عادل قوله وشأنا الخ خضع
الشأن لكونه مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوة الباعث على متابعة الهوى فانه ملازمة العبادة مع ذلك اشد وادل على غلبة التقوى قوله شأنا بعبادة
الله الخ اي نما وترت في عبادته زاد حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر حتى توفي على ذلك اخرج الجوزي في حديث سلمان افنى شبابه ونشاطه في عبادة الله
قوله معلق في المساجد الخ هكذا في الصحيحين وظاهره انه من التعليق كانه شبيهه بالشيء المعلق في السجد كالقنديل مثلا اشارة الى الملازمة بقلبه ان كان
جسدا خارجا عنه ويدل عليه رواية الجوزي كانه قلبه معلق في السجد ويحتمل ان يكون من العلاقة وهو شدة الحب ويدل عليه رواية احمد معلق بالمساجد
قوله تحابا في الله الخ بتشديد الباء واصله تحابا اي اشتراكا في جنس المحبة واحتمل كل منهما الاخر حقيقة لا اظها فافظ قوله في الله الخ اي الله اوفى مرضاته
قوله اجتماعا عليه وتفردا فاعليه اي على الحب المذكور المراد انهما داما على المحبة الدينية ولحقها بها بما رضى ويؤثر سواء اجتمعا حقيقة ام لا حتى تفرق بينهما
الموت قال القاري يعني يحفظان الحب والحضور الغيبة وقال الطبري تفردا فاعليه من مجلسهما وقيل التقوى بالموت، ام قال الحافظ ومقتضى هذه المصلحة
واحدة مع ان متعاطيا اثنان لان المحبة لا تتم الا بالاثنيين او لما كانا المتحابين مع بعض واحد كان عند احدهما مغنيا عن عند الآخر لان الغرض من المصلحة لا عدم جميع
من انقصت بما قوله ذات منصب وجمال الخ قال الحافظ المراد بالمنطق في اصله المثلث ورواية مالك وعنه ذات منصب ويطابق على الاصل وعلى المال ايضا وقد
وصفها بامل الاوصاف التي تجر العادة بمنزلة الرغبة لمن تحصل فيه وهو المنصب الذي يستلزمه الحاجة الى المال من الجاهل وقيل من يجمع ذلك فيها من النساء زاد ابن المبارك
النفوس واليه يفتي في الشعب من طريق ابى صالح عن ابى هريرة فصرحت نفسها عليه الظاهر عما دعت الى الفاحشة وجرم القرطبي ولو يحك فيروا الصبر عن
الموضوعة بما ذكر من اهل المراتب لكثرة الرغبة في مثلها وعسر حصولها لا سيما وقد اغلت عن مشاق التوصل اليها بما رواه ونحوها وقال ويطلق بهذه المصلحة من
وقبح له نحوها كالذي وعاشا باجتماع لان يزوجه ابنة جميلة كثيرة الجمال والجمال من الفاحشة ففقد الشاب عن ذلك وترك المال الى الجاهل وقد شاهدت
ذلك قوله فقال في اخاف الله الخ والظاهر انه يقول ذلك بلسانه اما ليزجره عن الفاحشة او ليحثه علىها ويحتمل ان يقوله بقلبه قاله عياض قال القرطبي لا يصدق
ذلك عن شدة خوفه من الله تعالى ومتين تقوى حياء قوله تصدق بصدقة الخ ذكرها ليشكل كل ما يصدق به من قليل وكثير ظاهره ايضا يشمل المندوبة
والمفروضة قوله فاخفاها الخ هو قوله في الاصلية اخفاها ما تصدقوا بالآية اي ان تبدوا الصدقات في ثيابكم خفافا وتؤنوها في ثيابكم الفقرة في قوله
خففوا في ثيابكم في تفضيل صدقة السر ايضا ولكن ذهب الجمهور الى انها نزلت في صدقة التطوع ونقل الطبري وغيره في الجمع على ان الاعلان في صدقة السر
افضل من الاخفاء وصدقة التطوع على العكس من ذلك ونقل ابو اسحاق الزجاج ان اخفاء الزكاة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان افضل فاما بعد فان الظن
يساء بمن اخفاها فلها كان اظهار الزكاة المفروضة افضل قال ابن عطية ويشبه في زماننا ان يكون الاخفاء بصدقة الفرض خصل فقد كثر المانع لها
وصار اخراجها عرضة للرياء انتق - وايضا فكان السلف يعطون زكاهم للسعاة وكان من اخفاها اتهم بعد ذلك بالخروج واما اليوم فصا كل احد يخرج زكواته
بنفسه فصارا خفاؤها افضل والله اعلم وقال الزين بن المنير ليقول ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال لما كان بجيدا فاذا كان الامام مثلاً جازاً ومال
من وجبت عليه مخفياً فالاسرار أولى وان كان المتطوع عن يده ويستحب تتبع الهمم على الطرق بالانفاق وسوء قصد فالأظهار أولى - والله اعلم
قوله حتى لا تعلم عينه الخ وقع في معظم الروايات في البخاري وغيره حتى لا تعلم مثاله ما تنفق بمينه، قال عياض قوله حتى لا تعلم عينه ما
تنفق مثاله هكذا في جميع النسخ التي وصلت اليها من صحيح مسلم وهو مقول في الصواب الاول وهو وجه الكلام لان السنة المعهودة في الصدقة
اعطاؤها باليمين وقد ترجع عليه البخاري في الزكاة باب الصدقة باليمين قال يشبه ان يكون الوجه فيه عن دون مسلم بل ليل قوله في رواية مالك
لما اوردها عقب رواية عبيد الله بن عمر فقال بمثل حديث عبيد الله فلو كانت بينهما مخالفة لبيتها كما نبته على الزيادة في قوله ورجل

باب بيان ان افضل الصدقة صدقة رجل فقير

ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه **وحدثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن ابن سعيد الخدري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **مثل رجل** معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه **مثل ثلثنا** زهير بن حرب قال نا جرير عن عمارة بن القعقاع عن ابي زرعة عن ابي هريرة قال آتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فقال يا رسول الله انى الصدقة اعظم فقال ان تصدق وانت صحيح تشيع الفقير وتامل الغنى ولا تمهل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا

قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه انتهى وليس الوهوبية من دون مسلم ولا منه بل هو من شيخه او شيخه بحوال القطار وقد تحلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرأية المقلوبة وليس بجيد لان المخرج متقدم لم يختلف فيه على عبد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ولا على شيخه خبيب ولا على مالك رفيق عبد الله بن عمر فيه واما استدلال عياض على ان الوهوبية من دون مسلم بقوله في رواية مالك مثل عبد الله ففتد عكسه غيره فواخذ مسلما بقوله مثل عبد الله كوفها ليستأمتسا وتبين والذي يظهر ان مسلما لا يقتصر لفظ المثل على المساوى في جميع اللفظ والترتيب بل هو في المعظم اذا تساوى في المعنى والمبنى المقصود من هذا الموضع انما هو اخفاء الصدقة والله اعلم وفي مسند احمد من حديث انس يا سنا حسن بل هو في المعظم اذا تساوى في المعنى والمبنى المقصود من هذا الموضع انما هو اخفاء الصدقة والله اعلم وفي مسند احمد من حديث انس يا سنا حسن مرفوعا ان الاملاكة قالت يا رب هل من خلقك شئ اشد من الجبال قال نعم الجبال قال نعم الحديد قالت فهل اشد من الحديد قال نعم النار قالت فهل اشد من النار قال نعم الماء قالت فهل اشد من الماء قال نعم الريح قالت فهل اشد من الريح قال نعم ادم من تصدق بهيته فيصفيها عن شماله ثم ان المقصود منه قال نعم الماء قالت فهل اشد من الماء قال نعم الريح قالت فهل اشد من الريح قال نعم ادم من تصدق بهيته فيصفيها عن شماله ثم ان المقصود منه المبالغة في اخفاء الصدقة بحيث ان شماله مع قريحها من يمينه وتلازمها لو تصور انما تعلوا على ما فعلت البشير لشد اخفاها فهو على هذا من عوان التشبيه ويؤيد رواية حماد بن زيد عند الجوزي تصدق بصدقة كائما خفي عينه من شماله ويحتمل ان يكون من عوار الحزن والتقدير حتى لا يعلم ملك شماله وقيل غير ذلك هذا كله من الفقه قوله ذكر الله اى بقلبه من التذكر وبلسانه من الذكر وخاليا اى من الخلو لانه يكون حينئذ بعد من الرياء والمراد خاليا من الالتفات الى غير الله ولو كان فلان ويؤيد الاصل رواية ابن المبارك وحماد بن زيد ذكر الله في خلاء اى في موضع خال وهو اصح قوله ففاضت عيناه اى فاضت الدموع من عينيه واسند القيص الى العيز مبالغة كما هي التي فاضت قال القرطبي ونفيض العين بحسب حال الذكر وبحسب ما يكشف له ففي حال اوصاف الجلال يكون البكاء من خشية الله وفي حال اوصاف الجحال يكون البكاء من الشوق اليه قلت قد خص في بعض الروايات بالاول ففي رواية حماد بن زيد عند الجوزي ففاضت عيناه من خشية الله ونحوه في رواية البيهقي ويشهد له ما رواه الحاكم من حديث انس مرفوعا من ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله حتى يصلي لا ين من دموعه لو يعذب يوم القيامة وقد ورد في البكاء من خشية الله حديث ابي ليحانة رفعه حرمت النار على عين بكت من خشية الله الحديث اخرجه احمد والنسائي وصححه الحاكم والترمذي نحوه عن ابن عباس ولفظه لا تمسها النار وقال حسن غريب وعن انس نحوه عن ابي يعلى وعن ابي هريرة بلقظ لا يلم النار رجل بكى من خشية الله الحديث وصححه الترمذي والحاكم بآب بيان ان افضل الصدقة صدقة لصحيح الشجر قوله ان تصدق انم بتخفيف الصاد على حذفت التائين واصله ان تصدق بالتشديد على اعمامها قوله وانت صحيح انم والمراد بالصحيح الحديث من لم يدخل في مرض مخوف فيتصدق عند انقطاع امله من الحياة كما اشار اليه في آخره بقوله ولا تمهل حتى اذا بلغت الحلقوم قوله شيخنا وعند البخاري في الوصايا وانت صحيح صحيح قال صاحب المنتهى الشجر بخل مع حرص وقال صاحب الحكم الشجر مثلث الشين والضم على وقال صاحب الجامع كان الفقه في المصدر والضم في الاسم وقال الخطابي فيه ان المرض يقصره المالك عن بعض ملكه وان سخاوته بالمال في مرضه لا تحو عنه سيمتا بخل فلذلك شرط صحة البدن والشجر بالمال لانه في الحالين يجد المال وتوافق قلبه لها يامله من البقاء فيحذر معه الفقر وقال ابن بطال وغيره لسا كان الشجر غائبا في الصحة فالتمس فيه بالصدقة اصدق في النية واعظم الاجر بخلاف من ليس من الحياة ورأى مصداق المال لغيره قال الحافظ ولما كانت عيادة النفس على اخراج المال مع قيام مانع الشجر والاعلى صحة القصد وقوة الرغبة في القربة كان ذلك افضل من غيره وليس المراد ان نفس الشجر هو السبب في هذه الافضلية والله اعلم قوله تحس الفقر انم اى تقول في نفسك لا تتلف مالك كيلا تصير فقيرا فمحتاج الى الناس - قوله وتامل الغنى انم بضم الميم بمعنى تطمع وترجو اى تقول اترك مالك في بيتك لتكون غنيا ويكون لك عز عند الناس بسبب غناك قوله ولا تمهل انم بالاسكان على انه محمى وبالرفع على انه نفى ويجوز النصب عطفًا على ان تصدق قوله حتى اذا بلغت الحلقوم انم اى الروح والمراد تأمل بلوغه اذا بلغت حقيقة لم يصح شئ من تصرفاته ولم يجز للروح ذكر اعتناء بدلالة السياق والحلقوم محمى النفس قاله ابو عبيدة قوله قلت لفلان كذا انم في الفقه قال الخطابي فلان الاول والثاني الموصى له وفلان الاخيرا وارث لانه ان شاء ابطله ان شاء اجازة وقال غيره يحتمل

ولفلان كذا ألا وقد كان لفلان وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن غير قالوا ابن فضيل عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أي الصدقة أعظم أجراً فقال أما وأبيك كُنْتُ نَبَأْتُكَ أَنَّ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَيِّحٌ تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمَلُ الْبَقَاءَ وَلَا تُفْهِمُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحَقْمَ قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ حَدِيثُ أَبِي كَامِلٍ الْجَدْرِي قَالَ نَأْبِدُ الْوَاحِدَ قَالَ نَأْمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ بِهَذَا الْأَسْنَاءِ وَنَحْنُ حَدَّثُ جَرِيرٌ غَيْرُ أَنَّهُ قَالَ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُلْكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ وَهُوَ يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ وَالْتَعَفُّفَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ الْيَلِيلُ غُلِيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَالْيَدِ الْعُلْيَا الْمُنْفِقَةُ وَالسُّفْلَى السَّائِلَةُ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَاحِدُ بْنُ عَبْدِ جَمِيلٍ

أَن يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْجَمِيعِ مِنْ يَوْصِيهِ وَفَمَا دَخَلَ كَانَ فِي الثَّلَاثِ أَشَارَةً إِلَى تَقْدِيرِ الْقَدْرِ لَهُ بِذَلِكَ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ فِي يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِأَوَّلِ الْوَارِثِ الثَّلَاثُ الْمَوْرَثُ وَالثَّلَاثُ الْمَوْصِي لَهُ قُلْتُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِجُزْئِهَا وَصِيَّةً وَبَعْضُهَا أَقْرَبُ أَمَّا إِنْ كَانَ قَوْلُهُ الْأَوَّلُ كَانَ لِفُلَانٍ ظَاهِرٌ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا مِنْ قَوْلِ الْمُتَصَدِّقِ الْمُحْتَضَرِ فَإِلَّا هُوَ قَوْلُ الْخَطَّابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا قَالُوا فِي الْحَافِظِ وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ تَجْنِيزَ وَفَاءَ الدِّينِ وَالْمُتَصَدِّقِ فِي الْحَيَاةِ وَفِي الصَّحَّةِ أَفْضَلُ مِنْهُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَفِي الْمَرْحُومِ أَشَارَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَأَنْتَ صَيِّحٌ حَرِيصٌ تَأْمَلُ الْغِنَى إِلَى آخِرِهِ لِأَنَّهُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ يَصِيبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الْمَالِ غَالِبًا يَخْشَاهُ بِهِ الشَّيْطَانُ وَيَزِينُ لَهُ مِنْ أَمْكَانِ طَوْلِ الْعَمَلِ وَالْحَاجَةِ إِلَى الْمَالِ كَمَا قَالَ تَعَالَى الشَّيْطَانُ يُعَلِّمُ كَوْنَهُ الْفَقْرَ الْكَافِيَةَ وَابْتِغَاءً فَانَ الشَّيْطَانُ رِبَا نَيْنَ لَهُ الْحَيْفُ فِي الرِّصِيَّةِ أَوْ الرُّجُوعِ عَنِ الرِّصِيَّةِ فَيَتَحَمَّصُ تَفْضِيلَ الصَّدَقَةِ النَّاجِزَةِ قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الثَّرْوَةِ يَعْبُورُ اللَّهُ تَعَالَى فِي أُمُورِ الْهَرَمِ يَنْجَلُونَ بِهَا وَهِيَ تُؤَيِّدُهُمْ بِحَقِّ الْحَيَاةِ وَيَسْرِفُونَ فِيهَا إِذَا خَرَجَتْ عَنْ أَيْدِيهِمْ يَنْجَلُونَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَخَرَجَ التِّرْمِذِيُّ بِأَسْنَدٍ حَسَنٍ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعًا قَالَ مِثْلُ الَّذِي يَعْنِي وَيَتَصَدَّقُ عَنْهُ مَوْتُهُ مِثْلُ الَّذِي يَهْدِي أَخَا شَيْبَةَ وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى حَدِيثِ الْبَابِ رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ مَرْفُوعًا لِأَنَّهُ يَتَصَدَّقُ الرَّجُلُ فِي حَيَاتِهِ وَصَحَّحَهُ بَدْرُ بْنُ خَيْرٍ لَهُ مَنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْهُ مَوْتُهُ بِمِثْلِهِ - قَوْلُهُ الْأَوَّلُ كَانَ لِفُلَانٍ إِخْوَانٌ وَقَدْ صَادَ الْمَالُ الَّذِي تَصَدَّقَ فِيهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ثَلَاثَةً حَقًّا لِلْوَارِثِ وَأَنْتَ تَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِهِ كَيْفَ يَقْبَلُ مِنْكَ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ قِيلَ أَشَارَ إِلَى الْمَنْعِ عَنِ الرِّصِيَّةِ لِمَقْلُوقِ الْوَارِثِ أَيْ وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ الْوَارِثُ أَمَّا قَالَ النُّوَوِيُّ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ تَصَدُّقِهِ وَكَمَالِهِ وَاسْتِقْلَالِهِ بِمَا شَاءَ مِنَ التَّصَدُّقِ فَلَيْسَ لَهُ فِي وَصِيَّتِهِ كَبِيرُ ثَوَابٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صَدَقَةِ الصَّيِّحِ الشَّيْخِ قَوْلُهُ أَمَّا وَأَبِيكَ لَتَنْبَأَنَّ الْإِخْوَانُ مِنْ نَبَأِ الْمَشْدُودَةِ بِحُجَّةٍ أَخْبَرَ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ الْخَاطِبُ مَعَ النُّونِ الْمُثْقَلَةِ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَلَى حَاشِيَةِ السَّنَدِ رِبَا يَتَوَهَّمُ مِنْ هَذِهِ الْمَلْفُظَةِ الْمُبَارَكَةِ أَنَّهُمَا كَلِمَةٌ تَسْمُو أَتَمَّ بِهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَخْتَصِمُ فِي خَاطِرِهِ مَعَارِضُهُ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ حَلَفَ بِخَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ شَرَكَ فَتَغْلِبُ عَلَيْهِ الْحَيْرَةُ وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ الْحَلْفَ لَا يَكُونُ مِنَ الْحَالِفِ عَقْلًا أَلَا بُشَى مَعْطُورًا وَمُحِبِّبًا هَذِهِ الْكَلِمَةُ لَوْ فَهَمْنَا أَنَّهُ حَلَفَ لَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ حَلَفَ بِكَافِرَةٍ فَهُوَ فَضْلٌ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُحِبًّا بِالْهَذَا فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مُحِبًّا أَفِيضُ شَهْدًا بِذَلِكَ عَقْلًا عَاقِلٌ لَا دَالُ اللَّهِ فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِحَلْفٍ بَلْ هُوَ تَعَجُّبٌ مِنْ حَالِ الْأَعْرَابِ وَالْعَرَبِ كَمَا يَسْتَمْتِعُونَ فِي عَادَاتِهِمْ وَأَتَمُّوا فِي مَقَامِ الْقَسَمِ كَذَلِكَ يَسْتَمْتِعُونَ فِي مَقَامِ التَّعَجُّبِ وَلِهَذَا فِي كَلَامِهِمْ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ وَنَحْنُ أَهْلُ الْهَنْدِ نَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ تَبَرُّعٌ بِأَيِّ شَيْءٍ شَاءَ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَنْتَ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى امْتِنَالِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي بَابِ بَيَانِ الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ فَلْيُراجِعْ بَابَ بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَالْيَدِ الْعُلْيَا الْمُنْفِقَةُ وَالسُّفْلَى وَالْأَخَذَةُ - قَوْلُهُ وَهُوَ يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ وَالْتَعَفُّفَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ وَالْمَنْعَ أَنْ كَانَ يَحْتَرِ الْغِنَى عَلَى الصَّدَقَةِ وَالْفَقْرِ عَلَى التَّعَفُّفِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُهُ وَالْيَدِ الْعُلْيَا الْمُنْفِقَةُ الْإِخْوَانُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ الْأَكْثَرُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ الْمُنْفِقَةُ وَقَالَ وَاحِدٌ عَنْهُ الْمُتَعَفُّفُ وَكَذَا قَالَ عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ قَالَ النَّوَوِيُّ قَالَ النَّوَوِيُّ وَيَحْتَمِلُ صَحَّةُ الرَّابِعَيْنِ أَمَّا قَالَ الْحَافِظُ وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ نَجِيمٍ فَمُسْتَخَرَجٌ مِنْ طَرِيقِ سَيْلَمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادٍ بِلَفْظِ الْيَدِ الْعُلْيَا الْمُنْفِقَةِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ بِلَفْظِ الْمُنْفِقَةِ فَقَدْ صَحَّحَ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ مَا لَكَ أَوَّلَى وَأَشْبَهَ بِالْأَصُولِ ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ بِدَلِيلِ الرِّوَايَاتِ الْكَثِيرَةِ الصَّرِيحَةِ فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مُتَّفَاقَةٌ عَلَى أَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ الْمَعْطِيَةُ وَأَنَّ السُّفْلَى هِيَ الْمَسْأَلَةُ وَهَذَا هُوَ الْمُحْتَمَلُ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَقِيلَ الْيَدِ السُّفْلَى الْأَخَذَةُ سَوَاءٌ كَانَ سِئَالًا أَمْ بِغَيْرِ سِئَالٍ وَهَذَا أَبَاهُ قَوْمٌ وَاسْتَدْبَرُوا إِلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ تَقَعُ فِي يَدِ اللَّهِ قَبْلَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي التَّحْقِيقِ أَنَّ السُّفْلَى يَدُ السَّائِلِ وَأَمَّا يَدُ الْأَخْذِ فَلَا يَدُ اللَّهِ هِيَ الْمَعْطِيَةُ وَيَدُ اللَّهِ هِيَ الْأَخْذَةُ وَكَلَّمَتَاهَا عَلِيًّا وَكَلَّمَتَاهَا إِيْمَانُ أَنْتَ - وَفِيهِ نَظَائِرُ لَا تَبْجُثُ أَنَّمَا هُوَ يُبْدِيهَا كَمَا دَمِيضِينَ وَأَمَّا يَدُ اللَّهِ تَعَالَى فَبِأَعْيُنِ رُكُوتِهِ مَا لَكَ كُلُّ شَيْءٍ نَسَبَتْ يَدَهُ إِلَى الْأَعْطَاءِ بِأَعْيُنِ رُكُوتِهِ لِلصَّدَقَةِ وَرِضَاهُ بِمَا نَسَبَتْ يَدَهُ إِلَى الْأَخْذِ وَيَدُ الْعُلْيَا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَأَمَّا يَدُ اللَّهِ فَبِأَعْيُنِ رُكُوتِهِ

بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ وَالْيَدُ السُّفْلَى هِيَ الْمَسْأَلَةُ

عن يحيى القطان قال ابن بشار نا يحيى قال نا عمر بن عثمان قال سمعت موسى بن طلحة يحدث ان حكيماً من خزام حدثه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الصدقة او خير الصدقة عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وليندا يمر تقول
 وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد قالانا سفيان عن الزهري عن عمرو وسعيد عن حكيمن خزام قال سألت النبي صلى
 الله عليه وسلم فأعطاني ثم سألته فأعطاني ثم سألته فأعطاني

يد المعط وقد تضمنت الاخبار بانها علياً ثانياً بيد السائل وقد تضمنت بانها سفيان سواء اخذت ام لا وهذا موافق لكيفية الاعطه والاخذ
 قائماً وللقبالة بين العلو والسفل المشتق منها ثانياً بيد المتعطف عن الأخذ ولوبعدان قد ايدى يد المعط مثلاً وهذه توصف بكونها علياً علو معنوياً
 رابعها يد الأخذ بغير سؤال وهذه قد اختلفت فيها فذهب جمع الى انها سفيان وهذه بالنظر الى الأمر المحسوس واما المعنوي فلا يطرح فقد تكون علياً
 في بعض الصور وعليه يحمل كلام من اطلق كونها علياً قال ابن حبان اليد المتصدقة افضل من السائلة الاخذة بغير سؤال اذ حال ان تكرار اليد
 التي ايعى لها استعمال فعل باستعماله دون من فرض عليه اتيان شيء فأتى به او تقرب الى ربه متنقلاً فربما كان الأخذ لما أتيه له افضل وأوسع
 من الذي يُعطى انتهى - وعن الحسن البصري اليد العليا المعطية والسفلى المانعة ولم يوافق عليه - قال الحافظ ومحصل ما في الآثار المتقدمه ان
 اعطى لا يدي المنفقة ثم المتعطف عن الأخذ ثم الأخذ بغير سؤال وأسفل الايدي الثلاثة والمائدة والله اعلم وفيه تفضيل الغنى مع القيام
 بحقوقه على الفقير لان العطاء انما يكون مع الغنى وقد وقع الخلاف فيه وليس هذا موضع البسط - وفي المرقاة قال الشيخ ابو النجيب السمرقندي في أبواب
 الميراثين واجمعوا الى الصونية علوان الفقر افضل من الغنى اذ كان متقرباً بالرضا فان اجمع يحتمل يقول النبي صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد
 السفلى وقال اليد العليا هي المعطية واليد السفلى هي السائلة قيل له اليد العليا تنالها النفقة بأخراج ما فيها واليد السفلى تنالها المنفقة بحصول
 الشيء فيها - ام - وتوضيحه ان الغنى باعطاه بعض المال تقرب الى الله باختيار الفقير والفقر يأخذ بعض المال مال الى الغنى فتتقص حاله ويخشى
 ناكله (تسليمه) قال القرطبي وقمع تفسير اليد العليا والسفلى في حديث ابن عمر هذا وهو نصير برفع الخلاف ويدفع تعسف من تعسف في تأويله
 ذلك انتهى لكن ادعى ابو الجاس الداني في اطراف الموطن ان التفسير المذكور مخرج في الحديث ولم يذكر مستند ذلك ثروته في كتاب العسرى
 في الصحابة بأستاد له فيه انقطاع عن ابن عمر انه كتب الى بشر بن مرثان اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اليد العليا خير من اليد السفلى
 ولا احب اليد السفلى الا السائلة ولا العليا الا المحطية فهذا يشعر بأن التفسير من كلام ابن عمر ويؤيده ما رواه ابن ابي شيبة عن طريق عبد الله
 ابن دينار عن ابن عمر قال كنا نغترث ان العليا هي المنفقة - كذا في الفقه قوله عن ظهر غنى ثم قال الحافظ رحمه الله ان افضل الصدقة
 ما وقع من غير عتاج الى ما يتصدق به بنفسه او من تلزمه نفقته قال الخطابي لفظ الظهير في مثل هذا اشباعاً للكلام والمخافة افضل الصدقة
 ما اخرج الانسان من حاله بعد ان يستحق منه قد الكفاية ولذلك قال بعد وابلى من تقول وقال البغوي المراد غنى يستظهر به على النواصب التي
 تنويه ونحو قوله مركب من السلامة والتكثير في قوله غنى للتعظيم هذا هو المحتمل في معنى الحديث وقيل المراد خير الصدقة ما اعتيت به من غنى
 عن المسألة وقيل عن السببية والظهور ان اى خير الصدقة ما كان سببها غنى في المتصدق وقال النووي ومنهبتان التصديق بجميع المال مستحب
 لمزكدين عليه ولا لة عيال لا يصبرون ويكون هو من يصبر على الاضاعة والفقير ان لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه وقال القرطبي في المفهم قوله على
 على تأويل الخطابي بالآيات والا حاديت الواردة في فضل المؤثرين على انفسهم ومنها حديث ابى ذر افضل الصدقة حمد من مقل والمختار ان
 معناه الحديث افضل الصدقة ما وقع بعد القيام بحقوق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجاً بعد صدقته الى احد فمعنى الغنى في هذا
 الحديث حصول ما تنفع به الحاجة الصرفة كالاكل عند الجوع المشوش الذي لا صبر عليه وسر العورة والحاجة الى ما يدفع به عن نفسه الاذى
 وما هذا سبيله فلا يجوز الا يثا ريم بل يحرم وخلق الله اذا اكرهه به ادى الى الهلاك نفسه او لا ضرارها او كشف عورتهم فمراعاة حقه اولى على كل
 حال فاذا سقطت هذه الواجبات حرم الا يثا وكانت صدقته هي افضل لاجل ما يتجمله من مريض الفقر وشدة مشقته فهذا لا يندفع التعارض
 بين الأدلة ان شاء الله تعالى - ام - وقال لقارئ المراد اما غنى مالي فضلاً عما اعطاه واما غنى قلبي مستحب على فضل مولاة ولهذا لما تصدق ابو بكر
 بجميع ماله قرءه صلى الله عليه وسلم لم اعلم من حاله - ام - واراد غيره من الصحابة ذلك فأمره بأمالك بعض ماله والله اعلم قوله وابداً بغيره
 قال الحافظ رحمه الله انما يجب عليك نفقته يقال عاى الرجل أهله اذا قاموا على ما يجوز ان يه من قوت وكسوة وهو أمر بتقديم ما يجب
 على ما لا يجب قال ابن المنذر اختلفت في نفقة من بلغ من الاولاد ولا مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الاولاد اطفالاً كانوا او
 بالغين انما وذكرا اذا لم يكن لهم مال يستغنون بها وذهب الجمهور الى ان الواجب ان ينفق عليهم حتى يبلغ الذكر او تزوج الانثى ثم نفقة

بشرح
صحيح

ثم قال ان هذا المال خضر حلو فمن اخذه بطيب نفس بورك له فيه ومن اخذه باشراف نفس لم يبارك له فيه وكان كالدنيا
ياكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى وحل ثلثا نصبر بن علي الجهمي وزهير بن حرب وعبد بن حميد قالوا نا
عمر بن يوسف قال نا عكرمة بن عمار قال نا شداد قال سمعت ابا امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابن آدم انك ان تبذل
الفضل خير لك وان تمسكه شرا لك ولا تلام على كفاح ابدل بمن تعول واليد العليا خير من اليد السفلى وحل ثلثا ابوبكر
ابن ابي شيبة قال نا يزيد بن الحباب قال نا خبرني مغوية بن صالح قال حدثني ربيعة بن يزيد نا مشقي عن عبد الله بن عامر الجهمي
قال سمعت مغوية يقول انا ناكروا حديث الاحدثا كان في عهد عمر فان عمر كان يحيف الناس في الله سمعت رسول الله صلى الله
على الالب الا ان كانوا زعمى فان كانت لهم اموال فلا وجوب على الالب - قوله خضر حلو الخ خضر بفتح الخاء كسر لاضاء اجتمعين قال الحافظ وحده
ان صورة الدنيا حسنة موقنة والعرب تمني كل شئ مشرقا مضرا خضر قال ابن الاثير في قوله المال خضر حلو ليس هو صفة المال وانما هو التشبيه
كما قال المال كالبعلة الخضر الحلو او التام في قوله خضر وحلو باعتبار ما يشتمل عليه المال من زهر الدنيا وعلى معنى فائدة المال اى ان الحياة
به او العيشة وان المراد بالمال هنا الدنيا لانه من زيتها قال الله تعالى اثمنا والبنون زينة الدنيا وقد وقع في حديث ابى سعيد ايضا
الخروج في السنن الدنيا خضر حلو فيوافق الحديثان ويحتمل ان يكون التام فيها للمبالغة والحاصل انه صلى الله عليه وسلم شجعه بالرجعة فيه
والميل اليه وحرص النفوس عليه بالفكر الخضر المستلذة فان الاخضر مرغوب فيه على انفراده بالنسبة الى الياس والحلو مرغوب فيه على انفراده
بالنسبة الى الحامض فالاجاب بها اذا اجتمعا اشد قوله فمن اخذه بطيب نفس الخ وفي بعض الروايات بسخاوة نفس اى بغير شرة ولا حاجة اى
من اخذه بغير سؤال وهذا بالنسبة الى اخذ ويحتمل ان يكون بالنسبة الى المعطى اى بسخاوة نفس المعطى اى انشراحه بما يعطيه قوله يا شراف نفس الخ
المراد يا شراف النفس تطلعها اليه وتعرضها له وطعمها فيه قوله وكان كالدنيا ياكل الى ما كان هذا السائل لاخذ الصدقة في هذه الصورة
لما يستطع عليه من عدم البركة وكثرة الشرع والهمة كذا آفة يزاد سقما ياكل وهو معتبر عنه بجمع البقر في معناه مرض الاستسقاء. وقيل ان
التشبيه بالجمجمة الراعية وفي هذا الحديث وما قبله وما بعد الحش على التعفف والقناعة والرضا بما تيسر في عفاف وان كان قليلا والاجمال في الكسب
وانه لا يفترا الانسان بكثرة ما يحصل له باشراف ونحوه فانه لا يبارك له فيه وهو قريب من قول الله تعالى يفتي الله الرزقا ويؤتي الصدقات ه
وقال ابن ابي حنيفة في حديث حكيم فرائد منها انه قد يقع الزهد مع الأخذ فان سخاوة النفس هو زهدها تقول سخنت بكذا اى جادت وسخت عن كذا اى
لم تلتفت اليه ومنها ان الأخذ مع سخاوة النفس يحصل اجر الزهد والبركة في الرزق فبهتت ان الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة وفيه ضرب للمثل
لما لا يعقله السامع من امثلة لان الغالب من الناس لا يعرف البركة الا في الشئ الكثير فبئس للمثال المذكور ان البركة هي خلق الله تعالى
وضرب لهم المثل بما يعرفون فالاكل انما ياكل الشبع فاذا اكل ولم يشبع كان عناء في حقه بغير فائدة وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وانما هي على
يتحصل به من المنافع فاذا اكثر عنده لم اربح بتحصيل منفعة كان وجوده كالعدم وفيه انه ينبغي للايمان ان لا يبتين للطالب ما في مسأله من المفسدة الا
بعد قضاء حاجته لتعظيم له الموقع لئلا يتخيل ان ذلك سبب لمنعه من حاجته وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثا وجواز المنع في الرابعة والله اعلم
وفي الحديث ايضا ان سؤال الاعلى ليس بعار وان رد السائل بعد ثلاث ليس بكره وفي مسند الشيخ بن راهويه زيادة من ان النبي صلى الله عليه وسلم
اعطى حكيم بن حزام ما اعطاه فقال حكيم يا رسول الله ما كنت اظن ان تقصر بي دون احد من الناس فزاده ثوابا فزاده حتى رضى فذكر نحو
الحديث قوله ان تبذل الفضل خير لك الخ هو بفتح هـ وان ومعناه ان بذلت الفضل عن حاجتك وحاجة عيالك فهو خير لك لبقاء ثوابه وان
امسكته فشر لك لانه ان امسك عن الواجب استحق العقاب عليه وازامسك عن المندوب فقد نقص ثوابه وفوت مصلحة نفسه في آخرته وهذا كله
شر - قوله ولا تلام على كفاح الخ بالفتح وهو من الرنق القوي وهو ما كفت عن الناس واغنى عنهم وصحة قوله لا تلام على كفاح ان قد لا حاجة للاول
على صاحبهم في حفظه واسماكه وهذا اذا لم يتوجه في الكفاح حتى شرعى كمن كان له نصاب كوى ووجبت الزكاة بشرطها وهو محتاج الى ذلك النصاب
لكفاؤه وجب عليه اخراج الزكاة ويحصل كفايته مرجحة مباحة كذا قال النووي رحمه الله قوله وابن بمنزلة قول الخ اى ابتدئ واعطه الزكاة على قدر
الكفاية بمن توفقه وبلغتك تفقه والغرض ان العيال والقرابة احق من الاجانب وقد بينت باب النسخ عن المسألة قوله عن عبد الله بن عامر
اليعصب الخ هو احد القراء السبعة وهو لعن الصاد وتحمها منسوب الى يحيى بن جهمس قوله يا كرم واحاديث الخ وفي بعض النسخ والا حديث ومراد
معاريف النبي عن الاحاديث بغير تثبت لما شاع في زمنه من التحدث عن اهل الكتاب وما وجد في كتبهم ففتح مبلدا ثم امرهم
بالرجوع في الاحاديث الى ما كان في زمن عمر رضي الله عنه لضبط الامر وشدته فيه ونحوه الناس من سطوته ومنعه الناس من المسارعة الى الاحاديث

عليه وسلم يقول من رزق الله خيرًا يَفْقَهُهُ في الدين وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إنما أنا خازن فمن أعطيتُه عن طيب
نفسى فمبارك له فيه ومن أعطيتُه عن مسئلة وشرة كان كالأذى يأكل ولا يشبع **حدثنا** محمد بن عبد الله بن منير قال
ناسفيل عن عمرو بن وهب بن مكيه عن اخيه هثمارة عن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخفوا في المسألة
فوالله لا يسألني أحدكم شيئًا فخرج له مسألة منى شيئًا وأنا له كاره فمبارك له فيما أعطيتُه **وحدثنا** ابن أبي عمير المكي
قال ناسفيل عن عمرو بن دينار قال حدثني وهب بن مكيه ودخلت عليه في داره بصنعاء فأطعنني من كوزة في داره عن اخيه
قال سمعت مغيرة بن أبي سفيان يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكر مثله **وحدثني** حرملة بن يحيى قال أنا
ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني محمد بن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو
خطيب يقول أتني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من رزق الله به خيرًا يَفْقَهُهُ في الدين وأنا أنا قاسمهم ويعطي الله
حدثنا قتيبة بن سعيد قال أنا المغيرة يعني الحرابي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
وطبه الشهادة على ذلك حتى استقرت الأحاديث واشتهرت السانن قوله يَفْقَهُهُ الخ أي يفهمه وهو سكة الهاء لاها جواب الشرط يقال
فَقَّه بالضم إذا صار للفقه له سجية وفقه بالفهم إذا سبق فيه إلى الفهم وفقه بالكسر إذا فهم قال العيني // قوله يفقهه أي يجعله نقيضًا في الدين
والفقه لغة الفهم وعرفنا العلم بالأحكام الشرعية الفقهية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال ولا يناسب هنا إلا المعنى الغري ليدتأول فهم كل علم
من علوم الدين، أم فقد مر في الدار عن عمر بن الخطاب قال قلت للحسن يومًا في شيء قاله يا أبا سعيد هكذا يقول الفقهاء قال ويحك هل رأيت فقيهًا قط أنا
الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بأمر دينه المدبر على عبادة ربه وفي رواية إنما الفقيه من انفقات عينا قلبه فنظر إلى ربه كذا في الرواية
ويؤيد ما في رواية من يراد الله به خيرًا يَفْقَهُهُ في الدين يلمح به رُشد ربه أبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود - وتكره خبرنا على أن التكثير للتعظيم لأن
المقام يقتضيه أي خيرًا عظيمًا، قال السدي على أنه يمكن حمل الخبر على إطلاق واعتبار تنزيل غير الفقه في الدين منزلة العلم بالنسبة إلى الفقه
في الدين والحاصل أن الكلام مبنى على المبالغة وإن لم يعط الفقه في الدين كائنه ما أريد به الخير - ١ - وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية من وجه
آخر ضعيف وزاد في آخره ومن لم يتفقه في الدين لم يسأل الله به والمخف صحيح كان من لم يعرف أموره دينه لا يكون فقيهًا ولا طال فقه فيصير أن يوصف بأنه
ما أريد به الخير وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ولفضل المتفقه في الدين على سائر العلوم قوله ومن أعطيتُه عن مسئلة وشرة الخ
قال النوري غرضه النهي عن السؤال والتفق العلماء عليه إذا لم تكن ضرورة واختلف أصحابنا في مسألة القادر على الكسب على وجهين أحدهما إباحة
لظاهر الأحاديث والثاني حلال مع الكراهة بثلاث شرط أن لا يذل نفسه ولا يلزم في السؤال ولا يؤذى المسؤول فإن فقد أحد هذه الشرط فمحرّم
بالاتفاق والله أعلم قوله لا تخفوا في المسألة الخ أي لا تبالغوا ولا تتجسسوا من الخوف في المسألة إذا أُلِّمَ فيها، واشتقاق الخوف من الخاف لا يشتمل
على وجه الطلب كاشتغال الخاف في الخطبة وقيل معنى الخاف في المسألة ما خذ من قولهم الخاف الرجل إذا مشى في الخوف الجبل وهو أصله كأنه يتعجل
الخشونة والطلب قوله فوالله لا يسألني أحدكم أي بالمخاف قوله فخرج له الخ قال في المرفوعة بالنسبة والنسبة
مجازية سميت في الإخراج - قوله وأنا له كاره أي لذلك الشيء يعني لخطأه ولذلك الإخراج الدال عليه يخرج - قوله فمبارك له الخ بالنصب مجعلاً
قال الطيبي نصبه على معنى الجمعية أو لا يجمع عطائي كإجماع البركة - ١ - وفي نسخة بالرفع فيكون كقوله تعالى ولا يؤذون لهم فيعتلّون فقد
قال الغزالي من أخذ شيئاً مع العلم بأن يبعث المحط الحياء من المأثورين ولو لا ذلك لما أعطاء فهو حرام اجتماعاً ولو لم يرد له
إليه أو إلى ورثته - قوله فأطعنني من كوزة الخ يجوز ثم مررت وشجر الجوز كثير بأرض العرب من بلاد اليمن قوله وأنا أنا قاسمهم قال النووي ومعناه
أن المحط حقيقة هو الله تعالى وليست أنا معطياً وأنا أنا خازن على ما عندي ثم أقسموا أمرت بقسمته على حسب ما أمرت به فالأمر كلها بحسنة الله
تعالى وتقديره والإنسان مصروف مرؤوب وقال النوري يثق بعلوان النبي عليه الصلوة والسلام أعلم أصحابه أنه لم يفضل في قسمة ما أوحى الله إليه
أحلام من أمته بل سوى في البلاغ وعدل في القسمة وأنا التقاء في الفهم وهو واقع من طريق الخطاء ولقد كان لبعض الصحابة رضى الله عنهم يسمع
الحديث فلا يفهم منه إلا الظاهر الجلي ويسمعه آخر منه ومن بعدهم فيستنبط منه مسائل كثيرة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقال النسيج
قطب الدين في شرحه أنا أنا قاسمهم يعني أنه لم يثبتاً شيئاً من مال الله وقال النبي عليه الصلوة والسلام مالي بما آفأ الله عليكم إلا الخمس وهو مودع
عليكم وأنا أنا قاسم طيبين لنفوسهم لطفاً من الله في العطاء فالمال لله والعباد لله وأنا أنا قاسمهم أي الله ما له بين عباده قلت بين الكلايين لأن
لأن الكلام الأول يشعر بأن القسمة في تبليغ الرضى وبيان الشريعة وهذا الكلام صريح في قسمة المال ولكل منهما وجه، كذا في عدة القارئ يؤيد المعنى

حُرْمَةً من حطب فيجملها على ظهره فينبغيها خير له من ان يسأل رجلاً يعطيه او يمنعه **وحدثني** عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وسليمان بن شبيب قال سئل عن رجل قال لا تسعد وهو ابن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن ابي ادريس الخولاني عن ابي مسلم الخولاني قال حدثني الحبيبي مياثا وهو حبيب الى واما هو عندي فابن عوف بن مالك الاشجعي قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة او ثمانية او سبعة فقال لا تبايعون رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنا حديث عهد ببيعة فقلنا قد بايعنا رسول الله فقال لا تبايعون رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا قد بايعناك يا رسول الله قال لا تبايعون رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا ايدنا وقلنا قد بايعناك يا رسول الله فقلنا ما يبعك قال ان تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً والصلوات الخس طيعوا الله واسمركم كلمة خفية ولا تسألوا الناس شيئاً فقلنا لا يكفك بعض اولئك الفريسيين سوط احلهم فما يسأل احداً يتاوله اياه **فحل** ثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد كلاهما عن حماد بن زيد قال يحيى انا حماد بن زيد عن هارث بن رباح قال حدثني كنانة بن نعيم العدي عن قبيصة بن معاذ قال الهذلي قال تحملت حمالة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأله فيها فقال اقر حتى تاتيئنا الصدقة فنامرك بما قال ثم قال يا قبيصة ان المسألة لا تحل الا لاحد ثلاثة رجال تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم عسك ورجل أصابته جأحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش او قال سداد من عيش ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثاً

لوفرن في السؤال خيرة كان هذا خيراً منه والا فنعلم انه لا خيرة في السؤال وسأل الحافظ من المواضع التي وقع فيها التردد من لاشئ له قال اولي في حقه ان يتكسب للمصون عن ذلك السؤال او يترك ويتنظر ما يفتقر عليه بخير مسألة فصح عن احمد مما اشتهر من زهد وورعه انه قال لمن سأله عن ذلك الزم السوق وقال الآخر استغن عن الناس فلو ارسل الغنى عنهم وقال ابن مينا للناس كلهم ان يتكسب من الله وان يعودوا انفسهم بالتكسب من قال بترك التكسب فهو حتى يرسل تطيل الدنيا نقله عنه ابو بكر المروزي وقال آجوة التعليم والتعلم أحب الى من الجوارح لا انتظار ما في ايدي الناس وقال ايضاً من جلس ولم يحدث دعه نفسه الى ايدي الناس وأسد عن عمر كسب فيه بعض الشيء خير من الحاجة الى الناس واسد عن سعيد بن المسيب انه قال عند موته وترك مالا اللهم انك تعلم اني اموالهم الا لا يصون به ديني وعن سفيان الثوري وابي سليمان الدارمي ونحوها من السلف شوه بل نقلها ابو بكر عن الصحابة والتابعين وانه لا يحفظ عن احد منهم انه ترك تعاطي الرزق مقتضراً على ما يفتقر عليه **قوله** حُرْمَةً من حطب الخ قال ابن الملك الحنظلي بضم الحاء قد ما يحل بين العضدين والصدور ويستعمل فيما يحل على الظهر من الحطب قال المزني فيه الحث على الصدقة والاكل من عمل يبيع والاكتساب بالمباحات كالحط في الخيش النابتين في موات **قوله** يعطيه او يمنعه الخ اي يستوي الأمران في انه خير له منه **قوله** عن ابي ادريس الخولاني عن ابي مسلم الخولاني الخ قال المزني اسم ابي ادريس عائد الى عبد الله واسم ابي مسلم عبد الله بن ثوب بضم المثلثة وفخر او اود بعد هاهنا وحلة ويقال ابن بغير المثلثة وتحقير الواو ويقال ابن اوثب ويقال ابن عبد الله ويقال ابن عوف ويقال ابن مسلم ويقال اسمه يعقوب بن عوف وهو مشهور بالزهد في الكرامات الظاهرة والخاصة الباهرة اسم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وألقاه الاموي العنسي في النار فلم يجز له فتركه فجاء مهاجراً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمات في النبي صلى الله عليه وسلم وهدي في انطرب في فداء الى المدينة فلقى ابا بكر الصديق وعمر وغيرهما من كبار الصحابة رضي الله عنهم وهذا هو الصواب المحفوظ ولا خلاف فيه بين العلماء واما قوله السمعي في الاستسباب انه اسلم في رضى معارية فخلط بالتفاق اهل العلم من الحديثين واصحاب الحديث وغيرهم والسلف فيهم والله اعلم **قوله** فما يسأل احداً يتاوله اياه الخ قال المزني في المشكوة عن ابي ذر قال دعا في رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يشترط عني ان لا تسأل الناس شيئاً قلت نعم قال ولا سوطك ان سقط منك حتى تنزل اليه فتأخذه رواه احمد **باب من تحل له المسألة** **قوله** عن هارون بن رباح بكبر اراء وبغثناة تحت ثوب واحد **قوله** تحل حمالة الخ قال القاري بغير الحاء وتخفيف الميم ما يتجملد عن غيره من دية او غرامة لدفع وقوع حرب يسفك الدماء بين فريقين ذكر ابن الملك وغيره من علمائنا قال الطيبي اي ما يتجملد الانسان من المال اي يستدينه او يدفعه لاصلاح ذي اليمين فحل له الصدقة اذا لم تكن الحمالة والمعصية **قوله** فحلت له المسألة حتى يصيبها الخ اي جازله السؤال بشرط ان يترك الاحراج والتخليط في الخطاب الى ان يجد الحمالة **قوله** ثم عسك الخ اي أنه وحادثه مستأصلاً من جاحه يحوجه اذا استأصله وهي الآفة الهلكة للثمار والاموال **قوله** اجتاحت الخ اي استأصلت واهلكت **قوله** قواماً من عيش الخ اي ان يدلك ما تقوم به حاجته الضرورية من قوت ولباس **قوله** سداد من عيش الخ بكسر السين المهملة هو الصواب ما يسد به الفقير ويدفع كفى الحاجة **قوله** أصابته فاقة الخ اي حاجته شديداً اشتهر بها

باب جواز الأخذ بغير سؤال ولا تطلع

من ذوى الحجى من قومه لقدا صابت فلاناً فاقاة فعلت له المسألة حتى يُصيب قواماً من عيش أو قال سداً من عيش فما سواه من المسألة يا قبيصة محتناً يا كلها صابها محتناً وحديثنا هرون بن معروف قال ناعبد الله بن وهب وحديثنا حرمة بن يحيى قال أنابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فأقول أعطيه أفقر إليه منى حتى اعطاني مرة ما لا أفعلت أعطيه أفقر إليه منى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرب ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك وحديثنا أبو الطاهر قال أنابن وهب قال أخبرني عمر بن الحرث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطي عمر بن الخطاب العطاء فيقول له عمر أعطيه يا رسول الله أفقر إليه منى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ فتموله وتصدق به وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرب ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك قال سالم فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يؤذ شيئاً أعطيه وحديثنا أبو الطاهر

بين قومه قوله من ذوى الحجى الم بكسر الحاء وفتح الجيم أى العقل الكامل، قال النووى فيه تنبيه على أنه يشترط في الشاهد التيقظ فلا يقبل من منصف قوله لقدا صابت فلاناً فاقاة أى يقوم ثلاثة على رأس الأَشهاد فائتلى هذا القول والمراد بالمبالغة في ثبوت الفاقاة، قال الأسدي وهذا كناية عن كون تلك الفاقاة محققة لا محيلة حتى لو استشهد عقلاء قومه بتلك الفاقاة لشهدوا بما والله تعالى أعلم والفرق بين هذا القسم والقسم السابق أن الفاقاة في القسم الأول ظاهرة بين غالب الناس وفي هذا القسم خفية عنهم، وقال ابن الملك وهذا على سبيل الاستحباب فلا يجب أن يكون أدلة على براءة السائل عن التهمة في ادعائه وأدعى الناس إلى سرعة اجابته وخض بكونهم من قومه لا أنهم من عالمون بحاله وهذا من باب التبيين والتعريف إذ لا مدخل لعدد الشهود من الرجال في شيء من الشهادات عند أحد من الأئمة قيل إن الأعداء لا يثبت عند البعض إلا ثلاثاً لا تحاشدها على النفي فثلثت على خلاف ما اعتيد في الأثبات الحاجة وقال السيد جمال الدين نقلنا عن الترمذي أخذ بظاهر الحديث بعض أصحابنا وقال الجمهور يقبل من عدلين وحملوا الحديث على الاستحباب وهذا محمول على من عرفت له مال فلا يقبل قوله في تلقه والأعداء لا يثبت، وأما من لم يعرف له مال فالقول قوله في عدم المال - كذا في المرقاة - قوله ما سواه أى هذه الأقسام الثلاثة من المسألة قوله محتناً أى قال النووى هكذا هو في جميع النسخ محتناً ورأيت غير مسلم يحتج وهذا واضح ورواية مسلم صحيحة وفيه إضمار رأى اعتقد محتناً أو يؤكل محتناً، أم والصحت بضمينتين وبسكون الثانية وهو لا كثر هو الحرار الذى لا يحمل كسبه لأنه يبعث البركة أى يذهبها - واختلف فيمن تحمل له الزكوة والمسألة قال الترمذى في حديث ابن مسعود (قيل يا رسول الله وما يغنيه قال خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب) والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كما لا شك وابن المبارك واحمد واسحق قال وسع قومى ذلك فقالوا إذا كان عندنا خمسون درهماً أو أكثر وهو محتج فله أن يأخذ من الزكوة وهو قولنا الشئ وغيره من أهل العلم انتهى، وقال الشافعى قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه ما لا مع ضعفه وفي نفسه وكثرة عياله وفي المسئلة مثلاً آخرى لا تطيل بذكرها وقد تقدم منا تفصيل ما عند أصحابنا في الباب السابق تحت قوله لا يجد غنى يغنيه فليبرج - باب جواز الأخذ بغير سؤال ولا تطلع، قوله أفقر إليه منى أى أحوج قوله وأنت غير مشرب أى غير متطلع إليه وحريص عليه قال أبو داود سألت أحمد عن أشراف النفس فقال بالقلب قال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال هو أن يقول مع نفسه يبعث إلى فلان بكذا وقال الأثرى يضيق عليه أن يرضه إذا كان كذلك - قوله وما لا فلا تتبعه نفسك أى وما لا يكون كئيباً لك بأن لا يجيئك هناك إلا بتطلع إليه استشرى عليه فلا تجعل نفسك تابعة له ولا توصل المشقة إليها في طلبه حكى أن الإمام أحمد بن حنبل اشترى شيئاً من السوق فجعله بين الحمال فلما دخل البيت وكان الخبز منشوراً ليبرد أمر له أن يعطى قرصاً لبيان فعرض عليه فامتنع ولم يأخذ فلما خرج أمره أن يلحقه ويعطيه فأخذ ففجيت الولد من امتناعه أو كما وأخذ ثانياً فسأل الأمام فقال نعم لم تأخذ ول رأى العيش وتبع منه أشارت على مقتضى الطبع البشري فامتنع لك ولما خرج وجده بالخبز من غير أشراف في تلك الحالة فأخذ قوله فتموله أو تصدق به أى ادخله في مالك أن كنت محتاجاً وتصدق به أى على أفقر منك أن كان فاضلاً عنك عما لا بد لك منه، قال ابن بطال أشار صلى الله عليه وسلم على عمر بكما فضل كانه وإن كان مأجوراً بإثارة لعطائه عن نفسه من هو أفقر إليه منه فإن أخذه للعطاء ومباشرة الصدقة بنفسه أعظم لأجره وهذا يدل على عظيم فضل الصدقة بعد التمرؤ لما في النفوس من الشغ على المال - قوله ولا يؤذ شيئاً أعطيه أى قال الحافظ هذا يعومره ظاهره في أنه كان لا يرد ما فيه شبهة وقد ثبت أنه كان يقبل هدايا المختارين إلى عبيد الشافعى وهو أخو صفية زوج ابن عمر بن عبد الله وكان المختار غلب على الكوفة وطرد عمال عبد الله بن الزبير وأقام أميراً عليها في غير طاعة خليفة

[illegible]

ابن آدم آلا التراب ويتوب الله على من تاب **وحدثنا ابن المشيخ** ابن بشار قال قال ابن المشيخ نا محمد بن جعفر قال نا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن انس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فلا أدري أثنى أم لم يثنى كان يقول بمثل حديث أبي عوانة **وحدثني** حرملة بن يحيى قال نا ابن وهب قال نا خبرني يونس عن ابن شهاب عن انس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لو كان لابن آدم واد من ذهب أحب ان له وادياً آخر ولن يملأه آلا التراب والله يتوب على من تاب **وحدثني** زهير بن حرب وهرون بن عبد الله قال نا محمد بن عمار عن ابن جريح قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو ان لابن آدم واد من ذهب أحب ان يكون اليه مثل له ولا يملأ نفسه ابن آدم آلا التراب والله يتوب على من تاب قال ابن عباس فلا أدري أمن القرآن هو أم لا وفي رواية زهير قال فلا أدري أمن القرآن أم لا **وحدثني** سويد بن سعيد قال نا علي بن مسهر عن داود عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه قال بعث أبو موسى الأشعري الى قراء اهل البصرة فدخل عليه ثلاث مائة رجل قد قرأوا القرآن فقال انت خير اهل اهل البصرة وقراء أو هم فاتلوا ولا يطولن عليكم الامد فتقسطوا قلوبكم كما قسط قلوب من كان قبلكم وانا كنا نقرأ سورة كنا نشتبهها في الطول الشدة براءة فأنسيتم ما غيرنا قد حفظت منها لو كان لابن آدم واديان من مال لا يبتغ وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم آلا التراب كنا نقرأ سورة كنا نشتبهها يا حدى المسجات فأنسيتم ما غيرنا قد حفظت منها يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسولون عنها يوم القيمة **وحدثنا** زهير بن حرب نا ابن نمير قال نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى

وفي أخرى ولا يملأ نفسه ابن آدم قال الكرماني ليس المراد الحقيقة في عضو عينه بقية عدمه لا خصار في التراب اذ غيره يملأه أيضاً بل هو كناية عن الموت لانه مستلزم للاستلاء فكانه قال لا يشيع من الدنيا حتى يموت فالعرض من العبارات كلها واحد وهي من التفتن في العبادة وشك هذا يحسن فيما اذا اختلفت مخارج الحديث واما اذا اتحدت فهو من تصحيف اللفظ كذا في النسخ **قوله** آلا التراب أي تراب القبر فنية تنبيه عليه علان الجمل المورث للحرص مركز في جملة الانسان كما أخبر الله تعالى سبحانه عنه في القرآن حيث قال بلغ من هذا الحديث والمقال قل لو أنتم تتركون حذرنا رجوة دلي إذا لا مسكتكم خشية الإلفاق وكان الإنسان فتورا قال الحافظ ويحتمل ان تكون الحكمة في ذكر التراب دون غيره ان المراد لا يفتقر طعه حتى يموت فادامات كان من شأنه ان يرفق فاذا دفن صلب عليه التراب فلا حرفة وفاء وعينه ولم يبق منه موضع يحتلج الى تراب غيره اما النسبة الى الفم فلكونه الطريق الى الوصول للجوف **قوله** ويتوب الله على من تاب أي ان الله يقبل التوبة من الحرص كما يقبلها من غيره قيل فيه اشارة الى ذم الاستكثار من جمع المال وتنفق ذلك والحرص عليه للاشارة الى ان الذي يترك ذلك يطلق عليه انه تاب يحتمل ان يكون تاب المحنى اللغوي وهو مطلق الرجوع الى رجع عن ذلك الفعل والحق وقال الطيبي يمكن ان يكون معناه ان الكادى مجبول على حب المال وانه لا يشيع منحه إلا من حفظه الله تعالى ووقفه لازالة هذه الجبلة عن نفسه وقيل فاهم موضع ويتوب موضعه اشعار بان هذه الجبلة من مروت جارية مجرى الذنب وان ازالها ممكنة بتوفيق الله تعالى وتسديد والى ذلك الاشارة بقوله تعالى ومن يؤق شفع نفسه فأنزلهم المفلحون ففي اضافة الشخ الى النفسح لالة على انه غريزة فيها وفي قوله ومن يؤق اشارة الى امكان ازالة ذلك ثمر تب الفلاح على ذلك قال وتؤخذ المناسبة ايضاً من ذكر التراب فان فيه اشارة الى ان الكادى خلق من التراب ومن طبعه القبض واليأس وان ازالته ممكنة بان يعط الله عليه ما يصلح حتى يتم الحلال الزكية والحصول المرغوبة قال تعالى والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي يحب لا يخروج الا بكدا فوقع قوله ويتوب الله موقع الاستدراك أي ان ذلك العسر الصعب يمكن ان يكون يسيراً على من يسر الله تعالى عليه **قوله** أم شئ كان يقوله بمثل حديث أبي عوانة أي المتقدم في حديث يهر من آدم وشيئ منه اثنان فهو الذي شك فيه ان شئ ههنا وياق العذر عن كونه ليس على أسلوب القرآن قاله الأقر في قوله سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا من الأحاديث التي صرح فيها ابن عباس بسامعه من النبي صلى الله عليه وسلم وهي قليلة بالنسبة لم يه عنه فانه احد المكثرين وسبع ذلك فتحه كان أكثره عن عباد الصحابة **قوله** فلا أدري أمن القرآن هذا الذي شك فيه ابن عباس من غير الذي شك فيه ان شئ قاله الأقر وفي احاديث الباب ذكر الحرص الشره ومن ثمر آثار السلف التقليل من الدنيا والعناية باليسر والرضا بالكفاف **قوله** فأنسيتم ما غيرنا الى قد حفظت منها أي قال القرطبي يحتمل انما احدى السور المتلوة الآن انسيها وبقى منها في حفظه الآية المنسوخة وقال عياض النسخ في القرآن على ثلاثة اقسام ما نسخ حكمه وبقى لفظه وهو أكثر المنسوخ وما نسخ لفظه وحكمه كالثلاث رضعات يحرم من

باب فضل التوبة والخير عليها

قال أنا عبد الله بن وهب قال أخبرني مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أخوف ما أخاف عليكم ما يخرج الله لكم من زهرة الدنيا قالوا وما زهرة الدنيا يا رسول الله قال بركات الأرض قالوا يا رسول الله وهل يأتي في الخير بالشر قال لا يأتي في الخير إلا بالخير لا يأتي في الخير إلا بالخير إن كل ما أنبت الربيع يقتل أو يهلك إلا أكسلة الخضر فأكلها تأكل حتى إذا امتلأت خاضتها استقبلت الشمس ثم اجتثت وبالت وتلطت ثم عادت فأكلت أن هذا المال خضر خلوقة فمن أخذه بحقه ووضع في حقه فعم المعونة هو ومن أخذه بغير حقه كان كالذي يأكل ولا يشبع **وحديث** علي بن حجر قال نا اسمعيل بن إبراهيم عن هشام صاحب الدثوث عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وجلسنا حوله فقال أن متنا أخاف عليكم بعدى ما يفقه عليكم من زهرة الدنيا وزينتها فقال رجل أو يأتي في الخير بالشر يا رسول الله قال فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليل فليل ما شأنك تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكلمك قال ورأيت أنه ينزل عليه فأفاق عيسى عن الرخصاء وقال أنى هذا السائل وكأنته حمدة فقال أنه لا يأتي في الخير بالشر وإن متنا ينبت الربيع يقتل ويهلك إلا أكسلة الخضر فأكلها تأكل حتى إذا امتلأت خاضتها استقبلت عين الشمس فتلطت وبالت ثم رثعت وإن هذا المال خضر خلو ونعم صاحب المسلم هو لمن أعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه من يأخذ بغير حقه كالذي يأكل ولا يشبع ويكون عليه شهيداً يوم القيمة

وجوه من التشبيهات بدية أولها تشبيه المال وغوره بالنبات وظهور ثابته تشبيه المنهك في الأكتساب باليهام أو المنهكة في الاعتناء وثالثها تشبيه الاستكثار منه ولا ذخاره بالشر في الأكل والامتلاء منه ولا يبعث تشبيه الخراج من المال مع عظمتها في النفوس حتى أدى إلى المبالغة في الجلب به بما تطرحه البهيمة من السلم ففيه أشارة بدية الاستعداد شرعاً وخامسها تشبيه المتقاعد عن جمعه وضمه بالشاة إذا امتلأت وحطت جانبها مستقبلة عين الشمس فأكلها من أحسن حالها سكوتاً وسكينة وفيه أشارة إلى إدراكها لمصالحها وتدارسها تشبيه موت الجامع المانع بموت البهيمة الغافلة عن دفع ما يضرها وسابغها تشبيه المال بالصراف الذي لا يؤمن أن ينقلب عدو فأفان المال من شأنه أن يجرز ويشد وثاقه محباله وذلك يقتضيه من مقتضاه فيكون سبباً لعقاب مقتنيه وثامتها تشبيه أخذه بغير حق بالذي يأكل ولا يشبع - وقال الغزالي م مثل المال مثل الحية التي فيها تزيق نافع وسرناقع فان أصابها العارف الذي يحتز عن شرها ويعرف استخراج تزيقها كان نعمة وإن أصابها الغبي فقد لقي البلاء المهلك وتوضيحه ما قال الخواجه عبيد الله النقشبندى رحمه الله أن الدنيا كالحيمة فكل من يعرف رقيتها يجز له أخذها ولا فلا فليل وما رقيتها فقال أن يعرف من أين يأخذها وفي أين يصرها **قوله** أن هذا المال خضر خلوقة الخ فقد مر شرحه قبل إرواب **قوله** فعم المعونة هو الخ أي ما يعان به على الطاعة ويدفع به ضررات المؤنة إذا المراد بالمعونة الوصف بمبالغة أي فعم المعين على الدين - وصغير هو راجع إلى المال، قال الحافظ وفيه إشارة إلى عكسه وهو جيش الرفيق هو من عمل فيه بغير الحق وقوله كالذي يأكل ولا يشبع ذكر في مقابلة فعم المعونة هو، **قوله** عيسى عن الرخصاء الخ بعضهم الرعاء فعم الجملة ثم المجهة والمذ هو العرق وقيل الكثير وقيل عرق الحمى وأصل الرخص بفتح ثمر سكوت الغسل ولهذا فتر الخطابي أنه عرق يرحض الجبل لكثرت **قوله** أن هذا السائل الخ قال النووي هكذا هو في بعض النسخ وفي بعضها إن وفي بعضها أي وكلمة صحيح فمن قال أي أو أين فهماء يخفى ومن قال أن فمعناه والله أعلم أن هذا هو السائل الممدوح الخاذق الفطن ولهذا قال وكأنه حمل ومن قال أي فمعناه أيكم فحذت الكاف والميم والله أعلم، **قوله** وكأنه حمل الخ والحاصل أنهم لا مؤه أو لا حيث رأوا سكوت النبي صلى الله عليه وسلم فظنوا أنه أغضبته ثم حمدوه آخر المأرا أو مسئلة سبباً لاستغاثه ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله وكأنه حمدة فآخذوه من قرينة الحال - **قوله** وإن متنا ينبت الربيع الخ قال الحافظ ومما فيه للتكثير وليست من للتبعيض لتوافق رواية كلنا أنبت وهذا الكلام كله وقع كالمثل للدنيا وقد وقع التصريح بذلك في مهمل سعيد المعتبر **قوله** ونعم صاحب المسلم هو الخ أي نعم رفيقه هو **قوله** لمن أعطى منه المسكين الخ في فضيلة المال لمن أخذه بحقه وصرفه في وجع الخير وفيه نجدة لمن يرتحم الغني على الفقير والله أعلم - **قوله** أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ شلت من يحيى بن أبي كثير قاله الحافظ **قوله** ويكون عليه شهيداً يوم القيمة الخ أي نجة عليه يوم يشهد على حرصه وأسرفه وأنه أنفقته فيما لا يرضاه الله تعالى ولو يؤذ حقه من مال الله لعباده الله، قال الحافظ يحتمل أن يشهد عليه حقيقة

حل ثنا قتيبة بن سعيد عن ملك بن انس فيما قرئ عليه عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصار سأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاهم ثم سألوه فاعطاهم حتى اذا نفذ عند قال ما يكن عندي من خير فلن أذخره عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنيه الله ومن يصبر نصيره الله وما أعطى أحد من عطاء خيراً وأوسع من الصبر **وحل ثنا** عبد بن حميد قال قال نعيم بن الحارث قال انا معمر بن الزهري بهذا الاسناد نحوه **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال قال أبو عبد الرحمن المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب قال حدثني شرحبيل وهو ابن شريك عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد افلح من أسلم وزرقي كفاً وقنعته الله بما آتاه **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقض أبو سعيد لا يخرج قالوا نا وكيع قال نا الاعشى **وحل ثنا** زهير بن حرب قال نا عبد بن فضال عن أبيه كلاهما عن عمارة بن القعقلع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم

بان ينطقه الله تعالى ويجوز ان يكون مجازاً والمراد شهادة الملك المؤكل به **باب** فصل للتعفف والصبر والقناعة والحش على كل ذلك **قوله** فقد ما عندهم ان يكملوا فاء اي فرغ **قوله** ما يكن عندي من خير اي مال وما شرطية وفي بعض الروايات ما يكون فما حينئذ موصولة متضمنة معنى الشرط **قوله** فلن أذخره عنكم اي أجله ذخيرة لغيركم معروفاً عنكم وداله جملة وقيل جملة وفيه ما كان عليه من السخاء انفاذ أمر الله **قوله** ومن يستعفف الا قال القرطبي اي يمتنع عن السؤال **قوله** يغف الله اي يتشدد الفاء المفتوحة اي أنه يجازيه على استعفافه بصياً وجهه ودفع فاقته وقال ابن التين معناه اما ان يزرقه من المال ما يستغف به عن السؤال واما ان يزرقه القناعة والله اعلم **قوله** ومن يستغن اي بالله عن سواه **قوله** يغنيه الله اي فانه يعطيه ما يستغف به عن السؤال ويغني قلبه الغنى فاذ الغنى غنى النفس كما تقدم تقريره **قوله** ومن يصبر وفي بعض الروايات ومن يصبر اي يعالج نفسه على ترك السؤال ويصبر الى ان يحصل له الملق **قوله** يصبر الله اي فانه يقويه ويمكثه من نفسه حتى تتفادله وتدع لغيره الشدة فعند ذلك يكون الله معه فيظفر بمطلوبه **قوله** خير واوسع من الصبر اي قال النووي وكذا ونسخ مسلم خير بالرفع وهو صحيح والتقدير هو خير كما في رواية البخاري يعني من طريق مالك وفي الحديث الحش على الاستغفار عن الناس التعفف عن سؤالهم بالصبر المؤكل على الله وانتظار ما يزرقه الله وان الصبر افضل ما يعطاه المرء لكونه اجراً عليه غير مقدراً ولا محروماً وقال ابن الجوزي لما كان التعفف يقتضي ستر الحال عن الخلق واظهار الغنى عنهم فيكون صاحبه معاملاً لله في الباطن فيقع له المهرج على قدر الصدق في ذلك واتعاجل الصبر خير العطاء لانه حبس النفس عن فعل ما تحبه والزماها بفعل ما تكره في العاجل مما لو فعله او تركه لتأذى به في الآجل، وقال الطبري معنى قوله من يستعفف يعفه الله اي ان عفا عن السؤال ولولم يظهر الاستغناء عن الناس لكنه ان اعطى شيئاً لم يتركه ملاً الله قلبه غنى بحيث لا يحتاج الى سؤال ومن زاد على ذلك فظاهر الاستغناء فتصبر ولو اعطى لم يقبل فذلك ارفع درجة فالصبر جامع لمكارم الاخلاق **قوله** عن أبي عبد الرحمن الحبلي هو منسوب الى بنى الحبيل والمشهور في استعمال الحديثين صتم الباء منه والمشهور عند اهل العربية فتحها ومنهم من سكنها قاله النووي رحمه الله **قوله** ورزق كفاً اي قال النووي فيه فضيلة هذه الاوصاف والكفائات الكفاية بلا زيادة ولا نقصان. وقال القرطبي هو ما يكف عن الحاجات ويدفع الضرورات ولا يلحق باهل الترفهات ومعنى الحديث ان من انقصت بشك الصفات حصل على مطلوبه وظهر به غيبه في الدنيا والآخرة ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل رزقي من قوتنا اي اكفهم من القوت بما لا يرهقهم الى ذلك المسئلة ولا يكون فيه فضول تبث على الترفه والتبسط في الدنيا وفيه حجة لمن فضل الكفافة لانه افايد عولته وآله بأفضل الاحوال وقد قال خير الامور وساطها اشقي، ويؤيد ما اخرجه ابن المبارك في الزهد بسند صحيح عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن ابن عباس انه سئل عن رجل قليل العمل قليل الذنوب افضل او رجل كثير العمل كثير الذنوب فقال لا عدل بالسلامة شيئاً فمن حصل له ما يكفيه واقتنع به أمن من افات الخلف واقات الفقر قد ورد حديث لوصح لسان نعماً في المسئلة وهو ما اخرجه ابن ماجه من طريق تميم وهو ضعيف عن انس رفعه ما من غني ولا فقير الا وفي يوم القيامة انه آت من الدنيا قوتاً وقد سئل ابن بطال على مسئلة التفضيل بين الغني والفقير بكلام طويل حاصله ان الفقير والغني متقابلان لما يعرض لكل منهما من فقر وغنا من الحوائص فيمدح او يذم والفضل كله في الكفافة لقوله تعالى ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط وقال صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل رزقي من قوتنا وسياق قريتنا وعليه يحمل قوله أسالك غناي وغنا هؤلاء واما الحديث الذي اخرجه الترمذي اللهم اجني مسكينا وامتنى مسكينا الحديث فهو ضعيف وعلى تقدير ثبوته فالمراد به ان لا يحاوزه الكفافة انتهى لمختصاً، ومن جزم الى تفضيل الكفافة القرطبي في المفهر فقال جمع الله سبحانه وتعالى لنبيه الحالات الثلاث الفقر والغنى والكفافة فكان الاول اول حالاته فقاموا به فاجب ذلك من مجاهد

من سأل بجوابه ربي الخوارج واحكامهم

بأن أعطاه المؤلف ومن غفلت على إيمانه أن لم يعط واحتمل

بأن أعطاه الله عليه السلام -
وقال المؤلف في كتابه أعطاه المؤلف على الحق

أَجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قَوْلًا سَلَّمَ شَاعِرًا عَمَّانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَنْظَلَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَنَا وَقَالَ
 الْآخَرَانِ نَاجِيًا عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَسَمًا
 فَقُلْتُ اللَّهُ بِرَسُولِهِ لَغَيْرِهِ هُوَ لَا كَانَ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُمْ قَالَ قَسَمَ خَيْرٌ وَفِي بَيْنِ أَنْ يَسْتَأْذِنَ بِالْحُشِّ أَوْ يَجْزُلُونِي فَلَسْتُ بِبَاسِخِلٍ
 النَّفْسُ تَوَقَّعَتْ عَلَيْهِ الْقَتْلَ فَصَارَ بِذَلِكَ فِي حَالِ الْأَعْيَاءِ فَمَا يَجِبُ ذَلِكَ مِنْ بَنِيهِ لِمُسْتَحَقِّهِ وَالْمَوَاسِقُ بِهِ وَالْإِشْرَاحُ اقْتَصَارُهُ مِنْهُ عَلَى مَا سَدَّ
 مِنْ رِقَّةٍ عَلَيْهِ وَهُوَ صَوْرَةُ الْكُفَّاتِ الَّتِي مَاتَ عَلَيْهَا قَالَ وَهُوَ حَالُهُ سَلِيمَةً مِنَ الْخُشْيِ الْمَطْطِ وَالْفَقْرِ الْمُؤَلِّمِ وَأَيْضًا فَصَاحِبُهُمَا مَعْدُودٌ فِي الْفُقَرَاءِ لَا تَكْلَافُ
 فِي طَبِيبَاتِ الدُّنْيَا بَلْ يَجَاهِدُ نَفْسَهُ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْقَدْرِ الزَّائِدِ عَلَى الْكُفَّاتِ فَلَمْ يَفْتَحْ مِنْ حَالِ الْفَقْرِ إِلَّا السَّلَامَةَ مِنْ قَهَرِ الْحَاجَةِ وَذَلِكَ الْمَسْئَلَةُ - أَمَّا هُنَا
 وَبُيُوتُهُمَا مَا تَقْدِرُ مِنَ التَّرْغِيبِ فِي خُشْيِ النَّفْسِ وَمَا أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ وَارِضٌ بِمَا قَسَمَ لَكَ تَكُنْ أَغْنَى النَّاسَ - كَذَا فِي الْفَتْحِ - قَوْلُهُ
 رِزْقُ آلِ مُحَمَّدٍ قَوْلًا سَلَّمَ قَالَ النُّوَوِيُّ الْقَوْتُ مَا يَسُدُّ الرِّمْقَ وَفِيهِ فَضِيلَةٌ مِنَ الدُّنْيَا وَالْإِقْتَصَارُ عَلَى الْقَوْتُ مِنْهَا وَالِدَعَاءُ بِذَلِكَ وَقَالَ
 ابْنُ بَطَّالٍ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ الْكُفَّاتِ وَأَخْذِ الْبَلْغَةِ مِنَ الدُّنْيَا وَزَهْدِهَا فِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ دَعْبَةٌ فِي تَوْفِيرِ نَعِيمِ الْآخِرَةِ وَإِشْرَاحًا لِلْمُيَسِّقِ عَلَى مَا يَفْعَلُ فَيَنْبَغُ
 أَنْ تَقْدِرَ بِهِ أَمْتَهُ فِي ذَلِكَ - أَمَّا قَالَ الْقَارِي وَمِنْ حُكْمِ الْكُفَّاتِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ فَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَادُ قِلَّةَ الْأَكْلِ حَتَّى أَنْهَ يَأْكُلُ
 فِي كُلِّ اسْبُوعٍ مَرَّةً فَكُفَّاهُ وَقُوَّةُ تِلْكَ الْمَرَّةِ فِي اسْبُوعٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَادُ الْأَكْلَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَكُفَّاهُ ذَلِكَ أَيْضًا لِأَنَّهُ أَنْ تَرَكَهُ أَضْرَمَ ذَلِكَ
 وَلَمْ يَقْوِ عَلَى الطَّاعَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ كَثِيرَ الْعِيَالِ فَكُفَّاهُ مَا يَسُدُّ رِمْقَ عِيَالِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقِلُّ عِيَالُهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى طَلَبِ الزَّيَادَةِ وَكَثْرَةِ الْأَشْتِقَالِ
 فَإِذَا قِلَّ الْكُفَّاتُ غَيْرَ مَقْدَرٍ وَمَقْدَرُهُ غَيْرُ مَعْيَنٍ إِلَّا أَنْ يَحْمَدُ مَا بِهِ الْقُوَّةُ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ بِهِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ **بَابُ اعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ**
وَمَنْ يَخَافُ عَلَى إِيْمَانِهِمْ لَمْ يُعْطَ وَاحْتِمَالُ مَنْ سَأَلَ بِجَوَابِهِ لِمَجْلِهِمْ وَسَيِّانِ الْخَوَارِجِ وَاحْكَاهُمْ قَوْلُهُ لَغَيْرِهِ هُوَ لَا كَانَ أَحَقُّ
 هُوَ تَنْبِيْهُ لظَنِّهِ أَنَّ الْإِشْرَاحَ بِالْعَطَاءِ هُوَ بِحَسَبِ الْفَضِيلَةِ وَالسَّابِقَةِ فِي الدِّينِ فَبَيَّنَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجْهَ إِشْرَاحِهِ بِقَوْلِهِ أَهْمُ خَيْرٌ وَفِي
 قَوْلِهِ أَهْمُ خَيْرٌ وَفِي الْإِخْتِصَارِ قَالَ عِيَالُهُمْ وَوَالِدَتُهُمْ أَهْمُ اسْتَطْوَا عَلَى فِي السُّؤَالِ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِيهِ أَنَّهُ أَنْ أَجَابَهُ
 إِلَيْهَا حَابَاهُمْ وَأَنْ مَنَعَهُمْ أَكْرَهَ وَبَعْدَهُ فَاخْتَارَ أَنْ يُعْطِيَ أَذْهَبَ الْخَلِّ مِنْ خَلْقِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَدَادَةُ وَتَأَلُّفًا كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَنْ مَنْ شَرَّ النَّاسِ مَنْ أَتَقَاهُ النَّاسُ لَشَرِّهِ وَكَأَنَّ اللَّهَ سَجَّاهُ بِاعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ تَوْبَهُ - أَمَّا كَذَا فِي أَحْكَامِ الْحَالِ الْمَعْلُومِ - قَالَ النُّوَوِيُّ فِيهِ مَدَارَاةُ أَهْلِ
 الْحِمَاةِ وَالْقِسْوَةِ وَتَأْلُفُهُمْ إِذَا كَانَ فِيهِمْ حَصْلَةٌ وَجَوَازُ دَفْعِ الْمَالِ إِلَيْهِمْ لِهَذِهِ الْمَصْلُحَةِ - أَمَّا - وَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي اعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ
 الشَّوَارِبُ عَلَى مَا تَخَصَّصَ التَّرْمِذِيُّ فِي شَرْحِ الْأَحْيَاءِ أَنَّ هَذَا الصَّنْفَ أَمَّا أَكْفَارًا وَاسْمُ لَوْ أَنَّ الْكُفَّارَ مَا أَنْ يَرْجَى خَيْرُهُمْ وَيَكْفِي شَرَّهُمْ وَكَانَ الْبَنِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِيهِمْ فَمَنْ لَمْ يَطُورْ بَعْدَهُ عَلَى قَوْلَيْنِ أَحَدُهُمَا نَعَمْ وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَهْزَابٍ شَرَاءُ يَعْطُونَ لِيَرْغَبَ نَظَرُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ وَآخَرُونَ لِيَتَقَرَّ
 نِيَّتُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ (وَلَعَلَّ الْأَهْمُ لِيَتَقَرَّ ثَبَاتُهُمْ) وَكَانَ الْبَنِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِيهِمْ فَمَنْ لَمْ يَطُورْ بَعْدَهُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا الْوَثَاقِي نَعَمْ وَعَلَى هَذَا
 فَمَنْ أَيْنَ يَعْطُونَ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا مِنَ الزُّكُوفِ وَالثَّانِي مِنْ خَمْسِ الْخَمْسِ وَالضَّرْبِ الثَّلَاثُ قَوْمٌ مُسْلِمُونَ يَلِيهِمْ قَوْمٌ مِنَ الْكُفَّارِ أَنْ اعْطُوا قَاتِلُوهُمْ وَتَوْبَهُمْ
 قَوْمٌ مِنَ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ أَنْ اعْطُوا أَوْ جِبَا الصَّدَقَاتِ (لَعَلَّ جِبَا الصَّدَقَاتِ أَيْ مِنَ الْجِبَايَةِ) نَعْتَهُ (أَيْ عَنِ الشَّافِعِيِّ) فِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا
 أَهْمُ يَعْطُونَ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِمِ وَالثَّانِي مِنْ سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ وَالثَّلَاثُ مِنْ سَهْمِ الْغَنَاءِ مِنَ الزُّكُوفِ وَالرَّابِعُ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ أَنَّهُ مِنَ السَّهْمَيْنِ
 الْغَنَاءِ وَالْمُؤَلَّفَةِ وَقَالَ أَحْمَدُ حُكْمُ الْمُؤَلَّفَةِ بِأَقْلَمِ نَيْمٍ وَمَقِيٍّ وَجَلَّ أَمَامَ قَوْمٍ مِنَ الْبَشَرِ كَيْفَ يَخَافُ الضَّرْبَ مِنْهُمْ وَيَعْلَمُ بِإِسْلَامِهِمْ مَصْلَحَةٌ جَائِزَاتُ
 يَتَأَلَّفُهُمْ بِأَلِ الزُّكُوفِ وَعَنْهُ رَوَايَةٌ أُخْرَى حُكْمُهُمْ مَنْشُورٌ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ - وَقَالَ مَالِكٌ - لَمْ يَرْبِقْ لِلْمُؤَلَّفَةِ سَهْمٌ لَخِي الْمُسْلِمِينَ عَنْهُمْ هَذَا
 هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْهُ وَعَنْهُ رَوَايَةٌ أُخْرَى أَهْمُ أَنْ أَحْتِاجَ إِلَيْهِمْ بِلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ أَوْ تَعْرِفُ مِنَ الشُّعْرَ اسْتَأْلَفَهُمُ الْإِمَامُ لِيُوجِدَ لَعَلَّةَ هَذَا عَلَى وَجْهِ الْأَجْمَالِ
 وَقَدْ رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ الْمُؤَلَّفَةُ قَوْلُهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْ عَدُوِّ قَبَائِلٍ ثُمَّ عُدَّ هُوَ ثَوْبًا قَالَ اعْطَى الْبَنِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كُلَّ رَجُلٍ مِنْهُمْ مَائَةَ نَاقَةٍ الْأَعْبَادُ الرِّجَالُ مِنْ بَنِي بَرْبُوعَ وَحَوِيطُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَإِنَّهُ اعْطَى لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ ثَمَسَيْنِ وَأَسَدًا أَيْضًا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ
 حِينَ جَاءَ عَيْنَةُ بْنُ الْحَصَنِ الْحَقِّ مِنْ رَيْكُومٍ مَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ بَعْنِي لَيْسَ الْيَوْمَ مُؤَلَّفَةٌ وَآخَرُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّكَ كَانَتْ
 الْمُؤَلَّفَةُ عَلَى عَهْدِ الْبَنِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا وَلِيَ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ انْقَطَعَتْ فِي إِسْنَادِهِ جَابِرُ الْمُحَجِّفِ وَفِي شَرْحِ الْكُذِّهِرِ أَصْنَافُ ثَلَاثَةٌ كَانَ الْبَنِيُّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤْتِيهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ لِأَعْلَانِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِيُعْطِيَهِمْ كَثِيرًا حَتَّى اعْطَى أَبَا سَفْيَانَ وَصَفْوَانَ وَالْأَقْرَمَ وَعَيْنَةَ وَعَبَّاسَ بْنَ مَرْثَدٍ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ
 مِنْهُمْ مَائَةَ مِنْ الْأَكْلِ وَقَالَ صَفْوَانُ لَقَدْ اعْطَانِي مَا اعْطَانِي وَهُوَ ابْنُ النَّاسِ أَيْ فَمَا نَالَ يُعْطِيهِمْ حَتَّى صَارَ أَحِبَّ النَّاسِ إِلَيَّ - وَفِي جَمْعِ الزَّوَادِ عَنْ
 ابْنِ مَالِكٍ قَالَ أَنْ كَانَ الرَّجُلُ لِيَأْتِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَسْأَلَ الشَّيْءَ مِنَ الدُّنْيَا لِيَسْأَلَ لَهْ فَمَا يَسْأَلُ حَتَّى يَكُونَ الْإِسْلَامُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا

حدثني عمر الناقد قال حدثنا اسحق بن سليمان الرازي قال سمعت مالكا ح وحدثني يونس بن عبد الاعلى واللفظ له قال

واما فيها وفي رواية ان كان الرجل ليس بالنبى صلى الله عليه وسلم الشئ للدين فيسملوه والباقي بعينه روى ابو يعلى ورجاله رجال الصحيح وفي الخبرين
للشيخ الامام ابى بكر الرازي الجصاص روى عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن جراح بن دينار عن ابن سيرين عن عبيدة قال جاء عيينة بن حصن و
الاقرع بن حابس الى ابى بكر فقال يا خليفة رسول الله ان عندنا ارضا سبعة ليس فيها كلاً ولا منفعة فان رأيت ان تعطيناها فاقطعها ايأها و
كتب لها عليها كتاباً واشهد وليس في القوم غيرنا فانطلقا الى عمر ليشهد لهما فلما سمع عمر ما في الكتاب تناوله من بين يديه ثم ثقل فيه فسمعه فذمرا
وقال الاقالة سيئة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكمما والاسلام يومئذ قليل وان الله قد غنى الاسلام اذها فاجمدا جديدا
لا يرعى الله عليكم ان رعيتم قال ابو بكر رحمه الله فترك ابى بكر الصديق رضى الله عنه التدين على عمر فيما فعله بعد امضائه بالحكم بليل على
انه عرفت من هب عمر فيه حين نجه عليه وان سمع المؤلفة قلوبهم كان مقصودا على الحال التي كان عليها اهل الاسلام من قلة العدد وكثرة عدد
الكفار وانه لو لم يركب اجتهاداً سائفاً في ذلك لانه لو سوغ الاجتهاد فيه لما اجاز وضع الحكم الذي مضاه فلما اجاز له ذلك دل على انه عرفت بتنبه
عمر ايأه على ذلك امتناع جواز الاجتهاد مثله ام - وفي شرح النقاية لعلى القارى ولو سكر احد من الصحابة ذلك (اي ماجرى بين عمر ابى بكر)
مع ما يتبادر من كونه سبباً لاثارة النائرة او ارتداد بعض المسلمين فلو لا اتفاق عقائد عمر على حقيقة وان مفسدة مخالفة اكثر من المصلحة المتوقعة
ليأدروا الى انكاره ام - اي فلما تركوا الانكار صار نوعاً من الاجماع على ذلك قال بعض الفضلاء المصريين من اهل عصرنا وهذه الرواية لا تقضي
سقوط هذا السهم وانما ذلك اجتهاد من عمر بالتفليس من المصلحة استقرار هذا التأليف لهذين الرجلين الطامعين وامثالهما بعد الأمان من ضرر
ارتدادها لو ارتداد الان الاسلام قد ثبت في اقوالها حتى انه لا يترقب على قتلها لو ارتداد أدنى فتنة واحتملوا ايضاً بانهم لم ينقل ان عثمان وعلياً أعطيا
احداً من هذا الصنف وهذا لا يدل على سقوط السهم تماماً فهو خبر سلبى لا حجة فيه وقصارى ما يدل عليه ان الخليفةين لم يعرض لهما حاجة الى
تأليف احد من الكفار لذلك وهو لا يتأتى بثبوته لمن احتاج اليه من الأئمة بعدهما ام - قلت وجواب هذه المناقشة يؤخذ من تقرير الحقيقين من اصحابنا
رحمهم الله قال صاحب البينات ثبت باتفاق الامة ان النبى صلى الله عليه وسلم انما كان يعطيهم ليتألفهم على الاسلام ولهذا سماهم الله المؤلفة
قلوبهم والاسلام يومئذ في ضعف واهله في قلة وأولئك كيدي ذو قوة وعدو لا يوجب الله عز الاسلام وكثرا هله واشتدت دعائمه ورجح
بنائه وصار اهل الشرك اذلة والحكم متى ثبت معقولا يحفظ خاص ينتهي بذهاب ذلك المعنى وقت - قال الشيخ ابى بكر الجصاص
الرازي قال اصحابنا انما كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام في حال قلة عدد المسلمين وكثرة عددهم وقد اعترأ الله
الاسلام واهله واستغنى بهم عن تأليف الكفار فان احتاجوا الى ذلك فانتها ذلك لتركهم الجهاد ومنى اجتماعوا وتواحدوا هم يفتنوا الى ان لا يغيرهم
يأل يعطونه من اموال المسلمين وقد مرى نحو قول اصحابنا عن جماعة من السلف كما مر - وروى ابن ابى زائدة عن مبارك عن الحسن قال لم يترؤفة
قلوبهم كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم ام - وفي شرح النقاية ثراختلفت كلال القوم في وجه سقوطهم بعد النبى صلى الله عليه وسلم مع
ثبوته بالكتاب الى حين وفاته عليه السلام فمنهم من انكسب جواز نسخ الكتاب بالاجماع بناء على انه حجة قطعية كالكتاب ليس بالصحيح من المذهب
ومنهم من قال هو من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء صوره ضماناً بانتهاءه واعتراض بأن الحكم في البقاء لا يحتاج الى علة كما في الرق والرق
الزمل والاضطباع في الطواف والجواب ان الشارع حكم ببقائه ثم بعد زوال السبب حتى العبد في الرق وللذل بقاء في ضمنه وبحكمة لا حجة
في الاخيرين ولا ذل فيها ولا يحكم ببقائه بعد زوال السبب فلو اعطوا منها بعد لزوم ذلك الاسلام وانه لا يجوز فكان من قبيل انتها الشئ
بانتهاء علة فلا جرم اجمعت الصحابة على قطعه اذ لا نسخ بعده عليه السلام ام - قال العلامة الزبيدي في شرح الاحياء والحاصل انه اختلف في
وجه سقوط هذا الصنف بعد النبى صلى الله عليه وسلم بعد بقاء الكتاب الى حين وفاته صلى الله عليه وسلم منهم من انكسب الجواز نسخ الكتاب بالاجماع بناء على انه حجة قطعية كالكتاب ليس بالصحيح من المذهب
هل هو الاجماع او دليل الاجماع اظهرها الثاني بناء على انه لا جماع الا عن مستند بايل افادة تعيين الحكم بحياة صلى الله عليه وسلم وموافقة
الصديقين وسائر الصحابة لعرض في ذلك دلل على انه كان نوعاً عالمين بما هنالك والآية التي قرأها عمر وتقدم ذكرها نعلم ان تكون دليل الاجماع
ام - قلنا - فيه ان الآية ملكية وآية المؤلفة مدنية فكيف نسخ المتقدم المتأخر وانما قد لاها غير تأييد وتذكير الا ان الاسلام
عزى وان الحكم الاصل هو ما يشير اليه هذه الآية والتأليف انما وقع مصلحاً بطارئة قد نالت اليوم بحمد الله فوجع الأمر الى اصله فالصواب ان كفاء
بما قال ابن عابدين ام انه على القول بأنه لا جماع الا عن مستند يجب علمه ببايل افاد نسخ ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم او بتعيين الحكم
بحياته او كونه حكماً منقياً بانتهاء علة وقد اتفق انتهاها بعد فاته لكن لا يجب علمنا عن ببايل الاجماع كما هو مقرر في محله ام - او يقال

أنا عبد الله بن وهب قال حدثني مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه رداء تجراني غليظ الحاشية فأدركه أعرابي فجذبه بردائه جذبة شديدة نظرت إلى صفحة عنق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أثرت بها حاشية الرداء من شدة جذبه ثم قال يا محمد مرني من مال الله الذي عندك فالتفت إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك ثم أقبله يعطيه بطله حل شاة زهير بن حرب قال نا عبد الصمد بن عبد الوارث قال نا هتمام وحدثني زهير بن حرب قال نا عمر بن يونس قال نا عكرمة بن عمار وحدثني سلمة بن شبيب قال نا أبو المغيرة قال نا الأوزاعي كلهم عن اسحق بن عبد الله عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث وفي حديث عكرمة بن عمار من الزيادة قال ثم جئته إليه جذبة رجم نبي الله صلى الله عليه وسلم في نحر الأعرابي وفي حديث هتمام فجادية حتى انشق الرداء

ان مستند الإجماع قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذة في آخر الأمر تؤخذ من أغنياء هوفارة على فقرهم وضمير فقرهم للمسلمين فلا تدفع إلى من كان من المؤلفة كافر أو غنياً. قال ابن عابدين ثم فالنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم بالحديث المذكور الذي لا يجمع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعيًا بالنسبة إليهم فيصنع نسخته للكتاب، أم كذا في رد المحتار - وفيه ان الزكوة تدفع إلى العامل عليها ولو كان غنياً فلما لم يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث معاذة على الاقتصار على الفقراء لم يدل على اختصاصها بالمسلمين أيضاً والله اعلم - ثم قال الزيدى ومنهم من قال هو من قبيل أنهما الحكم بانتهاء علته وقد تفق أنها بعد فاته صلى الله عليه وسلم والمراد بالعلّة الغاشية أو الدائم لهما أنه يحصل به فاستنى ترتيب الحكم وهو الاعزاز عن الدفع الذي هو علته لأن الله تعالى أعز الإسلام وأغنى عنهم وعن هذا قال صاحب الغاية عدم الدفع لهما كأن تقرير لهما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنسخه لأنه كان الاعزاز وهو الآن في عدمه وتلقيه الشيخ ابن الهيثم في فتح القدير ان هذا لا ينفي النسخ لأن الزيادة الدائم حكوى عنى كان ثابتاً وقد ارتفع وغاية الأمر أنه نسخ لردال علته - أم - وقال صاحب الكشف سقوطه تقرير لهما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من حيث المخير لأن الدفع إليهم في ذلك الوقت كان اعزازاً لأهل الإسلام لكثرة أهل الكفر والعزاز بعد ذلك في عدم الدفع لكثرة أهل الإسلام ونظير ذلك العلة في زمنه صلى الله عليه وسلم كانت العشيرة وبعد أهل الديوان كان الوجوب على العاقلة بسبب النصرة والنصرة في زمنه صلى الله عليه وسلم بالعشيرة وبعد الديوان والله اعلم - أم - لكن ناقش فيه ابن قلادة في المغني بقوله قال الزهري لا عد شيئاً نسخ حكم المؤلفة على أن ما ذكره من المعنى لا خلافاً بين وبين الكتاب السنة فان الغنى عنهم لا يوجب رفع حكمهم وإنما يمنع عطيتهم حال الغنى عنهم فتدعى دعوى الحاجة إلى إعطائهم أعطوا فكل ذلك جميع الاصناف إذا عدم منهم صنف في بعض الزمان سقط حكمه في ذلك الزمن خاصة فإذا وجد حكمه كذا ههنا - أم - وقال الشوكاني والظاهر جواز التأليف عند الحاجة إليه فاذا كان في زمن الإمام قوم لا يطيعونه إلا للدنيا ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته بالقسر والغب فلا يزالون لغشوا الإسلام تأثيراً لأنه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة وقد عد ابن الجوزي أسماء المؤلفة قلوبهم في جزء مفرد فبلغوا نحو الخمسين نفساً - أم - ومن الغريب ما نقله ابن رشد في بداية المجتهد عن أبي حنيفة ان حق المؤلفة باق إلى اليوم إذا رأى الإمام ذلك - أم - قلت لواجب هذا النقل عن أبي حنيفة رحمه الله في كتابنا إلى الآن وليته ثبت والله الموفق **قوله** كنت أمشي أم قال حافظه في رواية الأوزاعي ادخل المسجد **قوله** وعليه رداء أم في بعض الروايات برداء ثوب مخطط علماً في النهاية - **قوله** تجراني إلى بقع النون وسكون الجيم نسبة إلى تجران بلد معروف بين الحجاز والشام ابن كما في النهاية وغليظ الحاشية أي الطهر **قوله** فأدركه أعرابي أم في رواية الأوزاعي فجاء أعرابي من خلفه **قوله** فجذبه إلى بقع الجيم الموحدة بعدها ذان مجة وفي رواية الأوزاعي فحذبه وهي بمعنى جذبه **قوله** وقد أثرت بها أي في صفحته **قوله** من شدة جذبه أم قال القاري وصدق الله تعالى في قوله **الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ وَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا يَعْكَرُوا** وأما قوله قال حافظه وزاد في رواية همام ان ذلك وقع من الأعرابي لما وصل النبي صلى الله عليه وسلم إلى حجرته وجميع بأنه لقيه خارج المسجد فأدركه لما كاد يدخل فكله وامسك بشويه لما دخل فلما كاد يدخل الحجر فشى ان يفته فجذبه، **قوله** ثم لي أي ثم وكلامك أن يعطى إلى - **قوله** من مال الله الذي عندك أي من غير صنيع لك في إعطائك كما صرح به في رواية حيث قال لا من مالك ولا من مال لبيك قبل المراد به مال الزكوة فإنه كان يصير بعضه إلى المؤلفة **قوله** فالتفت إليه أي نظراً إليه تعجباً ثم ضحك تلهفًا - **قوله** فضحك أم في رواية الأوزاعي فبشمو - قال حافظه وفي هذا الحديث بيان حمله صلى الله عليه وسلم وصبره على الأذى في النصرة المال والتجاوز على جفاء من يريد تألفه على الإسلام وليتأخريه الزكاة بحث في خلقه الجميل من الصفح والأغصاء والدفع بالحق هي أحسن قال النووي وفيه العفو عن مرتكب كبيرة لأحد فيها جملة **قوله** في نحر الأعرابي أم في رواية الأوزاعي فبشمو - قال الطبري أي استقبل صلى الله عليه وسلم نحره استقبلاً ألتائاً وهو معنى قوله وإذا التفت التفت معاً وهذا يدل على أنه لم يتغير ولو تأثر من سوء أوجهه، **قوله** فجاء به إلى ههنا

وحق بقيت حاشيته في عنق رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** قتيبة بن سعيد قال نا ليث عن ابن ابي مليكة عن
المسور بن محزمة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبية ولم يعط محزمة شيئا فقال محزمة يا بنى النبط بنا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانطلقت معه قال ادخل فادعني الى قال فدعته له فخرج اليه وعليه قباء منها فقال خبات هذا لك
قال فنظر اليه فقال رضى محزمة **وحدثني** ابو الخطاب زياد بن يحيى الحسنى قال نا حاتم بن وردان ابو صالح قال نا اليقوب
السختي نا عن عبد الله بن ابي مليكة عن المسور بن محزمة قال قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم اقبية فقال لي ابي محزمة
الناطق بنا اليه عسى ان يعطينا منها شيئا قال فقال لي على الباب فتكلم فخرجت النبي صلى الله عليه وسلم صوته فخرج ومعه قباء
وهو يزني محاسنه وهو يقول خبات هذا لك خبات هذا لك **حدثنا** الحسن بن علي الحلواني وعبد بن حميد قال نا
يعقوب هو ابن ابراهيم بن سعد قال نا ابي عن صالح بن ابن شهاب قال نا اخبرني عامر بن سعد عن ابيه سعد انه اعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم رهطا وانا جالس فيه قال فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم منه رجلا لم يعطه وهو اعجبهم حالي

في الآية السابقة فيقال جذب وجذب لغتان مشهورتان قوله وحق بقيت حاشيته الخ قال القاضي يحتمل انه على ظاهره وانا الحاشية
انطعت ولقيت في العنق ويحتمل ان يكون معناه بقى اثرها لقوله في الرواية الاخرى اثرتها حاشية الرواد - قوله اقبية الخ جمع قباء بفتح
القاف باللوحدة مد ود فارسي معرب وفيل عربي واشتقاقه من القبو وهو الضم قوله ولم يعط محزمة الخ في حال تلك القصة ولا فقد وقع في
رواية حماد بن زيد متصلا بقوله من اصحابه وعزل عنها واحدا المحزمة ومحزمة هو الدال المسور هو ابن نوفل الزهري كان من رؤساء قريش ومن العادة
بالنسبة انصاب الحرم وتأخر اسلامه الى الفتح وشهد حنيناً واعطى من تلك الغنيمة مع المؤلفة ومات سنة اربع وتسعين وهو ابن مائة وخمسة عشرة
سنة ذكره ابن سعد كذا في الفتح قوله وعليه قباء منها الخ قال الحافظ ظاهر استعمال الحريم ليل ويجوز ان يكون قبل النوى ويحتمل ان يكون المراد به
نشره على اكتافه ليراه محزمة كله ولم يقصد لبسه قلت ولا يتعين كونه على اكتافه بل يكفي ان يكون منشورا على يديه فيكون قوله عليه من اظلام
الكل على البعض وقد وقع في رواية حاتم فخرج ومعه قباء وهريبه محاسنه وفي رواية حاتم فستلقاه به واستقبله بأزاره قوله خبات هذا لك الخ
هو من باب التاثير قوله فقال رضى محزمة الخ قال الداودي هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم على جهة الاستفهام اى هل رضى قال
ابن النين يحتمل ان يكون من قول محزمة قلت وهو المتبادر للذهن - كذا في الفتح والله اعلم - قوله قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم اقبية
وفي بعض الروايات اهديت له قال ابن بطال نا هدى الى النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين فخلال له اخذته لانه في وله ان يحب من اشاء
ويؤثر به من شاء كالنبي واما من بعد فلا يجوز له ان يختص به لانه انما اهدى اليه كونه اميرهم - قوله فخرجت النبي صلى الله عليه وسلم صوته الخ
قال السدي ولعله اجتمع المعرفة مع دعوة الولد فصارت سببا للخروج اذ لا منافاة بينهما - قوله خبات هذا لك الخ نا في رواية حماد بن ابي المسور
هكذا دعاه ابا المسور وكأنة على سبيل التاثير له يذكر ولد الذي جاء مصعبه والا فكنيسة في الاصل بوصفان وهو اكبر اولاده ذكر ذلك
ابن سعد وزاد حماد ايضا في آخر الحديث وكان في خلقه شدة قال ابن بطال يستفاد منه استئلاف اهل السن ومن في معناه هو العظيمة والكلام
الطيب قوله عن ابيه سعد الخ هو ابن ابي وقاص احد العشرة المبشرة واسم ابي وقاص مالك قوله انه اعطى الخ وتقديره انه قال اعطى
قال ومعنى هذا الحديث على ما قاله النووي ان سعد راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى ناسا ويترك من هو افضل منهم في الدين وطقن
ان العطاء يكون بحسب الفضائل في الدين وطقن ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم حال هذا الانسان المتروك فأعلمه به وحلف انه يعلمه ومثما
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا مسلمانا فلم يفهم منه النوى عن الشفاعة فيه مرة اخرى فسكت ثم رآه يعطى من هو دونه بكثير فغلبه ما يعلم من حسن
حال ذلك الانسان فقال ليرسل الله مالك عن فلان تذكرنا وجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم يعطاه من الميراث الاول ثم نسبها فأراد
تذكيره وهكذا المرة الثالثة الى ان اعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ان العطاء ليس هو على حسب الفضائل في الدين فقال صلى الله عليه وسلم انا
لا أعط الرجل وغيره احب الي منة مخافة ان يكره الله في الثالث معناه اني اعطى ناسا مؤلفة في ايمانهم ضعفت لولم اعطهم كقرا فيكهم الله في
النار وترك اقواما احب الي من الذين اعطيتهم ولا اتركهم احقا لله لان نقص دينهم ولا اهل الايمانهم اكلهم الى ما جعل الله في قلوبهم
من النور الايمان التامة واثق بانهم لا يزلزل ايمانهم لكان له قد ثبت هذا المعنى في صحيح البخاري عن عمر بن تغلب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بدا في اوسى فقسمة فاعطى رجلا وترك رجلا فبلغه ان الذين ترك عتقا فحمد الله تعالى ثوابه عليه ثم قال اما بعد فوالله في لا اعطى الرجل وأدع الرجل
والذي ادع احب الي من الذي اعطى ولكني اعطى اقواما لما ارى في قلوبهم من الجوع والهلع واكل اقواما لما جعل الله في قلوبهم من الخير فوالله اعطى

فقلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسا رزقته فقلت مالك من فلان والله اني لأراه مؤمناً قال ومُسْلماً فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه فقلت يا رسول الله مالك من فلان فوالله اني لأراه مؤمناً قال ومُسْلماً فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه فقلت يا رسول الله مالك من فلان فوالله اني لأراه مؤمناً قال ومُسْلماً قال اني لأعطي الرجل وغيره أحب الى منه خشية ان يكتف في التنازع على وجهه وفي حديث الحلواني تكرار القول من رجل ثنا ابن أبي عمير قال ناسفيا ح وحدثني زهير بن حرب قال قال يعقوب بن ابراهيم قال نا بن اخي ابن شهاب ح وحدثنا اسحق بن ابراهيم وعبد بن حميد قال قال النعمان بن مالك قال نا منكم كلهم عن الزهري بهذا الاسناد على معنى حديث صالح عن الزهري ح حدثنا الحسن بن علي الحلواني قال قال يعقوب قال نا بن اخي عن صالح عن ابي جليل بن محمد بن سعد قال سمعت عيسى بن سعد يحدث هذا يعني حديث الزهري الذي ذكرنا فقال في حديثه فصرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير بين غنقى وكنتي ثم قال أفتا لا وسعد الى أعطى الرجل ح حدثني حمولة بن يحيى التميمي قال نا عبد الله بن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني انس بن مالك ان ناساً من الانصار قالوا يوم حنين حين افاء الله على رسوله صلى الله عليه وسلم من اموال هوازن ما افاء فطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى رجلاً من قريش المائة من الابل فقالوا يغفر الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى قريشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم قال انس بن مالك فحدثت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم

اي أرضنا هربنا عندي قوله فقلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اي ليتوجه الي وهذا مسلك أدب قوله فسادت امة في التنازع مع الكبار وانهم يسارون باكان من باب التذكير لهم والتنبية ونحوه ولا يجاهدون به فقد يكون في الجاهلية به مفسدة قوله مالك عن فلان ان يجرى اى سبب لعدو له عتبه الى غيره ولفظ فلان كناية عن اسم مجهول بعد ان ذكرنا في الحديث جواز الشفاعة عند الامام فيما يعتقده الشافع جازة وتنبية الصغير للكبير على ان يظن انه ذهل عنه ومراجعة المفتوح اليه ولا مزملة الى مفسدة قوله او مسلكاً في اسكان الواو - تلقين له بالاحسن وهو الجوز بالاسلام الظاهر من ايمان الباطن وكان سعداً لكما لا شغل قلبه بما كان فيه ليقطن لهذا التلقين فلذلك تكرر منه في المرة الثانية والثالثة الجزم بالايمان والله تعالى اعلم وفي الحديث من الفوائد التفرقة بين حقيقتي الايمان والاسلام وترك القطع بالايمان الكامل لمن لم ينض عليه قال الراغب والاسلام في الشرع على ضربين أحدهما دور كإيمان وهو الاعتراف باللسان وبمحقق الذي حصل معه الاعتقاد والآخر حصول وإياه قصد بقوله تعالى قاليت الاعراب أمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا والثاني فوق الايمان وهو ان يكون مع الاعتراف اعتقاداً والقلب وقاء بالفعل واستسلامه لله تعالى في جميع ما قضه وقد كما ذكرنا ابراهيم عليه السلام في قوله تعالى اذ قال لكم اني اسألكم رب العالمين قوله اني لأعطي الرجل ان فيه ان من أشير عليه بما يعتقده المشير مصلحة لا ينكر عليه بل يبين له وجه الصواب فيه الاعتقاد الى الشافع اذا كانت المصلحة في ترك اجابته وان لا يعيب على الشافع اذا ردت شفاعته لئلا يترك قوله خشية ان يكتف في الحديث قال الكوفي يعني لذمة وتخليه النبي صلى الله عليه وسلم ان لم يعطيه فيكف في غير ذلك قوله أفتا لا اي سعداً قد تقدم ضبطه واشبع الكلام على هذا الحديث وما يتعلق به من الحديث في كتاب الايمان في باب تأت قلب من يخاف على ايمانه لصحفه والنهي عن القطع بالايمان من غير دليل قاطع فليراجع - قوله قالوا يوم حنين الخ قال السهيلي حنين الذي عرفت به المكان هو حنين بن قانية ويقال لغزوة حنين غزوة اوطاس تسمية لها بالموضع الذي كانت فيه الواقعة - قوله حين افاء الله على رسوله الخ قال الحافظ م اي اعطاه غنائم الذين قاتلهم يوم حنين واصل الفتي الرد والرجوع ومنه سمي الظل بعد النزول فيقال لا رة رجع من جانب الى جانب فكان اموال الكفار تميمت فيقال انها كانت في الاصل للمؤمنين اذا الايمان هو الاصل والكفر طارئ عليه فاذا غلب الكفر على شيء من المال فهو بطريق التعدي فاذا غنمها المسلمون منهم فكانت رجح اليهم ما كان لهم قوله من اموال هوازن الخ قبيلة شهبية - وبلغ السبي يومئذ ستة آلاف نفس من النساء والاطفال وكانت الابل اربعة وعشرين الفا وانعم الربيعين الفتاة كما في الفقه - قوله يغفر الله لرسول الله الخ قال الطبري هذا القول طعن وتهديد لما يرد بعد من الكتاب كقوله تعالى عفا الله عنه لم اذنت لكم ام - قال الكوفي والعذر لهم في قوله ذلك ما ذكر من انك حديثه استأنهم قوله وسيوفنا تقطر من دمائهم الخ قال الطبري هذا من باب قول العرب عرضت الناقة على الحوض ام فهو من القلب الاصل ودما على تقطر من سيوفنا ويحتمل ان يكون من بعض الباء الموحدة وبالغ في جعل الدم قطر السبوت قال الأبي يعنون انهم ليس لهم سابقة ولا قدم في الاسلام وقال القارئ ولا يعبدونكم ولا تقديروا سيوفنا باعتبار ما عليها تقطر من دمائهم وهو اشعار بقرب قتلهم كفار قريش وإيماء الى أنهم اولي بزيادة البر فالجملة حال مقربة لجملة الاشكال قوله فحدثت ذلك الخ على صيغة المحمول من التحديث اي اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بما قاله وقال ابن اسحاق عن ابي سعيد الخدري ان الذي اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بما قاله لهم سعد بن عباد ولفظه لما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أعطى من تلك العطايا

من قولهم فأرسل إلى الأنصار فجمعهم في قبة من أدم قلنا اجتمعوا جاءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لأحد بني بلغني عنكم فقال له فقهاء الأنصار أماناً دُوراً لينا رسول الله فلم يبقوا شيئاً وأما أناسٌ من أمة الله فقالوا يغفر الله لرسوله صلى الله عليه وسلم لخطي قريشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني أعطي رجلاً لأحد بني عهد بكفر أنا لأفهمهم أفلأترضون أن يذهب الناس بأموالكم وترجعون إلي رجلكم برسول الله صلى الله عليه وسلم فوالله لما تيقنوا به خيراً مما يقبلون به فقالوا بلى يا رسول الله قد رضينا قال فأنكم ستجدون أثرة شديدة فاصبروا حتى تلقوا الله ورسولاً فإني على الخوض قالوا اسنصبر

حاشيتنا الحسن الحلواني وعبد بن حميد قال لا يثقون بين إبراهيم بن سعد قال تباي عن صالح عن ابن شهاب قال حدثني أنس بن مالك أنه قال لنا أفاء الله على رسوله ما أفاء من أموال هوازن وأقصص الحديث بمثله غير أنه قال قال أنس فلم يصبر وقال فاما أناسٌ حديثاً أسناهم **وحاشيتنا** زهير بن حرب قال لا يثقون بين إبراهيم بن أبي أنس بن شهاب عن عمه قال أخبرني أنس بن مالك وسبق الحديث بمثله أنه قال قال أنس قالوا انصبروا كرواية أنس عن الزهري **حاشيتنا** محمد بن المثنى وابن يشار قال ابن المثنى تأمجد بن جعفر قال أنا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأنصار فقال أفيكم أحدٌ من غيركم قالوا لا إلا ابن أخت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن ابن أخت القوم منهم فقال أن قريشاً حديث عهد بجاهلية ومصيبة وإني أردت أن أجبرهم وأنا لأفهمهم أما ترضون أن يرجع الناس بالدينيا وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بيوتكم لو سلك الناس وادياً وسلك الأنصار شعباً لسكنت شعب الأنصار

في قريش وفي قبائل العرب ولم يكن في الأنصار منها شيء وجد هذا الحديث من الأنصار في أنفسهم حتى كثرت منهم المقالة فدخل عليه سعد بن عباد فذكر له ذلك فقال له فإني أنت من فلك يا سعد قال ما أنا إلا من قومي قال فجمع لي قومه فخرج فجمعهم بالحديث وأخرجهم أحد من هذه الوجوه وهذا يعكر على الرأية التي فيها أما رؤسنا فلم يبقوا شيئاً لأن سعد بن عباد من رؤساء الأنصار بل يربب إلا أن يحمل على الأغلب ألا كثرة وان الذي خاطبه بذلك سعد بن عباد ولم يرد أذخا لنفسه في النفي وأما ليرقى لفظاً وإن كان رضي بالقول المذكور فقال ما أنا إلا من قومي وهذا الوجه والله أعلم **قوله** في قبة من أدم الخ بفتحين جمع أدير وهو الجبل الذي تدعى به **قوله** فقال له فقهاء الأنصار الخ أي علماءهم وعقلاؤهم **قوله** أما دُوراً لينا الخ أي اصحاب عقولنا وفهمنا **قوله** حديثاً أسناهم الخ جمع السن يعني العرب المراد منهم الشبان **قوله** أنا لأفهمهم الخ أي أطلب أفهمهم بالإسلام إعطاء المال لا كقومهم من قريش أو لغرض آخر من الأحوال **قوله** إلى رجلكم الخ بالحاء المعجمة أي بيوتكم **قوله** قد رضينا الخ قال في الحاشية وذكر الواقدي أنه حينئذ دعاهم ليكتب لهم بالبحرين تكون لهم خاصة بعدة دون الناس وهي يومئذ أفضل ما فتح عليه من بلادهم فأبوا وقالوا لا حاجة لنا بالدينيا **قوله** فأنكم ستجدون أثرة شديدة الخ الثقات اليهم متضمن للترحم عليهم **قوله** أثره شديدة الخ فيه لغتان أحدهما ضم الهنقة وأسكان الشاء واحتملوا وأشهرها بفتحها جميعاً أي يستأثرون عليكم أمراً أو كمالاً من الدنيا من المغانم والغنى وخوها ويفضل عليكم غيركم أنفسه أو من هو أدناكم والأثرة الاستثارة بالمشرك قال الحافظ م وفيه علم من أعلام النبوة لقوله ستلقون بعدى أثره فكان كما قال وقد قال الزهري في روايته الآية قال أنس فلم يصبر **قوله** فاصبروا حتى تلقوا الله ورسولاً الخ أي يوم القيمة - **قوله** فإني على الخوض الخ أي فحينئذ يحصل جبر خاطرهم المتعطل إلى لغاتي بسقيكم بشربة لا تظلمون بعدها أبداً ويحصل لكم الانتصاف من ظلمكم والثواب الجزيل على الصبر **قوله** إلا ابن أخت الخ هو النعمان بن مقرن المزني كما أخرجه أحمد عن معاوية بن قرة في حديث أنس هذا **قوله** أن ابن أخت القوم منهم الخ قال النووي احتج به أبو حنيفة وأحمد على توريت ذوق الأرحام ومنعه مالك والثوري وأما ما أخرجه عن الحديث بأنه ليس فيه ذكر التوريت وإنما المعنى أن بينهم وصلة وقرباً وأنه كما لو أحدهم في إنشاء السر بخصته ونحو ذلك أم - قال العيني رحمه الله والخفية في توريت ذوق الأرحام حديث عائشة الخال وارث من لا وارث له وغيره من الأحاديث **قوله** حديث عهد بجاهلية ومصيبة الخ أي من نحو قتل أو أربابهم وفهم بلادهم **قوله** أن أجبرهم الخ بفتح الهنقة وسكون الجيم وبالباء الموحدة وبالراء من الجبر ضد الكسر **قوله** لو سلك الناس وادياً الخ هو المكان المنخفض وقيل الذي فيمساء **قوله** وسلك الأنصار شعباً الخ بكسر الشين المعجمة وهو اسم لما انفرد بين جبلين وقيل الطريق في الجبل **قوله** لسكنت شعباً الخ أي وتركت سلوك وادى سائر الناس قال الحافظ م أراد به التنبيه على جزيل ما حصل لهم من ثواب النصر والقناعة بالله ورسوله عن الدنيا ومن هذا وصفه فحقه أن يسلك طريقه ويتبع حاله أم قال الخطابي م أراد أن أرض الحجاز كثيرة الأودية والشعاب فإذا ضاقت الطريق عن الجميع فسلكت ريش شعباً تبعه قومه حتى يفضوا إلى الجادة وفيه وجه آخر وهو أنه أراد بالوادى الرأي والمذهب كما يقال فلان في وادٍ وادى في وادٍ وقيل أراد صلى الله عليه وسلم بذلك حسن موافقتهم

وحدثنا محمد بن الوليد قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن أبي التياح قال سمعت ابن عباس بن مالك قال لنا فتحت مكة قسم الغنائم في قرين فقال لا نصارنا هذا لهم العجب أن شئونا تقطر من دماءهم وأن غنائمنا تروى عليهم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمعهم فقال ما الذي بلغني عنكم قالوا هو الذي بلغك وكانوا لا يكذبون قال أما ترضون أن يرجع الناس بالدين إلى بيوتهم وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بيوتكم لو سلك الناس أديا أو شعبيا وسلك الانصار واديا أو شعبيا سلكت ادوا الانصار وشعب الانصار وحل شتا محمد بن المشني وبرايم بن محمد بن عروة يزيدا حدهما على الآخر الحرف بعد الحرف قال نا معاذ بن معاذ قال نا ابن عوف عن هشام بن زيد بن اسد عن مالك قال لنا كان يوم حنين أقبلت هوازن وغطفان وغيرهم بذرارهم ونعمهم مع النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ عشرة آلاف ومعه الظلفاء فأدبروا عنه حتى بقي وحده قال فنادى يومئذ نادين لم يحلطينيما شيئا قال لتفت عن عينيته فقال يا معشر الانصار فقالوا البئس يا رسول الله أبشر نحن معك قال ثم التفت عن يساره فقال يا معشر الانصار قالوا البئس يا رسول الله أبشر نحن معك قال وهو على بخله يكسأ فنزل قال يا عبد الله ورسوله فانهزم المشركون واصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم كثيرة فقسم في المهاجرين والطلقاء ولوليط الانصار شيئا فقال لا نصارنا اذا كانت الشدة فحن ندعى ويعطى الغنائم غيرنا فبلغه ذلك فجمعهم في قبة فقال

يا هم وترجعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعدل وحسن الجوار وما أراد بذلك وجوب متابعتهم اياهم فان متابعتهم حتى على كل مؤمن لانه صلى الله عليه وسلم هو المتبوع المطاع لا التابع المطيع **قوله** قسم الغنائم في قرين الخ المراد بهم من فتحت مكة وهم فيها والغنائم التي اليها كانت غنائم حنين وكان ذلك بعد الفتح بشهرين **قوله** قالوا هو الذي بلغك الخ اي قال فقها وهو هو الذي قاله ناس منا حديثه استأفهم فلا منافاة بينه وبين ما سبق ولعل ذلك كان منهم بعد ان سكتوا اول مرة فلا ينافيه ما سياتي انهم سكتوا والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** وبرايم بن محمد بن عروة الخ يعنيين مهملين مفتوحين **قوله** هوازن وغطفان وغيرهم الخ اي انضافت اليهما ثقيف وناس من هلال **قوله** بذرارهم ونعمهم الخ وكان خروجهم بالاموال والنساء والاطفال بأمر نبيهم مالك بن عوف النضري وكان دريد بن الصمة الجشمي قد اشار عليه بخلافه فلم

يقبل منه مشورة وسأى ما فيه من الحكمة الالهية التكوينية **قوله** عشرة آلاف الخ اي من الصحابة الذين فتحهم مكة والطلقاء كانوا ألفين من اهل مكة ومن انضاف اليهم قال القاضي وقوله في الرواية الآية قد بلغنا ستة آلاف وهو من الرواية عن ابن عباس والله اعلم **قوله** ومعه الظلفاء جمع طليق والمراد به من حصل من النبي صلى الله عليه وسلم الخ عليه يوم فتح مكة من قرين واتباعهم قال يعني الطليق هو الاسير الذي اطلق عنه اسره وحق سبيله ويراد به اهل مكة فانه صلى الله عليه وسلم اطلق عنهم وقال لهم اقول لكم ما قال يوسف لا تتريب عليكم ايور **قوله** ولم يعط الانصار شيئا الخ قال الحافظ طر ظاهر في ان العطية المذكورة كانت من جميع الغنيمة وقال القرطبي في المفهوم الاجراء على اصول الشريعة ان العطاء

الذكر كان من الخمس ومنه كان اكثر عطاياهم وقد قال في هذه الغزوة للاعرابي مالي من افاء الله عليكم الا الخمس والخمس مرد وكذا فيكم اخرجه ابو داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمر وعلى الاول فيكون ذلك محصورا بهذه الواقعة وقد ذكر السبب في ذلك في رواية قتادة عن ابن عباس في الباب حيث قال ان قرينا حدثني عن ابي هليل ومصيبة واتى أردت ان اجازهم وأتألفهم قلت الاول هو المعمل سياتي ما يؤكد ان المعنى ما سبق من قوله وان غنائمنا ترد عليهم وما يأتى في هذه الرواية من قوله ولم يعط الغنائم غيرنا ثم قال الحافظ طر والذي رجحه القرطبي جزوه (الواقدي ولكنه ليس بحجة اذا انفرد فكيف اذا خالف وقيل انها كان تصرف في الغنيمة لان الانصار كانوا انهمزوا فلو رجحوا حتى وقعت الهزيمة على الكفار ففر الله أمر الغنيمة لنبيه وهذا معنى القول السابق بانه خاص بهذه الواقعة واختار ابو عبيد انه كان من الخمس وقال ابن القيم

اقتضت حكمة الله ان فتح مكة كان سببا لدخول كثير من قبايل العرب في الاسلام وكانوا يقولون دعهم وقومهم فان غلبهم جئنا في دينه وان غلبوا كفونا امره فلما فتح الله عليه استمر بعضهم على ضلاله فجمعوا له وتأهبوا لمحاربهه وكان من الحكمة في ذلك ان يظهر ان الله نصر رسوله لا بكثرة من دخل في دينه من القبائل ولا بكثافت قومه عن قتاله ثم لما قد الله عليه من غلبته اياهم قد وقع هزيمة المسلمين مع كثرة عددهم وقوة عددهم ليستبين لهم ان النصر الحق انما هو من عند الله لا بقوتهم ولو قد ان يغلبوا الكفار ابتداء لرجح من رجع منهم شاة الراس متعاطفا فقل رهنهم ثم القهم النصر ليدخلوا مكة كما دخلها صلى الله عليه وسلم يوم الفتح متواضعا متخشعا واقتضت حكمته ايضا ان غنائم الكفار لما حصلت ثم قسمت على من لم يتمكن الايمان من قبله لما بقي فيه من الطبع البشري في محبة المال فقسمه فيهم ليطمئن قلوبهم وتجمع على محبته لانها جلبت على حب من أحسن اليها ومنع اهل الجهاد من اكابر المهاجرين رؤساء الانصار من ظهور واستحقاقهم جميعها لانه لو قسم ذلك فيهم لكان مقصورا عليهم

يا معشر الانصار ما حديث بلغني عنكم فسكتوا فقال يا معشر الانصار اما ترضون ان يذهب الناس بالدينيا وتذهبون بجل تحموزة
المسيح تكم قالوا بلى يا رسول الله رضيانا قال فقال لو سلك الناس واديا وسلكت الانصار شعبي الا نصار قال هشام فقلت
يا ابا حنيفة انت شاهد هذا قال بلين اغيب عن **ح**ل شعا عبيد الله بن معاذ وحامد بن عمر ومحمد بن عبد الله على قال ابو معاذ
المعتمر بن سليمان عن ابيه قال حدثني الشيمط عن انس بن مالك قال افتحنا مكة ثم انا غزونا حنيننا قال فجاء المشركون بالحن
صفوف رأيت قال فصقت الخيل ثم صقت المقاتلة ثم صقت النساء من وراء ذلك ثم صقت الغنم ثم صفت النعم قال و
نحن بشر كثير قد بلغنا ستة آلاف على محبة خيلنا خالد بن الوليد قال فجعلت خيلنا تلوي خلف ظهورنا فلم نلبث ان انكشفت
خيلنا وفرت الاعراب من نعلم من الناس قال فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم يا آل المهاجرين يا آل المهاجرين ثم قال يا آل الانصار
يا آل الانصار قال قال انس هذا حديث حمزة قال قلنا لبنيك يا رسول الله قال فتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأيما الله
ما أتينا هجر حتى هزمهم الله قال فقبضنا ذلك المال ثم انطلقنا الى الطائف فحاصرها هراة اربعين ليلة ثم رجعنا الى مكة قال
فزلنا قال فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي الرجل المائة ثم ذكر باقي الحديث كتحريك فتادة وابي الشياح وهشام بن زيد
حل شعا محمد بن ابى عمر الكوفي قال ناسفين عن عمر بن سعيد بن المسروق عن ابيه عن عباية بن رفاعه عن رافع بن خديج قال
اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا سفيان بن حرب صفوان بن أمية وعيينة بن حصن ولاقر بن حابس كل انسان منهم

بجلائف قمت على المؤلفة لان فيه استجواب قلوب اتباعهم الذين كانوا يرضون اذا رضى رئيسهم فلما كان ذلك العطاء سبيلا لدخولهم في الاسلام ولتقوية قلب من دخل فيه قبل تبعهم من دونه في الدخول فكان ذلك عظيم المصلحة ولذلك لم يفسد فيهم من اموال اهل مكة عند فتحها قليلا ولا كثير اجمع احتياج الجيوش الى المال الذي يعينهم على ما هم فيه فحرك الله قلوب المشركين لغزوهم فترأى كثيرهم ان يخرجوا معهم اموالهم ونساءهم وابنائهم فكانوا غنيمة للمسلمين ولولم تقيت الله في قتالهم لفسد ما سواه معه هو الصواب لكان الرأى ما اشار اليه دريل فخالفه فكان ذلك سببا لتقصيرهم غنيمة المسلمين ثم اقصت تلك الحكمة ان تقسم تلك الغنائم في المؤلفة ويؤكل من قلبه فتمتقن بالايان الى ايمانه لو كان من تمام التاليف ود من سبي منهم اليهم فان شرت صدورهم للاسلام فدخلوا طائعين راغبين وجبر ذلك قلوب اهل مكة بما نالهم من النصر والغنيمة عما حصل لهم من الكرم والمزج فصرحت عنهم شرا من كان يجاورهم من اشد العرب من هوازن وثقيف بما وقع لهم من الكرم وعاقبت لهم من الدخول في الاسلام ولولا ذلك ما كان اهل مكة يطبقون مقاومة تلك القبائل مع شدة تحاربا وكثرة ما انصار وقول من قال منهم فقد اعتدس رؤسا ثم كان ذلك من بعض اتباعهم ولما شرح لهم صلى الله عليه وسلم ما خفي عليهم من الحكمة فيما صنع رجوا من عيين وراوا ان الغنيمة العظمى ما حصل لهم من عود رسول الله الى مكة فسوا عن الشاة والبغير والسبايل من الانثى والصغير ما حازوه من الفوز العظيم ومجاورة النبي الكريم لهم حيا وميتا وهذا باب الحكيم يعطى كل احد ما يناسبه انتهى المختصا قوله فسكتوا لم يجعل على ان بعضهم سكوت وبعضهم اجاب قاله الحافظ قوله تحوزونه الى بيوتكم اى تجمعونه بالحاء المهملة والزاي من الحوز قوله فقلت يا ابا حمزة انما هو ان بن مالك رضى الله عنه قوله وابن اعينب انما هو استقفا انكارا ليقربا ما كان ينبغي له ان يظن ان انسابه عن ذلك قوله حدثني السميطة عن انس بن مالك رضى الله عنه قوله وعلى محبة خيلنا ان يضم الميم ونحو الخيم كسر النون قال ضمرا لجنبه هي الكتيبة من الخيل التي تأخذ جانب الطريق الايمن وهما محبتان ميمنة وميسرة بجانب الطريق والقلب فيهما كذا في الشرح قوله تلوى خلف ظهورنا ان قال في مجمع البحار اى تلوى من لوى عليه اذا عطف ويروى بالتخفيف ويروى بالذال وهو قريب قوله يال المهاجرين ان قال النووي هكذا في جميع النسخ في المواضع الاربعة يال باللام مفصولة مفتوحة والمعروف وصلها باللام التعريف التي بعدها قوله هذا حديث عمية ان قال النووي هذه اللفظة ضبطوها في صحيح مسلم على الوجه اهل حمية بكسر العين الميم تشديدا للميم والياء قال القاضي كذا روينا هذا الحديث عن عامة شيوخنا قال وفسر بالشد والفاء عمية كذلك الا انه يضم العين والثالث عمية بفتح العين وكسر الميم الشدة وتخفيف الياء وبعدها هاء السكت اى حدثني به عيسى وقال القاضي على هذا الوجه معناه عندي جماعتي اى هذا حديثهم قال ضد العين التمام الجماعة وانشد عليه ابن دريل في الجمهرة افنيت سماءا وجبرتها قال القاضي هذا اشد بالحدث والوجه الرابع كذلك الا انه بتشديد اليا وهو الذي ذكره الحميدى صاحب الجمع بين الصحيحين وفسره بعموتى اى هذا حديث فضل اعمامى وهذا الحديث الذي حدثني به اعمامى كما تدهت باول الحديث عن مشاهير ثم عدله لم يضبط هذا الموضع لتفرق فحدثه به من شهد من اعمامه او جماعته الذين شهدوه ولما قال بعد قال قلنا لبيك يا رسول الله والله اعلم قوله ثم انطلقنا الى الطائف ان كان سبب سيرة صلى الله عليه وسلم الى الطائف انه لما فرغ من حنين واقبل دل ثقيف الى الطائف لجأ اليه مالك بن عوف رئيس هوازن وتحصن بالجمع

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال عباس بن مرداس
 أتجعل عجبى ونهيب العبيد بين عييتة والامرك
 فما كان بدرا ولا حابس يفوقان مرداس في الجمع
 وما كنت دون امرئ منهما ومن يخفص اليوم لا يرفع

قال فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة وحل شناه احمد بن عبد الصديق قال انا ابن عيينة عن عمر بن سعيد بن
 مسروق بهذا الاسناد ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم حنين فاعطى ابا سفيان بن حرب من الابل وساق الحديث بخوة
 زاد واعطى علقمة بن علاثة مائة **حل شناه** محمد بن خالد الشعيري قال ناسفين قال حدثني عمر بن سعيد بهذا الاسناد
 ولم يذكر في الحديث علقمة بن علاثة ولا صفوان بن أمية ولم يذكر الشعر في حديثه **حل شناه** سريج بن يونس قال نا اسمعيل
 ابن جعفر عن عمر بن يحيى بن عمار عن عباد بن مقيم عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا فخر حنيننا فقسّم الغنائم
 فاعطى المؤلفة قلوبهم فبلغه ازال انصار يحبون ان يصيبوا ما اصاب الناس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبهم فقال
 وانتمى عليه ثم قال لعشائر الانصار الواحدكم صلا لا فهداكم الله بي وعالة فاغناكم الله بي ومتفرقين فجمعكم الله بي ويقولون
 الله ورسوله آمن فقال لا تصيبوني فقالوا الله ورسوله آمن فقال اما انكم لو شئتم ان تقولوا كذا وكذا وكان من الامر كذا
 واغلقوا عليهم ابواب مدینهم سارا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاصروهم وقتلهم وقتلوا شديدا ودمارهم بالمعقبات وهو اول من دى به
 في الاسلام ومارى رسول الله صلى الله عليه وسلم امة لا يدرك فيها ما يريد ولربك اذن له في قتالها فامر عمر بن ابي في الناس بالرحيل واستشهد من اصحابه
 صلى الله عليه وسلم اثنا عشر سبعة من قریش واربعة من الانصار ورجل من بني سليم ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الجحرانة وكان قد مر بها
 سبي هوازن فقتله بين النابتين وقال له رجل من اصحابه يوم ظعن عن ثقيف يا رسول الله ادع عليهم فقال اللهم اهد ثقيفا واثبت يجر فأناء الله
 سبحانه وهو اسلوا هذا كله من شرح الأبي مختصرا - قوله وغيب العبيد ام العبيد اسم فرسه قال الكوفي ثعلب مرانه اعطى الاشراش مائة مائة واعطى
 لمن دونه مئتين خمسين واعطى العباس ابا عن فخطها فقال قصيدته التي منها هذه الابيات وحين فرغ من انشادها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذهبوا به فاقطعوا عنى لسانه فاعطاه حتى رضى فكان ذلك قطع لسانه **قوله** فما كان بدرا لم تختلف الرماية في البيت انه بدرا فما اختلفت
 في غير البيت فقال مرة عيينة بن حصن ومرة عيينة بن بدلة فترسبه الى ابيه حصن ومرة المجدل ابي بل لانه عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر **قوله**
 يفوقان مرداس الم الرماية في مرداس عدم الصرط وهو حجة لمن منع الصرط بعلة واحدة واجاب الجمهور بدانه في صرط رة الشعر **قوله** وما كنت دون
 امرئ منهما الم يعني لافي النسب ولا في الجند اما في النسب فلان الجميع من مضر اما في الجند فلان كلاهما من الثلاثة رئيس عشيرتهم **قوله** ومن يخفص
 اليوم ام يخفص بصيغة المجهول وفي النسخ المصيرية المجدلية تخفص بصيغة الخطاب **قوله** حدثنا محمد بن خالد الشعيري الم قال النورى هو بنفخ اشيد
 الملية وكرا العين منسوب الى الشعير الحب المعروف وهو محمد بن خالد بن يزيد ابو محمد بخرا دى سكن طبروس روى عن عبد الملق بن همام و
 ابراهيم بن خالد البغفايين ومزيان روى عنه مسلم وابوداود وابن عوف البردوى وابنه احمد بن ابي عوف المندوب شاذان قال ابوداود
 وهو ثقة وذكره ابن الجوزي من احواله الم حافظ عبد الغنى المقدسى وذكره ابو محمد بن ابي حاتم في كتابه المشهور في الجرح والتعديل مختصرا وذكره الم حافظ ابو
 محمد بن طاهر بن علي بن احمد المقدسى في كتابه رجال الصيحاء بن فقال محمد بن خالد الشعيري سمع سفيان بن عيينة في الزكوة - **قوله** فاعطى المؤلفة قلوبهم
 قال الم حافظ الم رايد المؤلفة ناس من قریش اسلموا يوم الفتح اسلا ماضعيا وقيل كان فيهم من لم يسلم بعد كصفوان بن أمية وقد اختلفت في الم رايد
 بالمؤلفة قلوبهم ان الذين هم احد المستحقين للزكوة فقيل كفار يعطون ترغيبا في الاسلام وقيل مسلمون لهم اتباع كفار ليتا تفوههم وقيل مسلمون اولاً
 دخلوا في الاسلام من قلوبهم واما الم رايد بالمؤلفة هنا فهذا الاخير لقوله في رواية الزهري في الباب فاني اعطى رجلا لاحد بني محمد بكرا ثلثي
 ام - قال العيني وشرح اصحاب السير اسماءهم ما ينيف على اربعين منهم البرسفيان وابناء معاوية ويزيد **قوله** الواحدكم صلا لا الم بالضم والتشديد
 جمع صلا والم رايد هنا صلالة الشرك وبالهداية الايمان **قوله** وعالة الم بالهمزة جمع لعائل اي فقراء لا مال لهم والعيلة الفقير **قوله** فجمعكم الله بي
 الم قد كانت الانصار قبل الهجرة في غاية التنافر والتقاطع لما وقع بينهم من حرب بعاث وغيرها فزال ذلك كله بالاسلام كما قال الله تعالى لو انفقتم ما في
 الارض جميعا ما اكنت بينكم قلوبكم ولكن الله افك بيبهم **قوله** الله ورسوله آمن الم بغير الهزلة والميم والتشديد افضل تفصيل من الم في حديث
 ابي سعيد فقالوا ما ذا نجيبك يا رسول الله ولم يولد الم والنقل **قوله** ان تقولوا كذا وكذا الم كناية عما يقال جئتكم مكدنا فاصدقناك وعذنا ولا

لا شيء عندها زعم عمران ان لا يحفظها فقال لا ترصون ان يذهب الناس بالشاء والابل وتذهبون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى رحاكم الانصار شعاروا الناس دثارا ولولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار ولو سلك الناس ادنيا وشعبا السكك ادى الى الانصار وشعبهم انكوا متلفون بعدى اثره فاصبر واحتق تلقوني على الحوض **حجلا** زهير بن حرب عثمان بن ابي شيبة واسحاق بن ابراهيم قال اسحق انا والاخران ناجري عن منصور عن ابي ائيل عن عبد الله قال لما كان يوم حنين اثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا في القسمة فاعطى الاقرب بن حابس مائة من الابل واعطى عيينة مثل ذلك واعطى ناسا من اشراف العرب اشرهم ثم مثل في القسمة فقال رجل ان هذه لقسمة ما عمل فيها وما اريد فيها وجه الله قال فقلت والله لا اخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فائتته فاخبرته بما قال قال فتعير وجهه

فصرناك وطريفا فآويتك ومانلا فراسينك وصرح بذلك في حديث ابي سعيد وروى احمد من حديث ابن ابي عمير عن جندب عن انس بلفظ افلا تقولون جنتنا خاتما فآمتناك وطريفا فآويتك ومعدنا لا متصرناك قالوا بل المن علينا الله ولرسوله انتهى وانما قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم تواضعا من الانصار فافى الحقيقة المحبة البالغة والمنة الظاهرة في جميع ذلك له عليهم فانه لولا الهجرة اليهم وسكناء عندهم لما كان بينهم وبين غيرهم فرق نبيه صلى الله عليه وسلم على ذلك بقوله اترصون الخ ويروى الا ترصون فيه تنبيه لهم على ما غفلوا عنه من عظيم ما اخضعوا به بالنسبة الى اخقن به فيهم من عرض الدنيا الفانية. كذا في عمدة القاري - **قوله** زعم عمران ان لا يحفظها الخ في هذا رد على من قال ان الرواية كسب عن ذلك عمدا على طريق التأديب **قوله** الانصار شعاروا الشعار بكسر الميم بعد هاء مفعلة خفيفة الثوب الذي يلي الخيل من الجسد والدرثار بكسر الدال ومثث خفيفة الذي فوقه وهي استعارة لطيفة لفرط قبحهم منه وارا ايضا انه ربطا لثوبه وخصته وانهم الصق به واقر به اليه من غيرهم اذ في حديث ابي جندب اللهم ارحم الانصار وابناء الانصار وابناء ابناك الانصار قال فيكي القوم حتى اخضوا واحاهروا وقالوا رضينا برسول الله قسما وحقا **قوله** وبولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار الخ قال الخطابي ارا هذا الكلام تألف الانصار واستطابة نفورهم والثناء عليهم في دينهم حتى رضوا ان يكون واحدا منهم لولا ما يمنعه من الهجرة التي لا يجوز تبديلها ونسبة الانسان تقع على وجه منها الولادية والبلادية والاعتقادية والنسبانية ولا شك انه لو ورد الانتقال عن نسب آباءه لانه متمتع قطعا واما الاعتقادي فلا معنى للانتقال فيه فانه من الاقرب الى القسمة المدينية دار الانصار والهجرة اليها امرا واجبا اي لولا ان النسبة المحجرية لا يسع تركها لا نسبنا الى داركم قال ويحتمل انه لما كانوا اخواله لكون امهم المطلب منهم ارا ان ينسب اليهم بهذا الولادة لولا ما منع الهجرة وقال ابن الجوزي يريد صلى الله عليه وسلم تغير نسبه ولا يحوج حجة وانما اراد انه لولا ما نسب من كونه هاجرا لا نسب الى المدينة والى نصرته الذين فالتقدير لولا ان النسبة الى الهجرة نسبة دينية لا يسع تركها لا نسبنا الى داركم وقال القرطبي معناه التسميت باسمكم وانتم تسمونهم بالهجرة وتسميتهم سبقت فمنعت من ذلك وهي اعلى واشرف فلا تتبدل بغيرها وقيل معناه لكنت من الانصار في الاحكام والعداد **قوله** فقال رجل ان هذه لقسمة الخ قال الحافظ في رواية الاعشى (عند الجفاري) فقال رجل من الانصار وفي رواية الواقدي انه معتب بن قشير من بني عمرو بن عوف وكان من المنافقين وفيه تعقيب على مغلطاتي حيث قال لما ارا احدا قال انه من الانصار الا ما وقع هنا وجزم بانته حر قوس بن زهير السعدي وتبعه ابن الملقن واخطائي ذلك فان قصصه حر قوس غير هذا كما سأتى قريبا من حديث ابي سعيد الخدري **قوله** وما اريد فيها وجه الله الخ اي الاخلاص له - قال القاضي عياض رحمه الله حكر الشرع ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم كفر وقتل ولو يكفر في هذا الحديث ان هذا الرجل قتل قال المازري يحتمل ان يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وانما نسبته الى ترك العدل في القسمة وانما سمى صهبا بكذا وصفا وفهم صلى الله عليه وسلم معصوم من الكبار بالاجماع واختلفوا في امكان وقوع الصغار ومن جوزها منع من امت تبتوا الى الانبياء على طريق التوقيص وحيث قلعه صلى الله عليه وسلم لوعيا قب هذا القائل لان النبوة عليه ذلك وانما نقله عنه واحدا من هؤلاء النواحي لا راق بها ادم قال القاضي هذا التأويل باطل بل نفعه قوله اعدل يا محمد واتق الله يا محمد وخاطبه خطاب المراجعة بحضرة الملائكة استاذن من وخالد النبي صلى الله عليه وسلم فقتله فقال معاذا الله ان يتحذث الناس ان محمدا يقتل اصحابه فهذه هي العلة وسلك معه مسلكه مع غير من المنافقين الذين اذعه وتمع منهم في غير موطن فأكبره لكنه صبر استبقاء لانفسها دهر وتاليها لغيره لئلا يقتل الناس ان يقتل اصحابه فينفر او قد رأى الناس هذا الضنن في جماعتهم وعدوه من جملتهم ام - وانما هذا الرجل المنافق من الانصار كما في رواية الاعشى فلكونه من قبا لهم والله اعلم - **قوله** فاخبرته بما قال الخ فيد جواز اخبار الامام واهل الفضل بما يقال فيهم مما لا يليق بهم ليجز روا القائل وفيه بيان ما يباح من الخفية والنية لان صورتهما موجودة في صحيح ابن مسعود هذا ولو ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وذلك ان قصدا من مسعود كان ليعلم النبي

معاذ الله ان يتخلف الناس الى اقبل اصحابي ان هذا واصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم كثر قوت منكم كما
يترقى السهم من الرمية **حله** شكاه عن بن المثنى قال ناعدا لو هاب المثنى قال سمعت يحيى بن سعيد يقول اخبرني ابو الزبير
انه سمع جابر بن عبد الله **حله** وحديثنا البكر بن ابي شيبة قال نازيد بن الحباب قال حدثني قرقم بن خالد قال حدثني ابو الزبير
عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم مغنا نو ساق الحديث **حله** شكاها ابن السري قال ناعدا لو هاب
عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن ابي نعم عن ابي سعيد الخدري قال بحث علي وهو يمين بذهبية في تربتها الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقشها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اربعة نفر الا قرع بن حابس الجنظلي وعيينة بن بدر
الفزاري وعلقمة بن علاثة العامري ثم احدثني كلاب وزيد الخير الطائي ثم احدثني نهمان قال فغنصت

من طريق جابر عن عمار بن القحطاع بسند فيه فقام عمر بن الخطاب فقال رسول الله الا احترب عنقه قال لا ثم احدثني فقام اليه خالد بن الوليد
سيف الله فقال رسول الله الا احترب عنقه قال لا فهذا نص في ان كلا منهما سأل - قوله معاذا الله ان يتخلف الناس لم قال الاسامعيلي
انما ترك النبي صلى الله عليه وسلم قتل كذا كونه لم يكن اظهر ما يستدل به على ما وراءه فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام امر الاسلام
ورسوخه في القلوب لنفهم عن الدخول في الاسلام واما بعده صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ترك قتالهم اذا اظهروا ايمهم وتركوا الجماعة وضالوا الجماعة
مع القدر على قتالهم وقد كراين بطلان من المجلد قال الثالث انما كان في اول الاسلام اذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرة تهم فاما اذا
انقلا الله الاسلام فلا يجب الثالث انما كان في اول الاسلام اذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرة تهم فاما اذا
المتافقين عليه الصلوة والسلام يعلمه بنفا قهرهم لا مكان اشهر في العرب انهم من جملة المؤمنين والصحابه والحكم للظاهر فلو قتلهم يعلم بما
اسروهم من النفاق لوجد المنفر من الدخول في الاسلام ما يقول وارتاب الشارح وارجحت المعاند وارتاع عن الدخول في الاسلام غير واحد لذلك كان
يقول صلى الله عليه وسلم لا يتخلف الناس ان محمدا يقتل اصحابه فينفر عن الاسلام وقد قال ابن الموارين القصار لو اظهروا النفاق لقتلهم
قوله لا يجاوز حناجرهم **حله** قال القاضي فيه تاويلان احدهما معناه لا تقبله قلوبهم ولا ينفعون بما تلوا منه ولا لهم حظ سوى تلاوة الفم والحجوة
والحق اذ بها تقطيع الحروف والثاني معناه لا يصعد لهم عمل ولا تلاوة ولا يقبل **قوله** يمرحون منه **حله** قال ابن بطلان المرقق الخروج عند اهل
اللغة يقال مرق السهم من الغرض اذا اصابه ثوفن منه فهو يمرح منه مرقا ومرقا وان غرق منه وامرته الرمي اذا فعل ذلك به ومنه قيل مرق
البرق لخروجه بسرعة **قوله** من الرمية **حله** بكسر الهمزة وتشديد التثنية هي الصيد المرمي فحيلة يحسن مفعولة فادخلت فيها الهاء وان كانت
فحيلة يحسن مفعول يستوي فيه المذكور المؤنث للاشارة لنقلها من الوصفية الى الاسمية وقيل ان شرط استواء المذكور المؤنث ان يكون الموضوع مذكورا
معه وقيل شرطه سقوط الهاء من المؤنث قبل وقوع الوصف لقول خذ ذبيحتك اي الشاة التي تريد ذبحها فاذا ذبحتها قيل لها حينئذ ذبيحة والحق
يخرجون من الاسلام خروج السهم من الرمية اذا دخل من جهة ونفذ من أخرى ولم يتعلق به شيء من الرمي وسأيت ايضا حقه في الروايات الآتية -
قوله عن عبد الرحمن بن ابي نعم عن عبد الرحمن بن ابي نعم عن عبد الرحمن بن ابي نعم عن عبد الرحمن بن ابي نعم عن عبد الرحمن بن ابي نعم
وفي بعضها بذهبية على التصغير قال الحافظ وكأنة انشأ على معنى الطائفة والجملة وقد يؤث الزهبي في بعض اللغات (تسبيه) هذه القصة
غير القصة المتقدمة في غزوة حنين ووهو من خلطها بها واختلت في هذه الذهبية ففعل كانت خمس الخمس وفيه نظر وقيل من الخمس وكان ذلك
من خصائصه انه يضرب من الاصناف والصلح وقيل من اصل الغنمة وهو بعيد كذا في الفخر - **قوله** في تربتها **حله** اي لتربتها من تربتها
كما سأيت **قوله** بين اربعة **حله** كانوا من المؤلفين وكان كل منهم رئيس قومه **قوله** الا قرع بن حابس الجنظلي **حله** ثم احدثني مجاشع جيم خفيفة و
شين عجة مكسورة قال ابني وقد مررته قيمي وليس باختلاف لان حنظلة من بني قيس **قوله** وعيينة بن بدر الفزاري **حله** نسب الى جد ابيه وهو
عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري وكان رئيس قيس في اول الاسلام وكنية ابومالك وسماه النبي صلى الله عليه وسلم الامم المطلق وارتد
مع طليعة ثور عاد الى الاسلام - **قوله** وعلقمة بن علاثة العامري **حله** كان رئيس بني كلاب مع عامر بن الطفيل وكانا يتنازعان الشرع فيهم فمترقا خزان
ولهما في ذلك اخبار شديدة كذا في الفخر - **قوله** ثم احدثني كلاب **حله** بنو كلاب بطن من بني عامر لانه كلاب بن ربيعة بن عامر **قوله** وزيد الخير
الطائي **حله** قال النووي كذا هو في جميع النسخ الخير بالراء وفي الرواية التي بعد ها زيد الخيل باللام وكلاهما صحيح وقيل له زيد الخيل لعائته بها و
يقال لو يكن في العرب اكثر خيلا منه وكان شاعرا خطيبا شجاعا جوادا وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالراء بدل اللام لانه كان فيهم من الخير
وقد ظهر اثر ذلك فانه مات على الاسلام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويقال بل توفي في خلافة عمر **قوله** ثم احدثني نهمان **حله** قال ابني بنو نهمان

قريش فقالوا أيعطى صنديد نجد ويد نحنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أنما فعلت ذلك لأنما تقهر فجاه رجل كذا الحجة مشرف الوجنتين غائر العينين نافي الجبين مخلوق الرأس فقال أتى الله يا محمد قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يطع الله أن عصيته أيا مني على أهل الأرض ولا تأمنوني قال ثم ادبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله يرون أنه خالد بن الوليد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من ضغضى هذا قومًا يقرعون القرآن لا يجأ وزحاجر هو يقتلون أهل الإسلام ويكعون أهل الأوثان يقرعون من الإسلام كما يقرعون السهم من الرمية لأن أدركتهم لا قتلتموه قتل عاد، حل شتا قتية بن سعيد قال تأعبوا الواحد عن عمارة بن القعقاع قال تأعبوا الرحمن بن أبي نعيم قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول بعث علي بن أبي طالب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن بذهبية في أديوم مفرط لم تحصل من ترابها قال تقسمها بين أربعة نفر بين عيينة بن بدر والأقرع بن حابس وزيد الخيل والربيع أما علقمة بن علاثة وأما عامر بن الطفيل فقال رجل من أصحابه كئنا نحن أحق بهذا من هؤلاء قال فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألا تأمنوني بطن من طي قوله صنديد نجد الخ بالمهمل والنون جمع الصنديد وهو الزئجس - قوله فجاه رجل الخ هو ذو النخوص من القيس كما سيجي من رواية أبي سلمة وغيره وعند أبي داود اسمه نافع ورثته السهيلي قوله كف الحجة الخ بفتح الكاف أي كثير الحجة قوله مشرف الوجنتين الخ بشين مججمة وفاء أي بارزهما الوجنتان العظمان المشرفان على الخدين كذا في النسخ - وفي شرح مسطور الوجه لحد الخ وفي أوها الحركات الثلاث ويقال الخجة بفتح الهاء قوله غائر العينين الخ بالعين المججمة والتحتانية وزن فاعل من الغور والمراد أن عينيه داخلتان في عجايرها لاصقتهما بقر المحذوفة وهو عند الجحوظ - قوله نافي الجبين الخ بنون ومثناة على وزن فاعل من النوى أي أنه يرتفع على ما حوله قوله مخلوق الرأس الخ سيأتي في بعض روايات الباب سيد أهل النخلة وكان السلف يوفون شعورهم ولا يحلقونها وكانت طريقة الخواص حتى جميع رؤوسهم قوله فمن يطع الله أن عصيته الخ إشارة إلى عصية نفسه صلى الله عليه وسلم وفي بعض الروايات أو لست أحق أهل الأرض أن يطيع الله قوله أن من ضغضى هذا الخ بضاي مجتمعتين أسكوتيتين بينهما تحتانية مهمزة ساكنة وفي أخرى تحتانية مهمزة ايضاً وفي بعض النسخ بضادين مهملتين فلما بالضاد المججمة والمراد به النسل والعقب وزعموا أن الأثيران الذي بالمهمل يبعثهما وحكي أن الأثير أنه روى بالثاء بوزن قنديل قوله يقتلون أهل الإسلام الخ قال الحافظ وهو ما أخبر به صلى الله عليه وسلم من المخفيات فوقع كما قال، وقال الأبي ومن عجيب أمرهم ما يأتي الخ وحجج خرجوا من الكوفة منابذين لعلي رضي الله عنه لقوا في طريقهم مسلماً وكافراً فقتلوا المسلم وقالوا احفظوا ذمة نبيكم في الذي - قوله لأقتلتموه قتل عاد الخ أي قتلاً عاماً مستأصلاً بحيث لا يبقى منه من أحد كما قال تعالى قتل نرى كههم قتل بآية، ولما يرد أنه يقتلهم بالآية التي قتلت بها عاد وبعينها ويحمل أن يكون من الأضائة إلى الفاعل ويراد به القتل الشديد بالقرى إشارة إلى أنهم موصوفون بالشدة والقوة ويريد أنه وقع في طريق أخرى قتل ثور، كذا في النسخ - قوله في أديوم مفرط الخ بظا مججمة أي مد يورخ بالقرظ قوله لم تحصل من ترابها الخ أي لم تخلص من تراب المعدن فكأنها كانت تبراً وتخلصها بالسبك قاله الحافظ قوله أما علقمة بن علاثة وأما عامر الخ قال العلماء ذكر عامر هنا غلطاً ظاهره أنه توفي قبل هذا بسنين والصواب الجزوي أنه علقمة بن علاثة كما هو جزم رواقى الروايات والله أعلم قال الحافظ وكان علقمة رجلاً عادلاً لكن كان عامراً أكثر منه عطاء وارتد علقمة مع من ارتد شرعاً ومات في خلافة عمر بن الخطاب وعلم الطفيل على شركه في الحياة النبوية قوله فقال رجل من أصحابه الخ قال الحافظ لم أفت على اسمه قوله كئنا نحن أحق بهذا من هؤلاء ويريد بأضائة عدم العدل إليه صلى الله عليه وسلم أنه إنما وقع على وجه الغلط في الرأي وأمور الدنيا والاجتهاد فيها بمصالح أهلها وأنه من الأمر الذي يجوز له الصفح عنه لأنه أضاف إليه عدم العدل في القسم على وجه التهمة له، كذا قال الأبي في حديث عبد الله المتقدم - قلت قريباً يكلو لأنسان بكلة ويكلو الآخر بمثلها أو بما يقاربها ومع ذلك يختلف مرادها باختلاف الاعتقاد والنية والهيئة وخصوصيات الأحوال فيخرج كلاهما على محملين متباينين لما يعلم من تباين أحواضها من خارج - وهذا كما قال أهل اللغة في قولهم أنبت المربع البقل أنه مجاز إذا صدر من مؤيد وحقيقة إذا صدر من دهرى، ألا ترى أن الحب قد يشكو حبيبه فيخاطبه بما يخاطب به العدو والعدو لكن الحبيب يسأله عن محبة ويصفح عنه بل ربما ينسب بشكواه ويتيسر ويراد حبه له واستثنائاً منه ولا يتم للعدو البغض بمثل ذلك الكلام أبداً بل يزداد تغيظاً وتغضباً منه، فقول رجل من أصحابه صلى الله عليه وسلم كئنا نحن أحق بهذا من هؤلاء وقولهم إذا كان الشدة فحن ندعى الغنا لم غنا وقولهم يعطى صنديد نجد ويكعوننا وهكذا كلمة أن نساءك ينشدنك العدل أنما كان من باب شكوى الحبيب إلى الحبيب طلب التسوية منه مع كمال حسر الحقيقة في الملبطن وأمثال القلب من المحبة والتعظيم لا النسبة إلى الجور عن الحق والعدا لله كما زعمه

وانا آمين من في السماء يأتي خيرا من السماء صباحا ومساء قال فقال رجل غائرا العيين مشرب الوجنتين ناشرا الجبته
كث الحية مخلوق الراس مشتم الاذار فقال يرسل الله اتق الله فقال ويلك اولست احن اهل الارض ان يثقي الله قال
ثروى الرجل فقال خالد بن الوليد يرسل الله الا اضره عنقه فقال لا لعله ان يكون يصلي قال خالد وكمن مضل يقول
بلسانه ما ليس في قلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لمرؤسان انقلب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم
ذوا الخوصرة المغصوب المطرد في قوله اعدل واتق الله يا محمد وحاشا جابه الرفيع صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهذا امر العاديين والمتقين
وقد قال في حقه صلى الله عليه وسلم اني لا اشهد على جور ووقع في بعض الروايات التي نقلها في الفقه جعل يقسم بين اصحابه ورجل جالس فلم يعطه شيئا
فقال يا رجل ما اراك تعدل فدن على الجاهل المتقابل على ما قال من الكلام الجاني واقد مر عليه من الخطاب السبي كونه لم يعط صرة تلك العظيمة
وانه لو اعطى لم يقل شيئا من ذلك - قوله وانا امين من في السماء الخ قد حكى البيهقي عن ابي بكر الصديق قال العرب تضع في موضع على نقوله فيمنح
في الأرض وقوله ولا صليبتك في جندب الخ فذكر ان قوله من في السماء على الحزن فوق السماء كما صحت الاخبار بذلك، ام - والجمعة التي يصدق
عليها انها سماء والجمعة التي يصدق عليها انها عرش كل منهما مخلوق مربي يحدث وقد كان الله قبل ذلك وغيره فحدثت هذه الامكنة وقد مره يحيل وصفه
بالتحيز فيها والله اعلم وكذا في الفقه - قوله لا لعله ان يكون يصلي الخ فيه استعمال لعل استعمال عسى تنبه عليه ابن مالك وقوله يصلي قيل فيه كماله من
طريق المظهر على ان تارك الصلوة يقتل وفيه نظا كذا في الفقه، وارضه وجهه تنزهه العلامة العيني في شرح البخاري فيدراج قوله ان انقلب عن
قلوب الناس الخ بنون وثقات لقبلة بغيرها موصلة اي انما امرت ان آخذ بظواهرها - وروى عن قال القرطبي انها منع قلبه وان كان قد استوجب القتل لئلا
يتخون الناس انه يقتل اصحابه ولا يسمي من صبي، قال انما حفظ في الحديث الكف عن قتل من يقتل الخ خروج على الامام وانما نصب لذلك حربا او يستعد
لذلك لقوله فاذا خرجوا فاقتلوه وحكي اسطوري الاجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده واستند عن عمر بن عبد العزيز انه كتب في الخوارج بالقتل
عنه ما لم يسلطوا دما حراما او يخذلوا مالا فان فعلوا فقتلوه ولو كانوا ولدي ومن طريق ابن جرير قلت لعطاء ما يحل لي قتال الخوارج قال اذا قطعوا
السبيل واخافوا الأمن واستند الطبري عن الحسن انه سئل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج فقال العمل املك باناس من الرأى، قال الطبري
ويؤيد ان النبي صلى الله عليه وسلم وصف الخوارج بأهم يقولون الحق بانهم شواخرا بان قولهم ذلك وان كان حقاً من جهة القول فانه قول لا يجاوز
حقوقهم منه قوله تعالى ائيبه يصدق الكبر الطيب والتمسك الصالح بركة فآخرون اصل السالم الموافق للقول الطيب هو الذي يرفع
القول الطيب قال وفيه انه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم الا بعد اقامة الحججة عليهم من عاظم الى الرجوع الى الحق والاعانة لا يجرى الى ذلك اشهر
البخاري في الترجمة بالآية المذكورة فيها واستدل الخ لمن ذاك تكدير الخوارج وهو متفق عليه شيع البخاري حيث قرره بالمخالفات وافرد عنهم المتأولين بترجيح
وبذلك صرح القاضي ابو بكر بن العربي في شرح الترمذي فقال الصحيح انه كفر لقوله صلى الله عليه وسلم يمرتون من الاسلام والذلة لا تلتئمهم قتل عاد وفي
لفظ غود وكل منهما انما هلك بالكفر بقوله هو شر الخلق ولا يصح بذلك الا الكفار ولقوله انهم انفس الخلق الى الله تعالى وحكمهم على كل من خالف
معقدهم بالكفر والتخيل في النار فكانوا هم احق بالامم منهم ومن جنم الى ذلك من ائمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال في فتاواه اخرج من
كفر الخوارج وغلاة الرافض بكفرهم اعلام الصباية لتصفه تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في شهادته لهم بالحجة قال وهو عندى احتجاج صحيح
ومن جنم الى بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه فقال بعد ان سر احاديث الباب فيه الرد على قول من قال لا يخرج احد من الاسلام من اهل القبلة
بعد استحقاقه حكمه الا يقصد من الخوارج منه عالما فانه مبطل لقوله في الحديث يقولون الحق ويقرون القرآن ويمرتون من الاسلام ولا يتلقون منه بشي
ومن المعجزة فهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين واموالهم الا بظن منهم فيما تأولوه من آي القرآن على غير المراد منه شواخرا بسند صحيح عن ابن عباس
وذكر عند الخوارج وما يلقون عند قراءة القرآن فقال يؤمنون بحكمه ويحكمون عند مشايخه ويؤيد القول المذكور الامر بقتلهم مع ما تقدم من
حديث ابن مسعود ولا يحل قتل امرئ مسلم الا بأحدى ثلاث وفيه التارك لدين المفاخر للجماعة وورد في بعض الروايات الصحيحة المارق من الدين
التارك للجماعة قال الشيخ الانور رحمه الله والمارق من الدين جعل الحافظ مصلداً قد اقول هو المرتد ونقل فيه شواهد من الاحاديث وهذا القول
اي المروق من الدين والاسلام هو انوار في الخوارج في الاحاديث المشهورة فكان حكمه كذلك، ام - قال القرطبي في المقهور يؤيد القول بكفرهم التمثيل
المذكور في حديث ابى سعيد ان ظاهر مقصوده انه خرجوا من الاسلام ولم يتعلقوا امه بشي كما خرج السهم من الرمية سرعته وقوة راميته بحيث
لم يتعلق من الرمية بشي وقد اشار الى ذلك بقوله سبق الفرث والدم وقال صاحب الشفا فيه وكذا لقطع بكفر كل من قال بوجوبه يوصل به الى تضليل
الامة او تكفير الصحابة وحكام صاحب الرضا في كتاب الرقة عنه واقرة، قال الشيخ الانور رحمه الله والحق ان حديث المروق يدل على ان المارقة

والخوارج من روادى الخوارج في قوله لا يخرج احد من الاسلام من اهل القبلة

أقرب إلى الكفر من الإيمان ومن أصرح ما وجلت فيه ما عند ابن ماجه عن أبي أمامة قد كان هؤلاء مسلمين فصاروا كفاراً قلت يا أبا أمامة هذا شيء نقوله قال بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ محمد بن إبراهيم النخعي في إيشار الحق من كلامه واستأذنه حسن أم وحسنه الردى محضاً قال الحافظ محمد بن زهير الكوفي في إيشار الحق من كلامه واستأذنه حسن أم وحسنه الردى محضاً قال الحافظ محمد بن زهير الكوفي في إيشار الحق من كلامه واستأذنه حسن أم وحسنه الردى محضاً

رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرها قال لا أدري من الحرورية ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها قوم تحفرون صلا كما هم مع صلاتهم فيفكرون القرآن لا يحيا ورحلوهما وحناجهم ثم انفصل الفريقان على أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد مدة عنيوها في مكان وسط بين الشام والعراق ويرجع السكان إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم فرجع معا وتلى الشام ورجع علي بن أبي طالب إلى الكوفة ففازته الخوارج وهرب ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ونزلوا مكانا يقال له حرورية بفقر المهلة ولما بين الأولى مضوية ومن ثم قيل لهم الحرورية وكان كبيرهم عبد الله بن الكواثر بفقر الكاثر وتشد يد الواويع المذلي الشكري وشبهت بفقر المهلة والمواحق بعد ما مثلته التميمي فأرسل إليه علي بن أبي طالب فخرج كثير منهم معه ثم خرج إليه علي بن أبي طالب فأتاه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيسهم المذلي كوران ثم اشاعوا أن عليا تاب من الحكومة ولذلك رجعوا معه فبلغ ذلك عليا فخطب الكوفة فقتلوا من جرائد السجدة الأحمد إلا الله فقال كلمة حتى يراجهما باطرا فقتلهم كثر عليا ثلاثه أن لا نعبدكم من الساجد ولا من رزقكم من الفخ ولا ندينكم بقتال ما لم تجدوا ثباتا وخرجوا شيئا بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن فواسلمهم فخرجوا فأسروا وأعلى الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر برضاهم بالتكليم ويتوب ثم واسلمهم أيضا فأرادوا قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمعوا على أن لا يعتقد معتقدا هو يكفر ويباح دمه وماله وأهله وانتقلوا إلى الفعل فاستقرضوا الناس فقتلوا من اجتمعوا منهم من المسلمين ومنهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان واليا على ربة على بعض تلك البلاد ومعه ربة وهي حامل فقتلوه وبقروا بطن سريته عن ولد فبلغ عليا فخرج إليه في الجيش الذي كان هيا للخرورج إلى الشام فأوقع بهم بالنهر وان وبلغ منهم ألدور العشرة ولا قتل من معه الا نحو العشرة فهذا المختص أول امرهم ثم انقسم إلى من بقي منهم من مال إلى رأيهم فكانوا من معتقدين في خلافة علي بن أبي طالب حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل عليا بن بعد أن دخل علي بن أبي طالب في فصوله الصبر ثم لما وقع صلح الحديبية ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام فكان يقال له النجيلة ثم كانوا متفرجين في امة وزياد بنه عبد الله على العراق طول مدة معاوية وولد يزيد وظفر يزيد وابنه منهم جماعة فأبادهم بن قتل وحبس طويل فلبث مات يزيد ووقع الافتراق وولي الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه اهل الامصار الا بعض اهل الشام ثم اذمر أن فادى الخلافة وغلب على جميع الشام إلى مصر فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق والي ايامة مع نجدة بن عامر وزاد غيرة على معتقدي الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدا هو وعظم البلاد بهم وتوسعوا في معتقديهم الفاسد فأبطلوا رجوا الحصن وقطعوا يد السارق من الأبطا ووجبوا الصلوة على الخائض في حال حيضها وكفر من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن كان قادرا وان لم يكن قادرا فقد ارتكب كبيرة وحكم مرتكب الكبيرة عند هو حكم الكافر وكفوا عن اموال اهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا وقتلوا فمن ينسب إلى الاسلام يافتل والسبي والنهب فمنهم من يفعل ذلك مطلقا بغير دعوة منهم ومنهم من يدين عواك ثم يفتك ولم ينزل البلاد بهم يزيد إلى أن أمر المهلب بن ابي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفروا بقتل جرحهم ثم لم ينزل منهم بقايا في طول النملة الأموية وصدى الدولة العباسية ودخلت طائفة منهم المغرب وقال ابو منصور البغدادي في المقالات عدة فرق للخوارج عشرة من فرقة وقال ابن حزم أقرهم إلى قول اهل الحق الا باضية وقد بقيت منهم بقية بالمغرب - قوله لا أدري من الحرورية الخ هذا يغير قوله في الرواية التي تليها وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وانما معه فأن مقتضى الأول أنه لا يدري هل ودا الحديث الذي ساقه في الحرورية أولا ومقتضى الثاني أنه ورد فيه ويمكن الجمع بان مراده بالثقي هنا أنه لم يحفظ فيه نصا بلفظ الحرورية وانما سمع قصتهما التي تدل وجود علامتهم في الحرورية يا نعم هو قوله ولم يقل منها الخ قال الحافظ لم تختلف الطرق الصحيحة على أبي سعيد في ذلك وإما ما أخرجه الطبري من خروج آخر عن أبي سعيد بلفظ من أمي فستد ضعيف لكن وقع عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ سيكون يدي من أمي قوم وله من طريق زيد بن ثابت عن علي بن أبي طالب يخرج قوم من أمي ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بان المراد بالامة في حديث أبي سعيد امة الاجابة وفي رواية غيره امة الدين وقال النوري وفيه دلالة على فقه الصحابة وتحريمهم لالفاظ وفيه اشارة من أبي سعيد إلى تكفير الخوارج وانهم من غير هذه الامة قوله لا يحفرون صلاتهم الخ بفقر الله أي تستقلون قوله صلاتهم صلاتهم الخ قال الحافظ ووصف عاصم اصحاب نجدة الحروري بأنهم يصومون النهار ويقومون الليل يأخذون الصدقات على السنة أخرجه الطبري - وعنده من طريق سليمان التيمي عن انس ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فيكم قوما يدايون ويعلمون حتى يعجبوا الناس وتجبهم انفسهم ومن طريق حفص بن غياث عن انس عن عمة بلفظ يتممون في الدين وفي حديث ابن عباس عند الطبري في قصة مناظرة الخوارج قال فأتيتهم فدخلت على قوم لم أرا شدا اجتمعا منهم ما يريدون كما تها ثفن الابل ووجههم معلمة من آثار السجود وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه ذكر عند الخوارج واجتمعا وهو في العيادة فقال ليسوا

يُزَوِّن من الذين مرقى السهم من الرمية فينظر الزاوي الى سهمه الى نصوله الى رصا فيتمارى في القوة هل خلق بها
 من الله شيء حل شي ابا الطاهر قال ان عبد الله بن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابو سلمة
 ابن عبد الرحمن عن ابن سبيد الخدري ح وحدثني حملة بن يحيى واحمد بن عبد الرحمن القهري قال انا ابن وهب قال اخبرني
 يونس عن ابن شهاب قال اخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك الحمداني ان ابا سعيد الخدري قال بينا نحن عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو يقيم قما اناه ذوا الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اعدل قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ويحك ومن يعدل اذ الم اعدل قد خيبتك وخسرتك ان لم اعدل فقال عمر بن الخطاب يا رسول الله انك انى فية ضربت
 عنقه قال تزل الله صلى الله عليه وسلم دعه فان له اصحابا يحقر احدكم صلواته مع صلواتهم وصيامهم مع صيامهم بقر من القرآن لا يجوز تراقيم
 اشد اجتهادا من الرهبان قوله مرقى السهم من الرمية الخ شبهه مرقى سهم من الدين بالسهم الذي يصيب الصيد فيدخل فيه ويخرج منه
 ومن شدة خروجه لقوة الرمي لا يعان من جسد الصيد شي فهؤلاء لا ينتفعون بالدين بل يخرجون منه بسرعة ويخرجونه قوله فينظر الى سهمه
 قوله الى نصله يدل من قوله الى سهمه اي ينظر اليه جملة ثم تقصيرا والمصل حدية السهم (يعني يري ان يتركها يهل) قوله الى رصا فقام بكسر الراء
 ثوبه ثرفاء اي عصبه الذي يكون فوق مدخل المصل الرصات جمع واحد رصة بحركات يعني يتركها يهل قوله فيتمارى في القوة الخ الخ يري
 في نصله ووصافه شيئا من اثر المرقى في القوة فيتشكل هل بقي فيها شي من الدم والقوة موضع الترمز السهم قال ابن التباري الفرق بين
 ويؤتى وقد يقال قوة بالهله (يعني يتركها يهل) قوله هل علق بها من الدم شي الخ قال الأبي والتمارى في القوة فيه معجزة لانه اشارة الى ما وقع فهم
 من الخلاف بين الامة في تكفير هوامهم وقد تقدم منا قريبا تفصيل الخلاف وحواجيب المكفرين عن هذا التمازي في القوة فواجبه والذي ينظم للصمد
 الضعيف والله اعلم ان قوله صلى الله عليه وسلم فيتمارى في القوة مؤيد بظاهر ما اختاره شيخنا فاسم العلوم والخبرات نزل الله ضريحه واحتاط به
 في حق بعض اهل البدع لما شل عنهم فقال اني لا اسيء بكفائا ولا مؤمنين بل لهم عندى منزلة بين المنزلتين ثوبته على ان المراد بالمنزلة عندى
 ليس ما هو مراد المعتزلة خذلهم الله فاهم من عوز الفاسق موكب الكبيرة ليس مؤمنا ولا كافرا في الواقع بل هو نوع مستقل برزخى بينهما كما ان الخنثى
 نوع مستقل بين الذكر والانثى في نفس الامر دائما اردت بالمنزلة بين المنزلتين ان هؤلاء المبتدعين الضالين لا يسعنا ان نحكم عليهم بالقتل بأفهم
 كفار او مسلمون لتعارض الأدلة وتمايز وجوه الكفر والاسلام وان كانوا داخلين حتما في احد الشقين بحسب الواقع وعلو الله سبحانه وتعالى فأمرهم
 عندنا علما الشك بحيث لا تقطع بل تخولهم في هؤلاء ولا هؤلاء وهو في الواقع لا يخرجون عن احد المقامين الايمان او الكفر وهذا كما ان المالك الشكول عند الفقهاء
 لا يسمى طاهرا ولا نجسا بل هو منزلة بين المنزلتين بحسب حكمهم واجتهادهم مع انه في الواقع لا يخولهم احد من طاهرا اما نجسا كما يحتمل سري
 ذلك والله اعلم هكذا افاد رحمه الله في بعض كتابه وعلى هذا التقرير فالنفي عن الفرق الذي ورد في بعض الروايات يراويه نفي التيقن لا تيقن
 النفي والله اعلم قوله والضحاك انه الذي الخ هو ابن شرجيل المشرقي بكسر الهمزة وسكون الميم وقم الراد منسوب الى بطن من همدان قوله اناه
 ذوا الخويصرة الخ كذا اوردته البخاري في علامات النبوة من صريح شعيب عن الزهري اناه ذوا الخويصرة واورد في قتل الخوارج والمحدثين من طريق
 معمر جاء عبد الله بن ذوا الخويصرة بزيادة الابن قال الشيخ بد الدين العيني رح ذوا الخويصرة بضم الخاء المعجمة وفتح الواو وسكون الميم آخر الحروف و
 كسر الصاد المهملة وبالراء مصغرا الخاصقة وفي تفسير الثعلبي بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم غنا ثم هو ان جاء ذوا الخويصرة القمي اصل
 الخوارج فقال اعدل قال هذا غير ذى الخويصرة اليماني الذي بال في المسجون وقال ابن الاثير في كتاب الاذواء ذوا الخويصرة رجل صحابي من بني تميم وهو
 الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم في قسمه اعدل انتمى ولما ذكره السهيلي عقبه بقوله ويذكر عن الواقدي انه حرقوص بن زهير الكبي من سبيد غنيم
 وكان حرقوص هذا مشاهدا كثيرة مشهورة معجودة في حرب العراق مع الفرس ايام عمر رضي الله عنه ثم صار خارجيا قال وليس ذوا الخويصرة هذا هو
 ذوا الشية الذي قتله على رضي الله عنه بالنهر وان ذاك اسمه ناقم ذكره ابو داود وقيل المعرف ان ذاك الشية اسمه حرقوص وهو الذي حل على رضي
 الله عنه ليقتله فقتله على رضي الله عنه قوله وهو رجل من بني تميم الخ وفي حديث عبد الله بن عمر عند البزار والطبري رجل من اهل الياضية حدث
 محمد بأمر الله قوله دعه فان له اصحابا انى لم يخفى وتكلموا بقتله وسبحي انا ظهر له اصحاب على الهيا التي ذكرت وتعم في رواية افلم سيخرج انا
 يقولون مثل قوله قال الخافظ مرقى صلى الله عليه وسلم دعه فان له اصحابا انى ظاهر ان ترك الامر بقتله بسبب ان له اصحابا بالصفة المذكورة و
 هذا لا يقتضيه ترك قتله مع ما اظهره من موافقة النبي صلى الله عليه وسلم بما واجهه فيجوز ان يكون لمصلحة التألف كما فهمه البخاري لانه وصفهم بالمخالفة
 في العبادة مع اظهره ان لا سلام فلوا ان في قتله كان ذلك متغيرا عن دخول غير هو في الاسلام قوله لا يجوز تراقيمهم الخ بمقتضى وقاف جمع ترقق

يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية ينظر الى النصل فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى قضيه فلا يوجد فيه شيء وهو القدر ثم ينظر الى قنذيه فلا يوجد فيه شيء سبق الفريث والد ما يشهد رجل اسود احدهما عضديه مثل ثدي المرأة ومثل البضعة تكرر ويخرجون على حين فرقة من الناس قال ابو سعيده فاشهد اني سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم واشهد ان علي بن ابي طالب قال لهم وانا معه فامر بذلك الرجل فالتبس فوجد فاني به حتى نظرت اليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعت وحلثني محمد بن المثنى قال ناين ابي عدي عن سبلجان عن ابي نصر عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قومًا يكونون في أمته يخرجون

بفتح اوله وسكون الراء وضمت القاف وفتح الواو وهي العظم الذي بين نقرة الفم والعاتق واضعنان قراء محمد لا يرضيها الله ولا يقبلها وقيل لا يعلون يا لعنن فلا يثابون على قراءته فلا يحصل لهم كرامة وقال المنوي المراد أنهم ليس لهم فيه حظ الامروء على سائرهم لا يصل الى حلقهم فضلاً ان يصل الى قلوبهم لان المطلوب تعقله وتذبره بوقوعه في القلب قلت وهو مثل قوله فيهم ايضاً لا يجا وزايمهم حناجرهم اي ينطقون بالشهادتين ولا يعرفونها بقلوبهم **قوله** يمرقون من الاسلام كما يمرق الخ قال الحافظ م اي يخرجون من الاسلام بفتة كخروج السهم اذا رماه رام قوي الساعد فأصاب ما رماه فنفذ منه بسرعة بحيث لا يحق بالسهم ولا شيء منه من المرمى شيء فاذا التمس الرامي همه وجده ولم يجد الذي رماه فينظر في السهم ليعرف هل أصاب او خطأ فاذا المرمية عاق في شيء من الدم ولا غيره فحق انه لم يصبه والغرض انه أصابه والى ذلك أشار بقوله سبق الفريث والدم المرمي جاوزهما ولو يتعلق فيه منهما شيء بل خرجا بعد **قوله** كما يمرق السهم من الرمية الخ وفي حديث اسحق بن ابي سعيد عن احمد بن ابي اؤد الطائفة لا يرجون الى الاسلام حتى يرتد السهم الى قوة **قوله** ثم ينظر الى قضيه الخ بفتح النون وكسر الصاد معجمة وتشديد الباء آخر الحروف وهو عود السهم بلا ملاحظة ان يكون له فصل وریش وفي التوضيح وحكى فيه كسر النون - **قوله** وهو القدر الخ اي عوده **قوله** الى قنذيه الخ بضم القاف ومجتمعين الاولى مفتوحة جمع قنذة وهي ريش السهم يقال لكل واحدة قنذة ويقال هو اشبه به من القنذة بالقنذة (وهي تجعل على مثال واحد لا يمتزج كإبر) **قوله** سبق الفريث والدم الخ يعني جاوزهما الفريث وهو السراجين ما دام في الكرش وحاصل المعنى انه من سرياً في الرمية وخروج لم يتعلق به من الفريث والدم شيء فشيء خروجه من الدين ويؤتى لعلقوا منه شيء يخرجون ذلك السهم **قوله** آيتهم الخ اي علامتهم **قوله** او مثل البضعة الخ بفتح الباء الموحدة وسكون المعجمة اي القطعة من اللحم **قوله** تكرر ذكر الخ يعني تضطرب يحيى وتذهب واصلة تكرر ذكر من باب التفعّل فخرقت احدى التائين والذكر ذكر صوت اذا اندفع سمح له اختلاط **قوله** على حين فرقة من الناس الخ قال المنوي ضبطوه في الصيغ بوجهين احدهما حين فرقة بجاء مفعلة مكسورة ونون وفتحة بضم الفاء ماى في وقت افتراق الناس اي افتراق يقع بين المسلمين وهو الافتراق الذي كان بين علي ومعاوية رضي الله عنهما والثاني خاير فرقة بخاء معجمة مفتوحة وراء وفتحة بكسر الفاء اي افضل الفرقتين والاول اكثر واشهر ويؤيد ذلك الذي بعد هذه يخرجون في فرقة من الناس فانه بضم الفاء بلا خلالات ومعناه ظاهر وقال القاسمي على رواية الخاء المعجمة المراد خاير القرون وهم الصديق الاول قال او يكون المراد علياً في اصحابه فعليه كان خروجه حقيقة لانه كان الامام حينئذ وفيه حجة لاهل سنتان علياً كان مصيباً في قتاله والآخرين بغاة لا يستأمن قولهم صلى الله عليه وسلم يقتلهم اهل الطائفتين بالحق وعلي واصحابه الذين قتلهم وفي هذا الحديث معجزات ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانه اخبر بمحل وجري كله كلف الصبح ويضمن بقاء الامم بعده صلى الله عليه وسلم وان لم يشكوا وقوة خلافت ما كان المطلبون يشيعونه واخبر بفتقون فرقتين وانه يخرج عليه طائفة مارقة واخبر بشد دوت في الدين في غير موضع التشديد ويبالغون في الصلوة والقراءة ولا يقيمون بحقوق الاسلام بل يمرقون منه واخبر بقاتلوا اهل الحق وازا اهل الحق يقتلهم وان فيهم رجلاً صفة يله كذا وكذا فهذه انواع من المعجزات جرت كلها والله الحمد **قوله** ان علي بن ابي طالب قال لهم الخ في رواية فلم يبن عبد الله وحضرت مع علي يوم قتلهم بالنهر وان نسبة قتلهم لم يرد كونه كان القاتل في ذلك **قوله** فامر بذلك الرجل الخ اي بالرجل الذي قال صلى الله عليه وسلم رجل اسود احدهما عضديه مثل ثدي المرأة ومثل البضعة تكرر ويخرجون على حين فرقة من الناس قال ابو سعيده فاشهد اني سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم واشهد ان علي بن ابي طالب قال لهم وانا معه فامر بذلك الرجل فالتبس فوجد فاني به حتى نظرت اليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعت وحلثني محمد بن المثنى قال ناين ابي عدي عن سبلجان عن ابي نصر عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قومًا يكونون في أمته يخرجون

في فقرة من الناس سيما هو الخلق قال هو شر الخلق أو من أشر الخلق يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق قال فضرب البني
صلوات الله عليهم لهم مثلاً أو قال قولا الرجل يرى الرمية أو قال الغرض فينظر في النصل فلا يرى بصيرة وينظر في النضيق
فلا يرى بصيرة وينظر في القوق فلا يرى بصيرة قال قال أبو سعيد إنتم قتلتمهم يا أهل العراق حل شئنا شيبان بن
فروخ قال قالنا القوم هو ابن الفضل الحدي قال أبو نصر عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تترقى
مارقة عند فقرة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق حل شئنا أبو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد قال قتيبة قال
أبو عوانة عن قتادة عن أبي نصر عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون في أمتي فرقتان فيخرج
بينهما مارقة يلي قتلهم أو لا هم بالحق حل شئنا محمد بن المنذر حدثنا عبد الله بن أحمد حدثنا داود عن أبي نصر عن أبي سعيد
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تترقى مارقة في فقرة من الناس فيقتلهم أولى الطائفتين بالحق حل شئنا عبد الله
قلت فلذلك قال أبو سعيد هنا على تحت النبي صلى الله عليه وسلم فافهم فإن فيه دقة، كذا في عدة القاري قوله في فقرة من الناس إن بضم الفاء
أي في وقت افتراق يقع بين المسلمين قوله سيما هو الخلق الخ قال النووي سيما العلامة وفيها ثلاث لغات القصر هو الأفعم وبه جاء القرآن
والمدة والثالثة السيماء بزيادة ياء مع المد لا غير والمراد بالخلق خلق الرأس وفي الرواية الأخرى الخلق واستدل به بعض الناس على كراهة خلق
الرأس ولا دلالة فيه وإنما هو علامة لهم والعلامة قد تكون بحرام وقد تكون بحلال كما قال صلى الله عليه وسلم رأيت رجلاً أسوداً أحد عضديه مثل
ثدي المرأة ومعلوم أن هذا ليس بحرام وقد ثبت في سنن أبي داود بإسناد على شرط البخاري ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى صبيّاً قد خلق
بعض رأسه فقال أخلق كله أو أتركه كله وهذا صريح في إباحة خلق الرأس لا يحتمل تأويله قال صاحبنا خلق الرأس جائز بكل حال لكن إن شق عليه تمهيد
بالدهن والتسميم استحب خلقه وإن لم يشق استحب تركه، أم - وقد ورد في كتاب التوحيد من صحيح البخاري سيما هو الخلق أو قال التسديد وهو الملقح
والموحدة يلحق الخلق وقيل أبلغ منه وهو يحسن الاستيصال قال الكوفي في أشكال وهو أنه يلزم من وجود العلامة وجود ذي العلامة فيستلزم
أن كل من كان محمّدي الرأس فهو من الخارج والأمر بخلاف ذلك اتفاقاً ثانياً السلف كانوا لا يحلقون رؤسهم إلا للنسك أو في الحاجة والخروج
اتخذوه ديدناً فصار شعاراً لهم وعرفوا به يعني المبالغة في الخلق قوله هو شر الخلق أو من أشر الخلق أم هكذا هو في كل النسخ أو من أشر
بالألف وهي لغة قليلة والمشهور شر يغير اللف وفي هذا اللفظ دلالة لمن قال بتكفيرهم وتأوله الجمهور وأشر المسلمين ونحو ذلك علم - كذا
قال النووي وفي صحيح البخاري وكان ابن عمر يراهو شر خلق الله وقال نعموا نطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فعملوها على المؤمنين وفي حديث
عبد الله بن خباب يروي عن أبيه عند الطبراني شر قتلى أظلم السمكة وأظلموا الأرض وفي حديث أبي ذر الآتي في الباب شر الخلق والخلقة
قال الحافظ وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم قوله يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق الخ أي اقربها إليه وفي رواية أولى الطائفتين بالحق
قال النووي هذه الرعايات صريحة في أن عليّاً رضي الله عنه كان هو المصيب للحق والطائفة الأخرى أصحاب معاوية رضي الله عنه كانوا
بغاة متأولين وفيه التصريح بأن الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الإيمان ولا يفسقون وهذا مذهبنا ومذهب موافقينا، أم -
وقال الأبي كان الشيخ يقول الصيحة حصنت على معاوية يعني في وجوب التأويل عنده بأنه مجتهد وذكر الغزالي عن بعض أئمة رأي في من الملقح
قد قامت وأحضر على معاوية ثوبين زمان أنصرف علياً وهو يقول حكلي ورب الكلمة ثوانصرت بعد معاوية وهو يقول غفر لي والكلمة
وقد خرج ابن عسّاكر في ترجمة معاوية من طريق ابن مندة ثم من طريق أبي القاسم ابن أخي أبي ذرعة الرازي قال جاء رجل إلى عيسى فقال له أي
أبغض معاوية قال له لو قال لانه قاتل عليّاً بخير حق فقال له أبو ذرعة رب معاوية رب رحيم وخصم معاوية خصم كريم فما دخلك بينهما
قوله فلا يرى بصيرة الخ بفتح الياء الموحدة وكسر الصاد المهملة وهو الشيء من الدم أي لا يرى شيئاً من الدم يستدل به على أصالة الرمية
وتقدّر تفسير النصل والنضيق والفرق عن قريب - قوله وهو ابن الفضل الحدي الخ هو بضم الحاء المهملة وتشديد الدال بعد الألف لون
قوله تترقى مارقة الخ تقدّمنا تفصيل هذا المروق في شرح الحرورية فلا حاجة إلى أعادته قوله يكون في أمتي فرقتان الخ إشارة إلى فرقة
علي ومعاوية رضي الله عنهما قوله فيخرج من بينهما مارقة الخ فان قلت قوله فرقتان يقتضيه أن تكون المارقة خارجة منهما معاً قلت هو كقوله ثم
يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان قال الكشاف لنا النقيصا وصار كالشيء الواحد جاز أن يقال يخرجان منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان
من جميع البحر ولكن من بعضه ونقول خرجت من البلدة وأما خرجت من محلة من محلة بل من حارة واحدة من دور قوله تلى قتلهم الخ أي تولى
وتبأشر قوله أو لا هم بالحق الخ أي أولى أمتي وأقربهم بالصواب وهو إشارة إلى علي كرم الله وجهه فإنه الذي قتلهم حتى تغرقوا ببلا حصر

القوايرى قال تاج الدين عبد الله بن الزبير قال ناسفان عن حبيب بن ابي ثابت عن الضحاك المشرقي عن ابي سعيد
 الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذكر فيه قوم يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم اقرب الطائفتين من الحق
 حل ثنا محمد بن عبد الله بن نمير وعبد الله بن سجيل الاثنان جميعا عن وكيع قال الاثنان ثنا وكيع قال ثنا الاعمش عن خزيمة
 عن سويد بن غفلة قال قال علي اذ احدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلان آخر من السماء احب الى من ان اقول
 عليه ما لم يقل واذا احدثكم فيما بيني وبينكم فان الحرب خدعة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيخرج في آخر الزمان قوم
 واليعرب ذكره ابن الملك قوله عن الضحاك المشرقي قال قال النورى هو كسب الميم واسكان الشين المجبة وفقر الراء وكسر اللغات وهذا هو الضحاك
 الذى ذكره جميع اصحاب المؤلفات المختلفة واصحاب الاسماء والتواريخ ونقل القاضى عياض عن بعضهم انه ضبطه بفقر الميم وكسر الراء قال
 وهو تصحيف كما قالوا وتقوا على انه منسوب الى مشرق كسب الميم وفقر الراء بطن من همدان وهو الضحاك الهمداني المذكور في الرواية السابقة
 من رواية حمزة واجد بن عبد الرحمن قوله على فرقة مختلفة ام ضبطه بكسر الفاء وضما قوله عن خزيمة ام بفقر الخاء المجبة والمثلية بينهما
 ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن ابي سبرة بفقر المهلة وسكون الواو الحقة لاشبهه ونجدة صحبة قوله عن سويد بن غفلة ام بفقر الميم والقاء مخضرم
 لوسم من النبي صلى الله عليه وسلم على الصبح وقد قيل انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح والذي يصح انه قدم المدينة حين تقضت كايدي
 من دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة وصح انه ادى صدقة ماله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ابو نعيم مات سنة ثمانين وقال ابو عبيد سنة احدى وقال عمر بن علي سنة اثنى عشر وبلغ مائة وثلاثين سنة وهو حجة كفى ايامية نزل الكوفة
 ومات بها قوله قال علي بن ابي طالب قال الدارقطني لم يصح لسويد بن غفلة عن علي بن مرفوع الا هذا قوله اذا احدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 له ما احدث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكره ولا يورى واذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليعذر بذلك من يجازيه ولذا استدل بقوله
 الحرب خدعة ام قال القاضى فيه جواز التورية والتعريض في الحرب قوله فلان آخر كسر الخاء المجبة اى اسقط قوله من السماء زاد
 البرصاوية والثورى في روايتهما الى الارض أخرجه احمد عنهما ووقع في روايته يحيى بن عيسى آخر من السماء فتخطف الطير او تحوى بالريح فكانت
 قوله فان الحرب خدعة ام قال الحافظ في الحرب خدعة حديث مرفوع وخدعة بفقر المجبة وضمتها مع سكون المهلة فيهما وبضم اوله
 وفقر ثانيته قال النورى ام اتفقوا على ان الاول اقصر حتى قال تلعب بلغنا انما لغة النبي صلى الله عليه وسلم ومعه خدعة بالاسكان انما تتخذه
 اهلها من وصف الفاعل باسم المصداق وانما وصف المفعول كما يقال هذا الدهرهم ضرب الامير اى مضربه وقال الخطابي معناه انها مرة واحدة
 اى اذا خدع مرة واحدة لم يقتل عثرته وقيل الحكمة في الايمان والثناء للذلة على الروحة فان الخلد ان كان من المسلمين فكأنه حصم على ذلك
 لومرة واحدة وان كان من الكفار فكأنه حذرهم من مكدهم ولو وقع مرة واحدة فلا ينبغي التهاون بهم لما ينشأ عنهم من المفسد ولوقل وفي اللغة الشاة
 صينة المبالغة كهمزة وكسرة وحكى المتنرى لغة رابعة بالقلم فيها قال وهو جمع خادع اى ان اهلها بهذه الصفة وكأنه قال اهل الحرب خطاة
 قلت وحكى مكى وعبد بن عبد الواحد لغة خامسة كسر اوله مع الاسكان قرأت ذلك بخط مغلطى واصل الحديث اظهر امرضا خلافة وفيه
 التعريض على اخذ الحديث في الحرب والندب الى خلاد الكفار وان لم يتيقظ لذلك لم يأمن ان يتعكس الامر عليه قال النورى واتفقوا على جواز
 خلاد الكفار في الحرب كيفما امكن الا ان يكون فيه نقض عهد او امان فلا يجوز قال ابن العربي الخلاد في الحرب يقع بالتعريض ولا كين نحو ذلك
 وفي الحديث الاشارة الى استعمال المرأى في الحرب بل الاحتياج اليه اكدم الشيعة ولهذا وقع الاحتجاج على كثير من اهل الحديث وهو قوله
 الحج عرفة قال ابن المنير معنى الحرب خدعة اى الحرب الجيدة لصاحبها الكلمة في مقصودها انما هي الخدعة لا المواجهة وذلك لخط المواجهة
 حصول النظم مع الخدعة بخير خطر (تكميل) ذكره الواقدي ان اول ما قال النبي صلى الله عليه وسلم الحرب خدعة في غزوة الخندق قوله
 سيخرج في آخر الزمان ام قال الحافظ وهذا تفصيل حديث ابي سعيد المذكور في الباب فان مقتضاه انهم خرجوا في خلافة علي بن ابي طالب
 الاحاديث الواردة في امرهم واجاب ابن التين بان المراد زمان الصحابة وفيه نظر لان آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهو قد خرجوا
 قبل ذلك اكثر من ستين سنة ويكن الجمع بان المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة فان حديث سفينة الخرج في السنين وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعا
 الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالبصرة وان في اخر خلافة علي بن ابي طالب سنة ثمان وعشرين بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 علي بن ابي طالب ثلاثين بنحو سنتين ام والذي يظهر للجد النضيف والله اعلم ان هذا الحديث الذي رواه سويد بن غفلة عن علي بن ابي طالب ليس
 مقصوده مقتضاه على فرقة الخوارج التي ظهرت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو اخبار عن اقوام واناس يخرجون على الصفة المذكورة ولا سيما في

أحدثت الأسنان سفها ما الإحلام يقولون من خير قول البرية يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يؤمنون من الذين كما يقرؤون
 السهم من الرمية فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم عند الله يوم القيمة **حادثنا** السخى أخيرا عيسى بن
 يونس **ح** وحدثنا محمد بن أبي بكر الملقب وأبو بكر بن نافع قالنا عبد الرحمن بن مهدي قال ناسفان كلاهما عن الأعشى بهذا
 الاستاد مثله **وحدثنا** عثمان بن أبي شيبة قال نافع **ح** وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب زهير بن حرب قالوا أنا أبو معوية
 كلاهما عن الأعشى بهذا الاستاد وليس في حديثهما غير قول من الذين كما يقرؤون السهم من الرمية **وحدثنا** محمد بن أبي
 المقدم قالنا ابن علية وحماد بن زيد **ح** وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة
 وزهير بن حرب واللفظ لهما قالنا أنا اسمعيل بن علية عن أيوب عن محمد بن عبيدة عن علي قال ذكر الخوارج فقال
 فيهم رجل **عُدَّ جُزْءُ الْإِيدِ أَوْ مَوْزُونُ الْإِيدِ أَوْ مَشْدُودُ الْإِيدِ**

آخر الزمان، ونحن نقول هذا اليوم مصداق هذا الخبر النبوي في اتباع المتبعين القاديين الملايين وغيرهم من شتات المتتبعين المحدثين الزائعين
 ونرى انصافهم بالصفات المذكورة في هذا الحديث وانطباقها عليهم حرفا حرفا من غير شك ولا امتراء ولا يسع المتصدين اذ رأوا أجمعهم كثرهم وهذا
 الزمان الأخير إلا أن يقولوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما يزيدهم إلا ایمانا وقيلما، نعم لا شك دخول الخوارج الذين خرجوا على
 علي رضي الله عنه تحت عموم الفاظ الحديث مع غطر الجبر عن قديم الزمان أو تأويله لسبق انصافهم بالصفات المذكورة كما يشعر به قول علي رضي الله
 عنه في رواية عبيد الله بن أبي رافع عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف ناسا في الأعراس صنفهم في هؤلاء فكان أولئك البغاة الشايعين
 قدوة لهؤلاء الطغاة اللاحقين وهو كلهم شر الخلالن اجمعين كما ورد في أحاديث سيئ المرسلين صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم
 ثم رأيت في عدة القارى قلت يسقط السؤال من الأول أن قلنا بتعدد خروج الخوارج وقد وقع خروجهم مرات **قوله** أحدثت الأسنان الخ بمهلة
 ثم مثلثة جمع حدث بفتحين والحدث هو الصغير السن هكذا في أصح التراجميات ووقع في بعضها حدث بضم اؤه وتشديد اللال قال في المطالع
 معناه شباب جمع حديث الين اوجع حدث قال ابن التين حدثا جمع حديث مثل كرام جميع كبر وكبار جمع كبير والحديث الجديد من كل شيء ويطلق
 على الصغير بهذا الاعتبار والأسنان جمع سن والمراد به العمر والمراد فهو شباب **قوله** سفها ما الإحلام الخ جمع حلو بكسر اؤه والمراد بالعقل
 والمعنى أن عقولهم رديئة والسفها في الأصل الخفة والطيش وسفه فلان رأيه إذا كان مضطربا لا استقامة فيه **قوله** يقولون من خير
 قول البرية الخ هو من الملقب والمراد من قول خير البرية أي من قوله الله قال الحافظ ومحمّد ان يكون على ظاهرة والمراد القول الحسن في الظاهر
 وباطنه على خلاف ذلك كقولهم لا حكم إلا لله في جواب علي رضي الله عنه كما سيأتي وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال خرجنا مع
 علي بن أبي طالب فخرج قوم يتكلمون بكلمة الحق لا تجاوز حناجرهم وفي حديث آخر عن أبي سعيد عن أبي داود والطبري يحسنون القول
 ويتسبون الفعل ونحوه في حديث عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمرو عن علي بن أبي طالب قال لا يجاوز حناجرهم **قوله** لا يجاوز حناجرهم
 نقد مرشحه والخناجر بالحاء المهملة والنون جمع خنجر بوزن قسورة وهي الحاقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرفة العين
 ما يلي الفم **قوله** فإن في قتلهم أجرا عظيماء قال السدي في هذا نصير بوجوب قتال الخوارج والبغاة وهو إجماع العلماء قال القاضي
 اجمع العلماء على أن الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبيعت حتى خرجوا على الإمام وخالفوا رأي الجماعة وشقوا العصا وجب قتالهم بعد ثلاث
 والأخذ رايهم قال الله تعالى "فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَنَبَّأُوا بِحُثْيٍ تَفْخِ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ" لكن لا يجزى على جريحهم ولا ينج من مذهبهم ولا يقتل أسيرهم ولا تباع أموالهم
 ولا يخرجوا عن الطاعة وينتصروا الحرب لا يقاتلون بل يؤعظون ويستتابون من بدعتهم باطلهم وهذا كله ما لم يكفوا بدينهم فإن كانت بدعة
 ما يكفون به جرت عليهم أحكام المرتدين **قوله** عن عبيدة عن علي بن أبي عبيدة بن جعفر العيني هو عبيدة بن عمر السلمي **قوله** ذكر الخوارج الخ
 نقد من تاريخ وجه تسميتهم بهذا الاسم وبيان أصلهم ومبدأ أمرهم فليراجع **قوله** رجل عذبة اليد الخ قال عياض محدث هو بضم الميم يكون
 الخناجر في الدال من ألف قصير الميم وسكون الواو ويحذف ولا يفتح ومعناه ناقص اليد أيضا ويقال فيه وبين اليد أيضا ومشدن
 هو بضم الميم وسكون اللام وفتح الدال ومعناه صغير اليد مجتمعها كشد وثق الشدي وهو في رواية العذري مشدن بضم الدال وبعد ها واو
 أصله مشدن ومشدود تقدم الدال على النون كما قالوا جاذب وجذب وعثى في الأرض وقيل معنى مشدن كثير اللحم مسترخيه قال
 ابن درين ثدن الرجل ثدا إذا كثرت لحمه وثقل وعلى هذا لا يكون في الكلمة قلب هذا يوافق قوله كالبضعة تكدّر والاول يوافق ما يأتي من
 قوله كطبي شاة قلت إنما كان يوافق لأن الشدن إذا فسر بصغير اليد وافق رواية كطبي شاة وإن فسر بكثرة اللحم استرخائه وافق قوله

فقال يا امير المؤمنين الله الذي لا اله الا هو سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ارجو والله الذي لا اله الا هو حتى استخلفته ثلاثا وهو يحلف له **حاشي** ابو الطاهر يونس بن عبد الاعلى قال انا عبد الله بن وهب قال اخبرني عمرو بن الخثعم عن بكير بن الاشقر عن ثوبان بن سعيد عن عبيد الله بن ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الخوارج لما خرجت وهو مع علي بن ابي طالب قالوا لا تحكم الا الله قال على كلمة حتى اريد بها بطلان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفنا ما اني لاعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالسنة هؤلاء هم الجوراء هذا منهم وانا انا الى خلق الله اليه منهم اسود احدى يديه طين شاة او حلة ثدي فلما قتلهم علي بن ابي طالب قال انظروا فاعلموا جرحا شيئا فقال ارجوا فوالله ما كنت ولا كنت مرتين او ثلاثا ثم وجدته في خربة فأتوا به حتى وضع بين يديه قال عبيد الله انا حاضر لك من امرهم قول علي فيهم زاد يونس في روايته قال بكير وحدثني رجل عن ابن حنين انه قال رأيت ذلك الاسود **حاشي** شيان بن فروخ قال نا سليمان ابن المغيرة قال تاحيد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بعدى من امتي اوسيون بعدى من امتي قوم يقرءون القرآن لا يحاذون ولا يقيمون من الدين كما يخرج التمر من الرمية ثم لا يغزو فيه هم شر الخلق والحليقة فقال ابن الصامت فليقت رافع بن عمر الغفاري اخا الحكم الغفاري قلت ما حديث سمعته من ابي ذر كذا وكذا فذكرت له هذا الحديث فقال انا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم **حاشي** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا علي بن شخير عن الشيباني عن عيسى بن عمر قال سألت سهل بن حنيف سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا كل الخوارج فقال سمعته وانا شاربين نحو المشرق قوم يقرءون القرآن بالسنة لا يعدون تراقيهم بقرآن من الدين كما يترقى السهم من الرمية **و** **حاشي** ابو كامل قال نا عبد الواحد قال نا سليمان الشيباني بهذا الاسناد وقال يخرج منه اقوام **حاشي** ابو بكر بن ابي شيبة واسحق جديعا عن يزيد قال ابو بكر نا يزيد بن هرم عن العوام بن حوشب قال نا ابو يحيى الشيباني عن اسير بن عمرو عن سهل بن حنيف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يتيه قوم قبل المشرق معلقة رؤسهم **حاشي** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابي قال نا شعبة عن محمد وهو ابن زياد سمع ابا هريرة يقول اخذ الحسن بن علي تمر مائة فاحملها في فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كرمك **قوله** حتى استخلفه ثلاثا ثم قال النووي انما استخلفه ليؤكد الامر عند السامعين ويتظلم معجزة النبي صلى الله عليه وسلم وان عليا ومن معه على الحق قلت وليطعن قليا استخلف لاذلة توهموا اشار الله على ان العرب خدعة فخشي ان يكون لم يسمع في ذلك شيئا منصوبا كذا في الفهم - **قوله** كلمة حتى اريد بها بطلان الخوارج قال النووي معناه ان الكلمة اصلها صدق قال الله تعالى ان الحكم الا لله لكم امر اذ اوجها الاسكار على علي رضي الله عنه في حكمه وهو باطل - **قوله** طين شاة الخ هو بطلان محلة صفوة ثياب موحلة ساكنة والمراد به ضرع الشاة وهو فيها عاز واستعادة انما اصله للكلية والسباع كذا في الشرح - **قوله** او حلة ثدي الخ اي سريرستان بالفارسية **قوله** عن يسير بن عمرو الخ وفي الرواية الاخرى اسير بن عمرو وهو بضم الياء المثناة من تحت وفتح السين المحلة والثاني مثله الا انه عبارة مضمومة وكلاما صحيح يقال يسير واسير وهو من بني محارب بن ثعلبة نزل الكوفة ويقالون له صحبة وذكر ابو نعيم في تاريخه حديثا قيس بن عمرو بن يسير بن عمرو قال توفي النبي صلى الله عليه وسلم وانا ابن عشرين سنة ويقال له اسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية ابي نصر عن اسير بن جابر عن عمير في فضيلة اويس القرني وقيل هو اسير بن عمرو بن جابر شبيب **قوله** نحو المشرق الخ وفي رواية البخاري واهوى بيده قبل العراق **قوله** يتيه قوم الخ اي يلعبون عن الصواب وعن طريق الحق يقال تاه اذا ذهب ولم يهتد لطريق الحق والله اعلم وفي هذا الحديث ان سهل بن حنيف صرح بان الخوارج الجوراء هم المراد بالقوم المذكورين في احاديث الباب فيبقى ما تقدم من انما سمعوا توقفت في الاسم والنسبة لا في كونه المراد وقد عدا الحافظ رحمه الله من روى هذا الحديث في الخوارج ثم قال فيكون خمسة وعشرين نفسا من الصحابة والطرق الى اكثرهم متعددة كحكي رابي سعيد وعبد الله بن عمر ابي بكر وابي هريرة وابي ذر فيفيد مجموع خبرها القطع بصحة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله** **قوله** اخذ الحسن ابن علي الخ وفي رواية محمد بن محمد بن زياد انه سمع ابا هريرة قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقرء من تمر الصدقة والحسن في حجره اخرجه احمد - **قوله** كرمك الخ لفتح الكاف وكسرها وسكون المعجمة مثقلا وخففا وكسرا معانوية وغير متونة فيخرج من ذلك ست لغات والثانية توكيد للاولى وهي كلمة تقال لردع الصبي عند تناوله ما يستقل رقبته العربية وقيل العجمية وزعموا لا ودي انها معربة وقد اوردوا البخاري في باب من يحكم بالفارسية ونازع الكرماني في كونها عجمية وقال انها من اسماء الاصوات فلا يناسب الترجمة واجاب ابن المنبر عنه فقال وجه مناسبتها

باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله
وهو بنو النضير وبنو النضير وبنو النضير وبنو النضير

إدريهما أما علمت أنا لا ناكل الصدقة حل شنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعاً عن وكيع
عن شعبة بهذا الاستاد وقال أنا لا ناكل لنا الصدقة وحل شنا محمد بن بشر قال نا محمد بن جعفر وحل شنا بن مثنى
قال نا بن أبي عمير كلاهما عن شعبة في هذا الاستاد كما قال ابن معاذ أنا لا ناكل الصدقة حل شنا هرون بن سعيد

أنه صلى الله عليه وسلم خطابه بما يفهمه مما لا يتكلم به الرجل مع الرجل فهو مخاطبة العجمي بما يفهمه من لفظه قوله أرفعها الخ وفي رواية حماد بن
سليمة عن محمد بن زياد عند أحمد فنظر إليه فإذا هو يلوك تمر فحرك خده وقال ألقها يا بني ويجمع بين هذا وبين قوله كبح كبح فإنه كلبه أولاً بهذا فدلنا
تأدي قال له كبح كبح أشارة إلى استنقار ذلك له ويحتل بالعكس بأن يكون عكسه أولاً بذلك فلنا تأدي نزعها من فيه وفي الحديث تأديب الأطفال بما
ينفعهم وهو نعم ما يفتهم ومن تناول الخمرات وإن كانا غير مكلفين ليتدبروا بذلك قوله أما علمت هو شئ يقال عند الأمر لأمرهم وإن لم يكن
المخاطب بذلك عالم أي كيف خفي عليك هذا مع ظهوره وهو أبلغ في النجس من قوله لا تقبل وفيه مخاطبة من لا يميز لقصد الجمع من يميز لأن الحسن
إذا كان طفلاً قوله أنا لا ناكل لنا الصدقة الخ وفي رواية معمر بن الصديق لا ناكل لآل محمد وهكذا عند أحمد الطحاوي من حديث الحسن بن علي
نفسه باستاد قولي أنا لا ناكل محمد لا ناكل لنا الصدقة، ففيه تحريم الزكوة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله - وأختلف المراد بالآل هنا فقال الشافعي
وجماعة من العلماء أنهم بنوها شمر بنو المطلب استدل الشافعي على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم أشرك بنو المطلب مع بني هاشم في محمد وآل هاشم
ولم يحفظ أحداً من قبائل قريش غيرهم وتلك العطيعة عوض عوضه بل لا عتاقه من الصدقة كما أخرج البخاري من حديث جبير بن مطعم قال سميت
أنا وعثمان بن عفان إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بني المطلب من خمس خيبر وتركتمنا ونحن وهم بمنزلة واحدة فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما بنو المطلب بنوها شمر شئ واحد وأجيب عن ذلك بأنه إنما أعطاهم ذلك لولا أنهم لا عوضاً عن الصدقة وقال الجوفي
ومالك وأحمد في رواية هم بنوها شمر فقط وأما بنو المطلب فيجوز لهم الأخذ من الزكوة لا أنهم دخلوا في عموم قوله تعالى إنا الصديقون والمسلمون
الآية لكن خرج بنوها شمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم أن الصدقة لا تنبغي لآل محمد فيجب أن يختص المنع بهم ولا يصح قياس بني المطلب على بني هاشم
لأن بني هاشم أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأشراف وهم آل النبي صلى الله عليه وسلم وقد ورد في حديث جبير بن مطعم أن كوكروم رواية ابن إسحاق
فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنوها شمر لأنك فضلهم للموضع الذي وضعك الله منهم فبالأخواتنا بني المطلب، قال ابن قدامة رحمه الله وشركة
بني المطلب لهم خمس الخمس ما استحقوه بخير القرابة بليلان بن عبد شمس وبني نوفل يسار ونهوف القرابة ولم يعطوا شيئاً وإنما شاركوه بالنصرة أو
بهما جميعاً والنصرة لا تقتضي منع الزكوة، أم - وهكذا روى عن الخليفة الراشد محمد بن عبد العزيز أنه بنوها شمر خاصة وبه قال زيد بن أرقم كما سألني
وقال ابن هبيرة في الإفصاح اتفقوا على أن الصدقة المفروضة حرام على بني هاشم وهو خمس بطون آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل ولولم الحارث
ابن عبد المطلب، قال العلامة ابن عابد بن عمران عبد مناف وهو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم أعقب أربعة وهو هاشم والمطلب ونوفل
وعبد شمس ثم هاشم أعقب أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر تصرفت الزكوة إلى أولاد كل إذا كانوا مسلمين فقوله آل أولاد
عباس وحارث وأولاد بني طالب بن علي وجعفر وعقيل، قهستاني، وبه علوان إطلاق بني هاشم ما لا ينبغي إذا لا تحرم عليهم كلهم بل على بعضهم وهذا
قال في الحاشي السعدية أن آل أبي لهب ينسبون أيضاً إلى هاشم وتحتل لهم الصدقة، أم - أي لمن أسلم منهم وفي جامع الأصول أنه أسلم
عتبة ومعتب ابنا أبي لهب عامر القوم وسرر صلى الله عليه وسلم أسلمها وأدعاهما وشهدا مع خنينا والطائف ولهما عقب عند أهل النسب قد تقع
في حديث زيد بن أرقم عند مسلم في المناقب في قصة طويلة فقال له حصين ومن أهل بيته يا زيد ألبس نساء من أهل بيته قال نساء من أهله
ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعد قال ومثله قال سرر آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس قال كل هؤلاء حرم الصدقة قال نعم وقد أخرج
بنو لاء الأديبة بنو الحارث بن عبد المطلب اتفاق العلماء كما نقلنا عن ابن هبيرة ولما هو منصوص في حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن
أبى لهب الباب وفي كنز العمال عن ابن عباس مرفوعاً أصبروا على أنفسكم يا بني هاشم فإنما الصدقات خمس لآل الناس رواه الطبراني، ولما أفت
سيرة استاده كيف هو والله تعالى أعلم بالصواب، قال ابن قدامة رحمه الله خلافاً في أن بني هاشم لا قبل لهم الصدقة المفروضة وكذا حكى الإجماع
ابن رسلان وقد نقل الطبري الجواز عن ابن حنيفة وقيل عنه تجوزهم إذا حرموا سهر ذوى القربى حكاه الطحاوي، وفي عن القاري قال الطحاوي
هذه الرواية عن ابن حنيفة ليست بالمشهورة ونقله بعض المالكية عن الأعمري منهم قال والفقير وهو وجه لبعض الشافعية وحكي فيه أيضاً عن أبي سفيان
أنما غل من بعضهم ببعض إلا من غيرهم وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز، المنع، جواز التطوع دون الفرض، عكسه، قال الشوكاني
والأحاديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع وقد قيل أنها متواترة متواترة معنوياً وبذلك ذلك قوله تعالى قل لا أشكر الله عليه بجزء إلا المودة

أخبار العلماء في الزكوة وآل النبي صلى الله عليه وسلم

[illegible]

لا تفعلوا فوالله ما هو بفعل فانتحاه ربيعة بن الحرث فقال والله ما تصنع هذا الأنفاسه منك علينا فوالله لقد نلت حشر رسول الله صلى الله عليه وسلم فما نفسناه عليك قال على أرسلوها فانطلقا واضطجع على قال فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر سبناه إلى الحجرة فقمنا عندها حتى جاء فأخذ بأذاننا ثم قال أخرجنا ما نصره ان ثم دخل ودخلنا عليه وهو يومئذ عند زينب بنت جحش قال فتواكلنا الكلام ثم تكلم أحدنا فقال يرسل الله انت ابن الناس وأوصل الناس وقد بلغنا الكساح فجئنا لتؤميرنا على بعض هذه الصدقات فتوذي اليك كما توذي الناس ونصيب كما يصيبون قال فسكت طويلا حتى أردنا ان نكلمه قال وجعلت تريد تليغ اليئامن وراء الحجاب ان لا تكلمنا قال ثم قال ان الصدقة لا تشيخ لآل محمد انما هي أو ساخ الناس أذوا الحمية وكان على الخمس ونوفل بن الحرث بن عبد المطلب قال فجماعه فقال للحمية انكم هذا الغلام ابتنتك للفضل بن عباس فأنتحاه وقال لنوفل بن الحرث انكم هذا الغلام ابتنتك لي فأنتحيتني وقال للحمية أصدق عنهما من الخمس كذا وكذا قال الزهري ولم يسمه لي حل شأهرون بن معروف قال نا ابن وهب قال اخبرني يونس بن يزيد

قوله في أول الحديث الباب على فراشي فانه ظاهر في أنه ترك أخذها تورعا لخشية ان تكون صدقة فولو يمش ذلك لاكلها ولم يذكر تعريفا ذلك على ان مثل ذلك يملك بالأخذ ولا يحتاج الى تعريف كقولهم يقال فلان غلة لقطعة خص في ترك تعريفها او ليست لقطعة لان اللقطة ما من شأنه ان يملك ذلك فلا قيمة له وقد استشكل بعضهم تركه صلى الله عليه وسلم التمرة في الطريق مع ان الامام يأخذ المال الصالح للحفظ واجب باحتمال ان يكون أخذها كذلك لا نه ليس في الحديث ما ينفيه او تركها عمدا لئلا يتبع بها من يجد لها من غل له الصدقة وانما يجب في الامام حفظ المال الذي يعلم تطلع صاحبه له لا ما جرت به العادة بالأعراض عنه لحقارته والله اعلم قوله فوالله ما هو بفعل الخ قال الأبي الاظهر في حلقه انه مستند فيه لعقنية الحسن بن علي رضي

قوله فانتحاه ربيعة بن الحرث الخ هو بالحكم ومعناه عرض له وقصده - قوله الأنفاسه منك علينا الخ معناه حسدا منك لنا قوله فما نفسناه عليك اي ما حسدناك ذلك قوله أخرجنا ما نصره ان الخ قال النووي هكذا هو في معظم الأصول بلادنا وهو الذي ذكره الهروي والمازري وغيرهما من أهل تصريه ان بعضهم التاء ونفع الصاد وكسر الراء وبعد هاء أخرى ومعناه تجمعانه في صدره كما من الكلام وكل شيء بحقه فقد صرح به وتوقع في بعض النسخ تصريه ان بالسين من السرا ما تقولانه لي يرا وذكر القاضى عياض فيه اربع روايات هاتين الثلثين والثالثة تصديان بأسكان الصاد وبعد هاء دال محملة معناه ما ذاترفان الي قال وهذه رواية السمرقندي الرابعة تصوران بنفع الصاد وبواو مكسورة قال هكذا ضبطه المحمدي قال القاضى وروايتهما عن أكثر شيوخنا بالسين واستبعد رواية الدال والصحيح ما قد مرنا عن معظم نسخ بلادنا ورجمه ايضا صاحب المطالع فقال الأصوب تصريه ان بالصاد والراءين قوله فتواكلنا الكلام الخ اي التحمل كل واحد منا على الآخر من استعنت القوم فتواكلوا اي وكل بعضهم إلى بعض قوله وقد بلغنا الكساح الخ اي التحمل كل واحدنا على الآخر ان يكسح الخ قوله بلع الينا الخ هو بضم التاء و

اسكان اللام وكسر الميم ويجوز فتح التاء والميم يقال للمع ولع اذا اشار بثوبه او بغيره - قوله ان الصدقة لا تشيخ لآل محمد الخ قال النووي دليل على انها محرمه عليهم سواء كانت بسبب العمل او بسبب الفقر والسكنة وغيرهما من الأسباب الثمانية وهذا هو الصحيح عند اصحابنا ام وأجازها الطحاوي وغيره للعاملين منهم لانها حرة وقال ابن عابدين فلا تحمل للعامل الهاشمي تنزيها للقرابة النبي صلى الله عليه وسلم عن شعبة الترمذي وكان يمنع العامل الهاشمي من أخذ صريح في السنة - قوله انما هي أو ساخ الناس الخ اي انما تطهير لادوالهم ونفوسهم كما قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهيرهم وتذكرتهم يخاف في نفسا الناس قال الشيخ العاروف الكبير ولي الله الدهلوي قدس الله روحه انما كانت أو ساخا لانها تكفر الخطايا وتدفع البلاء وتوقع وراء عز العبد في ذلك فيتمثل وملا ذلك المبدأ على انما هي وهذا يسمى عندنا بالرجوع التشبيهي فتذكر بعض النفوس العالية ان فيها ظلمة وايضا فان المال الذي يأخذه الانسان من غير مبادلة عين او نفع ولا يراد به احترام وجهه فيه ذلة وهانة ويكون لصاحب المال عليه فضل ومنته وهو قوله صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى فلا جرما ان يكتب بهذا النوع شر وجع الحاسب لا يليق بالمطهرين والمنوّه بهم في الملة وفي هذا الحكم سر آخر وهو انه صلى الله عليه وسلم ان أخذها لنفسه وجوز أخذها لخاصته والذين يكون نفهم بمأزلة نفعه كان مظنة ان يظن الظالمون ويقول القائلون في حقه ما ليس بحق فأراد ان يسل هذا الباب بالكلية ويحرم بأن منافعها راجعة اليهم وانما تؤخذ من اغنياءهم وترد على فقراءهم رحمة بهم وحدا اليهم تقريبا لهم من الخير وانما قد لهم من الشر ام - قال السنوي لما كانت الصدقات أو ساخ الناس ولم يلاحظت عليه صلى الله عليه وسلم وعلى آله كيفية أنما هي لبعض أمته ومن كمال ايمان المرأ ان يحب الأخيه ما يحب لنفسه قلت ما أباحها لهم عزيمية بل اضطربنا وكروا حديث تراها ناهية عن السؤال فجعل الخازم ان يراها كالميتة فمن اضطرب غير ما عدا فلا أثر عليه قوله ادعوا إلى حمية الخ سياتي ضبطه ونسبه في آخر الباب قوله ما صدق عنهما من الخمس الخ قال النووي

باب على إباحة الهدية التي على الله عليه السلام وأكلها كما أكل محمد وسلمة بطريق الصدقة وبين أن الصدقة إذا قبضها المصلد فإليه زال عنها وصف الصدقة وحلت لكل أحد من كان الصدقة محرمة عليه -

عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحرث بن نوفل الهاشمي ان عبد المطلب بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب اخبره ان ابا
ربيعه بن الحرث والعباس بن عبد المطلب قالوا لعبد المطلب بن ربيعة وللفضل بن عباس ائتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وساق الحديث بخبر حديثك وقال فيه فالتقى علي رداءه ثم مضى عليه وقال انا ابو حسن القرم والله لا اريو مكاني حتى يرجع
اليكم ابنا النخجا بحورا يا عثمنا به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في الحديث ثوقا لنا ان هذه الصدقات انما هي أو ساخ
الناس وانما لا تحل لمح ولا آل محم صلى الله عليه وسلم وقال ايضا ثوقا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوا الى محبة بن جزء
وهو رجل من بني أسد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمله على الاخماس حثل ثنا لا قتية بن سعيد قال نالنا ح و
حدثنا محمد بن عمر قال انا الليث عن ابن شهاب ان عتيك بن السباق قال في حديثه زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فقال هل من طعام قالت لا والله يرسول الله ما عندنا طعام الا عظم من شاة أعطيته
مولاتي من الصدقة فقال قريته فقد بلغت حلتها ح حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقدا واسحق بن ابراهيم جميعا
عن ابن عيينة عن الزهري بهذا الاستاذ وخو ح حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالانا وكيع ح وحدثنا محمد بن مثنى
وابن بشار قالانا محمد بن جعفر كلاهما عن شعبة عن قتادة عن انس ح وحدثنا عتيك بن الله بن معاذ واللفظ له قال نالنا
قالنا شعبة عن قتادة سمع انس بن مالك قال اهدت بريرة الى النبي صلى الله عليه وسلم تحفا تصدق به عليها فقال هو لها صدقة
ولنا هدية ح حدثنا عبيد الله بن معاذ قال نالنا ابي قال نا شعبة ح وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار واللفظ لابن مثنى
يحتمل ان يريد من سهم ذوى القربى من الخس لا من ذوى القربى ويحتمل ان يريد من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس قوله عن عبد الله
بن الحرث بن نوفل الهاشمي الم قال النوى سيق والحق ما في القى قبل هذه عن جويرية عن مالك عن الزهري ان عبد الله بن عبد الله بن نوفل كان
يجمع والاصل هو رواية مالك ونسبه في روايته يرسول الى جده ولا يمنع ذلك قال النسائي ولا نعلم احدا روى هذا الحديث عن مالك الا جويرية بن اسماء
قوله انا ابو حسن القرم الم قال النوى هو بتبني حسن واما القرم ففي الراء مرفوع وهو السيد واصله نحل الابل قال الخطابي معناه المتقدم في المعرفة
بالامور والرأى كالفعل هذا اصح الالوجه وضبطه وهو المعروف في نسخ بلادنا والثاني حكمه القاضي ابو حسن القرم بالواو يا ضافه حسن الى القوم
معناه عالم القوم وذو رأيهم والثالث حكمه القاضي ايضا ابو حسن بالتبني والقوم بالواو مرفوع اي انا من علمت رأيي ايها القوم وهذا ضعيف
لان حروفه الم لا تحذف في نداء القوم ونحوه قوله لا اريو مكاني الم يفهم الهنرة وكسر الراء اي لا افارقه قوله يرجع اليكما ابنا كما في الم قال النوى
لهذا ضبطناه ابنا كما في التثنية وتوقع في بعض الاصول ابنا وكما بالواو على الجمع وحكاها القاضي ايضا قال وهو وهم والصواب الاول وقال وقد يصح
لثاني على مذهب من جمع الاثنين قوله بحورا بعثنا به الم هو يفهم الحاء المملة اي بحجاب ذلك قال الزهري في تفسيره يقال كلمته ثم ارد على
عورا ولا حويرا اي جوابا قال ويجوز ان يكون معناه الخيبة اي يرجعنا بالخيبة واصله الحور الرجوع الى النقص قال القاضي هذا اشبه بسياق الحديث
لنا والشرح - قوله محبة بن جزء الم اما محبة فبمعنى متوجه لواء محبة ساكنة ثم ميم اخرى مكسورة ثوباء مخففة واما جزء فبمعنى مفتوحة ثوباء ساكنة
فهرة هذا هو الاصح قال القاضي هكذا نقول عامة الحفاظ واهل الاتقان ومعظم الرعاة وقال عبد الغني بن سعيد يقال جزى كسب الزاى يعني فيما ياء
لنا وتوقع في بعض النسخ في بلادنا قال القاضي وقال ابو عبيد هو عندنا جزء مشد الزاى واما قوله وهو رجل من بني اسد فقال القاضي كذا وقع والمحفوظ انه
من بني زيد كما من بني اسد يا ابا حرة اهدت للنبي صلى الله عليه وسلم وكذا ان كان المحمدي ملكا بطريق الصدقة وسياق ان الصدقة اذا قبضها
المصدق عليه لال عنها وصف الصدقة وحلت لكل احد من كانت الصدقة محقة عليه قوله اعطيت مولاتي من الصدقة الم فيه جواز الصدقة لغير
الرجل النبي صلى الله عليه وسلم واما اذا وجهه صلى الله عليه وسلم فقد نقل بن بطال انهم لا يدينون ذلك اي عند رجل الصدقة بتفاق الفقهاء وفيه نظر فقد ذكر بن بطال
ان الخلال اخرج من طريق ابن ابي مليكة عن عائشة قالت انا قال محمد لا تحل لنا الصدقة قال وهذا يدل على غير ما قلنا استاده المعائنة حسن اخرجنا
ابن شيبة ايضا وهذا لا يقدح فيما نقلنا بن بطال كذا في الفقه قوله فقد بلغت حلتها الم قال الحفاظ فحدي امر عطية من ابي الزكوة اي انما لما تقربت
فيها بالهدية لصحة ملكها لها انتقلت عن حكم الصدقة فحلت عمل الهدية وكانت تحل لرسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصدقة كما سأل في الهدية
هذا تقرير ابن بطال بعد ان ضبط حلتها بفهم الحاء وضبطه بعضهم كسرها من الحول اي بلغت مستقرها والاولى اولى ثوقا في اواب بالهدية حلتها بكونها
يقع على الزمان والمكان اي نالها حكم الصدقة المحقرة على وصارت حللا لا وفي الحديث ان الصدقة يجوز فيها تصدق الفقير الذي اعطيه بالبيع الهدية وغير
قوله عن قتادة سمع انس بن مالك الم في التثنية على التثنية ليس قتادة لا من عن في الخبر الاول وصرح بالتماع في الثانية قوله ولنا هدية الم قال النوى فارقنا

قالنا محمد بن جعفر قال ناشئة عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة واتي النبي صلى الله عليه وسلم بلحمة يقر فقبل هذا ما تصدق به
 على بريدة فقال هو لها صدقة ولنا هدية **حدثنا** زهير بن حرب ابوكريب قالنا ابو عطية تاهشا من عمرة عن عبد الرحمن بن
 القاسم عن ابيه عن عائشة قالت كانت في بريدة ثلاث قضيات كان الناس يتصدقون عليها وقد رى لنا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
 فقال هو عليها صدقة ولكوهدي فكلوه **وحدثنا** ابو بكر بن الزبيري قالنا حسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن عبد الرحمن بن القاسم
 عن ابيه عن عائشة سمعنا **وحدثنا** محمد بن مثنى قالنا محمد بن جعفر قالنا ناشئة قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت عائشة
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك **وحدثنا** ابو الطاهر قالنا ابن وهب قال قال خبرني مالك بن اسد عن ربيعة عن القاسم عن
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك غير انه قال وهو لنا منها هدية **حدثنا** زهير بن حرب قالنا اسمعيل بن ابراهيم عن
 خالد عن حفصة عن ام عطية قالت بعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة من الصدقة فبعثت الى عائشة منها بشى فلتا فاجله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عائشة قال هل عندكم شئ قالت لا الا ان شئيت به فبعت الشاة التي بعثتم بها اليها قال انها
 قد بلغت فحلبها **حدثنا** عبد الرحمن بن سلام النخعي قالنا المهرج بن يحيى بن مسلم عن محمد بن وهبان عن ابي هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال اني بطولكم سأل عنه فان قبل هدية اكل منها وان قبل صدقة لم يأكل منها **حدثنا** يحيى بن يحيى ابوكبير بن ابي شيعة
 وعمر بن الناقض النخعي بن ابراهيم قال يحيى انا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن ابي اوفى احمدا عن ابي عبد الله بن معاذ
 والافظه قال قال ابن عمر بن مرة قالنا عبد الله بن ابي اوفى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اناه قوم يصبون قال اللهم صل على
 الصدقة الهدي حيث حرمت عليه تلك وحلت له هذه بان القصد من الصدقة ثواب الآخرة وذلك يعني عن عمر الحظ وذلك الاحتياج الى
 الترحم عليه والرفق به ومن الهدية التعريف الى المهدى اليه واكرامه بغيرها عليه فيها غاية العزة والرفعة لديه وايضا فمما يشاء الهدية مكانا فاقا في الدنيا
 ولذا كان عليه الصلاة والسلام يأخذ الهدية ويشيب عنها عوضها فلا يمنة المنة فيها بل يجوز المحبة كما يدل عليه حديث تهادوا وتعابروا واتوا جزاء الصلوة
 ففي الحديث لا يجازي الا المولى ام قال لا في مح لا يقال كون الصدقة او سأل الناس وانها مطهرة للمال هو صفة لا يزيله عنها الهدية بحالنا نقول كونها
 وسبق ليس وصفا ذاتيا لها حتى يقال انه لا يزول وانما هو وصف حكمي جعل بالشعر والشعر قائم بغيره والله عنها واستنبط البخاري وكذا الطحاوي من
 فضة بريدة وام عطية ان لها شئ ان يأخذ من هم العالمين اذا عمل على الزكاة وذلك انه انما يأخذ على علم قال فلما حل بها شئ ان يأخذ ما يملكه بالهدية
 ما كان صدقة لا بالصدقة كذلك يحل له اخذ ما يملكه بغيره لا بالصدقة واستدل به ايضا على جواز صدقة التطوع لادراج النبي صلى الله عليه وسلم
 لا خوفه قوا بين انفسهم وبينه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه ذلك بل اخبرهم ان تلك الهدية بعينها خرجت عن كونها صدقة بتصرف المتصدق عليه
 فيها بما تقدم من تقرير والله اعلم **قوله** بلحمة يقر قالنا هذا عن رواية مسلم ههنا حيث قال والحمد لله كور وقع في بعض الشرح انه كان للحكم
 وفيه نظر بل جاء عن عائشة تصدق على مولا في بشاة من الصدقة فهو اولى ان يؤخذ به - ا - والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** ثلاث قضيات
 اى سنن واحكام فذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم هو عليها صدقة ولنا هدية ولم يذكر هنا الثانية والثالثة وهما الولاء لمن اعنت وتخييرها في فتح النكاح
 حين اعتقت تحت عبد - سياق بيان الثلاث مشروحة ان شاء الله تعالى في كتاب النكاح **قوله** هل عندكم شئ اى من الطعام **قوله** الا ان نسيت
 بالنور والمهمل والمحوقة مصغرا اسم ام عطية قال الحافظ وفيه اشارة الى ان ادراج النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم عليهم الصدقة كما حرمت عليه
 لان عائشة قبلت هدية بريدة وام عطية مع علمها بانها كانت صدقة بينهما وظننت استمرار الحكم بذلك عليها ولم تزل تفضلها للنبي صلى الله عليه وسلم
 لعلمها انه لا تحل له الصدقة واقرها صلى الله عليه وسلم على ذلك انهم لم يكتفوا بدين لها ان حكم الصدقة فيها قد تحول فحلت له صلى الله عليه وسلم ايضا
 ثم قال استشكلت قصة عائشة في حديث ام عطية مع حديثها في قصة بريدة لان شأنها واحد وقد علمها النبي صلى الله عليه وسلم في كل منهما بما حاصله
 ان الصدقة اذا قبضها من محل له اخذها لم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت ليمان يتناولها اذا اهدت له او بيعت فلو تقدم حديث
 القصة على الأخرى لأعني ذلك عن اعادة ذكر الحكم ويوجد ان تقع القصةان دفعة واحدة **قوله** اذا الى بطعام زاد احمدا بن حبان من
 طريق حاد بن سلمة عن محمد بن زياد من غير اهل **قوله** سأل عندهم فيه استعمال الوعر والفص عن ابي الماتح والمشارب **باب** الدعا لمن
 أتى بصدقة **قوله** عن عمر بن مرة اى ابن عبد الله بن طارق المرادى الكوفي تباي صغير لرسم من الصحابة ائمن ابن ابي اوفى قال شعبة
 كان لا يدنس - **قوله** اللهم صل عليهم اى قال النورى في هذا الدعاء وهو الصلوة امتثال لقول الله عز وجل **وَصَلِّ عَلَيْهِمْ** ام واستدل به
 على استحباب دعاء اخذ الزكوة لمعطياها وأوجه بعض اهل الظاهر وحكاها الحنابلة ونجها لبعض الشافعية وتجب بأنه لو كان واجبا لعد النبي صلى الله

باب الدعا لمن أتى بصدقة

باب ارضاء السامعي بالربط حراما

أقول الصلاة في غير الأوقات

فأتاه إلى الجوف في بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي أوفى **وحدثنا** ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أديس عن شعبة يهنا
 الأستاذ غير أنه قال صل عليه **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال أنا هشيم **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال أنا حفص بن غياث
 وأبو خالد الأحمر **وحدثنا** محمد بن شفي قال أنا عبد الوهاب بن ابن عدي وعبد الله بن علي كلهم عن داود **وحدثنا** زهير بن حرب
 واللفظ قال أنا سمعيل بن إبراهيم قال أنا داود عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاكم
 المصديق فليصدروا عنكم وهو عنكم راض

عليه السلام السعة ولأن سائر ما يأخذه الإمام من الكفارات والديون وغيرها لا يجب عليه فيها الدعاء فكل ذلك التركة وأما الآية فيجوز أن يكون الوجه
 خاصا بهم لكون صلاتهم سكتا لهم بخلاف غيره وروى ابن أبي حاتم وغيره بأسناد صحيح عن السدي في قوله تعالى وصلى عليهم قال ادع لهم ثم اخرج
 النساء في من حديث وإثل بن جبرانه صلى الله عليه وآله وسلم قال في رجل بعث بناقصة حسنة في التركة لله ربك فيه وفي آية، واستحب الشافعي في صفته الدعاء
 أن أجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما أقيمت **قوله** اللهم صل على آل أبي أوفى في نفسه لأن آله يطلق على ذاك الشيء
 كقوله في قصة أبي موسى لقد أوفى من مائة من مزاة من مزاة آل داود وقيل لا يقال ذلك إلا في حق الرجل الجليل القدر وقيل عليه وعلى أتباعه، واسم أبي أوفى
 علمته بن خالد بن الحارث الأسدي شهد هو وابنه عبد الله بيعة الرضوان تحت الشجرة وعمر عبد الله إلى أن كان آخر من مات من الصحابة بالكوفة وذلك
 سنة سبع وثمانين واستدل به على جواز الصلوة على غير الأنبياء وكرهه مالك والجمهور قال ابن القيم وهذا الحديث يعكس عليه وقد قال جماعة من العلماء
 يدل على أخذ الصدقة للمصديق بهذا الدعاء لهذا الحديث قال عياض والذي أميل إليه قول مالك ومثنيان وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء
 قالوا لا يكره غير الأنبياء بالرضا والغفران والصلوة على غير الأنبياء يعني استقلاله لا يمكن من الأمر المعروف وإنما أحدث في دولة بني هاشم وأما المصلحة
 فلا اعرف فيه حديثا نصا وإنما يؤخذ ذلك من الذي قبله أن ثبت (أي حديث فصلوا على أنبياء الله) لأن الله تعالى شأهم رسلا وأما المؤمنون
 فاختلعت فيه فتيل لا يجوز إلا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وحكي عن مالك كما تقدم وقالت طائفة لا يجوز مطلقا استقلاله لا يجوز تبعا فيما ورد
 به النص وأما الحق به لقوله تعالى لا تجحكوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ولأنه لما علمه من الشارح قال السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين ولما علمه من الصلوة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته وهذا القول اختاره القرطبي في المفهم أبو المعالي من الحنابلة وهو اختيار ابن تيمية من
 المتأخرين وقالت طائفة يجوز تبعا مطلقا ولا يجوز استقلاله وهذا قول إلى حيفة وجماعة وقالت طائفة تركه استقلاله لا تبعا وهي رواية عن أحمد
 وقال النوري هو خلاف الأولى وقالت طائفة يجوز مطلقا وهو متبعض من صنيع البخاري وآجاب المالكون عن حديث الباب نظائره بأن ذلك صدر من
 الله ورسوله ولهما أن يختصا من شاءا أو ليس ذلك لأحد غيرهما قال الحافظ والحجة فيه أنه صار شعارا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يشركه
 غيره فيه فلا يقال قال أبو بكر صلى الله عليه وآله وسلم وإن كان مصناه صحيحا ويقال صلى الله على النبي وعلى صديقته وخليفته ونحو ذلك وقريب من هذا أنه
 لا يقال قال محمد بن جبريل وإن كان مصناه صحيحا لأن هذا الشعار صار شعارا لله سبحانه فلا يشركه غيره فيه ولا حجة لمن أجاز ذلك منفردا فيما وقع من
 قوله تعالى وصلى عليهم ولا في قوله اللهم صل على آل أبي أوفى ولا في قول امرأة جابر صلى الله عليه وآله وسلم على زوجي فقال اللهم صل عليها فان ذلك كله وقع
 من النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصاحب الحق أن يتفضل من حقه بما شاء وليس لغيره أن يتصرف إلا بأذنه ولم يثبت عنه إذن في ذلك ويقوي المنع بأن
 الصلوة على غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم صار شعارا لأهل الأهواء يصلون على من يعظونه من أهل البيت وغيرهم وهل المتع في ذلك حرام أو
 مكروه أو خلاف الأولى حكى الأوجه الثلاثة النوري في الأذكار وجمع الثاني وقد روى اسماعيل بن إسحاق في كتاب أحكام القرآن له بأسناد حسن عن
 عمر بن عبد العزيز أنه كتب أنا بعد فان ناسا من الناس التمسوا عمل الدنيا لعل الآخرة وإن ناسا من القصاص أحدثوا في الصلوة على خلفائهم وأمرهم بعدل
 الصلوة على النبي فإذا جاءك كتاب بهذا فمهره أن تكون صلواتهم على النبيين ودعائهم للمسلمين ويدعوا ما سوى ذلك ثم اخرجهم عن ابن عباس بأسناد صحيح
 قال لا تصل الصلوة على أحد إلا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن للمسلمين والمسلمات الاستغفار أم وقد تقدم نقل كلام ابن القيم في هذا

المسألة في باب الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كتاب الصلوة فراجع **باب** ارضاء السامعي بالربط حراما **قوله** إذا أتاكم
 المصدق فليصدروا عنكم وهو العامل **قوله** فليصدروا عنكم أي يرجع **قوله** وهو عنكم راض أي الجملة حال
 قال النبطي ذكر المسبب أراد السبب لأنه أمر للعامل وفي الحقيقة أمر للمركب والمفعول تلقوه بالترحيب وأما ذكره أصولا ليرجع عنكم راضيا وإنما عدل
 إلى هذه الصيغة مبالغة في استرئاء المصدق وإن ظلم كما في سنن أبي داود قال أروا مصدقكم وإن ظلمتم أي وإن اعتقدتم أنكم مظلومون بسبب
 حبكم أو لكونكم يرد أفعالكم وإن كانوا مظلومين حقيقة يجب أروا عنهم قال عياض في هذا الحق على طاعة الأمر وترك مخالفتهم وكل ذلك حسن

على الألفة واجتماع الكلمة التي جعلها الله سبحانه وتعالى أصلاً للصالح الكافة وعجالة هذا الدار ونظام أهل الدنيا والآخرة - ١٠ - ولا يصلم
النظام إلا بالاعتناء بالطرفين ففي طرف زجر المصدقين بقوله صلى الله عليه وسلم إنني أدعوا المظلوم فانه ليس بينهما وبين الله حجاب وفي طرف
آخر حرض المتصدقين على ان لا يصدق المصدق عنهم إلا وهو عنهم راض وان ظلمهم فرفضاً وتقديراً، قال النووي وهذا كله ما هو عليه المصدق
جوزاً فاذا اطلب جوازاً فلا موافقة له ولا طاعة لقوله صلى الله عليه وسلم في حجة ان في صحيح البخاري فمن سئل على وجهه فليعطها ومن سئل فليعط
واختلف أصحابنا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم فليعط فقال أكثرهم لا يعط الزكاة بل يعط الواجب وقال بعضهم لا يعطيه شيئاً أصلاً لا يعط
يفسق بطلب الزكاة وينحل فلا يعط شيئاً، والله اعلم

كتاب الصوم

قال في الايضاح اعلو ان الصوم من أعظم أركان الدين واثق تواتر الشرح المتين به قهر النفس الامارة بالسوء وانه مركب من أعمال
القلب ومن المنع عن المأكول والمشرب والمنع عامة يومه وهو اجل الخصال غير انه أشق التكليف على النفوس فاقتضت الحكمة ألا تهينان مبدأ
في التكليف بالأخت وهو الصلوة تهيناً للمسكف ورياضة له شريفة بالوسط وهو الزكاة وبالأشقة وهو الصوم واليه وقعت الاشتارة
في مقام مدح والترتيب والتأشيعات والتأشيعات والتأشيعات والتأشيعات وفي ذكر مبادئ الاسلام ونظام
الصلوة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان فاقتضت إئمة الشريعة في مصنفاتهم بذلك ام كذا في شرح ابن السبكي، وقال صاحب البدائع من أصحها
الصوم تقوى وشرعى اما اللغو فهو الأسماء المطلقة وهو الأسماء عن أي شيء كان فيسمى الممسك عن الأكل والشرب وهو الصامت صائماً، قال الله تعالى
لما نزلت رأت ليل تحزين صوماً أي صمتاً ويسمى الفرس الممسك عن العلف صائماً قال الشاعر عرس خيل صيام وخيل غير صائمة + تحت العجرج وأخري
تعلك الجحما + أي تمسكة عن العلف وغير تمسكة واما الشرعى فهو الأسماء عن أشياء مخصوصة وهو الأكل والشرب والجماع بشرائط مخصوصة
ذكرت في مواضعها ثم الشرعى ينقسم إلى فرض وواجب وتطوع والفرع ينقسم إلى عين ودين فالعين ماله وقت معين أما بتعيين الله تعالى كصوم
رمضان وصوم التطوع خارج رمضان لأن خارج رمضان متعين للنقل شرعاً وأما بتعيين العبد كالصوم المندوب وفي وقت بعينه والدليل على
فرضية صوم شهر رمضان الكتاب والسنة والاجماع والمعتول اما الكتاب فقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ وقوله كُتِبَ عَلَيْكُمُ أَي فرض وقوله تعالى فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ واما السنة فنقول النبي صلى الله عليه وسلم
بني الاسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله واقام الصلوة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلاً
وقوله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع أيها الناس اعبدا واركبوا وصلوا خمسكم وصوموا شهركم وحجوا بيتي وادوا زكوة أموالكم طيبة بها
أنفسكم تدخلوا الجنة وركبوا واما الاجماع فان الأمة اجمعت على فرضية شهر رمضان لا يجحد هاهنا ولا كافواً والمعتول فمن وجوه أحدها ان الصوم
وسيلة الى شكر النعمة اذ هو كعت النفس عن الأكل والشرب والجماع وانها من اجل النعم وأعلامها والامتناع عنها زماناً معتبراً يعرف قدرها
اذ النعم مجهولة فاذا فقدت عرفت فيجعله ذلك على قضاء حقها بالشكر وشكر المنعم فرض عقلاً وشرعاً واليه اشار الرب تعالى في قوله وَأَيُّهَا الصَّيَّامُ
كَلِمَاتُكُمْ تَشْكُرُونَ والثاني انه وسيلة الى التقوى لانه اذا انقادت نفسه للامتناع عن الحلال طمأن في مرضات الله تعالى وخوفاً من اليم عتابه
فأولى ان يتقاد للامتناع عن المحرم فكان الصوم سبباً للتقوى لانه اذا انقادت نفسه للامتناع عن الحلال طمأن في مرضات الله تعالى وخوفاً من اليم عتابه
كَلِمَاتُكُمْ تَشْكُرُونَ والثالث ان في الصوم قهر الطبع وكسر الشهوة لان النفس اذا شبعت تمتت الشهوات اذا جاعت امتنعت عما تهوى ولذا قال
النبي صلى الله عليه وسلم من خشي منكم الباءة فليصم فان الصوم له وجاء فكان الصوم ذريعة الى الامتناع عن المعاصي وانه فرض، ام - قال الشيخ
ابن الهمام والثاني عن هذا صفاء القلب الكدر وبصفائه تناط المصالح والدرجات، ومن فوائد الصوم كونه مرجباً للرجمة والعطف على
المساكين فانه لما ذاق ألم الجوع وبعض الاوقات ذكر من هذا حاله في عموم الساعات فتسارع اليه الرقة عليه ودرجة حقيقته في حق الانسان
نوعاً لو باطن فيسارع لدفعه عنه بالأحسان اليه فينال بذلك ما عند الله من حسن الجزاء ومنها موافقة الفقراء بتجمل ما يتجولون احياناً وفي ذلك
رفع حاله عند الله كما حكى عن بشر الحافي انه دخل عليه رجل في الشتاء فوجع جالساً يرد وثوبه معان على المشجب فقال له في مثل هذا الوقت
تزرع الثوب او معناه فقال يا اني الفقراء كثير وليس لي طاقة من اسأهم الثياب فأواسيهم بتجمل اليهم ويحجلون - ١٠ - قال لعارف الكبير الشيخ
الاجل ولي الله الذي هوى قدس الله روحه واذا وقع القصد في تشريع عام واصلاح جماع الناس طوائف العرب والجم وجب ان لا يخير في ذلك
الشهر ليختار كل واحد شهره ليسهل عليه صومه لان في ذلك فتحاً لياي الاعتذار والتسلل وسداً لياي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واحكاماً لما هو

بيان معنى الصوم الشرعي وذكر الشرائع التي ذكرها الشرع

البيان على وجهه وذكره في مواضع

المعاني المحقولة في الصوم
وتنزه فوائده ومنافعه

باب فضل شهر رمضان

الذي على رزق من رمضان من غير ذكر الشهر
وإن سبب تسمية هذا الشهر بـ رمضان

حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر قالوا حدثنا أسلم عن وهو ابن جعفر عن أبي هبيل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وضيق الشياطين وحل شئ حرمة

من أعظم طاعات الأسلام وأيضا فان اجتماع طوائف عظيمة من المسلمين على شئ واحد في زمان واحد يرى بعضهم بعضا معونة لهم على الفعل ميتة عليهم وشيعة أيامهم وأيضا فان اجتماعهم هذا سبب لنزول البركات الملكية على خاضعتهم وعامتهم وأدنى ان ينعكس انوار كرامتهم على من دونه ويحيطد عوهم وراهم واذا وجب لغير ذلك الشهر فلا حق من شهر نزل فيه القرآن ارتفعت فيه الملة المصطفوية وهو مظنة ليلة القدس ام قال الشيخ بـ الدين العيني ومختلفوا في صوم وجب في الاسلام ولا فليل صوم عاشوراء وقيل ثلاثة ايام من كل شهر لا تة صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جعل يصوم من كل شهر ثلاثة ايام رواه البيهقي ولما فرض رمضان خير بينه وبين كل طعاما ثم نرى الجميع بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ونزلت فريضة رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان قوله عن أبي هبيل عن أبيه الخ قال لما ظهر ابو هبيل هرونا فخرج من مالك بن ابى عامر بن عمر بن الحارث بن ابي غيمان بالخير المعجزة والمختارة لا يحيى عمو مالك بن اش بن مالك وابو تايبي كبير ادرك عمر رضي الله عنه قوله اذا جاء رمضان الخ فيه دليل بجواز ان يقال رمضان من غير ذكر الشهر بلا كراهة ونقل عن اصحاب مالك الكراهية وعن ابن الباقلاني منهم وكثير من الشافعية ان كان هناك قرينة تصرفه الى الشهر فلا يكره والجهر على الجواز وتمت الماتون بحديث ضعيف عن أبي هريرة مرفوعا لا تقولوا رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله ولكن قولوا شهر رمضان اخرج ابن عدي في الكامل وضعفه قال التورق واسماء الله تعالى توقيفية لا تثبت الابدال يصح ولو ثبت انه اسم لم يلزم منه كراهة ام قال ابن عابدين ومعاوية الشافعي على انه لا يكره لجيئته في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم صام رمضان اياهنا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وعمره في رمضان تعدل حجة ولم يثبت في المشاهير كونه من أسماء الله تعالى ولئن ثبت فهو من أسماء المشرك كالحكيم كذا في المدارية واعلموا انهم طبقوا علان العلوي ثلاثة اشهر هو مجموع المضائق المضائق اليه شهر رمضان وربع الاول والاخر فحذف شهر ههنا من قبيل حذف بعض الكلمة الا أنهم جزوه لأنهم أجروا مثل هذا العلم بحري المضائق المضائق اليه حيث أعربوا الجزئين كذا في شرح الكشاف للسعد زهري ومقتضاها ان رجب ليس منها خلافا للصالح الصفدي وتبعه من قال شعرا ولا تصنف شهرا للفظ شهر الا الذي اوله الرواء قادر ولذا زاد بعضهم قوله شعرا واستثنى من قال رجباً فيمنع لانه فيما روه ما سمع وفي المواهب وشرحه اعلم ان لفظ رمضان مشتق من الرمض بفتح الميم قال في المصباح يقال رمضان رمضان رجباً من باب تعب وهو شدة الحر لان العرب لما الادوا ان يصنعوا اسماء الشهور وافق ان الشهر المذكور شديد الحر فسموه بذلك لولا فقرة الوضع الازمنة فقالوا رمضان ذكر حتى استعملوها في الالهة وان لم توافق ذلك الزمن كما سمي الربيعان لموافقتهما زمن الربيع وذلك حين ارجعت الارض اولاً نير رمضان بفتح الميم الذنوب اي تجزئها وهو ضعيف لانه التسمية به ثابتة قبل الشروع الذي عرف منه انه يرخص الذنوب قال القاري في رمضان انما صح انه من اسماء الله تعالى في غير مشتق او راجع الى مضاعف الفراء في نحو الذنوب ويحتمل قوله ففتح الإقار القاري بالتخفيف وهو اكثرهما في التزويل والتشديد لتشديد المفعول قال السدي في فتح ابواب الجنة اي تقريباً للرحمة والعباد وهذا يدل على ان ابواب الجنة كانت مغلقة ولا ينافيه قوله تعالى جئتكم عذابي شفقتهم لهم الا انواب اذ ذلك لا يقتضيه دواهم كونها مفتحة لهم الا ابواب قوله غلقت ابواب النار الخ قال القاري غلقت بالتشديد اكثر قال السدي غلقت اي تبعيد العقاب عن العباد وهذا يقتضيه ان ابواب النار كانت مفتوحة ولا ينافيه قوله تعالى حتى اذا جاء يومها ففتحت ابوابها فجواز ان هناك غلق قبيل ذلك وغلقت ابواب النار لا ينافي في صوت الكفر في رمضان وتعذيبهم بالنار فيه اذ يكفى في عذابهم فتح باب صغير من القبر الى النار غير ابواب المعهودة الكبار قوله وصفت الشياطين الخ بالمهلة المضمومة بعرفها فائتيلة مكسورة اي شئت بالاصفا وهو الاغلال وهو يعني سلسلت في الرماية الاخرى وفي الفقه قال عياض يحتمل ان الحديث على ظاهره وحقيقته وان ذلك كله علامة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ومنع الشياطين من اذى المؤمنين ويحتمل ان يكون اشارة الى كثرة الثواب والعفو وان الشياطين يقلل اغواءهم فيصيرون كالمصطفين قال ويؤيد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم ففتحت ابواب الرحمة قال ويحتمل ان يكون فتح ابواب الجنة عباداً وعمالقة الله لعباده من الطاعات ذلك اسباب لدخول الجنة وغلقت ابواب النار سبابة عن صرمت المعاصي لانه لا ينافيها في النار وتصفي الشياطين عبارة عن تعذيبهم عن الغفوة وتزوين الشهوات قال الزين بن المنير والاول اوجه ولا ضرورة تدعو الى صرمت اللفظ عن ظاهره واما الرماية التي فيها ابواب الرحمة وابواب السماء فمن تصف الرماية والاصل ابواب الجنة بليل ما يقابله وهو غلق ابواب النار واستدل به على ان الجنة في السماء لا قامة هذا مقام هذه الرماية وفيه نظر وجوز التوربتي شارح المصالح بل احتمال لاخير وعبارته فتح ابواب السماء كناية عن نزل الرحمة واذا لة الغلق

وقال مالك وابو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثالثا المرجح الى رأي الامام في الصوم والفطر واحتمل الاول بانه موافق
لرأي الصحابي راوي الحديث قال احمد حدثنا اسحق بن عمار عن ابي نافع عن ابن عمر عن ابي هريرة قال بلغنا فاقدم الله قال نافع فكان ابن عمر اذا مضى
من شعبان تسع وعشرين يبحث من ينظر فان رأى فذاك وان لم ير ولم يحفل دون منظره سبحانه ولا قدر اصبح مفطرا وان حال اصبح صائما ولما ما
روى الثوري في جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه فالجمع بينهما انه في الصورة
التي اوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك وهذا هو المشهور عن احمد انه خص يوم الشك بما اذا تقاعد الناس عن رؤيته الملال وشهد بثبوته من لا
يقبل الحكم شهادة فاما اذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شك واختار كثير من المحققين من اصحابه ام - وهذا تخصيص من غير تخصص وتكون
غير دليل قال ابن عبد الهادي في تقييده الذي دلل عليه الاحاديث وهو مقتضى القواعد انه اثنى شهر غرة كحل ثلاثين سواء في ذلك شعبان
ورمضان وغيرهما فلهذا نقول فاكملوا العقد برجي في بجليه وهو قوله صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكملوا العقد اي غم عليكم
في صومكم وافطروا ببقية الاحاديث تدل عليه قاله في قوله فاكملوا العقد للشهر اي عقد الشهر ولم يخص صله الله عليه صل شهر الاكمال
اذا غم فلا فرق بين شعبان وغيره وذلك ان لو كان شعبان غير ملد بهذا الايمان لبيته فلا يكون رواية من روى فاكملوا عقد شعبان مخلة لقوله قال
فاكملوا العقد بل مبينة لها ويؤيد ذلك قوله في الآية الاخرى فان حال بينكم وبينه سبحانه فاكملوا العقد ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا اخرجه
احمد واصحاب السنن وابن خزيمة وابو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ورواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ ولا تستقبلوا رمضان بصوم يومين
شعبان وروى النسائي من حديث ابن عباس فاكملوا العقد شعبان فظهر مما قلنا ان صاحب الشريعة صلوات الله وسلامه عليه انما اوجز حكم
الصوم والفطر كليهما على الرؤيتا فاكملوا الشهر تسعة وعشرين وكامل العقد اذا جاءها وقطع ذانها ولا وهم والوساوس الناشئة من غير دليل
شرعي بقوله صلى الله عليه وسلم الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون قال في الواهب وشرحه وفيه (اي في حديث الباب) ليس علمانه لا يجوز
صوم يوم الشك) هو ما تحدث الناس انه من رمضان ولم ير وشهد به من لا تقبل شهادته (ولا يوم الثلاثين) وان لم يقع شك بالفطر المذكور (من
شعبان عن رمضان) اذا كانت ليلة الثلاثين ليلة غيم) لانها من شعبان بنص الحديث ولذا عيب على من فطر الشك بذلك ام - قال ابن عبد البر
ومن روى عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعمر بن الخطاب وسعد بن مسعود وحذيفة بن اسيد وعياض وابو هريرة وروى في ذلك
ام - وذهب جماعة من الصحابة الى صومه قال الشوكاني والحا صل ان الصحابة مختلفون في ذلك وليس قول بعضهم بحجة على احد والمحنة
ما جاء ناعن الشارع وقد عرفت به واما حديث تقدم رمضان يوم او يومين وحديث التسعة من شعبان فسيا في الكلام عليه عن قريب ان شاء الله تعالى
قال صاحب البدائع من اصحابنا اختلفوا في ان افضل ان يصوم فيه تطوعا او يفطر وينتظر قال بعضهم لا فضل بان يصوم لما روى عن
عائشة وعنى رضى الله عنها انما كانا يصومان يوم الشك بنية التطوع ويقولان لان نصور يومنا من شعبان احب اليانا من ان نفطر يومنا من رمضان
فقد صاما ونبتها على المعنى وهو انه يحتمل ان يكون هذا اليوم من رمضان ويحتمل ان يكون من شعبان فلو صام لدا الصوم بين ان يكون من
رمضان وبين ان يكون من شعبان ولو افطر لدا الفطر بين ان يكون من رمضان وبين ان يكون من شعبان فكان الاحتياط في الصوم وقال بعضهم
الا فطار افضل وبه كان يفتي محمد بن مسلمة وكان يضع كوزا له بين يديه يوم الشك فاذا جاءه مستفت عن صوم يوم الشك افتاه بالافطار وشرب
من الكوز بين يديه المستفتي وانما كان يفعل كذلك لانه لو افتى بالصوم لاعتاده الناس فيفتات ان يلجئ بالفريضة وقال بعضهم يصام سرا ولا يفتي به
العوام لئلا يظن ان المجتال زيادة على صوم رمضان هكذا روى عن ابي يوسف انه استفت عن صوم يوم الشك فافتى بالفطر ثم قال المستفتي فقال
فلما دنى منه اخبره سرا فقال اتى صائمه وقال بعضهم ينتظر فلا يصوم ولا يفطر فان تبين قبل الزوال انه من رمضان عزم على الصوم وان تبين
افطرا ام - وفي الخطاوي على الدلائل اختلفت في فضيلة صومه وقطر والمختار ما في المصنف من التفصيل كما في الهندية والبحر
نقل صاحب النهر عن السراج ان الحنفية به التلوم ثم افطاروا ان كان من الخواص فراجعه متا متا وقد اخرج احمد والنسائي من حديث عبد الرحمن
ابن زيد بن الخطاب ان خطب في اليوم الذي شك فيه فقال ألا اني جالس اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسألتهم وانهم حدثوني ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صوموا لايته وافطروا لرؤيته وانسكوا لها فان غم عليكم فأتوا ثلاثين يوما فان شهد شاهداين مسلمين فصوما
وافطروا لايته للنسائي مسلمان ذكر الحديث الحافظ في التلخيص ليريد كرمه قد حاورا سادة لا بأس به على اختلاف فيه كذا في نيل الاوطار وعن عمار بن
ياسر من صام اليوم الذي يشك فيه فقد صام ابا القاسم محمد بن علي بن ابي القاسم قال في المنية اخرجته الخمسة الاحمد وصححه الترمذي في المعجم
تعليقا قال الحافظ استدله على تحريم يوم الشك لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فيكون من قبيل المرفوع قال ابن عبد البر هو مسند

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا ابْنُ حُدَّادٍ شَيْخُنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مُؤَا
لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُ الرُّؤْيَيْهِ» فَإِنْ عُدِّيَ عَلَيْكَ الشَّهْرُ فَعَدَّ اثْنَتَيْنِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَمَلُ بْنُ بِشْرِ الْعُبَيْدِيُّ حَدَّثَنَا
عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْقَزَافِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهَلَالَ فَقَالَ إِنْ خَارَ أَيْتَمَوْهُ فَصُومُوا
وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا إِنْ أُعْجِيَ عَلَيْكَ فَعَدَّ اثْنَاتَيْنِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُوكَرَيْبٌ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا وَكَعْبٌ عَنْ عَلِيٍّ
ابْنِ مَرْيَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَقْدُرُوا مَضَاهُ يَوْمٍ بِمِثْلِهِ»

بعض الغني وكسليم مشددة ومخففة **قوله** لا تقدر رمضان بصوم يوم آخر قال العلماء معنى الحديث لا يستقبلوا رمضان بصيام عوفية الاحتياط لرمضان قال الترمذي لما أخرج هذا الحديث العمل عو هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتجلى الرجل بصيام قبل دخول رمضان بخفض رمضان انتهى - وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب فيمن يقصد ذلك وفي كثير العمال عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤية الهلال وأفطروا لرؤيته فان غرة عليكم فعلا ثلاثين فقلنا يا رسول الله ألا نتقدم قبله بيوم أو يومين فنضرب قال لا رابن البخاري فظهر صلاته الاقتصا على يوم أو يومين فأما وقع لاقتصار الساتلين على ذكر هذا العدد والله اعلم وقد قطع كثير من الشافعية بان ابتداء المنع من قتال الساتين من شعبان واستدوا بحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا إذا انصفت شعبان فلا تصوموا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الترمذي في من الشافعية يحرم التقدم بيوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث الآخر وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان وضعفوا الحديث الوارد في النهي وقد قال احمد ابن معين انه منكر وقد استدلل عليه قس على ضعفه بحديث الباب وكنا صنع قبله الطحاوي وفي الشرح الكبير على المقتنع وقد دل هذا الحديث (أي حديث الباب) بمفهومه على جواز التقدم بأكثر من يومين وروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال إذا كان النصف من شعبان فأمسكوا عن الصيام حتى يكون رمضان وهذا حديث حسن فيعمل الأول على الجواز وهذا على نفى الفضيلة جمعاً بينهما وقد جمع الطحاوي بين حديث النبي وحديث العلاء يان حديث العلاء محمول على من يفتقه الصوم وحديث الباب مختص بمن يتجاط برعده لرمضان قال في الفقه وهو جمع حسن وقد اختلفت في الحكمة في النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين فعيل على التقوى بالفطر لرمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط وفيه نظر لأن مقتضى الحديث انه لو تقدم به بصوم ثلاثة أيام أو أربعة أباه جاز وقين الحكمة خشية اختلاط النفل بغيره وفيه نظر لانه يجوز من له عادة كما تقدم وقبل لأن الحكم معلق بالرؤية فمن تقدمه بيوم أو يومين تقل حاول الطعن في ذلك الحكم قال في الفقه وهذا هو المعتبر ولا رد عليه صوم من اعتاد ذلك لانه قد ذن لغيره وليس من الاستقبال في شيء - وقال صاحب البائتم من اصحابنا من يصيام في الأيام المكرهة ان يستقبل الشهر بيوم أو يومين بان يعمل ذلك ان استقبال الشهر بيوم أو يومين يرفع الزيادة على الشهر ولا كذلك انا وافق صوماً كان يصومه قبل ذلك لانه لم يستقبل الشهر ونيس فيه علم الزيادة وقد مر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصل شعبان برمضان - ام - وقال الشيخ العزوف الكبير ولي الله اندهلوى قدس الله روحه وأعلم ان من اعاقص المحمة في باب الصوم سد ذرائع التمتي ورد أحدله في المتعقون فان هذه الطاعة كانت شائعة في يهود والنصارى والمجاثي العرب ومنادوا ان عمل الصوم هو قهر النفس لمعقوا وابتدعوا شيئاً فيها زيادة الضرر وفي ذلك تحجب دين الله وهو ما بزادة الكفر والكيد فتن أنكر قوله صلى الله عليه وسلم لا يتقدم من احكم رمضان بصوم يوم أو يومين الا ان يكون لرجل كان صوم يومياً فليصم ذلك اليوم وحينئذ يوافي الفطر ويومئذ لا ذلك لانه ليس بين هذا وبين رمضان فصل فلعلم ان اخذ ذلك المتعقون سبباً فيفسر كنه منهم الطبقة كما خرف ويقدر جراً وتعمقاً في العمل المتقن ان يتخذ موضع الاحتياط لازماً ومنه يوم الشك ومن الكيف انتهى عن الوصال وترغيب في التجرد والأمر بخيره وقد علمه نظر فكل ذلك تشدد وتعلق من صنع الجاهلية ولا اختلاف بين قوله صلى الله عليه وسلم اذا انصفت شعبان فز تصوموه وحديث اوسيلة حتى الله عن سائر أئمة النبي صلى الله عليه وسلم ينوم شهرين متتابعين الأشعبان ورمضان ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل في نفسه ما كراه به بقوه وأكثر ذلك باهر من باب سد الذرائع وضرب مظان كلية فأنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم من لم يستعمل الشيء في غير محلها أو يجاوزها على الذي أمر به المانع عاف المزاج ولعل الخاضر وغيره ليس بماثون فيعتاجون الى ضرب تشرية رست في نفي ام - دقي كمال العلوناً قللاً عن عياضهم وكان بعض اصحابنا يأمر بالفصل بين شعبان ورمضان بفطر يوم أو يومين - ام - وألذي يخطر يا بابل والله سبحانه وبقالى اعلان ما ذكر في حديث امرئته من قبله صلى الله عليه وسلم صام شعبان برمضان محمول على المبالغة في بيان القرب كما ان عائشة رضي الله عنها قالت في حديثها ما كان يصوم في شهر كان يصوم شعبان كان يصومه - الا قليلاً بل كان يصومه كله ، فأرادت بالكل رانها - الاكثر مبالغة وبعل التيسيل ، لان كان يتركه على الله عليه وسلم

کراہۃ استقبال رمضان بصورتیہ اور پانی
وہما ستر : مذهب الحنفیہ

الحمد لله الذي جعل في الدنيا
للمسلمين حلالاً وحراماً

ولا يومين الا رجل كان يصوم صوما فليصمه وحديثنا يحيى بن بشر الحريزي حدثنا معاوية يعني ابن سلام وحديثنا
 ابن مثنى حدثنا ابو عامر حدثنا هشام وحديثنا ابن مثنى وابن ابي عمير قالوا حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد حدثنا ايوب
 حدثني زهير بن حرب حدثنا حسين بن محمد حدثنا شيبان كلهم عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد نحوه **حدثنا عبد بن حميد**
اخبرنا عبد المزيق اخبرنا معمر عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم افسس ان لا يدخل على انا وجه شهر اقال الزهري فاخبرني
عروة عن عائشة قالت لما مضت تسع وعشرون ليلة اعدت هراة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بلك لي فقلت
يا رسول الله انك اقممت ان لا تدخل علينا شهرا وانا قد دخلت من تسع وعشرين اعدت هراة فقال ان الشهر تسع وعشرون
حدثنا محمد بن زكريا اخبرنا الليث وحديثنا قتيبة بن سعيد الفظله حدثنا ليث عن ابي الزبير عن جابر انه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اعزل نساءه شهر فخرج الينا في تسعة وعشرين فقلنا انما اليوم تسعة وعشرون فقال نعم الشهر
وصفق بيدي ثلاث مرات حبس صبيحا واحدة في الاخرة **حدثني هرون بن عبد الله ومجاجة بن الشاعر الاحدثنا مجاجة**
ابن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول عتزل النبي صلى الله عليه وسلم نساءه شهر فخرج الينا
صباح تسع وعشرين فقال بعض القوم يا رسول الله انما اصبحنا للتسع وعشرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الشهر يكون
تسعا وعشرين ثم طبق النبي صلى الله عليه وسلم بيديه ثلاثا مرتين بأصابع يديه كلها والثالثة بتسعة منها **حدثني هرون بن عبد**
حدثنا مجاجة بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني يحيى بن عبد الله بن محمد بن صيفي ان عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث اخبره
ان ام سلمة اخبرته ان النبي صلى الله عليه وسلم حلف ان لا يدخل على بعض اهله شهرا فلما مضت تسع وعشرون يوما غدا عليه ليل
راح فليل له حلفت يا نبي الله ان لا تدخل علينا شهرا قال ان الشهر يكون تسعا وعشرين يوما **حدثنا اسحق بن ابراهيم**
اخبرنا روه وحديثنا محمد بن مثنى حدثنا الضحاك يعني ابا عامر جميعا عن ابن جريح بهذا الاسناد مثله **حدثنا ابو بكر**
ابن ابي شيبه حدثنا محمد بن بشر حدثنا اسمعيل بن ابي خالد حدثني محمد بن سعد عن سعد بن ابي وقاص قال ضرب رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيده على الأخرى فقال الشهر هكذا وهكذا ثم نقص في الثالثة أصبع **حدثني القاسم بن ذكرى **حدثنا****
حسين بن علي عن زائدة عن اسمعيل عن محمد بن سعد عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشهر هكذا وهكذا عشر وعشرا
وتسعا مرة **حدثني محمد بن عبد الله بن قهزاد حدثنا علي بن الحسن بن شقيق وسلمة بن سليمان قال اخبرنا عبد الله يعني**
ابن المبارك اخبرنا اسمعيل بن ابي خالد في هذا الاسناد بمعنى حديثيها **حدثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن ابيوب قتيبة وابن**
قال يحيى بن يحيى اخبرنا وقال الآخرون حدثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن محمد وهو ابن ابي حرملة عن كريب ان ام الفضل بنت
الحارث بعثته الى معاوية بالشام قال فقد مت الشام فقضيت حاجتها واستعمل علي رمضان وانا بالشام فرأيت الهلال
ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال حتى رأيتموه الهلال فقلت رأينا ليلة
الجمعة فقال انت رأيته فقلت نعم وراه الناس صاموا وصاموا مغوية فقال لكنا رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل
ثلاثين او نراه فقلت اولا تكفي بزيوت معاوية وصيامه فقال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وشك يحيى بن يحيى

يكون يوما او يومين من آخر الشهر والله تعالى اعلم بالصواب - قوله الا رجلا كان يصوم صوما أي ان يوافق صوما يعتاده كما لو كان عادة ان يصوم
 يوم الخميس الجمعة فوافق ذلك يومين من آخر شعبان او كان يصوم صوما شعبان فوصله الى آخر ايام الشهر وكان عادته صيام ثلاثة ايام من آخر كل شهر
 فمثل شعبان ايضا كما سيأتي في حديث السر - قوله افسس ان لا يدخل على انا وجه شهر اقال الزهري فاخبرني
 تسع وعشرون ليلة الخ قال النووي وفي رواية فخرج الينا في تسعة وعشرين فقلنا له انما اليوم تسعة وعشرون وفي رواية فخرج الينا صباح تسع وعشرين
 فقال ان الشهر يكون تسعا وعشرين وفي رواية فلما مضت تسع وعشرون يوما غدا عليه ليل وراح قال القاضي رحمه الله تعالى معناه كله بعد تمام تسعة وعشرين
 يوما بل عليه رواية فلما مضت تسع وعشرون يوما وقوله صباح تسع وعشرين اي صباح الليلة التي بعد تسعة وعشرين يوما وهي صبيحة ثلاثين وهو الشهر
 تسعة وعشرون انه قد يكون تسعة وعشرين كما صرح به في بعض هذه الروايات والله اعلم واما ان ذلك الشهر كان كذلك كما في بعض الروايات
باب ان لكل بلد ثمة وانهما اذا رآوا الهلال ببلد لا يثبت حكمهما بعد عنهم قوله واستعمل علي رمضان في بعض الروايات من اسفل
قوله هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ظاهر لدلالة الترجمة قال الحافظ وقد احتلت الروايات في ذلك على ما ذهب

باب بيان ان كل بلد له ثمة

باب بيان ان كل بلد له ثمة

أحد أهل كل بلد روية في صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له وحكاية ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحق وحكاية الترمذي عن أهل العلم وليس كذلك وحكاية الماوردي وحكاية الشافعية ثمانية مقابلة إذا روي ببلدة لزمر أهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية لكن حكاية ابن عبد البر الإجماع على خلافه وقال أجمعوا على أنه لا تراعى الرواية فيما بين من البلاد كخراسان والاندلس قال المقرئ قد قال شيوخنا إذا كانت روية أهلان ظاهرة قاطعة بموضع نزل إلى غيرهم بشهادة اثنين لزمرهم القصور وقال ابن الماجشون لا يلزمهم بالشهادة إلا أهل البلد الذي ثبتت فيه الشهادة إلا أن يثبت عندنا ما لا عظم فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقها كالميلد الواحد إذا حكاه تأخذ في الجميع وقال بعض الشافعية أن تعاريف البلاد كالحكم واحد وإن تباعدت فوجبان لا يجب عندنا أكثر واختار أبو الطيب وطائفة الروجب وحكاية البغوي أن الشافعي وفي ضبط البعد عند الشافعية، أم - وقال في المختار واختلاف المطالع غير معتبر على ظاهره ذهب إليه أكثر المشايخ وعليه الفتوى فيلزم أهل المشرق روية أهل المغرب إذا ثبتت عندهم روية أو تلك بطريق موجب وقال الزليعي لا شبهة أنه يعتبر أم - وهو مختار صاحب التحرير وغيره من المشايخ، لكن قال الشيخ ابن المهام الأخذ بظاهر الرواية أحوط - قال في المختار وهو الحق عندنا وعند المالكية والحنابلة، أم - وإليه ذهب الليث ابن سعد أمام مصر كما في المغني، قال الشوكاني ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر من أن هذه القرون خلافا لإجماع أي في البلاد المتباعدة كما مر في نقله في كلامه حافظه لأن الإجماع لا يتم والمخالفة مثل هؤلاء الجماعة، أم - قلت وينقل ابن رشد أيضا الإجماع في بلاد يتوحدون وهو مقلد لابن عبد البر في نقل المذهب والذي يظهر عندي من سياق القوم وكذا من سياق ابن رشد أنهما لم يرييا بالإجماع إجماع الأمة بل اتفاق أصحاب مالك رحمه الله على اعتبار اختلاف المطالع في البلاد النائية والله سبحانه وتعالى أعلم قال العلامة ابن عابد بن رم أعلن أن نفس اختلاف المطالع لا تراعى فيه بمعنى أنه قد يكون بين البلدين بُعد بحيث يطلع لهلال ليلة كذا في أحدهما والبلد بين دون الأخرى وكذا مطالع الشمس لأن انفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الأقطار حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغير الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم وطولع شمس لأخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم كما في الزليعي وإنما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى أنه هل يجب على كل قوم اعتبار مطالعهم ولا يلزم أحدا العمل بمطالع غيره أم لا يعتبر اختلافها بل يحيل العمل بالأسبق روية فقيل بالأول لأن كل قوم محض طبعون بما عندهم كما في أوقات الصلوة وإيتاء في الله بعد وجوب العشاء والوتر على فاقده وقتها وقيل بالثاني وهو ظاهر لزوم إيتاء لعل الخطاب عامًا بطلان الرواية في حديث صوموا لرؤيته سجالات أوقات الصلوات، أم - فأختلاف المطالع وإن كان أمرا واقعيا إلا أن الشافعي له اختيار كما لم يعتبر بحسابات المخبين لقوله عليه الصلوة والسلام أنا أمة أنسية لا تكذب ولا خسية لم يعتبر بحجة القبلة الواقعة عند التقوى فأدار حكمه للصوم وانظر علم الرواية والشهادة بها كما مر من حديث النسائي وإن فهم شاهدان فصرحوا وأخطروا أو بحال العدلة ودفع كل ما يخبر في الصلوة من أو سؤوس الناشئة من عدم اعتبار اختلاف المطالع بقوله الصوم يوم تقومون من الفجر يوم تظفرون ولا تخي يوم ترضعن ثم ينبغي أن يعتبر اختلافهما أن يؤمنه التقوى بين البلدين بأكثر من يوم واحد لأن الصور مصرفة يكون الشهر تسعة وعشرين أو ثلاثين فلا تقبل الشهادة ولا يعمل بما ينادى أهل الحل ولا في أزيد من أصكرو - والله سبحانه وتعالى أعلم - ونجدة من يعتبر اختلاف المطالع في الصوم ومقطر حديث كريب هذا - حاجي الباب قال الشوكاني وجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل برواية أهل الشام وقال في آخر إحدى حديثه أن ناس من بني هاشم صلى الله عليه وسلم قد أن ذلك على أنه قد حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يلزم أهل بلد آخر من روية أهل بلد آخر علمنا أن حجة إمامي في المخرج من روية ابن عباس في اجتنبه الذي ذهب عنه الناس والمشار إليه بقوله هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نعلمه لا قوله فلا نزار - موسى كمال الاثنين وأما ما كتبه من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما أخرجه الشيخان وغيرهما لا نزار - منه مما حجة تروا الهلال ولا تقطروا حفره فانتم خيركم فالحكام العدة لا تميز - وهذا لا يختص بأهل نحية على جهة الألف ادبل هو عاب حل من يصلح من المسلمين فالأصل أن لا يفتي في لزوم روية أهل بلد نيز يوم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم لأنه إذا أراد أهل بلد فقد لاه المسلمون قبل من غيرهم ولو لم توجه الإشارة في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم روية أهل بلد لاهل بلد آخر كان عدمه مقبلا بدليل العقل وهو أن يكون بين القطرين من البعد ما يميز اختلاف المطالع وعلمه عمل ابن عباس برواية أهل الشام في حديثه عن ابن عباس فيكون من الاختلافات عمل بالاعتقاد وليس بحجة - أم - وقال عياض وعلم اعتداده بروية سعادته يحتمل أنه بناء على مذهبه أن كل قوم روية أهلها ولا يفتي بغيرها ولا يفتي بغير واحد ولا مكان يعتقد في ذلك ولا خلافات أفقرهم وقيل لأن السماء كانت بالمدنية عجيبة فلما سريه ارتابوا في خبره - أم - وأما ما قاله بعض علماءنا أن كريب لم يسمع بروية نفسه فصرح وبه بقوله في حديث الباب هم ولا يعتبر عندنا في هلال رمضان مينة الشهادة بل يكفي الإخبار بالرواية كما هو مصرح في كتبنا

أعربت الليل من النهار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن وسادك لعريض فما هو سواد الليل بياض النهار **حدثني** عبد الله بن عمر القواريري حدثنا جميل بن مليمان حدثنا أبو حازم حدثنا سهل بن سعد قال لما نزلت هذه الآية وكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ قَالَ كَانَ الرَّجُلُ يَأْخُذُ خَيْطَ الْبَيْضِ خَيْطًا أَسْوَدَ قِيًّا كُلِّ حَتَّى يَسْتَبِينَ هُمَا حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْفَجْرِ قَبْلَ ذَلِكَ **حدثني** محمد بن سهل التميمي أبو بكر بن إسحاق قال حدثنا ابن أبي مريم أخبرنا أبو غسان حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد قال لما نزلت هذه الآية وكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ قَالَ كَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَرَادَ الصُّومَ رَبطَ أَحَدَهُمْ فِي رجليه الخيط الأسو والخيط الأبيض فلا يزال يأكل ويشرب

خيطين من شعر قوله أعربت الليل من النهار وفي صحيح البخاري فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي وفي رواية مجالد فلا استبين الأبيض من الأسود قوله إن وسادك لعريض الخ وفي بعض الروايات فضحك وقال إن كان وسادك إذا لعريض وفي بعضها زيادة أن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادك وفي بعضها أنك لعريض القفا قال الخطابي في المعالم في قوله إن وسادك لعريض فخلان أحدهما يريد أن ذمك لكثير وكفى بالوسادة عز النعم لأن النائم يتوسد أو أراد أن يملك بطول إذا كنت لا تفك عن ذلك حتى يبين لك العقال القول الآخر أنه كفى بالوسادة عن الموضع الذي يضع من رأسه وغنقه على الوسادة إذا نام والعرب تقول فخلان عريض القفا أنا كان فيه غبابة وغفلة وقد مر في هذا الحديث من طريق أخرى أنك لعريض القفا، وجزء الزخشي بالثأويل الثاني فقال إنما عرض النبي صلى الله عليه وسلم قفا عدي لأنه غفل عن البيان وعرض القفا ما يستدل به على قلعة الفطنة انشأ في ذلك شعرا وقد أنكر ذلك كثير منهم القراطئ فقال حمله بعض الناس على الذي مر له على ذلك القهر وكأهم فهو أنه نسبة إلى الجمل والجفاء وعدم الفقه وعصده إذا ذلك بقوله أنك لعريض القفا وليس الأمر على ما قالوه لأن من حمل اللفظ على حقيقة السانقة التي هي الأصل أن لم يبين له دليل التجوز لم يستحق دغا ولا ينسب إلى جمل وإنما عني والله أعلم أن وسادك إن كان يغيط الخيطين الذين أراد الله فهو إذا عريض واسع ولهذا قال في أثر ذلك إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار فكانت تال فكيف يدخلان تحت وسادك وقوله أنك لعريض القفا أي أن وساد الذي يغيط الليل والنهار لا يرق عليه إلا قفا عريض للمناسبة، وقال ابن المنيرة في حديث عدي جواز التوزيع بالكلام النادر الذي يسير فيصير مثلاً بشرط صحة القصد وجد الشارط عدل من الغلو في ذلك فانه منزلة المقدم لا لمن عصمه الله تعالى قوله إنما هو سواد الليل وبياض النهار ومعنى الآية حتى يظهر بياض النهار من سواد الليل وهذا البيان يصل بطول الفجر الصادق فنية لا لعل أن ما بعد الفجر من النهار وقال أبو عبيد المراد بالخيط الأسود الليل وبالخيط الأبيض الفجر الصادق والخيط اللون وقيل المراد بالابيض أول ما يبد من الفجر المعتد في الأفق كالخيط الممدود وبالأسود ما يمتد معه من غيش الليل تشبهها بالخيط قاله الزخشي قال وقوله من الفجر بيان للخيط الأبيض كقوله عز بيان الخيط الأسود لأن بيان أحدهما بيان للآخر قال ويجوز أن تكون من التبعية لأنه بعض الفجر وقد أخرجه قوله من الفجر من الاستعارة إلى التشبيه كما أن قوله رأيت اسداً عجائزاً فاذرت فيه من فلان رجح تشبيهاً قوله كان الرجل يأخذ خيطاً الخ وفي البخاري فكان رجال إذا أرادوا الصو يحث قال الحافظ لم أقت على تسمية أحد منهم ولا يحسن أن يفسر بعضهم بعدى بن حاتم لأن قصة عدي متأخرة عن ذلك كما سبق ويأتى قوله حتى أنزل الله عز وجل من الفجر الخ قال القراطئ حدث عدي يفتن أن قوله من الفجر نزل متصلاً بقوله من الخيط الأسو فجعل حديث كهل فأنه ظاهر في أن قوله من الفجر نزل بعد ذلك لرفعها وتبع لها من الأشكال قال الحافظ لم قصة عدي متأخرة لتأخر إسلامه كما قد مرته وقد مرى ابن أبي حاتم عن طريق إلى أسامة عن عجلان في حديث عدي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما أخبره بما صنع يا ابن حاتم أو لعل لك من الفجر وللطبراني من وجه آخر عن مجالد وغيره فقال عدي يا رسول الله كل شيء أوصيتني قد حفظته غير الخيط الأبيض من الخيط الأسود أنى بت البارحة معي خيطان أنظر إلى هذا وإلى هذا قال إنما هو الذي في السماء فبين أن قصة عدي مغايرة لقصة كهل فاما من ذكر في حديث كهل فحملوا الخيط على ظاهره فلما نزل من الفجر علموا المراد فذلك قال كهل في حديثه فعلوا إنما يعنى الليل والنهار وأما عدي فكانت له في لغة قومه استعارة الخيط الصحيح وحمل قوله من الفجر على السببية فظن أن الغاية تنتهي إلى أن يظهر تمييزاً من الخيطين من الآخر بضيء الفجر وأما قوله من الفجر حتى ذكره بها النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الاستعارة معروفة عند بعض العرب، قال الشاعر ولما اضفدت لنا ظلمة + ولاح من الصبح خيط أنا + وقال آخر في الخيط الأسود سه قد كاد يبدو وأبوت تباشع + وسدت الخيط الجهم سائرته - قوله فبين ذلك الخ قال ابن بزيرة في شرح الأحكام ليس هذا من باب تأخير بيان الجملات لأن الصحابة (أي بعضهم) عملوا أو لا على ما سبق إلى أفهامهم يقتضيه اللسان فعله هذا فهو من باب تأخير ما له ظاهر أريد به خلاف ظاهره ١٠ - قال النووي تبتاً لياض وإنما حمل الخيط الأبيض والأسود على ظاهرهما بعض من لا يفقه عنده من الأعراب كالرجال الذين حكى عنهم كهل وبعض من لم يكن في لغته استعمال الخيط في الصبح كعدي ١٠ - وادعى الطحاوي والداودي أنه من باب التسميم وإن الحكم كان أو لا على ظاهره الفهم من الخيطين

حتى يتبين لكثيرهما فانزل الله بعد ذلك من الفجر فعملوا انما يعني بذلك الليل وانتهى رحلتنا يحيى بن يحيى وعجل بن يحيى
قالا اخبرنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان بلالا يؤذن بليل نكروا واشربوا حتى تسمعون اذ ينادي ابن ام مكتوم **رحلتي** حيلة بن يحيى
اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
واستدل على ذلك بما نقل عن خليفة وغيره من جواز الفصل الى الاسفار قال رحلت بعد ذلك بقوله تعالى من الفجر قلت ويؤيد ما قاله مادواه
عبد المزيق باسناد رجاله ثقات ان بلالا اتي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتحجر فقال يا رسول الله قد انا ما أصبحت فقال بركم الله بلالا بولا
بلال لرجوان ان يرتخص لنا حتى قطع الشمس **قوله** حتى يتبين ريشه من هذه اللفظة ضبطت على ثلاثة اوجه احدها براء مكسورة ثم هزقة ساكنة
ثوباء مضمومة ومعناه منظرها ومنه قول الله تعالى احسن اكثا وريج والثاني انها براء مكسورة وباء مشددة بلا هزقة ومعناه لونها والثالث
رشيها بفتح الراء وقد تكسر بعد ما هزقة مكسورة ثم تحتانية مشددة قال عياض ولا وجه له الا بضرب من التاويل وكأنه رقى يهزقه من في ولامعروف
ان الرقى التامع من الحلق فيحتل ان يكون من هذا الاصل لانه من معناه من الاشياء ان فيه اشعار بان الانسان ذن علامة
عنده على دخول الوقت فبين لهم ان اذا نبلال بخلاف ذلك **قوله** ابن ام مكتوم قال الحافظ م حمد عمر وقيل كان اسمه الحصين فسموه الليث
صلى الله عليه وسلم عبد الله ولا يمنع انه كان له اسمان وهو قيس عامر اسلم قديما والاشهر في اسم ابيه قيس بن زائدة وكان النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام
يكبره ويستغفله على المدينة وشهدا لقادية في خلافة عمر بن الخطاب فشهد بها وقيل رجع الى المدينة فمات وهو الا على المذكور في سورة عبس اسم امه
عائكة بنت عبد الله المخزومية وزعم بعضهم انه ولد على فكنت امه ام مكتوم كانت ثمار نور بصير والمعروف انه عمي بعد بل بلسانين م (تتبع)
اخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما واحمد في مسنده عن خبيب بن عبد الرحمن عن عنته أنيسة بنت خبيب قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا اذن ابن ام مكتوم فكلوا واشربوا اذا اذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا قال الحافظ واذا اذن ابن عبد المطلب وجماعة من الأئمة بأنه مقابله ان الصواب
حديث الباب وقد كنت اميل الى ذلك الى ان رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريقين آخرين عن عائشة وفي بعض النسخ ما يوجب وقوع الهم
فيه وهو قوله اذا اذن عمر فانه صير البصر فلا يغترنك واذا اذن بلال فلا يطعن احد اخرج احمد بن حنبل عن عائشة ايضا انها كانت تنكر حديث ابن
وتقول انه غلط اخرج ذلك البيهقي من طريقين الاول وري عن هشام عن ابنه عنها فذكر الحديث وزاد قالت عائشة وكان بلال يبص الفجر قال و
كانت عائشة تقول غط ابن عمر بن الخطاب قلت قد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة ما يوافق حديث ابن عمر فاما ان نسبت رضى الله عنها ما حدث به
وقت تغليطه او وقع التغليط او لا فحصل لها العلم بصحة ما حدث به وخوذه عز الهم والغا ط والله تعالى اعلم قال الحافظ م وقد جمع ابن خزيمة
بين الحديثين بما حاصله انه يحتل ان يكون الاذان نوبيا بين بلال وابن ام مكتوم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس ان الاذان الاول منهما
لا يحرم على الصائغ شيئا ولا يدل على دخول وقت الصلوة بخلاف الثاني وجوز ابن حبان بذلك وله يريه احتمالا وانكر ذلك عليه الضياء وغيره قيل
لو كان نوبيا وانما كانت لهما حالتان مختلفتان فان بلالا كان في اول ما شرع الاذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر وعلى ذلك قيل رواية
عمر عن امرأة من بني النجار قالت كان بلال يجلس على بيتي وهو على بيت في المدينة فاذا رأى الفجر تمطأ ثم اذن أخرجه ابو داود واسناده حسن ورواية
حميد عن انس ان سائلا سأل عن وقت الصلوة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فاذا ن حين طلع الفجر الحديث أخرجه النسائي ورواه صحيح
أردت ببن ام مكتوم وكان يؤذن بليل واستمر بلال على حاله الا في ذلك وعلى ذلك تنزل رواية أنيسة وغيرها ثم في اذ الامم اخبر ابن ام مكتوم فضعفه
وكل به من يراعي له الفجر واستمر اذا ن بلال بليل وكان سبب ذلك ما روى انه رتبها كان اخطأ الفجر فاذا ن قبل طلوعه واذا اخطأ مرة فامر النبي
صلى الله عليه وسلم ان يرجع فيقول ان العبد نام يعني ان غلبت النور على عينيه منعت من تبيين الفجر وهو حديث اخرجه ابو داود وغيره من طريق حماد
ابن سلمة عن ابن عباس نافع بن عمر موصوفا ورجاله ثقات حفظ لكن اتفق ائمة الحديث علي بن المديني احمد بن حنبل البخاري والذهلي والحاكم
وابوداود والترمذي والاسود والدارقطني على ان حمادا اخطأ في رفعه وان الصواب فقهه على غير من اخطأ في وانه هو الذي وضع له ذلك مع مودة
وان حمادا قد ردد برقع م ومع ذلك فقد وجد حديثه متابعات لا تخل عن ضعف ذكرها العاقل ثم قال وهذه طرق يقوى بعضها بعضا فوجه
ظاهرة فلها والله اعلم استقر ان بلالا يؤذن الاذان الاول ام قال والى مشروعية التأذين قبل الفجر ذهب جمهوره خلف الثوري وابو حنيفة
وعجل والى الاكتفاء بالاذان قبل الفجر اعاد الاذان بعده ذهب مالك الشافعي احمد بن حنبل وعمر بن الخطاب وابن المنذر طائفة من اهل الحديث
وقال به الغزالي في الاحياء وادعى بعضهم انه لم يرد في شيء من الحديث (الشيخ) ما يدل على الاكتفاء ام قلت ادعى ابن الفطاني ان ذلك لا يصح الاول

باب بيان ما رواه حماد بن عمار عن ابن خزيمة
عن أبيه عن حماد بن عمار عن ابن خزيمة
عن أبيه عن حماد بن عمار عن ابن خزيمة
عن أبيه عن حماد بن عمار عن ابن خزيمة

يقول أن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا إذا نزل ابن أم مكتوم وحل شئنا ابن عمر حدثنا أبي حدثنا عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذن بلال وبين أم مكتوم الأعمى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم قال ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرق هذا وحل شئنا ابن عمر حدثنا أبي حدثنا عبد الله حدثنا القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحل شئنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة كان في رمضان غائصة كما في الفجر وكذا جزمه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كما في تحريم الزلعي ويشعر بهذا التخصيص قوله صلى الله عليه وسلم فكلوا واشربوا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحداً منكم إذا نزل بلال عن سجورته فجعل للتأويل المذكور سابقاً بين بلال وابن أم مكتوم على رمضانات متعددة وحديث الأول أن العبد قد نام الذي صحته كثير من أهل العلم كما قال ابن رشد في البداية وأما له على غير رمضان من سائر أيام السنة والله تعالى أعلم وأما مسألة التأذين قبل الفجر فقال شيخنا المحمود قدس سره أنه لم يثبت من الأحاديث إلا التأذين بالليل وهل كان هذا التأذين للفجر كما هو موضع النزاع أو لغرض آخر من التسمير أو التذكير أو غيرهما فلا دلالة فيها على كونه للفجر أصلاً نعم ورد في الصحيحين من حديث ابن مسعود ليس مع تأذكروا ويوقظنا ثمكم وهو دال على التذكير ولفظ كلوا واشربوا على التسمير وليس في شيء من الآثار إشارة إلى كونه لصلوة الفجر بل التوارث وعامة أحاديث الباب المؤذنة بتكرار الأذان وعدم مكافئها بالأول يشعر بكون التأذين الأول لا لصلوة الفجر ومن ادعى جواز التأذين للفجر قبل الوقت مع الإجماع على عدم جوازه في سائر الأوقات فليأت ببرهانه ما يصح على أن التأذين الأول من بلال أو ابن أم مكتوم على اختلاف الزمانات إنما كان لصلوة الفجر وفي الكبريت الأحمر للشعراني ناقلاً عن الشيخ الأكبر صاحب المغتربات مذهبهم أن الأذان قبل الفجر ليس بأذان حقيقة وإنما هو ذكر لله عز وجل بصورة الأذان تحريضاً للناس على الانتباه لذكر الله تعالى فإذا طلع الفجر فمناك الأذان المشرع إعلاماً بدخول وقت الصلوة قال ولهذا ابتدأهم الله تعالى للمؤذنين الدعاء والتذكير بآيات القرآن والمواعظ وأنشاد الشعر الحاث على قيام الليل وعلى الزهد في الدنيا ليعلموا الناس أن الأذان الأول ما كان إلا لغرض الإيقاظ للناس لا لدخول الوقت وقال الشيخ عجمي بن اسمعيل لا مبرأ من الأذان المشرع بل هو في شرح بلوغ المرام وفي الحديث شرعية الأذان قبل الفجر لا لئلا يعلموا الأذان أن الأذان المشرع كما سلف للأعلام بدخول الوقت وللدعاء السامعين بحضور الصلوة وهذا الأذان الذي قبل الفجر قد أخبر صلى الله عليه وسلم بوجده شرعيته بقرنه ليوقظنا ثمكم ويرجع قائمهم رواه الجماعة إلا الترمذي والقاتلاني وهو الذي يصلي صلوة الليل ورجوعه عوده إلى النوم أو قعوده عن صلواته إنما سمع الأذان فليس للأعلام بدخول وقت ولا لحضور الصلوة وإنما هو كالنسيئة الأخيرة التي تفعل في غنى الأعصار لا في بلاد اليمن غابته أنه كان بالفاظ الأذان قال فذكر الخلاف في المسئلة والاستدلال للمانع والمجيز لا يلتفت إليه من جهة العمل بما ثبت ثم قال أن الأذان لا يمكن يؤذن للفريضة كما عرفت بل المؤذن لها واحداً وهو ابن أم مكتوم - وإيضاً قوله أن بلالاً يؤذن بليل يحتمل على بعدان يراد بالتأذين محض الإعلام بالكلمات المخصوصة كما نقل عن السرخسي الحنفى وفي فتح الباري وحينئذ هذا الكلام (أن بلالاً يؤذن بليل) إنما صدر منه صلى الله عليه وسلم للأعلام بما وضع له الأذان الأول لا لرفع الالتباس والاشتباه الواقع بين الأذانين والمقصود التنبيه على أن التأذين الأول ما وضع للنسج عن السجور بل للأعلام ببقاء الوقت الصالح للتسجور والتحقيق وأن هذا الوقت ينتهي إلى التاخير الثاني والله أعلم والتأذين والأذان قد اطلق في غير موضع على الإعلام المجرد قال الله تعالى "وَإِذَا نَادَى الْمُؤَذِّنُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ يُخْرَجُ الْكَلْبُ وَتَأْتِي الْغُفْرَةُ" وقال "وَإِذَا نَادَى الْمُؤَذِّنُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ يُخْرَجُ الْكَلْبُ وَتَأْتِي الْغُفْرَةُ" قوله حتى يؤذن ابن أم مكتوم الخ وفي صحيح البخاري من طريق مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه وكان رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت وفي بعض الروايات حتى يقول له الناس حين ينظرون إلى بزوغ الفجر يؤذن قال المحافظ وأقرب ما يقال فيه أن إقامته جعل علامة لتحريم الأكل والشرب وكأنه كان له من يراعى الوقت بحيث يكون أمانه مقارناً لا ابتداءً من بزوغ الفجر وهو إلهام بالبروز وعند آخره في الأذان يعبر عن الفجر في الأذان ثم ظهر أن أنه لا يلزم من كون المراد بقوله أصبحت أي قارب الصبح وقوع أذانه قبل النبوة لاحتمال أن يكون قوله ذلك يقع في آخر جزء من الليل وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر وهذا وإن كان من بعداً في العادة ليس بمستبعد من مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم أميئيد بالملوك فلا يشترط فيه من لم يكن بتلك الصفة وقد روى أبو ثور عن ابن عمر عن أبيه حديثاً أنه قال ابن أم مكتوم يتوحي الفجر فلا يخطئه قوله قال ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا التوبة المحفوظ على أن قائله القاسم في حديث عائشة ولم يثبت هذه الزيادة في حديث ابن عمر قال فيه حجة لمن ذهب إلى أن الوقت الذي يقع فيه الأذان قبل الفجر هو وقت السجور هو أحداً لا وجه في المنهك واختاره الثعلبي في شرح المنهاج وحكي بقبضه عن القاضي حسين والمتولى وقطع به البغوي وكلاهما ابن دقيق العيد يشعر به فانه قال بطلان حكماء يرجح هذا بأن قوله أن بلالاً يؤذن بليل جرت بطلان به فائدة للسامعين قطعاً وذلك إذا كان وقت الأذان مشتبهاً محتملاً أن يكون عند طلوع الفجر فينبغي صلى الله عليه وسلم أن ذلك لا يمنع الأكل والشرب بل الذي يمنع

طلوع الفجر الصادق قال وهذا يدل على تقارب وقت اذان بلال من الفجر انتهى وبقوله ايضا ما تقدم من ان الحكمه في مشرق عتقه التأهب بأدراك الصبح في أول وقتها وصحح النووي في أكثر كتبه ان مبدؤه من نصف الليل الثاني واجاب عن الحديث في شرح مسند فقال قال العلماء معناه ان بلالا كان يؤذن ويتربص ببلادانه للقاء ونحوه فاذا قارب طلوع الفجر نزل فأخبر ابن أم مكتوم فتابه بالظهار فتابه شوبق وشوبق ويشعر في الاذان مع أول طلوع الفجر وهذا مع وضوح مخالفته لسياق الحديث يحتاج الى دليل خاص لما صححه حتى يسوغ له التأويل ورواه ذلك القول الأخرى معروفة في التفهيمات وقال السدي قوله لكن بينهما إلا ان ينزل هذا إلى كناية عن قلة التفاوت بينهما وقرب أحدهما من الآخر لا التحديد فلا بد ان كيف يستقيم حيث ان يقول فكلا وكيف يصح ان يقال انه يتأدى ليرجع قائما فأن هذا يقتضيه وجود قدر من الليل فيه الأكل وغيره والله تعالى اعلم **قوله** من سجده في بفتح اوله اسم لما يؤكل في البحر ويجوز الضم وهو اسم الفعل **قوله** ليرجع قائما ثم ان بفتح الاء وكسر الجيم تخففة يستعمل هكذا لازما ومتعددا يقال رجع زيد رجعت زيدا ولا يقال في المعتدى بالتثنية (وقامكرا نصب على المفعولية) فخط هذا من رواء بالضم والتثنية خطأ فانه يصير من التجميع وهو الترتيب وليس مراد اذنا وانما معناه يراد انما على التحقيق الملاحقة ليقوم الى صلوة الصبح نشيطا او يكون له حاجة الى الصيام فتصور ويوقظ التأمل لئلا تأهب لها بالغسل ونحوه ويستفاد من لم يتجدد كذا في الفتح مع زيادة يسيرة - **قوله** وليس ان يقول هكذا في فيه اطلاق القول على الفعل ويظهر **قوله** وضرب يده ورفعها في البخاري ورتعها الى فوق وطأ طأ الأسفل **قوله** وفرج بين اصبعيه الخ كناية جمع اصبعيه ثم فرجهما ليحكي صفة الفجر الصادق لانه يطلع معترضاً ثم يعبر الاقراصا ذهاباً عينا وشمالاً بخلاف الفجر الكاذب وهو الذي تسميه العرب ذنب السرجان فانه يظهر في اعلى السماء ثم ينخفض **قوله** حتى يستطير الخ وفي حديث طلق بن علي عند الترمذي وكلوا واشربوا حتى يتعرض لكم الاحمر قال الخطابي معناه الاحمر ههنا ان يستبطن لبياض المعترض اوائل مرة، ولان ابى شعبة عن ثوبان من روعا الفجر فخرجان فاما الذي كانه ذنب السرجان فانه لا يحل شيئا ولا يحرمه ولكن المستطير اي هو الذي يحرم الطعام ويحل الصلوة وهذا هو موافق الآية الماضية اي قوله تعالى الحق يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر قال بعض اصحاب ولا خلاف بين المسلمين ان الفجر الابيض المعترض في الاقراص قبل ظهركم والجمعة يحرم به الطعام والشرب على الصائم وقال عليه السلام لعدي بن حاتم انا هو بياض النهار وسواد الليل ولم يذكر الجمعة، والنتيجه في الآية انما هو حصول العلم الحقيقي بطلوع الفجر فان الحافظ وذهب جماعة من الصحابة وقائله الا عيش من التابعين وصاحبه ابوبكر بن عتياش الجوزي السجدي ان يتفهم الفجر فروى سعيد بن مسعود عن ابى الاحوص عن عاصم بن زرعه عن حذيفة قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الله النهار غير ان الشمس لم تطلع واخرجه الطحاوي من روجه آخر عن عاصم نحوه وروى

صلى الله عليه وسلم انه نهي عن الوصال بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة **حل ثني** زهير بن حرب حدثنا ابو النضر هاشم بن القاسم حدثنا سليمان عن ثابت عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان فجيئت فسمعت الى جنبه رجل قيام ايضاً حتى كنا رهطاً فلما احس النبي صلى الله عليه وسلم اننا خلفه جعل يتجوز في الصلوة ثم دخل رحله فصلى صلاة لا يصليها عندنا قال قلنا له حين اصبحنا اقمنا لنا الليلة قال فقال نعم ذلك الذي حملني على الذي صنعت قال فاخذ بواصل رجل الى الله صلى الله عليه وسلم ذلك في آخر الشهر فاخذ رجال من اصحابه يؤصلون فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يؤصلون انكم لستم مثلي اما والله لو تداد لي الشهر لو اصلت وصلا لا يكمن المتعقون تعمقهم **حل ثني** عاصم بن النضر التيمي حدثنا خالد يعني ابن الحارث حدثنا حميد عن ثابت عن انس قال داصل رجل الى الله صلى الله عليه وسلم في اول شهر رمضان فواصل ناس من المسلمين فبأخذه ذلك فقال لو مدد لنا الشهر لو اصلنا وصلا لا يكمن المتعقون تعمقهم انكم لستم مثلي او قال لي لستم مثلكم وتحملوا - قوله بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة قال بالحافظ وقع لسلفه شيء غريب فانه اخبره عن ابن غير عن ابيه فقال بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة ولفظ عمارة المذكور عند ابي بصير يطعن ربه وسبقني وقد عرفت ان روايت ابن غير عند احمد فيها عند ابي دليل في ثني من اطرق عن ابي هريرة الا في روايت ابي صالح ولم يفردهما الا عشاء نقلاً عن حماد بن عاصم بن ابي الجوز عن ابي صالح - قوله فلما احس النبي صلى الله عليه وسلم اننا خلفه في جميع النسخ حتى بخير الف ووقع في طرف بعض النسخ احس بالالف وهذا هو الفصح الذي جاء به القرآن واتاحس بجنات الالف قلعة قليلة وهذه الراية تصح على هذه اللغة **قوله يتجوز في الصلوة** اي يخففه ولقد قصر على الجواز الجزئي مع بعض المندوبات ويجوز هذا المصلحة **قوله** ثم دخل رحله اي منزله قال لا نهى رجل الرجل عن العرب هو منزله سواء كان من حجر او مد او وبر او شعر وغيرها **قوله** لزيد الى الشهر الخ وفي بعض النسخ تبادى وكلاهما صحيح وهو يخفف في الراية الاخرى **قوله** يدع المتعقون اي هو المشدون في الامور والمجاورون الحمد في قول او فعل والتعق المبالغة في تحلف ما لم يكلف به وعنى الراية قوله في اول شهر رمضان الخ قال لنزوي كذا هو في كل النسخ بلادنا وكذا نقله القاضي عن اكثر النسخ قال وهو وهو من الراية واصله آخر شهر رمضان وكذا رواه بعض رواة صحيح مسلم وهو الموافق للحديث الذي قبله ولب في الاحاديث ام قال الزقاني في شرح المواهب يمكن تصحيح هذه الراية بانه واصل في اوله ومين وثلاثاً وفي آخره كذلك حكى الراوي صالحاً على اوله وهو لا يدل على ان ناشأته للاحتمال انهم انظر واصله ثانياً - **قوله** انكم لستم مثلي الخ قال بالحافظ واسند عجيب هذه الاحاديث علان الوصال من خصائصه صلى الله عليه وسلم وعلى ان غيره ممنوع منه الا ما وقع فيه الترخيص من الاذن فيه الى السحر واختلف في المنع المذكور ففيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويأح من لم يشق عليه وقد اختلفت السلف في ذلك فنقل المتفصيل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة عشر يوماً وذهب اليه من الصحابة ايضاً اخت ابي سعيد ومن التابعين بعين عبد الرحمن بن ابي نعم وعامر بن عبد الله بن الزبير وابراهيم بن يزيد التيمي وابو الجوزاء كما نقله ابو نعيم في ترجمته في الحلية وغيره ورواه الطبري وغيره ومن ثم ما تقدم في الباب انه صلى الله عليه وسلم واصل باصحابه بعد النبي فلو كان النبي للتحريم لما اقرهم على فعله فعدوا انه اراد بالهمي الرحمة لهم في التحفيف كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما عرفت في الليل خشية ان يفرض عليهم ولم يكره على من بلغه انه فعله من لم يشق عليه سيئاً نظير ذلك في صيام الدهر من لم يشق عليه ولم يقصد وافقة اهل الكتاب لا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال صرح ابن خزيمة وصححه ابن العربي من المالكية وذهب احمد اسحق وابن المنذر ابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث ابي سعيد لم يكره الوصال الا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره الا انه في الحقيقة بمنزلة عشاءه الا انه يؤخره لان الصائمه في اليوم والليلة اكله فاذا اكلها في السحر كان قد نقلها من اول الليل الى آخره وكان اخف جسمه في قيام الليل ولا يخففان محل ذلك ما لم يشق على الصائمه والا فلا يكون قربه وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يواصل من سحر الى سحر اخرجه احمد وغيره واحتملوا التحريم بقوله في الحديث المتقدم اذا قبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا فقد افطر الصائمه اذ لم يجز الليل صلاً لسوء الفطر فالصوم فيه مخالفة لوضعه في يوم الفطر فاجابوا ايضاً بأن قوله رحمة لهم لا يمنع التحريم فان من ثم لم يكره حرمة صومه وما واصلته بهم بعد تحريمه فلم يكن تقريراً بل تقريراً وتكليلاً فاحتمل منهم ذلك لاجل مصلحة النبي في تأكيد زجره ولا فخر اذا يشره ظهرت لهم حكمة النبي وكان ذلك ادعى الى قلوبهم لما يترتب عليهم من الملل في العبادة والتقدير فيما هو اهم منه ارجح من وظائف الصلوة والقدرة وغير ذلك والجور الشديد ينافي ذلك وقد صرح بان الوصال يختص به لقوله لست مثلكم وقوله لستم مثلكم هذا مع ما انضموا الى ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في بابي قلت ويدل على انه ليس بمجرب حديث ابي داود الذي يأتي التنبية عليه في آخر الباب فان الصحابي

إِنِّي أَظَلُّ بِطَعْنِي رُبِّي وَيَسْقِينِي وَحَلَّ شَأْنِي أَخْبَرَنَا عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ فَهَأُفُّهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوَصَالِ رَحِمَةً لَهُمْ فَقَالُوا إِنَّكَ تَوَاصَلْتَ قَالَ بَلَى لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنِّي يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي **حَلَّ شَأْنِي** عَلَى بَنِي تَجْرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ أَحَدًا نَسَاءً وَهُوَ صَائِتٌ ثُمَّ تَضْحَكُ **حَلَّ شَأْنِي** عَلَى بَنِي تَجْرٍ السَّعْدِيُّ وَابْنُ عُمَرَ قَالَ أَحَدُنَا سُفْيَانُ قَالَ قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ سَمِعْتُ أَبَاكَ يَحْدِثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرَّحَ فَيَدَّيْنَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجُزْ مَوْصَالٌ وَرَوَى الزُّهْرِيُّ وَالصَّبْرِيُّ عَنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ قَالَتْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوَصَالِ لَيْسَ بِالْعَزِيمَةِ وَمِنْ أَدَلَّةِ الْجَوَازِ أَقْدَامُ الصَّحَابَةِ عَلَى الْوَصَالِ لِعَدِّ النَّبِيِّ فَلَمَّا نَظَرْنَا فِي هَذِهِ الْأُمُورِ وَرَوَاغِيهِ وَرَبِّدْنَا بِهِ لَيْسَ بِمَجْرُومٍ بِالْبُشَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ بَشِيرِ بْنِ الْخَصَاصِيَةِ الَّذِي ذَكَرْتُهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ سَمِعْتُ فِي عِلَّةِ النَّبِيِّ بَابَ وَصَالٍ بَيْنَ تَائِبَةٍ الْفَطْرِ حَيْثُ قَالَ فِي كُلِّ مَنَامٍ نَهَى عَنْ أَهْلِ الْكُتَابِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ يَجْزِيهِمْ تَائِبَةُ الْفَطْرِ سِوَى بَعْضِهِمْ لَأَقْبَرُ مِنْ هَذَا الظَّاهِرِ مِنْ حَيْثُ الْمُنْعَى مَا فِيهِ مِنْ فَطْرِهِمْ النَّفْسُ شَرُّهُمَا وَقَصَبُهَا عَنْ مَدْنٍ خَاتَمَ قُلُوبَهُمْ اسْتَمَرَّ عَلَى الْقَوْلِ جَوَازٍ مُطَقَّافًا وَمُقْتَدِرًا مِنْ تَقَرُّرِ مَرَّةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **قَوْلُهُ** إِنِّي أَظَلُّهُمُ الْهَنْزُ وَالْظَّاهِرُ الْمَجْمُوعَةُ ضَارِعٌ ظَلَمْتُ إِذَا مَلَمْتُ بِالْمَنَامِ وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَعْنَى مُطْلَقِ الْكُلِّ لَعَلَّ حَقِيقَةَ الْفَطْرِ لَأَنَّ الْمُحَدِّثَ عَنْهُ هُوَ الْأَمْسَاكُ لِيَلَّا لَا هَذَا وَأَكْثَرُ الرِّيَاضَاتِ أَعْمَاهُ أَيْبَتٌ وَكَانَتْ بَعْضُ الرِّجَالِ عَظِيمَةً بِأَهْلٍ نَظَرُوا إِلَى اشْتِرَاكِهَا فِي مُطْلَقِ الْكُلِّ يَقُولُونَ كَثِيرًا أَصَحُّ قَالَ كَذَا مَثَلًا وَلَا يَرِيدُونَ تَحْقِيقَ ذَلِكَ بِوَقْتِ الضَّحَى وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَا تَأْتِيهِمْ أَجَلٌ مُرَافِقٌ فَلَمْ يَكُنْ مُرَافِقًا فَانْصَرَفَ الْمُرَادُ بِهِ مَطْنُ الْوَقْتِ وَلَا اخْتِصَاصُ لَدُنْكَ بِنَهَارٍ وَدُونَ يَلِ **قَوْلُهُ** يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي إِذَا اخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ فَتَقِيلُ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَانَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُوْنِي بِطَعَامٍ وَشَرِبَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كَرَامَةً لَهُ فِي لَيْلَى صِيَامِهِ وَتَعْقِبُهُ ابْنُ بَطَّالٍ وَمَنْ تَبَعَهُ بِهِ نَوَكَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَوْصِلًا وَيَأْتِي قَوْلُهُ أَظَلُّ يَدِينُ عَلَى وَقُوعِ ذَلِكَ بِالْمَنَامِ فَكَوْنُ الْإِكْلِ وَالشَّرْبِ حَقِيقَةً لَمْ يَكُنْ صَائِتًا وَاجِبٌ بَابِ الرَّاجِحِ مِنَ الرِّيَاضَاتِ لَفْظًا أَيْبَتٌ دُونَ أَظَلُّ وَعَلَى تَقَرُّرِ الْبُشَا فُلَيْسَ جَمْلُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ عَلَى الْمَجَازِ بِأَوَّلِهِ مِنْ حِلِّ لَفْظًا أَظَلُّ عَلَى الْمَجَازِ وَعَلَى التَّنْزِيلِ فَلَا يُضَرُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُوْنِي بِهِ الرَّبُّ عَلَى سَبِيلِ الْكَرَامَةِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ جَنَّةٍ وَشَرَابًا لَا تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُكَلَّفِينَ فِيهِ كَمَا غَسَلَ صَدْرًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَسْتِ الزَّهَبِ مَحْجَرًا اسْتَمَالَ أَوَّلَى الزَّهَبِ الدَّيْنِيَّةَ حَرَامًا لَكِنْ نَوَقَشَ فِي هَذَا الْمَنْظَرِ بَابُ الزَّهَبِ لَوْ كُنْ حُرْمَةُ الْمَرْجُوحِ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْبَرِيِّ فِي الْحَاشِيَةِ الَّذِي يُفَطِّرُ شَرَّعًا أَنَّهُ هُوَ الطَّعَامُ الْمَعْتَادُ وَانْشَارُكَ لِلْعَادَةِ كَمَا حَضَرَ مِنَ الْجَنَّةِ فَطَعْنُ هَذَا الْمُنْعَى وَلَيْسَ تَعَاظِي مِنْ جِنْسِ الْأَعْمَالِ وَانَّمَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الثَّرَوَاتِ بِكُلِّ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ وَانْكَرَمَتْ ذُنُوبُ الْعِبَادَةِ وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنْبَرِيِّ بِحَوْلٍ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ وَشَرِبَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ كَحَالِ التَّنَامِ الَّذِي يَحْصُلُ لَهُ الشَّيْبُ وَالرَّبِّيُّ بِالْإِكْلِ وَالشَّرْبِ وَيَسْتَمِرُّ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَلَا يَبْطُلُ بِذَلِكَ صَوْمُهُ وَلَا يَنْقَطِعُ وَصَالُهُ وَلَا يَنْقُصُ أَجْرُهُ وَحَالُهُ أَنَّهُ يَحُلُّ ذَلِكَ عَلَى حَالَةٍ اسْتَعْمَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَحْوَالِهِ الشَّرَفَةِ حَتَّى لَا يُوْثِرُ فِيهِ حِينَئِذٍ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْوَالِ الْبَشَرِيَّةِ وَقَالَ الْجَمْهُورُ قَوْلُهُ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي مَجَازٌ لَأَزِمِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَهُوَ الْقُوَّةُ فَكَانَ قَالَ يُطْعِمُنِي قُوَّةَ الْأَكْلِ وَالشَّرَابِ يَفِيضُ عَلَى مَا يَسْتَلِمْ مَسَلَّ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ يَقْوَى عَلَى أَنْوَاعِ الطَّاعَةِ مِنْ غَيْرِ صَنْعَةٍ فِي الْقُوَّةِ وَلَا كَلَالٍ وَالْأَحْسَاسُ الْمُحْفَظَانِ اللَّهُ يَخْتِمْ فِيهِ مِنَ الشَّيْبِ وَالرَّبِّيُّ مَا يَغْنِيهِ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَلَا يَحْتَاجُ جُجُوعًا وَلَا عَطَشًا مِنَ الْقُرْبَانِيَّةِ وَبَابُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ يَعْطَى الْقُوَّةُ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ وَلَا رَى مَعَ الْجُجُوعِ وَالطَّمَا وَغَلَى الثَّانِي يَعْطَى الْقُوَّةُ مَعَ الشَّيْبِ وَالرَّبِّيُّ وَبِجْزِ الْأَوَّلِ بَابُ الثَّانِي يَنَاقِي حَالِ الصَّائِتِ وَيَقْوَى الْمَقْصُودُ مِنَ الصِّيَامِ وَالْوَصَالِ لَأَنَّ الْجُجُوعَ هُوَ رُوحُ هَذِهِ الْعِبَادَةِ بِخَصْمٍ قَالِ الْفَرْغِيُّ وَيَبْعِدُ أَيْضًا الْمَنْظَرُ إِلَى حَالِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ كَانَ يَجُوعُ أَكْثَرًا مَا يَشْبَعُ وَيَرْبَطُ عَلَى بَطْنِهِ الْحِجْرَةَ مِنَ الْجُجُوعِ - وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي شَيْءٌ غَلَى الْفَتْرَةِ وَالْمَقْلَى بِشَا هَدَنَ وَالْمَقْدَى بِمَعَارِفِهِ وَفَرَى الْعَيْنِ بِعَجْبَتِهِ وَالْإِسْتِعْرَاقُ فِي مَنَاجِيهِهِ وَلَا قَبَالَ عَلَيْهِ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَإِلَى هَذَا جَمْعُ ابْنِ الْقَيِّمِ وَقَالَ قَدْ يَكُونُ هَذَا الْعَدَامُ أَعْظَمَ مِنْ غَلَى الْجَسَادِ وَمِنْ لَهُ أَدْنَى ذَوْقٍ وَتَجَنُّبَةٍ يَعْلَمُ اسْتِغْنَاءَ الْجَسَمِ بِغَلَى الْقَلْبِ الرَّجْعُ عَنْ كَثَرِ مِنَ الْغَلَا الْجَسْمَانِي وَلَا سِيَتَا الْفَرْجِ الْمُسْتَرْبِ بِطَوْبِهَا إِذْ قَرَّتْ عَيْنُهُ بِجُوبِهِ كَمَا قِيلَ (شَعْرٌ) لَهَا أَحَادِيثُ فِي ذِكْرِكَ تَشْغِيهَا عَنْ أَشْرَابٍ وَتَلْهِيزَهَا عَنْ أَنْوَاعٍ لَهَا بِوَجْهِكَ تَدْرِيْسُنَا بِهَذَا وَمَنْ حَدَّثَكَ فِي أَحْفَاجِهَا حَادِي - **قَوْلُهُ** رَحِمَةً لِبَنِي إِدْرِيْسَ أَيْ رَأْفَةً بِهِ وَابْنُهُ عِيْسَى كَمَا أَخْرَجَ الْإِدْرَاوْدِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجَسَادِ وَأَمَّا صَاحِبُهُ - سَمِعْتُهُمَا ابْتِمَامًا عَلَى أَحْفَاجِهِ وَاسْنَادًا وَصَحِيحًا

بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْعِبَادَةَ فِي الصَّوْمِ لَيْسَتْ بِمَجْرُومَةٍ عَلَى مَا يُشْكِرُكَ اللَّهُ تَعَالَى

بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْقُبْلَةَ فِي الصَّوْمِ لَيْسَتْ بِمَجْرُومَةٍ عَلَى مَا يُشْكِرُكَ اللَّهُ تَعَالَى شَهْوَتُهُ **قَوْلُهُ** مَرَّ مَرَّةٍ إِذْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شَرِيكَ عَنْ هِشَامِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَتَحَكَّتْ فَظَنَّا أَنَّهَا هِيَ قَالَتْ لِحَافِظِهِ يَحْتَمَلُ تَحْكُمُهَا الْعَجَبُ مَتْنٌ خَالَفَ وَهَذَا وَتِيلَ بِعَجَبٍ مِنْ نَبِيِّهَا أَذْ حَدَّثَ بِمَثَلِ هَذَا مَا يَسْتَعِيزُ مِنْ ذِكْرِ النِّسَاءِ مِثْلَهُ لِلرِّجَالِ وَلَكِنَّهَا الْجَائِغَةُ الضَّرُورَةُ فِي تَبْلِيغِ الْعِلْمِ إِلَى ذِكْرِ ذَلِكَ وَقَدْ يَكُونُ الضَّحْكُ لِحَافِظِهِ لَا لِأَخْبَارِهَا عَنْ نَفْسِهَا بِذَلِكَ أَوْ تَحْيِيَّتِهَا عَلَى أَنَّهَا صَاحِبَةُ الْقَبْرِ

ليكون أبلغ في الشعة بها أو سروراً بها كما من النبي صلى الله عليه وسلم وعزلتها منه ومحبتها لها وقد روى النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن عائشة قالت أهوى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليقبلني فقلت اني صائمة فقال وإنا صائم فقبلني وهذا يؤيد ما تقدمناه ان النظر في ذلك لمن لا يتأثر بالمباشرة والتقبل كاللتفرقة بين الشاب الشيخ لا رعاشة من كانت شابة نعلماً كان الشاب مظنة ليجمان الشهوة فترقى من فترقى وقال المازني ينبغي ان يتقبل حال المقبل فان آثار منه القبلة الانزال حيث عليه لانزال يمنع منه الصائر كذلك ما أدى إليه وان كان عنها المذنب فمن رأى القضاء عنه قال يحرم في حقه ومن رأى ان لا قضاء وقال يكره وان لم تؤد القبلة إلى شيء فلا يمنع للنع منها إلا على القول بسد الذريعة قال ومن بدع ما روى في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للسائل عنها أرأيت لو فحمت فأشار إلى فحمت بدع وذلك ان المفضضة لا تنقض الصوم وهي أوّل الشرب ومفتاحه كما ان القبلة من دواعي الجماع ومفتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسد الجماع وكما ثبت عند همدان أوائل الشرب لا يفسد الصيام فذلك أوائل الجماع ام - والحدث الذي أشار إليه أخرجه ابوداود والنسائي من حديث عمر قال النسائي منكرو صححة ابن خزيمة وابن حبان والحاكم - (تتبيه) روى ابوداود ووجه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها ويعص لساحتها واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على من لم يتبع ريقه الذي خالط ريقها والله اعلم، وكذا في القم - **قوله** فسكت ساعة الخ ليتذكر قولها قال الهنوي والله اعلم **قوله** يملك اربعة ايام بقوم الهمة و الرأ على المشهور وهو الحاجة تربيه الشهوة وقد يروى بكسر الهمة وسكون الراء ونفس تارة بأنه الحاجة وتارة بأنه العقل وتارة بأنه العضو وأريد ههنا العضو والخصوص كذا ذكر في شرح السنة والفائز وردته التوريشي بأنه خارج عن سنن الادب قال الطيبي ولعل ذلك مستقيم لان الصدقية رضي الله عنها ذكرت اذاع الشهوة صريحة من الأذى إلى الاعلى فبدأت بمقلتها التي هي القبلة ثرنت بالمباشرة من نحو المداعبة والمعاينة وإرادت ان تعبر عن الجماع فكتبت عنها بالادب وأتى عبارة احسن منها، ام - وفيه ان المستحسن اذا ان الادب يحض الحاجة كناية عن الجماع واما ذكر الذكر فغير ملائم لأنني كما لا يخفى لا سيما في حضور الرجال ثم المصنف انه كان أغلبكم وأقدركم على منع النفس عما لا ينبغي ان يفعل قال ابن الملك رادت بملكه عليه حاجته معه الشهوة فلا يحتاج الانزال بخلاف غيره وعلى هذا فيكره لغيرة القبلة والملاصقة باليد كذا في المراجعة - **قوله** وبما شرع هو صائر الخ التقبل اخضر من المباشرة فهو من ذكر العام رجلاً لخاص واصل المباشرة التقاء البشريين ويستعمل في الجماع سواء أجم أو افرق وليس الجماع مراداً هنا - قال الشيخ ولى الله الدهلوي قدس الله روحه اعلو ان كمال الصوم إنما هو تنزيهه عن الأفعال والأقوال الشهوية والسبعية والشيطنية فأما تذكر النص الأخلاق الحميدة وتهيجها لهيئات فاسد والأحاديث أعما يفرض في الفطر من عوالمه من الأول قوله صلى الله عليه وسلم فلا يفرق ولا يصح في ان سببه أحد أو قتله فليقل اني صائر وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يترك قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يتبع طعنه شبهه والمراد باللفظ نفي الكمال ومن الثاني أنظر لحاجو المحرم فان المحرم تعرض للأقطار من الضعف والحاجو لانه لا يامن من ان يصل شيء إلى جوفه مض الحلاوة والتقبل والمباشرة - وكان اناس قد أفرطوا ونعتوا وكادوا ان يحجلوه من مرتبة الركن فبين النبي صلى الله عليه وسلم قولاً ونعلاً انه ليس مفطراً ولا منقصة للصوم وأشعر بأنه ترك الأول في حق غيره بلفظ الرخصة وأما هو فكان مأثورًا ببيان الشريعة فكان هو الأول في حقه وكذا ما نزل فيه عن درجة المحسنين إلى درجة عامة المؤمنين - والله اعلم قال المحاذظون وقد اختلفت في القبلة والمباشرة للصائم فكرها قوم مطلقاً وهو مشهور عند المالكية وروى ابن ابى شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر انه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم آخرين ما يحجوا بقوله تعالى **فَالْآنَ بَاشِرُوهُمْ** الآية فنع من المباشرة في هذه الآية ثمراً واجوب عن ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الملبث عن الله تعالى وقد أح المباشرة ثمناً فدل على ان الرأ بالمباشرة في الآية الجماع لا ماداً من قبلة ونحوها، والله اعلم - ومن أنفي بأفطار من قَبَل ولم صائر عبد الله بن شبرمة أحد فقها الكوفة وفضل الطحاري عن قوم لو يسميهم وباح القبلة قوم مطلقاً وهو المنقول صحيحاً عن ابي هريرة وقيل

سعيد بن سعد بن ابى وقاص وطائفة بل بالغ بعض اهل الظاهر استنباطها وفرق آخرون بين الشائب والشيخ فكرهها للشائب وياها للشيخ وهو مشهور عن ابن عباس من أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما وجاء فيه حديثان مرفوعان فيها ضعف أخرجه ابو داود من حديث ابى هريرة والأخر اخرج من حديث عبد الله بن عمر بن العاص (لكن قال ابن الحارث الأول اسناده جيد) وفرق آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك كما أشارت اليه عائشة وكما تقدم ذلك في مباشرة الخاضع في كتابنا يحيى وقال الترمذي ورأى بعض اهل العلم ان للصائغ اذ دخلك نفسه ان يقبل والا فلا ليس له صومه وهو قول سفيان والثاقفي ام - قال في الدلائل المختار ذكره فبذ ومثرو معاينة ومباشرة فحشة ان لو ايمان المفسد (اعى الانزال او الجماع) وان آمن لا بأس وقال العلامة ابن عابد بن جزمي السراج بان القبلة الفاحشة بان يضع شفيتها تتركه على الاطلاق في قوله امن او لا قال في النهر والمعاينة على التفصيل في المشهور كذا المباشرة الفاحشة في ظاهر الرماية وعن محمد كراهتها مطلقا وهو رواية احسن قيل وفيه ام - واختار الكراهة في الغنم وجزمها في البول والجمعة بلا ذكر خلاف وهي ان يذبحها ويأكلها وعيس فرجه فرجها بل قال في الذخيرة ان هذا مكروه بلا خلاف لا يبيح الى الجماع غالبا ام - وبه علم ان رواية محمد بن بيان لكونه في ظاهر الرماية مكرهة المباشرة ليس على إطلاقه بل هو محمول على غير القاء ولذا قال في الهداية والمباشرة مثل التعجيل في ظاهر الرماية وعن محمد كراهة المباشرة الفاحشة ام - وبه ظهران ما مر عن النهر من اجراء الخلاف في القاء ليس متباينين ثورائيت في التتار خاتمة عن المحيط التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين وابنه لا فرق بينهما والله اعلم ام وفي رواية حماد عند الشافعي قال لا سود قلت لعائشة ايها الشايع ثور قالت لا قلت اليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر وهو صائم قالت انه كان أمسلكوا لربه وظاهر هذا انما اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم بذلك قاله القرطبي قال وهو اجتهد معنا وقد مرى عبد الرزاق باسناد صحيح عن مسروق سألت عائشة ما يباح للرجل من امراته صائما قالت كل شيء الا الجماع وهذا صحيح في اباحة المباشرة قال الحافظ في مجمع بيان هذا وقولها المتقدم يحمل على كل هسة التنزيه فأما لائنا في الاباحه وقد روي في كتابنا ليليا لم يروى عن القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بلفظ سألت عائشة عن المباشرة للصائغ فكرهتها ام - قلت ويمكن ان يكون المراد بها رضى الله عنها الا الجماع الجماع وما يقاربه من دواعيه القهريه التي تكون مظنة للوقوع في المحرم فيدل على المباشرة الفاحشة في عدم الاباحه قال ابن السكيت والوجه الكراهة لانها اذا كانت سببا في التزول سببا فاقبال الامور لزوم الكراهة من غير ملاحظة تحقق الخوف بالفعل كما هو قواعد الشرع ام - قال الحافظ وما اختلف فيما اذا باشر او قبل او نظرا فنزل او أنزى فقال الكوفيون والشافعي يقضه اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الامانة ويقضه في كل ذلك ويكفر الا في الامانة فيقضى فقط واجتبه بان الانزال أقصه ما يطلب الجماع لا ابتداء في كل ذلك وتعقيباً لا احكامه علق بالجماع ولو لم يكن انزال فافتراقا وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك ورجح القضاء فيمن باشر او قبل فاعطى ولم يميز ولا أنزل وانكره غيره عن مالك وبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة من تأمل خلق أمراته وهو صائم يطبل صوته لكن اسناده ضعيف وقال ابن قدامة ان قبل فانزل أخطر بالإخلاق كذا قال وفيه نظر فقد حكى ابن جرير انه لا يفيطر لو أنزل وقوى ذلك وذهب اليد قوله ليس بالجماع ام قال النووي كذا هو في كثير من الأصول ليس الا غابا للام والنون وهي لغة قليلة في كثير من الأصول ليس الا غابا بجزء اللام وهذا ونحو وهو الجاري على المشهور في العربية قوله عن يحيى بن ابي كثير عن ابى سلمة ان عمر بن الخطاب في اربعة تابعين بعضهم عن بعضه هو يحيى وابو سلمة وعمر بن عبد العزيز وعروة رضى الله عنهم قوله حدثنى يحيى بن بشر الحنبري في نسخة الحاء المهملة - قوله في شهر الصوم ام اي في رمضان كما في رواية أخرى فأشارت بذلك

الاما ذهبت الى ابي هريرة فرددت عليه ما يقول قال فحدثنا ابا هريرة وابوبكر حاضرا لك كلة قال فذكر له عبد الرحمن فقال ابو هريرة انها قالت له لك قال نعم قال هما اعلم ثم روى ابو هريرة ما كان يقول في ذلك الى الفضل بن عباس فقال ابو هريرة سمعت ذلك من الفضل ولم اسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم قال فرجع ابو هريرة عما كان يقول في ذلك الحديث قلت لعبد الملك اقلت في رمضان قال كذلك يصح حديثا من غير حمل ثم يصوم وحل شئى حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير وابي بكر بن عبد الرحمن ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملكه الفجر في رمضان وهو جنب من غير حمل فيغتسل ويصوم وحل شئى حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني عروة وهو ابن الخثعم عن عبد ربه عن عبد الله بن كعب الخثعمي ان ابا بكر حدثه ان مرثان ارسله الى ام سلمة يسأل عن التحلل يصوم جنباً أي صوم فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنباً من جماع لا حمله ولا يقطر ولا يقضي وحل شئى يحیی بن يحيى قال قرأت على ملك عن عبد ربه بن سعيد عن ابی بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وام سلمة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم انهما قالتان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنباً من جماع غير احتلام في رمضان ثم يصوم وحل شئى يحیی بن يحيى ابن ابي جبر قال قال ابن ابي جبر حدثنا اسمعيل بن جعفر اخبرني عبد الله بن عبد الرحمن وهو ابن عمر بن حزم ولا نصارى

من اهتمامه بالعلم ومساكن الدين قوله سمعت ذلك من الفضل الخ وفي رواية النسائي انما كان كسامة بن زيد حدثني فحمل على ان كان عنده عن كل فها ورواية اخرى عند النسائي انما حدثني فلان وفلان والظاهر ان هذا من تصرفت الرواية منهم من انهم الرجلين ومنهم من اقتصر على احدهما ومنهم من روى عنه من ابي هريرة احدا كما في بعض روايات النسائي فقال ابو هريرة هكذا كنت احسب وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الارسل عن الفضل من غير تكبير بينهما لان ابا هريرة اعترف بانته لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مع انه كان يمكنه ان يرويه عنه بلا واسطة واذا بينا لنا وقع من الاختلاف قال المحافظ فتمثل - قوله فرجع ابو هريرة عما كان يقول الخ قال العلماء رجوعه الى ما كان روى عن المؤمنين فوجاز ذلك صريحا على ما روى غير مع ما في روايته غيرهما من الاحتمال ان يمكن ان يحل له لم يزل على الاستحياء في غير الفرض وكذا النبي عن صوم ذلك اليوم وما لا اعتقاده ان يكون خبره اثره في الاستحباب غيرهما وقد بقي على مقالة ابي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي ثم ارتفع ذلك الخلاف واستدل بالجماع على خلافه كما جزم به النووي واما ابن دقيق العيد فقال صادف لك اجماعا او كالا لجماع - وذكر ابن خزيمة ان بعض العلماء لو هدر ان ابا هريرة غلط في هذا الحديث ثم روى عليه بانه لم يخطئ بل احال على رواية صادقة الا ان الخبر منسوخ لان الله تعالى اعتدله بطلان خبره عن الصيام كان منع في ليل الصوم من اكل والشرب والجماع بعد النحر قال فيحتمل ان يكون خبر الفضل كان حينئذ ثوابا جاز الله ذلك كله الى طلوع الفجر فكان للجماع ان يستمر الى طلوعه فيلزم ان يقع اغتساله بعد طلوع الفجر قد قلنا على ان حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولا ابا هريرة الناسخ فاستمر ابو هريرة على الفتيا به ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه قلت وليقويه ان في حديث عائشة هذا الاخير ما يشعر بان ذلك كان بعد الحديث لعله فيما قد غفر الله له كما تقدم في باب آخر واشأ الى آية القيمة وهو ما نزلت عام الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية والى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر الخطابي وغير واحد قروا ابن دقيق العيد بان قوله تعالى احل لكم ليلة النكاح الصيام الرقش الى نسا كنكم يقضيه اباحة الوطئ في ليلة الصوم ومن جعلها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم اباحة الجماع فيه ومن ضمنه ان يصوم فاعل ذلك جنب ولا يفسد صومه فان اباحة التسيب الشئى اباحة لذلك الشئى قلت وهذا أولى من سلوك الترجيح بين الخبرين كما اشار اليه البخاري بقوله والاول اسند، وكذا قال بعضهم ان حديث عائشة ابرح لموافقة ام سلمة لها على ذلك ورواية اثنين تقدم على رواية واحد ولا سيما وهما زوجتان وهما أعلم بذلك من الرجال وكان روايتهما توافق المنقول وهما تقدم من مدلول الآية والمنقول وهو ان الفضل شئى وجب بالأنزل وليس في فعله شئى يحرم على صائر فقد يحتلوا النهار فيجب عليه الغسل ولا يحرم عليه بل يتصوره اجماعا كذلك اذا احتلوا لابل هو من باب الأول وافيا يمنع الضائر من عمل الجماع غائبا وهو شبهه بن يعنى من الغليظ وهو محرم لكن لا تطيب وهو حلال ثم احرر فبقى عليه لونه او رجع له لم يحرم ذلك عليه وجميع بعضهم بين الحديثين بان الامر في حديث ابي هريرة امر ارشاد والا الفضل فان الفضل ان يغتسل قبل الفجر لو خالف جاز ويحل حديث عائشة على بيان الجواز ونقل النووي هذا عن اصحاب الشافعي وفيه نظر فان الذي نقله البيهقي وغيره عن نض الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ ويكره على حل على الارشاد التصريح في كثير من طرق حديث ابي هريرة بالامر بالفطر بالنهي عن الصيام وكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان - وفي الحديث فضيلة لأبي هريرة لاعتراقه بالحق ورجوعه اليه كذا في الفجر قوله لا يقطر ولا يقضي الخ وفي معنى الجنب الحائض والنفساء اذا نطع دمها ليلا ثم طلع الفجر قبل اغتسالها - قال النووي في شرح مسلم من العلماء

شهرين متتابعين قال لا قال فخل تجدنا قطع شهرين مسكيناً قال لا

قوله شهرين متتابعين قال لا الخ وفي رواية ابن اسحق وهل لقيت ما لقيت إلا من الصيام قال ابن دقيق العيد لا إشكال في الانتقال من الصوم إلى
الاطعام لكن رواية ابن اسحق هذه انتضت أن عدم استطاعته لشدة شبقه وعدم صبره عن الوقوع فنفثاً للشافعية نظر هل يكون ذلك عندئذ
شدة الغيب حتى يعد صاحبه غير مستطيع للصوم أولاً والصحيح عندهم اعتبار ذلك بالتحقق به من يجد رقية لا غنى به عنها فإنه يسوغ له الانتقال
إلى الصوم مع وجودها لكونه في حكم غير الواحد وأما ما رواه الدارقطني من طريق شريك عن إبراهيم بن عامر عن حيد بن المسيب في هذه القصة
أنه قال في جوابه هل تستطيع أن تصوم إنى لأدع الطعام ساعة فما أظن ذلك في استاده مقال وعلى تقدير صحته فعله عتق بالأمرين ونصر
العيني رحمه الله في كلامه ابن دقيق العيد فلا راجح - قوله ما قطع شهرين مسكيناً الخ فيه أن الواجب اطعام ستين مسكيناً خلافاً لما روى عن الحسن
رأى أن يطعم أربعين مسكيناً عشرين صائماً حكاه ابن التين عنه وحكوا عن أبي حنيفة أنه قال يحزبه أن يرفع طعام ستين مسكيناً إلى مسكين واحد
قالوا والحديث حجة عليه قلت الذي حكى مذهب أبي حنيفة لم يعرف مذهبه فيه وحكى من غير معرفة ومذهبه أنه إذا دفع إلى مسكين واحد في شهرين
فلا يكون الحديث حجة عليه لأن المقصود سد خلة المحتاج والحاجة تتجدد بتجدد الأيام فكان في اليوم الثاني كمسكين آخر حتى لو أعطى مسكيناً واحداً
كله في يوم واحد يصح الأمر يومه ذلك لأن الواجب عليه التفريق ولو يوجد، كما في عمدة القاري - وذكر في حكمة هذه الخصال من المناسبة أن من
انتهم حرمة الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه بالمعصية فناسب أن يعتق رقية فيفدي نفسه وقد صح أن من اعتق رقية اعتق الله بكل عضو منها
عضواً منه من النار وأما الصيام فمتا سبته ظاهره لأنه كالمقايمة بجنس الجناية وأما كونه شهرين فلأنه لما أربص بركة النفس في حفظ كل يوم من
شهر رمضان على الولاد فلما أقبل منه يوماً كان كمن أفسد الشهر كله بحيث أن عبادة أحده بالزوج فكذلك شهرين مضاعفة على سبيل المقابلة
لنقيض قصده وأما الاطعام فمتا سبته ظاهره لأنه مقابلة كل يوم باطعام مسكين، شأن هذه الخصال جامعة للاشتغال بها على خزانة وهو الصحو
وحتى الإحراق بالاطعام وحتى الارتقاء بالاعتقاد وحتى الحجاب بشرب الامتثال وفيه دليل على ما يحجب الكفاية بالجماع خلافاً لمن شذ فقل لا تجب
مستند إلى أنه لو كان واجباً لما سقط بالأعسار وتعقب بمنع الاستقاط كما سيأتي بالبحث فيه - وفيه دليل على جريان الخصال الثلاث المذكورة في
الكفارة ووقع في المدونة ولا يعرف مالك غير الاطعام ولا يأخذ بعق ولا يصليهم قال ابن دقيق العيد وهي معصية لا يعتد بها إلى توجيهها مع مضى
الحديث الثابت غير أن بعض المحققين من أصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الخصال، وسأل الأمير
عبد الرحمن بن معاوية أول ملوك بني أمية بالأندلس عن وطئه جارية له في رمضان الفقهاء فبادر يحيى بن يحيى وأفتاه بالصوم سكت الحاضرون
ثم سأله بعد خروجه ليرم نفسه بالتحجير في الثلاث فقال لو خيّرته وطئ في كل يوم واعتق فلو تكره وأعليه، وفي الحديث أيضاً أن الكفارة
بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور قال ابن العربي، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نقله من أمراء عدمة لأمر آخر وليس هذا شأن التغيير
ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال إن مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التغيير وقرره ابن المنير في الحاشية
بأن شخصاً لو حث فاستغفر فقال له المفق اعتق رقية فقال لأجد فقال صم ثلاثة أيام إلى آخره لو كان محققاً حقيقة التغيير بل يحمل على أن
أرشاده إلى العتق لكونه أقرب لتبشير الكفارة وقال البيضاوي ترتيب الثاني بالفداء على فقد الأول ثم الثالث بالفداء على فقد الثاني يدل على
عدم التغيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط للحكم وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترتيب بأن الذين رَوَوْا الترتيب
عن الزهري أكثر من روى التغيير قال الحافظ لم يروى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفساً أو اثنين - ويرجح الترتيب بأن داويه حكى
لفظ القصة على وجهها فمعه زيادة علم من صورة الواقعة وراوى التغيير حكى لفظ راوى الحديث فدل على أنه من تصرف بعض الرواة أما لقصد
الاختصار أو لغير ذلك - ويترجح الترتيب أيضاً بأنه أحوط لأن الأخذ به مجزئ سواء قلنا بالتغيير أو بالاختلاف العكس وجمع بعضه سبيل الروايات
كالهذه القاطبة على التعدد وهو بعيد لأن القصة واحدة والخبر متحد والأصل عدم التعدد وبعضهم حمل الترتيب على الأولوية والتغيير
على الجواز وعكسه بعضهم فقال آوى الرواية الأخرى ليست للتغيير وإنما هي للتفسير والتقدير أمر رجلاً أن يعتق رقية أو يصوم إن عجز عن العتق
أو يطعم إن عجز عنها وذكر الخطاوى أن سبب بعض الرواة بالتغيير أن الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه فصارت الكفارة إلى عتق رقية أو صيام
شهرين أو الاطعام قال فرواه بعضهم مختصراً مقتضراً على ما ذكر الزهري أنه آلى اليد الأمر قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري
القصة على وجهها فأساقه من طريقه مثل حديث الباب إلى قوله أطعمه أهلك قال فصارت الكفارة إلى عتق رقية أو صيام شهرين متتابعين
أو اطعام ستين مسكيناً، قلت وكذلك رواه الدارقطني في العلل من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري قال في آخره فصارت سنة عتق رقية

قال ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم لم يعثر في فيه شرف فقال تصدق بهذا قال أفقر متافما بين إيتيها أهل بيت
أخرج إليه متافضحا النبي صلى الله عليه وسلم لم حتى بدت أنيابه ثوقا قال أذهب

أوصيا شهرين أو أطعام ستين مسكينا قوله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم لم يعثر في فيه شرف فقال تصدق بهذا قال أفقر متافما بين إيتيها أهل بيت
بورها قالت قال ابن النين كذا لا كثر المرأة وفي رواية إلى الحسن يعني القابسي بأسكان المراد قال عياض والصواب يا فتى، وقال الحافظ في التاج
حيث المراد القم ومن حيث اللغة أيضا لأن الأسكان ليس بمنكر بل أثبتته بعض أهل اللغة كالقزاز - نادوا في الجحار والعرق المكتل كملهم وسكن
الكات في فتح المثنى بعدها لا زاد ابن عيينة عندك أسما على وإن خفية المكتل الغض قال الأخفش سمي المكتل عرقا لأنه يضفر عرقه عرقا فالعرق
جمع عرقه كلعن وعلقه والعرق الضفيرة من الخوص وقوله العرق المكتل تفسير من أصل تدانته وظاهر هذه الرواية أنه الصحابي لكن في رواية ابن عتبة
ما يشعر بأنه الزهري قال الحافظ لم يعثر في هذه الرواية مقارنا في المكتل من التمر بل وكذا في شيء من طرق الصحيبين في حديث أبي هريرة وقيل في رواية
ابن أبي فضة في خمسة عشر صاعا ويؤيد حديث علي بن عبد الله القطي قال وفيه رد على الكوفيين في قولهم إن واجبه من القمح ثلاثون صاعا ومن غيره
ستون صاعا، أم قال العيني لم يثبت شعري كيف فيه رد على الكوفيين وهو قد احتجوا بما رواه مسلم نحوه عرقان فيهما طعام وقد ذكرنا فيما مضى أن العرقين
يكون ثلاثين صاعا فيحيط لكل مسكين نصف صاع بل الرد على أنهم حيث احتجوا فيما ذهبوا إليه بالروايات المضطربة وفي بعضها الشك فالعجب منه
أنه يرد على الكوفيين مع علمه أن احتجهم قولي صحيح، أم قلت والافصاف أن الاحتجاج بحديث العرقين يتوقف على إثبات أن المراد بلغظا الطعام
الوارد فيه القمح وهو غير ظاهر بل الظاهر أنه التمر كما صرح به في حديث أبي هريرة ولا يفي منه ثلاثون صاعا عند الكوفيين أيضا، اللهم إلا أن يقال
بتعد القصة في حديث أبي هريرة وعائشة نعم وقيل في قصة المظالم عند أبي داود قوله صلى الله عليه وسلم فاطموس سقا من تسرين ستين مسكينا وأما
ستون صاعا وكفارة الظهار هي كفارة الصوف فهذا يستلزم الاستدلال للكوفيين والله أعلم وقال العلامة ابن رشد في البداية وسبيل اختلافهم في
القياس للأثر أما القياس فتشبيه هذه الفدية بفدية الأذى المخصوص عليها وأما الأثر فخاروي في بعض طرق حديث الكفارة أن الفرق كان في خمسة عشر
صاعا لكن ليس يدل كونه في خمسة عشر صاعا على الوجوب من ذلك لكل مسكين إلا دلالة ضعيقة وأما يدل على أن بدل الصيام في هذه الكفارة هو هذا

قوله تصدق بهذا الخ قال في القم استدلالا بفراده بذلك على أن الكفارة عليه وحد دون الموطوءة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجد غير
ذلك وهو الأصح من قول الشافعية فيه قال لا فلا داعي وقال الجمهور أبو هريرة وابن المنذر تجب الكفارة على المرأة أيضا على اختلاف تفصيل لهم في
الحرة والأمة والمطوعة والمكرهة وهل هي عليها أو على الرجل عنها واستدل الشافعية بسكوته عليه الصلوة والسلا عن أعلام المرأة بوجود الكفارة
مع الحاجة وأجيب ببيع وجوب الحاجة إذا كان لها لم تعترف ولرسل واعتراة الزوج عليها لا يوجب عليها حكمها لم تعترف وأما قضية حال
فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال أن تكون المرأة لو تكن صائمة لحد من الأهل، ثم إن سكت الحكم للرجل بيان في حقها الاشتراكها في تحريم
الفطر وانتماء حرمة الصوم كما لم يأمر بالعمل بالتصميم على الحكم في حق بعض المكلفين كات عن ذكرهم في حق الباقيين ويحتمل أن يكون سبب السكوت
عن حكم المرأة ما عرفت من كلام زوجها بأعما لا قدر لها على شيء وقال القرطبي اختلفوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليه عليها أو
عليه كفارتان عنه وعنهما أو عليه عن نفسه وعليها عنها وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت عن المرأة فيؤخذ حكمها من دليل آخر فاحتمل
أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائمة واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث هلكت وأهلكت وهو زيادة فيها مقال فقال ابن الجوزي
في قوله وأهلكت تنبيه على أنه أكرهها ولو كان ذلك لو كان مملكا لها قلت ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة بل لا يلزم من قوله هلكت إيجاب الكفارة عليها
بل يحتمل أن يريد بقوله هلكت أعتت وأهلكت أي كنت سببا في نأشيم مطاوعة عني فوافقتها أو لا ريب في حصولها لا على المطاوعة ولا يلزم من ذلك إثبات
الكفارة ولا نفيها والحظ هلكت أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارتها وأهلكت أي نفسي يفعل الذي جرح على الأثر وهذا كله بعد ثبوت الزيادة أكدته
وقد ذكر البيهقي أن الحاكم في الأصل ثلاثا بجزءه - ثم ذكر الحافظ عصلها وتحقبا بين الترخا في الجهر النقي بعض ما ذكر البيهقي ناقلا عن الحاكم

قوله أفقر متافما الخ قال عياض هو بالنسب على اعتبار فعل أي اعتد أفقر متافما ويجوز زوجه خير مبدل مضمر أو هل أحد أفقر متافما - قوله تعالى لا ينهاها
الصغير للمدينة واللاية الحرة والحرة أرض ذات حجارة سود والمدينة بين حرتين ويقال كابة ولوية ولوية بالنون ومنه قيل للأشعر لوني ونبي قوله حتى
بدت أنيابه الخ وفي بعض الروايات ثنياه قال الحافظ لم يعلم قصيف من أنيابه فان الثنياه تبين بالتبوع غالبا وظاهر السيات في الزيادة على التبعد
ويحل ما ورد في صفته صلى الله عليه وسلم أن منحه كان تنبها على غالب حاله وورد في بعض الروايات حتى بدت فاجزه وهي جمع ناجزة بالنون والجيم
والجمعة هي الأجران ولا تكاد تظهر إلا عند المبالغة في الضحك ولا منافاة بينه وبين حديث عائشة ما رأيت صلى الله عليه وسلم مستجذا قضا حكا

وأما الحكم في أن كفارة الصوف يجب على الرجل وحده وعليها المرأة

فأطعمه أهلك وحل ثنا سمع بن إبراهيم أخيراً ناجي عن منصور عن محمد بن مسلم الزهري بهذا الاستناد مثل رواية ابن عيينة وقال يعقوب فيه تمر وهو الزنبل ولينذكر فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه **حل ثنا يحيى بن يحيى** وسمعت بن زعيم قال أخبرنا الليث بن سعد عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رجلاً وقع بأمرأة في رمضان فاستغفر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال هل تجد رقبة قال لا قال وهل تستطيع صيام شهرين قال لا قال فأطعم ستين مسكيناً **وحل ثنا محمد بن رافع** حدثنا سمع بن عيسى أخبرنا مالك عن الزهري بهذا الاستناد أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعنتي رقبة ثم ذكر بمثل حديث ابن عيينة **حل ثنا محمد بن رافع** حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح حدثنا ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن أباه هريرة حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة أو يطعم ستين مسكيناً **حل ثنا عبد بن حميد** أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر

عن أبيه أنه قال إن الميتة مقدرة على النفاق قال ابن بطلان وأقوى منه أن الذي ففته غير الذي أثبتته أبو هريرة ويحتمل أن يريد بالنفاق جاذب الأنياب مجازاً فثبت بالنفاق مرة وبالأنياب مرة قال الحافظ والمذي يظن من مجموع الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم كان في معظم أحواله لا يزين على التيمم ويأمره على ذلك فضحك والمكروه من ذلك إنما هو لأنه لا فطر عليه لأنه يذهب الوتر قال ابن بطلان والذي ينبغي أن يقتضى به من فعل ما أوأب عليه من ذلك فقد أدى إلى إخراج الأديب المفرد وابن ماجه من وجهين عن أبي هريرة رفعه لا تكلف الضحك فان كثرة الضحك تميت القلب - **قوله** فطعمه أهلك الخ قال ابن دقيق العيد تباينت في هذه القصة المذهب فقيل أنه دل على سقوط الكفارة بالأعسار والمقارن لوجوبها لأن الكفارة لا تقتضي النفس ولا إلى العيال ولم يبين النبي صلى الله عليه وسلم استقرارها في وقتها إلى حين يسهلها وهو أحد قول الشافعية وجزءه عيسى بن دينار من المالكية وقال الأوزاعي يستغفر الله ولا يعود وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالأعسار والذي أفن له في التيمم فيه ليس على سبيل الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري هو خاص بهذا الرجل وإلى هذا ما أمروا به من رد الأمر بالرجوع ورد الأمر بالرجوع ورد الأمر بالرجوع قال الشافعية قال الشافعية قال الشافعية قال الشافعية بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله تلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم وما الكفارة فله تسقط بذلك ولكن ليس استقرارها في وقتها مأخوذاً من هذا الحديث وأما ما اعتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه لأن العلم بالرجوع قد تقدم ولم يرد في الحديث ما يدل على الاستسكان لانهما أخبرنا به بجزء ثم أمره بإخراج الفطر دل أن لا تسقط عن العاجز ولعله أخر البيان إلى وقت الحاجة وهو الفطر أم - قال الحافظ واستدل بالحديث على سقوط قضاء اليوم الذي أفطر المجامع اكتفاء بالكفارة إذ لم يقع التصحيح في الصحيحين بقضائه وهو حكى في مذهب الشافعية وعن الأوزاعي يقتضيه أن كفر بغير الصور وهو وجه للشافعية أيضاً قال ابن العربي استقطا القضاء لا يشبه منطلق الشافعية إذ لا كراهة في القضاء لكونه أقصد العبادة وأما الكفارة فأنما هي لما افتقرت من الأعمال وأما كراهة الأوزاعي فليس بشئ قلت وقد ورد الأمر بالقضاء في هذا الحديث في رواية ترى أويس وعبد الجبار وهشام وسعد كلهم عن الزهري وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري وحدث إبراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذا الزيادة وحدث الليث عن الزهري في الصحيحين بغيرها ووجدت الزيادة أيضاً في سهل بن سعيد بن المسيب نافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب بن جريح في مجموع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلاً أم - وهو مقتضى الفضل هو قول مالك وإبي حنيفة وأصحابه وأبو ثوري وإبي ثور وسمعتهم الله تعالى كما في عدة القاري - **قوله** وهو الزنبل الخ قال النووي ويقال للعرق الزنبل بفتح الزاي من غير وزن والزنبل بكسر الزاي وزيادة نون قل ابن ديين بن زبيل لأنه يحمل فيه الزنبل **قوله** بمثل حديث ابن عيينة الخ قال عياض تعقب على مسلم فقتل ليس حديث مالك مثل حديث ابن عيينة لأن حديث مالك بأعلى التخيير وذكر الفطر وحديث ابن عيينة على الترتيب يحمل وتعيين الجماع ومسلم أشرح صدقاً أن يخفف عليه هذا فان حديث مالك وإن كان أشهر روايته بأعلى التخيير ولم يختلف رواية الموطأ عنه في ذلك فقد رواه الوليد بن مسلم وإبراهيم بن طهمان وغيرهما عنه بمثل حديث ابن عيينة فلعلى سمع بن عيسى الذي رواه عنه مسلم رواه كذلك عن مالك فلا تعقب على مسلم **قوله** أمر رجلاً أفطر في رمضان الخ قال الحافظ مستدله على إيجاب الكفارة على من أفطر صيامه مطلقاً بأي شيء كان وهو قول المالكية الحنفية والجمهور وحملوا قوله أفطره على المقيد في الرتبة الأخرى وهو قوله وقدت على أهلي وكأنه قال أفطر بجماع وهو أولى من دعوى القطبي وغيره فقد تقدم القصة وأخبر من أوجب الكفارة مطلقاً بيقاسه لكل على الجماع بجماع ما بينهما من اشتراك حرمة الصور قال وقد وقع في حديث عائشة نظيره ما وقع في حديث أبي هريرة فحفظت الرديات فيها وطئت ونحو ذلك وفي رواية ساق مسلم أسندها وساق أبو عوانة في مستخرجها منها أنه قال أفطر في رمضان والعقصة واحدة ونحوها فيمتد فيحمل على أنه إذا أفطر في رمضان بجماع أم - قال الشافعية ابن المهامير في قوله أمر رجلاً أفطر في رمضان الحديث علق الكفارة بالأفطار فان قيل لا يفيد المطلوب لأنه كناية واقعة حال لا عموم لها فيجب كون ذلك المقطوعاً بأمراً خاصاً لا بالأعم فلا دليل فيه أنه بالجماع أو بغيره

حل سقط الكفارة بالأعسار والمقارن لوجوبها لأن الكفارة لا تقتضي النفس ولا إلى العيال ولم يبين النبي صلى الله عليه وسلم استقرارها في وقتها إلى حين يسهلها وهو أحد قول الشافعية وجزءه عيسى بن دينار من المالكية وقال الأوزاعي يستغفر الله ولا يعود وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالأعسار والذي أفن له في التيمم فيه ليس على سبيل الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري هو خاص بهذا الرجل وإلى هذا ما أمروا به من رد الأمر بالرجوع ورد الأمر بالرجوع ورد الأمر بالرجوع قال الشافعية قال الشافعية قال الشافعية بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله تلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم وما الكفارة فله تسقط بذلك ولكن ليس استقرارها في وقتها مأخوذاً من هذا الحديث وأما ما اعتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه لأن العلم بالرجوع قد تقدم ولم يرد في الحديث ما يدل على الاستسكان لانهما أخبرنا به بجزء ثم أمره بإخراج الفطر دل أن لا تسقط عن العاجز ولعله أخر البيان إلى وقت الحاجة وهو الفطر أم - قال الحافظ واستدل بالحديث على سقوط قضاء اليوم الذي أفطر المجامع اكتفاء بالكفارة إذ لم يقع التصحيح في الصحيحين بقضائه وهو حكى في مذهب الشافعية وعن الأوزاعي يقتضيه أن كفر بغير الصور وهو وجه للشافعية أيضاً قال ابن العربي استقطا القضاء لا يشبه منطلق الشافعية إذ لا كراهة في القضاء لكونه أقصد العبادة وأما الكفارة فأنما هي لما افتقرت من الأعمال وأما كراهة الأوزاعي فليس بشئ قلت وقد ورد الأمر بالقضاء في هذا الحديث في رواية ترى أويس وعبد الجبار وهشام وسعد كلهم عن الزهري وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري وحدث إبراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذا الزيادة وحدث الليث عن الزهري في الصحيحين بغيرها ووجدت الزيادة أيضاً في سهل بن سعيد بن المسيب نافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب بن جريح في مجموع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلاً أم - وهو مقتضى الفضل هو قول مالك وإبي حنيفة وأصحابه وأبو ثوري وإبي ثور وسمعتهم الله تعالى كما في عدة القاري - **قوله** وهو الزنبل الخ قال النووي ويقال للعرق الزنبل بفتح الزاي من غير وزن والزنبل بكسر الزاي وزيادة نون قل ابن ديين بن زبيل لأنه يحمل فيه الزنبل **قوله** بمثل حديث ابن عيينة الخ قال عياض تعقب على مسلم فقتل ليس حديث مالك مثل حديث ابن عيينة لأن حديث مالك بأعلى التخيير وذكر الفطر وحديث ابن عيينة على الترتيب يحمل وتعيين الجماع ومسلم أشرح صدقاً أن يخفف عليه هذا فان حديث مالك وإن كان أشهر روايته بأعلى التخيير ولم يختلف رواية الموطأ عنه في ذلك فقد رواه الوليد بن مسلم وإبراهيم بن طهمان وغيرهما عنه بمثل حديث ابن عيينة فلعلى سمع بن عيسى الذي رواه عنه مسلم رواه كذلك عن مالك فلا تعقب على مسلم **قوله** أمر رجلاً أفطر في رمضان الخ قال الحافظ مستدله على إيجاب الكفارة على من أفطر صيامه مطلقاً بأي شيء كان وهو قول المالكية الحنفية والجمهور وحملوا قوله أفطره على المقيد في الرتبة الأخرى وهو قوله وقدت على أهلي وكأنه قال أفطر بجماع وهو أولى من دعوى القطبي وغيره فقد تقدم القصة وأخبر من أوجب الكفارة مطلقاً بيقاسه لكل على الجماع بجماع ما بينهما من اشتراك حرمة الصور قال وقد وقع في حديث عائشة نظيره ما وقع في حديث أبي هريرة فحفظت الرديات فيها وطئت ونحو ذلك وفي رواية ساق مسلم أسندها وساق أبو عوانة في مستخرجها منها أنه قال أفطر في رمضان والعقصة واحدة ونحوها فيمتد فيحمل على أنه إذا أفطر في رمضان بجماع أم - قال الشافعية ابن المهامير في قوله أمر رجلاً أفطر في رمضان الحديث علق الكفارة بالأفطار فان قيل لا يفيد المطلوب لأنه كناية واقعة حال لا عموم لها فيجب كون ذلك المقطوعاً بأمراً خاصاً لا بالأعم فلا دليل فيه أنه بالجماع أو بغيره

من أفسد صيامه مطلقاً بأي شيء كان

من أفسد صيامه مطلقاً بأي شيء كان

فلا تمسك به لأحد بل قام الدليل على أنه أريد بجماع الرجل وهو السائل ليجيبه مفسراً أكن لك برواية من نحو عشرين رجلاً عن أبي هريرة رضي الله عنه
 قلنا وجه الاستدلال به تعليقها بالأفطار في عبارة الروي أعني بأهريرة إذا ما دانه فهم من خصوص الأحوال التي يشاهد ها في قضائه عليه الصلوة
 السلام وسمع ما يفيد أن إيجابها عليه باعتبار أنه أفطار لا باعتبار خصوص الإفطار فيصير التمسك وهذا كما قالوه في أصولهم في مسألة ما إذا نفل المروي
 بلفظ ظاهر العموم فافهموا اختياراً واعتباراً ومثله يقول الروي قضي بالشفعة للجارية ما ذكرنا من المعنى فهذا مثله بلا تفاوت لمن تأمل، قال وأخرج
 الدارقطني أيضاً في كتاب الحلل في حديث الذي وقع على امرأته عن سعيد بن المسيب أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أفطرت
 في رمضان متعمداً الحديث وهذا من سهل سعيد وهو مقبول عند كثير من لا يقبل المرسى وعندنا هو حجة مطلقاً، أم قلت وفي مجمع الزوائد عن ابن
 قال جلد رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أني أفطرت يوماً من رمضان قال من غير عذر ولا سفر قال نعم قال بش ما صنعت قال فماتاً من
 قال اعتق رقبة الحديث قال الهيثمي رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط ورجاله ثقات، أم - وروى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه
 أن رجلاً أكل في رمضان فأسره النبي صلى الله عليه وسلم ان يعق الحديث وأعله بأبي معشر وعن مجاهد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أمر الذي أفطر يوماً من رمضان بكفارة الظها ما أخرجه الدارقطني في سننه وقال المحفوظ عن هشيد بن عمار عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مرسل، أم - وهشيد من كثر التلبس فلا يقبل عنده كما صرح به، والحج في هذه الأدلة لا تخلو عن ضعف أسناد أو ضعف دالة على
 المطلوب فلا تصلح أن تكون دالة لإثبات المسئلة وأسائله، نعم تعتبر في مع من الاستشهاد والتأييد بعد ثبوت أصل المسئلة، أما ثبوته فقال
 صاحب البیان من الحنفية رحمهم الله لنا الاستدلال بالمواقة والقياس عليها، أما الاستدلال بها فهو أن الكفارة في الواقعة وجبت لكونها أفساداً
 لصوم رمضان من غير عذر ولا سفر علمنا نطق به الحديث والأكل والشرب أفساداً لصوم رمضان متعمداً من غير عذر ولا سفر فكان إيجاب الكفارة هناك
 إيجاباً ههنا دالة والدليل على أن الوجوب في الواقعة لما ذكرنا وهما أن أحدهما مجمل والآخر مفسر أما المجمل فالاستدلال بحديث الأعرابي ووجهها
 ذكرناه في الخلافات وأما المفسر فلا أن أفساد صوم رمضان ذنب ورفع الذنب واجب عقلاً وشريعاً لكونه قبيحاً والكفارة تصليماً رافعة له لأنها
 حسنة وقد جاء الشرع بكون الحسنات من التوبة والإيمان والأعمال الصالحات رافعة للسيئات إلا أن الذنوب مختلفة المقادير وكذا الروافع لها
 لا يعلم مقاديرها إلا الشارع للأحكام وهو الله تعالى فسحق ورد الشرع في ذنب خاص بإيجاب رافع خاص ووجد مثل ذلك الذنب في موضع آخر
 كان ذلك إيجاباً لذلك الرافع فيه ويكون الحكم فيه ثابتاً بالنص لا بالتعليل والقياس والله اعلم، أم - قال الشيخ ابن الهمام دالة نص الكفارة
 بالجماع تفيد وجوبها بالأكل والشرب للعلم بأن من علم استواء الجماع والأكل والشرب في أن ركن الصوم الكف عن كل ما شرع له لزوم عقوبة
 على من فوّت الكف عن بعضها جزم يلزمها على من فوّت الكف عن البعض الآخر حكماً للعلم بذلك الاستواء غير متوقف فيه على أهلية الاجتهاد أي
 بعد حصول العلمين يحصل العلم الثالث ويفهم كل عالمهما أن المؤثر في لزومها تقويت الركن لا خصوص ركن، أم ثم قال صاحب البیان ما وجه
 القياس على الواقعة فهو أن الكفارة هناك وجبت للزجر عن أفساد صوم رمضان صيانة له في الوقت الشريف لها تصليماً زجراً والحاجة مست
 إلى الزجر أما الصلاحية فلأن من تأمل أنه لو أفطر يوماً من رمضان لزمه اعتاق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فأطعام
 ستين مسكيناً لا يمنع منه وإنما الحاجة إلى الزجر فلو جرد الزجر إلى الطبع والأكل والشرب الجماع وهو شهوة الأكل والشرب والجماع وهذا في الأكل
 والشرب أكثر لأن المحرج والعطر يقلل الشهوة فكانت الحاجة إلى الزجر عن الأكل والشرب أكثر فكان شرع الزجر هناك شريعاً ههنا من طريق الأولى وعلى هذه
 الطريقة يمنع عدم جواز إيجاب الكفارة بالقياس من أن الدلائل المنقضية لكون القياس حجة لا يفصل بين الكفارة وغيرها، أم ولكن يجتلي في قلب
 الجدل الضعيف أن الوصف المؤثر الذي هو مناط الحكم في المنصوص هل هو أفساد الصور بالجماع خاصة أو أفساد المقطر الكامل مطلقاً والطاهر
 من إيجاب التكفير ببقارة الظها رهو الأول فإن المظاهر يحرم أمره على نفسه تحريمًا غليظاً بالغائش القول فيه ثم يعود لما قاله فيجب عليه كفارة الظها
 وهكذا الصائر في رمضان لما حرم على نفسه الجماع تحريمًا غليظاً بنية ومصادفة ذلك الوقت الشريف المبارك ثم وقع فيه صار مثل المظاهر صار
 حكمهما واحداً وليس كل من حرم على نفسه أكل شيء أو شربه بأنظف الأقال وأغشها ثم حدث فيه يجب عليه ما يجب على المظاهر فافترق الجماع والأكل
 ضرورة فكيف يكون المقطر بأكل ملحماً بالمظاهر في وجوب الكفارة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، نبي تحقيق وجوب الكفارة بالأكل عند
 الحنفية ما إذا أرادوا به فقال ابن عابدين ذكرها أن الكفارة لا تجب إلا بالقطر صورة ومعه في الأكل القطر صورة هو ابتلاع والمخنة كونه ما يصلح
 به البين من عند إلو دواء فلا تجب في ابتلاع نحو الحصة لوجود الصورة فقط ولا في نحو الاختقان لوجود المخنة فقط كما علة في الهداية وغيرها
 وفي المحيط أن الأصل أن الكفارة تجب حتى أفطر بما يتغذى به لا بما للزجر وإنما يحتاج للزجر بما يؤكل عادة بخلاف غيره لأن الامتناع عنه ثابت

عن الزهري بهذا الاسناد نحو حديث ابن عيينة **حدثنا محمد بن يحيى** عن سعيد بن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن الزبير عن عائشة أنها قالت جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احترقت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احترقت في رمضان فقال تصدق تصدق قال ما عندى شئ فأمره أن يجلس فغداه عرقان فيهما طعام فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتصدق به **وحدثنا محمد بن مثنى** أخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال سمعت يحيى بن سعيد يقول أخبرني عبد الرحمن بن القاسم أن محمد بن جعفر بن الزبير أخبره أن عبد الله بن الزبير حدثه أنه سمع عائشة تقول أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وليس في أول الحديث تصدق تصدق وكأفوله ثم **حدثني** أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عبد الله بن الزبير حدثه أنه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول أتى رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد في رمضان فقال لي رسول الله احترقت احترقت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شأنه فقال أصبت أهلى قال تصدق فقال الله يا نبي الله ما لي قال أقدّر عليه قال اجلس فجلس فبينما هو على ذلك أقبل رجل يسوق حملاً عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أين المحترق أنفق أقام الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق بهذا فقال يا رسول الله أغرتنا فوالله أنا بجياع ما لنا شئ قال فكلوه **حدثنا يحيى بن يحيى** ومحمد بن عيسى قال لا أخبرنا الليث **حدثنا** ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفقه في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر قال وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الأحاديث من أمره **حدثنا يحيى بن يحيى** والوكبري بن أبي شبة وعمر بن الناقدة وأبو إسحاق بن إبراهيم

طبيعة كثير من الحرج عالج إلى الزجر عالج شرب البول والدم وكل ما يؤكل عادة مقصوداً أو غير مقصوداً فهو مما يتعدى به ولما غيره فليحذر بالابتعاد به أن كان في نفسه مغدراً والدم لم يمتحن بما يتعدى به لما فيه من صلاح البدن - والله أعلم - **قوله** عن يحيى بن سعيد هو أن أنصاري **قوله** عن عبد الرحمن بن القاسم في أسناده هذا أربعة من التابعين في ينسب كلهم من أهل المدينة يحيى وعبد الرحمن بن بيان صغيران من طبقة واحدة وفردهما قليلاً محمد بن جعفر أما ابن عبد الرحمن وأوساط التابعين - **قوله** احترقت في رمضان وكان له ما اعتقد أن من ترك الأثرين في رمضان أطلق على نفسه أنه احترق لذلك وقد ثبت النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الوصف فقال ابن المحرق إشارة إلى أنه لو أصح على ذلك لاستحق ذلك فيدل ذلك على أن ذلك كان عاملاً كما سبق، قال النووي وفيه استعمال المجاز وأنه لا يخار على مستعمله، **قوله** تصدق تصدق في رمضان قال عاظم وقد استدلل به لما لك حيث جرم في كفارة الجماع في رمضان بالأطعام دون غيره من الصيام والعق ولا حجة فيه لأن القصة واحدة وقد حفظها أبو هريرة وقصتها على وجهها وأوردها عائشة مختصرة أشار إلى هذا الجواب الجاهل والظاهر أن الاختصار من بعض الروايات فقد رواه عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الاسناد ومفسر ولفظه كان النبي صلى الله عليه وسلم جالساً في ظل فابع ليخى بالفلو والمحلة فجاء رجل من بني مياضة فقال احترقت وقعت بامرأتى في رمضان قال اعتق رقبة قال لا أجدها قال اطعم ستين مسكيناً قال ليس عندى فذكر الحديث أخرجه أبو داود ولم ينس لفظه شيئاً ابن خزيمة في صحيحه والبخاري في تاريخه ومن طريقه البيهقي ولم يقع في هذا المزمع أيضاً ذكر صيام شهرين ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، **باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية** إذا كان سفره مرحلتين فأكثر وإن الأفضل لمن أطاقه بلا ضربة أن يصوم وليس شق عليه أن يفطر **قوله** عن ابن عباس أنه أخبره أن قال القاسم هذا الحديث من مسلات الصحابة لأن ابن عباس كان في هذه السفرة سقياً مع أبويه بمكة فله يشاهد هذه القصة فكانت سمعهم من غير من الصحابة **قوله** عام الفقه في رمضان حتى بلغ الكديد في غير المكان وكسر الدال المحملة مكان مدح وت وقع تفسيره في نفس الحديث بأنه بغير عسفاً وقد يدعى بضم القاف على التصغير وفي بعض الروايات الألفية حتى بلغ عسفاً بدل الكديد وفيه مجاز القرب لأن الكديد أقرب إلى المدينة من عسفاً وبين الكديد ومكة مرحلتان قال المبكرى هو بين أجم فبينهم وحيم وعسفاً وهو ما عليه نخل كثير وقع عند مسلم في حديث جابر فلما بلغ كراع الغميم هو بضم الكاف الغميم بفتح الميم وهو اسم واد أمم عسفاً قال عياض اختلفت الروايات في الموضع الذي أفطر صلى الله عليه وسلم فيه والكل في قصة واحدة وكلها متقاربة والجميع من عمل عسفاً - **قوله** يتبعون الأحاديث فالأحدث **قوله** قال النووي في هذا محمول على ما علموا منه الشيخ أبو إسحاق الثاني في صحيحه وأما فتد طاف صلى الله عليه وسلم على بعيه وتوضاً مرة مرة ونظائر ذلك من الجائزات التي عملها مرة أو مرات قليلة بليان جوازها

باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر وإن الأفضل لمن أطاقه بلا ضربة أن يصوم

وأفطر من شاء صام ومن شاء أفطر **وحدثنا أبو بكر بن حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الكريم عن طاووس عن ابن عباس**
قال لا يقبل على من صام إلا على من أفطر قد صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فأفطر **وحدثني محمد بن مثنى حدثنا**
عبد الوهاب يعني ابن عبد المجيد حدثنا جعفر عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في
رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب فقبل له بعد ذلك
أن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة أولئك العصاة **وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز يعني**
الدروري عن جعفر هذا الاستاد وزاد فقبل له أن الناس قد شق عليهم الصيام وأغاروا ينظرون فيما فعلت فدعا بقدر من ماء
بعد العصر **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن مثنى وابن بشار جميعاً عن محمد بن جعفر قال أبو بكر حدثنا عن عبد العزيز بن شعبة عن محمد**
ابن عبد الرحمن بن سعد عن محمد بن عمر بن الحسن عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلاً
قد اجتمع الناس عليه وقد ظل عليه فقال ماله قال لو رجل صام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس البتان تصوموا في السفر

فلا جناح عليه - انتهى كلامه - وهذا حسن جداً يبين الصحابة رضي الله عنهم قد حدثوا بهذه الأحاديث ومعهم رخصة السفر كما يظهر من
سياق حديث ابن عباس وابن سعيد الخدري رضي الله عنهما فكأنهم فهموا أن الرخصة إنما حصلت بالحقيقة مشقة السفر ثم تأيدت بخوف لقائه
العدو فصاموا لعلهم ماتوا جوعاً أو عطشاً والله سبحانه وتعالى أعلم - **قوله** ليراه الناس إنما فيه إشعار بأن أفضلية الفطر لا تحقق من إجماع الصوم
أو حتى العجب والرياء ووطن به الرخصة من الرخصة بل الحق بذلك من يقتدي به ليتابعه من وقع له شيء من الأمور الثلاثة ويكون الفطر في حقه فذلك
الحالة أفضل لفضيلة البيان - **قوله** من شاء صام ومن شاء أفطر فيهما ابن عباس رضي الله عنهما من فعله صلى الله عليه وسلم ذلك أنه لبيان الجواز
لأهل الأوطان وسياق في حديث جابر وابن سعيد ما يوضح المراد والله أعلم **قوله** حتى بلغ كراع الغميم ثم بصر الحواف وفتح العين المجعولة وإدخالها منقلاً
قريب من عسقلان مسمى ذلك المنتهى كراعاً لأنه يشبه كراع الغنم وهو ما دون الركبة من الساق ذكره ابن حجر وفي النهاية هو اسم موضع بين مكة والمدينة
والكراع جانب مستطيل من الحجة تشبهاً بالكراع والغنم بالفطر وإدخالها منقلاً **قوله** أولئك العصاة إنما قال عياض وصفهم بذلك لأنه أمرهم بالفطر
لمصلحة التقوى على أفعالهم لرفقوا حتى عزم عليهم بعد قال النووي أو يحل على من تصبى بالشوم قال غيرهما أو اعتبر به مبالغة في حقه على الفطر
وفقاً لمحمد وقال الطيبي التعريف في العصاة للجنس أي أولئك الكاملون في العصيان المتجاوزون حده لأنه صلى الله عليه وسلم إنما بالغ في الإفطار حتى
رفع قدر الماء بحيث يراه كل الناس لكي يتبعوه ويقبلوا رخصة الله فمن أبي فقد بالغ في العصيان كما قال ولا ينبغي هذا في حق الصحابة وقد أكرهه غيره
كذلك في شرح المواهب - **قوله** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر إنما قال الحافظ م تبيين من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أنها غزوة الغنم
قوله فرأى رجلاً إنما قال الحافظ م لو كان قد سمع من أن عبد الله بن رواحة استشهد قبل غزوة الفتح لمكان أن يفتر به لقول ابن الدار
أنه لم يكن من الصحابة في تلك السفرة إنما غيره وزعم مغلطاً أنه أبو إسرائيل وعزى ذلك لمجمعات الخطيب فيقول الخطيب في هذه القصة
قوله وقد ظل عليه إنما أي جعل عليه ظل انعكاس الشمس تيل غيره ذلك **قوله** ليس البتان تصوموا في السفر إنما السبان يشتر بأن سبب قوله صلى
الله عليه وسلم ليس البتان تصوموا في السفر هو ما ذكر من المشقة ومن روى الحديث مجردة أفقلاً اختصر القصة وبذكرنا من اعتبار شدة المشقة يجمع بين
الأحاديث المختلفة في هذا الباب فالجواب أن الصوم لمن قوي عليه أفضل من الفطر والفقير لمن شق عليه الصوم أو عجز عن قبول الرخصة أفضل
من الصوم إن من لم يحقق المشقة يخرج بين الصوم والفطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة لا يجزئ الصوم في السفر عن الفطر
من صام في السفر وجب عليه قضاءه في حضر لظاهر قوله تعالى **فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** ولقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البان الصيام في السفر و
مقابلة البان الأثر وإذا كان أشد في صومه لم يجزئه وإذا قول بعض أهل الظاهر وحكى عن عمر بن عبد الله بن هريرة والزهرى وإبراهيم النخعي وغيرهم أحجوا
يقوله تعالى **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** قالوا ظاهر فعلية عدة أو لاجب عدة وتأوله الجمهور بأن التقدير
فأفطر فعدة ومقابل هذا القول قول من قال أن الفطر في السفر لا يجوز إلا لمخاوف على نفسه أو هلاكه أو اشتداد المشقة حكاها الطائفة من قوم وذهب أكثر
العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوي عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم الفطر أفضل عملاً بالرخصة وهو قول الأثر
واصح وأصح وقال آخرون هو غير مطلقاً وقال آخرون أفضلهما أي بهما لقوله تعالى **يُرِيدُ اللَّهُ يَكُفِّرَ الْإِسْرَ** فإن كان الفطر يسره عليه فهو أفضل في
حقه وإن كان الصيام أيسره عليه حيث يشق عليه قضاءه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره الجمهور
والذي يترجح قول الجمهور ولكن قد يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضر به وكذلك من ظن به الأعراس من عن قبول الرخصة

اختلاف العلماء في إيراد الصوم في السفر في قوله
وهو أفضل من الصوم في السفر

حدثنا علي بن الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة عن محمد بن عبد الرحمن قال سمعت محمد بن عمرو بن الحسن يحدث أنه سمع جابر بن عبد الله يقول رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً عليه ثوب واحد **وحدثنا** أحمد بن عثمان الزوفي حدثنا أبو داود حدثنا شعبة بهذا الإسناد ونحوه وزاد قال شعبة وكان يلبغي عن يحيى بن أبي كثير أنه كان يزي في هذا الحديث وفي هذا الإسناد أنه قال عليكم برخصة الله الذي رخص لكم قال فلما سألته لم يحفظه **حدثنا** هناد بن خالد حدثنا هناد بن يحيى حدثنا قتادة وقد روى أحمد من طريق أبي طهمة قال قال رجل لابن عمر أني أتيت على الصور في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الخس مثل جبال عرفة وهذا يحمل على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وسلم من رغب عن سنتي فليس مني وكذلك من خاف على نفسه الجوع والبرد إذا صار في السفر فقد يكون الفطر أفضل له وقد أشد إلى ذلك ابن عمر فروج والطبري من طريق عطاء قال إذا سأرت فلا تقم فإنا ان تصم قال أصحابك أكفروا الصائرون أرفعوا الأصوات وقولوا فلان صائم فلا تزل كذلك حتى يذهب إدرجك ومن طريق عطاء أيضاً عن قتادة بن أنس أنه قال في فطره وسألت من طريق مروق عن أنس ذهب الملقطون في الجوع والحاجة من منع الصور أيضاً بما وقع في الحديث الماضي أن ذلك كان آخر الأمرين وأن الصلابة كانوا يأخذون بالآخر فالأحرز من فطره وزعموا أن صورته صلى الله عليه وسلم في السفر منسوخ ونعقب أولاً لما تقدم من أن هذه الزيادة ملهجة من قول الزهري وبأنه استدلى على ظاهر الخبر من أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد أن صام ونسب من صام إلى العصيان والحاجة في شيء من ذلك لأن مسلماً أخرجه من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم بعد هذه القصة في السفر هذا الحديث نص في المسئلة ومنه يؤخذ الجواب عن شبهة صلى الله عليه وسلم على الصائمين إلى العصيان لأنه عزيمهم ففعلوا وهو شاهد لما قلناه من أن الفطر أفضل لمن شق عليه الصوم يتأكد ذلك إذا كان يحتاج إلى الفطر للتقوى به على لقاء العدو وأما الجواب عما قيل صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فنسبنا الخبر فيمنعه فافقنا بعضهم قد خرج على سبب في قصر عليه وعلى من كان في مثل حاله وإلى هذا يخرج الخبر في منعه ولذلك قال الطبري بإعلان ساق نحو حديث الباب من رواية كعب بن عاصم الأشعري ولفظه سألت رابع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوه في حشد يدي فإذا رجل من القوم قد دخل تحت ظل شجرة فمضج كفي ففجحة الوجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصابكم أتى وجع به فقالوا ليس به وجع ولكنه صائم وقد أشد عليه الخبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ليس البر أن تصوموا في السفر عليكم برخصة الله التي رخص لكم فكان قوله صلى الله عليه وسلم ذلك لمن كان في مثل ذلك الحال يقال بر دقوتهم أن يجد من هذه القصة أن كل هذه الصور في السفر منسوخة من هو في مثل هذه الحالة ممن يجهد الصور وليثق عليه أو يؤذى به إلى ترك ما هو أو في من الصور من وجوه القرب في نزل قوله ليس من البر الصوم في السفر على مثل هذه الحالة قال ولما نعت في السفر يقولون إن اللفظ عام والعبارة بعينه ومعه لا يخصص السبب قال وينبغي أن يتنبه للقرب بين السبب والسياق القران على تخصيص العام وعلى ملاد المستكمل وبين مجرد ورود العام على سبب فإن بين العامين قرناً واختصاصاً مجزئاً أحداً لم يصب فإن مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي تخصيص به كقول آية السرية في قصة سرية رداء صفوان، وأما السياق والقران الدالة على مراد المستكمل في المرسلة لبيان الجملات وتعيين المحتملات كما في حديث الباب وقال ابن المنير في الحاشية هذه القصة تشرب بأن من اتفق له مثل أن يقول ذلك لئلا يصاب في الحكم وأما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على صلبه والله أعلم وحمل الشافعي لفظ البر على كونه في الحديث على من أبي قبول الرخصة فقال معنى قوله ليس من البر أن يبلغ رجل هذا في غير رخصة صوم ولا فائدة وقد أخص الله تعالى لما أن يفطر هو صحيح قال ويحتمل أن يكون معناه ليس من البر للمعسر الذي من خالفه أو حرماً ابن خزيمة وغيره بالفتح الأول وقال الطحاوي المراد بالبر هذا البر الصالح الذي هو على مراتب البر وليس المراد به إخراج الصور في السفر عن أن يكون بر إلا أن لا فطر قد يكون بر من الصور إذا كان للتقوى على لقاء العدو مثلاً قال وهو ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصوم في السفر فأنه لم يرد إخراجهم من أسباب المسكن وكلها وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكدة الذي لا يجد غنى يغنيه ويستحي أن يسأل ولا يقطن له، أم قال العبد الضعيف عفا الله عنه أن الصيام وكل ما غيره من العبادات البدنية والمالية وانضمها إنما هي صورة البر فقط أما حقيقة البر فما تليق بالاتباع أوامر الشارع مع مراعاة موارد ما ولعل في كل وطن ما يستحقه وعليها فالصيام في السفر أيضاً لا يتصور كونه بر حقيقة إلا إذا وقع على الوجه المذكور فيكون بر بد الصائم تضرراً أو اختيافاً ولا يكون معرضاً ولا غنياً عن قبول رخصة الله ولا يخاف على نفسه إلا عجباً الرهيباً إذا صام في السفر مع رفقته الملقطين ولا يفوت ما هو أهم من الصور ونظر الشارع كالتقوى على الجهاد مثلاً لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر نفى البر فيه كنفية في قوله تعالى ليس البر أن تؤكروا وجوهكم قبل المشرق في المغرب الآية عند من قال بكونه خطأ عاماً شاملاً للمسلمين مع قوله عز وجل وتوكل على الله وحده لا تملك من شيء شيئاً وهذا مراد من قال إن نفى البر في الحديث لا يستلزم نفى الجواز والله سبحانه وتعالى أعلم قوله فلما سألته لم يحفظه ثم قال للمحافظ المصنف في سألته يرجع إلى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى بن أبي كثير قال شعبة أخبرني عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن جابر في

انكروا صحتهم عن ذلك والفطر اقوى لكونه فطرنا وكان عزمة فافطرنه قال لقد رأيتنا نفصوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في السفر **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** ليث عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها قالت سألت حمزة بن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيام في السفر فقال ان شئت فصم وان شئت فافطر **حدثنا** ابو الربيع الزهراني **حدثنا** حماد وهو ابن زيد **حدثنا** هشام عن ابيه عن عائشة ان حمزة بن عبد المطلب سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني رجل اسرى الصوم أفأصوم في السفر قال صم ان شئت وأفطر ان شئت **حدثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا ابو معاوية عن هشام عن الاسود مثل حديث حماد بن زيد اني رجل اسرى الصوم **حدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قال لا **حدثنا** ابن عمر وقال ابو بكر **حدثنا** عبد الرحيم بن سليمان كلاهما عن هشام عن الاسود ان حمزة قال اني رجل اصوم أفأصوم في السفر **حدثنا** ابو الطاهر هارون بن سعيد الايلي قال هارون **حدثنا** وقال ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب اخبرني عمر بن الخطاب عن الحارث عن ابو الاسود عن عروة بن الزبير عن ابي مرجم عن حمزة بن عبد المطلب عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله اجد بي قوت على الصيام في السفر فهل علي جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب ان يصوم فلا جناح عليه قال هارون في حديثه هي رخصة ولم يذكر من الله **حدثنا** داود بن رشيد **حدثنا** الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز عن ابي جليل بن عبد الله عن امر الدرداء عن ابي الدرداء قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد حتى ان كان احدا منا ليضع يده على راسه من شدة الحر وما فينا صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن راحة **حدثنا** عبد الله بن زبارة القعقبي **حدثنا** هشام بن سعد عن عثمان بن حيان التميمي عن امر الدرداء قالت قال ابو الدرداء لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره في يوم شديد الحر حتى ان الرجل ليضع يده على راسه من شدة الحر وما منا احد صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن راحة **حدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابي النضر عن عمير بن عبد الله بن عتبة

قوله وكانت غزوة وكانت غزوة ما ذكر من اعم مصححوا الحديث وهو تفسير للاحاديث الاخر وان قوله فكانت رخصة كان في موضع ثم غزوة واظن في موضع آخر اجل منه وان توقعه اقل كان ليأخذ وبالفضل لما رواه حافظ علي حتى قيل ان الناس ينتظرون الى ما فعلت وانزل الى حالهم و افطر دفقا بهم وكان بالمؤمنين رؤفا رحاما وقال الهلب في قوله فافطر يحتمل ان يكون في يومهم اربع تبيين حال الصوم ويحتمل انه فيما يستقبلون بعد يومهم ويبيتون فطر قوله اسم الصوم اي اتباعه واستدله على ان كراهية فصيام الدهر كراهية في الله لان التتابع يصدق بدين صور الدهر فان ثبت النهي عن صور الدهر لم يارضه هذا الاذن بالسرم بل الجميع بينهما واضح، كذا في الفقه قوله عن ابي مروان رضي الله عنه كسر الواو وبالحاء المحملة واسمعه وهذا يدل على ان لعنة فيصطريقين سمعه من عائشة كما تقدم وسمعه من ابي مروان عن حمزة - قوله هي رخصة من الله ان هذا يشعر بان سأل عن صيام الغرضية وذلك ان الرخصة انما تطلق في مقابلة ما هو واجب امره من ذلك ما أخرجه ابو داود والحاكم بن طريحي عن ابن حمزة بن عمر عن ابيه انه قال يا رسول الله اني صاحب ظهر عالجها أسافر عليه واكرهه واندرعا صادفني هذا الشهر يعني رمضان وانا اجد القوة واُجدني ان اصوم اهلون علي من ان اؤخر فيكون دينا علي فقال اي ذلك شئت يا حمزة - قوله فلا جناح عليه الا اخرج به من جعل الفطر افضل لقوله فيه فحسن وقال في الصوم ولا جناح فيه لان قوله لا جناح انما هو جواب لقوله هل علي جناح ولا يدل على ان الصوم ليس بحسن وقد وصفها معا في الاخر بالحسن قلت وانما لم يدل على ان الصوم ليس بحسن لان في الجناح اعتد من الوجوب والندب والاباحة والكرهية كذا قال الابي في شرحه قوله عن امر الدهر حله اي هي الصغرى التابعة قوله في شهر رمضان ان قال الحافظ ثم قد كنت ظننت ان هذه السفرة غزوة الفتح لكنني رجعت عن ذلك وعرفت انه ليس بصواب لان عبد الله بن رواحة رضي الله عنه قبل غزوة الفتح بلا خلاف وان كانتا جميعا في سنة واحدة وقد استشهاده ابو الدرداء في هذه السفرة مع النبي صلى الله عليه وسلم فصح انما كانت سفرة واحدة ايضا فان في سياق احاديث غزوة الفتح ان الذين استمروا من الصحابة صياما كما كانوا جماعة وفي هذا انه عبد الله بن رواحة وحده وأخرج الترمذي من حديث غيره عن نافع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان يوم بلدي ويوم الفتح الحديث ولا يصح حله ايضا على بلدي لان ابدا للدرداء لم يكن حينئذ أسود والله تعالى اعلم، قوله لا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة ان فيه دليل على ان كراهية في الصوم في السفر من قوى عليه ولم يصبه منه مشقة شديدة

باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفه قوله عن عبيد بن موسى عن عبد الله بن عباس في الرواية الآتية مولى امر الفضل، فقتل المؤوى عن البخاري وغيره من الأئمة انه مولى امر الفضل حقيقة ويقال له مولى ابن عباس لملازمته وأخذ عنه وانما اليه وقال الحافظ من قال مولى امر الفضل فاعتبارا وصله ومن قال مولى ابن عباس فاعتبارا لمآل البهالة لان امر الفضل

باب استجاب الفطر الحاج بغير فوات يومه وموافقه

عن امر الفضل بنت الحارث ان ناساً تماروا عند هيا يوم عرفة في صياح رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم هو صياح ثم وقال بعضهم ليس بصياح فأرسلت اليه بقدح لبن وهو واقف على بعيرة بعرفة فشربه **حدثنا** اسحاق بن ابراهيم وابن ابي عمر عن سفيان عن ابي النضر بهذا الاسناد ولم يذكر وهو واقف على بعيرة وقال عن غير مولى امر الفضل **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا عبد الله بن مهدي عن سفيان عن سالم بن النضر بهذا الاسناد نحو حديث ابن عبيدة وقال عن غير مولى امر الفضل **وحدثني** هارون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب اخبرني عن ابن عباس ان ابا النضر حدثه ان غير مولى ابن عباس حدثه انه سمع امر الفضل يقول شكك ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صياح يوم عرفة ونحن بها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلت اليه يقجب فيه لبن وهو بعرفة فشربه **وحدثني** هارون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب اخبرني عن ابن عباس عن بكير بن الاشيم عن كريب مولى ابن عباس عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ان الناس شكوا في صياح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فأرسلت اليه ميمونة بجلاب اللبن وهو واقف في الموقف فشرب منه والناس ينظرون اليه **حدثنا** زهير بن حرب حدثنا جسر بن عمار عن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كانت قرين تصوم عشاءاً في الجاهلية

هي والددة ابن عباس وقد انتقل الى ابن عباس وكلام مولى امه قوله تماروا عند هيا اي اختلفوا قوله في صياح رسول الله اف قال الحافظ مر هذا بشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفاً عندهم معتاداً لهم في الحضرة وكان من جزمياته صائم استدل لما ألفه من العبادة ومن جزمياته غير صائم فاهت عند قهينة كونه مسافراً وقد عرفت فيه عن صوم الفرج في السفر فضلاً عن النقل قوله فأرسلت اليه اخيراً في الحديث الذي يليه ان ميمونة بنت الحارث هي التي ارسلت فيحمل القدر ويحمل انها ممتا ارسلت فتنسب لك الى كل منهما لانها كانتا أختين فتكون ميمونة ارسلت يسؤال امر الفضل لها في ذلك لكشف الحال في ذلك ويحمل العكس وسأق في الاشارة الى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الارسال وليس بمولى في طريق الحديث امر الفضل لكن روي النسائي عن طريق سعد بن جبير عن ابن عباس ما يدل على انه كان المرحل بذلك ويقوى ذلك انه كان منزهاً عنه انه ارسل امته واماً خالته، كذا في فتح الباري - **قوله** بقدر لبن ان فيه فطنة امر الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللائقة بالحال لان ذلك كان في يوم حرم بعد الظهيرة **قوله** وهو واقف على بعيرة اي اختلف اهل العلم في أيهما أفضل الركوب او تركه بعرفة فذهب الجمهور الى ان الفضل الركوب كونه صلى الله عليه وسلم وقت ركاباً ومن حيث النظر فإن الركوب عتياً على الاجتهاد في اللأ على والنظر المطلوب حينئذ كما ذكرنا مثله في النظر وذهب آخرون الى ان استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس الى التعليم منه وعن الشافعي قول انهما سواء واستدل به على ان الوقت على ظهر الدابة مباح وان النبي الوارد في ذلك محمول على ما اذا اجمعت بالدابة **قوله** فشربه اي في حديث ميمونة والناس ينظرون، وفيه ان العيان اقطع الحجج وانه فوق الخبر وان اكمل والشرب في المحافل مباح وكلامه فيه للضرورة **قوله** يقجب اي يجمع الحارث **قوله** بجلاب اللبن اي بكبر المحملة هو الاناء الذي يجعل فيه اللبن وقيل الجلاب اللبن المحلوب وقد يطلق على الاناء ولو لم يكن فيه لبن - قال الحافظ مر واستدل به ابن عدي بن الحسن بن علي بن الفطر يوم عرفة بعرفة وفيه نظر لان فعله المجزى لا يدل على اني الاستحباب اذ قد يترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه افضل لمصلحة التبليغ نعم روي ابو داود والنسائي وصحبا من خزيمه والحاكم من طريق عكرمة ان ابا هريرة حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمتح من صوم يوم عرفة بعرفة وأخذ يظاها بعض السلف وقال الطبري انما افطر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ليدل على الاختيار والحاج بمكة لكي لا يضعف عن ذلك علم والذكر المطلوب يوم عرفة ام - وقد عد صاحب الدر المنثور من الصيام المندوب صوم عرفة ولو احتاج لضعفه، قال ابن عدي اي ان كانت لا يضعفه عن الوقوف يعرفات ولا يتحل بالدعوات فلا تضعفه كره والله اعلم - **باب** صوم عشاءاً **قوله** كانت قرين تصوم عشاءاً في الجاهلية قال الحافظ في ابواب الصيام ما يصام قرين لعشاءاً فلما هم تلقوه من الشرع انما سأل وللهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ثم رأيت في المجلس الثالث من محاسن الباقين عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال اذنبت قرين ذنباً في الجاهلية ففطر في صوم وهو فطر لهم صوموا عشاءاً يكفر ذلك هذا ومعه ام - ثم قال الحافظ في باب ايام الجاهلية فقد شرح الحديث في كتاب الصيام وذكرته هناك احتمالاً انهم أخذوا ذلك عن اهل الكتاب ثم وجدت في بعض الاخبار انهم كادوا أصابهم فطر ثم رفع عنهم فصاموه شكراً - **قوله** عشاءاً اي بالليل على المشهور وكذا فيما انقص قال الزركشي وزنه فاعولاه والمهز في التأنيث وهو محذول من عاشر الليل العاشر والعظيم ام - اي عاشر واثنى عشر كذا في المرقاة - وقال القرطبي مر عشاءاً محذول عن عاشر للمبالغة والتعظيم وهو في الأصل صفة لليلة العاشر فكانت قيل يوم العاشر الا انهم لما عدوا به عن الصفة غلبت عليه الأسمية فاستغنوا عن الموصوف فحذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علماً على اليوم العاشر **قوله** في الجاهلية اي يطلق غالباً على ما قبل البعثة،

يُصُومُهُ فَلْيُصُومْهُ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صِيَامَهُ **وَحَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفَةَ حَدَّثَنَا رُوْحُ حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْتَسِرِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بِزَيْدٍ سَوَاءً **وَحَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ التَّوْقِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ بْنِ زَيْدٍ الْعَسْتَلَانِيُّ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ ذَلِكَ يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ خَلَّ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَعَدَّى فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَدْنُ إِلَى الْغَدَاءِ فَقَالَ وَلَيْسَ لِيَوْمٍ يَوْمَ عَاشُورَاءَ قَالَ وَمَا عَوَّاهُ قَالَ إِنَّمَا هُوَ يَوْمٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَهُ وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَحَدُهُمَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْأَسْنَادِ وَقَالَ الْفَلَسْطِينِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ سَكَنَ أَنَّ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَهُوَ يَأْكُلُ فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَدْنُ فَكُلْ قَالَ إِنِّي صَائِمٌ قَالَ كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا الْحُثُوعِيُّ عَنْ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلُقَةَ قَالَ دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ يَأْكُلُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَذْ أَبْصَرْتَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ قَدْ كَانَ يَصُومُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ تَرَكَهُ فَإِنْ كُنْتُ مُقِطِرًا فَاطْعَمُ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ أَخْبَرَنَا شَيْبَةُ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي نُورٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَيَحْتَنُّنَا عَلَيْهِ وَيَتَعَاهَدُ نَاعِنْدَهُ فَلَمَّا قَرِضَ رَمَضَانُ لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عِنْدَ **وَحَدَّثَنِي** حُرَيْثُ بْنُ أَبِي خَبْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ مَعْرُوفَةَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ خَطِيبًا بِالْمَدِينَةِ يَوْمَ قَدَمَتْ قَدَمُهَا خَطِيبًا يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ إِنَّ عَلِيًّا وَكَرِيمًا أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِهَذَا الْيَوْمِ هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتِبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَا صَائِمٌ فَهِيَ أَحَبُّ مَنَاسِكٍ أَنْ يَصُومَ فَيَصُومَ وَمَنْ أَحَبَّ مَنَاسِكًا أَنْ يُقِطِرَ فَلْيُقِطِرْ **وَحَدَّثَنِي** أَبُو الطَّاهِرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ فِي هَذَا الْأَسْنَادِ بِمِثْلِهِمْ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي عَمْرٍو حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْأَسْنَادِ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ إِنِّي صَائِمٌ فَهِيَ أَحَبُّ مَنَاسِكٍ أَنْ يَصُومَ فَيَصُومَ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتِبُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتِبُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ أَبِي خَبْرَةَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي هُشَيْمُ بْنُ غَالِبٍ عَنْ فَرَسَاتٍ أَوْ ثَلَاثٍ قَوْلُهُ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرُكَهُ إِذَا قَالَ النَّوُحِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْتَمَلٍ فَأَبْرَحِيَّةٌ يَقْدَرُ لَيْسَ بِمَحْتَمَلٍ كَلَّ الْأَكْمَلُ التَّائِيدُ وَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ فَمِنْ مَسْتَحَبَّةِ الْآنَ مِنْ حِينَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْكَلَامُ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ وَكَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَقُولُ كَانَ صَوْمُ عَاشُورَاءَ فَرْضًا وَهُوَ يَأْتِي عَلَى فَرْضِيَّتِهِ لَوْ شِئْنَا قَالَ وَانْقَرَضَ الْقَائِلُونَ بِهَذَا وَحَصَلَ الْأَجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْضٍ وَإِنَّمَا هُوَ مَسْتَحَبٌّ وَزَوَى عَنْ ابْنِ كِرَاهَةِ قَصْدِ صَوْمٍ وَتَحْيِينِهِ بِالصَّوْمِ وَالْعِلْمَاءُ يَجْعَلُونَ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ نَعْيِيَّةً لِلْأَحَادِيثِ وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكَهُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ يَتَّبَعُ كَمَا كَانَ مِنَ الرُّجُوبِ وَتَأْكُلُ النَّدْبُ - قَوْلُهُ فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَهُ إِذَا أَيَّ تَرَكَ صَوْمَهُ عَلَى وَجْهِ الرُّجُوبِ كَمَا مَرَّ - قَوْلُهُ وَيَحْتَنُّنَا عَلَيْهِ أَيَّ يَرْغَبُنَا إِلَيْهِ ، قَوْلُهُ وَيَتَعَاهَدُنَا عِنْدَهُ أَيَّ يَحْفَظُنَا وَيُرَاعِي حَالَتَنَا وَيَتَفَقَّصُ عَنْ صَوْمِنَا قَوْلُهُ وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عِنْدَهُ أَيَّ وَلَمْ يَتَفَقَّصْنَا - قَوْلُهُ فِي قَدَمَتِ قَدَمِهَا فِي بَعْضِ الرِّبَايَاتِ عَمَّرَ - نَكَاتُهُ تَأْخِيرُكَ أَوَ الْمَدِينَةِ فِي حُجَّتِهِ إِلَى يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَذَكَرَ أَبُو حَنْفَةَ الطَّبْرِيُّ أَنَّ أَوَّلَ حُجَّةٍ جَاءَتْهَا مُعَاوِيَةُ بَعْدَ أَنْ اسْتَخْلَفَ كَانَتْ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَارْبَعِينَ وَأَخْرَجَتْهَا سَنَةُ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ قَوْلُهُ إِنَّ عَلِيًّا وَكَرِيمًا فِي سِيَاقِ هَذِهِ الْقِصَّةِ اشْعَارُ بَانَ مُعَاوِيَةَ لَمْ يَرْهَبْهُمَا بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ فَلِذَاكَ سَأَلَ مِنْ عَلِيٍّ أَعْمَرَ وَبَلَّغَهُ عَنْهُ بِكَرِهِيَّةِ صِيَامِهِ أَوْ بِوَجْهِهِ قَالَ عِيَّاضُ وَاسْتَدْعَاؤُهُ لِلْعُلَمَاءِ تَنْبِيْهُ لَهُمْ عَلَى الْحُكْمِ وَاسْتَعَانَةً بِمَعْنَاهُ عَلَى مَا عِنْدَهُ أَوْ تَوْخِيْجٌ - قَوْلُهُ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتِبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ أَيَّ قَالَ الْحَافِظُ هُوَ كَلَامُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي رَوَايَتِهِ وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرْضًا قَطُّ وَلَا دَلَالَةً فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَرِيدَ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتِبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ عَلَى الْإِثْمِ وَأَمَّا كَرِهِيَّةُ رَمَضَانَ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ عَامٌّ خُصٌّ بِالْأَدَلَةِ عَلَى تَقْدِيمِ وَجْهِهِ أَوَ الْمَرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ نَعَالِي كُتِبَ عَلَيْكُمْ أَلَوْ تَمَّ كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ نَزَلَ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ فُسِّرَ بِأَنَّهُ شَهْرُ رَمَضَانَ وَلَا يَنْتَهِى قَضَى هَذَا الْأَمْرُ السَّابِقُ بِصِيَامِهِ الَّذِي صَارَ مَسْرُوعًا وَبَيَّنَّاهُ ذَلِكَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ إِذَا صَحَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَنَةِ الْفَتْحِ وَالَّذِينَ شَهِدُوا أَمْرَهُ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ الْغَدَاءِ

عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسئلوا عن ذلك فقالوا هذا اليوم الذي اظهر الله فيه موسى ونجى اسرائيل على فرعون فحضر نضومه تعظيماً له فقال النبي صلى الله عليه وسلم نحن اولي بكم منكم فامر بصومه **وحديثنا** ابن بشار وابو بكر بن تافع جميعاً عن محمد بن جعفر عن شعبة عن ابى بشار بهذا الاسناد وقال فسألهم عن ذلك **وحديثنا** ابن ابى عمير حدثنا سفيان عن ايوب عن عبد الله بن سعيد بن جبيرة عن ابيه عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود صياماً يوم عاشوراء فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا اليوم الذي تصومونه قالوا هذا يوم عظيم انجى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكراً فحضر نضومه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم مثل هذا حتى واولى بموسى منكم فصامه رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر بصيامه **وحديثنا** اسحق بن ابراهيم حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن ايوب بهذا الاسناد انه قال قال ابن سعيد بن جبيرة لم يسمه **وحديثنا** ابو بكر بن ابى شيبة وابن ابي عمير قالوا حدثنا ابو اسامة عن ابى عمير عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابى موسى قال كان يوم عاشوراء يوماً يعظمه اليهود

بذلك شهده في السنة الاولى اوائل العام الثاني ويؤخذ من مجموع الاحاديث انه كان واجباً لتوث الامم بصومه ثم تأكد الامر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنساء العام ثم زيادة تأمر من اكل بالامساك ثم زيادة تأمر بالاعتدال ان لا يرضع فيه الاطفال ويقول ابن سعد الثابت في مسندنا فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بانه ما ترك استحبابه بل هو باق فلعل على ان المتروك وجوبه واما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث يقول لمن عشت لأصوم التاسع والعاشر لترغبه في صومه وانه يكفر سنة واثباته بغير رواية تأكيد ابلغ من هذا انتهى كلامنا في الحفاظ وهذا صريح في اختياره ان صوما عاشوراء كان واجباً في مبداء الامر ثم نسخ كما زعمه المحقق مع انه كان قبل ذلك قد نسخ من اقوال العلماء انه لو يكن فرضاً وبهذا رد على المحقق في مسألة التبيين ولكن ظهر له وجه الصواب بعد والله الحمد (تنبيه) قال على القارى في شرح المشكوة هذا كله على نقد يروى رواية النساء في قوله ولم يكتب الله عليكم صيامه من كل امة ولا فالحق انفقوا على انه من كلام معاذية مله رجاء ام - **قوله** فوجد اليهود يصومون الخ قال في الحفاظ واستشكل ظاهر الحديث لا نضواء انه صلى الله عليه وسلم حين قدومه المدينة وجد اليهود صياماً يوم عاشوراء وانما تقدم المدينة في ربيع الاول والحجاب عن ذلك ان المراد ان اول علمه بذلك وسواله عن مكان بعد اقامته المدينة لا انه قبل ان يقبل ما علم ذلك وغايته ان في الكلام حذراً وتقديره قد روي النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأتاه الى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً فالحاصل ان علمه بذلك تأخر الى ان دخل المدينة الثانية قال بعض المتأخرين يحتمل ان يكون ميام كل من على حسب الاشهر الشمسية فلا يتبع ان يقع عاشوراء في ربيع الاول يرتفع الاشكال بالجملة هكذا قرر ابن القيم في الهدى كما في صيا اهل الكتاب الى اهل ارضهم سائر الشمس، قلت فما ادعاه من رفع الاشكال عجيب لانه يلزم منه اشكال آخر وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المسلمين ان يصوموا عاشوراء بالحساب المعروف من رجال المسلمين في كل عصر في صيام عاشوراء انه في المحرم لا في غيره من الاشهر ونعم وجل في الطبراني باسناد جيد عن زيد بن ثابت قال ليس بربيع عاشوراء باليوم الذي يقول الناس اما كان يوم تستر فيه الكعبة وقطس فيه الحبيشة وكان يدور في السنة وكان الكعبة يا تون فلا لنا اليهودي بسا لونه فلما مات اوتوا زيد بن ثابت فسأوه وسئل حسن قال شيخنا الهيثمي في زوائد المسانية لا ادري ما معنى هذا قلت ظفرت بمعناه في كتاب الآثار والتدقيق لابي الريحان البيري وفي ذكر ما حاصله ان جملة اليهود يعتدلون في صيامهم في اعيادهم - **باب** الجور في السنة عند هه شمسية لا هلالية قلت فمن شر احتاجوا الى من يعرف الحساب ليعتدلوا عليه وفي ذلك قطع هذا فطريق الجمع ان تقول كان الاصل فيه ذلك فلما امر النبي صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء رده الى حكم شرعه وهو الاعتبار بالاهلة فآخذ اهل الاسلام بذلك لكن في الذي ادعاه ان اهل الكتاب يبنون صومهم على حساب الشمس نظر فان اليهود لا يبنون في صومهم الا بالاهلة هن الذي شاهدناه منهم فيحتمل ان يكون فيهم من كان يعتبر بالشهور بحساب الشمس لكن لا وجود له الا كمن انقض الذين اخبر الله عنهم انه لم يقرولون عزيزا بن الله تعالى الله عن ذلك **قوله** هذا اليوم الذي اظهر الله فيه موسى الخ ولا حمل من حديث ابى عمير وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكراً - **قوله** نحن اولي بموسى منكم الخ اي نحن افرق بمتابته منكم فانا موافقون له في اصول الدين ومصدقون لكتابه في تبيين اليقين واتمخالفون لهما في التخيير والتجويد والتعلق بالامر المشوب بالترجييع - **قوله** فحضر نضومه حتى واولى بموسى الخ لقله تعالى فيهم اهل الله اقتدوا - **قوله** وعلم من هذا ان المطلوب منه الموافقة لموسى لا الموافقة لليهود فلا يشكل بانه يجب مخالفة اليهود لا موافقتهم قاله السدي - وقال في الحفاظ واستشكل رجوعه اليهم في ذلك واجاب المازري باحتمال ان يكون اوصى اليه بصلواتهم او تواتر عنده الخبر بذلك زاد حياض او اخبره به من اسلم منهم كما بن سلاه ثم قال ليس في الخبر انه ابتداء الامر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بانه كان يصومه قبل ذلك فغاية ما في القصة انه لم يحث له بقول اليهود تجديل حكروا غامض صفة حال وجواب سؤال ولتختلف الروايات عن ابن عباس رضي في ذلك

وتخذه عيدا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموه أنت **وحدثنا** احمد بن المنذر حدثنا احمد بن اسامة حدثنا ابو العباس قال اخبرني قيس فذكر بهذا الاسناد مثله وزاد قال ابو اسامة فحدثني صدقة بن ابي عمران عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابي موسى قال كان اهل خيبر يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيدا ويلبسون ثيابهم فيه خيلتهم وشارتهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموه أنت **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقص جميعا عن سفين قال ابو بكر حدثنا ابن عيينة عن عبيد الله بن ابي يزيد سمع ابن عباس وسئل عن صيام يوم عاشوراء فقال باعلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام يوما يطلب فضله على الانام الا هذا اليوم ولا شهرا الا هذا الشهر يعني رمضان **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح اخبرني عبيد الله بن ابي يزيد في هذا الاسناد مثله **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا وكيع بن الجراح عن حماد بن عمر عن الحكم بن الاعرج قال اخبرني عن ابن عباس وهو متوسد رداءه في زمزم فقلت له اخبرني عن صوم عاشوراء فقال اذا رأيت هلال المحرم فاعدوا واصبح يوم التاسع صائما قلت هكذا كان محمد صلى الله عليه وسلم يصومه قال نعم **وحدثني** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن مغيرة بن عمرو **وحدثني** الحكم بن الاعرج قال سألت ابن عباس وهو متوسد رداءه عن صوم عاشوراء بمثل حديث حاجب بن عمر **وحدثنا** الحسن بن علي الحلواني **وحدثنا** ابن ابي مكرم **وحدثنا** يحيى بن

ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة ان اهل الجاهلية كانوا يصومونه كما تقدم اذ كانا مع من تواردا الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب
فذلك قال القرطبي لحل قريباً كما تروى يستندون في صومه الى شرع من سخطه كابر ابيهم وصوم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل ان يكون بحكم الموافقة
لهو كما في الحج واذن الله له في صيامه على انه فعل خيراً فلما هاجر ووجد اليهود يصومونه وسألهم وصامه وأم بصيامه احتل في ذلك ان يكون ذلك
استئذاناً لليهود كما استألفهم باستقبال قبته، ويحتمل غير ذلك وعلى كل حال فله يصومه اقتداءً بهم فانه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في
الوقت الذي يجب فيه موافقة اهل الكتاب فيما لم يثبت عنه، ام قال القرطبي مع انضمام من من شرعه تعظيم الايام التي اظهر الله سبحانه فيها
الرسول فاستحسن فيها الصوم **قوله** صومه انما اظهره ان الباعث على الأمر بصومه محبة مخالفة لليهود حتى يصالحهم فيكون يومه العيد
لا يصام وحديث ابن عباس يدل على ان الباعث على صيامه موافقة شرع السبب وهو شكر الله تعالى على نجاته موسى لكن لا يلزم من تعظيمهم له
واعتقادهم بانه عيد ان يصومونه فلعلهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم ان يصوموه وقد ورد ذلك صريحاً في حديث ابى موسى هذا،
فيما أخرجه البخاري في المحرقة بلفظ اذا الناس من اليهود يعظون عشاءه ويصومونه ويسلمون ويحذرون من سبب بن مسعود ينادى قال كان اهل خيبر
يصومون يوم عشاءه ويتخذونه عيداً ويملكون نساءهم فيه عليهم وشارعهم **قوله** وشارعهم بالثبوت اجمعه بلاهنا وهي الهيئة الحسنة
والجمال اى يلبسونها لباسهم الحسن الجميل ويقال لها الاشارة والثبوت بضم الشين واما الحلى فقال اهل اللغة هو نعيم الحاء واسكان الهمزة مفرد
جمعه حلى بضم الحاء كسرهما والضم الكثر واشهر وقد قرئ بها في السبع واكثرهم على الضم واللام مكسورة والياء مشددة فيها **قوله** حل ثنائى عينية
عن عبيد الله بن ابى يزيد الخ وقد مر اياه احمد بن ابن عينية قال اخبرني عبيد الله بن ابى يزيد منذ سبعين سنة **قوله** الا هذا اليوم الخ الاشارة الى
يوم الجمعة الى شخصه ومثله **قوله** تعالى لا تفرحوا بهذا اليوم الا النعماء فيما ذكره الفخر الرازي في تفسيره، قال الحافظ وهذا يقتضيه ان يوم عشاءه افضل
الايام للصائم بعد رمضان لكن ابن عباس استند ذلك الى علمه فليس فيه ما يرد على غيره وقد مر في مسلم من حديث ابى قتادة مرفوعاً ان صوم عشاءه
يكفر سنة وان صيام يوم عرفة يكفر سنتين وظاهر ان صيام يوم عرفة افضل من صيام يوم عشاءه وقد قيل في الحكمة في ذلك ان يوم عشاءه منسوب
الى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك كان افضل **قوله** يعني رمضان الخ واما جمع ابن عباس بين عشاءه و
رمضان وان كان احدهما واجباً والاخر مندوباً لا يشتركهما في حصول الثواب والفضل **قوله** اخبرني عن صوم عشاءه الخ وفي رواية الترمذي من
طريق هناد بن كريب عن كعب اخبرني عن يوم عشاءه اتي يوم اصومه وهذا ظاهر في ان مقصودة السؤال عن كيفية صوم عشاءه لا عن تعيين
يوم عشاءه اى يوم هو **قوله** واصبح يوم التاسع صائناً وفي رواية الترمذي ثم اصبح من يوم التاسع صائناً وفيه تنبيه لمن يريد صوم عشاءه
ان يتدل من يوم التاسع فيصوم على وجه التوطئة وان يهدى لصوم عشاءه ولا ينبغي ان يقتصر على صوم العاش فقط وقد مر عن ابن عباس ما يدل
على هذا المعنى، قال البخاري حديث ابن مَرْزُوق قال سئله قال ثنائى جريح قال اخبرني عطاة انه مع ابن عباس يقول خالفوا اليهود وصوموا يوم
التاسع والعاشر فهذا ظهر مراد ابن عباس بحديث الباب نبه عليه شيخنا المحمود قدس الله روحه، قال الزين بن المنير الا كثر على ان عشاءه
هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشارة والسمية وقيل هو اليوم التاسع لانه الاول اليوم مضاف الليلة للماضية وعلى الثاني

أقول يا أبا عبد الله في أني أعاصي ربك هو يا أبا عبد الله أعاصي ربك وأبوء بالذنوب

هو صفات الليلة الآتية وقيل انما سمى يوم التاسع عاشوراء اخذ من اولاد ابل كانوا اذا رعدوا الابل ثمانية ايام ثم اوردوها في التاسع قالوا وردنا
عشر اكبر لعين، قال ابو موسى وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف ان عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم من قال بذلك سعيد بن المسيب الحسن البصري
مالك واحد واسحاق وخلائق قال وهذا ظاهر الاحاديث ومتنظرة اللفظ واما تقدير اخذ من الاطباء فبعد انتفى، وقد روى البزار عن عائشة ان النبي صلى
الله عليه وسلم ايام عاشوراء يوم عاشوراء هو التاسع وقد تأول قول ابن عباس
هذا الزين بن المنير بان معناه انه ينوي الصيام في الليلة المتعقبة للتاسع وقوة الحافظ من حديث ابن عباس الآتي انه صلى الله عليه وسلم قال اذا كان المقلب
ان شاء الله صفنا التاسع فلم يأت العالم المقلب حتى توفي قال فانه ظاهر في انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم العاشر وهو يصوم التاسع فمات قبل ذلك،
قال الثوري ان الاول ان يقال ان ابن عباس ارشد السائل له الى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجب عليه بتعيين يوم عاشوراء انه اليوم العاشر
لان ذلك مما لا يستل عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه فانه عيسى لما فهم من السائل ان مقصوده تعيين اليوم الذي يصام فيه اجاب عليه بان التاسع
ام - وهذا مما يجنبنا آتفا واضمح من سياق الترمذي ومثله بما رواه الطحاوي عن ابن عباس موقوفاً كما قال شيخنا رحمه الله وقوله نعم بعد قول السائل الحكمة
كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم بجمعة ثم هكذا كان يصوم لوفقه لانه قد اخبر بذلك ولا بد من هذا لانه صلى الله عليه وسلم مات قبل يوم التاسع تأويل من المتأخرين ان البعد
لان قوله واهم يوم التاسع ما عدا ما قبله قوله انهم عطفوا من طريق الهمزة عطفان بلغ المعجزة ثم الهمزة بعدها في طريق بهمة ووزعهم قوله لعظماء اليهود والنصارى
ان قال في هذا ما يستعمل بان التعليل بخباة موسى فغرق فمحق بمسوى واليهود واجيد باحتمال ان يكون عيسى كان يصوم وهو ما لم ينسب من شراعية موسى لان كثير من
ما نسب بشريعة عيسى لقوله تعالى ولا تجعل لهما ذكورا واناثا فيكونا منكم فمحق بمسوى واليهود واجيد باحتمال ان يكون عيسى كان يصوم وهو ما لم ينسب من شراعية موسى لان كثير من
عن ابن عباس في رواية في سبب صيام اليهود وهو حاصلها ان السفينة استوت على الجرد في فيضانه نوح وموسى شكروا وقد تقدمت الاشارة لذلك وتسريرا
وكان ذكر موسى دون غيره هنا لما ذكره النوح في النجاة وغرق اعدائهما - قوله صفنا اليوم التاسع الخ قال الحافظ ثم ما هو به من صور التاسع من
معناه انه لا يقتصر عليه بل يضيفه الى اليوم العاشر ما احتيا طالة واما مخالفة لليهود والنصارى وهو لا يرجح فيه يشعر بعض روايات مسلم ولا احد
من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا يوما قبله او يوما بعده، اه وفي اسناده ابن ابي ليلى وقد تخلفه
وقد اخرج البيهقي عن اللفظ الذي رواه احمد ذكر الحافظ والخليفة سكنت عنه، قال الحافظ وهذا كان في آخر الامر قد كان صلى الله
عليه وسلم يحث موافقة اهل الكتاب فيما لم يفر فيه بشي ولا سيما انا كان فيما يخالف فيه اهل الاوثان فلما فتحت مكة واشتهر امر الاسلام رآه اهل
اهل الكتاب ايضا كما ثبت في الصحيح فهذا من ذلك فوافقهم واذا وقال نحن احق بموسى منهم فواحب عطفهم فامر بان يضاهى اليه يوم قبله
يوم بعد خلا قاله في رواية الترمذي من طريق اخر في بلفظ امر ناسوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء يوم العاشر قال بعض اهل العلم
قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم ان عشت الى قابل للاثنين التاسع يحتفل امرين احدهما انه اراد نقل العاشر الى التاسع والثاني ان اذ ان يضيفه
اليه في الصور فلما توفي صلى الله عليه وسلم قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم اليومين وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب اذ ناهان ان يصام
وحده ووقته ان يصام التاسع معه ووقته ان يصام التاسع والحادى عشر في الله اعلم - ام، قال في الثانية ويحجب ان يصوم يوم عاشوراء بصوم يوم قبله
او يوم بعده ليكون عطفاً لاهل الكتاب، وقد عطفوا الى المختار صوم عاشوراء وحده من المكروه تنزيها عن التوسع وعن الحادى عشر لكن
قال صاحب البداية وذكر بعضهم صوم عاشوراء وحده لمكان التشبه باليهود وليركبه عاصيتهم لانه من الامور الفاضلة فيستحب استدراك فضيلتها
بالصوم - قوله يعني يوم عاشوراء الخ لا ادري من هذا التفسير - قوله بحث رسول الله صلى الله عليه وسلم اسم هذا الرجل هذين اسمين حافظه
ولأبيه ولعمه صحبة ويظهر من بعض الروايات ان الرجل المعروف هو اسمان حادثة ابو هذيل فيقول ان يكون كل منهما ارسلنا ذلك قاله الحافظ، قوله من كان يوم عاشوراء

قال الشيخ بن عبد الله بن العيني رحمه الله تعالى قد اجمعت اصحابنا بهذا الحديث على صحة الصيام لمن لم يتوضأ من الليل سواء كان رمضان او غيره لانه صلى الله عليه وسلم لم
بالصوم في اثناء النهار فدل على ان النية لا تشترط من الليل وقال بعضهم واجب بأن ذلك يتوقف على ان يصلي يوم عاشوراء كان واجبا والذي ياترجم
من اقوال العلماء انه لو كان فرضا انتهى قلت اريد بهذا البعض الحفاظ بنحو حجة الله وقد تقدمت في شرح حديث معاوية في الباب نقل كلامه
وبينهنا هناك انه رحمه الله تعالى ثبت الوجوب ابلغ في اتيانه بعدما كان يرتجح عدمه فلا حاجة الى اطالة البحث معه في مسألة الوجوب مع ان الاحاديث
تنادي باعلى صحتها ان صوم عاشوراء كان فرضا وعن عائشة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر بن الخطاب بن سمره ان صوم يوم عاشوراء كان فرضا قبل ان
يفرض رمضان فلما فرض رمضان فمن شاء صام ومن شاء ترك ذكره ابن شاذان في احكامه وقال الحفاظ ابو جعفر الطحاوي بعد نقل الآثار عن هذه الآثار رجح
صوم عاشوراء وفي انه صلى الله عليه وسلم يصومه بعد ما أصبح امة بالامساك بعد ما استكملوا اديله على وجوبه اذ لا يأمر صلى الله عليه وسلم في النقل بالامساك
الى آخر النهار جدا لكل ولا يصوم لمن لم يصمه وفيه دليل ايضا على ان من كان عليه صوم يوم بعينه ولو كان نوى صومه من الليل تجزئه النية بعد ما أصبح
والأكثر من ذلك انه كان فرضا ونحو بصوم رمضان قال الحفاظ وعلى تقدير ان كان فرضا فالأمر بالامساك لا يستلزم الاجزاء فيحصل ان يكون الأمر
بالامساك لحرمته الوقت كما يؤمر من قدم من سفر في رمضان فحاشا وكما يؤمر من اظهر يوم الشك ثم رأى الهلال وكل ذلك لا ينافي في أمره بالقضاء بل ورد
ذلك صريحا في حديث اخرجه ابو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمة ان أسلم أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يومكم
هذا قالوا لا قال فأتوا ببقية يومكم واقتضوه وعلى تقدير ان كان ثابت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين ترك القضاء - ام - قلت حل الصوم على
معنى الامساك عدل عن حقيقة اشريعية على المعنى اللغوي بلا ضرورة ولا احتمالا اذا كان ناشئا من غير دليل لا يعتبر به نعم لفظ الصيام في حق الأكلين
كما ورد في بعض الروايات يحمل على معناه اللغوي والحديث قد تفرق صريحا بين الأكلين ومن لم يأكل فأمر الأكلين بالامساك ببقية اليوم والذين لم يأكلوا
بالصوم ولو كان المراد بذلك الاكثين الامساك دون الصوم الشرعي فأشياء فائدة كانت في ذلك التحقيق ، اما الحديث الذي ذكره وفيه الأمر بالقضاء فقد
اخرجه الطحاوي ايضا بأساؤه عن عبد الرحمن بن سلمة الخزازي عن عمة قال غدتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء وقد تقدمت
فقال أصبتم هذا اليوم فقلنا قد تغلبنا فقال أتموا ببقية يومكم والحديث واحد ومخرجه محمد فهذا كما ترى كالصحيح في ان الأمر بالقضاء في تحلل البني اؤد
والنسائي اما كان للأكلين دون غيرهم وان المراد بقوله لا في جواب قوله صلى الله عليه وسلم يومكم هذا لفظ الصوم لأجل التخييل لا لفظ النية
فقط وقد سلموا الحفاظ بنفسه في ابواب عاشوراء ان عبد الله بن داود وغيره ممن كان أكل بقضاء ذلك اليوم مع الأمر بالامساك فالحديث على تقدير
صحته لنا لا علة فأتدول على التفرق بين الأكلين وغيره ومن حيث ان الأكلين أمرهم بالقضاء ذلك اليوم مع الأمر بالامساك فالحديث على تقدير
التبديت ردل ايضا على فرضية صوم عاشوراء اذا ذاك والأما معنى الأمر بالقضاء - قال الشيخ ابو بكر الرازي فان قيل افلما ترك النية له (اي صومه)
من الليل لان الفرض لم يكن فقد قبل ذلك الوقت وانما هو فرض معتد له في بعض النهار فدل لك ان خبره له مع ترك النية من الليل وانما بعد ثبوت
فرض الصوم فغير جائز الا ان يوجد له نية من الليل قبل له لو كان ايجابا للنية من الليل من شرط صحة لوجب ان يكون عدمها مانعا لصحته كما انه
لما كان ترك الأكل من شرط صحة الصوم كان وجوده مانعا منه وان لا يختلف في ذلك حكم الفرض المبدئي في بعض النهار وحكم ما تقدم فرضه فلما
أمر النبي صلى الله عليه وسلم الأكلين بالامساك وأمرهم مع ذلك بالقضاء لأن ترك الأكل من شرط صحته ولم يأمر تارك النية من الليل بالقضاء وحكم
له بصحة صومه اذا ابتدأه في بعض النهار ثبت بذلك ان ايجابا للنية من الليل ليس بشرط في الصوم المستحق العين وصار ذلك أصلا في نظائره
ما يوجب الانسان على نفسه من الصوم في وقت بعينه انه يصوم بنية يجدها بالنهار قبل الزوال فان قيل فرض صوم عاشوراء منسوخ بموستان
فكيف يستدل بالمنسوخ على صوم ثابت الحكم من قبل قيل له انه وان نسخ فرضه فلم ينسخ دلالة فيما دلت عليه من نظائره ، ألا ترى ان فرض النية
الى بيت المقدس قد نسخ ولو ينسخ بذلك سائر احكام الصلوة وكذلك قل نسخ فرض صلاة الليل ولو ينسخ سائر احكام الصلوة ولو ينسخ نسخها من
الاسناد لال بقوله تعالى فاقراءوا ما تيسر من القرآن في اثبات التخيير في ايجاب القراءة بما شاء منه ان كان ذلك نزل في شأن صلاة الليل ، ام -
قال الحفاظ وجميعهم لا يشترط النية في الصوم من الليل بما اخرجها اصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن اخيه حفصة ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ... ان الصيام من الليل فلا يصام له لفظ النسائي ولا بن داود والترمذي من لو جمع الصيام قبل الفجر فلا يصام له واختلف في
رفعه ودفعه ، قال ابو داود انما الوقت أشبه وقال ابو داود لا يصح رفعه وقال الترمذي الموقوف اصح ونقل في العلل عن البخاري انه قال هو خطأ وهو
حديث بن عمر موقوف قال النسائي انما الموقوف موقوف وليس بصحيح رفعه ، وقال ابو عمر بن عبد البر في مسأله هذا الحديث اضطراب
وفي نسخة من رواية النسائي وانما الموقوف فيه موقوف ولذلك لم يخرجوه الشيخان وقار احمد ماله عند ذلك الاسناد وقال الحاكم في لا يعين

الدليل على صحة الصيام لمن لم يتوضأ من الليل سواء كان رمضان او غيره

العبدى حدثنا بشر بن المفضل بن لاحق حدثنا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ بن عقبة قالت ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار التي حول المدينة من كان اصبح صائماً فليتيمة صومه ومن كان اصبح مفطراً فليتيمة بقرية يومه فكننا بعد ذلك نؤومه ونؤوم صبيانا ننأ الصغار منهم ان شاء الله وتذهب الى المسجد

صحيح على شرط الشيخين وقال في المستدرج صحيح على شرط البخاري وقال البيهقي رواه ثقات الا انه روى موقوفاً قال الحافظ في الفتح وعمل بظاهره جماعة من الأئمة فصحح الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم وروى له الدارقطني طريقاً أخرى وقال رجالها ثقات، لم ينظر في هذه الأقوال وعرفت مقادير قائلها يتبرح عند الوقت ولكن على تقدير صحة رفعه يمكن ان يقال ان قوله صلى الله عليه وسلم فليتيمة صومه فليتيمة صومه على نفي الفضيلة الكمال كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد للأدلة الدالة على نفي وجوب التبييت كما سبق - قال صاحب البدائع اما الثالث وهو وقت النية فالأفضل في الصيامات كلها ان ينوي وقت طلوع الفجر ولكنه ذلك او من الليل لأن النية عند طلوع الفجر تقارن اول جزء من الصلاة حقيقة ومن الليل تقارنه تقديراً وان نوى بعد طلوع الفجر ان كان الصوم ديناً لا يجوز بالاجماع وان كان عتياً وهو صوم رمضان وصوم التطوع خارج رمضان والمند والمعين يجوز وقال زهير ان كان مسافراً لا يجوز صومه عن رمضان بنية من النهار وقال الشافعي لا يجوز بنية من النهار ولا التطوع وقال مالك لا يجوز التطوع ايضاً ولا يجوز صوم التطوع بنية من النهار بعد الزوال عندنا وللشافعي فيه قولان، ثم قال بعد بيان أدلة المنع من النية عند طلوع الفجر وأمر بالصيام عنها بعد طلوع الفجر متأخراً عنه لان كلمة ثمرة للتعقيب مع التراخي فكان هذا أمراً بالصوم متأخراً عن اول النهار والأمر بالصوم أمر بالنية اذ لا صحة للصوم شرعاً بغير النية فكان أمراً بالصوم بنية متأخرة عن اول النهار وقد أتى به فقد أتى بالمأموه فيخرج عن العهد وفيه دلالة ان الأمسك في اول النهار يقع صوماً وجبت فيه النية ولو توجع ان تمام الشيء يقتضيه ساقية وجود بعض منه ولا نه صام رمضان في وقت متعين شرعاً لصوم رمضان لوجود كركن الصوم مع شرائطه التي ترجع الى الأهلية والحلية ولا كلام في سائر الشرائط وانما الكلام في النية ووقتها وقت وجود الركن وهو الأمسك وقت الغداء المتعارف الأمسك في اول النهار شرط وليس بركن لان ركن العبادة ما يكون شاملاً على البدن مخالفاً للعادة والنفس وذلك هو الأمسك وقت الغداء المتعارف فاما الأمسك في اول النهار فمتنعاً فلا يكون ركناً بل يكون شرطاً لانه وسيلة الى تحقيق معنى الركن اذ انه لا يعرف كونه وسيلة للمحال بخلاف ان لا ينوي وقت الركن فاذا نوى ظهر كونه وسيلة من حين وجوده والنية تشترط لصيرورة الأمسك الذي هو ركن عبادة لا ما يصير عبادة بطريق الوسيلة على ما قررنا في الخلافات واما الحديث فمؤيد للاجتماع فلا يصح ناسخاً للكتاب لكنه يصح مكملاً لآلة فيعمل على نفي الكمال لقوله لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ليكون عملاً بالدليلين بقوله لا مكان واما صيام الفضل والنذر والكفارات فاصابها في وقت متعين لها شرعاً لان خارج رمضان متعين للنقل موضوع له شرعاً الا ان يعتنه غيره فاذا يتوهم الليل صوماً آخر بقي الوقت متعيناً للتطوع شرعاً فلا يملك تغييره فاعاها هنا فالوقت متعين لصوم رمضان وقد ساء له لوجود كركن الصوم وشرائطه على ما بينا - قوله حدثنا خالد بن ذكوان اخبرنا ابو الحسن المديني نزيل بصريح وهو تابعي صغير وليس من الصحابة سماع من سوا الربيع بنت معوذ وهي من صفار الصحابة قوله عن الربيع بنت معوذ بن عقبة اخبرنا الربيع بن تشديد الياء مصنف وابوها معوذ بن كيسان الواد والتشديد بوزن معلوم وعقبة هي أم معوذ قوله صبيانا الصغار منهم ان شاء الله الخ وقع لسلسلته في تعقيد الصبيان بالصغار وهو ثابت في صحيح ابن خزيمة وغيره وتعقيد بالصغار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الأولى، والمبلغ من ذلك ما رواه ابن خزيمة من حديث ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر برصعاً في عاشوراء ورضعاً فاطة فيثقل في افواههم ويأمرها ثم ان لا يرصعن الى الليل وريضة بفتح الراء وكسر الزاي كذا ضبط بعضهم اي الحافظ بن جحر قال العين وضبطه شيخنا بضم الراء، أخرجه ابن خزيمة وتوقت في صحته قال الحافظ ومساندة لا بأس به واستدل بحديثه على ان عاشوراء كان فرضاً قبل ان يفرض رمضان كما تقدم بسط الكلام في ذلك وفي الحديث حجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام كانت من كان في مثل الشن الذي ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف وانما صنع لهم ذلك للتمرين وأغرب القرطبي فقال لعلى النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بذلك ويعلم ان يكون أمر بذلك لانه تعذيب صغار عبادة شاقة غير متكررة في السنة وما قد منه من حديث ربيعة يرد عليه مع ان الصحيح عند أهل الحديث واهل الأصول ان الصحابي اذا قال فعلنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حكماً المرفوع لان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريرهم عليه مع توفره وادعيهم على سواه اياه عن الأحكام مع ان هذا ما لا يحال للاجتهاد فيه فما فعلوه الا بتوقيف، والله اعلم، وقال ابن بطال اجمع العلماء انه لا يلزم العبادات والفرائض الا عند البلوغ الا ان اكثر العلماء استحسنوا تدريس الصبيان على العبادات رجاء البركة وانما يتأخر

باب في تحريم يوم النحر

فجعل لهم اللعبة من العهن فاذا بأكلي أحدهم على طعام أعطيناها إياه عند الإفطار **وحل شناه يحيى بن يحيى** حدثنا أبو معشر العطار عن خالد بن ذكوان قال سألت الربيع بنت معوذ عن صوم عاشوراء قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في قري الأنصار فذكر مثل حديث بشر غير أنه قال ونصنع لهم اللعبة من العهن فنذهب به معنا فإذا سألونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يقيموا صومهم **وحل شناه يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله صولي ابن أذرهر أنه قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب فجلدنا فيه ثوبا من فضة فخطب الناس فقال إن هذا يوم أن نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم فطركم من صيامكم والآخر يوم تأكلون فيه من تسككم **وحل شناه يحيى بن يحيى** قال فتقبل عليهم إذا التزمهم وإن من فعل ذلك بهم مأجور وفي الفتوى الجمهور على أنه لا يجب الصوم على من دون البلوغ واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي انه يوم من به للتمرين عليه إذا أطا قرة وحل أصحابه بالسبع والعشر كالصلوة وحل استحقاق بأثني عشرة سنة واحد في رواية بعشر سنين وقال لا وزاعي إذا أطا ق صوم ثلاثة أيام متتابعات لا يضعف فيهن على الصوم والاول قول الجمهور والمشهور عن مالك الكلبة أنه لا يشترع في حق الصبيان وفي صحيح البخاري وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه نشتون في رمضان ويك وصبيانا صياما فظهر به قوله اللعبة أن يضم للامر وهي التي يقال لها لعب البنات **قوله من العهن** أي بكسر العين المهملة وسكون الهاء هو الصوف وقيل الصوف المصبوغ **قوله عند الإفطار** أي قال النووي هكذا هو في جميع النسخ عند الإفطار قال القاضي فيه عذرت وصوابه حتى يكون عند الإفطار فيهن الكراهة وكذا وقع في البخاري من رواية مسند وهو معنى ما ذكره مسلم في الزاوية الأخرى فإذا سألنا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يقيموا صومهم **باب تحريم صوم يوم العيد** **قوله** عن أبي عبد الله مولى ابن أذرهر وفي مصنف عبد الرزاق عن أبي عبد الله مولى عبد الرحمن بن عوف قال البخاري قال ابن عيينة من قال مولى ابن أذرهر فقد أصاب ومن قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد أصاب قال ابن التين وجه كونهما مولىين صوابا ما روى أنها اشتراكا في كونهما وقيل يحمل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز وسبب المجاز ما بانه كان يكثر ملازمة أحدهما لما نحن منه أولا فخذ عنه أولا تتقوله من ملك أحدهما إلى ملك الآخر وجزم الزيد أن يكونا بانه كان مولى عبد الرحمن بن عوف فلهذا نسبته الزاوية ولعلها بالقطعة إليه بعثت عبد الرحمن بن عوف قال الحافظ في التلخيص أبو عبد الله سمع سعد بن عبيدة ابن أذرهر هو عبد الرحمن بن أذرهر بن عوف ابن أخ عبد الرحمن بن عوف **قوله** ثم انصرف فخطب الناس في يومئذ صلاتهم على الخطبة وقد بين بآية واضحة وعنه قولان هذا في التلخيص لك أن الحاضر بشيأ اليه هذا والثاني بشيأ اليه بذلك فلما جمعا اللفظ قال هذا تغليبا للحاضر على القائل **قوله** يوم فطركم برفع يوم فطرته خبر مبتدأ محذوف في تقديره أحدهما وكذا وقع في بعض الروايات أما أحدهما فيوم فطركم قيل فائدة وصفه اليومين بالاشارة إلى العلة في وجوه فطرهما وهو الفصل من الصوم وأظها إتمامه وحده فطرهما بعدة والآخر لأجل النسك المتقرب بذبحه ليؤكل منه ولو شرم صومه لم يكن مشرعا فيه في غير ذلك عن علة التحريم بالأكل من النسك لأنه يستلزم الخروجه ويزيد فائدة التنبيه على التعليل والمراد بالنسك هنا الذبيحة المتقرب بها قطعاً - وفي الحديث تحريم صوم يوم العيد سواء التذوق والكفارة والنطوع والقضاء والتمتع وهو بالإجماع - وأختلفوا فيمن تذا صوم يوم فطره يوم العيد هل ينقض ذلك أم لا قال يعنى ج إذا قال لله علي صوم يوم النحر فطر وقضى فهذا التذوق صحيح عندنا مع إجماع الأمة على أن صومه وصوم القطر مغيان قال مالك لو تذا صوم يوم فطره أو نحر يقضيه في رواية ابن القاسم وابن وهب عنه وهو قول لا وزاعي وقال الشافعي ورفعه أحمد لا يصح صوم يوم العيد ولا التذوق بصومه وهو رواية إلى يوسف وابن المبارك عن أبي حنيفة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إن تذا صوم النحر لا يصح وإن تذا صوم فطره وهو يوم النحر صح - أ - وقال المحقق العلامة ابن أمير الحاج ج في شرح التحرير ثم هذا المذکور من إطلاق صحة تذا صوم يوم العيد وفيه التشريع وأنه يفيق ويقضه ولو صامها أجزاء هو الميسر في كثير من الكتب المتقدمة وفي شرح مختصر القندري للحارثي رجل تذا صوم يوم النحر صح تذا في ظاهر الرواية وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يصح وبه قال زفر الشافعي والتوفيق إذا عدا النذر يوم النحر لا يصح فحل رواية أبي يوسف عنه هذا وإن قال الله على صوم غد كان الغد يوم النحر ليزوم صومه وعليه يحمل ظاهر الرواية - أ - قلت وقد روي هذا التفصيل عن أبي حنيفة الحسن علقا في الميسر وغيره وهو يشير بان ظاهر الرواية إطلاق الصحة كحاشي عمدة الكتب يتلخص أن في هذه المسئلة عن أبي حنيفة ثلاث روايات الصحة مطلقا وهي ظاهر الرواية وصحتها مطلقا وهي رواية أبي يوسف وابن المبارك عنه أيضا كما ذكره بعضهم وبه قال مالك كما في بعض المواضع والشافعي وأحمد والتفصيل وهو رواية الحسن عنه وبواقفه ما في رواية ابن القاسم وابن وهب عن مالك لو تذا صوم يوم فطره أو نحر يقضيه ووجهه أنه لما نص على يوم النحر صرح بما هو ممتنع عنه بخلاف ما إذا نص على فطره فصار كقولها لله علي صوم يوم حصى فلا يصح وغدا وهو يوم حصى فيصير كالمسطور في الخلاصة وغيرها عزوه إلى أبي يوسف خلافا لرواية توفيقه قول أبي يوسف بأن ما يوجب لسان على نفسه من الصوم في وقت بعينه بمنزلة ما يوجب الله تعالى عليه

باب في تحريم يوم النحر
باب في تحريم يوم النحر
باب في تحريم يوم النحر

أقول العمل في أن النية من الأفعال الشرعية هل يقتضيه معنى النية عند أم لا -

في وقت بعينه ومعلوم أنها لو حاصرت في يوم من رمضان لزعموا قطعاً فكلنا هذا كما في شرح الحلاوي في وجوبه بالنسبة إلى ما نحن فيه وأوجه منه ما قيل لأنه أضيف إلى اليوم وهو محله واعتراض الحيض منع الأدلة لا الوجوب عند صدور النذر وصار كذا ما صوم غداً فحسب يجب القضاء وجعل الاتفاقية أو صوم قد وهي حائض يجب القضاء، فنسور انقطاع الدم والمستثنان في الفتاوى الظهيرية بخلاف يوم حيض لا غداً لتضعه إلى محله شرعاً انتهى - قال المحافظ وأصل الخلاف في هذه المسئلة أن النية هل يقتضيه معنى النية عنه، قال لا كثيراً - وعن محمد بن الحسن نعم قال لا ما عجز الإسلام البزدوي في رسالته النية المطلق نوعان، نهي عن الأفعال الحسية مثل الزنا والقتل وشرب الخمر ونهي عن التصرفات الشرعية مثل الصلوة والصلاة وما أشبه ذلك فالنية من الأفعال الحسية كدلالة على كونها قبيحة في نفسها لم يلحق في أعيانها بخلاف إذا قام الدليل على خلافه وأما النية المطلق عن التصرفات الشرعية فيقتضيه قبحاً يلحق في غير النية عنه لكن متصلاً به حتى يبيح النية مشرعاً في إطلاق النية وحقيقته وقال الشافعي بل يقتضيه هذا القسم قبحاً في عينه حتى لا يبيح مشرعاً ما أصلاً بمنزلة القسم الأول إلا أن يقوم الدليل فيوجب أثبات ما احتمله النية وراء حقيقته على اختلاف الأصول قال صاحب الكشاف في شرح هذا الكلام فحقيقته النية وموجبه عندنا في الأفعال الشرعية أن يثبت القبح في غير النية عنه وإن بقي النية عنه مشروعة ليتصور امتناع المكلف عند اختياره ومحملة أن يثبت القبح في عين النية عنه فلا يبيح مشرعاً ما أصلاً ويصير النية مجازاً عن النية فالنية المطلق يجعل على حقيقته وهي أن يكون النية عنه قبيحاً لا غير مشرعاً ما أصلاً إلا أن يقوم الدليل على خلافه فيجب أثبات محتمله وهو أن يكون قبيحاً لا عينه غير مشرع أصلاً كما في قوله تعالى ولا تكونوا كمن أنكر ما كرم أنكر - وحقيقته عند الشافعي أن يثبت القبح في عين النية عنه فلا يبيح مشرعاً ما أصلاً كما في الفعل الحسي ومحملة أن يثبت القبح في غير النية عنه فيبقى النية عنه مشرعاً كما كان فالنية المطلق يجعل على حقيقته وهي أن يكون النية عنه قبيحاً لا عينه غير مشرع أصلاً إلا أن يقوم دليل يبرهن عن هذه الحقيقة فيجعل على محتمله وهو أن يكون قبيحاً لا غير مشرعاً ما أصلاً كما في النية عن الصلوة في الأرض المغصوبة والبيع وقت النداء والطلاق في حالة الحيض، قال وحاصل المسئلة أن النية المطلق عن الأفعال الشرعية يدل على إطلاقها عند أكثر أصحاب الشافعي وهذا هو الظاهر من مذهبه وإلى ذهب بعض المتكلمين وعند أصحابنا لا يدل على ذلك وإلى مذهب المحققين من أصحاب الشافعي كالغزالي وإبي بكر التقي والشافعي وهو قول عامة المتكلمين وذهب بعضهم إلى أنه يدل على الفساد في العبادات دون المعاملات (وهذا هو مختار ابن القيم في التحرير) فلا بد من تفسير الصحة والبطالان والفساد توضيحاً لهذه الأقوال فنقول الصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كوز الفعل مسقطاً للقضاء وعند المتكلمين عن موافقة أمر الشرع وجوب القضاء ولو يجب فصله من ظن أنه متطهر وليس كذلك صحيحة عند المتكلمين لموافقة أمر الشرع بالصلة على حسب حاله غير صحيحة عند الفقهاء لكونها غير مسقط للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة كونه لا عقد سبباً لترتيب ثمراته المطلوبة عليه شرعاً كالبيع للمالك وأما البطلان فمعناه في العبادات عدم سقوط القضاء بالفعل وفي عقود المعاملات لا تخلف الأحكام عنها وخروجها عن كونها أسياً بأصفيك للأحكام على مقابلة الصحة وإما الفساد في عبادات البطلان عند أصحاب الشافعي وكلامهم عبارة عن معنى واحد وعندنا هو قسم ثالث مغاير للصحة الباطل وهو ما كان مشرعاً ما أصله غير مشرع بوصفه، وذكر صاحب الميزانية أن الصحيح ما استجمع أركانه وشرايطه بحيث يكون معتبراً شرعاً في الحكم فيقال صلوة صحيحة وصحيح ومع صحيح إذا وجد أركانه وشرايطه قال وتبين بهذا أن الصحة ليست بمعنى زائد على التصرف بل انضمام إلى ذاته من وجود أركانه وشرايطه الموضوع له شرعاً، وأما الفساد ما كان مشرعاً في نفسه قائم المعنى من وجهه للملازمة ما ليس بمشروع إياه بحكم الحال مع تصور الألفصال في الجملة والباطل ما كان قائم المعنى من كل وجه مع وجود الصورة أو اللفظ مع التصرف كبيع الميتة والدم أو كإسلام أهلية للتصرف كبيع المجنون والصبي الذي لا يعقل - وأما الصحة عندنا قد يطلق القضا على مقابلة القضا كما يطلق على مقابلة الباطل فإذا حكمنا على شيء بالصحة فمعناه أنه مشروع ما أصله وصفه جيباً بخلاف الباطل فإنه ليس بمشروع أصلاً بخلاف الفساد فإنه مشروع ما أصله دون وصفه فالنية عن التصرفات الشرعية يدل على الصحة بالمعنى الأول عندنا من حيث أن النية عنه يصح الاستقاطا القضاء في العبادات كما إذا نذر صوم يوم الخميس وأداء فيه لا يجب عليه القضاء ولترتيب الأحكام في المعاملات ولا يدل عليها بالمعنى الثاني لأنه ليس بمشروع بوصفه وإن كان مشرعاً ما أصله ثم القائلون بالفساد لغة تنسكروا بان السلف فهموا الفساد من النواهي - وهو رأي اللسان فدل أن ذلك ثابت لغة وأجاب الآخرون بأننا لا نسأل عن الصحابة تنسكروا الفساد بل التحريم والمنع ونحن نقول بهم - قال الحنفية ولنا ما أجربهم محمد في كتاب الطلاق في باب الرد على من قال إذا طلق لغير السنة لا يقع إن النية صلى الله عليه وسلم نهي عن صوم يوم الخوف قال أنما نهي عن أن يكون ولا يتكون والنية عما لا يتكون لغو لا يقال إلا لشيء لا يتصور للأدعي لا تنظر وبيان أن الله تعالى ابتلى عباده بالأمم النية بناء على احتياهم من اطاعوا بأوامرهم وأنها نهي بأخياره نال الجنة بفضلهم ومن عصاهم بتركها لا بتمار ولا انتهاء استحقاقا ليعمل له ولا يتار بالنية إنما يتحقق إذا كان النية عنه متصور لا لوجود بحيث لو أقدم عليه يوجب حتى يبيح

يوم الفطر ويوم الأضحية وحل شئنا سير بن يونس حدثنا هشيد اخبرنا خالد بن ابي طير عن نبيشة الهذلي قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ايام التشرى ايام اكل وشرب وحل شئنا محمد بن عبد الله بن غير حدثنا اسمعيل يعني ابن علي بن خالد الحذاء
حدثني ابو قلابة عن ابي الميمون عن نبيشة قال خالد فليقت ايام الميمون فقلت فحدثني به فذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حلت هشيم
وزاد وذكر الله وحل شئنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا محمد بن سابق حدثنا ابراهيم بن طهمان عن ابي الزبير عن ابن كعب بن مالك
عن ابيه انه حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه واوس بن الحذثان ايام التشرى فتأدى انه لا يدخل الجنة الا مؤمن واياهم
منى ايام اكل وشرب وحل شئنا عبد بن حميد حدثنا ابو امر عبد الملك بن عمر حدثنا ابراهيم بن طهمان عن هذا الاستاد
فترك اجابة الدعوى في الصور حين كانه وصف له وترك اكل والشرب والحجاء جعل كانه موصوف متبوع فبقى الصور مشروفا وبقى فيدفع
خلل فأمكن ايجابه بالقول لان بالقول يمكن التمييز بين المشرى منه وبين المنتهى عنه ولو صام عن واجب آخر لا يجوز له حصوله مختلفا في نفسه لاستحالة
التمييز في الفعل بين ترك اكل والشرب والحجاء وبين ترك اجابة الدعوى وهذا كما يجوز علما ونابيع السمن الذائب الذي ماتت فيه الفلانة لا مكان
ايوان البيع على السمن ذوب صفته الجاسة ومنعوا من اكله لاستحالة التمييز بينهما ثم لو صام في هذه الايام يخرج عن عبادة التذلل لانه لما أمكن
التذلل الى هذه الايام او جبه على نفسه قد لا يتحقق فيها وقد أتى بذلك القدر كمن نذر ان يغتنق هذه الرقبة وهي عياد خرم عن تذلل باعها قها
وان كان لا يتأدى شئ من الواجبات بها ولا يفض ان يصون في وقت آخر ليكرت مؤذيا أكمل ما وجب عليه مع التخلص عن استحباب المنهي عنه
كمن نذر ان يصلي عند طلوع الشمس فعليه ان يصلي في وقت آخر وان صلى في ذلك الوقت خرج عن موجب نذره ولا يقال ان النبي لو كان لم يترك
الاجابة لكان ينبغي ان يأثم من لم يأكل بدون النية لانا نقول من لم يأكل بدون النية لعدم الطعام والحجية لا يأثر لانه ترك الاجابة عنه عند
امان لم يأكل مع القدرة على الطعام وانما العذر فلا سلاسله لا يأثر وهذا بخلاف الصلوة في ارض مفسوبة لان المنهي عنه هو الغضب
دون الصلوة والصلوة فعل معلوم يتأدى بأركان وشروط معلومة والغضب ايضا شئ معلوم لا اتحاد بينهما بوجه كذا وكشف الاسرار وشيئا
وتعالى اعلم بالصواب **باب تحريم صوم ايام التشرى** وبيان انها ايام اكل وشرب وذكر الله عز وجل قوله عن نبيشة الهذلي انهم
النون وقهر الباء الموحدة والاشين المعجمة هو نبيشة بن عمرو بن عوف بن سلمة والرهان بن بضم الهاء وقهر الدال المعجمة قوله ايام التشرى التي هي
ثلاثة بعد يوم النحر سميت بذلك لان الحرام لا يمتدحى تشرى فيها ان تشرى في الشمس وقيل غيره لك قوله ايام اكل وشرب التي لان الناس اصابوا
الله فيها قوله ولاد وذكر الله التي قال الا شرب وانما عقب اكل والشرب بذكر الله الا يستغرق الصلوة في حفظ نفسه ويشتى في هذه الايام
حتى الله تعالى قال النوى وفي الحديث استحباب الاكثار من الذكر في هذه الايام من التكبير وغيره قوله واما من في الباء اكل وشرب التي قال النووي
في احاديث الباب دليل من قال لا يصوم صوما بحال وهو اظهر القويين في مذهب الشافعي وبه قال ابو حنيفة وابن المنذر وغيرهما وقال جماعة
من العلماء يجوز صيامها بكل احد تطوعا وغيره حكاه ابن المنذر عن الزبير بن العوام بن عمر بن سيرين وقال مالك ولا تدعى واسما والشافعي
في احد قوليه يجوز صومها للمتمتع اذا لم يجد الهدي ولا يجوز لغيره واجبه هؤلاء بخلافه بخاري في صحيحه عن ابن عمر عانشة قال لا يرضى في
ايام التشرى ان يصوم الا لمن لم يجد الهدي قال الحافظ م... اب شعبة بضم اوله على البناء لغير معين ووقع في رواية
يحيى بن سلام عن شعبة عن الدارقطني والمفضل بن الطحاوي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتمتع اذا لم يجد الهدي ان يصوم ايام التشرى
وقال الزبيدي بن سلام ليس القوي ولم يذكر طريق عانشة واخرجه من وجه آخر ضعيف عزاد عن عروة عن عائشة واذا رخص هذه الطريق فصح
بالرفع في الامر على الاحتمال وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي امرنا بكذا ونهينا عن كذا هل له حكم الرفع على قول الشافعي ان اضافته الى محمد
النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم الرفع والا فلا واختلف الترجيح فيما اذا لم يصفه وبين رخص لنا في كذا وعمر علينا ان لا نعمل كذا اكل والحكم
سواء فمن يقول ان له حكم الرفع فغاية ما وقع في رواية يحيى بن سلام انه روى بالرفع ان قول ابن عمر وعائشة لم يرضى اخذوا
من عموم قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج لان قوله في الحج يعبر ما قبله من التشرى فيدخل ايام التشرى في هذا فليحرم
بل هو بطريق الاستنباط منها عتباتها من عموم الآية ام - وقيل خرج البخاري من حديثه ان ابن شهاب عن سعد بن ابن عمر موقوف قال
الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة فان لم يجد الهدي ولم يصم صام ايام من - عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة مثله ثم قال تابعوا ابراهيم
ابن سعد عن ابن شهاب قال الحافظ م... وصله الشافعي قال اخبرني ابراهيم بن سعد م... ابن شهاب عن عروة عن عائشة في المتمتع اذا لم يجد الهدي
لو يصم قبل عرفة فليصم ايام منى وعن سالم عن ابيه مثله ووصله الطحاوي من وجه آخر عن ابن شهاب بالاسنادين بلفظ انما كانا يرضى صاب

باب تحريم صوم ايام التشرى
انما ايام اكل وشرب وذكر الله عز وجل

الشافعي قال لا يصوم صوما بحال
لأن رخصه رخصها بالمتنع اذا لم يجد الهدي

عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام

الاطلاق بالأفراد ويؤخذ من الاستثناء جوازه لمن صام قبله أو بعده أو اتفق وقوعه في أيامه عادة بصومه كما يصوم أيام البيض ومن لواة بصوم يوم معين كيوم عرفة توافق يوم الجمعة ويؤخذ منه جواز صومه لمن نذر يوم قد مر مثلاً أو يوم شغل فلان قوله لا تختصوا الخ قال النووي هكذا وقع في الأصول تختصوا ليلة الجمعة ولا تختصوا يوم الجمعة يأتى تأنيلاً في الأول بين الحاد والصاد ويؤخذ فيها في الثاني وهما صحيحان قوله ليلة الجمعة يقيما الخ فيه دليل على كراهة تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة يصلح قبله وقيل لا غير معتادة لأنها وردت النص على ذلك كقراءة سورة الكهف وأوردت تخصيص ليلة الجمعة بقراءتها وسرور كبرورت بها أحاديث فيها مقال وقد دل هذا بعينه على عدم مشروعية صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة رجب ولو ثبت حديثها لكان مخصوصاً لها من عموم النبي لكن حديثها استحالة العلم عليه وحكمها بأنه موضوع - كذا في شهر بلوغ المرام قوله بصيام من بين الأيام الخ واستدل بأحاديث الباب على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام ونقله البراء الطبري عن أحمد بن المنذر وبعض الشافعية وقال برحق الطبري يفرق بين العيد والجمعة بأن الاجتماع منعقد على تحريم الصوم العيد لو صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة فالاجتماع منعقد على جواز صومه لمن صام قبله أو بعده ونقل ابن المنذر ابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة وسلمان بن داود قال ابن حزم لا تغلظ لهم مخالفاً من الصحابة وهذه الجملة من الحديث في التزنية وعن مالك وأبي حنيفة لا يكره - بل هذه صاحب الحديث من الصحابة ولو منع ذلك قال ابن عبد بن حزم صرح به في الحديث كذا في البحر وقال أن صومه بأفراد مستحب عند العامة كالاشيين والخميس كراكل بعضهم - أم - ومثله في المحيط معلاً لأن لهذا الأيام فضيلة ولربك في صومها تشبه بغير أهل القبلة فمما لا يشاء وتبعه في تركه أيضاً من كراهة أفراد بالصوم قول البعض في النجاشية ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد لما روى عن ابن عباس أنه كان يصومه ولا يفطر - أم - وظاهر الاستشهاد بالأثر أن المراد بالأس الاستحباب وفي التجنين قال أبو يوسف جله حديث في كراهته أنه لا يصوم قبله أو بعده فكان الاحتياط أن يصوم إليه يوماً أو يومين - أم - قال ط قلت ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه والآخرة منها النهي أو ضمه شرح الجامع الصغير لأن فيه وظائف فعله إذا صام ضعف عن فعلها - أم - وقال مالك في الموطأ لم يصح أحد من أهل العلم والفقهاء من يفتدي عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وراه كان سجواً - قال النووي فعملنا الذي قاله هو الذي رآه وقد رأيت غير مخالفت ما رأى هو السنة مقدمة على ما رآه هو وغيره وقد ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة فيتعين القول به ومالك معذراً فإنه لم يبلغه قال النووي من أصحاب مالك لم يبلغ مالك هذا الحديث ولم يبلغه لم يخالفه - واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم من كل شهر ثلاثاً يوماً وقد كان يفطر يوم الجمعة حتى أنه التزمى ورواه النسائي أيضاً وصححه ابن حبان وابن عبد البر وابن حزم قال الحافظ لم يلبس فيه حجة لأنه يحتل أن يربط كان لا يتحمل فطره إذا وقع في الأيام التي كان يصومها وهذا خلافت الظاهر وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يفطر يوم الجمعة قط وروى عن ابن عباس نحوه فالظاهر بأحدهما مطلقاً من غير كراهة وهو قول أبي حنيفة ومحمد كما نقله عنهما العيني في شرح البخاري ولكن لا ينبغي أفراد لما سبق من الأدلة نعم حديث جويرية في البخاري يدل على أن الأفراد لا يخافون شيء من الكراهة والله أعلم واختلف في سبب النهي عنه على أقوال أقواها وأولها بالصواب عندنا لحاظ كون يوم عید والصيام واستشكل ذلك مع الأول بصيام من غير وجوب واجاب ابن القيم وغيره بأن شهجه بالعيد لا يستلزم استوائه معه من كل جهة ومن صام معه غيره انتفعت عنه صورة التقوى بالصوم قال الحافظ وقد ورد فيه صريحاً أحاديثان أحدهما رواه الحاكم عن أبي هريرة عن يوم الجمعة يوم عید فلا تجعلوا يوم عیدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة بأسناد حسن عن علي وقال من كان منك يوم من يوم الجمعة من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشرب ذكرناه ولكن لا يظهر على هذا الترجيح سبب النهي عن تخصيص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي كما في حديث الباب وقال النووي قال العلماء والحكمة في النهي عن أن يوم الجمعة يوم دعاء وذكر وعادة من الغسل والتكبير إلى الصلوة وانتظارها واستماع الخطبة واحتثار الذكر بعد القول الله تعالى فإذا قضيت الصلوة فانكشروا في الأرض وايعنوا من فضيل الله وأذكروا الله كثيراً وغير ذلك من العبادات في يومها فاستحب الفطرية فيكون أعون له على هذه الوظائف وأدائها بنشاط وانتشار لها والتنازع ما من غير ملل ولا سامة وهو لظهور الحاجة يوم عرفة يعرفه فان السنة له الفطر كما سبق تقريره لهذا الحكم فأن قيل لو كان كذلك لم ينزل النهي وكراهته بصوم قبله أو بعده لبقائها في الجواب أنه يحصل له بفضيلة الصوم الذي قبله أو بعده ما يجبره على أن يحصل من قنوت أو تقصير في وظائف يوم الجمعة بسبب صومه فهذا هو المختار قال الحافظ وفيه فطر فإن الجهران لا يخفى في الصوم بل يحصل جميع أفعال الخير فيلزم منه جواز أفراد لمن عمل فيه خيراً كثيراً يقره مقام صيام يوم قبله أو بعده كمن اعتق فيه رقبة مثلاً ولا قائل بذلك وقال الشيخ رحمه الله

باب بیان سخن قولی از امام علی علیه السلام در بیان طهارت و پاکیزگی،

إلا أن يكون في صوم يوم واحد **وَحَلَّ شَأْنًا** فنية بن سعيد حدثنا بكر يعني ابن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكر عن
 يزيد بن مولى سلمة عن سلمة بن الأكوع قال لما نزلت هذه الآية **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ** كان من الأذنان يقطر ويصير
 الدهليز قدس الله روحه السرفية شيئا أحدهما سهل التعقيل لأن الشارع لما خصه (من بين الأيام) بطاعات وبإتيان فضله كان مقننه أن
 يعق المتعقر فيلحقون بها صوم ذلك اليوم أم قلت وكذا قيل لم يلهي أي فمعوا ان يفتحو أبواب الابتلاء ويصحبوا بها أو يلبسها بانفعال تعبيرة
 من تلقاء أنفسهم فوق ما عيته الشارع من عند وبيته لهم ولا أفراد بصومه أيضا لما كان موها بصورته التخصيص فحق عنه سدا لدرأه التخصيص
 والتحرى ولا فهو مباح من الأصل، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، قال وثانيها تحقيق معنى العيد فالعيد يشعر بالفرح واستيفاء اللذة والسرور
 في جعله عيداً أن يتصور عند هماتها من الاجتماعات التي يرغبون فيها من طيبات ثم من غير قبح، أم - وقال الشيخ التوريشي رحمه الله صلى الله عليه
 وسلم لما وجب الله تعالى قدا سائر الجمعة بفضائل لم يستأثر بها غيرها من الأيام على ما ورد في الأحاديث الصحيحة وجعل الاجتماع فيه للصلاة فيها
 مفرحاً على العباد في البلاد ثم غفر لهم ما اجترأوا من الأكل من الجمعة إلى الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام ولم يفر في باب فضيلة الأيام من غير ما
 ما حق الله به الجمعة فلم يفران يخصه بشئ من الأعمال سوى ما خصه به، أم قال القاري وهو غاية التحقيق ونهاية التدقيق، **قوله** إلا أن يكون
 في صوم واحد أي إلا أن يكون يوم الجمعة واقفاً في يوم صوم يومه أحد من نذرنا وورد - **بَاب** بيان تسخير قول الله تعالى **وَعَلَى الَّذِينَ**
يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ **قوله** كان من أراما أن يقطر ويفتدى أي يعني كان في رمضان التحيين بين الصوم والفدية كما صرح به في
 الطريق الآتي في الباب وهكذا صرح بكون التحيين في رمضان حدثنا ابن أبي ليلى فيما أخرجه أبو داود من أبواب الأذان من طريق شعبة وفيه قال حدثنا
 أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أم هو يصيام ثلاثة أيام ثم انزل رمضان وكانوا قواماً لم يتعدوا الصوم وكان الصيام
 عليهم شديداً فكان من لم يصم أطعم مسكيناً فنزلت هذه الآية **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** - وهكذا وقع التصريح بمرضان في ما علقه
 البخاري عن ابن عمر قال حدثنا الأعشى حدثنا عمر بن مرة حدثنا ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أطعم كل يوم مسكيناً ترك الصوم عن يطيقه ورخص لهم في ذلك فاستخفوا وأن تصوموا خير لكم فأمروا بالصوم، قال الحافظ رحمه الله هذا التعليق وصله
 ابن أبي عمير في قوله **وَالْبَيْهَقِي** من طريقه ولفظ البيهقي قوله النبي صلى الله عليه وسلم المدينة راعاه بهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل
 شهر حتى نزل شهر رمضان فاستكثروا ذلك وشرق عليهم فكان من أطعم مسكيناً كل يوم ترك الصيام عن يطيقه ورخص لهم في ذلك ثلثه وأن
تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ فَمَنْ أَمَّا بِالصَّيَامِ وهذا الحديث أخرجه أبو داود من طريق شعبة والمسعودي عن الأعشى سوطاً في الأذان والقبلة والصيام واختلف
 في استاده اختلافًا كثيراً وطريق ابن عمر هذه أجمعها، فأوقع في حديث ابن أبي ليلى عبد الله بن داود من طريق المسعودي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ويصوم يوم عاشوراء فأنزل الله **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ** الآية فكان من شاء أن يصوم
 صام ومن شاء أن يقطر ويصوم كل يوم مسكيناً أجراه ذلك الحديث - فقلا خصص المأوى ببيتهم بظاهرة أن نزل **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ** والتحيز
 بين الصوم والفدية إنما هو في صيام ثلاثة أيام وعاشوراء وليس كذلك بل هو متعلق بمرضان كما وقع مصدراً في سائر الروايات التي ذكرناها
 نخرج عن بعض السلف أن قوله تعالى **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ** نزل في صوم ثلاثة أيام والأكثر على أنه في رمضان قال المحقق صاحب رحمه الله
 والصحيح هو القول الثاني لاستيفاض الرواية عز الصلحت بأن التحيين بين الصوم والفدية كان في شهر رمضان وأنه تسخير بقوله **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ**
الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ، وأخرج البخاري عن ابن عمر قرأ **فِدْيَةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ** قال هو منسوخة لكن لم يجزئ الناسخ وقد أخرج الطبري من طريق علي بن
 عن عبيد الله عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ** التي بعد ما **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** فثبت بجاري من أحاديث عامة
 ابن الأكوع وابن عمر وابن أبي ليلى من طريق شعبة وكذا من طريق المسعودي أن الناسخ قوله عز وجل **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** لا قوله **وَأَنْ تَصُومُوا**
خَيْرٌ لَّكُمْ كما وقع في رواية ابن أبي ليلى من طريق الأعشى، قال الحافظ رحمه الله وإذا تقررت أن الاقطار والأطعام كان رخصة ثم نسخ من زمان يصير الصيام
 ستماد اجاباً فكيف يلتزم قوله تعالى **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ** والتحيز لا يدل على الوجوب بل المشاركة في أصل التحيز أجاب الكرواني بأن المعنى الصوم
 خير من التطوع الفدية والمطوع بها كان سنة والتحيز من السنة لا يكون إلا واجباً أي لا يكون شئ خيراً من السنة إلا الواجب كذا قال ولا يخفى بطلان قوله
 ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة بل هو واجب معتبر من شاء صام ومن شاء ما فطر وأطعم فصحت الآية على أن الصوم أفضل
 وكون بعض الواجب الخيراً أفضل من بعض لا اشكال نيد واقفت هذه الأخبار على أن قوله **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ** منسوخ وخالف في ذلك ابن
 فذهب إلى أنها محكمة لكنها مخصوصة بالشيوخ الكبار وشوه فقلا أخرج البخاري عن عطاء بن رباح عن ابن عباس يقول **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مَسْكِينٍ**

حتى نزلت الآية التي بعد ما فسختها **وحدثني** عمر بن سواد العامري أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرنا عمر بن الخطاب عن بكير بن الأشج عن يزيد بن مولى سلمة بن الأكوع عن سلمة بن الأكوع أنه قال كنا في رمضان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ومن شاء أفطر فافترنا بطعام مسكين حتى أنزلت هذه الآية **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** **وحدثنا** أحمد بن عبد الله بن يونس حدثنا زهير بن حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي سلمة قال سمعت عائشة تقول كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع أن أقضيه إلا في شعبان الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** الحسن بن إبراهيم أخبرنا بشر بن عمر الزهراني حدثني سليمان بن بلال حدثنا يحيى بن سعيد بهذا الأسناد غير أنه قال وذلك لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا عبد المطلب أخبرنا ابن جبر حدثنا قال ابن عباس ليست بنسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطمعان مكان كل يوم مسكينا قال الحافظ لم يوطئ قوله في هذه القراءة نفي الطاء وتشديد الواو مبدئ للمفعول مخفف الظاهر من طرق بعضهم أنه بوزن قطع وهذه القراءة تضعف تأويل من زعم أن لا يحذف من القراءة المشهورة وأن المعنى وعلى الذين لا يطيقونه فديته وأنه كقول الشاعر فقلت يمين الله أبرح قاعا أي لا أبرح قاعا ورد بدل الالة القسم على النفي بخلاف الآية ويشبه هذا التأويل أن الأكل على أن الضيف في قوله يطيقونه للصيام فيصير تقديرا الكلام وعلى الذين يطيقون الصيام فديته والفتية لا يجب على المطيق وإنما تجب على غيره وبالحجاء عن ذلك أن في الكلام حذف فاقديره وعلى الذين يطيقون الصيام إذا أفطر فديته وكان هذا قول الأكرع الكوفي ثم نسخ وصار الفتية للعاجز إذا أفطر لما على قراءة ابن عباس فلا نسخ لأنه يجعل الالف تيمنا من تحلل الصوم وهو لا يقد عليه فيفطر فيكفره هذا حكاه باقي قال الشيخ أبو بكر الرازي أن الالف الأولى وهي قوله وعلى الذين يطيقونه لا حالة منسوخة ما ذكره من رويته عنه من الصحابة وأخبارهم عن كيفية الفرض وصفته بديا وأن المطيق للصوم منهم كان غير ابن الصيام والأفطار والفتية وليس هذا من طريق الرازي لأنه حكاه حال شاهد هذا وعلموا أنها بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم أيامه عليها أم - وأما إيجاب الفتية على الشيخ الكبير وقوة ثبوتها بالإجماع قال أبو بكر الرازي وقد ذكرنا قول السلف في الشيخ الكبير وإيجاب الفتية عليه في الحال من غير خلاف أحد من نزلناهم فصار ذلك إجماعا لا يسمع خلافه أم وقد نقل العيني من اختلاف العلماء فيه فليراجع والمخالف مخرج بآجمع من قبله أن ثبت - **قوله** حتى نزلت الآية التي بعد ما فسختها وهي قوله تعالى **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** كما هو المصريح في الرواية الثانية - **قوله** فسختها صريح في دعوى النسخ - **قوله** ابن المنذر من جهة قوله **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** قال لا نأكلها وكانت في الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصيام لم يناسب أن يقال له **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** لأنه لا يطيق الصيام **باب** جواز تأخير قضاء رمضان إلى ربيع الثاني **قوله** حدثنا يحيى بن سعيد قال الحافظ لم يسمي بن سعيد هذا هو الانصاري وهذا مغلطاي فنقل عن الحافظ الضياء أنه انقطع وليس كما قال فان الضياء حكى قول من قال أنه يحيى بن أبي كثير ثم رده وجزم بأنه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ولا جاز أن يكون القطان لأنه لم يدرك أباسمة وليس له من معاوية عنه رواية وأما ما يروي عن زهير **قوله** كان يكون على الصوم قال العيني وفاته اجتماع كان مع يكون بنكر أحدهما بصيغة الماضي والآخر بصيغة المستقبل تحقيق القضية وتعظيمها وتقديره كان الشأن يكون كذا وأما تغيير الأسلوب فلا راد الاستمرار وتكرار الفعل وقيل لفظة يكون ناسخ كما قال الشاعر وجيز أن لنا كنا نأكل كراما - **قوله** لا في شعبان الخ قال العيني وما يستفاد من الحديث أن القضاء مومع ويصير في شعبان مضيقا وينخذ من حرجه ما عليه - **قوله** في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان فان دخل فالحقضاء واجب أيضا فلا يسقط وأما الأطعماء فليس في الحديث أنه ذكر بالفتي ولا بالاشاء وقد وقع فيه الخلاف قال البخاري ولم يذكر الله تعالى الأطعماء إنما قال **فَعَلَا كَمَنْ آيَا** أخر قال الحافظ لا يلزم من علم ذكره في الكتاب أن لا يشرب بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع وإنما جاز في غير جملة من الصحابة لقول الطحاوي عن جبري بن أكلة قال وجرد عن ست من الصحابة لا أعلم من روى فيه مخالفا - انتهى - وهو قول الجمهور ومخالفت في ذلك إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه والجمهور أي قول جبري بن أكلة ومن قال بالأحاديث من غير كنهه بأخر في ذلك فقال يطعم ولا يصوم قال الطحاوي فتردد بذلك ابن عمر **قوله** الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم الزعم أن الشغل يحجزان أن يكون على أنه ما فعل محذرات تقديره قالت تمنعني الشغل ويجوز أن يكون متبدا محذره - أخبرنا قال في الشغل هو المانع لها والمراد من الشغل أنها كانت ممتعة نفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم مترددا لاستمتاعه في جميع أوقاتها أن أراد ذلك وأما في شعبان فإنه صلى الله عليه وسلم كان يصومه فتدبره عائشة لقضاء صومه قال الكوفي ثم فان قلت شغل منه يعني فرغ عنه وهو مكرر المقصود إذا التزم أن لا يشتغل برسول الله صلى الله عليه وسلم هو المانع من القضاء لا الفراق منه قلت المراد الشغل المحاصل من

جواز تأخير قضاء رمضان إلى ربيع الثاني
من أصل قوله تعالى **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ**

باب قضاء الصوم عن الميت

أقول العلماء في هذه الجزأ الصيام عن الميت أولا

يحيى بن سعيد هذا الإسناد قال فظننت أن ذلك لما كان من النبي صلى الله عليه وسلم يحيى يقول **وحدثنا محمد بن شبيب** عن عبد الوهاب **وحدثنا عمرو الناقد** حدثنا سفيان كلاهما عن يحيى هذا الإسناد ولوري كما في الحديث الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثني محمد بن أبي عمير** حدثنا عبد العزيز بن محمد الدارودي عن يزيد بن عبد الله بن المهاذ عن محمد بن إبراهيم عن أبيه عن ابن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت إن كانت أحدا ناكثا فليطير في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فما تقدر على أن تقضيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يأتي شعبان **وحدثني** هرون بن سعيد الكوفي وأحمد بن عيسى قال حدثنا ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن عتيق بن عبد الله بن أبي جعفر عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه **وحدثنا** السخني بن إبراهيم أخبرنا عيسى بن يونس حدثنا الأعمش بجهة رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقوله الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من كلام عائشة بل ملحق من قول يحيى بن سعيد الرازي كما شرح به ابن حجر في روايته الآتية في الباب - وهذا خبر الموثق من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي طه بد من هذه الزيادة كما سياتي في الباب لكن فيه ما يشعر بما هو قولا فما تقدر على أن تقضيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ يمتثل أن يكون المراد بالبيعة الزمان أي أن ذلك كان خافيا بزمانه وروى الترمذي وابن خزيمة من طريق عبد الله بن أبي عن عائشة ما قضيت شيئا ما يكون علي من رمضان إلا في شعبان حتى يقض رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل ما يدل على ضعف الزيادة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم لئلا يفتد من كان يدين من المرأة في غير نوبتها فيقبل ويلبس من غير طيب فليس في شغلها بشيء من ذلك ما يمنع الصور المأثورة إلا أن يقال كانت لا تقصو إلا بأذن زوجها لئلا يأن احتمال حاجته إليها فإضاقة الوقت أذن لها وكان صلى الله عليه وسلم يكثّر الصيام في شعبان فلذلك كانت لا يتهتأ لها القضاء إلا في شعبان فذلك وكانت كل واحدة من نسائه صلى الله عليه وسلم تحبته نفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم لاستماعهم من جميع أوقاته أن أراد ذلك ولا تدرى متى يريد ولا تستأذنه في الصوم مخافة أن يأذن وقد يكون له حاجة فيها فيفوتها عليه وهذا من عادته وقد اتفق العلماء على أن المرأة يحرم عليها صوم التطوع ويعلمها حاضرا لا بأذنه لحديث أبي هريرة الثابت في مسنده ولا تصوم إلا بأذنه وقال الألباني والظاهر أنه ليس للزوج جبر على تأخير القضاء المشعبان بخلاف صوم التطوع ونقل المقرئ عن بعض أئمة أنه ان لها أن تقصو بغير أذنه لأنه واجب ويجوز الحديث على التطوع كذا في عمدة القاري - **باب** قضاء الصوم عن الميت - قوله من مات وعليه صيام أم الأمر في المكلفين لقربة وعليه صيام قوله صام عنه وليه الخبر بجبر الأمر تقديره فليصم عنه وليه وليس هذا الأمر للوجوب عند الجمهر وهو وإن كان من تبعه فادعوا الإجماع على ذلك وفيه نظر لأن بعض أهل الظاهر أوجبوا فعله ليرتد بخلافه على قاعدتهم وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فأجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث وعن الشافعي في القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في المعرفة وهو قول أبو ثوب وجماة من محدثي الشافعية وقال البيهقي في الخلافات هذه المسئلة ثابتة لأهل خلافتي أهل الحديث في محتجها فوجب العمل بما يؤيد في سنةنا إلى الشافعي قال كل ما قلته وهم عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني وقال الشافعي في الجلبيل وما لك وأبو حنيفة لا يصام عن الميت وقال الليث واحد وأبو عبيد لا يصام عنه إلا الذين هم أهل الجور الذي في حديث عائشة على المقيد في حديث ابن عباس - أما رمضان فيطعم عنه قال الحافظ وليس بين الحديثين تعارض حتى يجمع بينهما فحديث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحو هذا العموم حيث قيل في آخره فدين الله أحمى أن يقضيه يعني أن العلة مشتركة بين التندر وقضاء رمضان بل القضاء اقوى وجوزا لكبر وإجبا من الله تعالى بخلاف التندر كونه واجبا من الصلابة ابتداء بالترامه فصار صيام رمضان ديننا بطريق الأولى فاما المالكية فاجازوا عن حديث الباب بدعي على أهل المدينة كما دهم - قال مالك رحمه الله ولو سمع عن أحد من الصحابة وكان من التابعين رضى الله عنهم بالمدينة أن أحدا منهم أمرا حدثا أن يصوم عن أحد ولا يصوم عن أحد - أم - ولما ذكر البخاري في أبواب النذور ومعلقا عن ابن عمر أنه أمر امرأة جلست أمها على نفسها صليق بقاء فقال صلى عنها ثم قال البخاري وقال ابن عباس نحوه فالجواب عنه أنه صح عن ابن عمر كذا عن ابن عباس خلافا ذلك فقال مالك في الموطأ أنه بلغه أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كان يقول لا يصوم أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد وروى النسائي في سننه الكوفي بأساده عن ابن عباس قال لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد وجمع الحافظ بينهما بأن الأثبات في حق من مات والتفي في حق الحي - قال العيني النقل عنه فلهذا مضطرب فلا يقوم به حجة لأحد وهكذا ادعى ابن عبد البر لا اضطراب فيه كما في المقدم قلت ولا يبعد أن يقال أن ابن عمر وكذا ابن عباس إنما أرادوا بالصلاة عن الميت في جانب الأثبات أنه لا بأس بأن يصلي الحي عن الميت متبرعا بطريق أهل السنة فتقع الصلاة عن الحي ويصل ثوابها إلى الميت فينفقه في الجملة وأما قولها في جانب النفي فيجوز على نفي النافية عن الغير حيث تقع عن الميت ويقض عنها

عليه وغيره قد وقع الإشارة إلى هذا التطبيق في ما أخرجه جيل الزناق عن ابن عمر قال لا يصلين أحد من أحد ولا يصوم أحد من أحد إن كنت فاعلاً تصدقت عنه أو أهديت وفي التمهيد لابن جرير ولو كنت أنا أفضل ذلك لتصدقت وأهديت فأثبت الأهل وأثنى النياحة وكلها الحقيقة في هذا لا في ذلك قال ابن عابدين في قول صاحب الدر المختار وإن صام أو صام عنه لا معناه لا يجوز قضاء عما على الميت ولا فلو جعل له ثواب الصوم والصلوة يجوز ويؤيده ما روى الترمذي من طريق الأشعث عن محمد بن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم شهر فليطعمه مكان كل يوم مسكين قال الترمذي في شرح المطا أسنده حسن وقد تبحر الترمذي والبيهقي وغيرهما وقفه على ابن عمر وضعفوا رفعه قال العيني رفع هذا الحديث قتيبة في رواية الترمذي عن عثمان بن القاسم قال أحمد صدق ثقة وقال أبو داود ثقة ثقة وروى له الجماعة وهو يروى عن الأشعث وهو ابن سوار الكندي الكوفي نص عليه المزني وثقه يحيى في روايته وروى له مسلم في المتابعات والأربعة (قال أبو زرعة لين وقال ابن علي يكتب حديثه وقال عثمان بن أبي شيبة صدق قيل حجة قال لا - وقال أبو زرعة لا نعلم أحداً ترك حديثه إلا من هو قليل المعرفة وضعفه الأكثر) وعجل بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال الجلي كان فقيراً صاحب ستة صدقات جاز الحديث روى له الأربعة وتخلو فيه الأكثر لم يسمعوا حفظه فمثل هؤلاء الذين رفعوا الحديث لا يترك عليهم لأن معهم زيادة علوم وصحة الموقوف مسلمة عند الكل فهي قسنة على أن المرفوع قد أجاد فيه المروى المضطرب مع أن الترمذي حسن أسنده وليفقه ما روى الخطابي بأسنده عن عمرة بنت عبد الرحمن قلت لعائشة إن أمي توفيت وعليها صيام رمضان أليصلن أم أقضي عنها قالت لا ولكن تصدق عنها مكان كل يوم على مسكين خير من صديقك قال ابن الترمذي في الجوهر المنقى أسنده صحيح فممن عايشه أم المؤمنين رضي الله عنها رواية حديث الباب قد أنثت بخلاف ما روت به هكذا ابن عباس رضي الله عنهما قد ثبت عنه بأسنده وصحيح لا يصح أحده عن أحد كما تقدم وهو روى الحديث الثاني من أحاديث الباب وأيضاً الصوم عبادة بدنية محضة فلا تنضم النياحة فيها كالصلوة وأيضاً لا بد لها من النياحة في الحياة فذلك بدل الموت لأن العبادات فرضت على صحة الابدان وهو لا يوجد في العبادات البدنية إلا بآثار البدن فيم يظهر الانقياد والتفكير بخلاف الزكوة وشعرها فإن الابدان فيها بنقص المال وهو حاصل بالنفس بالغير وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على أن النياحة لا تدخل في الصلوة كما في الفقه ولعل ملأه إجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم عجوز بأجماعهم وأما الأصل أن النياحة والمالكية ومن وافقهما إنما اضطروا إلى تأويل أحاديث الباب لهذه الأدلة قال الما وروى أن قوله في حديث عائشة صام عنه وليه أي فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو طعام وهو نظير قول الترمذي في الصوم المسلم إذا لم يجد الماء فسمى البدل باسم المبدل فكذلك هنا قال الطبري تأويل الحديث أنه يتدارك وليه بالأطعام فكانت صامراً قال المحافظم وتعقب بأنه ضرب للفظ عن ظاهر غير دليل - أم - قلت الأدلة الماضية كافية بل أنزل من الكفاية بخلاف هذا التأويل وصرفه عن الظاهر من غير تعسف نعم قوله صلى الله عليه وسلم نصوى عن أمك في حديث ابن عباس وقوله صلى الله عليه وسلم صوم عنها في حديث بريدة قد صدر في معرض الجواب عن قولها أفأصوم عنها فكانت صلى الله عليه وسلم قسروها على ما سألتها والظاهر أنها ما أوردت ببولها إلا الصوم الحقيقي لا الأطعام وحمل كلامها على الأطعام لا يخلو عن تعسف فالوجه أن السليم يحكم بأن التأويل المذكور في حديث عائشة لا يجري في حديث ابن عباس وبريئة إلا بكتف بارد - والله أعلم - قال الشيخ لا يوزر رحمه الله ونحن نقول أنه لا حاجة إلى تأويل حديث الباب في صوم لفظ الصوم فيها عن ظاهر بل المراد بقوله صام عنه وليه وقوله صوم عنها هو الصوم الحقيقي لكن لا بطريق النياحة بل بطريق التبرع بإصال الثواب قد أجاب صلى الله عليه وسلم عن قولها أفأصوم عنها بقوله صوم عنها لما رأى من حرصها على إصال الخير والثواب لأمتها ولا شك في أنه ينفع له في الجملة فاما أنه يقع قضاء على عليه ويبرأ ذمته عن الواجب فليس في الحديث دلالة على هذا - قلت وهذا توجيه لطيف لو لا ما ورد في حديث ابن عباس من التشبيه بقضاء الدين ولا سيما قوله في رواية زيد بن أبي أنيسة عن الحكم قال رأيت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يؤدى ذلك عنها قالت نعم قال فضوى عن أمك وهذا كالصرح في أن صومها عن أمها يؤدى ما على أمها من دين الله تعالى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - قال الشيخ بل الدين العيني ولفظاً أخرى في مثل هذا الباب وهي أن الصحابي إذا روى شيئاً ثم أفنى بخلافه فالعبرة بما رآه وقال بعضهم الراجح أن المختار ما رواه لا لأدلة لاحتمال أن يخالف ذلك لأحتماله مستند لم يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عند وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك به المحقق للمنظور، انتهى قلت الاحتمال الذي ذكره باطل لأنه لا يلبي بخلافه قدر الصحابي أن يخالف ما رواه من النبي صلى الله عليه وسلم لأجل اجتهاده وحاشي الصحابي أن يحيد عن النص بخلافه لأنه مصادمة للنص وهذا لا يقال في حق الصحابي وإنما فتواه بخلاف ما رواه إنما يكون لظهور نسخ عند وقوله ومستند في التحقيق كلامه لأنه لو لم يتحقق عند ما وجب له العمل بما أفنى بخلافه ولا يلزم نسبة الصحابي العدل الموثوق إلى العمل بخلاف ما رواه وقوله إذا تحققت إلى آخره يستلزم العمل بالأحاديث الصحيحة المنسوخة الثابت نسخها ولا يلزم العمل بحديث تحققت صحته ونسخه حديث آخر وقوله للمظنون

اختلاف عن أن الصحابي إذا روى شيئاً ثم أفنى بخلافه فالعبرة بما رآه

بسم الله الرحمن الرحيم

وفعل قول العلماء في هذا

وقال زهير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى طعام وهو صائم فليقل اني صائم وحل ثني زهيرين حرب
 حدثنا سفيان بن عيينة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رواية اذا اصبح احدكم يوما صائما فلا يرنث ولا يجهل فان امر
 شاتم او قتله فليقل اني صائم وحل ثني حرمة بن يحيى الجعفي اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب
 اخبرني سعيد بن المسيب سمع ابا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم له الا الصيام
 فيه في موطنه ان شاء الله تعالى - **باب** نذب الصائم اذا دعى الى طعام ولم ير دالا فطار او شوت او قوتل ان يقول اني صائم
 وانه يزنه صوته عن الرنث والجهل ونحوه قوله وهو صائم فليقل اني صائم اي نذبا كما في المرقاة قال عياض هذا محمول على انه يقول ذلك
 اعتد ان لا يجرى بتخلفه شعثا وتياغضا والا فاختار النفل سحبت قال الآتي ثمرانه لا يلزمه الحضور قال النووي فاذا اعتد رنثك فان سوغ في
 التخلت سقط عنه الحضور وان لم يسامحه لزمه لان الصوم لا يمنع منه الحضور ولا يلزمه الاكل لان الصوم مانع الا ان يشق على صائم الطعام عدم اكله
 فيستحب له الاكل ويشهد لزومه الحضور وحل مسلم في اواب الولاية اذا دعى احدكم الى طعام فليجب فان كان مغطا فليأكل وان كان صائما فليقل
 في رواية الطبراني عن ابن مسعود وان كان صائما فليدع بالبركة كذا في الجامع الصغير للسيوطي قال ابن العربي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيب
 كل مسلم فلما قسدت مكاسب الناس والنيات كره العلماء لذي المنصب ان يسترع للاجابة الا على شريطة واحدة هي حجة في انه لا يأكل اذ لو كان الاكل باحا
 ابتداء لم ير ثنالا يعتد بالصور قلت واي الكلام على جواز الاكل وفي الحديث الحظ على حسن الشرة ولباعة الكلفة وفي اللين المختار ولا يطر الشايع
 في نفل بلا عذر ان قال والضيافة عند المضيف المضيف ان كان صاحبها ممن لا يرضى بمجرد حضوره ويتأذى بتركه الا فطار ولا الا هو الصائم من المضيف
 قال ابن عابد بن وكذا اذا كان المضيف لا يرضى الا باكله معه ويتأذى بتقديم الطعام اليه وحده وقيل عذر ان وثق من نفسه بالقضاء دفعا للزاد عن
 اخيه اسلم ولا فلا قال شمس الأئمة المحلواني وهو احسن ما قيل في هذا الباب ويشهد لكونه اعتد راقصة سلمان مع ابي الدرداء رضي الله عنهما في صلاته
 قوله فلا يرنث الخ بضم الفاء وكسرهما ويجوز في ما ضيه التثنية والمراد بالرفث هنا وهو تفريق الرءاء والفاء ثم التثنية الكراهة الفاحش وهو يطن على هذا
 وعلى الجحج وعلم مقتداته وعلى ذكره مع النساء ومطلقا ويحتمل ان يكون لما هو اعلم منها **قوله** ولا يجهل الخ اي لا يفعل شيئا من افعال اهل الجهل كالصباح
 والسقه ونحو ذلك وللمسكين من صور من طريق سهيل بن ابي صالح عن ابيه فلا يرنث ولا يجادل قال القرطبي لا يفهم من هذا ان غير يوم الصوم يباح فيه
 ما ذكره واما المراد ان المنع من ذلك يتأكد بالصوم **قوله** شاتم او قتله الخ اي نازعه قال الحافظه وقوله قاتله يمكن جملة على ظاهره ويمكن ان يراد
 بالقتل لمن يرجع الى معن الشتم ولا يمكن حمل قاتله وشاتمته على المفاعلة لان الصائم لم يورث ان يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه وانما
 المنع اذا جاءه متعمدا لمقاتلته او مشاتمته كان بيده يقتل او شتم اقتضت العادة ان يكافئه عليه فالمراد بالمفاعلة ارادة غير الصائم ذلك ان
 الصائم وقد نطق بالمفاعلة على التهيئ لها ولو وقع الفعل من واحد وقد تقع المفاعلة بفعل الواحد كما يقال لواحد عالج الامر وعافاه الله **قوله**
 فليقل اني صائم الخ قال العين قال شيخنا زين الدين اختلف العلماء في هذا على ثلاثة اقوال احدها ان يقول ذلك بلسانه اني صائم حتى يعلم من يجمل
 انه معصم بالصيام عن اللغو والرفث والجمل والثاني ان يقول ذلك لنفسه اي واذا كنت صائما فلا ينبغي ان اخذ صومي بالجمل ونحوه فينجر
 نفسه بذلك والقول الثالث التفرقة بين صيام الفرض والنفل فيقول ذلك بلسانه في الفرض ويقول لنفسه في التطوع ام - وادعى ابن العربي ان
 موضع الخلاف في التطوع اما في الفرض فيقول بلسانه قطعا - وقال النووي في شرح المذهب كل منهما حسن والقول باللسان اقوى ولو جحد الكراهة
قوله اني صائم الخ فائدة قوله اني صائم انه يمكن ان يكف عنه بذلك فان اصر دعه بالأخت فالأخت كالصائم هذا فيمن يروم مقلته
 حقيقة فان كان المراد بقوله قاتله وشاتمته فالمراد من الحديث انه لا يعمل بمثل عمله بل يقتصر على قوله اني صائم واما تكدير قوله اني صائم فليقل
 الا انزجار منه ومن غطاطه بذلك ونقل الزركشي ان المراد بقوله فليقل اني صائم مران يقول مرقة بقلبه ومرقة بلسانه فيستفيد بقوله بقلبه كفت
 لسانه عن خصمه وبقوله بلسانه كفت خصمه عنه وتحقبت بان القول حقيقة باللسان واجيب بانه لا يمنع الجواز **باب فضل الصيام**
قوله الا الصيام وهو الخ اتفقوا على ان المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولا وفعل لا - ثم اختلفت العلماء في المراد بقوله تعالى
 الصيام وانا اجزي به مع ان الاعمال الصالحة كلها له وهو الذي يجزي بها على احوال احدها ان الصوم من حيث انه صوم لا يقع فيه الربا كما
 يقع في غيره وليس لنفل الصائم فيه حظ بخلاف غيره فان له فيه حظا للثاء الناس عليه لعبادته قال ابو عبيد في غريبه قد علمنا ان اعمال البركة لها
 لله وهو الذي يجزي بها قنري والله اعلم انه انما خضر الصيام لانه ليس يظهر من ابن آدم لفعله وانما هو شيء والقلب يؤيد هذا التاويل قوله صلى الله
 عليه وسلم ليس في الصيام رياء حديثه شباية عن عقيل عن الزهري فذكره يعني مر لا قال وذلك لان الاعمال لا تكون الا بالحركات الا الصوم فاما هو بالنية

التي تتفق عن الناس هذا وجه الحديث عندى انتهى - قال القرطبي لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه عجزه فحله الا الله فأضاف الله الى نفسه ولهذا قال في الحديث يدع شهرته من اجل وقال ابن الجوزي جميع العبادات تظهر بفعلها وقيل بان يعلم يظهر شرب بخلاف الصوم وارتضى هذا الجواب المازني وقروا القرطبي بان اعمال بني آدم لما كانت يمكن دخول الرياء فيها اضيفت اليها بخلاف الصوم فان حال المحسك شيئا مثل حال المحسك تقر يا يعني في الصورة الظاهرة قال الحافظ رحمه الله في قوله لا يخله الرياء بفعله وان كان قد يخله الرياء بالقول كن يصوم ثم يخبر بانه صائم فقد يخله الرياء من هذه الحيثية قد دخل الرياء في الصوم انما يقع من جهة الاخيار بخلاف بقية الاعمال فان الرياء قد يخلها بحجود فعلها ثانيا معنى قوله الصوم اي انه أحب العبادات الى والمقدم عندى وقد تقدم قول ابن عبد البر كفى بقوله الصوم لي فضلا للصيام على سائر العبادات وروى النسائي وغيره من حديث ابى امامة مرفوعا عليك بالصوم فانه لا مثل له لكن يعكر على هذا الحديث الصحيح علموا ان خير اعمالكم الصلوة - والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلوة وفي الكشاف عن ابى حنيفة انه كان يفاضل بين العبادات قبل ان يحج فلما حج فضل الحج على العبادات كلها لما شاهد من تلك الخصائص واماما وقعى حديث ابى امامة عند النسائي عليك بالصوم فانه لا مثل له فمحمول على ما قاله الشيخ ولي الله الدهلوي ان الصوم حسنة عظيمة يقوى الملكية ويضعف الهيمنة ولا شيء مثله في صفة وجه الرحمن وقهر الطبيعة ولذلك قال الله تعالى الصوم لي - ثالثا الاضافة اضافة تشريف وتعظيم كما يقع في الحديث وان كانت البيوت كلها لله قال الزين بن المنير التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه الا التعظيم والتشريف قلت وهذا هو المراد عندى فتقول الله تعالى الصوم لي تنويه بشأن الصوم والصائر وحاصله ان الصائر اغايب ترك معظم ما لو فاته الطبيعية والبرغية النفسية لمحض ابتغاء وحج الى زمان يعتد به يدل عليه قوله في الروايات الاخرى بغير طعمه وشرابه شهوته لا حلى فوهذه الجملة كما تأخذ تفسير لقوله الصوم لي وفيه تسليية عظيمة للصائمين المتجملين كما هو المحب الاكفى الطارحين اكبر مسئلة اظهر في جنب محبوبه التحقيق فوالله لا يقدر قد تولى الصوم لي الا من ذاق طعم الهوى وخلط له جيبه مرارة العذاب بجلالة الخطاب وجبر قلبه المتكسر بتشريف اضافة فعله الى نفسه ولا اعتراض بان ما يتجمل من الشرائد ليس له غاية غير تحصيل مرضاته - رابعها ان الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله فلما اتقرب الصائم اليه بما يوافي صفاته اضافه اليه وقال القرطبي معناها ان اعمال العبد مناسبة لاجلهم الا الصيام فانه مناسب لصفته من صفات الحق كانه يقول ان الصائر يتقرب الي بامر هو متعلق بصفة من صفاتي - خامسها ان المحض كذلك كبر بالنبذة الى الملازمة لان ذلك من صفاته نعم قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والاشان اذا سعى وقهر النفس وازالة رذائلها كانت له صورة تقديسية في المثال ومن اذكياء العارفين من يتوجه الى هذه الصورة فيعلم من الغيب في عمله فيصل الى الذات من قبل التنزيه التقديس وهو قوله صلى الله عليه وسلم الصوم لي انا اجزي به قال ويحصل اي بالصوم تشبه عظيم بالملائكة فيحبه - سادسها سبب اضافة الى الله ان الصيام لم يعبد به غير الله بخلاف الصلوة والصدقة والطواف ونحو ذلك قال القارئ في شرح المشكوة وصوم المستحق بين لغوا بحج او انجوم ليس تعبلا لاداءهم بل ليتخلوا عن الكد ورات الجسمانية حتى يقدروا على ملاقات الصو الرحمانية والله اعلم - سابعها ان جميع العبادات توفى منها مظالم العباد الا الصيام روى ذلك البيهقي من طريق اسحاق بن ايوب بن حسان الواسطي عن ابيه عن ابن عيينة قال اذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدى عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له الا الصوم فيتم الله ما بقى عليه من المظالم ويدخله بالصو ابخرة قال القرطبي قد كنت استحسنيت هذا الجواب الى ان فكرت في حديث المقاصة فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الاعمال حيث قال المفسر الذي يأتي يوم القيامة بصلوة وصدقة وصيام ويأتي قد شتر هذا وضرر هذا واكل مال هذا الحديث وفيه فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته فاذا فنيت حسناته قبل ان يقضى ما عليه اخذ من سيئاته فطرحت عليه ثم طرح في النار فظلم ان الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك - قلت ان ثبت قول ابن عيينة امكن تخصيص الصيام من ذلك فقد يستدل له بما رواه احمد بن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن ابى هريرة رفعه كل العمل كفارة الا الصوم الصو لي انا اجزي به وكذا رواه ابو داود والطبراني في مسنده عن شعبة عن محمد بن زياد ولعله قال ركبوا ركبا وتعالى كل العمل كفارة الا الصوم ورواه قاسم بن اصبغ من طريق اخرى عن شعبة بلفظ كل ما يجعله ابن آدم كفارة له الا الصوم وقد اخرج البخاري في التوحيد عن آدم عن شعبة بلفظ يرويه عن ركبوا قال لكل عمل كفارة والصوم لي انا اجزي به فخذت الاستثناء وكذا رواه احمد عن عثمان عن شعبة لكن قال كل العمل كفارة وهذا يخالف رواية آدم لان معناها ان لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات ومعنى رواية عثمان كل عمل من الطاعات كفارة للمعاصي وقد بين الاسامي على الاختلاف فيه في ذلك على شعبة واخرجه من طريق قلندر بكر الاستثناء فاختلف فيه

وأنا أجزى به فالذي نفس محمد بن عبد الله خلفه في الصائم أطيب عند الله من ريح المسك **وحدثنا** عبد الله بن مسleme
 ابن قعنب قتيبة بن سعيد قال حدثنا اللخيري وهو الحزامي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الصيام حجة **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرني عطاء عن أبي صالح الزيات أنه
 أيضًا على عند الاستثناء المذكور يشهد لما ذهب إليه ابن عيينة لكنه وإن كان صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة فتنة الرجل وإهله
 وماله وولده يكفرها الصلوة والصيام والصدقة ولعل هذا هو السر في تعقيب البخاري لحديث الباب بباب الصوم كفارة وأورد فيه حديث حذيفة
 قال الحافظ قوله كل العمل كفارة إلا الصيام يحتمل أن يكون المراد إلا الصيام فإنه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه
 ما وقع خالصًا سالمًا من الرياء والشوائب كما تقدم والله أعلم وقد جمع بعض العلماء بين الحديثين بأن الصوم كفارة للذنوب لا لمظاهر العباد لله
قوله وأنا أجزى بهم الخ أي أني أعظم بمقدار ثوابه وتضعيف حسناته وأما غيره من العبادات فقد أطلع عليها بعض الناس قال القرطبي معناه
 أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وأما تضاعف من عشرة إلى سبعائة إلى ما شاء الله إلا الصيام فإن الله يشيب عليه بغير تقدير وهذا كقوله
 تعالى لا شئنا أن نوفي الصائم أجرًا بغير حساب والصابرون الصائمون في أكثر الأقوال قال القرطبي هذا القول ظاهر الحسن غير أنه قد ورد في
 غير ما حدثنا أن الصوم يوم بعشرة أيام وهي نص في أظهرها والتضعيف بطل هذا الجواب قال الحافظ لا يلزم من الذي ذكره بطلانه بل المراد بما أورده
 أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه إلا الله تعالى ويؤيد أيضًا العرب المستفاد من قوله أنا أجزى به لأن
 الكريم إذا قال أنا أتولى الأعطاء بنفسه كان في ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفضيله **قوله** فالذي نفس محمد بن عبد الله خلفه على ذلك تأكيد
قوله خلفه فمر الصائم الخ بضم الصاد في رواية الخلف بضم الخاء المعجمة واللام وسكون الواو بعدها فاء قال عياض هذه الرواية الصحيحة بعض
 الشيوخ يقولون بفتح الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكى القاسمي الرهين ويبلغ النووي في شرح المذهب فقال لا يجوز فتح الخاء وأصح غيره لذلك بأن
 المصدر التي جاءت على فعل بفتح أوله قليلة ذكرها سيوبه وغيره وليس هذا منها واتفقوا على أن المراد به تغير رائحة الصائم بسبب الصيام
قوله فمر الصائم الخ في قوله على من قال لا تثبت الميم في القدم عند الأضافة التي في ضرورة الشعر لثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره **قوله** أطيب
 الله من ريح المسك الخ قال الشيخ ولي الله الدهلوي ته من الله روحه ستره أن اثر الطاعة محبوب لحب الطاعة مقتول في عا لمثال مقام الطاعة
 فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الملائكة بسببه ورضا الله عنه في كفة وأنشراح نفوس بني آدم عند استنشاق رائحة المسك في كفة ليرحمهم
 الغيبي رأى عين، أو - وفي شرح الأحياء اختلف في معنى كون هذا الخلف أطيب من ريح المسك بعد الاتفاق على أنه سبحانه منزه عن استجابة الروائح
 الطيبة واستقلال الرائحة الكريهة فان ذلك من صفات الحيوان الذي له طباع يميل إلى شئ فيستطيبه وينفر من شئ فيستقذر على أقوال أهلها
 أنه مجاز واستعارة لأنه جرت عادتنا بتقريب الرائحة الطيبة من الاستعارة في الصور لم يقرب من الله تعالى قال المادري فيكون المعنى أن خلوت
 فمر الصائم أطيب عند الله من ريح المسك أي هذا كرام يقرب إليه أكثر من تقرب المسك اليك وذكر ابن عبد البر نحوه الثالث أن معناه أن الله
 تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكته أطيب من ريح المسك كما قال في المكنون في سبيل الله الريح ريح مسك حكاة القاض عياض الثالث أن المعنى
 أن صاحب الخلوت ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا لا سيما بالأضافة إلى الخلوت وهما ضدان حكاة القاض عياض أيضًا
 الرابع أن المعنى أنه يعتد براحة الخلوت وينخر على ما هي عليه أكثر مما يعتد بريح المسك وإن كانت عندنا نحن بخلافه حكاة القاض أيضًا الخامس
 أن الخلوت أكثر ثوابًا من المسك حيث نذب إليه في الجمع والأعياد ومجالس الحديث والذكر وسائر مجامع الخير قاله الدوادى وأبو بكر بن العربي والله
 وقال النووي وهو الأصح السادس قال صاحب المفهرم محتمل أن يكون ذلك في حق الملائكة يستطيبون ريح الخلوت أكثر مما يستطيبون ريح المسك
قوله الصيام حجة الخ زاد سمي بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد حجة من النار وللنساء من حديث عائشة مثله ولا حمل من
 حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام حجة ما لم يخرقها زاد الدارمي الغيبة والجنة بضم الجيم الوقاية والستر وقد تبين بهاء الروايات متعلق
 هذا الستر وأنه من النار وهذا جزم ابن عبد البر وأما صاحب النهاية فقال معنى كونه حجة أي يقي صاحبه ما يؤذيه من الشهوات قال القرطبي
 حجة أي سترة يعني بحسب مشرعيته فينبغي للصائم أن يصونه بما يفسد وينقص ثوابه واليه الإشارة بقوله فإذا كان يوم مواعيد أحدكم فلا يفت
 إلى آخره ويصم أن يراد أنه سترة بحسب قائلته وهو أضعاف شهوات النفس إليه الإشارة بقوله يدل مع شهوته إلى آخره وقال ابن العربي إنما
 كان الصوم حجة من النار لأنه أساك عن الشهوات النار محفوفة بالشهوات فالجواب أنه إذا كنت نفسك عن الشهوات في الدنيا كان ذلك
 سائرًا له من النار في الآخرة قال الشيخ ولي الله الدهلوي قوله الصيام حجة ذلك لأنه يقي شر الشيطان والنفس ويباعد الإنسان من تأثيرها

ويعالقه عليها فلذلك كان من حقه تكبيل معنى الجنة بتنزیه لسانه عن الأقوال والأفعال الشهوية واليهما الإشارة في قوله فلا يرفث والسببية واليه الإشارة في قوله ولا يصحب في الأقوال بقوله سائبه وإلى الأفعال بقوله قاتله قال الحافظون وفي زيادة إلى عبدة بن الجراح إضافة إلى التفتية تضرب بالصيام وقد حكى عن عائشة وفيه قال الأولواي ان الغيبة لفظ الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم وافرط ابن حزم فقال يربطه بكل محصية من متعل لها فذكر لصومه سواء كانت فعلاً او قولاً لعموم قوله فلا يرفث ولا يحجل ولما ورد في بعض الأحكام من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه قوله ولا يصحب إلا هكذا هو هنا بالسين ويقال بالسين والصناد وهو الصياح قوله أطيب عند الله يوم القيامة أي هذا يقتضيا طبيباً اعتمدوا لفنا هو في الآخرة وقد وقع خلاف بين ابن الصلاح والخرين عبد السلام فإن طبيباً للجنة المخلو هو الذي لا يأخرة أو الآخرة فقط فذهب ابن الصلاح إلى الأول ابن عبد السلام الثاني وقد استدلل ابن الصلاح باقوال العلماء وليس قولنا أحدهم تخصيص الآخرة بل جزموا بأنه عبارة عن الرضا والقبول وقد ما هو ثابت في الدنيا والآخرة وأما ما ذكرتم في الغيبة في الرواية فلا يهمل الجزاء وفيه يظهر رجحان المخلو في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرأفة الكريمة طلباً لرضا الله حيث يؤمر أجنبنا بما وجدنا من جلال الجامعة الطبية فخصصنا القيامة المذكورة في رواية لأن ذلك يخص قوله تعالى أن تكثرهم يومئذ في الجنة وأطلق في باقي الروايات نظر إلى أن الفضيلة ثابتة في الدارين كذا في شرح الأحيا للزمبدي في المرواة قال بعض علماء المفاضل ما يكره من الصيام على طبيب ما يستلزم من جنسه ليقاس عليه ما فوقه من آثار الصور ونتائجها - أم - وفيه إشارة إلى أنه لا يلزم من هذه العبارة عدم إزالة المخلو بالسواك وغيره كما استدللنا في هذا الحديث على أن السواك بعد الزوال المذكورة لأن نظيره قول الوليدة لبول الذي أطيب من ماء أوورد عندى وهو لا يستلزم عدم غسل البول فكذلك هذا قول بعض جمهورهم أصله يفرج بها فخذت الجوار وصل الضمير بقوله صام رمضان أي فيه قوله فرج بقطره الإ قال المقرطى معناه فرج بزوال جوعه وعطشه حيث أبيح له الفطر وهذا الفرج طبيعى وهو الثاني للفهم - وقيل إن فرجه بقطره أعناه هو من حيث أنه تعالى هو خاتمة عبادته وتخفيف من ربه ومعونه على مستقبل صومه قلت ولما منع من الحمل على ما هو أعاد ما ذكر فرجه كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون فرجه مباعاد هو الطبيعى ومنهم من يكون مستحباً وهو من يكون سببه شئ ما ذكره قوله فرج بصومه الإ أي بجزائه وثوابه وقيل الفرج الذى عند لقاء ربه أما الشرع بربته أو ثواب ربه على الاحتمالين قلت والثاني أظهر ولا ينحصر الأول في الصوم بل يفرج حينئذ بقبول صومه وترتب الجزاء الواقعي له كذا في الفهم ويؤيد ما سألنا في الباب إذا لقي الله فجزاه فرح وقال الشيخ والى الله الدهلى قد خلا الله روحه فالفرجة الأولى طبيعية من قبل وجوبه على نفسه والثانية آلمية من قبل محبته لظهور أسرار التنزيه عند تجرد عن غشاوى الجسد وترفع اليقين عليه من فوقه كما أن الصلوة تورث ظهور أسرار الحق الثبوتى - أم - قوله كل عمل ابن آدم إلا أى عمل صالح لا ين آدم يضاعف ثوابه فضلاً من الله تعالى - قوله والحسنة بعشر أمثالها وهذا أصل المضاعفة ولا تقلد يزداد إلى سبع مائة ضعف قوله إلى سبع مائة ضعف الإ زاد ابن ماجه بعد قوله إلى سبع مائة ضعف إلى ما يشاء الله قال العلامة الزبيدى في شرح الأحيا في الحديث فوائد الأولى ظاهر يقتضيه أن أقل التضخيف عشرة أمثال وغاياته سبع مائة ضعف قد اختلف المفسرون في قوله تعالى والله يضاعف بن يقظاً فقل المراد يضاعف هذا التضخيف وهو السبع مائة وقيل المراد يضاعف فوق السبع مائة لمن يشاء وقد ورد التضخيف أكثر من السبع مائة في أعمال كثيرة في أخبار صحيحة أكثر ما جاء فيه ما رواه الحاكم في صحيحه من حديث ابن عباس مرفوعاً من جزم مكة ما شئت حتى يرجع إلى مكة كتب الله بكل خطوة سبع مائة حسنة كل حسنة مثل حسنة المحرم قليل ومحسنات المحرم قال بكل حسنة مائة الف حسنة وقد أخرجنا أيضاً الدلائل على أن الأفراد والطبائفي في الكبير واليه يفتى والجميع بينا وبان حديث أبي هريرة هذا أنه لم يرد جعل شئ إلى هريرة أنعماء التضخيف بل دليل أنه بعض طريقه بعد قوله إلى سبع مائة إلى أصناف كثيرة وفي أخرى إلى ما يشاء الله فهذه الزيادة تبين أن هذا التضخيف يزداد على السبع مائة والزيادة من الثلثة مقبولة على الصحيح - الثانية قال القاضي أبو بكر بن العربي قوله إلى سبع مائة ضعف يعنى بظاهر الجهاد في سبيل الله فنهى التضخيف إلى سبع مائة من العون بمص القرآن تدجاء في الحديث الصحيح أن العمل الصالح في أيام العشر أحب إلى الله من الجهاد في سبيل الله إلا الرجل خرج بنفسه ماله لم يرجع

سبيل الله إلا بعد الله بذلك اليوم وجهه عن النار سبعين خريفاً **وحدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن أبي رزاف عن
 عن مهمل بهذا الإسناد **وحدثني** الحسن بن منصور وعبد الرحمن بن بشر الجدي قال حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن يحيى
 ابن سعيد ومهمل بن أبي صالح عنهما سمعا النعمان بن أبي عتيق عن الزرقى يحدث عن أبي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من صام يوماً في سبيل الله باعده الله وجهه عن النار سبعين خريفاً **وحدثنا** أبو كامل فضيل بن حسين حدثنا
 عبد الواحد بن زياد حدثنا طلحة بن يحيى بن عبد الله حدثني عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت قال لي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ذات يوم يا عائشة هل عندكم شيء قالت فقلت لرسول الله ما عندنا شيء قال فأتى صائماً قالت فخرج رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأهديت لنا هدية

سبيل الله الحديث - قال ابن دقيق العيد المرفوع الأكثر استعمال هذا اللفظ (أي في سبيل الله) في الحديث فدان حمل عليه كانت الفضيلة لا اجتماع العبادين
 قال ويحمل أن يراد بسبيل الله طاعته كيف كانت في الأقرب إلى ركائده عليه حديث أبي هريرة (ولا يعارض ذلك أن اللفظ في الجملة داوياً لأن الصائم
 يضعف عن اللذة فإن الفضل المذكور في حديث أبي بصير على من لم يتغنض ضيقاً ولا سيما من اعتاده قصار ذلك من الصوم النسبية فمن لم يضعف الصوم
 فالصوم في حقه أفضل لجميع بين الفضيلتين - قوله إلا بعد الله بذلك اليوم النور وفي غيره المباحة من النار على المعافاة منها دون أن يكون المراد
 بهذه المسألة المذكورة في الحديث قلت لا مانع من الحقيقة على ما لا يخفى ثم هذا يقتضي إبعاد النار عن وجه الصائم وفي أكثر الطرق إبعاد الصائم نفسه
 فإذا كان المراد من الوجه الذات كما في قوله تعالى كل شيء هالك إلا وجهي هالك لا وجهه يكون معناه واحداً وإن كان المراد حقيقة الوجه يكون لا بعداً من الوجه فقط وليس
 فيه أن يقتضي إبعاد النار إلا أن الوجه كان أبعد من النار من سائر جسد وذلك لأن الصائم يحصل من الظلمة والحلمة لأن الرق يحصل من الشر في الغم
 كذا في عدة القاري قوله سبعين خريفاً المخرجه زمان معلوم من السنة والمراد به هنا العام وتخصيص الخريف بالذكر دون بقية الفصول الصيف
 واشتاء الربيع لأن الخريف أركب الفصول لكونه يحكي فيه الشار قال القرطبي ورد ذكر السبعين لأرادة التأكيد كثيراً انتهى - ويؤيد أن النسائي أخرجه الحديث
 المذكور عن عقبه بن عامر الطبراني عن عمرو بن عنبسة وأبو جريح عن معاذ بن النسي فقالوا جميعاً في مرأياهم ما نعلمهم في بعض المراتب خلا من عدد خمس مائة
 عام في حديث أبي أمامة عند الترمذي جعل الله بينه وبين النار خندقاً كما بين السماء والأرض وفي حديث سلامة بن قنبر عن عبد الله بن أبي بكر عن طارق
 هو فرخ حتى مات هرماً وأصح الراميات فيها رواية سبعين خريفاً فافهم متفق عليها من حديث أبي سعيد ويحمل أن يكون ذلك بحسب اختلاف الأحوال
 في كمال الصوم ونقصانه والله أعلم **باب** جواز صوم النافلة بنية من التها قبل الزوال وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر والأول أصح
 قوله هل عندكم شيء أي من الطعام وفي رواية صحيحة هل عندكم من غداً ونفيم المعجزة والدال المحملة وهو ما وكل قبل الزوال - كذا في المرقاة
 قوله فأتى صائماً يدل على جواز نية النفل في النهار وبه قال الأكثرون وقال مالك ودأود يجب التبييت كما في الفرض لعدم قوله عليه الصلاة والسلام
 لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل وقد تقدم الجواب عنه، وتأول البعض حديث الباب على أن سؤاله هل عندكم شيء لكونه كان في الصوم من الليل
 ثم ضعف عنه وإذا لم يفتقر لذلك قال النووي وهو تأويل غاسل ويختلف جيد، قال ابن المنذر في اختلافهم فمن أحبه بريد لا فطر ثم يدل له أن يصوم تطوعاً
 فقالت طائفة له أن يصوم من غير نية ما باله ذكر أيا الدلالة والباطلة وإباحة البرقة ومخافة ابن عباس ابن مسعود وإيا الرب رضي الله تعالى عنهم ثم قال
 به قال الشافعي وأحمد وقال بعضهم والنزى نقله ابن المنذر عن الشافعي من الجواز مطلقاً سواء كان قبل الزوال أو بعده هو أحد القولين للشافعي والذي
 نضر عليه في معظم كتبه التفرقة وقال مالك والناقله لا يصوم إلا أن يبيت إلا أن كان يسرد الصوم فلا يحتاج إلى التبييت ولكن المعروف عن مالك
 والليث وابن أبي ذئب أنه لا يصوم صيام التطوع إلا بنية من الليل وقال مجاهد الصائم ما يحيا ما بينه وبين نصف النهار فإذا جاء ذلك فأنما بقي له بقدر
 ما بقي من النهار وقال الشافعي من أراد الصوم فهو مختار ما بينه وبين نصف النهار وروى ابن أبي شيبة عن المعتمر عن حميد عن انس قال من حذر نفسه
 بالصيام فهو بالخيار ولم يمتدح حتى يمتدح النهار وقال شفيان بن سعيد أحمد بن حنبل من أصبح وهو يتو الفطر أنه لا يأكل ولا يشرب ولا يطبخ فله أن
 ينوي الصوم ما لم يغب الشمس يصوم - قوله فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهديت لنا هدية - قال الشيخ أبو الحسن السدي ظاهراً أنه عطفت
 قال في صا توفيقه أنه كان له فطر في ذلك اليوم ومقادير الآية أن لا فطر كان في يوم آخر قال النووي وهاتان الرامتان حديث واحد المتأني
 مفسر الأولى ومبينة أن القصة والرواية الأولى كانت في يومين لا في يوم واحد كذا قاله القاضى وغيره، استحق، ولو يتيقن وجه التوفيق ولعل
 وجهه أن يقال كلمة فاء العطفت بمعنى ثم للدلالة على أن الواقعة الثانية كانت بعد الأولى أي شربها يوماً آخر وهي معناها للدلالة على أن
 الواقعة كانت بعد الواقعة الأولى بقليل أي فبعد ذلك بقليل من الأيام مخرج يوماً آخر ويمكن أن يقال القصة كانت في يوم واحد ومرادها بقولها

باب جواز صوم النافلة بنية من التها قبل الزوال
 جواز صوم النافلة بنية من التها قبل الزوال

أقول العلماء في صوم النفل هل يبيح في النهار
 أم لا بل يجب التبييت

أوجاءنا زور قالت فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لرسول الله أهديت لنا هدية أوجاءنا زور وقد خبأت لك شيئا قال ما هو قلت خبئ قال هاتيه فجدت به فاكل ثم قال قد كنت صابغا

ثم اتانا يوما آخرى وقتا آخر جلا لليوم على الوقت وهو شائع ووحدة اليوم كانت سببا لاهتمام عائشة بما فعلت حيث خبأت له شيئا من الخبز ، والله تعالى اعلم قولنا وجاءنا زور لم يفتح الزاى الزوار ويقع الزور على الواحد والجماعة القليلة والكثيرة قاله النووي - قوله وقد خبأت لك شيئا أى معنا جاءنا زور ومن معهم هدية خبأت لك منها أو يكون معنا جاءنا زور فأهدى لنا بسببه هدية خبأت لك منها ، قال عياض وفيه نظر المرأة في بيتها وفيما يهدى لها وقسمها على ما تراه من أهل البيت بنظرها قوله قلت خبئ أى بفتح الحاء المحلة وسكون الياء ثم عرط ليعرج أقط وقيل طامر يخد من الزبد والتمر ولا قط وقد يدل على القط بالفتح والزبد بالسمن وقد يدل السمن بالزيت - قوله قد كنت صابغا أى فيه جواز القط من صور الطوع وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعدد النسخ واثبات القضاء بخلافه وعن ابن حنيفة يلزمه القضاء مطلقا ذكر الطحاوى وغيره - كذا في الفتح - قال الشيخ ابن الهيثم لا خلاف بين أصحابنا رحمهم الله في وجوب القضاء إذا قد عن قصد أو غير قصد بلان عجز الحيض للصائفة المتطوعة خلافا للشافعى رحمه الله وإنما اختلاف الرواية في نفس الفساد هل يباح أولا ، ظاهر الرواية لا - ألا بعد من رواية المتفق عليه بل بعد من رواية المتفق عليه الشافعى رحمه الله على ظاهر الرواية هل الضياء عذر أولا - وقد تقدم تفصيله قبل بآيتين ثم قال الشيخ واعتقادي أن رواية المتفق عليه أوجه ، أم ويستدل على روحه حديث الباب وبحديث أم هانئ من طريق سمالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فداها بشراب فشرب ثم أتوا لها فشرب فقالت يا رسول الله أمانى كنت صائما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر روى أحمد والترمذى والطحاوى وفي رواية حماد بن سلمة عن سمالك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان قضاء من رمضان قصوى يوما مكانه وإن كان تطوعا فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه روى البيهقي في السنن - وفي رواية لأحمد وإسحاق داود فقال يحيى أن كان قضاء من رمضان الحديث ، قال الترمذى حديث أم هانئ في إسنادة مقال وقال ابن الترمذى والعين هذا الحديث مضطرب سند ومتنا أما اضطراب منه فظاهر فقد ذكر فيه في بعض الروايات أنه كان يوم الفتح وهي عند النساء والطير إلى ويوم الفتح كان في رمضان فكيف يتصور أن تكون صائفة قضاء أو تطوعا وكيف لا يلزمها قضاء ، قال الذهبي في مختصره سنن البيهقي و كراهه يصح فان يوم الفتح كان صومها فرضا لأنه رمضان وأنا اضطراب سند فاختلت على سمالك فيه فتارة روى عن ابن صريح وتارة عن جعدة وتارة عن هارون أما أبو صالح فهو باذان ويقل بآذان مضطرب قال البيهقي في باب الكسر لما ضعيف لا يجزى بغيره وقال في باب أصل القسامة الجوز عن ابن عباس ضعيف وعن الكلبي قال لي أبو صالح كل ما حدثك به كذب وفي السنن الكبرى للنسائي هو ضعيف الحديث وعن حبيب بن ابي ثابت كنا نسمي أبا صالح مولى أم هانئ الذي وعز قال النسائي وقد مرى أنه قال في من حديث كل شيء حدثك به فهو كذب وفي القائل للرازمهر مرمى الدر وعز بلغة فارس الكتاب وإنما جعدة فهو قول قال البخارى في تاريخه جعدة من ولد أم هانئ عن ابن صريح عن أم هانئ روى عن شعبة لا يعرف إلا بحديث فيه نظر قال النسائي لم يسمعه جعدة من أم هانئ ، وقد بين ذلك البيهقي في باب صيام المتطوع وأخرج منه قبل تمامه أما هارون فهو قول له قاله ابن القطان واختلف في نسبه فقيل ابن أم هانئ وقيل ابن ابن أم هانئ وقيل ابن أم هانئ وهذا وهم فإنه لا يعرف لها بنت ، وقال النسائي اختلف على سمالك فيه وسماك ليس يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث وقال عبد الحق هذا أحسن أحاديث أم هانئ وإن كان لا يجزى به وقال الشوكاني في إسناده أيضا يزيد بن أبي زياد الهاشمي قال ابن عدى يكتب حديثه وقال الذهبي صدق روى أحفظ أم قال ابن الترمذى وقتل روى النسائي وغيره من غير طريق سمالك وليس فيه قوله فان شئت فاقضيه ولم يرو هذا اللفظ عن سمالك غير حماد بن سلمة وقد روى البيهقي هذا الحديث من رواية حماد بن سلمة عن ابن صريح وأبو عوانة كلاهما عن سمالك وليس فيه هذا اللفظ وأخرجه النسائي كذلك من رواية ابن أبي عمير عن سمالك وأخرجه الطحاوى كذلك من رواية قيس بن الربيع عن سمالك وقد قال البيهقي في حديث ابن سلمة سأله حقه في أكثره فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه ويحبون ما يفرق به عن قيس بن سعد أمثالهم ، وأما أصل أن حديث أم هانئ ليس بقوى عند المحققين فلا يجزى به على جواز فطر صوم المتطوع بعد الشرع فيه ولا على نفى القضاء أما حديث الباب الفعلي فظاهر جواز الفطر بخلافه كما هو رواية المتفق عليه عندنا ومختار الشيخ ابن الهيثم وأما الحديث الحنفية لما هو ظاهر الرواية عندنا فهو ما أخرجه مسلم في أبواب الولية من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الطعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل وإن كان صائما فليصل أى فليدع ، قال الطحاوى فلو كان الفطر حراما لم يكن غير من كان لا فضل الفطر لأجابه الدعوى التي هي سنة أم - ويؤيد ما رواه العقيلي في تاريخه الضعيف من حديث محمد بن أبي سلمة عن محمد بن عمر عن أبي حنيفة عن ابن هرة قال أهديت عائشة وخضنا

فلما جاءنا زور قال فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لرسول الله أهديت لنا هدية أوجاءنا زور وقد خبأت لك شيئا قال ما هو قلت خبئ قال هاتيه فجدت به فاكل ثم قال قد كنت صابغا

هدية وهما صائمتان فأكلتا منها فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقضيا يوما مكانه ولا تعودا أو ردة في ترجمة محمد بن أبي سلمة المكي وقال لا يتابع على حديثه وقد ذكرناه في معروض التأييد ولما أسئلة وجوب القضاء فقال الشيخ ابن الهمام لنا الكتب في السنة والقياس أما الكتاب فقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم التي اكتسبوا بالبر وقال تعالى ولا تأكلوا أموالكم التي اكتسبوا بالبر وقال تعالى ولا تأكلوا أموالكم التي اكتسبوا بالبر سيق في معروض ذكرهم على عدم رعاية ما التزموه من القرب التي لو كتبت عليهم والقدر المؤدى على ذلك فوجب صيانتهم عن الإبطال بهذين النصين فاذا انظر وجب قضاءه نقاديا عن الإبطال، أم؟ أما السنة فقال الحسيني منها ما رواه الترمذي قال حدثنا أحمد بن منيع حدثنا كثير بن هشام حدثنا جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كنت أنا وحصة صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيته فأكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني إليه حفصة وكانت ابنة أبيها فقالت يا رسول الله أنا كننا صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيته فأكلنا منه فقال اقضيا يوما آخر مكانه ورواه أبو داود والنسائي أيضا من رواية يزيد بن الهادي عن زميل مولى عروة عن عروة عن عائشة قالت أهدى لي حفصة طعاما وكنا صائمتين فأفطرنا ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا له يا رسول الله أنا أهديت لنا هدية فاشتهيتهما فأفطرنا فقال لا عليكم ما صوما مكانه يوما آخر وأخرجه النسائي من رواية جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها وأخرجه أيضا من رواية يحيى بن أيوب عن اسمعيل بن عتبة قال وعندي في موضع آخر وإسماعيل بن إبراهيم عن الزهري عن عروة عن عائشة قال يحيى بن أيوب حدثني صالح بن كيسان عن الزهري مثله قال النسائي وحدثني في موضع آخر عن صالح بن كيسان ويحيى بن سعيد مثله، فإن قلت قال الترمذي رواه مالك بن انس ومعه عبد الله بن عمر زياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة فهذا وقال الترمذي أيضا في العلل سألت محمد بن يحيى عن هذا الحديث فقال لا يصح حديث الزهري عن عروة عن عائشة في هذا قال وجعفر بن برقان ثقة وروى عنه في الشيء وكذا قال محمد بن يحيى الزهري لا يصح عن عروة وقال النسائي في سننه بعد أن رواه هذا خطأ وقال بوجوه خالته بعد ذكره لهذا الحديث مدارج صالح بن كيسان ويحيى بن سعيد على يحيى بن أيوب وهو صالح واسماعيل بن إبراهيم مازوك الحديث وجعفر بن برقان في الزهري ليس بشيء وسفيان بن عيينة وصالح بن أبي الأخضر في حديثهما خطأ كثير قال وحفاظ ابن شهاب يروونه مسلا - قلت وقد وصله آخرون فجعلوا عن الزهري عن عروة عن عائشة وهو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين ومحمد بن إدرisse وحفظه وصالح بن أبي الأخضر واسماعيل بن إبراهيم بن عتبة وصالح بن كيسان وحجاج بن اسامة واذا دار الحديث بين الأقطاع والاصصال فطريق الاتصال أولى وهو قول الأكثرين وذلك لأن طريق الأقطاع ساكت عن الروى وحالها صا في طريق الاتصال بيان له ولا معارضة بين الساكت والناطق ولئن سلمنا أنه روى مسلا أنه روى وقد وافقه حديث متصل وهو حديث عائشة بنت طلحة رواه الطحاوي قال حدثنا المنزني قال حدثنا الشافعي قال حدثنا سفيان عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له يا رسول الله أنا قد خبأت لك حيسا فقال أما لي كنت أريد الصوم ولكن قريبه سأصوم يوما مكان ذلك قال محمد هو ابن ادريس سمعت سفيان عامة مجالستي أياه لا يذكر فيه سأصوم يوما مكان ذلك قال ثوراني عرضت عليه الحديث قبل أن يموت بسنة فأجاب فيه سأصوم يوما مكان ذلك ورواه البيهقي في سننه البكاء من طريق الطحاوي في كتابه المعرفة أيضا، وقد صحح عبد الحق هذا الزيادة سأصوم يوما مكان ذلك كما في المرقاة ففي هذا الحديث ذكر القضاء فيؤيد حديث الزهري الدال على وجوبه لكن قال أحمد أن هذا الحديث قد رواه جماعة عن سفيان دون هذه اللفظة ورواه جماعة عن طلحة بن يحيى دون اللفظة منهم سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وعبد الواحد بن زياد ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وعليل بن عبيد وغيرهم وأخرجه مسلم في صحيحه من عبد الواحد وغيره دون هذه اللفظة وقال البيهقي في السنن الكبير رواية هؤلاء تدل على خطأ هذه اللفظة قال العيني وهذا الحب الجاهل منه أن يخطئ ههنا أمامه الشافعي ويخطئ مثل سفيان بن عيينة والشافعي أمام ثقة وروى هذه اللفظة من مثل سفيان الذي هو من أكبر شيوخهم ثم لو لم يذكر خلافه عنه لم يتلفظ بمثل هذا الكلام البشيع لأجل تضعيف ما احتج به الحنفية ونقض عينية من جهة الشافعي ومن جهة شيخه وليس هذا من دأب العلماء التراسخين فضلا عن العلماء المقلدين، أم قلت ولكن في تهذيب التهميب قال ابن عمار سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين ومائة فمن سمع منه في هذه السنة ورواه فسمعه لأشياء - قال الحفاظ وقد وجدت عن يحيى بن سعيد شيئا يصح أن يكون سببا لما نقله عنه ابن عمار في حق ابن عيينة وذلك ما أورده أبو سعد بن السعدي في ترجمة اسمعيل بن أبي صالح المؤدق من ذيل تأييد بخلافه بسند له قوى إلى عبد الرحمن بن بشر بن الحكم قال سمعت يحيى بن سعيد يقول قلت لأبى عيينة كنت تكتب الحديث وتحدث اليوم وتزير في أسناده وتقصص منه فقال عليك بالسامح الأول فاني قد سمعت وقد كرا بومعيا الرازي في زيادة

الليل على وجوب قضاءه الطاهر إذا أفطر بعد الشروع

[illegible]

قال طلحة فحدثت مجاهدًا بهذا الحديث فقال ذاك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله فان شأها مضاهها وان شاء أمسكها وحل شأنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فان اذأصأتم ثم اتانا يوما آخر فقلنا يا رسول الله أهدي لنا خبثا فقال أريينيه فلقد أصبحت صائما فأكل وحملني عمرو بن عبد المنان حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن هشام القرطبي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شئ وهو صائم ثم أكل واشرب فليست بصوماء

يجب عليه قضاءه ليخرج عن عهده ما شرع فيه وأبطله ا، م - وقال الشوكاني ان الآية عامة ولا اعتبار بعزم اللفظ لا بخصوص السبب كما تفرد في الأصول، وقال الشيخ ابن الهائم والكل (أي هو المكي في تفسير الآية من الأقوال) يفيد ان المراد بالأبطال اخرجها عن ان ترتب عليها فائدة اصلاً كما هو توجب وهذا غير البطلان الموجب للقضاء فلا تكون الآية باعتبار المراد دليل على منع هذا البطلان بل دليل على منع بدونه قضاء فتكون دليل رواية المنتهية على ما قدمناه من انها اباحة القطر مع ايجاب القضاء ولهذا اختارنا هالان الآية لا تدل باعتبار المراد منها على سوى ذلك - وفي الباب آثار عديدة فقد روى الطحاوي من حديث سعيد بن الحسن عن ابن عباس انه اخبر اصحابه انه صام ثم خرج عليهم رأسه فيقتر فقالوا لوليك صائماً قال بلى ولكن مرت لي جارية لي فاصبحتني فاصبحتها وكانت حستة ففهمت بها وانا قاضيتها يوماً آخر واخرج ابن حزم في المحلى من طريق كيع عن سيث بن سليمان المكي قال خرج عمر بن الخطاب يوماً على الصحابة فقال اني أصبحت صائماً فمرت لي جارية فوقع عليها فماتت قال فلما رأوا ما شكروا عليه وقال له على رضى الله عنه اصبت حلالاً وتقصير يوماً مكانه قال له عمر رضى الله عنه انت احسنهم فتياً وروى ابن ابي شيبة في مصنفه حديثاً سمع من ابراهيم بن عثمان البقي عن انس بن سيرين انه صام يوم عرفته فعطش عطشاً شديداً فافطر فسأل عدة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأمروا ان يفطر يوماً مكانه وروى وجوب القضاء عن ابي بكر وعمر على وابن عباس وجابر بن عبد الله وعائشة واسطة رضى الله عنهم وهو قول الحسن البصري وسعيد بن جبيرة في قول ابي حنيفة ومالك وابي يوسف ومحمد رحمهم الله - قال ابن الهائم واما القياس فخطأ الحرج والعرق الفلن حيث يجب قضاءهما اذا افسدا، ا م - فالراجح عند من أنصف وامعن وجوب القضاء وهو الاحوط - والله سبحانه وتعالى اعلم - قوله تعالى انك بمنزلة المبال هذا مقول مجاهد في هذه الرواية وروى عبد الرزاق عن ابن عباس انه ضرب لذلك مثلاً كمن ذهب به الى تصديق به ثم رجع ولم يتصدق به او تصديق بعينه وأمسك بعضه قوله أريته الم امر من الأراء وفي رواية ادنيه وارنيه كناية عنها لان ما يكون قريباً يكون مرئياً ذكره الطبري قوله فلقد أصبحت صائماً ثم قال القارئ اى مريد للصوم وقال بعضهم المراد الصوم اللغوي ومعناه لم أكل بعد شيئاً وقال ابن الملك اى كنت نويت الصوم في أول النهار قال القارئ وهو مخالف للمذهب فيحتاج الى تأويل وقد يراد به وقد يرد بيان الخلاف فيه باب اكل الناسى وشربه وجماعه لا يفطر قوله عن هشام القرطبي الم هو هشام بن حسان الأزدى القرطبي وهو عبد الله البصري وقد روى هذا الحديث البخاري في الصيام من طريق يزيد بن زريع عن هشام عن ابن سيرين ولم ينسبه فظن الاحتفاظ انه هشام الدستوائي اى هشام بن ابي عبد الله ابو بكر البصري والظاهر انه وهم والله اعلم - قوله فليتصومه الم قال النووي فيه دلالة لمذهب الاكثرين ان الصائماً اذا اكل وشرب او جامع ناسياً لا يفطر ومن قال بهذا الشافعي وابو حنيفة وداود وآخرون وقال ربيعة ومالك يفصد صومه وعليه القضاء دون الكفارة وقال عطاة والاوزاعي الليث يجب القضاء في الجملة دون الأكل وقال احمد يجب في الجماع القضاء والكفارة ولا شيء في الأكل وقال ابن دقيق العيد ذهب مالك الى ايجاب القضاء على من أكل او شرب ناسياً وهو القياس فان الصوم قليات ركنه وهو من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات قال وعلة من لم يوجب القضاء حديث ابي هريرة لانه أمر بالأتيام ومعنى الذي يتوصوماً وظاهر حمله على الحقيقة الشرعية فيمسك به حتى يدل دليل على ان المراد بالصوم هنا حقيقة اللغوية وكأنه يشير بمجال الى قول ابن القصار ان معنى قوله فليتصومه اى الذي كان دخل فيه وليس فيه نفى القضاء قال وقوله قائماً اطعمه الله وسقاه مما يستدل به على صحة الصوم لا شعاره بان الفعل الصادر منه مسلوب الاضائة اليه فلما كان أظفر لأضيف الحكم اليه قال وتعليق الحكم بالأكل والشرب للغالب لان نسيان الجماع نادر بالنسبة اليهما وذكر الغالب لا يقتضي مفهوماً وقد اختلف فيه القائلون بأن اكل الناسى لا يوجب قضاءً واختلف القائلون بالافساد هل يوجب مع القضاء الكفارة ولا مع اتقاهم علان اكل الناسى لا يوجبها ومدار كل ذلك على قصد حاله الجامع ناسياً عن حالة الأكل ومن اراد الاحتاق بالجماع بالمصوم عليه فاما طريقه

عَنْكَرَ اللَّهُ بِنِ مَعَاذِ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا كُفَيْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ قُلْتُ لِعَائِشَةَ أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ قَالَتْ مَا عَلِمْتُ شَهْرًا أَكَلَهُ إِلَّا رَمَضَانَ وَلَا أَفْطَرُهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَحَدَّثَنَا** ابُو الرِّبِيعِ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِّثَنَا جَادَ عَنْ ابُو يَاسِبٍ وَهَشَامٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ جَادُ وَاطْنُ ابُو يَاسِبٍ قَدْ رَوَعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَوْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ صَامَ قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ أَفْطَرَ قَالَتْ وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانَ **وَحَدَّثَنَا** هِشَامُ عَنْ جَادَ عَنْ ابُو يَاسِبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْهُمْ وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَسْنَادِ هَشَامًا وَلَا جَادًا **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابِي النُّضْرَمِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُكَيْبٍ أَنَّ اللَّهَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَفْطِرُ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فَشَعْبَانَ **وَحَدَّثَنَا** ابُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ ابُو بَكْرِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ ابِي كَيْسٍ عَنْ ابِي سَلَمَةَ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ أَفْطَرَ وَلَمْ أَرَهُ صَائِمًا مِنْ شَهْرٍ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ أَكْثَرًا مِنْ شَعْبَانَ **وَحَدَّثَنَا** ابُو يَاسِبٍ عَنْ ابِي كَثِيرٍ حَدَّثَنَا ابُو سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ

أَنْ لَا يَطْلُعَ شَهْرٌ مِنْ صَوْمٍ قَالَتْ عِيَاضُ فِيهِ أَنْ صَوْمَ النَّفْلِ غَيْرُ مَحْضٍ بِوَقْتٍ بِلِلسَةِ كُلِّهَا وَقَدْ لَهَ قَوْلُهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ إِلَّا كَثَائِدَ عَنْ الْمَوْتِ وَاللَّامِ فِي لِسَبِيلِهِ مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ لَقِيتُهُ ثَلَاثَ بَقِيْنَ مِنْ الشَّهْرِ تَرِيدُ مُسْتَقْبَلًا ثَلَاثَ أَيَّامٍ كَانَ حَالُهُ مَا ذَكَرَ إِلَى أَنْ مَاتَ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ لِأَدَاءِ السَّالَةِ فَلَمَّا أَتَاهَا مَضَى إِلَى مَا وَاهُ وَمُسْتَقَرٌّ قَوْلُهُ قَدْ صَامَ قَدْ صَامَ إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَلَّا قَوْلُهُ قَدْ أَفْطَرَ إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ الشَّدَى قَوْلُهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ أَيَّ النَّفْلِ مُتَابِعًا فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ قَوْلُهُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَفْطِرُ أَيَّ الْبَلَاءِ قَالَ التَّوَيْتِيُّ رَمِيزُ الرَّبِّ فِي نَقُولَ بِالْزُّنُونِ وَقَدْ وَجَدْتُ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِالنَّدَى عَلَى الْخَطَابِ كَأَنَّهَا تَقُولُ أَنْتَ أَيُّهَا السَّامِعُ لَوْ أَبْصَرْتُهُ - قَوْلُهُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ أَيَّ الْبَلَاءِ أَنْ يَصُومَ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَصِمِ الدَّهْرَ كُلَّهُ وَكَأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لِثَلَاثِ بَقِيْنَ عَلَى الْأُمَّةِ وَهُوَ هِمٌّ رَجِيحٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ عَطَى مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَوْ تَرَمَّ ذَلِكَ لَاقْتَدِرَ عَلَيْهِ لَكِنَّهُ سَلَكَ مِنَ الْعِبَادَةِ الطَّرِيقَةَ الْوَسْطَى فَصَامَ وَأَفْطَرَ وَقَلَّمَ زَامَ وَطَبِخَ لِمَنْ اتَّقَى بِهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ أَيَّ أَكْثَرَ بِالْمَنْصَبِ وَهُوَ ثَانِي مَفْعُولٌ رَأَيْتُ وَقَوْلُهُ فِي شَعْبَانَ يَتَعَلَّقُ بِصِيَامًا وَالْمَنْعَةُ كَانَ يَصُومُ فِي شَعْبَانَ وَغَيْرِهِ وَكَانَ صِيَامُهُ فِي شَعْبَانَ تَطَعًا أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ فِي سَائِرِ شَعْبَانَ قَوْلُهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ أَكْثَرًا مِنْ شَعْبَانَ قَالَ الْخَافِظُ وَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِي حَدِّثِ ابْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ ثَمَانًا إِلَّا شَعْبَانَ يَصِلُهُ بِرَمَضَانَ أَيَّ كَانَ يَصُومُ مَحْظُهُ وَلَقَدْ تَرَمَّزَ بِهِ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ جَاءَنِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا صَامَ أَكْثَرَ الشَّهْرِ أَنْ يَقُولَ صَامَ الشَّهْرَ كُلَّهُ وَيُقَالُ قَامَ فَلَنْ لَيْلَتِهِ أَجْمَعُ وَلَعَلَّهُ تَدَبَّرَ وَاشْتَغَلَ بِبَعْضِ أَمْرِ قَالَ التَّوَيْتِيُّ كَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بَيْنَ ذَلِكَ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الرَّايَةَ الْأُولَى مَسْقُوتٌ لِلثَّانِيَةِ مَحْضَةٌ لَهَا وَإِنَّ الْمُرَادَ بِأَجْمَلِ الْأَكْثَرِ وَهُوَ عِيَاذٌ قَلِيلٌ لَاسْتِعْمَالِ وَاسْتِعْمَالِ الطَّبِيعِ قَالَ لَنْ الْكُلَّ تَأْكِيْدًا لِدَادَةِ الشُّمُولِ وَدَفْعِ الْجَوْرِ تَقْصِيرًا بِالْبَعْضِ مَنَافِعَ لَهُ - أَمْ - قَالَ الزُّرْقَانِيُّ فِي شَرْحِ الْمَوَاهِبِ لَكِنَّ الْأَسْتِحْبَادَ لَا يَمْنَعُ الْوُقُوعَ لِأَنَّ الْحَرْشَ يَفْسَرُ بَعْضُهُ بَعْضًا لِأَسِيْمَا وَالْخُرُوجَ مَقْعَدٌ وَهُوَ عَائِشَةُ وَهِيَ مِنَ الْفَصِيحَةِ وَقَدْ لَقِيَ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ الْعَرَبِ وَمِنْ حَفْظِ حُجَّةٍ قَالَ الطَّبِيعِيُّ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ تَارَةً وَيَصُومُ مَحْظُهُ أُخْرَى لِثَلَاثِ تَوَاهُ وَجِبَ كَلَهُ كَرَمَضَانَ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ مِنْ أَوَّلِهِ تَارَةً وَمِنْ آخِرِهِ أُخْرَى وَمِنْ أَشَاءَ طَوْرًا فَلَا يَحْتَاطُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا يَخْصُرُ بَعْضُهُ بِصِيَامٍ دُونَ بَعْضٍ وَقَالَ الزُّنَيْنِيُّ بْنُ الْمُتَمِيمِ أَنَّ ابْنَ جَعْلٍ قَوْلَ عَائِشَةَ عَلَى الْمِيَالِغَةِ وَالْمُرَادُ أَكْثَرًا مَا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ قَوْلِهَا الثَّانِي مَتَأَخَّرَ عَنْ قَوْلِهَا الْأَوَّلِ فَأَخْبَرَتْ عَنْ أَوَّلِ أَمْرِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَكْثَرَ شَعْبَانَ وَأَخْبَرَتْ ثَانِيًا عَنْ آخِرِ أَمْرِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ - أَمْ - وَلَا يَخْفَى تَكْلُفُهُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ وَثَوْبُ قَوْلَ عَائِشَةَ الْمُنْقَدَرُ وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانَ وَهُوَ مِثْلُ حَدِّثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْآخِي فِي الْبَابِ الْخَلْفِ فِي حِكْمَةِ أَكْثَرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ صَوْمِ شَعْبَانَ فَقِيلَ كَانَ يَشْتَغِلُ عَنْ صَوْمِ ثَلَاثِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ لِسَبِيلِهِ وَغَيْرِهِ فَيَقْضِيهَا فِي شَعْبَانَ إِذَا رَأَى ذَلِكَ ابْنُ لِبَالٍ وَفِيهِ حَدِّثٌ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوَسَطِ - وَقِيلَ يَصْنَعُ ذَلِكَ لِعَظِيمِ رَمَضَانَ وَوَدَفِيهِ حَدِّثُ آخِرُ الْخُرُوجِ التَّوَيْتِيُّ وَغَيْرِهِ وَفِي أَسْنَادِهِ صَدَقَةُ بْنُ مَوْسَى وَهُوَ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ عِنْدَهُمْ وَبِإِصْطِحَافِهِ هُوَ مَعَارِضُ الصَّحِيحِ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْخَافِظُ فِي الْفَتْحِ - وَقِيلَ الْحِكْمَةُ فِي أَكْثَرِهِ مِنَ الصِّيَامِ فِي شَعْبَانَ دُونَ غَيْرِهِ أَنْ نَسَاءَهُ كُنْ يَقْضِيْنَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ رَمَضَانَ فِي شَعْبَانَ وَهَذَا عَكْسُ مَا تَقْلَمُ فِي الْحِكْمَةِ فِي كُنْ يَخْفَى كُنْ يَخْفَى

لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشهر من السنة أكثر صياماً منه فشعبان وكان يقول خذوا من الأعمال ما تطيقون فان
الله لن يبل حتى تموتوا وكان يقول احملوا الحبل الى الله ما دام عليه صاحبه وان قل **حديثنا** ابو الربيع الزهراني حدثنا ابو عوانة
عن ابي بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً كاملاً قط غير رمضان وكان يصوم اذا
صام حتى يقول القائل لا والله لا ينقطع وكيف اذا فطر حتى يقول القائل لا والله لا يصوم **وحديثنا** محمد بن بشار وابو بكر بن نافع
عن عبد الرحمن بن شعيب عن ابي بشر هذا الاسناد وقال شهر ما متتابعاً منذ قدم المدينة **حديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن
قضاء رمضان الى شعبان لانه ورد فيه ان ذلك لكونه كن يشغلن معه صلى الله عليه وسلم عن الصوم وقيل الحكمة في ذلك انه يعقبه رمضان وصومه
مفتروض وكان يكابر الصوم في شعبان قبل ما يصوم في شهرين غيره لما يقوته من المتطوع بذلك في ايام رمضان والاولى في ذلك ما جاء في حديثنا اصحهما مضراً خروجه
النسائي وابو داود وصححه ابن خزيمة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لو اراك تصوم من شهرين ما تصوم من شعبان قال في ذلك شهر يغفل الناس
عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين فاحب ان يرفع على ان تصاموا - والمراد بالرفع الرفع الخاص وورق الرفع العام بكرة وعشياً
قال في الموهب شرحه فبين صلى الله عليه وسلم وجبر صيامه لشعبان دون غيره من الشهور بقوله انه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان يشير الى انه
لما اكتشفه احاط به (شهران عظيمان الشهر الحرام) رجب وشهر الصيام اشتغل الناس جميعاً فصام مغفولاً عنه) مع رفع الأعمال فيه الى الله (وكثير من
الناس يظن ان صيام رجب افضل من صيامه) اي شعبان (لانه) اي رجب (شهر حرام وليس كذلك) فقد روى ابن وهب بسند عن عائشة قالت ذكر
لبنى صلى الله عليه وسلم ناس يصومون شهر رجب فقال فين هم من شعبان (وفي احياناً الوقت المغفول عنه بالطاعة فواك منها ان تكون) اي الطاعة
(اخفوا وخفوا النوافل واسرارها افضل لا يتأتم الصيام فانه سر بين العبد ورببه ومنها انه اشق على النفوس لان النفوس تتأني بما تشاهد من
احوال بني الجنس فاذا كثرت يقظة الناس وطاعتهم سهلت الطاعات اذ كثرت الغفلات اهلها) تأني بعد عوم الناس فيشوق على الغفلة المستقطنة
طاعتهم فقلة من يقتدى بهم) وفضل العمل أشق وأثقل ومنها ان المنفرد بالطاعة بين الغافلين قد يرفع به البلاء عن الناس (وقد روى في صيامه صلى الله
عليه وسلم شعبان من آخر وهو انه تنعيم فيه الأجال) اي شغل وتفرغ اسما من يموت في تلك الليلة المثلثة من العام والقبل عن اسماء من لموت من
أم الكتاب فيكتب في صحيفة ويسلم الى ملك الموت (فرى) عند ابي يعلى والخطيب غيرها (باسناد فيه ضعف عن عائشة قالت كان أكثر صيام النبي صلى
الله عليه وسلم وشعبان فقلت يا رسول الله ارى أكثر صيامك وشعبان) وفي رواية اخرى احب الشهور اليك ان تصوم شعبان (قال ان هذا الشهر يكتب فيه
ملك الموت اسماء من يقبض فاحب ان لا يشتم اسمي الا وانا صائم) وفي رواية اخرى ان الله يكتب كل نفس صيغة تلك السنة فاحب ان يا تني اجلي وانا
صائم اي يا تني كتابا اجلي وفيه ان كتابته في زمن عبادة يرمي لصاحبها الموت على الخير وان من اول تلك العبادة الصوم لانه يروض النفوس ويؤيد
الباطن ويقهر القلب المحضو رجح الله (وقد روى مسلاً) عن التابعي بدو ذكر عائشة (وقيل انه اصح) من وصله بذكرها (وقيل في صور شعبان معنى
آخر وهو ان صيامه كالتميز على صيام رمضان لئلا يدخل في صيامه على مشقة وكلفة بل يكون قد قرن الصوم واعتاده ووجد بصيام شعبان قبل رمضان
حلاوة الصوم ولذته فدخل في صيام رمضان بقوة ونشاط) انتهى - قال الحافظ ولا تأخر بين هذا وبين ما تقدم من الأحاديث في التي عن تقدم رمضان
يصوم اياماً او يومين وكلاما جاء من النبي عز وجل نصف شعبان الثاني فان الجمع بينهما ظاهر ان يحل النبي على من لم يدخل تلك الايام في صيام اعتاده وفي الحديث
دليل على فضل الصوم في شعبان واجاب النووي عن كونه لم يكن الصوم في المحرم من قوله ان افضل الصيام ما يقع فيه بانه محتمل ان يكون ما عدا ذلك الا في آخر
عمر فلو تمكن من كثرة الصوم في المحرم او اتفق له فيه من الاعتداء بالسفر المرض مثلاً ما منع من كثرة الصوم فيه (ام تنبيه) قال العيني واما الأحاديث التي
في صلة النصف من شعبان فذكر ابو الخطاب (ابن دحية) انها موضوعة وفيها عند المحدثين مقطوع اي منقطع في موضعين قال وكان بين الشيخ تقي الدين
ابن الصلاح والشيخ عز الدين بن عبد السلام في هذه الصلوة متفاوتات فابا الصلاح يزعم ان لها اصلاً من السنة وابن عبد السلام ينكره واما الواقفي في تلك الليلة
فزعم ابن دحية ان اول ما كان ذلك من يحيى بن خالد بن بروت انهما كانوا مجوساً فادخلوا في دين الاسلام ويا يهودون به على الطعام قال لما اجتمعت بالملك الكامل
وذكرت له ذلك قطع دابر هذه البدعة المجوسية من سائر أعمال البلاد المصرية **قوله** خذوا من الأعمال ما تطيقون الخ اي تطيقون الدوام عليه بلا ضرا واجتناب
التمتع في جميع انواع العبادات قد تقدم شرح هذه القطعة من الحديث وبيانها واضحا في باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره من كتاب الصلوة قبل كتاب
الترامة واحاديث القرآن فلا يراجع قال الحافظ ومناسبة ذلك الحديث الاشارة الى ان صيامه صلى الله عليه وسلم لا ينبغي ان يتأني به فداء من اطاق ما كان يطيق
ان من اجهد نفسه في شيء من العبادة خشى عليه ان يمل فيفضي الى تركه والمداومة على العبادة وان تخلت اولى من جهد النفس في كثرتها اذا انقطعت
فالقليل الدائم افضل من الكثير المنقطع **قوله** لن يبل الخ يفتقر اليه ما لا يعرض عنكم ولا يقطع الاقبال بالرحمة عليكم وقد مر شرحه مبسوطاً

الاستغفار بالحقيقة فمعناه هنا حمل الخطاب على الأقرار بأمر قد استقر عند ثبوت **قوله** أخبر على صيغة المجهول لنفس المتكلم وحده **قوله** لو ارد
 بذلك إلا الخير الخ فيه جواز تحذير المرأ بأمر عليه من فعل الخير **قوله** فان بحسبك الخ الباء فيه زائدة ومعناه ان صوم الثلاثة لا يلازم من كل شهر
 كافك الخ **قوله** اطلق افضل من ذلك الخ اي ازيد من ذلك **قوله** فان لزويك عليك حقاً الخ اي لا ينبغي لأحد أن يجرح نفسه والعباد حتى يصغف عن
 القيلير بحقها من جملة والكتاب اختلعت العلماء فحين كفت عن جملة زوجته فقال مالك ان كان غير ضرورية الزوم به او يفرق بينهما ونحوه عن أهل المشهور
 عند الشافعية انه لا يجب عليه وقيل يجب مرة وعن بعض السلف في كل اربع ليلة وعن بعضهم في كل شهر مرة، كذا في الفتح - **قوله** ولزورك عليك حقاً الخ
 بفقر الزاى وسكون الواو اي لضعيفك والزور مصدر وضع موضع الاسم كصو في موضع صائو ونوع في موضع نائو ويقال للواحد الجمع والذكر والانثى
 زور قال ابن التين ويحتمل ان يكون زور جمع زائر كركب جمع راكب وتجتمع تاجر قال عياض وم وحق الزور وهو الضيف في خلوته وتأسيسه بالحديث،
قوله لحسدك عليك حقاً الخ قال العيني وليس المراد باحق مهناً يجبها الواجب بل المراد مراعاته والرفق به كما يقال له حق الصبة على فلان خيفة مراعاته وان
 به فالصائو المتطوع ينبغي ان يراعى جسمه بما يقيه به لئلا يفرض فيعجز عن اداء الفرائض واما اذا خافت التلف على نفسه او عضو من اعضائه
 التي يضطر الجوع فحينئذ يمتنع عليه اداء حقه حتى في الصوم الفرض ايضاً - **قوله** فصم صوماً داوياً فيه اختصار فانه صلى الله عليه وسلم بلغ الى صوم
 داوود بعد مراجعات كثيرة كما ثبتها عليه في أول الباب **قوله** فانه كان اعبد الناس الخ اي في زمانه او المراد من اعبد الناس والله اعلم **قوله** فافترأ

في سبيع الخم اى اختم في كل سبيع - قال الحافظ في الفتح ثور وجدت في مسند الدارمي من طريق ابى فروة عن عبد الله بن عمر قال قلت يا رسول الله في كم اختم القرآن قال اختمته في شهر قلت انى اطبق قال اختمته في خمسة وعشرين قلت انى اطبق قال اختمته في عشرين قلت انى اطبق قال اختمته في خمس عشرة قلت انى اطبق قال اختمته في خمس قلت انى اطبق قال لا - وابوقرة هذا هو الحنفى واسمه عروة بن الحارث وهو كوفى ثقة ووقع في رواية هشيم قال فاقرأه في كل شهر قلت انى اجدنى اقوى من ذلك قال فاقرأه في كل عشرة ايام قلت انى اجدنى اقوى من ذلك قال احدهما اما حصين واما مغيرة قال فاقرأه في كل ثلاث وعند ابى داود والترمذى صحيحان من طريق يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن عمر مرفوعا لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من ثلاث وشاهد عند سعيد بن منصور باسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود اقرأ القرآن في سبيع ولا تقره وفي اقل من ثلاث ولا بى عبيد بن طريق الطيب ابن سلمان عن عمر بن عاتق عن النبی صلی الله عليه وسلم كان لا يختم القرآن في اقل من ثلاث وهذا اختيار احمد ابى عبيد واسحق بن راهويه وغيرهم وثبت عن كثير من السلف انهم قرأوا القرآن في دون ذلك قال النووي والاختيار ان ذلك يختلف بالاشخاص فمن كان من اهل الفهم وتقوى الفكر استحب له ان يقتصر على القدر الذى لا يخلل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني وكذا من كان له شغل بالعلوم وغيرها من محامات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له ان يقتصر منه على القدر الذى لا يخلل بما هو فيه ومن لم يكن كذلك فالاولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج الى الملل ولا يقرؤه هذ مرة والله اعلم - ام قوله ولا تزد على ذلك الخ والزائدة هنا بطريق التذلي اعلا لا يقرؤه في اقل من سبيع وفي بعض روايات السنن ثم قال في سبيع ثور بنزل عن سبيع قال الحافظ وهذا ان كان محفوظا احتمل في أربع بيته وبين رواية ابى فروة تعد الفضة فلا مانع ان يبتدئ بول النجوة صلى الله عليه وسلم لجد الله بن عمر ذلك تأكيداً ويؤيد به الاختلاف الواضح في السياق وكأن النوى عن الزيادة ليس على التحريم كما انى في جميع ذلك ليس للوجوب وعنه ذلك من تراش الحال التي ارشد اليها السياق وهو انه نظر الى تجزئته عن سببى ذلك في الحال ارضى المال وأغرب بعض الظاهر به فقال يحرم ان يقرأ القرآن في اقل من ثلاث وقال النووي اكثر العلماء علانية لا تدبى في ذلك وانما هو يجب النشاط والقوة فلهذا يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص والله اعلم - والسلف في ختمه عادات مختلفة فبعضهم كان يختم في كل شهر وبعضهم في كل عشرين وبعضهم في كل عشرة واكثرهم في سبعة واكثر منهم في ثلاث وبعضهم في كل يوم وليلة وبعضهم في كل ليلة وبعضهم في كل يوم وليلة ثلث ختمات وبعضهم في ثمات وهو اكثر ما بلغنا والمختاران يستكثر منه ما يغلب على الظن الدوام عليه في نشاط نفسه فبى الصفوة عن ابى العباس بن عطاء قال لى في كل يوم ختمة ولى في رمضان كل يوم وليلة ثلاث ختمات ولى منذ اربع عشرة سنة في ختمة ما بلغت النصف منها يريد الفهم منها - كذا في شرح الأبي ح

كان يقوم الليل فترك قيام الليل وحلثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج قال سمعت عطية بن عمار
ابا العتاس اخبره انه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص يقول بلغ النبي صلى الله عليه وسلم اني اصوم اسبوعا وأصلي الليل فاما أرسل
الي واما لقيته فقال ألم أخبر انك تصوم ولا تفطر وتصل الليل فلا تفعل فان لعينيك حظا ولنفسك حظا ولاهلك حظا
فصم وأفطر وصل ونم وصوم كل عشرة أيام يوما ولك أجر تسعة قال اني أجدني اقوى من ذلك يا نبي الله قال صوم صيام
داود عليه السلام قال وكيف كان داود يصوم يا نبي الله قال كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفتر اذا لاقى قال من لي بهذه
يا نبي الله قال عطاء فلا ادري كيف ذكر صيام الابد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصام من صام الابد لا يصام من صام الابد
قوله كان يقوم الليل الخ وفي البخاري من الليل اي بعض الليل قال الحافظ وسقط لفظ من من رواية الاكثر وهي مرادة قال ابن العربي
في هذا الحديث دليل على ان قيام الليل ليس بواجب اذ لو كان واجبا لم يكن لتاركه بهذا القدر بل كان يذمه بأبلغ الذم وفيه استحباب الدوام
على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفريط ويستنبط منه كراهة قطع العبادة وان لم تكن واجبة قوله فاما ارسل الي واما لقيته الخ من غير ارسال
قال الحافظ شك من بعض روايته (اي اما قال عبد الله كذا واما قال كذا) وغلط من قال انه شك من عبد الله بن عمرو لما سألني من انه صلى الله عليه وسلم
وسلم قصدا الي بيته فدل على ان لقاءه اياه كان غرض قصد منه اليه والله اعلم قوله فان لعينيك حظا الخ اي نصيبا قوله ولا يفتر اذا لاقى
اي لا يحرب اذا لاقى العدو قيل في ذكر هذا عقيب ذكر صومه اشارة الى ان الصوم على هذا الوجه لا يهلك البدن ولا يضره بحيث يضره عن
لقاء العدو بل يستعين لفطر يوم على صيام يوم فلا يضره عن الجهاد وغيره من الحقوق ويجل مشقة الصوم في يوم الصيام لانه لم يعتد بحيث
يصير الصيام له عادة فان الامور اذا صارت عادة سهلت مشاقها قوله من لي بهذه يا نبي الله الخ اي من تكفل لي بهذه الخصلة التي للداود عليه السلام
لا سيما علم الفطر قال النووي معناه هذه الخصلة الاخيرة وهي عدم الفرائض على كيف لي تحصيلها قوله فلا ادري كيف ذكر صيام الابد الخ
يعني ان عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الابد في هذه القصة الا انه حفظ فيها انه صلى الله عليه وسلم قال لا يصام من صام الابد وقد رواه الشيخ
واحد هذه الجملة وحدها من طرق عن عطاء قوله لا يصام من صام الابد الخ قال ابن التين استدلل على كراهة صوم الدهر من هذه القصة
من اوجه غيبه صلى الله عليه وسلم عن الزيادة وامر بان يصوم ويفطر وقوله لا افضل من ذلك ودعاؤه على صام الابد وقيل معناه قوله لا يصام من صام الدهر
اي ما صار كقول تعالى فلا صلتي ولا صلته وقوله في حديث ابن قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر لا يصام ولا افطر ما يصام وما
افطر وفي رواية الترمذي لم يصم ولم يفطر وهو شك من أحد روايته ومقتضاه انها بمعنى واحد الخ بخلاف النفي انه لم يحصل اجرا للصوم لحالته
ولم يفطر لانه اسك، والى كراهة صوم الدهر مطلقا ذهب الشيخ واهل الظاهر وهي رواية عن احمد وشاذ ابن حزم فقال يحرم وروى ابن ابي شيبة
ياسنا وصححه عن ابي عمر الشيباني قال بلغ عمر بن الخطاب رجل يصوم الدهر فاته فغلام بالذرة وجعل يقول كل يادهرى ومن طريق ابي اسحق ان علي بن ابي حمزة
ابن ابي نعيم كان يصوم الدهر فقال عمر بن ميمون لورأى هذا اصحاب محمد لوجهه واحتجوا ايضا بحديث ابي موسى رفعه عن صام الدهر فنهت
عليه جهنم وعقد بيده اخرجه احمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وظاهر انها تضيق عليه حصره فيها لتشديد على نفسه وحمله عليها او
رغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم واعتقاده ان غير سنته افضل منها وهذا يقتضيه الوعيد الشديد فيكون حراما والى الكراهة مطلقا
ذهب ابن العربي من المالكية فقال قوله لا يصام من صام الابد ان كان معناه الدعاء فيادهرى من اصايه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وان كان
معناه الخبر فادهرى من اخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يصم واذا لم يصم شرعا لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وسلم لانه نفي
عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل كما تقدم فكيف يطلب الفضل فيما نفي النبي صلى الله عليه وسلم عنه صلى الله عليه وسلم وعده صاحب اللبس المختار صوم الدهر من المكروه تنزيها
وفي الخلاصة اذا افطر في الايام المخفية المختارة لا بأس به، وفي البداية قال بعض الفقهاء من صام سائر الايام وافطر يوم الفطر ولا ضيق ولا
التشريق لا يدل على انه لا بأس به عليه ابو يوسف فقال ليس هذا عندى كما قال والله اعلم هذا قد صام الدهر كما انه اشار الى ان النبي عن صوم
الدهر ليس لمكان صومه هذه الايام بل لما يضره عن الفرائض والواجبات ويقعد عن الكسب ويؤدى الى التبتل المنه عن الله اعلم وفي جميع
الروايات عن عمر بن سلمة قال سئل ابن مسعود عن صوم الدهر فكرهه وداه الطبراني في الكبير واسناده حسن وذهب آخرون الى جواز صيام الدهر
وحملوا اخبار النبي على من صامه حقيقة فانه يدل على فيه ما حرم صومه كالعيد في هذا اختيار ابن المنذر طائفة وروى عن عائشة نحوه وفيه نظر
لانه صلى الله عليه وسلم قد قال جازا لمن سأل عن صوم الدهر لا يصام ولا افطر وهو يؤذن بانه ما اجر ولا اثر من صام الايام المحرمة لا يقال فيه
ذلك لانه عند من احيا صوم الدهر الايام المحرمة يكون قد فعل مستحبا وحراما وايضا فان ايام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعا

أصام من صام لأبدا وحديثه محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر حدثنا ابن جريح بهذا الأسناد وقال إن أبا العباس الشافعي قال
 مسلم أبو العباس السائب بن فروخ من أهل مكة ثقة عدل **وحديثه عبد الله بن معاذ** حدثني أبي حدثنا شعبة عن حبيب بن عبد الله
 في بمنزلة الليل **والمحيط** فلو تدخل في السؤال عند من علم تحريمها ولا يصح الجواب بقوله أصام ولا أفطر لمن لم يعلم تحريمها وذهب آخرون
 إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقا وإلى ذلك ذهب الجهم بن عبد الله السبي أطنى اصحابنا كراهة صوم الدهر لمن فوت حمتا
 ولم يفوت أهل المراد الحق الواجب أو المندوب يتجه أن يقال إن علمه أنه يفوت حقا واجبا حرم وإن علم أنه يفوت حقا مندوبا أو لم يصير مكره إن
 كان يقوم مقامه فلا وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فترجى ذكر العلة التي جازى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم الدهر وساق الحديث الذي فيه أنا فقلت
 ذلك هجرت عينك ونفقت نفسك، وأجاب عن حديث أبي موسى المتقدم كونه بمنزلة صديق عليه فلا بد خلها ففعل هذا تكون على عطف عن أو ضيق
 عنه وهذا التأويل حكاه الأثر عن سعد بن دوحى رده عن أحمد وقال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال يشبه أن يكون معناه ضيق
 فلا بد خلها ولا يشبه أن يكون على ظاهره ورجح هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقال له مناسبة من جهة أن الصائم لما ضيق على نفسه مسالك الظهور
 بالصوم ضيق الله عليه التأويل لا يبق له فيها مكان لأنه ضيق طرقها بالعبادة، قال الحافظ والأولى إجراء الحديث على ظاهره وحمله على من فوت حقا واجبا
 بذلك فإنه يتوجه إليه الوعيد وقال الشيخ الأثيري ويحتمل أن يراد بحديث أبي موسى صوم الدهر الحكمي التنزيهي كما إذا صام من شهر ثلاثين ومضى الضيق
 هو ما حمله عليه الغزالي وغيره والله أعلم ومن تخطت ما يفتقره صلى الله عليه وسلم في بعض طرق الحديث كما تقدم فإن الحنة بعثت أمثالها وذلك صيام الدهر
 وقوله فيما رواه مسلم من صام رمضان وابتدعه شيئا من شوال فكأنما صام الدهر قالوا فذلك على أن صوم الدهر أفضل مما شابهه وإنما هو مطلوب
 وتعقب بأن التشبيه في الأصل المقدر لا يقتضي جواز فضله عن استحبابه وإنما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثين وستين يوما
 من المعلوم أن المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على افضلية المشبه به من كل وجه كذا في الفتح قلت ونظيره ما قال في حق من
 لم يستطع الباءة فإن الصوم له وجاء والوجاء الاختصاص وهو مخرج عنه وفي حديث أبي سعيد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لا بأس
 بنفس ابن كثير من سرية الحديث قال الحافظ ثم اختلفت الجوزون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو أفضل أو صيام يوم واحد أو فطر يوم واحد
 جماعة من العلماء بأن صوم الدهر أفضل لأنه أكثر عملا فيكون أكثر اجرا وكان أكثر اجرا كان أكثر ثوابا وبذلك جزم الغزالي وأما دليل بشرط أن لا يصوم
 الأيام المنهى عنها وإن لا يرغب عن السنة بأن يجعل الصوم حرجا على نفسه فإذا من ذلك فالصوم من أفضل الأعمال فالاستكثار منه زيادة في الفضل
 وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الأعمال متعارضة المصالح والمفاسد ومقتضى ذلك منها في الحق والمنع غير متحقق فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء يعارضه
 اتقضاء العادة التقصير في حقوق أخرى يعارضها العمل المذكور ومقتضى الثالث من ذلك مع مقدر الحاصل غير متحقق فالأولى التقصير المحكم الشك
 ولما دل عليه ظاهر قوله لا أفضل من ذلك وقوله إنما حال الصيام إلى الله تعالى وذهب جماعة منهم المتولي من الشافعية إلى أن صيام داود أفضل وهو ظاهر
 الحديث بل صريحه ويتبرح من حيث المبدأ أيضا بأن صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم وبأن من اعتاده فإنه لا يكاد يلتصق عليه بل تضعت
 شهرته عز الأكل وتقل حاجته إلى الطعام والشراب غارا وبألف تناوله في الليل بحيث يتجدد له طبع رائد عجالات من يوم يوم يوما ويفطر يوما فإنه ينقل
 من فطر إلى صوم ومن صوم إلى فطر وقد نقل الترمذي عن بعض أهل العلم أنه اشق الصيام وأيسر ذلك فالتأمن تقويت الحقوق كما تقدمت الإشارة
 إليه فيما تقدم قريبا في حق داود عليه السلام ولا يفتر إذا لاقى لأن من أسباب الفرائض ضعف الجسد ولا شك أن سحر الصوم يهكك وعلى ذلك يحمل قول
 ابن مسعود في ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه أنه قيل له إنك لتقل الصيام فقال إنى أخاف أن يضعفني عن القراءة والقراءة أحب إلي من الصيام
 نعم، افترض أن شخص لا يفوته شيء من الأعمال الصالحة بالصيام أصلا ولا يفوت حقا من الحقوق التي توجب بها لم يجد أن يكون في حقه أبجر والذلك
 أشار ابن خزيمة فتوجه الدليل على أن صيام داود إنما كان أعلى الصيام واجبه إلى الله لأن فعله يؤدي حتى نفسه وإلهام وزاد أيام فطر عجالات
 من يتابع الصوم وهذا يشعر بأن من لا يتصره في نفسه ولا يفوت حقا أن يكون أبجر وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال فمن يقتضي
 حاله أكثر من الصوم أكثر منه ومن يقتضي حاله أكثر من الإفطار أكثر منه ومن يقتضي حاله المزج فعله حتى أن الشخص الواحد قد تختلف
 عليه الأحوال في ذلك وإلى ذلك أشار الغزالي أخيرا والله أعلم بالصواب **قوله ثقة عدل** في البخاري كان لا يتهم في حديثه قال الحافظ
 فيه إشارة إلى أن الشافعي بصل دان يتهم في حديثه لما لتقنيه صناعته من سلكه المبالغة في الظاهر وغيره فأخبر الراوي عنه أنه مع كونهم شاكلا
 كان غير متهم في حديثه وقوله في حديثه يحتل مزه من الحديث النبوي ويحتل فما هو أعز من ذلك والثالث فيبقى ولا لكان مرغوبا عنه
 والواقع أنه نجة عند كل من أخرجه الصحيح وأصح بتوثيقه أحمد وابن معين وآخرون **قوله** حدثنا شعبة عن حبيب بن عبد الله هو حبيب بن

أخوات العلماء في حرماتهم أفضل
 مسلم بن داود الظاهر في حرماتهم أفضل

سمع عبد الله بن عمر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا محمد انك لتقوم الدهر وتقوم الليل انك اذا فعلت لك هجعت له العين ونهكت لاصام من صام لا يد صوته الاثني عشر من الشهر صوته الشهر كله قلت فاني طيق اكثر من ذلك قال فضع صوته داود وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يفتر اذا لاقى **وحدثنا** ابو كريب حدثنا ابن بشر عن مسعر حدثنا حبيب بن ابي ثابت بهذا الاسناد قال نفعت النفس **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا سفيل بن عيينة عن عمر بن ابي العباس عن عبد الله بن عمر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم الراخبر انك تقوم الليل وتقوم النهار قال اني افعل ذلك قال فانك اذا فعلت ذلك هجعت عينك ونهكت نفسك لعينك حتى ولنفسك حتى ولاهلك حتى ثم وثق وصم وافطر **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب قال زهير حدثنا سفيل بن عيينة عن عمر بن ابي شيبة عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احب الصيام الى الله صيام داود واحب الصلوة الى الله صلوة داود عليه السلام كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً **وحدثني** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح اخبرني عمر بن دينار ان عمر بن اوس اخبره عن عبد الله بن عمر بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال احب الصيام الى الله صيام داود كان يصوم نصف الدهر احب الصلوة الى الله عتر وجل صلوة داود عليه السلام كان يرقد شطر الليل ثم يقوم ثم يرقد آخره ويقوم ثلث الليل بعد شطرة قلت لعمر بن دينار وعمر بن اوس كان يقول يقوم ثلث الليل بعد شطرة قال نعم **وحدثنا** يحيى بن اخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد بن ابي قلابة قال اخبرني ابوالميمون قال دخلت مع ابيك على عبد الله بن عمر فحدثنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر له صومي قد خل على فالتفت له وسادة من ادم حشوها ليف فجلس على الارض وصارت الوسادة بيني وبينه فقال لي اما يكفينك من كل شهر ثلاثة ايام

الي ثابت **قوله** هجعت له العين ان نفخ الجيم اى غارت او وضعت لكثرة التهر **قوله** ونهكت ان نفخ الهاء اى هزلت وضعت **قوله** ونهكت له النفس ان كبر الفاء اى لعبت وكثرت **قوله** ولنفسك حتى ان اى تعطيها ما تحتاج اليه ضرة البشرية مما اباحه الله للانسان من الاكل والشرب والراحة التي يقوم بها يدنه ليكون عون على عبادة ربه ومن حقوق النفس قطعها عما سوى الله تعالى لكن ذلك يختص بالتعلق بالقلبية **قوله** ولاهلك حتى ان اى تنظر لهم فيما لا بد لهم من امور الدنيا والاخرة والمراد بالاهل النروجة او اعتد من ذلك ممتزجة نفقته **قوله** عن عمر بن عمر بن اوس ان عمر الاول هو ابن دينار كما بينت في النهاية الثانية وعمر بن اوس الشقيق الطائفي هو تابعي كبير **قوله** احب الصلوة الى الله صلوة داود قال المطلب كان داود عليه السلام يحرم نفسه بنوم اول الليل ثم يقوم في الوقت الذي ينادى الله فيه هل من سائل فاعطيه سؤله ثم يستدرك بالنوم يستريح به من نصب القيام في بقية الليل وهذا هو النوم عند السحر وانما صارت هذه الطريقة احب من اجل الاخذ بالرفق بالنفس التي يتعب منها السائغ وقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله لا يسلح حتى تمكوا والله يحب ان يديم فضله ويوالي احسانه وانما كان ذلك ارفق لان النوم بعد القيام يريح البدن وينهض من السهر ويزول الجسم بخلاف السهر الى الصباح وفيه من المصلحة ايضا استقبال صلوة الصبح واداء النحر بانشاها وتقبال وانما قرب الى عدم الرياء لان من نام السدس الاخير اصبح ظاهرا للون سليم القوي فهو اقرب الى ان يخفى عمله الماضي على من يراه اشارة الى ذلك ابن دقيق العيد وحكي عن قوم ان محنة قوله احب الصلوة هو بالنسبة الى من حاله مثل حال المخاطب بذلك وهو من شيق عليه قيام اكثر الليل بل دعاه هذا القائل اقتضاء القاعة زيادة الاجر بسبب زيادة العمل لكن يعارضه هنا اقتضاء العادة والحجبة التقصير في حقوق يعارضها طول القيام فقل ذلك القائل مع المقدار الحاصل من القيام غير معلوم لنا فالاولى ان يجري الحديث على ظاهره وعمومه واذا تعارضت المصلحة والمفسدة فقلار تأثير كل واحد منهما في الحث او المنع غير محقق لنا فالطريق انما نفوض الامر الى صاحب الشرع ويجري على ما دل عليه اللفظ سيج ما ذكرناه من قوة الظاهر هنا والله اعلم **قوله** قال نعم ان ظاهرا ان هذا الترتيب بين الثلث والشطر من نصير الراوي ويحتمل ان يكون عمر بن اوس ذكره بسند والله اعلم **قوله** اخبرني ابوالميمون ان بوزن عظيم اسمه عامر فليل بن ابيك قال دخلت مع ابيك هذا الخطاب لاني قلابية واسمه عبد الله بن زيد ولم أر زيد ذكرنا الا في هذا الخبر وهو ابن عمر وقيل ابن عامر بن نائل بنون ومثناة ابن مالك بن عبيد الجرجي **قوله** فالتفت له وسادة الخ يقال وسادة وساد بكسر الواو وتقولها هذيل بالهمزة بدل الواو او موضع عليه الرأس وقد يكأ عليه وهو المراد هنا قال المطلب فيه اكمل الكبير وجواز زيادة الكبير تلميذه وتعليمه في منزله ما يحتاج اليه في دينه وايتا التواضع وحمل النفس عليه وجواز ذكر الكرامة حيث لا يتأذى بذلك من ترد عليه **قوله** فجلس على الارض الخ فيه بيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع وترك الاستعانة على جلوسه وفي كون

الشهر قال لا قال فاذا افطرت فصم يومين **وحل** شتا يحيى بن يحيى التميمي وقيس بن سعيد جميعا عن حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن غيلان عن عبد الله بن معبد الزماني عن ابي قتادة رجل اتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف تصوم فخصب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله فلما رأى عمر غضبه قال رضيينا بالله ربنا وبالله رسولا ونحيا ونموت ونحيا نعوذ بالله من غضب الله وغضبه عليه فجعل عمر يردد هذا الكلام حتى سكن غضبه فقال عمر يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر كله قال لا صام ولا افطارا وقال لا تصوم لو فطر قال كيف من يصوم يومين ويفطر يوما قال ويطلق ذاك احد قال كيف من يصوم يوما ويفطر يوما قال ذاك صوم داود عليه السلام قال كيف من يصوم يوما ويفطر يومين قال وردت اتي طوقت ذاك ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان الى رمضان فهذا صيام الدهر كله صيام يوم وعرفة

وانما وقع الاختلاف من بعض الروايات ومنها ان السر معنى السنة كما قال غير واحد فنقل بالمعنى والله اعلم قوله فاذا افطرت فصم يومين الخ ياتي الكلام عليه في الباب الذي يليه **قوله** عن عبد الله بن معبد الزماني الخ يروي مكسورة ثميم مشددة **قوله** رجل اتي الخ قال يحيى هكذا هو في معظم النسخ عن ابي قتادة رجل اتي وعلى هذا يقرأ رجل بالرفع على انه خارج مبتدأ لمحمد وادى الشأن والامر رجل اتي النبي صلى الله عليه وسلم فخصب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض النسخ ان رجلا اتي وكان مرجب هذا الاصلاح جملة انتظام الاول وهو منتظم كما ذكرته فلا يجوز تغييره والله اعلم **قوله** فخصب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اي ظهر اثر الغضب في وجهه من قول الرجل وسوء سؤاله فلا يجوز في العلماء سبب غيبه كراهة مسئلته لانه خشى من جوابه مفسدة وهي انه ربما يعتقد السائل وجوبه ويستقله او يقتصر عليه والنبي صلى الله عليه وسلم اعلم بما في الصوام كان مشتغلا بمصالح المسلمين وحقوق ازوجهم واضيافه ولئلا يقتدى به كل واحد فيتضرر بعضهم كان حتى السائل ان يقول كيف صوموا وكلاصوم فيخص السؤال بنفسه ليجاب بمقتضى حاله كما اجاب غيره بمقتضى احواله واما وايضا كان صومه صلى الله عليه وسلم لو يكن على منوال واحد بل كان يختلف باختلاف الاحوال فتارة يكاد الصوم وتارة يقله وشمل هذا الحال كما يمكن ان يدخل تحت المقتضى فتجد رجلا يسأل ولذا وقع مجمعة من الصحابة اعمد سألوا عن عبادته لله تعالى فتأثروا فبلغه فاشتد غضبه عليه ثم قال انا اتفكر الله واخوفكم منه يعني ولا يلزم منه كثرة العبادة بل حسن ادا مراعاة شرائعها وحققاتها وتقيتها في اوقاتها الاتفة بما **قوله** فلما رأى عمر غضبه الخ اي على السائل ونات من دعائه عليه خاصة ومن السرية على غيره عامه بقوله ثم قالوا ففقت لا تقيها الذين ظلموا ثم تخاصم كذا في المراجعة **قوله** قال رضيينا بالله الخ قال ذاك اعتدال اعتدال استرضاه منه **قوله** رضيينا بالله ربنا الخ اي بقضائه ربنا وبالحكام الاسلام ديننا وفتايلنا عمن صلى الله عليه وسلم نبيا والمنصوبات في غيرنا ويجتمل ان تكون حالات مؤلفة قاله القاري في المراجعة **قوله** كيف بمن يصوم الدهر كله الخ اي هل هو مجرم او مذموم انظر حسن الادب حيث يبالى بالتعظيم ثم سأل السؤال علوجه التعميم ولذا قيل من السؤال نصف العلم **قوله** لا صام ولا افطار الخ اي لا صام صوما فيه كمال الفضيلة ولا افطر فطر ايمنح جوعه وعطشه فشرح السنة معناه الداء عليه رجلا له (لكنه مقلد لتقويت الحقوق الرواجية) ويجوز ان يكون اخبارا ام لانه اذا اعتاد ذلك لم يجد رياضة ولا كلفة يتعلق بما يزيد ثوابا وحيث لم ينل راحة المفطرين ولذا هو فكأنه لو فطر **قوله** ويطلق ذلك احد الخ بتقديم الاستسماها راي اقول ذلك ويطلق ذلك احد فيه اشارة الى ان العلة في اني انما هو الضعف فيكون المعنى ان اطاعة احد فلا بأس او فهو افضل كذا في شرح المشكوة للقاري **قوله** ذلك صوم داود الخ يعني وهو في غاية الاعتدال ومراعاة لحياتي العبادة والعادة باحوال **قوله** اني طوت ذلك الخ علي بن ابي حمزة الملقب اي جعلني الله مطيقا ذلك الصيام المذكور قال النووي قال القاضي معناه وردت ان الحق تطوقة لانه صلى الله عليه وسلم كان يطيقه واكثر منه وكان يواصل ويقول اني لست كأحدكم اني ابيت عند ربي يطعمني وليقيني قلت وبؤيد هذا السائل قوله صلى الله عليه وسلم في المراتب الثانية ليت ان الله قرانا لذلك او يقال انما قاله بحق نفسه وغيره من المسلمين المتعلقين به والقاصدين اليه **قوله** ثلاث من كل شهر الخ على صيغة المؤنث ولو قال ثلاثا بالهاء كان صحيحا لان المعدود اعميز اذا كان غير مذكور لفظا جاز تنكيره في تأنيده يقال صمنا ستا وستة وخمسا وخمسة وانما يلزم اثبات الهاء مع الذكر اذا كان مذكورا لفظا وحذفها مع المؤنث اذا كان كذلك وهذه قاعدة مسكولة صرح بها اهل اللغة واثمة الاعراب كذا في نيل الاوطار **قوله** فهذا صيام الدهر الخ قال القاري اي حكما لقوله نعم من جئت بالحسنة فله عشر مثلكا الهاء كذا فيل ولا يخفى ان الكلية الحكيمة انما هي في غير رمضان وانما ذكر رمضان لدفع توهم دخوله في كل شهر - المصنفان صيامه كصيامه في الشهر لكنه من غير تضعيف على حد قول الله احد تعدل ثلث القرآن قيل ثلاث مثله خبره قوله فهذا صيام الدهر الخ الفاء زائدة او ما دل عليه هذه الجملة وقال الطيبي ادخل المفرد في الخبر لتضمن المتبادر معنى الشرط وذلك ان ثلاث مثله من كل شهر صفة اي صوم ثلاثة ايام يصومها الرجل

أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ وَصِيَامُ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَاللَّفْظُ لِابْنِ مَثْنٍ قَالَ **أَحَدُ** ثَنَا **عُمَرُ بْنُ جَعْفَرٍ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ سَمِعَ
 عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ يَقُولُ قَالَ ابْنُ قَتَادَةَ الْأَضَارِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ عَنْ صَوْمِهِ قَالَ فَنَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ عُمَرُ رَضِينَا بِاللَّهِ رَبَّنَا وَبِالْإِسْلَامِ دِينَنَا وَبِجَاهِ رَسُولِهِ وَسَبْعَتَنَا بِبَيْعَةٍ قَالَ فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ فَقَالَ لَا صَامَ وَلَا
 أَفْطَرَ وَأَصَامَ وَمَا أَفْطَرَ قَالَ فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَأَفْطَرَ يَوْمًا قَالَ وَمَنْ يَطِيقُ ذَلِكَ قَالَ وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَأَفْطَرَ يَوْمَيْنِ
 قَالَ لَيْتَ أَنَّ اللَّهَ قَوَّانَا لَذَلِكَ قَالَ وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَأَفْطَرَ يَوْمَيْنِ قَالَ ذَلِكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ

من كل شهر صيام الدهر كله قال ابن الهيثم صوم أيام البيض الثالث عشر الرابع عشر الخامس عشر ما لم يظن الحاقه بالواجب، أم فقد
 وردني حديث ابن هريزة عند النسائي أن كنت صائماً فصم الغرأ البيض وفي بعض طرقه عندنا أن كنت صائماً فصم البيض ثلاث عشرة وأربع
 وخمس عشرة وفي حديث قتادة بن ملحان ويقال ابن منهال عند أصحاب السنن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمُرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة
 وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي كهيئة الدهر للنسائي من حديث جرير مرفوعاً صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة
 الحديث وإسناده صحيح قال الحافظ وما رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم
 ثلاثة أيام من غرة كل شهر وما روى أبو داود والنسائي من حديث حفصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثاً أيام الاثنين
 والخميس والأثنين من الجمعة الأخرى فقد جمع بينهما وما قبلهما البيهقي بما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصوم من كل شهر ثلاثاً أيام ما يبالي من أي الشهر صام قال فكل من رآه فعل نوعاً ذكره وعائشة رأت جميع ذلك وغيرها فاطلمت والذي يظهر
 أن الذي أمر به وحث عليه ووصى به أولى من غيره وأما هو فلعلة كان يعرض له ما يشتغل به عن مراعاة ذلك أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل
 ذلك في حقه أفضل وتزجج البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشئ أعد له وكان الكسوف غالباً يقع فيها وقد ورد الأمر بزيادة العبادة إذا وقع فإذا
 اتفق الكسوف صادف الذي يعتصم بصيام البيض صائماً فبقيته إلى أن يجمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلوة والصدقة بخلاف من يؤمها
 فإنه لا يتيقن له استدالك صيامها ولا عند من يجوز صيام التطوع بغير نية من الليل إلا أن صادف الكسوف من أول النهار أو قال شيئاً
 في شرح الترمذي حاصل الخلوات في تعيين البيض تسعة أقوال أحدها لا تتعين بل يكون تعيينها وهذا من مالك، الثاني أول ثلاثة من الشهر
 قاله الحسن البصري الثالث أولها الثاني عشر الرابع أولها الثالث عشر الخامس أولها سبت من أول الشهر ثامن أول الثلاثة من الشهر الذي
 يليه وهكذا هو عن عائشة السادس أول خميس ثامن خميس السابع أول اثنين ثامن خميس ثامن ثامن الثامن أول يوم العاشر العشر من
 إلى الدهر أعاد التاسع أول كل عشر من ابن شعيان المالكى، قلت بقي قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن النخعي فتمت عشرة، أم - أرجح القول الرابع كما
 تقدم والله أعلم **قوله** احتسب على الله في النهاية الاحتساب في الأعمال الصالحة هو البذل إلى طلب الأجر وتحصيله باستعمال نزاع البر
 والقيام بها على الوجه المعروف فيها طلباً للثواب المرجو فيها قال الطبري كان الأصل أن يقال أكره من الله أن يكفر موضع موضع احتسب على الله
 الذي للوجوب على سبيل الرعد مبالغة لحصول الثواب، **قوله** أن يكفر الخ قال إمام الحرمين والمكفر الصغار قال القاضي عياض وهو هذا أهل
 السنة والجماعة وأما الكفار فلا يكفرها إلا التوبة ورحمة الله فقلت رحمة الله تخلف أن تكون بكفر وبخيره وقال النووي قالوا المراد بالذنوب الصغائر
 وإن لو تكن الصغائر يوجب تخفيف الكبار فإن لم تكن رفعت الدرجات قال المظهر كغير السنة الآتية أن يحفظه من الذنوب فيها وقيل أن يعطيه
 من الرحمة الثواب قد لا يكون كفارة للسنة الماضية والعاقلة إذا جاءت وانقذت له ذنوب كذا في المرأة - وسبق بيان مثل هذا في كتاب الطهارة
 والصلوة - وقد مبين حكم صوم عرفة في باب استحباب الفطر للعلاج بعرفات يوم عرفة - فليراجع **قوله** وصيام يوم عشاءه الخ تقدم لبط الكراهية
 في باب عشاءه وفادى الحديث أن صيام يوم عرفة أفضل وقد قيل الحكمة في ذلك أن يوم عشاءه مشروب إلى عظمى عليه الصلوة والسلام ويوم عرفة
 مشروب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذلك كان أفضل وقال العلامة نزوق ذلك لأن يوم عرفة جميع فضيلة العشر إلى فضيلة اليوم ويشترط أن في
 كونها بشهر حرام والله أعلم بحقيقة الحكمة في ذلك كذا في شرح الواهب - وقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والشر في
 في صوم عرفة أنه تشبه بالحاج وتشوق إليه وتعرض للرحمة التي تنزل إليهم وسر فضله على صوم يوم عشاءه لأنه خوص في نية الرحمة النازلة
 ذلك اليوم والثاني تعرض للرحمة التي مضت انقضت فعلم النبي صلى الله عليه وسلم إلى ثمة الخوص في نية الرحمة وهي كفارة الذنوب السابقة والذكور
 عن الذنوب اللاحقة بأن لا يقبلها صميم قلبه فجعلها لصوم عرفة ولم يصمه رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحته لما ذكرنا في النسخة ومطلو العبد

الاحتساب على الله

وحمل ثنا يحيى بن ايوب وقيته وابن نجور جميعاً عن اسمعيل قال ابن ايوب حدثنا اسمعيل بن جعفر اخبرني سعد بن سعيد بن قيس عن عمر بن ثابت بن الحارث الخزرجي عن ابي ايوب الانصاري انه حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام رمضان ثم اتبعه شتاء من شتال كان كصيام الدهر **وحمل ثنا** ابن ميمر حدثنا ابي حنيفة سعد بن سعيد اخبرني بن سعيد اخبرنا عمر بن ثابت اخبرنا ابي ايوب الانصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بمثله **وحمل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن المبارك عن سعد بن سعيد قال سمعت عمر بن ثابت قال سمعت ابا ايوب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله **وحمل ثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلاً من اصحاب النبي

افضل من الرواتب من حبيته المشقة والكلفة والمجد من الرياء والسمعة او بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم على القول باستمرار الوجوب لديه او لانه كان فريضة ثم صار سنة بالنسبة وقيل هذه السنة افضل السنن والله اعلم وقال النووي الحديث حجة ابي اسحق المرزوي من اصحابنا ومن وافقه على ان صلوة الليل افضل من السنن الرواتب لأنها تشبه الفرائض وقال اكثر العلماء الرواتب افضل والاوّل أقوى وأقوى لقوله تعالى قال النبي صلى الله عليه وسلم ان صلواتي تجتمع لوليّ من فيها فضل سوى قوله تعالى ومن الليل فتهجد ليه نافلة لك على ان يجتهد فيك مفاعلاً تحمداً وقوله تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع الى قوله تعالى فلا تكلمن نفساً الا بخير كقولهم من قوتهم اعيين وغيرهما من الآيات لكفاء من تمام وقيل المراد من صلوة الليل التي فلا اشكال **باب** استحباب صوم ستة ايام من شتال اتباعاً من رمضان **قوله** عن ابي ايوب الانصاري انه قال الشيخ الجزري حديث ابي ايوب هذا لا يشك في صحته ولا يلتفت الى كون المتروكي جله حسناً ولم يصححه وقوله في سعد بن سعيد راويه فقد جمع الحفاظ ابو محمد عبد المؤمن ابن خلف الدمشقي طريقه واسنده عن قريب ثلاثين رجلاً رؤوه عن سعد بن سعيد اكثرهم ثقات حفاظاً ونايع سعداً في روايته اخره عبد ربه و يحيى وصغوان بن سليم وغيرهم ورواه ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم ابو هريرة وجابر وثوبان والبراء بن عازب وابن عباس وعائشة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين **ام** **قوله** ثم اتبعه اثم بمهنة قطع اي جعل عقبه في الصيام ستة ايام من شتال **قوله** كان كصيام الدهر اثم قال عياض لان الحسنة بعشر ورمضان بعشر الستة تمام السنة وكذا اخرجها النسائي وفي الحديث استحباب صومها قال العلامة الزبيدي في شرح الاحياء وبه قال ابو حنيفة واحمل والثاقبي والقتبي الشك في فيه جزء او سبع الحلال فيه وعن مالك رحمه الله ان صومها مكروه والا فضل ان يصومها متتابعة على الاتصال بيوم العيد ما روى في العبادة وعن ابي حنيفة ان الافضل ان يفرقها في الشهر وبه قال ابو يوسف وقد ألفت في المسئلة جزء صغيراً **ام** وفي الدلائل المختار وندب تفريق صوم الست من شتال ولا يكره التتابع على المختار خلافاً للثاني (ابن يوسف) ولا تابع المكروه ان يصوم الفطر خمسة بعد فلو افطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن وقال ابن عابد بن قال صاحب الهداية في كتابه التجنيس ان صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم كرهه والمختار انه لا بأس به لان الكراهة انما كانت لانه لا يوصى من ان يعدل ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنصاري ولا كان ذلك المعنى **ام** ومثله في كتاب التوازل لابن الليث والواقعات للحسام الشهيد المحيط البرهاني والذخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد انه كان لا يرى بصومها بأساً ويقول كفى بيوم الفطر مفرقاً بينهما وبين رمضان **ام** وفيها ايضا عامة المتأخرين لم يروا به بأساً واختلفوا هل الافضل المتفرق او المتتابع **ام** وفي الحقايق صومها متصلاً يجرى الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وان اختلفت مشائخنا في الافضل وعن ابن يوسف انه كرهه متتابعاً والمختار لا بأس به **ام** وفي الوافي والكاظمي والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتما ذلك في رسالة تحرير الاقوال في صور الست من شتال للعلامة قاسم وقد رد فيها على ما في منظومة التبانى وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً الى ابي حنيفة وانه لا يصح ما ذهب اليه من اية الاصول وانه صحيح ما لم يسبقه احد الى تصحيحه وانه صحيح الضعيف وعمل على تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيراً من نصوص كتب المذهب فراجعها فافهم وقال الشيخ رضى الله الله الهوى قدس الله روحه واليسر في مشروعيته انها بمنزلة السنن الرواتب في الصلوة تكمّل فائدتها بالنسبة الى امرجة لمرتبة فائدة كما يجوز وانما حصر في بيان فضله التشبه بصوم الدهر لان من القواعد المقررة ان الحسنة بعشر مثلاً وبهجة الستة يتو الحساب **ام** وقال على القاري شوا لا ينبغي ان ثواب صوم الدهر يحصل بانضمام ست الى رمضان ولولم يكن في شتال فكان وجه تخصيص المباداة في التحصيل هذا الأمر **ام** وقد كرهه مالك وقال في الموطأ ما رأيت احداً من اهل العلم يصرح بها قالوا فيكره لئلا يفتن وجريد قال النووي واذا ثبتت السنة لا تترك لترك بعض الناس او اكثرهم وكلهم وقولهم قد يظن وجوبها ينتقض بصحوة عرفه وعاشوراء وغيرهما من الصوم المندوب وقال الشيخ ابن الرها موجه الكراهة انه قد يفيض الى اعتقاد لزومها من العوام لكثرة المداومة ولذا سمعنا من يقول يوم الفطر نحن الى ان كان لو لم عيدنا ونحوه فاما عندنا من ذلك فلا بأس بمرور الحديث **ام** **باب** فضل ليلة القدر والحج على طيها وما يمازجها وأرجاء اوقات طلبها

في قوله تعالى
فلا تكلمن نفساً
الا بخير كقولهم
من قوتهم اعيين
وغيرها من الآيات
لكفاء من تمام
وقيل المراد من
صلوة الليل التي
فلا اشكال

صلى الله عليه وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر فمن كان متحريها فليتحريها في السبع الأواخر **وحدثننا يحيى بن عبيد بن جريح** قال قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تحروا ليلة القدر في السبع الأواخر **وحدثننا عمر بن الناقدة** زهير بن حرب قال زهير حدثنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم أرى رؤياكم في العشر الأواخر فاطلبوها في الوتر منها **وحدثننا حنبل بن حرملة بن يحيى** أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سالم بن عبد الله عن ابن عمر أن أباه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليلة القدر أناسا تمكروا أن يأتوها في السبع الأول **أرى ناسا تمكروا أن يأتوها في السبع الغابر**

قوله أروا المضمحل من أجله قال ابن الملك تبع الطبري أي خيل المهر في المنام ذلك، وقال الحافظ مروي قيل لمهر في المنام أروا في السبع الأواخر قال العيني وهذا التفسير ليس بصحيح لأنه يقتضي أن ناسا قالوا لهم إن ليلة القدر في السبع الأواخر وليس هذا تفسير قوله أروا ليلة القدر في المنام بل تفسيره أن ناسا أروها أي أروا وعلى تفسير هذا القائل أخبرنا وإياها في السبع الأواخر ولا يستلزم هذا رؤيته هو قوله ليلة القدر المضمحل في المراد بالقد الذي أضيق إليه الليلة فتبين المراد به التعظيم لقوله تعالى **وَمَا قَدْ خَرَّ اللَّهُ مِنْ قَلْبِهِ** والمضغ هنا ذات قدر لنزول القرآن فيها ولما يقع فيها من تنزل الملائكة ولما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة أو أن الذي يحجبها يصير ذوقا وقيل القدر هنا التضييق لقوله تعالى **وَمَنْ قَلْبِهِ عَيْبٌ يَزِيدْهُ مِنْ رِقَّةٍ فَلْيَنْتَفِقْ** ومعنى التضييق فيها إخفاؤها عن العلم بتعيينها أو أن الأرض تضيق فيها عن الملائكة وقيل القدر هنا بمعنى القدر بفتح الدال الذي هو مؤخر القضاء والمضغ أنه يقد فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ كُنْهٍ بِهِ** صدق التورى كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما تنكتب فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ كُنْهٍ بِهِ** ودواء عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد عكرمة وقتادة وغيرهم وقال التورثي أنما جاء القدر يستكون الدليل أن كان الشائع في القدر الذي هو مؤخر القضاء فتم الدليل ليعلم أنه لو يرب بذلك وإنما أريد به تفصيل ما جرى به القضاء وأظهره وتحريره في تلك السنة لتفصيل ما يلحق به فيها مقدرا **قوله** في السبع الأواخر الظاهر أن المراد بأواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين فإن الحادية والعشرين آخر السبع الثالث من الشهر وأول السبع الرابع أنما هو الثانية والعشرون ولكن سياحتنا عقبه بن حريث عن ابن عمر عن المولى في الباب بلفظ التسوية في العشر الأواخر فإن صنعت أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقي يترجح الاحتمال الأول من تفسير السبع الأواخر والله أعلم **قوله** أرى المضمحلين أي أعلمهم وأبصرهم **قوله** رؤياكم أي قال عياض كذا جاء بأفراد الرؤيا والمراد من أروا رؤياكم رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس قال ابن القيم كذا روي بتجديد الرؤيا وهو جائز لأنهما مصدر **قوله** قد تواطأت أي توافقت وتزمت ومعنى وقال ابن القيم روي بغيره والصواب بالهمن واصله أن يبط الرجل برجله مكان وطئ صاحبه، وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستئذان فيها والاستدلال على الامور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على صدقها وصحتها كما تستفاد قوة الخبر من التوارد على الخبر وجماعة **قوله** فليتحريها وفي بعض المراتب فالتسوية والفرق بينهما أن كلا منهما مطلب وقصد ولكن معنى التحري يبلغ الاشتغال على الطلب بالجد والاجتهاد قال ابن القيم في ظاهره في أن طلبها في السبع مستند بالرؤيا وهو مشكل لأنه إن كان معنى الرؤيا أنه قيل لكل واحد في السبع شرط التحليل التمييز وهو كما أناسا وإن كان معناه أن كل واحد رأى الحوادث التي تكون فيها في منامه في السبع فلا يلزم أن تكون هي في السبع كما لو رويت حوادث القيامة في المنام في ليلة فانه لا تكون تلك الليلة عملا لقيامها ويجاب بأن يقال الاستئذان إلى الرؤيا إنما هو من حيث الاستئذان على أمر وجودي غير مخالف لقاعدة ومنه استدلال عبد المطلب برؤياه على موضع زمزم حين أراد حفره والحاصل أن الرؤيا رويها عليها في السبع وطلبها أمر وجودي لا أنها أثبت بها حكم حتى يروى ما قيل أو عياض الاستئذان والرؤيا إنما هو من حيث إقراره صلى الله عليه وسلم كما قيل في رؤيا الأذان قد نزل النقصا فيما لو رأى منامه النبي صلى الله عليه وسلم على رؤيا المنقول من منامه حتى تكون رؤياه حقا وأمره بأمره يلزم فقالوا إن خلف ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في القصة عمل بما في القصة من باب العمل بأمره الدليلين لأن ما في القصة هو العمل وإن كان غير مخالف فغير خلاف **قوله** ليلة سبع وعشرين المزمع غير كذا أي أنها غير ما من العشر الأواخر لكنه لم يذكر هنا بقرينة قوله صلى الله عليه وسلم في الجواب أي رؤياكم في العشر الأواخر فاطلبوها في الوتر منها وسيأتي التصريح باختلاف تراجم في المراتب الآتية وقد ورد في رواية أحمد في حديث الباب رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا يدل على كونه شامكا في تعيين سبع وعشرين أو وقوع التردد في نفس الرؤيا والله أعلم **قوله** في السبع الأول الخ من العشر الأواخر وكذا قوله في السبع الغابر أي من العشر الأواخر **قوله** في العشر الغابر الخ أي البواقي وهي الأواخر وفي صحيح البخاري من طريق عتيق بن شهاب أن أناسا أروا ليلة القدر في السبع الأواخر وأناسا أروها في العشر الأواخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم

[illegible]

يَحْتَقَن مَعَهُ الشَّيْطَانُ فَتُسَيِّئُهَا فَالتَّسْوِهَا فِي الْخِشَاءِ وَأَخْرَجَ مِنْ رَمَضَانَ الْقِسْمُهَا فِي التَّاسِعَةِ السَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ قَالَ قُلْتُ يَا أَبَا سَعِيدٍ
 أَنْكَرَ أَعْلَمَ بِالْعَدَمِ مَتَى قَالَ أَجَلُ مَنْ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْكُمْ قَالَ قُلْتُ مَا التَّاسِعَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ قَالَ أَدَامَضْتُ أَحَدَ وَعِشْرِينَ نَالَتِي
 تِلْكَ ثَمَانِينَ وَعِشْرِينَ وَهُوَ التَّاسِعَةُ فَأَدَامَضْتُ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ نَالَتِي تِلْكَ السَّابِعَةُ فَأَدَامَضْتُ ثَمَانِينَ نَالَتِي تِلْكَ الْخَامِسَةُ
 وَقَالَ ابْنُ خَلَدٍ مَكَانَ يَحْتَقَنُ يَحْتَقِنُ مَكَانَ **وَحَلَّ ثَمَانِينَ** سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَهْلٍ بْنُ اسْتَحْيَ بْنِ هِجَلٍ بَنِي الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ الْكِنْدِيِّ وَعَلِي بْنُ خُثَيْمٍ
 قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو صَمْرَةَ حَدَّثَنِي الصَّخَّاءُ بْنُ عَثْمَانَ قَالَ ابْنُ خُثَيْمٍ مَرَّ عَنِ الصَّخَّاءِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ أَبِي النَّضْرِ هُوَ عَلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ
 وَلَوْ يَكُنَّ لَهُ مُسْتَدْرَأٌ - **قوله** يَحْتَقَنُ الْإِشْدِيدُ الْقَامَاتُ أَيُّ يَدِي كُلِّ مَتَمَّا أَنَّهُ الْحَقُّ فِي حَدِيثِ عَمْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ قَتْلَهُ رَجُلَانِ مِنَ التَّلَاحِي هَلَّا تَنَازَعَ
 وَالْخَامِسَةُ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخَامِسَةَ مَذْمُومَةٌ وَأَنَّهُ سَبَبٌ فِي الْعُقُوبَةِ الْمَحْذُورَةِ أَيْ الْحَرَامِ وَفِيهِ أَنَّ الْمَكَانَ الَّذِي يَحْضُرُ الشَّيْطَانُ تَرْفَعُ
 مِنْهُ الْبَرَكَةُ وَالْخَيْرُ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ تَكُونُ الْخَامِسَةُ فِي طَلَبِ الْحَقِّ مَذْمُومَةٌ قُلْتُ إِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ لِتَوْقُوعِهَا فِي السَّجْدِ وَهِيَ مَحَلُّ الذِّكْرِ لَا لِلْفَوْضِ فِي الْوَقْتُ الْمَخْصُوفِ
 أَيْضًا بِالذِّكْرِ لَا لِلْفَوْضِ وَهُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَالْزَمُّ عَرْضُهَا لَدُنْهَا ثَوَابًا مُسْتَوْرَقَةً لِرَفْعِ الصَّوْرِ وَنَحْوِهَا حِجْزَةُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ عَنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
 لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ تَحِيَّاتَكُمْ أَعْمَاءُ كَلِمَةٌ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ قَالَ الْبَاقِي وَقَدْ يَذُبُّ الْبَعْضُ فَيَقْدِرُ عَلَى عَقُوبَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ فَجَوَّزِي
 بِهِ مِنْ لَسَبِّ لَهُ نِيْمَةً فِي الدُّنْيَا أَمَّا الْآخَرَةُ فَلَا تَزُرُّ زَاوَرَةً وَزُورًا **قوله** فَنَسِيْتُهَا أَيْ فِي حَدِيثِ عَمْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فَرَفَعْتُ أَيْ مِنْ قَلْبِي فَنَسِيْتُهَا تَعْيِينًا
 لِلِاشْتِغَالِ بِالْمَتَخَصِّصِ وَقِيلَ الْمَعْنَى فَرَفَعْتُ بِرُكْنَيْهَا فَنَسِيْتُهَا وَتِلْكَ السَّنَةُ وَقِيلَ التَّائِي رَفَعْتُ لِلْمَلَايِكَةِ لِأَنَّهَا لَيْلَةُ الْقِيَامَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ رَفَعْتُ أَيْ مَعْرِفَتَهَا وَالْحَالُ لَهُ
 عَلَى ذَلِكَ أَنْ رَفَعَهَا مَسْبُوقٌ بِوَقُوعِهَا فَذَا وَقَعَتْ لَوْ كُنَ لِرَفْعِهَا مَعْنَى قَالَ وَيَكُنْ أَنْ يَقَالَ الْمَوَادُّ رَفَعَهَا أَيْ شَرَعَتْ أَنْ تَقَعَ فَلَمَّا تَخَصَّصَ رَفَعْتُ بَعْدَ فَزَلِ الشَّرْعِ
 مِنْ زَلَّةِ الْوُقُوعِ قَالَ الْقَارِي وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ خَامَهَا رَفَعْتُ (لِللَّامِ) كَمَا تَوَهَّمُ بَعْضُ الشَّيْخَةِ أَذْيَانِيهِ قَوْلُهُ فَالتَّسْوِهَا بِلِ مَعْنَاهُ فَرَفَعْتُ مَعْرِفَتَهَا الَّتِي يَسْتَعِدُّ
 إِلَيْهَا الْأَخْبَارُ أَمْ - قَالَ الْحَافِظُ هَذَا الْأَحَادِيثُ عَلَى سَبَبِ النِّسْيَانِ وَهُوَ التَّلَاحِي وَالْخَامِسَةُ وَقَدْ تَقَدَّرَ فِي الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ الْإِسْلَامَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ثُمَّ
 يَقْطَعُ بَعْضُ أَهْلِ غَنِيَّتِهَا وَهَذَا سَبَبُ آخَرَاتِهَا أَنْ يَحْمِلَ عَلَى التَّعَدُّ بِأَنْ تَكُونَ الرُّقُبَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَنَامًا فَيَكُونُ سَبَبُ النِّسْيَانِ لَا يَقْلُظُ وَأَنْ تَكُونَ
 الرُّقُبَا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ فِي الْمَقْطَعَةِ فَيَكُونُ سَبَبُ النِّسْيَانِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْخَامِسَةِ أَوْ يَحْمِلُ عَلَى التَّحَادُ الْقَصْدَةِ وَيَكُونُ النِّسْيَانُ وَقَعَ مَرَّتَيْنِ عَنْ سَيِّدَيْنِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
 الْمَعْنَى يَقْطَعُ بَعْضُ أَهْلِ فَحِشَتِ تَلَاخِي الرَّجُلَيْنِ فَقَمْتُ لَا يَحْجُزُ بَيْنَهُمَا فَنَسِيْتُهَا لِالِاشْتِغَالِ بِمَا وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ مَرْسَلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْأَخِيرُ كَرَمٌ بِلِيلَةِ الْقَدْرِ قَالُوا بَلَى فَسَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ لَقَدْ قُلْتُ كَلِمَةً وَأَنَا أَعْلَمُهَا ثُمَّ أَنْسِيْتُهَا فَلَمْ يَكُنْ سَبَبُ النِّسْيَانِ وَهُوَ مَا يَقُولُ
 الْحَمَلُ عَلَى التَّعَدُّ وَقَدْ اسْتَنْبَطَ السُّكِّيُّ الْبَكِيرُ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ اسْتِحْبَابَ كِتَابَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ لِمَنْ رَأَاهَا قَالَ وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ رَتَّبَ لِنَسْيَانِهِ أَنْ لَا يَخْبِرَ بِهَا
 وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فَمَا قَدَّرَ لَهُ فَيَسْتَحِبُّ اتِّبَاعَهُ فَوَ ذَلِكَ قَالَ الْقَارِي وَفُضِّلَ الشُّكُّ وَلَكِنْ فِيهِ خَدِشَةٌ إِنَّهُ إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ بِأَنَّ نِسَاءً وَجِلَ الْأَطْلَاعُ الْأَمْرَ بِالْخَفَاءِ
 فَمِنْ أَيْنَ لَغَايَةِ الْأَطْلَاعِ الْحُزُومِهَا فَانْطَرِيقَ الْكَشْفِ ظَنِّي وَوَجْهًا لَعَلَّامَاتِ الظَّاهِرَةِ ذِيَا غَيْرِ قَطْعِيٍّ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ كَذَلِكَ فَيَسْتَوِي حَيْثُ
 أَحْبَابُهُ وَأَخْفَاهُ مَعَ هَذَا كَمَا قَالَ السُّكِّيُّ لَيْسَ كَتَمَها وَلَعَلَّهُ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَمْ - وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي شَرْحِ الْمُنْتَاجِ ذَلِكَ عَنْ الْحَارِثِيِّ قَالَ وَنَحْنُ فِيهَا
 كَرَمَةً وَالْكَرَامَةُ يَنْبَغِي كَتَمُهَا بِالْإِخْلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الطَّرِيقِ مِنْ جِهَةِ رُبِّيَّةِ النَّفْسِ فَلَا يَأْمَنُ الشُّبَّ وَمِنْ جِهَةِ أَنَّ لَا يَأْمَنُ الرِّبَا وَمِنْ جِهَةِ الْأَدَبِ فَلَا يَشْتَغِلُ
 عَنِ الشُّكْرِ لِلَّهِ بِأَنْظَرِ إِلَيْهَا وَذَكَرَهَا لِلنَّاسِ وَمِنْ جِهَةِ أَنَّ لَا يَأْمَنُ الْحَسَدَ فَيُوقِعُ غَيْرُهُ فِي الْحُزْنِ وَرُبِّيَّةِ أَنْ يَكُنْ يَقُولُ يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ
 رُؤْيَاكَ عَلَى أَحَدٍ فَتُحْبَكُ الْكَاتِمَةُ **(تكميل)** وَقَعَ فِي حَدِيثِ عَمْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ الزِّيَادَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ فَرَفَعْتُ وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكَ قَالَ الْحَافِظُ مَرَّ أَيْ
 وَأَنْ كَانَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ أَيْزِلُ خَيْرًا وَأَوَّلُ مَتَمَّا أَنَّهُ مُتَحَقِّقٌ فِيهِ لَكِنْ فِي الرِّفْعِ خَيْرٌ مَرَّجًا لِاسْتِزَامَةِ مَزِيدِ الثَّوَابِ لِكُونِهِ سَبَبًا لَزِيَادَةِ الِاجْتِهَادِ فِي التَّكْسِبِ وَأَمَّا
 حَصَلَ ذَلِكَ بِرُكْنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قوله** نَالَتِي تِلْكَ ثَمَانِينَ وَعِشْرِينَ قَالَ النَّوَيْ هَكَذَا هُوَ أَكْثَرُ النُّسخِ ثَمَانِينَ وَعِشْرِينَ بِالْيَاءِ وَفِي بَعْضِهَا
 ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ بِالْألفِ وَالْوَاوِ وَالْأَوَّلُ أَصَوَّبٌ وَهُوَ مَنْسُوبٌ بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ تَقْدِيرُهُ أَعْنَى ثَمَانِينَ وَعِشْرِينَ **قوله** وَهُوَ التَّاسِعَةُ أَيْ قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ
 رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا التَّعْيِيرُ لِيَنَاسِبَ مَا وَرَدَ مِنَ التَّمَاثُلِ فِي الْأَوْتَارِ وَكَذَلِكَ مَا ظَهَرَ أَنَّهَا كَانَتْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ لَيْلَةَ أَحَدِي وَعِشْرِينَ وَمَا يَسْبِقُ أَنَّهَا فِي سَنَةِ لَيْلَةِ ثَلَاثِ
 وَعِشْرِينَ وَمَا يَسْبِقُ مِنْ قَوْلِ أَبِي النَّعْمِ لَيْلَةُ سَبْعِ وَعِشْرِينَ وَهَذَا ظَاهِرٌ قَالَ لَا فِي التَّاسِعَةِ مَا احْتَمَلْتُ هَهُنَا أَنْ تَكُونَ تَاسِعَةً مَا مَعْنَاهُ تَاسِعَةً مَبْقَى سَالَهُ وَ
 قَالَ أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِالْعَدَمِ ثُمَّ قَالَ فِي الْمَدَائِدِ التَّاسِعَةُ لَيْلَةُ أَحَدِي وَعِشْرِينَ وَالتَّاسِعَةُ لَيْلَةُ خَمْسِ وَعِشْرِينَ وَالْمَعْنَى
 عَلَى هَذَا تَحْبِيقُ رَسْمِ بَقِيَّةِ وَذَكَرَ الْبَاقِي أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ حَكِيَ عَنْ مَالِكٍ مَرَّجَ عَنْ هَذَا وَقَالَ هُوَ حَدِيثٌ مُشَرَّقٌ لَا أَعْلَمُ إِنْتَهَى - قُلْتُ بَنَاءً عَلَى الْمَدَائِدِ
 عَلَى اعْتِبَارِ رَمَضَانَ تَأَقُّدًا وَبَنَاءً مَعَ الْمَسْجِدِ عَلَى اعْتِبَارِهِ وَافْتِئًا كَالْإِيضَةِ - وَمِنْ شَأْنِ هَذِهِ الْخِلَافَاتِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ التَّسْوِهَا فِي الْخِشَاءِ أَيْ خَرَجَ مِنْ رَمَضَانَ فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى فِيهَا بَعْدَةُ تَبْقَى فِي خَامِسَةٍ تَبْقَى قَالَ الرَّزَّازِيُّ الْأَوَّلَى لَيْلَةُ أَحَدِي وَعِشْرِينَ وَالثَّانِيَةُ لَيْلَةُ ثَلَاثِ وَعِشْرِينَ

عن عبد الله بن أنيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **أُرِيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثَمَّ أَسَيِّئْتُهَا** وَإِرَانِي صَبِيحَتَهَا **الْحَجْدُ فِي مَكَّةَ وَطِينٌ قَالَ فَمُرْطَانًا** لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ فَصَلَّ بِنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْصَرْنَا أَنْشَرْنَا الْمَلَائِكَةُ عَلَى جِهَتِهِ أَنْفَهُ قَالَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ يَقُولُ لَوْلَا ذَلِكَ **وَعِشْرِينَ حَلَّ شَنَا أَبُو بَكْرٍ** ابْنِ شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ وَكَعْجٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ **ابْنُ عُيَيْنَةَ** قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ وَكَعْجٌ تَحَرُّوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعِشْرَةِ الْأَوَّلَةِ وَآخِرِهَا **وَحَلَّ ثَمَّ** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍو كَلَامًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ وَعَاصِمِ بْنِ ابْنِ الْحَجَّاجِ سَمِعَا زَيْدَ بْنَ جُبَيْشٍ يَقُولُ سَأَلْتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ لَوْلَا ذَلِكَ **ابْنُ مَسْعُودٍ** يَقُولُ مَنْ يَهْتَمُّ بِالْحَوْلِ يَصِيبُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ كَانَ لَا يُمْكِلُ النَّاسَ أَمَا أَنْتَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ أَنَّهَا فِي الْعِشْرِ الْأَوَّلَةِ أَوْ آخِرِهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ ثُمَّ حَلَفْتُ بِأَيِّ شَيْءٍ تَقُولُ لَكَ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ قَالَ لَوْلَا لَعَلَّهَا أَوْ بِلَايَةِ النَّبِيِّ أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا تَطْلُعُ يَوْمَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ **وَحَلَّ ثَمَّ** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ

وَالثَّلَاثَةُ خَمْسٌ وَعِشْرِينَ هَكَذَا قَالَ نَالِكٌ وَقَالَ بَعْضُهُمَا مِمَّا يَصِحُّ مَعَهُ وَيُؤْتَى لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَثَمَّ مِنْ اللَّيْلِ إِذَا كَانَ الشَّهْرُ أَقْصَا كَانَ كَامِلًا وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي شَفَعِ فَيَكُونُ التَّاسِعَةُ الْبَاقِيَةُ لَيْلَةَ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسُ كَمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَا يَصَادَفُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَثَمَّ وَهَذَا عَلَى طَرِيقِ الْعَرَبِ فِي التَّائِيغِ أَنَا جَاوِزٌ وَأَنْصَفُ الشَّهْرَ فَإِنِّي نَزَحُونَ بِالْبَاقِي مِنْهُ لَا بِمَا ضَمِيَ إِلَيْهِ قَالَ الشَّيْخُ بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيُّ وَهَذَا حَالٌ عَلَى الْمُنْتَقِلِ مِنْ وَثَمَّ إِلَى شَفَعِ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَأْمُرْ بِمَتْنِهِ بِأَلْتَمَسَهَا فِي شَهْرٍ كَامِلٍ دُونَ ثَمَّ أَقْصَى بِالْإِطْلَاقِ طَلَبَهَا فِي جَمِيعِهِ الَّتِي قَدْ لَمْ يَأْمُرْ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى التَّمَامِ مَرَّةً وَعَلَى النِّقْصِ أُخْرَى فَثَبَّتَ اتِّتَقَلَّهَا فِي الْعِشْرِ الْأَوَّلَةِ وَآخِرِهَا قِيلَ أَمَّا خَطِيبُهَا بِالنِّقْصِ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى تَمَامِ شَهْرٍ عَلَى يَقِينٍ **قَوْلُهُ** فَطَرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ الْخُزْ أَمَّا يَخْلُفُ مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ ابْنِ سَعِيدٍ مِنْ قَوْلِهِ فَأَصْبَحَ مِنْ لَيْلَةِ أَحَدَى وَعِشْرِينَ وَقَدْ قَامَ إِلَى الصُّبْحِ فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ الْحَدِيثَ، وَاللَّهُ سَجَانُهُ وَقَالَ لَوْ أَعْلَمَ بِالصُّبْحِ **قَوْلُهُ** وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ يَقُولُ ثَلَاثٌ وَعِشْرِينَ الْخُزْ قَالَ النَّوَوِيُّ هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النَّسَخِ وَفِي بَعْضِهَا ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ وَهَذَا ظَاهِرٌ الْأَوَّلُ جَارٍ عَلَى لَفْظِ شَأْنَةٍ لَمْ يَحْزَنَ الْمَضَافُ وَبَقِيَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَجْرُورًا أَيْ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ هَذَا بِالتَّصْغِيرِ هُوَ الْبُخَارِيُّ حَلِيفُ الْأَنْصَارِ شَهِدَ الْعُقْبَةَ وَاحِدًا وَمَاتَ بِالشَّامِ قَالَ أَبُو عَمْرٍو ابْنُ جَرِيرٍ هَذَا الْحَدِيثُ (حَدِيثُ الْبَابِ) وَقَالَ فِي آخِرِهِ نَكَحَ الْبُخَارِيُّ عِيْسَى تِلْكَ اللَّيْلَةَ يَعْنِي لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ حَتَّى يَصْبِرَ وَلَا يَشْهَدُ شَيْئًا مِنْ رَمَضَانَ قَبْلُهَا وَلَا بَعْدَهَا وَلَا يَوْمَ الْفِطْرِ فِي الْمَوْطَأِ وَابْنُ دَاوُدَ ابْنُ أَنَيْسٍ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّى أَكُونُ فِي بَادِيٍّ وَإِنَّا بِحَدِّ اللَّهِ أَصْلَى بِمَا فَضَّرَ فِي بَيْلِهِ مِنْ هَذَا الشَّهْرِ أَنْزَلَهَا بِهَذَا الْمَسْجِدِ أَصْلِيهَا فِيهِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْزَلَ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ فَصَلَّ فِيهَا **قَوْلُهُ** سَمِعَا زَيْدَ بْنَ جُبَيْشٍ الْخُزْ زَكِيًّا لَزَى وَتَشَدِيدًا لَزَى وَجَيْشٍ مَصْغُرًا **قَوْلُهُ** مَنْ يَقْرَأُ الْحَوْلَ الْخُزْ أَيُّ مَنْ يَتِمُّ لِلطَّلَاعَةِ فِي بَعْضِ سَاعَاتِ كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى السُّنَّةِ قَالَ الْقَارِي **قَوْلُهُ** يَصِيبُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ الْخُزْ أَيُّ يَدْلُكُمَا يَقِينًا لِلْإِيحَامِ فِي تَبْيِينِهَا وَالْإِخْلَافِ فِي تَعْيِينِهَا وَهَذَا يُؤَيِّدُ الْمَذْهَبَ الْمَشْهُورَ عَنْ أَمَامِنَا ابْنِ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا لَا تَحْتَصِرُ بِرَمَضَانَ وَسَيَأْتِي بِسَطْرِ **قَوْلِهِ** إِنْ أَرَادَ أَنْ لَا يُمْكِلُ النَّاسَ الْخُزْ أَيُّ لَا يَتَّخِذُ عَلَى قَوْلِ وَاحِدٍ كَانَ هُوَ الصَّحِيحُ الْغَالِبُ عَلَى الظَّنِّ الَّذِي مِنْهُ الْفَتْوَى عَلَيْهِ فَلَا يَقُومُوا إِلَّا فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَيَتَوَكَّأُ قِيَامُ سَائِرِ اللَّيَالِي فِي فَيُفَوِّتُ حُكْمَ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ الَّذِي نُسِيَ بِسَبَبِهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ **قَوْلُهُ** أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ الْخُزْ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِطَرِيقِ الظَّنِّ وَسَيَأْتِي مَا يُؤَيِّدُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ **قَوْلُهُ** وَأَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ الْخُزْ أَيُّ عَلَى الْغَلْبِ **قَوْلُهُ** ثُمَّ حَلَفْتُ الْخُزْ بِنَاءً عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ **قَوْلُهُ** لَا يَسْتَشْنِي الْخُزْ أَيُّ حَلَفْتُ حَلْفًا جَارِئًا مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَقُولَ عَقِيْبُهُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِثْلَ أَنْ يَقُولَ الْحَالُ لَا تَفْعَلْ كَذَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَوْ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْإِيمَانَ وَأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ جُزْمُ الْحَالِ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ أَنْشَأَ اللَّهُ يَقَالُ حَلَفْتُ فَلَنْ يَمِيتَنِي فِيهَا شَيْءٌ وَلَا شَوْكَ وَلَا ثَنِيَّةَ وَلَا اسْتِثْنَاءَ طَعْمًا وَاحِدًا وَاصْلَاهُ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ الْكَفُّ وَالرَّدُّ وَذَلِكَ أَنَّ الْحَالَ إِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كَذَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ غَيْرُ فَقَدْ رَدَّ اتِّعَادَ ذَلِكَ الْإِيمَانِ **قَوْلُهُ** أَنَّهَا تَطْلُعُ يَوْمَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ أَيُّ يَوْمَ إِذَا تَوَكَّنَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ **قَوْلُهُ** لَا شُعَاعَ لَهَا الْخُزْ وَفِي رَوَايَةِ الرَّجُلِ مِثْلَ الطُّسْتِ وَابْنُ خَرِّمَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ تَصْبِيرَ الشَّمْسِ يَوْمَهَا حَرًّا ضَعِيفَةً، قَالَ الْقَارِي وَهَذَا دَلِيلٌ أَظْهَرَ مِنَ الشَّمْسِ عَلَى قَلْبِنَا أَنْ عِلْمَهُ ظَنِّي لَا قَطْعِي حَيْثُ بَنَى اجْتِهَادُهُ عَلَى هَذَا الِاسْتِدْلَالِ قَالَ ابْنُ جَرَّارٍ لَا شُعَاعَ لَهَا وَقَدْ بَيَّنَّا صَبِيحَةَ لَيْلَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ طَلَعَتْ كَذَلِكَ أَوْ كَالِئِذِ ذَلِكَ دَلِيلٌ لَا يَنْضَامُ إِلَى كَلَامِهِ قَالَ الطَّبْرِيُّ وَالشُّعَاعُ هُوَ بَارِي مِنْ ضَوْءِ الشَّمْسِ عِنْدَ حُلُولِهَا مِثْلَ الْحَبَالِ وَالْقَضْبَانِ مَقْبِلَةُ الْيَدِ كَمَا نَظَرْتُ إِلَيْهَا قِيلَ مَعْنَى لَا شُعَاعَ لَهَا لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ لَكثَرَةِ اخْتِلَافِهَا وَتَرَدُّدِهَا فِي لَيْلَتِهَا وَنَزُولِهَا إِلَى الْأَرْضِ وَصُغُورِهَا تَسْتَرِبُّ بِاجْتِهَادِهَا وَاجْتِهَادِهَا لِلطَّبِيفَةِ ضَوْءِ الشَّمْسِ، أَمْ وَفِيهَا الْأَجْسَامُ لِلطَّبِيفَةِ لَا تَسْتَرِبُّ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ الْكَثِيفَةِ نَعْمَ نَوْقِلُ غَلْبِ نَوْرِكَ اللَّيْلَةِ ضَوْءِ الشَّمْسِ مَعَ بُعْدِ الْمَسَافَةِ الزَّمَانِيَّةِ مِثْلًا فِي أَظْهَارِهَا الزَّمَانِيَّةِ لَكَانَ وَجْهًا وَجِبْهًا، وَأَلْظَهَرُ أَنْ فَائِزَةٌ كَوْنُهُ عِلَامَةٌ مَعَ أَنَّهَا يَوْجِدُ بَعْدَ انْقِضَاءِ اللَّيْلَةِ أَنْ يَشْكُرَ عَلَى حُصُولِ تِلْكَ النِّعَةِ أَنْ قَامَ خِلَافَةُ اللَّيْلَةِ وَلَا فَيْتَأَسَّفُ عَلَى مَا فَاتَهُ مِنَ الْكِرَامَةِ وَيَتَذَكَّرُ فِي السُّنَّةِ الْآتِيَةِ وَأَنَّهَا تَحْجِلُ عِلَامَةً فِي أَوَّلِ لَيْلَتِهَا أَبْقَاءَ لَهَا عَلَى أَجْمَلِهَا وَالْحَبَابِ

قال سمعت عباد بن أبي لبابة يحدث عن زبني جليش عن أبي بن كعب قال قال أبي في ليلة القدر - والله أتى لأغلبها قال شعبة وأكثر على هي الليلة التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بها هي ليلة سبع وعشرين وإنما شك شعبة في هذا الحديث في الليلة التي أمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحديثي بها صاحب لي عنه **وحديثنا** محمد بن عباد وابن أبي عمير قال أحسن ما مر أن وهو القزاري عن يزيد وهو ابن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال تذاكرنا ليلة القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أياكم يليكم حين طلع القمر وهو مثل شق جفنة

وقال في علمه قال الحافظ وقد ورد ليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر إلا بعد أن تغشى، أم - قلت وبعضها يختص بما وقع في هذه صلى الله عليه وسلم كما ثبت عليه أبو عريشة نقله العيني والبعض الآخر يحتل وقوعه في بعض السنين دون بعض ولعل من أوجع علامات ماها مشكون القلب إلى العبادة فيها واستلزامه بالطاعات القربات لا سيما تلاوة القرآن كالأستلزام باللائحة المحتسبة بل ازدياد منه والله سبحانه وتعالى أعلم - قال الحافظ واختلفوا هل لها علامة تظهر لمن وفقت له أم لا قيل يرى كل شيء ساجدا وقيل لا نوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع سلاما أو خطبا من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاء من وفقت له واختار الطبري أن جميع ذلك غير لازم وأنه لا يشترط حصوله أو شيء ولا سماعه واختلفوا أيضا هل يحصل الثواب المترتب عليها لمن اتفق له أنه تامها وإن لم يظهر له شيء أو يتوقف ذلك على كشفها له في الأول ذهب الطبري والمهلب وابن العربي وجماعة إلى الثاني ذهب الأكثر ويؤيد له ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة بلغنا من يقيم ليلة القدر فيوافقها وفي حديث عباد عند أحمد من قامها إيمانا واحتسابا ثم وفقت له قال النووي معنى يوافقها أي يعلم أنها ليلة القدر فيوافقها فيوافقها أن يكون المراد يوافقها في نفس الأمر من لم يعلم هو ذلك وفي حديث زبني جليش عن ابن مسعود قال من يقيم الحول يصب ليلة القدر وهو محتمل للقولين أيضا وقال النووي أيضا في حديث من قام رمضان وفي حديث من قام ليلة القدر سغفاه من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك ومن قام ليلة القدر فوافقها حصل له وهو جاز على ما اختاره من تفسير الموافقة بالعلم بها وهو الذي يتوهم في نظري ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام ليلة القدر وإن لم يعلم بها ولو لم يوفق له وإنما الكلام على حصول الثواب المعين الموعود وفرعوا على القول بأشراط العلم بها أنه يختص بها شخص دون شخص فيكشف لواحد ولا يكشف لآخر ولو كانا معاً في بيت واحد وقال الطبري في اختار ليلة القدر دليل على كذب من زعم أنه يظهر في تلك الليلة للعباد ما لا يظهر في سائر السنن إذ لو كان ذلك حقاً لم يخف على كل من قام ليلاً في السنة فضلاً عن ليالي رمضان وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأنه لا ينبغي إطلاق القول بالتكذيب لذلك بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيخفف بها قوم دون قوم والبنو صلى الله عليه وسلم لم يحصلوا العلامة ولم ينفك الكرامة وقد كانت العلامة في السنة التي حكاها أبو سعيد نزول المطر وخص نرى كثيراً من السنين ينقص رمضان دون مطر مع اعتقادنا أنه لا يخلو رمضان من ليلة القدر قال ومع ذلك فلا نعتقد أن ليلة القدر لا يراها إلا من رأى الخوارق بل فضل الله وأسرع ورب قائم تلك الليلة لم يحصل منها إلا على العبادة من غير رؤية خارق وآخر أو خارق من غير عبادة والذي حصل على العبادة أفضل والعبادة إنما هي بالاستقامة فأنها تستحيل أن تكون إلا كرامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة والله أعلم - **قولنا** وهو مثل شق جفنة الإيكس الشين وهو النصف والجفنة بفتح الجيم معرقة قال القاضي فيه إشارة إلى أنها إنما تكون في أواخر الشهر لأن القمر لا يكون كذلك عند طلوعه إلا في أواخر الشهر والله أعلم قال النووي وأعلم أن ليلة القدر موجودة مما سبق التنبيه عليه فأنها ترى وتحققها من شاء الله تعالى من بين آدم كل سنة في رمضان كما تظاهرت عليه هذه الأحاديث السابقة في الباب وأخبار الصالحين بها وروى لها أكثر من أن تحصر أما قول القاضي عياض المهلب بن أبي صفرة لا يمكن رؤيتها حقيقة فغلط فاحش يهتف عليه لتأليف تريبه - والله أعلم - أم - قال الحافظ وقد اختلفت العلماء في ليلة القدر اختلافاً كثيراً وتحصل لنا من مذاهبهم في ذلك أكثر من أربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في سائر الجمعة وقد اشتهر لنا في إخفاء كل منها ليقع الجح في طلبها، أم - وهذا أنا أذكر بعضاً من تلك الأقوال، الأول أنها ممكنة في جميع السنة وهو قول مشهور عن الحنفية حكاه قاضيخان وأبو بكر الرازي منهم ورؤى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم قال ابن عباد بن مسعود وذكر في الصحيح أن الخاتمة أن الشهر عن الأمام (إلى حقيقة) أنها تدور في السنة كلها قد تكون في رمضان وقد تكون في غيره، أم - قلت ويؤيد ما ذكره سلطان العارفين سيدي محمد الدين بن عربي في فتوحاته الملكية بقوله واختلف الناس في ليلة القدر اعني في زمانها فمنهم من قال هي في السنة كلها تدور وفي رأيها في شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان وأكثر ما رأيتها في شهر رمضان وفي العشرة الأخيرة رأيتها مرة في العشر الأوسط من رمضان في غير ليلة وتر وفي الوتر منها فأنها على يقين من أنها تدور في السنة في وتر وشفع من الشهر، أم - الثاني أنها

اختلاف العلماء في ليلة القدر

مختصة برمضان يمكنه في جميع لياليه وهو قول ابن عمر رماه ابن ابي شيبة بأسناد صحيح عنه وروى مرفوعاً عنه أخرجه ابوداود وفي شرح الهداية الجزرية عن ابي حنيفة وقال به ابن المنذر والحاثل وبعض الشافعية فروجه السبكي في شرح المنهاج وحكاها ابن الحاجب رواية وقال السروقي في شرح الهداية قول ابي حنيفة انها تنتقل في جميع رمضان وقال صاحبها انها في ليلة معينة منه بجهة وكذا قال النسفي في المنظومة

وليلة القدر بكل الشهر + دائرة وعينها فادر

وهذا القول حكاه ابن العربي عن قوم وأجابوا عن الأدلة المفيدة لكونها في العشر الاواخر بان المراد في ذلك رمضان الذي كان عليه السلام التمسها فيه والسيقات تدل عليها من تأمل طرق الاحاديث والفاظها كقولنا ان الذي تطلب امامك وانما كان يطلب ليلة القدر من تلك السنة وغير ذلك مما يطالع عليه الاستقراء والله اعلم الثالث انها ليلة سبع عشرة من رمضان روى ابن ابي شيبة والطبراني من حديث زيد بن ارقم قال ما اشد ولا اتمى انها ليلة سبع عشرة من رمضان انزل القرآن واخرجه ابوداود عن ابن مسعود ايضا الرابع انها اول ليلة من العشر الاخير طابيلك الشافعي جزية جماعة من الشافعية لكن قال السبكي انه ليس بحزوماءه عندهم الخامس انها ليلة ثلاث وعشرين روى ابن ابي شيبة بأسناد صحيح مرفوعاً كما تقدم قريباً في الباب قلت يا رسول الله ان ليلتي كبرت فيها فتمرن ليلة القدر قال انزل ليلة ثلاث وعشرين وروى ابن ابي شيبة بأسناد صحيح معاوية قال ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين ورواه الحنفى في مسند من طريق ابو حازم عن رجل من بني بياضة له صحبة مرفوعاً وروى عبد المزيق عن معمر بن ابي عوف عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً من كان سحياً تليتها ليلة سابعة قال كان ابو بختل ليلة ثلاث وعشرين وميسر الطيب عن ابن جريم عن عبد الله بن ابي زيد عن ابن عباس انه كان يوقظ اهله ليلة ثلاث وعشرين وروى عبد المزيق عن طريق بن يوسف بن سيف مع سعيد بن المسيب قول استقام قول القوم على انها ليلة ثلاث وعشرين ومن طريق ابراهيم بن ابي اسود عن عائشة وروى ابن اسود انه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين السابعة انها ليلة اربع وعشرين روى ذلك عن ابن مسعود والشعب والحسن قتادة وتجهز حديث واثلة ان القرآن نزل لاربع وعشرين من رمضان استابع انها ليلة سبع وعشرين وهو الجادة من مذهب احمد ورواية عن ابي حنيفة وبه جزم ابي بن كعب وحلف عليه كما مضى في الباب وروى الطبراني من حديث ابن مسعود رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر فقال ايكمل يذكر ليلة الصهباء وات قالت انا وذلك ليلة سبع وعشرين (هكذا وقع في الفتح ليلة الصهباء) وفي مجمع الزوائد ليلة الصبا وان لم ينفهم هذه اللفظة ورواه ابن ابي شيبة عن عمر وحليفة وناس من الصحابة وفي الباب عن ابن عمر عند مسعود رأى رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين (لاحمد من حديث مرفوعاً ليلة القدر ليلة سبع وعشرين وابن المنذر من كان متحيراً فليتها ليلة سبع وعشرين وعن جابر بن سمرة نحوه أخرجه الطبراني في الاطهر وعن معاوية نحوه أخرجه ابوداود وحكاها صاحب الحلية من الشافعية عن اكثر العلماء وهو استنباط ابن عباس عند عمر مع موافقته له وقال صاحب الكافي في الحنفية وكذا الحيط من قال لزوجته انت طالق ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين لان العامة تعتقد انها ليلة القدر وهذا اذا كان الحالف غير فقيه يعرف الاختلاف كما في الدار المختارة الثامن انها في اواخر العشر الاخير وعليه يدل حديث عائشة وغيرها قال الحافظ وهو يرجح الاقوال وصاحبها ليرثو والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب التسع انها تنتقل في العشر الاخير كقوله ابوتوبة ونص عليه مالك و الشري واصل واستحق وزعم الماوردي انه متفق عليه وكذا اخذنا من حديث ابن عباس ان الصحابة اتفقوا على انها في العشر الاخير ثم اختلفوا في تعيينها منه ويؤيد كونه في العشر الاخير حديث ابي سعيد البجلي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم لما اعتكف في العشر الاوسط الذي تطلب امامك وسيأتي ذكر اعتكافه صلى الله عليه وسلم في العشر الاخير في طلب ليلة القدر واعتكافات ازواجه بعده والاجتهاد فيه واختلف القائلون به فمنهم من قال هي فيه محتملة على حد سواء ومنهم من قال بعض لياليه ارجح من بعض العاشرا انها تنتقل في النصف الاخير ذكره صاحب المحيط عن ابي يوسف ومحمد وحكاها امام الحرمين عن صاحب التعريب وفيها للعلماء اقوال اختلفت ستة واربعين وبعضها يمكن رده الى بعض وان كان ظاهراً التغاير ولا يرجح انها في رمضان وانما تنتقل واربعها العشر الاخير واربعها العشر الاخرى اوتار العشر الاخرى وعشرين واثلاث وعشرين عند الشافعية واربعها عتلا الجهر ليلة سبع وعشرين والله اعلم وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه ان ليلة القدر ليلتان احدهما ليلة فيها يعرف كل امرئ حركته فيها نزل القرآن ليلة واحدة والآخر نزل فيها ليلة في السنة ولا يجب ان تكون في رمضان نعم رمضان مظنة غالبية لها واتفق انها كانت في رمضان عند نزول القرآن والثانية يكون فيها نزوح من انتشار الرحمانية ويحج الملازمة الى الارض فينتقم المسلمون فيها على الطغاة فيبتاعون انوارهم فيما بينهم ويتقرب منهم الملازمة ويتباعد منهم الشيطانيون ويستجاب منهم ادعيتهم وطاعتهم وهي ليلة في كل رمضان في اوتار العشر الاخرى تنتقل مرة تاتر فيها ولا تخرج منها فمن قصد الاولى قال هي في كل سنة ومن قصد الثانية قال هي في العشر الاواخر من رمضان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اري ثوبا قد تلو طئت في السبع والاخر من كان متحيراً فليتها في السبع والاخر وقال آيت هذه الليلة

في العشر الاخر من رمضان وحديثي ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس بن يزيد ان نافعاً حدث عن عبد الله بن عمر
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاخر من رمضان قال نافع وقد رايت عبد الله المكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله

وسئل حديث سنوا به سنة اهل الكتاب ومن سن سنة حسنة ولو تكن السنة المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت وذكر سنة الصلوة للمعتكف
 مع تركه المس والخرج دليل على ان المراد الوجوب لا السنة المصطلح عليها - واخرج ابو داود والنسائي عن عبد الله بن بديل عن عمر بن دينار عن ابن عمر
 ان عمر رضي الله عنه جعل عليه ان يعتكف في العشر الاخر من رمضان او يوماً عند الكعبة فسال النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتكف وصم وفي لفظ للنسائي فامره
 ان يعتكف ويصوم قال الدارقطني فتردد به عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي عن عمر وهو ضعيف الحديث والثقات من اصحاب عمر لم يذكروا الصلوة
 منهم ابن جريح وابن عثية وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وغيرهم والحديث في الصحيحين ليس فيه ذكر الصلوة بل اني تذكرت في الحاشية ان اعتكف في المسجد
 الحرام ليلة فقال عليه الصلوة والسلام او في مكان غيره ايضاً عن عمر رضي الله عنه انه جعل على نفسه ان يعتكف يوماً فقال آتت بك طائفة
 بينهما ان المراد الليلة مع يومها او اليوم مع ليلته وغاية ما فيه انه سكت عن ذكر الصلوة وهذه الرواية قد رويت برواية الثقة وتأيدت بتأييد فيجوز لها
 فالثقة بن بديل قال فيه ابن معين صالح وذكر ابن حبان في الثقات، قال في المحرم السنة وفي الميزان غرر الدارقطني وشاهه غيره وقال ابن عدي
 كاعلم المتقدمين فيه كلاماً فاذا ذكره وذكر ابن ابى حاتم عن ابن معين انه قال فيه مكى صالح وذكره ابو حفص بن شاهين في كتاب الثقات قال مكى صالح
 وذكره ابن حبان ايضاً في كتاب الثقات وزيادة الثقة مقبولة ومن لو يذكر الحديث ليس بحجة على من ذكره، ام - والمؤيد ما تقدم من حديث عائشة رضي
 الله عنها الصحيح السند فان رفعه زيادة ثقة وما اخرج البيهقي عن اسيد بن عاصم حدثنا الحسين بن حفص عن سفيان عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عمر
 ان عمر رضي الله عنهما قال لا المعتكف يصوم فقول ابن عمر رضي الله عنهما بل يومه مع امرأته او واقعة ابية يعقرون صحة تلك الزيادة في حديث ابية
 وما رواه الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه وصححه ولم يمت له ذلك
 ففيه عبد الله بن محمد المصلي وهو مجهول ومجمل له لم يرفع غيره بل يرفعونه على ابن عباس ويؤيد الوقت ما ذكره البيهقي بعد ذكره تفرد المصلي حديث
 قال وقد راى ابو بكر المحمدي عن عبد العزيز بن محمد عن ابي شهيل بن مالك قال قال جعفر بن ابي اسحاق عن ابن عباس عن عمر بن عبد العزيز وكان على امرأته اعتكاف نذر
 في المسجد الحرام فقال ابن شهاب لا يكون اعتكاف الا يصوم فقال عمر بن عبد العزيز اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قال فمن ابى كبر قال لا قال
 فمن عمر قال لا قال ابو شهيل فاصرت فوجدت طاووساً وعطاء فسالتهما عن ذلك فقال طاووس كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صياماً الا ان
 يجعله على نفسه وقال عطاء ذلك رأيي صحيح، ام - فلو كان ابن عباس يرفعونه ليقصر طاووس عليه اذ لو يكن يخف عليه خصوصاً في مثل هذه القضية
 وقول عطاء محض وهو ذلك رأيي صحيح فعن ذلك اعترف البيهقي بان رفعه وهو ثم لم يعلو الموقوف عن المعارض اذ قد ذكرنا رواية البيهقي عن ابن عباس
 وابن عمر رضي الله عنهما انها قال لا المعتكف يصوم فتعارض عن ابن عباس وقال عبد الرزاق اخبرنا الثوري عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس
 قال من اعتكف فليصوم ودفع المعارضة عنه بان يجعل مرجع الضمير في قوله الا ان يجعله الاعتكاف فيكون دليل اشتراط الصوم في الاعتكاف لا في
 دون النقل ويخص حديث عبد الرزاق عنه به وكذا حديث عملنا هو دليل على اشتراطه في المنزل وروى المعتم لا شتر اطه حديث عائشة المتقدم المرفوع وما
 اخرج عبد الرزاق عنها موقوفاً قال لا يصوم فاعتكف فعليه الصوم واخرج ايضا عن الزهري وعروة قال لا الاعتكاف الا بالصوم وفي موطأ مالك انه بلغه عن
 القاسم بن محمد وزائع مولى ابن عمر قال لا الاعتكاف الا بالصوم وقال مالك والامر على ذلك عندنا انه لا اعتكاف الا بصيام فهذا كله تأويل لطلاق
 الا اشتراط وهو رواية الحسن وفي رواية الاصل وهو قول جمهور اقل الاعتكاف النقل ساعة فيكون من غير صوم وعلى هذه الرواية اي رواية
 الاصل فما اخرجها الحاكم من حديث ابن عباس ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه يجعل على الاعتكاف النقل لان معنى النقل على المساهلة
 ويجعل ما ثبت عنه باسناد صحيح من اشتراط الصوم على ما سوي ذلك وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في قصة نذر عمر رضي الله عنه فأتى بذلك مع قطع
 النظر عن زيادة عبد الله بن بديل محمول على الاعتكاف المستحب الذي هو في حكم النقل فان نذر كان قبل الاسلام كما هو مظهر في الروايات نذر الكفا
 لا يصح عندنا فلا يجب الوفاء به ولا امر بأيفاءه للاستحباب فصار الاعتكاف نفلاً غير واجب وهذا لا يشترط له الصوم على رواية الاصل عندنا
 والله اعلم - **قوله في العشر الاخر** اخبرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في العشر الاخر من رمضان او يوماً عند الكعبة فسال النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتكف وصم وفي لفظ للنسائي فامره
 والتفرغ للطاعة والتشبه بالملائكة والتعرض لوجوب ليلة القدر اختار النبي صلى الله عليه وسلم في العشر الاخر من رمضان او يوماً عند الكعبة فسال النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتكف وصم وفي لفظ للنسائي فامره
 ام - قال في البدائع والاعتكاف تقرب الى الله تعالى بمجاورة بيته والاغراض عن الدنيا والاقبال على خدمته لطلب الرحمة وطمع المغفرة حتى قال
 عطاء الخراساني مثل المعتكف مثل الذي اتق نفسه بين يدي الله تعالى يقول لا يرع حتى يخضر في قوله المكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله

ابن سعيد عن عمره عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وإنه أمر
بجاءه ففُضِرَ بها لما أراد الاعتكاف والعن الأخر من مضى فأمرت زينب بنياً لها ففُضِرَ وأمر غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
بنجاءها ففُضِرَ فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر نظرت فإذا الأخبية ففتال أكبر شريذن فأمر بنجاءه
لها من المسجد الأعظم وليس لها أن تعتكف في غير موضع صلاتها من بيتها وإن لم يكن فيه مسجد لا يجوز لها الاعتكاف فيه، أم - قال الشيخ أبو بكر
الرازي رحمه الله وقد ورد في الحديث المرفوع أن صلوة المرأة في دارها أفضل من صلواتها في بيتها أفضل من صلواتها في دارها وصلواتها
في محلها أفضل من صلواتها في بيتها فلما كانت صلواتها في بيتها أفضل من صلواتها في دارها وكان اعتكافها كذلك قال، وإنما كره ذلك للمرأة في المسجد لأنها
تصير لائحة مع الرجال في المسجد وذلك مكروه لها سواء كانت معتكفة أو غير معتكفة، قال ولما جاز للمرأة الاعتكاف باتفاق الفقهاء وجب أن يكون
ذلك في بيتها لقوله عليه السلام ويؤمن خير لمن وسياق الكلام على حديث الأخبية قريباً وحمل القارى قولها في حديث الباب ثم اعتكفت أزواجه من بيت
على الاعتكاف في بيوتهن لما علم من عدم رضائهن عليه الصلوة والسلام لفعلهن ولا شك أنه خلاف الظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم - **قوله**
صلى الفجر ثم دخل معتكفه الخ قال الحافظ فيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلوة الصبح وهو قول الأوزاعي والليث والثوري و
قال الأئمة الأربعة وطائفة يدخل قبل غروب الشمس أو في الحديث على أنه دخل من أول الليل ولكن إنما تحلى بنفسه والمكان الذي أعده لنفسه
بعد صلوة الصبح وهذا الجواب يشكك على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل المعتكف
ولا شرع في الاعتكاف وإنما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فلهذا فالأدلة أحكاماً من إمامنا أن يكون شرع في الاعتكاف فيدل على جواز الخروج
وأما أن لا يكون شرع فيدل على أن أول وقته بعد صلوة الصبح، أم قلت وقد صرح الحنفية بأن من شرع في الاعتكاف التعلل ثم تركه لا يلزم قضائه
لأنه لا يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب وأما التأويل المذكور من جانب الجمهور في قوله ثم دخل معتكفه فلا يلائمه لفظة حديث الباب من قوله
إذا اراد أن يعتكف وأوله بعض علماء العصر بأنه يحتل أن يكون المراد بالفجر عشرين فكان صلى الله عليه وسلم إذا رآه الاعتكاف العشرة قبل وقته
وقبل أن كان دخوله لينظر فيما يحتلج إليه ويهيئ له اعتكافه وهو غير معتكف ثم يخرج فيصلي المغرب ثم يدخل الاعتكاف والله سبحانه وتعالى أعلم
قوله وأنه أمر بنجاء الخ بكسر الميم ثم موحاة وهو بالمد الحجمة من وبراء صوف ولا يكون من الشعر وهو على عمومين وثلاثة ويحجب على الأخبية
نحو النجار والأخيرة قال الثوري فيه دليل على جواز اتخاذ المعتكف لنفسه موضعاً من المسجد يفرغ فيه مدة اعتكافه فالمرضيقي على الناس وإذا اتخذ
يكون في آخر المسجد ورأيه لئلا يضيق على غيره وليكون أخفى له وأكمل وإن قرأه **قوله** وأمر غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الخ ورواية
الأوزاعي فاستأذنت عائشة فأذن لها وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت وفي رواية ابن فضيل فاستأذنت عائشة أن تعتكف فأذن لها
فصبرت قبة فسمعت بها حفصة ففُضِرَ قبة وهذا يشعر بأنها فعلت ذلك بغيا لأن روايتي ابن عيينة عند النسائي ثم استأذنت حفصة فأذن
لها وقد ظهر من رواية حماد والأوزاعي أن ذلك كان على لسان عائشة - فقد فُتِرَ الأزواج في هذه الروايات بعائشة وحفصة وزينب فقط
قوله فإذا الأخبية الخ أي مضربته وفي رواية ابن فضيل أبصار أربع قباب يعني قبة له وثلاثاً للثلاثة وفي رواية ابن عيينة عند النسائي قال
لمن يدع قالوا لعائشة وحفصة وزينب - **قوله** أكبر شريذن الخ بمنزلة استغفاراً ممدودة وبغير مد والياء بالنصب وفي رواية ابن فضيل ما علم من على
هذا أن تزعموها وألتر في هذه الرواية مرفوع قال لقاضي عياض قال صلى الله عليه وسلم هذا الكلام (أبتر يردن) أي أجازوا لفعلهم لأنه نحات أن يكون
غيره من الاعتكاف بل أردن القرب منه والمباهاة به وكان المسجد يجمع الناس ويحضر الأعراب والمنافقون، عن حنابلة في الدخول و
الخروج - بن بن بلان ذلك ولأنه صلى الله عليه وسلم إذا رآه عند المسجد فصار كأنه ومنزله بحضوره مع أزواجه وذو شرب المقصود من الاعتكاف هو
العبادة المتعلقة بالدنيا والآخرة فثبت المسجد بأخبيتهن وفروله - وقال الشيخ أبو بكر الرازي - وهذا الحديث (أي حديث الأخبية) يدل على
كل هذه الاعتكاف للنساء في المسجد بقوله أكبر شريذن يعني أن هذا ليس من البر ويؤيد على كراهية ذلك منه أن لو عتكفه - في ذلك الشهر وقضائه
حتى ينقض أبنيتهن ولو سلغ لهن الاعتكاف عند ما ترك الاعتكاف بعد العزيمة ولما جاز لهن تركه وهو قربة إلى الله تعالى وفي هذا دلالة على
أنه فأكبر اعتكاف النساء في المسجد فإن قيل قد روي سفيان بن عيينة هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن عمره عن عائشة وقالت في استأذنت
صلى الله عليه وسلم الاعتكاف فأذن لها فلما صلى الفجر أي في المسجد ارجعاً بنية فقال ما هذا فقالوا الزينب وحفصة ومما
فذل أكبر شريذن فلم يعتكف فأخبرت في هذا الحديث بأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه أنه ليس فيه أنه أذن لهن في الاعتكاف في المسجد ويحتمل
أن يكون لأنه، انتهى إلى اعتكافهن في بيوتهن ويدل عليه أنه لما رأى أبنيتهن في المسجد ترك الاعتكاف حتى تركن أيضاً وهذا يدل على أن الأذن

حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصم العشر وحده
يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر

تفضيل ليا ليد على ليا ليا عشر رمضان فان عشر رمضان فضل بليلة واحدة وهذا جميع ليا ليه متساوية ام ولكنه حديث ضعيف كما صرح به
الحافظون، ويحتمل ان يقال على تقدير صحته ان اجزيلة العشر المضاعف يساوي اجزيلة القدر الاصل الاصل والمضاعف المضاعف
كما قالوا قوله قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وظاهره والله تعالى اعلم قال الزرقاني والتحقيق ما قاله بعض اعيان المتأخرين ان مجموع هذا
العشر افضل من مجموع عشر رمضان وان كان في عشر رمضان ليلة لا يفضل عليها غيرها، علان كون ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان
غير محقق اذ في تعيينها اقوال كثيرة مرت قبل هذا الموضع **قوله** حدثنا سفيان عن الأعمش ان هو سفيان الثوري وفي بعضها شعبة بدل سفيان
وكذا نقله القاسم عياض رواية الفارسي ونقل الاول عزيمه هو والرضا لصحي مسلم والله تعالى اعلم - تركت كتاب الصوم بحمد الله واسأل النوفيق

منه سبحانه وتعالى لاتمام بقية الكتاب بفضلته ومثله وان يحتمل في غير آيات

كتاب

قال القسطلاني في المواهب أعلم ان الحج حلول بحضرة المعبود وقوت بساحة الجود ومشاهدة لذنك المشهد العلي الرحاني وأما معنى هذا العهد
الرباني ولا يخفى ان نفس الكون بملك الاماكن شرف وعلو وان التردد في تلك المواقف المحترمة لم تزل تفرغ على الحال فيها من الجلال
وصفها ليعرف علم وحسبك في هذا ما يحكي في آيات عزيجون بنى عامر به رأى المجنون في البلاء كلبا فيجوز على الدرس فيلا فلاموه على ما كان منه
وقالوا لم صنعت الكلب نبلا فقال دعوا الملام فان عيني راته مرق في حي ليله ام - وقال الشيخ والشيخ الهادي قدس الله روحه المصالح المريفة
في الحج امور منها تعظيم البيت فانه من شعائر الله وتعظيمه هو تعظيم الله تعالى ومنها تحقيق معنى العزيمه فان لكل دولة او ملة اجتماعا يتواردها الا في صحى
الامان ليعرف فيه بعضهم بعضا ويستفيد الاحكام المللة ويعظموا شعائرها والحج عزيمة المسلمين وظهور شوكتهم واجتماع جنودهم وتنويه مآثرهم وهو
قوله تعالى ولا تجعلنا لئيمين مكابيه لئيمين وامناء ومنها موافقة ما توارث الناس عن سيدنا ابراهيم واسمعيلى عليهما السلام فاهما اماما المسئلة
الحنيفية ومشرعاها للعرب والنبي صلى الله عليه وسلم بعث لظهور به المللة الحنيفية وتعلوبه كلمتها وهو قوله تعالى ملكة ايمك ابراهيم فمن الواجب
الحج فظفر على ما استفاض عن ائمة كمال الفطرة ومناسك الحج وهو قوله صلى الله عليه وسلم ابراهيم تقوا على مشاكره فانكروا على ايت من ايت ابراهيم
ومنها الاصطلاح على حال تحقيق بها الرق لغايتهم وخاصة كمنزل منى والمبيت بمنى فانه لو يصطلم على مثل هذا الشئ عليه لم يستعمل
عليه لم يجمع كلمتهم عنيد مع كثرة وتنشأهم ومنها الاعمال التي تعين بأن صاحبها موحد تابع الحق متدين بالمللة الحنيفية شاكرا لله علما انفعلى
اوائل هذه المللة كاسى بين الصفا والبروة ومنها ان اهل الجاهلية كانوا يحجون وكان الحج اصل دينهم ولكنه دخلوا اعمالا هي ثورة عن ابراهيم عليه
السلام وانما اختلفوا من غير انهم فيها اشراك لغير الله كتعظيم اساطير وثلة والاهلال لمناصب الطاغية وكثرة لهم في التبتية لاشريك لك الاشياء الهللك
ومن حق هذه الاعمال ان ينهى عنها ويؤلف في ذلك واعمالا انتقوا فخرنا وعجبا كقولهم نحن عن قطان الله فلا نخرج من حرمة فانه في ذلك فاعضوا من حيث
اقاص الناس وكذا كرهوا ايام منى فنزل فاذكروا الله كن كن كن اياكم اذ كن كن كن ولما استشعر الانصار هذا الاصل تحجوا في السعي بين
الصفا والمروة حتى نزل ان الصفا والمروة من شعائر الله ومنها انهم كانوا ايت محافيا سات فاسعهم من باب التعمق والدين وفيها حرج للناس
من حقها ان ينسج ويحج كقولهم يحتجب الحرام ودخول البيوت من ابوابها وكانوا يتسودون من ظهورها ظنا منهم ان الدخول من الابواب ارتفاق بينا في
هيئة الاحرام فنزل وكين البريان تاوا البيوت من ظهورها وكسا اهيتهما التجادة في موسم الحج فلكا منها راها تكل بأخلاص المحل لله فنزل
ولا جناح عليكم ان تنكحوا فضا من كن كن وكا استجابهم ان يحجوا بلا زاد ويقولوا نحن المتوكلون وكانوا يضيئون على الناس وايتدون فنزل
وتزدودوا فان خيرا الزايد التفتوى وكقولهم من انجر الفجر العرة في ايام الحج وقوله عانا انسلح صفر بر الدبر وعنه الا شحلت العرة لمن اعتمر في
ذلك خرج للآفاق حيث يحتاجون الى تحديد السفر للعره فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ان يخرجوا من الاحرام بعرة ويحجوا بعد ذلك
وشدا دامر في ذلك فيكون على عادتهم وما ذكر في قلوبهم ام - وفي شرح احياء العلوم للحج لغة القصد هكذا أطلقه ائمة اللغة وقيل بعضهم
بكونه الى معظمه واستدل بقول الشاعر عيجون سب الزبرقان المزغفرا وقال في النهاية الحج القصد الى كل شئ وخصه الشرع بقصد البيت
على وجه مخصوص وفيه لغتان الفقه والكسرة قبل الفقه المصطلح والكسرة الاسم وقال النووي في شرح مسلم الحج بالنسبة هو المصطلح والكسرة جميعا هو
الاسم منه واصله القصد وقال الحافظ ابن حجر الحج في اللغة القصد وفي الشرع الفصل الى البيت الحرام بأعمال مخصوصة وهو بالفقه والكسرة لغتا
فقل الطبري ان الكسرة اهل نجد والفقه لغايتهم وقيل هو بالفقه الاسم والكسرة المصطلح وقيل بالعكس ام - وفي سياق عبارات صحابنا هو شرعا

باب ما جاء في الحج والعمرة

باب في حجة الوداع والعمرة

ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يليس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

زيارة مكان مخصوص وهو البيت الشامي في زمني مخصوص وهو شهر ربيع الفيل ففعل محضون وهو الطواغيت السعي والوقوف محضون ففعله المعنى للغير مع
 زيادة وصية، ام واختلفت العلماء في السنة التي فرض فيها الحج والشهور اختلفوا سنة ست وبها جزموا الراعي في كتاب السير وصححه ابن الرفعة وقيل سنة
 خمس حكاه الواقدي محتجا بقصة ضامن ثعلبية فان في حديثه ذكر الحج وذكر محمد بن جبيب ان قد ومكان سنة خمس من الهجرة وقال الطبرطشي وقد روي
 ان قدومه على النبي صلى الله عليه وسلم كان في سنة تسع وقيل انه فرض سنة تسع حكاه النووي في الروضة وحكاها الماوردي في الاحكام السلطانية
 وصححه القاضي عياض والقزطبي وصحبه ابن القيم في الهدى فقال الصحيح ان الحج فرض في اواخر سنة تسع وان آية فرضه هي قوله تعالى والله على الناس
 حج البيت وهي نزلت عام الوفود واخر سنة تسع وانه صلى الله عليه وسلم لم يخرج الحج بعد فرضه عامًا واحدًا وهذا هو اللائق بهد حاله صلى الله عليه وسلم
 وليس بيد من ادعى تقدم فرض الحج سنة ست او سبع او ثمان او تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال سنة ست ان فيها نزل قوله تعالى وآتوا
 الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وانما فيه الامر بالتمامه اذا شرع فيه فان هذا من وجوب ابتداءه، ام وهذا كله لا يقتضيه نفي الحج قبل ذلك
 لا على وجه الفرضية في الترمذي من حديث جابر بن النبی صلى الله عليه وسلم ثلاث حج تحببتين قبل ان يهاجر وحجة بعد ما هاجر معها عمر وعنه ابن
 حجر صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجر ثلاث حج اخرجه ابن ماجه والحاكم وقال ابن الجوزي حجها لا يعلم عندها وقال ابن الاثير كان عليه السلام يحج كل سنة
 قبل ان يهاجر قال الحافظ الذي لا ريب فيه انه لم يترك الحج وهو مكة قط لان قريشا في الجاهلية لم يكونوا يتركون الحج وانما يتأخرون منه من لم يكن
 ادعاه صنف واذا كانوا وهر على غير دين يحضون على اقامة الحج ويرونه من مفكرهم التي امتا ذواها على غيرهم من العرب فكيف يظنون انه صلى الله
 عليه وسلم يتركه وقد ثبت ان جبير بن مطعم رآه صلى الله عليه وسلم في الجاهلية واقفا بعرفة وانه من توفيق الله له وثبت دعاءه قبائل العرب الى الاسلام
 عنه ثلاث سنين متواليه، انه ثم اختلف في الحج عند اصحابنا هل هو واجب الى الفور او على التراخي وبالأول قال ابو يوسف اي في اول اوقات امكن
 فمن اخره عن العام الاول اشر وهو اصحاب الرايين عن ابي حنيفة كما في المحيط والحانية وشرح المجمع وفي الفتية انه المختار قال القدر في هو قول شافيا
 وبالأول الثاني قال محمد بن لكان جواز مشروط بان لا يفترقه حتى لو مات ولم يحج اشر عنه ايضا وقت الحج عند الاصوليين يسمى مشكلا لوجهين الوجه الاول انه
 يشبه المصارع لانه لا يصح في عام واحد الا الحج واحد وبشيء الظن لان افعاله لا تستغرق اوقاته والوجه الثاني ان ابا يوسف لما قال بتعيين اشهر الحج
 من العام الاول جعله كالمعيار ومحل المناقاة بعد ما جعله كالظن ولم يجز كل منهما بما قال فان ابا يوسف لو جزم بكونه معيارا لقال من اخره عن
 العام الاول يكون قضاء لا اداء مع ان لا يقول به بل يقول انه يكون اداءا ولقال ان المطر في العام الاول لا يجوز مع انه لا يقول به بل يقول ان يجوز
 وان محتملا لو جزم بكونه ظرا لقال ان من اخره عن العام الاول لا اداء اى لا في ملك حياته ولا في آخر عمره مع انه لا يقول به بل يقول ان من مات
 ولم يحج اشر في آخر عمره فصل الاشكال ثوان القائل بالفور لا يجزى بالمعيارية والقائل بالتراخي لا يجزى بالظرفية بل كل منهما يجوز المجتهدان لكن القائل
 بالفور يرتفع حجة المعيارية ويوجب اداءه في العام الاول حتى لو اخره عنه بلائذ اشر لتركه الواجب لكن لوقا في العام الثاني كان اداء لا قضاء والقائل
 بالتراخي يرتفع حجة الظرفية حتى لو اذاه بعد العام الاول لا اشر في التأخير لكن لو اخره فمات ولم يحج اشر في آخر عمره وقال بعض اصحابنا المتأخرين والمعتدل
 ان الخلاف في هذه المسئلة ابتداء في فابو يوسف على كلا حياطين لان الموت في سنة غير نادر فاشترط وجوب التوسع لظواهر الحال في بقوله ان الناس والله اعلم
 ومن قال ان الحج على التراخي الساقط والثوري والاوزاعي ممن قال على الفور نالك واحد وكان الكرخي يقول هو مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 كذا في شرح الاحياء وقال الآتي لما لقي في شرح صحيح مسلم والقول بالتراخي انما هو ما لم يخف الفوات وخوفه يكون يعجزوا السن وخوف تعاهد الامور وعجز
 السن حجة ابن رشد بالستين والله اعلم قوله ان رجلا سأل الخ وفي بعض روايات البيهقي نادر رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خطيبك
 المكان وشارنا نعم الراوي عن ابن عمر الى مقتد السجود فذكر الحديث وظهر ان ذلك كان بالمدينة وتوفي حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم خطب
 بذلك في عزات فيجلى على البعثة وبنيته ان حديث ابن عمر اجاب به السائل وحديث ابن عباس ابتداء به في الخطبة، ام ملخصا من القصة - قول ما يليس
 المحرم الخ الاحرام لثلاثة مصداق، احرم اذا دخل في حرمه لا اغتسل وجعل حرمه اى محرم كذا في الصحاح وشرعا الدخول في حرمة مخصوصة اى التزامها
 غير انه لا يتحقق شرعا الا بالنية مع ان ذكر المحضوية، والمراد بالذكر التلبية ونحوها والمحضوية ما يقوم مقامها من سوق الهدى او تقليب اليد
 فلا بد من التلبية او ما يقوم مقامها فلو نوى ولم يلب او يا احسن لا يصير محرما وبطل يصير محرما بالنية والتلبية او احدهما بشرط الاخر المختار ذكره
 المحام الشهد انه بالنية لكن عند التلبية كما يصير شرعا في الصلوة بالنية لكن بشرط التلبية كالالتكبير كما في شرح اللباب، كذا في رد المحتار
 قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا قال النوري قال العلماء هذا الجواب من يدعي الكلام وجزمه لان ما يليس منحصرا فحصل التصريح به

اختلاف العلماء في سنة فرض فيها الحج

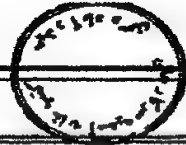
الذي على ان النبي صلى الله عليه وسلم

اختلاف اصحابنا الحنفية في الحج هل هو واجب الى الفور او على التراخي

بالتأخير

ولا العباءة ولا السراويلات ولا البراس ولا الخفاف إلا أحل لايجوز التغلغل فيلبس الخفين وليقطعهما

والمصور وبعض المواضع كالمساجد، أم وقال النووي قال العلماء الحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم وليأبسه أن زاد والرداء أن يبعد عن الزينة ويتصف بصفة الخفاف الذليل ولينكر أنه محرم في كل وقت فيكون اقرب إلى كثرة إكثاره والبلغى مراقبته وصيانته لعبادته وامتناعه من ارتكاب المحظورات ولينكره الموت ولباسه أكفان وتذكره بالبعث يوم القيامة والناس حفاة عراة مهطعين إلى الداعي والحكمة في تحريم الطيب والنساء أن يبعد عن الزينة والديان ولا ذهابا ويحقق هتة لمقاصد الآخرة - أم - قوله ولا العباءة الخ جمع عمامة قال النووي ونية صلى الله عليه وسلم بالعلم والبراس على كل سائر اللباس مخيطا كان أو غيره حتى العصابة فانها حرام فإن احتاج إليها الشجة أو صديق أو غيرها شأها ولو زنته القديمة - أم - وقال الخطابي ذكر العمامة والبراس مخالفا على أنه لايجوز تغطية الرأس بالعتاد ولا بالثياب وقال ومن زاد المكنى بحلة على رأسه قلت مراده أن يجعله على رأسه كلبس القبع ولا يفرق بين مخبزة وصنعته على رأسه كهيئة الحمل الحاجة ولو انفس في الماء لا يضر فانه لا يسمى لباسا وكذا لو ستر رأسه بيل - قوله ولا السراويلات الخ قال القاري جمع أجمع الجمع - أم - وفي القاموس السراويل فارسية معربة جمعها سراويلات وهي جمع سراويل وسروالة - أم - قال السراويلات تكون جمع الجمع حينئذ - والسراويل هي ما يقال له في الهندية شلوار قال الحافظ ومصر أنه صلى الله عليه وسلم اشتري من رجل سراويل من سليمان بن قيس أخرجه الأربعة وأصل وصححه ابن حبان من حديثه وأخرجه أحمد أيضا من حديث مالك بن عمير الأسدي قال قلت قبل مهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترى مني سراويل فأبخرني وما كان ليشرته عبثا وإن كان غالب لبسه أن زاد وقال ابن القيم في الهدى اشتري صلى الله عليه وسلم السراويل والظاهر أنه إنما اشتراه ليلبسه ثم قال ومروى في حديث أنه لبس السراويل وكانوا يلبسونته في زمانه وبأذنه - أم - قوله ولا البراس الخ جمع برنس وهو كل ثوب رأسه منه مثل ثوب من مداعة أو جبة أو مطر وغيره وقال الجوهري هي قلنسوة طويلة كان النساء يلبسونها في صدر الإسلام وهو من البرنس بكسر الباء وهو القطن والنون زائدة وقيل أنه غير عربي كذا في عمدة القاري قال الحافظ وذكر بعض السلف لبس البرنس لأنه كان من ثياب الرهبان وقد سئل مالك عنه فقال لا بأس به قيل فانه من لبوس النصراني قال كان يلبس ههنا وقال عبد الله بن أبي بكر ما كان أحد من القريه إلا له برنس وأخرج الطبراني من حديث أبي قرصافة قال كسبني رسول الله صلى الله عليه وسلم برنس فقال ألبسه وفي سنن من لا يعرف ولعل من كرهه أخذ بهوم حين علم رفعه أي أكرم ولويس الرهبان فانه من تزايجه أو تشبهه فليس مني أخرجه الطبراني في الأوسط يستدل لباس به - قوله ولا الخفاف الخ بكسر الخاء جمع خف قال النووي نية صلى الله عليه وسلم ليلبس الخفاف على كل سائر الخفاف من ملابس وتجمد وجوب وغيرها وهذا وما قبله كله حكم الرجال إنما المرأة فيباح لها سائر جميع بدنها بكل سائر من مخيط وغيره أو سائر وجهها فانه حرام بكل سائر وفي سائر بدنها بالقفاين خلاص للعلماء وهذا قولنا للشافعي أصح ما اخترع - أم - قال الغزالي في الأحياء والنساء أن تلبس كل مخيط بعلان أو تستر وجهها بما يماشيه فان أحرامها في وجهها - أم - قال العلامة الزينبي في شجرة ابن الرواح في حق المرأة كالرأس في حق الرجل ويعاين ذلك بان أحرام الرجل في رأسه وأحرام المرأة في وجهها وأصل في ذلك ما روي البخاري من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعا لا تنقب المرأة ولا تلبس للقفاين وتقول البيهقي عن الحارث بن أبي عيسى الحافظ أن لا تنقب المرأة من قول ابن عمر أدرج في الخبر وقال صاحب الأمهات يحتاج إلى دليل وقد حكى ابن المنذر أيضا الخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد مر ما لك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر مرفوعا وله طرق في البخاري موصولة ومعلقة ثم إن قوله فان أحرامها في وجهها هو لفظ حديث أخرجه البيهقي في المعرفة عن ابن عمر قال أحرام المرأة في وجهها وأحرام الرجل في الرأس والذراعين والعلل الضوابط وقوله ليس للرجل لبس للقفاين كالبس له لبس الخفين وهل المرأة فيه محلات أحلها لايجوز قتاله في الأعم والأملاد وبه قال مالك وأحمد الثاني وهو منقول المزي في نعم وبه قال بر حنيفة وفي أوجيانه أصح القولين - أم - قال ابن عابدين وأما قوله أو بعضه (أي قول ابن أمير الحاج فيما ذكره من الضابط الذي نقلناه فيما قبل) حرمة لبس القفاين في بدن الرجل وبه صرح السدي في منسكه الكبير ونبهه القاري في شرح اللباب وأما المرأة فينبى لها عمامة كحاف اليدائع وتماه فيما علقها على البحر - أم - قوله الأحكام قال ابن المنذر يستفاد منه جواز استعمال أحد في الإثبات خلافا لمن خضعه بضرورة الشعر قال والذي يظهر بالاستقراء أنه لا يستعمل في الإثبات إلا أن كان يعقبه نفى - قوله لايجوز تغلغل الخ إذا ما ند لو وجهها لا يقطع لما فيه من ثلاث المال بغير حاجة أفاده في البحر - وقال الشيخ ابن العمامم لكنهم أطلقوا جواز لبسه (أي المكعب) ومقتضى كذا في النص أنه مقتضى بما إذا لم يجد تغلغل - أم - قال الحافظ والمراد بعد الإعلان أن لا يقدر على تحصيله أو لفقد أو تركه بدل المال له ويجوز عن الثمن أن يجد من يبيعه أو لأجرة ولو بيع بغيره لغيره شراء أو وهب له لم يجب قبوله إلا أن أعيد له - قوله قليلين الخنثيين الخ ظاهره أن الجواب لكنه لما شمر للتبديل لم يأت سلب التثنية وإنما هو للخصصة كذا في النظم - قوله وليقطعها الخ قال الشيخ بد الدين العيني



أسفل من الكبين

رحمه الله الشرط في الخفين القطع خلافاً لما حكاه ابنه أجاد لبس الخفين من غير قطع وهو المشهور عنه وحكي عن عطاء مثله قال لأن في قطعها فساقاً قال
الخطابي يشبه أن يكون عطاء لم يبلغه حديث ابن عمر إنما الفساد أن يفعل ما فعلت عنه الشريعة فاماً أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس
قال والحجب من أجل في هذا فإنه لا يكاد يخالف سنة بلغة وقلة سنة لم تبلغه ولشبهه أن يكون إنما ذهب إلى حديث ابن عباس الآتي في الباب بلفظ
الخفان لمن لم يصل النعلين يعني المحرم ونحو حديث جابر الذي يليه قلت أجابت الحنابلة عنه بأشياء منها دعوى الشيخ في حديث ابن عمر فأن اليبه في
روى عن عمر بن الخطاب قال لم يكن ابن عباس يقطع الخفين حتى يكونا أسفل من الكبين فلا أدري أي الحديثين نسخ الأخر وروى الدارقطني
عن عمر قال انظر أيهما قبل حديث ابن عمر وحديث ابن عباس قال البيهقي فحكما عمر بن دينار على نسخ أحدهما الآخر قال البيهقي ورواية ابن عمر
وغيره عن نافع عن ابن عمر أن ذلك كان بالمدينة قبل الإحرام ورواية شعبة عن عمر بن عبد الله بن زيد عن ابن عباس أن ذلك كان باليمن
وذلك بعد قصة ابن عمر أجاب الشافعي عن هذا في الكفر فقال كلاهما حافظ صادق وزيادة ابن عمر لا يخالف ابن عباس لاحتمال أن يكون عمر بن
أوشك فيه فلم يؤدّه وأما سكنت عنه وأما آذاه فلم يؤدّ عنه ومنها ما قالوا منهم ابن الجوزي أن حديث ابن عمر اختلف في وقوعه ورفعهم وحديث ابن عباس
لم يثبت في رفعه وأجيب عن هذا بأنه لم يثبت على ابن عمر في رفع الأمر بالقطع إلا في رواية شاذة على أنه اختلف في حديث ابن عباس أيضاً فرواه
ابن أبي شيبه بأسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً ولا يشك أحد من الحديثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لأن حديث
ابن عمر جاء بأسناد وصنف بكونه أصح الأسانيد واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسائر مخالفت حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعاً
الأمر من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصملي أنه شيخ بصري لا يعرفه - أم - قال في الفتح كذا قال وهو معروف موصوف بالفتنة عند الأئمة ، أم - وهكذا قاله
ابن الجوزي أن الأمر بالقطع يحمل على الإباحة لا على الاشتراط على ما بالحديثين أجيب بأنه تحسنت استعمال اللفظ في غير مفعول وقال ابن قدامة الحنفية ولا يقطعها
على الحديث الصحيح وخروجها عن الخلاف أخذاً بالاحتياط قال العيني ولا بأس بهذا في هذا إن كان حديث ابن عباس قد مر في بعض طرقه الصحيحة موافقة لحديث ابن عمر
في قطع الخفين رواه النسائي في سننه قال ابن خزيمة أن سمع بن مسعود حدثنا زيد بن زياد عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال سمعته يقول لا يقطع الخفين
يقول والرحماني زاراً فيليب السراويل إذا لم يجد النعلين فليقطع الخفين وليقطعها أسفل من الكبين هذا أصح أسانيد صحيح إسماعيل بن مسعود الجحدلي في ثبوت إباحة وغيره
بأصح رجال الصحيح الزيادة من الفتحة مقبولة على المتن الصحيح ، أم - قلت هكذا رجع ذكر القطع في حديث جابر أيضاً عند الطبراني الأوسط بإسناد حسن في صحيحه ثم لم يلق
الأحاديث كلها والله الجحد - وأما ما ذكره ابن قدامة في المعنى من رواية ابن أبي عمير عن عاتكة بنت أبي عمير عن عائشة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
تخص المحرم أن يلبس الخفين ولا يقطعها وكان ابن عمر يفتي بقطعها قالت صفية بنت أبي عمير فقلت أخبرني بهذا رجلاً أوقف على أسناده - وقال خريج ابوداود عن سالم
ابن عبد الله يعني ابن عمر كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته حديث صفية بنت أبي عمير أن عائشة دخلت ثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان قد رخص للنساء في الخفين فترك ذلك يعني رجع عن فتواه فهذا إنما هو رخص المرأة المحرمة وفيه دليل على أنه يجوز لها أن تلبس الخفين بغير قطع
والله تعالى أعلم وقال الحافظ ومظاهر الحديث أن لافدية على من لبسها إذا لم يجد النعلين وعن الحنفية تجب وتعقب بأنها لو وجبت لبسها النبي
صلى الله عليه وسلم لأنه وقت الحاجة ، أم - قلت وهذا الذي حكاه عن الحنفية قد اختاره الطحاوي في معاني الآثار ورجحه من حيث الأدلة وعزاه إلى
إبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله ولكن قال علي القاري في شرح المشكوة بعد نقل كلامه وفمنك ابن جماعة وإن شاء قطع الخفين من الكبين فلبسها
ولا فدية عند الأربعة ، أم - وأغرب الطبري والنووي وأبو طي وابن حجر رحمه الله فحكوا عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب عليه الفدية إذا لبس
الخفين بعد القطع عند عدم النعلين وهو خلاف المذهب بل قال في مطلب الفائق وهذه الرواية ليس لها وجود والمذهب بل هو منتقده ، أم - وقد احتجنا
وما عزي إلى الأمام من وجوب الفدية إذا قطعها مع وجود النعلين خلافاً للمذهب كما في شرح الباب ، أم - قلت فما ظنك بوجودها إذا قطعها مع وجود النعلين
قلت أسفل من الكبين أم المراد قطعها بحيث يصير الكبان وما فوقهما من السابق مكشوراً لا قطع موضع الكبين فقط كما لا يخفى ، قال العيني ، والمراد
بالكبين العظامان التامتان عند مفصل الساق والقدم ويؤيد ما رواه ابن أبي شيبه عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا اضطر المحرم إلى الخفين
خرق ظمورها وترك فيما قدر ما يمسك رجلاه وقال بعضهم وقال محمد بن الحسن ومن يتعد من الحنفية الكب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند
معد الشراك وقيل أن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة قلت الذي قال لا يعرف عند أهل اللغة هو ابن بطال والذي يقال له هو لا يعرف وكيف والأمام
محمد بن الحسن إنما في اللغة والعربية فمن أراد تحقيق صدق هذا فليحظر في مصنفه الذي وضعه على أو صنعه ليعجز عنه القول من العلماء والأساطين من
المحققين وهو الذي سماه الجامع الكبير والذي قاله هو الذي اختاره الأصملي قاله الأمام فخر الدين ، أم - وأسند الخطيب البغدادي عن الشافعي قال رأيت

ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس **وحديثنا يحيى بن يحيى وعمر الناقص وزهير بن حرب كلهم عن ابن عبيدة**
 سمعنا أخت رجلا من بني الحسن وما رأيت أفصح منه كنت إذا رأيت يقرأ كأن القرآن نزل بكفهم وعن أبي عبيد ما رأيت أعلم كتاب الله من علي بن الحسن
 كذا في شرح التحرير **وأبو عبيد** مع أمامة كان يستند بقول علي في اللغة راجع له تاج العروس من لفظ الوتر قلت وفي القاموس الكعب كل مفصل للعظام
 والعظم المشتمل فوق القدم والناشران من جانبيها أي القدم قال في تاج العروس وأما الأصبغة قول الناس أنه في ظهر القدم وسأل ابن جابر أحمد بن يحيى عن
 الكعب فأوماً ثعلب إلى رجله إلى المفصل منها مسابته عليه ثم قال هذا قول المفضل وابن الأعرابي قال وأوماً إلى النابتين قال وهذا قول أبي عمر **والعلاء**
 والأصبغة وكل قدام كعب كذا في لسان العرب، أم - وما نقل عن محمد بن قلاخاره صاحب الطب المختار وغيره في الأحرار قال ابن عابد بن وهو المفصل الذي في
 القدم كذا روى هشام عن محمد بن جلاله في الوضوء فإنه العظم الذي في المرتفع ولم يبين في الحديث أحدهما لكن لما كان الكعب يطين عليه ما حمل على القول
 احتياطاً لأن الأحوط فيما كان أكثر كشفاً رجى والله أعلم وقال الشيخ محمد بن عبد الله السدي وما تقدم من قول عروة فيما أخرجه ابن أبي شيبة صريح في بطلان
 المطلوب من المحرم كشف ظاهر قدمه ولا يتم ذلك إلا إذا كان المراد من الكعب كعب المفصل الذي في وسط القدم عند مفصله بشارك بخلاف ما إذا كان المراد
 من الكعب كعب الوضوء فإنه لا حاجة حينئذ إلى قلبه خرق ظهورهما وإنما يقال عند ذلك قطع ما على كعبيه فإنه إذا قطع ما على كعبيه كان كشفاً لكعب الوضوء
 ولم تكن حاجة إلى ترك ما يمسك رجله فإن الاستمسك حاصل من غير شيء قال والعجب من الحنفية في هذا الحديث (وغيره) حيث جعل هذا الأمر مؤثراً في المأثبات
 إليه الشافعية وغيرهم من أن المراد من الكعب كعب الوضوء وهذا مبني على صريح عبارة عروة، والله أعلم، **قوله** ولا تلبسوا من الثياب الورس
 فيه الأناث أيضاً وذكر هذا العنوان ليشمل الذكور والإناث قاله العيني **والدليل على التحريم** ما أخرجه الحاكم عن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في النساء في أحرامهن عن الثياب والنعاب **قوله** مسه الزعفران **قوله** مسه الزعفران اسم العجوة وقد صرفته العرب فقالوا ثوب عفر
 وقد عفر ثوبه يزعفره زعفراناً **قوله** ولا الورس **قوله** ولا الورس أي ينعق الواو ويكون الراء في آخره سين مفعلة وقال أبو حنيفة الورس يزرع بأرض اليمن
 زرعاً ولا يكون بغير اليمن وقال الجوهري الورس نبت أصفر يكون باليمن قال الرازي وهو كما يقال أشهر طيب بلاد اليمن وقال ابن بيطار في جمعه وهو باليمن
 من الصين واليمن والهند وليس نبات يزرع كما زعم من زعم وفي الفتح الورس نبت أصفر طيب الريح يصنع به قال ابن العربي ليس الورس بطيب ولكنه
 نبت به على اجتناب الطيب وما يشبهه في الأمانة الثم فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب وأستدل بقوله
 مسه على تحريم ما صلب كذا أو بعضه ولو خفيت راحته قال ما لك في الحوط إنما يكون لبس المصبغات لأنها تنقص وقال الشافعية إذا صار النعاب
 بحيث لو أصابه الماء لم يقر له راحة لم ينع، أم - قال العيني ثم قال صحابنا ما غسل من ذلك حتى صار لا ينقص فلا بأس بلبسه في الأحرام وهو المنقول عن
 سعيد بن جبيل وعطاء بن أبي رباح والحسن وطائفة وقادة والفتح والثوري وأحمد وإسحق وإبن ثور ومحمد لا ينفذ لا يتأثر صبيغته وقيل لا يفوح ريحه
 وهما منقولان عن محمد بن الحسن والتعليل على زوال الرائحة حتى لو كان لا يتأثر صبيغته ولكن يفوح ريحه يمنع من ذلك لأن ذلك دليل بقول الطيب
 إذا طيب ما لم يزل رائحته طيبة وقد رأى الطحاوي عن فهد بن يحيى بن عبد الحميد عن أبي معاوية وعن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن صالح الأزد عن
 أبي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا ثوباً مسه ورس أو زعفران يعني في الأحرام إذا كان يكون غسيلاً أو آخره
 أبو عمر أيضاً من حديث يحيى بن عبد الحميد الحماني أن قلت ما حال هذه الزيادة عنه قوله إلا أن يكون غسيلاً قلت صحيح لأن رجاله ثقاة مروى هذه الزيادة
 أبو معاوية الضرير وهو ثقة ثبت فان قلت قال ابن حزم ولا تعلم صحيحاً وقال أحمد بن حنبل أبو معاوية مضطرب الحديث في أحاديث عبيد الله وليحيى
 أحد يحد غيره قلت قال الطحاوي قال ابن أبي عمير وأبي يحيى بن معين وهو متعجب من الحماني أدخل بهذا الحديث فقال عبد الرحمن بن صالح الأزد
 هذا الحديث عندي ثم وثب من غيره فجلد بأصله فاخرج منه هذا الحديث عن أبي معاوية كما ذكره يحيى الحماني فكذب عنه يحيى بن معين وكفى بصحة
 هذا الحديث شهادة عبد الرحمن وكتاية يحيى بن معين ودواية أبي معاوية وأما قول ابن حزم ولا تعلم صحيحاً فهو في أصله بصحة فهذا لا يستلزم نفي صحة
 الحديث في علم غيره فافهم، أم - قلت والحماني متعفه الأكثرون وعبد الرحمن بن صالح وثقه عاتقهم وأما ما روي من التثنية فلا يمنع قبول حديثه
 وأبو معاوية الضرير مضطرب الحديث في عبيد الله كما قاله أحمد ومع ذلك هو ما ليس يروى هذا الحديث معنعناً قاله تعالى أعلم بصحته، والحكمة في تحريم
 الطيب أن يبعد من زينة الدنيا ولا نه دافع إلى الجماع ولا نه ينافي الحاج فإنه اشعث وأخبر وحصله أراد أن يجمع هذه المقاصد الآخرة، قال العيني ر
 ومما يستفاد من ظاهر الحديث جواز لبس المزعفر والورس وغير الرجل المحرم لأنه قال ذلك في جواب السؤال عما يلبي المحرم قد دل على جوازه وغيره
 فان قلت أخرجه الشيخان من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرّم أن يزعفر الرجل قلت قال شيخنا زين الدين رحمه الله الله الجمع بين الحديثين
 محتمل أن يقال إن جواب سؤالهما انتهى عند قوله استعملوا الكعبين ثم استأنفت بمجلد لا تعلق له بالسؤال عنه فقال ولا تلبسوا شيئاً من الثياب الآخرة

وقوله الطيب على المحرم
 أقوال الفقيه في لبس الثوب الصبيغ حاله أحرام

قال يحيى اخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابيه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم قال لا يلبس المحرم
 القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوبا مشه ورسل ولا زعفران ولا الخفين الا ان يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا
 اسفل من الكعبين **وحديثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر انه قال قال نبي الله صلى الله عليه وسلم
 ان يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران او ورسل قال من لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما اسفل من الكعبين **وحديثنا يحيى بن يحيى**
 وابو الربيع الزهري وقتيبة بن سعيد جميعا عن حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول السراويل لمن لم يجد لآزارا والخفان لمن لم يجد نعلين يعني المحرم **وحديثنا محمد بن بشار** حدثنا
 محمد بن يحيى بن جعفر **وحديثنا ابو غسان الرازي** حدثنا حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 يخطب فبث فذكر هذا الحديث **وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة** حدثنا سفيان بن عيينة **وحديثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا هشيم **وحديثنا**
 ابو كريب **وحديثنا** كيع عن سفيان **وحديثنا** علي بن حشر اخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريج **وحديثنا** علي بن حجر **وحديثنا** اسحق بن
 ايوب كل هؤلاء عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد ولم يذكر احد منهم يخطب بغير ثياب غير شعبة وحده **وحديثنا احمد بن عبد الله بن حنبل**
 حدثنا زهير بن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد لآزارا فليلبس سراويل
وحديثنا شيكان بن فروخ **وحديثنا** محمد بن عطاء بن ابي رباح عن صفوان بن يحيى بن مينة عن ابيه قال جاء رجل الى النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو بالبحرانة عليه حبة وعليها خقوق او قال اثر صفرة فقال كيف تأمرني ان اصنع في عمري قال انزل على النبي صلى الله
 عليه وسلم الوحي فستر ثوب وكان يعلى يقول ودئت اني ارى النبي صلى الله عليه وسلم وقد نزل عليه الوحي **وقال**
 ثور كرم المرأة المحرمة انتم قلت هذا الاحتمال فيه بعد بل لا وجه في الجمع ان المراد من النبي عن زعفران الرجل ان يزعفر بدنه فاما ليس الثوب بالزعفران
 لغير المحرم فلا بأس به والدليل على ذلك ما رواه النساء من حديث عبد العزيز بن مصعب عن ابي قال قال نبي الله صلى الله عليه وسلم ان يزعفر الرجل جلده واسناده
 صحيح والحديث الذي ينهى النبي عن مطلق الزعفران محل المطلق على المقياد الذي فيه بان يزعفر الرجل جلده ويؤثر في ك ما ورد في جواز لبس الثياب الزعفران والآثار
 للرجال فيما رواه اوداود وابن ماجه من حديث قيس بن سعد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فوضعت له ما يريد فواغتسل ثوبا ثنية بلحفة صفراء فقرأت اش
 الودس عليه لفظان ماجه ورواه اوداود من حديث ابن عمر مرفوعا كان يصنع بالصفرة ثيابه كلها حتى علمته ورواه النسائي وفلفظه ان ابن عمر كان يصنع
 ثيابه بالزعفران فاصله في الصحيح ولفظه اما الصفرة فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها وجمع الخطابي بان ما صنع غزله ثم لبس فليلبس في
 النبي ووافقه اليه في هذا - **ام** - قال الحافظ واستنبط من منع لبس الثوب بالزعفران مع اكل طعامه الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية وعن مالك
 خلافت وقال الحنفية لا يحرم لان المراد اللبس التطيب ولا اكل لا يعل متطيئا **قوله** السراويل لمن لم يجد لآزارا قال القاري وليس عليه فدية وهو قول الشافعية
 وقال ابو حنيفة ومالك رحمهما الله ليس له لبس السراويل فليلبس ثوبه ولبسه من غير ثوب فليقع فعليه دم وقال الرازي يجوز لبس السراويل من غير ثوب
 عند عدم لآزار ولا يترتب منه عدم لزوم الدم لانه قد يجوز ارتكاب المحذور بالضرورة وجوب الكفارة كالحائض لاؤذي وكلب الخيط للعدو وقدر صرح الطحاوي
 في الآثار بأباحة ذلك مع وجوب الكفارة وليس في الحديث انه لا يلزمه فتوى المتأخرين حتى يصير غير محظوظ كما قال به ابو حنيفة قياسا على الخفين لما اعتزل
 الشافعية بان فيه اصناعة مال فصرح ودما تقدم لعدم فرضه انه بعد الفتوى لا يستلزم العورة يجوز له لبسه من غير ثوب بل هو متعين واجبا لانه يفدي
 واما قول ابن حجر وعن ابي حنيفة ومالك امتناع لبس السراويل على حديثه مطلقا فغير صحيح عنهما - **قوله** عن صفوان بن يحيى بن مينة عن ابيه ان ابو يعلى
 ابن اسامة القمي وهو المعروف بابن مينة بصم الميم وسكون النون ونحو المختار وهي امه وقيل جزته **قوله** وهو بالبحرانة الم بكسر الجيم والعين المهملة
 تشد الياء قال الكبرى كذا يقول العراقيون ومنهم من يخفف الراء ويسكن العين ولكن الخلاف في اخذية وهو بين الطائفت ومكة وهي الى مكة اذني و
 قال ابن الاثير وهي قرب من مكة وهي في الحال وميقات الاحرام وقال ياقوت حماد بن جعفر انه ابن يارض العراق قال سيف بن عمر بن زمار المسلمون لقتل
 القيس وقال يوسف بن ماهك اعتم بها ثلثة ثنية نبي عليهم الصلوة والسلام يعني بالبحرانة التي لقيته بمكة كذا في عدة القاري وقال القاري بالبحرانة موضع
 معروف احرص منه النبي صلى الله عليه وسلم للخدمة وهو افضل من التخييم عند الشافعية خلافا لابي حنيفة ومالك على ان الدليل القوي اقوى عنده لان
 القول لا يصلح الا على قصد والفعل يحتمل ان يكون اتفاقا لا قصدنا وقد علم صلى الله عليه وسلم ما نية ان اتهم من التخييم وهو اقرب للمواضع من الحرم **قوله**
 وعليها خقوق الم بفهم الخاء المعجمة نوع من الطيب مركب فيه زعفران **قوله** وانزل على النبي صلى الله عليه وسلم قال لا في ناهية من سابق الاحاديث ان نزوله سبيل القضية قال
 النووي قد عجز عن يقول انه لا يحكم باجتماعه وقد يجاب بأنه لم يظهر له بالاجتماع حكم ذلك وانما يجاب به بجملة الاجتهاد **قوله** فستر ثوب الم قال الا في

قوله القاري في وجوب الثوب بالزعفران

واصنع في عمرتك ما انت صانع في حجك وحل ثنا ابن عمر حدثنا سفيان عن عمر وعطاء عن صفوان بن يعلى عن ابيه قال
 اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل وهو بالبحرانة وانا عند النبي صلى الله عليه وسلم وعليه مقطعات بعوضة وهو متعجب بالخلق فقال اني
 اخرومت بالعمرة وعلى هذا وانا متعجب بالخلق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حجك قال انزع عني هذه الثياب واغسل
 عني هذا الخلق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حجك فاصنع في عمرتك وحل ثنا زهير بن حرب حدثنا اسمعيل
 ابن ابراهيم وحديثنا عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر قال اخبرنا ابن جريح وحديثنا علي بن خنيس واللفظه اخبرنا عيسى عن
 ابن جريح قال اخبرني عطاء بن صفوان بن يعلى بن امية اخبره ان يعلى كان يقول لعمر بن الخطاب ليتني ارى نبي الله صلى الله عليه وسلم
 حين ينزل عليه فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم بالبحرانة وعلى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب قد اظلم به عليه معاش من اصحابه
 فيهم عمر اذ جاءه رجل عليه جبة متسخة بطيب فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل احرم بعمرة في جبة بعد ان تقم بطيب فطر اليه
 النبي صلى الله عليه وسلم ساعة ثم سكنت فجاءه الوحي فاشار عمر بيده الى يعلى بن امية فقال تعال نجاء يعلى فادخل رأسه فاذا النبي صلى الله عليه وسلم
 محضر الوجه يغط ساعة ثم شرب عنه فقال ابن الذي سألني عن العمرة انفا قال نعم الرجل فحج به فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما الطيب
 الذي بك فاعسله ثلاث مرات اما الجبة فانزعها ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك وحل ثنا عقبية بن مكرم العمري عن محمد بن رافع
 واللفظ لابن رافع قال اخبرنا وهب بن جريح بن حازم حدثنا ابي قال سمعت قيسا يحدث عن عطاء بن صفوان بن يعلى بن امية عن
 ابيه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالبحرانة قدامه بالعمرة وهو مصفر لحيته ورأسه وعليه جبة فقال يا رسول الله
 بلغنا اخلع عند الجبة فخلعها من قبل رأسه كذا في الفقه قوله واصنع في عمرتك ما انت صانع في حجك ما كان يعرض اعمال الحج قبل ذلك قال ابن
 كاسم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحبتون الطيب في الاحرام اذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في العرة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان محمدا
 واحدا وقال ابن المنير في الحاشية قوله واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجتنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهما ان الترك فعل قال اما قول ابن
 ابراهيم الادمية وغيرهما يشتركون في الحج والعمرة ففيه نظر لان التزوية مشتركة بخلاف الاعمال فان في الحج اشياء زائدة على العمرة كالوقوف بآباده وقال
 النووي كما قال ابن بطلان وزاد يستثنى من الاعمال ما يختص به الحج وقال البايعي المأمورية غير نزع الثوب وغسل الخلق لانه صرح له بما لا يوق الا بالعمرة
 كذا قال ولا وجه لهذا المحصر الذي تبت من طريق أخرى ان المأمورية الغسل والنزع وذلك ان عند مسك والنسائي من طريق سفيان عن عمر
 ابن دينار وعطاء وفي هذا الحديث فقال ما كنت صانعا في حجك قال انزع عني هذه الثياب واغسل عني هذا الخلق فقال ما كنت صانعا في حجك فاصنع
 في عمرتك كذا في الفقه قوله وعليه مقطعات الحج بفتح الظاء المشددة وهي الثياب المحيطة وأوصحه بقوله يعنى الجبة قوله وهو متعجب الحج بالضاد
 والخاء المجتبهين اى متلوث به مكثرت منه قوله قد اظلم به الحج بضم اوله وكسر الظاء المجتبه اى جعل عليه كالظلمة وتبع عند الطبراني في الاوسط
 وابن ابى حاتم ان الآية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ قوله تعالى وأنتموا الحج والعمرة لله وليستفاد منه ان المأمورية وهو لا عامر يستند
 وجوب اجتناب ما يقع في العرة كذا في الفقه قلت ولكن المشهور ان الآية نزلت في سنة ست في الحديبية والمنظم يؤيد وقصة الباب كانت بالبحرانة
 في منصرفه صلى الله عليه وسلم من حنين وذلك في سنة ثمان كما ذكر ابن حزم وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم قوله احرم بعمرة في جبة بعد ان تقم بطيب
 وهذا يدل على ان السؤال انما وقع عن استدانة الطيب بعد الاحرام لاعتداله عند الله اعلم قوله فادخل رأسه الحج كانه علم ان ذلك لا يشق
 على النبي صلى الله عليه وسلم قوله يعطى بفتح اوله وكسر الغين المجتبه وتشديد الظاء المجتبه اى يفجر من الغليظ وتقدم معناه قريبا قوله فاعسله
 ثلاث مرات في صحيح البخاري قلت لعطاء اداد الا نقاء حين امره ان يغسل ثلاث مرات قال نعم وفي الفقه القائل هو ابن جريح وهو حال على انه فهم
 من السياق ان قوله ثلاث مرات من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لكن يحتمل ان يكون من كلام الصحابي وانه صلى الله عليه وسلم اعاد لفظة غسل مرة
 ثم مرة على عادته انه كان اذا تكلم بكلمة اعادها ثلاثا لثقتهم عنه ثبته عليه عياض ام وفي رواية ابى داود مرة ان يترجمها ثوبا ويغسلها مرتين ثلاثا
 قال النووي وانما امره بالثلاث مبالغة في ازالة لونه وريحه والواجب ازالة فان حصلت مرة كفت ولتجيب الزيادة ولعل الطيب الذي كان على
 هذا الرجل كثير ويؤيده قوله متعجب قوله فانزعها الحج بكسر الزاي اى اتلعها فاقروا وأخرجها قوله ثم اصنع في عمرتك الحج هذا يدل على ان المأمورية
 من الاعمال ما زاد على الغسل والنزع والله اعلم قوله عقبية بن مكرم العمري بفتح الراء قوله وهو مصفر الحج هو اسم فاعل من التصفير وحيث بالنصب
 مفعول به باب مواقيت الحج جمع صدقات بمعنى الوقت المحدد واستعير للمكان اعنى مكان الاحرام كما استعير للمكان للوقت
 في قوله ههنا لك ايمن المؤمنين ولا ينافيه قول الجوهري الميتات موضع الاحرام لانه ليس من رأيه التفرقة بين الحقيقة والمجاز وكانه في البحر استد

والأهل اليمن يكتنر قال فممن لهم ومن أتى عليهم من غير أهلهم ومن أراد الحج والعمره

ويكون أراد به البقعة فيترك صرته، وهو بفتح القاف وسكون الراء بعد ما نون وضبط صاحب الصحاح (الجوهري) بفتح الراء وغلطوه وبالفتح التووي
 فحكى الاتفاق على تحطته في ذلك لكن على عياض عن تعليق القابسي أن من قاله لا يسكن الأما يجبل ومن قاله بالفتح الإد الطريقي والجبل المذكور
 بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان وحكي الرأي عن بعض قس مله الشافعية أن المكان الذي يقال له قرن موضعان أحدهما في هبوط وهو الذي يقال
 له قرن المنازل والآخر في صعود وهو الذي يقال له قرن الثعالب والمعروف الأول وفي أخبار مكة للفاكي أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل من بينه
 وبين مسجد منى العن غمامة فذاع وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان يروى إليه من الثعالب فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت وقد وقع ذكره في
 حديث عائشة في آيات النبي صلى الله عليه وسلم الطائف يدعوه إلى الإسلام ورده عليه قال فلم استغن إلا وأنا بقرن الثعالب الحديث ذكره ابن السخني
 في المسيرة النبوية قال في القاموس غلط الجوهري في تحريك قرن وفي نسبة أويس القرني إليه لأنه منسوب إلى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد بني كندة
 أي بفتح القاف والراء **قول** والأهل اليمن الخ أراد به والله أعلم ببعض أهل اليمن ممن يسكن تهامة فإن اليمن يشمل نجد وتهامة وقوله فيما نقله أهل نجد
 عام يشمل نجد الحجاز ونجد اليمن كلها في المواهب اللطيفة **قول** له يلزم أن يفتح التثنية واللام وسكون اليم بعد لام مفتوحة ثم يم مكان على مرحلتين
 من مكة بينهما ثلاثون ميلا ويقال لها الملم بالحضر وهو الأصل واليك تسهيل لها وحكي ابن السكيت فيه يرمز برأين بدل اللامين وفي رد المحتار جيل من
 جبال تهامة مشهور في زماننا بالسعدية قاله بعض شرح المناسك، قال البكري أهله كنانة وتبعد أوديته إلى البحر **قول** له فمن لهم الخ الضيق في لهم ثلث
 على المواضع والاقطار المذكورة وهي المدينة والشام واليمن ونجد أي هذه المواقيت لهذه الاقطار والمراد لأهلها فحزبت المضائق أقام المصنف إليه
 مقامه قاله التووي، وفي الفتح قوله من ضمير جماعة المؤنث وأصله لمز يعقل وقد استعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة **قول** له ومن أتى عليهم الخ
 أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة ويدخل في ذلك من دخل بلادها ذات ميقات ومن لم يدخل فالذي لا يدخل لا يدخل فيه إذا لم يكن له
 ميقات معين والذي يدخل فيه خلاص كالشامي إذا أراد الحج فدخل المدينة فميقاته ذوالحليفة لا يجتازها عليها ولا يترجى حتى يأتي الميقات الذي هو
 ميقاته الأصل فان أخر أساء ولزمه دمر عند الجمهور واطلق التووي الاتفاق ونقض الخلاف في شريحه لسدوا المذهب وهذه المسئلة فلهذا أرادوا من
 الشافعي والآفاق المخر فعمل لما لكية أن الشامي مثلاً إذا جاز ذوالحليفة بغير إحرام إلى ميقاته الأصل وهو بالحفة جازله ذلك أن كان الأفضل
 خلافه وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية كذا في الفتح قال صاحب البحر من أصحابنا في شرح قول الكنتز ومن معناه يعني من غير أهلها وقد
 أفاد أنه لا يجوز مجاوزة الجميع إلا محرم فلا يجب على المدين أن يحرم من ميقاته وإن كان هو الأفضل وإنما يجب عليه أن يحرم من آخرها عند تأويله منه
 أن الشامي إذا مر على ذوالحليفة في نهابة لا يلزمه الإحرام منه بالطريق الأولى وإنما يجب عليه أن يحرم من الحفة بالمصري، ١٠م - وقال لا بأس بمحمد
 ابن الحسن رحمه الله في موطاه وقد مرخص لأهل المدينة أن يحرموا من الحفة لأنها وقت من المواقيت يكتنر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 من أحب منكم أن يستمتع بشيأ به إلى الحفة فليفعل أخبرنا بذلك أبو يوسف عن استحق بن راشد عن محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أم في
 شرح النقاية ولو سلك في البر والبحر بين ميقاتين اجتهد وأحرما إذا حاذى واحد أمنهما وأحرسه من بعدهما أولى ولو لم يحرم المدين ومن بعدهما
 من ذوالحليفة وأحرره من الحفة لا شيء عليه وكره وفاقاً وعن أبي حنيفة يلزمه دمر به قال الشافعي لكن الظاهر هو الأول لما روى في الحديث
 من قوله عليه السلام من لهم ومن أتى عليهم من غير أهلهم فمن جاوز إلى الميقات الشافي صار ميقاثاً له وقال في المجلج قال أبو حنيفة ر
 في أهل المدينة إذا جاز ذوالحليفة إلى الحفة فلا بأس بذلك وأحب أن يحرموا من ذوالحليفة لأهمها وأصلوا إلى الميقات يجب لرعاة
 حرمته، أم (تدليل) قال صاحب البحر رحمه الله وقد قالوا من كان في نهر أو بحر لا يمر بواحد من هذه المواقيت المذكورة فغلبه أن يحرم إذا
 حاذى آخرها ويعرف بالأجتهاد وعليه أن يحتمل فافهم يمكن بحيث يحاذي فعلى مرحلتين الملكة وتعلل بمراد وهو الحاذاة الحاذاة القريبة من الميقات
 والآخرة المواقيت باعتبار الحاذاة قرن المنازل، ذكرني بعض أهل العلم من الشافعية المقيمين بمكة في الحجة الرابعة للجد الضعيف أن الحاذاة
 حاصلة في هذا الميقات فيشغى على رهب الحنفية أن لا يلزم الإحرام من الرابع بل من خليس القرية المعروفة فانه حينئذ يكون محاذياً لأخر المواقيت
 وهو قرن فاجية بجوابين الأول أن إحرام المصري والشامي لم يكن بالحاذاة وإنما هو بالمهر وعلى الحنفية وإن لم تكن معرفة وإحرامهم قبلها احتياطاً
 والحاذاة إنما تعتبر عند عدم المهر وعلى المواقيت، الثاني أن مرادهم الحاذاة القريبة وحاذاة المارين لقرن بجيلة لأن بينهما وبينه بعض جبال
 والله أعلم بحقيقة الحال، أم وقد نظر في الجواب الثاني أخوه صاحب التمهيد فظهر مراده ببعض أهل العلم من الشافعية الشيخ ابن حجر المكي رحمه الله
قوله من أراد الحج والعمره الخ استدل بمنه عليه أن الإحرام يختص بمن أراد الحج والعمره ففهم منه أن المتردد أو مكة بغير قصد الحج والعمره لا يلزم

أولاً العلماء في أنه هل يجوز أن يدخل الحرم
 إلى الجبل الميقاتين أم لا -

اختلاف العلماء في أن المتردد أو مكة بغير قصد
 الحج والعمره يلزمه الإحرام أم لا -

قال ومحمد بن اهل اليمن يكلمه وحديثنا يحيى بن يحيى ويحيى بن ايوب قتيبة وابن حجر قال يحيى اخبرنا وقال الآخرون حدثنا اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار انه سمع ابن عمر قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل المدينة ان يهملوا من ذوات الحليفة واهل الشاة من الحنيفة واهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر واخبرته انه قال ومحمد بن اهل اليمن من يكلمه وحديثنا اسمعيل بن ابراهيم اخبرنا قال ابن عباد حدثنا ابن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله قال يسأل عن المحدث فقال سمعته ثم انقطع فقال ابو يحيى يعني النبي صلى الله عليه وسلم وحديثنا يحيى بن زهير بن حرب وابن ابي عمير قال ابن ابي عمير وشافعي عن الزهري عن صالح بن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهمل اهل المدينة من ذوات الحليفة ويهمل اهل الشام من الحنيفة ويهمل اهل نجد من قرن قال ابن عمر في كبري ولما سمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومحمد بن اهل اليمن من يكلمه وحديثنا محمد بن حاتم وعبد بن حميد كلاهما عن محمد بن بكر قال عبد الله بن جريح اخبرنا ابن جريح اخبرنا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المحدث فقال سمعت احسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يهمل اهل نجد من ذوات الحليفة والطريق الآخرة الحنيفة ومحمد بن اهل العراق من ذات عرق ومحمد بن اهل نجد من قرن ومحمد بن اهل اليمن من يكلمه

لما رفعه هذه من رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفي الفقه ما بالعلم بطريق التلمذ والله اعلم قوله امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل المدينة ان يهملوا من ذوات الحليفة وهو خبر ينفذ الامور ولا يرد بلفظ الخبر الا اذا ثبت تأكيده وتاكيد الامور لا يرد بلفظ الخبر في بعض الطرق بلفظ وقت وفائدة التوقيت المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم عليها بالاعتقاد واختلاف فيمن جاوز الميقات مريلا بالنسك فلا يحرم فقال الجمهور ان يؤخره دم فاما لزوم الدام قبل ذلك غير هذا واما الأمر فلا ترك الواجب ذهب عطاء والنخعي الى عدم الوجوب مقابل قول سعيد بن جبير لا يصح حجة وبه قال ابن خزيمة وقال الجمهور لو رجع الى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدر قال ابو حنيفة بشرط ان يعود مكبياً وقاله بشرط ان لا يبعد واحدا لا يسقط بشئ كذا في الفقه واما التقديم فان قد مر الاحرام على هذه المواقيت جاز ولا افضل التقديم عليها اي على المواقيت لا تقديم الاحرام على أشهر الحج اجعلوا انه مكروه كذا في التناهي وغيره فيجب على الفضيلة من ديرة اهله على ما اذا كان من داره الى مكة دون أشهر الحج كما قيد به قاضي خان وانما كان التقديم على المواقيت افضل لانه اكثر تعظيماً وأوفر مشقة والأجر على قدر المشقة ولذلك افاض يستحبون الاحرام بها من الاماكن القاصية ودوى عن ابن عمر انه احرم من بيت المقدس وعمران بن حصين من البصرى وعن ابن عباس انه احرم من الشام وابن مسعود من القاصية وقال عليه السلام من اهل من المسجد لا قصه بغير حجة وغفر له ما تقدم من ذنبه رواه احمد وابوداود بنحو شوهذه الفضيلة مقيمة بما اذا كان يملك نفسه دوى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله - كذا في فتح القدير - قوله فقال سمعته ثم انقطع فقال آراءه في هذه الكلاهما ان ابا الزبير قال سمعت جابراً ثم انقطع اي وقف عن رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال انه يهمل اهل نجد من قرن قال ابن عمر في كبري ولما سمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومحمد بن اهل اليمن من يكلمه وحديثنا يحيى بن زهير بن حرب وابن ابي عمير قال ابن ابي عمير وشافعي عن الزهري عن صالح بن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهمل اهل المدينة من ذوات الحليفة ويهمل اهل الشام من الحنيفة ويهمل اهل نجد من قرن قال ابن عمر في كبري ولما سمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومحمد بن اهل اليمن من يكلمه وحديثنا محمد بن حاتم وعبد بن حميد كلاهما عن محمد بن بكر قال عبد الله بن جريح اخبرنا ابن جريح اخبرنا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المحدث فقال سمعت احسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يهمل اهل نجد من ذوات الحليفة والطريق الآخرة الحنيفة ومحمد بن اهل العراق من ذات عرق ومحمد بن اهل نجد من قرن ومحمد بن اهل اليمن من يكلمه

وقال احمد بن حنبل في مسنده في بيان احرامه وفي تقديم الاحرام على المواقيت وعلى أشهر الحج

حدثنا يحيى بن عبيد التميمي قال قرأت على مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم
لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك أن الحمد

علمناها ستفهم فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق أنتم - وبهذا إيجاب المأ وردى واخرون - كذلك أبواب الحج من الفجر، وفي أبواب الاعتصام قوله
 أي ابن عمر لم يكن عراق يومئذ أي بأهل بلاد العراق كلها في ذلك الوقت كانت يأيدى كسرى وعالمه من الفرس والعرب فكانت قال لم يكن أهل
 العراق مسلمين حينئذ حتى يوقت لهم، ويعكس على هذا الجواز كراهل الشام فلعن مراد ابن عمر في العراقين وهما المصران المشهوران الكوفة والبصرة وكل
 منهما إنما صار مصر إجماعاً بعد فتح المسلمين ببلاد الفرس والله أعلم - أم - قال الشيخ ابن الهمام والحسن أن ما رواه البخاري عن ابن عمر بنيد أن عمر رضي الله عنه
 لم يبلغه توقيت النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق فأنه كان في حاشا بتوقيتة حسنة فقد وافق اجتهاده توقيتة عليه الصلوة والسلام ولا فهو واجتهاً أدى أم
 وقال ابن قدامة رحمه الله ويحوز أن يكون عمر من سألته لم يبلغوا توقيت النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق فقال لك برأيي فأصابك وافق قول النبي صلى الله عليه وسلم
 فقد كان كثير الأصابة رضي الله عنه وإذا ثبت توقيتها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر فالاحرام منه أولى أن شمل الله تعالى، قال الحافظ رحمه الله وأما ما أخرجه
 البرداذلة والترمذي من وجهاً أخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق لأهل المشرق العقيق فقد لفر به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف وإن كان حفظه
 فقد جمع بينه وبين حديث جابر وغيره بأجوبة منها أن ذات عرق ميقات الوجوب العقيق ميقات الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق ومنها أن العقيق
 ميقات لبعض العراقيين وهو أهل الكلاثن والآخر ميقات أهل البصرة وقعودك في حديث الانسج عند المطيراني وأسناده ضعيف **باب التلبية**
 صحتها ووقتها قوله أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم هي مصدر لشيء أي قال لبيك ولا يكون عاملاً مقصراً، وأصل لبي على وزن فعل
 لا فقل فقلت الباء الثالثة ياء استعانة للاثلاث بآت ثوقلت الفاء تحركها وانفتاح ما قبلها، واختلفت في لفظ لبيك ومعناه أما لفظه فتثنية عند
 سيويه يراد بها التثنية في العدد والعود مرة بعد مرة لأنها حقيقة التثنية بحيث لا يتناول لأفردين وقال يونس هو مفرد والياء فيه كالياء في ليل
 وعليك والياء يعني في انقلابها ياء الانصاف لها بالضمير وأما معناها فقل معناها أجابة بعد أجابة أو أجابة لأمرة قال ابن الأثيري ومثله حنايتك أي
 تحننا بعد تحنن وقيل معناها أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة من التي بالمكان كذا ولبي به إذا أقام به وزمه وقيل محبتي لك من قولهم امرأته لبيته
 إذا كانت محبة لزوجه أو عطفة على ولدها وقيل غير ذلك، قال الحافظ رحمه الله ولا قول منها أظهر وأشهر لأن الحور مستحب للآباء الله آياه في حجر بيته
 ولهذا من دعا فقال لبيك فقد استجاب، قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية أجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج، انتهى،
 وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم وأسانيدهم في تفاسيرهم عن ابن عباس وعياهد وعكرمة وعطلة وقتادة وغير واحد وأسانيدهم
 قوية وأقوى أمية عن ابن عباس وأخرجه اسم بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق ثابوس بن أبي ظهير عن أمية عنه قال لما فرغ إبراهيم عليه السلام من ما البيت قيل له
 أذن في الناس بالحج قال لبي ما يبلغ صوتي قال أذن وعلى البلاغ قال فنادى إبراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق فسمعه من بين السماء الأرض أن يقولون أن
 الناس يحجبون من أقدار الأرض بلبلون ومن طريق ابن جرير عن عطلة عن ابن عباس وفي طريقه باللبية وأصلها بالرجال أرحام النساء أول من أجاب أهل البيت فليس حرج
 من يؤمن أن يؤمن الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ قال ابن المنير في الحاشية وفي مشيئة التلبية تعب على الكرام الله تعالى العباد بان وفروهم على بيته إنما كان
 بأشد عام من سبحانه وتعالى، أما حكم التلبية ففيها مذاهب أربعة ذكرها الحافظ وأحق عند الحنفية ما في المجموع أن خصوص التلبية سنة
 فإذا تركها أصلاً أو نقص عنها أرتكب كراهة التنزيه وإن قول الكافي النسفي لا يجوز فيه نظر وقول من قال أنها شرط ملادة ذكره بقصد بد التعظيم لا
 خصوصاً، قوله لبيك اللهم لبيك أي أقمت بلبك إقامة بعد أخرى واجبت نداءك أجابة بعد أخرى وحمله اللهم عجزاً يا الله معترضة بين
 المؤكد والمؤكد (شرح الباب) فالثنية لافادة التكرار كما في كاشي البصائر كترت أي كرات كثيرة وتكرار اللفظ لتوكيد ذلك قوله لبيك لا شريك
 لك الخ ثبت بعد اللهم لبيك مرتين وفي رد المحتار قال بعض المحشين وقد استحسن الشافعية الوقف على لبيك الثالثة ولم أروها لا تمتقاً فراجع - أم -
 قلت مقيضه ما في القمستان في الوقف على الثانية فإنه مستعمل على قوله لبيك اللهم لبيك فقول لبيك لا شريك لك استنفات فإن مفادها أن الاستنفات
 بقوله لبيك الثالثة لا بقوله لا شريك لك وهو مفاد ما في شرح الباب أيضاً ما انتهى - وكذا يستحسن الوقف على لبيك الرابعة قوله أن الحمد الخ
 بكسر الهمزة وتفتح قال في المحيط لأنه عليه الصلوة والسلام فعله وروى في الإنيابة بأنه لم يعرف نعم علل أكثره الأفضلية بأنه استنفات للثناء
 فتكررت التلبية للذات بخلاف الفهم فإنه تعليل للتلبية أي لبيك لأن الحمد لك والنعمة والملك وتعليق الأجابة التي لا نهاية لها بالذات أولى منه
 باعتبار رصقة واعتراض بان الكسر بخلاف أن يكون تعليلاً مستأنفاً أيضاً ومنه وصل عليه هماً أن صلواتك سكن لهم، إنه ليس من أهليك ومنه علو
 ابنك العلم أن العلم نافع واجب بأنه وإن جاز فيه كل منهما إلا أنه يحمل هنا على الاستنفات لأولوية بخلاف الفهم فليس فيه سوى التعليل

باب التلبية
 ووقتها قوله

والنعمت لك والملك لا شريك لك وقال كان عبد الله بن عمر في ميزان فيها لبيك لبيك وسعدك

وحكى الشرح عن الامام الفقيه وعن علي والكسائي والقراء الكسائي ان المذاهب في الكشافة ان احتيازا لا امار الكسائي الشافعي الفقيه وهو الذي يعطيه ظاهر كلامه **قوله** والنعمت لك الخ المشهور فيه المنصب قال عياض وهو في الميزان على الامانة ويكون الخبر عندنا وقا والنقد بران المحمل والنعمت مستقرة لك قاله ابن النجار وقال ابن المنير في الحاشية قرن المحمل والنعمت واقره الملك لان المحمل متعلق بالنعمت ولهذا يقال المحمل لله على وجه الجمع بينهما كانه قال لا حاكم الا لك لانه لا نعمة الا لك واما الملك فهو مستعمل بنفسه ذكر تحقيق ان النعمة كلها لله لا تملك صاحب الملك **قوله** والملك الخ بالنصب ايضا على المشهور ويجوز الرفع وتقدم في الملك كذلك واستحسن الوقف عليه كذا لا يتوهم ان ما بعد خبره كذا في شرح اللباب ونقل بعضه انه مستحب عند النعمة الاربعة **قوله** لا شريك لك الخ يقف عليه المتلقي قال في اللباب وشرحه ويحتج ان يرفع صوته بالتبليغ ثم يخفضه ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرد عينا شامرا ومن المأثور للمهراني أسألك رضاك والجنة وأعزوك من غضبك والنار وفيه ايضا وتكرارها ستة في المجلس الاول وكذا في غيره وعند فقهاء الحنابلة مستحب مؤكدا ولا كثيرا مطلقا من دون يحنون ان يكررها كلها شرعا فيها ثلاثا على الولا ولا يقطعها بكلامه قال الشيخ ولي الله الدهلوي واثنا اختار هذه الصيغة في التبليغ لانها تعبير عن قيامه بطاعة مولاه وتذكيره له ذلك وكان اهل النجاشية يعظمون شرا كاعمر فادخل النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام لا شريك لك رداعا على هؤلاء وتغييرا للمسلمين منهم **قوله** وكان عبد الله بن عمر في ميزان فيها الخ فان قلت اللاتين بوجه وكثرة اتباعه ان لا يزيد على تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام قلت ان الزيادة على النص ليست نفعيا وان الشئ واحد كذلك هو مع غيره فزيادته لا تقع من التبليغ تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم او فقهه على القصص على اولئك الكلمات وان الشرايب يتضاعف بكثرة العمل واقتصار رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام بيان لا قل ما يكفي وسيأتي في الباب من طريق ابن شهاب عن سالم وكان عبد الله بن عمر يقول كان محمد بن الخطاب يهل بأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ويقول لبيك اللهم لبيك، لبيك وسعديك والخير في يدك لبيك والرب عبدك اليك والعلي، فخرجت ان ابن عمر اقتدى في ذلك بأبيه واخرجه ابن ابي شيبة من طريق المسور بن مخرمة قال كانت تبليغ عمر فذكر مثل المرفوع وزاد لبيك مرغوبا ومهوبا اليك ذا النعماء والفضل الحسن واستدل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قال الطحاوي بعد ان اخبره من حديث ابن عمر بن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن الخطاب اجمع المسلمون جعلا على هذه التبليغ غير ان قوما قالوا الرأس ان يزيد فيها من الذكر لله ما أحب وهو قول علي والشري والاذاعي واحتجوا بحديث ابي هريرة يعني الذي اخبره السائي وابن ماجه وخلف ابن حبان والمحاكم قال كان من تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام لبيك اية الحق لبيك وزيادة ابن عمر المذكورة وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي ان يزداد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام الناس كما في حديث عمر بن عبد كريب ثم فعله هو ولم يقل لبيك بما شئت مما هو من جلس هذا بل علمهم كما علمهم التكبير والصلاة فكل لا ينبغي ان يزداد في ذلك شيئا مما علمه ثم اخرج حديث عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه سمع رجلا يقول لبيك خا المعارج فقال انه لذنو المعارج وما هكذا كما ينبغي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام قال فهذا سعد فذكره الزيادة في التبليغ وبه تأخذ، انتم - وفي حديث جابر الطويل عند النخلة واهل الناس بهذا الذي يهلون به فليريد عليه شيئا منه ولزوت تبليغه وفي رواية ابي داود والناس يزيدون خا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام يسمع فلا يقول له شيئا، قال الحافظ وهذا يدل على ان الاتصال على التبليغ المرفوعة افضل لما ومثله هو صلى الله عليه وسلم عليه السلام وانه لا بأس بالزيادة لكونه لم يرد لها عليهم واقره هو عليها وهو قول الجمهور - وحكاية الترمذي عن الشافعي قال فان زاد في التبليغ شيئا من تعظيم الله فلا بأس وأحب ان يقتصر على تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام وذلك ان ابن عمر حفظ التبليغ عنه ثم زاد من قبله زيادة ونسب اليه الخلفا بين ابي حنيفة والشافعي فقال لا يقتصر على المرفوعة أحب ولا ضيق ان يزيد عليها قال قال ابو حنيفة ان زاد محسن وحكى في المعرفة عن الشافعي قال ولا ضيق على احد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه غير ان الاختيار عندى ان يرفع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام في ذلك، انتم - وهذا اعدل الوجه فيقر ما جاء مرفوعا واذا اختار قول ما جاء مرفوعا او انشاه هو من قبل نفسه مما يليق قاله على انفراد حتى لا يختلط بالمرفوع وهو شبهه بحال الدعاء في التشهد فانه قال فيه ثم ليخبر من المسألة والثناء ماشاء اى بجل ان يرفع من المرفوع كما تقدم ذلك في موضعهم وفي الدلائل المختارة وزاد عليها لا في خلاها ولا تنقص منها فائدة مكروهه - قال ابن عباس بن عمر ما من من لبيك وسعديك ونقله في النهر عن ابن عمر يأتى به بعد التبليغ لا في اثنا - قال ولا تستحب الزيادة من غير المأثور كما في العناية خلافا لما في النهر فانه يرد في شرح اللباب ما وقع ما ثورا يستحب بان يقول لبيك وسعديك والخير كله بيدك والرب عبدك اليك اية الحق لبيك بحجة حقنا تبديا وراقا لبيك ان العيش عيش الآخرة وما ليس مرييا فينا ورحن - كذا في رد المحتار **قوله** وسعديك الخ لم يسمع على طاعتك ساءا وساءا بدل اسعاج وهم تصويبان على المصدر كما ذكره الطبري فسدديك شئ من مضات قصد به التكرير للتكثير كما في لبيك اى اسعد اجابتك سعادة بدل سعادة باطاعتك عناية بجل عبادة قال في النهاية ولو سمع فردا

في حديث الزيادة في التبليغ على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم

باب بيان الأحكام الشرعية في الأضلاع من غير شعير بها حرام عند سجد وحل في الحليفة

وأما ملك يقولون هذا وهم يطوقون بالبليت **وشحل** ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله أنه سمع أباة يقول: **بيلا** وكهذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم الأرم عند المسجد يعني ذا الحليفة **وحل** ثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حاتم بن يحيى بن اسمعيل عن موسى بن عقبة عن سالم قال كان ابن عمر إذا قيل له الأحرار من البيداء قال البيداء ما التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم الأرم عند الشجرة حين قام به يغيره **وشحل** ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر يا أبا عبد الرحمن رأيتك

في الكلمة السفل اللثة السافلة كما اختير في الكلمة العليا العالية - وقوله لا شريك لك يقول الكفرة وقوله قال فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رد معترض للتنبيه على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له ذلك بين الاستثناء وما قبله قبل أن يكتبوا بالاستثناء والله تعالى أعلم وقوله تملكه ما ملكه ما تحتل ما تحتل ما نافية أو موصولة عطفت على مفعول تملكه والله تعالى أعلم قال الطيبي كان المشركون يقولون لا شريك لك لا شريك لك هو لك تملكه وما ملك فاذا انتهى كلامهم إلى لا شريك لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رد أي اقتصر عليه ولا تتجاوزوا عنه إلى ما بعده **قوله** وما ملك ما نافية وقيل موصولة عطفت على مفعول تملكه **قوله** يقولون هذا إنما هذا مقول ابن عباس أي يقول المشركون هذا القول وهو قولهم لا شريك مع ما قبله وما بعده **باب** أهل المدينة بالأحرار من عند مسجد ذي الحليفة **قوله** بيلاء كرهه إنما قال البكرى البيلاء هذه فوق على ذي الحليفة لم يصح من الواحد وفي أول البيلاء بئر ماء وقال النووي قال العلماء هذه البيلاء هي التي في قوله لا شريك لك وهي بقرب ذي الحليفة وميت بيلاء لأنه ليس فيها بناء ولا أثر وكل مفارقة تسمى بيلاء وأما هنا فالمراد بالبيلاء ما ذكرناه **قوله** تكذبون فيها إنما قال النووي أي تقولون أنه صلى الله عليه وسلم أحرم منها ولم يحرم منها وإنما أحرم قبلها من عند مسجد ذي الحليفة ومن عند الشجرة التي كانت هناك وكانت عند المسجد سماها ابن عمر كذبين لا تخرجهما بالشئ على خلاف ما هو وقد سبق في أول هذا الشرح في مقالة صحيح مسلم أن الكذب عند أهل السنة هو لا أخبار عن الشئ بخلاف ما هو سواء تخرج أو غلط فيه أو سواها وقالت المعتزلة يشترط فيه العنصرية وعندنا أن العنصرية شرط لكونه إنما لا كونه يسمى كذا بقول ابن عمر جارية على قاعدتها وفيه أنه لا بأس باطلاق هذه اللفظة **قوله** يعني ذا الحليفة إنما قال النووي فيه دلالة على أن ميقات أهل المدينة من عند مسجد ذي الحليفة ولا يجوز لهم تأخير الأحرار إلى البيلاء وهذا قال جميع العلماء وفيه أن الأحرار من الميقات أفضل من ذرية أهل المدينة لأنه صلى الله عليه وسلم ترك الأحرار من مسجد ذي الحليفة فما كان قبله من الميقات لبيان الجواز قلنا هذا غلط لوجهين أحدهما أن البيان قد حصص بالأحاديث الصحيحة في بيان المواقف والثاني أن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما عمل على بيان الجواز في شئ يكره فعله كذا في فعله مرة أو مرات على الوجه الذي بينا أن الجواز ولو اختلف غلب على فعله على أصل وجوه ذلك كالوضوء مرة ومرة وثلاثا كله ثابت والكثير أنه صلى الله عليه وسلم توفنا ثلاثا وثلاثين وأما الأحرار بالجح فلو تكرروا وأجروا منه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة فلا يفعل إلا على أصل وجوه ذلك والله أعلم سنخه وقد تقدم بيان ما يتعلق بهذه المسئلة قريبا **قوله** الأرم عند الشجرة حين قام به يغيره إنما كان ابن عمر يكرهه رواية ابن عباس الثابتة عنه بلفظ ركب لحية حتى استوى على البيداء المصن قال لم يلفظ ذلك إلا بالشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جابر قلت لابن عباس عجت الاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهلاله فذكر الحديث وفيه فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من تحليه فاهل بالجح حين فرغ منهما فسمع منه قوم فحفظوا ثم ركب فلبثا استقلت به لاحتله أهل وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فسمعوه حين ذاك فقالوا إنما أهل حين استقلت به لاحتله ثم مضى فلما علا شرب البيلاء أهل وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كل أحدهم وأما كان أهلاله فمصلاه وأمر الله ثم أهل ثانيا وثالثا وأخرج الحاكم من وجه آخر من طريق عطية عن ابن عباس نحوه دون القصة فلهذا كان البخاري رحمه الله في ضحى أهلاله بالقيام على شرب البيلاء وقد اتفق فقهاء الأصحاب على جواز جميع ذلك وأما الخلاف في الأفضل أم قال الطحاوي بين ابن عباس الوجه الذي جاء فيه اختلافهم وإن أهلال النبي صلى الله عليه وسلم وعطية وقادة المستحبين الأحرار من البيلاء - وقال النووي وفيها أي في روايات الباب دليل لما لك والشأن في صحيحهم وروى أن يفضل أن يحرم إذا ابتعت به لاحتله وقال أبو حنيفة يحرم عقب الصلوة وهو جالس قبل ركوب دابته وقبل قيامه وهو قول ضعيف للشأن وفيه حل من رواية ابن عمر لكنه ضعيف ١١ - ولعله يشير إلى تصغير خصيف بن عبد الرحمن وهو كجاسق وثقة جماعة فيكفر روايته لبشوت الأفضلية والجميع بين الروايات والله أعلم **باب** بيان أن الأفضل أن يحرم سمان تنبذ بها حلت به توجه إلى مكة لأعقب الركعتين **قوله** عن عبيد بن جريح إنما قال في الفجر هو مود في

تصنع اربعاً ارجلاً من اصحابك يصنعها قال ما هن يا ابن جريج قال رأيتك لا تمس من الاركان الا اليمينين ورأيتك تبدل النعال السبتية ورأيتك تصبغ بالصفرة ورأيتك اذا كنت بمكة اهل الناس نادوا والهلال ولم تهلل انت حتى يكون يوم التزوية فقال عبد الله بن عمر ما الاركان فاني لم ارسول الله صلى الله عليه وسلم يمس الا اليمينين واما النعال السبتية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر

مولي بن تميم وليس بينه وبين ابن جريج الفقيه المكي مولى بنى أمية نسب وقد تقدم في المقدمة ان الفقيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج فقد بين ان هذا عامه وليس كذلك قوله تصنع اربعاً ارجلاً من اصحابك قول له لما احدث من اصحابك اى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراءى بعضهم والظاهر من السياق انفراد ابن عمر ذكر دون غيره من رآه عبيد وقال المأزني يحتمل ان يكون مراده لا يصنع من غيرك بحجة وان كان يصنع بعضها قوله من الاركان اى اركان الكعبة الاربعة وظاهر ان غير ابن عمر من الصحابة الذين رآه عبيد كانوا يستلمون الاركان كلها وقد صرح ذلك عن معاوية وابن الزبير قوله الا اليمينين اى بتفقيت الياء الاولى ويشهد له الطبري رحمه الله اى الله وفيه الحجر الاسود واليمين في ذلك اركان يسميان الشاميين لم فيها تغليب اما استنهما النبي صلى الله عليه وسلم بقيا على بنابر ابراهيم عليه الصلوة والسلام واستلام الحجر لمسه اما باليد او بالقبضة او بها والاسلام اليمين في ذلك على الصحيح من ذهبنا - كذا في المراجعة قوله السبتية اى بكسر الخاء من السبت وهو الحلق قاله في التهذيب وقيل السبت جلد البقر الملبس بربخ بالقرظ وقيل بالسبت بضم اوله وهو ثبت يدعى به قاله صاحب المنهاج وقال المروزي قيل لها سبتية لانها انسبت بالى بلغى اى كانت به يقال رطبة سبتية اى لينة قال ابو عبيد كانوا في الجاهلية لا يلبسون النعال المدبوغة اى اهل السنة واستشهد لذلك بشعر قوله تصبغ بالصفرة اى بصبغ الموحدة وحكى فيها وكسرها قال الجنى وم ولفظ الحديث يشمل صبغ الثياب وصبغ الشعر اختفوا في المراءى فقال القاضي عياض لا يظهر ان المراد صبغ الثياب لانه اخباره صلى الله عليه وسلم لم يقل انه صبغ شعره قلت جاءت آثار عن ابن عمر رضى الله عنهما بين فيها تصفيلين عمر كنيته واحجهم ياتيه عليه الصلوة والسلام كان يصفر بخصته بالورس الزعفران اخرجوه ابوداؤد وذكره ايضا في حديث آخر احتجاجة به بانه عليه الصلوة والسلام كان يصنع بها ثيابه حتى عامته وكان اكثر الصحابة والتابعين يخضب بالصفرة منهم ابو هريرة وآخرون ويروى ذلك عن علي رضى الله عنه انه قال الحافظ رح واخبرنا عن الحسن بن علي بن جعفر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ثوبان مصبوغان بالزعفران وفي سنة هجرته بن مصدق الزبير وفيه ضعف واخبرنا الطبراني من حديث ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ازاره ورداءه بزعفران فيه لا يجهول ومنه المستغرب قول ابن عمر لم يرد في الثوب الا صفرة حديث وقد ورد فيه علق احاديث كما ترى قال المصنف اى اهل النعل اى الحجر الى النفس وقد اشار الى ذلك ابن عباس في قوله تعالى صَفْرَةً قَاتِعٌ تَوَحُّوا كَسْرُ الظَّيْنِ قوله اهل الناس اى اى دفعوا اصواتهم بالتلبية حين رآها هلال ذي الحجة - قوله حتى يكون يوم التزوية اى اى الثالث من ذي الحجة ومراده فهل انت حينئذ واختلفوا في سبب التسمية بيوم التزوية على قولين حكاه المأزني وفيه احدى الامور ان س يروون فيه الماء من زمهر لانه لو كان عيش ولا بغير ماء والثاني انه اليوم الذي ندى فيه آدم عليه الصلوة والسلام حواء قوله عيس الا اليمينين اى قال القاضي عياض اتفق الفقهاء اليوم على ان الركنين الشاميين وهما مقابل اليمينين لا يستلما وانما كان الخلاف فيه في العصر الاول بين بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب الخلاف وتخصيص الركنين اليمينين لانها كان على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام بخلاف الركنين الآخرين لانها ليس على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام ولما ابدى الله بن الزبير على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام استنهما ايها ولربى الا ان كذلك استلمت كلها اقتداء به صرح بذلك عياض - وقال ابن عبد البر روى عن جابر وابنه ابن الزبير والحسن والحسين رضى الله عنهم انهم كانوا يستلمون الاركان كلها وعن عروة مثل ذلك اختلف عن معاوية وابن عباس في ذلك وقال جابر ليس شئ من البيت مجزأ والصحيح عن ابن عباس انه كان يقول الا الركن الاسود واليمن وهما المعروفان باليمين ولما رأى عبد بن جريج - عذيفلين على خلاف ابن عمر انه عرف ذلك قال الحافظ م واجب الشافعي عن قول من قال ليس شئ من البيت مجزأ باثبات ذلك استلامهما الحجر للبيت وكيف يجبره وهبطت به ولكذا انتبهوا لفتقها او تركها ولو كان ترك استلامها مجزأ لما كان ترك استلامها بين الاركان مجزأ كما قائل به ويؤخذ من حفظ المراتب واعطاء كل ذي حق حقه ونزول كل احد منزله (قائل) في البيت اربعة اركان الاول له فضيلتان كمن الجاهل به فيه - كونه على قواعد ابراهيم ولثاني اثنان فقط وليس الآخرين شئ من مافادله - يتقبل الاول رسله الثاني فقط ولا يتقبل الاخران ولا يستلما هذا علل اى الحجر وهو واستحب بعضهم تقبل الركن اليماني ايضا - اه - وهو قول محمد بن محمد بن قيس ساعد الركن - بحافى شرح المشقة قوله النعال التي اجمع لغل وهو وثقة قال ابن الاثير هو التي تسمى الا تاسومة وقار ابن العربي النعل لباس لا نبياء وانما اتحل الناس غيرهما لما في ارضهم والطيب وقد يطلق النعل على كل ما يلقى القدم قال مشا - المحكة النعل النعل ما وقفت به القدم - قوله ليس فيها شعر اى قال الحافظ واستدل بحديث ابن عمر

وهو رقيقه ولحمه ناعه
وهو رقيقه ولحمه ناعه
وهو رقيقه ولحمه ناعه

وتوضأ فيها فانا احب ان البسها واما الصفة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها فانا احب ان اصنع بها واما الاكل
فاني لم ار رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبث به راحلته **حدثني** هرون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب **حدثني** ابو صفير
عن ابن قسيط عن عبيد بن جريح قال حججت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب بين حج وعمره ثنتي عشرة مرة فقلت يا ابا عبد الرحمن لقد
رأيت منك اربع خصال وساق الحديث بهذا المعنى الا وقصة الاهلال فانه خالف ثمانية المقاري فذكره بمجئى سوى ذكره ايتاه
وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبه **حدثنا** علي بن مسهر عن عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضع
رجله في الغرير وانبعثت يداه راحلته قائمة **اهل** من ذي الحليفة **وحدثني** هارون بن عبد الله **حدثنا** حجاج بن محمد قال قال
ابن جريح اخبرني صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر انه كان يخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل حين استوت به ناقته قائمة
وحدثني حمزة بن عمار اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان سالما بن عبد الله اخبره ان عبد الله بن عمر قال آيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب راحلته بذي الحليفة ثم يهل حين تستوي به قائمة **وحدثني** حمزة بن عمار اخبرني
قال **حدثنا** وقال حمزة اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان عبيد الله بن عبد الله بن عمر اخبره عن عبد الله بن عمر انه
قال بات رسول الله صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة مبدأه وصلى في سجوها **وحدثنا** محمد بن عباد **حدثنا** سفيان عن الزهري
عن عروة عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بحمض حبل خرم

في لباس النبي صلى الله عليه وسلم النعال السنية وعقبته لذلك على جواز لبسها على كل حال وقال احمد يكره لبسها في المقابر لحديث بشير بن الخصاصة
قال بينا انا امشي في المقابر على نعلان اذا رجل ينادي من خلفي يا صاحب السبطين اذ اكنت في هذا الموضع فاخضع لتعليك اخرجني احمد وابو داود
وصححه الحاكم واجتبه على ما ذكره وتعبه الطحاوي بانه يجوز ان يكون الامر بجمعها لا في بعضها وقد ثبت في الحديث ان الميت يسمع قرع نعاله ولو اذ كوا
عنه مدين وهو حال على جواز لبس النعال والمقابر قال وثبت حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في نعليه قال فاذا جازد دخول المسجد بالنعْل
فالمقبرة او لي قلت ويحتمل ان يكون النبي لا كراهم الميت كما ورد النبي عن مجوس على القبر ليس ذكر السبطين للخصيص بل لتقديرك والنبي انما هو في
على القبر بالنعال **قوله** وتوضأ فيها الخ ظاهر انه عليه الصلاة والسلام كان يغسل رجليه وهما في نعلان لان قوله فيها اي في النعال ظرفت لغسل
توضأ قاله العيني **قوله** حتى تنبث به راحلته الخ مضطربا هنا استوائها قائمة وفي الحقيقة هو كناية عن ابتداء الشروع في فعل الحج
والمرحلة هي المركب من الخيل ذكر كان او كسفة قال العيني فيه حكم الاهلال واختلف فيه فقل البعض افضل ان يهل للاستقبال ذوالحجة وعند
الثاني افضل ان يحرم اذا نبعث به راحلته وبه قال مالك واحمد وقال ابو حنيفة يحرم عقيد الصلوة وهو جالس قبل ركوب دابة قبل قيامه
وقد تقدم الكلام عليه مفعلا في الباب السابق فراجعه قال النووي واما نقعة المسئلة فقال المازني اجابه ابن عمر بضرب من القياس حيث
لم يتمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام المسئلة بعينها فاستدل بما في معناه ووجه قياسه ان النبي صلى الله عليه وسلم انا
احرم عند الشروع في فعل الحج والذهاب اليه فاخر ابن عمر الاحرام الى حال شروعه في الحج وتوجهه اليه وهو يوم التروية فافهم حينئذ يخرج حرم
مكة الى حرمه ووافق ابن عمر على هذا الثاني اصحابه وبعض اصحاب مالك وغيرهم قال آخرون افضل ان يحرم من ادلى ذوالحجة ونقله
القاضي عن اكثر الصحابة والعلماء والخلاف في الاستحباب كل منهما جائز بالاجماع والله اعلم **قوله** **حدثني** ابو صفير هو حميد بن زياد وهو
ابن ابي الحنفية الملقب بالخرط وقد اختلف في توثيقه **قوله** عن ابن قسيط الخ هو يزيد بن عبد الله بن قسيط لقاه صفرة وسين محلة مفتوحة وسمي
اليا في الغرير الخ بفتح الغين المحجة ثراء ساكنة ثوراي وهو كراب كراب البعير اذا كان من جلد او خشب وقيل هو الكور مطلقا كالركاب
للسرج **قوله** مبدأه الخ قال النووي هو بفتح الميم وضربها والباء ساكنة فيها اي ابتداء حجه ومبدأه منصوب على الظرف اي في ابتداء هذه الليليت
ليس من حال الحج ولا من سنته قال القاضي لكن من فعله تأسيبا بالنبي صلى الله عليه وسلم الحسن والله تعالى اعلم **باب** استحباب الطيب قبل
الاحرام في البدن واستحبابه بالمسك وانه لا بأس ببقائه وببصره وهو رقيقه ولحمه ناعه **قوله** **حدثني** الخ قال النووي بضمها لغيرها
وقد سبق بيانه في شرح مقدمة مسلم والضم اكثر ولم يذكر الهروي وآخرون غيره وأكثر ثابت انضم على المحتجب قال الصواب لكسر المراد بجريم
الاحرام بالحج فالضمة لاجل احرامه وفي بعض الروايات حين اراد ان يحرم قال لحافظ واستدل به على استحباب الطيب عند لادة الاحرام وجواز استدلال
بعدم الاحرام وانه لا يضرب بقاء لونه ولا تحتها ولا يحرم ابتداءه في الاحرام وهو قول الجمهور ولكن لا فدية وفي رواية عنه تجب
وقال محمد بن الحسن يكره ان يطيب قبل الاحرام بما يبق عنبه بعد واجتبه المالكية بأسور منها انه صلى الله عليه وسلم اغتسل بعد ان طيب لبعوله في

وجاز استنائه بعد الاحرام
وجاز استنائه بعد الاحرام
وجاز استنائه بعد الاحرام

وحلّه قبل أن يطوف بالبيت وحلّ ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا الفخري بن حميد عن القاسم بن محمد عن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي لحرمه حين أحرمه وحلّه حين حلّ قبل أن يطوف بالبيت وحلّ ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرمه وحلّه قبل أن يطوف بالبيت حلّ ثنا ابن نمير حدثنا أبي حدثنا صبيد الله بن غير قال سمعت القاسم عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله وحرمه وحلّ ثنا محمد بن حاتم وعبد بن محمد قال عبد الله بن حاتم حدثنا محمد بن بكر أخيراً ابن جريح

رواية ابن المنتشر وطاف بنسائه ثم أصبح محرماً فان المراد بالطواف الجماع وكان من عادته أن يغتسل عند كل واحدة ومن ضرورة ذلك أن لا يبيح للطيب أثره أم قلت هذه العادة التي ادعوها لمواجها في الأحاديث نعم وقع في حديث أبي رافع عند أحمد وأصحاب السنن أنه صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه الحديث وهذه قصة جزئية لا تدل على الاعتقاد بل الظاهر من حديث الشريفة عند مسلم المتقدم في أبواب الغسل خلافه ولعله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد قال الحافظ في تاريخه في الاحتجاج للملكية قوله في الرواية الآتية ثم أصبح محرماً فينضم طيباً فهو ظاهر أن ينضم الطيب وهو ظاهر لا تحته كان في حال إحرامه ودعوى بعضهم أن فيه تقديراً وتأخيلاً والتقدير طاف على نسائه فينضم طيباً ثم أصبح محرماً خلاص الظاهر ويرويه قوله في رواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود أن عبد الله بن مسعود لما وجدته في رأسه وحبيته بعد ذلك وللنساء وابن حبان راييت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم وقال بعضهم إن الوصية كان بقايا الدهن المطيب الذي تطين به فزال وبقي أثره من غير رائحة ويرويه قول عائشة ينضم طيباً وقال بعضهم بقي أثره لا عينه قال ابن العربي ليس في شيء من حديث عائشة أن عينه بقيت، انتهى، وقد مر في الروايات وابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت كنت ناضحاً وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن تحرم ثم نحر فنفرك فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني ناضحاً لغيره في بقاء عين الطيب لا يقال أن ذلك كان بالنساء لأنهم أجمعوا على أن الرجال والنساء سواء في تحريم استئصال الطيب إذا كانوا محرمين وقال بعضهم كان ذلك طيباً لا رائحة له ثم سكا برواية الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة بطيب لا يشبه طيبكم قال بعض رواة يعني لا بقاء له أخرجه النسائي ويرويه هذا التذييل ما في الذي قبله ومسلمون رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم بطيب فيه مسك وله من طريق الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم كأي أنظر إلى وبسط لمسك وللشقي من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه بأطيب ما أجعل للطاوي والدارقطني من طريق تافع عن ابن عمر عن عائشة بالغالية الجيدة وهذا يدل على أن قولها بطيب لا يشبه طيبكم أي أطيب منه كما فهمه القائل يعني ليس له بقاء وادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قال الهذلي وأبو الحسن القصار وأبو الفرج مزيل الملكة قال بعضهم لأن الطيب من دواعي الخلق فمن الناس عنه وكان هو أملك الناس لآربه ففعله ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في الكفاية وقد ثبت عنه أنه قال حبيب إلى النساء والطيب أخرجه النسائي من حديث أنس وتعقب بأثر الخصائص لا تثبت بالقياس وقال الهذلي أنما خصني لك لبنا شربة الملكة (أجل الوحي) وتعقب بأنه فرغ ثبوت الخصوصية وكيف بما يرويه حديث عائشة بنت طلحة المتقدم وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عائشة قالت طيبت أبي بالمسك لأحرامه حين أحرمه ويقولها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدتي هاتين أخرجه الشيخان من طريق عمر بن عبد الله بن عمر عن جعفر عنها، وأما قياس الطيب على اللبس فمتعقب بأن استدراك اللبس لبنا استدراك الطيب ليس بطيب ويظهر ذلك بما لو حلفت، قال ابن الهمام وحليل مالك ومحمد ما أخرجه البخاري ومسلم عن يعلى بن أمية قال ألقى النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً متضمخاً بطيب فقال له عليه الصلاة والسلام أما الطيب الذي بك فاعسله ثلاث مرات وأما الحجة فأنزعها ثم اصنع في عجزك ما تصنع في عجزك ومن هذا قال بعضهم أن حل الطيب كان خاصاً به عليه الصلاة والسلام لأنه فعله ومنع غيره ودفعه بان قوله للرجل ذلك يحتمل كونه محرم الطيب ويحتمل كونه مخصوصاً بذلك الطيب بأن كان خلوقاً فلا يفيده منه الخصوصية فنظراً في صحيح مسلم في الحديث المذكور وهو مصنف بحديثه ورأسه وقد فُحوا عن الزعفر وفي لفظ لمسلم في أن يزعف الرجل فهو مقدم على ما في أبي داود أنه عليه الصلاة والسلام كان يصفر بحيته بالورس والزعفران وإن كان ابن القطان صححه لأن ما في الصحيحين أقوى خصوصاً وهو مانع فيقدم على الميم وقد جاء مصنفاً في مستلهم غسل عنك هذا الزعفران ولا احتلالاً استحبوا أن يذهب جرم المسك إذا طيب بجماء ورد نحوه قوله وحلها ثم أي نحوه من الأحكام بعد أن يرمى ويحلق قوله قبل أن يطوف بالبيت أي طواف الأفاضة وهو متعلق بحله وفيه دليل على أن الطيب يحل بالاحتلال لا بالخل فإلما قلنا بحقه الجماع قوله وحلّه حين حلّ الخ وفي البخاري حين أحلّ، قال الحافظ قوله حين أحرم أي حين أراد الأحرام وقوله حين حلّ أي لما وقع الإحلال وإنما كان كذلك لأن الطيب بعد وقوع الأحرام لا يجوز

لأن أظلي بقطران أحب إلى من أن أفعل ذلك فدخلت على عائشة فأخبرتها أن ابن عمر قال ما أحب أن أصبح عرواً أنظر طيباً لأن
أظلي بقطران أحب إلى من أن أفعل ذلك فقالت عائشة أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند إحرامه ثم طاف في نسائه ثم
أصبح عرواً وحل شأني بن جيب الحارثي حدثنا خالد بن أبي الحارث حدثنا شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر قال سمعت ابن
يحيى عن عائشة أنها قالت كنت أظيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في طواف على نسائه ثم أصبح عرواً أنظر طيباً وحل شأني
ابو كريب حدثنا وكيع عن مسعود بن سفيان عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال سمعت ابن عمر يقول لأن أنظر طيباً بقطران أحب
إلى من أن أصبح عرواً أنظر طيباً قال فدخلت على عائشة فأخبرتها بقوله فقالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في طواف على نسائه
ثم أصبح عرواً وحل شأني بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصنع
ابن جشامة الليثي أنه أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حماماً وحشياً

فبينما نقتاضان قال الحافظ ينظر بغيره أو له وبقية الضأ بمجمة وبالجملة قال الأصمعي النضر بالجملة أكثر من النضر بالمهملة وسوى بينهما أبو زيد
وقال ابن كيسان أنه بالجملة لما نضن وبالمهملة لما رقت وظاهر أن عين الطيب بقيت بعد الإحرام قال الأسماعيلي بحيث أنه صار كأنه يتساقط منه الشيء
بعد الشيء قوله لأن أظلي الخ قال السدي هو تبدل اللفظ مضارع أظليت افتعال من ظليت به بنور أو أظليت بنفسك قوله أحب إلى من أن أفعل الخ
قال الحافظ وكان ابن عمر يجمع في ذلك أباه فانه كان يكره استدالة الطيب بعد الإحرام وكانت عائشة تنكر عليه ذلك وقد روى سعيد بن منصور عن عتيق
عبد الله بن عبد الله بن عمر أن عائشة كانت تقول لأبى بن عيسى الطيب عند الإحرام أو قال قد عوت رجلاً وأنا جالس بحبيب ابن عمر أرسلته إليها وقد علمت
قولها ولكن أحببت أن يصحبه ابن جهم في رسول فقال أن عائشة تقول لأبى الطيب عند الإحرام فأصيب ما يذكرك قال فسكت ابن عمر كذلك كان سألوه عن
ابن عمر يخالف أباه وجده في ذلك الحديث عائشة قال ابن عبيدة أخبرنا عمر بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر في الطيب ثم قال قالت عائشة فذكر الحديث
قال سالم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تلتج قوله ثم أصبح عرواً الخ قال في المواهب اللطيفة أعترض ابن حزم على هذه الرواية فقال قول عائشة
ثم أصبح عرواً لفظاً متكرراً ولا خلاف أنه صلى الله عليه وسلم في عمره القضاء أو الإحرامية أو الإحترامة الخ قلت يتشكل عليه ما قدمناه من رواية البخاري في حجة
عائشة هذا إنما كان من النبي صلى الله عليه وسلم في عمره القضاء أو الإحرامية أو الإحترامة الخ قلت يتشكل عليه ما قدمناه من رواية البخاري في حجة
الوداع فالأولى أن يقال أن قولها ثم أصبح عرواً الخ هو صحيح والرواية مجردة الوقت لا بعين الصبح والله أعلم قوله ثم يطوف على نسائه الخ هذا بظاهر
ينافي القسمين لا زواج وقدم جوابه وبيان متعلقاته في أبواب الغسل من هذا الشرح فلا وجه باب تحريم الصيد المأكول الذي أوصاه أصله
ذلك على المحرم محرم أو عمره أو غيرها قوله عن الصنع بن جشامة الخ بفتح الصاد وتكون العين المهملة بعدهم وحده وبوجه جشامة بفتح الجيم تشديد
المثلثة وهو من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة وكان ابن أخه إلى سفيان بن حرب أمه زبيب بنت حرب بن أمية وكان النبي صلى الله عليه وسلم
أخي بينه وبين عوف بن مالك قوله سماراً وحشياً الخ قال الحافظ لم تخلف المرأة عن مالك في ذلك وتابعة عامة المرأة عن الزهري وخالفه ابن عيينة
عن الزهري فقال حم حمار وحش أخرجه مسلم لكن بين الحميد بن أبي حميد صاحبه بيان أنه كان يقول في هذا الحديث حمار وحش ثم صار يقول لحم حمار وحش فدل
على اضطرابه فيه وقد توابع على قوله لحم حمار وحش من أوجه فيها مقال، ويدل على وهو من قال فيه عن الزهري ذلك أن ابن جرير قال قلت للزهري
الحمار عقير قال لا أدري أخرجه ابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحهما وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر أن الذي أهله الصنع لحمار وأخرجه لم من طريق
الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال أهدى الصنع إلى النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً حمار وفي رواية عنه عجز حمار وحش يقطر دماً أخرجه
أيضاً من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد فقال تارة حمار وحش وتارة شق حمار ويقول ذلك ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق طاووس عن ابن عباس
قال تدرى زيد بن أرقم فقال له عبد الله بن عباس يستذكر الحديث كما سأل في الباب وأخرجه أبو داود من طريق عطية عن ابن عباس أيضاً وقال لا تتخذ
ترجوا البخاري يكون الحارثي وليس في سياق الحديث تصريح بذلك وكلنا نقلوا هذا التأويل عن مالك وهو باطل لأن الروايات التي ذكرها مسلم صريحة
في أنه مذبح النخ، وإذا تأملت ما نقله لم يحسن إطلاقه بطلان التابين المذكور ولا سيما في رواية الزهري التي هي عن هذا الباب وقد قال الشافعي
في الأمجد مالک ان الصنع اهله سماراً أثبت من حديث من روى أنه اهله حمار وقال الترمذي روى بعض أصحابنا الزهري في حديث الصنع
لحم حمار وحش وهو غير محفوظ كذا في النسخ - وقال الشيخ ابن النما أن الروايات كلها على ما ذكرنا أول الحديث تدل على البعضية ولا تعارض بين رجل
حمار وعجوة وشقه على ما لا يخفى إذ يندفع بإرادة رجل معها الفخذ وبعض جارية للبيعة فوجب حمل دليلاً هدى حماراً على أنه من إطلاق اسم الكل على
البعض لما ذكرنا ولتعيينه لا متناع عكسه إذا أطلق الرجل على كل الحيوان غير معهود لا يطلق على زيد أصبح ونحوه لأنه غير جائز لما عرفت من أن

باب تحريم الصيد المأكول الذي أوصاه أصله ذلك
على المحرم محرم أو عمره أو غيرها

وهو بالابوة او بوجان فردة عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلتان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي قال
 انما نكرته عليك الا انا حرم وحل ثنا يحيى بن يحيى وعجل بن ربح وقتيبة جميعاً عن الليث بن سعد وحديثنا عبد بن محمد
 شرط اطلاق اسم البعض على الكل المتعارف كالرقبة على الانسان والراس فانه لا انسان دونها بخلاف نحو الرجل والنظر واما اطلاق العين على
 الرابية فليس من حيث هو انسان بل من حيث هو رقيب وهو من هذه الحيثية لا يتحقق بلا عين على ما عرفت في التحقيقات او هو احد معاني المشرك
 اللغوي كما عده الأكثر منها ثم ان في هذا الحمل ترجيحاً للأكثر او تحكماً فغلط تلك الرابية بناء على ان الروي رجع عنها تبيناً لغلطه قال الجيدى كان سفيان
 يقول في الحديث اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حار وحش وربما قال يقطر دماً وربما لم يقل ذلك وكان فيما خلا قال حار وحش
 ثم صار الى لحم حار وحش وهذا يدل على رجوعه وثباته على ما رجع اليه والظاهر انه لتبينه غلطه أولاً والله اعلم وقال القرطبي يحمل ان يكون الصعب
 احضار الحار مذبوخاً ثم قطع منه عضواً بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقد مر له فمن قال اهدى حاراً اراد بتمامه مذبوخاً لا صلياً ومن قال لحم حار
 اراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وسلم ويحمل انه اهداه له حياً فلما رده عليه ذكاه وأناه بعضه منه ظناً انه انما رده عليه لم يحن يحنس بجلته
 فاعلمه بأمناعه ان حكم الحيز من الصيد حكم الكل قال والجميع مهما امكن أو لم من توهم بعض المرأيات، والله اعلم قوله وهو بالابوة ان يفهم
 المنع وسكون الموحدة وبالمثل جيل من عمل الفرع بضم الفاء والراء بعد ما هملة قيل سمي الابوة لوبائه على القلب قيل لان السيول تبتوؤه
 اى تحلله قوله ابو دنان الخ شك من الراوى وهو يفهم الواو وتشديد اللال وأخوها لون موضع بقرب الحففة ووقع في حديث عمر بن أمية
 انه كان بالحففة ووقان اقرب الى الحففة من الابوة فان من الابوة الى الحففة ثلاثون من المدينة ثلاثون وعشرين ميلاً ومن ودان الى الحففة ثمانية
 اميال وبالشك جزم اكثر الرأية وجرم ابن اسحق وصالح بن كيسان عن الزهري بودان وجرم عمر بن عبد الرحمن بن اسحق وعجل بن عمر بالابوة الذي
 يظهر ان الشك فيه من ابن عباس لان الطبراني أخرجه الحديث من طريق عطاه عنه على الشك ايضاً - قاله الحافظ رحمه الله قوله فردة لانه
 قال الحافظ اتفقت الرأيات كلها على انه رده عليه كما رواه ابن وهب والبيهقي عن طريقه بأسانيد حرمين طريق عمر بن أمية ان الصعب اهدى
 للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حار وحش وهو بالحففة فأكل منه وأكل القوم ام - قال الشيخ ابن الحارث وما قيل هذه الرأية منكورة فان في جميع الرأيات
 انه لم يأكل منها الا في هذه الرأية احسن منه ان يجمع بعد ثبوت صحة هذه الرأية بان الذي تعرضت له تلك الرأيات ليس سوى انه رده وعلى
 بالاحرام توسكت الكل على هذا القول فمن انجز ان يكون لما رده معللاً بانك بناء على ظن انه صيد لا جله ذكر له انه لم يصيد لا جله فقبله
 بعد الرد وأكل منه وهذا يجمع على قول من يشترط عدم الاصطيد لا جله وعلى قول الكل ما قال البيهقي بعد ما ذكر الرأية التي ذكرناها قال وهذا
 اسناد صحيح فان كان محفوظاً فكانت رد الحى وقيل اللحم ام - الا ان هذا يجمع بأنشاء ما شكل آخر وهو رد رأية انه رد اللحم وهي بعد صحتها ثبت
 عليها الراوى ورجع عما سواها على ما قدمناه الا ان يدعى انه عتبر بالبعض عن الكل في رعايته رد اللحم ونيه ما قدمناه ام قال الحافظ ويحمل ان يحمل
 القول المذكور في حديث عمر بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه صلى الله عليه وسلم من مكة ويؤيده انه جزم بوقوع ذلك في الحففة وهو في غيرها
 من الرأيات قال بالابوة ابو دنان ام - قال الزهري فكانت لما رده لانه محرماً اهدى له بعد ما حل فقبله وهذا يجمع حسن ام - قوله ما في وجهي
 اى من الكراهية لردّه هدايتي كما في رواية الترمذى وغيره - قوله انما نكرته عليك الخ قال عياض ضبطناه في الرأيات لم نرده بفهم الدال ولا في
 ذلك المحققون من اهل العربية قالوا الصواب انه بضم الدال لان المضاعف من المجدوم يراعى فيه الواو التي توجبها له ضمة الواو بعد ما قال وليس
 الفتح بغلط بل ذكره لا ثقل في الفصحى نعم تعقبوه عليه بانه ضعيف وأوهو صيغة انه نصير واجازوا ايضاً الكسر وهو اضعف الأوجه قلت ووقع
 في رواية الكشميهنى بفتح الألف ادغام لم نرده بضم الأولى وسكون الثانية ولا اشكال فيه - كذا في الفتح قوله الا انا حرم الخ بضمين اح
 محرمون والحرم جميع حرام وهو من احرم بنسب - وفي رواية سعيد بن ابن عباس لو انا محرمون لقبلكم منك ، قال الحافظ واستدل بهذا
 الحديث على تحريم الاكل من لحم الصيد على المحرم مطلقاً لانه اقتصر في التعليل على كونه محرماً فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول
 على وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق بن عيسى والصعب هذا ولما أخرجه ابو داود وغيره من حديث علي بن ابي طالب قال لناس من اهل
 اتعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى له رجل حار وحش وهو محرّم فاني يا كمله قالوا نعم لكن يعارض هذا الظاهر اخرجه مسلم
 ايضاً من حديث طلحة انه اهدى له لحم طير وهو محرّم فوفى من كمله وقال اكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحديث ابن قتادة المذكور
 في الباب بعد حديث عمر بن سلمة ان البهزي اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم طيراً وهو محرّم فأمر بالبكر ان يقسمه بين الرفاق اخرجه مالك وهو
 اصحاب الشنن وصححه ابن خزيمة وغيره وبالجواز مطلقاً قال الكوفيون وطائفة من السلف وجميع المجتهدين ما اختلفت من ذلك بأن احداً

اقوال العلماء فان المحرم من كل ما
 والتفصيل فيما اذا صيد لأجله او لم يصيد لأجله

القبول لمحمولة على ما يصيحه الحلال لنفسه ثم هي من المحرم وأحاديث الردة لمحمولة على ما صاده الحلال لأجل المحرم قالوا والسبب في الاقتصاد على
الأحرام عند الاعتدال للصعب أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيده إلا إذا كان محرمًا فبين الشرط لا يصلح وسكت عما عداه فلو قيل على نفيه وقد بينه
في الأحاديث الأخرى وتؤيد هذا الجمع حديث جابر عن قوم صيدوا لبركهم حلال ما لم تصيدوه أو يصادوا لكونهم أخرجوا الترمذي والنسائي وابن خزيمة وقد قال
الشافعي في الامران كان الصعب أهدي له حمارًا أخيا فليس للمحرم أن يذبحه حمار وحشي وإن كان أهدي له تخاف فقد يحتمل أن يكون عنوانه صيدا أو نقل
الترمذي عن الشافعي أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التارة كذا في الفتح فتركه بالفاء وفي نسخ الترمذي المطبوعة وتركه بـ و رده
نصيب الماتية وتركه بأو والله أعلم قال شيخنا المحمّد قدس سره رحمه الله ليس حديث الصعب نصًا فيما قاله الشافعي من تعليل الردة بنظر الاصطلاح لأجل المحرم بل
هو ناطق بأن رده إنما وقع بكونه محرمين وليس محض كونهم محرمين ما نذا - اكل صيد الحلال عند المجتهد كما دل عليه الأحاديث الأخرى بل من تمتة هذه
العلة وهو غير منصوصة فيحتمل أن يكون رده لظن الاصطلاح لأجله كما قال الشافعي ويحتمل أن يكون الرد لظنه أن الاصطلاح قد وقع بأشياء بعض
أصحابه المحرمين وليس أحد الاحتمالين أولى من الآخر وأما كان جهل بعضهم بالمشقة في كلتي صورتين سواء أبقيا لكان محل الحديث هو ما قاله الشافعي
ولكن رده صلى الله عليه وسلم إنما وقع تنزيهاً وسدًا لذرائع المتوسع في اكل الصيد المحرم وحما لما دثره لئلا يفتنه استمتاع بعض ما لا بأس به بالاشتغال
فيما به بأس في آخر الأمر ولعل في كلام الشافعي الذي نقله الترمذي ما ثارنا في ما قلنا ومن الغريب ما نقله الحافظ الزيلعي في التمهيد أن الشافعي نهي
الله عنه مع أبي حنيفة رضي الله عنه في إباحة أكل المحرم ما صيد لأجله واحمل رضي الله عنه مع مالك رضي الله عنه في تحريمه، أم والمشتور موافقة الشافعي
مع مالك وغيره في التحريم وليعلم أن مسألة الإباحة تحكية عندنا في من الهداية بصيغة الأيأس وقد صرح فقهاؤنا بحمهم الله أن الغالب استتمها بما فيها
تركه أولى وحديث يكن حمل رده صلى الله عليه وسلم في حديث الصعب العمل بالأول والأحب وقوله في حديث أبي قتادة وحديث عمر بن أمية أن ثبت
بيان الإباحة والله أعلم وأما حديث جابر ما لم تصيدوه أو يصادوا لكونهم أخرجوا الترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه وابن أبي شيبة
السلام لم يجب بجله لهم حتى سألهم عن موانع الحلال كانت موجودة أم لا فقال صلى الله عليه وسلم أمتكم أحلام إن يحمل عليها أو أشاء إليهما قالوا لا قالوا كلوا
إذا، فلو كان من الموانع أن يصاد لهم لفظه فسلوك ما يسئل عنه منها في الشخص عن الموانع لم يجب بالحكم عند خبره عنها، أم قلت مع أن العادة قاضية
بأن مثل هذا الحيوان أي الحمار والوحشي في عظم جثته وكثرة لحمه لا يصيد الصائد لأن يأكله هو وحده وكان الوقتادة إذا ذك في البقرة لم يكن معصاة
رفقته المحرم فيغلب على الظن والله أعلم أنه كان نوى تشريكهم في صيده ولا يمتنع ما علم بقرائن الحال من تميزه اصطفاً كما بين عليه قوله في
المرآيات فلم يؤذ نرى به واجوا لو أني أبصرت نبيه عليه شيخنا المحمّد قدس سره رحمه الله قال الشيخ ابن الهمام وهذا الحديث كالصريح في نفي كون الاصطلاح
محرمًا نعمًا فيجاء حديث جابر ويقدم عليه لقوة بثوبته أذهو في الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة بخلاف ذلك بل قيل في حديث جابر لم يصيد
الم (انقطاع) لأن المطلب بن خطيب لم يسمح من جابر عند غير واحد كذا في رجاله من فيه لين، أم وقد فضل الحافظ في التلخيص، ويعين ثبوت ما ذهب
اليه إذا كنا يقوم دليل على أن صاحب الهداية من التاويل بوجهين كون الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم لا يصاد لكم بل لكم والمضمان يصاد ويحجل له
فيكون عليك عين الصيد من المحرم وهو متنع أن يملكه فياكل من لحمه والحمل على أن يصاد بأمره وهذا لأن الغالب في عمل الإنسان أن يبرأه
يكون بطلانه فليكن عمله هذا دعًا للمعاصية والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال الحافظ في حديث الصعب جواز رده الهدية لعله وفيه الاعتدال
عن رد الهدية تطييبًا للقلب لمهدي وأن الهدية لا تدخل في الماء إلا بالقبول وإن قد ترس على ملكها لا تصيدها لئلا لها وإن على المحرم أن يرسل ما في يده
من الصيد المحتنع عليه اصطفاً وقال ابن المنير حديث الصعب يسجل على مالك كانه يقول ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غيره المحرم فيكون أن يملك
قوله فردّه عليه لا يستلزم أنه إباحة أكله بل يحجز أن يكون أمره بإرساله أن كان حياً وطرحه أن كان مذبوحاً فإن السكوت عن الحكم لا يدل على الحكم
وتعقب بأنه وقت البيان فلو لم يحزله الاثنتان يظهر رده عليه أصلاً لا إختصاصه به **قوله** وفي حديث الليث وصلح أن الصعب بن جثالة خذله
لجنى جلاله من مسئلة الصعب رضي الله عنه **قوله** عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما

لا تغنيك عليه شيء فانزلت فتناوله ثم ركبته فادركت الحمار من خلفه وهو وراء الحمة فطعنته برمحى فعقرته فأتيت به أصحابي فقال بعضهم كواه وقال بعضهم لا تأكلوه وكان النبي صلى الله عليه وسلم أمامنا فحركت قري فادركته فقال هو حلال فكلوه **وحديثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك **وحديثنا** قتبية عن مالك فيما قرئ عليه عن أبي النضر عن نافع مولى ابن قتادة عن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحابه محرمين وهو غير محرم فرأى حماراً وحشيّاً فاستوى على فرسه فسأل أصحابه أن يباينوه سوطه فأبوا عليه فسألهم مرة فابوا عليه فأخذه ثم شد على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بعضهم فأدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه عن ذلك فقال نسأله طعنه أطلعكموها الله **وحديثنا** قتبية عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في حمار الوحش مثل حديث أبي النضر غير أن في حديث زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم من لحمه شيء **وحديثنا** صالح بن يسار السلمي حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن يحيى بن أبي بكير عن عبد الله بن أبي قتادة قال انطلق أبي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم يحرم

قال النووي كلاً ذكر في أكثر الروايات حمار وحش وفي رواية أبي كامل المحمدي إذا ذابوا حمار وحش فحمل عليها أبت قتادة فعقر منها أتاناً فاكلوا من لحمها فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الروايات المراد به أثنى وهو الأتان وسُميت حماراً مجازاً **قوله** لا تغنيك عليه شيء الخ زاد في بعض الروايات أنا محرمون وفيه دلالة على أنهم كانوا قد علموا أنه يحرم على المحرم الأمانة على قتل الصيد وأنه أجهاد منهم **قوله** فانزلت فتناوله الخ وقع في بعض الروايات عند النسائي فاختلس من بعضهم سوطاً ورواية الباب أقوى ويمكن أن يجمع بينهما بأنه رأى في سوط نفسه تقصيراً فاحتل بطيخه واحتاج إلى إخلاسه لأنه لو طلبه منه أخيراً لا امتنع، كذا في الفقه **قوله** وهو وراء الحمة الخ يفتحات هي التل من مجزأ واحد **قوله** فعقرته الخ رأى قتله وأصل العقر الجرح وفيه أن عقر الصيد ذكاته **قوله** فقال بعضهم كواه الخ روى عن علي أوجه أحمراً كلاً والظاهر أنهم أكلوا ما أتاهم به ثم طرأ عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن عفان بن عبد الله بن موهب فاكلوا من لحمها قال فقالوا اكنا لحمنا ونحن محرمون وأصرح من ذلك رواية أبي حنيفة ثم جئت به فوقها فيه ياكلون ثم أنهم شكوا في أكلهم إياه وهو حرير وفي الفقه فيه جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن العربي هل هو حلال بالقرب من النبي صلى الله عليه وسلم لا في حضرته وفيه العمل بأدنى إليه الاجتهاد ولو تضاها لجهلان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله فلم يعيب ذلك علينا وكان لا يأكل تمسك بأصل الإباحة والتمسك بنظر الأمر الطارئ وفيه الرجوع إلى النص عند تعارض الأدلة **قوله** أما أصابنا الخ فنفرد **قوله** هو حلال فكلوه الخ قال الحافظ صيغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب لأنها وقعت جواباً عن سؤالهم عن الجواز لأن الجواب وقعت الصيغة على مقتضى السؤال ولم يذكر في هذه الرواية أنه صلى الله عليه وسلم أكل من لحمها وذكر في رواية أبي حنيفة عن عبد الله بن أبي قتادة كما تراه لم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن أبي قتادة غيره، ووافقه صلح بن حسان عند أحمد أبي حنيفة الطيالسي إلى عوانة ولفظه فقال كلاً وأطعوني ولا كلاً لم يسلها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه إلا المطلب عند سعيد بن منصور ووقع لنا من رواية أبي حنيفة وعطاء بن يسار وإلى صلح كما سيأتي في النص من البخاري ومن رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عند أحمد وصححه ومن رواية عبادة بن تميم وسعد بن إبراهيم عند أحمد وتفرع عن يحيى بن أبي كثير بزيادة مضادة لروايته إلى حازم بن حكيم الخريجي أصح من خزيمة والداقطن من طريقه وقال في آخره فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم قلت أما اصططرك لك فأمر أصحابه فاكلوه ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصططرك له قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والداقطنى والجوزقي تفرد بهذه الزيادة مع قال ابن خزيمة أن كانت هذه الزيادة محفوفة احتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم أكل من لحم ذلك الحمار قبل أن يعلمه أبو قتادة أنه اصطاد من أجله فلما علمه امتنع، أم - وفيه نظر لأنه لو كان حراماً ما أذن النبي صلى الله عليه وسلم على الأكل من مال ما علمه البقاء وبأنه صاده لأجله ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز فإن الذي يحرم على المحرم إنما هو أن يبيع ما كان يبيع من أجله وأما إذا أتى المحرم لا يرى المحرم صيداً ولا فجعله على أصل الإباحة فأكل منه لم يكن ذلك حراماً على الأكل، انتهى - ويحتمل أن يكون أنكفاه عليه الصلاة والسلام عن كليه على تقدير صحة هذه الرواية تنزيهاً وإتقاءً كما قرئنا في حديث الصعب بن جثامة في أوائل الباب وقال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن اللطيفة والأولى أن يقال إن رواية معمر شاذة لمخالفتها للثقات الأثبات فلا عبرة بها والله أعلم - **قوله** وإلى بعضهم الخ الاظهر أن الاختلاف وقع بينهم وأما ما رواه به فأكمل بعضهم ولمسك بعضهم ثم وقع الأكلون أيضاً في الشك بعد الأكل والله أعلم - **قوله** إنما طعنه الخ بضم الطاء أى طعمه **قوله** عام الحديبية الخ وسيأتي من طريق عثمان بن موهب خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم حائجاً وخروجنا معه قال الأسامي على هذا لرواية عثمان بن موهب غلطاً فإن القصة كانت في عمره وأما الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الجادة لا على ساحل البحر ولعل الراوى إذا

وحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عدواً بغيقة فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما انا مع اصحابه يضحك بعضهم الى اذن نظرت فاذا انا بحمار وحش فحملت عليه فطعنته فأنثته فاستعنتهم فأبوا ان يعينوني فأكلنا من لحمها وخشينا ان نفتطح فانطلقت اطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم ارفع غرسى شأواً وأسير شأواً فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل فقلت اين لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركته يتبعني

خرج محرراً فبعير من الاحرام بالبحر غلطاً قلت لا غلط في ذلك بل هو من الحجاز السائغ وايضاً فالج في الاصل قصد البيت فكأنه قال خرج قاصداً البيت ولهذا يقال للمعتمر الحج الاصغر ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن ابي بكر الملقب بـ ابي عن ابنة بلطف خرج حاجاً ومعه رجل اخرجه اليه في فتيان ان الشك فيه من ابنة عوانة وقد جزم يحيى بن ابي كثير بان ذلك كان في عمر الحديبية وهذا هو المعتقد كذا في الفقه قوله حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حدث بعضهم اوله على البناء للبحر قول بغيقة الخ اي في غيبة وهرب الغن المجعة بعد هياها ساكنة ثم قات مفتوحة ثم هاء قال السكوني هو ما لبني غفار بين مكة والمدينة وقال يعقوب هو قليب لبني ثعلبة يصب فيه ماء صنوى ويصب هو في البحر وقد سبق تلخيص القصة في اوائل شرح هذا الحديث فراجع قوله فيمن انا مع اصحابه الذين كانوا مع ابنة عوانة حين هجر طائفة منهم الوجهة العدد قوله يضحك بعضهم الى الخ قال النووي هكذا وقع في جميع نسخ بلادنا يضحك الى يتشدد الياء قال عياض وهو خطأ وتصحيح وانما سقط عليه لفظة بعض والاصواب يضحك بعضهم الى بعض كما في سائر الطرق والروايات ثم اخرج لضعفها بأهمول يضحكوا اليه لكانت اكبر اشارة وقد قال بهم النبي صلى الله عليه وسلم هل منكم احد امره او اشارت اليه قالوا لا واذا ذلك المحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقاً وانما اختلفوا في وجوب الجزاء انتهى - ولتحقيقه النووي بانه لا يمكن ردة هذه الرواية لصحتها وصحة الرواية الاخرى وليس في واحد منهما دلالة ولا اشارة فان مجرد الضحك ليس فيه اشارة قال بعض العلماء وانما احتكموا تعجباً من عروض الصيد لهم ولا قدر لهم عليه قلت قوله فان مجرد الضحك ليس فيه اشارة صحيح ولكن لا يكفي في ردة دعوى القاضى فان قوله يضحك بعضهم الى بعض هو مجرد ضحك وقوله يضحك بعضهم الى فيه مزيد أمر على مجرد الضحك والفرق بين الموضوعين انهما اشتركوا في رؤيته فاستنوا في ضحك بعضهم الى بعض وابتعدوا لم يكن رآه فيكون ضحك بعضهم اليه بغير سبب باعثاً له على التقطع الى رؤيته ويؤثر ما قال القاضى ما وقع في رواية ابى النضر عن مولى ابنة عوانة اذ رأيت الناس متشوفين لشئ فنهبت انظر فاذا هو حمار وحش فقلت ما هذا فقالوا لا ندرى فقلت هو حمار وحش فقالوا هو ما رأيت ووقع في حديث ابى سعيد عند الزرار والطيحاوي ابن حبان في هذه القصة وجاء بوقتاده وهو حل فكسوا رؤسهم كراهية ان يحلوا ابصارهم له فيفطن فيراه ام - فكيف يظن بغير صريح ذلك انه يضحكوا اليه فتبين ان الصواب ما قال القاضى وفي قول الشيخ قد صحت الرواية نظر لان الاختلاف في اثبات هذه اللفظة وحذفها لم يقع في طريقين مختلفين وانما وقع في سياق اسناد واحد ما عند مسلم فكان مع من أثبت لفظ بعض زيادة علومه مسألة من الاشكال في مقدمة كذا في الفقه قلت ليس هذا من باب الزيادة بل هو من اختلاف الرواية في مدخل الى هل هو لفظ بعض او ياء المتكلم فعد كل من رواية اللفظين زيادة علم ليس مع غيره وليس نقص ضحكهم الى ابنة عوانة اشارة ولا دلالة على الصيد فانهم كما ضحك بعضهم الى بعض تعجباً من عروض الصيد لهم ولا قدر لهم عليه كذا في ذلك وقع الضحك حين نظروا الى ابنة عوانة تعجباً من حصول القدر له ولا التفات له اليه قبل الضحك موجود في كلا الجانبين وبه يحصل كمال التعجب الا انهم تكسوا رؤسهم وتركوا النظر الى الصيد وقت محي إلى فتادة كراهية ان يكون احداهم اليه سبباً لتقطعه له وهذا غاية الاحتياط منهم رضي الله عنهم والله اعلم - قوله فطعنته فأنثته الخ بالثالثة ثم الموحدة ثم المشقة اي جعلته ثابتاً في مكانه لا حراك له به قوله فاستعنتهم الخ وفي رواية ابى النضر فأتيت اليهم فقلت لهم قوموا فاحملوا فقالوا لا غنسه فحملته حتى جئتهم بهم كذا في الفقه - وقال السدي قوله فاستعنتهم بالقاء يقتضيه انة مامات من طنبيل اخذوه ودجروه ولذلك احتاج الى الاستعانة بهم استعانة في الحمل وغيره والله اعلم والظاهر هو الاول والله اعلم قوله وخشينا ان نفتطح الخ ان نفتطح الخ اي نصير مقطوعين عن النبي صلى الله عليه وسلم منفصلين عنه لكونه سبقهم وكذا قوله بعد هذا وخشوا ان يقتطعوا دونك وبين ذلك رواية على بن المبارك عن يحيى عند ابى عوانة بلطف وخشينا ان يقتطعنا العدو - قوله ارفع غرسى شأواً الخ ارفع بالتحفيف والتشديد ارفع استغفله السير شأواً بالثاني المعجزة بعدها ههنا ساكنة اي تارة والمراد انه ركض تارة ويسير بسهولة أخرى، وفيه جواز سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله وأسير شأواً قوله تركته يتبعني الخ اختلفت في ضبطه ولا شهر كسر المشقة من فوق وفحها وسكون العين المهملة وكسر الهاء وبالنون هو عين ما على ثلاثة اميال من السقياء بعضهم السين المهملة وسكون الفاء وتغنيف الياء آخر الحروف والقصر هي قرية بين مكة والمدينة من اعمال النضر بعضهم الفاء وسكون المراء وبالعين المهملة قال البيهقي الفهر من اعمال المدينة الواسعة والصقلاء واعمالها من الفهر منضاً اليها

وهو قائل السقيا فلحقته فقلت يا رسول الله ان اصحابك يقرؤون عليك السلام ورحمة الله وانهم قد خشوا ان يقتطعوا ذنوبك
انتظرهم فانظرهم فقلت يا رسول الله اني اصطلت ومعى منه فاضلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم للقوم كلوا وهو محرمون
حاشي ابو كمال المحمدي حدثنا ابو عوانة عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه قال خرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم حاجتنا وخرجنا معه قال فصرت من اصحابه فيهم ابوقتادة فقال خذوا ساحل البحر حتى تلقوني قال فاخذوا
ساحل البحر فلما انصرفوا قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم احرصوا كلهم الا ابوقتادة فانه لم يحرم فيبيناهم يسبيرون اذ رأوا شجر وحش
فعمل عليها ابوقتادة ففقر منها انا فانا فزروا فاكلوا من لحمها قال فقالوا اكلنا لحمنا ونحن محرمون قال فعملوا ما بقي من لحم الا لان
فلما اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله انا كنا احرصنا وكان ابوقتادة لم يحرم فرائنا شجر وحش فعمل عليها ابوقتادة
ففقر منها انا فانا فزركنا فاكلنا من لحمها فقلنا ناكل لحصيد ونحن محرمون فعملنا ما بقي من لحمها فقال هل منكم احد امرء او اشار
اليه بشئ قال قالوا لا قال فكلوا ما بقي من لحمها **وحديث** شاذل محمد بن شاذل عن محمد بن جعفر حدثنا شاذل عن شاذل
القاسمي عن زكريا حدثنا عبد الله بن شيبان جميعا عن عثمان بن عبد الله بن موهب بهذا الاسناد في رواية شيبان فقال رحمه الله
صلى الله عليه وسلم انكم احل امرء ان يحل عليها او اشالها في رواية شاذل قال شاذل واخذتموا اصلكم قال شاذل في رواية شاذل
اعنتوا واصلتم **وحديث** شاذل عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي اخبرنا يحيى بن حسان حدثنا معوية وهو ابن سلام اخبرني يحيى
اخبرني عبد الله بن ابي قتادة ان اياه اخبره انه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة الحندقية قال فاهلوا بغير غيرة وقال
فاصلت شجر وحش فاطمعت اصحابي وهم محرمون ثم اتيته رسول الله صلى الله عليه وسلم فابعدنا من شجر فاضلنا
فقال كلوه وهم محرمون **وحديث** شاذل احمد بن عبد الصبى حدثنا فضيل بن سليمان التميمي حدثنا ابو حازم عن عبد الله بن ابي
قتادة عن ابيه انه خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم محرمون وابوقتادة فحلب وساق الحديث وفيه فقال هل معكم منه
شئ قالوا معنا رجلة قال فاخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله وهو قائل السقيا قال اللؤلؤي روى بوجهين اصحهما واشهرهما بفتحين الف واللام من القبول اي تركته في الليل يتدمن وعزمه ان
يقبل بالسقيا فيسقى قوله وهو قائل اي سيقيل الوجه الثاني انه قابل بالياء الموحدة وهو غريب وكأنته تصحيف فان صح فحناه ان تعين موضع
مقابل للسقيا فجعل الاول الضير في قوله وهو للبي صلى الله عليه وسلم وعلى الثاني الضير للوضع وهو تعين ولا شك ان الاول صواب واكثر فائدة واغرب
القرطبي فقال قوله وهو قائل اسم فاعل من القول او من القائلة والاول هو المراد ههنا والسقيا مفعول بفعل مضمر وكأنه كان يتدمن وهو يقول لاصحابه
اقصدوا السقيا **قوله** ان اصحابك يقرؤون عليك السلام فيه تليغ السلام عن قريب وعن بعد وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام بلغة
لانه يحتمل ان يكون وقع وليس في الخبر ما يفيقه كذا في الفهم وقال العيني وفيه استحباب ارسال السلام الى الغائب قالت جماعة يجب على الرسول تليغه
وعلى المرسل اليه الرد بالجواب **قوله** انتظرهم اربعين يوما في انتظارهم اربعين يوما في انتظارهم اربعين يوما في انتظارهم اربعين يوما في انتظارهم
هكذا هو في بعض النسخ اصدت بفتح الصاد المخففة وهو صحيح ويقال بتشديد الصاد وفي بعض النسخ اصدت وفي بعضها اصطلت وكلمة صحيح **قوله**
ومعى منه فاضلة اي فضلة اي باقية والصغير في منه يعود على الصيد المحدث الذي
حل عليه اصطلت **قوله** كلوا وهو محرمون فيه ان الحلال فاصاد ولم يعنه في ذلك محرم ولم يشر اليه ولم يدل عليه جواز المحرم لكل من صيده سواء
كان اصطياده لاجل المحرم او لنفسه فان اباقه اذ اصاب على الصيد بعد ما عرف انه احرى جوازاته ابره كما في بعض الروايات فكان صيد لاجل المحرم والواقع
وقد نقل بسط الكلام فيه قريبا فراجع وفي الموهب اللطيفة قال ابن حزم ولم يشك احد في ان اباقه اذ اصاب لاجل المحرم ولا نفسه ولا صيده وهو محرم
فلو عيتم رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل **قوله** اذ رأوا شجر وحش في هذا السياق زيادة على جميع الروايات لانها متفقة على ان افراد الحمار
بالرثية وافادت هذه الرواية ان من جملة المحرم ان ياتي في هذا ولا يطاق الحمار عليها يجوز **قوله** فكلوا ما بقي من لحمها ان في ذلك
ما صار الحلال جاز للمحرم كله وهذا يقرب من حمل الصيد في قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر على الاصطياد **قوله** اشرتم في المرقاة
والفرق بين الدلالة والاشارة ان الاولى باللسان والثانية باليد وقيل الاولى في الغلب والثانية في الحضور وقيل كلتاها بغير واحد وهو حرام
على المحرم في الحل والحرام وعلى الحلال في المحرم وفي وجوب الجزاء عليه شرائط علمها كتب الفقهاء **قوله** او اعتدوا واصلتم **قوله** قال اللؤلؤي
روى بتشديد الصاد وتخفيفها وروى صلا تو قال القاضي رويناه بالتخفيف في اصد تو ومكانه امر توبيا لصيد لاجل المحرم من يصيد وقيل معناه

باب ما يندب للحرم وهو ما يقتله من الدواب والحل والحرم

فأكلها وحل ثنائه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو الأحوص ح وحديثنا قتيبة واسحق عن جابر كلاهما عن عبد العزيز بن رفيع عن عبد الله بن أبي قتادة قال كان أبو قتادة في نفر محرمين وأبو قتادة فحل وأقتضى الحديث وفيه قال هل أشأله إليه إنسان منكروا أمره بشئ قالوا لا يا رسول الله قال فكلوه **وحل ثنائه** زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح أخير بن محمد بن المسكندر عن معاوية بن عبد الرحمن بن عوف عن النبي عن أبيه قال كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فأهدى له طائر طليحة فأقذ فيه منا من أكل ثم منا من تورع فلما استيقظ طلحة وفق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحل ثنائه** هرون بن سعيد لا يلي في حمل من عليه قالوا حل ثنائه ابن وهب أخير بن مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبيد الله بن مقسوم يقول سمعت القسم بن عبد الله يقول سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أكل من أكل من فواسق

أثرنا الصيدين من موضعه يقال أصدت الصيد مخفف أي أشرته قال وهو أولى من رواية من رواه صلتوا وأصدوا بالتشديد لأن الله صلى الله عليه وسلم قد علم أنه لم يصيد وأما ما رواه عاصم وغيره والله أعلم **قوله** فأكلها أي فيه الاستيهاب من الأصداء وقبول الهدية من الصديق وقال عياض عن أبي النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم طلب من أبي قتادة ذلك تطييباً لقلب من أكل منه بياناً للجواز بالقول والفعل لا زالة الشهرة التي حصلت لهم **قوله** فأهدى له طائر أي مشوى أو مطبوخ **قوله** فمن أكل أي أكل من أكل أي اعتاد أكله على الصداقة وتجزئ اللحم من الصيد **قوله** ومن من تورع أي طغى منه أنه لا يجوز للحرم أكله **قوله** وفق من أكله أي أكله قال القاري أي بالقول والفعل والمراد بطير ما جنس كان متدجاً وأما طائر كبير كقنفذ جماعة **قوله** أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي أكلناه نظيرة معه صلى الله عليه وسلم **باب ما يندب للحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم** **قوله** الرابع التقييد أن كان مفهومة اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهومة من وليس بحجة عند الأكابر وعلى تقدير عتباره فيجوز أن يكون قاله صلى الله عليه وسلم أولاً ثم بين بعد ذلك أن غير الأربع يشترك معها في الحكم فقد ورد في أكثر طرق عائشة رضيها بلفظ خمس كما سيأتي في الباب في بعضها بلفظ ست أخرجهما أبو عروبة في المستخرج من طريق الحارثي عن هشام عن أبيه عنها فثبت الخمس المذكورة في سائر الطرق وزاد الحية ويشهد لها طريق شيخان بن زريق التي ستأتي في الباب وإن كانت خالية عن الصلح وقد وقع في حديث أبي سعيد عن أبي جاد ونحوه أيت شيخان وزاد سبع العادي فصارت سبعاً قال الحافظ في التلخيص وفي أسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف أن قتله لتمر على وقد تقدّر بسط الكلام في يزيد في شرح المقدمة فراجعه قال الحافظ في الفتح وقد وقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد ابن منصور ورواه أبو داود وص طريق سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل الحرم الحية والذئب ورجاله ثقات أخرجه أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الذئب للحرم وحجاج ضعيف خالفه مسعر عن وبرة فرواه موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبة أم قلت مرسل سعيد بن المسيب يكفي للاحتجاج فإن مراسيله مقبولة بالاتفاق قال أحمد مرسلات سعيد صحاح لا تروى أصح من مراسله وقال الشافعي أرسل ابن المسيب عننا نحن وقال أبو بكر بن سعيد عن مرسل يدخل في المسند على سبيل المجاز وروى ابن مندة في الوصية من طريق يزيد بن أبي مالك قال كنت عند سعيد بن المسيب فحدثني بحديث فقلت له من حدثك يا أبا بصير بهذا فقال يا أخا أهل الشام حدث ولا تسأل فأنا لا أخذ إلا عن الثقات (تهديب التهذيب ترجمة سعيد) وبالحلة فهذا المرسل في قول المسند عندنا وقد تأييد بحديث الحجاج بن أرطاة وبما أخرجه الطحاوي بأسناده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي لفظه والحية والذئب والكلب المحقر قال الشيخ عابد السدوسي في شرح مسند الإمام الأعظم فالحق الذئب بالحقس أيضاً هو الحق بالحقس كالحق بالحية نعم من لا معرفة له بالادلة من الحنفية الحق من حيث المصلحة والجامع لا بد له من ذلك والله أعلم **قوله** كل من فواسق الإم قال النووي وغيره تسمية هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية عن وفق اللغة فإن أصل الفسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها وقوله تعالى فسق عن أمر الله أي خرج وسمى الرجل فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه فهو خروج مخصوص وزعم ابن الأعرابي أنه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعر هو فاسق يعني بالحقس الشرعي وأما الحقس في وصف الدواب المذكورة بالفسق فقبل الخروج عما حكوا غيراً من الحيوان في تحريم قتله وقيل في حل أكله لقوله تعالى أو فتنقأ أهل يعزباً لله يبه وقوله تعالى ولا تأكلوا مما كرم الله عليه وإنه لفسق وقيل لخروجه عن حكم غيرها بالأيذاء والفساد وعدل ولا تنقل ومن ثم اختلف أهل الفتوى فمن قال بأكاله والحق بالحقس كحل ما جاز قتله للحلال والحرم وفي الحل ومن قال بالكافي في الحق فلا يؤكل إلا ما فاق عن قتله وهذا قد يجاب عن الأول ومن قال بالثالث يخص الحق بالحقس بما يحصل منه الفساد ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه قيل له لو قيل للفائدة

يُقْتَلَنَّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ وَالْغَرَابِ وَالْفَارَةِ وَالْكَلْبِ الْعَقُورِ

قويقة فقال لان النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتعرق بها البيت فهذا يوجب الى ان سبب تسمية الخس بذلك لكونه يعلها يشبه فعل الفتاق وهو يترجم القول الأخير والله اعلم. كذا في الفتح. قوله يقتلن في الحلال والحرم الخ سيأتي في بعض الطرق الاجماع على من قتلهم في الحرم والحرام ويعت من هذه حكم الحلال بكونه لم ينفذ به مانع وهو الاحرام فهو باجواز اذني، ثم انه ليس في نفى الجناح وكذا الحرج كما في بعض الروايات دلالة على ارجحية الفعل على الترك لكن ورد في طريق زيد بن جابر عند مسلم بلفظ أمر وكذا في طريق معمر ولا في عوانة من طريق ابن نمير عن هشام عن ابيه بلفظ يقتل الحرم وظاهر الامر الوجوب ويحتمل الذنب والا باحة، ويؤيد ذلك باحة لفظ اذن في رواية نافع وكذلك لفظ قتلهم حلال للحرم في حديث ابى هريرة عن ابى داود وغيره والله اعلم قوله الحديث الخ بكسر الهمزة ونون ثانية بعد هاء هزقة بغير مدحكي صاحب المحكم المذاهب في نداء زيادة الماء فيه للوحاق وليس للتأنيث بل هي كالماء في التمرة وحكي لانه في حادثة بواو بدل الهمزة وسيأتي في بعض الطرق بلفظ الحذيا بضم اوله وتشديد تحتانية مقصور قال قاسم بن ثابت الوجه فيه الهمزة وكأنه سهل ثم اودعهم وقيل علفقة حجازية وغيره هو يقولون حلية ومن خواص الحذلة انها تقعت في الطيران ويقال انها لا تحتطف الا من جهة اليمين والله اعلم كذا في الفتح. قوله والغراب الخ زاد في رواية سعيد ابن المسيب عن عائشة عند المؤلفات الا يقع واخذ بهذا القيد بعض اصحاب الحديث كما حكاه ابن المنذر وغيره وقال اختاره ابن خزيمة وهو قضية حمل المطلق على المقيد نعم قال ابن قدامة يلحق بالاقع ما شاركه في الابداء ويحرم الأكل وقد اتفق العلماء على اخراج الغراب للصغير الذي ياكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الزارع واقتوا بجواز اكله بغير ما عداه من الغرابين ملحقا بالاقع. وانواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العقق قال في القاموس هو طائر ابيض فيه سواد وبياض يشبه صوته العين والقاف والاقع الذي في ظهره وبياض في العنات وهو المعروف عند اهل اللغة بالاقع ويقال له غراب البين لانه يأن عن نوح عليه الصلوة والسلام واشتغل بحيفة حين أرسله ليأتي بخير الارض والا عصم وهو في رجله او جناحه او بطنه بياض او حمرة واكثره ويقال له غراب الزرع وهو الغراب للصغير الذي ياكل الحب في الفتح قال صاحب المهداية المراد بالغراب في الحديث الغلاف والاقع الاغصا يا كلان الجيف واما غراب الزرع فلا وكل استثنائه ان قدامه وما اظفر فيه خلافا وعليه يحمل ما جاء في حديث ابى سعيد عند ابى داود ان صم حيث قال فيه ويرى الغراب ولا يقتله وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي بن مجاهد، ام. وتعيم صاحب الجرح اصحابنا حديث جمل العقق كالغراب رده اخوه صاحبنا في الفتا والظاهر في العقق رواية في الظاهر انه من الصيود، قال ابو يوسف الغراب المذكور في الحديث هو الغراب الذي يأكل الجيف او يخلط مع الجيف اذ هذا النوع هو الذي يبتدئ بالاذي والعقق ليس في معناه لانه لا يأكل الجيف ولا يبتدئ بالاذي وكان اهل الجاهلية يتشبهون بالغراب فكانوا اذا نعب مرتين قالوا اذن بنشر واذا نعب ثلاثا قالوا اذن بخير فابطل الاسلام ذلك وكان ابن عباس اذا سمع الغراب قال اللهم لا طير الا طيرك ولا خير الا خيرك ولا الله خيرك وفي الفتح ناقلان عن قتادة قاضيهم صوت العقق فخرج كغفر وحكمه حكمه الا يقع على الصحيح وقيل حكمه غراب الزرع وقال احمد ان اكل الجيف والا فلا بأس به قوله والفارة الخ بمنزلة ساكنة ويجوز فيها التشبه ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للحرم الا ما حكى عن ابراهيم النخعي فانه قال فيها جزء اذا قتلها الحرم اخرجه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع اهل العلم وروى البيهقي باسناد صحيح عن حماد ابن زيد قال لما ذكر له هذا القول ما كان بالكوفة انفس رجا الاثار من ابراهيم النخعي لقلتها سمع منها ولا احسن اتباعا لها من لشعبي لكثرة ما سمع كذا في الفتح. وهذا تحامل من حماد على ابراهيم والله اعلم قوله والكلب العقور الخ قال الحافظ في الكلب همجية وسبعية كانه مركب وفيه منافع للحراسة والصيد فيه منافع الاثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ليس لغيره وقيل اول من اتخذ الحراسة نوح عليه السلام واختلف العلماء في المراد به هنا وهل يوصفه بكونه عقورا مفهومه او لا فروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن ابى هريرة قال الكلب العقور الاسد وعن سفيان عن زيد بن اسلم انهم سألوه عن الكلب العقور فقال ان كلب اعقر من الحية وقال زفر المراد بالكلب العقور هنا الذئب خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما عقر الناس وعدا عليهم واخذهم مثل الاسد والنمر والفهد والذئب هو العقور وكذلك نقل ابو عبيد عن سفيان وهو قول الجهمي وروى ابو حنيفة المراد بالكلب هنا الكلب خاصة ولا يلحق به في هذا الحكم سوى الذئب واخرج ابو عبيد الجهمي بيقوله صلى الله عليه وسلم اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فقتله الاسد وهو حديث حسن اخرجه الحاكم من طريق ابى نوفل بن ابى عقرب عن ابيه واخرج بقوله تعالى وما علمتم من الجحاح من كلبين فاشتقها من اسم الكلب فلها قيل اكل جارح عقور. ام قال الشوكاني في رواية ما في ذلك حرجا لا اطلاق لان اسم الكلب مقتضى ان لكل ما يجوز اطلاقه عليه وهو محل النزاع فان قيل اللام في الكلب تعيد العموم قلنا بلع تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان

في انواع الغراب تفصيل حكمها

قال فقلت للقاسم أفرأيت الحية قال تقتل بصغر لها **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا غندر عن شعبة **وحدثنا**
ابن مثنى وابن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن سعيد بن المسيب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب الأبقع والفأرة والكلب العقور **وحدثنا أبو الربيع الزهراني**
حدثنا حماد وهو ابن زيد حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الحرم
العقرب والفأرة والحديث والغراب الكلب العقور **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وأبو كريب قال حدثنا ابن نمير حدثنا هشام بهذا
الاسناد **وحدثني** عبد الله بن عمر القواريري حدثنا يزيد بن زريع حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الحرم الفأرة والعقرب والغراب والحديث والكلب العقور **وحدثنا** عبد بن حميد
أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري بهذا الاسناد قالت أم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل خمس فواسق في الحل والحرم ثم ذكر
بمشل حدثنا يزيد بن زريع **وحدثني** أبو الطاهر حملة قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن
عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل خمس فواسق يقتل خمس فواسق في الحرم الفأرة والعقرب والحديث والكلب العقور
والفأرة **وحدثني** زهير بن حرب وابن أبي عمير جميعاً عن ابن عيينة قال زهير حدثنا شافلين بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس لا جناح عليهن من قتلهن في الحرم والأحرام الفأرة والغراب والحديث والعقرب والكلب العقور
إطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة وهو ممنوع والسند فيه لا يثبتاً وعندنا إطلاق لفظ الكلب إلا الحيوان المعروف والمتبادر علامة الحقيقة و
عدمه علامة نفيها والجميع بين الحقيقة والنجس لا يجوز نفي الحق ما عقر من السباع بالكلب العقور بما مع العقرب صحيح وإما أنه داخل تحت لفظ الكلب لا
إم - وفي الهداية قد ذكر الذئب في بعض الروايات قيل المراد بالكلب العقور الذئب أو يقال إن الذئب في معناه - إم قال ابن الهادي يعني فليقتل بدلالة
ولا بد من تعيين ذلك الموجب للحاق في الدلالة والذي يدعي عليه كلامه هو كونه مبتدئاً بآذني وضم غيره إلى ذلك مخالطتها بمعنى كونها تعيش
بالأخطا والانتهاك - إم - وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكلب العقور وغير العقور والمستأنس والمتوحش منها سواء لأن المختص في ذلك الجنس
وإن كان وصفاً للعقور أيام المساعدة لما روي أبو داود في المراسيل وذكر الكلب من غير وصفه بالعقور فعلم أن المراد بالجنس الذي ذكر وصفه بالعقور
يراد به الكلب لرحش لا يمتنع عقوراً متديلاً بالآذني فأفاد أنه وإن كان صيداً إلا أنه في كونه عقوراً أو يكون ما في المراسيل تميم النوع ينفي الجزاء
لأن أصل صنفه مؤد وهو الصيد ولا يخرج ليس بصيد أصلاً كذا في فتح القدير وقال المحققون اختلص العلماء في غير العقور ما لم يصر بأقنانه فصهر بغير
القاضيان حسين والمداودي وغيرهما وقع في الأمر للشافعي الجواز واختلاف كلام النووي فقال في البيع من شرح المهذب الاختلاف بين أصحابنا
في أنه محترمة لا يجوز قتله وقال في التيمم الغصبي غير محترمة وقال في الحج بكبره قتله كراهة تنزيه وهذا اختلاف شديد وعليه كراهة قتله تقتصر
الرافعي ويصنف في الرخصة وإذا دأبها كراهة تنزيه والله أعلم **قوله** تقتل بصغر لها إم نعم الصادق بذكره وإما أنه وقتها منصوب في رواية سعيد
ابن المسيب وغيره وقد خرج البخاري عن عبد الله بن مسعود قال سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم في غار عبيد بن جراح عليه والمرسلات وأنه ليلتها
وأنه قتلها ما من فيه وإن فاه لربط بها أذنب علياً حية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما من مني من الحرم
وأخبرني أبو بكر بن أبي شيبة **قوله** والحديث بالآذني أو بغيره كذا في التكملة وقال في الدلالة هذه الصيغة وقال الصواب الحديثية أو الحرة
وزيادة هاء وبالتشديد بغير هاء قال والصواب أن الحديث بالآذني أو بغيره كذا في التكملة وقال في الدلالة هذه الصيغة وقال الصواب الحديثية أو الحرة
إلى حاتم أهل الحجاز يقولون لهذا الطائر الحديثية أو بغيره كذا في التكملة وقال في الدلالة هذه الصيغة وقال الصواب الحديثية أو الحرة
ما يتعلق به في شرح الحديثية في أوائل الباب فغير صحيح **قوله** أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن حماد بن
أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن حماد بن
الزهري فنه استدين سالم عن أبيه عن حفصة وعروة عن عائشة وقيل كان ابن عيينة يكره طريق الزهري عن عروة ولكن طريق الزهري عن عروة رواها
أيضا معمر بن قيس بن قيس في الباب رواها أيضاً سعيد بن أبي حمزة عن حماد بن أبي حمزة عن حماد بن أبي حمزة عن حماد بن أبي حمزة عن حماد بن أبي حمزة
عن عروة هشام بن عروة عن مسروق كما تقدم **قوله** خمس لا جناح عليهن قال المحققون وهذا الحكم
الآن اختلصوا في المصنف فقيل كونه مؤد فيجوز قتله كل مؤد وهذا قضية مذهب مالك وقيل كونه مؤد لا يكل فعله هذا كل ما يجوز قتله لا لأنه
على الحرم فيه وهذا قضية مذهب الشافعي وخالف المحقق فاقترع على الحبس إلا أنهم لم يحقوا بها الحية لثبوت الخبر والأثر في مشاركتها للكلب والحية

في الحديثية بغير هاء وفي رواية أخرى بغير هاء

وقال ابن عمر في روايته في الحرم والأحرام وحديثي حرمته بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سالم
ابن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال قالت حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب
والخمر وأبدا من أبتا بالعدوان والأذى من غيرها وتعقب بظهور المعنى في الخمس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب المعنى إذا ظهر في المصنوع
عليه لعدي الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى كما وافقوا عليه في مساعل الربا - قال ابن دقيق العيد والتعدي مع الأذى إلى كل مؤذوق يلا ضادة
إلى بصرة أهل القياس فإنه ظاهر من جهة اللفظ والتعليل بالفسق وهو الخمر ورجع عن الحد وأما التعليل بحرمته لكل فقيد أبطال لما دل عليه إيماء
النص من التعليل بالفسق، انتهى - قلت وفي فتح القدير ما يوافق السليق فالتصريح عليه في ظاهر الرواية أنه يجب بقتلها الجزاء لا يجازي وشكوا أني أتأها
الحرم فإن أبتا منه بالأذى فقتلها فلا شيء عليه وذلك كالأسد والفهد والنمر والصقر البازي وأما صاحب البلاء في قسرها البزى إلى ما كوله وغيره و
الثاني إلى ما يتبدى بالأذى عمال كالأسد والذئب والنمر والفهد وإلى ما ليس كذلك كالضبع والغلب فلا يحل قتل الأول والأخير إلا أن يصول بحل
قتل الثاني ولا شيء فيه وإن لم يصل وحمل وروا المنع في الفواسق وروا فيها كذالة ولم يحك خلافا بل ذكره ككتابا مبتدأ مسكوتاً فيه ثم رأينا
رواية عن أبي يوسف قال في فتاوى قاضيه عن ابن يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب، أم -
وقال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي وكذلك قال الأصحابنا يمين ابتداء السبع فقتله فلا شيء عليه وإن كان هو الذي ابتداء السبع فعليه الجزاء لعدم قوله
تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم واسم الصيد واقع على كل من منع الأصل متوحش ولا يختص بالماكول منه دون غيره ويدل عليه قوله تعالى
ليكونوا لله قانتين الصييد مما لا يد يدك ولا يذبحك ولا يحكم منه بما تاله أي يدنا وربنا ولو خصص للبياح متددون المخطوطة لا كل شخص
الذي صلى الله عليه وسلم الأشياء المذكورة في الخبر وذكر معها الكلب العقور فكان تخصيصه لهذه الأشياء وذكره للكلب العقور دليل على أن كل ما
ابتدأ الإنسان بالأذى من الصيد فبهاج للحرم فقتله لأن الأشياء المذكورة من شأنها أن تبدى بالأذى فيجعل حكمها حكمها في الغلب وإن كانت
قد لا تبدى في حال لأن الأحكام إنما تتعلق في الأشياء بالأحوال لا كثر ولا حكم للشاذ النادر ولما ذكر الكلب العقور وقيل هو الأسد فإنما أباح
قتله إذا قصد البعوض الأذى وإن كان الذئب فذلك من شأنه في الغلب فما خصه النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك بالخبر وقامت كذا لشره فهو محمول
من عموم الآية وما لو خصه ولم يفرقه كذا تخصيصه فهو محمول على عمومها، أم - وقال الشيخ ابن السهام بعد البحث والنظر المناقشة في كراهية
الهداية وأما اثبات منع تشلها في السباع عند أصولنا ففيه ما سمعت وعل بعد مدققة وجهه كان في سباع رواية كما هو في المحيط حيث قال
وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد وعن أبي يوسف الأسد كالكلب العقور والذئب وفي الكتابي لا شيء في الأسد وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
من البلاء التصريح بحل قتل الأسد والفهد والنمر وأول الباب من غير ذكر خلاف، أم قال العبد الضعيف سألنا من الله التوفيق أنه لو وفق بين
الروايتين بأن يحل رواية جزاء قتلها ولو مبتدأ على ما إذا نوى به الحرم المتقدم بالحفظ من أيدائها ودفع شرها المظنون قبل الوقوع عن نفسه وعن
أبناء نوعه ورواية تحريمه على ما إذا قصد به محض التلذذ والتمتع بالأكل طياد أو الانتفاع بشيء من أجزائها، كان جمعاً حسناً وجهاً وجهاً شاملاً
الله تعالى وقد تنبته لهذا الوجه ببعض كلمات العارف الكبير الشيخ الأجل ولي الله الملهوي قدس الله روحه حيث قال في بيان محظورات الأحرام
وأما شرعاً في يجب هذه الحرم هذه الأشياء تحقيقاً للتدليل وترك الزينة والتشعث وتوهم الاستشعار خوف الله وتعظيمه ومواخذة نفسه أن لا يشرك
في هواها وأما الصيد فتلى وتوسع لذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم من أتبع الصيد لم يأت به شيء ولم يثبت فعلة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا كتاباً أصحاً
وإن سوغه في الجملة - قال ثم لا بد من ضبط الصيد فإن الإنسان قد يقتل ما يريد أكله وقد يقتل ما لا يريد أكله وإنما يريد التمتع به لا صطياده وقد قيل
يريد أن يذبح شره عنه وعن أبناء نوعه وقد يذبح بهيمة الأنعام فأما الصيد فقال النبي صلى الله عليه وسلم خمس لا جناح على من قتلهن في الحرم و
الأحرام الفارة والغراب والعقرب والكلب العقور والجميع المذكور في الصائل على الإنسان أو على متاعه فإنه إذا رجع إلى استقراره عرف كماله
له صيد وكذلك بهيمة الأنعام والدجاج وأما ما جرت العادة بأقتنائها في البيوت لا تسمى صيداً وأما الأقسام الأخر فالظاهر أنها صيد انتهى
ولا بأس أن ننقل في خاتمة الباب ما أفاده صاحب البلاء في فائقة فصل الصيد من الجنائيات تيمناً للفائدة وهذا نصه مع بعض الاختصار لا يجوز
للحرم أن يتجر من صيد البر ما كوله وغيره المأكول عندنا إلا المؤذى والمتبدى بالأذى غالباً والصيد هو الممتنع المتوحش من الناس في أصله الممنعة أما
بقوائمه أو بجناحه فلا يجوز على الحرم فيه إلا البطلان والبقرة الغنم لأنها ليست بصيد لعدم امتناعها والتوحش من الناس وكذا الدجاج والبطل الذي
يكون في المنازل هو المسمى بالبطل الكسرى لأننا لم نعنه الصيد فيه ما هو الامتناع والتوحش فإنا البطل الذي يكون عند الناس وبطله فهو صيد بر وجود
الصيد فيه والحمام المسرل صيد وفيه الجزاء عند عامة العلماء وعند مالك ليس بصيد وجه قوله أن الصيد لا سم للتوحش والحمام المسرل مستأش

في قوله تعالى لا تأكلوا مما يقتل بالدماء

في قوله تعالى لا تأكلوا مما يقتل بالدماء

باب جواز حق الرأس للحرم اذا كان به اذى ووجوب القديز لحلقه وسبب قتلها

كلها فاسق لا يحرم على من قتلهم العقرب والغراب والحلأة والفأرة والكلب العقور **وحدثنا** احمد بن يونس **حدثنا** زهير
حدثنا زيد بن جبير ان رجلا سأل ابن عمر ما يقتل المحرم من الدواب فقال خبني حتى تنشق رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر
 امر ان يقتل الفأرة والعقرب والحلأة والكلب العقور والغراب **وحدثنا** شيان بن فرخ **حدثنا** ابو عوانة عن زيد بن جبير قال
 سأل رجلا بن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم قال حدثني احد نسوة النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يأمر بقتل الكلب العقور
 والفأرة والعقرب والحلأة والغراب الحية قال وفي الصلاة ايضا **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح الغراب الحلأة والعقرب والفأرة والكلب العقور
وحدثنا هرون بن عبد الله **حدثنا** محمد بن بكر **حدثنا** ابن جريج قال قلت لنافع ما سمعت ابن عمر يحل للمحرم قتل من الدواب
 فقال لي نافع قال عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول خمس من الدواب لا جناح على من قتلهم من الغراب الحلأة والعقرب
 والفأرة والكلب العقور **وحدثنا** قتيبة **وحدثنا** ابن ربيعة عن الليث بن سعد **وحدثنا** شيان بن فرخ **حدثنا** جبير بن جبير بن جابر
 جميعا عن نافع **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة **حدثنا** علي بن مسهر **وحدثنا** ابن نمير **حدثنا** ابي جهم عن جبير بن عبد الله **وحدثنا**
 ابو كامل **حدثنا** احمد **حدثنا** الربيع **وحدثنا** ابن شبة **حدثنا** زيد بن هرون **حدثنا** يحيى بن سعيد كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر النبي
 صلى الله عليه وسلم بمثل حديث مالك وابن جريج ولم يقل احد منهم عن نافع عن ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم الا ابن جريج **وحدثنا**
 وقد تابع ابن جريج على ذلك ابن اسحق **وحدثنا** فضل بن سهل **حدثنا** زيد بن هرون **حدثنا** ابي جهم عن نافع عن جبير بن عبد الله
 ابن عبد الله عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول خمس لا جناح في قتل اقل منهن في الحرم فلا يمسك **وحدثنا** يحيى بن يحيى
 ويحيى بن ابي قتيبة وابن جحر قال يحيى بن يحيى اخبرنا وقال الآخرون **حدثنا** اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار انه سمع عبد الله بن عمر
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من قتلهم وهو حرام فلا جناح عليه فيهن العقرب والفأرة والكلب العقور والغراب
 الخدي وانما لفظ يحيى بن يحيى **وحدثنا** نبيد الله بن عمر القواريري **حدثنا** احمد بن زيد عن الربيع **وحدثنا** ابو الربيع
 فلا يكون صيدا كالزجاج والبط الذي يكون في المنازل ولنا ان جنس الحمام متوحش في اصل الخلقة وانما يستأنس البعض منه بالتولد والتأنيس مع بقا
 صيدا كالظبية المستأنسة والدعامة المستأنسة والطوى ونحو ذلك حتى يجب فيه الجواز وكذا استأنس في الخلقة قد يصير متوحشا كالاربعاء او توش
 وليس له حكم الصيد حتى لا يجب فيه الجزاء فعلم ان العبرة بالتوحش والاستأنس في اصل الخلقة وحبس الحمام متوحش في اصل الخلقة وانما يستأنس البعض
 منه لعارض فكل صيد اختلاف البط الذي يكون عند الناس والمنازل او في الفليس من جنس المتوحش بل هو من جنس آخر والكلب ليس بصيد لانه ليس
 بمتوحش بل هو مستأنس سواء كان اهليا او وحشيا لان الكلب اهلي في الاصل لكن ربما يتوحش لعارض فاشبهه الاربعاء او توش وكذا السور والاهلي ليس بصيد
 لانه مستأنس وانما البري ففيه روايتان روى هشام عن ابي حنيفة ان فيه الجزاء وروى الحسن عنه انه لا شيء فيه كالا هلي وجه رواية هشام ان متوحش
 فاشبهه الثعلب ونحوه وجه رواية الحسن ان جنس السور مستأنس في اصل الخلقة وانما يتوحش البعض منه لعارض فاشبهه البعير او توش ولا بأس بقتل
 البرغوث والبعوض والحمل والذباب الخ والقراد والتمور ولا يمسك بصيد لانها لا توش الا متناع الا ترى انها تطلب الانسان مع متناعه
 منها وقد جرى عن عمر انه كان يقره بعيره وهو محرم ولان هذه الاشياء من المتوحشات المبتدئة بالادوية فالحق بالمتوحشات المتصور عليها من
 الحية والعقرب وغيرها ولا يقتل المسلم الا ما يصيد بل ما فيها من ازالة التفت لانه متولد من الهل كالثعلب المحرم منه عزالة التفت من بله
 فان قتلها تصدق بشئ كما لو ازال شعرة ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة ولا بأس بقتل هوام الارض فانها ليست بصيد لانها لا توش من
 الناس والله سبحانه وتعالى اعلم الامم **قوله** **حدثنا** زيد بن جابر **حدثنا** هو الطائي الكوفي قال الحافظهم وقد خالف نافعنا وعبد الله بن دينار في
 ادخال الواسطة بين ابن عمر وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وانما سلمنا الا ان زيدنا اجمعا وسلمنا سلمنا **قوله** وفي الصلاة
 ايضا لم يثبت بذلك على قتل المتكورات في جميع الاحوال قال الحافظهم ولم أره في الزيادة في غير هذا المطر **قوله** ولم يقل احد منهم عن
 نافع عن ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم الا ابن جريج **وحدثنا** احمد بن جابر **حدثنا** ابن جريج **حدثنا** ابن جريج **حدثنا** ابن جريج **حدثنا** ابن جريج
 عليه وسلم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ايضا من النبي صلى الله عليه وسلم يحدث به حين سئل عنه والظاهر ان المبهمة في رواية زيد بن جبير هي حفصة
 ويحتمل ان تكون عائشة وقد روى ابن عيينة عن ابن شهاب فاستقط حفصة من الاسناد والضوابط اثباتها في رواية سلمنا والله اعلم
باب جواز حق الرأس للحرم اذا كان به اذى ووجوب القديز لحلقه وسبب قتلها

عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن عبد الله بن معقل قال فعلت الكعب وهو المسجد فسألت عن هذه الآية **فَقَدْ بَرَّكَ مِنْ صِيبَاهُمْ** أَوْصَلَ قَبْرَهُ أَوْ نَسَّكَ فَقَالَ كَعْبُ نَزَلَتْ فِي كَنْبِ أَدْنَى مِنْ رَأْسِي فَجَلَّتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقَلْبُ يَتَنَاوَلُ عَلَى وَجْهِ فَقَالَ مَا كُنْتُ أَرَى إِنْ الْجَدُّ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى أَتَجِدُ شَأْنَهُ فَقُلْتُ لَا فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ **فَقَدْ بَرَّكَ مِنْ صِيبَاهُمْ** أَوْصَلَ قَبْرَهُ أَوْ نَسَّكَ قَالَ صَوْنًا لِمَا رَأَى وَأَطَاعًا مَسْتَنَةً مَسَاكِينَ نَصَفَ صِلَاحًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ قَالَ فَنَزَلَتْ فِي خَاصَّةٍ وَهِيَ لِكُلِّ عَامَّةٍ **وَحَلَّ شَأْنُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ جَعْفَرٍ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَحْرُومًا فَقِيلَ لِرَأْسِهِ وَلِحَيْتِهِ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ قَدْ عَلِمَ الْخَلْقُ فُلُحَ لِرَأْسِهِ ثُمَّ قَالَ هَلْ عِنْدَكَ نَسْكَ قَالَ مَا أَقْدَرُ عَلَيْهِ فَامْرَأَةٌ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ يُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ كُلِّ مَسْكِينٍ صَاعٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ خَاصَّةً فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ يَهُ أَدْنَى مِنْ رَأْسِهِ تَمَرَاتٌ لِلْمَسْكِينِ عَامَّةً **حَلَّ شَأْنُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ** وَرَبِّ ابْنِ حَرْبٍ وَاسْتَحْيَى ابْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ سَمِعْتُ أَخِي أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْأَخْرَانُ حَدَّثَنَا سَفِيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرَ عَنْ طَاوُسٍ وَعَطَاءُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **حَلَّ شَأْنُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ** حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَسْعُودٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ

وَاحِمٍ عَنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ قُرْمٍ عَنْ ابْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ وَمِنْ طَرِيقِ أَشْعَثَ وَدَاوُدَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ كَعْبٍ وَكَذَلِكَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنِ الطَّبَرِيِّ وَفِي ذَلِكَ قُوَّةٌ قَوْلُ مَنْ قَالَ لَأَفَرِّقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ التَّمَرِ وَالْحَبَّةِ وَإِنْ الْوَاجِبُ ثَلَاثَةٌ أَصْعَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نَصَفَ صَاعٍ أَنْتَهَى - يَشِيرُ إِلَى تَضْيِيقِ مَا هُوَ عَلَى عَنِ الْحَقِيقَةِ فِي الدَّرَجَةِ الْمُخْتَارَةِ وَتَصَلُّقُ ثَلَاثَةِ أَصْعَ طَعَامٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ قَالَ ابْنُ عَمْرٍو بَيْنَ نَاقِلٍ عَنِ الْقَهْطَانِيِّ وَالطَّعَامِ بِالْبَرِّ طَرِيقِ الْعَلْبَةِ أَمْ - وَقَالَ ابْنُ رِشْدٍ فِي الْبِدَايَةِ فَقَالَ مَا لَكَ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ حَنِيفَةَ وَابْنُ أَبِي حَبَّادٍ وَالطَّعَامُ عَلَى كُلِّ مَسْكِينٍ وَرَوَى عَنْ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ مَزَالُ يُنْصَفُ صَاعٌ وَمِنْ التَّمَرِ وَالزُّبَيْبِ وَالشَّعْبِيِّ صَاعٌ وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ حَنِيفَةَ مِثْلَهُ وَهُوَ أَصْلُهُ فِي الْكُفَّارَاتِ ، أَمْ - قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَعَنْ ابْنِ رِشْدٍ رَوَيْتُ عَنْ قَوْلِهِمْ قَالَ عِيَّاضُ وَهَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ **قَوْلُهُ** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ إِنْ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ كَوْنُ ثَقَّةٍ **قَوْلُهُ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ إِنْ هُوَ يَفْقَهُ الْمِيمَ وَكُنْ مِنَ الْمُهَلَّةِ وَكُنْ مِنَ الْقَافِ هُوَ ابْنُ مَقْرَنٍ بِالْقَافِ وَزَيْنُ مُحَمَّدٍ لَكِنْ كَسِبَ الْأَوَّلَ لِأَنَّهُ صَحِيحَةٌ وَهُوَ مِنْ ثَقَاتِ التَّابِعِينَ بِالْكَوْفَةِ - مَا تَسْتَعْنِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ مِنَ الْحَبَّةِ يَلْتَمِسُ بِعَدَلِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ بِالْقَافِ الْمُهَلَّةِ وَزَيْنُ مُحَمَّدٍ وَبِحَقِّهَا فِي أَنْ كَلَامَهُمَا مَزُونٌ لَكِنْ يَفْتَرِقَانِ بَابَ الْمَرْوِيِّ عَنْ كَعْبِ تَابِعِي وَالْآخَرُ صَحَابِي وَفِي التَّابِعِينَ مِنْ الثَّقَقِ مَعَ الْمَرْوِيِّ عَنْ كَعْبٍ فِي اسْمِهِ وَاسْمُ أَبِيهِ ثَلَاثَةٌ أَحَدُهُمْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ وَهُوَ عَمْرٍو ابْنُ الْآخَرِ يَرَوِي عَنْ النَّسَائِيِّ وَالْمَرْوِيِّ عَنْ دَاوُدَ وَالثَّالِثُ أَصْنَمُ مِنْهُمَا أَخْرَجَ لَهُ ابْنُ مَاجَةَ **قَوْلُهُ** وَهُوَ الْمَسْجِدُ أَيْ يَعْني مَسْجِدَ الْكَوْفَةِ وَفِيهِ الْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ وَفِي ذِكْرِ الْعِلْمِ وَالْإِعْتِنَاءُ بِسَبَبِ النُّزُولِ لِمَا يَتَرْتَبِ عَلَيْهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ وَتَقْدِيرِ الْقُرْآنِ **قَوْلُهُ** مَا كُنْتُ أَرَى إِنْ الْجَدُّ أَرَى قَالَ الثَّقَفِيُّ أَرَى الْأَوَّلُ بِصُغْرِ الْهَنْزَةِ أَيْ أَطْنُ وَارَى الثَّانِيَةَ بِفَتْحِ الْهَنْزَةِ مِنَ الرَّوْيَةِ وَالْجَدُّ بِالْفَتْحِ الْمَشْقَةِ قَالَ النُّوْزِيُّ وَالضَّمُّ لَفْظٌ فِي الْمَشْقَةِ أَيْضًا وَكَذَلِكَ أَحْكَاهُ عِيَّاضُ عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ وَقَالَ صَاحِبُ الْعَيْنِ بِالضَّمِّ الطَّاقَةُ وَبِالْفَتْحِ الْمَشْقَةُ فَيَتَعَيَّنُ الْفَتْحُ هُنَا بِجَلَاوَلِ لَفْظِ الْجَدِّ الْمَاضِي فِي حَدِيثِ بَنِي الْوَجْهِ حَيْثُ قَالَ حَتَّى بَلَغَ مِنْهُ الْجَدُّ فَانْدَحَلَ لِلْحَيْنِينَ - **قَوْلُهُ** أَتَجِدُ شَأْنَهُ الظَّاهِرُ يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيمِ النَّسْكَ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ قَرِيبًا فَلْيَرْاجِعْ **قَوْلُهُ** فَتَمَلَّ بِأَسْمِهِ إِنْ يَفْقَهُ الْقَافَ وَكَسَرَ الْمِيمَ أَيْ كَثُرَ قَوْلُهُ وَكَأَنَّ هَذَا مَعْنَى رَوَايَةِ ابْنِ قَلَابَةَ قِيلَتْ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنْ كُلَّ شَيْءٍ مَزُونٍ فِيهَا الْقَلْبُ مِنْ أَصْلِهِ إِلَى قَرَعِهِ - زَادَ سَعِيدٌ وَكَانَتْ حَسَنَ الشَّعْرِ لِأَحْمَدَ مِنْ وَجْهِهِ وَخَرَجَ الْقَلْبُ فِي رَأْسِي وَحَيْثُ حَاجِبِي وَشَادِي فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ قَدْ عَلِمَ الْخَلْقُ فَلَمَّا دَأَى قَالَ لَقَدْ أَصَابَكَ بَلَاءٌ وَنَحْنُ لَا نَشْعُرُ أَدْعِي إِلَى الْجَهَنَّمَ فَخَلَقْنِي وَكَأَنِّي دَاوُدُ مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ كَعْبٍ أَصَابَ بَنِي هَوَامٍ حَتَّى خَوَّفَتْ عَلَى بَصَرِي وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ وَائِلٍ عَنْ كَعْبٍ عَنِ الطَّبَرِيِّ فَخَكَّ رَأْسِي بِأَصْبَعِهِ فَاتَمَّتْ مِنْهُ الْقَلْبُ **قَوْلُهُ** فَأَرْسَلَ إِلَى خَلْقِهِ الْخَلْقُ إِنْ فِيهِ نَلْطَفُ الْكَبِيرَ بِأَصْحَابِهِ وَعَنَانِيَّةَ بِأَحْوَالِهِمْ وَتَقْلَقُ لَهُمْ وَادَّأَى بِبَعْضِ التَّبَاعَةِ ضَرْبًا سَأَلَ عَنْهُ وَارْشَدَ إِلَى الْمَخْرَجِ مِنْهُ **قَوْلُهُ** لِكُلِّ مَسْكِينٍ صَاعٌ إِنْ بِالثَّنْيَةِ قَالَ الْخَافِظُ وَمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ عَنْ سَلَمَةَ مِنْ رَوَايَةِ زَكَرِيَّا بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ أَوْ يُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ كُلِّ مَسْكِينٍ صَاعٌ فَهُوَ تَخْوِيفٌ مِنْ دُونَ سَلَمَةَ وَالصَّرَابُ مَا فِي النَّسْرِ الصَّحَّةُ كُلُّ مَسْكِينٍ بِالْثَّنْيَةِ وَكَذَا أَخُوهُ سَلَمَةُ وَفِي صَفْهِ عَنْ ابْنِ هَوَامٍ عَنْ ابْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَلَى الصَّرَابِ ، **قَوْلُهُ** فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ قَالَ عِيَّاضُ الظَّاهِرُ أَنَّ النُّزُولَ بَعْدَ الْحُكْمِ وَفِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ أَنَّ النُّزُولَ قَبْلَ الْحُكْمِ قَالَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ عَلَيْهِ بِالْكَفَّارَةِ بَوْحِي لَا يَسْتَلِمْ ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ بَيَّانًا ذَلِكَ قُلْتُ وَهُوَ يُؤَيِّدُ الْجَمْعَ الْمُتَقَدِّمَ **يَأْبَ جَوَازُ الْحُجَّةِ لِلْمُحَرَّمِ** **قَوْلُهُ** وَهُوَ مُحَرَّمٌ زَادَ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ صَاحِبِ جَزْمِ الْحَازِي بَانَ ذَلِكَ كَانَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ ، قَالَ الْخَافِظُ لَمَّا رَأَى صَرِيحًا فِي طَرِيقِ هَذَا الْحَدِيثِ لَكِنْ ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مَقْطُوعًا كَمَا صَحَّ أَنَّ الْفَصْلَ أُرْسِلَتْ إِلَيْهِ يُقَدِّمُ لِبَنِ فَتْرَتِهِ

عن علقمة بن إلى علقمة عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن جينة ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع بطريق مكة وهو محرم وسطراسته
قال نحو النبي صلى الله عليه وسلم عن المجنونة للنساء وعن المواصلات ولو يحرمها ابقلة على اصحابه اسناد صحيح والحالة بالصحابي لا تنصرو وقوله ابقاء
على اصحابه يتعلق بقوله نفي وقد روى ابن ابي شيبه عن وكيع عن الثوري بن اسناده هذا ولفظه عن اصحاب عمر صلى الله عليه وسلم قالوا انما نفي النبي
صلى الله عليه وسلم عن الحجامة للصائتو وكرهها للضعيف اي لا يضعف قال ابن الهمام ولا بأس بسوق بئذ تعلق بذلك اي بحديث افطر الحاجم والمحجوم
المحجوم روى ابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى على رجل يحججه في رمضان فقال افطر الحاجم والمحجوم
ورواه الحاكم وابن حبان وصححه ونقل في المستدرک عن الامام احمد انه قال هو اصح ما روى في الباب وروى ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
واعلم من حديث شاذ بن اوس انه مر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل يحججه بالبيع لثمان عشرة خلت من رمضان فقال افطر
الحاجم والمحجوم ونقل الترمذي في عنه الكبري عن البخاري انه قال كلاهما عندى صحيح حديث ثوبان وشاذ بن اوس ابن المدني انه قال حديث ثوبان
وحديث شاذ بن اوس صحيحان ورواه الترمذي من حديث رافع بن خديج عنه عليه الصلوة والسلام قال افطر الحاجم والمحجوم وصححه قال وذكر عن احمد انه قال
اصح شيء في هذا الباب وله طرق كثيرة غير هذا وبلغ احمدان ابن معين ضعفه وقال انه حديث مضطرب ليس فيه حديث يثبت فقال ان هذا باطل
وقال يحيى بن راهويه ثبت من خمسة اوجه وقال بعض الحفاظ مستور قال بعضهم ليس ما قاله يعقوب ام - وقد جمع طريقه ابن مندة عن ثمانية وعشرين
من الصحابة وقال الشيخ محمد بن عبد الله السدي في شرح مسند الامام لا يظن فمؤلفه تسعة عشر نصرا من الصحابة قد عثرت على روايتهم لهذا الحديث فعمل
الله يطلعني عور يترى من روى غير هذا من الصحابة وقال الحافظ وقد اطلب النساء في تحريم طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه فاجاد وافاد ام -
قلت ولكن متردد في قوله بالبيع في حديث شاذ فانما بالبيع معروفة بالمدينة وكان صلى الله عليه وسلم جيشدة بكمة والله اعلم قال الشافعي بعد
ذكر حديث شاذ افطر الحاجم والمحجوم وحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم وهو صائم ان حديث ابن عباس امثلهما اسنادا فان توقيح الحجة كان
احسب الى احتياط والقياس مع حديث ابن عباس والذي احفظه عن الصحابة وانت بعين وعامة ما هل العلم انه لا يفطر احدا بالحجامة قلت وكان هذا هو الترتيب
في ايراد البخاري لحديث ابن عباس عتب حديث افطر الحاجم والمحجوم وحكي الترمذي عن الزعفراني ان الشافعي علق القول بان الحجامة تقطع على صحة الحديث
قال الترمذي كان الشافعي يقول ذلك بزيادة وانما ينصه فقال الى الرخصة والله اعلم واول بعضهم حديث افطر المحجم والمحجوم على ان المراد به انما سيفطر ان
كقوله تعالى في اكل في احصى منكر اي ما يؤكل اليه ولا يصف بعد هذا التاوي لانه لا يلزم وصول الدم ولا ضعف القوة ايها رقا لا يغري في شرح المسنة
معناه اي تعرضا لا افطارا اما الحاجم فلا يلا من من وصول شيء من الدم الى جوفه عند مضغه اما المحجوم فلا يلا من من ضعف قوته بخروج الدم فيؤثر
الى ان يفطر الفارق بين هذا وسابقه انه قطع بان مال امرهما الفطر والبغوى لم يقطع بل قال لا تعرضا ولا يلزم من التعرض الوقوع وقيل معنى افطر افعل
فعلا مكرها وهو الحجامة فصارا كأعضاء غير متلبين بالعبادة اي الصيام وقال ابن عبد البر معناه ذهب جرحهما علمه صلى الله عليه وسلم من ذلك الخبر
من لغا يوم الجمعة فلا صلوة له اي ذهب اجر جهته - قال الشيخ الاثرقي قدس سره في حديث افطر المحجم والمحجوم ومعناه انه قد افطر واحد دخل
النقص في صومه وانما يظهر في احكام الاخرة لاحكام الدنيا مثل الغيبة ومن العلوم ان الشريعة ربما تترخص الى احكام الاخرة وتبني عما هو غائب عن
أعيننا مثل قطع الصلوة بالكلب والحمار والمرأة اي قطع الوصلة بين الرب وعبده والصلوة ليست باطلا في حكم الدنيا نورا قال بعد نقل كلامه في
ليس المدار على ما قال ابن تيمية بل المدار على ان لا ينسب بحالة الصور الطهارة وكان في حين ما عدم جواز صوم المحجم والمحجوم كما في البخاري وفي الحديث المتفق
والحجامة ايضا نجاسة ام - قلت هذا لا يخفى بطفه فان في الصور تشبها باللائكة وحالة التلطيح بالتمت ولا سيما الدماء تنافي من جرحهم كما يشعر بقوله تعالى
حاكب عنهم انكحل فيها من ثقبيل فيها ويسفك الدماء والله اعلم قوله عن علقمة بن إلى علقمة بن واسم ابى علقمة بلال وهو مدني تابعي صغير متبع
اشد انه وهو علقمة بن لعل علقمة واسمها مرجانة قوله وسطراسته الخ بغير المملة لمركز الدائرة وبكونها اسم الجمع الجاهل ولهذا قالوا الساكن متحرك
والمتحرك ساكن وقد ذكرها اللغة فروقا بينها من اذا التوقوت عليها فليدريج الى شرح القاموس للعلامة الزيندي - وخالف حديث ابن جينة هذا حال
اش فخر ابو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق حمير عن قتادة - قال اجتمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم
على ظهر القدر من وجه كان به ورجاله رجال الصبيح الا ان ابانا وادخلني عن احمد ان سعيد بن ابى عتبة رواه عن قتادة فارسله وسعيد احفظ من حمير
ليست هذه بعللة قادمة والجمع بين حديثي ابن عباس اش واصح بالحمل على التقتة اشار الى ذلك الظاهري وورخ ففضل الحجامة في الرأس محل ضعيف
اخرجه ابن عدي وقال لا طباء ان الحجامة في الرأس نافعة جدا وفي حديث الباب دليل لجواز الحجامة للمحجم قال النووي اذا اراد المحجم الحجامة لغير حاجة
فان تقصرت قطع شعره في حواه لقطع الشعر وان لم تقصرت جازت عند الجرح وكرهها مالك وعن الحسن فيها القدح وان لم يقطع شعرا وان كان لضرورة

فوضع اليوب يدك على الثوب فطأ طأه حتى بدالى رأسه ثم قال لا تسان يصيب فصب على رأسك ثم حرك رأسه يديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيت صلى الله عليه وسلم يفعل وحل شاة استخر بن إبراهيم وعلى بن خنيس قالوا أخبرنا عيسى بن يونس حدثنا ابن جريح أخبرنا زيد بن أسلم عن هذا الاستناد وقال فأمر أبو أيوب بيده على رأسه جميعاً على جميع رأسه فأقبل بهما وأدبر فقال ليس هو إلا بن عباس لا أمأريك أبداً وحل شاة البكر بن أبي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن سعيد بن جابر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم يخرج رجل من بغيره فوقص فمات فقتل اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تخيروا رأسه

وقال عياض دل كلامهما انهما اختلفا في تحريك الشعر اذا خلافت وغسل المحرم رأسه في غسل الجنابة ولا بد من صب الماء فحات المصور ان يكون في تحريكه لا بد من بعض الدماء او طرحتها وابن عباس كان يعلم ان هذا في اليوب علماً لقوله كيف كان يغسل رأسه قلت فمستند المصور الاجتهاد ومستند ابن عباس النص ولذا رجحنا المسور قاله الأبي رحمه الله - قوله فطأ طأه الخ اي انا له عن رأسه قوله هكذا رأيت صلى الله عليه وسلم يفعل الخ قال القاري في شرح المشكوة يجوز غسل رأسه بحيث لا ينفك شعراً بالاخلاص اما لو غسل رأسه باخطى فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله وبه قال مالك وقال الاصل دقة ولو غسل بأشنان فيه طيب فان كان من رآه سماً اشتاناً فعليه الصلوة وان سماً طيباً فعليه الدم كذلك في قاضيهما في ملح غسل رأسه بالحوض والصابون والتدلى ونحوه لا شيء عليه بالاجماع وجاء عن ابن عباس بسند ضعيف انه دخل حماماً بالحفة وهو محرم قال ايوب الله بأوسا خنا شيئاً يعني فليس فيه من فدية ففقيه روى على مالك ان في إزالة الوسخ صدقة والتحقيق انه لا ينبغي للمحرم ان يقبل بغسله اذ انزاله الوسخ لقوله عليه الصلوة والسلام المحرم اشعث اقبر قوله لا أمأريك أبداً الخ اي لا تجادل ذلك واصل المراد استخراجه ما عند الانسان يقال أمر أعلان فلا تافا اذا خرج ما عند قاله ابن الأبارى واطلق ذلك في المحاملة لان كلامه من المتكلمين يستخرج ما عند الآخر من الحجة وفي هذا الحديث من الغوائد من اظاهرة الصحابة في الاحكام ورجوعهم الى النصوص وقبولهم بخبر الواحد لو كان تابعياً وان قول بعضهم ليس بخبرة على بعض قال ابن عبد البر لو كان معنى الايمان في قوله صلى الله عليه وسلم اصحابي كان يجوز مراد به الفتوى لما احتاج ابن عباس الى اقامة البينة على دعواه بل كان يقول للمسور انا نجح وانت نجح فبأيتنا اتدري من بعدنا فكافه ولكن معناه كما قال المزني وغيره من اهل النظر انه في النقل لان جميعهم عدل وفيه اعتراف للفاضل بفضل الفضل والنصا الصحابة بعضهم بعضاً وفيه استئذان للفاسل عند الغسل والاستئذان في الطهارة وجواز الكلام والصلوة حالة الطهارة ولكن لا بد من عقد المبرر عنده وجاز غسل المحرم وتشريبه شعره بالماء وكذلك يده اذا أمن تناثره واستدل به على ان تحليل شعر الحية في الوضوء باق على استحبابه خلافاً لمن قال بركه كالموتى من انشا فقيه خشية انتات الشعر لان في الحديث تحريك رأسك يدك بين شعر الرأس والحية الا ان يقال ان شعر الرأس صديق التحقيق انه خلاف الاول في حق بعضه وبعض قاله السبكي الكبير والله اعلم بأب ما يفعل بالمحرم اخامات قوله خزر رجل الخ اي سقط وقوله فوقص معنى المفعل اي انكر عنقه، والوقص كسر الحنق والمرجل المذكور قال الحافظ لم اقف على اسمه وكان سقوطه عند الصحف من عرفة قوله اغسلوه بماء وسدر الخ قال يعني فيه غسله بالسدر وهذا يدل على انه خرج من الاحرام وعكس صاحب الترهيم فقال غسله بالسدر يدل على انه جائز للحرم وفيه رد على مالك وابي حنيفة وآخرين حيث منعه قلت ظاهر الحديث يرد عليه كلامه لان الاصل عدم جواز غسل المحرم بالسدر فلو كان قد خرج من الاحرام أو أمر بغسله بالسدر، ام قال الحافظ وحكي المزني عن الشافعي انه استدلى على جواز قطع سدر المحرم بهذا الحديث لقوله فيه واغسلوه بماء وسدر والله اعلم قوله وكفونوه في ثوبيه الخ وللشافعي في ثوبيه الذين أحرم فيها في جواز الكفن في ثوبين وهو كفن الكفا وكفن الضهرة واحداً وانما لم يذكر ثانياً اكراماً له كما في الشهيد لم يرد على ثيابه، كذلك في عمدة القاري - قوله ولا تخيروا رأسه الخ وسياق في الدنيا ولا تخنطوه وفي رواية وكفونوه طيباً، قال يعني احجم به الشافعي واجاز اسطح واهل الظاهر فان المحرم على احرامه بعد الموت وبما يختم ستر رأسه وتطييبه وهو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء والثوري وذهب ابو حنيفة ومالك والشافعي الى انه يصنع به ما يصنع بالحلال وهو مرضى عن عائشة وابن عمر وطائفة لا تخافا دة شرعت فبطلت بالموت كالصلوة والصيكر وقال صلى الله عليه وسلم اخامات ابن آدم انقطع عنه الا من ثلاث واحرامه من علمه وليس من الثلاث فينبغي ان ينقطع بالموت وكان الاحرام لو بقي لطيف به وكملت مناسكه وقال بعضهم هو واجب بان ذلك ورد على خلاف الاصل فيقتصر به على مورد النص ولا سيما قد رخص ان الحكمة في ذلك استيقاظ شعاع الاحرام كما استيقاظ دم الشهيد اذ قلت ان لا تدر انه ورد على خلاف الاصل وكيف ورد على خلاف الاصل وقد أمر بغسله بالماء والسدر وهو الاصل في الموت واما قوله ولا تخنطوه الى آخره فهو مخصوص بالدليل عليه قوله الحكمة وذلك الى آخره وفيه الرد على كلامه بيان ذلك ان استيقاظ دم الشهيد مخصوص به فكذلك استيقاظ شعاع الاحرام مخصوص بالموقوف واجابوا عن الحديث بأنه ليس عاماً بل بلفظه لان نصه في شخص معين ولأنه لم يقل يعجز بل في ثوبين فلو كان لا يمتنع عن حكمه الى غيره

انما العلم ان جواز اخامات المحرم فانما هو في ثوبين ما يفعل بالاحلال وينبغي على احرامه بعد الموت -

ابراهيم عن ايوب قال ثبت عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً كان واقفاً مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فذكر
ما ذكره عن ايوب وحل ثنا علي بن خشرم اخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريح اخبرني عمر بن دينار عن سعيد بن جابر
عن ابن عباس قال قال رجل حراً ما مع النبي صلى الله عليه وسلم فخر من بعيره فوقف وقصاً فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغسلوه بماء وسدر والبسوه ثوبيه ولا تخشروا راسه فانه يأتي يوم القيمة يلبى وحل ثنا عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر
البرسائي اخبرنا ابن جريح اخبرني عمر بن دينار ان سعيد بن جابر اخبره عن ابن عباس قال قال رجل حراً ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
يمثله غير انه قال فانه يبعث يوم القيمة مكبياً وزاد لم يسمعه سعيد بن جابر حيث خر وحل ثنا ابو كريب حدثنا وكيع عن ثفيان
عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً اوقفه راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تخشروا وجهه ولا راسه فانه يبعث يوم القيمة مكبياً وحل ثنا محمد بن الصباح حدثنا
هشيم اخبرنا ابو بشر حدثنا سعيد بن جابر عن ابن عباس ح وحل ثنا يحيى بن يحيى واللفظه اخبرنا هشيم عن ابي بشر عن سعيد بن جابر
عن ابن عباس ان رجلاً كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرم فوقفه فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه
بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تمسوه بطيب ولا تخشروا راسه فانه يبعث يوم القيمة مكبلاً وحل ثنا
حسين بن محمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ح وحل ثنا
عليه السلام فاقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر ولا يمس طيباً ولا يمس راسه فانه يبعث يوم القيمة مكبلاً وحل ثنا
محمد بن بشار وروى ابو كريب نافع قال ابن نافع اخبرنا محمد بن ابي بشر سمعت ابا بشر يحدث عن سعيد بن جابر انه سمع ابن عباس يحدث
ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فوقع من ناقته فاقصته فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر وان يكفن
في ثوبين ولا يمس طيباً خارج رأسه قال شعبة ثحدثني به بعد ذلك خارج رأسه ووجهه فانه يبعث يوم القيمة مكبلاً وحل ثنا
هرون بن عبد الله قال حدثنا الاسود بن عامر عن زهير عن ابي الزبير قال سمعت سعيد بن جابر يقول قال ابن عباس فماتت

بكر انحاء وهو اخلاط من طيب تجمع للميت خاصة لا تستعمل في غيره قوله اقبل رجل حراً ما مع النبي صلى الله عليه وسلم فخر من بعيره فوقف وقصاً فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر والبسوه ثوبيه ولا تخشروا راسه فانه يأتي يوم القيمة يلبى وحل ثنا عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر
البرسائي اخبرنا ابن جريح اخبرني عمر بن دينار ان سعيد بن جابر اخبره عن ابن عباس قال قال رجل حراً ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
يمثله غير انه قال فانه يبعث يوم القيمة مكبياً وزاد لم يسمعه سعيد بن جابر حيث خر وحل ثنا ابو كريب حدثنا وكيع عن ثفيان
عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً اوقفه راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تخشروا وجهه ولا راسه فانه يبعث يوم القيمة مكبياً وحل ثنا محمد بن الصباح حدثنا
هشيم اخبرنا ابو بشر حدثنا سعيد بن جابر عن ابن عباس ح وحل ثنا يحيى بن يحيى واللفظه اخبرنا هشيم عن ابي بشر عن سعيد بن جابر
عن ابن عباس ان رجلاً كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرم فوقفه فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه
بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تمسوه بطيب ولا تخشروا راسه فانه يبعث يوم القيمة مكبلاً وحل ثنا
حسين بن محمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ح وحل ثنا
عليه السلام فاقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر ولا يمس طيباً ولا يمس راسه فانه يبعث يوم القيمة مكبلاً وحل ثنا
محمد بن بشار وروى ابو كريب نافع قال ابن نافع اخبرنا محمد بن ابي بشر سمعت ابا بشر يحدث عن سعيد بن جابر انه سمع ابن عباس يحدث
ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فوقع من ناقته فاقصته فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر وان يكفن
في ثوبين ولا يمس طيباً خارج رأسه قال شعبة ثحدثني به بعد ذلك خارج رأسه ووجهه فانه يبعث يوم القيمة مكبلاً وحل ثنا
هرون بن عبد الله قال حدثنا الاسود بن عامر عن زهير عن ابي الزبير قال سمعت سعيد بن جابر يقول قال ابن عباس فماتت
بكر انحاء وهو اخلاط من طيب تجمع للميت خاصة لا تستعمل في غيره قوله اقبل رجل حراً ما مع النبي صلى الله عليه وسلم فخر من بعيره فوقف وقصاً فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر والبسوه ثوبيه ولا تخشروا راسه فانه يأتي يوم القيمة يلبى وحل ثنا عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر
البرسائي اخبرنا ابن جريح اخبرني عمر بن دينار ان سعيد بن جابر اخبره عن ابن عباس قال قال رجل حراً ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
يمثله غير انه قال فانه يبعث يوم القيمة مكبياً وزاد لم يسمعه سعيد بن جابر حيث خر وحل ثنا ابو كريب حدثنا وكيع عن ثفيان
عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً اوقفه راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تخشروا وجهه ولا راسه فانه يبعث يوم القيمة مكبياً وحل ثنا محمد بن الصباح حدثنا
هشيم اخبرنا ابو بشر حدثنا سعيد بن جابر عن ابن عباس ح وحل ثنا يحيى بن يحيى واللفظه اخبرنا هشيم عن ابي بشر عن سعيد بن جابر
عن ابن عباس ان رجلاً كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرم فوقفه فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه
بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تمسوه بطيب ولا تخشروا راسه فانه يبعث يوم القيمة مكبلاً وحل ثنا
حسين بن محمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ح وحل ثنا
عليه السلام فاقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر ولا يمس طيباً ولا يمس راسه فانه يبعث يوم القيمة مكبلاً وحل ثنا
محمد بن بشار وروى ابو كريب نافع قال ابن نافع اخبرنا محمد بن ابي بشر سمعت ابا بشر يحدث عن سعيد بن جابر انه سمع ابن عباس يحدث
ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فوقع من ناقته فاقصته فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر وان يكفن
في ثوبين ولا يمس طيباً خارج رأسه قال شعبة ثحدثني به بعد ذلك خارج رأسه ووجهه فانه يبعث يوم القيمة مكبلاً وحل ثنا
هرون بن عبد الله قال حدثنا الاسود بن عامر عن زهير عن ابي الزبير قال سمعت سعيد بن جابر يقول قال ابن عباس فماتت

له كذا وقع في الفتح والذي في الشيخ المروية عن عتاس صحيح مسلم الحديث اولاً من طريق زهير عن ابي الزبير وفيه واخرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسلوه بماء وسدر وان يكفنوا
وجهه ثم رواه من طريق اسحاق بن منصور وفيه ولا تغسلوه وجهه ١٢

لرجلاً راحلته وهو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغسلوه بآء وسدوان يكشفوا وجهه
 حسبته قال ورأسه فأنه بيعت وهو يميل **وحديثنا** عبد بن حميد أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا إسرائيل عن منصور بن سعيد
 ابن جبير عن ابن عباس قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم رجل فوقصته فاقته فمات فقال النبي صلى الله عليه وسلم اغسلوه
 ولا تقربوه طيباً ولا تخطوا وجهه فأنه بيعت يتي **وحديثنا** أبو كريب محمد بن العلاء المهداني حدثنا أبو أسامة عن هشام عن
 أبيه عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أريدن الحج قالت والله ما أجدين إلا وجهه
 فقال لها حجّي واشترطي وقولي اللهم صلى على حيث حبستني وكانت تحت المقداد **وحديثنا** عبد بن حميد أخبرنا
 معمر بن الزهري عن عمرو بن عائشة قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب فقال صلى رسول الله

وقال ليس له معنى قلت له معنى وهو ان الله تعالى يبعثه على هيئته التي مات عليها **قول** وهو يحيل ان يضم الياء اي يرفع صوته بالتلبية ويحمله وقعت حاكما من الضمير الذي في يبعث **قول** عن منصور بن سعيد بن جابر الخ قال لما مضى هذا الحديث ما استذكره الدارقطني على مسلم وقال غما سمعه منصور من الحكم وكذا اخرهما البخاري عن منصور بن سعيد وهو الصواب وقيل عن منصور عن سلمة ولا يصح والله اعلم **قول** لا تقر بوجه البعثين الى الله

باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، قوله على حصة بنت الزبير إمضاء محجمة مضمومة ثم موحدة مخففة وهي
حصة بنت الزبير بن عبد المطلب كما ذكره مسلم في الكتاب وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول صاحب الوسيط هي حصة الأسلمية فغلط
فأحسن والصواب أنها شمية وفي آخر الحديث وكانت تحت المقداد وفي صحيح البخاري كانت تحت المقداد بن الأسود وهو المقداد بن عمرو الكندي نسب إلى أبي
ابن عبد يغوث الزهري لكونه تبنياً فكان من حلفاء قريش وتزوج حصة بنته فولد لها الكفاءة لا اعتبار بالنسب لما جازله أن يتزوجها لأهلها
قوة والنسب والذي يعتبر الكفاءة والنسب أن يجيب بأنها أصيبت هي وأولياؤها فسقط حقهم من الكفاءة وهو جواز صحيح أن ثبت أصل اعتبار الكفاءة
في النسب **قوله** والله ما جدني إلّا إني ما جد نفسي واتحاد الفاعل والمفعول مع كونهما ضميرين لشئ واحد من خصائص أفعال القلب وفي الحديث جواز

اليمين في درج الحلال بغير قصد **قول** له وجدة الخ بفتح الواو وكسر الجيم وهو من الصفات المشبهة اى اى ذات وجع اى مرض **قول** له اللهم على الخ بفتح الميم وكسر الحاء اى على خروجي من الخ وفتح الخ اى من الاحرام لعني زمانه او مكانه حيث منعني يا الله قال بعض علماءنا وهذا تفسير الاشتراط لعني اشترط اى ان اخرج من الاحرام حيث مرضت وبجرت عن اتمام الحزم فمن لم يرد الاحصار بالمرض يستدل بهذا الحديث بان يقول لو كان المرض ينتج التحلل لم يأمرها بالاشتراط لعدم كفاية واليه ذهب انشافى وغيره ومن يرد الى الاحصار بالمرض وهو ذهب الى حنيفة يستدل بحديث عكرمة عن الحجاج بن عمر الاضاري الذي اخرجه اصحاب الثخين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كبروا وعرج فقد حل وعليه حجة اخرى قال انكرت ذلك لابن عباس والى هرة فقال اصدق، سكت عنه ابو داود والمنذرى وحسنه الترمذى واخرجه ايضا ابن خزيمة والحاكم والبيهقى وايضا

[illegible]

الإنسان من غير أن هذا يدل من قوله على أن المرء لا يجوز أن يحل ولا يكون محصراً وليس في ذلك دلالة على ما ظن كونه أما أخبر عن محصراً
ولم يخبر عن محصراً فالحكم فاعلم أن اسم الإحصاء يختص بالمرض والحصر يختص بالعدو وقد اختلف السلف في حكم الحصر هل ثلاثه أم اثنان روى عن
ابن مسعود وابن عباس العدو والمرض سواء يبعث بدم ويحل به إذا نحو في الجرح وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر الثوري والثاني قول
ابن عمر أن المرض لا يحل ولا يكون محصراً ألا بالعدو وهو قول مالك والليث والشافعي والثالث قول ابن الزبير وعمر بن الخطاب والمرض والعدو
سواء لا يحل ألا بالصلوات ولا نعل لهما موافقاً من فقهاء الأمصار قال أبو بكر ولما ثبت بما قدمته من قول أهل اللغة أن اسم الإحصاء يختص بالمرض
وقال الله تعالى فَإِنْ أَحْبَبَ مَقَرّاً أَوْ مَكْرِماً كُنْتُ مَتَّبِعِينَ وجهاً أن يكون اللفظ مستعملاً فيما هو حقيقة فيه وهو المرض ويكون العدو دالاً على ما في المعنى
فإن قيل فقد حكى الفراء أنه أجلا فيهما لفظ الإحصاء قيل له لوجه ذلك كانت دلالة الآية قائمة في إشارته إلى المرض لأن لو لم يفرق وقوع الاسم على المرض

باب جزائستاد الحمر التخل بعلها غزو

تحقيق الاحصاء في الجغرافيا والعلوم ان الاحصاء

باب في حديث آخر النسخة واستجاب اقتضاها الأجر والكرامات

لأن أرباب الحج وأنا شاكية فقال النبي صلى الله عليه وسلم حجني واشترط لي أن يحل لي حيث جئتني وحل لنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق
أخبرنا معمر بن هشام عن عروة عن أبيه عن عائشة مثله **ح** حدثنا محمد بن بشير حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد أبو عامر عن محمد بن بكر
عن ابن جريح **ح** حدثنا اسحق بن إبراهيم واللفظ له أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع عطاء وسأ وعكرمة مولى
ابن عباس عن ابن عباس أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة ثقيلة والي أرباب الحج
فما تأمرني قال أهلي بالحج واشترط لي أن يحل لي حيث تجبني قال فأدركت **ح** حدثنا هرون بن عبد الله حدثنا أبو داود الطيالسي
حدثنا جبيب بن يزيد عن عمرو بن هرم عن سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن عباس أن ضباعة أودت الحج فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم
أن تشرط ففعلت ذلك عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم **ح** حدثنا اسحق بن إبراهيم أبو الربيع العيلاني وأحمد بن خراس قال
اسحق أخبرنا وقال الآخران حدثنا أبو عامر وهو عبد الملك بن عمرو حدثنا رباح وهو ابن أبي معروف عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لضباعة حجني واشترط لي أن يحل لي حيث تجبني وفي رواية اسحق امر ضباعة **ح** حدثني هناد بن السري وهارون بن
وعثمان بن أبي شيبة كلاهما عن عمدة قال زهير حدثنا عمار بن سليمان عن عبد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه
عن عائشة قالت نكس اسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر الشجرة

قال الأحمدي وحملوا (أي الحنفية والمالكية) الحديث على أنه قضية عين وإن ذلك مخصوص بضباعة قال الذين يولم بعضهم أهل العلم بالاشتراط في الحج
وقالوا إن اشترط قلبي له أن يخرج من إحرامه فيأبى عنه كمن لو بشرط قلبي أن لا يخرج من إحرامه فيأبى عنه كمن لو بشرط قلبي أن لا يخرج من إحرامه فيأبى عنه كمن لو بشرط قلبي أن لا يخرج من إحرامه فيأبى عنه
معناه على حيث جسد الموت أي إذا أدركت الوفاة انقطع حرام أي قال النوري أنه ظاهر الفساد ولم يأت وجهه، والله أعلم، وروى شيخنا المحمدي
الله روحه معنى البخاري لا يشترط عند الحنفية أنه لا تأخير له في جواز التحلل فإن الإحصاء عندهم يتحقق بالمرض أيضاً ولو بشرط وح ذلك لا نسلك
الاشتراط عبت فإن العت لا فائدة فيه أصلاً والقائمة لا تقصر في تغير الأحكام فيحتمل أن يكون لا رشاد إلى الاشتراط لتسليتها نفسها وتكين قلبها
وإزالة ما كان يخبئ في صدرها من عرض إحرام تمنعها عن إتمام ما حرمت به فإن المؤمن المنيب في أعز على عمل من الأعمال الحسنة عزاً جازماً محتماً وشرع
فيه من غير تردد وتلعم ثم يبرح له في خلافة من الموانع التي تعوقه عن إكمال شق عليه فتمنع والخروج منه بالخاية ولو أخر بل لا مشرع كما لا يخفى
على من تأمل في قصة الحديبية واحاديث فتح الحج إلى الغزاة بحالات ما أشرع الإنسان في عمل وصرح بتعليق إتمامه على شرط واستحضر من لا يأت به أنه
في خيرة من فعله وتركه حسب ما يتفق له فكانت لم يلزمه فهذا لا شبهة أنه لا يتضييق لتركه ولا يتخير لرخصه أن الحج إليه لعارض يمنعه من إتمامه
فالاشتراط في الإحرام من أقال لا يبرحون عليه شأنه ويسهل عليه أمره وهذه قائمة عظيمة للاشتراط لا سيما في حق من يتوقع لحوق العوائق حصول الإحصاء
فكيف يصح القول بكون الاشتراط باطلاً لا فائدة فيه على تقدير جواز التحلل من الإحرام من غير اشتراط طاعة الله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب هو الموفق
لإصابة الحق في كل باب (تنبيه) قال الشيخ الأنور رحمه الله لعل لا ما أم البخاري يوافق الحنفية في المسئلة فانه يخرج حديث ضباعة في التكاح و
لو يخرج في الحج وهذا يعلم من عادته بالاستعفاء أن الحديث إذا ورد في مسئلة ولو يخرج في بابه مع كونه صريحاً فيه بل حوله من مطلقته وأخرجه في
غير موضعه فكان هذا تنبيه منه على أنه لا يختاره وتلك المسئلة ونظيره إذا أخرجه حديث الركعتين بعد الترتيب لهما ولو يوجب الترجمة عليه ما لم يخرج
في باب الترتيب أخرجه في الركعتين قبل الفجر قال وما نبيه أحد على هذه العادة، أم سقلت قد تنبه لها ابن المرباط فقال إن عدو ذكر البخاري وحديث ضباعة
في الحج كدالة على أن الاشتراط عند لا يصح وقال العيني في المنظر لا يخفى ولم يأت وجه النظر ومع ذلك ليس ما أدعاه الشيخ إلا ترويج من العادة بمطرد فقد
أخرج البخاري حديث الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الدعوات ولم يخرج في أبواب الصلوة أصلاً مع أنه لا شبهة في كونه اليق بها فيما بين التشهد
وباب الدعاء قبل السلام كما هو الظاهر والله أعلم **قوله** وأنا شاكية أي مريضة، والشكاية المرض **قوله** امرأة ثقيلة أي أثقلها المرض **قوله**
فأدركت أي معناه أدركت الحج ولم تتحلل حتى فرغت منه **باب أحرام النساء** واستجاب غتسها للأحرام وكذلك الخاض **قوله** نفست
أي ولدت وهو بكسر الفاء لا غير وفي النون لغتان المشهورة منها والثانية فتحها سقى نفاساً لخروج النفس وهو المولود والد مراد أيضاً، قال القاضى ونجى
اللغتان في الخيض أيضاً يقال نفست أي حاضت بغير النور وضمتا قال ذكرهما صاحب الأفعال قالوا وانكر جماعة الصم في الحيض **قوله** اسماء بنت عبد
بالنصفية الصلوة رضي عنها أجل موت جعفر وترجمها علي بعد موت الصديقين وولدت له يحيى، كذلك في المرقاة **قوله** بمحمد بن أبي بكر الخ وهو من اصغر
الصحابية قتله أصحاب معاوية بعصر سنة ثمان وثلاثين، قاله على القاري - **قوله** بالشجرة الخ وفي رواية بذى الحليفة وفي رواية بالبلاء هذه الموانع
الثلاثة متعارفة فالشجرة بذى الحليفة وأما البلاء فهي بطرت ذى الحليفة، قال القاضى يحتمل أنها تزكيت بطرت البلاء لتبعد عن الناس كان من أن

وكاين الصفوة المرفة فشكوت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انقضى رأسك وامتشطى واهلى بالبحر ودعى العمرة
 قدوى مكة حال كوني حائضا، اما ابتلا حبيضا فقد كان يسرت او قريب منها قبل دخول مكة كما يبيح في الطريق الا كنية في الباب قول لم انقض رأسك
 اى شعره قوله ودعى للعمرة اى فى رواية فامرني النبي صلى الله عليه وسلم ان انقض راسى وامتشط واهلى بالبحر واترك العمرة قال ابن الملك رحمه الله
 اى امرني ان اخرج من احرام العمرة واتركها باستباحة المحظورات من التقطيط وغيره لعدم القدر على الاتيان بأفعالها بسبب الحيض وقال الطيبي
 اى امرني ان اخرج من احرام العمرة واستبسم عظورات الاحرام واحرم بعد ذلك بالبحر فاذا فرغت منه أحرم بالعمرة اى قضاه وهذا ظاهر قال الشيخ محمد بن
 السدى رحمه الله فى شرح سنن الامام الاعظم وقلا استدلل بذلك الكوفيين على ان المرأة اذا اهلت بالعمرة متمتعة فحاصت قبل ان تطوف ان تترك
 العمرة وتهل بالبحر مفردة كما صنعت عائشة وانما يلزمها دعو فرض العمرة كما حققه الشيخ على القارى فى شرح المسند وقال الجمهور فى معنى قول النبي صلى الله
 عليه وسلم دعى عمتك او امسى عن عمتك او ارفعى عمتك ان تترك التحلل منها وقد على البحر نصير فارتد وقالوا يلزم من نقص اللباس وامتشاطه ابطال
 العمرة بناء على انها جائز ان تارة يؤيدان الى الفتنة لكن يكره الامتشاط بغير عذر وقال بعضهم ان عائشة كان يهل من اذى برأسها فابى لها كما
 أبى لكعب بن عجرة بحق للأذى وقال بعضهم ليس المراد بالامتشاط هنا حقيقة الامتشاط بل تسريح الشعر بالاصابع للغسل للاحرامها بالبحر كما
 اذا كانت لمبت رأسها فلا يصح غسلها الا بأصابع الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا انقضه، قلت وعذر الانصاف هذه الوجه كلها مردودة بناء على
 ان الاصل فى الامتشاط استعمال المشط ولا يصل فى ذلك تنفيل الشعر وعدم العمل بالمشط لذلك وما ادى ما حمل على ذلك مع وصريح الاحاديث
 وأولو اكل لفظ ورد فى روايات حديث عائشة خلاص ما ذهبوا اليه فقالوا اما جاء من قولها للنبي صلى الله عليه وسلم يصدر الناس بنسكين أصل
 بنسك وفى رواية كل اصحابك يرجع بحجر وعمره غيرى وفى رواية اعمرت ولو اعتمر عدل احد فأرجع انا بحجة ليست معها عمره فلا عبرة بذلك لان ذلك انما
 وقع فى نفسها بغير موجب بدليل مادواه مسلم فى حديث جابر ان عائشة اهلت بعمرة حتى اذا كانت يسرت حاصت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
 اهلى بالبحر حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وسقت فقال قد حلت من حجتك وعمرتك قالت يا رسول الله انى اجزى فى نفسى انى لم اطف بالبيت حتى
 حججت قال فاعمرها من التعميم ومسلون طريق طأوس عنها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجتك وعمرتك قالوا فهذا صريح فى انها
 كانت قارئة لقوله قد حلت من حجتك وعمرتك وانما أعمرها من التعميم نظيما لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة وقد وقع فى رواية
 لمسلم من رواية جابر وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا اذا هويت الشئ تابعها عليه قالوا وما قاله صلى الله عليه وسلم لها بعد اعتمرت
 من التعميم فقال هذا مكان عمتك فمخاه العمرة المنفردة التى حصل لغيرها التحلل منها بمكة تروا نشأوا الحج متفرقا فبط هذا فقد حصل لعائشة
 عمرتان فالعجب منهم رجوعوا عن ظلم المنصوص والتفتوا الى التاويلات وليت شعري ما صرغم عن ذلك ولا فظاها الروايات حديث عائشة ر
 يقتضيه ان المرأة اذا قدمت مكة متمتعة وهى حائض واستمر حيضها حتى جاء يوم عرفه فانما تحل من احرام العمرة وتحرم احراما مستأنفا للحج
 فتأتى بأفعاله حتى تغرم منه ثوان شادت قصت عمرتها التى رفضته كما فعلته عائشة ر وهو المحرم عند الحنفية بناء على ان النقل يلزم بالبرهان
 وان شادت سكنت عن قضائها بناء على حديث جابر فى قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا اذا هويت الشئ تابعها عليه لان ذلك
 يفهم انما لو تلت على النبي صلى الله عليه وسلم ما امرها بقضاء العمرة ولكن هذا اخبار من رجل اجنى لوريط على خطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسنده
 فهو من مراسيل الصحابة وعائشة أخبرته صلى الله عليه وسلم قال لها هذا مكان عمتك وهى التى وقع لها الامر ففى اعرت بأمرها من غيرها والله اعلم
 ثم قال الشيخ عابدين فى موضع آخر قولها يصدر الناس بحج وعمرة واصد بحجة وعمرة وانما خالفت الآخرين من الصحابة من تركها لعمرتها واقضاهما
 على حجتها وهذا هو الذى يفهم من حديثها نعم رويت عنها الفاظ يسيرة تبين هذا المقصود وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك
 لحجتك وعمرتك وهذا وان كان يشير الى انها لم تترك عمرتها وانما ادخلت عليها احرام الحج لكن يتأيد تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها فى مقالها اذا تفر
 عليها فى ذلك بل قال لها بعد ما فرغت من عمرتها من التعميم هذه مكان عمتك وتأويل اللفظ الواحد الى من تأويل روايات كثيرة صحيحة تدل
 على خلاف ذلك اللفظ انتهى قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ان قوله صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجتك وعمرتك على حد قوله ا ذلك
 من الاجز على قدر نصيبك فانما رضى الله عنها فلا استمرت على احرام عمرتها واجتنب محظورات كسائر المحرمين ثوبا قربت الاحلال اضطربت
 الى الخروج منه لعدم ماوى من غير ان تنال ما لامت ودخلت فى احرام الحج على الفور واشتغلت بأفعاله حتى فرغت منها مع سائر الناس لا يخفى
 ما حصل لها فى هذا المجموع من مكابدة المشاق ومجاهدة النفس مع اعتناء القلب والاسف على ما فاتها من اجزا التمتع الذى حصل لشكائها ولهذا
 كانت بتكى حزيمة كئيبة فقال النبي صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجتك وعمرتك اى العمرة التى كنت أحرمت بها ولو يتيق انما معها

الذي على ان المرأة اذا اهلت بالعمرة متمتعة فحاصت قبل ان تطوف ان تترك العمرة وتهل بالبحر مفردة كما صنعت عائشة وانما يلزمها دعو فرض العمرة كما حققه الشيخ على القارى فى شرح المسند وقال الجمهور فى معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم دعى عمتك او امسى عن عمتك او ارفعى عمتك ان تترك التحلل منها وقد على البحر نصير فارتد وقالوا يلزم من نقص اللباس وامتشاطه ابطال العمرة بناء على انها جائز ان تارة يؤيدان الى الفتنة لكن يكره الامتشاط بغير عذر وقال بعضهم ان عائشة كان يهل من اذى برأسها فابى لها كما أبى لكعب بن عجرة بحق للأذى وقال بعضهم ليس المراد بالامتشاط هنا حقيقة الامتشاط بل تسريح الشعر بالاصابع للغسل للاحرامها بالبحر كما اذا كانت لمبت رأسها فلا يصح غسلها الا بأصابع الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا انقضه، قلت وعذر الانصاف هذه الوجه كلها مردودة بناء على ان الاصل فى الامتشاط استعمال المشط ولا يصل فى ذلك تنفيل الشعر وعدم العمل بالمشط لذلك وما ادى ما حمل على ذلك مع وصريح الاحاديث وأولو اكل لفظ ورد فى روايات حديث عائشة خلاص ما ذهبوا اليه فقالوا اما جاء من قولها للنبي صلى الله عليه وسلم يصدر الناس بنسكين أصل بنسك وفى رواية كل اصحابك يرجع بحجر وعمره غيرى وفى رواية اعمرت ولو اعتمر عدل احد فأرجع انا بحجة ليست معها عمره فلا عبرة بذلك لان ذلك انما وقع فى نفسها بغير موجب بدليل مادواه مسلم فى حديث جابر ان عائشة اهلت بعمرة حتى اذا كانت يسرت حاصت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اهلى بالبحر حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وسقت فقال قد حلت من حجتك وعمرتك قالت يا رسول الله انى اجزى فى نفسى انى لم اطف بالبيت حتى حججت قال فاعمرها من التعميم ومسلون طريق طأوس عنها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجتك وعمرتك قالوا فهذا صريح فى انها كانت قارئة لقوله قد حلت من حجتك وعمرتك وانما أعمرها من التعميم نظيما لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة وقد وقع فى رواية لمسلم من رواية جابر وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا اذا هويت الشئ تابعها عليه قالوا وما قاله صلى الله عليه وسلم لها بعد اعتمرت من التعميم فقال هذا مكان عمتك فمخاه العمرة المنفردة التى حصل لغيرها التحلل منها بمكة تروا نشأوا الحج متفرقا فبط هذا فقد حصل لعائشة عمرتان فالعجب منهم رجوعوا عن ظلم المنصوص والتفتوا الى التاويلات وليت شعري ما صرغم عن ذلك ولا فظاها الروايات حديث عائشة ر يقتضيه ان المرأة اذا قدمت مكة متمتعة وهى حائض واستمر حيضها حتى جاء يوم عرفه فانما تحل من احرام العمرة وتحرم احراما مستأنفا للحج فتأتى بأفعاله حتى تغرم منه ثوان شادت قصت عمرتها التى رفضته كما فعلته عائشة ر وهو المحرم عند الحنفية بناء على ان النقل يلزم بالبرهان وان شادت سكنت عن قضائها بناء على حديث جابر فى قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا اذا هويت الشئ تابعها عليه لان ذلك يفهم انما لو تلت على النبي صلى الله عليه وسلم ما امرها بقضاء العمرة ولكن هذا اخبار من رجل اجنى لوريط على خطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسنده فهو من مراسيل الصحابة وعائشة أخبرته صلى الله عليه وسلم قال لها هذا مكان عمتك وهى التى وقع لها الامر ففى اعرت بأمرها من غيرها والله اعلم ثم قال الشيخ عابدين فى موضع آخر قولها يصدر الناس بحج وعمرة واصد بحجة وعمرة وانما خالفت الآخرين من الصحابة من تركها لعمرتها واقضاهما على حجتها وهذا هو الذى يفهم من حديثها نعم رويت عنها الفاظ يسيرة تبين هذا المقصود وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجتك وعمرتك وهذا وان كان يشير الى انها لم تترك عمرتها وانما ادخلت عليها احرام الحج لكن يتأيد تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها فى مقالها اذا تفر عليها فى ذلك بل قال لها بعد ما فرغت من عمرتها من التعميم هذه مكان عمتك وتأويل اللفظ الواحد الى من تأويل روايات كثيرة صحيحة تدل على خلاف ذلك اللفظ انتهى قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ان قوله صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجتك وعمرتك على حد قوله ا ذلك من الاجز على قدر نصيبك فانما رضى الله عنها فلا استمرت على احرام عمرتها واجتنب محظورات كسائر المحرمين ثوبا قربت الاحلال اضطربت الى الخروج منه لعدم ماوى من غير ان تنال ما لامت ودخلت فى احرام الحج على الفور واشتغلت بأفعاله حتى فرغت منها مع سائر الناس لا يخفى ما حصل لها فى هذا المجموع من مكابدة المشاق ومجاهدة النفس مع اعتناء القلب والاسف على ما فاتها من اجزا التمتع الذى حصل لشكائها ولهذا كانت بتكى حزيمة كئيبة فقال النبي صلى الله عليه وسلم طوافك يسعدك لحجتك وعمرتك اى العمرة التى كنت أحرمت بها ولو يتيق انما معها

قالت ففعلت فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التمتع فاعترفت فقال هل هناك مكان
عمرتك فطاف الذين اهلوا بالبيت وبالصفاء والمرحمة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى فحجهم وأما
الذين كانوا اجتمعوا بالحج والعمرة

يعني طوافك الواحد كأنه يساوي طوافين والشك الواحد يقوم مقام المسكين في احراز الأجر والثواب لما نالته من المشقة والكلفة والنصب
في هذا الباب ولأن من قواعد الشرع أن من كان عازماً على الفعل عزماً جازماً وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل ولهذا نظر كثير من نقل
ذكر بعضها في باب من أدرك ركعة من الضلوة فقد أدرك الضلوة بل المتمنى للفعل قد يعد فعلاً له عند هو ولو لم يشتر فيه لوجود الموانع كما قال
ابن القيم في النبي صلى الله عليه وسلم أن الله سبحانه جمع له بين الأمرين (أي القربان والتمتع) أحدهما بفعله والثاني بتعميه ووداده له فأعطاه
أجرهما فله وأجرهما نواه وتمناه. اهـ. فكيف لا يساوي طواف عائشة طوافين للحج والعمرة في الأجر فإن الحج قد أدته بالفعل والعمرة كانت قد شرعت
فيها واستمرت على إحرامها في كل السفر ثم امتنعت منها بمنع الشارع والله تعالى أعلم بالصواب. بقى قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الرأيات بعد
طواف الأفاضة قد حلت من حجتك وعمرتك جميعاً فيحتمل أن يأول بما أولناه به قوله يسعك طوافك حجك وعمرتك أي نكأ ذلك قد حلت منها
جميعاً ويحتمل ما قاله الشيخ ابن التمام أن معناه لا يستلزم الخروج منها بعد قضاء فعل كل منهما بل يجوز ثبوت الخروج من العمرة قبل تمامها
ويكون عليها قضاءؤها ألا ترى إلى قولها في الرأية الأخرى في الصحيحين ينطلقون بالحج وعمرة وانطلق بالحج فاقترعها على ذلك ولو يكره عليها وأمر أهلها
أن يعمرها من التعمير وهذا لاها إذا لم تطف الحيض حتى وقفت بعرفة صارت لأفاضة للعمرة وسكوتها صلى الله عليه وسلم إلى أن سألته إنما يقضي
تراخي القضاء لعدم لزومه أصلاً. اهـ. قوله مع عبد الرحمن بن أبي بكر في حجة الجاهلية بالبحار سفره وحضره وأراد أن المحرم عمرته كما
سأق في التصريح به قوله إلى التمتع ثم يقيم المئنة وسكون النون وكسر الميم مكان معروف خارج مكة وهو على أربعة أميال من مكة إلى حجة
المدينة كما نقله الفاكهي قال المحب الطبري التمتع بعد من أدق الحل لمكة يقليل وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ومن أطلق عليه
أدق الحل فقد تجوز. قلت أو لا بالنسبة إلى بقية الجهات وروى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير قال إنما سمي التمتع لأن الجبل الذي عن يمين
الداخل يقال له ناعم والذي عن اليسار يقال له منعم والوادي نعان، وكذا في العمرة وقال على القاري وقيل بين مسجدها وبين أنصاب الحرم وغيره
وهذا يدل على أن أعمارها من التمتع كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر
عن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا عبد الرحمن أدركت أختك عائشة فأعمرها من التمتع الحديث وفي رواية الأسود عن عائشة فأنه
مع أخيك إلى التمتع وفي رواية أخرى إلى التمتع وهو صريح بأن ذلك كان عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عنها
بلفظ أخرج يا أختك من الحرم وأما ما رواه أحمد من طريق ابن أبي مليكة عنها في هذا الحديث قال ثم أرسل إلى عبد الرحمن بن أبي بكر فقال أحمله خلفك
حتى تخرج من الحرم فوالله ما قال فخرجها إلى الجعرانة وكذا إلى التمتع في رواية ضعيفة لضعف أبي عامر الخزاز الراوي له عن ابن أبي مليكة ويحتمل
أن يكون قوله فوالله الحج من كل يوم من دون عائشة قاله متمسكاً بإطلاق قوله فأخرجها من الحرم لكن الرأيات المقتضية بالتمتع مقلدة على المطلقة
فهو أولى ولا يتم مع صحة أسانيدها والله أعلم. قال المحافظ وعمر التمتع هل تعين لمن كان بمكة أم لا وإذا لم تعين هل لها فضل على الاعتقاد
من غيرها من جهة الحل أو لا قال صاحب الهدى لنقل أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر مرة أقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة إلا داخلها إلى
مكة ولو اعتمر قط خارجاً من مكة إلى الحل ثلثين مائة كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة
وحدها. اهـ. ولعل أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته واختلاف السلف في جواز الاعتقاد في السنة أكثر من مرة فكره مالك وخالفه مطر بن
وطائفة من أتباعه وهو قول الجمهور واستثنى أبو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ووافقه أبو يوسف إلا في يوم عرفة واستثنى الشافعي
البائت بغيره لروى أيام التشريق وفيه وجه آخر أنه بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقاً كقول الجمهور والله أعلم باختلافهم أيضاً هل يتعين التمتع لمن
اعتمر من مكة فروى الفاكهي غيره من طريق محمد بن سيرين قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل مكة التمتع ومن طريق عطاء قال
من أدرك العمرة من هو من أهل مكة وأغبرها فليخرج إلى التمتع وإلى الجعرانة فيحرم منها وأفضل ذلك أن يأتي قفلاً أي ميقاتاً من مواقيت الحج قال الطحاوي
ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التمتع ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت إلى الحج وخالفهم آخرون فقالوا ميقات
العمرة الحل وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بالاحرام من التمتع لأنه كان أقرب الحل من مكة ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة أنها
قالت وكان أدنا من الحرم التمتع فاعترفت منه قال فثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل وإن التمتع غيره وذلك سواء في أهل مكة أو غيرهم

أخبار العلماء في أهل مكة
من اعتمر من مكة أم لا

ابن ماجه عن جابر وابن عمر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطف هروا صحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحداً العرقم يحجهم
وفي اسناده ليث بن ابي سليم قال بن سعد والطيقات كان رجلاً صالحاً الا انه ضعيف الحديث يسأل عطلة وطاو ساعن شيء فيختلفون فيه
فيروى عنهم شيئاً واحداً من غير تعدل ذلك انتهى واخرج الدارقطني عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طوافاً واحداً في حجة
وعمرته قال في التقيم اسناده صحيح وقد اخرج الترمذي عن جابر مثل ذلك وفي اسناده حجاج بن ارطاة واخرجه الدارقطني ايضاً وفي اسناده
الربع بن صبيح وهو ضعيف واخرجه ايضاً من حديث ابي قتادة وفي اسناده علي بن عامر وهو ضعيف قال في التقيم هكذا وجدته في فحين صحيحين
والصواب ما صح من علي والله اعلم قلت وعاصم بن علي كان كثير الاوهام واخرج الدارقطني ايضاً من حديث ابي سعيد وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن
ابن الوليد وعطية العوفي وكلاهما ضعيفان فتمسك الشافعي ومالك واحداً في ظاهر حديثه بهذه الاحاديث وقالوا يحج طوافاً واحداً سعى واحداً
واستدلوا ايضاً بقوله صلى الله عليه وسلم دخلت العرة في الحج الى يوم القيامة فان اخذوا بظاهرها كان لهم ان يقولوا من نوى الحج لزمه الفرائض
ولولم يوفى ولم يقل بذلك فتعين حمله على دخول الوقت وذلك ان اشهر الحج جعلها الشارع صلى الله عليه وسلم وقتاً للعره خلافاً لما كان عليه أهل الحجاز
فانهم كانوا يرون العرة في شهر الحج من افجر الفجر ثم حديث ابن عمر وعائشة ومن وافقهما في الطواف الواحد مشكلاً جداً لان قول عائشة وانما
الذين جمعوا الحج والعره فانما طافوا طوافاً واحداً يقتضيهما كقول الطواف الذي طافوه عند قدومهم ولم يوطفوه وانما اكتفوا بطوافاً واحداً
ولاشك انه صلى الله عليه وسلم طاف اولاً حين قدم وطاف ثانياً طواف الافاضة حين رجع ولم يثبت عن احد انه ترك احد الطوافين المذكورين
واول الشجر ابو الحسن السدي في حاشيته على البخاري فقال اي ما طافوا طواف الفرض الا طوافاً واحداً وهو طواف الافاضة والذي طافوا اولاً
كان طواف القدوم الذي هو من السنن لا من الفرائض بخلاف الذين حلقوا فافهم طافوا اولاً فرض العرة ثم فرض الحج فطافوا طوافين للفرض
فلا فرق بين الطائفين الا بصفة الافاضة فطواف من فطر احرام الحج كان مرتين فرضاً وطواف من لم يحل كان مرة فرضاً انتهى - قلت وهذا
لا يفهم الا من احبوا النبي صلى الله عليه وسلم ان طفت اولاً بنية كذا واخر بنية كذا ومما لم يقله الروي لا يجوز الفعل ليس لنا الا العمل بما عمله
النبي صلى الله عليه وسلم وجوباً لقوله خذ واعتي مناسككم وكون فعله بياناً بحمل قوله تعالى والله على الشاين حج البيت فمجرد الاحتكام الى العقلية
ان ييسر لنا ان نعمل بعضها على الوجوب بعضها على الندبية فليعمل المنصف، وكذلك قول نافع في حديث ابن عمر فرأى انه قد قص طواف
الحج والعره بطوافاً واحداً يقتضيه ان الطواف الذي يحج به عنهما هو الذي حين القدوم ويؤيده ما وقع في بعض روايات البخاري ثم قد فطاف
لهما طوافاً واحداً فلم يحل حتى حل منهما جميعاً وفي رواية أخرى وكان يقول اي ابن عمر لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة وفي بعض
روايات مسلم فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً لم يزد عليه ورأى انه مجزئ عنه واهدى وفي أخرى ثم طاف
لها طوافاً واحداً بالبيت وبين الصفا والمروة ثم لم يحل منهما حتى حل منهما جميعاً في رواية أخرى ثم انطلق يحل بهما جميعاً حتى قدوس مكة
فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ولم يزد على ذلك ولم يخبر ولم يحل حتى كان يوم الغرف فخر وحلق ورأى ان قد قصه طواف الحج والعره بطواف
الاول فانظر في هذه الروايات انه ما كان يرى على القارن الا طوافه عند القدوم وعند التأمل وجنابا بن عمر من روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه افاض يوم النحر ثم رجع فصلة الظهرية قال نافع وكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثم يرج فصلة الظهرية ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم
فعله كما اخرجه مسلم وعند البخاري فطاف بالصفا والمروة سبعة طوافات ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قصه حجه ونحره يوم النحر
افاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه الحديث وقد مر ايضاً طوافه صلى الله عليه وسلم عند القدوم والقول بانه ما كان يرى احد
الطوافين او كان يرى ركنية كل منهما بعيد جداً لان مدار ذلك لما على اخبا وصلى الله عليه وسلم له بالنية في كل من الطوافين ولم يقل ذلك
فحديث ابن عمر من خاضه مشكلاً جداً فكيف يتم التمسك بهذا وان ييسر لنا افعال حديث علي بن ربيعة من نحوه من الطوافين والسعيين مع عدد
تشكيك فيه فتنبه - انتهى كلام السدي رحمه الله - وقال شيخنا المحمود قدس الله روحه اعمل ان النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه قد طافوا
بالبيت في حجة الوداع ثلاثة اطواف الاول يوم دخول مكة الرابع من ذي الحجة والثاني طواف الافاضة لعا شرفة والحجة والثالث طواف الوداع الرابع
من ذي الحجة فهذا قد ثبت ثبوتاً لا مرد له ولا مرية فيه ولا يستطيع احد من له ادق مساس بالعلم ان يكره او يشك فيه فلو ذهبنا الى ظاهر
حديث عائشة اي من قولها انما طافوا طوافاً واحداً للزمن القول بانهم لم يوطفوا من الا بتداء الى الانتهاء الا طوافاً واحداً وهذا صريح البطلان
عند الكل لكونه خلافاً للواقع فلا بد لكل فريق من العدول عن ظاهره وتأويله بما لا يخالف الواقع ولهذا اؤلفه الجمهور بان معناه انما طافوا طوافاً
واحداً اي طوافاً لم يكن للحج والعره فلما اضطررنا الى التأويل وتقدير القيود لم يبق في ايديهم ظاهر الحديث فأتى من يلهيهم في لوم وتخيير على الحنفية ان

الذي يقرأه السبع على القلن

أولوه بالاعتراض بالحديث الدالة على تعدد الطواف للقارن بل يلازم سياق بعض روايات عائشة وابن عمر رضي الله عنهم، قال شيخنا وظني أن مقتضى
عائشة بهذا الحديث ليس ببيان وحدة الطواف بل التعريف بأن صلاة القارن لا يخل بين الطوافين المتمتعين ونفيه عن القارن فيعني قولها قائما طوافا
طوافا واحدا أي انما طافوا للإحلال منها طوافا واحدا وهو طوافه لا فاضة بخلاف المتمتعين فافهم حلوا أو كما من العرق بالطواف لا قل ثم حلوا من الحج بالطواف
الثاني ويؤيد ما ذكرناه قولها في طريق أبي إلا سجد عن عرفة عنها فاما من أهل بصرى فحلوا وأما من أهل بصرى فحلوا وأما من أهل بصرى فحلوا وأما من أهل بصرى فحلوا
في حديث ابن عمر القولي من طريق الزبير بن عتيق عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من طاف بالبيت
جحيقا يشعر بها قلناه ان ثبت صحته ولكن قد علمنا على الطحاوي بأن الذي روى في خطابه وان الصواب أنه موقوف وقال الزبير بن عتيق عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الملك كور وقد روى غير واحد عن عبيد الله بن عمر بن الخطاب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من طاف بالبيت جحيقا يشعر بها قلناه ان ثبت صحته ولكن قد علمنا على الطحاوي بأن الذي روى في خطابه وان الصواب أنه موقوف وقال الزبير بن عتيق عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
غيره أو قفه على ابن عمر كذا روى مالك عن نافع موقوف وقال أبو زرعة الدارودي في المحقق ذكره عنه الذهبي في المكشف وقال النسائي ليس بالقوي
وحديثه عن عبيد الله بن عمر بن الخطاب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من طاف بالبيت جحيقا يشعر بها قلناه ان ثبت صحته ولكن قد علمنا على الطحاوي بأن الذي روى في خطابه وان الصواب أنه موقوف وقال الزبير بن عتيق عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام وهو وان أمكن حمله على ما علمنا عليه حديث عائشة ولكن ساقه في أكثر الطرق كالصحيح في أن المارد داخل طواف القلن
في طواف العرة كما أشار إليه الطحاوي والثبير السدي فان طواف القلن في الحج انما وضع لتحية البيت ومضمون التحية يحصل في ضمن طواف العرة اذا طاف
لها الأفاق أول قل ومه بركة وهذا كما قال فقهاءنا ان احاء القرض وغيره ينوب عن تحية المسجد لحصول المقصود بالتحية وفي شرح الاشياء والنظام اثرنا
عن فتح القدير صام يوم عرفة مثل قضاء أو نذر أو كفارة ونحو ذلك مع الصوم عن يوم عرفة فافهم بعضه بالصحة والحصول عنهما، وهكذا حديث ابن عمر
محول على طواف العرة وقد ادرج واحد في طواف القلن وهو في طواف العرة وان لو ارفى كتب الحنفية التصريح بها ولكن قواعدهم لا تأبأ بها وهو مختار شيخنا
قدس الله سره - نعم لقائل ان يقول اما تعد طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت سلمناه وهو الظاهر من مجموع احاديث ابن عمر وجابو وغيرهما فمن أين
أخذ ترتب السبع فان حديث ابن عمر غيره ساكت عن ذلك فالجواب أن حديث علي ومن واقعه صريح في تعدد السبع قال الحافظ في الدرر والنيل
عن علي أنه جمع بين الحج والعرة فطواف طوافين وسبعة سحيين وحديث ابن عمر صلى الله عليه وسلم بالبيت سلمناه وهو الظاهر من مجموع احاديث ابن عمر وجابو وغيرهما فمن أين
في مسند علي ورواه مؤلفون وقال في الفقه روى الطحاوي وغيره مرفوعا عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها اذا اجتمعت، وفيه ما في حديث
ابن عمر وقورع احاد السبعين والسكوت عن السبع الاخر على ابن عمر لوفقه ما كان لنا الا يقول حديث علي ولا غمان عن حديث ابن عمر صلى الله عليه وسلم
لم يتوصل الى فعله صلى الله عليه وسلم بالمشاهدة فانه كان غائبا اذ ذاك ولم يوافقه حتى حل من حل وتبقى من بقي على حرامه بسبب الهدى فلم يكن لطريق
في حج ايفعه صلى الله عليه وسلم الا انه صلى الله عليه وسلم بالبيت سلمناه وهو الظاهر من مجموع احاديث ابن عمر وجابو وغيرهما فمن أين
لاننا له صلى الله عليه وسلم فافهم حديث علي بن عمر رضي الله عنهما عن علي بن عمر رضي الله عنهما عن علي بن عمر رضي الله عنهما عن علي بن عمر رضي الله عنهما
الاطلاع على الامور التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها في الرجال وهذا كقولنا من حل ثلث ان يحل صلى الله عليه وسلم بالبيت سلمناه وهو الظاهر من مجموع احاديث ابن عمر وجابو وغيرهما
وغيره انه صلى الله عليه وسلم بالبيت سلمناه وهو الظاهر من مجموع احاديث ابن عمر وجابو وغيرهما فمن أين
ابن الهمام بعد نقل الآثار فهو له اكتاب الصحابة عمر علي وابن مسعود وعمران بن الحصين رضي الله عنهم فان عارض ما ذهبوا اليه رواية ومذهبنا رواية
غيره ومذهبه كان قوله وروايته موقدة مع ما ساعد قوله وروايته موقدة استقر في الشرع من ضم عبادة الى اخرى انه يفعل اركان كل منهما،
والله تعالى اعلم بحقيقة الحال، ام قلت وبه يشعر ظاهر قوله عز وجل فمن تكتم بالعترة الى الحج حيث لم يقل مع الحج اي فمن تمتع باداء افعال
العره الى ان يشتغل بانفا الحج والتمتع في الآية يعنى القران كما صرح به الحافظ ابن حجر من الشافعية وابن عبيد البر من المالكية وابن القيم من الحنابلة
وابن الهمام من الحنفية وغيرهم من علماء المذاهب الاربعة فالقران مثل التمتع في تقديم اركانه على اركانه الله تعالى اعلم وفي العروة الشنوي
واما اثبات تعدد السبع فأول من أتى به هو القاضي ثناء الله رحمه الله في منار الاحكام وذكر بعض كلامه في التفسير المظهرى وتمسك على التقدير
بوجه صحيح وقال لو ان لم يصح احد بتعدد السبع ولكنه لازم وطريق لزومه ان في بعض الروايات ذكر سبعة عليه السلام وأما في بعضها ما شاع في سلم
فيكون السبع اثنين الاول رجلا وهو بطلان قوله للقدم ومعد الشافعية وطوافه للقدم والعرة عندنا - وهو ما ساقى في حديث جابر الطويل من قصة
حجة الوداع حتى اذا انصبت قدماه في بطن الوادي سمع حتى اذا صعدنا مشى حتى أتى المرأة الحليث، فهذا المذکور شأن المشي للرجل صراحة واما
السبع الثاني ركبا فقلنا خرج ايضا مسلم في باب جواز الطواف على الجير عن جابر قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت
وبالصفا والمروة ليراه الناس وليشرب وليسألوه فان الناس غشوه قال الشيخ الا نور رحمه الله ولكن لا اعلم تاريخ هذا السبع الثاني انه كان قبل

وحل ثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث حل ثنا يلى عن جدى حل ثنا عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لما قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فمنا من اهل بكة ومنا من اهل بكة حتى قد مناة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احرمت بكة ولم يهد فلحقه ومن احرمت بكة واهدى فلا يحل حتى يوم النحر او بعد والايق بمسائل الاحكام ان يكون يوم النحر فاذ السعي يكون بعد الطواف وما طاف النبي صلى الله عليه وسلم بعد طوافي العرة واللقوة على اختلاف المذاهب ان هذا الطواف اى يوم النحر وما من احرمت على ما فصلنا تأويل بتأويلين وقال ابن عمر انما انصبت قد كمالا انما انصبت قد كمالا وهو على راحلته والنزول والصعود انما هو نزول الناقة وصعودها، اقول ان هذا التأويل غير مقبول فان الفاظ الحديث وتبادرها تخالفه وايضا من كان ذلك لا يسع بين الميادين الاضربين بل يمشى وعدى قرائن كثيرة تدل على خلاف قول ابن عمر ثم ذكر بعضنا منها ثم قال وما التاويل الثاني من ابن عمر في رواية مسلم فقال ان بعض الاشواط كان رجلا وبعضها كان لكبا قال ويرى حديث اخر به ابو داود في باب الطواف الواجب عن ابي الطفيل انه طاف سبعة على راحلته فصرح فيه انه طاف سبعة اشواط ركبا والظاهر ان في حجة الوداع وما يدل على هذا ان ابا الطفيل من آخر الصحابة موتا وفي مسند احمد انه قال ولدت عام احد فاذا ن يكون عمر في عمر القضاء خمس سنين وفي حجة الوداع قريبا من ثمان وما يدل على صغر عمره في عهد علي بن ابي طالب ما أخرجه ابو داود وغيره قال ابو الطفيل وانا يومئذ من اهل عظم الجوز والزم بابي ابو داود ومما يدل على ان ما في ابى داود واقعة حجة الوداع ما أخرجه مسلم ملة انا قد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صغى الى قال قلت يا نبي الله عند المرأة على ناقة وكثر عليه الناس الخ وهذه الواقعة واقعة حجة الوداع لان كثرة الناس فيها ومما يدل على ما في ابى داود وما في مسلم واحد، هذا ما وفق لي والكل امر طويل منه، انتهى كلامه ببعض اختصار - والذي يغلب على الظن صحته ان شاء الله تعالى - بقى الكلام في حديث ابن الزبير عن جابر عند مسلم على ما سياتى وفيه فلما كان يوم النحر اهلنا بالبحر وكفانا الطواف الاول بين الصفا والمروة وفي طريق اخرى لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا نادى رواية طوافه الاول فلم ارحل من الحجفة تعرض لحواله غير الطواف ولا نضاف ان كلامه فيه ليس بشأن ولهذا لم تستغل بنقله نعم قال الشيخ الامام رحمه الله انه سئل في شرح حديث جابر هذا في ثوب وجبت اشارة خفية اليه من الطواف وى وهو ان المراد من هذا الحديث بيان ان السبع الواحد كفانا لنسك واحد ولم يقع التعدد في السبع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه اى لنسك واحد وهذا من المتفق عليه فليس السبع كالطواف بالبيت من حيث ان الطواف يتعد للجوار واحد مثلاً، كما نقل حاصل كلامه في العرف الشاذ وقال شيخنا المحمود قدس الله روحه ان قول جابر رضي الله عنه في حديثه وكفانا الطواف الاول بين الصفا والمروة وكما قوله لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا واحدا ظاهراً ليس مختصاً بالقارين فان عاتق الاصحاب كانوا مقتنعين وكان جابر ايضا منهم واصرح من هذا ما رواه ابو داود من طريق قيس بن سعد عن عطية بن ابي رباح عن جابر قال قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه الاربعة خلون منى الحجة فلما طافوا بالبيت والصفا والمروة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا لهم اهل البيت فلما كان يوم النحر قد وافطافوا بالبيت ولم يطوفوا بين الصفا والمروة قال شيخنا قدس لالة حديث جابر على وحدة السبع للمتمتعين اولى واوضح من ذلك لى الوحد للقارين مع ان تعدد السبع للمتع من مسلم عند الامثلة الاربعة الا عند احمد في رواية رحمه الله وقد ثبت التعدد في حق المتمتعين من حديث ابن عباس ايضا عند البخاري في باب قول الله عز وجل ذلك لمن اهلها حاضري المسجد الحرام حيث قال فلما قد مناة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا اهلنا لكم بالحج عرفة الا من قل الهدي طافا بالبيت وبين الصفا والمروة وأتينا النساء ولبسنا الثياب الى ان قال فلما افقنا من المناسك جئنا فطفتنا بالبيت وبالصفا والمروة فقل ترويحنا وعلينا الهدي الحديث - وعلى هذا فهم كلهم يطالبون بالجواب عن حديث جابر ونفع المعارضه بينه وبين حديث ابن عباس، قلت وظنى والله اعلم ان رواية جابر التي في صحيح مسلم هو الاصل فاما من طريق ابى الزبير عنه وهو حفظ اصحاب جابر قال ابن عيينة عن ابى الزبير كان عطاء يقل منى الى جابر احفظ له الحديث وقال هشيم عن حجاج وابن ابي ليلى عن عطاء كنا نكون عند جابر فاذا خرجنا من عند تذاكرنا حديثه فكان ابو الزبير احفظنا ومع ذلك صرح بما عده عن جابر وما عطاء بن ابي رباح وهو الراوى عن جابر عند ابى داود فهو دون ابى الزبير في حديث جابر لا بحالة وقد مرى الاثر من احمد ما يدل على ان كان يدلس كما في تهذيب التهذيب ومع هذا روى هذا الحديث معناه وكان قد شى او تغير بآخره فلعله رحمه الله لم يحفظ لفظ جابر ما حفظه ابو الزبير وعبر ما فهمه من المعنى بالفاظ حسنة ففهمه اما روايته ابى الزبير فمقتضودها عندى بيان وحدة السبع حين قدم مكة ولأدوات النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كلهم فيها سواء ولعل المغرض من هذا الكلام دفع ما عساه يتوهم من سياتى حديثه الطويل ان الذين فسحوا الحج بعد ما طافوا وسعوا بأحرام الحج وتلبتوا وتلبتوا حاله لا يخفى على شيء

ينحره لدية ومن أهل الحج فليتوجه حجة قالت مائنة فحضرت فلما ازل حائضها حتى كان يوم عرفة ولم اهلل الا بعرة فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انقض رأسى وامتشط واهل بالحج واترك العرة قالت ففعلت ذلك حتى اذا قضيت حتى بعت حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم امر عبد الرحمن بن ابى بكر وامرني ان اعتمر من التتبع مكان عمرى التي اذكرني بالحج ولو اهلل منها وحلشتا عبد بن حميد اخبرنا عبد المولى اخبرنا معمر بن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فاهللت بالحج ولم اكن سقت الهدى فقال النبي صلى الله عليه وسلم كان معه هدى فليهل بالحج مع عمرته لا يحل حتى يحل منهما جميعا قالت فحضرت فلما دخلت ليلة عرفة قلت يا رسول الله ان كنت اهللت بعرة فكيف اصنع بحجتي قال انقض رأسك وامتشطى وامسك عن العرة وأهل بالحج قالت فلما قضيت حتى امر عبد الرحمن بن ابى بكر فاردنى فأعمرنى من التتبع مكان عمرى التي أمسكت عنها كيف جعلوه عرة وهل كانوا أمورين في ذلك بالطواف والسعى بنية العرة ثانيا فأخبر رضى الله عنه بانه ما احتاج احد من اصحابه صلى الله عليه وسلم الى تكرار السعى اذ ذاك بل كلهم طافوا بين الصفا والمروة طوافا واحدا حتى القاصمين المذكورين فسعيهم وطوافهم بنية الحج قد عدّه الشارع من قبيل العرة مع فقدان نيتها على خلاف القياس وهذا كله كان مختصا بذلك العام كما دل عليه احاديث ابي ذر وعثمان وبلال بن الحارث رضى الله عنهم وسعي بسط الكلام فيه والله اعلم - قوله فليتوجه حجة الخ هذا يظهره يقتضيه انه ما أمره بفحص الحج الى العرة مع ان الصحيح الثابت برواية اربعة عشر من الصحابة رضى الله عنهم هو انه لم يسق الهدى بفحص الحج وجعله عرة فحينئذ لا بد من حمل هذا الحديث على من ساق الهدى الأمر بالفحص لمن لم يسق الهدى فلا ناقة والله اعلم قاله السندى في حاشيته وسلم وقال ابن القيم هذا الحديث غلط فيه عبد الملك بن شعيب وابوه شعيب اوجده الليث وشيخه عقيل فان الحديث رواه مالك ومعمر بن النضر عن الزهرى عنها وسبقنا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر من لم يكن معه هدى ان يطاف وسحان يحل وقد خالف عبد الملك جماعة من الحفاظ فرووه على خلاف رواه قوله فحضرت الخ اى بعت قبل دخول مكة قوله حتى كان يوم عرفة الخ قال الحفاظ ابن القيم في الهدى اما موضع حضيضها فهو بيت بلال ريب وموضع ظهرها قد اختلف فيه فقيل بعرة فهكذا روى محمد بن عروة عنها انها اظلمها يوم عرفة وهي حائض ولا تنافى بينهما والحديثان صحيحان وقد جعلهما ابن حزم على معنيين فظهر عرفة هو الاغتسال للوقوف عنده قال لانها قالت تطهرت بعرة والتطهر غير التطهر قال وقد ذكر القاسم يومها انه يوم الحرة وحديثه في صحيح مسلم قال قد اتفق القاسم وعروة على انها كانت يوم عرفة حائضا وهما اقرب الناس منها وقد روى ابو داود وحديثه في صحيح مسلم حديثنا حديث سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ايامها من هلال ذوالحجة فذكرت الحديث وفيه فلما كانت ليلة البطاء تطهرت عائشة وهذا اسناد صحيح لكن قال ابن حزم انه حديث منكر خالف لما روى هؤلاء كلهم عنها وهو قولها انها تطهرت ليلة البطاء وكانت بعد يومها الخ اربع ليال وهذا محال الا انما لما ترونا وجنا هذه اللفظة ليست من كلام عائشة فسقط التعلق بها لانها هي مادون عائشة وهو علم نفهمها قال وقد روى حديث حماد بن سلمة هذا وهيب بن خالد وحماد بن زيد فلم يذكر هذه اللفظة قلت يتعين تقديم حديث حماد بن زيد ومن معه على حديث حماد بن سلمة لوجه آخرها انه احفظ واثبت من حماد بن سلمة الثاني ان حديثه موثق اخبارها عن نفسها وحديثه فيها الاخبار عنها الثالث ان الزهرى روى عروة عنها الحديث وفيه فلما ازل حائضها حتى كان يوم عرفة وهذه الخاتمة هي التي يثبتها بها والقاسم عنها لكن قال عنها فطهرت بعرة والقاسم قال يوم النحر - قوله واترك العرة الخ اى بالخروج عن احرامها قوله حتى اذا قضيت حتى الخ القضاء بعنة الاول - قوله معى عبد الرحمن بن ابى بكر الخ وامه ام رومان والدة عائشة فهو شقيقها وكان اسمها عبد الملك فغيره النبي صلى الله عليه وسلم وتاخر اسلامه الى ايام الهذنة فاسلم وحسن اسلامه قال ابو الفرج في الاغانى لم يجاز مع ابيه لانه كان صغيرا وخرج قبل الفتح في فتية من قرش منهم معاوية الى المدينة فاسلموا اخرجه الزبير بن بكار عن ابن عيينة عن هلى بن زيد بن جده عن قال الحفاظ وفيما قال نظره الذي يظهر انه كان فخرنا بذلك لكونه لم يدخل مع اهل بيته في الاسلام وخبره وقيل انا اسلم بوط الفتح ويقال انه شهد بدرا مع المشركين وهو اسن ولى ابى بكر قال الزبير بن بكار كان رجلا صالحا وفيه دعابة وروى عبد المولى عن معمر بن الزهرى عن ابن المسيب في حديث ذكره وكان عبد الرحمن بن ابى بكر لم تجرب عليه كذبة قط وقال ابن عبد البر كان شهيدا لامييا حسن الرى وشهد ليامة فقتل سبعة من اباهم ولما خطب منان في اخذ البيعة ليزيد بعد موت معاوية قال عبد الرحمن امر قلية كلامات تيمر كان يصبر مكانه لانفعل والله ابد افعت اليه معاوية بعد ذلك بمائة الف فورها وقال لا ابيع ديني بدينى وخرج الى مكة فمات بها قبل ان يتم البيعة ليزيد وكان مريته نجاة من نومة نامها بكان على عشرة اميال عن مكة فمات في مكة فدفن بها ولما بلغ عائشة خبره خرجت حاجلة فوقفت على قبره فبكيت وانشدت ابيات متممة بن نويرة في اخيه مالك - وكذا كانت في جزيرة حنيفة ومن الدهر حتى قيل ان يتصل فلما نفرنا كافي والمكان بطول الاجتماع لم نيت ليلة معاوية وقالت لو حضرتك دفنتك حيث مت لما بكيتك قوله اذكرني بالحج ولو اهلل منها الخ اى لو اهلل منها وحلشتا معروفا مطلوبا بآتيان افعال العرة والله اعلم قوله وامسك عن العرة الخ اى امسك عنها برقصتها وترك احرامها كما قد من الدلائل الدالة عليه في شرح

وحديث ابن أبي عمير ثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد متكراً يهل بالحج وعرة فليفعل ومن أراد أن يهل بالحج فليهل قالت عائشة فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج وأهل بيته ناس معه وأهل ناس بالعرة والحج وأهل ناس بعرة وكنت بين أهل بالعرة

أول أحاديث الباب وأما ما ذكره عن الاستلزام البقاء على إحرامها كما أذاعه النووي ولا فلا معنى لقولها فيما بعد مكان عرفتنا القى أمسكت عنها قول ابن أدام متكرراً يهل إلخ قال ابن القيم ثمانية صلى الله عليه وسلم خيرهم عند الإحرام بين الأتراك الثلاثة ثم بعد عند ذنوبهم من مكة الفصح الحج إلى البصرة لمن لم يكن معه هدى ثم حذفت ذلك عليهم عند المروة - قوله فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج أعلوا ما يحرمه في الأصل ثلاثة أنواع الحج وحده والعرة وحدها والعرة مع الحج وعلى حسب تنوع المحرمية يتنوع المحرمون وهم في الأصل أربعة ثلاث مفرد بالحج ومفرد بالعرة وحدها مع بينهما فالمفرد بالحج هو الذي يحرم بالحج والمفرد بالعرة هو الذي يحرم بالعرة لا غير وأما الجامع بينهما فهو عان قارن ومتمتع، أما القارن فعرفت الشرع فهو اسمر لا فاق يجمع بين إحرام العرة وإحرام الحج قبل وجود ركن العرة وهو الطواف كله أو أكثره فإني بالعرة أولاً ثم يأتي بالحج قبل أن يهل من العرة بالحلق أو التقصير سواء جمع بين الإحرامين بكلمة موصول أو منصرف حق لإحرام بالعرة ثم إحرام بالحج بعد ذلك قبل الطواف للعرة أو أكثره كان قارناً أو منفصلاً من القارن وهو الجمع بين الإحرامين بشرطه ولو كان إحرامه للحج بعد طواف العرة أو أكثره لا يكون قارناً بل يكون متمتعاً بوجود معنى المتمتع وهو أن يكون الإحرام بالحج بعد وجود ركن العرة كله وهو الطواف سبعة أشواط أو أكثره وهو أربعة أشواط، وكذلك لو أحرم بالحجة أولاً ثم بعد ذلك أحرم بالعرة يكون قارناً لا تياً بمعنى القارن لأنه لا يكره ذلك لأنه مخالفة السنة إذا السنة تقديم إحرام العرة على إحرام الحج إلا ترى أنه يقدم العرة على الحج في الفعل فكذلك في القول ثم إذا فعل ذلك ينظر إن أحرم بالعرة قبل أن يطوف بالحجته عليه أن يطوف أولاً بالعرة ويسعى لها فيطوف بالحجته ويسعى لها مراعاة للترتيب في الفعل فان لم يطف للعرة ومضى إلى عرفات وقف بها صار ناقضاً لعمرته لأن العرة تحتل الارتقاء لاجل الحج في الجملة لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قدمت مكة معمرة فخاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم أفضى عمرتك وأهل بالحج وصنع في حجتك ما يصنع الحاج وههنا وجد لي الارتقاء وهو الوقت بعرفة لأنه اشتغال بالركن الأصلي فيتمتع به ارتقاء العدة من ركة الطواف والترتيب في الفعل، وأما المتمتع في عرف الشريعة فهو اسم كافق يحرم بالعرة ويأتي بأفعاله من الطواف السبع أو يأتي بأكثر من كلها وهو الطواف أربعة أشواط أو أكثر في أشهر الحج ثم يحرم بالحج في أشهر الحج ويحرم من أفعاله ذلك قبل أن يلمأ بأفعاله فيما بين ذلك المأمراً صحيحاً فيحصل له النسيان في سفر واحد سواء حل من إحرام العرة بالحلق أو التقصير ولم يهل إذا كان ساقى المهدي متمتعاً فانه لا يجوز التحلل بينهما ويحرم بالحج قبل أن يهل من إحرام العرة وهذا عندنا وقال الشافعي سوق المهدي لا يمنع من التحلل فضلاً المتمتع نوعين متمتع لم يسق المهدي ومتمتع ساقى المهدي فالذي لم يسق المهدي يجوز له التحلل إذا فرغ من أفعاله العرة بالأخلاق وإذا تحلل صار حالاً ككسائر المتحللين إلى أن يحرم بالحج لانه إذا تحلل من العرة فقد خرج منها ولم يبق عليه شيء فيقيم بمكة حالاً لا يلمأ بأفعاله لأن الإمام لا يهل بيسد التمتع وأما الذي ساقى المهدي فانه لا يحل له التحلل إلا يوم النحر بعد الفيل في أشهر الحج عندنا وعند الشافعي يحل له التحلل وسوق المهدي لا يمنع من التحلل كذا في البدائع - ثم اختلف العلماء في هذه الأنواع الثلاثة أيها الأفضل فقال الشافعي ومالك وكثير من أفضلهما إلا أفراداً متمتع ثم القرآن وقال الجمهور في رواية الشهيرة عنه أفضلهما التمتع وقال أبو حنيفة وآخرون أفضلهما القرآن ثم التمتع ثم الأفراد وفي رواية عن أبي حنيفة أن الأفراد أفضل من التمتع قال الشافعي ابن الهيثم المراد بالأفراد في الخلافة أن يأتي بكل منهما مفرداً أحلاً قالما روى عن محمد بن قولبة حجة كوفية وعرة كوفية أفضل عندي من من القرآن أما صحيح الاقتصار على أحدهما فلا اشكال أن القرآن أفضل بالأخلاق، أم قال النووي ولا شك أن القرآن أفضل من الأفراد الذين يكافئون في سنته عندنا ولو قيل أحد أن الحج وحده أفضل من القرآن، أم - قال البخاري كذا قال والخلاف ثابت تدنياً واحداً فاما قديماً فالثابت عن عمر أنه قال أن أتو بحكم وعمر تكبران تنشأ لكل منهما سفر أو عن ابن مسعود نحوه أخرجه ابن أبي شيبة وغيره وأما حديثاً فقد صرح القاضي حسين والمتولي بترجيح الأفراد ولو لم يعتمر في تلك السنة، أم - قلت قول عمر بن الخطاب ليس بصريح في الخلاف فإن أشك السقيرين يمكن في سنة واحدة وهذا هو محلنا نحن ألاما ومحمد حجة كوفية وعرة كوفية أفضل من القرآن والله أعلم، وحقيقة الخلاف في أصل المسألة ترجع إلى الخلاف في أنه عليه السلام كان في حجة قارناً أو مفرداً أو متمتعاً وقد مرحت في الباب أحاديث كثيرة ظاهرها الاختلاف قال الحافظ ابن تيمية والصواب أن الأحاديث في هذا الباب متفقة ليست بمتختلفة الاختلافاً سبباً يقع مثله في غير ذلك وقد جمع بينها أبو يعلى بن حزم الظاهري في كتاب حقه في حجة الوداع خاشعة وادعى أنه صلى الله عليه وسلم كان قارناً وتأول باقي الأحاديث وقال عياض قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث فمن عجيب منصف ومن مقصر مكلف ومن مطبل مكثرو من مقصر مختصر قال وأوسعهم في ذلك نفساً أبو جعفر الطحاوي الحنفية فانه يتكلم في ذلك زيادة على ألف وثمة ويتكلم في ذلك أبو جعفر الطحاوي

بيان أن الأفعاله من حجتك

اختلاف العلماء في أنواع الإحرام الفضل

احتمل ان يراد به الفرد المسمى بالقرآن في الاصطلاح الحادث وهو مدعانا وان يراد به الفرد المخصوص باسم التمتع في ذلك الاصطلاح فعليتنا ان
 ننظر أولا في انما اعتمد في عروة الصحابة او ثانيا في ترجيح اى الفردين بالدليل ولا دل بين في ضمن الترجيح وثم دلالات أخر على الترجيح مجردة
 عن بيان عمومته عرفنا انما الاول فاما الصحيحين عز سعيد بن المسيب قال اجمع على وعثمان بن عفان فكان عثمان بن عيسى عن المتعة فقال على ما تريد
 الى امر فله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه فقال عثمان دعنا منك فقال على رضائى لا استطيع ان ادعك فلما رأى على ذلك اهل بها جئنا
 هذا لفظ مسلم ولفظ البخارى اختلف على وعثمان بن عفان والمتعة فقال على ما تريد الا ان تنهى عن امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى
 ذلك على رضائى اهل بها جميعا فهدا بين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان محملا بها وسياتيك عن على بن التميمي يرويه ويقيدها ايضا ان الجمع بينهما
 تمتع فان عثمان كان ينهى عن المتعة وقصد على اظهار مخالفة تقرير لما فعله عليه السلام وانه لو ينفق فقرن وانما تكون مخالفة اذا كانت المتعة
 التى نفى عنها عثمان هي القرن فدل على الامر من الذين عتقها وتضمن اتفاقا على وعثمان على ان القرن من سمي التمتع ويشتد يجب حمل قول ابن عمر
 تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم على التمتع الذى تسميه قرنا ولو لم يكن عنه ما خالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ما قلناه وهو ما في صحيح
 مسلم عن ابن عمر انه قرن الحج مع العرة وطاف لهما طوافا واحدا ثم قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فظهر ان قوله بلفظ المتعة في ذلك
 الحديث الفرد المسمى بالقرآن وكذا يبرز مثل هذا في قول عمران بن حصين تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعتنا معه ولو لم يوجد عنه غير ذلك
 فكيف وقد وجد وهو ما في صحيح مسلم عن عمران بن حصين قال لمطرب أحدك حديثا عسى الله ان ينفك به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
 بين حج وعمرته ثم لم ينه عنه حتى مات ولم ينزل قرآن يحرمه وكذا يجب مثل ما قلناه في حديث عائشة تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اخره تقدم
 ولو لم يوجد عنها ما يخالفه فكيف وقد وجد ما هو ظاهر فيه وهو ما في سنن ابن داود عن النخعي حديثا زهير بن معاوية حديثا ابواسحق عن عمار هـ
 سئل ابن عمر كرم الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرتين فقالت عائشة لقد علم ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثا سوى التى
 قرن بحجته وكذا ما في مسلم عن ابى موسى كان يفتى بالمتعة يعنى بقتليها وقول عمر له قد علمت انه صلى الله عليه وسلم فعله واحصاها به اى فعلوا ما يعنى
 متعة فهو عليه السلام فعل النوع المسمى بالقرآن وهو فعلوا الترجع المخصوص باسم المتعة في عرفنا بواسطة فصح الحج الى عمر ويدل على اعتراف عمر به
 عنه صلى الله عليه وسلم ما في البخارى عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انى ليلة آت من ربي عز وجل فقال صلى في
 هذا الوادى المبارك ركعتين وقل عر في حجة ولا بد له من امتثال ما أمر به في منامه الذى هو وحى وما في ابن ابي اود والنسائي عن منصور بن باجة
 عن الاعشى كلاهما عن ابى وايل عن الصبي بن معبد التلقى قال اهللت بها معا فقال عمر هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وروى من طرق
 أخرى وصححه الدارقطني قال واصحة اسنادا حديث منصور والاعشى عن ابى وايل عن الصبي بن عمر واما الثاني ففي الصحيح عن بكر بن عبد الله المزني
 عن انس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بلحج والعمرة جميعا قال بكر فقلت ان عمر بن الخطاب قال بلحج وحده فقلت انسا فحدثت بقول ابن عمر
 فقال انس ما تعددنا الا بصيائنا سمعت النسيج صلى الله عليه وسلم يقول لبنيك حج وعمره وقول ابن الجوزي اناسا كان اذا ذاك صبيبا لقصد تقديم
 رواية ابن عمر عليه غلط بل كان من انس في حجة الوداع عشرين سنة وواحد وعشرين واثنى عشر وعشرين او ثلاثا وعشرين سنة وذلك انما اختلف
 في انه توفي سنة تسعين من الهجرة واحد وتسعين واثنى عشر وتسعين او ثلاث وتسعين ذكر ذلك الذهبي في كتاب العبر وقدم النبي صلى الله
 عليه وسلم المدينة وستة عشر سنين فكيف يسوغ الحكم عليه بسن انصبا اذ ذاك مع اننا نأبى ابن عمر انس في السن ستة واحدا وستة وبعض من
 ثوان رواية ابن عمر عن علي بن اسلامه افراد معارضة برواية عن التمتع كما معناك وعلمت ان مراده بالتمتع القرن كما حققته وثبت عن ابن عمر فعله وتسميته
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكرناه آنفا ولم يختلف على انس احد من الرواة في انه عليه السلام كان قارنا قالوا والتفق عن انس ستة عشر
 داويا انه عليه السلام قرن مع زيادة ملازمته لرسول الله صلى الله عليه وسلم لان كان خادمه لا يفرقة حتى ان في بعض طرقه كنت اخذ بزمار ناقة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تقصع بجرتها ولعابها يسيل على يدي وهو يقول لبنيك حجة وعمره معا وفي صحيح مسلم عن عبد العزيز وحيد ويحيى بن
 ابى اسحق انهم سمعوا انس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبنيك حج وعمره وحج وروى ابو يوسف عن مجيب بن سعيد الانصاري عن انس
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبنيك حج وعمره معا وروى النسائي من حديث ابى اسما عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل
 بالحج والعمرة حين صلى الظهر وروى البزار من حديث زيد بن اسلم مولى عمر بن الخطاب عن انس مثله وذكر كعب بن جندب عن مصعب بن سليم قال سمعت
 انس مثله قال وحديث ثابت البناني عن انس مثله وفي صحيح البخارى عن قتادة عن انس اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع عمر فذكرها و
 قال عمر مع حجة وذكر عبد الزراق حديثا معمر عن ابى اوب عن ابى قلابة وحيد بن هلال عن انس مثله فهو لاء جماعة من ذكرنا فلو تيق شعبة

افضل وان لم يسبق لنا التمتع وهذه هي طريقة شيخنا وهي التي تليق بأصول احمد والنبى صلى الله عليه وسلم لو ثبت انه كان جعلها عمرة مع سوته الهدى بل وكد انه كان جعلها عمرة ولم يسبق الهدى، ينبغي ان يقال فأي الامرين افضل ان يسوق وليترك السوق ويتبع كحاوذة النبى صلى الله عليه وسلم انه فعله، قيل قد تعرض في هذه المسئلة امران احدهما انه صلى الله عليه وسلم قرن وساق الهدى ولم يكن الله سبحانه ليختار له الا افضل الامور ولا سيما وقد حكمه الوحي به من ربه تعالى وخير الهدى هديك والثاني قوله لو استقبلت من امرى ما استبريت لما سقت الهدى في جعلتها عمرة فهذا يقتضيه انه لو كان هذا الوقت الذي تتكلم فيه هو وقت احرامه لكان احرم بجرعة ولم يسبق الهدى لان الذي استبرأه هو الذي فعله ومضى فصار خلفه والذي استقبله هو الذي لم يفعله بعد بل هو اقامه فبان انه لو كان مستقبلا لما استبرأه وهو الاحرام بالعمرة دون هدى ومعلوم ان لا يختار ان ينتقل عن الفضل الى المفضول بل انما يختار الفضل وهذا يدل على ان آخر الامرين منه ترجيح التمتع، ولما رجع القرآن مع السبق ان يقول هو صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا الاجل ان الذي فعله مفضول مرجح بل لان الصحابة شق عليهم ان يحلوا من احرامهم مع بقائه هو محرما وكان يختار موافقته لم يفعلوا ما امر به مع ان شراح قبول ومحبته وقد ينقل عن الفضل الى المفضول لما فيه من الموافقة لقلوبهم كما قال العائشة رضي الله عنها لو ان قولك حدث علي بن ابي طالب لقلت لك لعلنا نترك ما هو الاولى للاجل الموافقة التاليت قصار هذا هو الاولى في هذا الحال فلكل اختيار للتمتع بلاهك وفي هذا جزم بين ما فعله وبارئ بؤدة عثمان وكبر الله سبحانه قد جمع له بين الامرين احدهما بفعله له الثاني بتمنيه وادائه فاعطاه اجرا فانه اجرنا من الموافقة تماما وكيف يكون ترك تخلفا التحلل ولم يسبق فيه الهدى افضل من تركه لم يتخلله تحلل وقد ساق فيه ما تبرزنه وكيف يكون ترك افضل في حقه من ترك اختار الله له واتاه الوحي من ربه فان قيل والتمتع وان تحلله تحلل لكن قد تكرر فيه الاحرام وانشاء عبادة محبوبة للرب والقرآن لا يترك رغبة الاحرام قيل في تعظيم شعائر الله بسوق الهدى والتعرب اليه بذلك من الفضل باليس في مجرد تكرار الاحرام ثم ان استلزامه قامة مقام تكرار وسوق الهدى لا مقابل له يقوم مقامه فان قيل فأيما افضل افراديا في عقبيه بالعمرة او تمتع يحل منه ثم يحرم بالبحر عقبيه قيل معاذ الله ان نظن ان تركنا قط افضل من تركنا الذي اختاره الله لافضل الخلق وسادات الامة وان نقول في تركه لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من الصحابة الذين حجوا معه بل ولا غيرهم من اصحابه انه افضل مما فعلوه معه بأمر فكيف يكون حج على وجه الارض افضل من الحج الذي حجه صلوات الله وسلامه عليه وأمر به افضل الخلق واختاره لهم وامرهم بفعله ما عداه من الاشياء اليه ووداه كان فعله ولا حج قط احل من هذا وهذا ثم قال واما من قال لي بالبحر وحده ثم ادخل عليه التمتع وطلق انه بذلك تخيم الاحاديث فعنده انه رأى احاديث افرادية بالبحر صحيحة فحمله على ابتداء احرامه ثم انه اتاه آية من ربه تعالى فقال قل عمرة في حجة فادخل العمرة حينئذ على الحج فصار قارنا ولهذا قال للبراء بن عازب اني سقت الهدى وقوت فكان مفردا في ابتداء احرامه قارنا في اثنتائه وايضا فان احل الميعل انه اهل بالعمرة ولا يلى بالتمتع ولا افراد العمرة ولا قال خرجنا لانسوى الى العمرة وقالوا اهل بالحج والي بالبحر وافرد بالحج وخرجنا لانسوى الى الحج وهذا يدل على ان الاحرام يقع او بالحج وشعبه الوحي من ربه تعالى بالقرآن فليكن بها سمعه انس يلقى بها وصديق وسمعه عائشة وابن عمر وجابر يلقى بالحج وحده او وصديقوا، قالوا وبهذا تنق الاحاديث وينزل عنها الاضطراب ورايب هذه المقالة لا يجوز ان ادخل العمرة على الحج ويرونه لغوا ويقولون ان ذلك خاص بالنبى صلى الله عليه وسلم فغيره قالوا وما يدلك على ذلك ان ابن عمر قال لي بالحج وحده وان قال اهل بها جميعا وكلها صا دقان فلا يمكن ان يكون اهلالة بالقرآن سابقا على اهلالة بالحج وحينئذ لا اذا احرام قارنا لم يكن بان يحرم بعد ذلك بحج مفرد وينقل الاحرام الى افراد فتعين انه احرام بالحج مفردا سمعه ابن عمر وعائشة وجابر فنقلوا ما سمعوه ثم ادخل عليه العمرة قارنا بها جميعا لما جاء الوحي من ربه فسمعه انس يلقى بها فنقل ما سمعه ثم اخبر عن نفسه بانه قرن واخبر عنه من تقدم ذكره من الصحابة بالقرآن فافهقت احاديثهم وذلك عنها الاضطراب التناقض قالوا ويدل عليه قول عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من اراد منك ان يهل بالحج وتمر فليقل ومن اراد ان يهل بتمر فليهل قالت عائشة فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج واهل به ناس معه فلهذا يدل على انه كان مفردا في ابتداء احرامه فعلم ان قرآنه كان بعد ذلك ولا يرب ان في هذا القول من مخالفة الاحاديث المتقدمة ودعوى التخصيص للنبى صلى الله عليه وسلم باحرامه لا يصح في حق الامة ما يرويه ويطلبه ومما يرويه ان انسا قال صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر يا نبى الله ثورك وصعد جبل البيلد واهل بالحج والتمر حين صلى الظهر في حديث عمران الذي جاءه من ربه قال له صلى الله عليه وسلم في هذا الوادى المبارك وقل عمرة في حجة فذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي روى عمر بن الخطاب وروى انس انك فعله سواء نصلى الظهر يراى الحليفة ثم قال لبيك حجوا بحجكم - امرت فمن قال اهل بالحج لا ينافى من قال اهل بها لان القارن يجوز له التلبية بالحج وبالعمرة وبها جميعا عندنا ومن قال افراد بالحج وافرد بالحج فيحتمل الافراد والتلبية ايضا فيكون معناه ومعنى قوله اهل بالحج واحدا - قال الحافظ ابن القيم ولا ريب ان قول عائشة وابن عمر افراد الحج يحتمل ثلاث معان: احلها الاهلالة بمفردا الثاني في افراد اعمال

الثالث انه حج حجة واحدة لم يحج معها غيرها بخلاف العرة فانها كانت اربع مرات ام - وقال الشيخ المانور رحمه الله وعندى مراده انه اعتمر وحج بأحرام واحد بدون التحلل بينهما مثل المتعمد في سوق المهدى فانه يحل بينهما ولم يحل النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما أمر أصحابه الذين لم يسوقوا المهدى ايا فاستكراه الصحابة ان يحلوا ويروحوا الى منى وهذا كبره تقطع منيا ووجه استنكاف الصحابة من سياق عن قريب ويمكن ان يقال في افرديا يحج وتمتع بالحج وقارن بأن اختلاف الصحابة ليس في احرامه عليه السلام بل الاحرام كان احرام القارن وانما اختلافهم في تلبية النبي صلى الله عليه وسلم اى لفظها انه ذكر لفظ الجواهر والعره او غيرها ولولنا ههنا لطيفة وهوان الشافعية قالوا في رواية شراقة بن مالك ان العمر دخل في الحجاز ان المراد به ان افعال العمر دخلت في افعال الحج فينبغي لنا ان نقول في افرديا يحج انه جعل الحج والعمرة مفردا مفردا، انك - واراد بقوله مولانا شيخه وشيخنا المحقق قدس الله روحه قال ابن القيم وما الذين قالوا ان احراما مطلقا لم يعين فيه نسكا ثم عيّن بعد ذلك لما جاء القضاء وهو بين الصفا والمروة وهو احد اركان الشا رحمه الله فعرض عليه في كتاب اختلاف الحديث قال وثبت انه خرج ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه ان من كان منهم اهلا ولم يكن معه هدى ان يجعلها عمره ثم قال ومن وصف انتظار النبي صلى الله عليه وسلم القضاء اذ لم يحج من المدينة بعد نزول القمر من طلب الاضحية فيما وسع الله من الحج والعمرة فيشبه ان يكون احفظ لان مقتضى ما يتلوه عينان فانظر القضاء كذلك حفظ عنه في الحج ينتظر القضاء وعند ارباب هذا القول انشد في الصحيحين عن عائشة رقت قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر حجّا ولا عمرة وفي لفظ يلقى لا يذكر حجّا ولا عمرة وفي رواية اخرى خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى الا الحج حتى اخادقنا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون معه هدى اذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة ان يحل وقال طاوس خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمى حجّا ولا عمرة ينتظر القضاء فنزل القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم اهلا بالحج ولم يكن معه هدى ان يجعلها عمره الحديث - وقال جابر بن جندب الطويل في سياق حجة النبي صلى الله عليه وسلم ففصل رسول الله صلى الله عليه وسلم في السجدة ثم ركب القمراء حتى اذا استوت به نأته على البلاء نظرت الى ما جبرى من بين يديه من لآكب وماش وعن عبيد مثل ذلك وعن يساره مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا وعليه ينزل القرآن وهو يعلو تأويله فما عمل به من شئ علمناه فاهل البيت لبيتك اللهم لبيتك لبيتك لا شريك لك لبيتك ان الحمد والمنة لك والمالك لا شريك لك واهل الناس بهذا الذي يهلون به ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبية فآخبر جابر انه لم يزد على هذه التلبية ولم يذكر انه اضاف اليها حجّا ولا عمرة ولا قرآنا وليس في شئ من هذه الاعذار ما يناقض احاديث تعيين النسك الذي احرم به في الابتداء وانه القرآن فاما حديث طاوس فهو مرسل لا يعارض به الاساطين المسندات ولا يعجز انصالة بوجه صحيح ولا حسن ولو صح فانتظاره للقضاء كان فيما بينه وبين الميقات فجاءه القضاء فهو بذلك الوادى اناه آت من ربه تعالى فقال صل في هذا الوادى المبارك وقل عمر في حجة فينبأ القضاء الذي انتظر جاءه قبل الاحرام فعين له القرآن وقول طاوس نزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة هو قضاء آخر غير القضاء الذي نزل عليه يا حرامه فان ذلك كان بوادى العقيق وانما القضاء الذي نزل عليه بين الصفا والمروة قضاء القيس الذي امر به الصحابة الى العمرة فحينئذ امر كل من لم يكن معه هدى منهم ان يفسح الى عمرة وقال لو استقبلت من امرى ما استديرت لما شقت الهدى ولجعلتها عمرة وكان هذا امرهم بالوحى فأنهم ما توقعوا فيه قال انظر الى الذي أمركم به فافعلوه فاما قول عائشة خرجنا لا نذكر حجّا ولا عمرة فهذا ان كان محفوظا عنها وجب حملها على ما قبل الاحرام والا فاقض سائر الزايات الصحيحة عنها ان منهم من اهل عند الميقات بالحج ومنهم من اهل بعره وانما متن اهل بعره واما قولها تلى لان ذكر حجّا ولا عمرة فهذا في ابتداء الاحرام ولم يقل انهم استمروا على ذلك الى مكة هذا باطل قطعا فان الذين سمعوا احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اهل بهم شهدوا على ذلك واخبروا به ولا سبيل الى ردوا يا نعم ولو صح عن عائشة ذلك لكان غايته انها لم تحفظ اهل الميقات او نفقه وحفظ غيرها من الصحابة فأثبتته والرجال بذلك اعلم من النساء واما قول جابر رضي الله عنه واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد فليس فيه الا اخبار عن صفة تلبية وليس فيه نفى لتعيين النسك الذي احرم به بوجه من الجوه وبحال حال ولو كانت هذه الاحاديث صريحة في نفى التعيين لكان احاديث اهل الاثبات اولى بالاخذ منها لكثرةها وصحتها واتصالها وانما مثبتة مبينة متضمنة لزيادة خفيت على من نفى وهذا يحل الله واصح وبالله التوفيق، ام - وقال المحققان بن حجر رحمه الله تعالى على ذلك الال على ترجيح كونه صلى الله عليه وسلم قارنا وهذا يقتضيه رفع الشك عن ذلك والمصير الى انه كان قارنا ومقتضى ذلك ان يكون القرآن افضل من افراد ومن التمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال الثوري وابو حنيفة واسحاق بن راهوية والشافعية الحنفية وابن المنذر وابو اسحق المروزي ومن المتأخرين تقي الدين السبكي وبصح مع النووي في اختياره انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا وان الافراد مع ذلك افضل مستند الى انه صلى الله عليه وسلم اختار الافراد اذ كان ثم ادخل عليه العمرة لبيان جواز الاعتمار في اشهر الحج ولو فهم كما توابعوا من افهم الفجور والمحقق يتعقب به كلامه ان البيان قد سبق منه صلى الله عليه وسلم في عمرة الثلاث فانه احرم بكل منها في ذي القعدة عمره الحديث التي صدر

وحد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع موافقين لهلال ذي الحجة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد منكم أن يهمل فليهمل فلو لا أني أهملت لأهملت بعمر قالت فكان من القوم من أهل بعرة ومنهم من أهل بالحج قالت فكنت أنا ممن أهل بعرة فخرجنا حتى قد منامة فأدركني يوم عرفة وأنا حائض لم أحل من عمرتي فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمتي وعمرتك واقض رأسك وامتشيطي وأهلي بالحج قالت ففعلت فلما كانت ليلة الحضبة وقد قضى الله حجتنا أرسل محي عبد الرحمن بن أبي بكر فأرشدني وخرجني إلى التعيم فأهملت بعمرتي فقضى الله حجتنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدي

عن البيت فيها وعمر القضيبة التي بعدها وعمر الجعترانة ولو كان أراد باعتنا ومع حجة بيان الجواز فقط مع أن الأفضل خلافه لا كتفي في ذلك بأمر أصحابه أن يشعروا بحجهم إلى العمرة وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل بكونه صلى الله عليه وسلم نعمته فقال لو كان سقت الهدى لأحللت ولا ينبغي إلا الأفضل وهو قول أحمد بن حنبل والمشهور عنه وأجيب بأنه إنما تمتعنا تطييباً للقلب أصحابه يحرمهم على فوات موافقة ولا فالأفضل ما اختاره الله واستمر عليه وقال ابن قدامة يترجح التمتع بأن الذي يفرق أن اعتمر بعدها فهي عمره فختلفت في أجزاء من حجة الإسلام بخلاف عمره التمتع فهي مجزئة بالأخلاق فيترجح التمتع على الأفراد وبليدة القرآن وقال من رجع القرآن هو أشق من التمتع وعمرته مجزئة بالأخلاق فيكون أفضل منها وحكي عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاثة في الفضل سواء وهو مقتضى تصريف ابن خزيمة في صحيحه وعن أبي يوسف القرآن والتمتع والفضل سواء وأما أفضل من الأفراد وعمرته من ساق الهدى فالقرآن أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يبق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما اعتناه وأمر به أصحابه زاد بعض أهل العلم ومن أراد أن ينهي عمرته من يله سقراً فالأفراد أفضل له قال وهذا أصل المذهب وأشبها بموافقة الأحاديث الصحيحة فمن قال الأفراد أفضل فعلى هذا يتناول لأن أعمال سفرين للمسكين أكثر مشقة فيكون أعظم أجراً وينجز عن عمرته من غير نقص في اختلاف، أم وإلى هذا الأخير أشار محمد رحمه الله في قوله حجة كوفية وعمره كوفية أفضل عندنا من القرآن كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** موافقين لهلال ذي الحجة أي قرب طلوعه وسيلاني أهما قالت خرجنا لحسن بيقين من ذي القعدة والخمس قربة من آخر الشهر فوفاها هو الهلال وهم في الطريق لأفهم دخلوا مكة في الرابع من ذي الحجة وفي حاشية السند في قوله موافقين أي مقارنين له كذلك في بعض الشرح وليس المراد به حقيقة المقارنة بل المراد المقارنة تنزيلاً لها منزلة المقارنة لأن خروجهم كان قبله لحسن بيقين من ذي القعدة والله تعالى أعلم وقال بعضهم أي قرب طلوعه من أوفى عليه اشرف وعلى هذا فعل لفظ الشرح مقارنين بالباء فانقلب على بعض النسخين فكتب النون موضع الباء والله تعالى أعلم **قوله** فلو لا أني أهملت لأهملت بعمره أي فيه أشعار يكون التمتع أفضل لمن لم يبق الهدى فان هذا القول صدر منه صلى الله عليه وسلم قبل الأمر بالفح في ابتدائه الإحرام كما هو الظاهر وقد مر بيان المذهب فيه قريباً **قوله** فأدركني يوم عرفة وأنا حائض لم أحل من عمرتي فأشكرت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليها وشكواها ذلك له كان يوم الودعة ووقع عند مسلم من طريق مجاهد عن عائشة رضي أن طهرها كان بعرفة وفي رواية القاسم عنها وطهرت بصبيحة ليلة عرفة حتى قد مناصني وله من طريقه فخرجت في حجتني حتى نزلنا مني فظهرت ثم طقنا بالبيت الحديث وانفقت الرأيت كلها على أنها طافت طواف الأفاضة من يوم النحر واقصرها في شرف مسلم على النقل عن أبي محمد بن محمد أن عائشة حاضت يوم السبت ثالث ذي الحجة وطهرت يوم السبت عاشوراء يوم النحر وإنما أحداً ابن حزم من هذه الروايات التي في مسلم وصححه بين قول مجاهد وقول القاسم إنما رأيت الطهر وهي بعرة ولم تتهيأ للاغتسال إلا بعد أن نزلت مني أو انقطع الدم عنها بعرفة وأرأت الطهر إلا بعد أن نزلت مني وهذا أول والله أعلم **قوله** فلما كانت ليلة الحصبية نفيتم الماء وسكون الصاد المحملين ثم الموحدة هي الليلة التي نزلوا فيها في الحصب وهو المكان الذي نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة **قوله** وقد قضى الله حجتنا الخ لم تقل حجتنا وعمرتنا كما قالت فيما بعد أي بعد عمره التعيم ففيه دلالة على أنها صارت مفردة بعد نفض العمرة والله تعالى أعلم **قوله** ولم يكن في ذلك هدي الخ ظاهر أن ذلك من قول عائشة رضي وكذا أخرجه البخاري من طريق يحيى القطان عن هشام وأبي سعيد عن علي بن مسهر وغيره لكن أخرجه البخاري في المحيض من طريق أبي أسامة عن هشام عن عمره الخ فقال في آخره قال هشام ولم يكن في شيء من ذلك الخ فتبين أنه في رواية علق وابن غير ويحيى ومن وافقه مودج وكذا أخرجه من طريق وهيب الجاهلي عن هشام ورواه ابن جرير عن هشام فلم يذكر الزبيلة أخرجه أبو عوانة وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهري وأبو الأسود عن عروة بدون الزيادة قال ابن بطال فظهر بذلك أن لا دليل فيه لمن قال الزبيلة لم تكن قارئة حيث قال لو كانت قارئة لوجب عليها الهدى للقرآن قال الحافظ فاجاب عن ذلك أن هذا

[illegible]

فام حجة الوديع فمتامن أهل بجرة ومتامن أهل بجر وعمره ومتامن أهل بالجر وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجر فأما من أهل بجرة ففعل وأما من أهل بجر أوجع بالجر والعمره فلم يجلوا حتى كان يوم النحر وحل شأنا أبو بكر بن أبي شيبه وعمره النادر زهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا نرى إلا الحج حتى إذا كنا بسربنا وأقرب منها حضمت فدخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابكي فقال أنفست يعني الحضيضة قالت قلنم قال هذه شئ كتب الله علي بنات آدم فاقضيا بقض الحائض غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغتسل قالت وخطي رسول الله صلى الله عليه وسلم دل على إدراج هذه البجلة في الرواية الماضية كما حققنا هناك قولنا أما من أهل بجر أوجع بالجر والعمره قال ابن القيم أما حدثني ابن الأسود عن عائشة هذا وكذا حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عنها فجو فوجد ثبات فذكرها الحفاظ وها أهل أن يكرهوا نقل عن أهل نخطه حديث ابن الأسود وقال الحفاظ إبراهيم بن حزم هذا حديثان متكرران جدا قال وكذا ابن الأسود في هذا النور حديث لا يخلفه بكتبه ووهنه وبطلانه والحب كيف جاز على من رواه فان الزهري قد خالف بالأسود ويحيى بن عبد الرحمن وهو حافظ منهما وكذلك خالفهما غيره من له مزيد اختصاص بعائشة رة ثقال أبو جهم واسلموا الروحوا للحديثين المتكويين عن عائشة يعني الذين أنكروا أن يخرج روايتهما على أن المراد بقولها أن الذين أهلوا الحج أوجع وعمره لم يجلوا حتى كان يوم النحر حين قصوا مناسك الحج أنما عنت بذلك من كان معه الهدى وهذا تنفي النكرة عن هذين الحديثين وهذا تألف الأحاديث كالأهـام وهذا ما قد منه في أوائل الباب من وجه التطبيق بين الأحاديث وقد كررنا هناك أيضا أن أمر صلى الله عليه وسلم من معه الهدى أن يجل بالجر مع عمره أنما كان في حق المعتمرين الذين كان معهم الهدى والله اعلم وفيما ذكرنا من كلام يحيى بن حزم الذي نقله ابن القيم في الهدى أن ارتضاة بسكوته عابرة لمن كان يحوله محض انكار الحفاظ على حديثه وتوهينه بما رواه من غير تحريج في أسأده فقد يكون منشأ الانكار عدم التقطن لوجها الجمع بينه وبين سائر الروايات في بادي الرأي ثم إذا ظهر له وجه التوفيق بينهما بعد التأمل يحكمون بذهب النكرة والوهن عنه ثم قد يتفاوت الأفهام في مقام التطبيق فيظن واحد منهم أن الحديث متكرر وليس هو كذلك عند الآخرين ونظيره ما حكاه إبراهيم بن حزم على حديث لا يسأله بنت أبي بكر بأنه متكرر باطل بلا شك لخالفه الأثرات في نزعته ثوابه ابن القيم فقال الحديث ليس بمكرر ولا باطل وهو صحيح وإنما أتى إبراهيم بن حزم في فهمه قال فرد أحاديث الثقات بطل هذا الوجه ولا سبيل إليه أم فليحفظ هذا التنبيه فانه نافع جدا قولنا حتى إذا كنا بسربنا وأقرب منها حضمت فدخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابكي فبينما نحن من عشرة أميال وهو موضع من البصرة وقد يصير من خاله الحفاظم واختلت الأقوال وتقلد المسافة بينها وبين مكة من ستة أميال إلى عشرة بل إلى أربعين منها كما في شرح النووي وغيره قولنا أنفست أي نفقت النون ومنها وانفقت ففهم أي حضمت وأما الولادة فيقال فيه أنفست بالضم ذكره الطبري قولنا هذا شئ كتب الله علي بنات آدم قال القاري وفيه تسليط لها فان البلية إذا عمت طابت قال النووي ومعناه أنك لست مختصة به بل كل بنات آدم يكون منهن هذا كما يكون منهن ومن الرجال البول والغائط وغيرهما وقال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله الكلام رابنه شئ يكثرت وقوعه فثبت هذا الشئ يجب في حكمة الشرائع أن يندفع عنه المحرم وان ليس له سنة ظاهره فذلك سقط عنه (أي الحائض) طواف القدام والوداع قولنا على بنات آدم لم يستدل البخاري في صحيحه في كتاب الحيض بوجوم هذا الحديث على أن الحيض كان في جميع بنات آدم وأنكره علي بن قال ان الحيض أول ما أرسل ودفع في بني إسرائيل وكانت يشترط ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود بأسناد صحيح قال كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تشوف للرجل فأنق الله عليهم الحيض ومنعهم المساجد وعند عن عائشة نحوه قال الداهودي ليس بينهما مخالفة فان نساء بني إسرائيل من بنات آدم فعلى هذا فقولها بنات آدم عام أريد به الخصوص قلت ويمكن أن يجمع بينهما مع القول بالتعميم بأن الذي أرسل على نساء بني إسرائيل طول مكثه بمن عقوبة لمن لا يترك له وجوده وقد مر في الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره أن قوله تعالى في قصة إبراهيم وأمرأته قائمة ففعلت أي حاضت والقصة متقدمة على بني إسرائيل بلارب ودعى الحاكم وابن المنذر بأسناد صحيح عن ابن عباس أن ابتلاء الحيض كان على حواء بعد أن أهبطت من الجنة وإذا كان كذلك فبنات آدم ميتاها والله أعلم كذا في القم قولنا فاقضيا المراد بالقضاء هنا الإداء وهما في اللغة بمعنى واحد قولنا غير أن لا تطوف بالبيت الخ هذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة وأما السمع فكان الطواف إذا لا يصح إلا بعد الطواف واختلفت فعلة للمنع من الطواف فمن شرط الطهارة في الطواف قال لا خلاف طاهر ومن لم يشططها قال أن البيت في المسجد والحائض لا تدخل المسجد قولنا وخطي رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم الخ قال البخاري فيه احتجاج جماعة من العلماء في جواز الاشتراك في هدي التمتع والقران ومنع ذلك قال ابن بطال لا ولا حجة لمن خالفه في هذا الحديث لأن قوله نخرجنا من أزواجه البقرة يحتمل أن يكون نخرجنا من أزواجه البقرة قال وهذا غير مدعوق والتأويل ورد بان في نفعه رواية عروة عن عائشة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم عن أعمق من نسائه بقره ذكره ابن عبد البر من حديث الأوزاعي عن الزهري عن عروة وفي الصحيحين من حديث جابر فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم عن نسائه بقره

تأنيده من جواز الاشتراك في هدي التمتع والقران

عن نسائه بالبقر **حدثني سليمان بن عبيد الله** الزبلي القيلي في حديثنا أبو عامر عبد الملك بن عمر حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة المصممي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنكرنا له الحج حتى جئنا سبأ فطهرت فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال ليبيك فقلت والله لو دنتني لو أن خرجت العام قال مالك لعلك نفست قلت نعم قال هذا شيء كتبه الله على بنات آدم عليه السلام فعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهرى قالت فلما قادت مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه اجعلوها عمرق فأهل الناس إلا من كان معه الهدي

يوم الخروفي رواية بقرق في حجة وفي رواية ذبيحها عن نسائه وفي صحيح الحاكم شرح الشيخين من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ذبيح رسول الله صلى الله عليه وسلم عمن اعتمر من نسائه في حجة الوديع بقرق يمينهم - ام - وأما في النسائي ذبيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام يوم يجيئنا بقرق بقرق فقال للحافظ أنه شاذ يخالف لما تقدم - ام - قلت وسياق بقية الكلام عليه في شرح بعض أحاديث جابر عند المؤلف فانتظر - ثم قال للحافظ وقد أخرجه مسلم أيضاً من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن كنانة بلفظ أهدي يدل صحة والظاهر أن التصرف من الرواية لا يثبت في الحديث ذكر الخروفي بل بعضهم على الأصح فأن رواية أبي هريرة صريحة في أن ذلك كان عمن اعتمر من نسائه فقويت رواية من رواه بلفظ أهدي وتبين أنه هدي لا تمتنع فليس فيه حجة على مالك في قوله لأصحاباً على أهل معنى وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك في الهدي والأصحية والله أعلم واستدل ببعضهم بحديث الباب على أن البقرة تجزئ عن أكثر من سبعة لأن الظاهر أنه لم يتخلف أحد من زوجاته يومئذ وهن تسع قال الشوكاني ولكن لا يخفى أن مجرد هذا الظاهر لا تقاض به الأحاديث الصريحة الصحيحة الواردة في أجزاء البقرة عن سبعة المجمع على مدلولها والله أعلم - ام - قلت وقد تقدم ترجيح كون عائشة مفردة بعد رفض البقرة فطهرت بلا خلة في قولها ونحوه من نسائه لأن المفرد لا دم عليه وقد ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم عن عائشة بقرق لرفضها التمر كحاشيت تحقيقه والله تعالى أعلم **قوله** بالبقر **قال النووي** استدلال به مالك في أن التضحية بالبقر أفضل من بدنة لأنه لا دليل فيه لانه ليس فيه ذكر تفضيل البقرة لأعموم لفظ اغناهي قضية عين محتملة الأمور فلا حجة فيها لما قاله وذهب الشافعي إلى أن التضحية بالبدة أفضل من البقرة لقوله صلى الله عليه وسلم من راح في الشعاة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الشعاة الثانية فكأنما قرب بقرق الآخرة **قوله** فطهرت الخ قال النووي هو بغير الطلوع وكسر الميم أي حضنت يقال حضنت المرأة وتحيضت وطهرت وعركت بغير المرأة ونقست ومخكت وأعصرت وأكبرت كل ما يحسنه واحد الأهم منه الحيض والطمث والعراك الضحك والكبار والأعصار وهي حائض وحائضه في لغة غريبة حكها الفراء طامث وعارك ومكبر ومحصر في هذه الأحاديث جواز خروج الرجل بأمرأة وهو مشروع بالإجماع واجمعوا على أن الحج يجب على المرأة إذا استطاعته واختلف السلف هل المحرم لها من شرط الاستطاعة واجمعوا على أن زوجها إن يمنحها من حج النظر واما حج الفرض فقال جمهور العلماء ليس له منعها منه وللشافعي فيه قولان أحدهما لا يمنحها منه كما قال الجمهور وأصحهما أنه منعه على الفور والحج على التراخي قال أصحابنا لا يجب له أن يحج بزوجه للأحاديث الصحيحة فيه **قوله** لو دنتني لو أن خرجت العام الخ أي ظناً منها أن الحيض يمنعه من الحج من الحج **قوله** اجعلوها عمرق الخ أي أمرهم أن يصرفوا أحرارهم بنية الحج إلى الحرم بأن يكتفوا بأعمالها فيكون فسخ الحج إلى الحرم - وقد مر في هذا المعنى كثيرون من الصحابة غير عائشة منهم عبد الله بن عباس وابن عمر وأسماء وحصة وعمران وأبو موسى وكل هؤلاء عند البخاري والبراء عند أبي بصير بأسناد رجاله رجال الصحيح وسهل بن حنيف عند الطبراني في الكبير بأسناد رجاله موثقون وسيرة بن معبد الحنفى عند أبي داود وأبو عبد الله بن أبي شامة في الصحيح وأصحابه ومالك والشافعي من الأربعة عدم استمرار رجواز الفسخ فلو أحرر ما يلحق لم يجز عندهم فسخه أو العترة ولا العكس خلافاً للحنابلة والظاهر أنه وعلمت أهل الحديث في قولهم أنه يفسخ الحج إذا طاعت للقدم إلى عمرق وظاهر كلام بعضهم أن هذا واجب وقال بعض الحنابلة (وهو ابن القيم رحمه الله) نحن نشهد الله أننا لو أحررنا يحج لرأينا فرضاً فسخه إلى عمرق تغدياً من غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن في السان عن البراء بن عازب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فأخبرنا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوها عمرق فقال للناس يا رسول الله قل أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرق قال انظروا ما أمركم به فانقلوا فرددوا عليه القول فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة غضبان فماتت الغضب وجهه فقال من أغضبك لغضبه الله قال وما لي لا أغضب؟ أنا أمرت أن لا أتبع في لفظ المسلمو دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضبان فقلت ومن أغضبك يا رسول الله أدخل الله النار قال وما شعرت أني أمرت الناس بأمر فأنا هو يترددون الحديث وقال سلمة بن شبيب لأحمد كل أمرك عندي حسن إلا خلة واحدة قال وما هي قال تقول بفسخ الحج إلى الحرم فقال يا سلمة كنت أظنني لك عقلاً عندي في ذلك أحد عشر حديثاً صحاحاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكروا قولك وقد ردد في الصحيح أمرنا لما أحللتنا أن نحرم إذا توجهنا إلى الحرم قال فأهلنا من البراء فقال سراقه بك بك جرحتم يا رسول الله ألمنا هذا أم لا أريد وفي لفظ أريد متعنا هذه لعامنا هذا أم لا أريد وفي حديث جابر الطويل عند مسلم حتى إذا كان آخر طواف على الحرم فقال لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي وجعلتها عمرق فمن كان منكراً لم يمتعه هدي

أقول العلماء في أن جازئ في الحج أو قبله من غير أن يكون له أهلية أو ادعى الحرام

فليصل وليجعلها عمره فقام سلقه بن مالك بن جشم فقال يا رسول الله ألعاننا هذا أم لا بد فشتك رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه واحدة في الخوذة قال
دخلت العمرة في الحجر مرتين لايل لأبد وفي السان عن الرعي بن سيرة عن أبيه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حقا فإكان يصفان قال له سراقته ينزل
المدح يا رسول الله أقص لنا قصصا قديمة كذا ولد واليوم فقال إن الله عز وجل قد أدخل عليكم في حكمة عمره فإذا قد تم من قطوف بالبيت وصح بين الصفا
المروة فقد حل باليمن كان أهدي وظاهر هذا أن مجرد الطواف بالبيت يصير إلى العمرة شاة وأبى قلت إن الناس يكرهون ذلك عليك قال هي سنة نبينا صلى الله عليه وسلم
الشعاع عن ابن عباس قال من جاء محلا بالحج فأن الطواف بالبيت يصير إلى العمرة شاة وأبى قلت إن الناس يكرهون ذلك عليك قال هي سنة نبينا صلى الله عليه وسلم
وان رغبوا عن كريب حولى ابن عباس أنه قال يا أبا عباس أريت قولك ما يحرم رجل لم يسق الهدى معه شروط بالبيت الأكل بعمره وأطاف بها حاج قطفا
معه الهدى إلا اجتمعت له حجة وعمره والناس لا يقولون هذا قال ويحك إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من مكة في حجة الوداع فأتى مكة فأتى مكة فأتى مكة
صلى الله عليه وسلم لم يكن معه الهدى أن يطوف بالبيت ويحل بعمره ففعل الرجل منهم يقول يا رسول الله ألعاننا هذا أم لا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ليس
بالحج ولكن عمره قلت هو في الصحيح باختصار رواه أحمد ورجاله ثقات وفي فتح القدير وقال بعض أهل العلم كل من طاف بالبيت من لا هدى معه من مفرج
أو قارن أو متمتع فقد حل ما وجب وأما حكمه وهذا أقوله صلى الله عليه وسلم إذا ادبر النحر من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد أظفر أصابعه أي حكمه أي دخل
وقت فطره فكذا الذي طاف أما أن يكون قد حل وأما أن يكون ذلك الوقت في حقه ليس وقت أحرم وعامة الفقهاء المجتهدون على منع الضم والحوافز لحديث
الضم بما صرح عن أبي ذر أنه قال لو كان لأحد بعدنا أن يصير بحج عمره ألعاننا هذا أم لا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه كان يقول فيمن حج ثم ضمها عمره
لو كان ذلك لأحد للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود وعنه وروى النسائي بإسناد صحيح وفيه ما يستدعي عن عثمان بن عفان أن سئل
عن متعة الحج فقال كانت لنا ليست لكم وفي سنن أبي داود والنسائي من حديث الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه قال قلت يا رسول الله أريت فتح الحج في
العمره لنا خاصة أم لا للناس عامة فقال بل لنا خاصة ولا لعامة حيث قال ألعاننا هذا أم لا يقول له لأبى لأن الروايات ألعاننا هذا أم لا يقول له
أشهر الحج أم لا لأن المراد فتح الحج إلى العمرة وذلك أن سبب الأمر للعمره ما كان إلا تقرير الشرع العمره في شهر الحج ما لم يكن ما منع سوق الهدى وذلك أن تمكن
مستعظما عندهم حتى كانوا يقولون في شهر الحج من ألعاننا هذا أم لا يقولون في شهر الحج من ألعاننا هذا أم لا يقولون في شهر الحج من ألعاننا هذا أم لا يقولون
ما في الصحيحين عن ابن عباس قال كانوا يقولون العمرة في شهر الحج من ألعاننا هذا أم لا يقولون في شهر الحج من ألعاننا هذا أم لا يقولون في شهر الحج من ألعاننا هذا أم لا يقولون
حلت العمره لمن اعتمر فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبيحة رابعة فحلل في الحج فأمروهم أن يجعلوا عمره فتعاطوا ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله
أي الحل قال الحل كذا فلو لم يكن حديث بلال بن الحارث ثابثا كما قال الأمام أحمد حيث قال لا يثبت عندى ولا يعرف هذا الرجل كل حديث ابن عباس في
صريحه في كون سبب الأمر بالعمره هو قصد محو استقر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه ألا ترى إلى ترتيبه الأمر بالعمره على ما كان عندهم من ذلك
بالفهم غير أن رضى الله عنه بعد ذلك ظن أن هذا الحكم مستمر بعد ثبوت السبب أي أهلا للول والأضطباع فقال به وظاهر خبره كأي ذروا غير أنه منقضى
بأنقضاء سببه ذلك ومضى عليه محققو الفقهاء المجتهدون وهو أولى لو كان قول أبي ذر عن رأى لأمن نقل عنه عليه السلام لأن الأصل المستمر في الشرع عدم
استصحاب قطع ما شرع فيه من العبادات وأبدلها بغيرها كما هو مشاهد في ما شرع فيه حتى يخيه وإذا كان الفسخ ينافي هذا مع
كون الشير له سببا لا مستمر وجب أن يكسره مع الرفع ثم بعد هذا رأيت التصريح في حديث سراقته يكون المسئول عنه العمره لا الفسخ في كتاب الآثار في
يحب التصديق بالقدري محمد بن الحسن قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله أن أنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سأل سراقته
ابن مالك بن جشم المدحى قال يا رسول الله أخبرنا عن عمرتنا هذه ألعاننا هذا أم لا يقول فقال لأبى فقال أخبرنا عن ديننا هذا ألعاننا هذا أم لا يقول فقال
العل في شيء قد جرت به الأقدام وثبتت به المقادير أم في شيء يثبت له العل قال في شيء جرت به الأقدام وثبتت به المقادير وساق الحديث إلى آخره
فقول أحمد رحمه الله عندى أحد عشر حديثا لا يفيد لأن مضمونها لا يزيد على أمرهم بالفسخ والعزم عليهم فيه وغضبه على من تروا استشفافا لا استحكام
نفرهم من العمرة في شهر الحج ونحن لا نذكر ذلك - وأما الكلام في أنه شرع في عموم الزمان ذلك الفسخ ولا شيء منها لا يسهه سوى حديث سراقته بتلك الرواية
وقد بينا الرواية وأثبتنا أمرنا وثبت أنه حكم كان لقصد تقرير الشرع المستحكم في نفوسهم فضلا وكذا عادة الشارع إذا أورد حكما يستعظم الاحتكام به
المسوخ في شريعتنا ردا بقصد المبالغات ليفيد استئصال ذلك التمكن المرفوض كما في الأمر بقتل الكلاب لما كان التمكن عندهم الطمأنينة وعادها من أهل
البيت حتى انتهوا ففسخ فكذا هذا لما استقر الشرع عندهم وانقشع غمام ما كان في نفوسهم من منعه رجوع الفسخ وصار للثابت مجرد جواز العمرة في شهر الحج
والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال انتهى ما في فتح القدير في من الاختصار - قال الشيخ محمد عابد السدي في شرح مسند الإمام الأعظم أمانا دعوى الاختصاص
أي اختصاص الفسخ بالصحابيات فيجوز جدي وما يؤيد هذا أخرجه الدراري والبراد ورواه عن بلال بن الحارث قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة

الجزء الثالث من فقه المذاهب الأربعة

قالت فكان الهدى مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وذو النسيئة

أول من بعدنا قال بل لكم خاصة ورجال ساءة ثقات وقد تصدى ابن القيم في توهمين هذا الحديث بما لا يجدى ثقتا لانه قال حديث الاشيت فليبين وجهه على الثبوت وانظروا انه حمل على التوهمين لا على ما هو موافق لما تصدى فانه تصدى في تقرير وجوب الفسخ واستمراره الى يومنا هذا واطال فيه حتى في البيع ورفعت بكثرة هذا البحث والحق احق ان يتبع والله اعلم - قلت واما الكراهة في الحديث بن بلال حيث قال احمد انه لا يبرئ وقال المذنب انه يشبهه الجمل فالجواب عنه ما نقله الشوكاني عن الحافظ انه قال الحديث بن بلال من ثقات التابعين، وقال الزرقاني في شرح المواهب على ان ابن حبان يرى ان من لم يوثق ولم يخرج ثقة وقد قال الحافظ في تقريره انه مقبول في الرأية وهي من الفاظ التعديل والاعمال تجوز الحافظ المندعي على ان يقول يجوز عيننا ولا بل قال شيبان الجمل ولو سلموا انه لا يصح الحديث فحيث بن عباس المتفق عليه كاتوا برون العمرة في شهر الحج من افجوا الجوز في الاض الحديث صحيح في ان سبب الامر بالفسخ هو قصد ما استقر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه وقد قال الخطابي اتفق عوام اهل العلم على ان اذا تسد حجة مضى فيه مع الغساة ام يعني نافا لم يحز فسخ الحج الفاسد فالصحيح اني بعدتم بتقريره - ام واما ابو بلال بن الحارث المزني فهو صحيح في ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من المهاجرين كما في تهذيب التهذيب وانا قول ابن القيم نحن نشهد بالله ان حديث بلال بن الحارث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غلط عليه فقد نشأ من توهم المعاصرة بينه وبين سائر الاحاديث والواقع ليس كذلك فهو من قبيل ما قاله بنفسه في ابى محمد بن حنبل ان رآني فيه من فقه فرق احاديث الثقات بمثل هذا الوهم مما لا يسيل اليه، والله اعلم - قال الشيخ محمد بن عبد الله السدي وقال ابن القيم وفيه ان سؤال سراقه ان كان عن جواز فسخ الحج الى العمرة بدليل ان سياق السؤال ذلك وهذا ظاهر من عبارة مسلم التي قد متناها من حديث جابر ولنا ان نقول ان سؤال سراقه انما كان بالعبقة وهو يريها كما في صحيح البخاري من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن حبيب المعلم عن عطاة عن جابر في باب عمرة التعميم وكذا من طريق يزيد ابن زريع عن حبيب المعلم في كتاب التمني، وهذا يدل ان على خلاف ما يدل عليه سياق مسلم مع ان روايات مسلم لم تتفق على ذلك السياق كما تبين عليه الحافظ ابن حجر قال الشيخ السدي وما عدلنا الى ما قلنا الا لان الصحابة الكبار كلهم عرفوا اختصاصا بالصحابة بالفسخ ومنهم ابو بكر وعمر ولو فزعوا ما أمروا به في حجة الوداع جازا استمرار الفسخ لما عدوا عن ذلك لما هو عليه من شدة الاتباع بهدي نبيهم صلى الله عليه وسلم وقد صرح بعض الصحابة كابي ذر وغيره ان ذلك خاص بالصحابة واقرى من ذلك ما قد متنا من حديث بلال بن الحارث فانه صرح في السؤال عن فسخ الحج من النبي صلى الله عليه وسلم وجوابه صلى الله عليه وسلم بالخصوصية بخلاف حديث سراقه فان السؤال فيه محتمل للمذهبتا اليه من تقرير جواز العمرة في اشهر الحج ومحتمل لجواز استمرار الفسخ ومحتمل لغير ذلك فالركون الى ما لا يوجد الاحتمال فيه ولا يطرئ التأويل اليه أولى وأوثق واما ما اعترض به ابن القيم ان النبي صلى الله عليه وسلم اعترف قبل ذلك عمرة الثلاث في ذي القعدة فكيف يظن بالصحابة انهم لم يعلموا جواز الاعتراف في اشهر الحج الا بعد ما أمر في حجة الوداع من الفسخ وقد تقدم لذلك فلهذا ثلاث مرات فالجواب ان حالة حجة الوداع مخالفة للحالات السابقة فما كانت العمرة السابقة الخالية عن الحاق الحج بعد ما فسخها جاز الاعتراف على سبيل الأفراد في اشهر الحج واما الحاق الحج بعدها فريما كان يمنع العقل بقاءه على ان العمرة في الاصل كانت ممنوعة في اعتقادهم وفي اشهر الحج فبعد فعله صلى الله عليه وسلم لها فيما رواها انها قائمة مقام الحج بدليل انه كانوا يسمون العمرة الحج الا صغر فلما كانت حجة الوداع وحصل الجمع بينهما وبين العمرة فالاحتمال الخصوصية في الاتفاق بالنسكين في الزمان المذكور فاحوجه ذلك الى السؤال فلما جاز صلى الله عليه وسلم بجواز الاتفاق بها واستمراره على الايد وهذا غاية ما ينهم من مجموع الأدلة فان في ترجيح بعضها على بعض افعال لبعض الاحاديث ولا شك ان الجمع بين الاحاديث المتعارضة مما امكن مقدم على الترجيح عند المحققين بناء على ان الاعمال مقدم على الالهال والعلوم الحق عند الكبار المتقال - ام - وسيأتي بقية هذا البحث في شرح بعض احاديث الفسخ فانتظر مفتشاً - قال الشيخ عابد السدي ثم الاعتراف في اشهر الحج للافاق سائغ والكي له ذلك ان ليخرج من علمه فاما من حج من عامه فيكره في حقه الاعتراف فيها عند الكيفية لانه يعبرير متمتعا ولا تمتع ولا قران للمكي فمن تمتع منهم او قرن كان عاصيا مسيئا وعليه درجانية لا يأكل منه وهو المبرح عندهم اجاز بعضهم للمكي الاعتراف فيها ولو حج من عامه ولا يلزمه المدرك لانه لا يملك فضيلة التمتع واليه جمع صاحب النهاية والقاضي ابو زيد الدبوسي في الاسرار وكره بعضهم للمكي الاعتراف فيها ولو لم يخرج من عامه وهذا قول مرجوح والله اعلم - ام - قلت والى هذا القول الاخير رجع الشيخ ابن الهمام بعد ما كان ما تلا الى الجواز في فسخ القل فقال ثم ظهر لي بعد نحو ثلاثين عاما من كتابة هذا الكتاب ان الوجه منع العمرة للمكي في اشهر الحج سواء حج من عامه او لا - ام - والبحث في المسئلة مجال واسع ولكن المقام لا يحتمله، قوله مع ابى بكر وعمر وذو النسيئة واليسار في سيا من طريق الفخر عن القاسم ومع رجال من اصحابه لهم قوة وهذا مخالفت لما في حديث جابر وليس مع احد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم وكان على من قدم من ائمن ومعه الهدى قال الحافظ يجمع بينهما بان كلا منهما ذكر من اطلع عليه وقد روى مسلم ايضا من طريق مسلم القرشي وهو صحيح الثقات وتشيد الروا عن ابن عباس في هذا الحديث وكان طلحة ممن ساق الهدى فلوجل وهذا

الاعتراف في اشهر الحج للمكي

صلى الله عليه وسلم من لم يكن ساو الهدى ان يحل قالت غل من لم يكن ساو الهدى ونساؤه لم يسقن فأحلن قال عائشة فحضنت
فلما طفت بالبيت فلما كانت ليلة الحصة قالت قلت يا رسول الله يرجع الناس بعرجة وحجة وأرجع أنا بحجة قال وما كنت طفت لئلا
قله من أمك قالت قلت لا قال فاذهبى مع أخيك إلى التبعيم فأهلى بعرجة ثم موعدك مكان كذا وكذا قالت صفية ما أراى إلا أحاسنكم
قال عقرى حلقه أو ما كنت طفت يوم الخرق قالت بنى قال لا بأس أنفري قالت عائشة فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مصعد
من مكة وأنا منهبطة عليها وأنا مصعدة وهو منهبط منها وقال استحق منهبطة ومنهبط وحل ثنا سويد بن سعيد عن علي بن مهران
عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتقى لادن كرجاء ولا عمة وساق الحديث
بعنه حديث منصور وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعبد بن مثنى وابن بشار جميعا عن عبد الله بن مثنى حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحكم عن
علي بن الحسين عن فخر بن مولى عائشة عن عائشة أنها قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مضيق من ذى الحجة وأخبر فدخل على وهو غضبا
بهذا قلت جاباب الكرماني أنه قال مرتين قبل القدم وبعدها ثالثا تكرار للاول وتأكيد له قوله ونسائه لم يسقن إلا أى نسائه البنى صلى الله عليه وسلم
الهدى فحل لك أحلن قوله ليلة الحصة أى الليلة التى بعد ليلى التشرىق التى ينزل الحجاج فيها والمحبب المشهور فى المحبة سكون الصاد وجاء
فتحها وكسرهما وهى ارض ذات حصص قوله قالت صفية أى أمر المؤمنين رضى الله عنها فأتها حاضرت ببلان أفاضت يوم الخرق قوله ما أراى إلا أحاسنكم
أى ما اظن فتى الأحاسنة القوم عن التوجه إلى المدينة لأن حضنت وما طفت بالبيت فلعلم بسبب يتوقعون إلى زمان طواف بعد الطهارة واستادوا الحسين
على سبيل المجاز قوله عقرى حلقه أى ألحقهم فيها ثمر السكون والقصر بخيرتين وفى الفقرة التتوين وصوبه أبو عبيد لان معناه اللقطة العقر
والحلق كما يقال سقيت رجيا ونحو ذلك من المصادر التى يدعى بها وعلى الأول هونكت لادعاء ثم عقرى عقرها الله أى جرحها وقيل جعلها ماقرا كالتد
وقيل عقر قومها ومعنى حلق شعرها وهونكت المرأة أو صاحبها وجع فى حلقها أو حلق قومها يشوئها أى اهلكهم وحكى القرطبي أنها كلمة تقولها اليهود للمخاض
فهذا أصل هاتين الكلمتين ثم اتسع العرب فى قولها بغير إرادة حقيقة كما قالوا قاتله الله وترتب يلاه ونحو ذلك قال القرطبي وغيره شتان بين قوله صلى
الله عليه وسلم هذا لصفية وبين قوله لعائشة لما حاضت مع هذا أى هذا شئ كتبه الله على بنات آدم لما يشرب من الميل لها والحنو عليها بخلاف صفية
قلت وليس فيه دليل على اتساع قدر صفية عندا لكن اختلفت الكراهة باختلاف المقام فعائشة دخل عليها وهى تملك أسفا على ما فاتها من الملك فسلها
بذلك وصفية أراد منها ما يريد الرجل من أهله (كما ورد فى رواية) فأبى المانع فأنسب كلامها ما خاطبها به فذلك الحالة، كذا فى الفقه - قوله لا بأس
أنفري أى بكسر الناء وفى رواية أخرى وفى رواية فلتنفر وفى رواية أخرى قال أخرجا ومعانيها متقاربة والمراد بها كلها الرجل من منى إلى جهة المدينة، قال العيني
أى أخرجى أخرجى إذا حاجة لك الطواف الوداع لأنه ساقط عن الحائض، أم - قال ابن المنذر قال عاتة النخعي بالامصار ليس على الحائض أى قد أفاضت
طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب بن عمر بن زيد بن ثابت أنهم أمرها بالقيام إذا كانت حائضا للطواف لوداع وكأفهم وأجبر عليها كما يجب عليها طواف
الأفاضة إذا حاضت قبله لم يسقط عنها - قال وقد ثبت رجوع ابن عمر بن زيد بن ثابت عن ذلك وبقى عمر فحلقناه لثبوت حديث عائشة يشير بذلك إلى
ما تضمنته أحاديث هذا الباب - وقد روى ابن أبى شيبة عن طريق القاسم بن عبد الله بن الصمياة يقولون أنا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد نغرت الأعراس بانه
كان يقول يكون أخرجهن هابا لبيت وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أنه فروى أحمد أبو داود والنسائي والطحاوى اللفظ لاى داود بن
طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن اوس الشقي قال أتيت عمر فسأله عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم يحض قال لم يكن أخرجهن هابا لبيت
فقال الحارث كذلك أنتان وفى رواية أبى داود هكذا حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأستدل الطحاوى بحديث عائشة وحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
الحارث فى حق الحائض - قوله وهو مصعد من مكة أى فى مجمع البحار هو عينة صاعد من مصعد لفة فصعد وهذا لا ينافى حديث فجعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وهو فى منزله من جوف الليل كما مر قريبا لأنه كان قد خرج بعد ذهابها ليوطى لوداع فلقيا وهو صاعد بعد الطواف وهى راحلة لطواف عرجها
ثم لقيته بعد وهو بالمحصب، قال النووي وأما قولها فى الحائض المأخضة فأذن فى أصحابه فتم بالبيت وطواف فيتاؤل على أن فى الحلاله فتدعى وتاخي إذا وان
طوافه صلى الله عليه وسلم كان بعد خروجهما إلى العرة وقبل رجوعهما وأنه فرغ قبل طوافهما للرم قوله أو أنا مصعدة أى هذا شك من الراوى قوله قال حتى
منهبطة ومنهبط أى إلى بديل منهبطة ومنهبط والمخنة واحد والمهبط خلاف الصعود قوله لا تذكر حجاً ولا عمة أى ولا مضايقة فى ذلك وقد تقدم ما يتعلق
به فى تحقيق أحرام البنى صلى الله عليه وسلم فلا يرجع قوله أى خمس أى شكت منها أو من الراوى عنها، وقد ثبت فى حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم قدم
صبر أربعة مضيت من ذى الحجة قوله وهو غضبان أى ملآن من الغضب حين تأخر بعض أصحابه ففتح إلى العرة، قال النووي أما غضبان صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فلا تخافك حرمة الشرع وترفعهم فى قبول حكمه وقد قال الله تعالى فلا ومن يترك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما بينهم ولا يتركوا حتى يحكموا فيما بينهم ولا يتركوا حتى يحكموا فيما بينهم

فقلت من اغضبك يا رسول الله ادخله الله النار قال فما شعرت اني امرت الناس بأمر فاذاهم يترددون قال الحكم كاهم يترددون
احسب لو اني استقبلت من امري ما استدبرت ما شئت الهدى حتى اشتريه ثم احل كما حلوا **وحدثنا** عبيد الله بن معاذ
حدثنا ابى حنيفة عن شعبة عن الحكم سمع علي بن الحسين عن ذكوان عن عائشة قالت قد مر النبي صلى الله عليه وسلم الاربع وخمس مضيين
من ذي الحجة بمثل حدثي عند لم يذكر الشك من الحكم في قوله يترددون **وحدثني** محمد بن حاتم حدثنا بهز حدثنا وهيب
حدثنا عبد الله بن طاووس عن ابيه عن عائشة انها اهلكت بعرة فقلت ولم تطف بالبيت حتى حاضرت فنسكت الناس كلهم وقيل
خرجوا فاصفيت **وكذلك** صلى الله عليه وسلم لما ذكرناه من انما لا حرمة الشجر والحزن عليهم في نقص ايما هم يتوقفهم وقية لالة لا تتجلى
الغضب عند انما لا حرمة الدين قوله ادخله الله النار الخ دعاء واخبارا قاله القائل **قوله** فاذاهم يترددون الخ اي في طاعة الامر وسارعة ما في ارت
هذا الاطاعة هل هي نقصان بالنسبة **الحكم** قوله قال الحكم كاهم يترددون احسب الخ قال القاضي كذا وقع هذا اللفظ وهو صحيح وان كان فيه اشكال
قال وزاد اشكاله في قوله هو قوله قال الحكم كاهم يترددون وكذا رواه ابن ابي شيبة عن الحكم ومعه ان الحكم شك في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم هذا
مع ضبطه لمعناه فشك هل قال يترددون او نحو من الكلام ولهذا قال بعد احسب اي اظن ان هذا لفظه ويؤيده قول مسلم بعد في حديثي عند لم يذكر
الشك من الحكم في قوله يترددون والله اعلم **قوله** ولو اني استقبلت من امري ما استدبرت الخ تقدم في تحقيق احرام النبي صلى الله عليه وسلم وتفصيل بعض
وجه الاحرام على بعض ما شرح به ابن القيم هذا الكلام يعني انه لو كان هذا الوقت الذي تكلم فيه هو وقت احرامه لكان احرامه لمعرو ولويسق الهدى
لان الذي استدبره هو الذي فعله ومضى فصار خلفه والذي استقبله هو الذي لم يفعله بعد بل هو امانه فمقتضاه انه لو كان كذلك لكان احرامه بالعمرة دون
هدى ام وقال ابن قاضي في شرحه اي لو علم في هذا الرأي الذي رايت انما خرا وأمر تكويبه في اول امرى لما شئت الهدى اي لما جعلت على هديا واشعرته
وقلته وسقته بين يدي فان من ساقه لا يحل حتى يخبره وانما يخبره يوم الخوف لا يصح له فخر الحج بعمره ومن لا هدى معه يجوز له فسحه وهذا صريح في انه
صلى الله عليه وسلم لو كان متمتعاً قال الخطابي انما قال هذا استطابة لنفسه اصحابه للائحة في انفسهم انه امر هو بخلاف ما يفعله في نفسه ام قال
شيخنا المحمود قدس الله روحه وهذا التقى لم يقع منه لكون ما تمتاه افضل مما اختاره الله له صلى الله عليه وسلم من القرآن بل لكونه أسهل حيث الصحابة
على قول ما أمر به من فخر الحج الى العمرة واقرى والبلغ في التأثير في نفوسهم حين تحجروا وتوقفوا فيه وفي قصة الحديبية اظهر شأنا هديا ففعلوا
في الشرط فلما فرغ من الكتاب قال صلى الله عليه وسلم لاصحابه قوموا فافخروا ثم احلقوا رؤسكم فوالله ما قام رجل منهم حتى قال ذلك ثلاث مرات فلما لقيهم
منهم احد دخل على ام سلمة فذكر لها ما لقي من الناس وفي رواية ابن اسحق فقال لها الا ترى الى الناس اني امرهم بالكم فلا يفعلونه فقالت يا رسول الله لا علم
فأفهم قد دخلهم أمر عظيم ما ادخلت لهم نفس من المشقة في امر الصلح ورجوعهم بغير فتح وفي رواية ابى الميمون فاشد ذلك عليه قد دخل على ام سلمة فقال هلك
المسلمون أمرهم ان يحلقوا ويخروا فلم يفعلوا قال فجلا الله عنهم يومئذ بالرسالة فقالت يا نبي الله احب ذلك اخرج ثم لا تكلم منهم واحدا كلمة حتى تحجروا
بدنك وتدعو حالك فيحلقك فحجروهم فلم يكلموا منهم احدا حتى تحريته ودعا حالقه فحلقه فلما راوا ذلك قاموا فحجروا وجعل بعضهم يحلق بعضا
حتى كاد بعضهم يقتل بعضا فانظر كيف بادروا الى فعل ما أمرهم به بعد ما فعل هو بنفسه صلى الله عليه وسلم اذ لم يبق غيرة نشط بها وظنير ما وقع لهم
في غزوة الفيم من امرهم بالفطر في رمضان فأبرأ حتى شرب فشرأوا وهكذا في حجة الوداع لو أمكنه الموافقة لهم على الفهم والاحلال بفعله لكان الامر
هيئا عليهم واذهب لما ضاقت به صدرهم ولكن سوق الهدى قد منعه من الاحلال فلما تأسف على ما فاتته وتمنى ما تمتاه قال ألا بقي من وكاؤخ منه
ان التمتع افضل لانه تمنى ان يكون متمتعاً وانما يتمنى الا افضل لان الشئ قد يكون افضل باعتبار ذاته وقد يكون باعتبار ما يقترب به ولا يلزم ان يكون
افضل باعتبار ذاته وهو هنا كذلك لان هذا التكليف يقترب به انه قصد موافقة الصحابة في الفهم بما شق عليهم ام قلت وظنير تمنى الانتقال من
الافضل الى الفضول قال الربيع بن العاص في آخر عمره لتبني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضياء مع ان كان يصوم صوم داود وهو
الصيام ينقض الحديث ولكن تمنى به صلى الله عليه وسلم انما كان له صلوة نفسه وتمنيه صلى الله عليه وسلم كان لمصالح ترجع الى امته حين شق على بعضهم لمثال
ما أمر به وكان هو الا صوب اذ ذاك والله اعلم قال العارف الكبير الشيخ دلى الله الهدى قدس الله روحه الذي بدا لرسول الله صلى الله عليه وسلم امور
منها ان الناس كانوا قبل النبي صلى الله عليه وسلم يرون العمرة في ايام الحج من انجر الغجر واذا النبي صلى الله عليه وسلم ان يبطل تحريم ذلك بأمر وجه ومنها
انهم كانوا يجذون في صيد وجرهم حرجا من قرب عملهم بالجماع عند تشاء الحج حتى قالوا انما في عرفة ومناكبنا تقطر منيا وهذا من التعق قاروا النبي
صلى الله عليه وسلم ان يسئل هذا الباب ومنها ان انشاء الاحرام عند الحج اتز لتعظيم البيت وانما كان سوق الهدى مانعا من الاحلال لان سوق الهدى
بمنزلة التناهد ان يبيح على هبة تلك حتى ينجر الهدى والذي يلبز به الانسان اذا كان حديث نفس اونية غير مضبوطة بالفعل لا عبرة به اذا اتزن

أهلت بالحج فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يوم التفرديد طوافك بالحج وعمرك فابت فبعث بها مع عبد الرحمن (التتبع) فاعمرت
 بعد الحج وحديثي حسن بن علي الحلواني حدثنا زيد بن الحباب حدثني إبراهيم بن نافع حدثني عبد الله بن أبي نعيم عن مجاهد عن عائشة
 أنها حاضنت بسرة فظهرت بعرة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم عيناك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرك وحديثنا
 يحيى بن جبيب الحارثي حدثنا خالد بن الحارث حدثنا قرة حدثنا عبد الحميد بن جبير بن شيبه حدثنا صفية بنت شيبة قالت قالت
 عائشة يا رسول الله ايرجع الناس بأحجرين وارجع بأجر أوامر عبد الرحمن بن أبي بكران ينطلق بها إلى التتبع قالت فأردفني خلقه على جبل لي
 قالت فجعلت أرفع فخاري أحجر عن عنق فيضرب رجلي بعلة الراحلة قلت له وهل ترى من أحد قالت فأهللت بعرة ثم أقبلنا حتى
 انتهينا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالخصبة حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن غير قالوا حدثنا سفيان عن عمرو بن
 ابن أوس أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكران النبي صلى الله عليه وسلم أنه أن يردف عائشة فيعمرها من التتبع حدثنا قتيبة بن سعيد
 محمد بن ربح جميعا عن الليث بن سعد قال قتيبة حدثنا ليث عن أبي الزبير عن جابر أنه قال قبلنا فمكلمين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يحرم مفرد وأقبلت عائشة بعرة حتى إذا كنا ببيت عركت حتى إذا قلنا طافنا بالكعبة والصفا والمروة فأمروا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن يحل منا من لم يكن مع هدى قال فقلنا حل ما قال الرجل كله فوافقنا النساء قطيبنا بالطيب لبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عمر
 إلا أربع ليال ثم أهللنا يوم التزوية ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة فوجدها تبكي فقال ما شأنك قالت شأني أني قد حضنت
 وقد حل الناس ولم أحل ولم أطع البيت والناس يذهبون إلى الحج الآن فقال إن هذا أمر كتب به الله على بنات آدم فاعتسلي ثم اهلي بالحج
 ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة والصفا والمروة ثم قال قد حللت من حجك وعمرك جميعا فقالت يا رسول الله
 أني أجد في نفسي أني لم أطع بالبيت حتى حججت قال فاذهب بها يا عبد الرحمن فاعمرها من التتبع وذلك ليلة الحصة وحديثي محمد
 ابن حاتم وعبد بن محمد قال ابن حاتم حدثنا وقال عبد الله بن محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله
 يقول دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة وهي تبكي فذكر بمثل حديث الليث إلى آخره ولم يذكر ما قبل هذا من حديث الليث وحديثي
 أبو عثمان المصمعي حدثنا معاذ بن يحيى ابن هشام حدثني أبي عن مطر عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن عائشة في حجة نحو الله صلى الله عليه وسلم
 أهلت بعرة وساق الحديث يعني حديث الليث زاد في الحديث قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا سهلا إذا هويت الشيء تأبها عليه
 فأرسلها مع عبد الرحمن بن أبي بكر فأهلت بعرة من التتبع قال مطر قال أبو الزبير كانت عائشة إذا حجت صنعت كما صنعت مع نبي الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وحديثنا أحمد بن يوسف حدثنا زيد بن جابر عن جابر وحديثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال أخبرنا
 بها فعل وصارت مضبوطة وجبت رعايتها والضبط مختلف فأدناه باللسان وأقره أن يكون مع القول فعل ظاهر علامة يختص بالحالة التي أرادها كالسوق
 أم - والله سبحانه وتعالى أعلم بالضرب - قال النووي في الحديث دليل على جواز قول لوفى التأتف على فوات أسرار الدين ومصالح الشرع وأما الحديث الصحيح أن
 لو تفرغ عمل الشيطان فمحو على التأتف على حفظ الدنيا ونحوها وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في استعمال لوفى غير حفظ الدنيا ونحوها جميع بين الأحاديث بما ذكرناه
 والله أعلم قوله يوم التفرديد أي يوم الرجوع من منى قوله سيعك طوافك بالحج وعمرك قوله فابت فبعث بها مع عبد الرحمن فاعمرت
 محمود نعوذ بالله منه بل أبا عن الفاضل الميسل إلى الفضل والله أعلم قوله فظهرت بعرة أي تقدم الجمع بينه وبين ما ورد من ظهورها يوم التفرديد فليراجع
 قوله راحته أي بكسر الهمزة وفتح الراء أي كشقه وإزيله قوله لجلة الراحلة أي قال النووي المشهور في النسخ أنه بيده موحدة من أسفل وعين مائلة
 مكسورة وكلامه مشددة والمعنى فيضرب رجلي بسبب الراحلة أي في صورة من يضرب الراحلة ويكون قوله بعلة أي بسبب والمعنى أنه يضرب رجليها
 بعضا أو بيسوط ونحو ذلك حين تكشف فخارها غيرت عليها فتقول وهل ترى من أحد أي نحن في خلا من الأرض وليس ههنا من يستأمنه
 قوله حدثنا سفيان عن عمرو بن سفيان هو الثوري وعمر هو ابن دينار يروي عن عمرو بن أوس - قوله عركت عائشة أي هونقمت العين والرسول
 ومعناه حاضنت يقال عركت عرك عرك كأكعدت تعدد تعودا قوله ثم أهللنا يوم التزوية أي وهو اليوم الثامن من ذي الحجة وفيه
 أن من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج استحب له أن يحرم يوم التزوية قوله قد حللت من حجك وعمرك أي سبق بيان معناه في شرح حديث
 عائشة من هذا الباب قوله إذا هويت الشيء أي معناه إذا هويت شيئا لا نقص فيه في الدين مثل طلبها الاعتناء وغيره وأجابها إليه
 وقوله سهلا أي سهلا في الخلق كبرير الشامل لطيفا ميسرا في الخلق كما قال الله تعالى وإنا أنزلناه على خاتمي عظيم وفيه حسن معاشرة الأزواج
 قال الله تعالى وإنا أنزلناه على خاتمي عظيم وفيه حسن معاشرة الأزواج قوله صنعت كما صنعت أي عمل المسراحة

[illegible]

يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج وحل شئنا ابن نمير حدثنا ابو نعيم حدثنا موسى بن قافع قال قدمت مكة متمتعا بعمره
 قبل التروية بأربعة ايام فقال الناس تصير حجتك اكان مكية فدخلت على عطاء بن ابي رباح فاستفتيته فقال عطاء حدثني جابر بن
 عبد الله الانصاري انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام ساق الهدي معه وقد اهلوا بالحج مفروا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اهلوا من احرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا واقبلوا حلالا حتى اذا كان يوم التروية فاهلوا بالحج واجعلوا التي
 قد تمتعوا متعة قالوا كيف نجعلها متعة وقد تمينا الحج قال افعلا ما امركم به فاني لو لا اني شققت الهدي لفعلت مثل الذي امرتكم به
 ولكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدي محله ففعلوا وحل شئنا محمد بن مهران ربي القيس حدثنا ابو هشام المغيرة بن سلمة الخزرجي
 عن ابي عوانة عن ابي بشر عن عطاء بن ابي رباح عن جابر بن عبد الله قال قد مننا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهلوا بالحج فاهلوا بالحج
 صلى الله عليه وسلم ان يجعلها عمره ويجعلها عمره وحل شئنا محمد بن مهران ربي القيس حدثنا ابو هشام المغيرة بن سلمة الخزرجي
 ابن شعبة حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن ابي نضر قال كان ابن عباس يأمر بالمتعة وكان ابن الزبير ينجي
 عنها قال فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله فقال علي بن ابي طالب حدثني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام عمر قال ان الله

ليس معه هدي والمفرد والمحرر لا يدخل احراما في معنى التشييك فيعين القارن، ام والله اعلم قوله وجعلنا مكة بظهر أهلنا عند
 ارادتنا الذهاب الى منى قوله حدثنا موسى بن قافع الخ هو ابو شهاب الكبير قوله حجتك اكان مكية الخ يعني قليلة الثواب لقلة مشقتها وقال ابو بطة
 معناه انك تشي حجتك من مكة كما يشي اهل مكة منها فيفوزك فضل الاحرام من الميقات قوله عام ساق الهدي معه الخ اي عام حجة الوداع قوله وقصروا
 انما امرهم بذلك لانهما يحلون بعد قليل بالحج فاخر الحلق له لان بين دخولهم وبين يوم التروية اربعة ايام فقط قوله واجعلوا التي قد تمتعوا متعة الخ
 اي اجعلوا الحجة المفردة التي اهلكتكم بها عمرت ففعلوا منها فتصبروا ومنمتعين فاطلق على العمر متعة مجازا والعلاقة بينهما ظاهرة - كذا في الفهر
 قال النووي وهذا الكلام اي حديث الباب فيه تقديم وتأخير - قوله لكن لا يحل مني حرام حتى الخ قال الحافظ رحمه بكسر حاء يحل اي شئ حرره والمعنى
 لا يحل مني ما حرره علي ودفع في رواية مسلم لا يحل مني حراما بالنصب على المعنوية وعلى هذا فيقرأ يحل بضم اوله والفاعل محذوف تقديره لا يحل
 طول المكث ومنه ذلك مني شيئا حراما حتى يبلغ الهدي محله اي اذا خرج يوم مني واستدل به على ان من اعتمر فساق هديا لا يتحلل من عمره حتى
 يخرج من يوم النحر وقد تقدم حدثنا حفصة نخوة ياتي حديث عائشة من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عنها بلفظ من احرام يومه فاهدي نذرا حتى يخرج من ذلك
 الماكية والثمانية على ان معناه ومن احرام بعمره واهدي نذرا بالحج ولا يحل حتى يخرج من مكة ولا يحل فاني قلت فانه خلاف ظاهر الاحاديث المذكورة والله التوفيق
 في الفقه قوله علي بن ابي طالب حدثني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام عمر قال ان الله الذي جعل الحجة مفردة الخ اي جعل الحجة مفردة
 التي هي من عمر في الحج ففعلوا الحج الى العرة وقيل هي العرة في الشهر الحج ثم الحج من عامه وعلى هذا انما هي عنها ترغيبا في الافراد الذي هو افضل لا
 انه يعتقد بطلانها وتخريها وقال القاضي عياض ظاهر حديث جابر وعمران واي موسى ان المتعة التي اختلفوا فيها انما هي فسخ الحج الى العرة قال لهذا
 كان عمر رضي الله عنه يضرب الناس عليها ولا يضربهم على مجرد التمتع في شهر الحج وانما يضربهم على ما اعتقله هو وسائر الصحابة ان فسخ الحج الى العرة كان خصوصا
 في تلك السنة للحكمة التي قد متنا ذكرها قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء ان التمتع المراد بقول الله تعالى فمن تشع بالعمر الى الحج فليحرمه الله
 من التمهيدي هو الاعتراف في شهر الحج قبل الحج قال ومن التمتع ايضا القران لانه تمتع بسقوط سفره للنسك الاخر من بلد قال ومن التمتع ايضا فسخ الحج الى
 العرة هذا كلام القاضي قلت واختار ان عمر عثمان وعمرها انما هو عن المتعة التي هي الاعتمار في شهر الحج ثم الحج من عامه ومرا دهر هي اولوية
 للترغيب في الافراد لكونه افضل وقد انعقد الاجماع بعد هذا على جواز الافراد والتمتع والقران من غير كراهة وانما اختلفوا في الافضل منها وقد
 سبقت هذه المسئلة في اوائل هذا الباب مستوفاة والله اعلم كذا في شرح النووي - قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ويحتل انما رضى الله عنه
 قد كان يعني تارة عن الفسخ تحريما ويغلب عليه ويضرب الناس عليه لظن ان الفسخ كان مختصا بعامة حجة صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه قوله في
 حديث الباب ان الله يحل لرسوله ما شاء وقد وافقه عليه عثمان وابودر وغيرهما رضى الله عنهم وتارة يعني عن التمتع المصطلح تنزيها كما بين هو
 بنفسه في بعض الروايات العلة التي لاجلها كره التمتع وهي قوله قد علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ولكن كرهت ان يظنوا معربين بين اي النساء
 ثور وحواف الحج تقط رؤسهن انتهي - وكان من رأى عمر عدم الترفه للحج بكل طريق فكره لهم قرب محمد هو بالنساء لئلا يستمر الميل الى ذلك بخلاف
 من بعد محمد به ومن يظن بفسادهم وتارة يمنع من جميع الحج والعرى في سفر واحد ويرغب الناس في انشاء السفري لهما كما يدل عليه قوله انفصلوا
 حجتكم من عمر كره فانه انتم بحكم وانتم لعمر كره اما قوله رضى الله عنه في بعض الروايات ان نأخذ بكتاب الله فانه يأمرنا بالتمام قال نعم ان رزقوا الحج

اختلاف القول في السنة التي في شهر الحج

كان يحل لرسوله ما شاء وما شاء وإن القرآن قد نزل منازل فأتوا الحج والعمرة كما أمرهم الله وأبشروا نكاح هذه النساء فلن أوتى بوجله
 تكلم امرأة إلى أجل لا رجعت به بالحجارة وحديثه زهير بن حرب حدثنا عفان حدثنا حماد بن عيسى حدثنا قتادة هذا الإسناد وقال في
 والعمرة لله وإن أخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فأنه لم يحل حتى غزا الهمداني فمقصوده على الشق الأول إبطال دهر من قوته أنه خالف السنة
 حيث منع من الفسخ فبين أن الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالتمام وإن الفسخ كان خاصاً بتلك السنة لإبطال اعتقاد الجاهلية أن العمرة
 لا تعم في أشهر الحج وعلى الشق الثاني محصله أن كتاب الله حال على منع التحلل لأمره بالتمام فيقتضيه استمرار الإحرام إلى فراق الحج وإن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم أيضاً دالة على ذلك لأنه لم يحل حتى بلغ الهمداني محله وأما الشق الثالث فقد اختاره الحفاظ بن تيمية ثم فقال إن عمر رضي الله عنه
 لم يره من المتعة البتة وإنما قال إن اتهم حاكم وعمر حاكم تفصلوا بينهما فاخترنا عمر لفضل الأمور وهو أفراد كل واحد منهما بسفر يشتهل به من بلد وهذا
 أفضل من القرآن والتمتع الخاص بل من سفر آخرى وقد نص على ذلك أحمد أبو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى وغيرهم وهذا هو الأفراد الذي
 فعله أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وكان عمر يخبره للناس وكذلك علي رضي الله عنه قال عمر رضي الله عنه في قوله تعالى **وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ لِلَّهِ** قالوا إتمامها إن تحرم بها
 من ديرة أهلها وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة في عمرتها أجري على قلبي نصيبك فاذا رجعت الحاجج إلى ديرة أهله فأنشأ العرق منها واعتمر قبل أشهر الحج
 أقام حتى حج أو اعتمر في أشهره ورجع إلى أهلهم ثم حج فبهنا قد أتى بكل واحد من التمسكين من ديرة أهلهم وهذا إتيان بها على الكمال فهو أفضل من غيره، أم
 قلت ولكن قوله وإن تأخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لم يحل حتى غزا الهمداني هذا الشق الثالث الذي اختاره ابن تيمية على الإطلاق
 نعم ليرى على طه بنية شيخنا أن النبي كان تارة كذا وتارة كذا فالأمر سهل ولا يميز حيث لا يطبق كل قول من أقواله على كل تقليد والله أعلم ونعم يبقى بعد
 ذلك كله المعارضة بين نهيه صلى الله عليه وسلم عن طائوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم وأبو بكر حتى مات وعمر عثمان كذلك وأول من نهي عنها معاوية قال ابن القيم في الهدى حديث ابن عباس هذا رواه الإمام أحمد في المسند
 الترمذي وقال حديث حسن وفكر عبد الرزاق قال حدثنا معمر بن ابن طاووس عن أبيه قال قال ابن عباس وكعب بن الأشجع والخطابي إلا تقوم فتبين للناس
 أمر هذه المتعة فقال عمر بن الخطاب ما أنا فأنفعلها وذكر علي بن عبد العزيز الهنوي حدثنا ساجد بن المنهال قال حدثنا حماد بن سلمة عن حماد
 ابن أبي سليمان أو حميد عن الحسن أن عمر إذا نال الكعبة وقال الكعبة غنية عن ذلك المال وأراد أن ينهي أهل اليمن أن يصحبوا بالبول وأراد أن ينهي
 عن متعة الحج فقال ابن عباس كذب قد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه هذا المال وبه وأصحابه الحاجة إليه فلم يخنه وأنت فلا تأخذ وقد
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه يلبسون الثياب اليمانية فلقيه عنها وقد علموا أنها تصبغ بالبول وقد تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم يشه عنها ولم ينزل الله تعالى فيها نهيًا وقد قلنا قول عمر لم يروا عمت في وسط السنة ثم حججت لمتعت ولوججت تخمين حجة لمتعت ورواه حماد بن
 عن قيس عن طاووس عن ابن عباس عنه لو اعتمر في سنة مرتين ثم حججت لمتعت ولوججت تخمين حجة لمتعت ورواه حماد بن
 لو اعتمر في سنة مرتين ثم حججت لمتعت ولوججت تخمين حجة لمتعت ولوججت تخمين حجة لمتعت ورواه حماد بن
 يعني عمر بن الخطاب يقول لو اعتمر في سنة مرتين ثم حججت لمتعت قال ابن عباس كذب وكذا مرة ما تمت حجة رجل قط إلا تمتعت، ثم قال بعد ذكره أقرو شيخه ابن تيمية ما نقلناه
 أنفاً فظن من غلط منه أنه نهي عن المتعة ثم منهم من حمل على منعة الفسخ ومنهم من حمل على ترك الأولى ترجيحاً للأفراد عليه ومنهم من عارض رواية
 النبي عنه بروايات الاستحباب في تركها ومنهم من جعل ذلك روايتين عن عمر كما عنه روايتان في غيرهما من المسائل ومنهم من جعل النبي قوله قد بينا
 ورجع عنه أخيراً كما سلك أبو محمد بن حزم ومنهم من يفتي النبي رأياً رآه من عند لكرهته أن يظل الحاجج معمرين بنسأهم في ظل الأراك قال أبو حنيفة
 عن حماد عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال بينا أنا واقف مع عمر بن الخطاب بعرفة عشية عرفت فاذ هو برجل مرجل شعره يفوح منه ريح الطيب
 فقال له عمر حمزة أريدت قال نعم فقال عمر أهيا لك بهيأة محرماً إنما المحرم لا شعث إلا غير الأذفر قال أني قدمت متعقاً وكان معي أهلي وإنما أحرمت اليوم
 فقال عمر خذ لك لا تمتنعوا في هذه الأيام فاق لي لو خصت في المتعة لهم لمعروها بمن في الأراك ثم راجعوا من حججنا وهذا بيتي أن هذا من عمر رأى رآه
 ١٠- قال الحافظ فلعلم من عجيب ما جاء عن عمر في ذلك أنه منع منه سداً للذريعة والله أعلم **قوله** وأبشروا نكاح هذه النساء إنما أتوا أمر من
 الآيات يقال بت وأبشروا بفتح قطع **قوله** الأمر رجته بالحجارة إنما قال النووي ما قوله في متعة النكاح وهي نكاح المرأة إلى أجل نكاح مباحاً ثم نسخ
 يوم خيبر ثم أقيم يوم الفتح ثم نسخ في أيام الفتح واستمر تحريمه إلى الآن وإلى يوم القيامة وقد كان فيه خلاف في العصر الأول ثم ارتفع واجمعوا على تحريمه و
 ساقى بسط أحكامه، أم قلت والإجماع الذي أشك إليه قد انعقد في إنا خروا خلافة عمر رضي الله عنه كما صرح به الزرقاني في شرح المواهب، وفي كلام
 ساقى في محله - **باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم** قال النووي في حديث جابر رضي الله عنه وهو حديث عظيم مشتمل على جل من القول

الحديث فافصلوا حجكم من حرمكم فانه انكم يحكموا وتم لهم تركه وحل شئنا خلف بن هشام وابو الربيع وقتيبة جميعاً عن حماد قال خلف حدثنا حماد بن زيد عن ايوب قال سمعت مجاهداً يحدث عن جابر بن عبد الله قال قال منافع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقول لبنيك بالحج فامرونا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجعلها عمرق **حل شئنا** ابو بكر بن ابي شيبة واسحق بن ابراهيم جميعاً عن حماد قال ابو بكر حدثنا حماد بن اسمعيل المدني عن جعفر بن محمد عن ابيه قال دخلنا على جابر بن عبد الله فقال عن القوم حتى انتهى الى فقلت انا محمد بن علي بن حسين فاهوى بيده الى راسي فزعم زكري الا على ثم زعم زكري الاسفل ثم وضع كفه بين ثلثي وانا يومئذ غلام شاب فقال مرحبا بك يا ابن اخي سئل عمر شئت فسالته وهو اعشى وحضر قت الصلاة فقام في نساجته ملتصقاً بها كلتا وضعها على منكبيه رجع طرفها الى منصفها واداعه على جنبه على المشجب فصلة بنا فقلت اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث تسع سنين لم يحج ثم اذن في الناس في العاشرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجاج فقد مر المدينة بشر كثير كلهم يلتمس ان ياتوا برسول الله صلى الله عليه وسلم ويعمل مثل عمله فخرجنا معه حتى اتينا ذا الحليفة

ونفاش من بهائم القواعد وهو من افراد مسلم لم يروه البخاري في صحيحه ودواه ابو داود كرواية مسلم قال القاضى وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه اكثر مما وصفت فيه ابو بكر بن المذنب جرحه اكبر واخرج فيه من الفقه مائة ونيفا وخمسين نوعاً ولو تقصير زيد على هذا القدر قريب منه وقد سبق الاحتجاج بترك منه في اثنائه شرح الاحاديث السابقة وسنذكر ما يحتاج الى التنبية عليه على ترتيبه ان شاء الله تعالى **قوله** فقال عن القوم الم قال عياض فمداً عن الرجل بالداخلين عليه والسؤال عنهم لينزل كلامهم منزلة **قوله** فاهوى بيده الى راسي قال النورى فيه اكرام اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فعل جابر بن محمد بن علي **قوله** فزعم زكري الا على فيه ملاطفة الزائر ما يليق به وتأنيسه وهذا سبب حل جابر زكى محمد بن علي ووضع يده بين ثلثيه **قوله** وانا يومئذ غلام شاب الم قال عياض هو على ان موجب فعله ذلك به تأنيسه له لصغر ولا يفعل ذلك بالرجل الكبير الكبار اله ذميه ان تكلم الغلمان على وجه الرحمة لا للذة جائز بخلاف شباب الجوارى **قوله** مرحبا بك الم فيه استعجاب قول الرجل للزائر والضيف ونحوهما رجاء **قوله** فقام فمساجته قال النورى هو يكسر النون وتخفيف السين المهملة وبالحجيم هذا هو المشهور في نسخ بلادنا وروايتنا بصحيح مسلم وسائر الروايات ووتعريف بعض النسخ في شأ مجزى النون ونقله القاضى عياض عن رواية الجمهور قال وهو الضواب قال والساجدة والساج جميعاً ثوب كالطيلسان وشبهه قال ورواية النون وقعت في رواية الفارسي قال ومضاه ثوب ملحق قال قال بعضهم النون خطأ وتصحيف قلت ليس كذلك بل كلاهما صحيح ويكون ثوباً ملحقاً على هيئة الطيلسان قال القاضى في المشارق الساج والساجدة الطيلسان وجمعه سيجان قال وقيل هو الخضر منها خاصة وقيل غير ذلك **قوله** على المشجب الم بهم مكسورة ثم شين معجمة ساكنة ثوجيم ثوبه موحدة وهو اسم لا عواد يوضع عليها الثياب ومتاع البيت قال النورى فيه جواز الصلوة في ثوب واحد مع التمكن من الزيادة عليه **قوله** فصل بنا الم فيه جواز اامة الاعلى البصر وان صاحب البيت احتج بالامامة من غيره **قوله** اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم الم والمراد حجة الوداع بفتح الواو مصدر ودع توديعاً كسكوا سلاماً وكسوا كلاماً وقيل بكسر الواو فيكون مصدره الوادعة وهو ما لوداعه الناس او المحرم في تلك الحجة وهي بفتح الحاء وكسرها قال الشمني لم يسمع في حادثة الحج الا الكسرة قال صاحب الفتح الحج المارة الواحدة وهو من الشواذ لان القياس النحر كذا في المراقبة - قال لا يري رم وحل جابر هذا عظيم القدر قد اشتمل على قواعد كثيرة من الدين بيتهما صلى الله عليه وسلم عند خروجه من الدنيا وانتقاله الى اعلى الله سبحانه له من الكرامة ولم يبق صلى الله عليه وسلم بعد حجة هذا القليل بعد ان اشرقت الارض بنوره وعلت كلمة الايمان - **قوله** مكث تسع سنين الم يضم الكاف فتحها اي لبث بالمدينة بعد الحج **قوله** ثم اذن في الناس الم يضم الهززة وكسر اللال المشددة اي اعلنوا بذلك ويحذرون ان يكون بفتح الهززة مبنياً للفعل اي النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار انه اكمل بالاذن معنا علم بذلك واشاعه بينهم ليتأهبوا للحج معه ويخلوا المناسك والاحكام ويشهدوا اقراره وافعاله ويرويه من يبلغ الشاهد الغائب وتشيع دعوى الاسد وتبلغ الرسالة الغريبة البعيد وفيه انه يستحب الامام ان ياذن الناس بالامور المهمة ليتأهبوا لها لا سيما في هذه الفريضة الكثيرة الاحكام ومروضة ابتداء **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجاج الم اي مر بالحج وقاصداً - **قوله** فقد قدم المدينة بشر كثير الم قال القاضى تحقيقاً لقوله تعالى يا توبك رجاء الم اي مشاة وعلى كل مقام اي لا يكون على كل بغير ضعيف بائناً من كل فخر عتيق اي طريق بعيد ليشتهدوا ما متافح لهم اي يحضروا منافع دينية ودنيوية واخرية قال وقد بلغ جملة من معه عليه الصلوة والسلام من اصحابه في تلك الحجة تسعين الفا وقيل مائة وثلاثين الفا - **قوله** فخرجنا معه الم اي الجنس بقين من ذي القعدة كما رواه النسائي بين الظهر والعصر ودوى الترمذي وابن ماجه عن انس والطبراني عن ابن عباس ان حجة عليه الصلوة والسلام كان على رجل

فولدت اسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كبرت أصغر قال اغتسل واستشفي بثوب أحمر فبصر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ثم ركب القصور حتى إذا استوت به ناقة على البلياء نظرت إلى مدبصري بنزله من الأثواب
 وعزيمته مثل ذلك وعزيمته مثل ذلك ومن خلقه مثل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأظهرنا عليه ينزل القرآن هو نزل تأويله ما عمل من شيء
 ربي يسأوي أربعة وأهمل قوله فولدت اسماء بنت عميس ثم بهملتين مصغرا الصحابية الفاضلة زوجة الصديق رضي الله عنهما بعد موت جعفر بن زوجهما
 على ما بعد موت الصديق فولدت له يحيى قوله محمد بن أبي بكر الم وهو من أصغر الصحابة قتله أصحاب معاوية بمصر سنة ثمان وثلاثين قوله كيف أصنع
 أي في الأحكام قال الزرقاني الظاهر أنها أرسلت زوجها الصديق ويدل له رواية الموطأ أن اسماء ولدت محمد بن أبي بكر فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 قوله اغتسل الخ ذلك على أن اغتسال النساء للأحرام سنة كذا ذكره الطبري رحمه الله وهو للظافة لا للطهارة ولهذا لا يكونه التيمم وكذلك في الحائض
 وقد سبق بيانه في باب مستقل قال الزرقاني فيه صحة إحرام النساء والحائض وهو مجمع عليه وصحة اغتسالها للأحرام وإن كان الدم طريا قال الخطابي
 وإنما أمرها بذلك وإن كان اغتسالها لا يصح للتشبه بالطهارة كما أصدر من أكل يومعا شربا يساك بقية النهار وقال غيره للتنبيه على الغسل
 من سنن الأحكام قوله واستشفي الخ بثلاثة بدل الغوية أي احتجى يعني جعل هناك ما يمنع من سيلان الدم نزحًا أن تظهر الحاجة على حد هذا
 العبادة إذا يقدر على أكثر من ذلك قال النووي في أم الحائض في النفسه والمستحاضة بالاستشفاء وهو أن تشد في وسطها شيئًا وتأخذ خرقعة بغير
 يجعلها على محل الدم وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها في ذلك المشد في وسطها وهو شبيهة بشفا الدابة بفتح الفاء قوله وأحرى الخ أو البنية
 والتلبية قوله ركعتين في المسجد أي مسجد ذي الحليفة قال ابن العجي ومنسكه ينبغي أن كان في الميقات مسجد أن يصليهما فيه ولو صلاهما في غير المسجد
 فلا بأس ولو أحرر بغير صلوة جاز ولا يصلي في الأوقات المكروهة وتجزي المكتوبة عنهما كتحية المسجد وقيل صلى الظهر وقد قال ابن القيم لم يثبت له
 عليه الصلوة والسأله صلى للأحرام ركعتين غير فرض الظهر كذا في المرقاة - وقد سبق الكلام في استحباب ركعتي الأحرام مبسوطا - قوله ثم ركب القصور
 قال النووي هي بفتح القات والمقد قال القاضى وتوقع في نسخة العذري القصر فيضم القات القصر قال وهو خطأ قال القاضى قال ابن قتيبة كان للقي
 صلى الله عليه وسلم نزل القصور والجنداء والعضباء قال أبو عبيد العضباء اسم لناقة النبي صلى الله عليه وسلم ولوتتم بذلك شيء أصابها قال القاضى قد
 ذكرنا أنه ركب القصور وفي آخر هذا الخطب على القصور وفي غير مسطر خطب على ناقته الجنداء وفي حديث آخر على ناقته خرواء وفي آخر العضباء وفي
 حديث آخر كانت له ناقة لا تسبق وفي آخر حتى تحضره وهذا كله يدل على أنها ناقة واحدة خلافاً لما قاله ابن قتيبة وإن هذا كان اسمها أو
 وصفها لهذا الذي به خلاف ما قال أبو عبيد لكن يأتي في كتاب النذر أن القصور غير العضباء كما سبقت فيه هناك قال الحري العضباء المجمع والحزوم
 القصور والحاضرة في الأمان قال ابن الأعرابي القصور التي قطع طرف أعناقها والجنداء كثر منه وقال الأصمعي والقصور مثله قال وكل قطع فلا إذن
 جريح فإن جاوز الربع في عضباء والمخضرم مقطوع الأذنين فإن اصطلمتا في صلاء وقال أبو عبيد القصور المقطوعة الأذن عرضها والمخضرم
 المستأصلة والمقطوعة النصف فما فوقه وقال الخليل المخضرم مقطوعة الواحدة والعضباء مشقوقة الأذن قال الحري في الحديث يدل على أن العضباء
 اسم لها وإن كانت عضباء الأذن فقد جعل اسمها هذا آخر كلام القاضى - وقال محمد بن إبراهيم التيمي وغيره وأن العضباء والقصور والجنداء
 اسم لناقة واحدة كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأهمل - قوله على البلياء الخ بالمدة أي المكان العالي قدام ذي الحليفة بقرعها إلى جهة مكة
 سميت بلياء لأنها لا ينأى بها ولا أثر قوله نظرت إلى مدبصري الخ قال النووي هكذا هو في جميع النسخ مدبصري وهو صحيح ومعناه منته بصرى وأكل بعض
 أهل اللغة مدبصري وقال الصواب مدى بصرى وليس هو بمذكور بل هما لغتان المد أشهر - قوله من ذلك ما شئ الخ قال الزرقاني فيه جواز الخ
 كذلك وهو أجمع وأما الخلاف في الأفضل فقال الجمهور والركوب لا اقتداء به صلى الله عليه وسلم ولا على القيام بالمناساك
 ولأنه أكثر نفقة وبه قال مالك في المشهور وهو الأصح عند الشافعية ورتج طائفة من المذهب بن المشي، أم وفي الدار المختارة تأيلا
 عن السراجية الخ را كتبنا أفضل منه ما شئنا به يعني، أم - وقد بحث فيه ابن عابدين رحمه الله في رق المختار وقتل ما يدل على خلاف
 فلا يرجع - قوله وعن عيمته مثل ذلك الخ أي نظرت عن عيمته مثل ذلك فهو بنصيب مثل في الثلاث قال الولي بن طهانه بالنصيب
 في الثلاث ويجوز الزرع على الاستثناء والمراد أنه حضر معه خلق كثير وقد قيل أنهم أربعون ألفا، كذا في شرح المراهب
 وقد تقدم مرأفته القارى في عدد الحاضرين معه صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم - قوله وعليه ينزل القرآن الخ
 بضم أونه كما في شرح المراهب قوله وهو يعرف تأويله الخ أي على الحقيقة ومعناه الحق على التمسك بما يجب به
 به من نعله في تلك الحجة، قوله وما عمل من شيء الخ زيادة في الحق على التمسك بما يجب به،

علمنا به فاهل بالتوحيد لبنيك اللهم لبنيك لا شريك لك لبنيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك واهل البيت
هذا الذي يهلون به فلم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا منه ولم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم تليته قال جابر لسنا نرى كذا
الحج لسنا نعرف الحجرة حتى اذا امتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثا ومشى اربعاً ثم تقدم الى مقام ابراهيم فقرأوا
قوله فاهل بالتوحيد لا يعني قوله لبنيك لا شريك لك وفيه اشارة الى مخالفة ما كانت الجاهلية تقول في تلبيتها من لفظ الشرك وقد سبق ذكر تلبيتها
في باب التلبية قوله بهذا الذي يهلون به الخ قال عياض يعني به من زيادة في الثناء على الله تعالى وذلك كزيادة عمر لبنيك ذا النعمان والفضل الحسن
لبنيك مرهوباً منك ومرغوباً اليك وكزيادة ابنه لبنيك وسعديك واخبر في يدك والرغبة اليك والعلل وعن انس لبنيك حقاً تعبدوا ورعاً والتجيت عند
العلماء ان يأتي تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تقتصر عليها الا ان يزيد القافاً رويت عنه صلى الله عليه وسلم قوله لبنيك اله الحق ونحوها قوله
لسنا نرى كذا الحج الخ تقدم معنى هذا القول في شرح حديث عائشة رضي الله عنها تحت قولها لا نرى كذا الحج فربحه قوله استلم الركن الخ الحج الاسود
والاستلام افعال من السجود معن الحجة واهل اليمن يمتنون الركن بالحجارة لان الناس يسمونه ياسلام وقيل من السجود كبر السجود وهو الحجارة يقال
استلم الحجارة اذا تمه وتناولها والحقه وضع يده عليه وقبله وقيل وضع الحجة ايضاً عليه وفي المواهب شرحه للزقاني وم اعلر ان للبيت اربعة اركان
الاول له فضيلتان كون الحجر الاسود فيه وكونه على قوائم ابراهيم اي اساس بناه والثاني وهو الركن اليماني الثانية فقط وليس للآخرين شيء منها فلذلك
يقبل الاول كما في الصحيحين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قبل الحجر الاسود وفي البخاري عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله
ويستلم الثاني فقط لما في الصحيحين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني ولا يقبل الاخران ولا يستلمان اتباعاً للعلل النبوية
لاخما ليس على قوائم ابراهيم هذا على قول الجمهور واستحب بعضهم تقبيل اليماني ايضاً واجاب الشافعي عن قول من قال كعادته وقد قبل كالأربعة
ليس شيء من البيت مجزئاً فخره عليه ابن عباس فقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة بانما لم يزل يحج استلاماً هجراً للبيت وكيف يحجوه وهو يطوف به
ولكن انتبهم السنة فعلاً او تركها ولو كان ترك استلامها هجراً لكان ترك استلامها يميناً لاركان هجراً لها ولا قائل به ودرو الشافعي عن ابن عمر قال
استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر الاسود فاستلمه اي حمله به عليه ثم وضع شفتيه عليه طويلاً يقبله ومفاده استحباب الجمع بينهما ام - وفي
الدر المختار رواسته بكيفية وقبله بلا صوت ثم قال واستلم الركن اليماني وهو من ذهب لكن بلا تقبيل الى ان قال ويكره استلام غيرها وهو الركن العراقي
والشامي - قوله فرمل ثلاثاً الخ قال الترمذي فيه ان الحرم اذا دخل حلة قبل الموقوف بعمرات ليست له طواف القدوم وهو جمع عليه وفيه اربع
الطواف سبعة اشواط وفيه ان الستة ايضاً الرمل في الثلاث الاول ويمشي على عاتق في الاربعة الاخيرة ام - ومعنى قوله رمل اي مشى بسرعة متعاقب
الخطا وهو تركه في الرمل عند نافي كل طواف بعده سعى والا فلا كالأضطباع كما في البدائع قال النووي ولا يضطبع ستة في الطواف وقد صح فيه
الحديث في سنن البخاري والترمذي وغيرهما وهو ان يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الايمن ويجعل طرفه على عاتقه الايسر يكون منكبه الايمن مكشوراً
قالوا وانما يمين الاضطباع في طواف يست فيه الرمل على سبيل تفصيله والله اعلم لها تأمير وعية الرمل والاضطباع والطواف فقال الشيخ ولي الله المولي
وذلك لمعان منها ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما من اخافة قلوب المشركين واظهار صولة المسلمين وكان اهل مكة يقولون وهتهم حشاً ياثرب فزعل
من افعال الحماد وهذا السبب قد انقضى ومضى ومنها تصوير الرغبة في طاعة الله وانه لم يزد السفر الشاسع والتعب العظيم الاثوثا ورعية كما قال الشافعي
س انا اشتكت من كلال السير واعداها روح الوصال فيحي عند مياديه وكان عمر رضي الله عنه اذا كان يترك الرمل ولا يضطبع لا تقضاء سببها
ثم تفتن اجلاً ان لها سبباً آخر غير منقضى فلم يتركها - قوله ثم تقدم الى مقام ابراهيم الخ وفي نسخة ثم تقدم الى مقام ابراهيم الخ وفي نسخة ثم تقدم الى مقام ابراهيم الخ وفي نسخة
ابراهيم قوله الى مقام ابراهيم الخ الحج الذي قام عليه عند بيتنا البيت قال النووي هذا دليل لما اجمع عليه العلماء انه ينبغي لكل طائف اذا فرغ من
طوافه ان يصلي خلف المقام ركعتي الطواف واختلفوا هل هما واجبتان ام مستتبان وعندنا فيه خلاف حاصله ثلاثاً اقوال اصحها انها مستتبان والثاني
انها واجبتان والثالث ان كان طوافاً واجبتان او مستتبان وسواء قلنا واجبتان او مستتبان لو تركهما لم يبطل طوافه والسنة ان يصلي خلف
المقام فان لم يفعل ففي الحج والا ففي المسجد والا ففي مكة وسائر الحرم ولوصلها في وطنه وغيره من اقصى الارض جاز وفاته الفضيلة ولا تقوت
هذه الصلوة ما دام حياً ولو اراد ان يطوف اطرفة استحب ان يصلي عقيب كل طواف ركعتيه قلوا اراد ان يطوف اطرفة يلا صلوة ثم يصلي بعد الاطرفة
لكل طواف ركعتيه قال اصحابنا يجوز ذلك وهو خلاف الاول ولا يقال مكرره وعن قال بهذا المسورين مخومة وعائشة وطاوس وعطاء وسعيد بن
جبير واحمد والشافعي وابو يوسف وكرويه ابن عمر الحسن البصري والزهري ومالك والثوري وابو حنيفة وابو ثور وعبد بن الحسن وابن المنذر ونقله
القاضي عن جده هو الفقهاء ام - قلت وفي كتب اصحابنا ثم وصل شفعاً في وقت صليح يجب (بالجيم) على الصحيح بعد كل اسبوع عند المقام او غيره

سنة طواف القدوم كالأضطباع والرمل

الركن اليماني والركن العراقي في الطواف خلف المقام

وهل هما واجبتان ام مستتبان

فليصل وليجعلها عمره فقام سراقته بن مالك بن جشم فقال يا رسول الله أعلمنا هذا امر كبد فثبتك رسول الله صلى الله عليه وسلم اصابه واحدة في الأخرى وقال دخلت العمة في الحج مرتين لأبى ليل وقد علي من اليمن بيد النبي صلى الله عليه وسلم فوجد فاطمة من حل ولبست ثياباً صبيغاً وأكملت فانكر ذلك عليها فقالت أن أبى أمرني بهذا قال فكان على يقول بالعراق فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم محرشاً على فاطمة للذي صنعت مستفتياً لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ذكرت عنه فأخبرته أني أنكرت ذلك عليها فقال صدقت صدقت ما ذاك قلت حين فرضت الحج قال قلت اللهم إني أهل بما أهل به رسولك قال فان معي الهدى فلا تحل قال فكان جماعة الهدى الذي قدم به علي من اليمن والذي أتى به النبي صلى الله عليه وسلم مائة قال فحل الناس كله فقصم الألباء النبي صلى الله عليه وسلم وكان معه هدى فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلة بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء استطابة لنفس أصحابه لتلاجيل إني انفسه أنه أمرهم بخلاف ما يفعلون فغضبوا فقام سراقته بن مالك بن جشم إله سراقته بضم السين وإله خفيفة وقاف وهو الكنانى المدبجى الذى ساحت خروشه في قفلة الحجر وأسلف الفقه وجمع جشم بضم الجيم وسكون الملهة وضم الملهة وفتحها لغة حكاهما الجوهري وغيره قوله واحدة في الأخرى أى جاءه واحدة منها في الأخرى والحال مؤكدة قوله دخلت العمة في الحج مرتين أى قال الزرقانى به وادخل حاله صاحب بعضهما في بعض وتكررها مرتين أى بالقرآن والفعل يستلزم ادخال الحد للمساكين في الأخرى وثبت حديث ابن عباس أن العمة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة قوله لا إله إلا الله لعلمنا هذا فقط قوله بل لأبى ليل أى كثره للتأكيد لا لآخر الدهر ولا بد الدهر وفى رواية بل لأبى ليل وهذا صفة فخر إلى العمة عند أحد والظاهرية وقال الجمهور معنى الحديث جواز فعل العمة في شهر الحج إلى يوم القيامة وإن القصد بطلان دعوى الجاهلية منع ذلك وهذا الحديث قد سبق شرحه وأضحا وبسطنا فيه من البحث في الباب الذى قبل هذا فليدراجم - قوله وقد علي من اليمن أى لانه صلى الله عليه وسلم كان بعثه إليها - قوله بيد النبي صلى الله عليه وسلم أى بضم الياء وسكون اللام جمع يديته والمراد هنا ما يتقرب بديته من الأبل قال الزرقانى وظاهر هذا أن اليدين للمصطفى وفى النساءى قد علم على من اليمن بضم الياء وساق صلى الله عليه وسلم من المدينة هدياً فظاهره أن الهدى كان علياً في فحتمل أن علياً قد من اليمن هدى لنفسه وهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر كل واحد منهما - أى وساقى الكلام على عذ هذه البدن وتعيين ذابها قريباً أن شاء الله تعالى - قوله ولبست ثياباً صبيغاً أى أى صبغته غير بيض فصيل يعني مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث قوله فانكر ذلك عليها أى لظنه أغاثا بعة للنبي صلى الله عليه وسلم فى إثمها ورأى أنه باقى على إثمها زاد في رواية أبى داود وقال من امره بهذا قوله أن أبى أمرني بهذا أى بالاحلال الذى نشأته اللبس ولا كتحال لا بما أذها من المباح وهو غير مؤثر به أو أريد بالامر لا بأجرة لا طلب الفعل قوله محرشاً على فاطمة أى التحريش للأخوة والمراد هنا أن يذكر له ما يقفنه عنها قوله مستفتياً لرسول الله صلى الله عليه وسلم أى قال الزرقانى وهو لا يقنع على ربه بقولها أبى أمرني وخبر الواحد مقبول بحجج أنه فهم أنه أمرها بالاحلال ولا يلزم منه بطلان الصبيغ لا كتحال لقرب زمن الإحرام لانه والذى تشبهه أو جواز أن أمره لعموم النصاية وإن لها أمراً يخصها لأنها بضعة منه فلا تفعل كما ما يفعله أو هم أنها ليست من لوقى الهدى لأن أباهما زوجاً ساقاه فمى في حكم من ساقه وفيه جواز قول الشخص أبى ولو كان محظناً وأنه ليس بتقصير له فيؤخذ منه جواز قول الشريفة يربى النبي صلى الله عليه وسلم قاله الولي العلى ملخصاً قوله ما ذاك قلت حين فرضت أى أى لزمته على نفسك بالنية والتلبية قوله بما أهل به رسولك أى فيه جواز الإحرام ما أحرم به غيره وقد سبق شرحه وسيان حكمه في الباب الذى قبله فراجع قوله فأن معي الهدى أى فلا أدرك أن أخرج من العمة بالتحلل قوله فلا تحل أى لا تحل أنت بالخروج من الإحرام كالأحلال حتى تغفر من العمة والحج قوله فحل الناس كله أى أكثرهم ومعظمهم فهو علم أريد به الخصوص لأن عائشة لم تحل ولو تكن ممن ساق الهدى وقد تقدم شرحه في الباب السابق قوله وقصروا أى قال الطبري وإنما قصرهم أى أن الحلق أفضل لأن يجعلهم بنية من الشعر حتى يحلقوا بالحج، أم وليكون شعرهم في ميزان تخفهم أيضاً سبباً لزيادة أجرهم وليكونوا داخلين في التقصيرين والمحلقيين جامعين بين العمل بالرخصة والعزيمة، كذا في المروسة قوله فلما كان يوم التروية أى وهو اليوم الثامن من ذي الحجة سمي به لأنه كان ذابى وروى أنهم فيه استعدوا للوقوف فمقر أذ لم يكن في عرفات ماء جازى زماننا (شرح الباب (قائل) فى مناسك النوى يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة والعاشر الخمر والحادى عشر المقر بفتح القاف وتشد ياء لوله لأنه يقرءون فيه بينه والثاني عشر يوم النحر والثالث عشر النفل الثانى - قوله فصل بها الظهر والعصر أى كل صلاة لوقتها وفيه نذوب التوجه إلى منى يوم التروية وكره مالك التقدم إليها فقد قال الشافعى أنه خلاف السنة وفيه بيان يبيت بجمعة هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا دم عليه إلا جامع قاله النووي - وقال الشيخ ولي الله الدهلوى م والسرى في نزول منى أنها كانت سوا عظيماً من أسواق الجاهلية مثل عكاظ والمجنة وذو الحجة ونوعها وإنما اصطفا عليه لأن الحج يجمع أقراماً كيرة من أقطار متباينة ولا أحسن للتجارة ولا أرفق بها من أن يكون موسمها عند هذا الاجتماع ولأن مكة تضيق عن تلك الحشود المجتمة

والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس أمر بقبته من شعر يضرب له بتمرة فسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تفك قریش إلا أنه واقع عند المشعر الحرام كما كانت قریش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجد المنيعة قد ضربت له بتمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال إن دماءكم وأموالكم

فلو يعظم حاكمهم أو يدبرهم أو يأمروهم أو ينهونهم على النزول في قضاء مثل مني لم يجزوا إن اختص بعضهم بالنزول لوجدوا في أنفسهم ولما جرت العادة بنزولها اقتضى دين العرب وحجيتهم أن يجتمعوا على كل شيء في التفاوض والتخاير وذكر ما ذكر الآباء وإدلاء جلدهم وكثرة أعمالهم ليرى ذلك الأقاصى والأحاديث ويعيد به الذكر في الأقطار وكان للإسلام حاجة إلى اجتماع مثل يظهر فيه شوكة المسلمين وعدتهم وعقدتهم ليظهر دين الله ويعد صيته ويقلب على كل قطر من الأقطار أبقاه النبي صلى الله عليه وسلم وحق عليه وذنب إليه ونعم التفاهروذكر الآباء وأبدله بذكر الله بمنزلة ما أتى من ضيافاتهم ولا ثم لم يمهله التنازع وعقيدة المولود لما رأى فيها من فوائد جلية في تدبير المنازل قوله حتى طلعت الشمس إن في إيمان السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه قوله وأمر بقبته أي أمر بضرب قبته بتمرة قبل قدومه إليها قال الباقي من لما اراد أن يظهر مخالفة الجاهلية إرادان يظهر ذلك ابتداءً ليتقربوا للقاء قال النووي في هذا الحديث جواز الاستئذان للحرم بقبته وغيرها ولا خلاف في جواز التنازل واختلاف في جواز الراكب فذهبنا جوازاً وبر قال كثير من وكراهه مالك واحد ستاق للسئلة مبسوطة في موضعها أن شام الله تعالى وفيه جواز اتخاذ القباب وجوازها من شعر قوله بتمرة أي بتمرة النون وكسر الميم هذا أصلها ويجوز فيها ما يجوز في نظيرها وهو أسكان الميم مع فتح النون وكسرها وهي موضع يجذب عرفات وليست من عرفات قال النووي فيه استحباب النزول بتمرة إذا ذهبوا من منى لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد نزول الشمس وبعد صلوات الظهر والعصر جميعاً فالسنة أن ينزلوا عرفة فمن كان له قبة ضرب بها ونفستون للوقوف قبل النزول فإذا زالت الشمس سارهم كالأمام إلى مسجد إبراهيم عليه السلام وخطب لهم خطبتين خفيفتين ويخفف الثانية جلالاً فإذا فرغ منها صلى بجمرة الظهر والعصر جميعاً بينهما فإذا فرغ من الصلوة سار إلى الموقف قوله ولا تشك قریش إلا أنه واقع في شرح المواهب ظاهر أنه ليس لقریش شك في شيء أتى وقوفه عند المشعر فأنعم يشكون فيه وليس المراد ذلك بل عكسه وهو أنهم لا يشكون في أنه صلى الله عليه وسلم سيقف عند المشعر الحرام على ما كانت عادتهم من وقوفهم به ويقف سائر الناس بعرفة فقال الباقي من الأظهر في الآية أنها نائبة وان وقع نصب على سقاط الجارأي ولا يشك قریش في أنه واقع عند المشعر أم وقال الطبري أي لو يشكوا في أنه يخالفهم في المناسك بل يفتقروا بها إلى الوقوف فأتمهم جزوا بأنه يوافقهم فيه فإن أهل الحرم كانوا يقفون عند المشعر الحرام وهو جبل في المزدلفة يقال له قرح وعليه جمهور المفسرين والمحدثين وقيل أنه كل المزدلفة وهو بفتح العين وقيل بكسرها ذكره النووي رحمه الله قوله كما كانت قریش تصنع في الجاهلية أي كانوا يقفون بالمزدلفة ويقولون نحن أهل حرم الله فلا نخرج منه وقد توهوا أنه صلى الله عليه وسلم كان يوافقهم قبل البعثة وليس كذلك لما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة أنه كان يقف مع عامة الناس قبل المنية أيضاً قوله فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي أما إجازة فمعناه جاز والمزدلفة ولم يبقها بل توجه إلى عرفات وأما قوله حتى أتى عرفة فمعناه جاز والمراد قارب عرفات لأنه فترة بقوله وجد المنيعة قد ضربت بتمرة فنزل بها وقد سبق أن عرفة ليست من عرفات وقد قدمنا أن دخول عرفات قبل صلوات الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة قوله حتى إذا زاغت الشمس أي زالت عن كبد السماء من جانب الشرق إلى جانب المغرب قوله أمر بالقصواء أي تقدم ضبطها وبما يخاف في أول هذا القول فرحلت له أي علمنا الجمل محمولاً مخففاً أي شد الرحل عليها للنبي صلى الله عليه وسلم قوله فأتى بطن الوادي أي وهو عرفة بفتح العين وفتح الواو المهملين بعدها نون قال القاري موضع عرفات يسمى عرفة وليست من عرفات خلافاً لما لك ومنها بعض مسجد إبراهيم الموجود اليوم واختلف في محدثه والصحيح أنه منسوب لإبراهيم الخليل بأعنيار أنه أول من اتخذ مصلىً أم وقيل غير ذلك قوله فخطب الناس أي قال للنزول في أنه يستحب للأمام أن يخطب يوم عرفة في هذا الموضع وبه قال الجمهور والمذنبون والمغاربة من المالكية وهو المشهور فقروا للنزول خالف فيها المالكية فيه نظراً لما هو قول المذنبين منهم والمشهور خلافه واتفق الشافعية أيضاً على استحبابها خلافاً لما توهمه عياض والقرطبي أم قال النووي ومذهب الشافعية أن في الحج أربع خطب مستوتة أحدها يوم السابع من ذوالحجة يخطب عند الكعبة بعد صلوة الظهر والثانية هذه التي يبطل عرفة يوم عرفات والثالثة يوم النحر والرابعة يوم المنة الأولى وهو اليوم الثاني من أيام التشريق قال أصحابنا وكل هذه الخطب أفراد ويعد صلوة الظهر التي يوم عرفات فأما خطبتان قبل الصلوة قال أصحابنا ويعلم من كل خطبة من هذه ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخيرة والله أعلم انتهى كلامه النووي وعمل الحنفية في الحج ثلاث خطب أقاموا ثلثتها ما ذكره النووي وثالثها في اليوم الحادي عشر فيفضل بين كل خطبتين يوماً وكطها سنة قوله أنما نكروا وأموالكم أي نادى بعض الطرق وأمرضكم والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الأسكن سواء كان ونفسه أو في سلفه قال الحافظ هذا الكلام على حذف المنصوات وسفك دما نكروا وأموالكم وتلبوا أمرضكم أم وقال النووي في معنى هذه

فانكم اخذتموهن بأمان الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ان لا يؤطئن فرجكم احدا تكرهونه فان فعلن ذلك فاصبرن
صربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقد تركت فيكم ما كان تضلوا بعد ان اعتصمتم به كتاب الله وانتم
تسألون عني فما انتم قائلون قالوا نشهد انك قد بلغت واديت ونصحت فقال باصبعه السبابة يرفعها الى السماء
للسببية لانه لما قرأ ابطال امر الجاهلية وكان من جعلها منع النساء من حقوقهن وترك انصافهن امرهم عينا بعبدة الشرع في انصافهم فكانت قيل
فبسبب ابطال امر الجاهلية انقروا الله في النساء والصفو هن فان تركه من امر الجاهلية قال وفي تحت السببية نحو ذلك الذي كنت في في النظر
مجازا نحو ذلك في القصص حيوا اي ان النساء ظنن للتقوى المأمور بها قال النووي وفيه البحث على مراعاة حق النساء والوصية بحسن ومعاشرتهن
بالمعروف وقد جاءت احاديث كثيرة صحيحة في الوصية بحسن وبما يحقن من والتعدي من التقصير في ذلك وقد جمعتها او معظمها في رياض الصالحين
قوله فانكم اخذتموهن بأمان الله وفي بعض النسخ بأمانة الله قال المرقان اي يا رب الله ائتمنكم عليهن فيجب حفظ الامانة وصيانتها بمراعاة حقوقها
والقيام بعصاها الدينية والدنيوية قاله في المفهم وفي كثير من اصول مسلم بان الله بلاها كما قال النووي وهو يقوى ان في قوله اخذتموهن دلالته على انها
كالاسيرة المحبوسة تحت زوجها وله الصلوات عليها ولو افقته قوله في حرية اخرى فانهم عندكم جميعا فيته وهي الاسيرة ولكنها ليست اسيرة
خائفة كغيرها من الاسرا بل هي اسيرة آمنة **قوله** بكلمة الله الخ اي قوله فامسا لركبتي فمروا به او كسر يركب احسان قال الخطابي هذا احسن الوجه قال المازني
ويحتمل بآية الله المنزلة في كتابه قال عياض قيل هو التوحيد لا اله الا الله محمد رسول الله لا يحل لغير مسلم ان يترجم مسلمة وقيل كلمة التوحيد التي يستحل
بها الفروج انتهى اي الصنيع التي تنعقد بها من ايجاب قبول ربح هذا في المفهم قال فان حكم الله كلامه المتوجه للحكم عليه على جهة الاتصاف او التخيير
وكذا النووي فقال المراد بأمانة الله والحكمة كما يتكلمون انما كتاب لكم في الدين وهذا هو الصحيح **قوله** ولكم عليهن الخ لما ذكره صلى الله عليه وسلم استحلال الزوج
بكلمة الله وعلوه منه تأكيد للصحة بين الزوجين انتقل اليه ما على كل واحد منهما من الحقوق وبدأ بحسن الزوج لانهم المتحابين **قوله** تكرهونه الخ اي كرهون
دخوله في بيوتكم سواء كرهتم خاتمه او لا وغيره فمن لان الداخل يطأ المنزل الذي يدخل فيه اي انه ليس للزوجة ان تمكن احدا ولو امرأة او محرما من دخول
بيت زوجها الا اذا علمت عدم كراهيته زوجها لذلك هكذا حمله القرطبي النووي على العموم **قوله** فان فعلن ذلك الخ اي بدن رضاكم لم يقصصهم او بقراءتهن فلو
شككن انهم يكرهونه لو تمكن لان الاصل المنع **قوله** صربا غير مبرح الخ بضم الميم وفتر الموحدة وكسر الراء المشددة وحالة جملة اي غير شديد شدة من الزوج
وهو المستفاد وقال الخطابي معنى الحديث ان لا يأتى لاحد من الرجال يدخل فيمحدث اليهن وكان الحديث من الرجال الى النساء من عادات العرب لا يأتى
عينا ولا يبعثونه ربة فلما نزلت آية الحجاب وصار للنساء مقصودات نهي عن محادثتهن والقعود اليهن وليس المراد بوطئ الفرج هنا نفس الزنا لانه محرم
على الزوجية كلها فلا معنى لاشتراط الكراهية فيه ولو اراد الزنا كان الضرب الواجب هو المبرح الشديد والعقوبة المؤلمة من المبرح دون الضرب الذي
ليس بمبرح وذكر المازني وعياض نحوه **قوله** ولهن عليكم رزقهن الخ اي وجريا والمراد بالرزق المأكل والمشرب وفي معناه سكناهن **قوله** بالمعروف
اي على قدر كفايتهن دون سرفتهن ولا تقتديا وباعتبار حالكم فقرا وغيث **قوله** لن تضلوا بعد الخ اي بعد تركي نايه فيكم ادبوا انفسكم بكم والعمل بما فيه
وفي هذا التركيب اجماع وتوضيح وذلك لبيان ان هذا الشيء الذي تركه فيه شيئا تجلب الا عظميا فيه جميع المنافع الدينية والدنيوية ثم لما حصل من هذا التثوق
التام للسمع وتوجه الى استماع ما يرد بعد واشتاتت نفسه الى معرفته بتيه بقوله كتاب الله بالنصب بدل من مفعول تركت خبره الاولى فان كان المراد
ولا فيجوز رفعه خبر عن روت اي وهو ولم يترك السنن مع ان بعض الاحكام ليست فاد منها لاند اجماع تحتها فان الكتاب هو المبين لكل بعضها بلا واسطة وبعضها
بواسطة قال نسائي ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وقال تعالى لبيان للناس ما نزل اليهم كذلك في شرح المراهب قال القاري وانما اقتصر على
الكتاب لانه مشتمل على العمل بالسنة لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول وقوله تعالى وما لكم انتم ان تقولوا وما كنا نعبدكم فانه هو فيلزم من
العمل بالكتاب العمل بالسنة وفيه ايماء الى ان الاصل الاصل هو الكتاب **قوله** وانتم تسألون عني الخ بصيغة المجهول قال الخطابي عطف على مقدم راي قد
يلفت ما ارسلت به اليكم جميعا غير تارك لشيء مما بعثت وانتم تسألون عني يوم القيامة هل بلغت باي شيء تقيمون ودل على هذا الحديث والفاء في قوله فما
انتم قائلون **قوله** فما انتم قائلون الخ اي اذا كان الامر هكذا فباي شيء تقيمونه **قوله** نشهد انك قد بلغت الخ اي بلغت الرسالة واديت الامانة
ونصحت الامانة وقال النووي العارفي تسألون عني في القيامة او البزخ فما انتم قائلون حين سؤلكم على ما اظهر او لان في جوابي ويدرب عليها قولهم نشهد
اي في القيامة على الاظهر او لان قال وحديث المجهول في الشك لا يدل على تبليغ جميع امره ونصحه بجميع الناس المرحومين والذين سيوجدون **قوله**
فقل باصبعه السبابة الخ اي اشار بما **قوله** يرفعها الى السماء الخ اي رافعا يائها فالحال من فاعل قال او رفوعة فالحال من السبابة قال القرطبي هذه
الاشارة اما الى السماء لانها قبل الدعاد واما لعلوا الله تعالى المعنوي لان الله تعالى لا يحويه مكان ولا يختص بحجة وقد بين ذلك قوله وهو حكيم آياتكم

من فتح الملهم بشرح صحيح مسطور

ويكنفها إلى الناس اللهم اشهد ثلاث مرات ثم اذن ثم اقام فصل الظهر ثم اقام فصل العصر لم يصل بينهما شيئا ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصو واما إلى الصغرات وجعل جبل المشاة ياربع

قوله يكنفها إلى الناس الخ يفهم التحتية وسكون النون وضم الكاف بعد ها فوقية قال عياض كذا الرواية في مسلم وهو جليل المعنى قيل صوابه يكنفها بموحدة وكذا دونه عن شيخنا ابن الوليد هشام بن احمد ومسلم ومن طريق ابن الاعراب عن ابن داود في سننه بموحدة ومن طريق ابن بكير التمار عنه بوقية ومعناه يردّها ويكنفها إلى الناس مشير المهر وهو من نكب كناية إذا قبلها هذا كلامه في الاحكام وقال القرطبي روايتي في هذه اللفظة وتقييدى على من استدل من الأئمة المقتدين بضم الباء وفتح النون وكسر الحاء مشددة وضم الباء بواحدة أى يدل لها إلى الناس وروى يكنفها بفتح الباء والنون وضم الكاف ومعناه يلقبها وهو قريب من قول وروى يكنفها بوقية وهو بعد ها النقص - وفي الباء قال الأصم صر به فنكنه أى بالوقية أى القاه على رأسه وتنع متكئا وذكره الفارابي في باب قتل فيحصل ان يكون الحديث من هذا والمعنى يكنفها وفي المرافة ويكنفها إلى الناس كالذى يضرب بها الامم عن الكنت ضرب رأس الأنازل إلى الارض قوله اللهم اشهد الخ على صياك بأمر قد أقره ما في قد بلغت والمعنى اللهم اشهد انك اذ كنيت بك شهيدا وفي شرح النووي للزركاني فان قيل ليس في هذه الخطبة شيء من المناسك فيرد ذلك على قول الفقهاء يعلمها الخطيب ما يحتاجون اليها إلى الخطبة الأخرى أجيب بأنه صلى الله عليه وسلم أكنف بفعله للمناسك عن بيانه بالقول لأنه أضعف واعتنه بما همته في الخطبة التي قالها والخطباء بعد ليست أفعالهم قدوة ولا الناس يقتدون بمشاهدتها ونقلها فاستحب لهم البيان بالقول وفيه حجة للمالكية وغيرهم ان خطبة عنزة فردة اذ ليس فيه انه خطب خطبتين وما روى في بعض الطرق انه خطب خطبتين فضعيف كما قاله البيهقي وغيره، النقص - وقد تكلّم عليه الشوكاني في شرح المنتقى فراجع قوله ثم اذن الخ أى بلال رضي الله عنه كما هو المصريح في بعض الروايات قوله ثم اقام فصل العصر الخ أى جمع بينهما في وقت الظهر وهذا الجمع كجمع المزدلفة جمع نكاح عندا وعند الكواك والأوزاعي وجمع سفر عند الشافعي خلافا لبعض أصحابه في الدار المختار وبعد الخطبة صلى الظهر والعصر بأذان وأقامتين قال ابن عابدين قوله بأذان أى واحد لأنه للإعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله أقامتين أى يقيم الظهر ثم يصليها ثم يقيم العصر لأن الإقامة لبيان الشروع في الصلوة بخلاف الجمع بالمزدلفة لأن الصلوة الثانية هناك تؤدى في وقتها فتستغنى عن تجديد الإعلام أما الثانية هنا ففي غير وقتها فتقع الحاجة إلى إقامة أخرى للإعلام بالشروع فيها - ولهذا الجمع أى الجمع بمرقات عند الحنفية شرط طمذكورة في الفقه منها الامام الأعظم او ثابته وليس هذا موضع البسط والله سبحانه تعالى أعلم قال الشيخ ولى الله الدهلوى قدس الله روحه وانما جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بوزة لان للناس يومئذ اجتماعا لم يصل فيه غير هذا الوطن والجماعة الواحدة مطلوبة ولا بد من اقامتها في مثل هذا الجمع ليراه جميع من هناك ولا يتيسر اجتماعهم في وقتين وايضا فلان للناس اشتغال بالذكر والدماء وما وظيفة هذا اليوم ورعاية الاوقات وظيفة جميع السنة وانما يتجر في مثل هذا الشيء البليغ التامر قوله ولم يصل بينهما شيئا الخ أى من السنن والنوافل - قوله حتى أتى الموقف الخ أى ارض عرفات او الامم للعهد المراد موقفه الخ قال الشيخ ولى الله الدهلوى قدس الله روحه والسر في الوقوف بعرفة ان اجتماع المسلمين في زمان واحد ومكان واحد راغبين في رحمة الله تعالى داعين له متضرعين اليه له تأثير عظيم في نزول البركات وانتشار الرحمات ولذا كان الشيطان يومئذ وحرا واحقرا يكون وايضا فاجتماعهم ذلك تحقيق لحسن العزيمة وخصوص هذا اليوم وهذا المكان متوارث عن الانبياء عليهم الصلوة والسلام على ما يذكر في الاخبار عن آدم فمن بعدا والأخذ بما جرت به سنة السلف الصالحين اصل اصيل في باب التوقيت قوله الصغرات الخ المفتحات في الاصحاح الكبار في المقترحات في اسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط ارض عرفات وقد روي بطريقين متباينين وتعقبه الأئمة فقال ان كان الوقوف على الصغرات صحيحا فقد روي ولا يظهر انه يجوز البطن عن الوجه والتقدير جعل وجهه ناقته وهذا ان كانت الصغرات في قبله لأنه انما وقعت مستقبل القبلة وقال القرطبي معنى انه علا على الصغرات ناحية منها حتى كانت الصغرات تحاذى بطن ناقته، قال الولي العراقي لاحاجة هذا لأن من وقف بجبل صخرة على ناقته صار بطنا بجبلها أى إلى جانبها وليس يشترط في عاقبة بطن الناقة لها ان يكون عاليا عليها - قوله وجعل جبل المشاة الخ جبل بقر المهرلة وسكون الموحدة والامرا طال من الزيل وقيل الضخم منه والمشاة جمع ماش والمراد جعل صف المشاة ومجتمعهم بين يديه وقيل أراد طريقهم الذي يسلكونه في الرمل والأول أشبه بالحديث قاله عياض ومثل ذلك لا تأثير لكنه صدر بالقول الثاني وحكى الأول بقيل وقال النوروى روى جبل بمهلة وموحدة ساكنة وروى بجيم وفتح الباء قال عياض الأول أشبه بالحديث وجعل المشاة الخ مجتمعهم وجعل الرمل ماطال منه وفتح ولما لا يجمع فمعناه طريقهم وحيث يسلك الرجال وتلقبه الولي العراقي بان تذكر من روايت هذه اللفظة بوجهين وترتيب هذين المعنيين على هذين الوجهين لمواره في كلام القاضى لا في الاحكام ولا في المشاة روى في كلام غيره ايضا، ام - وفيه استحباب الوقوف عند الصغرات قال النووي وما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمه انه لا يصح الوقوف لانيه فغلط بل الصواب جوار الوقوف في كل جزء

الجمع قول المصنف رحمه الله في وقت الظهر بعرفة بأذان واقامة وهو نكاح عند الحنفية

واستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس ذهب الصفرة قليلا حتى غاب القصر أردف أسامة خلفه ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شنق للقصور الزمان حتى ان رأسها لم يصب مورك رحله ويقول بين ايها الناس السكينة السكينة كلما أتى جبلا من الجبال أرخى لها قليلا حتى تصعد حتى أتى المزلفة فصلى بها المغرب والعشاء

من ارض عرفات وان الفضيلة في موقفه صلى الله عليه وسلم عند العشرات فان عجز عنه فليقرب منه بحسب الامكان وفي رد المحتار قال قاضي القضاة بكه الدين وقد اجتهدت على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم واقف على بعض من يعتقد عليه من عدد في مكة وعلماء حتى حصل الظن بتعيينه وانه الفجوة المستقيمة المشرقة على الوقت التي عن يمينها ووراها حفرة متصلة بصخرات الجبل وهذه الفجوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي الى الجبل اقرب لقليل بحيث يكون الجبل قبالا للقبلة اذ استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسارك قليل وراعه ام - ونقله في اللباب ايضا باختصار قال القاضي محمد بن عبد والبناء المربع هو المعروف بمطعم كعب ويخرج من حفرة عن وقت تتبعه في واحولها من تلك الصخرات المفرشة وما وراها من الصخرات السوداء المتصلة بالجبل

قوله واستقبل القبلة الخ فيسحب استقبلها في الوقتين يعني حتى غربت الشمس الخ قال القاري اي احاطها او كادت ان تعرب **قوله** حتى غاب القصر الخ قال القاري اي جميعه ام - هكذا هو في جميع النسخ بلفظ حتى نفقية فتحتية قايمة وكلاي دأود حين تحتية فنون وقيل انه الصواب هو منهم السلام وحتى وجعله عياض قال النووي باحتمال انه على ظاهره وتكون الفاية بيانا لقوله غربت الشمس ذهب الصفرة لان غروبها يطلق مجازا على غيب معظم القصر فان ذلك الاحتمال بقوله حتى غاب القصر في المرقاة يدل صوابه حيز غاب القصر في نظرنا لا يظهر معنى لقوله ذهب الصفرة قليلا حين غاب القصر من كان القائل غفل عن قبله لعله وزهد عن العناية التي تطابق الدلالة **قوله** واردف اسامة خلفه الخ في جواز الادراف اذا كانت الدابة مطيقة قد نظرت به الاحاديث **قوله**

وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الاثر اى ابتدأ السير ودفع نفسه نحوها او دفع فاقته وحملها على السير قال الشيخ ولي الله الدهلوي تنسأه روحه انما دفع بعد الغروب رة التحريم الجاهلية فاعلم كانوا الايديعون الا قبل الغروب ولان قبل الغروب غير مضبوط وبعد الغروب امر مضبوط وانما لو شرب مثل ذلك اليوم ياكله المضبوط **قوله** وقد شنق الخ بنوع الشين المعجزة والنون الخفية فقات معناه ضم وصيق **قوله** للقصور الزمان الخ اي ضمه وضيمه عليها وكما ياء والزمان والخاطر ما يشبهه رؤس الابل من جمل او سيرا ونحوه لتقاربه وتساق به قاله عياض في المشاق **قوله** مورك رحله الخ بفتح الميم وسكون الواو وكسر الراء فكلمات قطعة من جمل مشقوقة شبه المخذة تجعل في مقدم الرجل يضع الركاب رجليه عليها متوركا ليستريح من وضعمها في الركاب فاراد بذلك انه بالغ في جاذب رأسها اليه

ليكنها عن السير وحله بفتح الراء وحاء جملة قال القسطلاني وفي نسخة من مسند رجله بكسر الراء بعد هاجيم قال النووي وفي هذا استحباب الرفق في السير من الركاب بالمشاة وباصحاب الدواب الضعيفة **قوله** ويقول بين اي يشرحها **قوله** الشكينة الشكينة الخ مرتين اي الزمان السكينة يعني الرفق والوقار والطائفة وعدا الزحمة فالنص على الاعزاء **قوله** جبلا من الجبال الخ بجاء جملة مكسورة جمع جبل التل اللطيف من الربوب الضخم وقد تقدم معناها **قوله** أرخى لها قليلا الخ اي ارخى للقصور الزمان ارخاء قليلا او زمانا قليلا **قوله** حتى تصعد حتى تصعد لدوي بضم الفوقية رباعيا وفتحها ثلاثيا كما قال

عياض والنووي وفي أمره بالسكينة الرفق بالناس الدواب والامن من الاذية غلام الجملة كما كان في ارخاءه للقصور الرفق بالدواب لئلا يجمع عليها مشقة الصعود ومشقة الشنق صلوات الله وسلامه عليه ما أؤفقه وأرجه **قوله** حتى أتى المزلفة الخ في شرح المواهب موضع بين عرفه ومعنى وكما من الحرم وهي المشاة مجمع بفتح الجيم وسكون الميم وعين مهلة وسميت جمعا لان آدمرا اجتمع فيها جميع حوائجها فزلف اليها اي دنا وقرب منها وحقارة انما سميت جمعا لانه يجمع فيها بين صلاتين المغرب والعشاء وقيل لان الناس يجتمعون فيها فسميت جمعا وينزلون الى الله تعالى اي يتقربون اليه بالوقوف بها فسميت مزدلفة ام - قال النووي من التزلزل ولا زلافة وهو القرب لان الحاج اذا افاض من عرفات اذلفوا اليها اي حضوا اليها

وتقربوا منها وقيل سميت بذلك لمجي الناس اليها في ذلك من الليل اي ساعات ام - وفي شرح الاحياء اصله من تلفة فأبدل من التل قال القريب المخرج قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في البيت بمزدلفة انه كان سنة قديمة فيهم ولعلهم اصطلاحا عليها لما رواه من ان للناس اجتماعا لم يعد مثله في غير هذا الموضع ومثل هذا مظنة ان يرام بعضهم بعضا ويحيط بعضهم بعضا وانما يترجمهم بعد المغرب وكانوا طول النهار في تعب يأتون من كل فج عميق فلما تجتمعوا ان يأتوا مني والحال هذه لتعبوا **قوله** فصل بها المغرب والعشاء الخ اي اجمع بينهما في وقت العشاء وفي شرح الاحياء للعلامة الزبيدي الحنفية قال المحب الطبري وهذا الجمع سنة ياجاز عن العلماء وان اختلفوا فيما لو صلى كل صلاة في وقتها فقد اكثر العلماء بحج وقال الثوري واصحاب الرأي ان صلى المغرب دون مزدلفة فعليه الامادة وجوز في الظهر والعصر ان يصلي كل واحدة في وقتها صح كراهية ام - وقال الرافعي ولو انفرد بعضهم في الجمع بعرفة او مزدلفة او صلى احدي الصلاتين مع الامام والاخرى وحده جاز ويجوز ان يصلي المغرب بعرفة او في الطريق قال ابو حنيفة لا يجوز ويجب الجمع بمزدلفة ام قلت وعبارة اصحابنا واعاد مغربا اداء في الطريق او عرفات ما لم يطلع الفجر هذا قول ابو حنيفة ومحمد بن

الحج في المغرب والعشاء والمزلفة اذ كان واحد وانما واحدة عند الاذان والاعظم

بأذان واحد وأقامتين

يجزئه وقد أساء وعلى هذا الخلاف إذا صلى بعزات لأبي يوسف الله إذاها في وقتها فلا تجب أعادتها كما بعد طلوع الفجر إذا كان التأخير من السنة فيحصل مسيئاً بتركها ولها حديث أسامة الصلوة أمامك معناه وقت الصلوة وبهم يفهم وجوب التأخير وإنما وجب لمكانه الإجماع بين الصلوتين بالمزولة فكان عليه الأعادة بالوطيل الفجر لا يصير جامعاً بينهما وإذا أطلع الفجر لا يمكنه الإجماع فتسقط الأعادة، انتهى - قوله بأذان واحد وأقامتين الم قال الزبيدي ٢٢ في شهر الأحياء هو الذي في حديث جابر الطويل عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمزولة المغرب والعشاء بأذان واحد وأقامتين ولم يسمع بينهما شيئاً وهو قول أحمد لا يحق قول الشافعي وغيرهما من العلماء وبهم قال زفر من أصحابنا واختاره الطحاوي ورتبه من التهائم واستلوا بما تقدمت من حديث جابر وحديث أسامة والصحيح وفيه فلاحاً المزولة نزل فتوضأ ثم أقيمت الصلوة فصل المغرب ثم أُنشئ كل إنسان بعينه في منزله ثم أقيمت الصلوة فصل العشاء ولم يصل بينهما شيئاً وقال أبو حنيفة بأذان واحد وأقامة واحدة لما أخرجه أبو داود عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه قال أقيمت مع ابن عمر من عزات إلى المزولة فأذن وأقام وأمر أنساً فأذن وأقام فصل بنا المغرب ثلاث ركعات ثم أقيمت الدنيا فقال الصلوة فصل بنا العشاء ركعتين ثم دعا بعشائهم فقبل له في ذلك فقال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم هكذا وأبو الشعثاء اسمه سليم بن أسود وأخرجه ابن أبي شيبة وابن راهويه والطبراني عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزولة المغرب والعشاء بأقامة واحدة وأخرج الطبراني من وجه آخر عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بالمزولة بأذان واحد وأقامة واحدة وفي صحيح مسلم عن سعيد بن جبير أن فضلاً مع ابن عمر فمكنا جميعاً صلى بنا المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأقامة واحدة فلما انصرفت قال ابن عمر هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان وأخرجه أبو الشيخ عن الحسين بن حفص حدثنا شافعيان من سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء جميعاً بأقامة واحدة قال ابن الهمام وقد علمت ما في هذا من التقاضي فأن لم يرتجماً أنفق عليه الصحيحان على ما انفرد به مسلم وأبو داود حتى تساقط كان الرجوع إلى الأصل يوجب تعدد الأقامة بتعدد الصلوة كما في قضاء الفرائض بل أولى لأن الصلوة الثانية هنا وقتية فإذا أقيمت الأولى المتأخرة عن وقتها المعهود كانت المعاصرة أولى أن يقام لها بعد ما والله أعلم وقال مالك بأذانين وأقامتين وأجمع يفعل ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه أحمد البخاري وابن أبي شيبة ولفظ الأخير فلما أتى جمعاً أذن وأقام فصل المغرب ثلاثاً ثم أقمته ثم أذن وأقام فصل العشاء ركعتين ومنهم من قال يجمع بينهما بأقامتين دون أذان ولا حتى جابر رواه البخاري عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء جميعاً كل واحدة بأقامة ولم يجمع بينهما ولا على أثر كل واحدة منهما وأخرجه أبو داود وقال ولم يناد في الأولى ولم يسمع على أثر واحدة منهما وفي رواية عنه أيضاً ولم يناد في واحدة منهما وحكي البغوي والمنذري أن هذا قول الشافعي وأما حاق بن راهويه وحكي غيرهما أن أصح قوله ما تقدم ومنهم من قال بأقامة واحدة دون أذان ودليلهم ما رواه الشيخان والنسائي عن ابن عمر أنه صلى بجميع المغرب والعشاء بأقامة واحدة ثم انصرفت فقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان زاد النسائي ولم يجمع بينهما ولا على أثر واحدة منهما وأخرجه أبو داود وزاد بعد قوله بأقامة واحدة ثلاثاً واثنين وروى الجميع بأقامة واحدة عبد الله بن مالك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجهما أبو داود وبه قال شافعيان الثوري وقال لا يفتل أجزاءه قال المحب الطبري وهذه الأحاديث المختلفة في هذا الباب توهم التضاد والتهافت وقد تعلق كل من قال بقول منها لفظاً ما تضمنته ويمكن الإجماع بين أكثرها فنقول قوله بأقامة واحدة أي لكل صلوة أو على صفة واحدة لكل منهما ويتأيد برواية من صرح بأقامتين ثم نقول المراد بقول من قال كل واحدة بأقامة أي ومع أحدهما أذان تدل عليه رواية من صرح بأذان وأقامتين وأما قول ابن عمر لما فرغ من المغرب قال الصلوة قد يومهم لا احتفاء بذلك دون أقامة ويتأيد برواية من روى أنه صلاهما بأقامة واحدة فنقول يحتمل أنه قال الصلوة تنبيهاً لهما عليها لئلا يشتغلوا عنها بأمر آخر ثم أقام بعد ذلك أو أمراً بأقامة وليس في الحديث أنه اقتصر على قوله الصلوة ولم يرقم ونقول العدة من هذه الأحاديث كلها حديث جابر دون سائر الأحاديث لأن من روى أنه جمع بأقامة معه زيادة على من روى الإجماع دون أذان ولا أقامة وزيادة الثقة مقبولة ومن روى بأقامتين فقد أثبت ما لو ثبتته من روى بأقامة فقط به عليه ومن روى بأذان وأقامتين وهو حديث جابر وهو أم الأحاديث فقد أثبت ما لو ثبتته من تقدم ذكره فوجب الأخذ به والوقوف عنده، ولو صح حديث مسند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلث حديث ابن مسعود الذي أخذ به مالك من أذانين وأقامتين لوجب المصير إليه لما فيه من أثبات الزيادة ولكن لا سبيل إلى التقدم بين يدي الله ورسوله ولا إلى الزيادة على ما صح عنه صلى الله عليه وسلم والله أعلم - وفي عمدة القاري وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بجدي ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقفاً ومج كونه لم يرويه ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع وقال ابن عبد البر وأنا أعجب من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة

ولم يثبت بينهما شيئا ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبيّن له الصبح بأذان وأقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة

وهو ان يجمع بينهما بأذان وأقامة واحدة وتركوا ما روي ذلك عن ابن مسعود مع انه لا يعدلون به احدا قلت لا تجيب ههنا اصلا اما وجوب فعله مالك فلامه اعلم على منيع عرف ذلك وان كان لم يروه في الموطأ واما الكوفيون فاعلموا على حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم ام - وقال ابن حزم واشد الاضطراب في ذلك عن ابن عمر فانه روى عنه من علم الجمع بينهما بأذان وأقامة واحدة وروى عنه ايضا بأقامة واحدة وروى عنه موتوقا بأذان واحد وأقامة واحدة وروى عنه مسند الجمع بينهما بأقامتين وروى عنه مسند بأذان واحد وأقامة واحدة ام - قلت فقد ظهر ما نقلناه ان الاحاديث في هذا الباب كثيرة الاضطراب لا يسيل الى التيطي بينهما الا بتعسف شديد لتوحد القصة وقد ترجمنا ذكرنا من كلام المحب الطبري وحده الا فان و تعلم الاقامة في حجة النبي صلى الله عليه وسلم وهو من اصحابنا محمول على وقوع الفصل بين الصلوتين بأناخة كل انسان بعباده كما ورد في حديث أسامة عند الشيخين والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب - قوله ولم يثبت بينهما شيئا ام اي من الخواطر السان، والنافلة حتى تسجدة لا شتا لها على التفسير فيه الموازنة بين الصلوتين المجموعتين، قال ابن عابد بن رحمه الله وأشار صاحب الدر المختار الى انه لا تطرح بينهما ولو شئت مؤكدة على الصحيح ولو تطويع اعماد الاقامة كما لو اشتغل بينهما بغير آخر بحس قال في شرح الباب ويصل سنة المغرب العشاء والتوريع لها كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجامي قدس سره السامي في مسنده ام قوله ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النور تقوية للهدى ورحمة للائمة وكان في غماره عبادات كثيرة يحتاج الى النشاط فيها قوله حتى طلع الفجر في المواهب شرحه وتروى عليه السلام قيام الليل تلك الليلة ونام حقا صبح لما تقدم له من الاعمال بغيره من الزيادة من الزوال الى ما بعد المغرب واجتهاده عليه السلام في الدعاء وسيره بعد المغرب الى المزدلفة واقصر فيها على صلوة المغرب العشاء قصرها لها وجمعها لها جميع تأخير ورد قد بقيه ليلته مع كونه عليه السلام كان يقوم الليل حتى توترت قدماه ولكنه اراح نفسه الشرقية لما تقدم في عرفته من التعب قد قال ان يجردك عليك حفا ولما هو يصد يوم النحر من كونه خريصا الشرقية المباركة ثلاثا وستين بدنة وياق المائدة بخور على من ذهب الى مكة لطواف الاقفاضة ورجع الى منى كما تبه عليه الوقي العرقي في شرح تقريب الاسانيد للنووي وفي الدر المختار ويحييها فانما اشرفت من ليلة القدر ام - قال ابن عابد بن رحمه ويحييها اي ليلة العيد بان يشتغل فيها او في سعتها بالعبادة من صلوة او قراءة او ذكر او دراسة على شري وشو ذلك وقوله فانما افضل الخ قال ح اي حل دائما لا في حق من كان بمزدلفة انفتح، قال القاري ثم المبيت عندنا سنة وعليه بعض المحققين من الشافعية وقيل واجب وهو ذهب الشافعي وقيل يكن لا يصح اياه كالتورع وعليه جملة من الاجلة وقال مالنا لا نزل واجبة المبيت سنة وكذا الوقت بعد ثلث المبيت بعظم الليل الصحيح انه بحضور لحظة بالمزدلفة قوله حين تبيّن له الصبح الخ اي ظهوره، قال النووي فيه انه يبالغ بتقديم صلوة الصبح في هذا الموضع ويتأكد التأكيد بما في هذا اليوم اكثر من تأكد في سائر السنة لاقتران رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم كثيرة فسق المبالغة بالتكبير للصبح ليتسع الوقت للوطائف وقال صاحب الهداية وكان في التخليص نفع حاجة الوقت فيجوز تقديم العصر بعبادة يعني لما حاز تعجيل العصر على فتحها للحاجة الى الوقت بعد ما فلان يجوز التخليص بالفجر وهو في وقتها اولى - قوله حتى أتى المشعر الحرام الخ بفتح الميم والعين كما في القرآن وقيل كبير الميم حتى المشعر لانه محل العبادة والحج والعمرة والحرم والحرمته واخرج البخاري ومسلم من حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم وقت بالمزدلفة وقال وقفت ههنا ومزدلفة كلها موقف اخرجه ابو داود والترمذي عن علي بن رضوان الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اصبح جميع اتي قمره فوقت عليه وقال هذا قمره وهو الموقف وجمع كلها موقف قال الترمذي حسن صحيح وفي حديث جابر الطويل انه صلى الله عليه وسلم لما صلى الصبح بالمزدلفة ركب ناقته حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا وكبره وهله ووقف ولم يزل واقفا حتى اسفر جدا واخرج سميد بن منصور عن ابن عمر انه رأى ناسا يزعمون على الجبل الذي يقف عليه الامام فقال يا أيها الناس لا تشقوا على انفسكم الا ان ما ههنا مشعر مكة واخرج ابو داود الهروي عن ابن عمر قال المشعر الحرام بالمزدلفة كلها وقال اللخمي والمشعر من المزدلفة فان المزدلفة ما بين ماضي عرفة ووادى محسر ام - قال المحب الطبري قوله تعالى فإنا أنزلنا القرآن من عرقات فادركوا الله عند الشجرة الخ وروى قال اكثر المفترين المشعر الحرام هو المزدلفة ودل عليه حديث ابن عمر السابق وحديث علي بن جابر المتقدم بان يدل على ان قمره هو المشعر الحرام وهو المعروف في كتب الفقه فتعين ان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر عيانا دفعا للاشتراك اذ الجواز خير منه فترجح احتمالهما عند التعارض فيجوز ان يكون حقيقة في قمره فيجوز اخلاقه على الكل لضمه اياه وهو ظاهر الاحتمالين في الاكثر فان قوله تعالى عند المشعر الحرام يقتضي ان يكون الوقوف في غيره وتكون المزدلفة كلها عند ما كانت كما هو بركة ولما روي بالمشعر الحرام المزدلفة لقال من المشعر الحرام ويجوز ان يكون في المزدلفة كلها واطلق على قمره حلال تجوز الاشتغال عليه كلاهما وجها من جوه الجواز اعني اطلاق اسم الكل على البعض وبالعكس وهذا القائل يقول حروف المعاني يقوم بعضها مقام بعض فقامت قدام مقام في

فدعاه وكبره وهله

وفي الحديث والاشراف يصلي كل واحد من الاحتمالين، وقدر كرم موضع من المزدلفة وهو موقف قريش في الجاهلية اذ كانت لا تقف بعرفة وفي
 الصحاح قرح اسم جبل بعرفة قال المحب الطبري وقد بني عليه بناء فمن تمكن من الرقي عليه رقي والا وقفت عند مستقبل القبلة فيلعب ويكبر ويهتل
 ويوتد ويكتر من التلبية الى الاسفار ولا ينبغي ان يفعل ما قطب عليه الناس اليوم من النزول بعد الوقوف من درجة في وسطه مضيق يزدحم الناس
 على ذلك حتى يكاد يهلك بعضهم بعضا وهودعة شنيعة بل يكون نزوله من حيث رقيه من الدرج الظاهر الواسعة وقد فكر ابن الصلاح في مناسكه
 ان تخرج جبل صغير في آخر المزدلفة ثم قال بعد ذلك وقد استبدل الناس بالوقوف على الموضع الذي ذكرناه الوقوف على بناء مستقر في وسط
 المزدلفة ولا يتأذى به هذه السنة هذا آخر كلامه والظاهر ان البناء انما هو على الجبل ولو اراد ذكره لغيره والله اعلم - كذا في شرح الاحياء للزبيدي
قوله فدعاه الخ في المواهب اللدنية عن عباس بن مرداس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمته عشية عرفة بالمعفرة فأجيب ان قد غفرت لهم
 ما خلا المظالم في آخذ المظالم منه قال اي رتب ان شئت اعطيت المظالم من الجنة وغفرت للمظالم فلم يجيب عشية فلما اصبح بالمزدلفة أعاد فأجيب
 الى ما سألت قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تسم فقال ابو بكر وعمر رضي الله عنهما باي أنت وأتى ان هذه الساعة ما كنت تضحك فيها فما انذني
 اضحكك الله ضحكك الله سكت قال ان عد الله اليك الله لعل ان الله قد اجاب دعائي وغفرت لأمتي اخذ التراب فجعل يحثره على رأسه ويدعوا الويل والشبور
 فما ضحكني ما رأيته من جرحه رواه ابن ماجه ورواه ابو داود من الوجه الذي رواه ابن ماجه ولم يضعفه قال الزركلي اي سكت عليه فهو عند صالح للجنة
 وقد أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الاحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين من طرق وقد ضقت الحافظين بحرقه كراساه قوة الحجاج في عموم
 المعفرة للحجاج قال في قوله انه سئل عن حال هذا الحديث هل هو صحيح او حسن او ضعيف او منكروا وموضوع قال فاجبت بأنه جاء من طرق اشهرها حديث
 العباس بن مرداس فانه مخرج في مسند احمد اخرج ابو داود وطرفا منه وسكت عليه علي بن ابي طالب ومن تبعه حسن وعلى بن ابي طالب كذا لكن باعتبار
 انتماء الطرق الاخرى اليه ثم قال الحافظ انما كلامه حديثي ليعباس بن عفراء يدخل في حلة الحسن علي بن ابي طالب ولا سيما بالنظر الى مجموع هذه الطرق لطرق
 ذكرها قال واورد ابن الجوزي في الموضوعات من حديث ابن مرداس وقال فيه كناية منكرة الحديث جلا ولا ادري التخليط منه او من ولد وهذا لا يفيض
 دليلا على انه موضوع فقد اختلف قول ابن حبان في كناية فذكره في الثقات والضعفاء وذكر ابن مندة انه قيل ان له رواية منته صلى الله عليه وسلم
 واما ولد عبد الله بن كناية فقيه كلام ابن حبان ايضا وكل ذلك لا يقتضيه وضعه بل غايته ان يكون ضعيفا ويعتضد بكثرة طرقه واورد حديث
 ابن عمر في الموضوعات ايضا وقال فيه يمد العز بن ابي رقاد تفرج بغير نافع عن ابن عمر قال ابن حبان كان يحدث على التوهمة الحسان وهو مردود فانه
 لا يقضيه انه موضوع مع انه لو يفرجه به بل له متابيع عند ابن حبان في كتاب الضعفاء هذا كلام الحافظ مختصا وهو كلام متيقن امام في الفن فلا
 عليك ممن اطلق عليه اسم الضعيف الذي لا يحتم به وقال الطبري بعد في ابيه حديث ابن عمر بن محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفاها
 مع العزم على انه يوفي اذ اقدر ما يمكن توفيقه وقد مر اى حديث العباس بن مرداس البيهقي والسنن الكبرى بخبر رواه ابن ماجه سابقا وكذا
 الطبراني في الكبير وعبد الله بن احمد في زوائد المسند لابييه وابن عدي وصححه الضياء كما مر وقد قالوا ان تصحيحه اعلى من تصحيح الحاكم ثم قال البيهقي
 وله شواهد كثيرة فخرجه عبد الرزاق والطبراني من حديث عباد بن الصامت والبريلعي وابن منيع من حديث انس وابن جابر وابو نعيم وابو حنيفة
 ابن عمر الدارقطني وابن حبان من حديث ابي هريرة وابن مندة من حديث عبد الله بن زيد ذكر مرليا ثم الحافظ في مؤلفه بخبر حديث عباس بن مرداس
 فان صح بشرا هذا فقيه الحجة وان لم يصح فحق في غنيته عن تصحيحه فقد قال الله تعالى "وَيُغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ" وظلم بعضهم بعضا دون الشرط
 فيدخل في الآية انتفى وهو حسن - وفي الحديث الصحيح من حج فلم يركب ولم يمشي رجع كغيره ولله امه وهو مخصوص بالعامة المتعلقة بالحقوق
 ولا تسقط الحقوق انفسا فمن كان عليه صلاة او صيام او زكاة او كفارة ونحوها من حقوق الله او شيء من حقوق العباد لا تسقط عنه لاها حقوق
 لا ذنوبها الذنوب تأخيرها فنفس لا تأخير يسقطها الحج لاهي نفسها فلما اخرجها بعد اى الحج تجدد اثر آخر فالج المبرور يسقط اثره المخالفة لا الحقوق قال
 ابن تيمية من اعتقد ان الحج يسقط ما رجب عليه من الحقوق يستتاب ولا قتل فجعله مرتبا بهذا الاعتقاد ولا يسقط حتى الادى بالحج اجماعا والاعلام
 كذا في شرح المواهب - وقال ابن عابد بن مرداس يقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدر على ادائه سواء كان حق الله تعالى او حق عباده وليس في تركه
 ما يفي به لانه اذا سقط اثر التأخير لم يحقق منه اثر بعد فلا مانع من سقوط نفس الحق اما حق الله تعالى فظاهر اما حق العبد فانه تعالى يرضى خصمه عنه
 كما مر في الحديث - ثم قال اعلم ان تجوز هو تكفير الكبار بالحجرة والحج متاخر المنقل عماض الاجل على انه لا يكفرها الا التوبة ولا سيما على القول بتكفير
 المظالم ايضا بل القول بتكفير اثر المظالم وتأخير الصلاة يتأخر لانه كبيرة وقد كفرها بالحج بلا توبة وكذا يتأخر عموم قوله تعالى "وَيُغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ"

تفسير الكليات في بيان الحديث

ووجد فلم ينزل واقفا حتى اسفر جذاً فذفع قبل ان تطلع الشمس اذعت الفضل بن عباس وكان رجلاً حسن الشعر ابيض وسيماً فلما
 ذفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت به فطعن يمين فطعن الفضل بنظر اليمين فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل
 فحول الفضل وجهه الى الشق الآخر بنظر فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم يده من الشق الآخر على وجه الفضل فصرخ وجهه من
 الشق الآخر بنظر حتى اتى بطن مختبر فحرك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى

وهو اعتقاد اهل الحق ان من مات مصرعاً على الكبار كلها سوي الكبر لانه قد يعفى بشفاعته او يحضر الفضل والحاصل كما في الحرجان المسئلة ظنية فلا يقطع
 بتكثير الجحيم للكبائر من حقوقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد والله تعالى اعلم - **قوله** ووجد ان فمواحق من يعجل بقلبه تعالى فاذكروا الله عند المشركين
قوله فلم ينزل واقفاً الخ قال ابن عابدين هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة والبيوتية بمزدلفة سنة مؤكدة الى الفجر لا واجبة خلافاً للشافعي فيها كماله في
 الباب في شرحه قال الشيخ ولى الله الدهلوى قدس الله روحه وانما شرع الوقوف بالشعر الحرام لانه كان اهل الجاهلية يتفخرون ويتراؤن فابذل من ذلك
 اكثر وذكر الله ليكون كايحاء عن عدوهم ويكون التنويه بالتوحيد وذلك الوطن كالمثانة كانه قيل هل يكون ذكر كرم الله اكثر اذكر اهل الجاهلية
 مفاخرهم اكثر **قوله** حتى اسفر جذاً الخ اى اضاء الفجر اضاءة تامة قال المحب الطبري وهذا كمال السنة والمصيبة بالمزدلفة وعليها اعتبار من اوجب
 ذلك وقال ابو حنيفة قالوا لو كان بماء لم يكن بماء بل هو ظاهر ما نقله البغوي عن
 مالك واحمل **قوله** فذفع قبل ان تطلع الشمس الخ صريح في انه قد دفع قبل طلوع الشمس وبه اخذ الجمهور قال النووي قال ابن مسعود وابن عمر ابو حنيفة
 والشافعي وعاصم والعلامة لا ينزل واقفاً فيه يدعونه ويذكر حتى يسفر الصبح جذاً كما في هذا الحديث وقال مالك يلحق منه قبل الاسفار والله اعلم ونقل الطبري
 عن طاووس قال كان اهل الجاهلية يلحفون من عرفة قبل ان تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد ان تطلع الشمس يقولون اشرق ثيابي فاحر الله هذه وقدم
 هذه قال الشافعي يعني قدم المزدلفة قبل ان تطلع الشمس واخر عرفة الى ان تغيب الشمس **قوله** وسيما الخ بنفع او او وكسر المحملة حسناً وضيئاً فوصفه
 بوصف من يفتن به **قوله** مرت به فطعن الخ بضم الظاء والحين ويجوز اسكان العين جمع طعينة كسفينة وسفن واصبل الطعينة البعير الذي عليه
 امرأة ثم تسمى به المرأة مجازاً الملبستها البعير كما ان اراوية اصلها الجمل الذي يحمل الماء ثم تسمى به القرية لما ذكرنا **قوله** يجزي الخ قال القسطلاني بنفع الياء
 وضمتها وسكون الجيم **قوله** فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل الخ ليعنه من النظر اليه وخوفاً عليه وعليهم من الفتنة قاله الزرقي قال
 النووي فيه الحث على غض البصر عن الاجنبيات وغضهن عن الرجال الاجانب وهذا معنى قوله وكان ابيض وسيماً حسن الشعر يعني انه بصفتين
 النساء به بحسنه وفي رواية الترمذي وفيه في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لى عنق الفضل فقال له اساس لويت عنق ابن عمك قال لبيت
 شائياً وشائياً فلو آمن الشيطان عليهم ما قدما يدان ولما ان وضعه صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل كان لدفع الفتنة عنه وعنهما وفيه ان من راي منكراً
 وامكنه انزاله بيده لزمه انزاله فان قال بلسانه ولم يتكلم المقول له وامكنه يده لزمه ان كان مقتصر على اللسان والله اعلم **قوله** من الشق الآخر الخ
 اى من غلبة الطبع **قوله** حتى اتى بطن مختبر الخ بضم الميم وفجر الحاء وكسر السين المشددة المهملة واختلفوا في مختبر فقيل هو واديين مزدلفة ونحو
 وقيل باختبر في مزدلفة فهو منها واختبر في معنى فخر منها وصوبه بعضهم وقد جاءه ومزدلفة كلها موقوف الى بطن مختبر فيكون على هذا قد اطلق بطن
 مختبر والمواد منه ما خرج من مزدلفة واطلاق اسم الكل على البعض جائز مجازاً شائئاً وسمي بذلك لانه حفر قيل اصحاب القيل اى اعيان وقيل لان مختبر
 ساكنيه ويتجههم وحسرت الناقة اتعبتها وقال ابو جعفر الطحاوي ليس وادى مختبر من معنى ولا من المزدلفة قاله استثناء في قوله الا وادى مختبر قطع **قوله**
 فحرك قليلاً الخ اى حرك ناقته واسرع السير قليلاً وفي الدليل المختار فاذا بلغ بطن مختبر اسرع قدر رمية حجر وقال الشافعي في الاكرو تحريكه صلى الله عليه وسلم
 الرحلة فيه يجوز ان يكون ذلك لسعة الموضع ويجوز ان يكون فعله لانه ادى الشياطين وقيل لانه كان موقفاً للنصارى فاستحب الاسراع فيه واهل مكة
 يسمون هذا الوادى وادى النار يقال ان رجلاً اصطاد فيه فزلت ناره فحرقته وقال الاسنوي يظهر لي معنى آخر في حكمة الاسراع وهو انه مكان نزول
 العذاب على اصحاب القيل القاصدين هذه البيت فاستحب فيه الاسراع لما ثبت في الصحيح امره المار على هذا ثمرد ونحوه وبذلك قال فيه وهذا
 عاذته صلى الله عليه وسلم في المواضع التي تنزل فيها باسم الله باعاليه قال الشيخ ولى الله الدهلوى قدس الله روحه انما وضع بالمختبر لانه محل هلاك
 اصحاب القيل فمن شأن من خاف الله وسلطوته ان يستشعر الخوف في ذلك الموطن ويهرب من الغضب لما كان استشهاده امر اخفياً مضطرباً فعل
 ظاهر من كره له منبه للنفس عليه ام قال الزرقي في هذا الجواب مبنى على قول الامام خلافة هو ان اصحاب القيل لم يخلوا الحرم وانما اهلكوا اقرب اوله والله
 اعلم **قوله** ثم سلك الطريق الوسطى الخ قال النووي فيه ان سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة وهو غير الطريق الذي ذهبت الرغبات وهذا
 معنى قول اصحابنا يذهب الى عرفات في طريق ضيق ويرجع في طريق المازمين ليخالف الطريقين تفاقماً ولا يتغير الحال كما فعل صلى الله عليه وسلم في دخول مكة

رمى من بطن الوادي ثم انصرفت الى المنحرف فخر ثلاثا وستين بيده ثم اعطى عليا فخرها غير واشركه في هديه ثم امر من كل يد بنة بجفنة
فجفنت في تون في فطنت فاكل من لحمها وشربا من مرقها ثم ركب

وفي نسخة صحيحة مثل حصي الخنزير قال النووي اما قوله فماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصه الخنزير فهكذا هو في النسخ وكذا نقله القاضى
عن معظم النسخ قال وصوابه مثل حصي الخنزير قال وكذلك رواه بعض رواة مسلود هذا كلامه القاضى رحمه الله قلت والذي في النسخ من غير لفظة مثل
هو الصواب بل كما يحه غيره ولا يتم الكلام الا كذلك ويكرن قوله حصه الخنزير متعلق بحصيات اى رماها بسبع حصيات حصه الخنزير يكبر مع كل حصاة فحسب
الخنزير متصل بحصيات واعتراض بينهما يكبر مع كل حصاة فهذا هو الصواب، ام كلامه النووي - وعندى ان اتصال حصي الخنزير بقوله مع كل حصاة اقرب
لفظا والسبب حتى ومع هذا الاعتراض ولا تخطئة على اصل النسخين فان تعلقه بحصاة وحصيات لا يتأني في وجوده مثل لفظا او تعلقه بغيره غايته انه اذا كان
موجدا فهو واضح معنى ولا يكون من باب التشبيه البليغ وهو حذف اداة التشبيه اى حصه الخنزير بل لا يظهر للتعلق غير هذا المعنى فالروايتان صحيحتان
وماسا في الحديث عن جابر رواه القزوينى بلفظ وامرهم ان يرموا بمثل حصه الخنزير وروى مسلوده بلفظ على الجحش مثل حصي الخنزير يرمو وجود المثل
ويؤيد تقديره والله تعالى اعلم بالصواب انسخه ما في المرقاة - وفي رواية المختار قيل كيفية الرمي ان يضع طرف اجماعه الخنجر على وسط السبابة ويضع الحصاة
على ظاهر اجماعه كانه ما قد سبعين فيرميها وقيل ان يحلق سبابة ويضعها على مفصل اجماعه كانه عاقد عشرة وقيل ياخذها بيده في اجماعه سبابة
وهذا هو الاصح لانه لا يسهل الخنجر والمخلاف في الاولوية والاختار انما مقلا لا ليا فلا بد قال في النسخ وهذا بيان المذهب اما الجواز فيكون ولو لا كبر
مع الكراهة - ام - وفي حديث ام حبيب عند احمد بن داود وابن ماجه وازدحم الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس لا يقتل بعضكم بعضا
واذا رمية بجمرة فارموا بمثل حصي الخنزير قال لزم قائل اى لا يقتل بعضكم بعضا لا لاحكامه ولو قصد حقيقة القتل اذ لم يكونوا يفعلوه انما اراد اوى
بعضهم لبعض بالمزاحمة فسماء مثلا مجازا بقرينة قول الراوى او كما وازدحم الناس لكن قوله واذا رمية بجمرة فارموا بمثل حصي الخنزير تدل على ان
عن القتل الحقيقي بان يرموا بجحرا اذا اصابت شخصاً قتله ولعل المراد الامران بناء على استعمال اللفظ في حقيقة وعجازه قاله الولي وامرهم
مع رمية بمثلها لا بجمرة لورمية كثر قهره - ام - قال الشيخ ولي الله الدهلوى قدس الله روحه وانما رمي بمثل الخنزير لان دونهما غير محسوس
وفوقها رما يوزن في مثل هذا الموضوع **قوله** روى من بطن الوادي ان قال النووي وفيه ان السنة ان يقف للمرى في بطن الوادي بحيث تكون منى عنقه
والمزلفة عن عينيه ومكة عز يساره وهذا هو الصحيح الذي جاء به الاحاديث الصحيحة وقيل يقف مستقبل الكعبة وكيف ما روى اجزاء - ام - وفي اند المختار
وروى جرة العقبة من بطن الوادي ويكره نزحها من فوق **قوله** ثم انصرفت الى المنحرف قال لزم قائل وضعه مع قوله وكلها منحرفا في الحديث قال ابن التين من النبي
صلى الله عليه وسلم عند الجحرة الاولى التي تلى المسجد للخنزير فضيلة على غيره لقوله هذا المنحرف وكل منى منحرف **قوله** فخر ثلاثا وستين بين ان قال النووي هكذا
هو في النسخ ثلاثا وستين بيده وكذا نقله القاضى عن جميع الروايات سوى ابن ماجة فانه رواه بدنة قال وكلامه صواب والا قل صواب قلت وكلامه حري
فخر ثلاثا وستين بن تسيه قال الشيخ ولي الله الدهلوى رحمه الله انما تخريد هذا الحد ليشكروا اولاة الله في كل سنة من عمره بدنة **قوله** فخرها غير ان
نعم المحجة والموحدة والراء اى ما بقي من البدن وكانت مائة وفي اربع ازد عن علي لما خرصه صلى الله عليه وسلم بدنه فخر ثلاثين بيده وامرهم فخر ما رماها
وفيه ايضا عن غرة بن الحارث الكندي شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم واى البدن فقال ادعوا الى ايا حسن فذمى له على فقال خذ بأسفل الجحرة
واخذ صلى الله عليه وسلم باعلاها ثم طعن بها البدن فلما فرغ ركب وآردت عليا وجمع الخافق على الدين باحتمال انه صلى الله عليه وسلم انفرج فخر ثلاثين بدنة
وهي التي ذكرت في حديث علي واشترائه هو على في فخر ثلاث وثلاثين بدنة وهي المذكورة في حديث غرة بغين محجة مفتوحة وقيل بحملة وقول جابر
فخر ثلاثا وستين مراده كل ماله دخل في فخره اذ انصرف اياه اومع مشاركة علي ربه وجمع الخافقين حديث علي وجابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم فخر ثلاثين
ثم امر عليا ان يخر فخر سبعة وثلاثين ثم خر صلى الله عليه وسلم ثلاثا وثلاثين قال فان ساع هذا والآخرة في الصحيح أصح اى مع مشاركة علي ربه بيلتم مع
حديث غرة وان لم يذكره وذكر بعضه من حكمة فخر ثلاثا وستين بدنة بيده انه قصد بها سعى عمر وهي ثلاث وستون من كل سنة بدنة نقله عياض ثم قال
واظهاره صلى الله عليه وسلم فخر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثا وستين كما رواه الترمذى واعطى عليا البدن التي جاءت معه من اليمن
وهي تمام المائة انسخه - وما في الصحيحين عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم سبعة بدنة فاعلمها التي اطعم هو عليها ووجعت ايضا بانه اراد سبعة ابعرة و
لذا احتج بها الحارث وهذا خير من احتمال انه ما خر بيده الاسبق لان احاديث جابر وعلي وغرة مصترحة بخلافه - **قوله** واشركه في هديه ان اى اشركه عليا
في نفس الهدى ويحتمل فخره **قوله** من كل يد بنة ان اى من المائة - **قوله** ببضعة ان بضع الموحدة الثانية اى يقطعها من لحمها **قوله** فاكل من لحمها ان
اى النبي صلى الله عليه وسلم وعلى فخرها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المنحرفى الضمير الوثيث يعود الى القديكها مؤنث سامى قال الطبري ويحتمل عودا الى الهدايا قال النووي قالوا

رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض الى البيت فصلى بمكة الظهر فأتى بنى عبدالمطلب فيسكنون على زمزم

لما كان الأكل من محل وأخر سنة وفي الأكل من جنيها مكلفة وشقة جعلت في تدبيره يكون تناول من المرق كالأكل من جميعها وانفقوا على أن الأكل من
 الهدى والضحية ليس بواجب انتهى وفي المرقاة والصحيح أنه مستحب وقيل واجب لقوله تعالى **تَكُلُوا مِنْهُ** قوله فاقض الى البيت أي دعيه وأسرعه الى بيت الله
 لطواف الغرض يسمى طواف الأفاضة والركن وأكثر العلماء ومنه مدبر حنيفة رحمه الله لا يجوز طواف الأفاضة بنية عيادته خلافا للمشافعي حيث قال لو نوى عيادته
 كشد أو دمع وقع عن الأفاضة كذا في المرقاة قال في الدر المختار وطواف الزيارة أول وقته بعد طلوع الفجر يوم الغرة وهو يوم النحر الأول الفضل ويمتد وقته
 الى آخر العرثان آخره عن أيام النحر كرم تحريما ووجب دم لترك الواجب هنا هذا المكان - **قوله** فصل بمكة الظهر أي في المواهب شرحه واختلف ابن
 النبي صلى الله عليه وسلم الظهر يومئذ أي يوم النحر في رواية جابر عن رسول الله عليه السلام صلى بمكة ونظفه فاقض الى البيت فصل بمكة الظهر وكذا قالت عائشة
 عند أبي داود وغيره وفي حديث ابن عمر في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر ورجع فصل الظهر غني غنيها تعارض فريخ ابن جرير في كتاب تحفة الورد
 له قول عائشة وجابر وتبعه على ذلك جماعة بأربعة أوجه أحدها أنهما اثنان وهما أول من أفاض فأنما لان عائشة أخض الناس به ولها من القرب والاختصاص
 ما ليس لغيرها وثالثها لأن سياق جابر يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم من أولها الى آخرها التوسيع وهو حفظ للقدسة وضبطها حتى ضبط جزئياتها حتى أقر منها
 رويته في ما يناسك وهو نزوله في الطريق فقال عند الشعب وتوضأ وضوء خفيفا فمن ضبط هذا القدر فهو يضبط صلواته الظهر يوم النحر وأولى ورابعها أيضا
 فان حجة الوداع كانت في آذار قد دمع من مزدلفة قبل طلوع الشمس الى منى وخطب بها الناس ونحى بها المائدة وقسمها وطبخ له من لحمها وأكل منه وفي
 الجحمة وحلق رأسه وقطيب ثم أفاض وشرب من ماء زمزم ودفع عليهم وهو يسبقون وهذه أعمال يظهر منها أنها لا تنقص في مقدار يمكن معه الرجوع الى
 منى بحيث يدرك الظهر في فصل آذار بخمسين ذراعا فجاءه فالتفرد قال في قوله أسروس الشهر السادس من الشهر الثمانية وروى طائفة أخرى قول ابن عمر يومئذ ربيعة
 أحدها بأنه لا يحفظ عنه في حجة صلى الله عليه وسلم أنه صلى الغرض بحجبة مكة بل إنما كان يصلي بمنزلة المسلمين مدة مقامه بمكة والثاني بان حديث ابن عمر
 متفق عليه ورواه البخاري ومسلم وحديث جابر من أفراد مسلم التي انفرد بها عن البخاري فحدث ابن عمر صحته فان روايته لحفظه وأشهر ولا تنافي الشيخين عليه الثالث
 بأن حديث عائشة قد اضطرب في وقت طوافه فروى عنها أنه طاف ثم أفاض في رواية الاحول في داود والترمذي عنها أنه صلى الله عليه وسلم آخر الطواف الى الليل
 وفي رواية عند أبي داود عنها أنه صلى الله عليه وسلم أفاض أي طاف طواف الأفاضة من آخر يومه والجمع وان أمكن بين رواياتها الثالث بان قولها الى الليل الى
 الى قرب دليل قولها في الرواية الثانية من آخر يومه وذلك بالتيار وهو المراكبة لا والى فلو ضبط فيه وقت الأفاضة ولا مكان الصلوة تقدم روايته من ضبط
 واستر بع أيضا بان حديث ابن عمر صحته من لا تزيع لان حديث عائشة من رواية محمد بن اسحق بن يسار عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عنها وابن اسحق
 مختلف في الاستحباب أي برويته فهو من لم يحج به وطعن فيه كثير من الأئمة ومنهم من احتج به بشرط ان يصحح بالسمع لا بالرواية فهذا لا حجة به لثباتها
 وذلك أنه لم يصحح بالسمع بل ضعفه أي الحديث فقال عن عبد الرحمن بن القاسم فلا يقيم عن حديث عبد الله بن عمر لان روايته ثقات حفاظ مشاهير
 انتهى - وقد جمعنا بين الحديثين أي حديث جابر وابن عمر أحق حال أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة أول الوقت ثم رجع الى منى فصل بمكة الظهر مرة
 أخرى بأصابعه حين سألوه ذلك فيكون متنفذا بالظهر الثانية التي بينه كذا قال بناء على ما ذهبه من صحة اقتداء المفترض بالمتفعل ثم ذكر أنه طاف قبل
 الزوال قال وما ورد عن عائشة وغيرها أنه أخر الزيادة الى الليل فصلى على أنه عاد للزيارة مع نسائه لان طواف الأفاضة قال ولا بد من هذا التأويل للجمع
 بين الحديثين وتحقيقه الولي بان ظاهر حديث ابن داود عنها أفاض من آخر يومه حين صلى الظهر أنه طاف بعد صلوة الظهر أي حين فرغ منها لا حين شرع
 فيها إذ لا يجمع بين الصلوة والطواف في زمن واحد انتهى ما في نسو هب شرحه قال على القاري رحمه الله بعد كراما أول به النووي لاجل فعله صلى الله
 عليه وسلم على القول المختلف في جوابه فيقول بأنه صلى بمكة ركعتي الطواف وقت الظهر ورجع الى منى فصل الظهر بأصحابه أوفى المراكبة حيث تعارضتا
 فقد تبادرنا فثبت صحة بمكة لكونها فيها أفضل شرعا قال قال النووي وأما الحديث الراور عن عائشة وغيرها أنه صلى الله عليه وسلم أخر الزيادة يوم النحر
 لا يلزم فحتمه الى أنه عاد للزيارة مع نسائه لان طواف الأفاضة ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الأحاديث قلت لا بد من التأويل لكن لا من هذا التأويل
 لانه لا دلالة عليه لا لفظا ولا معنى ولا حقيقة ولا مجازا مع الغرابة في عرضك للإمام الى أنه عاد للزيارة فالأحسن ان يقال معناه جواز تأخير الزيارة
 مطلقا الى الليل أو أمر بتأخير الزيارة نسائه الى الليل وقول بن حجر ذهب محمد غير صحيح لأنه ثبت عوده عليه الصلوة والسلام معن والليل والله تعالى أعلم
 انتهى وفي رد المحتار ذكر في الباب أنه صلى الظهر بعين يرجع الى منى وهو مروي في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة و
 مال اليه في الفتح وقال في شرح الباب أنه أظهر نقلا وعقلا وقما فيه - **ام** قال الشيخ الانور قدس الله روحه ويمكن ان يقال انه عليه الصلوة والسلام
 محبة أيضا متقدما خلف رجل من أصحابه رضي الله عنهم **ام** وهذا الاحتمال قد ذكره القاري أيضا في المرقاة - **قوله** يسبقون على زمزم أي يفرقون منها

قتال انزعوا بني عبدالمطلب فلو لا ان يغلبكم الناس على سقايكم لدرت معكم فاولوه ولوا فشرب منه وحل ثنا عمر بن حفص
ابن غياث حدثني ابي حدثنا جعفر بن محمد حدثني ابي قال اُتيت جابر بن عبد الله فسالته عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحديث بخو حديث حاتون اسمعيل وزاد في الحديث وكنت العرب يدفع هجر بوسنارة على حمار عربي فلما اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام من الزدلفة بالمشعر الحرام لم تشك قریش انه سيقصر عليه ويكون منزله ثمة فأجاز ولم يعرض له حتى أتى عرفات فزحل
وحل ثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا ابي عن جعفر حدثني ابي عن جابر في حديثه ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نحرت ههنا ومنى كلها منحوا فأنحروا في رحالكم ووقف ههنا

بالدلاء ويصوبونه في الحياض ويسقونه اناس قال المنوي واما يزعم في البئر المشهورة في مسجد الحرام بين الكعبة شان وثلاثون ذراعا قيل سميت
زعمه بكثرة ماها يقان ما زعموه وزعمه وزعمه اذ كان كشيئا وقيل بضمها جرحى الله عنها لما حياها حين انفجرت وزعمه اياه وقيل بزعمه جابر بن عبد الله
وكلامه عند منجوه ياه وقل انما عير وشقة وثما اسلمه آخر ذكرها في تذييل اللغات مع نفاش اعراف متعلق بها منه ان عليا رضي الله عنه قال خير بئر
في الارض زمزم وشرب في الارض بروت والله اعلم وفي نسخة انقذ عن بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ما علي وجه الارض ماء زمزم
فيه طعام وطهر وشفاء وسقوا شرا ما علي وجه الارض ماء نودي بروت بقبة حنوت كرجل الجمل يصير يتدفق وتسمى بالبلال فيها رواه الطبراني في الكبير
ورواه ثقات ورواه ابن حبان ايضا وبهوت بفتح الباء الموحدة والراء وضم الهاء وآخرة تاء شذاة **قوله** انزعوا الزمزم لزمزم يقال انزعوا الفجر يزعموا بالكر
والاصل في فعل الذي عنده ولا حرج في مضارعه ولربما أتت الكسرة لا في نزع يزعم والنزع الاستقامة استقاموا استقاموا قولهم فلو لا ان يغلبكم الناس في
لو لا خوفي ان يغلبوا الناس بان يزعموا على النزع بحيث يغلبونكم ويدفعونكم لاعتقادهم ان النزع والاستقامة من مناسك الحج لزمزم معكم ككثرة فضيلة
ذلك، وقيل قال ذلك شفقة على أمته من الحرج والمشقة والاصل اظهر وفيه بقاء هذه التكرمة بنى العباس كبقائه المحجاة ليعني شيعة اذ واستعملوا الناس معهم
لخرج عن اختصاره صه **قوله** فشرب منه الخ فيستحب الشرب منها ولا كفا وكذا قد صرح فروغ ما زعموا ليا شرب له وشربه جماعة من العلماء لما رآب
فوجدوها قال ابن العربي شرباه للعلم فليتن اشرباه للورع واول ما يشرب لتحقيق توحيد الموت عليه كذا في شرح المواهب وقال الشيخ ابن الهادي
ما يتجمل على طرق حديث ما زعموا لما شرب له وعزائنا في انه شربه للورع فكان يصيب في كل عشرة تسعة وشربه الحاك لحسن التصنيف ولغير ذلك فكان
احسن اهل عصره تصنيفا قال شيخنا قاضي القضاة شهاب الدين اعسقلاني انشأ فقيحا ولا يحصى كشره من الائمة لا سورتا لهما قال وانا شربته في بلية
طلب الحديث ان يزعموا في الله حالة الذم في حفظ الحديث فوجبت بعد مدة تعذيب من عشرين سنة وانا احد من نفس الزمزم على تلك الشبهة - قلت رتبة
اعلى منها وأرجو الله تعالى ان اكل ذلك منه ام ثم قال الشيخ رحمه الله والجد الضعيف يرجو الله سبحانه وتعالى شربه للاستقامة والوقاة على حقيقة
الاسلام معها **اه (قائلا)** عن عائشة انها كانت تحمل ماء زمزم وتجيرون رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله ربه الزمزم وقال جابر بن
عريب قال الشوكاني روى فيه دليل على انه لا بأس بحمل ماء زمزم الى مواطن الخارجة عن مكة **قوله** يدفع هجر بوسنارة لا بين محملة ثوباء مشاة
تحت مشاة اي كان يدفع هجر في الجاهلية قاله النووي - وفي شرح القادر والعلامه الزبيدي وابو سياره عمدة بن خالد العدلي في كان له حمار مشو
احيا اناس عليه من الزدلفة الى منى اربعين سنة قال الرازي خلوا الطريق عن الوسيارة وعن مواليه بن فزارة حتى يجاوزوا الحاحاره
قوله من الزدلفة بالمشعر الحرام الخ قال لتوى اما الشعر فقد سبق بيانه وانه بفتح الميم على المشهور وقيل بكسرها وان فزع الجبل المصحف في الزدلفة
وقيل كل الزدلفة واوضحنا الخلاف فيه بل لانه وهذا الحديث ظاهر لانه في انه ليس كل الزدلفة **قوله** فاجاز انما اجاز **قوله** ولم يعرض له
بفتح الياء وكسر الراء ومعنى الحديث ان قریش كانت قبل الاسلام تقف بالزدلفة وهو من الحرم ولا يقرون بغيره بل سائر العرب ولعمرة كانت قریش يقولون لا يدخل
فلا يخرج منه فلما حج النبي صلى الله عليه وسلم بالزدلفة اعتقدوا انه يفت بالزدلفة على عادة قریش فاجازوا الى عرفات لقول الله عز وجل
ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ فَأَنْزَلَ رَسُولُ اللَّهِ الْوَيْحَ وَأَقَامَ قُرَيْشٌ كَانُوا يَقِفُونَ بعرفات ويفضون منها **قوله** حتى أتى عرفات الخ قال الشيخ
فيه مجاز تقديره فأجاز متوجها الى عرفات حتى قاربها فصب له القبة بمنزلة قريب من عرفات فزحل هناك حتى نالت الشمس ثم خطب وصلى الظهر والعصر
ثم دخل ارض عرفات حتى وصل العشرات فوقعت هناك وقد سبق هذا وصح في الزاوية الأولى **قوله** نحرت ههنا اي في محل منجوه المشهور وقد
بنى عليه بناء كل منها يسمى مسجد الخواص على الطريق والاخر مخوف عنها قيل وهو الاقرب الى الوصف الذي ذكره بحمل منجوه عليه لسلوة والاسلام
قوله ومنى كلها منحروا اي المنحروا ليعتصم بغيره عليه الصلوة والسلام وهو قريب من مسجد الخيف **قوله** فأنحروا في رحالكم الزمزم بالرجال المنازك
قال اهل اللغة رحل الرجل منزله سواء كان من حجر او صل او شعر او دبر ومنحروا اي منى كلها منحروا في رحالكم فأنحروا في رحالكم في موضع آخر

وعرفه كلها موقف ووقفت ههنا وجميع كلها موقف وحل ثنا استحي بن ابراهيم اخبرنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة الى الحج فاستلمه ثم شئى على عيبيه فرمل ثلاثا ومشي اربعاً وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا ابو مغوية عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كانت قریش ومن كان دينها يقفون بالمزدلفة وكانوا يسمون الخمس وكان سائر العرب يقفون بعرفة فلما جاء الاسلام امر الله عز وجل بنبيه صلى الله عليه وسلم ان يأتى عرفات فيقف بها ثم يفيض منها فذلك قوله عز وجل **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَقَاضَ النَّاسُ** وحل ثنا ابو كريب حدثنا ابو اسامة حدثنا هشام بن عروة عن ابيه قال كانت العرب تطوف بالبيت عراً الا الخمس والخمس قریش وما ولدت كانوا يطوفون عراً الا ان يعطيهم الخمس شيئاً فيعطى الرجال الرجال والنساء النساء وكانت الخمس لا يخرجون من المشركين وكان الناس كلهم يبلغون عرفات قال هشام فحدثني ابي عن عائشة قالت الخمس هم الذين

يلجئون لكم الخرفي منازلهم من قولهم ووقفت ههنا الخ اي قرب العشرات قوله وعرفة كلها موقف الخ اي الا بطن عرفة قوله ووقفت ههنا الخ اي عند المشعر الحرام بمزدلفة وهو البناء الموجود بها الآن، كذا في الرقعة - قوله وجميع كلها موقف الخ اي المزدلفة قال النووي في هذه الفاظ بيان رضى النبي صلى الله عليه وسلم بأمرته وشفقته عليهم في تنبيههم على ما مضى من دينهم ودنياهم فانه صلى الله عليه وسلم ذكر لهم الاكمل والمجاثر فالاكمل موضع غرة وقوفه والمجاثر كل جزء من اجزاء المخروجة من اجزاء عرفات وجزء من اجزاء المزدلفة وهي جميع بقعة الجيم واسكان الميم وسبق بياناً قوله الى الحج الخ في هذا الحديث ان النساء الحاج ان يبدل اول قدمه بطواف القدوم ويقدم على كل شئ وان استلم الحجر الأسود في اول طوافه وان يبول في ثلاث طوافات من السبع وعش في الاربع الاخيرة وسبق في هذا كلاً واخرجنا حيث ذكره مسلم احاديثه، والله اعلم قوله ومن دان دينها الخ اي اتبعه في دينه وواقم عليه واخل له ديناً وعبادة قوله يقفون بالمزدلفة الخ قال سفيان بن عيينة وكان الشيطان قد استهواهم فقال لهم انكم ان عظمتم غير حرمكموا استخف الناس بحرمكموا فكانوا لا يخرجون منه رواه الحميدي في مسنده قوله وكانوا يسمون الخمس الخ بضم الحاء المهملة وسكون الميم وسين المهملة، روى ابراهيم الحري عن عجل بن ابي اهدى قال الخمس قریش ومن كان يأخذ ماخذها من القبائل كالواو والخزرج وخرابة وثقيف وغرهم ونبي عامر ونبي صعصعة وبني كنانة الا بني بكر والاحمسي في كلام العرب الشديق ومما يند لك ما شددوا على انفسهم وكانوا اذا اهلوا الحج وعمر لا ياكلون لحماً ولا يضرعون وبراً ولا شعراً واذا قد سوا مكة وضفوا ثيابهم التي كانت عليهم روى ابراهيم ايضاً من طريق عبد العزيز بن عمران المدني قال سمعوا حساماً يجرها بيض يضرب الى السواد نته والاول اشهر واكثره والله اعلم والخ وهو التشدد وذكر الحري عن ابي عبيدة حمزة بن الحنفية قال كانت قریش اذا اخطى اليهم الغريب اشترطوا عليه ان يولد على دينهم فدخل في الخمس من غير قریش ثقيف وليث وخرابة وبني عامر بن صعصعة يعني وغيرهم وعرفت بهذا ان المراد بهذه القبائل من كانت له من اقماته قرشية كاجميع القبائل المذكورة كذا في الفقه - قوله فذلك قوله عز وجل **ثُمَّ أَفِيضُوا** الخ ظاهر ان المراد بقوله تعالى الا فاضة من عرفة وظاهر سياق الآية انها الا فاضة من عرفة لانها ذكرت بشيء بعد ذكر الامر بالذكر عند المشعر الحرام واجاب بعض المفتين بان الامر بالذكر عند بعد الا فاضة من عرفات التي سبقت بلفظ التحية ثم على المكان الذي تشعر الا فاضة منه فالتقدير فاذا افضم اذكروا ثم لکن افاضتم من حيث افاض الناس لامن حيث كانت الخمس فيفيضون او التقدير فاذا افضمتم من عرفات الى المشعر الحرام في ذكروا الله عند ذلك من المكان الذي يفيض فيه الناس ذكروا الحافظين، ثم قال واما الاتيين في الآية يقولون ثم قيل في بعض الروايات وهذا اختيار الطحاوي وقيل لقص التاكيد لا المحض الترتيب والمعنى فاذا افضمتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ثم افاضوا الا فاضة التي تفيضونها من حيث افاض الناس لامن حيث كنتم تفيضون قال المزمخشري وموقع ثوبنا موقفاً من قولك احسن الى الناس ثم لا تحسن الى غيرك يرفقان ثم لفتاوت ما بين الاحسان والكرام والاحسان الى غيرك فذلك حين امرهم بالذكر عند الا فاضة من عرفات بان لها مكاناً الا فاضة فقال ثم افيضوا منعاً بآيتين الاتيين وان احداها مروي الاخرى خطأ قال الخطابي فضمن قوله تعالى **ثُمَّ أَفِيضُوا** من حيث افاض الناس الامر بالوقوف بعرفة لان الا فاضة انما تكون عند اجتماع قبله وكذا قال ابن بطال وزاد ابن السكيت بدل الوقوف بعرفة ومنتهاه قوله عز وجل **ثُمَّ أَفِيضُوا** من فواحشهم التي كانوا عليها في الجاهلية وفيها نزل فلان فاعلموا فاحشاً قالوا وجسدنا عليها آباءنا ولهذا امر صلى الله عليه وسلم قبل حجة بعلم ان لا يطوف بالبيت عراً وان كانت الخمس او من اعطته الخمس يطوفون شيئاً بمجر قوله **نَزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ** ثم افيضوا من حيث الخ قال الحافظ طبراني في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله عليه وسلم كان لا يقف بعرفة من قریش وغيرهم وروى ابن ابي حاتم وغيره عن الضحاك ان المراد بالناس هنا ابراهيم الخليل عليه السلام وعنه المراد به الامام وعن غيره وآدم وقرى في الشواذ الناسي كبر السنين لوزن القاصي والاول اصح نعم الوقوف بعرفة موروث عن ابراهيم كما روى الترمذي وغيره من طريق يزيد بن شيبان قال كنا ونحونا بعرفة فانا ابن مريح

عن المتعة وكان على يائز بها فقال عثمان لعلي كلمة ثم قال علي لقد علمت اننا قد تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال آل جمل ولكننا كنا
 خائفين **وحديثه** يحيى بن جبيب الحارثي حدثنا خالد بن يحيى بن الحارث حدثنا شعبة بهذا الاسناد مثله **وحديثنا** محمد بن
 ومحمد بن بشارة والاحول ثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال اجتمع على عثمان بعسفان فكان عثمان يخفي
 عن المتعة او العمة فقال علي ما تريد الي امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تخفي عنه فقال عثمان دعنا منك فقال اني لا استطيع
 ان ادعك فلما ان رأى على ذلك أهمل جميعا **وحديثنا** سعيد بن منصور وابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالوا حدثنا ابو معاوية
 عن الاعرج عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت المتعة في الحج لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة **وحديثنا** ابو بكر بن
 ابي شيبة حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن قتيبة عن شريك عن عياض العامري عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت لنا ركضة يعني
 المتعة في الحج **وحديثنا** قتيبة حدثنا جرير عن فضيل عن زيد بن ابراهيم التيمي عن ابيه قال قال ابو ذر لا يصلح المتعتان الا لثلاثة
 كثير قضاء البيت وانصلت عمارته العام كله وتكون مخالفة عليه انما هي ليدل على الجواز ولا يظن انه يحرم وان غير الافراد لا يجوز لهم قال العبد
 الضعيف عفا الله عنه الاحتمال الاول لا يصح عندي لما في صحيح البخاري وعثمان بن عيسى عن المتعة وان جميع بينهما وايضا في رواية النسائي والاسماعيلي فقال
 عثمان ترائي اني الناس انت تفعله وظاهر ان عليا رضي الله عنه لم يكن يفعل الفسخ فامتنع ان يخفي عثمان انما كان عن الجمع بين الحج والعمة ثمنا كان او
 قرانا في سفر واحد ومقصوده رضي الله عنه القريض على انشاء السفرة لكل نسك فهو كما قال محمد بن الحسن رحمه الله حجة كوفية وعمره كوفية افضل
 عندنا اي من الجمع بينهما في سفر واحد كما قد منا تحقيقه في باب بيان وجوه الاحرام وقد ذكرت في هذه المسئلة والله اعلم ما فيه شفاء ومقنع وهو قاطع
 للنزاع الواقع في بيان مراد عثمان رضي الله عنه فقد ذكرنا في كتابنا في القيم رحمه الله في اعلام الموفقين قال محمد بن اسحاق حدثنا يحيى بن عباد
 عن عبد الله بن الزبير قال انا والله مع عثمان بن عفان بالحجة اذ قال عثمان وذكر له التمتع بالعرة الى الحج اتتموا الحج واخلصوه في اشهر الحج فلو اخرجتموه في
 العرة حتى تزوروا هذا البيت زورين كان افضل فان الله قد اوسع في التحريم فقال له علي عرفت اني استرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ورخصته رخص
 الله للعباد بما في كتابه تضيق عليهم فيها وتنهي عنها وكانت لذي الحاجة والثاني الدار ثم اهل علي في بعرة ورجع معا فاقبل عثمان بن عفان في على الناس
 فقال ائمت عنها اني لم انة عنها انما كان رايا اشترت به فمن شاء اخذ ومن شاء تركه فهو امر يحرم في تعيين مراده وعرضه رضي الله عنه **قوله** اجل
 باسكان اللام اي نعم **قوله** ولكننا كنا خائفين لم قال عياض معناه فسخ الحج في العرة وقال النووي لعله اراد بقوله خائفين اي في عمة القضاء سنة
 سبع لكن لم يكن في تلك تمتع انما كانت عمة فقط وقال القرطبي اختلفت في ما شئ اختلفا فليل في الفسخ منه عثمان وراة خاصا بالصفاة في حجة الوداع
 واجازة على راء ما شاءوا خائفين على هذا معناه خائفين في الفسخ لانه خلاف ما قضته الآية من الامر بالانكسار وقيل انما اختلفا في التمتع لاختلافهما
 فيه انما هو في افضل فرأى عثمان ان الافراد افضل فخافين معناه خائفين ان يكون اجسر الافراد اعظم وبخاف على ان يقتدى بعثمان في
 ذلك ويترك التمتع والقران اهل بها ليدل على جواز كل منهما قلت تقدم ان اداء الحج يكون تمتعا وافرادا وقرانا واختلاف في جواز الاشلاية وانما
 اختلفت ايما افضل والراجح العيم وفي جوازه ومنعه من الاختلاف ما رأيت وقد ظهر بما قلناه من كلام الاشلاية معنى قول القاضي يعني بالخوف خوف الفسخ
 وضعف تفسير النووي له بخوف العدم كذا في شرح الكافي رحمه الله وقد سبق قريبا ايضا ما اراد عثمان رضي الله عنه بالتمتع ولكننا كنا خائفين
 فقال الحافظ في رواية شاذة فقد روى الحديث مروان بن الحكر وسعيد بن المسيب وهما اعلو من عبد الله بن شقيق فلو يقول ذلك والتمتع انما كان في
 حجة الوداع وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين كنا آمن ما يكون الناس ام قلك ولو صحت هذه الزيادة قلعل المراد بقوله خائفين ان يفتونا
 احدا من المسلمين في معيته صلى الله عليه وسلم ان اخرناها الى سنة اخرى او ان تقع في خلاف ما أمر به هو صلى الله عليه وسلم في تلك السنة بل صلح فخصته
 بهما من جعل الافراد تمتعا والله اعلم **قوله** لا استطيع ان ادعك لم قال النووي فيه اشاعة العلم واظهاره ومناظرة ولاية الامور وغيره في تحقيق
 ووجوب مناصحة المسلم في ذلك وهذا معنى قول علي في لا استطيع ان ادعك قال الحافظ وفيه جواز الاستنباط من النص لان عثمان لم يخف عليه
 ان التمتع والقران جائزان وانما في عنهما ليعمل بالافضل كما وقع لم يكن خشى على راء ان يعمل بخيره انتهى على التحريم فاشاع جواز ذلك وكل منهما محتمل بل جواز
 وفيه ان المجتهد لا يلزم محتمل آخر بتقليد لعدم انكار عثمان على علي في ذلك مع كون عثمان الامام اذ ذاك والله اعلم **قوله** اهل جميعا لم في البيان
 بالفعل مع القول قاله الحافظ **قوله** لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة لم قال النووي معنى هذه الرواية والتي بعدها ان فسخ الحج الى العمة كالاصحاب
 في تلك السنة وهي حجة الوداع ولا يجوز بعد ذلك وليس مراد ابي ذر ابطال التمتع مطلقا بل مراده فسخ الحج كما ذكرنا وحكمته ابطال ما كانت عليه الجاهلية
 من منع العمة في اشهر الحج وقد سبق بيان هذا الكلام على التضمنه حديث ابي ذر مشروفا في باب بيان وجوه الاحرام فليراجع **قوله** الا لنا خاصة قال

يعني متعة النساء ومتعة الحج **وحدثنا** قتيبة حدثنا جريح عن بيان عن عبد الرحمن بن أبي الشعثاء قال سمعت ابراهيم النخعي وابراهيم التيمي قتلوا اباهم ان اجمع العرق والحج العام فقال ابراهيم النخعي لكن ابوك لم يكن يهوى بك ذلك قال قتيبة حدثنا جريح عن بيان عن ابراهيم التيمي عن ابيه انه مر بابي ذر بن الربذة فذكر له ذلك فقال انما كانت لنا خاصة ذكركم **وحدثنا** سعيد بن منصور وابن ابي عمير جميعا عن الفراري قال سعيد حدثنا مهران بن معاوية اخبرنا سليمان التيمي عن غنيم بن قيس قال سألت سعد بن ابي وقاص عن المتعة فقالت فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش يعني بيوت مكة **وحدثنا** ابي بكر بن ابي شيبة حدثنا يحيى بن سعيد عن سليمان التيمي بهذا الاسناد وقال في روايته يعني معاوية **وحدثني** عمرو الناقد حدثنا ابراهيم التيمي حدثنا سفيان **وحدثني** محمد بن ابي خليف حدثنا روح بن عباد حدثنا شعبه جميعا عن سليمان التيمي بهذا الاسناد مثل حديثهما وفي حديث سفيان المتعة في الحج **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا اسمعيل بن ابراهيم حدثنا الجوري عن ابي العلاء عن مطرب قال قال علي بن حصين اني لاحدك بالحديث اليوم ينفعك الله به بعد اليوم واعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعطاه الله من اهله والعشر فلم تنزل آية تنسخ ذلك لم ينه عنه حتى مضى لوجه ارتأى كل امرئ بعد ما شاء ان يرتئى **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم ومحمد بن جابر كلاهما عن وكيع حدثنا سفيان عن الجوري في هذا الاسناد وقال ابن حاتم في روايته ارتأى رجل برأيه ما شاء يعني عمر **وحدثني** عبيد الله بن معاذ حدثنا ابي حدثنا شعبة عن حميد بن هلال عن مطرب قال قال لي عمران بن حصين احذرك حدثا عسى الله ان ينفعك به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجة وعمره ثم لم ينه عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه وكان يسلم على حتى اكثرت فارتكبت ثم تركت الكفر فادب النورى سمعنا انما صلحنا لنا خاصة في الوقت الذي فعلناها فيه ثم صلحنا احدا بعد ذلك الى يوم القيامة والله اعلم **قوله** عن المتعة اى متعة الحج كما في الرواية الاخرى **قوله** كافر بالعرش اى وفي الرواية الاخرى يعني معاوية رضي الله عنه قال النورى اما العرش فبعض العيين والراء وهي بيوت مكة كما فهمت في الرواية قال ابو عبيد يمتيت بيوت مكة عرشا لانها عيان تنصف في ظل قال يقال لها ايضا عرش بالراء وواحد عرش كعفس فلوس ومن قال عرش فواحد عرش كعفس وقيل في حديث آخر ان عرش مكة قطع التلبية وامام قوله وهذا يومئذ كافر بالعرش فالاشارة بهذا الى معاوية بن ابي سفيان وفي المراد بالكفر هنا وجهان احدهما ما قاله المازري وغيره المراد وهو مقيم في بيوت مكة قال الثعلبي اذا لم يترك الكفر وهو القرى وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه اهل الكفر هم اهل القرى المبيدة عن الامصار وعن العلماء والوجه الثاني المراد الكفر بالله تعالى والمراد انا غنمنا ومعاوية يومئذ كافر على دين الجاهلية مقيم بمكة وهذا اختيار القاضى عياض وغيره وهو الصحيح المختار والمراد بالمتعة العرة التي كانت ستة سبيع من الحجرة وهي عمر القضاء وكان معاوية يومئذ كافرا وانما اسلم بعد ذلك عام الفم سنة ثمان وقيل انه اسلم بعد عمر القضاء ستة سبيع والصحيح الاول وامامنا هذه العرة من عمر النبي صلى الله عليه وسلم معاوية لم يكن معاوية فيها كافرا ولا ميتة بمكة بل كان معه صلى الله عليه وسلم قال القاضى عياض وقاله بعضهم كافر بالعرش بفخر العين اسكان الراء والمراد عرش الرحمن قال القاضى هذا تفصيل وفي هذا الحديث جواز المتعة في الحج ام ولعل معاوية رضي الله عنه ايضا اراد بالمتعة ما اراده عثمان وعمر رضي الله عنهما والله اعلم **قوله** عن مطرب اى هو ابن عبد الله بن النخعي **قوله** قد اعطاه الله من اهله اى قال القرطبي معطاه عطا الله من اهله اياهم ان يحرموا بالعمرة حين اتوا ميقاتهم ذوالخليفة ويعني بالعشر الاخير من ذوالقعدة لانه ثامن من السبع وحيثما كان يريد عشر فخرى بالحجة فاحرموا احتلوا بفراغهم من العمرة في الخامس منه **قوله** فلم تنزل آية اى قال النورى وهذه الروايات عن عمران كلها تدل على ان مراد عمران ان التمتع بالعمرة الى الحج حايث وكذلك القرآن وفيه التصريح بانكاره على عمر بن الخطاب منع التمتع وقد سبق تأويل فعل عمران لم يرد ابطال التمتع فقدم الكلام على بيان مراده رضي الله عنه مشرعا في الاخبار ببيان وجه الاحرام فراحه **قوله** ارتأى كل امرئ بعد ما شاء اى قائل ذلك هو عمران بن حصين وهو من زعم ان مطرب المراد عند النبوت ذلك في رواية ابي رجاء عن عمران قاله الحافظ **قوله** يعني عمران وهو قول من عني عنها كما نرى بعد ما كنا نأبى في ذلك كما في الفقه وفيه وقوع الاحتجاج بالاحكام من بين الصحابة وانكار بعض المجتهدين على بعض النصوص واما تعبيره بقوله رجل فليست هذه الرواية في زعمه لا توهم القائل كانه اشار الى ان مثل هذا القول لما خالف للنصوص لا يليق بشأن المجتهد الخبير صدق عنه بل ينبغي ان ينسب الى رجل من آحاد الرجال وهذا هو مصل ما اكثر البخاري في صحيحه من قوله بعض الناس في حق بعض الائمة الكبار رحمة الله تعالى وايانا وهو خير الراجلين **قوله** جمع بين حجة وعمره اى هذا يعكس على عياض غيره في جزم مهران المتعة التي عني عنها عمر عثمان هي فسخ الحج الى العمرة لا العمرة التي يحج بعدها كذا في الفسخ **قوله** وقد كان يسلم على اى قال النورى قوله يسلم على هو بفتح اللام المشددة وقوله فارتكبت هو بضم التاء اى انقطع السلام على ثورتك فبخر التامى تركت الكفر فعاد السلام على معنى الحديث ان عمران بن حصين كانت به بواسير فكان يصبر على ألمها وكانت الملازمة تسلم عليه فاكثرت فاقطع سلامه عليه ثم ترك الكفر فعاد سلامه عليه ام وفي شرح الآتي قال القرطبي

باب بيان ان القارن لا يحل في وقت حلق الحاج المهر

الله عليه لمكة قال للناس من كان منكم اهدي فاته لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجة ومن لم يكن منكم اهدي فليطف
 بالبيت بالصفا والمروة وليقصر وليلحج وليلهدنس لم يحج هدياً فليصمهم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله و
 طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة فاستلموا الركن اول شيء ثوبت ثلاثة اطواف من السبع ومشى اربعة اطواف ثوبكم
 حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فأنصرف فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة اطواف ثم لم يحل من شيء حرم
 منه حتى قضى حجة وتحره في يوم النحر وافاض فطاف بالبيت فحل من كل شيء حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من اهدى في ساق الهدى من الناس وحل ثوبه عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني ابني عن جدي حدثني عقيل عن ابن شهاب
 عن عروة بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثبته بالحج الى العمرة وتمتع الناس به
 بمثل الذي اخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثبته بالحج الى العمرة وتمتع الناس به
 عن عبد الله بن عمر ان حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله ما شأنا الناس كلوا ولم يحل انت من عمرتك قال اني
 ليدت رأسي وقد رئت هدي فلا احل حتى انحر وحل ثبته ابن غير حدثنا خالد بن محمد عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة
 فيحتمل ان يحل الخمارين عمر عليه كونه اطلق انه صلى الله عليه وسلم لرجع بينما اى في ابتداء الامر ويعين هذا التأويل قوله في نفس الحديث وتمتع الناس لا فأت
 الذين تمتعوا انما يدعي بالحج لكن فسحقوا حجهم الى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة ثم حجوا من عامهم ام - قوله فانه لا يحل من شيء حرم منه الا فيه حجة على الشا
 ومن واقفه في ان سوق الهدى لا يمنع الضلل عنه كما هو الظاهر قوله وليقصم الا قال النووي معناه انه يفعل الاطواف السعي والتقصير ويصير حلالاً
 وهذا دليل على ان الحلق او التقصير نسك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور قال وانما امره بالتقصير وقول الحق مع ان الحلق افضل ليجعله شعراً يحلقه
 في الحج قوله ولا يحل الا هو امره بالخبر اى قد صار حلالاً فله فعل كل ما كان محظوراً عليه قال الاحمد ويحتمل ان يكون امراً على الاباحة لقول ما كان عليه حراماً
 قبل الاحلال قوله ثم ليلحج بالحج الاى يحرم وقت خروجه الى العمرة ولهذا انى يشترط الدالة على الترخي فلم يرد انه يحل بالحج عقب احلاله من العمرة قوله
 وليهدن الاى ليلحج الهدى يوم النحر بعد امرى قبل الحلق، وهذا لا يتبع واجب بشرطه المذكورة في الفقه، قال الشيخ ولى الله الهدى تدس الله وجهه
 في الهدى التثنية بفعل سيدنا ابراهيم عليه السلام فيما قصد من ذبح ولده وذلك للكان طاعة لربه وتوحيها اليه والتذكر لنعمة الله به وبابيه اسماعيل عليه
 السلام وفعل مثل هذا الفعل في هذا الوقت والزمان ثمينة النفس اى تنبيهه وانما وجب على المتمتع والقارن شكر النعمة الله حيث وضع عندهما الحاحلية
 في تلك المسئلة - قوله فمن لم يحج هدياً الاى لم يحج الهدى بذلك المكان ويحقق ذلك بان يعلم الهدى او يعلم ثمنه حيثئذ او يحل ثمنه لكن يحتاج
 اليه لأمر من ذلك او يحل لكن يمنع صاحب من بيعه او يمنع من بيعه الأفعاله فيقبل الى الصوم كما هو نص القرآن، وكذا في الفقه وفتر اصحابنا الجوز عن
 الهدى بان لا يكون في ملكه فضل عن كفاته قد راى يشارى به الدم ولا هو اى الدم في ملكه قوله ثلاثة ايام في الحج الاى في أشهر وقيل يوم النحر ولا افضل ان
 يكون آخرها يوم عرفة، وكذا في المرواة - قال الحافظان فاته الصوم وقضاه وقيل يسقط ويستقر الهدى في ذمته وهو قول الحنفية وفي صوم يوم التثنية
 لهذا قولان للشافعية اظهرهما لا يجوز قال اصحابنا من حيث الدليل الجواز ام - وهذا الحنفية لا تجزئه وقد تقدم بسط الكلام فيه في ابواب الصوم قوله
 وسبعة اذا رجع الى اهله الا قال النووي اما صوم السبعة فيجب اذا رجع وفي المراء بالرجوع خلاف الصحيح في مذهبتنا انه اذا رجع الى اهله وهذا هو الصواب
 لهذا الحديث الصحيح الصحيح، والثاني اذا فرغ من الحج ورجع الى مكة من مناه هذا القولان للشافعية والثاني قال ابو حنيفة، ام - والرجوع الى الاهل كناية
 عنه عن الفراغ من افعال الحج وقال القاري قوله اذا رجع الى اهله اى توسعة ولوصلم بعد ايام التثنية بمكة جازعنا قوله وطاف رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حين قدم الاى فيه اثبات طواف مقدم واستقبال المولى فيه وان الرمل هو الخبيب وانما يصلي ركعتي الطواف انما يستحبان خلف المقام وقد سبق بيان
 هذا كله وسنذكره ايضاً حيث ذكره مسطور بعد هذا ان شاء الله تعالى قال الحافظ واستدل به على ان الحلق ليس بركن وليس بواجب لانه ليس من ترك
 ذكره في هذا الحديث ان لا يكون وقعه بل هو داخل في عمره قوله حتى قضى حجة قوله لم يحل من شيء الا استدله على ان التحلل لا يقع بمجرد طواف القدوم
 خلافاً لابن عباس وهو اصح - قوله وفعل مثل ما فعلنا اشار الى عدم خصوصيته بذلك باب بيان ان القارن لا يحل الا في وقت تحلل الحاج المفرد
 قوله ولم تحلل انت الا بكسر اللام الاولى اى لم تحل واظهار التبعيض لغة معروفة قوله من عمرتك الا قال النووي وهذا دليل المذهب الصحيح المختار الذي
 قدمناه واخصاً بـ ثلاثة في ابواب الشافعية مرات ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً في حجة الوداع فقوله من عمرتك اشارة الى العمرة المصنوعة الى الحج وفيه
 ان القارن لا يحل بالطواف السبع ولا بد له في تحلله من الوقتين بغيرات والرى والحلق والطواف كما في الحاج المفرد وقد تأوله من يقول بالافراد اياً لا يصحفة
 ام - قوله انى لبيت رأيت اى شعر رأيت والتبديل ليجعل فيه شيء ليلصق به - قوله حتى انحر الاى سوق الهدى مانع عن التحلل

قالت قلت يا رسول الله مالك لم تحل بحجوه **وحدثنا محمد بن عثمان بن عيسى** بن سعيد عن عبيد الله قال قال خبرني نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت قلت للنبي صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس حاكوا ولم تحل من عمرتك قال اني قلت هدي وليدت راسي فلا أحل حتى احل من الحج **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة** حدثنا ابواسامة حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان حفصة قالت يا رسول الله بمثل حديث مالك فلا أحل حتى اخر **وحدثنا ابن ابي عمير** حدثنا هشام بن سليمان الخزازي وعبد المجيد عن ابن جريح عن نافع عن ابن عمر قال حدثني حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم امرنا فاجه ان يحللن عام حجة الوداع قالت حفصة فقلت ما يمنعك ان تحل قال اني لبدت راسي وقلت هدي فلا أحل حتى اخر **وحدثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على ملك عن نافع عن ابن عبد الله بن عمر عن اخيه في الفتنة معتمرا وقال ان صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فاهل بقرعة وسار حتى اذا ظهر على البيداء التفت الى اصحابه فقال يا امهات الامة اشدكم انا قد وجبت الحج مع العرة فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به سبعا وبين الصفا والمروة سبعا لم يزد عليه ورأى انه يجزئ عنه واهدي **وحدثنا محمد بن عثمان بن عيسى** وهو القطار على كل حال مع قطع الحظ عن كونه قارئا قال المحاذير واستدل به على ان من ساق الهدى لا يحل من على العرة حتى يحل بالحج ويفرغ منه لانه جعل العلة في بقائه على احرامه كونه اهلي وكذا وقع في حديث جابر واخباره لا يحل حتى يخرج الهدى وهو قول ابى حنيفة واحمد ومن وافقهما ويؤيد قوله في حديث عائشة فامرهم لم يكن ساق الهدى ان يحل ولا احاديث بذلك متطابقة واجاب بعض المالكية والشافعية عن ذلك بان السبب في عدم تحلهم من العرة كونه داخلها على الحج وهو مشكل عليه لانه يقول ان حجة كان مفردة اوقال بعض المخالفين ليس لمن قال كان مفردا عن هذا الحديث انفصال لانه ان قال به استشكل عليه كونه على عدم التحلل يسوق الهدى لان عدم التحلل لا يمنع على من كان قارئا عند قوله حتى احل من الحج الخ لامتياز هذه الرواية السابقة لان القارئ لا يحل من العرة ولا من الحج حتى يخرج فلا حجة فيه لمن تمتك يانه صلى الله عليه وسلم كان مقتضا لا تقول حفصة ولو تحل من عمرتك وقوله هو حتى احل من الحج طاهر فانه كان قارئا واجاب من قال كان مفردا عن قوله ولو تحل من عمرتك باجوبة متعسفة كذا في الترمذي **باب جواز التحلل بالاحصار** وجوز القارئ واقتصر القارئ على طواف واحد **وقوله في الفتنة الخ** يتبها الرواية الثانية يعنى حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير **وقوله معتمرا الخ** في الموطأ من هذا الوجه خرج الى مكة يريد الحج فقال ان صددت فذكره ولا اختلاف فانه خرج اذ لم يزل الحج فلما ذكره امله الفتنة احرأ بالعمرة ثوقا لما شاعها الا واحدا فاضاف اليها الحج فصار قارئا **وقوله** ان صددت الخ هذا الكلام قاله جريا لقول من قال له ان تخاف ان يحل بينك وبين البيت كما وضحة الرواية التي بعده وفي جواز الخروج الى النسك فالطريق المظنون خوفة اذا رجع السابعة قاله ابن عبد البر **وقوله** صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي معناه انه اراد ان صددت وحشرت تحللت كما تحللتا مع اهل المدينة مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي يحتمل انه اراد اهل بكة كما اهل النبي صلى الله عليه وسلم بكة والعامل الذي احصر قال ويحتمل انه اراد الامرين قال وهو الاظهر وليس هو بظاهر كما اتعاهل الصبيح الذي يقضيه سياق كلامه فاذا قلنا هذا العلم قال المحافظ وفيه ان من احصر البعد وبان منعه عن المعنى في نسكه حجا كان او عمة جازله التحلل بان يسوى ذلك وغيره ليد ويحلق راسه او يقصر منه **قوله** فاهل بكة الخ والمراد انه رفع صوته بالاهلال والتلبية **قوله** على البيداء الخ موضع بين مكة والمدينة قدام ذي الحليفة وهو في الاصل الا من المسكوا والمفازة **قوله** يا امهات الامة واحدا الخ اي الحج والعمرة فيما يتعلق بالاحصار والاحلال قال النووي فيه صحة القياس والعلم به وان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستعملونه فلم يزلوا قاس الحج على العرة لان النبي صلى الله عليه وسلم اهلها فاما تحلل من الاحصار عامه الحديثية من احرامه بالعمرة وحدها **قوله** اشهدكم انا قد وجبت الخ اي الزمت نفسي ذلك وكانه اراد تعليم من يريد الا فتدبره ولا فالتلفظ ليس بشرط وفيه جواز ادخال الحج على العمة وهو قول الجمهور ولكن شرطه عند الاكثر ان يكون قبل الشروع في طواف العمة وقيل ان كان قبل صحنه اربعة اشواط وهو قول الحنفية وقيل بتمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر ان باثور شمن منع ادخال الحج على العمة قياسا على منع ادخال العمة على الحج **قوله** حتى اذا جاء البيت طاف سبعا الخ هذه الرواية التي في الامية في الباب ظاهرة في ان الطواف المفكورا عاتق في اول دخوله مكة فهو عندنا محرم على طواف العمة وقد تنحل فيه طواف القدوم بالحج كما سبق ايضا في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام وفي عمدة القاري ناقلا عن الطحاوي ولكن وجه ذلك عندنا والله تعالى اعلم انه لو طيف بالحجته (طوافا) مستقلا قبل يوم النحر كان الطواف الذي يفعل قبل يوم النحر بالحجة انما يفعل للقدم لا لانه من صلب الحجته فاستثنى ابن عمر الطواف الذي كان يفعله بعد القدوم في عمرته عن اعادته في حجته **قوله** لم يزد عليه ورأى انه يجزئ عنه الخ قال النووي وغيره فيه ان القارئ يقتصر على طواف واحد وهو جازع ومن ذهب الى الجهر وروى خالف فيه ابو حنيفة وطائفة ام قلت وسبقت المسئلة في باب بيان وجوه الاحرام في شرح حديث عائشة واشبعنا الكلام عليها وعلى اولة الفريقين مع بيان وجوه الترجيح هنالك والله الحمد **قوله** واهدي الخ فيه ان القارئ يهدي وشأن ابن حزم فقال لاهدي على القارئ

يا رب جزا القتل بك احصاء و جزا الزنا
واقصا الزنا على طي فني جزا محو حبل

ركنين ايم قال العيني رحمه فيه الصلوة ركعتين خلف المتأخر فيقولها مسنة وقيل واجبة وقيل تابعة للطواف كان الطواف ستة فالصلوة ستة وان كان واجبا
 فالصلوة واجبة ام - ونقل ابن المنذر الاتفاق على جوازهما في اى موضع شاء الطائف الا ان ما كان كرهما في الحج ونقل بعض اصحابنا عن الثوري انه كان
 يعينهما خلف المقام - **قوله** أسوة حسنة ايم يقصم المذمة وكسرهما في قدرة زاد الجارية بعد قوله أسوة حسنة وسأنا جابر بن عبد الله فقال لا يقربها حتى يخطو
 بين الصفا والمروة فاجاب ابن عمر بالاشارة الى وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم لا سيما في امر المناسك لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقربها حتى يخطو
 صلى الله عليه وسلم ما تحلل قبل السجدة فيجب التأخر به واجاب جابر بن عبد الله بصريح النفي عنه **قوله** عن محمد بن عبد الرحمن ايم هو ابو الاسود التوفلى المدني
 المعروف بتيقن عروة - **قوله** ان رجلا كان يغيب ايم غيبا عن غيره بن عباس فانه كان يذهب الى ان من لم يستحق الهدى وأهل بالحج اذا طاف يحل من حجه وان من ادله
 ان يستمر على حجة لا يقرب البيت حتى يرجع من عرفة وكان يأخذ ذلك من امر النبي صلى الله عليه وسلم لم يبق الهدى من اصحابه ان يجعلوها عرفة **قوله** قد فعل
 ذلك ايم معناه ايم امر به وعرف ان هذا من ذهب لابن عباس خالفه فيلججهم وروا فافقه فيه فاس قليل منهم ما عني بن راهب وعرف ان ما خذ فيه ما ذكر وجواب
 الجهم وروا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر اصحابه ان يفحوا انهم فيجملوه عرفة ثم اخلفوا فذهب اكثر الخ الى ان ذلك كان خاصا بهم ذهب طائفة الى ان ذلك
 حيا تزل من بعدهم وانفقوا كلهم من اهل بلح مفرقا لا يضرم الطواف بالبيت ثم ذلك اجماع عرفة في حديث الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم بالبط
 ولم يحل من حجة ولا صاعرة وكذا ابو بكر وعمر **قوله** اظنة عراقي ايم يضي وهو يتعدون والمائل قاله الحافظ **قوله** انه توفى ثمر طات ايم قال في الخبر
 اى جلد الوضوء لما تقدم انه كان يغتسل او المراء معناه اللعوى وعلى كل فلا دلالة فيه على كون الطهارة شرعا للصحة الطواف لان مشر عيتما يجمع عليها واما
 الخلاف في صحة الطواف بلح فمنا اعم واجبة والجهم على انها شرط واما الاستدلال بقوله عليه الصلوة والسلام الطواف بالبيت صلوة الا ان الله
 اباح فيه النطق فمذموم لان الحديث ضعيف مع ان المشبهة بالنبي لا يستلزم المشاركة معه في كل شئ الا ترى ان جواز الاكل والشرب والطواف بالاجماع
 مع عدم جوازهما في الصلوة من غير نزاع **قوله** ثلوثين غير ايم وكذا قال فيما بعد ثلوثين غير وهكذا هو في جميع النسخ غير بالعين امجة والياء قال القاسم
 عياض كذا هو في جميع النسخ قال وهو ضعيف وصوابه ثلوثين غير ثلوثين غير والمهمة والمهمة كان السائل لعروة انما سأل عن نسخ الحج الى العمرة على
 مذموم من رأى ذلك واجه بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع ذلك في حجة الوداع فأعلمه عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك بنفسه ولا من جاءه
 بعد هذا كلام القاسم قلت هذا الذي قاله من ان قول غير تصحيح ليس كما قال بل هو صحيح والرواية وصحيح في المعنى لان قوله غير يتناول العمرة وغيرها
 ويكون تقدير الكلام شرح ابو بكر فكان اول شيء بلح الطواف بالبيت ثلوثين غير اى لم يغير الحج ولم ينقله ونسخه الى غير ولا عرفة ولا قرآن والله اعلم
 كذا في الشرح قال القاسم ثم يحتمل ان يكون هذا القول ثلوثين غير من قول عائشة رضي الله عنها ويحتمل ان يكون من قول عروة والذي يدل عليه
 نسخ الكلام انه من قول عروة والله اعلم - **قوله** شرح عثمان ايم قال الداودي ما ذكر من حج عثمان هو من كلام عروة وما قبله من كلام عائشة وقال
 ابو عبد الملك منتهى حديث عائشة عند قوله ثلوثين غير ومن قوله شرح ابو بكر ايم من كلام عروة ايم فعل هذا يكون لبعض هذا منقطع
 لان عروة لم يذكر ايا بكر ولا عثمان فمما ادرك عثمان وعلى قول الداودي يكون الجميع متصلا وهو الاظهر كذا في النسخ **قوله** ثم حجت مع ابى الزبير بن العوام
 الزبير بالكسر بدل من ابى اى مع والده الزبير رضي الله عنه **قوله** اول من الطواف بالبيت ايم قال النووي فيه ان الحرام بالحج اذا لم يملكه ينسخه ان يبدأ

ثم لا يحلون وقد أئمت أي خالتي حين تقدمان لا تبدأ أن بشئ أول من البيت تطوفان به ثم لا تخلان وقد أخبرني أمي أنها أقبلت
هي وأختها والزبير وفلان وفلان بجمرة قط فلما مسحوا الركن حلوا وقد كذب فيما ذكر من ذلك **حدثنا** أسحق بن إبراهيم أخبرنا محمد
ابن بكر أخبرنا ابن جريج **وحدثني** زهير بن حرب الملقب بالهذلي **حدثنا** أبو جريح حدثني منصور بن عبد الرحمن عن
أمه صفية بنت شيبة عن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدي فليقم على إحرامه
ومن لم يكن معه هدي فليحلق فلو يكن معي هدي فليحلق وكان مع الزبير هدي فلم يحلق قالت فليست ثيابي ثم خرجت فجلست إلى الزبير
فقال قومي عني فقلت أنتحش أن أثب عليك **وحدثني** عباس بن عبد العظيم العنبري **حدثنا** أبو هشام المغيرة بن سمية المخزومي
حدثنا وهيب حدثنا منصور بن عبد الرحمن عن أمه عن أسماء بنت أبي بكر قالت قد صا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هليلج بالبحر فذكر
بمثل حديث ابن جريج غير أنه قال فقال استرخ عني استرخ عني فقلت أنتحش أن أثب عليك **وحدثني** هرون بن سعيد الأيلي أحمد
ابن عيسى قال أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو عن أبي الأسود أن عبد الله بن أبي بكر حدثنا أنه كان يسمع أسماء كلما مرت بالبحر
تقول صلى الله على رسولهم لقد نزلنا معه ههنا ونحوه لومئذ خفت الحقائق قليل ظهروا قليلة أروادنا فاعتمدت أنا وأختي عائشة و
الزبير وفلان وفلان فلما مسحنا البيت أحللتنا ثم أهللتنا من العشي بالبحر قال هرون في روايته أن مولى أسماء ولم يستعمل الله **حدثني**
محمد بن حاتم حدثنا روح بن عباد حدثنا شعبة

بطواف القدم ولا يفعل شيئا قبله ولا يصلي تحية المسجدين أول شيء يصنعه الطواف هذا كله متفق عليه عندنا وقوله يضعون أقدامهم يعني يصلون
قوله ثم لا يحلون الخ فيه التصريح بأنه لا يجوز التحلل بمجرد طواف القدم كما سبق **قوله** وقد أخبرني أمي الخ هي أسماء بنت أبي بكر وأختها هي عائشة والتحلل
من حيث كانت في التحلل لم تطل لاجل حيضها وأجيب بالحل على أنه أراد حجة أخرى غير حجة الوداع فقد كانت عائشة بعد النبي صلى الله عليه وسلم تكثيرا كذا
قال الحافظ في طواف القدم - ثم قال في أبواب العمرة وفيه أي في الحديث استحلال هو ذكرها لعائشة فمن طاف والواقع ما كانت حينئذ حائضا وكنت أولئك
هناك على أن المراد من تلك العمرة كانت في وقت آخر بعد النبي صلى الله عليه وسلم فكانت رواية هذا الباب يابها فانه ظاهر في أن المقصود العمرة التي وقعت
له في حجة الوداع، وقد قال عياض في الكلام عليه ليس هو على عمومته فإن المراد من عدم عائشة لأن الطرقة الصحيحة فيها أنها حاضت فلم تطف بالبيت
ولا تحلت من عمرتها قال وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرتها التي فعلتها من التعميم ثم حكى التنايل السابق وأنها أرادت عمرة أخرى غير التي في حجة الوداع فخطأه
قوله وفلان وفلان الخ كما سمعت بعض من عرفته من لم يسق الهدى لم أقف على تعيينه هو قد تقدم من عائشة أن أكثر العصابة كانوا كذلك، كذا في العمرة
قوله فلما مسحوا الركن حلوا الخ أي صاروا حلالا وفي الفتح قال النووي لا بد من تأويل قوله مسحوا الركن لأن المراد به الحجر الأسود ومسحه يكون فاقط الطواف
ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بالإصبع فتقديرة فلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسعوا حلقوا حلوا وحذفت هذه المقدمات للعلم بما ظهر بها وتلاجموا
حللانه لا يحل قبل تمام الطواف ثم ذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مسح بعد التحلق وتعقب بأن المراد بمسح الركن الكناية عن تمام الطواف لا سيما واستلزام الركن
يكون في كل طوفة فالحنفي فلما فرغوا من الطواف حلوا وأما الشافعي والحنفي فختلفت فيهما كما قال ويحتمل أن يكون المصحف فلما فرغوا من الطواف ما يتبعه حلوا، قلت
وأرادهم الركن هنا استلزامه بعد فراغ الطواف والركعتين كما وقع في حديث جابر فحينئذ لا يبيح إلا تقدير وسعوا لأن السعي شرط عند عمرة بخلاف ما نقل
عن ابن عباس وأنا أقدر حلوقا فينظر في رأى عمرة فإن كان الحلق عند نسك فيقدر في كلامه والأفلا - أم - وقال عياض ولا حاجة في هذا الحديث لمن
لم يوجب السعي لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع وقد جاء مفترا من طريق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحل ما أجل على ما بين في الله علم
قوله فلم يحلل الخ هذا مغاير لما ذكرها الزبير من أصل رواية عمرة الماحية ورواية عبد الله بن أسماء الآية فان قضيت رواية صفية عن أسماء الزبير
لم يحل لكونه ممن ساق الهدى فان جمع بينهما بأن القصص المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة الوداع كما أشار إليه النووي بعدة ولا وقد رجع عند البخاري
رواية عبد الله بن أسماء فاقصر على إخراجها دون رواية صفية بنت شيبة وأخرجها مسلم مع ما فيها من الاختلاف فيبقى صحيح البخاري ما تقدم من رواية محمد
ابن عبد الرحمن أو يقال إن الزبير مستثنى في رواية مولى أسماء ومحمد بن عبد الرحمن كما استثنيت عائشة والله أعلم **قوله** قومي عني الخ قال النووي إنما أمرها بالبقاء
مخافة من عارض قد ينهيه كل من يشهوه أو نحوه فان اللبس بشهوة حرام في الأحرام فاحتاط لنفسه بمباعدة عما من حيثها فخرجت من محله قطع عما النفس **قوله**
استرخ عني استرخ عني الخ هكنا هو الفتح من أين أي تباعدى **قوله** بالبحر الخ بفهم المصلحة وختم الجيم الخفيفة جعل محرف بكمة وقد تكرر في الأشعار
وعند الفقهاء للمعنى فترا المصلحة على يسار الدخول إلى مكة وبين الخارج منها إلى معنى وهذا الذي ذكرنا يحصل ما قاله الأوزاعي والفكر في غيره من العلماء
وأغرب السبيل فقال البحر على فخرج وتلك من مكة وهو غلط **قوله** خفاف الحقائق الخ جمع حقيقة بفهم المصلحة وبانقاعات بالرحلة وهي ما احتقنه

عن مسلم القشيري قال سألت ابن عباس عن متعة الحج فخص فيها وكان ابن الزبير يخفى عنها فقال هذا امر ابن الزبير يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها فادخلوا عليها فاستلواها قال فدخلنا عليها فاذا امرأة ضخمة عسيدة فقلت قد رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها وحديثنا ابن مثنى حديثنا عبد الرحمن بن حمران وحديثنا ابن بشير وحديثنا محمد بن يحيى بن جعفر جميعا عن شعبة بن عبد الله بن عمار بن عوف بن حمران في حديثه المتعة ولم يقل متعة الحج وإنما ابن جعفر فقال قال شعبة قال مسلم لا ادري متعة الحج او متعة النساء وحديثنا عبد الله بن معاذ وحديثنا ابن حبان وحديثنا شعبة وحديثنا مسلم القشيري مع ابن عباس يقول اهل البيت صلى الله عليه وسلم بجمعة واهل اصحاب بيعة فلم يحل النبي صلى الله عليه وسلم ولا من ساق الهدى من اصحابه وحل بقتيمون فكان طلحة بن عبيد الله فمن ساق الهدى فلم يحل وحديثنا محمد بن بشير وحديثنا محمد بن يحيى بن جعفر وحديثنا شعبة بهذا الاسناد غير انه قال وكان ممن لم يكن معه الهدى طلحة بن عبيد الله ورجل آخر فاحلوا وحل ثني محمد بن حاتم وحديثنا حمزة وحديثنا وهيب وحديثنا عبد الله بن طائس عن ابيه عن ابن عباس قال كانوا يرون ان العرق في شهر الحج من افجر الفجر في الارض ويجعلون المحرم صفر فيقولون اذا برأ البرء وعفا الاثمة واسلم صفره حلت العروة لمن اعتمر قد روي النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه صبيحة رابعة عشرين بالبحر فامروهم ان يجعلوها عرق فتعاطف ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله ابي الحل قال الحل كله حل شئنا نصرب على الجحصى حديثنا ابن حبان وحديثنا شعبة

الراكب خلفه من حراجه في موضع الحديث قوله عن مسلم القشيري قال قال النوري هو بقاء مضمومة ثور او مشددة قال السمعاني هو منسوب الى بني قريظة من عبد القيس قال وقال ابن مأكولا هذا ثور قال وقيل بئله لانه كان ينزل فتنطرقه باب جواز العرق في شهر الحج قوله كانوا يرون ان العرق في شهر الحج من افجر الفجر في الارض ويجعلون المحرم صفر فيقولون اذا برأ البرء وعفا الاثمة واسلم صفره حلت العروة لمن اعتمر قد روي النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه صبيحة رابعة عشرين بالبحر فامروهم ان يجعلوها عرق فتعاطف ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله ابي الحل قال الحل كله حل شئنا نصرب على الجحصى حديثنا ابن حبان وحديثنا شعبة

الراكب خلفه من حراجه في موضع الحديث قوله عن مسلم القشيري قال قال النوري هو بقاء مضمومة ثور او مشددة قال السمعاني هو منسوب الى بني قريظة من عبد القيس قال وقال ابن مأكولا هذا ثور قال وقيل بئله لانه كان ينزل فتنطرقه باب جواز العرق في شهر الحج قوله كانوا يرون ان العرق في شهر الحج من افجر الفجر في الارض ويجعلون المحرم صفر فيقولون اذا برأ البرء وعفا الاثمة واسلم صفره حلت العروة لمن اعتمر قد روي النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه صبيحة رابعة عشرين بالبحر فامروهم ان يجعلوها عرق فتعاطف ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله ابي الحل قال الحل كله حل شئنا نصرب على الجحصى حديثنا ابن حبان وحديثنا شعبة

الراكب خلفه من حراجه في موضع الحديث قوله عن مسلم القشيري قال قال النوري هو بقاء مضمومة ثور او مشددة قال السمعاني هو منسوب الى بني قريظة من عبد القيس قال وقال ابن مأكولا هذا ثور قال وقيل بئله لانه كان ينزل فتنطرقه باب جواز العرق في شهر الحج قوله كانوا يرون ان العرق في شهر الحج من افجر الفجر في الارض ويجعلون المحرم صفر فيقولون اذا برأ البرء وعفا الاثمة واسلم صفره حلت العروة لمن اعتمر قد روي النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه صبيحة رابعة عشرين بالبحر فامروهم ان يجعلوها عرق فتعاطف ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله ابي الحل قال الحل كله حل شئنا نصرب على الجحصى حديثنا ابن حبان وحديثنا شعبة

بأبواب
الجزء الثالث

عن ايوب عن ابى العالية البراء انه سمع ابن عباس يقول هل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجح قد مر لاربع مضين من ذى الحجة فصل
 الصبي وقال لما صلى الصبي من سلمان يجعلها عمره فيجعلها عمره **وحديثنا** ابراهيم بن دينار حدثنا روح **وحديثنا** ابو داود والمباركي
 حدثنا ابو شهاب **وحديثنا** محمد بن مثنى حدثنا يحيى بن كثير قال قال انصار اهل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجح واما ابو شهاب ففي روايته خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجح وفي حديثهم جميعاً فصل الصبي بالبلاء
 خلا الجحضي فانه لم يقله **وحديثنا** هرون بن عبد الله حدثنا محمد بن الفضل السدي حدثنا وهيب حدثنا ايوب عن ابى العالية
 البراء عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه لاربع خلون من العشر هبطت بالجح فامرهم ان يجعلوها عمره **وحديثنا**
 عبد بن حميد اخبرنا عبد المزيق اخبرنا معمر عن ايوب عن ابى العالية عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبي بذي كوى
 وقد مر لاربع مضين من ذى الحجة واما اصحابه ان يحولوا احرامهم بجمرة الا من كان معه الهدي **وحديثنا** محمد بن مثنى وابن بشار
 قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة **وحديثنا** عبد الله بن معاذ واللفظة حدثنا ابى حدثنا شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه عمره سقتنا بها فمن لم يكن عنده الهدي فيلحق الحل كله فان العرة قد دخلت في الجح الى يوم القيمة
حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال سمعت ابا جرة الصبي قال تمتعت فنها في ناس عن ذلك
 فأتيت ابن عباس فسألته عن ذلك فأمرني بما قال ثم انطلقت الى البيت فتمت فأتاني آت في منامي فقال عمره متقبلة وجم مبرور
 قال فأتيت ابن عباس فاخبرته بالذي رأيت فقال الله اكبر الله اكبر سنة ابى القاسم صلى الله عليه وسلم **حدثنا** محمد بن مثنى وابن بشار
 فيين لهما فهم يتحلقون الحل كله لان العرة ليس لها الاصل واحد وقع في رواية الطحاوي في الحل يتحل قال الحل كله قوله عن ابى العالية البراء البراء البشريين
 الراء كان يري النبل واسمه زياد وقيل غيره ذلك وهو غير ابى العالية الراجي وقد اشتركا في الراية عن ابن عباس كذا في الفتح قوله **وحديثنا** ابو داود والمباركي
 هوسيلان بن محمد ويقال سليمان بن داود وابو جهم المياري بفتح الميم واسطرينها ويدين بغداد وهو على طعن درجة كذا
 في الشرح وقال الحافظ وقع في كلام بعضهم ثنا سليمان ابو داود المياري في صحفها آخر سليمان بن داود واما هوسيلان بن محمد فقد جزم بذلك الحاكم ابو عبد الله
 ورجحه ابو اسحق الحبال وغيره وقال ابن قانع ابراهيم المياري سلم وقال ابراهيم بن محمد بن علي بن داود ثنا سليمان ابو داود والمباركي وكان من اصحاب
 الحديث قوله اصبح بذي طوى الخ قال النوري هو بفتح الطاء وضما وكسرها ثلاث لغات حكاهن القاضي وغيره الاصح الا شهر الفتح ولم يذكر الاصح
 وآخرون غيره وهو مقصور منون وهو واد محرف بفتح بكاء قال القاضي ووقع لبعض الخرافة الجارية بالمد وكذا ذكره ثابت وفي هذا الحديث دليل
 لمن قال يستحب للصوم دخول مكة فحاشا لا ليلاد هو احمم الرجبين لاصحابنا وبه قال ابن عمر عطلوا الخصة واسحاق بن راهويه وابن المنذر والثاني
 دخولها ليلاد فحاشا لافضيلة لاجلها على الاخر وهو قول القاضي ابى الطيب والمناوردي وابن الصليغ والعبدري من اصحابنا ربيع قال
 طاووس والثوري وقالت عائشة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز يحتج بدخولها ليلاد وهو افضل من النهار والله اعلم قلت وفي رق المختار
 المستحب دخولها فحاشا لك ما في الثانية والله اعلم - قوله هذه عمره استمتعت بها الخ قال القاري الاستمتاع هنا تقديم العدة والفرار
 منها فهو محمول على معناه اللغوي اي التفتك وقال الموقن لا يفتك فيه انه احرم متعتا لان الاشارة عنده الى عمره الفتح ومعنى استمتعتا
 استمتعتا او يكون ادخل نفسه معهم فيها ولكن قام المانع وهو كون الهدي معه ام - قوله فان العترة قد دخلت في الجح الخ اي واشره قال
 ابن الملك يعني ان دخولها فيه في اشهر لا يتحقق بهذه السنة بل يجوز في جميع السنين قوله سمعت ابا جرة الخ بالجيم والراء اسمه نهر بن عمران
 قوله تمتعت الخ قال الموقن مع الاظهر انه لا يفتك بالمتعة المتعة في اشهر الحج والناهيون لهم الذين كرهها في اشهر الحج وهو منقول عن
 ابن عمر وغيره ويوجد ان يريد بها الفتح قوله فنها في ناس الخ قال الحافظ لم اقف على ما هو وكان ذلك في زمن ابن الزبير وكان يخفى
 عن المتعة كما رواه مسلم من حديث ابى الزبير عنه وعن جابر بن عبد الله بن ابى حاتم عن ابن الزبير انه كان لا يرى التمتع الا للحصير وافقه
 علقمة وابراهيم وقال الجمهور الاختصاص بذلك الحصير قوله فامرني بما الخ اي ان استمر عليها قوله عمره متقبلة الخ اي هذه
 عمره متقبلة قوله الله اكبر الخ يدل على انه تأيد بالرواية واستبشر بها ففيه التكبير عند المشرق وفيه استئناس بالرواية فيما يقوم
 عليه الدليل الشرعي لما دل عليه الشرع من عظم قدرها واما اجزاء من ستة والربعين جزء من النبوة وهذا الاستئناس والتزجي لا ينافي
 الاصول قوله سنة ابى القاسم صلى الله عليه وسلم الخ هو خبر ميت لا يحدث اي هذه سنة ويمجوز فيه النصب اي وافقت
 سنة ابى القاسم صلى الله عليه وسلم ابو علي الاختصاص **باب** اشعار الهدى وتقليد عند الاحرام

اشعار الهدى وتقليد عند الاحرام

جميعاً عن ابن أبي عدي قال بن مشي حدثنا ابن أبي عدي عن شعيب عن قتادة عن ابن حبان عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الظهر في صفة سنامها الايمن وسلت الدر وقلدها فلعين

قوله الظهري الحليفة الخ قال لا في صلاة الظهر في الحليفة الا في ان يكون احرامه اثرانفة قوله ثروما بقائه الخ قيل لعلمها كانت من جملة رعاياه فاضافها اليه وقال الطبري اي بناته التي اراد ان يجعلها هدياً فاختص بالعلماء يعني فالاضافة جنسية قوله فاشعرها الخ قال الحافظ في شروعية الاشعار وقائمه الاعلام بانها صارت هدياً ليعبها من يحتاج الى ذلك وحتى لو اختلفت بينها فميزت او صلت هرقت او عطبت عرفها المساكين بالعلامة فاكلوها مع ما في ذلك من تعظيم شعائر الشرع وحق الغير عليه وابد من منع الاشعار واكلها باحتمال انه كان مشرعاً قبل النبي من المشقة فان النعم لا يصار اليه بالا حتم بل وقع الاشعار في حجة الوداع وذلك بعد النبي من المشقة بزمان ، ثم قال ولا اشعار هو ان يكشط جلد البهنة حتى يسيل دمه ثم يسيل فيكون ذلك علامة على كونها هدياً يذبحه قال الجوهري من السلف الخلف وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء كراهته عن ابن حنيفة وذهب غيره الى استحبابه لا يبيع حتى صاحبه البريقت ومحمد فقال لا هو حسن قال وقال مالك يخفى الاشعار من لها سمر قال الطحاوي ثبت عن عائشة وابن عباس التحريم في الاشعار وتركه فلعل انما ليس بشك لكنه غير مكروه ثبت فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الخطابي وغيره اعتلال من كره الاشعار بانه من المثلة مذكور وبه هو باب آخر كما كن وشق ما ذن الحيوان ليصير علامة وفي ذلك من الوسم والختان والحجامة وشققة الانسان على المال عادة فلا يخفى ما توهوه من سر برك الجرح حتى يفضا الى الهلاك ولو كان ذلك هو المحظوظ لكان الذي كرهه به كأن يقول الاشعار الذي يفضى بالجرح الى الهلاك حتى تمهلك البهنة مكروه فكان قريباً وقد كثر تشنيع المتقدمين على ابن حنيفة في اطلاقه كراهته الاشعار وانتصره الطحاوي في المعاني فقال لم يكرهوا حرقه اصل الاشعار وانما كره ما يفعل على وجه يضاهي منه هلاك البدن كسرية الجرح لا سيما مع الطعن بالنسبة فلا بد من العلم بالعلمة لا سيما لا يراعى الحد في ذلك واتما من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا وفي هذا تعقب على الخطابي حيث قال لا اعلم احد كره الاشعار الا ابن حنيفة وخالفه صاحبه فقال يقول الجماعة انتم وروى عن ابراهيم النخعي ايضاً انه كره الاشعار ذكر ذلك الترمذي قال سمعت ابا السائب يقول كنا عند وكيع فقال له رجل روى عن ابراهيم النخعي انه قال الاشعار مثله فقال له وكيع اقول لك اشهر رسول الله صلى الله عليه وسلم الله ميسل وتقول قال ابراهيم ما أحقك بان تحبس النخعي - وفيه تعقب على ابن خزيمة في زعمه انه ليس لابن حنيفة في ذلك سلف قد بالغ ابن خزيمة في هذا الموضع ويتعين الرجوع الى ما قال الطحاوي في ذاته اعلم من غيره يا قول اصحابه ام قال العلامة ابن علقم بن جري اي صاحب الدر المختار على ما قاله الطحاوي والشيخ ابو منصور الماتريدي من ان اباحيفه لم يكره اصلاً الاشعار وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار اهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصاً في حرا الحجاز فزرى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة فاما من وقف على الحد بان قطع الجلد مؤثراً في اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح هو اختيار قوام الدين وابن الهمام فهو محتجب لمن أحسنه (شرح اللباب) قال في المهر وبه يستغنى عن كون العمل على قولها ياتيه حسن ، ام - قال الأتقي في قيل كان الاشعار والتقليد من عادة الجاهلية لم يعلم انه هدي خارج عن ملك المحدث فلا يتبرهن له التبرق واصحاب الغارات فلما جاء الاسلام رأى غرضهم في ذلك معنى صحيحاً فاقروا ، ام - وقال الشيخ في الله الذي رجمه الله والتبرق في الاشعار التنويه بشعائر الله واحكام الملة الحنيفية يرى ذلك منه الاتمام والاداني وان يكون فعل القلب منسباً ليعمل ظاهر وفي الفقه ما في هذه الاحاديث من استحباب التقليد والاشعار وغير ذلك يقتضيه ان اظهار التقرب بالهدي افضل من اخفاؤه والمقررات اخفاء العمل الصالح غير الغرض افضل من اظهاره فاما ان يقال ان افعال الحج مبنية على الظهور كالاحرام والطواف والموقوف فكان الاشعار والتقليد كذلك فيحتمل الحج من عموماً الاخفاء واما ان يقال لا يبرز من التقليد والاشعار اظهار العمل الصالح لان الذي يعمل بما يكره ان يبعثها مع من يقلدها ويشهرها ولا يقول انها لفلان فتحصل سنة التقليد مع كتمان العمل وابد من استدلال بذلك على ان العمل اذا شرع فيه صار فرضاً واما ان يقال ان التقليد جعل عملاً لكونها هدياً حتى لا يطعم صاحبها في الرجوع فيها ، وقال الحافظ اتفق من قال بالاشعار بالحق البقر في ذلك بالابل الاسعدين جبر واتفقوا على ان النعم لا تشترط فيها وكون صوفها اشعرها يستروى في الاشعار واما على ما نقل عن مالك في فلكونها ليست ذات أسنة والله اعلم قوله في صفة سنامها الخ فبقرا السين اي طعن فيها والصفحة الجانب والسنام على ظهر البعير قوله الامين الخ صفة صفحة تذكر لها ورثه لسنام وهو من كرام على تأويل صفته بجانب وبه جزم التورق فقال وصفه معنى صفحة لا للفظها ، ثم قال اما محل الاشعار فذهب جماهير العلماء من السلف والخلف انه يستحب الاشعار في صفة السنام اليمنى وقال مالك في اليسرى وهذا الحديث يرد عليه ، ام - وفي الدر المختار الاشعار هرق سنامها من الأيسر واليمن قوله وسلت التورق اي مسحها ما طعن الدر قوله وقلة ما تلعين الخ التقليد ان يعان في عنق الهدى شيء يعرف به انه هدي ولا فصل النعلان واجاز مالك النعل الواحدة واجاز الثوري في القربة وشبهها ولا فصل عند النعل ، وفي النعم ثوب الحكمة في تقليد العمل ان فيه اشارة الى التفرع والجد في فعل هذا

الدليل على شروعية الاشعار تحقيق ما روى عن ابن حنيفة من كراهته

ثم ركب راحلته فلما استوت به على اليلاء أهل بالبحر **حدثنا** محمد بن مسلمة **حدثنا** معاذ بن هشام **حدثني** أبي عن قتادة في هذا الإسناد يعني حديث شعبة خبره قال إن نبي الله صلى الله عليه وسلم لما أتى ذات الخليفة ولحقه صلى بها الظهر **وحدثنا** محمد بن مسلمة وابن يشار قال **حدثنا** محمد بن جعفر قال **حدثنا** شعيب عن قتادة قال سمعت أبا حسان الأعمري قال قال رجل من بني النخعي لعباس بن عبد المطلب ما هذا الفتى التي قد شغقت أو تشغيت بالناس أن من طاف بالبيت فقد حل فقال **سنة** نبيكم صلى الله عليه وسلم وإن رغبة **وحدثني** أحمد بن سعيد الدارمي **حدثنا** أحمد بن إسحق **حدثنا** همام بن يحيى عن قتادة عن أبي حنيفة قال قيل لعباس بن عبد المطلب ما هذا الأمر قد تشغ الناس من طاف بالبيت فقد حل الطواف عمره فقال **سنة** نبيكم صلى الله عليه وسلم وإن رغبة **وحدثنا** إسحق بن إبراهيم أخيه **حدثنا** محمد بن بكر أخيه **حدثنا** ابن جريج أخيه في عطاء قال كان ابن عباس يقول لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حل قلت لعطاء من أين يقول ذلك يتبين والله أعلم وقال ابن المنير في الحاشية الحكمة فيه أن العرب تعتد العمل مكرمة لكونها تنق عن صاحبها وتحمل عنه وعلى الطريق وقد كفى بعض الشعراء عنها ما لنا في فكاك الذي أهدى خروجه عن مكرمه لله تعالى جوداً وغيره كما خرج حين أحرره عن ملبوسه ومن ثم استحب تقليد علي بن كرادلة قوله **قوله** توكب راحلته الخ أي غير التي أشعرها **قوله** أهل بالبحر الخ أي إلى به - وقد تقدم نقل الخلاف في كيفية إحرامه صلى الله عليه وسلم وطريق الجمع بين المختلف فيه أو ترجيح بعضه على بعض فليدفع - **باب** من طاف بالبيت حل **قوله** ما هذا الفتى الخ قال النورى هكذا هو في معظم النسخ هذا الفتى وفي بعضها هذه وهما لا جود ووجه الأول أنه لا بد بالفتى إلا فتاه فوصفه مذكراً ويقال فتى وفتوى **قوله** التي تشغقت أو تشغيت الخ قال عياض رويته بأولي للشك فاما الحرف الأول فرويته بالشين والذين المجتهدين بعدهما الفتاه أخت الفتاه وهما لم تكن وهما فمعاها علقت لقلوب الناس من قوله تعالى قد شغقت حجاباً ووقعت في الخ أو قد شغقت بتقديم الفتاه على الشين والذين المجتهدين وذكرهما مسلم فيما بعد في قوله إن هذا الأمر قد تشغقت ومعاها فشت انتشرت يقال تشغ له الولد أي كثروا وانتشر وأقل يكون معناها كسلت الناس عن المتعة قال الفقهاء التشغ والتشغ الكسل وقد يكون معناها افسدت حال الفتى بوقوع الخلاف بينهم من التشغ وهو ثبت يلتوي على الثمار وأما الحرف الثاني الذي بعد أو فرويته عن الأسد في التميمي بالعين المهملة بعدها الباء الموحدة وعند غيرهما بالعين المهملة بدل المهملة وذكر أبو عبيد الحديث بهما بين الميميتين دور شك واختار العين المهملة ومعاها فشت الناس أو فشت مذهبهم من التشغ أي خلطت عليهم أمرهم **قوله** أن من طاف بالبيت فقد حل الخ قال عياض تقدم مذهب ابن عباس هذا وعنه لغة الجمهور **قوله** قال المازني ولعله فيمن فاته الحج أنه يحل بالطواف السبع وسجد هذا التأويل **قوله** فيما بعد وكان ابن عباس يقول لا يطوف بالبيت حاج ولا معتمر إلا حل قال النورى معناه فتى ابن عباس أن الحرام بالحج يتحل من إحرامه بطواف القدوم ويفعل بقية المناسك من الوقوف غيره وهو حلول من النساء والطيب غيره ذلك وهو خلاف مذهب الجمهور فإن مذهبهم أن التحلل من ذلك إنما يكون بطواف الأفاضة يوم النحر بعد الوقوف بعرفة، قلت ولخالفه مذهب الجمهور قال جهم لعله يراد فيمن فاته الحج وحله على القران بعيد لما ذكر المازني وسبيله أيضاً **قوله** فيما بعد كان يقول في المعرة وغيره إذا قرأ بعد الوقوف ولو كان تفسيرهم مذهبه بما ذكره وكان الاظهر اذ يتعين تفسيرها بالفسخ لأنه يجوز فيه ويشهد لتفسيرها به استحبابه السائل بقوله الطواف عمره لأن الحصة منه بحج الفسخ في العمر لا الطواف وحده عمره وإذا فترت فتياه بما ذكره لم يكن استحبابه ويشهد أيضاً لتفسيرها بالفسخ قول عطاء وكان يأخذه من أمرهم في حجة الوداع لأن الذي أمرهم به فيها إنما هو الفسخ وإذا فترت بالفسخ لم يشك **قوله** سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم أمرهم في حجة الوداع وما أمرهم به سنة وإنما إذا فترت بما ذكره فإنه يشك **قوله** سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم أمرهم به، كذا في شرح الأبي رحمه الله، قلت وكان شيخنا المحقق قدس الله روحه يجوز أن يكون معنى قول ابن عباس من طاف بالبيت فقد حل أي فقد حل بعمره فهو كناية عن الطواف مع التسع على نسق قول أسامة في الأحاديث الماضية فلما مسحوا الأركان حلوا كما تقدم فيرجع البحث إلى مسألة الفسخ وجوابه مختلف فيه وهذا أول من حمل كلامهم رضي الله عنه على ما حكاه العاظم عليه، ويؤيد ما جزمه شيخنا ما عند أحمد عن كريب عن ابن عباس أنه قال يا أبا عباس أنيت قولك ما جزم رجل لم يسبق المهدي معه طواف بالبيت إلا حل بعمره وأما طاف بما حاج قط ساق معه المهدي ألا اجتمعت له حجة وعمره الحديث - وعن عمر بن الخطاب عن ابن عباس فقال يا ابن عباس طاف بالبيت الناس قال وما ذاك يا عمر قال يخرج من حرم الحج وعمره فاذا طاف نعت أنه قد حل فقد كان أبو بكر وعمر يحيان عن ذلك فقالا أما ويحك أترى عندك أمراً في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في أصحابه في أمته فقال عمر ما كانا نعلم كتاب الله وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مقولة السائل على وجه الاستبعاد كما سبق في كلام الأبي قريظة - وأما لطف عندى أن يقال إنه جزء مما قاله ابن عباس أي يصير هذا الطواف طواف عمره وإن كان محرماً بالحج وطواف بنيته والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **قوله** حاج ولا غير حاج الخ لعله في من لم يسبق المهدي كما

باب جزاء تقصير المهر من شعره والى الجنب حلقه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

قال من قوله الله ثم جعلنا الى البيت العتيق قلت فان ذلك بعد المعرف فقال كان ابن عباس يقول هو بعد المعرف قبله وكان يأخذ ذلك من امر النبي صلى الله عليه وسلم حين أمرهم ان يحلوا في حجة الوداع وحل شاعر الناقذ حدثنا سفيان بن عيينة عن هشام بن محمد عن طاوس قال قال ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم عند المروة بمشقة فقلت له اعلم تقدم من قبل مذهب قوله ثم جعلنا الى البيت العتيق الخ قال النووي ولا حجة فيه لان معناه لا تقصروا في الحرم ليس فيه تعرض للحلل من الاحرام لانه لو كان المراد به التحلل من الاحرام لمكان ينبغي ان يحل بمجرد وصول الهدى الى الحرم قبل ان يطوف به ام قوله هو بعد المعرف الخ اي بعد الوقت بعرفة قوله حين أمرهم ان يحلوا في حجة الوداع الخ قال النووي ولا حجة له في ذلك لان الذي أمره به فيها انما هو ضم الحرج الى العروة لا التحلل من الحرج بطواف القدوم ام قلت وقد تقدم ارجاع قوله الى الفسخ والله اعلم باب جواز تقصير المهر من شعره وانه لا يجب حلقه وانه يستحب كونه حلقا وتقصيره عند المروة قوله اني قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وسلم في حوزة الاقتصار على التقصير وان كان الحلق افضل وسواء في ذلك الحاج والمعتكف الا انه يستحب المتمتع ان يقصر في العروة ويحلق في الحج ليقع الحلق في أحسن العبادتين وقد سبقت الاحاديث في هذا قوله عند المروة الخ فيه انه يستحب ان يكون تقصير المعتكف حلقه عند المروة لا غير موضع تحلقه كما يستحب الحاج ان يكون حلقه او تقصيره في مي لا يما موضع تحلقه وحيث حلقا او قصرا من الحرج كله جاز قوله بمشقة الميم ونحو القاف اي فصل طويل عريض وغير عريض له حدة وقيل المراد به المقص وهو الاشبه بهذا الحل قوله فقلت له كلامه هذا الخ قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وبتر المراد من ذلك في رواية النساء في فقال بدل قوله فقلت له الا يقول ابن عباس وهذه على سبيل ان يغفل الناس عن المتعة وقد تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكما حرم من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الحديث وقال واول من منع عنها معاوية قال ابن عباس فمنعت منه وقد حدثني انه قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقة الخ وهذا يدل على ان ابن عباس حل ذلك على وقوعه في حجة الوداع لقوله لمعاوية ان هذا حجة عليك اذ لو كان في العروة لما كان فيه على معاوية حجة واصرح منه فادع عن ابن عباس طريق قيس بن سعد عن عطاء بن معاوية حدث ان ابن عباس من اطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم العشر بمشقة حتى وهو محرق في كونه في حجة الوداع نظرا لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل حتى يبلغ الهدى محل تكليفه لقصير عند المروة وقد بالغ النووي هنا في الرد على من زعم ان ذلك كان في حجة الوداع فقال هذا الحديث محمول على ان معاوية قصرت عن النبي صلى الله عليه وسلم في عمره الجهراني لان النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ولا يصح حله ايضا على عمره القضاء الواحدة سنة حتى لان معاوية لم يكن يومئذ مسلما انما المسلم يومئذ الفهم سنة ثمان هذا هو الصحيح المشهور ولا يصح قوله من حله على حجة الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعا لان هذا غلط فاحش فقد نظارت الاحاديث في مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له ما شاء الناس حالوا من العروة قوله وحل انت من عزمك فقال اني لم يمتع داسي وقد ثبت هدي فلا اصل حتى اخبر قلت لم يذكر الشيخ هنا ما مر في عمر القضية والذي رجحه من كون معاوية انما المسلم يومئذ الفهم صحيح من حيث السند لكن يمكن الجمع بانه كان مسلما خفية وكان يكتو اسلامه ولو تمكن من ظهارة الايام الفهم وقدا خرج ابن عباس في تأييد دمشق من ترجمة معاوية بغير حجة معاوية بانه اسلامي بين الحديث والقضية وانه كان يخفي اسلامه خوفا من يابويرة كان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل في عمره القضية بركة خراج اكثر اهلها عنه حتى لا يظفر فمناصحا يطوفون بالبيت ففعل معاوية كان من تخلف بركة لسبب اقتضاه ولا يباضة ايضا قول سعد بن ابى قاص فيما اخرج مسلم وغيره فعلمنا ها يعني العروة في شهر الحج وهذا يروى من كافر بالعرش بضمين بغير بركة يشير الى معاوية لانه يعمل على ان لا يباضة استعصم من حاله ولم يطلع على اسلامه كونه كان يخفي بغيره ليكره على باجوزوه ان تقصيره كان في عمره الجهراني ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الجهراني بعد ان اخرج بعرقه ولا يستصحب حلا معه الا بعض اصحاب المهاجرين فخذ بركة قطا وسعد وحلق ورجع الى الجهراني فاصبح بها كبايت فحقت عمره على كثير من الناس كذلك اخرج الترمذي وغيره ولم يجعلوا معاوية فخير كان حصة حينئذ ولا كانت معاوية فخير بخلف عنه بركة في غزوة حنين ان الذي حلق رأسه صلى الله عليه وسلم في عمره التي اعتمها من الجهراني ابو هند عبد بن بياضة فان ثبت هذا وثبت ان معاوية كان حينئذ معه او كان بركة تقصيره عند المروة امكن الجميع ان يكون معاوية قصرا او لا وكان الحلق غائبا في بعض حركاته ثم حضر فأمره ان يكمل ازالة الشعر بالحلق لانه افضل ففعل وان ثبت ان ذلك كان في عمره القضية وثبت انه صلى الله عليه وسلم لم يحلق فيها جاء هذا الاحتمال بعينه وحصل التوفيق بين الاخبار حكما وهذا ما افتى الله عليه في هذا الفهم والله اعلم الله الخ ابن عباس قال صاحب الهدى الاحاديث الصحيحة المستفيضة تدل على انه صلى الله عليه وسلم لم يحلق من احرامه الى يوم النحر كما اخبر عن نفسه بقوله فلا اصل حتى فاصوره وخبره لا يدخله لوهو بخلاف خبر غيره ثم قال ولعل معاوية قصير عنه في عمره الجهراني ففسى بعد ذلك وظن انه كان في حجة الخ ولا يكره على هذا الا رواية قيس بن سعد المتقدمة لتقصير به فيها يكون في الثاني والعشر

باب جواز النكاح في حال الحيض

هذه الأحجة عليك **وحديثي** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح حدثني الحسن بن مسعود عن طاووس عن ابن عباس
 أن معاوية بن أبي سفيان أخبره قال قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشقص وهو على المرأة أو رأته يقصر عنه بشقص فهو
 على المرأة **حديثي** عبيد الله بن عمر القاري حدثنا عبد الله بن علي بن عبد الله على حدثنا داود عن أبي نضرة عن ابن جريح عن ابن جريح
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نضره بالخمر قبل أن يخلعها من مكة أمرنا أن نضعها عمره إلا من ساق الهدى فلما كان يوم التروية ورختنا
 إلى متى أحللتنا يا **حديثي** حجاج بن الشاعر حدثنا علي بن أسد حدثنا وهيب بن خالد عن داود عن أبي نضرة عن جابر عن
 ابن سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونضره بالخمر صرا **حديثي** حلد بن عمر البكري حدثنا عبد الوالد
 عن عاصم عن أبي نضرة قال كنت عند جابر بن عبد الله فأتته آية فقال ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعنتين فقال جابر فقلنا هما
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم هاننا عنهما فلم نعد لهما **وحديثي** محمد بن حاتم حدثنا ابن مهدي عن حماد بن عيسى عن
 مروان الأصغر عن انس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يهرأه لك قال أهلك يا هلال النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لو كان معي الهدى لأخلك **وحديثي** حجاج بن الشاعر حدثنا عبد الصمد **وحديثي** عبد الله بن هاشم حدثنا جابر قال حدثنا
 سليمان بن حيان بهذا الإسناد مثله غير أن في رواية جابر لم يزل يهرأه لك **حديثي** يحيى بن يحيى أخبرنا قاسم عن يحيى بن أبي اسحق وعبد العزيز بن
 صهيب ومحمد بن أحمد سمعوا أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهرأه لك قال أهلك يا هلال النبي صلى الله عليه وسلم
 على بن حجر أخبرنا اسمعيل بن إبراهيم عن يحيى بن أبي اسحق وحديث الطويل قال يحيى سمعت أنس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لبنيك عمر ورجاء وقال حميد قال انس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبنيك بعمر ورجاء **وحديثي** سعيد بن منصور عن عمر بن الخطاب
 وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال حدثنا شفيان حدثني الزهري عن حفظة الأسدي قال سمعت أبا هريرة يحدث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال الذي نفسي بيده ليهلن ابن مريه

أما شاة وقد قال قيس بن سعد عقبها والناس يتكلمون ذلك انتقوا من رواهاها المعنى فحدث بما فوقه له ذلك قول الأحجة عليك **الحديث** قال
 تامل هنا مسئلتان فيح الجرح في العمة والثانية التحلل من الجرح بطواف القدوم ونذهب ابن عباس في المسئلة في الجواز والقاضي محل اختلافهما على أنه
 في المسئلة الثانية ومعاوية يمنعها وإذا منعها فكيف يكون التقدير تحت عليه بل هو حجة له لأن التقدير آخر عمل العمة فلو تحلل من حجة الآية لا يطوف
 بل لا ظهر وهو الذي كان شيخنا اربعين الله يختار أن اختلافهما إنما هو في المسئلة الأولى ومعاوية يمنعها فلما قال قصرت شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان ذلك حجة عليه لأن التقدير آخر عمل العمة فصح أنه حجة في عمة ولكن هذا يجعل من حجة أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن ممن **فهم** **باب** في القمع
 في الجرح والقرآن قوله نضره الخ قال النوري فيه استحباب ليعم الصلوات بالنبلية وهو متفق عليه بشرط أن يكون نفعاً مقصداً بحيث لا يزوي نفسه المرأة
 لا ترفع بل تسمع نفسها لأن صوتها محل فتنه ورفع الرجل مندوب عند العلماء كافة وقال أهل الظاهر هو واجب يرفع الرجل صوته بها وفي المساجد
 وفي مسجد مكة وصلى وعرفات وأما سائر المساجد ففي رفعها خلاف العلماء وهما قولان للشافعي والثالث أصحهما استحباب ليرفع كالمساجد الثلاثة والثالث في
 لا يرفع لئلا يهوش على الناس مجلات المساجد الثلاثة لأنها محل المناسك أم وقال بعض العلماء وجه عدم الرفع خوف أن يشبه نفسه في سائر المساجد
 أما في المساجد الثلاثة فلا يخاف ذلك لأن كل من يجليتك الصفة قوله **باب** صرا **الحديث** أن بعض الصادق مطلق ولعل لا يقتصر على ذكر الجرح لأنه
 الأصل والمقتصد الأعظم أو لأنه المبدوء به ثم أدخل عليه العمة وقد يقال هذا حال المروي ومن وافقه وأما حاله عليه الصلوة والسلام فسكوت
 عنه يعرف من محل آخر كذا في المرأة - قوله **اختلاف** في المتعنتين **الحديث** قال الأبي يعني متعة النسل ومتعة فيح الجرح إلى العمة وأما المتعة بالعمة
 إلى الجرح فقد عمل الصحابة بها كثيراً أم وتقدم الكلام عليه مسبوفاً - وأما متعة النساء فسيأتي البحث فيها في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى **قوله** ثم
 فما ناعنها غير **الحديث** قال العلامة السدي رحمه الله هذا على حسب ما ذهبوا إليه من أن متعة النساء مما يقتضيه القرآن حرمة وثبت أن النبي صلى
 الله عليه وسلم نحرى عنها أيضاً كيف وقد قال تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما يؤمر فيها أهل الزوجة والمملوكة والموطوءة بالمتعة ليست
 شيئاً منها بالاتفاق فلا تحل لهذا النص إذا ما متعة الجرح فكان يحرم عنها اجتهاداً منه بناء على زعمه أن لا تتم المأمورية في النص وهو قوله
 تعالى **وَأَنذَرُوا** **الحديث** **والتمتع** لله لا يحصل فيها الزعم أن لا تتم بقتضى أنما في سفرين لا ينفرد واحد وقد علم بالكل أن الحق خلافه والله
 تعالى أعلم - قوله **حدثنا** سليمان بن حيان **الحديث** فيهم السين وكسر اللام **قوله** لبنيك عمر ورجاء **الحديث** أن هذا من أدلة كونه صلى الله عليه وسلم قائماً
 وقد اشيعنا الكلام عليه في باب بيان وجوه الأحكام مما ينبغي عن أعادته **قوله** ليهلن ابن مريه **الحديث** قال النوري هذا يكون بعد نزوله

باب فضل العمرة في رمضان **باب استحباب كل صلاة من السنة العليا**
والخروج منها للشيء الذي لا بد من دخول بلد من طريق غير الذي خرج منها

في الحجرة فقال عمره الا تسمعون يا اهل المؤمنين الى ما يقول ابو عبد الرحمن فقال قلت ما يقول قال يقول النبي صلى الله عليه وسلم اربع عمل احسن
في رجب فقال قلت يرحم الله يا عبد الرحمن ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو معه وما اعتمر في رجب قط **وحدثني** محمد بن حاتم بن محمد بن
حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح قال اخبرني عطاء قال سمعت ابن عباس يحدثنا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امرأة من الانصار
سمها ابن عباس فنسيت اسمها ما منعك ان تنجي معنا قالت لو يكن لنا الا ناصحان فخر ابو ولدها وابنها على ناصح وترك لنا ناصحاً ننصح عليه
قال فاذا جاء رمضان فاعتمرى فان عمره فيه تعدل حجة **وحدثنا** احمد بن عبد الصبى حدثنا يزيد بن يحيى بن زريع حدثنا جيب الملعون
عن عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا امرأة من الانصار يقال لها امرستان ما منعك ان تكوني بحجت معنا قالت اخفنا
كانا ابى خلاص زوجا حج وهو وابنه على احد هما وكان الاخر يضي عليه غلامنا قال فمرة في رمضان تقض حجة او حجة معي **وحدثنا** ابو بكر بن
وكان ما لك اذا عرفت ان سؤال الامتحان لا يصح لا يصح له حديث اخبرني بحجة لا يسقط ورقها لان ذلك من الشارع تعليم لما اشتمل عليه من الاحكام وتوجه
عليه بوعدهم بالقاء العالم المسئلة على طلبة ليختبروا ذهابهم قاله ابو عبد الله لا في لكن في قول من هذا صاحب نظر اذهبوا كما رايت انما فعله عمر وعجلها لها تابعيا اتفاقا
فلا حجة فيه للاختلاف **وقوله** ما اعتمر في رجب قط **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا رجب في رجب
او لا يقول اعتمر في رجب عمر قبل حجته لانه وان كان محتملا لا يكون قوله كاشفاً ما اعتمر في رجب بنزله منه عدم مطابقة ردها عليه كلامه لا مع قد ثبت الا لا رجب انما لو كان قبل
الحجسة فقال الذي كان فيهم من تفهم برأيه في رجب لا شك ايضا فان قوله هذا القائل لا رجب في رجب كان في رجب يتبع النقل على تقديره في رجب ان له ان صلى الله عليه وسلم وقهر
هنا فيه وقهر فكري اقتصر على مسودة الفقه **باب فضل العمرة في رمضان** **قوله** سمها ابن عباس فنسيت اسمها **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام
الى الذهن من ان القائل عطاء وما قلت ذلك لان المؤلف اخبرني الحديث بعد ذلك من طريق جيب الملعون عن عطاء بن رباح ما امرستان ويحتمل ان عطاء
كان ناسياً لاسمها لما حدث به ابن جريح وذكره له لما حدث به جيباً وقد خلفه يعقوب بن عطاء فرواه عن ابيه عن ابن عباس قال جاءت امر سليمان
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت حج ابو طلحة وابنه وتروا في فقال يا ام سليم مرة في رمضان تعدل حجة معي اخرج ابن حبان وتابعه محمد بن عبد الرحمن
ابن ابي ليلى عن عطاء اخرج ابن ابي شيبة وتابعهما معقل بن جريح لكن خالف **والاسناد** قال عن عطاء عن ام سليم فذكر الحديث في وقت القصة فهو لا يشترط
يبعد ان يتفقوا على الخطا فلعل جيباً لم يحفظ اسمها كما ينبغي **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا رجب في رجب
او ام سليم **قوله** ابو ولدها **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا رجب في رجب **قوله** وبها **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام
هي ام سليم فلو كان لها يومئذ بن يمكن ان يحج سوى انس وعلى هذا فنسبته الى ابي طلحة بكونه ابنه محاذ **قوله** على ناصح **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ابن بطال الناصح البعير او الثور او الحمير الذي يستعمله في الزراعة **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا رجب في رجب
ابى داود وبكره **قوله** ننصح عليه **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا رجب في رجب **قوله** قال الحافظ **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام
الحجة في الشراب لا انها تقوم مقامها في اسقاط الفرض للاجتماع على ان الاعتمار لا يجزئ عن حج القرض ونقل الترمذي عن اسحق بن راهويان معناه الحديث
نظير ما جاء ان قل هو الله احد تعدل تلك القرآن وقال ابن العربي حديث العمرة هذا صحيح وهو فضل من الله ونعمة فقد ادركت العمرة منزلة الحج بانفسهم
رمضان اليها وقال ابن الجوزي فيها ثواب العمل يزيد بزيادة شدة الوقت كما يزيد بحضور القلب فيخلص المقصد **قوله** غيره **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام
في رمضان كحجة فريضة وعمره نافلة في رمضان كحجة نافلة وقال ابن التين **قوله** حجة محتمل ان يكون على بابيه ويحتمل يكون ليركض رمضان ويحتمل ان يكون
محضاً بجماعة المرأة والظاهر حمله على العمرة (تتميمه) **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا رجب في رجب **قوله** فضل العمرة في رمضان
الباب فاعلموا افضل الذي يظهر ان العمرة في رمضان لغیر النبي صلى الله عليه وسلم افضل وامافي حقه فاصحده هو افضل لان فعله لبيك حجاز ما كان اهل
المجاهلة يتبعونه فاذا ارادوا الرد عليه من القول والفعل وهو لو كان مكرهاً لغيره وكان في حقه افضل والله اعلم وقال صاحبنا لهدى محتمل انه صلى الله عليه وسلم
كما يشغل في رمضان العباد وقبها هو امر من العمرة وحشي من المشقة على آتته او اعتمر في رمضان لباعدوا الى ذلك مع ما هو عليه من المشقة والجوع
بين العمرة والصوم وقد كان يترك العمل وهو يحب ان يعمل خشية ان يفرض على آتته وخوفاً من المشقة عليه **قوله** يسقى غلامنا **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام
قال المولى هكذا هو في نسح بلادنا وكذا نقله القاضي عياض عن رواية عبد الغافر الفارسي وقدره قال وفي رواية ابن مائة ان يسقى عليه غلامنا قال
القاضي عياض وارى هذا كله تغييراً وصوابه نسق عليه بخلافنا فصح منه غلامنا وكذا جاء في البخاري على الصواب يدل على صحته قوله في الرواية
الاولى ننصح عليه وهو معنى نسق عليه هذا كلام القاضي والاختار ان الرواية صحيحة وتكررت الزيادة التي ذكرها القاضي محدودة معتدلة وهذا كثير
في الكلام والله اعلم **قوله** او حجة معي **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا رجب في رجب **قوله** او حجة معي **وحدثنا** احمد بن محمد بن عيسى عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام

بارك اجتماع المدينتين بانهما طورتا هذا الاداء
دورا كانه وانما تستل الى انهما طورتا وخرجتا هذا

[illegible]

فانه يسمى ثلاثة اطواف بالبيت ثم يمشي اربعة ثم يصلح سجدين ثم يطوف بين الصفا والمروة **وحديث** ابي الطاهر حرملة بن يحيى قال حرملة اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان سالم بن عبد الله اخبره ان عبد الله بن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يقدم حنين يقدم حنين ثلاث اطواف من السبع **وحديث** ابي عبد الله بن عمر ابن ابيان الجعفي حدثنا ابن المبارك اخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجج ثلاثا وثلاثين **وحديث** ابي كامل الجعفي حدثنا سليمان بن اخضر حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع بن ابن عمر روى من الحجج الى الحج وذكرا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله **وحديث** ابي عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا مالك **وحديث** ابي يحيى بن يحيى واللفظه قال قرأت على مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجج الاسود حتى انتهى اليه ثلاث اطواف **وحديث** ابي الطاهر اخبرنا عبد الله بن وهب اخبرني مالك وابن جريج عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المثلثة اطواف من الحجج الى الحج **وحديث** ابي كامل فضيل بن حسين الجعفي حدثنا عبد الله بن ابي نزياد حدثنا الجعفي عن ابي الطفيل قال قلت لابن عباس ما رأيت هذا الرمل بالبيت ثلاث اطواف ومشي اربعة اطواف استه هو فان قومك يزعمون انه ستة قال فقال صدقوا وكذبوا قال قلت فوالله صدقوا وكذبوا قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة فقال للمشركين ان محمدا واصحابه لا يستطيعون ان يطوفوا بالبيت من الهرل وكانوا يجسدونه قال فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرموا ثلاثا

ان يكون سعيه شديدا في بطن السيل وهو قد مرهوت **قوله** يسمى ثلاث اطواف ام مراده يرمي وسعيه سعيان لا كونه يشارك السعي في اصل الاسراع وان اختلفت صفتها **قوله** ثم يصلح سجدين ثم يمشي اربعة ركعتين وهذا واجبة عندنا على الصحيح وقيل ستة **قوله** ثم يطوف بين الصفا والمروة قال النووي في دليل عروج الترتيب بين الطواف والسعي وانه يشترط تقدم الطواف على السعي فلو قدم السعي لم يصح السعي وهذا مذهبه ومذهب الجمهور وفيه خلاف ضعيف لبعض السلف والله اعلم **قوله** اذا استلم الركن الاسود ثم فيه استحباب هذا الاستلام في ابتداء الطواف وقد تقدم معناه في شرح حديث جابر الطويل **قوله** من الحجج الى الحج قال النووي في هذه الرمل يشترط في جميع المطاف من الحجج الى الحج وما حدثنا ابن عباس المذكور بعد هذا بقيل قال وامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يرموا ثلاثا اشواط وعشوا ما بين الركنين فمنسوخ بالحديث الاول لان حديث ابن عباس كان في عمره الفضل سنة سبع قبل فقه مكة وكان في المسلمين ضعف في ابدانهم وانما رملوا اظها للوقوع واحتاجوا الى ذلك في غير ما بين الركنين اليمانيين لان المشركين كانوا جالوسا في الحج وكانوا لا يرونهم بين هذين الركنين ويرونهم فيما سوي ذلك فلما حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع سنة عشر رمل من الحجج الى الحج فخرجوا لخذلهم المتأخر ام - وقال الحافظ لم ان عمر رضي الله عنه كان هم بترك الرمل في الطواف لانه عرت سببه وقد انقضت فهران بتركه لفقد سببه ثم خرج ذلك لاحتمال ان تكون له حكمة ما اطلع عليها فرائ ان الاتباع اولى من طريق الشبهة وايضا فان فعل ذلك اذا فعله تنكر السبب الياعث على ذلك فيستذكر نعمة الله على اعزاز الاسلام واهله ، ويؤيده اهم اقتصر احد مرعاة للمشركين على الاسراع اذا مر من جهة الركنين الشاميين لان المشركين كانوا يأتون تلك النية فاذا مر بين الركنين اليمانيين مشوا على هيئتهم كما هو بين في حديث ابن عباس ولما رملوا في حجة الوداع اسرعوا في جميع كل طوفة فكانت ستة مستقلة ام - **قوله** حدثنا سليمان بن اخضر ام هو بنضم السنين واخضر الجند والاضاد المجعدين - **قوله** رمل المثلثة اطواف قال النووي هكذا هو في معظم النسخ المعتلة وفي ثلث منها الاطواف وفي اندر منه ثلاث اطواف فاما ثلاث اطواف فلا شك في جوازها ونصاحتها واما الثلاث الاطواف بالالف واللام فيها ففيه خلاف مشهور بين النخوين منع البصريين وجزوه الكوفيين لما الثلاث اطواف بتبريد الاول وتكثير الثاني كما وقع في معظم النسخ فمنعه جمهور النخوين وهذا الحديث يدل لمن حوزة وقد سبق مثله في رواية سهل بن سعد وصيغة منبر النبي صلى الله عليه وسلم قال فعل هذه الثلاث درجات وتدرجها مسلم هكذا في كتاب المصلوة وقد سبق التنبيه عليه ، **قوله** صدقوا وكذبوا قال العلامة السندي يريان قوله سنة يتضمن شيئين احدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وهم في ذلك صادقون والثاني انه فعله تشريفا للناس وقصدا لا اقتداء به فيه وهو في ذلك كاذبون وذلك لانه ما فعله الا ضرر وقوة دفعا لظعن المشركين وبهذا سبيله لا يكون سنة والله تعالى اعلم ام - قال الأبي م قوله كذبوا تشديد في الحجاز وكذا كان يكره ان يقول اخطأوا ام - قال النووي وهذا الذي قاله من كون الرمل ليس سنة مقصودة هو مذهبه وخالفه جميع العلماء من الصحابة والتابعين واتباعهم ومن بعدهم فقالوا هو سنة في الطواف الثلاث من السبع فان تركه فقد ترك سنة وفاته فضيلة ويصح طوافه ولا دم عليه وقال عبد الله بن الزبير يس في الطواف السبع وقال الحسن البصري والثوري وعبد الملك بن الماجشون المالك اذا ترك الرمل لم يزمه دم وكان مالك يقول به ثم رجع عنه ، دليل الحجج هو ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله في حجة الوداع في الطواف الثلاث الاول ومشي في الاربع ثم قال صلى الله عليه وسلم بعد ذلك لناخذ ما لنا سكره في والله اعلم - **قوله** من الحجج الى الحج هكذا هو في معظم النسخ

باب في حديثي بلسان الركنين الإمامين في الطواف دون الركعتين الآخرين

ويشوا الركنين قال قلت له أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة بالركبتين أستدعيه فان قومك يزعمون انه سنة قال صدقوا وكذا قال قلت ما قولك صدقوا وكذا قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يركب عليهما كثر عليه الناس يقولون هذا عمل هذا عمل حتى خرج العواتق من البيت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يضرب الناس بين يديه فلما كثر عليه ركب المشي التمس افضل حل ثيابي في حجر حدثنا سفيان عن ابن ابي حنيفة عن ابي الطفيل قال قلت لابن عباس ان قومك يزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب بالبيت بين الصفا والمروة وهي سنة قال صدقوا وكذا قال **وحديثي** محمد بن رافع حدثنا يحيى بن آدم حدثنا زهير عن عبد الملك بن سعيد بن الابرج عن ابي الطفيل قال قلت لابن عباس اني قد ربيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصيفة لي قال قلت رأيت عند المروة على ناقة وقد كثر الناس عليه قال فقال ابن عباس ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم كانوا لا يدعون عنه ولا يكفرون **وحديثي** ابو البرقي الزهري حدثنا حماد يعني بن زيد عن ابي الربيع عن سعيد بن جبلة عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه مكة وقد هنتهم حتى يثرب قال المشركون انه يقدم عليكم غدا قوم قد هنتهم حتى ولقوا منها شدة فجلسوا مما يلي الحجر وأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يرموا ثلاثة اشواط ويشوا ما بين الركنين

الهنل بضم الهاء واسكان الزاي وهكذا حكاها القاضي والشارق وصاحب المطالع عن رواية بعضهم قال وهو وهم والصواب الهزال بضم الهاء وزايه قال قلت وللول وجه وهو ان يكون بفتح الهاء لان الهزال بالفتح مصدر فلهذا هذا كضربه ضربا وتقديره لا يستطيعون يطوفون لان الله تعالى هزلهم والله اعلم **قوله** صدقوا وكذا قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يركب عليهما كثر عليه الناس يقولون هذا عمل هذا عمل حتى خرج العواتق من البيت يعني صدقوا فانه طاف بالركبتين وكذا قال ابن الرومي افضل بل المشي افضل وانما ركب النبي صلى الله عليه وسلم للعدا الذي ذكره وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه اجمعوا على ان الركوب في السبي بين الصفا والمروة جائز وان المشي افضل منه كما لعذر الله اعلم **قوله** حتى خرج العواتق اجمع عاتق وهو الكبر البالغة او المقاربة للبلوغ وقيل التي تنزجر بحيث بذلك لا تخاف من استعمالها وبها وابتدأها والخروج والمقرب التي تغفلها الطفلة الصغيرة وقد بين بيان هذا في صلوة العيد **قوله** عن ابي الطفيل قلت لابن عباس اني ارى ابا الطفيل هو عامر بن واثر الليثي ولد عامر احدث قال مسلم مات ابو الطفيل سنة مائة وهو آخر من مات من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خليفة مات بعد سنته مات ويقال مات سنة ثمان وقال وهب بن جرير بن حازم عن ابيه كنت بمكة سنة عشر مائة فرأيت جنازة فسألت عنها فقالوا هذا ابو الطفيل قلت وقال ابن البرقي مات سنة ثمان وقال موسى بن اسمعيل ثنا مبارك بن فضالة ثنا كثير بن امين سمعت ابا الطفيل بمكة سنة سبع مائة يقول ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة قصته وقال ابن السكن روى عنه رؤيته لرسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه ثابتة ولم يرو عنه من وجه ثابت سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** لا يدعون عنه الا بضم الباء وفتح الدال وضم العين المشددة اي يدعون منه قوله تعالى يومئذ عذرون الى تارة تهنئ وتعا وتارة تعال فذلك الذي يدعون اليه **قوله** كذا في الشرح **قوله** يكفرون الخ وفي بعض الاصول من صحيح مسلم يكفرون كما ذكرناه من ان كراهة وفي بعضها يكفرون بتقديم الهاء من الكفر وهو لا ينتهز قال القاضي هذا صريح قال وهو رواية الفاضل والاول رواية ابن ماهان والعذري كذا في الشرح وفي احوال احوال المعتمد الرشيد سنة فمتر بظهر الكوفة فاذا جهلوا المجنون راكب على قصبة وخطفه الصبيان فامر ان يلقى باليه فقال للرسول لا تروعه فامناه الرسول فقال لجهلوا لاجب امير المؤمنين ففعل الرشيد السلام عليك يا مجهول فقال وعليك السلام يا امير المؤمنين فقال الرشيد ان اليك يا لاشواق فقال لجهلوا لكني الرشيد اليك فقال الرشيد عظمي يا مجهول فقال براعظك هذه قصورك وهذه قبورك فقال زوني فقال احسنت قال يا امير المؤمنين من رزق الله مالا ومجالا فواسي من ماله وعفت في جماله كتب فوديان لا برار فظن الرشيد انه يريد شيئا فقال قد امرنا بقضاء دينك قال كلا لا تقصص ديننا بين اعداء الحق على اهلهم واقصص دين نفسك قال الرشيد قد امرنا ان يحرق عليك فقال يا امير المؤمنين ان الله لا يعطيك وينسان كيف يك يا امير المؤمنين اذا اوقفك الله بين يديه وسألك عن النقيير والقطير فاخفقت الرشيد العبرة فقال لاجب كفت يا مجهول فقال رجعت امير المؤمنين فقال لجهلوا انما يقصد عليه انت واضربك فقال الرشيد دعه ثم قال الرشيد احاجة يا مجهول قال لان لا تراق ولا اراك ثم قال يا امير المؤمنين حدثني فلان عن فلانة

ابن عبد الله الكلبي قال ربيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في جرة العتبة على ناقة صهباء وليس ثوب ضرب ولا طر ولا ليك ولا تيم **باب** استحباب استلام الركنين الإمامين في الطواف دون الركعتين الآخرين **قوله** وقد هنتهم حتى يثرب الخ بتخفيف الهاء وتشديد ها اي اضعفهم ويثرب اسم المدينة النبوية في الجاهلية وفي النبي صلى الله عليه وسلم من هنتهم بذلك وانما ذكر ابن عباس ذلك حكاية لكلام المشركين وفي رواية اخرى فاطمة الله على ما قالوا كذا في الفتح **قوله** ثلاثة اشواط الخ الاصل لا يفرق المدة بها مجمعة جمع شواطيف الشين وهو الحرجى ثم الى الغاية والمراد به هنا الشوط حول الكعبة قال الحافظ في المحلى يجوز تسمية الطوفة شوطا ونقل عن مجاهد الشافعي كراهته **قوله** ويشوا ما بين الركنين الخ اي الإمامين وكان هذا

في عمر القضاء سنة سبع وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من الحج إلى الحج فيؤخذ بذلك خلافًا لآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، قوله
ليرى المشركين بطل هذا الحق بفتح الحيم واللام قوله لهذا الفعل لأنه أقطع في تكذيبهم والمنع في تكذيبهم، قال الحافظ ويؤخذ منه جواز اظهار القوة بالعنف و
السلاح ونحو ذلك للكتاب والظاهر في بفتح الحيم واللام قوله لهذا الفعل لأنه أقطع في تكذيبهم والمنع في تكذيبهم، قال الحافظ ويؤخذ منه جواز اظهار القوة بالعنف و
ان يرسلوا الخ ان يرسلوا الضم الميم وهو في موضع مفعول يأمرهم بقول أمرته بكذا وأمرته كذا قوله إلا الايقاع عليهم الخ بكسر الهمزة وسكون الواو بعد هذا التقاء
والمدى والرفق بهما ولا شقاق عليهم والمنع لم يمنع من أمرهم بالوصول في جميع الطوافات إلا الرفق بهما قال القرطبي روي بقوله إلا الايقاع عليهم بالرفق على أنه
فاعل بمنعه وبالنصب على ان يكون مفعولاً من أجله ويكون في معناه ضمير عام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فاعله، كذا في الفتح قوله إنما سمى رسول الله
صلى الله عليه وسلم الخ المراد بالسعي هنا شدت السعي قوله الأركان اليمانيين الخ أي دون الركنين الشاميين واليمانيين بتخفيف الياء على المشهور كأن
الألف عوض عن ياء النسب فلو شدت كان جمعاً بين العرض والمعرض وجوز سيئويه التشديد فقال ان الألف زائدة والركنان اليمانيان هما الركن
الاسود والركن اليماني الذي عليه من نحو دور الجحيمين وأما قيل لهما اليمانيان للتعليب كما في الأبورن والقرين والعمرين وأمثالها، قال النووي وقيل اجتمعت
الأمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين واتفق النجاشي على أنه لا يسمع الركنين الآخرين وهما الشامي والعراقي وكان معاوية وكذا ابن الزبير
يستلم الأركان كلها، قال الحافظ في الفتح وقد تقدم قول ابن عمر أنها ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركنين الشاميين لأن البيت لم يتم
على قواعد إبراهيم وعلى هذا المنع حل بين التين تبعاً لأن القضاء استلام ابن الزبير لهما لأنه لما عمر الكعبة أتم البيت على قواعد إبراهيم فقلاً خرج
الأمر في كتاب مكة فقال ان ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وأدخل فيه من الحجر ما أخرجه منه وردة الركنين على قواعد إبراهيم خرج إلى التنعيم
وأعتمر طواف البيت واستلم الأركان الأربعة فلزم البيت على بناء ابن الزبير إذا طاف الطائفت استلم الأركان جميعها حتى قتل ابن الزبير وأخرج
من طريق ابن اسحق قال بلغني ان آدم لما حج استلم الأركان كلها وان إبراهيم واسماعيل لما فرغا من بناء البيت طاف به سبعاً يستلمان الأركان، وقال
الدودي ظن معاوية أنها ككتا البيت الذي وضع عليه من أول وليس كذلك لما في حديث عائشة والحج وهو على نادل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما
وغيره استلام جميع الأركان أيضاً عن جابر وابن جابر وابن جابر رضي الله عنهم وعن سويد بن غفلة من التابعين وشعراف في حديث
عبيد بن جريح أنه قال لأن عمر أيتك تصنع اليعلم أراحل من أصحابك يصنعها فذكر منها ورأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين الحديث بأن الذين
رأهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصرن في الاستلام على الركنين اليمانيين وقال بعض أهل العلم اختصاص الركنين بمسبب بالنسبة
ومستند التعميم القياس، كذا في الفتح، وقال القاضى أبو الطيب اجتمعت أئمة الأمصار والفقهاء على أنهما أي الركنين الشاميين لا يستلman قاله أئمة كان
فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين وأما من خلاف واجمعوا على أنها لا يستلman والله أعلم، قوله الأركان والركن اليماني الخ قال النووي يحججه
الحج وهو في أنه يقتصر بالاستلام في الحجر الأسود عليه دون الركن الذي هو فيه خلافاً للقاضى أبو الطيب من الشافعية قوله في شدته ولا رخاء الخ
أي في زحامه ولا خلوه قال الحافظ والظاهر ان ابن عمر لم ير الزحام فلما رأى في ترك الاستلام وقد مرى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال
رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يمدى ومن طريق أخرى أنه قيل له في ذلك فقال هت، أي فئدة إليه فأريد ان يكون فؤادى معهم روى القاضى

باب أخبار قبيل الحجر الأسود والظن

رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل **وحديث** أبو الطاهر أخبرنا
 ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن قتادة بن دعامه حدثه أن أبا الطفيل البكرى حدثه أنه سمع ابن عباس يقول لما أرسى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يستلم غير الركنين اليمانيين **وحديث** حولة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس بن عمر **وحديث** هرون
 ابن سعيد الأدي حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن شهاب عن سالم بن أبي حنيفة قال قال قتيل بن الخطاب الجرجاني قال قال الله لقد
 علمت أنك حجج ولو كان في رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ما قبلتك زاد هرون في روايته قال عمر **وحديث** عثمان بن زيد بن أسلم
 عن أبيه أسلم **وحديث** شافع بن أبي بكر المقلدي حدثنا حماد بن زيد عن يونس بن تافع عن ابن عمر أن عمر قبل الحجر وقال في كأيك
 وإني لأعلم أنك حجج ولكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك **وحديث** ثماله بن هشام والمقدمي والوكامل قتيبة بن سعيد
 كلهم عن حماد قال خلف حدثنا حماد بن زيد عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس قال رأيت الأعمش يعني عمر قبل الحجر ويقول الله إني
 كأيك وإني أعلم أنك حجج وإني لا تقصير ولا تنقص ولو كان في رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك وفي رواية المقدمي
 وأبي كامل رأيت الأعمش يعني عمر قبل الحجر ويقول الله إني لا تقصير ولا تنقص ولو كان في رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك
 أخبرنا أبو مغيرة عن الأعمش عن إبراهيم بن عيسى بن ربيعة قال رأيت عمر قبل الحجر ويقول إني لا تقصير ولا تنقص ولو كان في رأيت
 من طرق عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال لا يؤذى ولا يؤذى، أم وفي الدار المختار واستلمه بكفيه وقبلة بلا صوت بلا أيدي لأنه سنة وترك
 الأيدي وأما **قوله** ثم قبل يده **قوله** قال المقاري ولعل هذا في وقت الزحام، أم ساء حيث لا يقدر على التقبل، قال في الهداية وإن أسكنه من غير الحجر
 شيئاً في يده أو بيته بيده ويقبل ماس به فعل وذكر في فتاوى قاضي خان مسم الوجه باليد مكان تقبيل اليد **قوله** منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يفعل **قوله** أي الاستلام المطلق أو المخصوص إذ ثبت الاستلام والتقبيل عنه عليه الصلوة والسلام كما في الصحيحين وروى البيهقي في مسنده أن ابن عباس يعني
 الله عنه قبله وسجد عليه ثم قال رأيت عمر رضي الله عنه قبله وسجد عليه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا فعلت وروى الحاكم وصححه
 عن ابن عمر أنه عليه الصلوة والسلام وسجد على الحجر حين قبله بحجته وشأن مالك كما اختلف به عياض وغيره في أنكار ندب تقبيل اليد وقوله أن الجود
 عليه بدعة **قوله** غير الركنين اليمانيين **قوله** الظاهر منه أن حكم الركنين سواء والاستلام به قال محمد بن الحسن م من أصحابنا قال الزبيدي في شرح
 الأحياء والأحاديث ما ذهب إليه من حق قال بعضهم أن الفتوى عليه، قال الترمذي وأما الركن اليماني فيستلزم ولا يقبل بل يقبل اليد وجن
 استلامه هذه مذهبتنا وبه قال جابر بن عبد الله والوسميد الخدري وأبو هريرة وقال أبو حنيفة لا يستلمه وقال مالك وأحمد يستلمه ولا يقبل اليد وحده
 وعن مالك رواية أنه يقبله وعن أحمد رواية أنه يقبله والله أعلم **باب** استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف **قوله** أما والله **قوله** وفي
 صحيح البخاري من طريق زيد بن أسلم قال للركن أما والله الحديث وظاهره أنه خاطبه بذلك وإنما فعل ذلك ليسمع المحاضرين **قوله** رأيت الأعمش يعني
 عمر رضي الله عنه، والأصل الذي أسخر الشعر عن مقدم رأسه وفيه أنه لا بأس بقبضه ووصفه الذي لا يكرهه وإن كان قد يكرهه غيره **قوله** لا تقصير
 وإنك لا تقصير ولا تنقص **قوله** أي بذاته وإن كان امتثال ما شرع فيه يمنع بالجزء والثواب فمنعنا أنه لا قدر له على نفع ولا ضرر وأنه حجج حقائق كباقي المخلوقات
 التي لا تقصير ولا تنقص وأشاع عمر هذا في الموسم ليشهد والبلدان ويحفظه عنه أهل الموسم المختلفوا الأوطان والله أعلم كل في شرح النووي رحمه الله،
 قال القاري ومن غرائب المتن ما في ابن أبي شيبة في آخر مسنده إلى بكر رضي الله عنه قال رجل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الله عليه الصلوة والسلام وقت
 عند الحجر فقال إني لأعلم أنك حجج لا تقصير ولا تنقص ولو كان في رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك فليراجع أسناد ابن أبي شيبة، أم قال الحافظ وقد مر في النسائي من
 وجه آخر ما يشعر بأن عمر رفع **قوله** ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه من طريق طائفة عن ابن عباس قال رأيت عمر قبل الحجر ثلاثاً ثم قال أنك حجج لا تقصير
 ولا تنقص ولو كان في رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل مثل ذلك، قال المطيري وإنما قال ذلك
 عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد ببداية الإسلام فخشى عمر أن يظن بالجماعة أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأجر كما كانت العرب تفعل في الجاهلية
 فأراد عمران يعلم الناس أن استلامه أتياح لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أن الحجر ينفع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تصفه **قوله** قال
 المصنف حديث عمر هذا يرد على من قال أن الحجريين الله في الأرض يصان فجماعها ومعاذ الله أن يكون لله جراحة وإنما شرع تقبيله اختياراً ليعلم
 بالمشاهدة طاعة من يطيع وذلك شبهة بقصة إبليس حيث أمر بالسجود لآدم وقال الخطابى معناه يمين الله في الأرض أن من صانحه في الأرض كان
 له عند الله عهد وجرى العادة بأن العهد يعقد الملك بالمصافحة لمن يريد من ألامه والاختصاص به فخطبهم بما يعهدونه وقال المحب الطبري معناه
 أن كل ملك إذا قدر عليه الوافد قبل يمينه فلما كان الحاج أذ لم يقدم يستلزمه تقبيله نزل منزلة يمين الملك والله المثل الأعلى وفي قول عمر هذا

رَأَيْتُ بَيْنَهُمَا نَارَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ كَأَنَّ مَاءَ صِحْرِ هَجْرٍ أَلْفَاذَهُ

فَأَنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ **وَحَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ **وَحَدَّثَنَا** عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَأْسِهِ بِالْبَيْتِ بِالْصَّفَا وَالْمُرَّةِ لِيَرَاهُ النَّاسُ وَلِيَشْفِرَ وَلِيَسْأَلُوهُ فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ خَشْرَمٍ وَنَحْنُ نَسْأَلُوهُ فَقَطْ **وَحَدَّثَنَا** الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوةَ عَنْ عُرْوةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ طَافَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ عَلَى بَعْدِهِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَضْرِبَ عَنْهُ النَّاسُ **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنَّى حَدَّثَنَا سَيْلَمَانُ بْنُ دَاوُدَ وَأَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا مَعْرُوفُ بْنُ خُوَازِمَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الطَّغْفِيلِ يَقُولُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ نَحْنُ مَعَهُ وَنَقْبِلُ الْحَجَّاجِينَ **وَحَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ حَبِيشٍ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفَلٍ عَنْ عُرْوةَ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ سَكَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِّي لَسْتُ أَتِي مَنْ دُونَ النَّاسِ أَنْتَ رَاكِبٌ قُلْتُ فَطَهَّثْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَئِذٍ يُصَلِّيُ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابِ مَسْطُورٍ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو مَعْنُوعٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَ قُلْتُ لَهَا أَلَيْ لَا ظَنَّ رَجُلًا لَوْلَمْ يَطْفِئْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرَّةِ مَا ضَرَّ

حالي استلامه قري بالحديث من ذلك وان يكون في حال اشارته بعيداً حيث خاف ذلك كذا في النعم، قوله فان الناس عشوه الخ جففت الشين اى
ازوجوا عليه قوله الحكيم موسى القنطري الخ نفع القات قال السعدي هو من قنطرة بردان وهي محلة من بغداد، كذا في الشرح قوله كراهية ان يضرب
عنه الناس الخ هكذا هو في معظم النسخ يضرب بالياء وفي بعضها يصرف بالصاد المهملة والفاء وكلاهما صحيح، كذا في الشرح، قوله حدثنا معمر بن خزيمة
الخ هو بخار مجتهد مفتوحة ومعروفة النعم اشهر وممن يحاكمها القاضي عياض في المشارق والقائل بالضم هو ابو الوليد الباجي وقال النجاشي هو بالفتح ويجوز الخالة
مفتوحة مشددة ثوبه جوف ثراو ثوال فجعلته كذا في الشرح قوله ولقب النجاشي الخ قال النجاشي وروان السندان ليستلوا الركن ويقبل يد فان لم يستطع ان يستل
يد استلمه بشئ في يد وقيل ذلك الشئ فان لم يستطع اشار اليه واكتفى بذلك فعلى ذلك ورواية لا يقبل يد وكذا قال القاسم وفي رواية عبد الملك يرضع يد
على فمه من غير تقبيل، قوله عن ام سلمة الخ هي والد زينب الراوية عنها قوله الى اشكى الخ اى انما ضيفه لا تقدر على الطواف ماشية قوله طوفى من
وراء الناس الخ انما امرها ان تطوف من وراء الناس ليكون استلها ولا تقطع صفوفهم ولا يتأذون بدانتها ففى الحديث جواز الطواف للمراكبة الخ كان لغزله
ولحق بالراكب المحمول قوله وانت راكبة الخ اى على غيرك كما في بعض المرفعات، قال ابن بكال في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يول بحملها المسجد
اذا احتج الى ذلك لان دوابها لا ينجمه بخلاف غيرها من الدواب ولحق بانه ليس بالحديث كدلالة على الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر على التلوين معلوم
فحيث يتجشئ التلوين يمنع الدخول وقد قيل ان نأقته صلى الله عليه وسلم كانت متوقفة اى مذبذبة معلية فيؤمن منها المسجد من التلوين وهي سائرة
فيحتمل ان يكون بعيداً فوسيلة كان كذلك والله اعلم كذا في النعم - وقال النووي وهذا الحديث كدلالة فيه لانه ليس من ضرر زهراين يول او يروث في
حال الطواف انما هو محتمل وعلى تقدير حصوله ينظف المسجد منه كما انه صلى الله عليه وسلم اقترأ داخل الصبيان الاطفال المسجد مع انه لا يؤمن بولهم بل
قد وجب لك ولانه لو كان ذلك محققاً لنزه المسجد منه سواء كان نجساً او طاهراً لانه مستقدر قوله حينئذ يصل الخ وكانت هذه الصلوة صلوة النبي
وفي بعض المرفعات فطوف على غيرك والناس يصلون يا ببيان ان السمع بين الصفا والمروة لكن لا يحرم الحج الاية قوله فاضرع ذلك الخ والله
ان السمع بين الصفا والمروة ليس بواجب عنده وهذا يخالف النجاشي ورواه النجاشي في المنذر للوجوب بحديث صفيية بنت شيبة عن جبيية بنت
ابى بخره بكسر المشددة وشكون الجيم بعد هاء الزوائد ساكنة فزهله وهي احدى نسبه بنى عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من قريش دار آل ابي حسين فركبت
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدوم مشقة السمع وسمته يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السمع اخرجه الشافعي واحسن وغيره وفي
استاد هذا الحديث عبد الله بن المؤمل وفيه صنعت ومن ثور قال ابن المنذر ان ثبت فهو محجة في الوجوب قلت له طريق اخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة
وعند الطبراني عن ابن عباس كالأول واذا نعتت الى الأولى قويت واختلف على صفيية بنت شيبة في اسم الصعابية التي اخبرها به ويجوز ان تكون اخذت
عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنها اخبرتنى نسوة من بنى عبد الدار فلا يضره الاختلاف المعنى في الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم خذ اعني
مناسككم واستدل بعضهم بخلافه ابي موسى في هلاله وقد تقدم وفيه طعن بالببيت وبين الصفا والمروة واختلف اهل العلم في هذا فالجمهور
قالوا هو ركن لا يتم الحج بدونه وعن ابي حنيفة واجب يجزى بالدم وبه قال الثوري في الناسى لا في العاصم وبه قال عطاء وعنه انه سنة لا يجب بتركه شيء
ويم قال الشافعي فاما قوله ابن المنذر واختلف عن احمد كنهه الاقوال الثلاثة وعند الحقيقة تفصيل فيما اذا ترك بعض السمع كما هو عندهم فالطواف بالببيت
ام وما اخذوا المحففة من وجوبه وانجباراً بالدم وهو رواية عن احمد قال ابن قدامة وهو اقرب الى الحق، قال الشيخ ابن الملاح ان قد قلنا بوجوبه (اى محبة)

ابو مغوية عن عاصم عن اش قال كانت الانصار يكرهون ان يطوفوا بين الصفا والمروة حتى نزلت ان الصفا والمروة من شعائر الله
 فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما **حدثني** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج اخبرني ابو الزبير انه سمع
 جابر بن عبد الله يقول لم يطمث النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا **حدثنا** عبد بن حميد اخبرنا
 محمد بن بكر اخبرنا ابن جريج بهذا الاسناد مثله وقال الاطوافا واحدا طوافه الاول **حدثنا** يحيى بن ايوبي قتيبة بن سعيد
 وابن حجر قالوا حدثنا اسماعيل بن جريح اللفظ له اخبرنا اسمعيل بن جعفر عن محمد بن ابي حرملة عن كريب مولى ابن عباس
 عن اسامة بن زيد قال ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الشجرة التي يذوقون المزدلفة
 اتاها فبال ثوبه فصببت عليه الوضوء فتوضأ وضوءا خفيفا ثم قلت الصلوة يا رسول الله فقال الصلوة امامك فركب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى اتى المزدلفة فصلى ثم ردت الفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم عداة جمع قال كريب اخبرني عبد الله بن عباس عن الفضل ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبى حتى بلغ الجحرة **حدثنا** اسحق بن ابراهيم بن علي بن خشرم كلاهما عن عيسى بن يونس قال
باب بيان ان التلبيح لا يكره قوله ولا اصحابه **قال** السدي لعل المراد بذلك الاصحاب الموافقون اياه في النسك وهو القرآن انما انفصل
 بعد تعدد السبع فحق المتمتع ايضا ام - قلت وقد اشبعنا الكلام على مضمون هذا الحديث ومثله طواف القارن في شرح حديث عائشة من باب بيان
 وجوه الاحرام والله الحمد **باب** استحباب ادامة الحائض التلبية حتى يشرع في رمي جمر العقبة يوم النحر قوله عن اسامة بن زيد ان اى بن حنبل
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولديه ولجزة صحبة قوله ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم انكره لذل اى ركبته ولما فيه الركوب لالرفع
 من عرفة والارتقاء على البكة ومجده اذا كانت مطيعة وارتدت اهل الفضل ويعد ذلك من اكرامهم للرديف لمن سواه اديه قال ابن المنير والظاهر ان
 صلى الله عليه وسلم قصد بارافه اسامة ثم الفضل ليحدث كل واحد منهما بما يتيقن له في تلك الحال من التلبيح قوله الشدبة لا يكره انما كبر الشدبة المعجمة هو الطريق
 في الجبل والامر فيه للعلم والمراد الشدبة الخاصة الذي يأتى ذكره قوله فصببت عليه الوضوء انما يقيم الواو او المله الذي يتوضأ به قال الحافظ ويؤخذ منه
 الاستعانة في الوضوء واللقمها فيها تفصيل لا فاما ان تكون في احضار الماء مثلاً او وضوءه على المتوضئ او مباشرة غسل اعضائه فالاول جائز لكن لا يفضل
 خلافه والثالث مكره الا ان كان للمؤخر واختلاف في الثاني والاصح انه لا يكره بل هو خلاف الاول فاما وقوع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فهو اما لبيان
 الجواز وهو حينئذ افضل فحقه او للضرورة او وهذا التفصيل يوافي ما ذكره بعض اصحابنا في كتب الفقه واما الفرق بين المكررة وتزجيها وخلاف الاول
 فقال العلامة ابن عبد البر بعد ذكره الاقوال المختلفة والظاهر ان خلاف الاول اعتر فكل مكررة تزجيها خلاف الاول ولا عكس لان خلاف الاول قد لا يكون
 مكررها حيث لا دليل خاص كترك صلوة الضحى وبه يظهر ان كون ترك السجدة راجعا الى خلاف الاول لا يلزم منه ان يكون مكررها الا ينهى خاص كانت
 اكرهته حكوا حتى فلا بد له من دليل والله تعالى اعلم قوله وضوء خفيفا **قال** النووي وخففه بأن توضأ مرة مرة او خفف استعمال الماء بالنسبة
 الى قلبه عادته صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قوله في الزمارة الاشجى فلو سبغ الوضوء او لرفع له على العادة قوله الصلوة يا رسول الله انما هو انصت على الاقوال
 او على الحديث والتقدير ان يزيد الصلوة ويؤثره قوله في بعض الروايات اقبل يا رسول الله ويجوز الرفع والتقدير حانت الصلوة وفيه تذكير التابع بما تركه
 متبوعه ليفعله او يقتدر عنه او يبين له وجه صوابه وكان اسامة ظن انه صلى الله عليه وسلم نسي صلوة المغرب ولما رأى وقتها قد كان يخرجها وخرج فاعلمه
 النبي صلى الله عليه وسلم انها في تلك الليلة يشرع تأخيرها لتجمع مع الشدبة بالمزدلفة ولو يكن اسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك كذا في الفتح قوله الصلوة
 امامك ان الصلوة بالرفع وامامك بفتح الهزلة والنصب على الظرفية اى الصلوة ستصل بين يديك او اطلق الصلوة على مكانها اى المصل بين يديك ومعنى
 امامك لا تفوتك وستذكرها وفيه دليل على مشروعية الوضوء للذكر والمرء على الطهارة لانه صلى الله عليه وسلم لم يصل بذلك الوضوء شيئا وانما توضأ ليستدبر
 الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج الى ذكر الله حينئذ وخفف الوضوء لقلته المار حينئذ قاله الحافظ و **قال** الخطابي وتجوز في الوضوء لانه لو زيد
 ان يصل به فلما نزل وارادها اسبغته قوله حتى اتى المزدلفة فصلى **قال** اي فصل بعد تجهيد الوضوء مع اسبغته كما ثبت في الروايات قوله ثم ردت الفضل
 اى ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الفضل بن العباس بن عبد المطلب قوله عداة جمع المهي بفتح الجيم واسكان يليم وهو المزدلفة وهو يأتها
 قوله حتى بلغ الجحرة **قال** اى واما قال الحافظ وفي هذا الحديث ان التلبية تسمى الى رمي الجحرة يوم النحر وبعد هاتين الحالتين في التحلل وروى ابو المنذر
 باسناد صحيح عن ابن عباس انه كان يقول التلبية شعرا والحج فان كنت حاجا فلبى حتى يلا حلتك وبدء حلتك ان ترمى جمر العقبة وروى محمد بن منصور
 من طريق ابن عباس قال حجبت مع عمر احدى عشرة حجة وكان يلبى حتى يرمى الجحرة وبأسمائها قال الشافعي وابو حنيفة والثوري احمد اسحق وابو
 وقال طائفة يقطع المحرم التلبية اذا دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر لكن كان يعاود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة وقال طائفة يقطعها اذا دخل

استحب ان يلبس الحائض التلبية حتى يشرع في رمي جمر العقبة ولا يكره

الاستعانة في الوضوء والفرق بين المكررة وتزجيها وخلاف الاول

ابن خشرم اخبرنا يحيى عن ابن جريح اخبرني عطاه اخبرني ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارادوا الفضل من جمع قال فاخبرني ابن عباس ان الفضل اخبره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينزل يلقى حتى روى جرة العقبة **وحديثنا** قتبية بن سعيد حدثنا ليث بن سعد وحدثنا ابن زعمر اخبرنا الليث عن ابى الزبير عن ابى معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس عن الفضل بن عباس وكان رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دنعوا عليكم بالسكينة وهو كافت حتى دخل محسرا وهو من مخي قال عليكم بحجة الخدات الذي ترمى به الجحمة وقال لم ينزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلقى حتى روى جرة **وحديثنا** زهير بن محمد حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح اخبرني ابو الزبير بهذا الاسناد وغيره انه لم يكر في الحديث لم ينزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلقى حتى روى الجحمة وزاد في حديثه والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يشير بيده كما يخطف الانسان **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو الاحوص عن حصين عن كثير بن مديك عن عبد الرحمن بن يزيد قال قال عبد الله ونحن نجمع سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المقام ليتك اللهم ليتك **وحديثنا** سريج بن يونس حدثنا هاشم اخبرنا حصين عن كثير بن مديك الاشجعي عن عبد الرحمن بن يزيد ان عبد الله ليحي حين افاض من جمع فقبل اعرابي هذا فقال عبد الله اني سمعت الناس امرضوا سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المكان ليتك اللهم ليتك **وحديثنا** الحسن الحلواني حدثنا يحيى بن آدم حدثنا شافعي عن حصين بهذا الاسناد **وحديثنا** يونس بن حماد الملقب حدثنا زيدا يعني البكائي عن حصين عن كثير بن مديك الاشجعي عن عبد الرحمن بن يزيد بن زياد الاسود ابن يزيد قال سمعت عبد الله بن مسعود يقول يجمع سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة ههنا يقول ليتك اللهم ليتك ثم ليحي ليتك معه **وحديثنا** اسحق بن حنبل وعبد بن المنذر قالوا حدثنا عبد الله بن عمار **وحديثنا** سعيد بن يحيى الاموي حدثني ابى قال اجمعت

الى الموت روى ابن المنذر وسعيد بن منصور باسناد صحيح عن عائشة وسعد بن ابى وقاص وعلى وبيد قال مالك وقيد بزوال الشمس يوم عرفة وهو قول الاوزاعي والليث وعن الحسن البصري مثله لكن قال اذا صلى الغداة يوم عرفة وهو عطف الاول واشار الطحاوي الى ان كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة انه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على انها لا تشترع وجمع في ذلك بين ما اختلف من الآثار والله اعلم واختلفوا ايضا هل يقطع التلبية مع روى اول حصة او عند تمام الرمي فذهب الى الاول الجمهور والى الثاني احمد وبعض اصحاب الشافعي ويدل له ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال انضمت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عرفات فلم ينزل يلقى حتى روى جرة العقبة يكثر مع كل حصة ثم يقطع التلبية مع آخر حصة قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح فمضت الى الجحمة في الرمايات الاخرى وان المراد بقوله حتى روى جرة العقبة اي اتم ركعة ام - قال الشيخ محمد بن عبد الله السدي في المواهب اللطيفة قال الليث بن وكبر مع كل حصة كالدلالة على قطعها باول حصة واماما في رواية الفضل من الزيادة فانها غريبة اوردتها ابن خزيمة واختارها وليس في الرمايات المشهورة عن الفضل بن عباس انتح - وقال الذهبي فيه تحا وكما في عمدة القاري قلت وقد اخرج البيهقي عن ابن مسعود قال روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم ينزل يلقى حتى روى جرة العقبة باول حصة وهذه الرمايات صرح من حديث الفضل فان حديث الفضل يردن بالتكبير مع كل حصة وحتى ليحي اذا اشتغل بالتكبير فاعدن الى قول الجمهور والى خصوصاً وقد روى ابن مسعود ما يؤيدهم **قوله** عليكم بالسكينة في هذا ارشاد الى الاكاديب والسنة في السير تلك الليلة والحق بما سائر مواضع الزحام **قوله** وهو كافت ناقته الخ بتشديد الالف اي عندها الاسلح **قوله** حتى دخل محسرا الخ سبق منبطه وبيان في شرح حديث جابر الطويل **قوله** بجحرا الخذف الخ قال العلماء هو تحوجبة الباقلا وقد تقدم بيانه وبيان كيفية الرمي في شرح حديث جابر الطويل **قوله** يشير بيده كما يخطف الانسان الخ قال النووي المراد به الايضاح وزيادة البيان بجحرا الخذف وليس المراد ان الرمي يكون على هيئة الخذف وان كان بعض اصحابنا قد قال باستحباب ذلك لكنه غلط والصواب انه لا يستحب كون الرمي على هيئة الخذف فقد ثبت حديث عبد الله بن المغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التلبية عن الخذف وانما صفة هذه الاشارة الى ما قد مر من الله اعلم **قوله** سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة الخ قال النووي فيه دليل على جواز قول سورة البقرة وسورة النساء وشبه ذلك وكرر ذلك بعض الاولين وقالوا يقال السورة التي تذكر فيها البقرة والسورة التي تذكر فيها النساء وشبه ذلك والصواب جواز قول سورة البقرة وسورة النساء وسورة المائدة وغيرها وهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ونفاه ربه الاحاديث الصحيحة من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة رضي الله عنهم كحديث من قرأ الايتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه والله اعلم وانما قول عبد الله بن مسعود سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة فانما خضع البقرة لان معظم احكام المناسك فيها فكانت قال هذا مقام من انزلت عليه المناسك واخذ عنه الشرع وبين الاحكام فاعتمد به واراد بذلك الرد على من يقول بقطع التلبية من الوقوف بعرفات وهذا مذهب قوله في الرواية الثانية ان عبد الله ليحي حين افاض من جمع فقبل اعرابي هذا فقال ابن

حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال عُدْتُ نائم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ميتا إلى عرفات ميتا الملقى وميتا المكبر وحل شئ محمد بن حاتم وهو من عبد الله ويعقوب الدورقي قالوا حدثنا يزيد
 ابن هرون أخبرنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عمر بن حنبل عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال كنت
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غداة عرفة فميتا المكبر وميتا الملقى فأتانا نحن فنكنا قال قلت والله لعجباً منك كيف لم تقولوا له
 ماذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن محمد بن أبي بكر الشافعي أنه سأل
 ابن بن مالك وهما غاديان من معنى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يحمل الميت
 ميتا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه وحل شئ سرج بن يونس حدثنا عبد الله بن رجاء عن موسى بن عقبة حل شئ
 محمد بن أبي بكر قال قلت لآل بن مالك غداة عرفة ما تقول في التلبية هذا اليوم قال مررت هذا المسير مع النبي صلى الله عليه وسلم
 أصحابه فميتا المكبر وميتا الملقى ولا يعيب أحداً على صاحبه وحل شئ يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن موسى بن عقبة عن
 كريب بن الوليد عن عمار بن أسامة بن زيد أنه سمعه يقول دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فمال ثم وقفاً
 ولم يسبغ الوضوء فقلت له الصلوة قال الصلوة أمامك فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أتيت الصلوة فبسط
 المغرب ثم أتانا كل إنسان بغيره في منزله ثم وقفت العشاء فصلاها ولم يفصل بينهما شيئاً وحل شئ محمد بن زعم أخبرنا الليث بن
 يحيى بن سعيد عن موسى بن عقبة عن الزبير بن كريب عن أبي بن عبيد عن أسامة بن زيد قال انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد ذلك فمات من عرفات إلى بعض تلك الشعاب لحاجته فصبر عليه من الماء فقلت أنصت فقال المصطفى أما لك وحل شئ أبو بكر
 ابن أبي شيبة قال حدثنا عبد الله بن المبارك وحل شئ أبو كريب واللفظ له حدثنا ابن المبارك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب بن
 ابن عيسى قال سمعت أسامة بن زيد يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فمات انقضى إلى الشعب نزل نياحاً إلى أسامة الآن
 ما قال إنما زاعل على المدترض ورداً عليه والله أعلم باب التلبية والتكبير في الذهاب من معنى إلى عرفات في يوم عرفة قوله عن عبد
 ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من عرفات يوم عرفة والتلبية والتكبير
 المصغر والله عليه قول من الميتى وميتا المكبر الخ قال سنن أبيه دليل على صحبه في الذهاب من معنى إلى عرفات يوم عرفة والتلبية والتكبير
 على من قال بقطع التلبية بعد يوم عرفة والله أعلم قوله فميتا المكبر الخ الفاعل به هو عبد الله بن أبي سلمة والفاعل له عبد الله بن عبد الله بن
 رضي الله عنهم قوله كيف لم تقولوا فمات أي كيف لم تقولوا وادع عبد الله بن أبي سلمة بذلك الوقت من الفضل لأن الحديث يدل على التخيير بين التلبية
 التلبية من تقريه لهر صلى الله عليه وسلم على ذلك فأراد أن يعرف مكان يصنع مولد يعرف الفضل من الأمرين وقد بينه ما عندنا من ابن أبي شيبة
 من طريق محمد بن أبي عمر عن عبد الله بن أبي سلمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمات ترك التلبية حتى روي جرة العقبة ألا أن يخلصها تخيار
 قوله وهما غاديان الخ أي هما بن غداة قوله كيف كنتم تصنعون الخ أي من الذكر قوله فلا ينكر عليه الخ يضم وأله على البناء للجهول باب فاض
 من عرفات إلى المزدلفة واستحب الصلاة في المغرب والعشاء جميعاً بالمزدلفة في هذه الليلة قوله دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ الخاف
 قوله ولم يسبغ الوضوء الخ قال القرطبي اختلف الشراح في قوله ولم يسبغ الوضوء هل المراد به انقصر على بعض الأجزاء فيكون وضوءاً
 لغوياً أو انقصر على بعض الأجزاء فيكون وضوءاً شرعياً قال وكلاهما محتمل لكن يعضد من قال بالثاني قوله في الرواية الأخرى وضوء خفيفاً لأنه لا يند
 الناقص خفيف قوله فتوضأ أسبغ الوضوء الخ فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن يفصل بينهما بصلاة قاله الخطابي وفيه نظر قد مر
 أن يكون أحدهما (فأشرك) الماء الذي توضأ به صلى الله عليه وسلم لئلا ينكسر كان من ماء زمزم أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في إسناده مستنداً بغيره
 حسن من حديث علي بن أبي طالب فيستفاد منه الرد على من منع استعمال ماء زمزم لغير الشرب قوله ثم أتانا كل إنسان بغيره الخ وكأفهمه راداً
 وفقاً للروايات والأما من تشويش به وفيه إشعار بأنه خفف القراءة في الصلاة لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين السنتين يجمع بينهما
 ولا يقطع ذلك الجمع قوله لم يصل بينهما شيئاً الخ أي لم ينقل بينهما وقد تقدم الكلام عليه وعلى الجمع بين العشاءين ومتعلقاته في شرح حديث جابر
 الطويل قال في الدر المختار ولو صلى المغرب والعشاء في الطريق أو في عرفات أعادته للحدث بالصلوة أما ما فتوتنا بالزمان والمكان والوقت فزيمان
 ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشاء حتى لو وصل إلى مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشاء أم وفيه نصيل
 عندنا ما قد ذكرناه في شرح حديث جابر فراجع قوله ولم يقل أسامة أراق الماء الخ قال النووي فيه ادعاء المزلة بحرفه وفيه استعمال صريح الخ

حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال عُدْتُ نائم رسول الله صلى الله عليه وسلم من ميتا إلى عرفات ميتا الملقى وميتا المكبر وحل شئ محمد بن حاتم وهو من عبد الله ويعقوب الدورقي قالوا حدثنا يزيد ابن هرون أخبرنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عمر بن حنبل عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غداة عرفة فميتا المكبر وميتا الملقى فأتانا نحن فنكنا قال قلت والله لعجباً منك كيف لم تقولوا له ماذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن محمد بن أبي بكر الشافعي أنه سأل ابن بن مالك وهما غاديان من معنى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يحمل الميت ميتا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه وحل شئ سرج بن يونس حدثنا عبد الله بن رجاء عن موسى بن عقبة حل شئ محمد بن أبي بكر قال قلت لآل بن مالك غداة عرفة ما تقول في التلبية هذا اليوم قال مررت هذا المسير مع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فميتا المكبر وميتا الملقى ولا يعيب أحداً على صاحبه وحل شئ يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن موسى بن عقبة عن كريب بن الوليد عن عمار بن أسامة بن زيد أنه سمعه يقول دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فمال ثم وقفاً ولم يسبغ الوضوء فقلت له الصلوة قال الصلوة أمامك فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أتيت الصلوة فبسط المغرب ثم أتانا كل إنسان بغيره في منزله ثم وقفت العشاء فصلاها ولم يفصل بينهما شيئاً وحل شئ محمد بن زعم أخبرنا الليث بن يحيى بن سعيد عن موسى بن عقبة عن الزبير بن كريب عن أبي بن عبيد عن أسامة بن زيد قال انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فمات من عرفات إلى بعض تلك الشعاب لحاجته فصبر عليه من الماء فقلت أنصت فقال المصطفى أما لك وحل شئ أبو بكر ابن أبي شيبة قال حدثنا عبد الله بن المبارك وحل شئ أبو كريب واللفظ له حدثنا ابن المبارك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب بن ابن عيسى قال سمعت أسامة بن زيد يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فمات انقضى إلى الشعب نزل نياحاً إلى أسامة الآن ما قال إنما زاعل على المدترض ورداً عليه والله أعلم باب التلبية والتكبير في الذهاب من معنى إلى عرفات في يوم عرفة قوله عن عبد ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من عرفات يوم عرفة والتلبية والتكبير المصغر والله عليه قول من الميتى وميتا المكبر الخ قال سنن أبيه دليل على صحبه في الذهاب من معنى إلى عرفات يوم عرفة والتلبية والتكبير على من قال بقطع التلبية بعد يوم عرفة والله أعلم قوله فميتا المكبر الخ الفاعل به هو عبد الله بن أبي سلمة والفاعل له عبد الله بن عبد الله بن رضي الله عنهم قوله كيف لم تقولوا فمات أي كيف لم تقولوا وادع عبد الله بن أبي سلمة بذلك الوقت من الفضل لأن الحديث يدل على التخيير بين التلبية التلبية من تقريه لهر صلى الله عليه وسلم على ذلك فأراد أن يعرف مكان يصنع مولد يعرف الفضل من الأمرين وقد بينه ما عندنا من ابن أبي شيبة من طريق محمد بن أبي عمر عن عبد الله بن أبي سلمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمات ترك التلبية حتى روي جرة العقبة ألا أن يخلصها تخيار قوله وهما غاديان الخ أي هما بن غداة قوله كيف كنتم تصنعون الخ أي من الذكر قوله فلا ينكر عليه الخ يضم وأله على البناء للجهول باب فاض من عرفات إلى المزدلفة واستحب الصلاة في المغرب والعشاء جميعاً بالمزدلفة في هذه الليلة قوله دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ الخاف قوله ولم يسبغ الوضوء الخ قال القرطبي اختلف الشراح في قوله ولم يسبغ الوضوء هل المراد به انقصر على بعض الأجزاء فيكون وضوءاً لغوياً أو انقصر على بعض الأجزاء فيكون وضوءاً شرعياً قال وكلاهما محتمل لكن يعضد من قال بالثاني قوله في الرواية الأخرى وضوء خفيفاً لأنه لا يند الناقص خفيف قوله فتوضأ أسبغ الوضوء الخ فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن يفصل بينهما بصلاة قاله الخطابي وفيه نظر قد مر أن يكون أحدهما (فأشرك) الماء الذي توضأ به صلى الله عليه وسلم لئلا ينكسر كان من ماء زمزم أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في إسناده مستنداً بغيره حسن من حديث علي بن أبي طالب فيستفاد منه الرد على من منع استعمال ماء زمزم لغير الشرب قوله ثم أتانا كل إنسان بغيره الخ وكأفهمه راداً وفقاً للروايات والأما من تشويش به وفيه إشعار بأنه خفف القراءة في الصلاة لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين السنتين يجمع بينهما ولا يقطع ذلك الجمع قوله لم يصل بينهما شيئاً الخ أي لم ينقل بينهما وقد تقدم الكلام عليه وعلى الجمع بين العشاءين ومتعلقاته في شرح حديث جابر الطويل قال في الدر المختار ولو صلى المغرب والعشاء في الطريق أو في عرفات أعادته للحدث بالصلوة أما ما فتوتنا بالزمان والمكان والوقت فزيمان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشاء حتى لو وصل إلى مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشاء أم وفيه نصيل عندنا ما قد ذكرناه في شرح حديث جابر فراجع قوله ولم يقل أسامة أراق الماء الخ قال النووي فيه ادعاء المزلة بحرفه وفيه استعمال صريح الخ

ابن سليمان وعبد الله بن نمير وحجيد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة بهذا الاسناد وزاد في حديث حميد قال هشام النص فوق النقص
وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد اخبرني عن عتيق بن ثابت ان عبد الله بن يزيد الخطمي حدثه ان
 ابا ايوب اخبره انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع المغرب العشاء بالمزدلفة **وحل ثنا** قتبية وابن ربح عن
 الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد وقال ابن ربح في روايته عن عبد الله بن يزيد الخطمي وكان اميراً على الكوفة على عهد ابن الزبير
وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب
 والعشاء بالمزدلفة جميعاً **وحل ثنا** حماد بن عيسى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان عبد الله بن عبد الرحمن بن عمر اخبر
 ان اباة قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع ليس بينهما سجدة وصلى المغرب ثلاث ركعات وصلى العشاء ركعتين
 فكان عبد الله يصلي بجمع كذلك حتى يحق بالله تعالى **وحل ثنا** محمد بن مثنى حدثنا عبد الرحمن بن مهدى حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيق
 ابن كهيل عن سعيد بن جبيرة انه صلى المغرب بجمع والعشاء بأقامة ثم حدث عن ابن عمر انه صلى مثل ذلك وحدث ابن
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثلك **وحل ثنيه** زهير بن حرب حدثنا وكيع حدثنا شعبة بهذا الاسناد وقال صلاحاً بأقامة
 واحدة **وحل ثنا** عبد بن حميد اخبرنا عبد المزيق اخبرنا الثوري عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر قال جمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع صلى المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأقامة واحدة **وحل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله
 ابن نمير حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن ابي اسحق قال قال سعيد بن جبيرة افضنا مع ابن عمر حتى اتينا جعاً فصل بنا المغرب والعشاء
 بأقامة واحدة ثم انصرف فقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان **وحل ثنا** يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي
 شيبة وابو كريب جميعاً عن ابي مغوية قال يحيى اخبرنا ابو مغوية عن الاعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الأليقاتها الأصلون صلاة المغرب العشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها **وحل ثنا**

حتى أتى جعاً انه محمول على حال الزحام دون غيره ام - وقال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية التبر في الدفع من عرفة الى مزدلفة لاجل الاستقبال
 للصلاة لان المغرب لا فصل الا بين العشاء بالمزدلفة فيجمع بين المصلتين من الوقار والسكينة عند الزحمة ومن كماله عند عدم الزحام وفيه السهولة
 كما نرى يحسون على السؤال عن كيفية احواله صلى الله عليه وسلم في جميع حركاته وسكنه ليتقوا به في ذلك قوله والنص فوق النقص اي ارفع من رواية
 قوله ليس بينهما سجدة اي يعني بالسجدة صلاة النافلة اي لم يصل بينهما نافلة وقد جاءت السجدة بمعنى النافلة وبمعنى الصلاة قوله بأقامة
 واحدة اي تقدم الكلام على وحدة الاقامة وتعددها في شرح حديث جابر الطويل قوله عن ابي اسحق قال قال سعيد بن جبيرة قال النوى هذا من
 الأحاديث التي استدل بها الدارقطني فقال هذا عندى وهم من اسمعيل وقد خالفه جماعة منهم شعبة والثوري واسرائيل وغيرهم فرود عن ابي اسحاق
 عن عبد الله بن مالك عن ابن عمر قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع صلى المغرب والعشاء جميعاً بجمع فلهذا كان في حجة الوداع
 يحجزان ابا اسحق سمعه بالطريقين فرواه بالوجهين كيف كان فالمتن صحيح لا مقدح فيه والله اعلم - **باب استحباب زيادة التغليل بصلوة**
الجمعة يوم النحر بالمزدلفة والميقاتة فيه بعد تحقق طلوع الفجر قوله عن عمارة بن ابي وهب عن غير قوله قبل ميقاتها اي قال العلامة مناه
 قبل وقتها المعتاد في كل يوم ميقاتة في التبرك ليتسع الوقت لفعل ما يستقبل من المناسك لانه كان يؤخرها في غير هذا اليوم حتى يأتيه
 بلال وليس المراد انه صلاها قبل طلوع الفجر فانه لا يجوز باجماع ويدل على ذلك رواية البخاري عقب هذه عن ابن مسعود نفسه ثم صلى الفجر
 حين طلع الفجر وله وللنساء حين بزغ الفجر فبادر بالصلاة اول ما بزغ حتى ان بعضهم كان لم يتبين له طلوعه وهو بين في رواية اسرائيل
 عند البخاري حيث قال ثم صلى الفجر حين طلع الفجر قائل يقول طلع الفجر قائل يقول لم يطلع قال الزرقاني وكذا قوله الا بجمع اراد الوقت
 المعتاد فانه لما اخرا المغرب فصلاها مع العشاء كان وقت العشاء وقتاً لها فلم يصلها الا بوقتها الا انه غير الوقت المعتاد وقوله الا بجمع
 قال النووي وكذا يعرفات ايضا في النظرين كما عند النساء (اي في باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة) عن ابن مسعود ما رأيت النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى صلاة الاوقات بجمع وعرفات فلم يحفظ راوى هذه الرواية ذكر عرفات وحفظه غيره والحافظ حجة على الناس اني، قال شيخنا
 المحمّد قدس الله روحه حينئذ فالمراد بقوله الاصلين المغرب بمزدلفة فانها اخرت والعصر بعرفة فانها قدمت فهاتان اصلتان قد وقع
 فيها التحويل عن وقتي اداها المعهودين في غير هذا اليوم حقيقة فاستطرح بذكر الفجر كونه محتولاً ايضاً عن وقتها المستحق المعتاد في سائر الايام
 وان كان لم يتحول عن وقته الا صلى والله سبحانه وتعالى اعلم قال النووي اخذ ابو حنيفة رحمه الله بقول ابن مسعود ما رأيت عليه الصلاة والسلام

باب استحباب زيادة التغليل بصلوة الجمعة يوم النحر بالمزدلفة والميقاتة فيه بعد تحقق طلوع الفجر

باب استحباب تعظيم الضعفة من الذئبة وغيرهن من مرفوعة الى سفي في اواخر الليل
فمن رحمة الناس واستحباب الكلب لغيرهم حتى يصلوا الصبح بوزن ذئبة -

عثمان بن ابي شيبه واسحق بن ابراهيم جميعاً عن جرير عن الاعمش بهذا الاسناد وقال قبل وقتها بغكس وحل ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا ابي عيسى بن حميد عن القاسم عن عائشة قالت استاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة تدفع قبله وقبل حطمة الناس وكانت امرأة ثبطة يقول القاسم والثبطة الثقيلة قال فاذن لها فخرجت قبل دفعه وحسبنا حتى اصبحنا فدفعنا يدفعه وكان اكون استاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استاذنته سودة فاكون ادفع بأذنه احب الي من مفروح ببعدها
حل ثنا اسحق بن ابراهيم وعبد بن مثنى جميعاً عن الثقف قال ابن مثنى حدثنا عبد الوهاب حدثنا ابي الرب عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة قالت كانت سودة امرأة منخبة ثبطة فاستاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقيض من جمع بليلى فاذن لها فقالت عائشة فليتنى كنت استاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استاذنته سودة وكانت عائشة لا تقيض الا مع الامام
وحل ثنا ابن مغير حدثنا ابي حنيفة عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة قالت وددت اني كنت استاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استاذنته سودة فاصلي الصبح بمنأى على بحيرة قبل ان ياتي الناس فقبيل لعائشة فكانت سودة استاذنته قالت نعم انما كانت امرأة ثبطة فاستاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن لها **وحل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبه حدثنا وكيع **وحل ثنا** زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن كلاهما عن سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا الاسناد ونحوه **وحل ثنا** محمد بن ابي بكر الملقب في حديثنا يحيى وهو القطان عن ابن جرير حدثني عبد الله بن مولى اسلم قال قالت لي اسما وهي عند دار المزدلفة هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت نعم قالت ارحلني فارتحلنا حتى رمتنا بحجرة فوصلت في منزلها فقلت لها اي ههنا لقد غاب القمر قالت كلا اي بني ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن للظعن **حل ثنيه** علي بن خشيرة اخبرنا عيسى بن يونس صلى صلاة الا لم يقام الا على منع الجمع والسفر قال يعني وما ورد في الاحاديث من الجمع بين الصلوتين والسفر فمعناه الجمع بينهما فعلاً لا وقتاً فعلاً ذكره القسطلاني وقد سبق ايضا في المسئلة بدلائلها في كتاب الصلوة فيلزم **قوله** بغلس الخ قال السدي م اي انه عكس تغليماً شديداً يخالف المتغليص المعتاد لانه صلى قبل ان يطالع الفجر فقد جاء في حديثه وحديث غيره انه صلى بعد طلوع الفجر **باب استحباب** تعظيم الضعفة من النساء وغيرهن من مرفوعة الى سفي في اواخر الليل قبل رحمة الناس استحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بوزن ذئبة **قوله** تدفع قبله الخ اي قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني استاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقيض من جمع بليلى فاذن لها **قوله** حطمة الناس الخ بفتح الحاء وسكون الطاء المهملين الزحمة **قوله** شبطة الخ بفتح الشاء المشقة وكسر الباء الموحدة واسكانها وفتحة في الكتاب ياها التبتلة اي ثقيلة الحركة بطيئة من التشبيط وهو التعوين **قوله** ولان اكون استاذنت الخ بفتح اللام فهو مبتدأ وخبره احب وقولها مفروح به اي ما يفرح به من كل شيء قال العلامة السدي في الحاشية قاله لابي المفروح به كل شيء محبب له بالبحر يفرح به كما جاء في غير هذا احب الي من حفر انعم انفع وقال لابي قبل ذلك قال الاصوليون ذكر الحكم عقب وصف مناسب يشعر بكونه علة وقول عائشة هذا يدل على انه لا يشعر بكونه علة لانه لو شعر به ما ارادت ذلك لا اختصاص سودة بذلك الوصف الا ان يقال ان عائشة رأت ان العلة هو الضعف لا خصوص ثقل الجسم ويحتمل انما قالت لانها شريكها في الوصف كما روى في بعض الروايات وذكر شيخنا نقلاً عن ماجرى في درس شيخه ابن عبد السلام انه صلى الله عليه وسلم كان يحتملها فطعمت في الاذن لذلك ولا ينافي ذلك تلك القاعدة ولا يخفى عليك ضعف هذا الجواب انتم هذا غير ظاهر فان الثقل كان علة لاستئذان سودة كما يقتضيه روايات هذا الحديث واما اذن النبي صلى الله عليه وسلم اياها فكان بسبب استئذنها فلما استاذنت عائشة لاذن لها ايضا على ان ما ذكره اهل الاصول هو ان ذكر الحكم كذلك يشترط بالعلية لا بحصر العلية وذلك الوصف فيجوز ان يكون علة اخرى يقتضيه الاذن لعائشة وهذا ظاهر فافهم ثم حاصل كلام عائشة انما ادعت على فعلت في وقت النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثقل عليها الدفع مع الامام لكنها كانت تفعل ذلك لكونها فعلت مع النبي صلى الله عليه وسلم واحببت ان تفعل ما فعلت صلى الله عليه وسلم فتمت لذلك انما استاذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الدفع حتى دفعته قبله صلى الله عليه وسلم فكانت فعلت كذلك بعد ايضا فصار ذلك سبباً للراحة في حقها والله تعالى اعلم انتم هذا السدي م **قوله** ضخمة الخ اي ثقيلة الجسم **قوله** حدثني عبد الله بن مولى اسما الخ هو ابن كيسان المديني يكنى ابا عمر **قوله** قلت نعم الخ قال الحافظ ومغيب القمرك تلك الليلة يقع عند واسئل الثالث الاخيار ومن ثم قيل في الشافعي ومن تبعه بالنصف الثاني قال صاحب المغني لا نعلم خلافاً في جواز تعظيم الضعفة بليلى من جمع الى معنى **قوله** اي ههنا الخ اي ههنا وهو بغير العلم وبعد هاتون ساكنة ومفروضة واسكانها اشهر ثم تراءى مشاة من فوق قال ابن الاثير وتسكن الهاء التي في آخرها وتضم وفي التثنية ياهنتان وفي الجمع ياهنات هنوات في المذكر هن ونان وهنون **قوله** لقد غاب القمر الخ اي لقد غاب القمر على الوقت المشرع قالت لا **قوله** اذن للظعن الخ بضم الظاء المعجمة جمع طليعة وهي المرأة في

عن ابن جريج بهذا الاسناد وفي روايته قالت لا اى يحيى ان نبى الله صلى الله عليه وسلم اذن لظننه **وحديث** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد **وحديث** علي بن خشرم قال أخبرنا عيسى جدي عن ابن جريج اخبرني عطاء ان ابن شقول اخبره انه دخل على ارجبية فآخبرته ان النبى صلى الله عليه وسلم بعث بها من جمع بليل **وحديث** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا عمر بن محمد **وحديث** محمد بن الناقض حدثنا سفيان بن عمار عن دينار عن سالم بن شقول عن ارجبية قالت كنا نفعله على محمد النبى صلى الله عليه وسلم نغسل من جمع الى منى وفي رواية الناقض نغسل من مزدلفة **وحديث** يحيى بن يحيى وقيصة بن سعيد جميعا عن حماد قال يحيى بن حماد بن زيد عن عيسى بن عبيد الله بن ابي يزيد قال سمعت ابن عباس يقول لعيسى بن رسول الله

الهدى خرج ثواطى على المرأة مطلقا، واستدل بهذا الحديث على جواز الرمي قبل طلوع الشمس عند من خضع للتجمل بالصفحة وعند من لم يخصص فخالفت في ذلك الحنفية فقالوا الرمي حرة العتبة الا بعد طلوع الشمس فان رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز وان رماها قبل الفجر اعداها وهذا قال احمد والشافعي والجمهور وزاد اصحابنا ولا يرميها قبل طلوع الشمس وفيه قال النخعي ومجاهد الثوري وابو ثور ورأى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء وطاوس والشعبة والشافعي واحم الجهم وروى محمد بن ابراهيم عن ابن عمر انه قال في الباب واجم اصحابنا يحيى بن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم قال لعلي بن ابي طالب لا ترموا الجحمة حتى تطلع الشمس وهو حديث حسن اخرجه ابو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق الحسن المريني وهو يضم المسئلة ونفع الراء بعد ما نون عن ابن عباس واخرجه الترمذي والطحاوي من طريق عز الحارثي عن مقسرة عنه واخرجه ابو داود من طريق جبيب عن عطاء وهذه الطرق يقرئ بعضها بعضها ومن ثم صرحه الترمذي وابن حبان واذا كان من رخص له صنع ان يرمى قبل طلوع الشمس فمن لم يرض له اولى والجمهور يحلون هذا الحديث على النبي عن ترك ما هو اولى وافضل واحم الشافعي بحديث اسماء هذا لا يتم روايته اى داود لم يفظ فقلت انا رمينا الجحمة بليل ونغسلها ما اخرجنا الطحاوي من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه قال لعيسى بن النبى صلى الله عليه وسلم مع اهله وامرني ان ارمى مع الفجر وقال ابن المنذر المستدر ان لا يرمى الا بعد طلوع الشمس كما فعل النبى صلى الله عليه وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لان فاعله مخالف للمستزاد ومن رى حينئذ فلا اعادة عليه اذ لا اعلوا حلا قال لا يجزئه، قلت لكن قوله في حديث ابن عباس ان ارمى مع الفجر ليس معناه قبل الفجر وما حدث اسماء فقد بالغ فيه مولى اسماء في بيان التكبير وتوسيع في اطلاق الليل على الغلس الشديد وقال الطحاوي في الجواب عن حديث اسماء المذكور يحتمل ان يكون اربابا للتغليس في الدرع مع مزدلفة ويجوز ان يكون اربابا للتغليس في الروي فآخبرنا ان نبى الله صلى الله عليه وسلم اذن لهم في التغليس لما سألها عن التغليس به من ذلك والله اعلم قال الحافظ واستدل بحديث اسماء ايضا على اسقاط الوقوف بالمشعر الحرام عن الصفحة ولا دلالة فيه فان روايته اسماء ساكتة عن الوقوف وقد بينته رواية ابن عمر الآية في الباب فلا تختلف السلف في هذه المسئلة فكان بعضهم يقول من مزلفة ولم ينزل بها فعليه دم ومن نزل بها ثم دفع منها في اى وقت كان من الليل فلا دم عليه ولم يفت مع الامام وقال مجاهد وقتادة والزهري والثوري من لم يفت بها فقد ضيع نسكا وعليه دم وهو قول ابن حنيفة واحمل واسحق وابو ثور وروى عن عطاء وفيه قال ابو داود اجماع لا يرمي الا بعد طلوع الشمس وانما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به وروى الطبري بسند فيه ضعف عن عبيد الله بن عمر مرفوعا انما جمع منازل لدلهم المسلمين وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة الى ان الوقوف بها ركن لا يتم الحج الا به واشار ابن المنذر الى ترجيحه ونقله ابن المنذر عن علقمة والنخعي والعجب انهم قالوا من لم يفت بها فاته الحج ويجعل احرامه عمره، ام- وقال في الهداية ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس حتى لو تركه بغير عذر يلزمه الدم- ام- قال الشيخ ابن الهمام رحمه الله وفي الاسرار ذكر علقمة وجه الركنية قوله تعالى فادكروا الله عند المشعر الحرام قلنا غايته ما يفيد ايجاب الكون في المشعر الحرام لا لزام لاجل الذكر ابتداء وهذا لان الامر فيها انما هو بالذكر عند الامطاف فلا يتحقق الا متمم الا لا يكون عند الامطاف هو المقيد فيجب القيد ضرورة لا قصدا فانما اجعنا على ان نفس الذكر الذي هو متعلق الامر ليس بواجب انتفى وجوب الامر فيه بالضرورة فانتمى الركنية ولا يوجب من الاية وانما عرفنا الايجاب بغيرها وهما رواها صاحب السنن الاربعة عن عروة بن مضر عن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شمس صلاتنا هذه وقفت معن حتى يدفع وقد وقف بعزة قبل ذلك ليلا او نهارا فقد ترحمة قال الحارثي صحيح على شرط كانه اهل الحديث وهو قاعدة من قواعد اهل الاسلام ولم يخبر بها على اصلها لان عروة بن مضر لم يرو عنه الا الشيعة وقد وجدنا عروة بن الزبير قد حدث عنه ثم اخرج عن عروة بن الزبير عن عروة بن مضر قال جلست رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموتف فقلت يا رسول الله اتيت من جبل طيحي اكلت مطيحي واتيت نفسي والله ما بق جبل من ذلك الجبال الا وقفت عليه فقال من ادرك معناه هذه الصلوة يعني صلوة الصبح وقلنا في عرفة قبل ذلك ليلا او نهارا فقد ترحمة وقضى نفسه علق به تمام الحج وهو يصلي لا فادة الحوجب لحد القضيمة فكيف مع حديث البخاري عن ابن عمر انه كان يقدم صنعقة اهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل فينكرن الله ما يلهيهم ثم يجرون قبل ان ينفذ الامام وقبل ان يدفع فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك فاذا توارى الجحرة

اذا قال العلماء في الرمي قبل طلوع الشمس

وقبل طلوع الفجر

اذا قال القائل في الوقوف بالمزدلفة

باب في جرة العقبة من بطون الوادي وكبريات الجبل

صلى الله عليه وسلم في الثقل أو قال في الضعفة من يجمع ليكل **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة أخبرنا عبد الله بن أبي يزيد أن سمع ابن عباس يقول أنا من قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفة أهله **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا عمر بن عطاء عن ابن عباس قال كنت فيمن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفة أهله **وحديثنا** عبد الله بن حميد أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرنا عطاء بن عباس قال بعثني بنو الله صلى الله عليه وسلم من جمع في ثقل بني الله صلى الله عليه وسلم قلت أبلغك أن ابن عباس قال بعثني بيليل طويل قال لا إلا كذلك بجمرت له فقال ابن عباس رمينا بالحجارة قبل الفجر وابن الفجر قال لا إلا كذلك **وحديثنا** أبو الطاهر حملة بن يحيى قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبرنا عبد الله بن عمر كان يقرأ ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمرحلة بالليل فيذكر من الله عبد الله بن عمر ثريد بنون قبل أن يفتت الامام وقبل أن يرفع منهم من يقرأ لصلاة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك فاذا قد وادوا بالحجارة وكان ابن عمر يقول الرخص أو تلك رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال حدثنا أبو معوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال روى عبد الله بن مسعود جرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة قال فيقول له إن أنا سأيرثونها من فوقها وكان ابن عمر يقول رخص في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أخرجه أصحاب السنن إلا ربيعة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ ضعفة أهله فيسويهم أن لا يروا البحر حتى تطلع الشمس فان يد لك فتفتت الركبة لأن الركن لا يسقط للعدل بل إن كان عند يجمع أصل العبادة سقطت كلها أو أخرت أما أن شرع فيها فلا يتم إلا بأمرها وكيف ليست هي سوى أركانها فمنع هذا لا يمكن لمحقق مسمى تلك العبادة أصلاً أم والله تعالى أعلم **قوله في الثقل** في بفتح المثناة والثقات ويجوز أسكانها أي الأمتعة **قوله في الضعفة** في بفتح العين جمع ضعيف وقال ابن حزم الضعفة هي الصبيان والنساء فقط ذلك يدخل فيه المشائخ العاجزون لأنه روى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضعف في هاشم وصبيانهم بيليل ورواه ابن جابر في الثقات وقوله ضعفة بنو هاشم هم من النسب والصبيان والمشائخ العاجزون وأصحاب الأمراض لأن العلة خوف الزعماء عليهم كذا في عمدة القاري **قوله ما بدل لهم** في بغير همز أي ما ظهر لهم واشعر لك بانه لا توثيق لهم فيه **قوله** فاذا قد وادوا بالحجارة في بفتح الواو فيه دلالة على جواز رمي جرة العقبة قبل طلوع الشمس وقد عرفت الخلاف فيه **قوله** رخص أو تلك في بالتشديد من الرخصة التي هي ضد العزيمة وفي بعض الروايات رخص أو تلك قال العيني والأول أظهر وأصح لأن الرخص من الرخص الذي هو ضد الغلاء واجتزبه ابن المنذر لقول من أوجب للمبيت بزدلفة على غير الضعفة لأن حكوم لم يرض له ليس يحكم من رخص له قال ومن زعم أنها سواء لزمه أن يجيز المبيت على منى لسائر الناس لكونه صلى الله عليه وسلم أخص أصحاب السقاية وللوعاء أن لا يبيتوا حتى قال فان قال لا تعد إلا الرخص مواضعها فليست تلك هنا ولا يذن لأحد أن يتقدم من جمع إلا من رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى - وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقال علقمة والنخعي والشعبة من ترك المبيت بزدلفة فاته الحج وقال عطاء والزهري قتادة والشافعي والكنونيون وأحقاق عليه صرحوا ومن يات بها لوجزه الدرع قبل النصف وقال مالك إن تركها فلم ينزل فعليه دهر وإن نزل فلا دهر عليه متى دفعه كذا في الفهم - وفي الدهر المختار ثم وقف بزدلفة ووقته من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس لوماً كان في عرفة لكن لو تركه بعد ركعة لأشبهه بالام قال ابن عبد البر وهذا الوقت واجب عندنا السنة والمبيت بزدلفة سنة مؤكدة إلى الفجر لا واجبة خلافاً للشافعي فيها كما في الباب وشرحه **باب** رمي جرة العقبة من بطن الوادي وتكون مكة عن يساره ويكبر مع كل حصاة **قوله** رمى عبد الله بن مسعود في اختلاف حكم رمي الجمار فاجهر به على أنه واجب يجبر تركه بدمه وعند المالكية سنة مؤكدة فيجبر وعندهم رواية أن رمي جرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه ومقابله قول بعضهم إنما تشترع حفظاً للتكبير فإن تركه وكبر أجزأه حكاه ابن جرير عن عائشة وغيرها **قوله** جرة العقبة في قال الحافظ وتمتاز جرة العقبة عن الجمرتين الأخيرين بأربعة أشياء اختصا بها يوم النحر وإن لا يوقف عندها وترى مخي ومن أسفلها استحياءاً وجرة العقبة هي الجمر الكبرى وليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة وهي التي يبيع النبي صلى الله عليه وسلم الأضار عندها على الحجرة اسم لجمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال جمر بنو فلان إذا اجتمعوا وقيل إن العرب تسمى الحصى الصغار حجراً فسميت تسمية الشيء بلامه وقيل لأن نادى إبراهيم لما عرض له ابليس فحصىه جبر بن يديه أي أسرع فحيت بذلك **قوله** بسبع حصيات في روى عن ابن عمر أنه قال من رمى بسبع فلا شيء عليه وفي رواية أنه يتصدق بشيء وعن مالك والأوزاعي من رمى بأقل من سبع وفاته التلذذ بجمره بدمه وعن الشافعية في ترك حصاة مثل وفي ترك حصاتين مثلان وفي ترك ثلاثه فأكثري وعن الحنفية إن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صانع ولا فدية **قوله** يكبر مع كل حصاة في فيما استحباب التكبير مع كل حصاة واجتمعوا على أنه لو ترك التكبير لا شيء عليه وفي بعض روايات ابن مسعود أنه لما فرغ من رمي جرة العقبة قال اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً كذا

ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو خالد الاحمر بن ادريس عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحجرة يوم النحر ضحى واما بعد فاذا زالت الشمس **وحديثنا** على بن خشرم اخبرنا عيسى بن يونس اخبرنا ابن جريج اخبرنا
ابو الزبير انه سمع جابرا بن عبد الله يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم بمثل **وحديثنا** سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن اخنوخ
حدثنا معقل وهو ابن عبيد الله الجعفي عن ابي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستجار ثور ورجل الجمار تو
والسعي بين الصفا والمروة تو والطواف تو واذا استجمر احدكم فليجتر تو **وحديثنا** يحيى بن يحيى ومحمد بن نعم قالوا اخبرنا
الليث بن سعد **وحديثنا** قتيبة حدثنا ليث عن نافع عن ابي عبد الله قال خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلق طائفة من اصحابه وقصم
بعضهم قال عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رحمة الله المحلقين مرة او مرتين ثم قال والمقصرين **وحديثنا**
يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين
يا رسول الله قال اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله قال والمقصرين اخبرنا ابو اسحق ابراهيم بن محمد بن سفیان
عن مسلم بن الحجاج **حدثنا** ابن نمير حدثنا ابي ثناء عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

او النواة او الاشارة فبكرة اصغر من ذلك والكبر منه وقد سبقت المسئلة في شرح حديث جابر الطويل وفي موضع آخر من هذا الشرح والله اعلم **باب**
بيان وقت استحباب الرمي **قوله** يوم النحر ضحى المراد به روى حمزة العتيقة فانه لا يشترط في يوم النحر فريها بالاجماع وقوله ضحى اي وقت الضحوة
من بعد طلوع الشمس الى ما قبل الزوال **قوله** فاذا زالت الشمس اي بعد الزوال فقد روى بعد الزوال وفي البخاري عن ابن عمر
كانا نعتق فاذا زالت الشمس رمينا قال الحافظ وفيه ما يدل على ان السنة ان يرمى الجمار في غير يوم الاضحية بعد الزوال وفيه قال الجهم بن زخلة عطاء
وطاوس فقال لا يجوز قبل الزوال مطلقا وخصر الحنفية في الرمي في يوم النحر قبل الزوال وقال اسحق بن عمار ان روى قبل الزوال اعاد الا في اليوم الثالث فيجوز يوم
وفي كتب اصحابنا واما اليوم الرابع (وهو يوم النحر) فيجوز الرمي قبل الزوال قال ابن عابدين اي محرم عند الامام ابي حنيفة استسما مع الكراهة التنزيهية
وقالوا لا يصح اعتبارا بامسائر الايام ومنه يهيه مروى عن ابن عباس رضي الله عنه قال ان الهما مخرج البيهقي عنه اذا انتفخ النهار من يوم النحر فقد حل
الرمي والصدور ولا انتفاخ الارتقام وفي سنده طلبة بن عمر مضطقة البيهقي قال ابن الهيثم ولا شك ان المعتدل في تعيين الوقت للرمي في الاول من
اول النهار وفيما بعد من بعد الزوال ليس الا فعله كذا لم يجمع انه غير معتول (اي لا يدخل العقل فيه) ولا يدخل فيه قبل الوقت الذي فعله في فعل الصلوة والسلام كما لا يفعل
في غير ذلك المكان الذي روى فيه عليه الصلوة والسلام وانما روى عليه الصلوة والسلام في الرابع بعد الزوال فلا يرمى قبله ام - واعلم ان روى جابرا يوم التشريق يسن في البئر
عندنا وهو ان يرمى الجمار الاولى التي تلي مسجد الحيف في الوسط ثم جرة العتيقة ويحتمل ان يقف عقب يومه الاولى عندنا مستقبلا للقبلة وانما طويلا يرمى عن يمين الله
ويقف كذا عند الثانية ولا يقف عند الثالثة ثبت صحة ذلك في صحيح البخاري من رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل هذا في كل يوم من الايام الثلاثة
والله اعلم ويحتمل رفع اليدين في هذا الدعاء عندنا وبه قال جمهور العلماء وثبت في صحيح البخاري من رواية ابن عمر في حديثه الذي قد سنا في اختلاف
قول مالك في ذلك واجمعوا على انه لو ترك هذا الوقت للدعاء فلا شيء عليه الا ما حكى عن الثوري انه قال يطعمهم شيئا او يجرى دما **باب**
ان حصبا الجمار سبع **قوله** الاستجماء اي الاستجماء بالاجار تو **قوله** التاء المتناهة فوق وتشديد الواو وهو الوتر والايثار هنا بالثلاثة وقد سبق
في بحث الاستجماء انه سنة وفي البواقي بالسبعة **قوله** ورمي الحجرة تو **قوله** وكلها واجبة وكذا السعي بين الصفا والمروة **قوله** والطواف تو **قوله**
كلها فرائض عند الجمهور وعندنا اربعة اشواط فرض والباقي واجب **قوله** فليجتر تو قال القاري ان ظاهر المراد بالاستجماء هنا هو التجتر فانه
يكون بوضع العود على جرة النار فيرتفع التكرار وهو اولى من قول القاضي عياض وبعده الطيبي ان المراد بالاول الفعل وبالثاني عدم الاجتهاد
قال السدي؟ يحتمل عندي في وجه التكرار ان يحمل الاستجماء في هذا الحديث في احد الموضعين على الاستجماء وفي الموضع الآخر على التجتر كقول
الميت ونحوه والله تعالى اعلم **باب** تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير **قوله** مرة او مرتين المراد به الشك فيه من اللبس ولا
فاكثرهم من ان لا يرواه مالك كما ساق بعد **قوله** قالوا والمقصرين المراد به الحافظ لما وقع في شيء من الطرق على الذي تولى المسائل في ذلك بعد البحث
الشديد والواو في قوله والمقصرين معطوفة على شيء مما تقدم ذكره قل وارحم المقصرين وهو يحى العطف التلقيني كقوله تعالى قال ابي جابر
للتاس اما ما قال ومن ذريتي **قوله** قال والمقصرين المراد به اعطاء المحطوط حكم المحطوط عليه ولو تخطل بينهما السكوت بلا عمد **قوله** اخبرنا
ابو اسحاق ابراهيم بن محمد بن سفیان عن مسلم بن الحجاج **حدثنا** ابن نمير ان قال النووي رم قد سنا في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح ان
ابراهيم بن سفیان صاحب مسطوراته من سماع هذا الكتاب من مسلم ولاشتره موضع اولها في كتاب الحج وهذا موضعه وقد سبق التنبيه على قوله و

باب تفضيل الحلق على التقصير يا شيخنا انصحك بالاجماع
وجواز التقصير

سمعت النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع دعا للمخلفين ثلاثاً وللمقصرين مرة ولم يقل كعب حجة الوداع وحل ثنا قتيبة بن سعيد
 حدثنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري وحل ثنا قتيبة حدثنا حاتم بن عيسى بن سعيد بن موسى بن عتبة عن نافع بن
 ابن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق رأسه في حجة الوداع وحل ثنا يحيى بن يحيى بن عيسى بن عتبة عن هشام بن محمد
 ابن سيرين عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منافاة في الحجرة فركبها ثم أتى منزله بمنى فخرثوا قال للحلاق خذ وأشار إلى جانبه
 ليس على النساء خلق وأما على النساء التقصير ولدت من حديث علي بن عيسى ان خلق المرأة رأسها وقال جهور الشافعية لو حلقت أجراها وكبره وقال
 القاضي ابن أبي الطيب حين لا يجوز والله أعلم أم قلت وفي الدنيا المختار وحلقه الحل أفضل أم - قال ابن عابدين رمى هو مستنون وهذا في الحل للمرجل
 وكبره المرأة لأنه مثله في حقه كخلق الرجل لحيته وأشار إلى أنه لو أقصر على خلق الرية جاز كما في التقصير لكن مع الكراهة لتركه السنة فان السنة
 حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه كما في شهر اللباب أم - وقال الشيخ كمال الدين بن المهنا رحمه الله بعد التحقيق والتدقيق كما هو متفق عليه الدليل في الحلق
 وجوب الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذي أدب الله به والله سبحانه وتعالى أعلم أم - وفي الحديث أيضاً مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع ربه تكرار
 الدعاء لمن فعل الواجب من الأجرين الخيرة فيها والتنبيه بالتركاء على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وإن كان مرجوحاً - **قوله سمعت النبي صلى**
الله عليه وسلم في حجة الوداع دعا لم ليس فيما سوى هذه الطريق من إحداث الباب تعيين هل قاله صلى الله عليه وسلم في الحديث كما قاله ابن عبد البر
أو في حجة الوداع قالوا والمحقق في شيء من طرق حديث أبي هريرة الماصي التصريح بالموضع ولا التصريح بسماعه ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ولو وقع
 لقطنا بأنه كان في حجة الوداع لأنه شهد الحديث قد وقع تعيين الحديثية من حديث جابر عن أبي ثروة في كتاب الشأن له ومن طريق
 الطبراني في الأوسط ومن حديث المسوي عن محمد بن إسحق في المغازي ومن حديث أبي سعيد عن حماد بن أبي شيبه والطيا السبي الطحاوي و
 ابن عبد البر يلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر لأهل المدينة المخلفين ثلاثاً وللمقصرين مرة ومن حديث ابن عباس عن حماد بن أبي شيبه
 وغيرهما وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي هريرة السولي عن حماد بن أبي شيبه ومن حديث ابن أبي شيبه عن حماد بن أبي شيبه قارب بن
 الاسودا لثقة عن حماد بن أبي شيبه ومن حديث امرأة عن حماد بن أبي شيبه ومن حديث ابن عمر قال خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
 وأناس من أصحابه وقصر بعضهم فقال الله عز وجل المخلفين الحديث رواه البخاري هكذا في المغازي من طريق موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر وأما
 التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عدد الأهم خمسة من الذين سبوا المدينة لاهل المدينة وأصح أساذ إلا أن بعضها في الصحيحين بخلاف الحديثية
 فليس شيء منها في واحد منها قال النووي ولا يبعد أن يكون ذلك وقع في الموضعين وقال عياض كان في الموضعين وكذا قال ابن دقيق العيد أنه
 الأقرب وقال الحافظ بل هو المتعين لظواهر الروايات بذلك في الموضعين وكلها صحيحة وإن كان بعضها أصح وأكثر فلا يقتضيه طرح غير صحيح
 الجمع بالتعد إلا أن السبب في الموضعين مختلف فالذي في الحديثية كان بسبب توقف من الصحابة عن الإحلال لما دخل عليهم من المخزن
 لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك أي الوصول إليه بالقتال فثما لقهر النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم قريشاً
 على أن يرجع من العام المقبل فلما أمرهم بالإحلال من العمرة توقفوا فاشارت أم سلمة لما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرها بتوقفهم وخوف
 ملهم من التوقف أن يحل هو صلى الله عليه وسلم قبلهم فقالت أخرى ولا تكلموا أحد منهم وادع الحلاق يحلق لك فافهم يفعلون ففعل فنتبعوا فحلوا
 فحلق بعضهم وقصر بعضهم في رواية الطيا السبي وابن سعد الحديث إلى سعيد بن المسيب عن الصحابة حلقوا يوم المدينة الإعتمان وبا فتادة ففصلوا ولم يحلقوا
 قال الجلال البلقيني فيحتمل أنهما اللذان قالوا والمقصرين فكان من زاد إلى الحلق أسرح إلى أمثال الأمر من اقتصر على التقصير وقد وقع التصريح
 بهذا السبب في حديث ابن عباس فان في آخره عند ابن ماجه وغيره أنهم قالوا يا رسول الله ما بال المخنفين ظاهرت لهم يا رسول الله أي ذكرته ثلاث مرات
 قال لا تخبرهم يشكروني ان ما فعلت احسن مما قام في أنفسهم وأما السبب في تكرير الدعاء للمخلفين في حجة الوداع فقد انما في الأولى ما قاله الخطابي
 وغيره ان عادة العرب انما كانت تحب توفير الشعور والذين بها وكان الحلق فيه قهراً وليلاً وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن رأى الإعاجم فذلك
 كرهوا الحلق واقصر على التقصير انتهى - **باب بيان ان السنة يوم النحران يرمى ثوبين نحو حلق والابتداء في الحلق بالحجاب**
الامين عن رأس الحلق قوله فاتى الحجرة الم فيه انه يجب اذا قدم منى ان لا يخرج على شيء قبل الرمي بل يأتي بالحجرة واكتب كما هو في بعضها
 يذهب فينزل حيث شاء من منى **قوله ثم قال للحلاق خذ الخ** قال النووي واختلفوا في اسم الحلق قال الصحيح انه معمر بن عبد الله كما ذكره البخاري
 وقيل هو خراش بن أمية وهو معجيتان أم والصحيح ان خراشاً كان الحلق بالحديثية والله أعلم كذا في الفقه وله قصة في ذلك فاستدأ أحد كما ذكرها
 في المواهب **قوله** وأشار إلى جانبه الأمين الخ قال النووي فيه استحباب ابتداء بالشق الأمين من رأس الحلق وهو قول الجمهور خلافاً لابي حنيفة

باب بيان ان السنة يوم النحران يرمى ثوبين نحو حلق والابتداء في الحلق بالحجاب الامين من رأس الحلق

باب جواز تقديم الذم على المديح والحق على الذم وعلى المديح تقديم الطلاق عليها

الاثنين ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابن نمير وابو كريب قالوا حل ثنا حفص بن غياث عن هشام بهذا الاسناد اما ابو بكر فقال في روايته قال للحلاق ها واشاء رسول الى جانب الايمن هكذا فقسم شعرة بين من يليه قال ثم اشار الى الحلاق والى جانب الايسر فحلقة فاعطاه امر سليم واماني رواية ابى كريب قال فبدا بالشق الايمن فوزعه الشعرة والشعرين بين الناس ثم قال بالايسر فصنع مثل ذلك ثم قال ها هنا ابو طلحة فذره الى ابى طلحة وحل ثنا محمد بن منة قال حل ثنا علي بن حدثنا هشام عن محمد بن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى جرة العقبة ثم انصرف الى البدن فخرها وانحاج حابس و قال بيده عز راسه فخلق شقه الايمن فقسمه فيمن يليه ثم قال اخلق الشق الآخر فقال لاين ابو طلحة فاعطاه اياه وحل ثنا ابن ابي حنيفة عن سفيان قال سمعت هشام بن حسان يخبر عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجرة ونحر نسكه وحلق ناول الحلاق شقه الايمن فحلقة ثم دعا ابى طلحة الانصاري فاعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فقال اخلق فحلقة فاعطاه ابى طلحة فقال اقمه بين الناس وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه فجاء رجل فقال يا رسول الله لم اشعر فحلقت قبل ان انحر

قال ابن عابدين رحم قالوا (اي الحقية) يندب البيعة بين الحائق لا المحاق الا ان يصحح بين يفيدي العكس وذلك انه صلى الله عليه وسلم قال للحلاق خذ واشاء الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس قال في الفقه وهو الصواب ان كان خلاف المذهب، ام - واقول بوافقه ما في الملتقط عن الامام حنيفة راسي فخطا في الحلاق في ثلاثة اشياء لما ان جلست قال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال ابدا بالايمن فلما اردت ان اذهب قال ادفن شعرك فوجبت فدفنت، ام - (هـ) اي فهذا يقيد رجوع الامام الى قول المحجم ولذا قال في الملباب هو المختار قال شارحه كما في منكر ابن العمري البحر وقال في النخبة وهو الصحيح وقد رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب فصح تصحيح قوله الاخير وان دفعها هو المشهور عنه عند المشايخ وقال السرخسي وعند الشافعي يسأل بين الحلاق وقد كثر ذلك لبعض اصحابنا ولم يضر الى احد الستة اولى وقد صح بدلالة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعد كلامه وقد اخذ الامام بقول المحجم ولم يذكره ولو كان مذهبه خلافا لما وافقه، ام - ملخصا ومثله في المعارج غاية البيان قوله ثم جعل يعطيه الناس الم وفي رواية البخاري كان ابو طلحة اول من اخذ من شعرة قال الحافظ هو ابو طلحة الانصاري زوج امرئ القيس والدة انس وقد اخرج ابو عوانة في صحيحه هذه الخبر من طريق سعيد بن سليمان ابن ماسقة عن محمد بن عبد الرحيم عند البخاري ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر الحلاق فخلق رأسه ودفع الى ابى طلحة الشق الايمن ثم صولح الشق الآخر فامر ان يقمه بين الناس ورواه مسلم من طريق ابن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلغظ ما رمى الجرة ونحر نسكه ناول الحلاق شقه الايمن فحلقة ثم دعا ابى طلحة فاعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فحلقة فاعطاه ابى طلحة فقال اقمه بين الناس وله من رواية حفص بن غياث عن هشام انه قسم الايمن فيمن يليه وفي لفظ فوزعه بين الناس الشعرة والشعرين واعطى الايسر امر سليم وفي لفظ ابى طلحة ولا ينافي في هذه الروايات بل طريق الجمع بينهما انه ناول ابى طلحة كلا من الشقين فلما الايمن فوزعه ابو طلحة بأمره واما الايسر فاعطاه لامرئ القيس زوجته بأمره صلى الله عليه وسلم ايضا زاد احملي في روايته لتجعله في طيبها وعلى هذا فالصحيح في قوله يقمه في رواية ابى عوانة يعرف على الشق الايمن وكذا قوله في رواية ابن عيينة فقال اقمه بين الناس - قال الحافظ وفي الحديث طهارة شعرك لادى وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وجواز اقتنائه وفيه المواساة بين الاصحاب في العطية والمهديتا قوله فيه ان المواساة لا تستلزم المساواة وفيه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره، ام - قال المزني وفيه انما قسم شعرة في اصحابه ليكره تركه باقية بين المؤمنين لهم وكان ذلك الى اقتضاب الاجل وخصر ابى طلحة بالقسمه اتفاقا الى هذا الموضع لانه هو الذي حضره ولعله وبني فيه اللين قوله فوزعه الشعرة والشعرين الم قال لا في ذكر الشعرة والشعرين يدل على كثرة الحاضرين وفيه التبرك باثارة الصالحين قوله ها هنا ابو طلحة الم استقام قوله الى البدن الم بضم فسكون جمع بدنة يا ك جواز تقديم الذم على المديح والحق على المديح وتقدم الطواف على غيرها قوله عن عبد الله بن عمرو بن العاص الم قال الحافظ حديث عبد الله بن عمر عنهما من مخرج واحد لا يعرف له طريق الا طريق الزمري هذه عن عيسى عن ابي حنيفة عن اصحاب الزمري وغيابهم فذكر ما لم يذكره الاخر واجتمع من مرويته روايتان بن عباس ان ذلك كان يوم الخروج الى الموال وهو على رحلته يطيب عند الجرة قوله فجاء رجل الم قال الحافظ لم اقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم احد من سأل فوهذه القصة وسأبأن اهم كانا جماعة لكن في حديث سامة ابن شريك عند الطحاوي وغيره كان الاعراب يسألونه وكان هذا هو السبب في عدم ضبط اسماءهم - قوله لم اشعر الم اي لم افطن يقال شعر بالشئ شعورا

فقال اذبح ولا حرج ثم جاءه رجل آخر فقال يا رسول الله لو اشعر

اذا فطنت له وقيل الشعور والعلو ولم يقصم في هذه الآية بمثل الشعور وقد بينه يونس عند مسطور لفظه لو اشعر ان الرمي قبل النحر فخرجت قبل ان ارى وقال اخر لو اشعر ان النحر قبل الحلق فخرجت قبل ان اشعر وفي رواية ابن جريح كنت احسب ان كذا قبل كذا وقد بينت ذلك في رواية يونس وزاد في رواية ابن جريح واشباه ذلك وتوقع في رواية محمد بن ابي حفصة عن الزهري عند مسلم فخرجت قبل ان ارى وقال اخر افضت الى البيت قبل ان ارى وفي حديث معمر بن احمد زيادة الحلق قبل الرمي ايضا فاحصل ما في حديث عبد الله بن عمر السائل عن اربعة اشياء الحلق قبل الذبح والحلق قبل الرمي والنحر قبل الرمي والافاضة قبل الرمي والاوليان في حديث ابن عباس ايضا وعند الدارقطني من حديث ابن عباس ايضا السائل عن الحلق قبل الرمي وكذا في حديث جابر وفي حديث ابي سعيد عند الطحاوي وفي حديث علي بن ابي حمزة السائل عن الافاضة قبل الحلق وفي حديثه عند الطحاوي السائل عن الرمي والافاضة معا قبل الحلق وفي حديث جابر الذي علمته الطحاوي ووصله ابن حبان وغيره السائل عن الافاضة قبل الذبح وفي حديث اسامة بن شريك عند ابي داود السائل عن السعي قبل الطواف، وادعى الحافظ ابن القيم ان هذا الاخير غير محفوظ كما نقله عنه في بدل الجمهور ولم يبين وجهه ولم يرد له احد غيره وتستف الحافظ في تأويله فقال واما ما وقع في حديث اسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم شرط طواف الافاضة فانه يصدق عليه انه سعى قبل الطواف او طواف الكركن ولم يقل بظاهر حديث اسامة الا احمد وعطاء فقال لا لولم يطف للقدوم ولا غيره وقد مر السعي قبل طواف الافاضة اخراجه عبد المزيق عن ابن جريح عنه، ام - قلت ولا اشكال فيه عند اصحابنا فانهم يحكيون كذا تراخا الباب على نفى الحرج يعني نفى الاثر لعذر الجمل كما سياتي وكيف يصح تأويل الحافظ مع ان السعي بين القدوم والافاضة قد وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامة الصحابة رضي الله عنهم في حجة الوداع كما تقدم في الابواب السابقة فكيف يتروك رجل في صحة فعل شاركه فيه سائر فقهاء والله اعلم **قوله** اذبح ولا حرج الخ اعلم ان وفالط في يوم النحر اربعة اشياء بالاتفاق هي حجرة العقبة ثم نحر الهدى اذبحه ثم الحلق او التقصير ثم طواف الافاضة وفي حديث انس في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي في فاتي الجحرة فوالها قرأ في منزله مني فحرق وقال للحاني خذ ولا يني داود بن ثور وشرف حلقه وقلا جمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب الا ابن جهم المالكى استثنى لقارن فقال لا يحلق حتى يطوف كانه لا يحلق في يوم النحر ولا العسرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي بالاجماع (وزاد في ذلك ابن دقيق العيد) واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فاجمعوا على اجزاء في ذلك كما قاله ابن تدامة في المغني الا انما اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع وذكر اصحابنا الحنفية ما حاصله ان الطواف لا يجب بترتيبه على شيء من الثلاثة وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه الترتيب بالرمي والحلق فقط فلو حلق المفرد او غيره قبل الرمي فعليه دم وكذا لو حلق القارن والمتمم دون المفرد قبل الذبح او ذبحا قبل الرمي فعليه دم ايضا ولو طاف قبل الرمي والحلق لا شيء عليه ولكن يكره لترك السنة وهذا كله عند ابي حنيفة، وقال الاوزاعي ان افاض قبل الرمي اهرق دما وقال مالك في الحلق قبل الرمي القدية لا لقائه التفت قبل شيء من التحلل وفي تقديم الافاضة على الرمي الدم، نقله الترمذي في شرح المواهب وقال عياض اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي وروى ابن عبد الحكم عن مالك انه يجب عليه اعادة الطواف فان توجهه الى بلك بلا علة رجب عليه دم، ووفق ارحم بين العامد والناسي او الجاهل كحاشيتي وروى عن ابن عباس كما سيحكي ان من قد مر شيئا على شيء فعليه دم وروى قال سعيد بن جابر وقناعة والحسن والفتح وذهب الشافعي وصاحبنا الى حنيفة وجوه السلت والعلماء وفقهوا اصحاب الحديث الى عدم وجوب الترتيب بين الوقوف المذكورة في يوم النحر وعدم وجوب الدم لقوله صلى الله عليه وسلم للسائلين ولا حرج اي لا يصيب عليك فهو ظاهر في رفع الاثر والقدية معا لانهم الصديق يشملها ووجوب القدية يحتاج الى دليل ولو كان واجبا لبيته النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ لانه وقت الحاجة فلا يجوز تأخيرها وقال القليل لم يسقط النبي صلى الله عليه وسلم الحرج الا وقد اجزأ الفعل اذ لو لم يجز له الامر بالاعادة لان الجمل والنسيان لا يضعان عن امر الحاكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرمي ونحوه فانه لا يأتى تركه جاهلا او ناسيا لكن يجب عليه الاعادة والعجب من يجعل قوله ولا حرج على نفى الاثر فقط ثم يخص ذلك ببعض الامور دون بعض فان كان الترتيب واجبا فيجب بتركه دم فليكن في الجميع ولا فاما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع للجميع بنفي الحرج واما احتياج النجاسة ومن تبعه في تقديم الحلق على غيره بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى حبله قال فمن حلق قبل الذبح اهرق دما عنه رواه ابن ابي شيبة بسند صحيح فقد اجيب بان المراد ببلوغ حمله وصوله الى الموضع الذي يحل فيه فيه وقد حصل وانما يتم ما اراد ان لو قال ولا تحلقوا حتى تتحروا كذا قال الحافظ في الفتح واجاب الشيخ ابن المهر عن حديث الباب ان نفى الحرج يتحقق بنفي الأثر والنساء فيعمل عليه دون نفى الجواز فان في قول القائل لو اشعر فعلت ما يفيد انه ظهر له بعد فعله انه ممنوع من ذلك فلذلك قد مر عندنا في قوله

انما العلم في جرح الترتيب بين طوافي يوم النحر

فخرجت قبل ان ارى فقال ارم ولا حريم قال فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شئ قد مر ولا آخر الا قال افعل ولا حريم
وحديث شئ حرمه بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب حدثني عيسى بن طلحة التميمي انه سمع عبد الله بن عمر
 للسليم خذ واعني مناسككم وقال تفوا على مشاعركم فانكم على ارض من ارض ابيكم ابراهيم كما قال الله تعالى ولله ايتكم ابراهيم وهذا كله يدل على
 وجوب متابعة هذين النبيين الجليلين الكريمين صلى الله عليهما وسلم في الترتيب بين الرمي والرمي والحلق والطواف بالصبر عن وكالة هذه
 الاداء على الوجوب صارت قوى وما يستدل به على وجوب الترتيب ايضا قياس الاخراج عن الزمان بالاجزاء عن المكان كما اشار اليه ابن الهيثم في
 مطلوبية هذا الترتيب ما ورد في حديث ابن عمر من روى الجحفة بسبع حصيات الحجرة التي عند العقبة ثم انصرفت فخره يد ثم حلق فقد حل ما حرم عليه
 من شأن الحج رواء الزوار وما في رواية اخرى عن ابن عمر قال خطب عمر الناس بعرصة فخره عن مناسك الحج قال فيما يقول اذا كان بالغلاة ان شأ الله تعالى
 قد نعمت من جمع فمن روى الجحفة القصوى التي عند العقبة بسبع حصيات ثم انصرفت فخره يد ان كان له شوطى او قصر فقد حل له ما حرم عليه من شأن الحج
 الاطيبيا ونساء ولا عين احد طيبيا ولا نساء حتى يطوف بالبيت (مالك ق) واما حديث افعل ولا حريم الدال بظاهره على ان الترتيب غير مراعى فقد نقل
 الجواب عنه ببيان مراده والله اعلم نعم يلزم على ما قررنا القول بوجوب الترتيب في الاعمال الاربعة من الرمي والحلق والطواف وكلاهما احتجابا
 صريح في نفى وجوبه مطلقا في الطواف دون سائر الافعال ولو اجل الى ان كان مع البحث الشديد في الفرق بين الطواف وبين الافعال الثلاثة ووجه شائكا
 ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا واما قول نفقة وجوب الفدية انه لو كان واجبا لبيتته صلى الله عليه وسلم لانه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيرها فقيه انه
 قد ترك البيان في مثل تلك الحالة اعتمادا على التواعد العامة المعلومة من الشرع ونسب ان فيها غنية عن بيان المسئلة في ذلك الوقت يخصه
 ونظيره على ما في البخاري في صحيح البخاري من طريق هشام بن عمار عن فاطمة عن اسماء بنت ابي بكر قالت افطرنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم غيم
 ثم طلعت الشمس قيل له شام فأمروا بالفضاء قال بن من قضاؤه وقال ممر سمعت هشام يقول لا ادري اقضوا ام لا قال الحافظ يجمع بان حرمه بالفضاء
 محمول على انه استند فيه الى دليل آخر واما حديث اسماء فلا يحفظ فيه اثبات القضاء ولا نفيه فالتقاء واجب في تلك الصورة عند جمهور الامامة ولكن
 لم يثبت عليه صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت مع احتياج الناس اليه ولوبيته نقل الدنيا وهكذا هو في حديث الباب وايضا قوله ولا حريم في حديث الباب
 يحتمل ان يراد به نفى الاثر والفدية معا عن هؤلاء السائلين الذين جعلوا الحكم الشرعي باعيا فهو لكون الجمل عذرا مقبولا في حقهم وهذا الذي ان
 عند اليوم ليشير الاحكام الشرعية وقد مر الحمد في فلو يتي حينئذ حاجة الى بيان وجوب الفدية في حقهم خاصة واما الحكم العمومي فقد يقال
 عليه على الدلائل الخارجية الدالة عليه كما ذكرنا واما قول الطبري لم يسقط النبي صلى الله عليه وسلم الحج الا وقد اجزا الفعل ولو لم يجزى الامر بالاجزاء
 الى ما نقلنا عنه سابقا فهو تخليط بين الامرين فان الافعال التي اقامها من الحلق والرمي وغيرها قد اجزأتها واعتد بها الشرع وبرق فتمت من تلك
 الواجبات فكيف يؤمر بأعادتها نعم فانه واجبا آخر مستقل وهو الترتيب بين هذه الافعال المتوفاة وليس هو بشرط لصحة تلك الافعال كالطواف
 لصحة المستحق ولكن سوء الترتيب بينهما كائنا جناية مستقلة تجوب الفدية الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حكر على من حلق قبل محله
 من ضرورة (مرحون اودى برأسه) بالفدية حسبما نطق القرآن به فكيف اذا وقع الحلق قبل محله من غير ضرورة فربما يد هذا بقول ابن عباس للذي
 دعهما الطحاوي وابن ابوشيبه ولفظة من قد مر شيئا من حجه او اخره فله مرق دما وفي سنده ابراهيم بن مهاجر مضعف واخرجه الطحاوي بطريق آخر
 ليس ذلك المضبعت حدثنا ابن مزيق حدثنا انخسبب حدثنا وهيب عن ايوب عن سجيل بن جبير عن ابن عباس مثله قال فهذا ابن عباس احد من
 عنه عليه السلام فعل ولا حريم لم يكن ذلك عنده على الاباحة بل على ان الذي فعلوه كالمجمل بالحكم فعذرهم وامهم ان يتعدوا مناسكهم فقلت
 وابراهيم بن مهاجر الذي في الطريق الاولى وان كان فيه مقال ولكن وثقة غير واحد من الحفاظ وقال العلامة ابن الترمذي في هذا الاسناد انه صحيح
 على شرط مسلم واما ما ذكره الشيخ محمد عابد السندي في المواهب اللطيفة ان ابني هقي اخبر عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من قدر من نسكه شيئا واخر فلا شئ عليه وقال هذا مرفوع مقلد على موقوفه ام - فاشئ فيه يزيد على حديثه المرفوع الذي سياتي
 في الباب بلا حظ ولا حريم فعوله فلا شئ عليه ايضا يعمل على ما سلمنا عليه قوله لا حريم اي لا شئ عليه من الاثر واعادة فعله على غير الترتيب
 نعم ليس في رواية البيهقي تصريح بصدد وهذا الحكم في حق الناسين الجاهلين كما صرح به في احاديث الباب ولكن لا دلالة
 كيف يقال في حق العالم المتعمد انه لا شئ عليه في ترك الترتيب عذرا مع ثبوت وجوبه كما اظهرناه سابقا فحينئذ ياثب تركه والظاهر عندنا
 والله اعلم ان حديث البيهقي مختصر من حديث الباب قد اختصر بعض الروايات ورواه بالحقن ومع ذلك لم يفتقر باسناد حتى انظر فكيف
 فانه سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة الحال قوله ارم ولا حريم الخ قال عياض ليس امرا بالاجزاء وانما هو اباحة واجازة لما فعل لانه سال عن امر

ابن العاص يقول وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته فطفق ناس يسألونه فيقول المقاتل منهم يا رسول الله اني
 لم اكن اشعر ان الرمي قبل الخوف فخرت قبل الرمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرو ولا حرج قال فطفق آخر يقول اني لما شعر
 ان الخوف قبل الخلق فخلقت قبل ان اخوف فيقول آخر ولا حرج قال فما سمعته سئل يومئذ عن امر ما ينسى المرء ويجهل من تقديم بعض
 الامور قبل بعض اشباهها الا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا ذلك لا حرج **وحديثنا** حسن الخوا اني حدثنا يعقوب حدثنا
 ابي عن صالح عن ابن شهاب بنثل حديث يونس عن الزهري الى آخره **وحديثنا** علي بن خنيس عن اخيه ناعيسى عن ابن جريح قال
 سمعت ابن شهاب يقول حدثني عيسى بن طلحة حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم بيثا هو خطيب يومئذ
 فقام اليه رجل فقال ما كنت احب يا رسول الله ان كذا وكذا قبل كذا وكذا ثم جاءه آخر فقال يا رسول الله كنت احسب ان كذا
 قبل كذا وكذا لهؤلاء الثلث قال افعل ولا حرج **وحديثنا** عبد بن حميد حدثنا محمد بن بكر **وحديثنا** سعيد بن يحيى الكوفي
 حدثني ابي جهم عن ابن جريح هذا الاسناد اما رواه ابن بكر فكر واية عيسى الا قوله لهؤلاء الثلث فانه لم يذكر لك واما يحيى الكوفي
 ففي روايته خلقت قبل ان اخبر فخرت قبل ان ارمي اشباه ذلك **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب قال ابو بكر حدثنا
 ابن عيينة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمر قال ان النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال خلقت قبل ان اذبح قال
 فاذبح ولا حرج قال ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج **وحديثنا** ابن ابي عمر وعبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
 بهذا الاسناد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته ينفخ فجاه رجل يفض حديث ابن عيينة **وحديثنا** محمد بن عبد الله بن
 قهزاذ حدثنا علي بن الحسن عن عبد الله بن المبارك اخبرنا محمد بن ابي حفصة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمر
 ابن العاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم واتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجحمة فقال يا رسول الله اني خلقت قبل ان
 ارمي قال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني افضت الى البيت قبل ان ارمي قل
 ارم ولا حرج قال فما رأيته سئل يومئذ عن شيء الا قالوا فاعلموا ولا حرج **وحديثنا** محمد بن حاتم حدثنا بهز حدثنا وهيب حدثنا
 عبد الله بن طائس عن ابيه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له في الذبح والحق والرمي والتقديم والتأخير
 فقال لا حرج **وحديثنا** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فرغ منه قوله ما ينسى المرء ويجهل ان قال المحافظ اخبر به ويقره في رواية مالك لما شعر بان الرخصة تختص بنفسه او جهل لا بمن تعبد قال حيا
 المغني قال لا اثر من احل ان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه وان كان عالما فلا لقوله في الحديث لما شعر واجاب بعض الشافعية بان الترتيب لو كان
 واجبا لما سقط بالسهو كالترتيب بين السعي والطواف فانه لو سعى قبل ان يطوف وجب اعادة السعي وقال ابن دقيق العيد ما قاله احمد قولي ومجيبه
 ان الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج بقوله خذوا حذرا معني مناسككم وهذه الاحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد تزلت بقول السائل
 لما شعر فمقتضا الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العدم على اصل وجوب الاتباع في الحج وايضا فالحكم اذا ثبت على وصف يمكن ان يكون معتبرا بالحيث
 اطراحه ولا شك ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم التأخذ وقد علق به الحكم فلا يمكن اطراحه باحق العدم به اذ ليسا واما التمسك بقول
 الراوي فما سئل عن شيء الم فانه يشعر بان الترتيب مطلقا غير مراعى فجوابه ان هذا الاخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة
 الى حال السائل المطلق لا يدل على احد الخاصين بعينه فلا يبيح حجة في حال العدم والله اعلم - ام - قلت وهذا التقرير بكلمة لا يخالف الحنفية فانه
 قائلون بعدم الفرق بين العاقل وبين الناس والجاهل من حيث وجوب الفدية واما من حيث نفى الاثر فمما تاملت بالفرق وهذا هو المراد بقوله صلى
 الله عليه وسلم لا حرج بالاتفاق وانما الخلاف في اعادة نفى الفدية معه فلا اكثر قال في المحجج المفضل اقتصر على نفى الاثر فقط وعلى كلا الشقين لا يبيح
 قوله صلى الله عليه وسلم ولا حرج سواء في حق العاقل وغيره فان العاقل اذا عتدنا بترك الترتيب لو ادعى الفدية قال العلامة ابن عابدين رحمنا الله تعالى عن شرح
 اللباب للقدري وقد ذكر ابن جماعة عن الائمة الاربعة انه اذا ارتكب محظورا احراما عاملا يأتى ولا يخرج الفدية والعزم عليها من كونه ماصيا قال
 النووي رعا ان يكتب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات قال انا فاذى متوها انه بالزام الفداء تخلص من زوال المعصية وذلك خطأ معبر به وجهل
 فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثر وزنته الفدية وليست الفدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا كماله من يقول انا اشرب الخمر واذ
 والحديث يهين ومن فعل شيئا ما يحكم بغيره فقلنا اخبر حجة من ان يكون مبرورا ام قوله لهؤلاء الثلث الم اى المحلق والنحر والرمي والظهارات
 الاشارة المذكورة من ابن جريح وقد اخبر الشيبان من روايته ما له عن ابن شهاب شيخ ابن جريح فيه مفسر كذا في الفهر قوله فقال لا حرج الم زاد اليه

باب استحباب طواف الاضحية يوم النحر

أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر يعني قال نافع فكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثم يرجع فيصل الظهر يعني ويدكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وحل شئ زهير بن حرب حدثنا اسحق بن يوسف الأزرق أخبرنا شفيان عن عبد العزيز بن رفيع قال سألت انس بن مالك قلت أخبرني بشئ عقلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم التروية قال يعني قلت فإني صلى العصر ثم انفر قال لا بل طمأنينة قال ففعل ما يفعل أمراؤك وحل شئ محمد بن مهران الرازي حدثنا عبد المزالق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون الأبطم وحل شئ محمد بن حاتم بن ميمون حدثنا روح بن عتبة حدثنا صفوان بن جبرية عن نافع ان ابن عمر كان يرى التحصيب سنة وكان يصلي الظهر يوم النفر

في حديث ابن عباس من طريقه ولم يأت بشئ من الكفاية ثم قال استاذي صحيح وقال ابن الترمذي في الجوهري ان في هذه الزيادة غريبة جدا المأجدها في شئ من الكتب المتداولة بين اهل العلم وشيخ البيهقي وشيخ شيخه لم يأت حالها بعد الكشف والتنقيب وايضا فابراهيم بن طهمان وان خرج له والصحيح فقد تخلوا فيه ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وحكى عن محمد بن عبد الله بن عمار انه قال هو ضعيف مضطرب الحديث ورايت في كتاب البصري في في اسماء الرجال بخطه قال ابن حبان لا يراهم بن طهمان بل دخل في الثقات ودخل في الضعفاء وقد مرى احاديث مستقيمة تشبه احاديث الاشبات وقد مرى عن الثقات اشياء معضلات انتم كلامه ومع ما فيه من الكفر شأن بهذه الزيادة عن خالد الخلاء وقد اخرج البخاري الحديث من طريق عبد الله بن علي بن زيد بن دليم كلاهما عن خالد وليس فيه هذه الزيادة وكل منهما اجل من ابن طهمان وعمدى بالبيهقي فيما مضى من قريب في باب التسمية حتى يرى جرة العقبة بأول حصاة على الزيادة وحديث ابن عباس وهو قوله ثم قطع التلبية مع آخر حصاة يا غاضرة لست في الرايات المشهورة مع ان سند تلك الزيادة صحيح واجل من سند هذه وذكر هذه ههنا وصح سندها انتم كلاهما ابن الترمذي في باب استحباب طواف الافاضة يوم النحر قوله فصل الظهر يعني الم قال النورى هكذا صح هذا من رواية ابن عمر رضي الله عنه وقد سبق في باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر الطويل انه صلى الله عليه وسلم افاض الى البيت يوم النحر فصلى بمكة الظهر وذكرنا هناك الجمع بين الرايات والله اعلم وفي هذا الحديث اشبات طواف الافاضة وانه يستحب فعله يوم النحر واول النهار وقد اجمع العلماء على ان هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من اركان الحج لا يصح تركه ولا ينقضه ولا يفسد به يستحب فعله يوم النحر بعد المرمى والنحر والحلق فان أخره عنه وفعله في أيام التشريق أجزاءه ولا وعليه بالاجماع فان أخره الى ما بعد أيام التشريق أتى به بعد اجزائه ولا شئ عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال مالك وابو حنيفة اذا قضاها لم يزمه معدوم والله اعلم في باب استحباب نزل المحصب يوم النفر وصلاة الظهر وما بعده به قول عن عبد العزيز بن رفيع في بعض الروايات ونفع الفداء اسدى على سكن الكوفة وهو من مشاهير التابعين يعني نافع وليس بعد العزير بن رفيع عن انس في الصحيحين الا هذا الحديث الواحد قوله عقلت ان نفع الفداء في يوم النفر وفي يوم التروية في يوم النفر والثامن من ذي الحجة وسمى التروية بنفع الماشاة وسكن الرءاء وكسر الواو وتخفيف تحتانية لا تحركها وايررون فيها الملهوم ويتزودون من الماء لان تلك الأماكن لم تكن اذ ذاك فيها آبار ولا عيون واما الآن فقد كثرت جملها واستغنى عن حمل الماء وقد روى الفاكهي في كتاب مكة من طريق مجاهد قال قال عبد الله بن عباس يا مجاهد اذا رايت الماء بطريق مكة ورايت البناء يعلو خاشعها فخذ حذررك وفي رواية فاعلم ان الامر قد اظلك وقيل في نسخته التروية اقوال اخرى شاذة كذا قال الحافظ في الفتح قوله يوم النفر لا نفع النون وسكن الفداء الاصل من معنى قال القاري اى النفر الثاني وهو اليوم الثالث من ايام التشريق قوله لا يابطم الخ اعلم انما هو ما انبطم من الوادى واتسع وهو الحق يقال لها المحصب المعرب وحدها بين الجبلين المتقرب قاله الحافظ وسأق ما ذكره غيره والفرق بين الأبطم والمحصب قال بعض العلماء المتبادر من هذا الحديث انه عليه الصلاة والسلام اول صلاة صلاها في الأبطم هو العصر حديث انس في البخاري صريح في انه الظهر فيقدم الصريح على الظاهر قال الحافظ ولا ينافي حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم لم يركب الا بعد النزول لانه لم ينفق فنزل المحصب فصلى الظهر به قوله افعل ما يفعل امرأؤك الخ قال الحافظ خشي عليه ان يحصر على ذلك فينسب الى مخالفة اول فقرته الصلاة مع الجماعة فقال له صل مع أمراءه حيث يصلون فيه اشارة بان الامراء اذا ذاك كانوا لا يراهم ولا يرون على صلاة الظهر في ذلك اليوم وكان معين في شارة انس الى ان الذي يفعلونه جائز وان كان لا يتكلم افضل ام - وقال القاري اى لا تتألفه فان نزول به لا يابطم فانزل به وان تركه فتركه حدثنا ما يتولى على مخالفة من المفسد فيفيد ان تركه لعذر لا بأس به قوله كان يرى التحصيب سنة الخ قال الطبري التحصيب هو انه اذا نقر من صفة الى مكة للتوديع ينزل بالشعب الذي يخرج به الى الأبطم ويرقد فيه ساعة من الليل ثم يدخل مكة وكان ابن عمر يراه سنة وهو الاصح قال ابن المهام يحترقه عن قول من قال لم يكن قصدا فلا يكون سنة لما اخرج البخاري عن ابن عباس قال ليس التحصيب بشئ انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج مسلم عن ابي ذافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يأت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نزل الا بطم

باب استحباب نزول المحصب يوم النفر وصلاة الظهر وما بعده

بالحصىة قال نافع قد حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعد **ح**ل شنا ابوبكر بن ابي شيبة وابوكريفا لاجل شنا
عبد الله بن غير حدثنا هشام عن ابيه عن عائشة قالت نزول الابطح ليس بسنة انما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لان كان اسم
الخروج اذ اخرج **ح**ل شنا ابوبكر بن ابي شيبة حدثنا حفص بن غياث **ح** وحدثني ابو الروم عن حدثنا حماد يعني بن زيد **ح**
حدثنا ابو كامل حدثنا يزيد بن زريع حدثنا جيليل بعلم كلهم عن هشام بهذا الاسناد مثله **ح**ل شنا عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق
اخبرنا معمر بن الزهري عن سألوان ابا بكر وعمر بن عمر قالوا يزلون الابطح قال الزهري واخبرني عمر عن عائشة انها لم تكن تفعل
ذلك وقالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان منكر اسم **ح**ل شنا ابوبكر بن ابي شيبة واسحاق بن ابراهيم
وابن ابي عمر احمد بن عبد واللفظ لا يكر حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن عطاء عن ابن عباس قال ليس بالتحصيب شي انما هو نزل
نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم **ح**ل شنا قتبية بن سعيد ابوبكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال زهير
حدثنا سفيان بن عيينة عن صالح بن كيسان عن سليمان بن يسار قال قال ابو رافع لم يأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انزل
الابطح حين خرج من منى لكتي حذت فضربت قبته فجاك فنزل قال ابوبكر في رواية صالح قال سمعت سليمان بن يسار وفي رواية قتبية
خرج من منى ولكن حذت وضربت قبته فجاء فنزل وجهه المختار ما اخرج الجماعة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله اين تنزل غدا في حجتك فقال
هل ترك لنا عقيل من لا نزل قال نحن نازلون غدا نجيف بنى كنانة حيث تقامت قريش على الكفر يعني المحصب الحديث وفي الصحيحين عن ابي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نجيء من نازلون غدا نجيف بنى كنانة حيث تقام على الكفر وذلك ان قريشا وبني كنانة تحالفت على بنى هاشم
بفالمطلب ان لا يتكلموا بغيرهم حتى يسلوا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بذلك المحصب ام قُتبت بهذا انه نواه قصدا ليري لطيفة صنع
الله به ولينكر فيه نعمه سبحانه عليه عند مقايسته نزوله به لكان الى حاله قبل ذلك اعنى حال انحصار الكفار وفات الله تعالى وهذا امر يرجع
الى معنى العبادات ثم هذه النعمة التي شملت عليه الصلوة والسلام من النصر والتمتع على اقامة التوحيد وتقرير قواعد الوضع الا لى الذى دعا الله تعالى اليه
عبادة لينتفعوا به في دنياهم ومعادهم لا شك في انها النعمة العظمى على امتهم مظاهرها المقصود من ذلك المؤيد وكل واحد منهم جليل بنفكرها والتكبر
التام عليها لانه عليه ايضا فكان سنة في حقه لان معنى العبادات في ذلك تحقيق في حقه ايضا وعن هذا حصب الخلفاء الراشدين كذا في شرح الشكوة
للقارى **ح** قول **ح** يا حصبة الخ بفهم الحاء واسكان الصاد وهو المحصب **قوله** ليس بسنة الخ اي قصدي او من سنن الخ فحقى انه ليس من السنن
الذى يلزم فعله قاله ابن المنذر قد نقل الاختلاف في استحبابه مع الاتفاق على انه ليس من المناسك **قوله** اسم الخروج الخ اي اسهل توجهه الى
المدنية ليستوى في ذلك الباطن والمقدار ويكون مبيتهم وقيلهم في البحر وحيلهم رايهم الى المدينة وقال الطيبي لانه كان يترك فيه ثقله متاعه
اي كان نزوله بالابطح ليرك ثقله ومتاعه هناك ويدخل مكة فيكون خروجه منها الى المدينة اسهل قال القارى وفيه انه لا ينافيه قصد النزول
به للمعنى الذى ذكره ابن الهمام كما **قوله** اذا اخرج الخ اي اذا اراد الخروج الى المدينة **قوله** ليس بالتحصيب شي الخ اي من امر المناسك الذى يلزم
فعله وخالفه في ذلك ابن عمر فكان يراه سنة وليستد باله صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر كانوا يزلون به **قوله** قال ابو رافع الخ مرسل رسول الله
صلى الله عليه وسلم اسمه اسلم في شهر الاقوال العشرة **قوله** فضربت فيه قبته الخ اي خيمته توقيفا من الله تعالى قال ابو بكر فيمنع ان لا يسمع قوله نزل
عدا ان شام الله تعالى خيف بنى كنانة لانه في قوا الامم بالنزول فيه **قوله** فجاك فنزل الخ قال الحافظ لكان نزل صلى الله عليه وسلم كان النزول فيه
مستحيا اتباعا له لتقريره على ذلك وقد فعله الخلفاء بعد كما تقدم ثم قال فالحاصل ان من نزل في سنة كعائشة وابن عباس اراد انه ليس من المناسك
فلا يلزم تركه شي ومن انتبه كابن عمر اراد دخوله في عمر التامى بافعاله صلى الله عليه وسلم لا الا لزام بذلك ويحتج ان يصلح بما الظاهر والاحصاء للمعنى العاشرة
ويثبت به بعض الدليل كما دل عليه حديث انس وابن عمر رضى الله عنهم امروا في الدار المختاروا فانزل مكة نزل استثنائا ولو ساعة بالحصص ام - فتال
ابن عابد بن رم قوله ولو ساعة يقف فيه على راحلته يدعى كيصلى في الاصل السنة واما الكمال فما ذكره الكمال من انه يصلح فيه الظاهر والعصر المغرب
والعشاء وهيجة واحدة ليدخل مكة (بحر) وفي شرح الفتاوى للقارى والظاهر ان يقال انه سنة كفاية لان ذلك الموضع لا يسع الحاج جميعه في سنة
لا امر الخ وكذا غيرهم ان يزلوا فيه ولو ساعة اظهرا للطاعة ام - وفي المدة انما احتج مالك لمن يقتل شي ان لا يدع النزول به وسمع من لا يقتل
به في تركه وكان يقتل به سرا وفي العلانية يفتى بجميع الناس **قوله** قال ابوبكر في رواية صالح الخ قال النوى كذا هو في معظم النسخ ومعناه ان الرماية
الاولى وهي رواية قتبية وزهير قالوا فيها عن ابن عيينة عن صالح بن كيسان واما رواية ابوبكر في رواية صالح الخ قال سمعت سليمان بن
هذه الرواية اكمل من رواية عن لان السامح يحججه بالاجماع وفي العتقة خلاف ضعيف ان كان قالها غيره بل لم يسمع قد سمعت المسئلة ووقع في بعض

قال عن أبي رافع وكان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم حل شئ حرمة بن يحيى أخيراً بن وهب أخيراً بن يوسف عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال نزل أن شكركم الله غداً يخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر وحل شئ زهير بن حرب حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثنا الزهري حدثنا أبو سلمة حدثنا أبو هريرة قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى نحن نأزولون غداً يخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر وذلك أن قريشاً وبني كنانة حالف على بني هاشم بن المطلب أن لا يناكحوا ولا يبايعوه حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال أبو بكر في رواية صالح في رواية عن صالح قال سمعت سليمان والصواب الرواية الأولى وكذا نقلها القاضي عن روايتي الجهمود وقال هو الصواب قوله وكان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم الخ يعني الثاء والقاف وهو متاع المسافر وما يحمله على دوابه ومنه قوله تعالى وتكفل أكفك قوله أن شاء الله الخ هو على سبيل التبرك والامتنان للآية قوله يخيف بني كنانة الخ الخيف بفتح الغاء ما أخذ من غلظ الجبل والفتح عن مسيل الله قوله حيث تقاسموا الخ يعني قريشاً قوله على الكفر الخ أي لما تحالف قريش أن لا يبايعوا بني هاشم ولا يناكحوه ولا يؤثروهم في الشعب كما ساق تفصيله، قيل إنما اختار النبي صلى الله عليه وسلم النزول في ذلك الموضع ليتذكر ما كانوا فيه فيشكروا الله تعالى على ما أنعم به عليه من النعم العظيمة وعلمهم من دخول مكة ظاهراً على رغوات من سعة في إخراجهم منها ومبالغة في الصلح من الذين أساءوا ومقابلتهم بالحق والاحسان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قوله ونحن بمنى الخ هذا ظاهر في أنه قاله في حجة الوداع فيجعل قوله في بعض روايات الأوزاعي جيز أبلغ قد ورد مكة أي صادراً من منابها لطواف الروائع، وورد في بعض الروايات أنه قال ذلك زمن النعم وفي بعضها حين أراد حنيناً أي غزوة الفتح لأن غزوة حنين عقب غزوة الفتح فيجعل للمتحدث أي وقوعه مرق في حين عقب غزوة الفتح وأخرى في حجة الوداع والله أعلم قوله نحن نأزولون غداً الخ ويعلم من بعض الروايات أنه قال ذلك عدة يوم الفجر والمعاد بالغد هنا تلك عشر ذي الحجة لأنه يوم النزول بالهضبة فهو مجاز في الإطلاق كما يطلق أس على الماضي مطلقاً والآفتان العيد هو الغد حقيقة وليس مملاً كما قاله الكرماني، كذلك في شرح المواهب قوله وبني كنانة الخ قال الحافظ رحمه فيه اشعار بان في كنانة من ليس قريشاً إذا عطف يقتضيا المغايرة فبترجم القول بان قريشاً من ولد فهر بن مالك على القول بأنه ولد كنانة نعم لعقب المنصر غير مالك ولا مالك غير فهر قريش ولد المنصر كنانة وما كنانة فاعقب غير المنصر فلهذا وقعت المغايرة قوله ولا يبايعوه الخ في رواية محمد بن مصعب عن الأوزاعي عندنا حملان لا يناكحوه ولا يناكحونهم وفي رواية داود بن رشيد عن الوليد عندنا ما على وان لا يكون بينهم وبينهم شئ وهو اعتراف وهذا هو المراد بقوله في الحديث على الكفر قوله حتى يسلموا اليهم الخ يسلموا بعضهم أوله واسكان المعجمة وكسر اللام قال ابن اسحاق وموسى بن عقبة وغيرهما من أصحاب المغازي لما رأيت قريش أن الصحابة قد نزلوا أرضاً أصابوها ما تأراى أرض الحبشة وان عمر أسروا وان الاسلام فشيئاً في القبائل اجتمعوا على أن يقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يبلغ ذلك أباطال فجمع بني هاشم وبني المطلب فادخلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شعيرهم ومنعوه ممن أراد قتله فأجابوه إلى ذلك حتى كفاهم ففعلوا ذلك حمية على عادة الجاهلية فلما رأيت قريش ذلك اجتمعوا أن يكتبوا بينهم وبين بني هاشم والمطلب كتاباً أن لا يبايعوا ولا يناكحوه حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا ذلك وعلقوا الصحيفة في جوف الكعبة وكان كاتبها منصور بن عكرمة بن خازم بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصه شئت أصابعه ويقال أن الذي كتبها المنصر بن الحارث وقيل طلحة بن أبي طلحة العبدري قال ابن اسحاق فأنحازت بنوها شم وبني المطلب إلى ابن طالب فكانوا معه كلهم إلا أبا هب فكان مع قريش وقيل كان ابتداء حصرهم في الحرم سنة سبع من الهجرة قال ابن اسحاق فأقاموا على ذلك سنتين أو ثلاثاً وجزر موسى بن عقبة بأنها كانت ثلاث سنين حتى جحدوا ولو يكن يأتيهم شئ من الأقوات الأخفية حتى كانوا يؤذون من اطلعوا على أنه أرسل البعض آثاره شيئاً من المصلات إلى أن قام في نقص الصحيفة نفر من أشهر فذلك صنيعاً هشام بن عمرو بن الحرث العامري وكانت أم أبيه تحت هاشم بن عبد مناف قبل أن يتزوجها حبله فكان يصلمهم وهو في الشعب ثم شئ إلى زهير بن أبي أمية وكانت أمه عاتكة بنت عبد المطلب فكلمه في ذلك فوافقه ومشياً جميعاً إلى المظلم بن عدي وإلى زينة بن الأسود فاجتمعوا على ذلك فلما جلسوا بالحجر تكلموا في ذلك وأنكروا وتواطؤوا عليه فقال أبو جهم هذا امر قصير بديل وفي آخر الأمر خرجوا الصحيفة فنزحوا وأبطلوا حكمها وذكر ابن هشام أنهم وجدوا الأرض قد أكلت جميعاً فيها إلا اسم الله تعالى وأما ابن اسحق وموسى بن عقبة وعروة فذكر أن ذلك أن الأرض لتدعى اسم الله تعالى ألا أكلته وبقي ما فيها من الظل والقطيعة فالله أعلم كذا في الفتح، قال البرهان ما حاصله وهذا أثبت من الأول فعله تقدير تساوى الثمانيين جميعاً بأنهم كتبوا النخبين فأثبت في أحلامهم ذكر الله وفي الأخرى خلافة وعلقوا على ما في الكعبة والأخرى عندهم فأكلت من بعضها اسم الله ومن بعضها ما عداه لئلا يجتمع اسم الله مع ظلمه وانتهى - قال في الرواية فذكر صلى الله عليه وسلم ذلك

باب جواز الاستئذان والهدى والجزاء المأجل والبدن المأجل وكل واحد منهما من سبعة

وأجلتها وإن لا أعطى الجزاء منها وقال عن نعطيه من عندنا **وحل شئنا** أبو بكر بن أبي شيبة وعمر الناقد وذهير بن حوب
قالوا حل شئنا ابن عيينة عن عبد الكريم الجزري بهذا الأسناد مثله **وحل شئنا** اسحق بن إبراهيم أخبرنا سفيان وقال اسحق أخبرنا معاوية
ابن هشام أخبرني إلى كلاًهما عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن علي بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في حل شئنا أجر الجأزر
وحل شئنا محمد بن حاتم ومحمد بن مرقوق وعبد بن حميد قال عبد الله بن عمار قال قال الأخران حل شئنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني
الحسن بن مسعود أن مجاهدًا أخبره أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره أن نبي الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يقيم
عليه بدل منه وأمر أن يقسم ببل كلاًهما بحومها وجودها وجلالها في المساكين ولا يعطى في جزائها منها شيئاً **وحل شئنا** محمد بن حاتم
حل شئنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني عبد الكريم بن مالك الجزري أن مجاهدًا أخبره أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره أن علي بن أبي طالب
أخبره أن نبي الله صلى الله عليه وسلم أمره بمثله **وحل شئنا** قتيبة بن سعيد حدثنا مالك بن حمر وحل شئنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال
قرأت على مالك عن أبي زرارة عن جابر بن عبد الله قال أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البذرة غرسية والبقرة غرسية
الآن يطعموا يأكل أم والصحيح كافي الهداية وشراً هما أهما سواء في جزاء سبعهما ما ينتفع بعينه دون ما يستهلك وأية في الكفاية بما روى ابن سماعة
عن محمد بن أبي بشر عن أبي بصير عن أبيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
والتصدق بثمنه **قوله** وأجلتها أن يكسر الجسيم وتشديد اللام جمع جلال بكسر الجيم وتخفيف اللام وهي جمع تحمل بضم الجيم وهو ما يطرح على ظهر البعير
من كساء ونحوه وفي صحيح البخاري عن ابن عمر أنه كان يتصدق قبيلاتها قال المهلب ليس التصديق بجلال الدين فرفضاً وإنما صنع ذلك ابن عمر أنه أراد
أن لا يرجع في شئ أهل بيته الله وكافي شئ أصيب إليه، انفتح **قوله** وإن لا أعطى الجزاء منها شيئاً إلا المراد منع عطية الجزاء من الهدى عوضاً عن الجزاء
كما بينته رواية ابن جريح كآية في الباب بلفظ لا يعطى في جزائها منها شيئاً، قال البخاري وإنما إذا أعطى الجزاء كاملة أو تصدق عليه إذا كان فقيراً كما يقص
على الفقراء فلا بأس بذلك وقال غيره أعطوا الجزاء على سبيل الإجارة ممنع كونه معارضة وإنما أعطوا وصلة أو هدية أو زيادة على حقه فالقباس
الجزاء ولكن إطلاق الشارح ذلك قد يفهم من منع الصدقة لئلا تقع مسأحة في الإجارة لأجل ما يأخذ في جميع المال المأوضة، قال القحطبي ولما يخص
أعطوا الجزاء منها في الجزاء الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير **قوله** قال عن نعطيه من عندنا أي أجرته، والقائل على رضي الله عنه
أدلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا ظهر، قاله القاري في المرافعة **قوله** ولا يعطى في جزائها وأختلف في الجزاء فقال ابن التين الجزاء بالكسر اسم
للقمل وبالضم اسم للسواك قطعاً هذا فينبغي أن يقال بالكسر به صحت الرواية فإن صحت بالضم جاز أن يكون الجزاء لا يعطى من بعض الجزاء وأجرة
الجزاء وقال ابن الجزري وبعده المحب الطبري الجزاء بالضم اسم لما يعطى كالعالة وزاد معنى وقيل هو بالكسر كالحجامة والخياطة وجوز غيره الفقه
قال ابن أبي عمير الجزاء بالضم كالعالة ما يأخذ الجزاء من الذبعية عن أجره وأصلها اطراف البعير الراس واليدان والرجلان سميت بذلك لأن الجزاء
كان يأخذها عن أجرته، كذا في الفقه **قوله** أن علي بن أبي طالب أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الحافظ في حديث علي من الفرائد سوق الهدى
والوكة في نحو الهدى والاستئذان عليه والقيام عليه وتفرقة وان من جيب عليه شئ الله فله تخليصه ونظيره الزرع يعطى عشرة ولا يحسب شيئاً من نفقته
على المساكين، أم - وفيه تحجيل البدن قال القامحني التحجيل سنة وهو عند العلماء منقوص بالأكل وهو ما اشتهر من عمل السلف قال ومن رآه مالك الشافعي
وأبو ثور وإسحاق قالوا يكون لعبد لا شعاعاً ولا تليط بالدم قالوا ويحب أن تكون قيمتها ونفاستها بحسب حال المهدى وكان بعض السلف يحلل بالوشى
وبعضهم بالجيرة وبعضهم بالقباطي والملاحف والأثر قال مالك وتشق على الأسفة أن كانت قليلة الثمن لئلا تسقط قال مالك وما علمت من ترك ذلك
ألا ابن عمر استبقا للثياب لأنه كان يحلل الجلال المرتفعة من الأخطاء والبرود والمجبر قال وكان لا يحلل حتى يغدو من منى إلى عرفات قال وروى عنه
أنه كان يحلل من ذوالحليفة وكان يعقد اطراف الجلال على أذنانها فإذا شئ ليلة نزعها فإذا كان يوم عرفته جللها فإذا كان عند الخبز نزعها لئلا
يصيبها الدهر قال مالك وأما الجمل فينزع في الليل لئلا يغيرتها الشوك قال واستحب أن كانت الجلال مرتفعة أن يترك شققها وأن لا يحللها حتى يغدو
إلى عرفات فإن كانت ثمن يسير فمن حين يجر يمشي ويحل قال القاضي وفي شق الجلال على الأسفة فائدة أخرى وهي إظهار الأشعار لئلا يستتر تحتها
وفي هذا الحديث الصدقة بالجلال وهكذا قال العلماء وكان ابن عمر أو لا يكونها الكعبة فلما كسبت الكعبة تصدق بها والله أعلم **باب جواز**
الاستئذان في الهدى وأجزاء البدنة والبقرة كل واحد أحدهما عن سبعة **قوله** البدنة عن سبعة أم أي الأبل وظاهر أن البقرة
لا تسب بدنة وهو كذلك بالنسبة لئلا يلبسها في القاموس البدنة محركة من الأبل والبقرة كالأضحية من الغنم فهدى إلى مكة شرفها الله للذكر
الأشؤ وفي النهاية البدنة واحدة الأبل سميت بالعظما وسمتها وتقع على الجمل والناتة وقد تطلق على البقرة **قوله** والبقرة عن سبعة أم

وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا ابو الخيثمة عن ابى الزبير عن جابر وحل ثنا احمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا ابو الزبير عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلنا بالبحر فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في الابل البقرة كل سبعة متا في بدنة وحل ثنا محمد بن حاتم حدثنا وكيع حدثنا عن ابن ثابت عن ابى الزبير عن جابر بن عبد الله قال حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلنا البعير عن سبعة والبقرة عن سبعة وحل ثنا محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح قال اخبرني ابو الزبير عن جابر بن عبد الله قال شتركنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحج والعمرة كل سبعة في بدنة فقال رجل لجابر ايشترك في البدنة ما يشترك في الجزور قال لا هي الا من البدن وحل جابر الحديث قال بخروا يومئذ سبعين بدنة اشتركنا كل سبعة في بدنة وحل ثنا محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال فامرنا اذا احللنا ان نهدى ويحجم نفرنا في الهدية وذلك حين امرهم ان يخلوا من حجتهم في هذا الحديث حل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا هشير عن عبد الملك عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال كنا نقتسم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة فذبح البقرة عن سبعة نشترك فيها حل ثنا عثمان بن ابى شيبة حدثنا يحيى بن زكريا بن ابى زائدة عن ابن جريح عن ابى الزبير عن جابر قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقره يوم النحر وحل ثنا محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح وحل ثنا سيعل بن يحيى الاموي حدثنا ابى حنيفة عن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول خر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه وفي حديثين عن عائشة بقره في حجه وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا خالد بن عبد الله

وفي احاديث الباب دليل لمن هبتا كالأرامل العلوانه يجوز اشترك السبعة في البدنة او البقرة اذا كان كلهم متقربين سواء يكون قرية واحدة كالاضحية والمهدي او مختلفه كأن اراد بعضهم الهدى وبعضهم الاضحية وعند الشافعي ولو اراد بعضهم الحرم وبعضهم القرية جاز وعند مالك لا يجوز الاشترك في الواجب مطلقا واما الاشترك في الغنم فلا يجوز اجماعا قوله ايشترك في البدنة ما يشترك في الجزور الخ قال العلماء الجزور لغو وهو البعير قال القاضي وفرق هنا بين البدنة والجزور لان البدنة والمهدي ما يبدى اهداؤه عند الاحرام والجزور ما اشترى بعد ذلك ليغير مكانها فتوهم السائل ان هذا الحق فلا يشترك فقال في جوابه الجزور لما اشترى للنسك صار حكمها كالبدن وقوله ما يشترك في الجزور هكذا في النسخ ما يشترك وهو صحيح ويكون ما عجن من وقر جاز ذلك في القرآن وغيره ويجوز ان تكون صدرية اي اشتركا كالا شترك في الجزور وكذا في النسخ وقال القرطبي سمعت بعض شيوخنا يقول في هذا الحديث الجزور من البقر والبدنة من الابل وكأن السائل سأل هل يشترك في البقرة كما يشترك في البدنة ام كذا في شرح الكافي فليثقل قوله ويحجم النفر منا الخ فيه فوائد منها وجوب الهدى على المقتسم وجواز الاشترك في البدنة الواجبة لان دوا المقتسم واجب وهذا الحديث صريح في الاشترك في الواجب خلاف ما قاله مالك كما تقدمنا عنه قولا كنا نقتسم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال النووي في دليل للمذهبي الصحيح عند الاصوليين ان لفظ كان لا يقتضي التكرار لان احرامهم بالعمرة الى الحج مع النبي صلى الله عليه وسلم انما وجد مرة واحدة وحججة الوداع والله سبحانه وتعالى اعلم قوله خر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه الخ قال الزقاني عن نسائه بقره اي جنس بقره لا بعبود ولا غنم فلا يخالف ما رواه النسائي عن عائشة قالت ذبح عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ بقره بقره وقالت عائشة نحر صلى الله عليه وسلم عن آل محمد في حجة الوداع بقره واحدة رواه ابو داود من طريق يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة واعلمنا اسمعيل القاضي بأن يونس تفرقه بقوله واحدة وخالفه غيره وتعقبه الحافظان يونس ثقة حافظ وتابعه ميمر عن النسائي يلفظ ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع كالبقرة ما روى عن النسائي عن عمار الدهني عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ذبح عنا صلى الله عليه وسلم يومئذ بقره بقره نشاء يخالف لما تقدمنا منحه ولا شد وفيه فان عمار الدهني بضم الحاء واسكان الهاء ونون ثقة من رجال مسلم والادوية فزيادته مقبولة فانه قد حفظ ما لم يحفظ غيره وزيادته ليست مخالفة لغيره فان روايته ميمر في البقرة اريد بها الجنس اي لا يعبر ولا غنم حتى لا يخالف الراية الصحيحة ان عن كل واحدة بقره فشرط الشد وذا ان يتعد الجمع وقد لا يمكن فلا يثبت فيها رواية يونس التي حكم القاضي بشد وذهابا عنه انه قد يقول واحد لا يحمل من الحفاظ لا يحمل ان يونس ثقة حافظ واما حكمه بشد وروايته ومخالفة غيره له على القاعدة ان الشاء ما خالف الثقة فيه الملا بل كيف الحاكم بالنقر وان لم يخالف كما في متن الالفية انه في ذلك ولكن لم يجب عما ذكره الحافظ ما رواه النسائي ايضا من طريق يحيى بن ابى كثير عن ابى حنيفة عن ابى هريرة قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه في حجة الوداع بقره بينهن صحبة الحاك وهورشا هدي رواية يونس والله اعلم وقد تقدم من الكلام مسبوغا على ذبحه صلى الله عليه وسلم عن نسائه وعن عائشة في موضعين من شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام

باب اشراك الابل في البقرة

باب استحباب إتيان الهدى إلى الحرم ولا يجوز عليه شيء يسجد له -
وإن أعشه لإصير محرماً ولا يجوز عليه شيء يسجد له -
باب استحباب إتيان الهدى إلى الحرم ولا يجوز عليه شيء يسجد له -
وإن أعشه لإصير محرماً ولا يجوز عليه شيء يسجد له -

عن يونس عن زياد بن جبير بن عمرو بن علي رجل وهو بخير من الله بركة فقال إبعثها قياً ما مقيدة سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم
وحل ثنا يحيى بن يحيى وعمر بن دعر قال لا خبرنا الليث ح وحديثنا قتيبة حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير
وعمر بنت عبد الرحمن ان عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدي من المدينة فأنزل قلائد هديه ثم لا يجتنب شيئاً
ما يجتنب المحرم وحل ثنيه حمله بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب بهذا الاسناد مثله وحل ثناه
سعيد بن منصور وزهير بن حرب قال حدثنا شافعي عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وحل ثناه سعيد
ابن منصور وخلف بن هشام وقتيبة بن سعيد قالوا اخبرنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير وحل ثناه سعيد بن منصور حدثنا شافعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه قال
سمعت عائشة تقول كنت أقتل قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يهديها تين ثم لا يجتنب شيئاً ولا يتركه وحل ثناه
عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا افرح عن القاسم عن عائشة قالت قتلت قلائد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يهديها تين ثم لا يجتنب شيئاً ولا يتركه
قليد ح من اراد باب استحباب نحو الابل قياً ما معقولة قوله عن زياد بن جبير بن عمرو بن علي ح وحل ثناه
اي يري ان يخبرها بمكي في بعض الغزوات وقوله بركة اي صدره قولها بركة اي صدره قولها بركة اي صدره قولها بركة اي صدره
اي أثرها يقال بعث الناقة اذا آثارها اي حل عقابها فأرسلها او كانت بركة فهاجها وهذا الثاني هو المراد هنا قوله قياً ما الحافظ وقياً ما
يخبر قائمة وهي حال مقدرة وقوله أبعثها اي أبقها او العاقل محدث تقديره آخرها وقد وقع في رواية عن عائشة اي أخرها قائمة قوله مقيدة
قال الطبري السنة ان يخبرها قائمة معقولة الديل ليس في البقرة والغنم تزيح مضطجة على الجنب لا يسر سلة الرجل مقيدة حال ثنية اوصفة لقائمة
قوله سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم ان منسوبة الى المنصوب والمفعولية اي فاعلاً بها سنة محمداً او متبعاً سنة محمداً ويجوز رفعه ويدل عليه رواية الحربي في
المناسك بلفظ فقال له أخرها قائمة فاتها سنة محمداً صلى الله عليه وسلم قال الشيخ ابن العماد واخرج ابو داود عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
يخبرون البنية معقولة الديل ليس في قائمة على ما بقي من قوائمها ثم قال وانما من النبي صلى الله عليه وسلم أخرها قائمة فاعلاً يظهر قوله تعالى فاذا وجبت
جوزها والجوز بالسقوط وتحققه في حال القيام اظهر قول الاستدلال بقوله تعالى فاذا ذكر اسم الله عليها صوات اظهر وقد سطر ابن عباس في
بقوله قياً ما على ثلاث قرائن وهما ان يكون بعقل اكرية والاولى كونه اليسرى للاتباع رواه ابو داود باسناد صحيح على شرط مسلم وعن ابي حنيفة فخر
يدنه قائمة فكلت اهلك قياً ما من الناس لانها نكرت فاعتقدت ان لا تحريدها كالأبارة معقولة والحاصل ان القيام افضل فان لم يتسمل
فما لقود افضل من الاضطرار نعم خبر نحو الابل خلاف الاول وان ثبت عن مالك ما نقل عنه ان الابل لا يحل ذبحها والظاهر عدم ثبوت عنه فقد قال ابن
الاعلم حله حرك لك انما كرهه مالك واما ما وقع في بعض كتب الشافعية من ان نحو البقرة والغنم يحرم اجتماعها فهو غلط والصواب بما عاينه العبد في وغيره
يجوز اجتماعها كذا في المرافعة قال الحافظ وفي الحديث تعليم الحي هل وهذا السكوت على مخالفة السنة وان كان مباحاً وفيه ان قول الصحابي من السنة كذا
مرفوع عند الشافعي لا يحتاج الى هذا الحديث في صحيحها باب استحباب بعث الهدى الى الحرم ولا يري للهدى ينفسه استحباب تقليد وقيل القلائد
وان باعته لا يصير محرماً ولا يحرم عليه شيء بسبب ذلك قوله يهدي من المدينة الخ فيه دليل على استحباب الهدى الى الحرم ان من لم يذهب اليه
ليقتب له بشيء من غيره قوله قلائد هديه الخ جمع قلاوة وهي ما تعلق بالعنق ففيه استحباب تقليد الهدى وقيل قلائد قوله ثم لا يجتنب شيئاً
فيه ان من يهدي هدية لا يصير محرماً ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم ولا يجب عليه شيء وقد روي عن ابن عباس وغيره كما ينبغي انه يجتنب محظورات
الاحرام وهكذا حكى الخطابي عن اصحاب البراء قال الحافظ وهو خطأ عليهم والطاوي اهل بهرمه واستدل اللادوي بقوله هدية على ان الحديث
الذي رويته يميته مرفوعاً اذا دخل عشرة في الحجية فمن اراد ان يطعم فلا يأخذ من شعره ولا من اظفاره يكون منسوحاً بحيث عائشة اوتاً حقا قال ابن
ولا يحتاج الى ذلك لان عائشة انما تكرت ان يصير من يبعث هدية محرماً بمجرد بشه ولو تقرر من على ما يقتضيه في الشرع خاصة من اجتناب بالذلة الشعر
والظفر ثم قال لكن عموم الحديث يدل على ما قال اللادوي وقد استدل به الشافعية على اباحة ذلك وعشرة الحجية قال الحديث المذكور اخره مسلم وابو داود
والترمذي والنسائي قلت هو من حديث ام سلمة لامن حديث يميته فوهي اللادوي في النقل وفي الاحتجاج ايضاً فانه لا يلزم من ذلك على شرط
ما يجتنبه المحرم على المصحح انه لا يستحب فعل ما روي به الخبر المند كور لغير المحرم والله لم كذا حقه لفظ في الفتح قوله قلائد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
البدن لضم الياء جمع البنية وهي ناقة او بقره تنحر عكة سميت بذلك لانهم كانوا يسمنونها قوله ثم لا يجتنب شيئاً لا شعراً ولا شعراً ولا شعراً
في الابل والبقر قد سبق ذكر الخلاف بين العلماء في الاشعار وتحقيقه فليراجع قال النووي وفيه انه اذا ارسل هدية اشعره وقيل من بلد او ولد

ثربعت بها الى البيت واقام بالمدينة فما حرم عليه شيء كان له حلالاً وحديثي علي بن حجر السعدي ويعقوب بن ابراهيم الدقاق
قال بن حجر حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن القاسم بن ابي قلابة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث بالهت
افضل قلائد ما يبيد ثم لا يمسك عنه شيء لا يمسك عنه الحلال وحديثنا محمد بن مشقة حدثنا حسين بن الحسن حدثنا ابن عوف
عن القاسم عن امر المؤمنين قالت انا فتلث تلك القلائد من عن كان عندنا فاصبر فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حلالاً ولا يأتي ما
يأتي الحلال من اهلها وما يأتي ما يأتي الرجل من اهلها وحديثنا زهير بن حرب حدثنا جرير عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن
عائشة قالت لقد رأيتني افتل قلائد لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم فيبعث به ثم يقيم فينا حلالاً وحديثنا
يحيى بن يحيى والبرك بن ابي شيبة والوكري قال يحيى اخبرنا وقال الاخوان حدثنا ابو مغيرة عن الاعشى عن ابراهيم عن الاسود عن
عائشة قالت ربما فتلث القلائد لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول هدي به ثم يبعث به ثم يقيم لا يجنب شيئاً مما يجنب
الحرم وحديثنا يحيى بن يحيى والوكري قال يحيى اخبرنا ابو مغيرة عن الاعشى عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة
قالت اهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة الى البيت غنماً فقلدها وحديثنا اسحق بن منصور حدثنا عبد الصمد حدثني ابي حنيفة
محمد بن بخادة عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كنا نقبل الشاة فمرسل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حلالاً والحرم
منه شيء وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على طلح عن عبد الله بن ابي بكر عن عرق بنت عبد الرحمن انها اخبرته ان ابن زياد كتب الى
عائشة ان عبد الله بن عباس قال من اهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يخرج الهدى وقد بعثت بهدي فاكشيت الى بامرك
قالت عرق قالت عائشة ليس كما قال ابن عباس انا فتلث قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيد ثم لا يمسك عنه الحلال وحديثنا
آخر التقليد والاشعار الى حين يحرم من الميقات او من غيره قوله عن امر المؤمنين اهدي عائشة رضى الله عنها كما ورد في بعض روايات ابى النجم الاسماعيلي
قوله من عن اكبر الجملة وسكون المهادى الصوت وقيل هو المصبر منه وقيل هو الامور خاصة قال الحافظ وفيه رد على من كره القلائد من
الابرار واختار ان تكون من نبات الارض وهو منقول من رواية مالك وقال ابن التين لعل ما راد انه الاول مع القول بجواز كونها من الصنعة والله اعلم
قوله لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم ثم ترد الاسود عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الرواة عنها من اهل بيتها وغيرهم قال الحافظ
قال ابن المنذر انكر مالك واصحاب الرأي تقليد الغنم زاد غيره وكأني لم يبعثوا بالحديث ولم يخل لهم حجة الا قول بعضهم انها تصنع من التقليد وهو حجة
ضعيفة لا يقصود من التقليد الهلابة وقد تفقروا على انها لا تستعملها تصنع عنه فتقلد بما لا يضعفها والحنفية في اصل يقولون ليست الغنم من المقتل
نالحديث حجة عليهم من جهة اخرى قال الشيخ بدران الدين العيني وهذا افتراء على الحنفية ففي موضع قالت الحنفية ان الغنم ليست من الهدى بل كالبهائم
شعيرة بان الهدى اسم لما يهدي من النعمان المحرم ليتقرب به قالوا وادناه شاة لقول ابن عباس ما استيسر من الهدى شاة وعن هذا قالوا الهدى اهل
ولغيره غنم ذكورها وانما حتى قالوا هذا بالاجماع وانما مذهبهم ان التقليد في البهائم والغنم ليست من البهائم فلا تقلد لهدى المتعارف بتقليد ما
اذ لو كان تقليد ما استيسر لما تركوها وقالوا في الحديث المذكور تفرقه به الاسود ولم يكره غيره على ما ذكرنا وادعى صاحب البسوط انه ارشاذ فان قلت
يقال تركوها وقد ذكر ابن ابي شيبة في مصنفه ان ابن عباس قال لقد رأيت الغنم يرقى بها مقلدة وعن ابي جعفر رأيت الكباش مقلدة وعن عبد الله
ابن عبيد بن عيران الشاة كانت تقلد وعن عطاء رأيت انا شاة من الصبيان يسوقون الغنم مقلدة قلت ليس في ذلك كله ان التقليد كان في الغنم التي
سيقت في الاحرام وان اصحابها كانوا عربين على انا نقول انهم ما منعوا الجواز وانما قالوا بان التقليد في الغنم ليس بسنة قوله حدثنا محمد بن بخادة الخ
يحيى مصنومة ثوحار موهلة مخففة قوله ان ابن زياد وكتب الخ ابن زياد وهو عبيد الله بن زياد وعبيد الله هذا الذي قتله الحسين بن علي قال الحافظ
هو وهو بنه عليه الغسان ومن تبعه قال اللزوي وجميع من تحمله على صحيح مسلم والصواب ما وقع في البخاري وهو الموجود عند جميع رواة الموطأ ان زياد بن
ابى شفيان كتب الى عائشة وكان شيخ مالک حدث به كذلك في رضى بنى أمية واما بعد هم فاما كان يقال له الا زياد بن ابيه وقبل استلحاق معاوية كان
يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة الشقة تحت عبيد المذكور فولدت زياداً على فراشه فكان ينسب اليه فلما كان في
خلافة معاوية شهد جماعة على اقرار ابى شفيان بان زياداً ولد له فاستلحقه معاوية لذلك وزوج ابنه ابنته وامر زياداً على العراقيين البصرة والكوفة
جمعاه ووات في خلافة معاوية ستة وثلاث وخمسين امه قوله ليس كما قال ابن عباس الخ وقال عبد الله بن الزبير حين بلغه صنع ابن عباس
في ذلك بدعة ورتب الكعبة قال الطحاوي لا يجوز عندنا ان يكون حلف ابن الزبير على ذلك الا انه قد علم ان السنة على خلافه وقال سعيد بن منصور
حدثنا هشام بن عمار بن سويد حدثنا محمد بن عمار عن عائشة وقيل لها ان زياداً اذا بعث بالهدى امسك عما يمسك عنه المحرم حتى يخرج هدياً فقالت

ويك في الثانية أو في الثالثة وحل شناه يحيى بن يحيى أخبرنا المغيرة بن عبد الرحمن الخزامي عن أبي الزناد بهذا الإسناد قال
بينما رجل يسوق بدنة مقلدة وحل شناه محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر بن همام عن ميمونة قال هذا ما حدثنا
ابوهريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث منها وقال بينا رجل يشتري بدنة مقلدة قال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم وليك أركبها فقال بدت يا رسول الله قال يك أركبها وليك أركبها وحل شناه عمر الناقد وسيرج بن يونس قال حدثنا هشيم
أخبرنا حميد عن ثابت عن أنس قال أظنني قد سمعته من أنس وحل شناه يحيى بن يحيى ولللفظ له أخبرنا هشيم عن حميد عن ثابت
البتاني عن أنس قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يشتري بدنة فقال أركبها فقال أركبها بدت قال أركبها مرتين أو ثلاثا
وحل شناه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن ميسرة عن بكير بن الأخنس عن أنس قال سمعته يقول مر علي النبي صلى الله عليه وسلم
ببدنة أو هدية فقال أركبها قال أركبها بدت أو هدية فقال أن وحل شناه أبو بكر بن محمد حدثنا ابن بشر عن مسهر حدثني بكير بن
الأخنس قال سمعت أنس يقول مر علي النبي صلى الله عليه وسلم ببدة فذكر مثله وحل شناه محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن
ابن جريح أخبرني أبو الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول أركبها بالعرف
إذا الجئت إليها حتى تجد ظهرا وحل شناه سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن عمار حدثنا معقل بن أبي الزبير قال سألت جابرا
عن ركوب الهدى قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول أركبها بالمعروف حتى تجد ظهرا وحل شناه يحيى بن يحيى أخبرنا عبد الله
ابن سعيد عن أبي التياح أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ركوب الهدى قال لا تطلق أنا وسنان بن سلمة معتمرين قال في الطلق سنان
أنا الجئت إليها حتى تجد ظهرا فان مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها ودوى سعيد بن منصور عن طريق إبراهيم النخعي قال يركبها إذا أعيان قد ما يستخرج
على ظهرها وفي المسئلة مذهبنا من هو المنع مطلقا نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة
أم قال ابن المهر وقتل من المعنى ما يفيد وهو أنه جعلها كلها لله تعالى فلا ينبغي أن يصرف منها شيئا لمنفعة نفسه ثورنا اشتراط الحاجة ثابتا بالسنة
وهو ما في صحيح مسلم عن أبي الزبير النخعي بقيد منع الركوب مطلقا والسمع ورد بأطلاقه بشرط الحاجة رخصة فيبيع فيما وراءه على المنع لا على الذي هو
مقتضى المعنى لا يفهم الشرط أم وفي الدلالة المختار ولا يركب بلا ضرورة فإن اضطر إلى الركوب فمن ما نقص بركوبه وحمل متاعه وتصدق به على الفقراء
فإن أطلع منه غنيا فمن قيمته أم قال الحافظ وضمان النقص وافق عليه الشافعية في الهدى الواجب كالنذر ومنع سادس وهو وجوب ذلك
نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكا بظاهر الأمر بخلافه ما كانوا عليه في الجاهلية من الجيرة والسائبة قال ولا يمنع القول بوجوبه إذا
تعين طريقا إلى أنقاذ هجرة إنسان من الهلاك والله أعلم قوله ويك الخ قال السدي الظاهر أن المراد به يجوز الركوب إذا كان الماء عليه وقال المقرئ
قالها له تأدب لاجل من جفته له مع عدم خوف الحال عليه ويحل لغيره من عبد الله وابن العربي وأبى حنيفة حتى قال البيل لمن راجع في ذلك بعد هذا قال ولو
أنه صلى الله عليه وسلم اشتراط على ربه ما شرط لملك ذلك الرجل لا محالة قال المقرئ ويحتمل أن يكون فهو عنه أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية
في السائبة وغيرها فحرمه عن ذلك فعمله الخالتين في انشاء ورجعه حياض وغيره قالوا والأمهنا وان قلنا أنه لا يشاء لكنه استحق الذي يوقفه عن أمثال
الأمه الذي يظهر أنه ما ترك الأمثال عناداً ويحتمل أن يكون ظن أنه يلزمه غرم بركوبها أو ثوران الأذن الصادر له بركوبها إنما هو للشفقة عليه
فترقت فلما أغلظ له بأدلى الأمثال وقيل لأنه كان اشترط على هلكة من المجد وقيل بكلمة تعالى لمن وقع في هلكة فالحنه اشترت على الهلكة فأركب
فعل هذا هي أخبار وقيل هي كلمة تدغم بها العرب كلامها ولا تقصد معناها كقولهم لا أمرك ويقوته ما تقدم في بعض الروايات بلفظ ويحك يدل
ويك قال الهروي ويدل يقال لمن وقع في هلكة يستحقها ويخرج لمن وقع في هلكة لا يستحقها كذا في الفهرست وقد سبق تحقيق هذه اللفظة فيما مضى
والله أعلم واستنبط البخاري من هذا الحديث جواز انتفاع الواضع بوقفه وهو موافق للمذهب في الأوقاف العامة قوله في الثانية أو في الثالثة الخ
أي في إحدى المراتين متعان يقال قوله بدنة مقلدة الخ وثبت أنها كانت مقلدة تحلاً قوله وأظنني قد سمعته من أنس الخ والقائل وأظنني
قد سمعته من أنس هو حميد ووقع في أكثر النسخ وأظنني بنون وفي بعضها وأظنني بنون واحدة وهي لغة كذا في الشرح قوله قال وإن الخ هكذا
هرف جسيم النسخ وإن فقط أي وإن كانت بدنة والله أعلم قوله أركبها بالمعروف أي بوجه لا يلحقها ضربه قوله إذا الجئت إليها الخ إذا اضطررت
إلى ركوبها قوله حتى تجد ظهرا الخ أي موكباً آخر يا سب ما يفعل بالهدى إذا عطب في الطريق
قوله عن أبي التياح الضبى الخ التياح بمشاة فرق ثور مشاة تحت وبعاء مبهلة والضبى بضاد معجمة مضمومة وباء موحدة
مفترحة اسمه يزيد بن حميد البصري منسوب إلى بني ضبيعة بن قيس بن ثعلبة قال السمعاني نزل أكثر هذه القبيلة البصرة وكانت بها

سألت جابرا عن ركوب الهدى قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول أركبها بالمعروف حتى تجد ظهرا

معه ببلدة يسوقها فأزحفت عليه بالطريق فيعي بشأنا أن هي أبدعت كيف يأتي بها فقال لأن قدمت البلد لا أستحيين
 عن ذلك قال فأضحييت فلما نزلنا البطحاء قال لطلوع إلى ابن عباس نتحدث إليه قال فذكر له شأن بدنته فقال على الخبير سقطت
 بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بستان من رجل وأمره فيها قال مضى ثم رجع فقال يا رسول الله كيف أصنع بما أيدع عليهما
 قال أخرها ثم اصنع نعليهما في دهما ثم اجعله على صفتها ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رقتك **وحل ثنا يحيى بن يحيى**
 حلة تنسب إليه قوله فأزحفت عليه الخ قال لثوري هو بفتح الهنة واستكان الزاى وفتح الحاء المهملة هذا رواية المحدثين لا خلاف بينهم فيه قال
 الخطابي كذا يقول المحدثون قال وصوابه فالجود فأزحفت بضم الهنة يقال زحف البعير إذا قاموا زحفة وقال المهرى وغيره يقال أزحفت البعير
 وأزحفة السير بالالف فيهما وكذا قال الجوهري وغيره يقال زحف البعير وأزحفت لثان وأزحفة السير وأزحفت الرجل وقف بعيره فحصل أن انحسار
 الخطابي ليس بمقبول بل الجسيم جائز ومضى أزحفت وقف من الحلال والأعيان أم - والحاصل أن زحفت الثلاث ليس أكا فاصلا وزحفت بالهنة يستعمل
 قاصرا ومتعديا **قوله** فيعي بشأنا الخ ذكر صاحب المشارك والمطالع أنه رأى على ثلاث أوجه أحدها وهي رواية الجمهور فيعي بيائين من الأعيان
 وهو العجز ومعناه عجز عن معرفة حكمها فوطيت عليه في الطريق كيف يعمل بها والوجه الثاني في بياء واحدة مشددة وهي لغة بفتح الأولى والوجه
 الثالث في ضم العين وكسر النون من العناية بالشئ والاهتمام به كذا في الشرح **قوله** أن هي أبدعت الخ بضم الهنة وكسر الدال وفتح العين أسكان
 التاء ومعناه كتبت وأعييت وقفت قال البرعي قال بعض العرب لا يكون الأبطال إلا بظلم وظلم البعير هو غمره في شبيهة قال الكوفي والمحدث
 يرد عليه لأن المراد فيه عطيت أو وقعت بالكلية ألا تراها قال أزحفت عليه فيعي بشأنا أن هي أبدعت فكلامه يدل أن الأبدان اشتدت
 الأزحاف على رواية كسر النون على الشرط من قوله أن هي وضبطه بعض شيوخنا بفتح الهنة من أجل عطيها فعله هذا يأتي ما تقدم أم **قوله** لا أستحيين
 عن ذلك الخ بالحاء المهملة وبالفاء ومعناه لأسألت سؤالاً بليغا عن ذلك يقال أخفف المسئلة إذا أخرج فيها وأكثر منها **قوله** فأضحييت الخ بالضاد
 المحجمة وبعد الحاء ياء مشددة تحت قالوا ومعناه صرحت في وقت الضحى **قوله** على الخبير سقطت الخ فيه دليل لجواز ذكر الإنسان بعض ما حدثه للحاجة
 وإنما ذكر ابن عباس ذلك ترغيبا للسامع في الاعتناء بخبره وحسنه على الاستمالة وأنه علم بحق **قوله** مع رجل الخ أي ناحية الأسلى كما في اللقطة
قوله وأستره الخ بتشديد الهمزة جعله أصيرا فيها أي ليخبرها بمكة **قوله** بما أيدع علي الخ بصيغة المجهول أي بما حبس علي من الحلال من تلك البدن
 ولحقيل أبدع في لانه لم يكن هو لا كما لا تراها كانت يذرت يسوقها بل قال أبدع على تضمين معنى الحبس كما ذكرنا **قوله** أخوها ثم اصنع الخ بضم
 الموحدة ويجوز فتحها وكسرها أي خمس **قوله** نعليها الخ التي قلنا تها في عنقها - **قوله** ثم اجعله على صفتها الخ أي كل واحدة من النعلين على
 صفحة من صفحتي ستامها ليعلم من مزيه أنه هدى فيأكله من يتخذه من الفقراء - **قوله** ولا أحد من أهل رقتك الخ بضم المراء وسكون الفاء
 وفي القاموس الرقعة مثلثة أي دفقاتك فاهل ذائد والأضافة بيانية قال الطيبي سواء كان فقيرا أو غنيا وإنما منعوا ذلك قطعاً لا طمعا لئلا يخبرها
 أحد ويستعمل بالعطب أم - قال المازني نهاه عن ذلك حمية أن يتساهل فيخبره قبل أو أنه قال القريظي لأنه لو لم يخبرهم لم يكن أن يبادر فيخبره قبل أو أنه
 وهو من الموضع التي وقعت في الشرع وحلت مالها على القول بسد الذرائع وهو أصل عظيم لم يظفر به إلا مالك رحمه الله لدقة نظره أم - قلت وقد
 استعمل أصحابنا أيقظ كثيرا في مسائلهم والله أعلم قال النووي وفي المراد بالرقعة وجهان أحدهما أنهما الذين يخاطبون المهدي في الأكل وغيره
 دون باقي القافلة والثاني وهو الأصح وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث وظاهر نص الشافعي وكلام جمهور أصحابنا أن المراد بالرقعة جميع القافلة لأن
 السبب الذي منعت به الرقعة هو خوف تعذيبهم أي أنه هذا موجود في جميع القافلة فان قيل إذا لم تجزوا لأهل القافلة أكله وترك في البرية كان
 طوية للسباع وهذا اضاعة مال قلنا ليس فيه اضاعة بل العادة الغالبة أن سكان البوادي وغيرهم يتبعون منازل الحج لا لتقاط ساقطة ونحوه و
 قد أتى قافلة في اثر قافلة والله أعلم - واختلف العلماء في الأكل من الهدى إذا عطب فخره قال الكوفي ما عطب من هدى التطوع قبل بلوغه محله
 أباح لصاحبه أن يأكل منه عائشة وقال ابن عباس وابن المنذر لا يأكل منه صاحبه ولا سائقه ولا أهل الرقعة لنص الحديث وقال مالك الجمهور
 لا يأكل منه صاحبه ويغلب بينه وبين الناس وإن أكل منه ضمنه ومذهب مالك والجمهور أنه لا بدل على صاحبه فيما عطب وهو موضع بيان وأما ما
 عطب من الهدى الواجب قبل النحر فقال مالك والجمهور يأكل منه صاحبه ولا غنياً لأن صاحبه يضمه لأنه تعالى بذمته واختلف هل له بيعه
 فسنعه مالك وإجازة الجمهور أنا ما بلغ من الهدى محله فجمهور مذهب مالك أنه لا يأكل من ثلثه من الجزء والفدية ونذر المسكين ويأكل منها
 سوى ذلك وبه قال فقهاء المصارف وجماة من السلف قال الحسن يأكل من الجزء والفدية وقال مالك أن فعل فلا شئ عليه فيهما وقال الشافعي
 لا يأكل من الواجب ويأكل من التطوع والنسك ويهدي ويؤخر ويتصدق وهذا المتعة والقرآن عند نسك وقال أبو حنيفة لا يأكل من هدى التمتع

باب وجوب طواف الوداع وسقوطه على الحائض

والنوكرين إلى شيبه وعلى بن حجر قال يحيى خازن وقال الأخران حدثنا اسماعيل بن علية عن أبي التياح عن موسى بن سلمة عن ابن عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ثمان عشرة بدنة مع رجل ثم ذكر بمثل حديث عبد الوارث لم يذكر أبا التياح الحديث حل في أبو غسان
 المسموع حدثنا عبد الله بن علي حدثنا سعيد بن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس ان ذويبا ابا قبيصة حدثنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يبعث معه بالبدن ثم يقول ان عطيت مني شئ فخشيت عليه موتا فاغرها ثم اغمس نعلها في دمه ثم اضر به صفحتها
 ولا تطعمها انت ولا احد من اهل بيتك ثم حل ثنا سعيد بن منصور وزهير بن حرب قال حدثنا سفيان عن سليمان بن الاحول عن
 طاوس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينفرن احد حتى يكون آخر عمره بالبيت
 قال زهير ينصرفون كل وجه ولم يقل في حل ثنا سعيد بن منصور وابو بكر بن الوشبة واللفظ لسعيد قال الاحول ثنا سفيان عن ابن
 طاوس عن ابيه عن ابن عباس قال امر الناس ان يكون آخر عمرهم بالبيت كما انه خفف عن المرأة الحائض حل في محمد بن
 حل ثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح اخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس اذ قال زيد بن ثابت تفتي ان
 والقران والتطوع ولا ياكل من غيرها ام قال في الامانة ارجوزا كله بل يندب كالاضحية من هدى التطوع اذ ابلغ الحمر والمنعة والقران ولو اكل
 من غيرها ضمن ما اكل ام قال ابن عابدين قوله اذا باع الحرة فقيده لما سألني من ان حل لا يتعلق به لغير الفقراء مقيد بلوغه محله قال صاحب البحر
 والفرق بينهما انما ابلغ الحرة فقيده في ياله لراقة وقد سملت فالاكل بعد حصولها واذ المبلغ في بالصدق والاكل ثانياه وفي الله المختار وديق
 بدل هدى واجب عطية تعيب بما ينتم الاضحية وصنع ماشاء ولو تطوعا غيره وصنع فلا دية بل منه وضرب به صفحة سنامه ليعلم انه هدى للفقراء
 ولا يطعم ولا يطعم منه غيا لعدم بلوغه محله ام بتغير ليد في الباب محمول على المظهر عند اصحابنا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قوله
 ثمان عشرة بدنة الم تقدمة الرماية بدنة في النوى يجوزانها قضيتان ويجوز ان تكون قضية واحدة والمراد ثمان عشرة وليست في
 قوله ست عشرة نفرا الزيادة لانه مفهومة على ولا عمل عليه والله اعلم ونقل الواقدي انه عليه الصلوة والسلام استعمل على هديه ناجية بن خديج
 الأسلمى وامره ان يتقدمه بها وقال كان سبعين بدنة فهذا مخالف لرواية مسلم اللهم الا ان يقال العدة المذكورة في رواية مسلم تخص بخدمة
 ناجية له والباقي لغيره من رفقاته كما يدل عليه قوله وامره فيها والله اعلم **باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن**
الحائض قوله ينصرفون في كل وجه الم اي طريق طائفا وغير طائفت **قوله** لا ينفرن احد كوا الم اي النفر الاول والثاني او لا يخرج من احد كمن
 مكة والمراد به الاقفا **قوله** آخر عمره بالبيت الم اي بالطواف كما رواه ابو داود قال النوى فيه دالة لمن قال بوجوب طواف الوداع وانه اذا تركه
 لم يرد وهو الصحيح فمن ههنا وبه قال اكثر العلماء منهم الحسن البصري والحكم ومحمد والنوري وابو حنيفة واحمد والشافعي وابو ثور وقال مالك ودาวود بن
 هوسنة الاشئ في تركه وعن محمد روايتان كالزهيبي ام قال المحافظ والذري رأيت في الاوسط الاين المتذر ان واجبا الامر به الا انه لا يجب بتركه
 شئ ام قال الشيخ والى الله الدهلوى قدس الله روحه الشريف على ايجاب طواف الوداع تعظيم البيت ان يكون هو الاول وهو الاخر تصويرا لكونه هو
 المقصود من السفر وموافقة لعادتهم في توديع الوفد ولو كان عند النفر والله اعلم وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله طواف الوداع واجب يستحب ان
 يجعله آخر طوافه في الكافي للحاكم الشهيد ولا بأس بان يقيم بعد ذلك ماشاء ولكن لا يفضل من ذلك ان يكون طوافه حين يخرج وعن ابي يوسف والحسن
 اذا اشتغل بعد بل ومكة يعين للصدم وانما يعتد به اذا فعله حين يصد وأجيب بانه انما تستلزم مكة للنسك فعين ثم فراه منه جاء
 اوان السفر فطوافه حينئذ يكون له اذا حال انه على عزم الرجوع نعم روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا طاف للصدم ثم اقام الى العشاء قال
 احب ان يطوف طوافا آخر كيلا يكون بين طوافه ونفره حائل لكن هذا على وجه الاستحباب تحصيل المفهوم الاسم عقيب ما اصبحت اليه ليس ذلك
 بجمع اذ لا يستغرب في العرف تأخير السفر عن الوداع بل قد يكون ذلك وليس على اهل مكة ومن كان داخل الميقات وكذا من اتخذ مكة دارا ثريدا
 له انخرجه ليس عليه طواف صد وكذا فانت الم لان العود مستحب عليه ولا صار كما لمعته وليس على المعتمر طواف الصدم ذكره في التحفة وفي اثباته
 على المعتمر في ضعيف رواه الترمذي وفي البدائع قال ابو يوسف احب الى ان يطوف المكي طواف الصدم لانه وضع تخم انك الم وهذا المعنى
 يوجد في اهل مكة **قوله** عن المرأة الحائض الم وفي معناها النساء وعلى هذا الاستثناء اتفاق عامة اهل العلم وقد نقله بسط الكلام عليه
 وذكر ما روى عن بعض السلف من خلافه في باب بيان وجوه الاحرام في شرح حديث عائشة رضي الله عنها **قوله** اذ قال زيد بن ثابت تفتي الم
 ولعل هذه الحادثة بينهما جرت بعد ما بلغه فتوى ابن عباس وابو جري بينه وبين اهل المدينة من المراجعة في صحيح البخاري عن عكرمة ان اهل
 المدينة سألوا ابن عباس رضي الله عنهما عن امرأة طافت شرعا صحت قال لهم تمنعوا قالوا لا تأخذ بقولك وندم قول زيد قال اذ قد تم المدينة فاسألوها

وعثمان بن طلحة الحجبي فأغلقها عليه ثم مكث فيها قال ابن عمر فسألت بلالاً أحيان خرم ما صم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جعل
عمودين عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعود وسراة وكان البيت يومئذ على

في حجته، أم قال للشوكاني حمله على الرجوع إلى المدينة بعيد جداً، وقال الألباني ولكن في سناد حديث عائشة اسمعيل بن عبد الملك بن ابى الصغير وهو
قوله وعثمان بن طلحة الحجبي هو عثمان بن طلحة بن ابى طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب ويقال له الحجبي بفتح الموحدة والجيم ولأن
بيته المحبة للحجبة والكعبة ويعرفون الآن بالشيبيين نسبة إلى شبيبة بن عثمان بن ابى طلحة وهو ابن عم عثمان هذا ولله أيضاً صحبة ودواية،
قوله فأغلقها عليه أم أي أغلقها عثمان وفي الموطأ فأغلقها عليه والصغير لعثمان وبلال وفي رواية آتية فأجافوا عليها الباب قال الحافظ
والجمع بينهما أن عثمان هو الباب الذي لك لأنه من وظيفته ولعل بلالاً ساعد في ذلك ورواية الجمع يدل على أن الأبريد لك والمراد به وأما المحكمة
في إغلاق الباب فقال بعض العلماء يحتمل أن يكون في ذلك ثلاث زواجر عليه لتوفر ما عيهم على مراعاة أفعاله لياخذوها عنه وليكون في ذلك أسكن لقلبه
والجمع لخشوعه وأما دخول معه عثمان ثلاثاً ليعلم أنه عز عز ولاية الكعبة وبلالاً وأسامة لئلا يمتدح منته وفيه أن الفاضل من الصحابة قد كان
يخيب عن النبي صلى الله عليه وسلم في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هو ذو فطنة فيطعم على ما يطعم عليه لأن أبابكر وعمر وغيرهما من هو أفضل من بلال
ومن ذكر معه لم يشاركوه في ذلك قوله فسألت بلالاً أن هذا هو المحفوظ أنه سأل بلالاً وقم عن يميني عوانة من طريق العلان بن عبد الرحمن عن
ابن عمر أنه سأل بلالاً وأسامة بن زيد حين خرجا إلى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة فقلنا على حجته وكذا أخرجه البراء بن رزحواً والطبراني من طريق
ابن السائب عن ابن عمر قال أخبرني أسامة أنه صلى فيه ههنا ولمس والطبراني من وجه آخر فقلت ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم فقالوا إن كان محفوظاً
حمل على أنما سأل بلالاً السؤال، ثم أراد زيادة الاستشبات في مكان الصلوة فسأل عثمان أيضاً وأسامة ويؤيد ذلك قوله في رواية ابن عمر عن مسعود
ونسيت أن أسامة كرم صلى بصيغة الجمع وهذا أولى من جزمه عياض بوهو المراتب التي أشرنا إليها من عند مسلم وكأنه لم يفت على بقية المراتب و
لا يعارض قصته مع قصة أسامة ما أخرجه مسلم أيضاً من حديث ابن عباس أن أسامة بن زيد أخبرني أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل فيه لكنه
كثرت نواحيه فله يمكن الجمع بينهما بأن أسامة حيث أتيتها اعتدل في ذلك على غيره وحيث نفاها أراد أن في علمه لكونه ليريه صلى الله عليه وسلم حين صلى
وسياق مزيد ليطبق فيه في آخر هذا الباب أن شاء الله تعالى وفي الحديث من الفرائد سؤال المفضل مع وجود الأفضل والأكثر به والمحبة بخلافها
ولا يقال هو أيضاً خبر واحد فكيف يحتمل للشئ نفسه لأننا نقول هو فرد فيصم إلى نظائر مثله لوجب العلم بذلك وفيه السؤال عن العلم والحرص فيه و
فضيلة ابن عمر شدة حرصه على تتبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم ليعمل بما قاله عمرو بن عثمان بن عفان عن يمينه وكذا في هذه الرواية التي
رواها يحيى بن يحيى عن مالك وفي رواية اسماعيل بن مالك عن مالك عن عثمان بن عفان عن يمينه ووافقه عليه ابن القاسم والقاسمي وأبو مصعب ومجمل
ابن الحسن وأبو حنيفة وكذا الشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما وقد جزم البيهقي بترجيح رواية اسمعيل ومن وافقه وفي رواية عثمان بن
عمر عن مالك جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره قال الدارقطني لم تابع عثمان بن عمر على ذلك وسياق في رواية إلى أسامة وعبيد الله عن نافع بن
العمودين المتقدمين وفي رواية عبد الله بن يوسف عن مالك جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وليس بين هاتين الروايتين
مخالفة ولكن قوله في رواية مالك وكان البيت يومئذ على استعارة مشكل لأنه يشعر بكون ما عن يمينه أو يساره كان اثنين ولهذا عقب البخاري
برواية اسماعيل التي قال فيها عمودين عن يمينه ويمكن الجمع بين الروايتين بأنه حيث شئنا أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وحيث أفرسنا إلى ما صار إليه بعد ذلك ويرشد إلى ذلك قوله وكان البيت يومئذ لأن فيه أشعاراً بأنه تغير عن هيئته الأولى وقال الألباني في لفظ العمود
جنس يحتل الواحد ولا اثنين فهو محتمل بثبوت رواية وعمودين ويحتمل أن يقال لم تكن الأعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنان على سمت والثالث على
غير سمتهما ولفظ المتقدمين في الحديث السابق مشعر به والله أعلم قلت ويؤيد أيضاً رواية مجاهد عن ابن عمر التي تقدمت في باب وأخذوا من مقام
ابراهيم صلى الله عليه وسلم (من صحيح البخاري) فإن فيها بين الساريتين اللتين على يسار الداخل وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار وأنه صلى بينهما فيحتمل
أنه كان ثم عموداً آخر من اليمين لكنه بعيداً وعلو غير سميت العمودين فيصم قول من قال جعل عن يمينه وعمودين وقول من قال جعل عموداً عن يمينه وعمود
الكرام في احتمال آخر وهو أن يكون هناك ثلاث أعمدة مصطفة فصل الجنب الأوسط فمن قال جعل عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره لم يفتقر إلى الذي
صلى إلى جنبه ومن قال عمودين اعتبره ثم وجته مسبوقة بهذا الاحتمال، وكذا تحققت الحافظ في باب الصلوة بين السور من الفقه، ثم قال في باب الحج
قد تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في باب الصلوة بين السور بما يغني عن إعادة تكرار ذكره هنا لم يتقدم ذكره في رواية فليحتمل عند البخاري في
المغازي بين ذينك العمودين المتقدمين وكان البيت على ستة أعمدة سطرين صلى بين العمودين من السطر المقدم وجعل باب البيت خلف ظهره

سنة اعمدة ثم صلى **حدا** ثانيا ابو الوبيح الزهري في وقفية بن سعيد ابو كامل الجحدري كلهم عن حماد بن زيد قال ابو كامل حدثنا حماد حدثننا ابو الوبيح عن نافع عن ابن عمر قال قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فنزل بفناء الكعبة وارسل الى عثمان بن طلحة فجاؤا بالمفتح ففتح الباب قال ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم وبلال اسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وامر بالابغاف غلق قلبوا فيه مليا ثم فتح الباب قال عبد الله بن مسعود فبادرت الناس فتلقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم خارجا وبلال على اثره فقلت لبلال هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قلت اين قال بين العرجين تلقاء وجهه قال نسيت ان اسأله كم صلى **حدا** ثانيا ابن ابي عمير حدثنا سفيان عن ايوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح على ناقلة لاسامة بن زيد حتى اتناخ بفناء الكعبة ثم دعا عثمان بن طلحة

وقال في آخر روايته وعند المكان الذي صلى فيه مره حراء وكل هذا اخبار ما كان عليه البيت قبل ان يهدم ويبنى في زمن ابن الزبير فاما الان فقد بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع ان بين موقفه صلى الله عليه وسلم وبين الجدار الذي استقبله قريبا من ثلاثة اذرع وجزء من رقبته الزيادة مائة عن نافع فيما أخرجه ابو داود ومن طريق عبد الرحمن بن هدي والدارقطني في الغرائب من طريقه وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما عنه ولفظه صلى الله عليه وسلم بين القبلة ثلاثة اذرع وكذا أخرجه ابو داود عن هشام بن سعد عن نافع وهذا في الجدار ثلاثة اذرع لكن رواية النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ نحو من ثلاثة اذرع وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة وفي كتاب مكة للارزقي والقاكي من وجه آخر ان معاوية سأل ابن عمر ان صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اجعل بينك وبين الجدار خدعين او ثلاثة قطع هذا ينبغي لمن اراد الاتباع في ذلك ان يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة اذرع فانه نعم قد ما في مكان قد ميه صلى الله عليه وسلم ان كانت ثلاثة اذرع سواء تقم ركبته او يده او وجهه ان كان اقتل من ثلاثة اذرع **قوله** ثم صلى ثم قال الحافظ يستفاد منه ان قول العلماء تحية المسجد الحرام الطواف مخصوص بغير داخل الكعبة لكونه صلى الله عليه وسلم جاء فاناخ عند البيت فدخله فصل فيه ركعتين فكانت تلك الصلوة اما كون الكعبة كالسجدة المستقلة وهو تحية المسجد الحرام ثم قال وفيما تحية الصلوة في الكعبة وهو ظاهر في النقل ويتحقق به الفرض اذا فرق بينهما في مسئلة الاستقبال المقيم وهو قول الجمهور وعن ابن عباس لاقم الصلوة داخلها مطلقا وعلله بأنه يلزم من ذلك استدبار بعضها وقد ورد لا مبرا مستقبلا فيجعل على استقبال جميعها وقال به بعض المالكية وانظروا في الطبري وقال المازري المشهور في المذهب منع صلوة الفرض داخلها وجوب الامادة وعن ابن عبد الحكم الاجزاء وصحها بن عبد البر وابن العربي وعن ابن جبيب يعيد ابدل او عن اصبتان كان متعلا وأطلق الترمذي عن مالك جواز النوافل في غير الرقبة وفتح فيه الجماعة وفي شرح العمدة لابن دقيق العيد كره مالك الفرض او منعه فكانت اشياء الى اختلاف النقل عنه فذلك، ومن الشك ما نقله النووي في زوائد الروضة عن اصحاب ان صلوة الفرض داخل الكعبة ان لم يدبر جماعة افضل منها خارجا ووجه الاشكال ان الصلوة خارجا متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها فكيف يكون المختلف في صحتها افضل من المختلف ام **قوله** فجاؤا بالمفتح الى بكسر الميم وفي الرواية الاخرى المفتاح وما لفتان **قوله** فلبثوا فيه مليا الى طويلا **قوله** فبادرت الناس ان في رواية ايوب وكنت رجلا شاكيا قويا فبادرت الناس فبدرهم **قوله** ونسيت ان اسأله كم صلى ثم ورد في رواية يحيى بن سعيد عن البخاري قال (ابو بلال) نعم ركعتين وقد استشكل الاساعلي وغيره هذا مع ان المشهور عن ابن عمر بن طريق نافع وغيره انه قال نسيت ان اسأله كم صلى قال قد علم انه أحبوه بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة وغيره بالكيفية ونسوا ان يسأله عنها واجواب عن ذلك ان يقال يحتمل ان ابن عمر اعلم في قوله وهذه الرواية ركعتين على القدر المتحقق له وذلك ان بلالا أحببت له انه صلى ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في الفناء بأقل من ركعتين فكانت الركعتان متحققا وقروعا لما عرف بالاستقرار في مكانه ففعل هذا فركعتين من كل مؤذن عن كل مؤذن وقد جعلت ما يؤيد هذا رواية فاما من جهة اخرى بين الحديثين وهو ما أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق عبد العزيز بن ابي رزاد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث فاستقبل بلالا فقلت ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا فاشأنا ربي اى صلى ركعتين يا نافع واذا ركبته ففعل هذا في قوله نسيت ان اسأله كم صلى على انه لم يسأله لغيره لم يجبه لفظا وانما استفاد منه صلاة الركعتين بأشربة لا ينطقه وما قوله في الرواية الاخرى ونسيت ان اسأله كم صلى يعني صلى ان مرارة انما نتحقق هل زاد على ركعتين أولا واما ما نقله حريص ان قوله ركعتين غلط من يحيى بن سعيد لظن ان ابن عمر قد قال نسيت ان اسأله كم صلى قال وانما دخل ابوهم عليه بين ذكر الركعتين بعد فركعتين من كل مؤذن وقد ذكر الركعتين قبل وبعد فذكرهم من موضع الى موضع كذا قال الحافظ في الفتح ثم ذكر رواية يحيى بن عمار في شواهد ثم قال فانما هذا على تعليل جليل من جبال الحفظ بقوله من خلفه عليه وجه الجمهور بين الحديثين فقال يفرعوا

نفس الكعبة وما كان

فيه حتى خرج فلما خرج ركن في قبل البيت ركعتين وقال هذه القبلة قلت لها ما تأخيناها في زواياها قال بل في كل قبلة من البيت حل ثنا شيبان بن فروخ حدثناهما محمد بن عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وفيها ست سوارف قام عند سارية قدما ولويصل حل شني شريح بن يونس حدثنا هشيم اخبرنا اسمعيل بن ابي خالد قال قلت لعبد الله بن ابي او في صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت في عمرته فقال لا حل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا ابو المغيرة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لو احدثت عهد قومك بالكفر لبعثت الكعبة ولجعلتها على اساس ابراهيم فان قريشا حين بنت البيت استقصرت وبجعلت لها خلفا وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبه والوكرب قال اخبرنا ابن غير عن هشام بهذا الاسناد حل ثنا يحيى بن يحيى فرأى صورة قد عاينها من ماء فأتته به فطهر به الصورة لهذا الاسناد جيد قال بن عيسى فلعنه استقصى لشرعة عوده الخ وهو مفرع على ان هذه القصة وقعت عام الفتح ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح احدهما على الاخر فقال المذهب شارح البخاري يحتمل ان يكون دخول البيت وقم مرتين صلى في احدهما ولم يصل في الاخرى وقال ابن حبان في نسخة عندي في نسخة ان يجعل الخبران في وقتين فيقال لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ويجوز ان يكون في عتبات الكعبة في حجة التي خرج فيها لان ابن عباس نفاها واسند الى اسامة وابن عمر ثبتها واسند الى بلال الى اسامة ايضا في احاد الخبر على ما مر منها بطل التعارض وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووي بانه لا خلا لانه صلى الله عليه وسلم دخل في يوم الفتح لا في حجة الوداع ويشبهه ما روي الا في كتاب مكة من ثنيان عز غير واحد من اهل العلم انه صلى الله عليه وسلم انما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم خرج فلم يدخلها اذا كان الا كذلك فلا ينبغي ان يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالاول الذي في خبر ابن عبيدة وحين السفر لا الدخول وقا بفتح عذرا له ان يقطع من طريق ضيقة ما يشهد لهذا الجمع والله اعلم قوله في قبل البيت ان يصنع القاعات المبنية ويحيط بها سكان الباء كما في نظائره قيل معناه استملاك منها وقيل قابلهما وفي رواية الصحيح فصل ركعتين في وجه الكعبة وهذا هو المراد بقبليها ومعناه عند ايها قوله وقال هذه القبلة الخ قال الخطابي معناه ان امر القباية قد استقر على استقبال هذا البيت فلا ينبغي جعل اليوم وفصل اليه بلدا قال ويحتمل انه علمه سنة موقعة الامام وانما يفتق وجهها من اركانها وجوانبها وان كانت الصلوة في جميع جهاتها محزنة هذا كلام الخطابي ويحتمل معناه انما هو ان معنى هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي هو يستقبله لا الحرم ولا مكة ولا كل المسجد الذي حول الكعبة بل هي الكعبة نفسها فقط والله اعلم قوله في كل قبلة من البيت ثم فعل المراد قوله في عمرته اي سنة سبع عام القضية قوله قال الام قال النووي قال العلماء وسبب عدم دخوله صلى الله عليه وسلم ما كان في البيت من الاصنام في الصور ولم يكن المشركون يتركونه لتغييرها فلما فتح الله تعالى عليه مكة دخل البيت وصلى فيه وازال الصور قبل دخوله والله اعلم او قال الخطابي يحتمل ان يكون دخول البيت لم يقم في الشرط فلما اراد دخوله لمعنه كما منعه من الاقامة بمكة زيادة على الثلاث فلما قصد دخوله لملا يمنعه في السيرة عن علي بن ابي طالب قبل الهجرة فاذا زال شيئا من الاصنام وفي الطبقات عن عثمان بن طلحة بن عبد الله فان ثبت ذلك لم يشك على الوجه الاول لان ذلك الدخول كان لازالة شيء من المنكرات لا لقصص العبادة والازالة في الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح باب نقص الكعبة وبنائها قوله لو احدثت عهد قومك الخ يعني قريشا والحدثة بفتح الحاء وفي رواية اخرى لو احدثت قومك بكسر الكهمل وسكون الدال بدلها مثلثة بمعنى الحدوث اي قرب عهدهم يعني ان قريشا كانت تعظم امر الكعبة جدا فخشى ان يظنوا الاجل قرب عهدهم بالاسلام انه غير بناها ليعرف بالفخر عليه في ذلك وليستغاد منه ترك المصلحة لأمن الوقوع في الفسقة ومنه ترك الحرام المنكر خشية الوقوع في كفر منه وان الامام ليسوس بعينه بما فيه اصلاحهم لم كان مقصودا لا يمكن محو ما كان في الفتح قوله حين بنت الكعبة الخ كان بين ذلك البناء وبين المبعث النبوي خمس سنين وقال مجاهد كان ذلك قبل المبعث خمس عشرة سنة والاول اشهر وربع جز من احقاق قال النووي قال العلماء بنى ابي عبد خمس صررات بنته الملائكة ثواب ابراهيم صلى الله عليه وسلم ثور قريش في الجاهلية وحضر النبي صلى الله عليه وسلم هذا البناء في خمس وثلاثين سنة وقيل خمس وعشرون وفيه سقط على الارض حين وقع انارة ثوبه ابن الزبير ثم الحجج بن يوسف واستمر الى ان كان على بناء الحجج وقيل بنى مرتين آخرين اثلاثا وقدا وضمت في كتابه يصالح الناس الكبير قوله استقصرت الخ قال النووي معناه قصرت عن تمام بناها واقصرت على هذا القدر لقصور النفقة بهم عن تمامها محاسبا في بعض تقاصيله قوله ولجعلت لها خلفا الخ بصيغة المتكلم عطف على جعلتها لا بصيغة التانيث الغائب عطف على استقصرت كما توه القابسي وقوله خلفا بفتح الخجمة وسكون اللام بعد هاءاء وقد نشرها هشام ولويه بقوله خلفا يعني بابا كما في البخاري تعليقا واخرجه ابن خزيمة عن

قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن محمد بن ابي بكر الصدوق اخبر عبد الله بن عمر عن عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما تولى ان قومك حين بنوا الكعبة اقتصر من قواعل ابراهيم
 قالت فقلت يا رسول الله فلا تتركها على قواعل ابراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو احدثت ان قومك بالكفر فقل عبد الله
 ابن عمر ان كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين
 اللذين يليان الحجر الا ان البيت لم يتم على قواعل ابراهيم وحل شئ ابو الطاهر اخبرنا عبد الله بن وهب عن عذرة حم وحديثي
 لهر بن سعيده الا اني حدثنا ابن وهب اخبرني عذرة بن بكير عن ابيه قال سمعت نافعاً مولى ابن عمر يقول سمعت عبد الله بن ابي بكر
 ابن ابي قحافة يحدث عبد الله بن عمر عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لولا
 ان قومك حدثوا بك يا هذلي اقول بك فلا نفقت كنز الكعبة في سبيل الله وكجئت بايها بالارض لا دخلت فيها من الحجر
 وحل شئ محمد بن حاتم حدثني ابن مهدي حدثنا سليم بن حيان عن سعيد بن يحيى ابن ميثاء قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول
 حدثني خالتي يعني عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عائشة لو كان قومك حدثوا بك يا هذلي لولا ان قومك حدثوا بك
 بالارض جعلك لها يابا يابا شرقيا واباغربيا وزدت فيها ستة اذرع من الحجر فان قرينها اقتصر بها حيث بنت الكعبة
 وحل ثنا هناد بن السري حدثنا ابن ابي ربيعة اخبرنا ابن ابي سليمان عن عطاء قال لما استرق البيت
 ابن كريب عن ابي اسامة وادرج النخعي ولفظه وجئت لها خلفا يعني بابا آخر من خلفت يقابل الباب المقدس قوله ان عبد الله بن محمد بن ابي بكر
 الصدوق اخبرنا عبد الله بن محمد بن القاسم بن محمد قوله اخبر عبد الله بن عمر ان نجيب جلا الله على المفعولية وقاها ان سالما كان ساضرا لذلك فيكون
 من روايته عن عبد الله بن محمد قوله الذي تروى اي المروى قوله لئن كانت عائشة سمعت ان ليس هذا لشكا من ابن عمر في صدوق عائشة
 لكن يقع في كلام العرب كثيرا اصورة التشكيك والمراد التقريظ اليقين قوله استلام الركنين ان افتعال من الاستلام والمراد هنا من الركن بالقبلة او
 اليد قوله يليان الحجر ان اي يقران من الحجر بكسر المجهلة وسكون الجيم وهو معروف على صفة نصف دائرة وقد راعها تسع وثلاثون ذراعا والقد
 الذي اخرج من الكعبة سياقي قريبا قوله لا نفقت كنز الكعبة ان قال الحافظ لم ار هذا الزيادة الا من هذا الوجه ومن طريق آخر اخرجها
 ابو عوانة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير عن عائشة اه - قال النووي وفيه دليل لجزا انفاق كنز الكعبة ونذر رعا القاضية من
 مصانحها في سبيل الله لكن جاء في رواية لا نفقت كنز الكعبة في بناءها وبنائها من سبيل الله فلعلة المراد بقوله في الرواية الاولى في سبيل الله
 والله اعلم قال القرطبي ركن الكعبة المالك المحقق ما يجد في ايها قال عياض وكان في الحياهلية ينفقون منه فيما يحتاج اليها بيت ويقرون الف
 ولا يترجون اليه تعظيما لها فاقره صلى الله عليه وسلم على ما كان عليه ولم يتعرض له للعلة التي ذكر وهو خوف ان تقول قريش وتكره كما
 تنكر بناء البيت على عاقبه في تعظيم تغيير ذلك فاقره صلى الله عليه وسلم ولغيره استلاما لهم اقره ابو بكر ثوان عمر بن يوسف فخالقه
 بعض الصحابة واخبر بان صاحبه لم يفعل وقال له اني ان الله قد بين موضع كل مال ولما في ابقاء ما لها وحديثها من الترهيب للعدو قال القرطبي
 وليس من كنز الكعبة ما تحلى به من الذهب والفضة كما ظنة بعضهم فان ذلك ليس بصحيح لان حليتها حبس عليها فحصرها وقتا دلبها لا يجوز صرفها
 في غيرها وحك حليتها حكم حلية السبع والصحف المحبين في سبيل الله تعالى فانه لا يجوز تغييره عما اوجبه الذي حبس فيه وانما انزها فحسلة
 ما يجد على ايها بعد نفقة ما يحتاج اليه كما تقدم قوله بايها بالارض ان اي ملاصقا بها قوله لما احترق البيت ان قال الا في لا بد من تقديم ما تقدم
 به معنى الحديث قاله الليثي وغيره من المؤرخين ان معاوية كان محمدا بن يزيد بالخلافة واخذ الناس بذلك وتأخر عن الدخول فيه الحسين بن
 عبد الله بن عمر عبد الله بن الزبير فلما توفي معاوية وبويع ليزيد لم يكن عليه اهم من مبايعته الثلاثة فكتب الى عامله بالمدينة اما بعد فقد حسينا
 وابن عمر وابن الزبير يا البيعة اخلا شديدا ليس فيه اخصه والسلام فارسل الى الحسين وابن الزبير فوعده ان باتية من القتل ثم خرج ابن الزبير تحت
 ليل الى مكة فارسل فوطيه فلم يوجد لانه اخذ طريق الاعظم واقتفل العامل فوطيه الى المساء فارسل الى الحسين فوعده ان ياتيه من القتل
 فخرج ايضا تحت ليل في بيته واهل بيته الى مكة فلما استقر بها ارسل اليها اهل الكوفة ان اثنتا ثمانية بعك فخرج ابيهم اخذوا فقتله عبد الله بن زياد
 من قبل يزيد قبل وصوله اليهم فبعث برأسه واهل بيته الى يزيد فلما قتل على الحجاز لابن الزبير فقام في اهل مكة فعظم قتل الحسين ودفن اهل
 العراق فقال هو غدر ونجروا شر اهل العراق اهل الكوفة ارسلوا الى الحسين ليولوه عليه فخذلوه وخلع اهل المدينة بيعة يزيد واخرجوا املا
 ومن معه من بني امية فكتبوا الى يزيد يعرفونه فاستحضر عمر بن سعيد بن العاصي فعرّفه الخبر وامره ان يسير في الناس اليهم فقال يا امير المؤمنين

زمن يزيد بن معاوية حين شزا اهل الشام فكان من امره ما كان تركه ان الزبير حتى قد علم الناس لموسم يريد ان يخرجهم ويخرجهم
 كنت ضبطت لاهل البلاد واحكمت الامور فاما الآن اذ صارت افماهي ومائة ايت نواق قولنا من هو اجد رجلا مشي قتل يا قتل يا قتل يا قتل يا قتل
 ابن قيس الغفري فأتى فقال قبا الشوري يا امير المؤمنين فعرفه الخيزرق ان راوى فرائسته يعجب سرقا فوجت في الخيزرق قال به يزيد بن الزبير فقال
 يا امير المؤمنين عشرين وعشرين وبن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبنه ارف ان تعرفهم فقال اخرج قتل يا قتل يا قتل يا قتل يا قتل يا قتل يا قتل
 فجاء رجل عورثا الراس كانا يقطع رجليه من وحل اذ اشترى قتل قال فيم الشوري يا امير المؤمنين نه به الخيزرق قال في قدمت اليك واتي بليك
 فيهم فقال قتل فقال دع العتاب وهات الراي فقال ارف ان تحت اليهم جيشا كشيئا غليظة قد جيبه ارجامهم فقال يزيد انت لها ولا اهل ضيف
 فقال ان امرتي بمصارعتهم فاذا اضعف منهم وان كنت تريد الراي والتدبير فانا قومي قال فيجهم فخرج مناوي يزيد بنينا في الناس ان يسيرا والالحاج
 على اعطياهم وزيادة مائة دينار معونة فانتدب الى ذلك اشياش القاليس فيهم اكبر من ابن نجسين ستة فلما فرغ مسلم من جهازه دخل على يزيد
 فودعه وقال له مرحى بركة الله وار حدث بك حادث فاستخلف على الناس حصين بن غزية السكوني واذا نزلت بالمدينة فاندبراهم لاثلاثا فان اجابوا
 ودخلوا فيما خرجوا عنه فانقضت منهم ابي ابن الزبير وان ابوا فاجزهم اقتال وان ظهرت عليهم فاجزهم المدينة ثلاثا فيما فيها من الطعام واسلحهم المال
 فلما اشرف على المدينة باهل الشام خرجوا اليه في جموع كثيرة وهشة قتال لم ياحسن منهم قتلوا راسهم اهل الشام هابهم وكبروا فقتلهم في سبيلهم
 مسلم يدعوهم الى الطاعة ويخبرهم يزيد وقال يا اهل المدينة اني اكره اراقة دمه فكبروا بها كحركهم واتي اوجلكم ثلاثا فسن ارفعوني ورايح المحن فقلت
 منه وانصرفت سكر الى هذا المحن الذي بكه وجه عليه المراق واستفاق واذا بميت كذا قتل عذرا اليكم فقالوا يا اعداء الله لا تمشي بجهنم كورق
 ان تجوزوا اليه اتركنا كمر حتى نقتل نلكم ولا تكون من نيكه علينا لغزويت الله لثمينوا وتلحن افيه ابدا فاما فرغ الاجل زاهاه مسلم باهل الضمير قد
 انقضت الاجل ما تصنعون ائتسارن امرتكم ايون قالوا بل نحارب فوقع القتال بالبحر وكانت الهزيمة على اهل المدينة وهم وفقوا اشرة المشهورة والايح
 مسلم المدينة ثلاثا ثم اخلا البيعة عليهم ليزيد بن علي الفهم عييل له ان شاء يلح وان شاء اعتق وان شاء قتل وكان سبب الهزيمة ان بني حاشرة من
 اهل المدينة ادخلوا عليهم القوم من حجتهم فكانت الهزيمة وصرح الناس والصبيان وركب الناس بعضهم بعضا في الطرقات وبقت يقتل من
 وجوه الناس سبعائة من قريش والانه سار ووجه الموائج من منبرهم من النمل والصبيان والاحيد والموالي عشرة آلاف وقيل ان الذي مات من
 القراء سبعائة ثم رحل مسلم الى مكة فلما بلغ فديدا حضرة الخوفا فاستخلف على اهل الشام حصين بن نيزر السكوني بعد يزيد اليه بذلك حسيما
 تقدم فزل حصين مكة فصار هاهنا وني لبنت يا المنجنيق وحرقتها فبعد انقضاء اربعة وستين يوما من الحصار رجع ابن الزبير ان يزيدات
 ولم يبلغ حصينا واهل الشام صوبه فناداهم ابن الزبير ان طاعتكم هلك فوالله اني لو لم يصدقوه لوطا استبقوه رجوا حولين الى الشام
 وبايع اهل الشام ليزيد بن معاوية بن يزيد وهو ابن نيف وحشرين سنة وذلك سنة اربع وستين من الهجرة ثو توفى معاوية بن يزيد بعد
 يوم من ولايته وبايع اهل الشام بعد مروان بن الحكم وتوفى يزيد وهو ابن ثمان وثلاثين سنة وكانت خلافة ثلاثه اعوام وثمانية اشهر ثو توفى
 مروان بعشرة اشهر من خلافة ولويج لابنه عبد الملك بن مروان ولويج لابن الزبير عند موت معاوية بن يزيد بالبحر ومكة وتسمى باللقبة
 واذا عن له سائر الارض الا الارض بعد ان اقام الناس شهرين بلا خليفة وبعث عامله الى الحجاز والشرق وبقي خليفة الى ان قتل بالحاج بمكة بعد
 ان حوصر بمكة وذكر ابو عمر في التقصى ان مالكا رحمه الله كان يقول ابن الزبير احق بالخلافة من مروان وابنه قوله احترق الخ تغدس في
 كلامه البياهي ان حصين بن نيزر السكوني الموجه من قبل يزيد رمى البيت بالمنجنيق وحرقه وقيل في تحريقه ان رجلا من اصحاب ابن الزبير رفع
 قبسا على رجه فطارت شرارة فاحترق السارية فاحترق البيت قال السهيلي وقيل ان شرارة طارت من ابي قبيس وقيل من يد امرأة قوله حين
 غزاه اهل الشام الخ يعني حين غزى اهل الشام ابن الزبير بمكة ولم يكن الغزو لبنت الله قوله فكان من امره ما كان الخ وللغالي في كتاب مكة من
 طريق ابي اويس عن يزيد بن رومان وغيره قالوا لما احرق اهل الشام لكعبة ومروها بالمنجنيق وهت الكعبة قوله تركه ابن الزبير اي ليراه
 اهل الافاق ليشنع بذلك على بني امية - قوله يريد ان يخرجهم قال النوى اما الحرف الاول فهو يخرجهم بالجمع والرواء بعد مهاجرة من الجرامه
 اي يشجعهم على قتالهم باظهار قبح فعالهم هذا هو المشهور في ضبطه قال القاضى ورواه العذري يخرجهم بالجمع والياء الموحدة ومعهما يختبرهم
 وينظر ما عندهم في ذلك من حمية وغضب لله تعالى ولنبته واما الثاني وهو قوله يخرجهم فهو بالخاء المملة والرواء والياء الموحدة واوله مفتوح
 ومعهما لا يفيظهم اي يروى قد فعل بالبيت من قوله جريت الاسد اذا غضبته قال القاضى وقد يكون معناه يخرجهم على الحرب ويخرجهم عليها و
 ويؤكد عزائمهم لذلك وقال رواء اخرون يخرجهم بالخاء والزاي يشد قوتهم ويغلبهم اليه ويجلبهم خزياله وناصرين له على مخالفيه وحزب الرجل

على أهل الشام فلما صد الناس قال يا أيها الناس شيروا على في الكعبة ألقوها ثيابي بناؤها أو أصلم ما وهي منها قال ابن عباس
 فاني قد فرقتي رأيت فيها أرى ان تضمر ما وهي منها وتدع بيتا أسلم الناس عليه وأحجارا أسلم الناس عليها وثبت عليها النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال ابن الزبير لو كان أحدكم حارق بيته ما رضى حتى يجده فكيف بيت ربكم اني مستخير ربي ثلاثا ثم عازم على أمرى لما
 مضى الثلاث اجمع رأيت على ان يبتعضها فتحاماه الناس بان ينزل بأول الناس يصعد فيه أمر من السماء حتى يصعد رجل فالق منه
 حجارة فلما لويده الناس أصابته شئ تتابعوا فتقصه حتى بلغوا به الأرض فجعل ابن الزبير أعمى فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه
 وقال ابن الزبير اني سمعت عائشة تقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان الناس حديث عهد بكفر وليس عندي من النفقة
 ما يقربني على بناءه لكنك أدخلت فيه من البحر خمسة أذرع ومن البحر حتى أتاك أشتا نظر الناس إليه فبني عليه البناء وكان طول الكعبة
 احدى ألافق ولست أخاف الناس قال فزاد فيه خمس أذرع من البحر حتى أتاك أشتا نظر الناس إليه فبني عليه البناء وكان طول الكعبة
 ثمان عشرة ذراعا فلما زاد فيه استقصع فزاد في طوله عشرة أذرع وجعل له بابان أحدهما يلدخل منه والآخر يخرج منه
 فلما قتل ابن الزبير كتبته الحجاج الى عبد الملك بن مروان يخبره بذلك وخبره ان ابن الزبير قد وضع البناء على أسس نظرا إليه
 من مال اليه وتحارب القوم قالوا قوله فلما صد الناس الخ يعنى انصر قواعن الزوم قال ذلك لاهل مكة ويحتمل ان يبنى الضرعاء النافق بقى خواص
 اهل البيت قوله اشيروا على الخ فيه دليل لاستحياب مشاورة الامام ايا الفضل والعرفة في الامور المهمة قوله قد فرقتي رأيت الخ قال النووي
 هو بضم الفاء وكسر المراءى كشفت وبين قال الله تعالى وقرا اذا فرقت ماى فصلناه وبيناه هذا هو الصواب في ضبط هذه اللفظة ومعناها ومكلا
 ضبطها القاصي المحققون وقد جعله الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين في كتابه غير الصحيحين فرق بفتح التاء بغير خات انكره عليه غلطوا الحميدي
 في ضبطه وتفسيره قال الكوفي ورجح ابن الزبير حين اختلاف الصحابة عليه بحديث عائشة في قوله كان اح كرا حارق بيته الخ قال ابن لا تتم هذه
 الحجة بتمامها لانه يروى عليها ما ذكر ابن عباس وما ذكر مالك للرشيد وانما اتمموا بناءها الى حديث عائشة قوله حتى يجده الخ قال النووي هكذا هو
 في اكثر النسخ يجده بضم الياء وبداي واحد وفي كثير منها يجده بلامين وهما بفتح قوله حتى يصعد رجل الخ وقال ابن عيينة في جامعه عن داود
 ابن سبور عن عمار قال خرجنا الى منى فأتى بناي ثلاثا ننظر العذاب وارتيق ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنو نسيه فهدى في رواية الى اوليس
 المذكرة شرعنا ما كان يصلم ان يعاد في البيت فينوبه فنظروا الى ما كان لا يصلم منها ان يبنى به فأمره ان يحمله في حوت الكعبة فيدن وتتبعوا
 قواعد ابراهيم من شواجر فلم يصيبوا شيئا حتى شق على ابن الزبير ثم اذكرها بعد ما معنوا فنزل عبد الله بن الزبير فكشفنوا له عن قواعد
 ابراهيم وهي حجارة مثال الخلف من الابل فانقضوا له ان حركوا تلك القواعد بالعدل فنقضت قواعد البيت ورأوه بنيا ثامر بوطا بعضه ببعض
 فجعل الله وكبره ثم احضر الناس فأمروهم وشارفهم فنزلوا حتى شاهدوا ما شاهدوا ورأوا بنيانا منصلا فاشهر هو على ذلك قوله فستر عليها
 الستور الخ قال النووي المقصود بهذه الاحتمال والستور ان يستقيم المصلو في تلك الايام ويمر فواضع الكعبة ولم تنزل تلك الستور حتى ارتفع البناء
 وصار مشاهدا للناس فانزلها لحصول المقصود بالبناء المرتفع من الكعبة واستدل القاصي عياض بهذا المذهب ما لا في ان المقصود بالاستقبال البناء
 لا البقعة قال وقد كان ابن عباس في شأنه على ابن الزبير يخو هذا وقال له ان كنت هادما فلا تدع الناس بلا قبلة فقال له جابر صلوا الى ما وضعها
 في القبلة ومذهب الشافعي وغيره جواز الصلوة الى ارض الكعبة ويجزيه ذلك بلا خلاف عند سواء كان بقى منها شاخص اعراس والله اعلم
 قال الحافظ واما قول المذهب ان الفضاء لا يسمى بيتا واما البيت البنيان لان شخصا لو حلف لا يدخل بيتا فانه ذلك البيت فلا يحنث بدخوله فليس
 بواجب فان المشروع من الطواف اشهر للخليل بالاتفاق فعليهما ان يطوف حيث طاف ولا يسقط ذلك باعدام حرمة البيت لان العبادات لا يسقط المقطوع
 عليه منها بفوات المجزوعة فحرمة البقعة ثابتة ولو قتل الجدار وما الميمن فمتعلقة بالعمرة ويؤيد ما قلناه انه لو اهدم مسجد فنقلت حجارة الى منى
 آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التي كان بها ولا حرمة تلك الحجارة المنقولة الى غير مسجد فنزل على ان البقعة اصل المسجد ورجل العكس اشارة الى ذلك
 ابن المنير في الحاشية قوله اني سمعت عائشة تقول الخ قال لا يلى كان المناسب ان يكون هذا حين الاستشارة وحين قال ابن عباس لكن العطف
 بالواو ولا يظهر ان ابن عباس لا يخفى عليه ذلك ولكن رأى انه فرق بين بناء رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها وبناء غيره وانه لو بناها صلى الله عليه وسلم
 لكان بناؤه اوقع في النفوس من بناء أسلم الناس عليه ورأى ابن الزبير عكس لعله وهو قوله فانا اليوم احد ما نفق ولست أخاف الناس ولكن يروى عليه
 اعنى على قوله اجد ما نفق ولا أخاف الناس ما ذكر ابن عباس ما ذكر مالك للرشيد قوله حديث عهد بكفر وفتح عهدهم الخ بتبوين حديث وفتح عهدهم على عال الصفة
 المشبهة قوله وكان طول الكعبة الخ اي والا ارتفاع الى السماء كانه عليه السد في حاشية قوله ثمان عشرة ذراعا الخ وروى من وجه آخر انه كان

العدل من اهل مكة فكنيتا ليه عبد الملك انا السنا من تلطخ ابن الزبير في شئ اماما زاد في طوله فأقره واماما زاد فيه من الحجر فدره الى
بنائه وسلك الباب الذي فتحه فقتضه واعاده الى بناءه **حل شئ** محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح قال سمعت
عبد الله بن عبيد بن عمير والوليد بن عطاء يحدثان عن الحارث بن عبد الله بن عبيد وقال الحارث بن عبد الله
على عبد الملك بن مروان في خلافته فقال عبد الملك ما اظن ابا جحيف يعني ابن الزبير يسمع من عاتشة ما كان يزعم انه سمعه منها قال
الحارث بل انا سمعته منها قال سمعتها تقول اذا قال قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قومك استقصر من بئنان البيت
ولو لا حدثت محمد بن عبيد بن عمير بالشر لكانت ما تركوا منه فان بدلا لقومك من يعدي ان يبنوه فهلكتي لا اريك ما تركوا منه فأراها قريبا من
سبع اذرع هذا حديث عبد الله بن عبيد بن عطاء قال النبي صلى الله عليه وسلم ولجعلت لها يا بنين موضوعين في
الارض شرقيا وغربيا مثل تدرين لم يكن قومك رفعوا باجها قالت قلت لا قال تعزرا ان لا يدخلها الا من ارادوا فكان الرجل اذا هو
اراد ان يدخلها يد عنده يرتقي حتى اذا كان يدخل دفقه فسقط قال عبد الملك للحارث انت سمعتها تقول هذا قال نعم قال
فكنت ساعة بعصاه ثم قال وحدث

طولها عشرين ذراعا فدخل راوي جبر الكثر حيزا الازرق بن الزبادة تسعة اذرع فدخل عطاء جبر الكثر ايضا قال السهيلي كان طول البيت من محمد
السميل عليه السلام تسعة اذرع لم يكن به سقف فلما بنيت قريش قبل الاسلام بنسب نين نادوا في طوله تسعة اذرع فلما بناه ابن الزبير زاد في طوله
تسعة اذرع ايضا مئنت سبعة وعشرين ذراعا وعلى ذلك هو الآن **قوله** من تلطخ ابن الزبير في شئ اماما زاد في طوله تسعة اذرع فلما بناه ابن الزبير زاد في طوله
تسعة اذرع فلما بناه ابن الزبير زاد في طوله تسعة اذرع فلما بناه ابن الزبير زاد في طوله تسعة اذرع فلما بناه ابن الزبير زاد في طوله تسعة اذرع
التي سمعتها في ذلك القصة متفقة بخلاف ابن الزبير رجل الباب بالارض ومقتضاه ان يكون الباب الذي زاده على منته وقدره الازرق ان جمله ما عيره
الحجاج الجدار الذي من جهة الحو واليب المسد والذى في الجانب الغربي من يمين الركن انما في واثقت عتبة ابا جحيف وهو راجع اذرع وشبر وهذا
موافق لما في الروايات المذكورة لكنه انما في ذلك فظهر ان كعبه باب مسد ويقابل لباب الحاصل وهو في ارتفاع مثل ومقتضاه ان يكون الباب الذي
كان على محمد بن الزبير يمكن ان يفتح فاحتمل ان يكون الا في تمامها صحت به الروايات لكن الحجاج لما عيره رده ورفع الباب الذي يقابل البقية
ثم بدله فسد الباب حينئذ كن لولا ان النسل بذلك صريحا وذكرنا انما في اخيار مكة انه شاهد هذا الباب المسد ومنزله لعله كعبه في سنة ثمان
وبستين وعاشيت وزاده هو مقابل باب الكعبة وهو بقية في الطول وان كان في اعلاه كلابيت لا تفتح في باب الموجود سورة فانه اعلم
قوله فقتضه واعاده الى بناءه **قوله** من تلطخ ابن الزبير في شئ اماما زاد في طوله تسعة اذرع فلما بناه ابن الزبير زاد في طوله تسعة اذرع
الذي هو الذي قال ابو اوس فاحترق في غير واحد من اهل العلم ان عبد الملك زاده على اذنه للحجاج في هذا ما ينعن الحجاج **قوله** ابا جحيف لم ينعن الحجاج
المجته اتمان ابا جحيف يعني ابا جحيف ابن الزبير وكانت له كنيستان ابرك وابو جحيف وهما عبد الملك تكنيتا لابن الزبير فيما نقل عن عاتشة كما صرح
بتكنيته فيه بعد من الله ابن الزبير انما الله هاية في تكنيته وسببه ما في تكنيته في الصحابة وانت تعلم حكمه من سب احل امره ورجا
صبر بعض الصلبة بحضرة الشيخ رحمه الله تعالى فسق عبد الملك قال وناهيك برجل الحجاج بعرضه سبانه وتقدم ما ذكره ابو عمر في التقصير من مالك
من قوله ان ابن الزبير كان احمى بالخلوة من مروان وابنه عبد الملك فان قلت قد اخرج مالك في كتاب الحارث بن افضية عبد الملك قيل انما احمى
بما من حيث هو لا من حيث ما جرى كل ذنوبه بحضرة الشيخ رحمه الله تعالى في قوله بل قال جزي الله الحارث خيرا **قوله** في انا
سمعتها منها ثم زاد عبد الزباني عن ابن جريح في قوله وكان الحارث مصداقا لكاتب **قوله** فان بدلا لقومك انهم يغيبونه فيقال بدله في الامرين
بالمدى حدث له فيه رأى ليكن ويعد ويبدل واتى بغير رأيه ابتداء معان على الله تعالى في قوله فقلت لا اريك انما قال النور
هذا جار على ارضي اللذين زهد قال الجوهري تقول هلم يا رجل نبتة اليمع تعال قال غلب امله نرس قومه لئلا الله شعته اى جمعه كانه
اراد له فساد الدنيا اقرب من تلميته وحدثت القها لكثرة الاستعمال وجعلها واحدا يستوى في الواحد الاثنان والجمع والمؤنث فيقال
في الجملة هلم يا رجل نبتة اليمع تعال قال غلب امله نرس قومه لئلا الله شعته اى جمعه كانه
ولله اهلها والنساء هلمن والاول قصير هذا كلام الجوهري قال لا والحق في قولنا فضل ابن الزبير الاصل كان ان يعاد لولا الذي اشار
اليه مالك في قوله للرسيد **قوله** حتى اذا كان يدخل في قوله هلم يا رجل نبتة اليمع تعال كانا يدخل وفيه شجة بحارز دخول ان بعد كاد
وقد كثرة لك وهي لغة فيجسمه ولكن الاشهر عدسه **قوله** فكنت ساعة بعصاه الى بحث بطرقها الارض وهذه عادة من تفكر في امره

التي تركته وما تحمل وحل شناه محمد بن عمرو بن جبلة حدثنا أبو عاصم وحديثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق كلاهما
 عن ابن جريج بهذا الاسناد مثل حديث ابن بكر وحل شني محمد بن حاتم حدثنا عبد الله بن بكر السهمي حدثنا حاتم بن ابي صفيارة
 عن ابي قزعة ان عبد الملك بن مهران بن ميا هو ليوط بن البيت اذ قال قتال الله ابن الزبير حيث يكنب على امر المؤمنين يقول سمعنا
 تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة لو لا جد ثمان قومك بالكفر لبقضت البيت حتى ازيد فيه من الحجرفان قومك قصر في
 البناء فقال للحريث بن عبد الله بن ابي ربيعة لا تقل هذا يا امير المؤمنين فانا سمعنا امر المؤمنين تحدث هذا قال لو كنت سمعته
 قبل ان اهدمه لتركته على ما بين ابن الزبير وحل شناه سعيد بن منصور حدثنا ابو الاوصى حدثنا اشعث بن ابي الشعثاء
 عن الاسود بن يزيد عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجر من البيت هو قال نعم قلت فلم لم يدخل
 البيت قال ان قومك قصر بهم النفقة قلت فما شان يا به مرتفع قال فعل ذلك قومك ليدخلوا من شأفا ويمنعوا من شأوا ولو لا
 ان قومك حدث محمد في الجاهلية فأخاف ان تنكروا لهم لنظرت ان ادخل الحجر في البيت ان اترق بابيه بالارض

قوله تركته وما تحمل اى وما تولى من ذلك كافى لبعض الروايات **قوله** لا تقل هذا الا متصرا بالظلم ورد الغيبة وتصدى الصلوة
افاكتبه انسان والحارث هذا تابعى وهو الحارث بن جلاله بن عياش بن ربيعة **قوله** عن الجدل الم بفتح الجيم وسكون الجيملة وهو الجرح **قوله**
قال نعم ان هذا ظاهر ان الجرح كله من البيت وبذلك كان يعقوب بن عباس قال الحافظ م وقد جاءت روايات اهم منها مقيدة منها لمسلم من طريق
ابى قزعة عن الحارث بن عبد الله عن عائشة فى حديث الباب حتى ازيل فيه من الجرح وله من وجه آخر عن الحارث عنها فان بلى لقولك ان يبنوه بعد
فعلهم لا يترك ما تركه فادع اقرب من سبعة اذرع وله من طريق سعيلى بن مينا عن عبد الله بن الزبير عن عائشة فى هذا الحديث وزدت فيها
من الجرح ستة اذرع، وسفيان بن عيينة فى جامعه عن داود بن شابر عن مجاهد بن ابن الزبير زاد فيها ستة اذرع على الجرح وله عن عبد الله بن ابى
يزيد عن ابن الزبير ستة اذرع وشابر وهكذا ذكر الشافعى عن عبد الله بن اهل العاصم من قرشي كما اخرجه البيهقى فى المعركة عنه وهذه الروايات كلها
تتجمع على انما فوق الستة ودون السبعة واما رواية عطلة عن مسلم عن عائشة مرفوعة اذ دخل فيها من الجرح خمسة اذرع فى شاذة والرواية السابقة
ارجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ لفظه على الرواية عطلة وجهه ورواهه اريد بما عدا الفرجة التى بين الركن والجرح فتتجمع مع الروايات الاخرى
فان الذى عدا الفرجة اربعة اذرع وثنى ولم يرد وقع عند الشافعى من حديث ابى عمر بن على بن الحارث ان النبى صلى الله عليه وسلم قال لعائشة فى هذا
القصة ولادخلت فيها من الجرح اربعة اذرع فيقول هذا على الفاء الكسرة رواية عطلة على غيره وتجميع بين الروايات كلها بذلك ولما روى من سبقنى المذكور
المراد قال فى موضع آخر فاجمع بين المختلف منها كما تقدم وهو اولى من دعوى الاضطراب والطعن فى الروايات المتيقنة لاجل الاضطراب كما
جزم اليه ابن الصلاح وتبعه النووي لان شرط الاضطراب ان تتساوى الوجوه بحيث يتخذ بالترجيح او الجمع ولم يتغير ذلك هنا فيتعين حل المطابق
على المقيد كما هو ناعداً بل هما ويزيد ان الاحاديث المطلقة والمقيدة متواترة على سبيل واحد وهما من حديثنا اقتصرا عن بناء ابراهيم عليه الصلوة
السلام وان ابن الزبير اعاده على بناء ابراهيم وان الجراح اعاده على بناء قرشي ودرأت رواية قط صريحة ان جميع الجرح من بناء ابراهيم فى البيت
قال الحب الطبري فى شرح التبيين له ولا يحسن القول الذى فى الجرح من البيت قد ربيعة اذرع والرواية التى جاء فيها ان الجرح من البيت مطلقة
فيحل المطلق على المقيد فان اطلاق اسم الكل على البعض سائر مجازاً واما قال النووي ذلك نص لما رجحه من ان جميع الجرح من البيت وعملته فى ذلك
ان الشافعى نص على ايجاب الطواف خارج الجرح ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ونقل غيره انه لا يعرف فى الاحاديث المرفوعة ولا عن احد من
الصحابه ومن بعدهم انه طاف من داخل الجرح وكان عملاً مستمراً ومقتضاه ان يكون جميع الجرح من البيت وهذا متعقب فانه لا يلزم من ايجاب الطواف
من واثبان ان يكون كله من البيت فنقل نص الشافعى ايضاً كما ذكره البيهقى فى المعركة ان الذى فى الجرح من البيت نحو من ستة اذرع ونقله عن
اهل العلم مذهبهم كما تقدم فعلى هذا نلعه لى ايجاب الطواف من وراء الجرح احتياطاً واما العمل فلا حجة فيه على ايجاب النبى صلى الله
عليه وسلم ومن بعده فعله استحباباً للراحة من تسير الجرح لاسيما والرجال والنساء يطوفون جميعاً فلا يؤمن من المرأة التلذذ فاعلموا رادواحه
هذه المادة والله اعلم **قوله** قصرت بهما الفتحة الم تشبهاً بالصداى التقية الطيبة التى اخرجها الله لك كما جزم لارنى فيمن يوضحه ما ذكره الجرح
فى السير عن عبد الله بن ابى نعيم انه اخبر عن عبد الله بن صفوان بن امية ان ابا وهب بن علي بن عمران بن مخزوم وهو جد جعد بن هبيرة بن ابي
المخزومى قال لقرشي لا تداخلوا فيه من كسبك ولا الطيب ولا تداخلوا فيه من كسبك ولا يبيع ربا ولا مظلة احد من الناس **قوله** حدث محمد بن ابى الجاهلية
هكذا هو فى جميع النسخ فى الجاهلية وهو عيسى بن الجاهلية كما فى سائر الروايات والله اعلم **قوله** فافان ان تنكر قلوبهم قال الحافظ فى رواية

باب الحج عن العاجز لزمانة وهو من الحج والعمرة

حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا شيبان عن اشعث بن ابي الشعثاء عن الاسود بن يزيد عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحج وسأق الحديث ببعض حديث ابي لا حوص قال فيه ما شأن بابك من تفقا لا يصعد اليه الا بسلم وقال عفاقة ان تنفر قلوبهم **وشغل** شياحي بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبيد الله بن عمار له قال كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل الى الشق الآخر قالت يا رسول الله ان فرضة الله على عباده في الحج ادركت ابي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

شيبان عن اشعث تنفر بالقاء بدل الكواف ونقل ابن بطلان عن بعض علماء الثمرة التي خشيها صلى الله عليه وسلم ان ينسبوا الى الانفراد بالفرد وهم باب الحج عن العاجز لزمانة وهو من الحج والعمرة **والله** قول كان الفضل بن عباس لم وهو اخو عبد الله وكان اكبر ولد عباس وبه كان يكنى قوله امرأة من خثعم اتم بغير المجعة وسكن المثلثة قبيلة مشهورة من اليمن قوله فجعل الفضل ينظر اليها في رواية شيبان وكان الفضل رجلا وضيقا اى جليلا واقبلت امرأة من خثعم وضيقه فطعن الفضل ينظر اليها واجبه حسنها قوله يصرف وجه الفضل في رواية شيبان فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم والفضل ينظر اليها فأخلفت بيده فأخذ بذن الفضل فدفع وجهه عن النظر اليها وهذا هو المراد بقوله في حديث علي فلو حقن الفضل وتوقع في رواية الطبري في حديث علي وكان الفضل غلاما جليلا فاذا حلت الحجازية من هذا الشق صرت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه الفضل الى الشق الآخر فاذا حلت الى الشق الآخر صرت وجهه عنه وقال في آخره رأيت علاما حدثا وجارية حذرة فخشيت ان يدخل بينهما الشيطان قال ابن بطلان في الحديث ان بعض البصر خشية الفتنة ومقتضاه انهما اذا امتدت الفتنة لم يمتد وقال ويؤيد انه صلى الله عليه وسلم لم يحول وجه الفضل حتى اذن النظر اليها لا عجايبه بها فخشيت الفتنة عليه قال وفيه مغالبة طباع البشر لا ين آدم ووضعوه عاكب فيه من الميل الى النساء لا عجايبه بمن وفيه دليل على ان نساء المؤمنين ليس عليهن من الحجاب ما يلزم ازواج النبي صلى الله عليه وسلم اذ لو لم يرد ذلك جميع النساء لامر النبي صلى الله عليه وسلم الخثعمية بالاستئثار ولما صرت وجه الفضل قال وفيه دليل على ان ستر المرأة وجهها ليس فرضا قال الحافظ وفي استلاله بقصة الخثعمية لما اذماه نظرا لا عما كانت محرومة والله اعلم قوله ادركت ابي شيخا كبيرا اتم انكثت المرات ايات كلها عن ابن شهاب عن ابن السائكة كانت امرأة وانما سألت عن ابيها وخالفه يحيى بن ابي اسحق عن سليمان فالتفت المرأة عنه على ان السائل وجعل ثورا خلتوا عليه في اسناده ومتمنه وكذا وقع الاختلاف في سياق غيره ففي بعض الروايات ان ابي مات وفي بعضها ان ابي عجز وكبرية وفي بعضها ان امرأة سألت عن أمها وفي بعضها ان ابي ادركه الحج مع تسمية السائل بحصين بن عوف الخثعمي في أخرى تسميته باني الغوث بن حصين الخثعمي قال الحافظ بعد تفصيل الاختلاف الواقع بين الروايات والذي يظهر من مجموع هذه الطرق ان السائل رجل وكان ثابته معه فسألت ايضا والمسئول عنه ابو الرجل وأمه جليلا ويقرب ذلك ما رواه ابو يعلى باسناد قوي من طريق سعيد بن جابر عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم ولما راي معه بنت له حسنة فجعل الاعرابي يرضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا ان يتزوجها وجعلت التفت اليها وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم يرضعها فكان يرضع حتى دعى جبرقا العقبه فعلى هذا فقول الشاذية ان ابي لها ارادت به جدتها لان اياها كان معها وكانت أمها ان تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليعمع كلامها ويرأها رجلا ان يتزوجها فقلما الرضعا سأل ابوها عن ابيه ولما نفع ان يسأل ايضا عن أمه وتحصل من هذه الروايات ان اسم الرجل حصين ابن عوف الخثعمي واماما وقع في الرواية الأخرى انه ابو الغوث بن حصين فان اسنادها ضعيف قوله شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الراحلة قال الاطبي شيخا حال ولا يستطيع صفة له ويحتمل ان يكون حاله ايضا ويكون من الاحوال المتداخلة والمعنى انه وجب عليه الحج بان أسلم وهو بهذا الصفة وقوله لا يستطيع ان يثبت على الراحلة زاد في رواية يحيى بن ابي اسحاق وان شدة خشيته ان يموت قوله أفأحج عنه اتم اى يجوز لي ان أنوب عنه فأحج عنه لان ما بعد القاء الداخلة عليها الهمة معطوف على مقدر وفي رواية عبد العزيز وشعيب فمهل يقضيه عنه وفي حديث علي هل يجوز عنه قوله قال نعم اتم قال الشيخ بدل الدين العيني رحمه الله فيه جواز الحج عن غيره اذا كان مضطرا وبه قال ابو حنيفة واصحابه والشرقي الشاذي واحدا واسحق وقال مالك والليث والحسن بن صالح لا يحج احد عن احد الا عن سميت لوجبة الاسلام وحاصل ما في مذهب مالك ثلاث احوال مشهورة لا يجوز ثانياها يجوز من الولد ثانياها يجوز ان اوصى به وعن الفخيه وبعض السلف لا يحج لوجبة الحج عن سميت ولا عن غيره وهي رواية عن مالك وان اوصى به وفي مصنف ابن ابي شيبة عن ابن عمر ان قال لا يحج احد عن احد ولا يصح احد عن احد وكذا قال ابراهيم النخعي وقال الشافعي لا يحج لوجبة الحج عن المييت عن فرضه ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصى به اولو لوص وهو واجب في تركه وقال صاحب التوضيح وعندنا يجوز الاستئابة في حجة النظم على اهل البيت

والحديث حجة على الحسن بن حي في قوله ان المرأة لا يجزئ ان تجزى من الرجل وهو حجة لمن أجازوه وقال الخطابي فيه جواز الحج من غيره اذا كان معصوماً ولم يجز مالك وهو راوى الحديث وهو حجة عليه وقال صاحب الهداية الاصل ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة او صدقة او صوماً او غيره عند اهل السنة والجماعة لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه ضحك بكبشين احدهما من نفسه والاخر من أمته والعيادات النواع مالية محضه كالزكاة وبدنية كالصلوة ومركب منهما كالحج والنيابة تجزئ في النوم الاول ولا تجزئ في الثاني بحال وتجزئ في النوع الثالث عند الجوز ولا تجزئ عند الاقدرة والشرط العجز الدائم الى وقت الموت وظاهر المذهب ان الحج يقع عن المجموع عنه لحديث التثنية وعند محمد ان الحج يقع عن الخارج للآخر ثواب التثنية وقال ابن بطال اختلص في المريض يأمر من يحج عنه ثم يصح بعد ذلك فقال الكوفيون ابو ثور لا يجزيه وعليه ان يحج وقال احمد استحق يجزيه الحج عنه وكذا من مات من مرضه وقد حج عنه فقال الكوفيون ابو ثور يجزيه عن حجة الاسلام وللشافعي ثم قولان احدهما هذا والاخر لا يجزئ عنه وهو أصح القولين، ام قال الحافظ واستدل بحديث الباب على ان الاستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس وعكس بعض المالكية فقال من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب واجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس في شيء من طرقه نصير بالوجوب وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النيابة فيها كالصلوة، وأجيب بان قياس الحج على الصلوة لا يصح لان عبادة الحج مالية بدنية معاً فلا يترجم الحاقها بالصلوة على الحاقها بالزكاة ولهذا قلل المازري من غلب حكم البدن في الحج الحق به بالصلوة ومن غلب حكم المال الحق به بالصلوة وقد أجاز المالكية الحج عن الغير اذا اوصى به ولم يجزوا ذلك في الصلوة، وقال عياض لاجحة الخالف في حديث الباب لان قوله ان فريضة الله على عباده الحج معناه ان الزام الله عباده بالحج الذي وقعه بشرط الاستطاعة صاد بل بصفة من لا يستطيع فهل الحج عنه اى هل يجوز لي ذلك او هل فيه اجر ومنفعة فقال نعم وتعقب بان في بعض طرقه التصريح بالسؤال عن الاجزاء فيتم الاستدلال، وسألت في الطريق الآتية عند سلمان بن شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج ولا حمل في روايته والحج مكتوب عليه وأدعى بعضهم ان هذه القصة مختصة بالخشعية كما اختص سالم مولى ابي حنيفة بجواز ارضاع الكبير حكاه ابن عبد البر وتعقب بان الاصل عدم الخصوصية ولا يحج بعضهم لذلك بما رواه عبد الملك بن جبيب صاحب الواضحة بأستادين مهملين فزاد في الحديث حج عنه وليس لاحد بعد ولا حجة فيه لصحة الاستادين مع ارسالهما وقد عارضه قوله في حديث الجهنمية عن البخاري اقضوا الله فانه احق بانوفاء، وقال القرطبي رأى مالك ان ظاهر حديث الخثعمية مخالف لظاهر القرآن فخرج ظاهر القرآن ولا شك في ترجحه من جهة لقائه ومن جهة ان القول المذكور قول امرأة ظنت ظناً قال ولا يقال قد اجابنا النبي صلى الله عليه وسلم على سؤالها ولو كان ظناً عكساً لكانت لهما الاثبات لاننا نقول انما اجابها عن قولها أفأحج عنه قال جى عنه لما رأى من حرصها على اصال الخير والثواب لا ينها، ام وتعقب بأن في تفسير النبي صلى الله عليه وسلم لهما على ذلك حجة ظاهرة، ام فان قيل ان الاصل في الاستطاعة اى في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من ان استطاعوا اليه سبيلاً هو القوة بالبدن قال تعالى فما استطاعوا ان يظفروا وما استطاعوا له نقباً اى ما قدر اى لا تقوا فاذا قال القائل فلان مستطيع او غير مستطيع فالظاهر منه السابق الى الفهم في القدر والتأني فلما عارض ظاهر الحديث ظاهر القرآن العزيز بحج مالك ظاهر القرآن والجواب ان حديث الزاد والرحلة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه منها صحيح ومنها حسن فان قلت قال ابن حزم الاخبار في ذلك في احدها ابراهيم الجوزي وهو ساقط مطمح وفي الثاني الحارث الأعور وهو كور بالكذب والثالث مرسل ولا حجة فيه والرم ايات في ذلك عن الصحابة وهدية كما وتبعه على ذلك ابن العربي وغيره وقال البرعري ذلك من وجوه منها مرسل ومنها ضعيف والجواب عن هذا ان حديث انس الذي مضى ذكره في اول باب وجوب الحج (من البخاري) أخرجه الحاكم على شرط مسلم وهو حديث صحيح فان قلت قال البيهقي وذكر مرة حماد وسعيد لا يرى الاوهما لان ابن ابي عمير روى عن قتادة عن الحسن مرسلاً وهو المحفوظ وكذا رواه يونس بن عبيد قلت هذا ظن منه وتوه من غير جزم والظن لا يثبت به الاحاديث ولا تقوى وقوله كذا رواه يونس غير موثق لان الدارقطني روى من حديث عمارق عنه عز الحسن بن انس رضى الله عنه الحديث مستنداً بنقله رسول الله ما السبيل قال الزاد والرحلة كذا في عمدة القاري - قال الشيخ الاشمس ابي بكر الرازي في احكام القرآن بعد ذكر حديث الخثعمية فأجاز صلى الله عليه وسلم المرأة ان تجزى عن أبيها ولم يلزم الرجل الحج بنفسه فثبت بذلك ان من شرط الاستطاعة امكان الوصول الى الحج وهو لا بد وان يلزمهم الحج بانفسهم فاذا كانوا واجدين للزاد والرحلة فان عليهم ان يحجوا غيرهم عنهم اعنى المريض والرم والمرأة فاذا حضرهم الوفاة فعليه ان يؤصوا بالحج وذلك ان وجود ما يمكن به الوصول الى الحج في ملكهم يلزمهم فرض الحج في مواضعها فالمرءة فعله بأنفسهم لان فرض الحج يتعلق بمعنيين احدهما بوجوده اذ هو الماحلة وامكان فعله بنفسه فعلم ان كانت هذه صفته الخروج والمخاض الاخران يتعذر فعله بنفسه مرض او كبر سن او زمانة او لانها امرأة لا يحرم لها ولا يبرح يحج معها فهو لا يلزم الحج بأموالهم عند الاياس والعجز عن فعله بأنفسهم فاذا أجبر المريض والمرأة عن انفسهما لم يلزمها

باب في حق الجارية والحر من جارية

وحدثني علي بن خنجر وأخبرنا عيسى عن ابن جريح عن ابن شهاب عن حماد بن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن امرأه من خثعم قالت يا رسول الله ان ابني شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع ان يستوى على ظهر بعيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم **فحج عنه** وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ابن أبي عمر جيعا عن ابن عيينة قال أبو بكر حدثنا سفيان بن عيينة ضفت هذا الحديث بان سعيد بن ابي عزة كان يحل به بالبرص فيجعل هذا الكلام من قول ابن عباس ثوبان بالكوفة يسند الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لا يفيد اشتباه الحال على سعيد وقد عتقت فتاة ونسب اليه تدليس فلا تقبل عن عتقة ولو سلم لم يحصل له امر بان يبدل بالحج عن نفسه وهو يحل المذهب فيجعل عليه بدل وهو طلاقه عليه الصلوة والسلام قول الخثعمية حجي عن بريك من غير استحقاقها عن حجها لنفسها قبل ذلك وترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب فيفيد جواز عز الغير مطلقا وحدث شبرمة ينفذ استحباب تقديم حجة نفسه وبذلك يحصل الجمع وشبهت اولوية تقديم الفرض على النفل مع جوازه والذي يقتضيه النظر ان حج الصريرة عن غير وان كان بعد تحقيق الوجوب عليه بمسك الزاد والمحلولة والصحة فهو كراهة تحريم لانه تضيق عليه والحالة هذه في اولى معنى الامكان فيما ثبت تركه وكذا لو تنفل لنفسه وحج ذلك الجرح لان النهي ليس بعين الجرح المفعول بل لغيره وهو خشية ان لا يدرك الفرض اذا الموت في سنة غير تاد ففعل هذا يحل قوله عليه الصلوة والسلام حج عن نفسك ثوبان شبرمة على الوجوب ومع ذلك لا يفيض الصفة وحل ترك الاستفصال في حديث الخثعمية على علمه بانها حجت عن نفسها او لا وان لم يرد لنا طريق علمه بذلك جرحا بين الادلة كلها اعني دليل التصديق عند الامكان وحدث شبرمة والخثعمية والله سبحانه وتعالى اعلم بالحق قال الامام المصنف عفا الله عنه ان سؤال الخثعمية انما وقع بعد دفعه صلى الله عليه وسلم من المزدلفة الى منى حين كان الفضل رديفه فكيف تصح استفسارها عن مسئلة النية في تلك الحجة بعد فراغها من الوقوف بعرفة فانظروا فما حجت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثوبان هل تجز عن أبيها اي فيما يستقبل من الزمان اذا ارادت فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم حجي عنه ولما كان حجها عن نفسها معلوما مشهورا بالحجج صلى الله عليه وسلم الى استحبابها عنه حتى يقال ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب وحينئذ تدفع التعارض بين حديث الخثعمية وبين حديث شبرمة راسا والله اعلم (تنبيه) قال في تحرير النجاة لابن حنتر القتيب اقول وظاهر (راي كلاهما) يفيد ان الصريرة الفقيرة لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلامنا انهم باطلاقة الكراهة اي في قوله يكره اجماع الصريرة لانه تارك فرض الحج يفيد انه يصير بدخول مكة قادرا على الحج عن نفسه وان كان وقته مشغولا بالحج عن الامر في واقعة الفتوى فلي تأمل ام - قلنا وقد اتفق بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة ابو السعود وتبعه في سكب الاعمق كذا انتهى السيد احمد بادشاه والفقير راسالة وافق سيدي عبد الفتاح النابلسي بخلافه والفقير رسالة لانه في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لان سفره الى الامم يحرم عن الامر بحج عنه وفي تكليفه بالاقامة بمكة الى قابل الحج من نفسه ويترك عياله بل يجر حرج عظيم وكذا في تكليفه بالعود وهو فقير حرج عظيم ايضا ولما في الباب من اطلاق الكراهة المتصرفية الى التحريم فيقتضيان كلامه في الصريرة المذكورة تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما مر عن الفقير نعم قد تنازعنا في الحج عن الباب شرحه ان الفقير لا ياتي اذا وصل الى ميقات فهو كالملك في نفسه ان قدر على المشي لزمه الحج ولا يشترط النفل على زعمائه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو افاقي فلما صار كالملك وجب عليه حتى يوفوا نفل لزمه الحج ثانيا ما - لكن هذا لا يدل على ان الصريرة الفقيرة كذلك لان قدر تركه بقدر غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بتلاف ما لو خرج الحج عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله الى الميقات صار قادرا بقدر نفسه فيجب عليه وان كان سقرا تطوعا ابتداء ولو كان الصريرة الفقيرة مثله لما حرم تقييد ابن الحام كراهة التحريم بما اذا كان حجه عز الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليقه للكراهة بانه تضيق الوجوب عليه فلي تأمل كذا في رد المحتار للعلامة ابن عابد بن ر - قال الحافظ في حديث الباب من الفوائد ان المرأة تجز بغير محرم كالخثعمية وان المحرم ليس من السبيل المشترك في الحج لكن الذي تقدم من انما كانت مع ابيا قد يرد على ذلك وفيه بر الوالدين والاعتناء بامرهما والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من امور الدين والدنيا **قوله** عن ابن عباس عن الفضل بن امرأه قال يا رسول الله ان ابني شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع ان يستوى على ظهر بعيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم **فحج عنه** وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ابن أبي عمر جيعا عن ابن عيينة قال أبو بكر حدثنا سفيان بن عيينة ضفت هذا الحديث بان سعيد بن ابي عزة كان يحل به بالبرص فيجعل هذا الكلام من قول ابن عباس ثوبان بالكوفة يسند الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لا يفيد اشتباه الحال على سعيد وقد عتقت فتاة ونسب اليه تدليس فلا تقبل عن عتقة ولو سلم لم يحصل له امر بان يبدل بالحج عن نفسه وهو يحل المذهب فيجعل عليه بدل وهو طلاقه عليه الصلوة والسلام قول الخثعمية حجي عن بريك من غير استحقاقها عن حجها لنفسها قبل ذلك وترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب فيفيد جواز عز الغير مطلقا وحدث شبرمة ينفذ استحباب تقديم حجة نفسه وبذلك يحصل الجمع وشبهت اولوية تقديم الفرض على النفل مع جوازه والذي يقتضيه النظر ان حج الصريرة عن غير وان كان بعد تحقيق الوجوب عليه بمسك الزاد والمحلولة والصحة فهو كراهة تحريم لانه تضيق عليه والحالة هذه في اولى معنى الامكان فيما ثبت تركه وكذا لو تنفل لنفسه وحج ذلك الجرح لان النهي ليس بعين الجرح المفعول بل لغيره وهو خشية ان لا يدرك الفرض اذا الموت في سنة غير تاد ففعل هذا يحل قوله عليه الصلوة والسلام حج عن نفسك ثوبان شبرمة على الوجوب ومع ذلك لا يفيض الصفة وحل ترك الاستفصال في حديث الخثعمية على علمه بانها حجت عن نفسها او لا وان لم يرد لنا طريق علمه بذلك جرحا بين الادلة كلها اعني دليل التصديق عند الامكان وحدث شبرمة والخثعمية والله سبحانه وتعالى اعلم بالحق قال الامام المصنف عفا الله عنه ان سؤال الخثعمية انما وقع بعد دفعه صلى الله عليه وسلم من المزدلفة الى منى حين كان الفضل رديفه فكيف تصح استفسارها عن مسئلة النية في تلك الحجة بعد فراغها من الوقوف بعرفة فانظروا فما حجت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثوبان هل تجز عن أبيها اي فيما يستقبل من الزمان اذا ارادت فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم حجي عنه ولما كان حجها عن نفسها معلوما مشهورا بالحجج صلى الله عليه وسلم الى استحبابها عنه حتى يقال ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب وحينئذ تدفع التعارض بين حديث الخثعمية وبين حديث شبرمة راسا والله اعلم (تنبيه) قال في تحرير النجاة لابن حنتر القتيب اقول وظاهر (راي كلاهما) يفيد ان الصريرة الفقيرة لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلامنا انهم باطلاقة الكراهة اي في قوله يكره اجماع الصريرة لانه تارك فرض الحج يفيد انه يصير بدخول مكة قادرا على الحج عن نفسه وان كان وقته مشغولا بالحج عن الامر في واقعة الفتوى فلي تأمل ام - قلنا وقد اتفق بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة ابو السعود وتبعه في سكب الاعمق كذا انتهى السيد احمد بادشاه والفقير راسالة وافق سيدي عبد الفتاح النابلسي بخلافه والفقير رسالة لانه في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لان سفره الى الامم يحرم عن الامر بحج عنه وفي تكليفه بالاقامة بمكة الى قابل الحج من نفسه ويترك عياله بل يجر حرج عظيم وكذا في تكليفه بالعود وهو فقير حرج عظيم ايضا ولما في الباب من اطلاق الكراهة المتصرفية الى التحريم فيقتضيان كلامه في الصريرة المذكورة تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما مر عن الفقير نعم قد تنازعنا في الحج عن الباب شرحه ان الفقير لا ياتي اذا وصل الى ميقات فهو كالملك في نفسه ان قدر على المشي لزمه الحج ولا يشترط النفل على زعمائه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو افاقي فلما صار كالملك وجب عليه حتى يوفوا نفل لزمه الحج ثانيا ما - لكن هذا لا يدل على ان الصريرة الفقيرة كذلك لان قدر تركه بقدر غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بتلاف ما لو خرج الحج عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله الى الميقات صار قادرا بقدر نفسه فيجب عليه وان كان سقرا تطوعا ابتداء ولو كان الصريرة الفقيرة مثله لما حرم تقييد ابن الحام كراهة التحريم بما اذا كان حجه عز الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليقه للكراهة بانه تضيق الوجوب عليه فلي تأمل كذا في رد المحتار للعلامة ابن عابد بن ر - قال الحافظ في حديث الباب من الفوائد ان المرأة تجز بغير محرم كالخثعمية وان المحرم ليس من السبيل المشترك في الحج لكن الذي تقدم من انما كانت مع ابيا قد يرد على ذلك وفيه بر الوالدين والاعتناء بامرهما والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من امور الدين والدنيا **قوله** عن ابن عباس عن الفضل بن امرأه قال يا رسول الله ان ابني شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع ان يستوى على ظهر بعيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم **فحج عنه** وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ابن أبي عمر جيعا عن ابن عيينة قال أبو بكر حدثنا سفيان بن عيينة ضفت هذا الحديث بان سعيد بن ابي عزة كان يحل به بالبرص فيجعل هذا الكلام من قول ابن عباس ثوبان بالكوفة يسند الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لا يفيد اشتباه الحال على سعيد وقد عتقت فتاة ونسب اليه تدليس فلا تقبل عن عتقة ولو سلم لم يحصل له امر بان يبدل بالحج عن نفسه وهو يحل المذهب فيجعل عليه بدل وهو طلاقه عليه الصلوة والسلام قول الخثعمية حجي عن بريك من غير استحقاقها عن حجها لنفسها قبل ذلك وترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب فيفيد جواز عز الغير مطلقا وحدث شبرمة ينفذ استحباب تقديم حجة نفسه وبذلك يحصل الجمع وشبهت اولوية تقديم الفرض على النفل مع جوازه والذي يقتضيه النظر ان حج الصريرة عن غير وان كان بعد تحقيق الوجوب عليه بمسك الزاد والمحلولة والصحة فهو كراهة تحريم لانه تضيق عليه والحالة هذه في اولى معنى الامكان فيما ثبت تركه وكذا لو تنفل لنفسه وحج ذلك الجرح لان النهي ليس بعين الجرح المفعول بل لغيره وهو خشية ان لا يدرك الفرض اذا الموت في سنة غير تاد ففعل هذا يحل قوله عليه الصلوة والسلام حج عن نفسك ثوبان شبرمة على الوجوب ومع ذلك لا يفيض الصفة وحل ترك الاستفصال في حديث الخثعمية على علمه بانها حجت عن نفسها او لا وان لم يرد لنا طريق علمه بذلك جرحا بين الادلة كلها اعني دليل التصديق عند الامكان وحدث شبرمة والخثعمية والله سبحانه وتعالى اعلم بالحق قال الامام المصنف عفا الله عنه ان سؤال الخثعمية انما وقع بعد دفعه صلى الله عليه وسلم من المزدلفة الى منى حين كان الفضل رديفه فكيف تصح استفسارها عن مسئلة النية في تلك الحجة بعد فراغها من الوقوف بعرفة فانظروا فما حجت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثوبان هل تجز عن أبيها اي فيما يستقبل من الزمان اذا ارادت فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم حجي عنه ولما كان حجها عن نفسها معلوما مشهورا بالحجج صلى الله عليه وسلم الى استحبابها عنه حتى يقال ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب وحينئذ تدفع التعارض بين حديث الخثعمية وبين حديث شبرمة راسا والله اعلم (تنبيه) قال في تحرير النجاة لابن حنتر القتيب اقول وظاهر (راي كلاهما) يفيد ان الصريرة الفقيرة لا يجب عليه الحج بدخول مكة وظاهر كلامنا انهم باطلاقة الكراهة اي في قوله يكره اجماع الصريرة لانه تارك فرض الحج يفيد انه يصير بدخول مكة قادرا على الحج عن نفسه وان كان وقته مشغولا بالحج عن الامر في واقعة الفتوى فلي تأمل ام - قلنا وقد اتفق بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة ابو السعود وتبعه في سكب الاعمق كذا انتهى السيد احمد بادشاه والفقير راسالة وافق سيدي عبد الفتاح النابلسي بخلافه والفقير رسالة لانه في هذا العام لا يمكنه الحج عن نفسه لان سفره الى الامم يحرم عن الامر بحج عنه وفي تكليفه بالاقامة بمكة الى قابل الحج من نفسه ويترك عياله بل يجر حرج عظيم وكذا في تكليفه بالعود وهو فقير حرج عظيم ايضا ولما في الباب من اطلاق الكراهة المتصرفية الى التحريم فيقتضيان كلامه في الصريرة المذكورة تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد ما مر عن الفقير نعم قد تنازعنا في الحج عن الباب شرحه ان الفقير لا ياتي اذا وصل الى ميقات فهو كالملك في نفسه ان قدر على المشي لزمه الحج ولا يشترط النفل على زعمائه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو افاقي فلما صار كالملك وجب عليه حتى يوفوا نفل لزمه الحج ثانيا ما - لكن هذا لا يدل على ان الصريرة الفقيرة كذلك لان قدر تركه بقدر غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بتلاف ما لو خرج الحج عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله الى الميقات صار قادرا بقدر نفسه فيجب عليه وان كان سقرا تطوعا ابتداء ولو كان الصريرة الفقيرة مثله لما حرم تقييد ابن الحام كراهة التحريم بما اذا كان حجه عز الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليقه للكراهة بانه تضيق الوجوب عليه فلي تأمل كذا في رد المحتار للعلامة ابن عابد بن ر - قال الحافظ في حديث الباب من الفوائد ان المرأة تجز بغير محرم كالخثعمية وان المحرم ليس من السبيل المشترك في الحج لكن الذي تقدم من انما كانت مع ابيا قد يرد على ذلك وفيه بر الوالدين والاعتناء بامرهما والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من امور الدين والدنيا

والله اعلم بالصواب

عن ابراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اني دكت يا لروحاء فقال من القوم قالوا المشركون فقالوا
من انت قال رسول الله فرمعت اليه امرأة صبيها فقالت الهذا حج قال نعم ولك اجر وحل ثنا كريب عن محمد بن العلاء ثنا ابو اسحاق
عن سفيان عن محمد بن عقبة عن كريب عن ابن عباس قال زفعت امرأة صبيها فقالت يا رسول الله الهذا حج قال نعم ولك اجر
وحل ثنا محمد بن ثني عن عبد الرحمن بن حنبل ثنا سفيان عن ابراهيم بن عقبة عن كريب ان امرأة زفعت صبيها فقالت يا رسول الله
الهذا حج قال نعم ولك اجر وحل ثنا محمد بن ثني عن عبد الرحمن بن حنبل ثنا سفيان عن محمد بن عقبة عن كريب عن ابن عباس ثنا
وحل ثنا زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هرون اخبرنا الربيع بن مسلم القريشي عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال خطبنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ايها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل اكل عافيا رسول الله

والطبري من حديث علي بن مسكين عن ابي اسحق عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي اسحق عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي اسحق عن ابي بصير عن ابي عبد الله
ايضا كان معه، يا ايها الحجج الصبي اجزم من حجهم قوله لقي ركبنا في بعض الروايات وسكون الحاف جمع لكاب او اسم جمع كصاحب هذه العشرة
فأفوقها من اصحاب الابل في السفر ون بنية الدواب ثم اتسع لكل جماعة قوله بالروحاء في بعض الروايات وسكون الواو وحاء محملة مدحة قال عياض
في المشارق من عمل الفرم بيننا وبين المدينة نحو اربعين ميلا وفي نسخة ثمانية وثلاثون وفي كتاب ابن ابي شيبة ثلاثون ميلا زادني ديار بني داود فلم
عليهم قوله قالوا المسلمون اني نحن مسلمون قوله من انت الخ قال القاضى عياض يحتل هذه اللفظة كان ليلا فليمر فوه صلى الله عليه وسلم
ويحتمل كونه غار الكهول لم يروى صلى الله عليه وسلم قبل ذلك لعم هجرته فأسلموا في بلدنا نهم ولوي جروا قبل ذلك قوله فقال رسول الله اني انا
رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله فرمعت اليه امرأة صبيها الخ في بعض الروايات من محفة بكسر الهمزة وجزم به النون وغيره وحكى عياض في المشارق
الكسر الفتح بلا ترقيم شبه المخرج الا انه لا قبة عليها قوله قال نعم الخ اي له حج النفل وقال عمر بن الخطاب وتكثرت حسناته خواتم السيئات نقل الزقاق
في شرح المواهب قوله وذلك اجرا زادها على السؤال ترغيبا لها، قال القاري اي اجرا السببية وهو تعليل ما كان مقبولا واجرا النية في الاجراء والرى
والاقيات والحمل في الطواف والسجدة ان لم يكن ممثرا ام - وقال عياض وأجرها فيما تشكفه وأمره في ذلك وتعليمه وتجنبيه ما يجب تجنب المحرمات - ام
قال النووي فيه حجة للشافعي وبالك واجم وجهها علماء ان حج الصبي منعقد صحيح ثاب عليه وان كان لا يجزيه عن حجة الاسلام بل يقع تطوعا
وهذا الحديث صريح فيه وقال ابو حنيفة لا يصح حجة قال اصحابه وانما نفعه تربيته ليعتاده فيقلعه اذا بلغ وهذا الحديث يرد عليهم قال القاري
لا خلاف بين العلماء في جواز الحج للصبيان وانما منعه طائفة من اهل البدع ولا يلتفت الى قوله بل هو مردود بفعل النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه
واما في الامة وانما خلافه في حنيفة في انه هل ينقل حجه وتجزي عليها احكام الحج وتجب فيه الفدية ودمل الحجابان وسائر احكامها بالغ فابو حنيفة
يمنع ذلك كله ويقول انما يجب ذلك تربيته على التعليل الجم هو يقولون تجزي عليه احكام الحج في ذلك ويقولون حجة منعقد تقع نقلا لان النبي صلى الله
عليه وسلم جعل له حججا، قال القاضى ولا يجوز على انه لا يجزيه اذ بلغ عن فضيلة الاسلام الا فرقة شذت فقالت بجزيه ولم تلتفت العلماء الى قولها، ام
قلت قد تقدم نقل ما قاله اصحابنا في حج الصبي في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحراء وفي الدرر المختار فلو احرص على ما قل او احرص عنه
ابوه صار محرما وينبغي ان يجزئه قبله ويلبسه اذ انا ورواء (ميسوط) وظاهره ان احرامه عنه عقله صحيح فمع علمه اولى، وقال في اللباب و
شرحه وينبغي لوليه ان يحبسه من محظورات الاحرام كلبس الخيط والطيب ان ارتكبها الصبي لاشي عليها، ام - لان احرامه غير لازم ولو شرع فيه
لعدم اهلية الزوم عليه والله تعالى اعلم - قال ابن عابدين قوله (اي صاحب الدرر المختار) واحرامه عنه ابو المراد من كان اقرب اليه بالنسب
فلما اجتمع والد واخ يحرم الوالد كما في النجاسة والظاهر انه شرط الاولوية، ام - قال النووي وصفت احرام الولي عز عن المحرم ان يقول بقلبه جعلته
محرما يا اي فرض الحج مرة في العمر قوله خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال الكافي في رعيه ان تكون هذه الخطبة في الحج لانه صلى الله
عليه وسلم انا حج في العاشرة وفرض الحج كان سابقا قبل سنة خمس قبل تسع الا ان يكون قاله ايضا في حجة الوداع قوله فرض عليكم الحج الخ يعني في قوله
والله على الناس حج البيت قوله فقال رجل الخ هو الا قرع بن حابس قوله اكل عامرا بالنصب لقد اى تأمرنا ان نخرج بجل علم او أنرضيتمنا
ان نخرج كل عام قال النووي واختلفت الاصوليون في ان الامر هل يقتضى التكرار والصحيح عند اصحابنا لا يقتضيه والثاني في يقتضيه والثالث يتوقف
فيما زاد على مرة على البيان فلا يحكم بأقتضائه ولا يمنع وهذا الحديث قد يستدل به من يقول بالتوقف لانه سأل فقال اكل عامر ولو كان مطلقا
يقتضى التكرار او عدمه لم يسل ولقال له النبي صلى الله عليه وسلم لاجابة السؤال بل مطلقا محمول على كل واحد وقد يجيب الاخرون عنه بأنه سأل
استظمارا واحتياطا وقوله ذروني ما تركتكم ظاهر في انه لا يقتضى التكرار قال الماوردي ويحتمل انه انما احتل التكرار عند من روي آخر

فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم فاما هالك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على انبيائهم فاذا امرتكم بشئ فأتوا منه

لان الجحفي اللغة قصد فيه تكرار ما خجل عند التكرار من جهة الاشتقاق لا من مطلق الأمر ام - قال في المرقاة والاظهر ان معنى السؤال قياسه على ما ذكره الاموال من الصلوة والصوم وزكاة الاموال ولم يذكر ان تكرار كل عام بالنسبة الى جميع المكلفين من جملة الحال كما لا يخفى على اهل الكمال قوله فسكت حتى قالها ثلاثا ثم قال السائل الكلمة التي يتكلمها ثلاثا قال القاري قيل انما سكت زجرا له عن السؤال الذي كان السكوت عنه أولى لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسكت عما يحتاج الامة الى كشفها فالسؤال عن مثله تقديم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نوا عنه لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تكرر ما ينزل من الله وتقولوا ولا كلاما عليه ضرب من الجمل ثم لما رآه صلى الله عليه وسلم لا يكرر ولا يقنع إلا بالجواب الصريح صرح به فقال لو قلت نعم أي فرضا وتقديرا ولا يبعد ان يكون سكوتك عليه الصلوة والسلام منظرا للوحى والا الهام قول القائل نعم لوجبت لم قيل ذلك لان الاحتياج كان مقصدا اليه قال الحافظ واستدل به على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان يحتج في الاحكام لقوله لو قلت نعم لوجبت واجاب من منع باحتمال ان يكون راجح اليه ذلك في الحال قال ابن الهيثم وقوله لو قلت نعم الى آخره يستلزم نفى وجوب التكرار من وجهين لا فائدة لو هنا امتناع نعم فيلزمه ثبوت نقيضه وهو لا والتصريح بنفى الاستطاعة ايضا ام - واستدل به على ان جميع الاشياء على الاباحة حتى يثبت المنع من قبل الشارع واستدل به على النهي عن كثرة المسائل المتعمق في ذلك قال المغيرة في شرح السنة المسائل على وجهين احدهما ما كان على وجه التعليم لما يحتاج اليه من امر الدين فهو جائز بل ما مر به لقوله تعالى فاستأذوا اهل البيت كبرياك وعلى ذلك تنزل اسئلة الصحابة عن الانفال والحلاوة وغيرها ثانيا ما كان على وجه التعذر المتكلم وهو المراد في هذا الحديث والله اعلم ويؤيد ورود الزجر في الحديث عن ذلك وذكر السلف فضل حمل من حديث معاوية ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كثرة المسائل قال الاوزاعي هي شدة المسائل وقال الاوزاعي ايضا ان الله انا ارا ما ان يحرم عبيد بركة العلم انقى على لسانه المغيرة فلقد رأيتهم اقله لئلا يفسدوا وقال ابن هب سمعت مالك بن النضر يقول المراد في الحديث في العلم يذهب بنور العلم من قلب الرجل وقال ابن العربي كان النهي عن السؤال في العهد النبوي خشية ان ينزل ما يشق عليهم فاما بعد فقد أمن ذلك لكن اكثرت النقل عن السلف بكراهة الكلام في المسائل التي تقع قال وانه مكروه ان لم يكن حراما الا للعلماء فانهم فرغوا ومهدوا فنفع الله من بعدهم بذلك ولا سيما مع ذهاب العلماء ودروس العلم انتحالا للخصا وينبغي ان يكون محل الكراهة للعلم اذا شغله ذلك عما هو اهم منه وكان ينبغي تخصيص ما يكثر وقوعه محجورا عما يندر ولا سيما في المختصرات ليسهل تناوله والله المستعان - قول في المسائل استطعتم اي وما قدرتم بكم اتيان الجحفي في كل عام ولا يكلف الله نفسا الا وسعها قوله ذروني ما تركتكم فيه ان الاصل عدم الوجوب وانه لا حكم قبل الشرع قال الحافظ والمراد بهذا الأمر ترك السؤال عن شئ لم يقع خشية ان ينزل به وجوبه وتحريمه وعن كثرة السؤال لما فيه غالب من التعذر وخشية ان تقع الاجابة بما يستشغل فقد يوقى لترك الامتنان فتقع المخالفة ام - وقال القاري في بعضه ذروني اي احملوا اللفظ على مثل قوله الظاهر لغة وان سلم غير ذلك فلا تكرار في الاستقصاء خرف ان يكثر الجواب فالمعنى في الحديث جوا المرة الواحدة لا انها مدلول اللفظ وان سلم للتكرار فبتعين التعافل عنه ولا يكثر السؤال فيه خوف ان يكثر الجواب كما اتفق لبنى اسرائيل في البقرة اذ قيل لهم اذ جابرقه فلو يادروا وذبحوا اظفان صدق اللفظ وعدا وممثلين ولكن لما اكثروا السؤال كثر الجواب وشددوا فشدد عليهم وذموا على ذلك فخاف صلى الله عليه وسلم على امته مثل ذلك ولذلك قال انما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم قوله من كان قبلكم من اليهود والنصارى قوله بكثرة سؤالهم لم كسؤال الرؤية والكلام وقضية البقرة قاله في المرقاة قال الكافي وفيه توجيه كثرة السؤال ومنه ما اتفق لأسد بن القرات مع مالك حين اكثر السؤال بقوله فان كان كذا فان كان كذا فقال له مالك هذه سلسلة بنت أخرى ان أردت هذا فعليك يا اهل العراق الا ان يقال لا يلزم من المنع هنا المنع في غيره لما أشار اليه صلى الله عليه وسلم من انه في مقام التشرع فخاف الافتراض فيما يشق ولا يقد عليه قوله واختلافهم على انبيائهم ثم قال الكافي فهو زيادة على ما وقع فان الذي وقع انما هو الخاف في السؤال لا الاختلاف ام وقال واختلافهم عطف على الكثرة لا على السؤال لان نفس الاختلاف موجب للهلاك من غير الكثرة يعني اذا أمرهم الانبياء بجد السؤال او قبله واختلافوا عليهم فهلكوا واستحقوا الهلاك قوله فاذا امرتكم بشئ فأتوا منه ثم قال الحافظ فيه اشارة الى اشتغال بالاهم المحتاج اليه عاجلا لا لاحتياج اليه في الحال فكانه قال عليكم بفعل الأمر واجتناب النواهي فاجعلوا اشتغالكم بما عرض عن الاشتغال بالسؤال عما لم يقع فينبغي للمسلم ان يبحث عما جاء عن الله ورسوله ثم يبحث في تفهم ذلك والوقوف على المراد به ثم يتشغل بالعمل به فان كان من العلميات يتشغل بتفصيله واعتقاده حقيقته وان كان من العمليات بذل سعة القيام

ما استطعتم وإذا تهيتكم عن شيء فدعوه **وشل** شأهين حرب وعجل بن صنفى قال حدثنا يحيى وهو القطان عن عبيد الله
قال أخبرني نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر المرأة ثلاثاً

فلا وتركا فان وجد وقتاً زائداً على ذلك فلا بأس بأن يصرفه في الاشتغال بتعمير حكاما سيق على قصد العمل بهما ان لو وقع فاما ان كانت المهمة
مصرفاً عند ملك الأمر انتهى الى فرض أمور قد تقع وقد لا تقع مع الاعراض عن القيام بتقصير ما سمع فان هذا مما يدخل في النهي فالتفقه في الدين
انما يحل اذا كان للعمل لا للزاد والحلال قول ما استطعتم ان فان لا يترك كله لا يترك كله قال الطيبي هذا من اجل قواعدها اسلام ومن جوامع
الكلوم وينبغي فيه ما يحجب من الاحكام كالصلوة بأنواعها فانه اذا عجز عن بعضها تركها او شرطها بأي ما بقي منها قال النووي وهذا الحديث موافق
لقول تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وما قوله تعالى اتقوا الله حتى تقاتله فقيها من ههنا احد ما منسوخة بقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم
والثاني وهو الصحيح والضوابط منه جزم المحققون انها ليست منسوخة بل قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم مفسرة لها وصينية للمراد بها قالوا
وحق تعالى هو امتثال امر واجتناب فيه ولم يأمر سبحانه وتعالى الا بالمستطاع قال الله تعالى لا يكلف الله نفساً شئاً ولا وسعها وقال تعالى وما
جعل عليكم في الدين من حرج والله اعلم بالحق فدعوه ان قال الحافظ ثوران هذا النهي عام في جميع الناهي ويستثنى من ذلك ما يكره المكلف على فعله
كشرب الخمر وهذا على رأى الجمهور وخالف قوم قسموا بالعموم فقالوا الاكرام على ارتكاب المعصية لا يبيحها والصحيح عدم المخالفة اذا وجد ضرورة
الاكرام المعتبرة واستدل به من قال لا يجوز التداءى بشئ محرر كخمر كادفع العطش به ولا اساقفة لقمة من عطشه والصحيح عندنا شأ فحجة
جواز الثالث حفظ النفس فصار كاحل الميتة لمن اضطر بخلاف التداءى فانه ثبت النهي عنه نصاً ففي مسطور ما ثل فحده انه ليس به مؤكده
داء ولا يرد عن إلى الدرر لم يرد فحده ولا تداءى واجر امره له من موطئة مرفوعاً ان الله لا يجعل شفاء امي فيما حرره عليها واما العطش فانه لا يقطع
بشرها ولانه في معنى التداءى والله اعلم والتحقيق ان الامر باجتنب المنهي على عمومها لم يارضه اذن في ارتكاب منهي كاكل الميتة المضطر
قال استدلل بهذا الحديث على ان اعتناء الشرع بالمنهيات فوق اعتناءه بالمأمورات لانه اطلق الاجتناب في المنهيات ولو جمع المشتق والتراكب
وقيد في المأمورات بقدر الطاقة وهذا منقول عن الامام احمد فان قيل ان الاستطاعة معتبرة في النهي ايضاً اذ لا يكلف الله نفساً شئاً وسعها
فجوابه ان الاستطاعة ناطق باعتبارين كذا قيل والذي يظهر ان التقييد في الأمر بالاستطاعة لا يدل على المدعى من الاعتناء به بل هو من جهة
الكف اذ كل احد قادر على الكف لولا داعية الشهوة مثلاً فلا يصح عدم الاستطاعة عن الكف بل كل مكلف قادر على التزكج خلاف الفصل فان
العجز عن تعاطيه محسوس فمن ثم قيد في الامر بحسب الاستطاعة دون النهي وعبر الطرف في هذا الموضع بان ترك المنهي عنه عبارة عن استصحاب
حال عدمه او الاستمرار على عدمه وفعل المأمور به عبارة عن اخراجه من عدمه الى الوجود وقد اورد بان القدر على استصحاب عدم المنهي عنه
قد تخلف استدلاله بجواز اكل المضطر الميتة واجيب بان النهي وهذا عارضه الاذن بالتناول في تلك الحالة وقال ابن قريش في شرح الاربعين قوله
فاجتنبه هو على اطلاع حتى يوجد ما يبيح كاكل الميتة عند الضرورة وشرب الخمر عند الكراهة والاصل في ذلك جواز التلطف بحكمة الكفر اذا كان
القلب مطمئناً بالاسان كما نطق به القرآن انتحى والتحقيق ان المكلف في ذلك كله ليس منهياً في تلك الحال وادعى بعضهم ان قوله تعالى
فاتقوا الله ما استطعتم يتناول امثالاً للمأمور واجتناباً للمنهي وقد قيد بالاستطاعة واستوى فحينئذ يكون الحكمة في تقييد الحديث بالاستطاعة
في جانب الامر ونهى النهي ان العجز يكثر بقصوره في الأمر بخلاف النهي فان تصور العجز فيه محصور في الاضطرار والله اعلم - **باب سفر المرأة**
مع محرم الى حج وغيرها قوله لا تسافر المرأة ثلاثاً قال الحنفية فيباح لها الخروج بغير محرم فيما دونها يعني اذا كان حاجة قال الشيخ رحمه الله
ويشكل عليه ما في الصحيحين عن قزعة عن ابى سعيد الخدري مرفوعاً لا تسافر المرأة يومين الا ومعها زوجها او ذو محرم منها واخرجه عن ابى هريرة
مرفوعاً لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها وفي لفظ مسيرة ليلة وفي لفظ يوم وفي لفظ لا بد
داود برياً وههنا ابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح علي بن ابي حمزة في صحيحه ثلاثاً اميال فيقول له ان الناس يقولون ثلاثاً اميال فقال
وهو قال المنزهى ليس فانه يتبين فانه يحتمل ان يصرح الله عليها قالوا في مواطن مختلفة بحسب المسئلة ويحتمل ان يكون ذلك كله تنبيهاً
لاقل الاعلاد واليوم الواحد والعدل واقله والاثنان او الكثير واقله والثلاث اول الجمع فكأنه اشار ان مثل هذا في قلة الزمن لا يحل لها
السفر مع غير محرم فكيف بمآزاد ام - وحاصله انه ينبغي منع الخروج اقل كل عد على منع خروجها عن البلد مطاقاً لا بحرم وزوج وقد صحح به لمنع
مطلقاً ان حل السفر على اللغوي في الصحيحين عن ابى سعيد عن ابن عباس مرفوعاً لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم والسفر لغيره يطلق على ما ذكره في ذلك
وقد جرى عن ابى حنيفة وابى يوسف كراهة الخروج لها مسيرة يومين الا محرم ثوابا كان المذهب اباحة خروجها ما دون الثلاثة بغير محرم فليس

الأومعاً ذو محرم وحل شتا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن **وحدثننا ابن نمير** حدثنا إلى
 للزوج مستحماً إذا كان بينهما وبين ملكة أقل من ثلاثة أيام إذا الرصد محرمًا، انتحى - وفي رد المحتار وروى عن أبي حنيفة وإبي يوسف كراهة خروجها
 وحلها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون الفتوى عليه لتمام الزمان (شرح اللباب) ويؤيد حديث العيص بن لايحل للمرأة توامن بالله واليوم الآخر
 أن تسافر مسيرة يوم وليلة الأجمع في حرمها وفي لفظ مسيرة ليلة وفي لفظ يوم - وقال الطحاوي روى حديث الثلاث واجب استعماله على
 كل حل وبخلافه فقد يجب استعماله إن كان هو المتأخر ولا يجب إن كان هو المتقدم قالذي وجب علينا استعماله ولا أخذه في كلا الوجهين أولى
 ما يجب استعماله في حال وتركه في حال - أم - قال لعبد الضعيف عفا الله عنه مراده أن أحاديث حرمة السفر في الثلاث لا تتوخى أمرين إما متفق
 على أحاديث مأمون الثلاث أو متأخرة عنها ومن المعلوم المقر عندهم الأخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله الشق الأول
 تأخذ بأحاديث مأمون الثلاث المتأخرة ولكنه يستلزم الأخذ بأحاديث الثلاث أيضاً لأنه لا يعقل أصلاً ثبوت حرمة السفر في أقل من الثلاث
 دون ثبوتها فيها ولزمين هب إليه ذاهب بل ثبوتها في الثلاث حينئذ بالطريق الأولى وعلى الشق الثاني يتعين الأخذ بأحاديث الثلاث لتأخرها
 وهذا لا يستلزم الأخذ بأحاديث مأمون الثلاث لأن حرمة السفر ثلاث أيام لا تستلزم ثبوتها فيما دونهما فلما وقع المعارضة بين العام والخاص الاضطرب بين
 الاقل والأكثر ولم يجعلنا نخرجها حصل التردد وقد يمحل التمسك على الأكثر كما هو رأي أصحابنا الأصوليين فأخذنا بما هو المتيقن المتحقق على كل حال الأقرب
 والأحوط عندنا أن يؤخذ بالثلاثة من المدة في السفر الواجب التحريم فيما لا يرد عليه من شكوكه والوجهين المتيقنين لا يرتفع ولا يدفع بالثالث يؤخذ بالأقل في غير الواجب
 من السفر لأن الاجتناب عن الحرمة المحتملة أولى وأهم من فعله في الواجب عليه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال الحافظ وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب
 بالمطلق لاختلاف التقييدات قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهراً بل كل ما يسمى سفر المرأة منجية عنه إلا بالحرمة فربما سفيماً الثوري بين المشقة البعيدة فمنعها
 ذوالقربة وتتمك أحد اجزاء الحديث فقال لا الرصد زوجاً أو محرماً لا يجب عليها الحج هذا هو المشهور وعند رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث
 بغير سفر الفريضة قالوا وهو مخصوص بالإجماع قال البغوي لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير المفروض الأصح زوج أو محرماً كقافة أسلمت
 في دار الحرب أو أسيرة فخلصت وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجد لها رجلاً مأموناً فإنه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة قالوا وإذا
 كان عموه مخصوماً بالاتفاق فليخص منه حج الفريضة وإيجاب صاحب المعنى بأنه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ولا تأخذ به منعه
 متيقناً بتحمل ضرره منهم وكذلك السفر الحج وقد روى اللؤلؤ قطي وصحة البرعوانة حديث اللباب (حديث ابن عباس) من طريق ابن جرير عن
 عمر بن دينار بلفظ لا تجزئ امرأة الأومعاً ذو محرم فنص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من يقية الأسفار والمشهور عند الشافعية
 اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثلاث وفي قول تكفي امرأة واحدة ثقة وفي قول نقله الكرابي وصحة تسافر وحدها إذا كان الطريق أمناً
 وهذا كله في الواجب من حج أو عمره وأغرب النفاذ فطره في الأسفار ركلاً - أم - واختلفوا هل زوج أو المحرم شرط وجوب أمر شرط وجوب
 فلا يصح بنا فيه قولان والذي اختاره في فتح القدير أنه مع الصحة وأمن الطريق شرط وجوب الأمان فوجب الأمان مع المرض أو خوف الطريق
 أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فقل المحرم على الأول لا يجب شيء من ذلك كما في الجراح وفي الفهر وصح الأول في البداية
 ورجح الثاني في النهاية تبعاً لقاضخان واختاره في الفقه - أم - قلت لكن جزم في الباب بأنه لا يجب عليها التزوج مع أنه مشى على جعل المحرم
 أو الزوج شرط أداء ورجح هذا في الجوهر وابن أمير الحاج في المناسك كما قاله المصنف (أي حصاً اللؤلؤ المختار) في محله قال وجهه أنه لا يحصل
 غرضها بالتزوج لأن الزوج لما ان يمتنع من الخروج منها بعد أن يملكها ولا تقل على الخلاص منه وربما لا يوافقها فتتضرع منه بخلاف المحرم فإنه ان
 وافقها انفتت عليه وإن امتنع لمسكت نفقتها وترك الحج - أم - فانه - ولو خيفوا ان النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبي الوليد الباجي
 أنه خصه بغير العجز التي لا تشتهى وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة قال ابن دقيق الذي قاله الباجي تخصيص
 للعموم بالنظر إلى المعنى يعني مع مراعاة الأمر لأغلب وتعقبه بأن لكل ساقطة لافطة والمتعقب رأي الأمر المنادر وهو الاحتياط قال والمتعقب
 على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الأمن وحدها فقد نظر أيضاً إلى المعنى فليس له أن يترك على الباجي وأشار بذلك إلى الوجه المتقدم والأصح
 خلافه وقد أحجم له بجده عدى بن حاتم فوعا يوشك أن تخير الطوعية من الحيرة تؤم البيت لا زوج معها الحديث وهو في التجار وتعقب
 بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه وأجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منازك السلام فعمل على الجواز كذا قال الحافظ - وفيه ان المقام
 لا يقتضيه مدح الطوعية على غيرها وحدها بل المقصود مدح ذلك الزمان على حصول التأمين العام فيه والله أعلم **قوله** الأومعاً ذو محرم
 أي فيحل ولم يصح بذكر الزوج وسيأتي في حديث أبي سعيد قال في اللؤلؤ المختار ورجح زوج أو محرماً بالغ عاقل والمراهق كبا لغير مجوس ولا فاسق

جميعاً عن عبد الله بن محمد بن أسد في رواية أبي بكر فرق ثلاث وقال ابن نمير في روايته عن أبيه ثلاثة الأول ومعهذا ومعهرو
 حل ثنا محمد بن رافع حدثنا ابن أبي قديك اخبرنا الضحاك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل
 لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليل إلا ومعهذا ومعهرو حل ثنا قتيبة بن سعيد وعثمان بن أبي شيبة جميعاً
 عن جرير قال قتيبة حدثنا جرير عن عبد الملك وهو ابن عيسى عن قزعة عن أبي سعيد قال سمعت منه حديثاً فأعجبني فقلت له انت
 سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأتول علي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعت قال سمعت يقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجل إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى لا يقبله ولا يخطه ولا يمسح به ولا يمسح
 مع وجوب النفقة لمحمد عليها لأنه محبوب عليها، م. قال ابن عابد بن قوله غير محمول لأنه ينشئ عليها منه الاعتقاد وحل يخرج محرمه الفاسق الذي
 لا مروءة له كذلك قال والمحرّم من لا يجوز له منّا كتحملها على اليد بقراءة أو رضاع أو صهرية كما في التحفة وادخل في الظهيرية بنت موطأة من الزنا
 حيث يكون محرماً لها وفيه دليل على ثبوتها بالوطء الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الخاتمة رخص لكن قال في شرح اللباب ذكر قوام الذين
 شارب الهداية أنه إذا كان محرماً بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدرى وبه تأخذ، م. وهو لا حوط في الدين إلا بعد عز القصة
 م. ونقل السيد أبو السعود عن نفقات البرازية لا تسافر بأخيها رضاعاً في زماننا، م. أي لغلبة الفساد قلت ويؤيده كراهة الخلوة بها كالمصاهرة
 الشابة فينبغي استثناء الصهرة الشابة هنا أيضاً لأن السفر كخلوة قوله لامرأة تؤمن بالله الخ مفهومه أن النبي المذكور يختص بالمؤمنات فتخرج
 الكافرات كتابية كانت أو حربية وقد قال به بعض أهل العلم واجب بان الأيمان هو الذي يميزه بالتصنيف به خطاب الشارع فيستغنى به وينقلوه
 قل ذلك قيل به وإن الوصف ذكر لتأكيد التحريم ولم يقصد به إخراج ما سواه والله أعلم قوله انت سمعت هذا الخ قال لأبي قول الصحابي قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مستند سواء سمعته منه أو من غيره ولأن الصحابة عدول فقولهم انت سمعت تحقيق للأمر لا غيره قوله لا تشد
 الرجال الخ الرجال بالمصاهرة جمع رجل وهو للبعير كالشريح للفرس وكفى بشدة الرجال عن السفر لأنه لا زمة وخبر ذكرها مخبر الغالب في ركوب
 المسافر ولا فلا فرق بين ركوب الرجل الخيل البغال والحمار والشئ بالمعنى المذكور ويدل عليه قوله في بعض طرقه أنما يسافر أخيراً مسلم طريق
 عمران بن أبي أويس عن سليمان الأقرع عن أبي هريرة، فشد الرجال كناية عن السفر ولهذا قال ابن عابد بن وما نسب إلى الحفاظ ابن تيمية المحبني
 من أنه يقول بالنهي عن زيارة قبره الشريف فقد قال بعض العلماء أنه لا أصل له وإنما يقل بالنهي عن شد الرجال إلى غير المساجد الثلاثة
 أما نفس الزيارة فلا يخالف فيها كزيارة سائر القبور ومع هذا فقد رد كلامه كثير من العلماء ولأما السبكي فيه تأييد منيف، قوله لا إلى
 ثلاثة مساجد الخ الاستثناء مفرغ والتقدير لا تشد الرجال إلى موضع ولا زمة منع السفر إلى كل موضع غير هاتين المستثنى منه في المفرد
 مقدّر باعتبار العام لكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هنا الموضع المخصوص وهو المسجد كما سيأتي قوله والمسجد الحرام أي المسجد الأقصى
 على البدلية ويجوز الرفع على الاستيناف والمراد به جميع الحرم وقيل يختص بالموضع الذي يصل فيه دون البيوت في غيرهما من أجزاء الحرم قوله
 والمسجد الأقصى الخ أي بيت المقدس وسمي الأقصى لبعده عن المساجد الحرام في المسافة وقيل في الزمان وفيه نظر لأنه ثبت في الصحيح أن بينهما
 أربعين سنة وقال الزنجشري في حقه الأقصى لأنه لم يكن حينئذ وراءه مسجد وقيل لبعده عن الأقدار والخبت وقيل هو أقصى بالنسبة إلى مسجد المدينة
 لأنه بعيد من مكة والبيت المقدس أبعد منه، وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها كونه مساجد الأنبياء ولأن الأول
 أسس على التقوى والثاني قبلة الناس واليه حجهم والثالث كان قبلة الأمم السابقة وقبلة المسلمين في الأوائل واختلفت في شد الرجال
 إلى غيرها كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتاً وإلى المواضع الغائبة لفصل التبرك بها والصلوة فيها فقال الشيخ أبو محمد الجويني يحرم
 شد الرجال إلى غيرهما على هذا الحديث وأشار القاضى حسين الاختيار به قال عياض طائفة ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من أن حمار
 بصير الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطول وقال له لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت استدلت بهذا الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عموم وأما أبو هريرة
 والصحيح عند ما بالحرمين وغيرهما الشافعية أنه لا يحرم إحاطة بالحديث باجوبة سياقه ذكرها وفي الفقه قال الكرماني وقع في هذه المسئلة في عصرنا في البلاد
 الشامية مناظرات كثيرة وصفت فيها رسائل من الطرفين قلت يشير إلى ما رآه الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية ما نص
 به الحفاظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية وهو مشهورة في بلاد ناد الحاصل أنهم الزوايا تيمية بتجريد شد الرجال إلى زيارة قبر
 سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثرنا صورة ذلك وفي شرح ذلك من الطرفين طول وهو من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ومن جملة ما
 استدل به على وقوعه أو دعاه غيره من الأجماع على مشروعية زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم نقل عن مالك أنه كره أن يقول زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم

أقول العلماء في شد الرجال الخ غير المساجد الثلاثة

المرأة يومين من الدهر لاومعها ذو محرم منها أو زوجها وحل شئنا محمد بن مثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عبد الملك
 ابن عمار قال سمعت قرعة قال سمعت أبا سعيد الخدري قال سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعا فأعجبني وألقتني هي أن
 تسافر المرأة مسيرة يومين أو معها زوجها أو ذو محرم أو قصن باقي الحديث وحل شئنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن
 مغيرة عن إبراهيم عن سفيان بن عيينة عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسافر امرأة ثلاثا
 إلا مع ذي محرم حل شئنا أبو غسان المشيخي وعبد بن بشر جميعا عن معاذ بن هشام قال أبو غسان حدثنا معاوية بن وهب عن
 قتادة عن قرعة عن أبي سعيد الخدري أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال إلا مع ذي محرم
 وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ أدباً لا أصل الزيادة فأما من أفضل الأعمال وأجل القربات الموصلة إلى ذي الجلال و
 إن مشروعيها محل إجماع بلا نزاع والله الهادي إلى الصواب قال بعض المحققين قوله لا إلى ثلاثة مساجد المستثنى منه عند من فاما أن يقدر عاماً
 فيصير لا تشد الرجال إلى المكان في أي مكان لا إلى الثلاثة أو أحض من ذلك لا سبيل إلى الأقل لا قضاء ما بالأسفل للجماعة وصلته الرحو
 طلب العلم وغيرها فتعين الثاني والأولى أنه يقدر ما هو أكثر من سبب وهو لا تشد الرجال إلى المسجد للصلاة في الأثر الثلاثة فيبطل بذلك قول من
 منع شد الرجال إلى الزيادة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم ويؤيد ما روي أحمد بن حنبل عن شهر بن حوشب قال سمعت أبا سعيد ذكر
 عدة الصلوة في الطريق فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي للرجل أن يشد رجلاه إلى مسجد يتبع فيه الصلوة فيرجع إلى المسجد إلا قطع
 ومسجد في شهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف وقال السبكي الكبير ليس في الأرض بقعة لها فضل لأثرها حتى تشد الرجل إليها غير البلاد
 الثلاثة ومراوى بالفضل ما شهد الشهر باعتباره ورتب عليه حكماً شرعياً وأما غيرهما من البلاد فلا تشد إليها لثقلها بل للزيارة أو جهاد أو علو أو نحو
 ذلك من المنذبات قال والمباحات قال وقد التمس ذلك على بعضهم فرفعوا شد الرجال إلى الزيارة لمن وغير الثلاثة داخل في المنع وهو خطأ لأن
 الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه فعلى الحديث لا تشد الرجال إلى المسجد من المساجد والمكان من الأماكن الثلاثة
 المذكورة وشد الرجال إلى الزيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى المكان في ذلك المكان والله أعلم أم قلت ولا يخفى على أحد رجوعهم إلى الجاهل وإلى الجاهل
 الزائرين إلى المدينة المنورة أن مقصدهم الأولى الأصل ليس مجرد المكان العالي بل المقرب إلى المكينين الذين صلى الله عليهم والمكان لما
 هو مقصود ثانياً وتبعاً وهو كما قيل سمعنا على الديار ديار بليل في أقبل ذا الجدار وذو الجدار وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من
 سكن الديار وقال بعض العلماء أن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد أو الفضيلة التامة إنما هي في شد الرجال
 إلى هذه المساجد بخلاف غيرها فإنه جائز وقد وقع في رواية أحمد التي تقدم ذكرها بلفظ لا ينبغي وذكرها بلفظ ظاهر في غير التعميم قلت وظاهر هذا الجواب
 ما قالوا في حديث أحمد لا في اثنين فإن المحسد فيه يعني أن يغتبط وهو محرم في جميع الطاعات ومباح في الجائزات فكان المراد بالحديث أي لا غبطة
 أعظم أو أفضل من الغبطة في هذين الأمرين وعلى هذا في حديث الباب أنه ليس مسجد أولى وأحق بأن يشد إليه الرجل من هذه المساجد الثلاثة
 وهذا لا يخفى جواز السفر إلى مسجد آخر فضلاً عن المواضع الأخرى إلا أن يدل دليل خارجي على جواز فعله بمقتضاه وقد روي عن شعبة بأسناد صحيح
 عن سعد بن أبي وقاص أنه قال صلاة في قبا أحب إلى من أن أت بيت المقدس مرتين ولو لم يكون في قبا لصبروا إليه أكباد الأبل فهل اللفظ
 يشعر بأن جواز شد الرجال ليس مقصوراً على المساجد الثلاثة عندك والله أعلم قال الشوكاني وأجيب من قال بالشرعية بأنه لم يزل دأب المسلمين
 المقاصدين للجمع في جميع الأماكن على تبيين الديار واختلاف المذاهب الوصول إلى المدينة المشرفة لقصد زيارته وكعبته وذلك من أفضل الأعمال
 ولم ينقل أن أحداً أنكر ذلك عليه فكان إجماعاً وكذا قال الشيخ الأئمة قدس الله روحه أن دليل الجمهور في مسألة الزيارة النبوية هو شئنا سفر
 السلف الصالحين إلى المدينة المنورة تواتراً عالياً وأجاب عنه ابن تيمية واتباعه بالجواب الثاني وأما القول بأنهم إذا دعوا السفر إلى المسجد النبوي
 وما ادعوا السفر لزيارة الروضة المطهرة فعول مصنوع يظهر بطلانه بالرجوع إلى الوجودات السليمة ولو كان الغرض السفر لادعاء المسجد النبوي لا يتحلل
 إلى المسجد لا قبضه أيضاً كما رحلهم إلى المسجد النبوي والحاصل أنه لم يأت بجواب شاف يقبله الذوق الصحيح والله أعلم قال في المختار في زيارة
 قبره الشريف من قبله بغير قبلة واجبة من له سعة أم قال ابن الهمام والأولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره
 عليه الصلوة والسلام ثم يحصل له إذا قدم زيارة المسجد ويستقيم فضل الله تعالى في مرة أخرى ينويها فإن في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم
 وإيلا أنه ولو فقهه فلا هو ذكرنا من قوله صلى الله عليه وسلم أنه لا تعلمه حاجة إلى الزيارة كان حتماً على أن يكون شقيقاً له يوم القيمة أم
 وقد تكرر في هذا الباب من المثلث أي أنه أشرف الزيارة عن الحج حتى لا يكون له مقصد غير ما في سفر قوله وأقتنى الخ بالمد ثم نزلت مفتوحة ثمرتها

باب استحباب الذكر اذا ذكرك وباب من بفتح الملهم بشرح صحيح مسلم

الاستناد نحوه **وحدثنا** ابن ابي عمير قال **ناهشام بن عيسى** بن سليمان المخزومي عن ابن جريح بهذا الاستناد نحوه لم يذكر كماله
رجل بالمرأة الاومر ما ذومحرم **وحدثني** هارون بن عبيد الله قال **ناحاج** بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابو الزبير
ان عليا الازدى اخبره ان ابن عمر عليه السلام كان اذا استوى على بعره خارجا الى سفر كبر ثلاثا ثم قال
سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ **اللَّهُمَّ نَسُئُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبَرَّ وَالتَّقْوَى** وَ
مِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى **اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا وَاطْوِعْنَا يُعَذِّبُكَ اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيقَةُ فِي الْأَهْلِ**
اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْتَظَرِ وَسَوْءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ واذا رجع قال **هِنَ وَزَادَ فِيهِ**
آيِبُونَ تَائِبُونَ عَائِدُونَ لِرَبِّكَ حَامِدُونَ **وحدثني** زهير بن حرب قال قال اسمعيل بن علي عن عاصم الاحول عن عبد الله
ابن سرجه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر يترعوذ من **وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ** الحور بعد الكون

ما نفع نفسها بفعلها قال لحافظ واستبطن منه (اي من حديث الباب) ان حرم حواء سفر المرأة بغير زوج ولا محرم لكونه صلى الله عليه وسلم لم يأم
بردها ولا عاب سفرها وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطا لأمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور
عن حماد بن زيد بلفظ فقال رجل يا رسول الله اني نذرت ان اخبر في جيش كذا وكذا فلو لم يكن شرطا ما رخص له فترك النذر قال النووي في الحديث
تقديم الأهم فالأهم من الأمور المتعارضة فانه لما عرض له الغزو والحج بغير الحج لان امراته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو والله
اعلم **قوله** وله بين كرو ولا يغفلون رجل بالمرأة الا قال النووي هذا آخر الغزوات الذي لم يجمعها ابو اسحق ابراهيم بن سفيان من مسلم وقد سبق
بيان اوله عند احاديث رحم الله الصنفين والمقصدين ومن هنا قال البراء بن مسعود في حديثنا مسلمين **ناحاج** بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابو الزبير
حدثنا **ناحاج** بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابو الزبير **الحديث** وهو اول الباب الذي ذكره متصلا بهذا والله اعلم **باب استحباب الذكر اذا ذكرك** وباب من
متوخوا سفر حج او غيره وبيان الافضل من ذلك **قوله** ان ابن عمر عليه السلام قال في هوا خض من اهلها لا شعاع التعليم بالتكرار تأكيذا
قوله كان اذا استوى على بعره ان قال في شعره بكره منه واذا عتده وكذا يقول من ركب سفينة بل هو آخرى وكذا يقول الرجل الا استه
لا يقول ما يختص بالركب كقوله سبحان الذي سخر لنا هذا قال النووي فيه استحباب هذا الذكر عند ابتداء السفر وقد جاء فيه في كثير من
جمعها في كتاب الادراك **قوله** سخر لنا الله معناه **قوله** مقربين الى مطيقين اي ما كنا نطيع قهره واستعمله لولا تسخير الله تعالى اياته
لنا **قوله** منقلبون الى اي راجعون وهو تنبيه على المطالبة بالشكر قاله الأبي **وقال** الشيخ عبدالقادر الدهلوي رحمه الله تعالى في موضع
القرآن ان فيه تذكير سفر الآخرة بسفر الدنيا واستغفالا منه اليه والله اعلم **قوله** البر والتقوى الى البر العمل بالمصالح والخلق الحسن والتقوى
الحسن الحامل على الخرز من المكروه **قوله** انت الصاحب السفر الى قال ليرطبي الصاحب الدنيا ويصحبك بحفظك والخليفة الذي يتخلفك في اهلك
بصلاح احوالهم بعد انقطاع نظرهم عنهم ولا يسمى الله تعالى بالصاحب الا بالخليفة لعدم الاقرب وعدم تكرار ذلك في الشريعة قلت يربى وانما
يقال في مثل هذا كذا في شرح الأبي **قوله** من وعثاء السفر الى بفتح الواو واسكان العين المهيمة وبالهاء المثناة وبالمد وهو المشقة والشدة
قوله وكآبة المنظر الى الكتابة بفتح الكاف وبالمد هي تغير النفس من حزن ونحوه **قوله** وسوء المنقلب الى ما يسوء منه والمنقلب بفتح اللام
المرجع **قوله** آيبون تائبون عائدون لرجوعهم عما هم مذموم الى ما هو محمود وباقي الكلام في تفسيرها **قوله** لربنا حامدون الى
اي مشنون عليه بصفات كماله وشاكرون عوارف افضاله **قوله** والحور بعد الكون الى قال النووي هكذا هو في معظم النسخ من صحيح مسلم
بعد الكون بالنون بل لا يكاد يوجد في آخر بلادنا الا بالنون وكذا ضبطه الحقاظ المتقنون في صحيح مسلم قال ناقضي وهكذا رواه الفارسي وغيره
من رواية صحيح مسلم قال ورواه العذري بعد الكور بالراء قال المعروف في رواية عاصم الذي رواه مسلم عنه بالنون قال ناقضي قال ابراهيم الحري
يقال ان عاصما وهم فيه وان صوابه الكور بالراء قلت وليس كما قال الحري بل كلاهما روايتان ومن ذكر الرايتين جميعا التزم في جامعها
وخلات من الحديثين وذكرهما ابو عبيد خلائف من اهل اللغة وغرب الحديث قال المتري بعدان رواه بالنون ويروي بالراء ايضا ثم قال كلاهما
له وجه قال يقال هو الرجوع من الامان الى الكفر او من الطاعة الى المعصية ومعناه الرجوع من شيء الى شيء من الشر هذا كلام الترمذي وكذا قال
غيره من العلماء معناه بالراء والنون جميعا الرجوع من الاستقامة الى الزيادة الى النقص قال المازري في رواية الراية قيل ايضا ان معناه اعوذ بك من الرجوع عن
رواية النون مأخوذة من الكون مصدر كان يكون كوننا اذا وجد استقر قال المازري في رواية الراية قيل ايضا ان معناه اعوذ بك من الرجوع عن
الجماعة بعدان كناية عن كراهية افعالهم وادبهم اذا نقضوا وقيل نعوذ بك من ان نقضوا صورنا بعد صلاحها كفساد العامة بعد

ودعوة المظلوم وسوء المنظر في الأهل والمال وحديثنا يحيى بن يحيى وزهير بن حرب جميعاً عن أبي معاوية حر قال
 حدثني حاتم بن عمرو قال نأبى الواحد كلاهما عن عاصم بن عجل الأسدي مثله غير أن في حديثنا عن الواحد في المال الأهل في رواية
 محمد بن حاتم قال سبى بالاهل دار حج وفي رواية جميعاً اللهاوي أعوذ بك من وعشاء السفر وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة
 قال نأبى أسامة قال نأبى الله عن نافع عن ابن عمر وحديثنا عبيد الله بن سعيد اللفظ له قال نأبى هو القطان عن عبيد الله
 عن نافع عن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقبل من الجيوش أو السرايا أو الحج أو العمرة إذا أوفى على ثنية أو قد قد
 كبر ثلاثاً ثم قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون تأيئون عابدون
 ساجدون لربكم حامدون صدق الله وعده

استقما على الرأس وعلى رجليه والنون قال أبو عبيد سئل عاصم عن معناه فقال المسمع قولهم جاري بعد ما كان أي أنه كان على حالة جميلة فرجع
 عنها والله أعلم - وفي شرح الأبي قال الحربي في قوله الحور بعد الكور أي بعد ذكر جميع ما تقدم ذكره وقيل معناه تعوذ بك من انقطة بعد الذنوة قوله
 ودعوى المظلوم الم قال النووي أي أعوذ بك من الظلم فانه يترتب عليه دعاء المظلوم ودعوة المظلوم ليس بينهما وبين الله حجاب ففيه التحذير
 من الظلم ومن التعذر للأسباب - قال الأبي فالمصدر على هذا مصانف للفاعل وقد يصح أن يكون مضاعفاً للمفعول كما قال في حديث أعوذ بك
 أن أظلم أو أظلم بأب ما يقال إذا رجع من سفر الحج وغيره قوله إذا أقبل الم بقاات ثم فاء أي رجع وزنه ومعناه قوله من الجيوش الم
 الجيش العسكر العظيم والسرية ذرته سميت بذلك لأنها تسرى بالليل وفي الحديث خير الجيوش أربعة آلاف وخير السرايا أربعة مائة ولن يغلب اثنتا
 عشر ألفاً من قلة والمجمل أن الملوك لا يلقون من الجيوش السرايا الرجوع من الغزو قوله أو الحج أو العمرة الم قال المحافظ ظاهر اختصاص ذلك بهذه
 الأمور الثلاث وليس الحكم كذلك عند الجمهور بل يشرع قول ذلك في كل سفر إذا كان سفر طاعة كصلة الرحو وطلب الصلوات يشمل الجميع من اسم الطاعة
 وقيل يتعدى أيضاً إلى المباح لأن المسافر فيه لا تأنيك فلا يمنع عليه فعل ما يحصل له الثواب وقيل يشرع في سفر المحصية أيضاً لأن مرتبتها أخرج إلى
 تحصيل الشاب من غيره وهذا التعديل متعقب لأن الذي يختصه بسفر الطاعة لا يمنع من سافر في مباح ولا في محصية من الاستئذان من ذكر الله وإنما
 النزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المختص فذهب قوم إلى الاختصاص بكونها عبادات مخصوصة شرع لها ذكر مخصوص فتخص به
 كالذكر دائماً وعقبه لأن وعقبه صلوة وإنما اقتصر أصحابنا على الثلاث لأخصار سفر النبي صلى الله عليه وسلم فيها - قلت ولعل سفر الحج ينسج
 في أحدها عتده قوله إذا أوفى على ثنية الم مثله ثرون ثم ثنائية ثنية هي العقبة ومعنى أوفى ارتفع وعلا قوله وقد دللنا بقوله الفاء
 بعد ما دل محملة ثم فاء ثم فاء ولا شهر تفسيره بالمكان المرتفع وقيل هو الأرض المستوية وقيل الفلاة الخالية من شجر وغيره وقيل غليظ الأدوية
 ذات الحصى قوله كبر ثلاثاً الم وفي حديث جابر كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سجدنا قال المهلب تكبيره صلى الله عليه وسلم عند الارتفاع
 استشعر لكبرياء الله عز وجل وعند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء وتسميته في بطون الأدوية مستنبط من قصته كون
 فان تسميته في بطون الحوت نجاه الله من الظلمات فسمي النبي صلى الله عليه وسلم في بطون الأدوية ليضيه الله منها وقيل مناسبة التسمي في الأماكن
 المنخفضة من جهة أن التسمي هو التنزيه فناسب تنزيه الله عن صفات الانخفاض كما تناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة ولا يزوم من كون جهتي
 العلو والسفل محالاً على الله أن لا يوصف بالعلو وأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس وذلك ورد في صفته
 العالي والعلو والمتعالى ولم يرد صفة ذلك وإن كان قد لحاظ بكل شيء علواً عز وجل قوله ثم قال لا إله إلا الله الم قال المحافظ يحتمل أنه كان
 يأتي بمحمد الذكر عقيب التكبير وهو على المكان المرتفع ويحتمل أن التكبير يختص بالمكان المرتفع وما بعد أن كان مستغنياً محل الذكر المذكور فيه إلا
 فإذا هبط سجد كما دل عليه حديث جابر ويحتمل أن يكمل الذكر مطلقاً عقب التكبير ثم يأتي بالتسمي إذا هبط قال القرطبي وفي تعقيب التكبير بالتهليل
 إشارة إلى أنه المنفرد بجميع الموجودات وأنه المعبود في جميع الأماكن قوله آيئون الم جمع أي راجع وزنه ومعناه وهو خير من عتده
 والتقدير نحن آيئون وليس المراد الأخبار بحض الرجوع فانه تحصيل الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهو تسميهم بالعبادة المختصة بالانصاف
 بالأوصاف المذكورة كذا في الفهم وقال المبدل العيني رح آيئون أي راجعون إلى الله وفيه إيحاء مرجع الرجوع إلى الوطن قوله آيئون الم قال المحافظ
 فيه إشارة إلى التخصيص في العبادة وقاله صلى الله عليه وسلم على سبيل التواضع وتعليق الامته والمراد أمته كما تقدم تقريره وقد تستعمل التوبة لاراد
 الاستمرار على الطاعة فيكون المراد أن لا يقع منهم ذنب قوله صدق الله وعده الم أي فيما وعده من أظهار دينه في قوله وعدك الله متعارف
 كثيرة وقوله وعدك الله الذين آمنوا وذكروا الصلوات ليس توفاهم في الأرض الآية وهذا في سفر الغزو ومناسبتة لسفر الحج والعمرة

نأبى بالاهل دار حج

وهو أسفل من المسجد الذي ببطن الوادي بينه وبين القبلة وسطاً من ذلك **وحدثني** هرون بن سعيد الأيلي قال قال ابن وهب قال قالنا عمر عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة **ح** وحدثني حملة بن يحيى الجعفي قال قالنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن ابن شهاب أخبره عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال بعثني أبو بكر الصديق في حجة التي أقره عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذون في الناس كره الخمر لا يجد بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان قال ابن شهاب فكان حميد بن عبد الرحمن يقول يوم الخمر يوم الحج الأكبر من أجل ذلك **رواه**

ولادى العتيق، **قوله** وهو اسفل من المسجد الخ المراد بالمسجد الذى كان هناك في ذلك الزمان **قوله** بينه وبين القبلة الخ وفي الظاهر بين وبين الطريق قال الحافظ اى بين المرحى بين الطريق وفي رواية اخرى بينهم والناس في معنى الطريق ام وظنى ان قوله بينه وبين القبلة في رواية مسلم الظاهر فيه المسجد المذكور يعنى ان معمره صلى الله عليه وسلم كان بين المسجد وبين القبلة والله اعلم **واب** كعب بن الجراح لا يطوف بالبيت مشركا لا يطوف بالبيت غربان ويابن يوم الحج الاكبر **قوله** يعنى يوم البكر الخ قال الطحاوي في شكل الآثار هذا محل كان لاخبار وهذه القصة تدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعث اياكريدك ثما تبتعه عليا فامر ان يؤخذ بكيف يعث اوكبر ابهر مرة ومن معه بالتأذين مع من امره عنه فذلك الخ على ثوبا يلبس فاصلا ان اياكريد كان لا يدور على الناس تلك الحجية بلا خلاف كان علي عظماء بالتأذين بذلك وكان عليا ليطوف بالتأذين بذلك وحده واحتاج الى من يبعثه على ذلك فاسل عنه اوكبر ابهر مرة وغيره ليساعدوه على ذلك فوساقي ومن طريق الحرز بن ابي هريرة عن ابيه قال كنت مع علي بن ابي طالب حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم بزيارة الى اهل مكة فكنيت لمادى معه بذلك حتى يصل صوقي وكان هونادى قبل حتى يعيى واخرجه اهل ايضا وغيره من طريق الحرز بن ابي هريرة فالحاصل ان مباشرة ابي هريرة لذلك كانت بائرا في كل مكان ويناى بما يليق به اليه على مما أمر بتبليغه **قوله** قبل حجة الوداع الخ قال ابن القيم في الهدى ويستنبط منه انها كانت سنة تسع كانت حجة الوداع كانت سنة عشر اتفقا وذكر ابن احيق ان خروج ابي بكر كان في ذي القعدة وذكر الواقدي انه خرج في تلك الحجة مع ابي بكر فلما كان من الصحابة وبعث معه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين بدنتا قال الحافظ ومما عرفت من سمي من كان مع ابي بكر في تلك الحجة على اسماء منهم سعد بن ابى وقاص وجابر بن عبد الله والله اعلم **قوله** في رهط يؤذون الخ اى في جماعة مؤذنين والمراد بالتأذين الاعلام وهو اقتباس من قوله تعالى **وَإِذَا نَزَلَ مِنْ رَبِّكَ آيَاتُ** اى اعلام **قوله** لا يخرج بعد العام الخ اى بعد الزمان الذى وقع فيه الاعلام بذلك قال الحافظ هو منزه من قوله تعالى **فَلَا يُفْرِكُوا** الخ **قوله** لا يخرج بعد عامهم هذا ولاية صريحة في منعهم دخول المسجد الحرام ولولم يقصد المخرج ولكن لما كان الحج هو المقصود والاعظم صرح لهم باليمنع منه فيكون ما وراءه اولى بالمنع والمراد بالمسجد الحرام هنا الحرم كله قال النووي فلا يمكن مشرك من دخول الحرم بحال حتى لو جاد في رسالة او امرهم لا يمكن من الدخول بل يخرج اليه من يقضى الامر المتعلق به ولو دخل خفية ومرض ومات نبش واخرج من الحرم ام وقال العيني نعم وكذلك لا يمكن اهل الذمة من الاقامة بعد ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم اخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب قاله في مرض موته صلى الله عليه وسلم **قوله** ولا يطوف بالبيت غربان الخ ذكر ابن احيق في سبب هذا الحديث ان قريشا ابتدعت قبل البعثة ان لا يطوف بالبيت احد ممن يقدم عليهم من غيرهم ولا يطوف الا في ثياب احلهم فان لم يجد طواف غربانا فان خالف طاف ثيابا فانها اذا فرغوا لم ينفع بها فاجاء الاسلام فهدم ذلك كله وقد ترجع الجارية لهذا الحديث وجوب الصلوة في الثياب قال الحافظ وجه الاستدلال به ان الطواف اذا منع فيه التعمى فالصلوة اولى اذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة وقد ذهب الجمهور الى ان ستر العورة من شروط الصلوة وعن بعض المالكية التفرقة بين النكاح والناسى ومنهم من اطلق كونه سنة لا يبطل تركها الصلوة واجتبه بأنه لو كان شرطا في الصلوة لا يختص بها ولا يقتصر الى النية وكان العاجز العريان يتنقل الى بدلي كالعاجز من الضعفاء ينقل الى القعود والجواب عن الاول ان مقتضى ما لا يخفى في الصلوة ولا يختص بها عن الثاني باستقبال القبلة فانه لا يقتصر للنية وعن الثالث على ما فيه بالعاجز عن القراءة شرع التبرج فانه يصل ساكنا وقال في موضع آخر وفيه اى حديث الباب حجة لا اشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلوة والمخالف في ذلك الحنفية قالوا ستر العورة في الطواف ليس بشرط فمن طاف عريانا لم يفسد ما دام مكة فان خرج لزمه دعاء ام رقلت فهو يكره الاشتراط دون الوجوب الذي يدل عليه الحديث والله اعلم **قوله** يوم النحر يوم الحج الاكبر الخ هو قول حميد بن عبد الرحمن استنبطه من قوله تعالى **وَإِذَا نَزَلَ مِنْ رَبِّكَ آيَاتُ** الخ **قوله** يوم النحر يوم الحج الاكبر ومن مناداة ابي هريرة بذلك بأمر ابي بكر يوم النحر فدل على ان المراد بيوم الحج الاكبر يوم النحر قال الحافظ في حديث ابن عمر عن ابي جندب واصله في هذا الصحيح رفعه اى يوم هذا قالوا هذا يوم النحر قال هذا يوم الحج الاكبر واختلاف في المراد بالحج الاكبر يوم النحر على انه العمرة واصله ذلك عبد المراق من طريق عبد الله بن شداد أحد كبار التابعين وصله الطبري عن جماعة منهم عطاء والشعبى ام عن

باب لا يخرج البيت من ترك ولا يطون بالبيت عزبان وبيان يوم الخروج الكابر

قال قرأت على ملك عن يحيى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح التمار عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال العرق إلى العرق كقارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة وحديثنا سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر
النقاد وزهير بن حرب قالوا ناسفيل بن عيينة حم وحديثي محمد بن عبد الملك الكرمي قال ناعبد الغزي بن المختار عن سهيل
حم وحديثي ابن غير قال نأبي قال ناعبد الله حم وحديثنا أبو كريب قال نأكيهم حم وحديثي محمد بن شعبة قال ناعبد الرحمن
جهم عن سفيل بن كهل عن كهل عن يحيى مولى أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث مالك بن أنس وحديثنا
يحيى بن يحيى وزهير بن حرب قال يحيى أنا وقال زهير نا جهم عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من أتى هذا البيت فله ثواب

سهل ليس إذا عندنا إذ معقرة كفت من التراب لا يعاظم عند رب الأرباب كذا في المرقاة - قاله لا في لما كان الاستغفار مع الله تعالى عما لا
تأولوه بذلك ويحتمل أنه استنطاق باب فضل الحج والعمرة قوله عن يحيى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن الخ قال ابن عبد البر تفرد يحيى بن عبد الله
واحتاج الميراث في فيه فرواه عنه مالك والسفيان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبي صالح حدث به عن يحيى عن أبي صالح فكان سهيل لا يسمعه
من أبيه وتحقق بذلك تفرد يحيى به فهو من غيرنا الصحيح قوله كقارة لما بينهما الخ هذا ظاهر وفضيلة العرق وأما مكفرة الخطايا الواقعة بين العرتين
وقال ابن التين قوله العرق إلى العرق يحتمل أن يكون إلى عجنه مع فيكون التقدير العرق مع العرق مكفرة لما بينهما وأشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير
الصغار دون الكبار قال وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك في البالغين وغيره وقد تقدم التنبيه على الصواب في ذلك فكتبنا بالطهارة
وكتاب الصلوة واستشكل بعضهم كون العرق كفارة مع أن اجتنب الكبار تركهم فماذا تكفر العرق والجواب أن تكفير العرق مقيد بوضوئه وتكفيره لا يجزئ
عام لجميع عمل العبد فتغير من هذه الحيثية قال المحافظ وفي حديث الباب دلالة على استحباب الاستكثار من الاعتناء خلافا لقول من قال يكره أن
يعتمر نحو السنة أكثر من مرة كماله في الشهر من شهر واحد واستدل له صاحبنا صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة وأفعاله على الوجه
أو التذنب وتعب بأن المندوب لم يخص في أفعاله فقل كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته وقد نذر في ذلك بلفظ فثبت
الاستحباب من غير تعيين في أفعاله في جميع الأيام لم يكن متلبا بأعمال الحج إلا ما نقل من الحقيقة أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر
أيام التشريق ونقل الأثر من أحمد إذا اعتمر فلا بد أن يحلق أو يقصر فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام ليكن حلق الرأس فيها قال ابن قدامة
وهذا يدل على كراهة الاعتناء عند في دون عشرة أيام قوله والحج المبرور الخ قال ابن خالويه المبرور المقبول وقال غيره الذي لا يخلط بشيء من
الأثر ورأى النوى وقال القرطبي الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى وهو أنه الحج الذي وفيت أحكامه وقدم موقفا لما طلب من المكلف
على الوجه الأكمل والله أعلم - وقيل أنه يظهر بآخرة فإن رجع خيرا عما كان عرفت أنه مبرور لا لاجل ما أحل من حديث جابر قالوا يا رسول الله يا أبا عبد الله
أطعام الطعام وإشفاء السائل وفي إسناده ضعف فلو ثبت لكان هو المتعين دون غيره كذا في النسخ قلت وفي مجمع الزوائد للحافظ نور الدين البيهقي
عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة قيل وبأية قال طعام الطعام وطيب الكلام رواه الطبراني
في الأوسط وإسناده حسن - أم - وقال ابن العربي وقيل هو الحج المبرور الذي لا معصية بعده قاله لا في وهو الظاهر لقوله في الآخر من حج
البيت فلم يرث ولم يفسق إذا لم يفسق ثم لم يفعل شيئا من ذلك ولهذا عطفها بالفاء المشعرة بالتعقيب وإذا فسر بذلك كان الحديثان يجتمعان
وتفسير الحديث بالحديث أولى فإن قلت المبرور غير المرتب على عمل الوقت والفسق لأن المرتب إلى المبرور هو دخول الجنة وهو أخص
من الرجوع بلا ذنب لأن المراد بدخولها الدخول الأول والدخول الأول لا يكون إلا مع مغفرة كل الذنوب السابقة واللاحقة والرجوع بلا ذنب
أما هو في تكفير السابقة قلت إذا فسر المبرور بذلك فسر المبرور بلا ذنب بأنه كناية عن دخول الجنة الدخول الأول المذكور قال ابن بري في قوله المبرور
شرط الحج المبرور حلية التفقة فيه وقيل لما لم يركب سرق مأكلا فتزجر به أيضا ثم الزنا قال في والذي كاله الأهو وسئل عن حج بمال حرام
فقال حجه مجزئ وهو أثرب حنانيته وبالحقيقة لا يرقى إلى العالم المظهر إلا المطهر قلت القبول بأخص من الأجزاء لأن القبول عبارة عن
ترتيب الثواب على الفعل والأجزاء عبارة عن سقوط القضاء - ولذلك قال مجزئ وهو أثر قوله ليس له جزاء إلا الجنة الخ قال النووي معناه
أنه لا يقتصر لصاحبه من الجنة على تكفير بعض ذنوبه بل لا بد أن يدخل الجنة والله أعلم أي ذنوبا أوليا - قوله فلم يرث الخ الوقت الجماع
ويطلق على المترخص به وعلى الفحش والقول وقال الأثر في اسم جامع الحامدين الرجل من المرأة وكان ابن عمر يخصه بما خطب النساء
وقال عياض هذا من قول الله تعالى فلا ذنوب ولا فسوق والجموع على أن المراد به في الآية الجماع انتهى - والذي يظهر أن المراد به في الحديث

باب نزول الحاج بكلمة وتزويث ورثها

ولم يفسق رجع كما ولدته أمته وحل شئنا سعيد بن منصور عن أبي عوانة وإلى الأحوص ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة
قال أبو بكر عن مسعود بن سفيان ح وحدثنا ابن شاذان ح وحدثنا جعفر قال تأسعته كل هؤلاء عن منصور بهذا الأسناد وفي حديثهم
جميعاً من حج فلم يرث ولم يفسق حل شئنا سعيد بن منصور قال ناهشيم عن سفيان عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم مثله وحل شئنا أبو الطاهر ح وحدثنا يحيى قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن علي
ابن حسين أخبره أن عمر بن عثمان بن عفان أخبره عن أسامة بن زيد بن حارثة أنه قال يا رسول الله أنزل في دارك بمكة قال
وهل ترك لنا عقيل من ربيع أو دور وكان عقيل ورث أباطالب هو وطالب ولم يرثه جعفر ولا علي شيئا
ما هو عقر من ذلك واليه نحا القرطبي وهو المراد بقوله في المصنف ما إذا كان صرحاً كقولنا يرث (فائدة) فاما الرث مثلثة في الماضي للمضارع
والأفصح الفتح في الماضي والضم في المستقبل والله اعلم - قوله ولم يفسق الخ أي لو أيت بسببته ولا معصيته واصله انفسقت الرطوبة اذا خرجت
فسمي الخارج عن الطامة فاسقاً قوله رجع كما ولدته أمته أي بغير ذنب وظاهر غفران الصفات والكلمات والتبعات وهو من أقوال الشواهد
لحديث الجاس بن مرداس المصريح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري، وقد تقدم بسط الكلام على ذلك فليراجع، وفي الفتح قال
الطبري الفاء في قوله فلم يرث معطوف على الشرط وجوابه رجع أي صار الجار والمجرور خبر له ويجوز أن يكون حكاية ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في البراءة
عن الذنوب في يوم ولدته أمته، ام - وقد وقع في رواية الدارقطني المذكورة رجع كهيئته يوم ولدته أمته، وذكرنا بعض الناس أن الطبري أراد
أن الحديث إنما لم يذكر فيه الجبال كما ذكر في الآية على طريق الكناية بهذا الذكر البعض ترك ما دل عليه ما ذكر ويحتمل أن يقال أن ذلك يختلف المقصد
لأن وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحاج إذا كان المراد به الجبال في أحكام الحج فيما يظهر من الأدلة أو الجبال في بطون التعميم فلا يؤثر أيضاً
فإن الفاحش منها داخل في عموم الرث والحسن منها ظاهر في عدم التأثير والمستوى الطبري لا يؤثر أيضاً، ام - (فائدة) قال القرطبي الجبال في
الآية الخاصة فيما لا يليق، ام - وقبل هو المأداة مع الرفقاء والحج رباب نزول الحاج بمكة وتزويث دورها، قوله قال رسول الله أنزل في دارك بمكة
اختلف المرويات في وقوع هذا السؤال والجواب هل كان في فخر مكة أم في حجة الوداع وتقدم بسط البحث فيه، وبأبوابه سجد في نزول الحصباء فليراجع
قوله في دارك بمكة الخ أخرج الفاكهي هذا الحديث من طريق يحيى بن أبي حفصة وقال في آخره ويقال أن النزال التي أشار إليها كانت دارهاشم بن
عبد مناف ثم صارت لعبد المطلب ابنه فقسم أبين ولهم حين عمر بن ثم صار للنبي صلى الله عليه وسلم حتى أباه عبد الله وفيها ولد النبي صلى الله
عليه وسلم قوله وهل ترك لنا عقيل الخ أي ابن أبي طالب هو بفتح العين المهملة قوله من ربيع أو دور الخ الرابح جمع ربيع بفتح الراء وسكور الموحدة
وهو المنزلة المشتق على أبيات وقيل هو الدار فلع هذا فقوله أو دور أما لكيداً ومزناً الذي قوله وكان عقيل ورث أباطالب الخ قال الثوري
محصل هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من أبيهما كونهما كانا له يسلاً وباعتبار أن النبي
صلى الله عليه وسلم حقه منها بالحجرة وقد طالب به - فباع عقيل الدار كلها، ام - وقال الثوري قال القاضي عياض في قوله أنزل في دارك
لعله أضاع الدار إليه صلى الله عليه وسلم لسكناء أباها مع أن أصلها كان لأبي طالب لأنه الذي كنهه ولأنه أكبر ولد عبد المطلب فاحتوى على
أصلاك عبد المطلب حازها وحده لسنة على عادة الجاهلية قال ويحتمل أن يكون عقيل باع جميعها وأخرجهما عن أصلاكهم كما فعل أبو سفيان وغيره
بدور من هاجر من المؤمنين، قال الدار في ربيع فباع عقيل جميع ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم ولما هاجر من بني عبد المطلب قوله صلى الله عليه وسلم
وهل ترك لنا عقيل من دار فيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أن مكة فتمت صلواتها ودورها ملكة لأهلها الحكم سائر البلديات في ذلك
فتورث عنهم ويحوز لهم جميعها وهدايا وأجارتها وهبتها والوصية بها وسائر التصرفات وقال مالك وأبو حنيفة ولا وزاعي وآخرون فتمت عنوة
ولا يجوز شيء من هذه التصرفات وفيه أن المسلم لا يرث الكافر وهذا من هذا العلماء كافة أما ما روي عن إسحاق بن راهوية بعض السلف أن المسلم يرث
الكافر وحدهم أن الكافر لا يرث المسلم وسأني المسئلة في موضعها مبسوطه أن شاء الله تعالى والله اعلم - واختلف في تفرع النبي صلى الله عليه وسلم
عقيلاً على ما ينص عليه هو عقيل ترك له ذلك تفضلاً عليه وقيل استمالة له وتالياً وقيل تصحيحاً لتصرفات الجاهلية كما تصحح التكميم وفي قوله وهل
ترك لنا عقيل من دار إشارة إلى أنه لو تركها بغير بيع لنزل فيها وفيه تعقب على الخطاب حيث قال إنما لم يرث النبي صلى الله عليه وسلم فيها لأنها
دور هجرها في الله تعالى بالحجرة فلم ير أن يرجع في شيء تركه لله تعالى وفي كلامه نظر لا يخفى ولا ظاهراً مقدمته وإن الذي يختص بالترك
إنما هو إقامة المهاجر في البلد التي هاجر منها لا مجرد نزوله في داره ليكنها أن أقام المدة المأذولة فيها وهي أيام النسك وثلاثة أيام بعد والله اعلم
قوله ولم يرثه جعفر الخ وهو المشهور بالطيار في الجناحين وطالب أسن من عقيل وهو من جعفر وهو من علي والتفاوت بين كل واحد والآخر

لاخما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين و دخل شتا علي بن مهديان الرازي وابن ابي عمير عبد بن محمد جميعا عن عبد الرزاق قال قال ابن مهديان نأخذ المراق عن متمر عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد قلت يا رسول الله اين تنزل عدل وذلك في حجة حين دوننا من مكة فقال وهل ترك لنا عقيل منزلًا وحل شتية محمد بن جابر قال نأخذ من عبادة قال نأخذ من ابي حفصة وزمعة بن صالح قال لا فان شهاب بن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد انه قال يا رسول الله اين تنزل عدل ان شاء الله تعالى وذلك نص الفتح قال وهل ترك لنا عقيل من منزل

عشر سنين وهو من الخواص قوله لاخما كانا مسلمين إلا قال المحافظ وهذا يدل على تقدم هذا الحكم في أوائل الاسلام لان باطال مات قبل الهجرة ويحتمل ان تكون الهجرة لما وقعت استولى عقيل وطالب على ما خلفه ابوطالب كان ابوطالب قد وضع يده على ما خلفه عبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان شقيقه وكان النبي صلى الله عليه وسلم عند ابى طالب بعد موت جد عبد المطلب فلما مات ابوطالب ثروقت الهجرة ولما سلم طالب وتأخر اسلام عقيل استولى على ما خلفه ابوطالب مات طالب قبل يد وتأخر عقيل فلما انقر حكم الاسلام ترك توريث المسلمين الكافر ستم ذلك بيد عقيل فاشار النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك وكان عقيل قد باع ذلك الدار وكلها، قوله وهل ترك لنا عقيل من منزل الخ ترجم البخاري رحمه الله لهذا الحديث توريث دور مكة وبيعها وشراها قال المحافظ أشار بهذه الترجمة الى تصحيح حديث علقمة بن نضلة قال توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوكرو وعثمان بن عفان رابع مكة الاما السواقي من احتاج سكن اخرجه ابن ابي عمير وقال بظاهرة ابن عمر عجاهد عطاء، قال عبد الرزاق عن ابن جريج كان عطاء ينجي من الكراه في الحرم فأخبرني ان عمر بن الخطاب كان في عرسها فكان اول من تزوج داره سميل بن عمر واعتد بعز ذلك ثم روى الطحاوي من طريق ابراهيم بن مهاجر عن عجاهد انه قال مكة مباح لا يحل بيع رايها ولا اجارة بيوتها وذكر عبد الرزاق من طريق ابراهيم بن مهاجر عن عجاهد عن ابن عمر لا يحل بيع بيوت مكة ولا اجارة رايها وبه قال الثوري وابو حنيفة وخالفه صاحب ابويخاختلف عن محمد بن الجوزي قال الجوزي واختاره الطحاوي عن حنبل علقمة بن نضلة على تقدير صحته يحل بيع جميع بيوت مكة ما خلفه عن عمر بن الخطاب الذي اورد في البخاري في هذا الباب قال الشافعي فأضاف ذلك الى من يتبعها منه ويقول به صلى الله عليه وسلم عام الفتح من دخل دار ابى سفيان فهو آمن فأضاف الدار الىه واجتمع ابن خزيمة بقوله تعالى للفقراء والمكحجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم فنسب الله الدار اليهم كما نسب الاموال اليهم ولو كانت الدار ليست بملك لهم لما كانوا مظلومين في الاخراج من دور ليست بملك لهم قال ولو كانت الدار التي باعها عقيل لانت ملكا لكان جعفر بن علي اولي بها اذ كانا مسلمين دونه، وفي البيهقي عن صحيح البخاري اثر عمر انه اشترى دارا للبحر بمكة ولا يعارض ما جاء عن نافع عن ابن عمر عن عمر انه كان ينها ان تغلق دور مكة في زمن الحاج اخرج عبد بن حميد وقال عبد الرزاق عن معمر بن منصور عن عجاهد ان عمر قال يا اهل مكة لا تغلقوا الدار وكونوا ابوابا لينزل الباي حيث شاء، فجميع بيوت مكة الكراهة الكراهة بالوفور ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء والى هذا جرح الامام احمد في آخره واختلفت عن مالك في ذلك واما قوله تعالى والسجدة الحجر امر الذي جعلناه للناس سواءى العاكف فيه والباد فاختلف اهل التأويل في قوله هذا السجدة الحجر هل هو الحرم كله او مكان الضلوة فقط واختلفوا ايضا هل المراد بقوله سواءى في الامن والاحترام او فيما هو اعم من ذلك قلت وهذا كله ما نقلته من فتح الباري واما ما كتبه اصحابنا الحنفية نقلا عن العلامة الكوسى لبغدادى في روح المعاني وفي الحاشية لا بأس ببيع بناء مكة ويكره بيع ارضها وهذا عند ابى حنيفة رضى الله عنه وقال لا بأس ببيع ارضها وهو رواية عنه ايضا وهو من مذهب الشافعي عليه الرحمة وعليه الفتوى وفي تنوير الابصار وشرحه الداختار وجاز ببيع بناء بيوت مكة وارضها بكراهة وبه قال الشافعي وبه يفتى عيني في البيوت في باب العشر ولا يكره بيع ارضها كبناء هاويه يعمل وفي مختاراته النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بناءها واجارتها لكن في الزيلعي وغيره يكره اجارتها وفي آخر الفصل الخامس من التاتارخانية واجارة اهيانية قال ابو حنيفة كره اجارة بيوت مكة في ايام الموسم وكان يفتى لهم ان ينزلوا عليهم في دورهم لقوله تعالى سواءى العاكف فيه والباد وخص فيها في غير ايام الموسم انتهى فلجفظه قلت وهذا يظهر الفرق والتوفيق والذي يفهم من غايته البيان ان القول بكراهة اجارة بيوتها ايام الموسم ما لم يتفرده الامام بل وافقه عليه صاحباه حيث نقل عن تزيب الامام الكرخي ما نصه وروى هشام عن ابى يوسف عن ابى حنيفة انه كره اجارة بيوت مكة في الموسم وخص في غيره وكذا قال ابو وقال هشام اخبرني محمد بن ابي حنيفة انه يكره اجارة بيوت مكة في الموسم ويقول لمهديان ينزلوا عليهم في دورهم ان كان فيها فصل وان لو كان فلا وهو قول محمد بن النخعي والذي تحرس ما رأيتاه من اكثر معتبرات كتب ساداتنا الحنفية ان جواز بيع بناء البيوت متفق عليه لانه ملك لمن بناه كمن بنى في ارض الوقت بأذن المتولى ولا يقال انه بناء غاصب كمن بنى بيتا في جامع لظهور الاذن هنا ودونته وكن كراهة الاجارة في

باب جواز الأقامة بمكة للمهاجرين إليها جرحهم أو جرحها ولو كان في غير مكة ولا في بلادهم

حجل ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال قال ناسيلمان يعني ابن بلال عن عبد الرحمن بن حميد انه سمع عمر بن عبد العزيز يسأل السائب بن يزيد يقول هل سمعت في الأقامة بمكة شيئا فقال السائب سمعت العلاء بن الحضرمي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمهاجرين أقامة ثلاث بعد المصدة بمكة كأنه يقول لا يزيد عليها وحجل ثنا يحيى بن يحيى قال قال النافيلان ابن عيينة عن عبد الرحمن بن حميد قال سمعت عمر بن عبد العزيز يقول بحكسائه ما سمعت في سكنى مكة فقال السائب بن يزيد سمعت العلاء أو قال العلاء بن الحضرمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمهاجرين أقامة ثلاث بعد قضاء نسكه ثلاثا وحجل ثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد جميعا عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال قال ابن عباس عن عبد الرحمن بن حميد انه سمع عمر بن عبد العزيز يسأل السائب بن يزيد فقال السائب سمعت العلاء بن الحضرمي يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ثلاث ليل يكسهن المهاجرين بمكة بعد المصدة وحجل ثنا اسحاق بن إبراهيم قال قال العلاء بن الملق قال قال ابن جريح وأما له علينا أخيرة قال أخيرة في سميل بن محمد بن سعلكت حميد بن عبد الرحمن بن عوف أخيرة ما قال السائب بن يزيد أخيرة أن العلاء بن الحضرمي أخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مكث المهاجرين بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا وحجل ثنا حجاج بن الشاعر قال أنا الضحاك ابن مخلد قال قال ابن جريح بهذا الأسناد مثله وحجل ثنا اسحاق بن إبراهيم بن محمد بن علي قال قال ابن جريح عن مجاهد عن عطاء بن عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فخر مكة لا هجرة

أبدا الموسم وأما بيع الأرض فنعننا لأما من جائز بالأكرهة قول واحد وعن الإمام روايتان الجواز وعدمه والمفتي به الجواز وقد جرت مناظرة بمكة بين الشافعي واسحاق بن راهويه الخطي وكان اسحاق بن راهويه في كراهة ومروكة فاجتبه الشافعي بقوله تعالى الذين أخرجوا من ديارهم وديارهم حتى فاضت الديار إلى ما لكتها وقوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة من أغلق بابيه فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن وبأنه قد شارفي عمر رضي الله عنه دار السجين أتري أنه أشتري من مالكتها وأغلق بابها قال سحن فلما علمت أن الحجرة قد لمزمتي تركت قولهم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب باب جواز الأقامة بمكة للمهاجرين بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثين أيام بزيادة قوله سمعت العلاء بن الحضرمي أن اسمه عبد الله بن عماد وكان حليف بني أمية وكان العلاء صحابيا جليلا ولاه النبي صلى الله عليه وسلم البحرين وكان حجاب الدعوة ومات في خلافة عمر بن عبد الله بن المصنف رحمه الله بنفهم المصنفين أي بعد طواف المصدة قال العيني وقال الحافظ أي بعد الرجوع من منى وفقه هذا الحديث أن الأقامة بمكة كانت حراما على من هاجر منها قبل الفتح لكن إيجلس قصد هاجرها منه بغير حج أو عمره أن يقيم بعد قضاء نسكه ثلاثين أيام لا يزيد عليها قال المنوي رحمه الله هذا الحديث أن الذين هاجروا يحرم عليهم استيطان مكة وحكي عياض أنه قول الجمهور قال إجازة لهم جماعة يعني بعد الفتح فحلهوا هذا القول على الزمن الذي كانت الهجرة المذكورة واجبة فيه قال وأتفق الجمهور على أن الهجرة قبل الفتح كانت واجبة عليهم أن سكنى المدينة كان واجبا لنصرة النبي صلى الله عليه وسلم ومواساته بالنفس أما غير المهاجرين فيجوز له سكنى أي بلدا رادسوا مكة وغيرها بالاتفاق انتهى كلام القاضى ويستثنى من ذلك من أذن له النبي صلى الله عليه وسلم بالأقامة في غير المدينة وقال القرطبي المراد بهذا الحديث من هاجر من مكة إلى المدينة لنصرة النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعني به من هاجر من غير هاله لأنه خرج جواريا عن سؤالهم ولو لم يخرجوا من الأقامة بمكة إذا كانوا قد تركوها لله تعالى فأجابهم بذلك وأعلمهم أن أقامة الثلاث ليس بأقامة قال الخلافة والدراسة الراعي صاحب كان فيمن مضى وهل يثبت عليه خلاف فيمن قد ردى من موضع يخاف أن يفتن فيه في دينه فهل له أن يرجع إليه بعد انقضاء تلك الفتنة يمكن أن يقال أن كان تركها لله تعالى كما فعل المهاجرون فليس له أن يرجع لشي من ذلك وإن كان تركها قرأوا بدينهم ليس له ولم يقصد إلى تركها لأنها أقاله الرجوع إلى ذلك انتهى وهو حسن متجه قوله بعد قضاء نسكه الحج قال الحافظ استدله أن طواف الوداع عبادته مستقلة ليست من مناسك الحج وهو أحد الوجهين في مذهبه الشافعي لقوله في هذا الحديث بعد قضاء نسكه لأن طواف الوداع لا أقامة بعده ومتى أقام بعده خرج عن طواف الوداع وقد سماه قبله فاضيا لمناسكه فخرج طواف الوداع عن أن يكون من مناسك الحج والله أعلم قلت وهذا مبني على أن يفتر قوله بعد المصدة في الآية الأولى بما فتر به الحافظ يعني الرجوع من منى وطريقه ما فتر به العيني أعف طواف المصدة وهو طواف الوداع فلا يتم الاستدلال بل يكون دليلا على ما قال الحنفية من أن طواف الوداع بعد طواف الزيارة إذا كان على غير السفر حتى لو طاف كذلك ثم طاف الأقامة بمكة ولم يخرج منها طوافه واستحب إيقاعه عند إرادة السفر قوله بعد قضاء نسكه ثلاثا قال المنوي هكذا هو في أكثر النسخ ثلاثا وفي بعضها ثلاثا وبغيره فصور أن يقدر فيه عزوف أي سكنته المباح أن يترك ثلاثا والله أعلم باب تحريم مكة وتحريم صيدها وخلاتها وتجرها ونقطتها إلا لمنشد على الوداع قوله لا هجرة الحج أي بعد الفتح وأفضحه به

ولكن جهاد ونية واذا استنفرتم فانفروا وقال يوم الفتح فتح مكة ان هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات
 في بعض الروايات قال الحافظ اي بعد فتح مكة والمراد ما هو اعظم من ذلك اشارة الى ان حكمه غير مكة في ذلك حكمها فلا تجب الهجرة من بلد قد فتحه
 المسلمون انما قبل فتح البلد من يه من المسلمين احد ثلاثة الاول قداد على الهجرة منها لا يمكنه اظهار دينه بها ولا اداء واجباته فالحجرة منه واجبة الثاني قد
 لكنه يمكنه اظهار دينه واداء واجباته فمستحبة لتكثير المسلمين ومعونتهم وجهاد الكفار والافراد من غيرهم والمراعاة من روية المنكرين بينهم
 الثالث عاجز بعد من أسرا ومريض او غيره فمخزولة الإقامة فان حمل على نفسه وتكلف الخروج منها أجراً قالوا وفي الحديث يشار بان مكة تبقى دار اسلام
 ابداء قوله ولكن جهاد ونية الخ المختصان وجوب الهجرة من مكة انقطع بفتحها اذ صارت دار اسلام ولكن بقي وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج
 اليه وفسره بقوله فاذا استنفرتم فانفروا اي اذا دعيتهم الى الغزو فاجيبوا قال الخطابي وغيره كانت الهجرة فرضاً في اول الاسلام على من أسلم
 لقلة المسلمين بالمدنية وحاجتهم الى الاجتماع فلما فتح الله مكة ودخل الناس في دين الله أفواجا فسقط فرض الهجرة الى المدينة وبقي فرض الجهاد
 والنية على من قام به او نزل به عدو انتهى وكانت الحكمة ايضا في وجوب الهجرة على من أسلم ليسلم من اذى ذويه من الكفار فانهم كانوا يعدون
 من أسلم منهم الى ان يرجع عن دينه وفيهم من نزل ان الذين كانوا هم المكة مكة ظالمين اقصيهم قالوا فيهم كثر قالوا كثر مستضعفين في
 الارض قالوا كثر كثر أرض الله واسعة فمما جرح فيها الآية وهذه الهجرة باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقد علم على الخروج منها وقد يرى
 النساء في من طريقين حكيمين معاوية عن ابيه عن جده مرفوعاً لا يقبل الله من شرك عدا بعد اسلامه ويقادق المشركين ولا يبي داود من حديث
 سمر مرفوعاً انا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين وهذا محمول على من لم يؤمن على دينه قال الطبري وغيره في قوله ولكن جهاد ونية
 هذا الاستدراك يقتضيه مخالفة حكم ما بعد لما قبله والمختصان الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الاعيان الى المدينة انقطعت
 الا ان المفارقة بسبب الجهاد باقية وكذلك المفارقة بسبب نية صالحة كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار بالدين من العتات
 والنية في جميع ذلك قوله فاذا استنفرتم فانفروا الخ معناه اذا دعاكم السلطان الى غزوه فاذهبوا قال المنذري يريد ان الخير الذي انقطع
 بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة واذا امركم الامام بالخروج الى الجهاد ونحوه من الاعمال الصالحة فاخرجوا اليه ام تضييه
 وجوب تعيين الخروج في الغزو على من عيّنه الامام وان الاعمال تعتبر بالنيات قال الحافظ في قوله وللناس في الجهاد حالان احدهما في زمن النبي صلى
 الله عليه وسلم والاخرى بعده فلما اولى في قوله ما شرع الجهاد بعد الهجرة النبوية الى المدينة اتفاقاً ثانياً بعد ان شرع هل كان فرض عين او كفاية قولان
 مشهوران للعلماء وهما في مذهب الشافعي وقال المالكي والرواية كان عينا على المهاجرين دون غيرهم ويؤيد وجوب الهجرة قبل الفتح في حق كل من أسلم الى
 المدينة لنصر الاسلام وقال السهيلي كان عينا على الانصار دون غيرهم ويؤيد مبايعته للنبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة على ان يؤوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وينصروه فيخرج من قولهما انه كان عينا على الطائفتين كفاية في حق غيرهم ويصح ذلك فليس في حق الطائفتين
 على التعميم بل في حق الانصار اذ اطارق المدينة طارق وفي حق المهاجرين اذ اريد قتال احد من الكفار ابتداء ويؤيد هذا ما وقع في قصة بلقيس
 ذكره ابن اسحاق فانه قال صلى الله عليه وسلم في ذلك وقيل كان عينا في الغزوة التي يخرج فيها النبي صلى الله عليه وسلم في غيرها والتحقيق انه كان عينا على
 من عيّنه النبي صلى الله عليه وسلم في حقه ولو لم يخرج الحال الثاني بعد صلى الله عليه وسلم فهو فرض كفاية على المشهور الا ان تدعو الحاجة اليه
 كأن يبدل هو العدو ويتعين على من عيّنه الامام ويتأذى فرض الكفاية بفعله في المستمرة عند الجمود ومن تجتهد ان الجزية تجب بدلا عنه لا تجب
 في السنة اكثر من مرة اتفاقاً فليكن بدلها كذلك وقيل يجب كلما امكن وهو قوي والذي يظهر انه استمر على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله
 عليه وسلم الى ان تم تلك فتوح معظم البلاد وانتشر الاسلام في اقطار الارض ثم صار الى ما تقدم ذكره والتحقيق ايضا ان جنس جهاد الكفار متعين
 على كل مسلم اريد اما بلسانه واما بآلله واما بقلبه والله اعلم وسيأتي بسط احكام الجهاد في بابها ان شاء الله تعالى قوله ان هذا البلد حرمه
 الله الخ اي حكمه بتجريمها وقضاء وظاهر ان حكم الله تعالى في مكة ان لا يقتل أهلها ويؤمن من استجار بها ولا يتعرض له وهو احد اقوال المفسرين
 في قوله تعالى ومن كره حكمة كان الوفاء وقوله تعالى او كذبنا انما جعلنا حرمًا آمناً قال الحافظ ومما يعارض به هذا وبين قوله وفي الحديث الآخر
 ان ابراهيم حرم مكة لان المختار ابراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا بجتهاده وان الله قضى يوم خلق السماوات والارض ان ابراهيم يحرم مكة
 او المختار ابراهيم اول من اظهر تحريمها بين الناس وكانت قبل ذلك عند الله تعالى حراماً او اول من اظهره بجل الطوفان وقال القرطبي معنى
 ان الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لأحد ولا لأحد فيه مدخل قال ولأجل هذا كذا الخ بقوله ولعظم ما الناس والمراد بقوله لا يجوز
 الناس ان يحرموها ثابت بالشريعة لمدخل للعقل فيه والمراد ما من محرمات الله فيجب امتثال ذلك وليس من محرمات الناس يعني في الجاهلية

والأرض فهو حرام بحجة الله إلى يوم القيمة

كحراموا الأشياء من عند أنفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركهم وقيل معناه ان حرمتها مستمرة من أول الخلق وليس مما اختصت به شريعة النبي صلى الله عليه وسلم، واستدل بهذا الحديث على اشتراط الاحرام على من دخل الحرم قال القرطبي معنى قوله حرمة الله أي يحرم على غير الحرم دخوله حتى يحرم ويحرمي هذا معنى قوله تعالى حرمت عليكم أنتم أكلوا وطؤهن وحرمت عليكم الميكة أي أكلها فعرفت الاستعمال يدل على تعيين الحرمات وقال وقد دل على صحة هذا الموضع اعتذاره عن دخوله مكة غير محرم مقاتلاً بقوله لم تحل لي الساعة من هذا الحديث، قال ومحمد لاخذ مالك والشافعي في أحد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا لا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا محرماً إلا إذا كان ممن يكثر التكرار وقتلهم بسط القول في ذلك في باب مواقيت الحج فليراجع قوله بحجة الله أي يحرمه وقيل الحرمه الحق أي حرام الحق المانع من تحليله واستدل به وبالأحاديث التي بعد على تحريم القتل والقتال بالحرم فاما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على جواز إقامة حد القتل فيها على من أوقعه فيها وخصر الخلاف بمن قتل في الحل ثم لجأ إلى الحرم ومن نقل الاجتماع على ذلك ابن الجوزي واحتج بعضهم بقتل ابن خطل بها ولا حجة فيه لأن ذلك كان في الوقت الذي أحلت فيه للنبي صلى الله عليه وسلم وزعم ابن خمران مقتضى قول ابن عمر بن عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها مطلقاً ونقل التفصيل عن محمد وعطاء وقال بر حنيفة لا يقتل في الحرم حتى يخرج إلى الحل بأختياريه لكن لا يجالس ولا يكلم ويوعظ ويدكر حتى يخرج وقال أبو يوسف يفتن يخرج مضطراً إلى الحل وفعله ابن الزبير وروى ابن أبي شيبة من طريق طاووس عن ابن عباس من أصاب حداً ثم دخل الحرم لجالس ولم يبايع وعن مالك والشافعي يجوز إقامة الحد مطلقاً فيها لأن العاصي هناك حرمة نفسه فأبطل ما جعله الله له من الأمن، كذلك في فتح الباري، وقال في الدار المختارة لا يقتل في الحرم إلا إذا قتل فيه قال ابن عابدين في شرحه إلا المرتد فإنه يعرض عليه الإسلام فإن أسلم سلم ولا قتل كذا في شرح الشيخ اسمعيل عن المنققي لكن عبارة الباب هكذا من جنى في غير الحرم بأن قتل أو ارتكب زنى أو شرب الخمر أو فعل غير ذلك ما يرجح الحد ثم كذا ليه لا يتعرض له ما هو في الحرم ولكن لا يبايع ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤذى إلى أن يخرج منه فيقتض منه وإن فعل شيئاً من ذلك في الحرم لقيام عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقاتلاً قتل فيه، م - وكذا سائق في الماتن قبيل باب القود من الجنائيات مباح الدم الجأ إلى الحرم ليعتقل فيه ولم يخرج عنه للقتل لم زاد الشارح هناك وأما في أدون النفس فيقتض منه في الحرم اجتماعاً، م - ونقل في شرح الباب عن المنققي مثل ما مر عن المنققي من التفصيل وقال أنه مخالف بظاهر إطلاقهم ثم أجاب بتقييد إطلاقهم عدم قتله بما إذا لم يحصل جرح وأما لأن إباءه عن الإسلام جنائية في الحرم وذكر أيضاً عن الخانية عن أبي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافاً لهما، م - قلت وتتام عبادة الخانية وإن فعل شيئاً من ذلك في الحرم لقيام عليه الحد فيه فأما كلام الخانية وكلام الباب الماران الحد وكذا تعاقب في الحرم على من جنى خارجه ثم لجأ إليه ولو كان ذلك فيما دون النفس بخلاف ما إذا كانت الجنائية فيه وعلى هذا فيعرف فيما دون النفس بين إقامة الحد وبين القصاص من حيث أن الحد فيه لا يقيم في الحرم إلا إذا كانت الجنائية فيه بخلاف القصاص ولعل وجه الفرق ما صرح به من أن الأوطار يسلك بها مسلك الأموال ومن جنى على المال إذا لجأ إلى الحرم يؤخذ منه لأنه حتى العبد فكذا يقتض منه في الأوطار بخلاف الحد كذا حتى الرب تعالى وبخلاف القصاص في النفس لأنه ليس بمنزلة المال وأما ما في صحيح البخاري من قطعهم صلى الله عليه وسلم عام الفتح يد المخزومية بكفة فلا ينافي ما قلناه إلا إذا ثبت أنها سرقته خارج الحرم والله تعالى أعلم - انتهى كلام ابن عابدين رحمه الله - قال المحافظ وأما القتال فقال المجاهدون يقاتلون لأن قتال البغاة لا يجازي أهلها فلو بغوا على أهل العدل فإن أمكن ردهم بغير قتال لم يجز وإن لم يمكن ألا بالقتال فقال المجاهدون يقاتلون لأن قتال البغاة من حق رب الله تعالى فلا يجوز إصدا عنها وقال الآخرون لا يجوز قتالهم بل يضييق عليهم إلى أن يرجعوا إلى الطاعة قال النووي وكذا أول نفس عليه الشافعي وأجاب أصحابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما يعجز عنه إذا كان المستحق بخلاف ما لو خصص الكفار في بلد فإنه يجوز قتالهم على كل وجه وعن الشافعي قوله آخر بالتحريم اختاره القفال وخبره في شرح التلخيص وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية قال الطبري من أن حداً في الحل واستجراً بالحرم فلا مام الإجماع والاختلاف منه وليس للإمام أن ينصب عليه الحرب بل يحاصر ويضييق عليه حتى يذعن للطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم وإنما أحلت لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس فعلوا محلاً لا تحل لأحد بعده بالمعنى الذي حلت له به وهو معارضة أهلها والقتل فيها، وقال ابن العربي وهذا، وقال ابن المنير قتل كذا النبي التحريم بقوله حرمة الله ثم قال فهو حرام بحجة الله ثم قال ولم تحل لي الساعة من نهار وكان إذا التأكيد ذكر الشيء ثلاثاً قال فهذا نص لا يحتمل التأويل وقال القرطبي ظاهر الحديث يقتضيه نصبه صلى الله عليه وسلم بالقتال لا اعتذاره عما يجبر له من ذلك مع أن أهل مكة كانوا إذا ذاك مستحقين للقتال والقتل

أول الكلام فيمن جنى في غير الحرم ثم الجأ إليه

وانه لو حيل القتال فيه لاحد قبل ولو حيل الى الاساعة من بخار فم حرام بحجة الله الى يوم القيمة لا يحضد
شوكه ولا ينقر صيده ولا يلتقط لقطته الا من عرفها

نصدهم عن السجلا الحرام واختارهم اهله منه وكفرهم وهذا الذي فهمه ابو شيخ كاسياني وقال به غير واحد من اهل العلم وقال ابن دقيق العيد
يتأكد القول بالتحريم بان الحديث مال على ان المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يردن لغيره فيه والذي وقع له انما هو مطلق القتال لا القتال
الخاص بما يعي كالمضيق فكيف يسوغ التأويل المذكور وايضا فسياتي الحديث يدل على ان التحريم لاظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها
وذلك لا يقتض بما يستأصل قوله وانه لو حيل الى الهاء في انه صميم الشأن قوله الاساعة من بخار الى اي مقدار من الزمان والمراد به
ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر قد ورد عند احمد من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده لما فتحت مكة قال كفوا السلاح لا خراجة عن بخار
فاذن لهم حتى صلى العصر ثم قال كفوا السلاح فلقى رجل من خراجة رجلا من بني بكر من قدام المزلوفة فقتله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقام خطيبا فقال ورايتهم مسندا ظهره الى الكعبة فذكر الحديث ويستغفروا منه ان قتل من اذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتله وما كان خطا وقع
في الوقت الذي ايجز للنبي صلى الله عليه وسلم فيه القتال خلا قال من حمل قوله ساعة من النهار على ظاهره فاحتاج الى الجواب عن قصته من خطا
قوله لا يعضد شوكه الى اي لا يقطع ولو حصل التأذي به واما قول بعض الشافعية رحمه الله انه يجوز قطع الشوك المؤذي فتحالف الاطلاق
النص ولذا جرى جمع من متأخريه على حرمة قطعه مطلقا وصححه النووي في شرح مسنده واختاره في عدة كتبه كذا في المرقاة قال الحافظ ابو جاز
قطع الشوك لكونه يؤذي بطبعه فاشبهه الفواسق ومنعه الجمهور كاسياني في حديث ابن عباس بعد ياب بلفظ ولا يعضد شوكه وصححه المتولي من
الشافعية واجابوا بان القياس المذکور في مقابلة النص فلا يعتبر به حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم
قطع الشوك لان غالب شجر الحرم كذلك ولقيام الفارق ايضا فان الفواسق المذكورة تقصد بالاذى بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا بأس بالامتناع
بما اتكس من الخصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمي ولا بما يسقط من الرق نص عليه احمد ولا خلافه في خلاف قوله ولا ينقر صيده الى بضم
اوله وتشديد الفاء المفتوحة قيل هو كناية عن الاضطهاد وقيل هو على ظاهره قال النووي يحرم التنفير وهو الانزعاج عن موضعه فان نفسه
عصه سواء تلف اوله فان تلف في نهاره قبل سكونه ضمن والا فلا قال العلماء يستغفروا من النهي عن التنفير تحريم الاطلاق لا أولى وقيل عطاه رجلا
لا بأس بطرحه ما لم يفض الوقت له اخرجه ابن المشيبي وروى ابن ابي شيبة ايضا من طريق الحكم عن شيخ من اهل مكة ان حاتم كان على البيت
فذكر على يد عمر بن الخطاب فطار فوقه على بعض بيوت مكة فجاءت حية فاكلته فحكوه على نفسه بشاة وروى من طريق أخرى عن
عثمان غره قال النووي واما صيد الحرم فحرام بالاجماع على الحلال والحرم فان قتله فعليه الجزاء عند العلماء كافة اذا وود فقال يا شر ولا جزاء
عليه قوله ولا يلتقط لقطته الا من عرفها قال القاري لا يلتقط بصيغة الجهول ولقطته بضم اللام وقسم القات الى لا تؤخذ ساقطته
وقوله الا من عرفها بالتشديد من التعريف والاستثناء منقطع وفي نسخة بصيغة العلوم وهو ظاهر اذا التقطها احد الا من عرفها
ليرد ما على صاحبها قال الحافظ واستدل بحديث ابن عباس بن ابي هريرة المذكورين في هذا الباب علوان لقطه مكة لا يلتقط للملك بل للمترفين
خاصة وهو قول الجمهور وانما اخصت بذلك عندهم لانها لا يمكن ان يكون لها ملك فظاهر ان كانت للآفاق فلا يجوز ان يكون لها ملكا
من واديا لها فانما عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها قاله ابن بطال وقال اكثر المالكية وبعض الشافعية هي كغيرها
من البلاد وانما تخص مكة بالمبالغة في التعريف لان الحاج يرجع الى بلد وقد لا يعرف فاحتاج الملتقط بها الى المبالغة في التعريف واجتهد المنير
لهذه بظهور الاستثناء لانه في الحل استثنى المنشد فدل علوان الحل ثابت للمنشد لان الاستثناء من النفي اثبات قال ويلزم علوان
ان مكة وغيرها سواء والقياس يقتضي تخصيصها بالجواب ان التخصيص اذا دافق الغالب لم يكن له مفهوم والغالب ان لقطه مكة يمتد
ملتقطها من صاحبها ومن جبالها التفرق خلق الى الآفاق البعيدة فربما داخل الملتقط الطمع في ملكها من اول دولة فلا يعرفها فتسرى
الشائع عن ذلك وأمران لا يأخذها الا من عرفها وفارقت في ذلك لقطه العسكر ببلاد الحرب بعد تفرقهم فانما لا تعرف في غير هذا اتفاق
بخلاف لقطه مكة فيشعر تعرفها لا مكان عودها الى فن صاحب اللقطه الى مكة فيحصل التوصل الى معرفة صاحبها ام وعند الحنفية
ايضا لقطه الحرم حكمها كغيرها لاطلاق قوله عليه الصلوة والسلام اعرف عقابها اي وعائها ووكائها اي رباطها وعرفها سنة واما
قوله عليه الصلوة والسلام في مكة ولا تحل ساقطتها الا لمنشد فقال في الفقر لا يعارضه لان معناه لا يحل الا لمن يعرف ولا يحل لنفسه
وتخصيص مكة حينئذ لدفع وهم يسقط التعريف بها بسبب ان الظاهر ان ما وجد بها من لقطه فالظاهر انه للغريب وقد تفرقوا فلا يفيد

ولا يخلط خلاها فقال العباس بن رسول الله ألا الأذخر فانه لقينم لم يمتهم فقال لا الأذخر وحل شني محمد بن داود قال يحيى
ابن آدم قال أن أفضل عن منصور في هذا الاستدلال لم يذكر يخلق السموات قال بديل القتال القتل وقال لا يلتقط لقطته
الأم من عرفها حل شني فتمت بن سعيد قال ناليت عن سعيد بن أبي سعيد عن إبراهيم بن العدي

المتبريت فيسقط قوله ولا يخلط خلاها إلا بصيغة الجرح ولاها بفتح الخاء مقصودا أي لا يقطع نباتها وحشيشها، قال بعض أئمتنا الخلا
مقصودا الرطب من النبات كما أن الحشيش هو اليابس منها ولا فرق بين الرطب اليابس في حرمة القطع وعليه أكثر من أم وهذا خلاف
المشهور من المذهب قال الشافعي بعد قوله وكذا أن ذبح الحلال صيد الحرم أي لزمه قيمته ويهدى بها أو يطعم ولا يجوز منه الصوم أو قطع حشيشه أو
شجره أو أكله أو إلقاءه أو منبأ أو جافا أو يابسًا كذا في المرقاة - قال الحافظ وفي تخصيص التميم بالرطب إشارة إلى جواز رمي اليابس باختلاف
وهو أهم الوجوهين للشافعية لأن النبت اليابس كالصيد الميت قال ابن قدامة لكن في استثناء الأذخر إشارة إلى تحريم اليابس من الحشيش في بديل
عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يجتث حشيشها قال واجمعوا على إباحة أخذ ما استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم
فلا بأس برعيه واختلافهم - وقال ابن عابدين ماعلم أن النابت في الحرم إما جاف أو متسكر أو أذخر أو غيرها والثلاثة الأولى استثناء من الضمان
كما يأتي وغيرها ما أن يكون انبته الناس أو الأول لا شيء فيه سواء كان من جنس ما ينبت الناس كالزعرور أو كالأشجار والآخر أن كان من
جنس ما ينبتونه فكل ذلك ولا فقيه الجزاء فافيه الجزاء هو النابت بنفسه وليس ما ينبت ولا متسكر ولا جافا ولا أذخر كما قرع في الجزء -
قال الحافظ م واستدل به (أي بقوله ولا يخلط خلاها) على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش وبم قال مالك والكوفيين واختاره الطبري و
قال الشافعي لا بأس بالرعي لمصلحة البهائم وهو عمل الناس بخلاف الاحتشاش فانه المنهي عنه فلا يتعدى ذلك إلى غيره - وفي رد المحتار
ولا يرعى حشيشه أي عندهما وجوز أبو يوسف للضرورة فإن منع الدواب عنه متعذر فتمامه في الهداية ونقل بعض المحققين عن البرهان تأييد
قوله بما حصله من الاحتياج للرعي فوق الاحتياج للأذخر وأقرب حد الحرم فوق أربعة أميال في خروج الرعاة إليه ثم عودهم قد لا يبق من النهار
وقت تشيع فيه الدواب وفي قولهم صلى الله عليه وسلم لا يخلط خلاها ولا يعرض شوكها وسكونه عن نعيم بن الحارث عن أبيه عن أبيه عن أبيه
ليحقق به دلالة إذا قطع فعل لعاقلة والرعي فعل البهائم وهو جار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نفي الرعي ليلزم من اعتبار الضرورة
معارضة بخلاف الاحتشاش - أم - لكن في قوله والرعي فعل البهائم لظننا أنها لو ارتعت بنفسها لاشئ عليه اتفاقا وإنما الخلاف في إرسالها للرعي
وهو مضاف إليه، قوله يا رسول الله ألا الأذخر إنما بالتصريح منهم والأذخر بكسر الهمزة والخاء المجهمة بينهما حال مجمعة سكنة نبت معروف عند أهل مكة
طبيب المري له أصل مندفن وقضبان دقاق ينبت في السهل والحزن وبالمغرب صنف منه فيما قاله ابن البطريق والذي بمكة أجوده وأهل مكة
يسقفون به البيوت ببار الحشيش وليد وينبته الخلل بين اللبنة في القبور ويستعملونه بدلا من الخلقة في الوقود ولهذا قال العباس فأتته
لقينم، ودفع في مهل مجاهد عند عمر بن شبة فقال العباس يا رسول الله أن أهل مكة لا يصبر لهم من الأذخر لقينم وسوقهم وهذا يدل على أن
الاستثناء في حديث الباب ليرد به أن يستثنى هو وإنما أراد به أن يلقن النبي صلى الله عليه وسلم الاستثناء، قوله فانه لقينمهم لم يفتح القاف
وسكون التثنية بعد ما نزل أي الخلا وقال الطبري القين عند العرب كل ذي صناعة يعالجها بنفسه قوله فقال الأذخر إنما هو استثناء بعض
من محل لدخول الأذخر في عموم ما يخلط واختلفوا هل كان قوله صلى الله عليه وسلم ألا الأذخر باجتماعا وبرحي وقيل كان الله فوض له الحكم في هذه
المسئلة مطلقا وقيل أوحى إليه قبل ذلك أنه ان طلب أحد استثناء شيء من ذلك فأجب سؤاله، قال ابن المنير والحق أن سؤال العباس كان على
مغنى الضرعة وترخيص النبي صلى الله عليه وسلم كان تلميذا عن الله أما بطريق الألفاء أو بطريق الواو ومن ادعى أن نزول الوحي يحتاج إلى مدد متسع
فقد وهو، قال الحافظ م وفي الحديث جواز مراجعة العالم والمصالح الشرعية والمبادئ إلى ذلك في الجامع والمشهد عظيم منزلة العباس عند
النبي صلى الله عليه وسلم وعنايته بأمر مكة لكونه كان بها أصلا ومنشؤه، قوله عن أبي شريح العدي م قال الحافظ م في كتاب الحج كذا
وقع هنا وفيه لظن أنه خراعي من بني كعب بن ربيعة بن نجى بطن من خزاعة ولهذا يقال له الكعبي أيضا، وليس هو من بني عدي كما عد في قرش
ولا عدي مضطربا كان حليف النبي عدي بن كعب من قرش وقيل في خزاعة بطن يقال لهم بنو عدي، ثم قال في المغازي كنت جرت في
في الكلاء على حديث الباب في الحج أنه من حلفاء بني عدي بن كعب وذلك لأنني رأيت في طريق أخرى الكعبي نسبة إلى بني كعب بن ربيعة
ابن عمرو بن نجى فظهر لي أنه نسب إلى بني عدي بن عمرو بن نجى وهم أخوة كعب ويقع هذا في الأنساب كثيرا ينسبون إلى أخى القبيلة
وإبراهيم هنا صحابي مشهورا اختلفت في أسمه أسلم قبل الفتح وحمل بعض الرواية قومه وسكن المدينة مات بها سنة ثمان وستين

انه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث الى مكة ائذن لي ايها الامير ان تكتب قولاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يوم الفجر سمعته اذ نأى ووعاه قلبى ابصرته عيناى حين تكلم به انه حمل الله واشى عليه ثم قال ان مكة حرمها الله فليحرمها الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بها دماً ولا يعصدها شجرة

قوله انه قال لعمر بن سعيد اي ابن ابي العاص بن سعيد بن العاص بن امية المعروف بالاشدق وليست له صحبة ولا كان من التابعين باحسان، قاله الحافظ **قوله** وهو يبعث البعوث اي يرسل الجيوش الى مكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالبحر وكان عمر بن الزبير على المدينة والعصاة مشهورة وطمعها ان معاوية عهد بالخلافة بعد يزيد بن معاوية فبايعه النائل الحسين بن علي وابن الزبير واما ابن ابي بكر فمات قبل موت معاوية واما ابن عمر فبايع يزيد عقب موت ابيه واما الحسين بن علي فسال الى الكوفة كما سألهم اياهم لبايعه فكان ذلك سبب قتله واما ابن الزبير فاعتصم بدمى عائذ البيت وغلب على امر مكة فكان يزيد بن معاوية يامر امرأته على المنية ان يخرجوا اليه الجيوش فكان آخر ذلك ان اهل المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة وكان عمر بن سعيد هذا قد اتر على الجيش عمر بن الزبير وكان معادياً لاخيه عبد الله وكان عمر بن سعيد قد لاء شرطته ثوارس له القتل الاخيه فجاهد مروان الى عمر بن سعيد فمات فامتنع وجداً وشيخ فذكر القصة فلما نزل الجيش اطوى خرج اليهم جماعة من اهل مكة فهدموا أسهم عمر بن الزبير فبعثه اخوه بسجن عاصم وكان عمر بن الزبير قد ضرب جماعة من اهل المدينة ممن اتهموا بالميل الى اخيه فأقادهم عبد الله منه حتى مات عمر من ذلك الضرب (تبيينه) وقعى السيرة لابن الحنظلي ومعاذى الواقلى ان المراجعة المذكورة وقعت بين ابي شيعة وبين عمر بن الزبير فان كان محفوظاً احتمل ان يكون ابو شيعة راجع اليه والبعوث والله اعلم **قوله** البعوث الخ جمع بعث بعث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المحج للقتال **قوله** ايها الامير الاصل فيه يا ايها الامير فحذف حرف النداء ويستفاد منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون اعمى لقبوله النصيحة وان السلطان لا يخاطب الا بجد استشدانه ولا سيما اذا كان في امر يعترض به عليه فترك ذلك والخلطة له قد يكون سبباً لاثارة نفسه معاندة من يخاطبه **قوله** احذرك الخ بالجزم لانه جواب الامر **قوله** قام به الخ صفة للقول والمقول هو حمل الله تعالى الى آخره **قوله** الخ الغالب بالنصب اي انه خطب في اليوم الثاني من فتح مكة **قوله** سمعته اذ نأى الخ فيه اشارة الى بيان حفظه له من جميع الوجوه فقوله سمعته اي سمعته عنه بغير واسطة وذكر الاذنين للتاكيد وقوله ووعاه قلبى تحقيق لفهمه وتشبته وقوله وابصرته عيناى زيادة في تحقيق ذلك وان سماعه من ليس اعتياداً على الصوت فقط بل مع المشاهدة وقوله حين تكلم به اي بالقول المذكور ويؤخذ من قوله ووعاه قلبى ان العقل عمله القلب **قوله** انه حمل الله الخ هو بيان لقوله تكلم به ويؤخذ منه استحباب الثناء بدينى تعليم العلم وتبيين الاحكام والخطبة في الامور المهمة **قوله** ولم يحرمها الناس الخ اي ان تحريمها كان بوحى من الله تعالى لامن اصطلاح الناس **قوله** فلا يحل لامرئ يؤمن بالله الخ فيه تنبيه على الامتناع لان من آمن بالله لزمته طاعته ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما امر به واجتناب ما نهى عنه خوفاً من الحساب عليه وقد تعلق به من قال ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والصحيح عندنا كثر خلافه وجوابه بان المؤمن هو الذى يتقاد بالاحكام وينزجر عن المحرمات فحبل الكلام معه وليس فيه نفي ذلك عن غيره، وقال ابن دقيق العيد الذى اداه انه من خطاب التحريم نحو قوله تعالى وعلى الله توكلا ان كسب مؤمنين فاطمئن ان استحوال هذا المنهى عنه لا يلىق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل ينافيه فهذا هو المقتضى لذكر هذا الوصف ولوقيل لا يحل لاحد مطلقاً ان يحصل منه هذا الغرض وان افاد التحريم، كذا في الفتح **قوله** ان يسفك بها الخ بكسر اللام وحكى ضمها وهو صبت الدم والمراد به القتل واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة وتقدم البحث فيه قريباً - **قوله** لا يعصدها شجرة الخ بكسر الضاد المعجمة وفتح الدال اي لا يقطع قال ابن الجوزي اصحاب الحديث يقولون يعصده الضاد وقال لنا ابن الخشاب هو بكسرها والمعصده بكسر اوله الالة التى يقطع بها قال الخليل المعصده لمنهم من السيوف في قطع الشجر وقال الطبرى اصله من عضد الرجل اذا اصابه بسوء في عضده قال القرطبي خط الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمى فاما ما ثبت في العاجية آدمى فاختلعت فيه والجمهور على الجواز وقال الشافعى في الجميع الجواز ورتجه ابن قدامة واختلعت في جزاء ما قطع من الشجر الاول فقال مالك لا جزاء فيه بل يأثم وقال عطاء يستغفر وقال ابو حنيفة ويؤخذ ببقية هدى وقال الشافعى في العظيمة بقره وفيما دونها شاة واحتم الطبرى بالقياس على جزاء الصيد وتعقبه ابن القصار رايه كان يلزمه ان يجعل الجزاء على المحرم اذا قطع شيئاً من شجر الحلال ولا قاتل به وقال ابن العربى اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعى اجاز قطع الشجر من فروع الشجرة كذا نقله ابو ثور عنه واجاز ايضا اخذ الورق والثمار اذا كان لا يضرها ولا يهلكها ويجوز ان يقطع عطاء ومجاهد وغيره، كذا في الفتح

فان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا له ان الله اذن لرسوله صلى الله عليه وسلم ولم ياذن لكم وانما اذن لي فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس وليبلغ الشاهد الغائب فقل لي شريح ما قال لك عمر وقال انا اعلم بذلك منك يا ابا شريح ان الحرم لا يعيد عاصيا ولا فارقا ولا يدرك فارقا بخبرته **حل شري** زهير بن حرب وعبيد الله بن سعيد جميعا عن الوليد قال زهير بن الوليد بن مسلم قال نالوا زاعيا قال حدثني يحيى بن ابي كثير قال حدثني ابو سلمة هو ابن عبد الرحمن قال حدثني ابو هريرة قال لما فتح الله على رسوله مكة قام في الناس فحمد الله واشتفى عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وانما لن نحل لاحد كان قبلي وانما احللت لي ساعة من نهار وانما لن نحل لاحد بعدى فلا ينفر صيدها ولا ينجس شوكها ولا يخل ساقطتها الا لمنشد

وسبق تفصيل نذهب الحنفية في شرح حديث ابن عباس قريبا فراجع **قوله** ترخصتم من الرخصة **قوله** وقد عادت حرمتها الم والحكم الذي في مقابلة ايا حمة القتال المستفادة من لفظ الاذن وقوله اليوم المراد به الزمن الحاضر وقوله بالامس اي بالامس من يوم الفتح والله اعلم قال المسند رحمه الله الظاهر ان المراد قد عادت حرمتها بعد تلك الساعة كحرمتها قبل تلك الساعة والله اعلم **قوله** وليبلغ الشاهد الغائب الم قال ابن جرير فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد لانه معلوم ان كل من شهد الخطبة قد لزمه البلاغ وانه لم يأمرهم بالبلاغ الغائب عنهم الا وهو لا زوله فرض العمل بما بلغه كالذي لزم السامع سواء والا لم يكن للامر بالتبليغ فائدة **قوله** ما قال لك عمر الم اي في جوابك **قوله** لا يعيد عاصيا الم بالنزال المجبة اي لا يجبر ولا يعصم **قوله** ولا فارقا الم بالفاء وتشقيت المراد من وجب عليه حلال القتل فحرم المكة مستجيبا بالحرم وهي مسألة خلاف بين العلماء واغرب عمر بن سعيد في ساق الدليل وفي تخصيصه العموم بلا مستند **قوله** بخبرته الم فيتم الجمع واسكان انفراد ثم موحدة يعني السرقة قال ابن بطال الحرثية يالضم الفساد وبالفهم السرقه قال في الفقه وقد تضمنت عمر في الجواب واتى بكلام ظاهر حتى ولكن اراد به الباطل قال ابن حزم ولا كرامة للطيم الشيطان ان يكون اعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم واغرب ابن بطال فزع عن سكوت ابن شريح عن جواب عمر بن سعيد الم على انه رجح اليه في التفصيل المذكور ويجعل عليه ما وقع في رواية احمد انه قال في آخره قال ابو شريح فقلت لعمر قد كنت شاهدا وكنت غائبا وقد امرنا ان يبلغ شاهدنا غائبا وقد بلغتك فهذا يشربانه لم يوافقوه واذا ترك مشافقتهم لجزءه عنه لما كان فيه من قوة الشوكه وتا الى ابن بطال ايضا ليس قول عمر جوابا لابي شريح لانه لم يختلف معه في ان من اصاب حثا في غير الحرم ثوبا اليه انه يجوز اقامه الحث عليه في الحرم فان ايا شريح انكر بعث عمر الجيش للمكة ونصب الحرب عليها فاحسن في استدلاله بالحديث وحاد عمر عن جوابه واجابه عن غير سؤاله وتعقبه الطبري بله لم يجد في جوابه وانما الجواب بما يقتضيه القول بالموجب كانه قال له صرح سمعتك وحفظك لكن المعنى المراد من الحديث الذي ذكرته خلاف ما فهمته منه فان ذلك الترخص كان بسبب الفقه وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم والذي اتفق عليه من قبيل الثاني فقلت لكها دعوى من عمر بغير دليل لان ابن الزبير لم يجب عليه حث فعاد بالحرم فواداه حتى يصح جواب عمر نعم كان عمر يرى وجوب طاعة يزيد الذي استتابه وكان يزيد ابن ابراهيم بن ابيهم بالخلافة ويحضر اليه في جامعة يعني مغلوكا فامتنع ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عائد الله وكان عمر يعتقد انه عاصي بامتناعهم من امتثال امر يزيد ولهذا صدق كلامه بقوله ان الحرم بعينه عاصيا ثم ذكر بقرينة ما ذكر استطرادا فلهذا شبهه عمر وهو واهية وهذه المسئلة التي وقع فيها الاختلاف بين ابي شريح وعمر فيها اختلاف بين العلماء ايضا كما تقدم تفصيله في شرح حديث ابن عباس من هذا الباب فليراجع **قوله** ان الله حبس عن مكة الفيل الم اي منعه عنها والفيل بالفاء المكسورة بعد ها ياء تحتانية اسم الحيوان المشهور والمراد بحبس الفيل اهل الفيل واشاء ذلك الى القصة المشهورة للعبشة في غزوهم مكة ومعهم الفيل فمنعهم الله منهم وسلط عليهم الطير الابليل مع كون اهل مكة اذ ذاك كانوا كقائد فخرسة اهلها بجلالة اسلامهم اكد لكن غزو النبي صلى الله عليه وسلم اياها محض صوري على ظاهر هذا الحديث وغيره وقد ذكر الحافظ قصصا اصحاب الفيل مقتضلة في كتاب الدييات من الفقه من شانه الاطلاع عليها فليراجع **قوله** لن نحل لاحد بعدى الم قال ابن بطال المراد به الاخبار عن الحكم في ذلك لا الاخبار بما سيقع لوقوع خلاف ذلك في الشاهد كما وقع من الحجاج وغيره انتق - ومحصله انه خبر عيسى النبي بخلاف قوله فلم نحل لاحد قبلي فانه خبر محض ومغنى قوله ولا نحل لاحد بعدى اي لا يحلها الله بعدى لان الشرح ينقطع بعد ذلك بخاتمة التبيين **قوله** ولا ينجس شوكها الم تقدم معناه والكلام عليه وذكر الشوك حال على منع قطع غيره من باب اولي **قوله** الا لمنشد الم اي معرت واما الطالب فيقال له الناشد نقول نشدت الضلالة اذ طلعتها وانشدتها اذا عرفتها واصل الا نشاد والمنشيد نغم الصوت كذا في الفقه وقد تقدم الكلام على معنى هذه الجملة قريبا فراجع

فقال نعم حل ثنا يحيى بن يحيى القيمي وقتيبة بن سعيد الشافعي قال يحيى انا وقال قتيبة نامعا وثيرة بن عمار الدهني عن ابى الزبير
 عن جابر بن عبد الله الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وقال قتيبة دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء خيبر
 احرام وفي رواية قتيبة قال نا ابو الزبير عن جابر قال ثناء علي بن حكيم لا ودي قال لنا شريك عن عمار الدهني عن ابى الزبير عن جابر
 ابن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء وحل ثنا يحيى بن يحيى واسحق بن ابراهيم
 قال انا وكيع عن مساور الوراق عن جعفر بن عمرو بن حريث عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس على عمامة سوداء
 وحل ثنا ابو بكر بن ابى شيبة والحسن الحلواني قالانا ابو اسامة عن مساور الوراق قال حدثني وفي حديث الحلواني قال
 سمعت جعفر بن عمرو بن حريث عن ابيه قال كاقى انظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قل اني خطبها
 بين كفتيه ولم يقل ابوبكر على المنبر وحل ثنا قتيبة بن سعيد قال نا عبد العزيز بن يحيى بن محمد الدارودي عن عمرو بن يحيى
 المازني عن عتيك بن مريم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة ودعا لاهلها
 واتي حرم مكة المدينة كما حرم ابراهيم مكة

معا في تلك الساعة وقتل ابن خطل وغيره بعد اتفق القتال قال الحافظ واستدل بحديث الباب على انه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة واجاب
 النووي بانه صلى الله عليه وسلم كان صاحب الحرم لكن لما لم يكن غدرهم دخل متاهبا وهذا جواب قوي الا ان الشأن في ثبوت كونه صاحب الحرم فانه
 لا يعرف في شيء من الاخبار صريحا قوله فقال مالك نعم اني نعم حدثني به قال النووي وقد جاء في الصحيحين في مواضع كثيرة مثل هذه العبارة
 ولا يقبل في آخره قال نعم واختلف العلماء في اشتراط قوله نعم في مثل هذه الصورة وهي اذا قرأ على الشجر قائلا لا اذ لم يقرأ الا و نحوه والشجر موضع له
 فاهم لا يقرأ غير منكر فقل لبعض الشافعيين وبعض اهل الظاهر لا يصح التمسك بالامكان لم ينطق بها ليصح السماع وقال جماهير العلماء من المحدثين
 والفقهاء واصحاب الأصول يستحب قوله نعم ولا يشترط نطقه بشيء بل يصح السماع مع سكوتيه والحالة هذه اكتفاء بظاهر الحال فانه لا يجوز لمكلف
 ان يقر على الخطأ في مثل هذه الحالة قال القاضى هذا مذهب العلماء كافة ومن قال من التمسك نعم فاقاله توكيدا واحتياطا لا اشتراطا
 قوله معا وثيرة بن عمار الدهني ان هو ضم الدلالة للمهلة واسكان الهاء وبالنون مشرب الى دهن وهذا من محجلة وهذا الذي ذكرناه من كونه
 باسكان الهاء هو المشهور ويقال لفتحها ومن كل الفتح ابراهيم السعدي في الانساب الحافظ عبد الغنى، كذلك في الشرح قوله وعليه عمامة ان قال الحافظ
 زعم الحاكم في الاكليل ان بين حديث انس في المغفرة وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة وتعقبه باحتمال ان يكون اقول دخوله
 على رأسه المغفرة ثوابا له وليس العمامة بعد ذلك فكل من ادعى ان في حديث عمرو بن حريث انه خطب الناس وعليه عمامة سوداء
 اخرجه مسلم ايضا وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول وهذا الجمع لحياض وقال غيره يجمع بين العمامة السوداء كانت طهونة
 فوق المغفرة وكانت تحت المغفرة قاية لرأسه من صلب الحديد فاذا ناس بك المغفرة كونه دخل متاهبا للعرب اراد جابر بك العمامة كونه دخل
 غير محرم وبهذا يتدفع اشكال من قال لا دلالة في الحديث على جواز دخول مكة بغير احرام لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وسلم كان محروما ولكن
 غط رأسه بعد ذلك فندفع ذلك بتصريح جابر بانه لم يكن محروما قوله سوداء ان قال النووي وفيه جواز لباس الثياب السود وفي الرواية الاخرى
 خطب الناس وعليه عمامة سوداء فيه جواز لباس الاسود في الخطبة وان كان لا يبيض افضل منه كما ثبت في الحديث الصحيح خير ثيابكم البياض
 واما لباس الخطباء السود في حال الخطبة فحائز ولكن الافضل البياض كما ذكرنا وانما ليس العمامة السوداء في هذا الحديث بما تال الجواز والله
 اعلم وكذلك في الشرح قوله قل اني خطبها ان قال النووي هكذا هو في جميع نسخ بلادنا وغيرها طرفيا بالتثنية وكذا هو في الجمع بين الصحيحين للحديث
 وذكر القاضى عياض ان الصم ابا الحرث طرفيا بالافراد وان بعضهم رواه طرفيا بالتثنية والله اعلم وسياتي بسط حكم رضاء العمامة في كتابنا
 اللباس ان شاء الله تعالى، باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وتجرها وبيان
 حرمها قوله واني حرمت المدينة ان المدينة علم على بلدة المعرفة التي هاجر اليها النبي صلى الله عليه وسلم ودفن بها قال الله تعالى
 يقولون لئن لم نجعلها الى المدينة فاذا اطلقت تبادر الى الفهم انما المراد اذا اريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيل في كل الجمع للثياب وكان
 اسمها قبل ذلك يثرب قال الله تعالى واذ قالت طائفة منهم يا اهل يثرب ويثرب اسم موضع منها سميت كلها به وقيل سميت يثرب بن قانية
 من ولد ارم من سام بن نوح لانه اول من نزلها حكماء ابراهيم البكري وقيل غير ذلك ثم ماها النبي صلى الله عليه وسلم طيبة وطابة وكان سخاها
 العالين ثم نزلها طائفة من بني اسرائيل قيل ان رساله موسى عليه السلام اخبره الزبير بن بكار في اخبار المدينة بسند ضعيف ثم نزلها الأوس

باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وتجرها وبيان حرمها

اليوم والميلة والبنار في مسند واسم إلى طلحة زيد بن إلى سهل كائن في نزل من مال ك واسمها سهلة أو صيلة أو
ملكه ونغير لضم النون ونحو الغين المجهمة وسكون اليا آخر الحروف وفي آخره راء مصغر لغز وهو طائر يشبه العصفور أحمر المنقار ويجمع على
نقران قال الطحاوي فهذا قد كان بالمدينة ولو كان حكم صيدها كحكم صيد مكة إذا ما اطلع له رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس النخيل وكاللعاب بم كالا
يطلق ذلك بركة، أم - وقال التورثي لو كان حراما لو بسكت عنه في موضع الحاجة فان قيل يجوز ان يكون بقاءه وذلك ليس من الحرم قيل له
هب انه كما ذكرته ولكن لم قلت ان بقاءه ليس من الحرم لانه روى غير واحد في تحريم حرمة بريد في بريد والبريد أربع فرائض وقبائل لا تبلغ
من المدينة فرسخا فان قيل يحتمل ان حديث النخيل كان قبل تحريم المدينة او انه صادر من الحل قلت لا تقوم بالحجة بالاحتمال الذي لا ينشأ عن دليل
وايضاً صيد الحل اذا دخل الحرم يجب عليه ارساله فلا بد علينا لانه لا يراد بصيد الحرم الا ما كان حالاً فيه وهذا فيه فوجب ترك التعرض له
لاطلاق النص لحرمه المحرم وقد روى الطحاوي بأسناده عن عمار قال قالت عائشة رضي الله عنها كان لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش
فاذا خرج لم يدر اشتد وأقبل وأدبر فانا احتر برؤس رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل بعض فلع يترصو كراهة ان يؤذيه فهذا بالمدينة في موضع
قد دخل فيها حرم منها وقد كانوا يزورون فيه الوحش ويتخذونها ويعلقون دونها الابواب وقد دل هذا ايضا على ان حكم المدينة في ذلك خلاف
حكم مكة قلت واسناده صحيح واخرجه احمد ايضا في مسند والوحش واحدا للوحش وهو حيوان البر قوله رضي عن الربيع وروى الغنم البقر الغرس
الكلب كبروك الجمل وحشوم الطير قوله لم يترص من ترص اذا حترك فانه للكلام وهو البراءين المهملين وروى الطحاوي ايضا من حديث
ابن ثعلبة بن عبد الرحمن عن سلمة بن اكوع انه كان يصيد ويأتي النبي صلى الله عليه وسلم من صيد فإبط عليه ثم جاء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما الذي حبسك فقال يا رسول الله انتقمنا الصيد فصرتا نصيد ما بين تيت الى ثناة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما انك لو كنت تصيد بالعقيق
لشيعتك اذا ذهبت وتلفيتك اذا جئت فاني احب العقيق واخرجه من ثلاث طرق واخرجه الطبراني ايضا ثم قال الطحاوي ففي هذا الحديث ما
يدل على احة صيد المدينة لا ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دل سلمة وهو يحكي على موضع الصيد وذلك لا يجعل بركة فثبت ان حكم صيد المدينة
خلاف حكم صيد مكة قوله تيت كبير لثاة المثناة من فوق وسكون اليا آخر الحروف في آخره تاء مثناة أخرى ويقال تيت على وفون سيد وقال
الصائغان في هرجل قرب المدينة على بريد منها وفي شرح المشكوة عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم انه قال سلمة اما انك لو كنت تصيد
بالعقيق لشيعتك اذا ذهبت وتلفيتك اذا جئت فاني احب العقيق روى ابن ابي شيبة نحوه ورواه الطبراني بسند حسنه المنذري قال في
الغنية وهذا تصريح من النبي صلى الله عليه وسلم على حمان صيد المدينة فان الامعة اتفقوا على ان العقيق من المدينة ولم يخالف فيه فخالفت زيادة
ترغيب النبي صلى الله عليه وسلم في صيدها عن غيرها والله تعالى اعلم لكون لحما تربي من نبات المدينة فكان للحما مزية على لحوم الصيد الذي
ليس منها كما ان لثامها مزية على بقية الاشار وروى عليه ما في حديث ابن ابي شيبة عن سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت
قلت في الصيد قال لا يرغبا خبرته بالناحية التي كنت فيها كما تته كره تلك الناحية وقال لو كنت تذهب الى العقيق الحديث ومنها ما روى الطبراني
في الاوسط وفيه كثير من زيد وثقة احمد وغيره من حديث انس مرفوعا احد رجل يحبنا ونحبه فاذا اجتمعه تكلموا من شجرة ولومن عضاهه
وروى ابن ابي شيبة مثله والاكل منها لا يبيع الا بقطع او قطع وقدا اتفقنا على عدم جواز ذلك في الحرم المكي فلعلم ان المراد من المنع في غير الحل
منع استحباب لا تحريم او كان يفهم من ذلك للبيع لا للاكل لئلا يضيق عليهم ولتوفر الصيغ فنها هم على وجه التشديد ارادة للتوسعة عليهم
في الاصطياد والانتفاع به كما قال المناذري في تولى حديث صيد شجر واشجاره وهو ما قاله في شرح الامنة حماه اي وادي وج رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم نظر العامة المسلمين لابل الصدقة ونحوها بغيره فيجوز الاصطياد فيه لا المقصود منه الكلا من العامة وقال الخطابي في معجم
ولا أعلم تحريمه صلى الله عليه وسلم وجا معني الا ان يكون على سبيل المحي ليزع من متابع المسلمين ار قال أحاصا وقد يحتمل انه كان ذلك
للحريم ثم نسخ فكما اولوا ذلك الحديث لنا ان نؤول هذا لثون حرمه او الحديث ان الطحاوي يحتمل ان يثبت سبب التحريم من صيد المدينة ويطلق بغيرها
كون الحجة اليها واجبة فكان ليعمله بقاءه لزيبتها ليستطيعوها ويألفوها لان بقاءه ذاك ما يزي في زيبتها ويدعو اليها كما روى ابن ابي عريان النبي
صلى الله عليه وسلم عن عمار اطامر المدينة فاما من زيبتها فلما انه طلعت الحجة ذلك فكذا هذا - فان قيل فصلا الامر محتملا أجيب فعاد
على ما كان وهو عدم التحريم لانه الأصل قلت والذي تحتمل من مجموع الروايات والله سبحانه وتعالى اعلم ان ملكة حرما والمدينة حرما يختلف
عز حرم مكة في نوع من الاحكام كالنهي عن دخولها بغير احرام وغيره ويشبهه في نوع منها كالنهي عن الاصطياد وقطع الشجر مع تفاوت الله تعالى
فيه من حيث ورود التشديد في التغايط في شأن مكة واجباب العقوبات على من جنى فيها على غير شاملة ما هو في شأن المدينة من وقوع الشاهل

لو كانوا يعلمون لا يدعها أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه ولا يثبت أحد على لاوائها وتخذها إلا كنت له
شفيعاً أو شهيداً يوم القيمة **وحل** ثنا ابن أبي عمير قال قال نضر بن حازم قال قال نضر بن حازم قال قال نضر بن حازم قال قال نضر بن حازم
عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثور ذو كرم مثل حديث ابن نضر بن حازم في الحديث ولا يريد
أهل المدينة يسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الحديد في الماء **وحل** ثنا يحيى بن إبراهيم بن عبد بن
حميد جميعاً عن العقدي قال عبدنا عبد الملك بن عمر قال قال عبد الله بن جعفر عن اسمعيل بن محمد عن عامر بن سعد أن سعداً
يسئله قوماً عن الآية أو يخلق خلقاً سواكم على خلاف صفتكم من الرغبة في الإيمان، وفي الاكتفاء بجزء الرشيد فلما خرج من المدينة يريد مكة
أرسل إلى مالك بن النضر بن حازم قال مالك صنعها هناك فلما رجع الرشيد إلى المدينة أرسل إلى مالك أن ترسلني إلى المدينة السلام
فرد إليه قال صلى الله عليه وسلم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون والمال حاضر لهم أس منه بشي وأحجب ابن رشد بالحديث على تفضيل المدينة على
مكة ولا دليل فيه لأن كونها خيراً مطلقاً يصدر في بصورة كونها خيراً من الشام لأن كل أرض، وقال العلامة السدي قال ذلك في ناس
يتروكون المدينة إلى بعض بلاد الرخاء كالشام وغيره كما سيجي هؤلاء الناس هو المراد بصيرهم إلى المدينة خيراً لأنك التاركين لها من
تلك البلاد التي يتروكون المدينة لأجلها فلا دليل في الحديث على تفضيل المدينة على مكة كما لا يخفى وقوله لو كانوا يعلمون ليس المراد به أنها خير
على تقدير العلم بالمدينة خير لهم علماً أو لا بل المراد لو علموا ذلك لما فارقوها وقد يجعل كلمة للتمتعي لكن قد يقال كثير منهم يملغهم الخبر فيقولون
فأولئك قد علموا بذلك ليلو غم الخبر ومع ذلك فارقوها فكيف يحرم لو علموا بذلك لما فارقوها قلت يمكن دفعه بأن المراد لو علموا بذلك عياناً
وليس الخبر كما لمدينة أو يقال هو من تنزيل العالم الذي لا يعلم يعلم بمنزلة الجاهل كآفة ما علم هذا وقد يقال المعنى المدينة خير لهم لو كانوا من
أهل العلم إذا البلد الشريفة لا ينتفع بها إلا أهل الشرف الذين يعلمون على مقتضى العلم وأما من ليس من أهل العلم فلا ينتفع بالبلد الشريفة
بل ربما يتضرر فخيرت المدينة ليست إلا لأهلها ومن يليق الإقامة فيها فافهم **قوله** رغبة عنها الخ قال القرطبي أي كراهة لها من رغبة
عن الشيء إذا كرهته وقال المازني قيل ذلك خاص بزمان حياته صلى الله عليه وسلم وقيل دائماً ويدل عليه قوله في حديث يأتي على الناس شيء
يدعو الرجل ابن عمه وقريبه هلكوا إلى الرخاء المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وهذا من يخرج عنها متين كان مستوطناً بها **قوله** إلا أبدل
الله فيها من هو خير منها الخ والمعنى أنه لا يضر المدينة عدمه بل ينفعها فقد ذهب إلى غيرها شراً **قوله** على لاوائها وشأنها الخ قال المازني
اللاوائ الجوع وشدة الكسب ضمير شئ مما يحتمل أن يعود على اللاوائ ويحتمل أن يعود على المدينة **قوله** شفيعاً أو شهيداً الخ قال أبو الحيثم
خرج مخبر الحق على سكانها فمن لزوم سكنها ولم يلحقه لاواد دخل في ذلك لأن التعليل بالغالب والمظنة لا يضريه التخلف في بعض القصر
كتعليل للقصر بمشقة السفر فإن الملك يقصر ولو لم يلحقه مشقة لوجود السفر قال عياض شئت في أو هذه هل هي للشك أو غيره ولم يخص
شفاعته صلى الله عليه وسلم يسكن المدينة وهي عامة فأجبت بجواب استحسنته كل من وقع عليه وأنا أذكر لأن من لم يحل في أو أنها
للشك ولا يصح لأنه رواه جماعة من الصحابة والتلف بهذا اللفظ ولو كانت للشك لما اتفقوا عليها بل لا ظهر أنه قاله صلى الله عليه وسلم كذا
ثم يحتمل أن يكون أعلم بهذه الجملة هكذا وتكون أو للتقسيم شفيعاً أو شهيداً أو العصاة أو شفيعاً من مات بعد
وشهيداً من مات في حياته أو على غير ذلك مما الله سبحانه أعلم به وقد تكون أو هنا عينا أو فيكون شفيعاً وشهيداً معاً وقد روي الأئمة له
شفيعاً وله شهيداً أو إذا كانت للشك على ما قيل فإن كان الصحيح الشهادة اندفع الاعتراض بتخصيص الشهادة لسكان المدينة وهي عامة لاهازلة
على الشفاعة العامة وإن كان الصحيح الشفاعة حملت على أنها شفاعة خاصة أما أنها في رفع الدرجات أو بأكرامهم يوم القيامة وأما أن يظن
في عرشه ويكوفهم في روحا وعلى منابر من نور أو يسرع بهم إلى الجنة وغير ذلك من وجوه الميزة التي يختص بها بعض ذم من بعض **قوله**
ألا أذابه الله في النار الخ قال عياض هذه الزيادة (يعني قوله في النار) تدفع شكاً لا حادياً الأخر وتوضح أن هذا حكمه في الآخرة ويحتمل
أن يكون المراد من أذابه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم أمره كما يضحى الرصاص في النار فيكون في اللفظ تقديم وتأخير ويؤيده
قوله أذوب الحديد في الماء ويحتمل أن يكون المراد من أذابه في الدنيا بسوءه وأنه لا يهل بل يذهب سلطاناً عن قرب كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره
فانه عرجل عن قرب وكذلك الذي أرسله قال ويحتمل أن يكون المراد من كادها اغتياها وطلياً لغرمها في غفلة فلا يتم له أمر بخلاف من
أتى ذلك جهاراً كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره وروي النسائي من حديث السائب بن خالد رفته من أخوات أهل المدينة ظالمهم اغتافه
الله وكانت عليه لعنة الله الحديث ولا ينحاز من خوره من حديث جابر أم قال الأئمة والمراد بالآية هنا العزيمة لا بأرضها إذا هرع عبد

ركب القصر بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجرة أو يخطبه فسأله فلتأرجع سعداً أهل البعيد فكلّموه أن يردّوه على غلاماً أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أردّ شيئاً نفلني به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى أن يردّ عليهم وحديثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر جميعاً عن إسماعيل قال ابن أيوب حدثنا إسماعيل بن جعفر قال أخبرني عمر بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن جنيط أنه سمع أنس بن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوطئ النكس غلاماً من غلامنا نكحنا مني فخرج في أبو طلحة يردّني وبراءة فكنيت أخد رسول الله صلى الله عليه وسلم كلماً نزل وقال في الحديث ثم أقبل حتى إذا بدا له أحد قال هذا جبل يحبنا ونحبه فلما أشرف على المدينة قال اللهم إني أحرم ما بين جبلتي من أمة حرم

بستنة فلا تكتبوها ويكون حجة للقاضي أن العزم مؤاخذ به وتقدم الكلام على ذلك في كتاب الإيمان قوله بالعقيق الاسم موضع قريب من المدينة قوله فسلبه إم اي أخذ شيأه والسلب فحذفين المصوب قوله فلما أرجع سعداً إم اي إلى المدينة قوله نفلني به إم يشهد بالقلة إم جعلني أو أعطانيه نفل إم أي غنمته بأذنه لكل من رأى ما نكح أو قاطع شجران يأخذ سلبه قوله وإبى أن يردّ عليهم إم قال القاري وفي رواية فلا أردّ عليكم طاعة الطمئنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن أن شئتم دفعت إليكم ثمته وفي أخرى أنه كان يخرج فيجوز الحاطب معه شجر رطب فيسأله فيكلمه فيقول لا أدع غنمته غنمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإبى أن يردّ عليهم إم قال النووي رحمه الله هذا الحديث صريح في الدلالة لذهب مالك إلى الشافعي وأحمد والجمهور في تحريم صيد المدينة وشجرها كما سبق وخالف فيه أبو حنيفة ومالك قد مناه عنه وقد ذكرنا مسلم في صحيحه تحريمها مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية علي بن أبي طالب سعد بن أبي وقاص وأنس بن مالك وجابر ابن عبد الله وإلى سعيد بن أبي هريرة وعبد الله بن زياد ورافع بن خريم وسهل بن حنيف وذكر غيره من رواية غيره هو أيضاً فلا يلتفت إلى من خالف هذه الأحاديث الصحيحة المستفيضة وفي هذا الحديث دلالة لقول الشافعي القديم أن من صيد في حرم المدينة أو قطع من شجرها أخذ سلبه وهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة قال القاضي عياض ولم يقل به أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قولها القديم وخالفه أئمة الأصناف قلت ولا تنظر في القمهم إذا كانت السنة معه وهذا القول القديم هو المختار لثبوت الحديث فيه وعمل الصحابة على فقير ولم يشك له دافع قال أصحابنا فإذا قلنا بالقديم ففي كيفية الضمان وجماعاً أحدهما يقصر الصيد والشجر والكلأ كضمان حرم مكة وأصحابنا وبه قطع جمهور المفسرين على هذا القديم أنه يسلب لصائد قاطع الشجر والكلأ وعلى هذا فالمراد بالسلب جماعاً أحدهما أنه شيأه فقط وأصحهما وبه قطع الجمهور أنه كسلب القتل من الكفار فيدخل فيه نفسه وسلاحه ونفقته وغير ذلك ما يدخل في سلب القتل وفي مصحف السلب ثلاثة أوجه لأصحابنا أحصحها أنه السالب هو الموافق لحديث سعد الثاني أنه لمساكين المدينة والثالث لبس المال وإذا سلب أخذ جميع ما عليه إلا سائر المعرة وقيل يؤخذ سائر المعرة أيضاً قال أصحابنا ويسلب يجرّد الاصطيد سواء أتلعت الصيد أم لا والله أعلم إم قال الأبي وم يذهب مالك والجمهور والشافعي في الجديده أنه لا ضمان في صيد المدينة وقطع شجرها وإنما هو حرمة دون ضمان وقال بعض العلماء فيه الجزاء كحرم مكة وللشافعي في القديم ما تقدم إم وقد تقدم الكلام على حرم المدينة وحديث السلب قريباً في أوائل هذا الباب فليتذكر قوله يحد مني إم زاد في البخاري حتى أخرج إلى خير قال الحافظ وقد استشكل من حيث أن ظاهره أن ابتداء خدمة أنس للنبي صلى الله عليه وسلم من أول ما قدم المدينة لأنه صومعه أنه قال خدمت النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين وفي رواية عشر سنين وخبر كان سنة سبع فيلزم أن يكون ابتداء خدمته أربع سنين قاله الدأودي وغيره وأجيب بأن معنى قوله لا يوطئ النكس غلاماً من غلامنا من يخدم من يخدم معه في تلك السفر فعين له أبو طلحة أنساً فيخطب الناس على الاستئذان في المسافرة به لا في أصل الخدمة فأنها كانت متقدمة فيجمع بين الحديثين بذلك وفي الحديث جواز استئذان البيتيم بغير أجرة لأن ذلك لم يقع ذكره في هذا الحديث وحمل الصبيان في الغزو وكنا قاله بعض الشراح وتبعوه وفيه نظر لأن أنساً حينئذ كان قد زاد على خمسة عشر لأن خبر كانت سنة سبع من الهجرة وكان عمره عند الهجرة ثمان سنين ولا يلزم من عدم ذكر الأجرة عدم وقوعها قوله وقال في الحديث إم اي بعد قصة ذكرها قوله يحبنا ونحبه إم قال الحافظ والعلماء في معنى ذلك أقوال أهل أنه على حذف مضاف والتقدير أهل أحد والمراد بجموع الأتباع لا نصار لا فهو جاريه ثانياً أنه قال ذلك للمسرة بلسان الحال إذا قدم من سفر لقرين من أهله ولقياهم وذلك فعل من يحب بمن يحب ثالثاً أن الحب من الجانبين على حقيقة وظاهر كقول أحد من جبال الجنة كما ثبت في حديث أبي عيسى بن جابر مرفوعاً جبل أحد يحبنا ونحبه وهو من جبال الجنة أخرجه أحمد ولا مانع في جانب البلد من أماكن الجنة منه كما جاز التفسير منها وقد خاطبه صلى الله عليه وسلم مخاطبة من يعقل فقال لما اضطرب أسكر أحد الحديث وقال السهيلي كان صلى الله عليه وسلم يحيا إلى حال الحسن

به إبراهيم عليه الصلاة والسلام مكة اللهم بارك لهم في مدلتهم وصاعهم وحلثنا سعيد بن منصور وقتيبة
ابن سعيد قال أنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن عمر بن إلى عمر بن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
بعثه غير أنه قال أنا أحرور ما بين الأبيات وحلثنا سعيد بن منصور قال أنا عبد الواحد قال أنا عاصم قال قلت لأنس بن
مالك أحرور رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم ما بين كذا إلى كذا فمن أحدث فيها حدثا قال ثم قال لي هذه شديدة
من أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوما القيمة صرعا ولا علكا

والاسم الحسن ولا اسم أحسن من اسم مشتق من الحادية قال ومع كونه مشتقا من الحادية فحركات حروفه الرفع وذلك يشهد بارتفاعه من الأصل
وعادة فتعلق الحب من النبي صلى الله عليه وسلم به لفظا ومعنى فخص من بين الجبال بذلك والله أعلم - قوله اللهم بارك لهم في مدلتهم وصاعهم
قال ابن المنير يحتمل أن تختص هذه الدعوة بالمدن الذي كان حينئذ حتى لا يدخل المداخلة بحدود ويحتمل أن تعم كل مكان لاهل المدينة
إلى الأبد قال الظاهر الثاني كذا قال وكلام مالك يحتمل إلى الأول وهو المعتمد وقد تغيرت المساميل في المدينة بعد عصر مالك وإلى هذا الزمان
وقد وجب مصداق الدعوة بأن يترك في مدلتهم وصاعهم بحيث اعتير قدرهما أكثر ففهم الأماصار ومقتله هو إلى اليوم في غالب الكفار
قال ابن بطال عز الهلب دعاؤه صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة في صاعهم ومدتهم هو خصهم من البركة ما اضطر أهل الأفاق إلى قصدهم في ذلك
المعيار المدعول بالبركة ليجلوه طريقة متبعة في معاشهم واداء ما فرض الله عليهم كذا والفقه وقال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله البركة
النماء والزياة وتكون بمعنى الثبات البقاء بقاء الحكم بقاء الشريعة وثباتها ويحتمل أن يكون دنيوية من تكثير الكيل والقدر بهذه الأكيال
والكفارات فتكون بمعنى الثبات البقاء بقاء الحكم بقاء الشريعة وثباتها ويحتمل أن يكون دنيوية من تكثير الكيل والقدر بهذه الأكيال
حتى يفي منه ما يكفي مثله من غيره وغير المدينة أو يرجع البركة في التصرف بها في التجارة وأرباحها أو إلى كثرة ما يكال بها من غلاتها وشاهاها وتكون
الزيادة فيما يكال بها لا تسع عيشهم وكثرتهم بعد ضيقه بما فتح الله عليهم ووسع من فضله لهم ملكهم من بلاد الخصب الربيع بالشام والعراق ومصر
وغيرها حتى كثرت الحمل إلى المدينة واتسع عيشهم حتى صارت هذه البركة في الكيل نفسه فزاد ما هم وصارها شيئا مثل مد النبي صلى الله عليه وسلم
مرتين أو مرة ونصف وفي هذا كله ظهور إجابة دعوته صلى الله عليه وسلم وقبولها هذا كله كلام القاضي عياض رحمه الله قال في كذا إلى كذا
حيث بينهما وسياق حديث علي رضي الله عنه ما بين غير إلى ثور قوله فمن أحدث فيها حدثا إلى أي أظهر فيها منكرا أو بدعة وهي ما خالف الكتاب
والسنة كذا في المرواة قوله قال ثم قال لي هذه شديدة إلى قال لا إلى رحمه فاعل قال الثانية أنس فعله رواية إسقاط أو أي محدثا فالشدة
تكرر في الحديث المذكور على الذنب ويأتي بيان وجه الشدة وذلك وعلى روايتا شياها فيجعل الشدة أنها واجبة إلى ترتيب العقوبة عليها وحل
ويحتمل أنها على الكلمتين معا ثم قال وجه الشدة فيه إما أن تكون لعنة الله وأبعدها كناية عن عقوبة خاصة ليس كعقوبة فاعل ذلك في
غير المدينة أو يكون كناية عن نفوذ الوعيد فيه بخلاف المذنب بذلك في غيرها فأنه في المشيئة قوله فعليه لعنة الله الإمام قال المحافظ فيه
جواز لعن أهل المعاصي الفساد لكن لا دلالة فيه على لعن الفاسق المعاصي وفيما المحدث والمؤثر في الحديث في الإثبات لموله والمراد بالحديث والحديث
الظهور والظاهر على ما قيل أو ما هو أعز من ذلك قال عياض رحمه واستدل بهذا على أن الحديث في المدينة من الكليات والمراد بلعنة الملائكة والناس
المباعدة في الأبعاد عن رحمة الله قال والمراد بالعز هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الأمر ليس هو كلعن الكافر وقال ابن بطال رحمه
ودل الحديث على أن من أحدث حدثا أو أي محدثا في غير المدينة أنه غير متوعد بمثل ما توعد به من فعل ذلك بالمدينة وإن كان قد علم
أن من آوى أهل المعاصي أنه يشتركهم في الأثر فإن من رضي فعل قوم وعلمهم الحق بمعد ولكن خصت المدينة بالذكر شرفها لكونها مهد الطهارة
وموطن النبوة عليه الصلاة والسلام ومنها انتشر الدين وأقطار الأرض فكان لها بذلك مزيد فضل على غيرها وقال غيره السر في تخصيص
المدينة بالذكر إنما كانت إذ ذاك موطن النبي صلى الله عليه وسلم ثم صارت موضع الخلق الراشدين قوله والملائكة والناس إلى قال عياض
لعنة الله سبحانه طرده الملعون عن رحمة تعالى ولعنة الملائكة والناس دعاؤه عليه بالأبعاد من رحمة الله تعالى وقد تكون لعنة الملائكة
عليهم السلام ترك الدعاء له والاستغفار وإبعاده عن جملة المؤمنين في الاستغفار لهم قال القرطبي وهو لا يعنون في قوله تعالى
وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ قوله صرعا ولا علكا ثم نفخ أولهما واختلفت في تفسيرهما فعند الجمهور الصرعة الفريضة والعدل النافذة وسواء
ابن خزيمة بأسناد صحيح عن الثوري وعز الحسن البصري بالعكس وعز الأصم الصرعة التوبة والعدل الفدية وعن يونس مثله لكن قال
الصرع في الكتاب وعن أبي عبيدة مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصرعة الدية والعدل الزيادة عليها وقيل بالعكس حتى

قال فقال ابن انس واوى محدثا حدثني زهير بن حرب قال نايزيد بن هارون قال نا عاصم الاحول قال سألت انساً
أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم هي حرام لا يختل خلاها فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين **وحدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك**
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم في صاعهم بارك لهم في مدهم وحدثني
زهير بن حرب وإبراهيم بن محمد السامي قالانا وهب بن جرير قال نا ابي قال سمعت يونس يحدث عن الزهري عن انس بن مالك
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل بالمدينة ضعفة ما يمكن من البركة وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة
صاحب الحكم المصنف الوزن والعدل الكيل وقيل الضم القيمة والعدل الاستقامة وقيل المصنف الدين والعدل البديل وقيل المصنف الشفاعة
والعدل الفدية لا تعادل المدينة وهذا لا خير فيه البتة وقيل المصنف الرشوة والعدل للكفيل قاله إبان بن ثعلبة انشدته لا تقبل المصن وها تواعدا
نحصلنا على أكثر من عشرة أقوال، قال عياض معناه لا يقبل قبول رضا وان قبل قبول جزاء وقيل يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بها وقد
يكون معنى الفدية أنه لا يجعل يوم القيامة فدى يقتدى به بخلاف غيره من المذنبين بان يفديه من النار فيجودى وانصراف كما رواه مسلم
من حديث ابي موسى الأشعري، قال لا ابي وقد قلنا في الكلام على حديث جبريل عليه السلام ان الاحباط انما هو عبارة عن بطلان العمل في ثقب
وان القبول الخاص من الصفة لان الصفة عبارة عن سقوط القضاء والقبول عبارة عن حصول ثبوت الثواب على الفعل وهو مراد القاضي بقبول
الرضا وأنه لا يلزم من نفي القبول نفي الصفة وهذا كالصلوة في الدار المخصوصة فاما حقيقة اى مجزئة غير مقبولة اى لا ثواب عليها في القول الصحيح
فلا يلزم من نفي القبول نفي الصفة حتى يكون ذلك احباطاً والله اعلم **قوله** قال فقال ابن انس الخ فاعل قال الاوى عاصم، قال النووي كذا وقع
في أكثر النسخ فقال ابن انس ووقع في بعضها فقال انس بجذبت لفظة ابن قال القاضي ووقع عند عامة شيوخنا فقال ابن انس بأشياء ابن قال
وهو الصحيح وكان ابن انس ذكر آياه هذه الزائدة لان سياق هذا الحديث من آياته الى آخره من كلامه من فلا وجه للاستدراك انس بنفسه مع ان
هذه اللفظة قد وقعت في أول الحديث في سياق كلامه من فاضت الروايات قال وسقطت عند السمرقندي قال وسقطها هناك يشبه ان يكون
هو الصحيح ولهذا استدركت في آخر الحديث، هذا آخر كلام القاضي، ام ووقع في رواية البخاري قال عاصم فأخبرني موسى بن انس انه قال
اوى محدثا قال حافظ ذكر الدارقطني ان الضراب عن عاصم عن النضر بن انس لا عن موسى قال والوه في رواية البخاري وشيخه قال عياض
وقد أخرجه مسلم على الصواب قلت ان اراد انه قال عن النضر فليس كذلك فانه انما قال لما أخرجه عن حامل بن عمر عن عبد الواحد عن عاصم عن
ابن انس فان كان عياض اراد ان الاجماع صواب فلا يخفى ما فيه والذي سماه النضر هو مسلم عن عبد الواحد كذا أخرجه في مسنده وابو يعلى في المستخرج
من طريقه وقد مره عمر بن ابي قيس عن عاصم فبين ان بعضه عند عاصم عن انس نفسه وبعضه عن النضر بن انس عن ابيه أخرجه ابو عوانة في مستخرجه
وابو الشيخ في كتاب الترهيب جميعاً من طريقه عن عاصم عن انس قال عاصم والمجمع من انس واوى محدثا نقلت للنضرا سمعت هذا يعني القول
الزائد من انس قال لكن سمعته منه أكثر من مائة مرة والله اعلم **قوله** واوى الخ اى ضمته اليه وجمه قال عياض ويقال اوى بالقصر
المد في الفعل اللازم والمتدى جميعاً لكن القصر في اللزوم أشهر وافصح والمد في المتدى أشهر وأصح قلت وبالله التوفيق جاء القرآن العزيز في قوله
قال الله تعالى اذ آتيت اذ آتيت الى المحبرة وقال والمتدى وآتيتا هما الى كربة **قوله** محدثا الخ قال القاضي ولم يرو هذا الحرف الا محدثا
بكسر اللام ثم قال وقال الامام المازري روى بوجهين كسر اللام ونحوها قال فمن فتح أراد الاحداث نفسه ومن كسر أراد فاعل الحديث **قوله**
من فعل ذلك فعليه لعنة الله الخ فيه ترتيب الوعيد للشديد على المختل ولم أجده في غير هذا الطريق فان صح فهو مخالف لما قد مناه في وائل
هذا الباب من مذهب الحنفية المهرجولون التي عن الاختلاف ونحوه على الكراهة مع اثبات الاباحة وتختلج في قلبى ان الرواية وقع فيها اختصار
وحذف بعض الرواة ذكر الاحداث وابوله المحدث وكان الوعيد مرتباً على ذلك المحدث وكما هو المصريح في سائر الروايات عن انس وايضاً
فليس في هذه الرواية التصحيح برهم هذه الجملة الى المبنى صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى على المتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قوله**
في مكيا لمعنا بكسر الميم آلة الكيل ويشتبه ان يتخذ ذلك المكيا رجاء لبركة دعوتهم صلى الله عليه وسلم والاستئذان باهل البلد الذين
دعاهم قاله العين في عمدة القارى وسبق بيان البركة فيه وفي صاعهم ومدهم قريباً، **قوله** وإبراهيم بن محمد السامي الخ هو السيد المجلد
قوله ضعفة ما يمكن من البركة الخ اى من بركة الدنيا بقرينة قوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا ويتحمل ان يريد ما
هو أكثر من ذلك لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل كضعيف الصلوة بركة على المدينة واستدل به على تفصيل المدينة على مكة وهو ظاهر

وزهير بن حرب أبو كريب جميعاً عن أبي معاوية قال أبو كريب قال أبو معاوية قال نا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال
خطبنا على منابرة فقال من زعم أن عندنا شيئاً نقرأه أكتب الله له بهيمة أو نعبد الله ونحيا ونموت ونحيا ونموت ونحيا ونموت
سيفه فقد كذب فيها أسنان الأبل وأشياء من الجراحات وفيها قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينة حرم وأبين ما أثر
فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صراً أو
لأعداء وذمة المسلمين وأحد يسع بها أدناهم من ادعى إلى غير أبيه أو انتهى إلى غير ماله فعليه لعنة الله والملائكة

من هذه المحنة لكن لا يلزم من حصول افضلية المفضل في شيء من الأشياء ثبوت افضلية له على الإطلاق وأما من تأخروا لك بأن يلزم
أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في شامنا واعمداها ثم لا تقبل تعقب بأن التاكيد لا يستلزم التثنية
المصريح به في حديث الباب قال ابن حزم لا تجوز في حديث الباب لهم لأن تكثير البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة وردة عياض بأن
البركة اعتر من أن تكون في أمور الدارين والدنيا لاها بمعنى الفناء والزيادة فاما في الأمور الدينية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة
والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصناعات والمكسبات وقال النووي الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكمل بحيث يكف المدة فيها من كافيته
في غيرها وهذا أمر محسوس عند من سكنها وقال القرطبي إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت اجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين و
لكل شخص والله اعلم **قوله** شيئاً نقرأه الخ أي من الوحي كما يظهر من بعض الروايات **قوله** وهذه الصحيفة الخ أي الورقة المكتوبة **قوله**
تقد كذا في الخ قال النووي هذا نصيحه من على رضي الله عنه بأبطال ما ترجمه الرافضة والشيعة ويخترعون من قولهم إن علياً رضي الله عنه
أوصى إليه النبي صلى الله عليه وسلم بأمر كثيرة من أسرار العلم وقواعد الدين وكذا الشريعة وأنه صلى الله عليه وسلم خص أهل البيت بما لم يطلع
عليه غيرهم وهذا دعوى باطلة واختراعات فاسدة لا أصل لها ويكنى في إبطالها قول علي رضي الله عنه هذا وفيه دليل على جواز كتابة العلم
أم - وقد تقدم تفصيله وبسط الكلام عليه في مقدمته هذا الشرح والله أعلم والمئة **قوله** أسنان الأبل وأشياء من الجراحات الخ قد
تنوعت الروايات في ذكرها في الصحيفة ففي بعضها العقل فكذلك الأسير وفي بعضها فرائض الصدقة وغير ذلك من الأحكام قال الحافظ وأجمع
بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوباً فيها فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه والله أعلم **قوله** ما بين غير
إلى ثور الخ غير نفخ العاين وسكور الختانية وفي رواية عاتر وزن فاعل هرجل بالمدينة قال عياض لا معنى لا تكار غير بالمدينة فإنه معروف
وقد جاء ذكر في أشعارهم وانشد أبو عبد الله البكري في ذلك علة شواهد قال أبو عبيد وأما أهل المدينة فلا يعرفون جبلاً عند هرجل له ثور
وأما ثور مكة وقال المحقق الطبري في الأحكام بعد حكاية كلام أبي عبيد ومن تبعه فلا خبر في الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن هذا
أحد عن يسيار جاناخا إلى وراجم جبل صغير يقال له ثور وأخبر أنه تكرر سؤاله عن لطوائف من العرب العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال
فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وتوارده وأعلى ذلك قال فلعلنا أن ذكر ثور في الحديث صحيح وإن عدم علم كبار العلماء به لعدم شهرته وعدم حشده
عنه قال وهذه فائدة جليظة انتهى **قوله** وذمة المسلمين واحدة الخ قال القاري أي أنها كالشيء الواحد لا يختلف باختلاف المراتب لا يجوز
نقصها لنقص العاقد بها وكان الذي ينقص ذمة أخيه كالذي ينقص ذمة نفسه وهي ما يذم الرجل على أخيه من عهده أماناً كأنهم كالجسد
الواحد الذي إذا اشتكى بعضاً اشتكى كله **قوله** يسع بها أدناهم الخ أي يتولاها ويولي أمرها أدنى المسلمين مرتبة والمجته أن ذمة المسلمين واحدة
سواء صلوا بمنزلة أو أكثر شريف أو ضيع قال الطبري فاما آمان أحد من المسلمين كافر أو مجمل أو أحد لنقصه قال الحافظ فدخل في أدناها المرأة و
العبد والصبي المجنون فلما المرأة فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز آمان المرأة الأشياء ذكر عبد الملك يعقوب بن الماجشون صاحب مالك
لا يحفظ ذلك عن غيره قال ابن المنذر آمان الأمام وأول ما ورد مما يخالف ذلك على قضاء خاصة قال ابن المنذر في قول النبي صلى الله عليه وسلم
بذمتهم أدناهم دولة على اغفال هذا لقائل انتهى وجاء عن مجنون مثل قول ابن الماجشون فقال هو لا إلا ما كان آجازه جازاً وان رده وأما
العبد فأجل الجهور ما نه قائل وأول ما يقال وقال أبو حنيفة أن قائل جازاً ما نه والأول وقال مجنون لما أذن له سيده في القتال أصح ما نه والأول
وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم أن آمان الصبي غير جائز قلت وكلام غير يشعر بالنقص بين المراهق وغيره وكذلك المميز الذي يعقل
والخلاف عن المالكية والحنابلة وأما المجنون فلا يصح آمانه بخلاف كالكافر لكن قال الأوزاعي إن غزا الذي مع المسلمين فآمن أحدًا فان شأه
الامام أمضاؤه أو أقله إلى آمانه وحكي ابن المنذر عن الثوري أنه استثنى من الرجال الأحرار الأسير في الحرب فقال لا ينقل ما نه وكذلك
الأجير **قوله** ومن ادعى إلى غير أبيه الخ قال النووي وهذا صريح في غلط تحريم انتفاء الإنسان إلى غير أبيه وانتفاء العقيق إلى ولده غير موال إليه

والناس اجمعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صفاقا ولا عدلا وانتهى حديث ابى بكر وزهير عند قوله يسع بها ادناها ثم يذكر ما بعده وليس في حديثها محابقة في قراب سيفه وحديثى على بن حنبل السعدي قال قالنا على بن مسهرح قال وحديث ابوسعيد الاشجعي قال تاوكم جميعا عن الاعمش بهذا الاسناد نحو حديث ابى كريب عن ابى مغوية الى اخره وزاد في الحديث فمخاض مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل منه يوم القيمة صفاقا ولا عدلا وليس في حديثها من ادعى الى غير ابيه وليس في رواية وكيع ذكر يوم القيمة وحديثى عبيد الله بن عمر القواريري وعبد بن ابى بكر المقدسي قال قالنا على بن مسهرح قال تاوكم جميعا عن الاعمش بهذا الاسناد نحو حديث ابن مسهرح وكيع الا قوله من تولى غير مواليه وذكر اللعنة له وحديثنا ابوبكر بن ابى شيبة قال قالنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن سليمان عن ابى صالح عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرم فمن احدث فيها حدا او اوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل منه يوم القيمة عدل ولا صفة وحديثنا ابوبكر بن النضر بن ابى النضر قال حدثنى ابو النضر قال قالنا عبيد الله الاشجعي عن سفين عن ابي العشر بهذا الاسناد ومثله ولم يقل يوم القيمة وزاد ودممة المسلمين واحل يسع بها ادناها فمن اخفر مسلما فعليه لعنة الله الملك والناس اجمعين لا يقبل منه يوم القيمة عدل ولا صفة وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة انه كان يقول لو رايت الظبية ترتع بالمدينة ما ذعرت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها حرام وحديثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن زعفر وعبد بن حميد قال سئلت ابا عبد الله عن ابي جهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة قال ابى هريرة قالو وجدت الظبية ما بين لابتيها ما ذعرتها وحديثنا شريك بن ابى نعيم عن حميد بن عمار عن ابى جهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة حتى وحديثنا قتية بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن شريك بن ابى جهم عن ابى هريرة انه قال كان الناس اذا راوا اول الثمر جاؤا به الى النبي صلى الله عليه وسلم فاذا اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في صاعنا وبارك لنا في صلاتنا اللهم ان ابراهيم عليه السلام وعبدك وخليفك ونبيك واتى عبدك ونبيك وانه دعاء ملكة واتى ادعوك للمدينة بمثل ما دعاك ملكك من كرم النعمة وتضييع حقوق الارث والولاء والعقل وغير ذلك مع ما فيه من قطيعة الرحم والعقوق قوله فمن اخفر مسلما الى معناه من نقص امان مسلما فترض لهما فركمته مسلم قال اهل اللغة يقال اخفرت الرجل اذا نقصت محله وخفرت اذا امنت كذا في النسخ قوله ترتع بالثنية معنى ترتع وترعى وقيل معناه تسع وتبسط ومعنى ذعرتا انزعمتا وقيل نزعتها اي لقله في الحديث الماضي ولا يفر صيد ها قوله وحديثنا شريك بن ابى جهم عن ابى هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة كل ناحية من المدينة بريلا بريلا لا يخط شجرة ولا يعضد شجرة ولا يمسك به الحمل قوله جاؤا به الى قال العلماء كانوا يفعلون ذلك رغبة في دعائه صلى الله عليه وسلم في الثمر المدينة والصاع والمدة واعلام الله صلى الله عليه وسلم بايتاء صلاحها لما يتعلق بها من الزكاة وغيرها وترويه الخارصين وقال الاكبرم وقيل اما كانوا يؤثرون به على انفسهم كما لا يرونه اولى الناس بما يسبق اليهم من خير ثم جهم قوله وبارك لنا في مدينتنا الى في ذاتها من جهة سعتها وسعتها هلمها وقد استجاب الله دعاءه عليه الصلوة والسلام وان وسع فضل المسجد وما حوله من المدينة وكثر الخلق فيها حتى عد من القيس المعد للقتال المتهيأ بها في زمن عمر بن الخطاب الف قيس والحاصل ان المراد بالبركة هنا ما يشمل الدنيا والآخرة والحسنة كذا في المرقاة قوله واتى عبدك ونبيك الى قيل اما لم يذكر الحلة لنفسه مع انه خليل كما دل عليه قوله في مناقب ابى بكر وقولنا نحن الله صاحبك خليفك لرعاية الادب في تركه المساواة بينه وبين آباءه واجلاده الكرام وقال الطيبي عدل النصيح بذلك مع رعايته الادب الفخر قال الزمخشري في قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض الى قوله ودرجيت الظاهر انه اراد نفسه وفي هذا الادعاء من تخفيف فضله لا يخفى وقد سئل الحطيطه عن اشعر الناس فقال زهير النابغة ثم قال ولو شئت لذكرت الثالث اراد نفسه ولو صرح به لم يفرح امره قوله بمثل ما دعاك ملكة الى قال الاكبرم دعاء ابراهيم عليه السلام هو قوله فاجعل آفة من الناس اكاثرة وبعسى ما زعمهم من الثمرات بأن تجلب اليهم ولعلهم يشكروه في ان زدقوا انواع الثمار حاضرة في وادليس فيه نجم ولا شجر ولا ماء وقد اجاب الله سبحانه دعوتهم فجعله حرمنا امنا فجي اليه ثمرات كل شئ زدقنا من لدنه وقد اجاب الله دعاء محمد صلى الله عليه وسلم وادعاه الله عليه وسلم وصاعف خير المدينة الى خير مكة في زمن الخلفاء في ان جلب اليها من مشارق الارض ومغاربها كنوز كسرى وقيصرو وخاقان بالاحصاء كثرة وفي آخر الاسرار الذين اليها من اقصى الارض وشاسع البلاد

مثله معه قال ثريد عن اصغر لميل له فيعطيه ذلك الثمر **وحل ثنا يحيى بن يحيى** قال قالنا عبد العزيز بن محمد المديني عن
 سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بأول الثمر فيقول اللهم بارك لنا في ثمرتنا
 وفي شأنا وفي مدينتنا وفي صاعنا بركة مع بركة ثم يعطيه اصغر من يحضره من الولدان **وحل ثنا احمد بن اسمعيل بن علي**
 قال انا ابي عن وهيب عن يحيى بن ابي اسحق اراه حدث عن ابي سعيد بن المخرمي انه اصابهم بالمدينة جهد شدة وانه اتي ابا عبد
 الله بن جندب فقال له انا كثير العيال قد صابتنا شدة فأردت ان انقل عيالي الى بعض الريف فقال ابو سعيد لا تفعل الزم المدينة
 فانما خرجنا مع نبي الله صلى الله عليه وسلم اظن انك قد ساعدت انك قال حتى قد ساعدت انك قال فقال للناس والله ما نحن ههنا في شيء
 وان عيالتنا تحكوف ما نأمن عليهم فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا الذي يبلغني من حالكم وما ادرى كيف قال
 والذي احلف به او والذي نفسي بيده لقد هممت وان شئت لادري بينكما قال لا مريتنا بقا حتى نرحل ثم لا احل لها عقد حتى
 اقدم المدينة وقال اللهم ابراهيم علي الصلوة والسلام حرمة فجعها حرما واني حرمتها لئلا يمازينا فيها ولا يهاجق فيها وقد لا يحل فيها سلاح
 سلاح لقتال ولا يخطب فيها شجرة الا لتكف اللهم بارك لنا في مدينتنا اللهم بارك لنا في صاعنا اللهم بارك لنا في مدينتنا اللهم بارك
 لنا في صاعنا اللهم بارك لنا في مدينتنا اللهم اجعل مع البركة بركتين والذي نفسي بيده ما من المدينة
 شجرة الا نقب لا عليها مكان يحرسها حتى تقدر اليها ثقال للناس ان تجلوها فارتحلنا فاقبلنا الى المدينة فوالذي تحلف به او يجلف به
 من قتاد ما وضعنا راحلتنا حين دخلنا المدينة حتى اغار علينا بنو عبد الله بن عطفان وما يجهجه قيل ذلك شيء **وحل ثنا زهير**
قوله ومثله معه الخ اي مثل ذلك المثل والمعدن صنعت ما دعا ابراهيم عليه الصلوة والسلام **قوله** ثريد عن اصغر لميل الخ قال عياض فيه
 ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الرفق بالصغير والكبير وتخصيصه الصغار بالرفع اليهم اذ هم اولي لشدة حرصهم على ذلك وقيل يحتمل ان يخطب في
 يدنها لمن لا ذنب عليه وتخصيصه اصغر لميل يحضره اذ ليس فيه ما يقسم على الولدان واما من كبر فانه يتخلل بأخلاق الرجال في الصبر ويلوح
 انه تعاوى بناء القمار وزنا قدما فها من هو في سن التمه والزياة كما قيل في قلب الرءاء في الاستسقاء قلت وقيل انما خصهم بذلك للمناسبة
 الواقعة بين الولدان وبين الباكورة لقرعها من الابل **قوله** اصابهم بالمدينة جهد شدة الخ قال الأبي لا يارض دعائه صلى الله عليه وسلم بالبركة
 اذ لا منافاة بين ثبوت الشدة وثبوت البركة فيها وتخلفها عن بعض لا يضر هذا كان شيخنا محبب والظاهر على ما قدمنا ان البركة هي وتخصيص
 القوت وان المديني يشيع ثلاثة امثاله بغيرها فتكون الشدة في تحصيل المد والبركة في تضعيف القوت به **قوله** الى بعض الريف
 قال اهل اللغة الريف بكسر الراء هو الارض التي فيها زرع وخصب وجعلها ريات ويقال اريفتنا صرنا الى الريف اراقت الارض اخضت فهي ريفة
قوله وان عيالتنا تحكوف الخ يضم الخاء اي ليس عندهم رجال ولا من يحميه **قوله** ثم لا احل لها عقد الخ راحلتها راحلتها راحلتها راحلتها
قوله ثم لا احل لها عقد الخ معناها واصل السير ولا احل عز راحلتها عقد من عقد حملها وحملها حتى ياصل المدينة لمبا لغتي في الاسراع الى المدينة
قوله ما بين ما زعمها الخ المأزعة هجرة بعد اليم وبكسر الزاين وهو الجبل وقيل المضيق بين الجبلين ونحوه والاول هو الصواب هنا ومعناه ما بين
 جبلين كما سبق في حديث اخر غير والله اعلم **قوله** ان لا يهاجق فيها دماء الخ قال القاري والمراد من هي اراقت الدم المني عن القتال المفضي
 الى اراقة الدم لان اراقة الدم الحرام عن نوع عنه على الاطلاق والمباح منه لم نجد فيه اختلافا يعتد به عند العلماء الا في حرمة وكذا لا يسفك
 دم حرام الا في سفك الدم الحرام في مكة والمدينة اشد تحريما وقوله ولا يحل فيها سلاح يؤيد القول الثاني لان التأسيس اول من التاكيد **قوله**
 الا لعنت الخ بترك الهمز اسكانا في النهاية بأسكان الهمزة مصدر علفت علفا ولفظ اسم الحشيش والتبن والشعير ونحوها وفيه جواز اخذ
 اوراق الشجر للعلف **قوله** ما من المدينة شعبي لا نقبل الخ قال النووي فيه بيان فضيلة المدينة وحرمتها في زمنه صلى الله عليه وسلم وكثرة الحرام
 واستيعابهم الشعب زيادة في الكرامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال اهل اللغة الشعب بكسر الشين هو الفرقة النافذة بين الجبلين وقال
 ابن السكيت هو الطريق والجبل والنقبة فجر النور على المشهور وحلى القاصي ضمها ايضا هو مثل الشعب وقيل هو الطريق في الجبل قال الا خفش
 انقاب المدينة طرقها ونجاها **قوله** وما يجهجهم قبل ذلك شيء الخ قال النووي معناه ان المدينة في حال غيبته بمكان محمية محروسة كما اخبر
 النبي صلى الله عليه وسلم حتى ان بني عبد الله بن عطفان اغاروا عليها حين قد منا ولم يكن قبل ذلك من غارتها غارة عليها ما نفع ظاهره الا كان لهم عدو
 يجهجهم ويشغلونهم به بل سبب منعهم قبل قد منا حراسة الملاذكة كما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم قال اهل اللغة يقال هاج الشجر هاجت
 الحروب وهاجها الناس اي تحركت وحركوها وهجت زيدا حركته للأمر كله ثلاثا واما قوله بنو عبد الله فمكذوب ومع في بعض النسخ عبد الله بن عطفان

وصحها وبأربك لنا في صاعها ومدها وحول حمتها إلى الحجة وحل شئنا أبو كريب قال نأبوا سامة وابن نمير عن هشام بن عروة
 بهذا الأسناد نحوه وحل شئ زهير بن حرب قال ناعثان بن عمر قال أخبرني عيسى بن حفص بن عاصم قال ناأف عن ابن عمر
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صبر على لاوأها كانت له شفيعة أو شهيداً يوم القيامة وحل شئنا يحيى بن
 قال قرأت على مالك عن قطن بن زهير بن عويم بن الأجلع عن مجتس مولد الزبير أخبره أنه كان جالساً عند عبد الله بن عمر في القنينة
 فأتته مولاة له فسلمت عليه فقالت أني أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله أقعدى لكاء فأتني
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لاوأها وشدت بها إلا كنت له شهيداً أو شفيعة يوم القيامة وحل شئنا
 محمد بن رافع قال ناأب ابن أبي قزيب قال ناالضحاك عن قطن الخزازي عن مجتس مولد مصعب عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول من صبر على لاوأها وشدت بها كانت له شفيعة أو شهيداً أو شفيعة يوم القيامة يعني المدينة وحل شئنا يحيى بن
 وقتيبة وابن حجر جميعاً عن اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن هريقان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يصبر على لاوأها المدينة وشدت بها أحد من أمتي إلا كنت له شفيعة يوم القيامة أو شهيداً وحل شئنا ابن أبي عمير قال ناأف عن
 أبي هارون موسى بن أبي عيسى سمع أبا عبد الله القراظ يقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصبر على
 وحل شئنا يوسف بن عيسى قال ناالفضل بن موسى قال ناهاشام بن عروة عن صالح بن أبي صالح عن أبيه عن ابن هريقان

اعظم وبؤيده أنه في رواية وأشد، قال القاري في شرح المشكاة ثم لاينا في هذا ما سبق أنه عليه الصلوة والسلام قال لك أنك أحب البلاد إلى
 وأنت أحب أرض الله إلى الله وفي رواية لقد عرفت أنك أحب البلاد إلى الله وأكرمها على الله فان المراد به المياعة أو لأنه لما أوجب الله على المهاجرين
 مهاجرة المدينة وترك الوطن والشكر علة الشكر تطلب من الله أن يزيح عمة المدينة في قلوبها صحابه لئلا يميلوا إلى الملل عظماءه إذا المراد
 بالحبة الزائرة الملازمة ملاذ النفس ونفي مشاقها لا الحبة المرتبة على كثرة المشوبة فالحشية مختلفة ويؤيد ما قرئناه قوله فيما بعد وصحها قوله
 وصحها الخ أي أجعل هو لها وماءها صحيحاً قوله وحول حمتها إلى الحجة الخ قال المازري قيل كان أهلها يومئذ كفاراً، قال عياض وفيه حواز
 الداء للمسلمين وجواز الداء على الكفار بما يهلكهم ويشغلهم عن المسلمين وفيه الرد على بعض المعتزلة في قولهم لا فائدة في الداء مع سبق القدر
 على بعض المتصوفة في قولهم إن الداء قادم في التوكل والداء عن نجاية لا يستجاب منه إلا ما سبق في القدر كونه خلافاً لمن قال بالبلاء وارت
 الداء يصير القدر على ظاهره لجأه في الآثار وفيه محجة له صلى الله عليه وسلم فأن الحجة من يومئذ وبينة وحة لا يشرب أحد من ماها إلا حقر
 أي من القرى بالداخلين عليها قال الحافظ وقد استشكل بعض الناس الداء برفع الوباء لأنه يتضمن الداء برفع الموت المرتحم مقصود فيكون ذلك
 عبثاً وأجيب بأن ذلك لا ينافي التعبد بالداء لأنه قد يكون من جملة الأسباب في طول العمر ورفع المهن وقد تواترت الأحاديث بالاستعاذة من
 الجنون والجلام وسبب الاستقام ومكدرات الأخلاق والأهواء والأدواء فمن يتكر الداء بالدهاء يلزمه أن يتكر التلوى بالعقاقير ولم يقل بذلك
 إلا شذوذ الأحاديث الصحيحة ترد عليهم وفي الانجاء إلى الداء مزيد فائدة ليست في التلوى بغيره لما فيه من الخضوع والتذل للرب سبحانه وتعالى
 الداء من جنس ترك الأعمال الصالحة التلوى على ما قدر فيلزم ترك العمل بملة ورد البلاد بالداء كرو التلوى بالترس وليس من شرط الإيمان بالقد
 أن لا يتترس من زوى التلوى والله أعلم باب الترغيب في سكنى المدينة وقصبل الصبر على لاوأها وشدت بها قوله عن مجتس مولد الزبير
 قال المنزوي هو بضم المثناة تحت وفتح الحاء المهملة وكسر النون وفتحها وهما مشهوران والسين هملة وفي الرواية الأخرى عن مولد مصعب بن
 الزبير هو الأصغر حقيقة ولا آخر عماراً قوله أقعدى لكاء الخ أي فغص الألام وأما العيين فمبنية على الكسر قال أهل اللغة يقال امرأة لكاء ورجل
 لكع بضم اللام وفتح الكاف ويطبق ذلك على اللثيم وعلى العبد وعلى الغبي الذي لا يعتدى بكلام غيره وعلى الصغير وخطبها ابن عمر هذا التلوى عليها
 لا دلالة لها كونها من ينتمى إليه ويتعلق به وحتمها على سكنى المدينة لما فيه من الفضل قال العلماء وفي هذه الأحاديث المذكورة في الباب مع ما
 سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى المدينة والصبر على شدائدها وضيق العيش فيها وإن هذا الفضل باق مستمر إلى يوم القيامة
 وقد اختلف العلماء في المهاجرة بمكة والمدينة فقال أبو حنيفة وطائفة تكثر المهاجرة بمكة وقال ابن حنبل وطائفة لا تترك المهاجرة بمكة بل تحت
 وإنما كرهها من كرهها الأمور منها خوف الملل وقلة الحومة لانس وخوف ملازمة الذنوب فإن الذنوب فيها أجمع منه في غيرها كما أن الحسنه فيها أعظم
 منها في غيرها وأجمع من استحبها بما يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصل بغيرها وتصنيف الصلوات الحسانات وغير ذلك والمختار أن المهاجرة إليها
 جميعاً مستحبة إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في المحذورات المذكورة وغيرها وقد جاورتها خلافتي الإحصون من سلف الأمة وخلقها من بعدهم

باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على لاوأها وشدت بها

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم
صيانة المدينة من دخول الطاعون والرجال إليها

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصبر أحد على لؤاء المدينة بشئ ولا نعيم بن عبد الله عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نعيم بن عبد الله عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال وحل ثنا يحيى بن يحيى عن اسماعيل بن جعفر قال أخبرني العلامة عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يأتي المسيح من قبل المشرق هيمنة المدينة حتى ينزل دبر أحد ثم تصرف الملائكة وجهه قبل الشام وهذا الذي ينبغي للحجاء والاحتراز من المحدثات وأسبابها والله أعلم كذا ذكره النووي في الشرح وفي رد المحتار قال في المجموع والمجاورة بمكة مكره ثم عمن ابن حنيفة خلافا لما عاين في يوسف محمد بن محمد الله ويقول قال الخائفون المحتاطون من العلماء كما في الأحياء قال ولا يظن أن كراهة انقياد من أنقض فضل البقرة لأن هذه الكراهة علمتها ضعفت لخلن وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في القموع على هذا فيجب كون المجاور للمدينة المشرفة كذلك يعني مكرها عند فان تضاعف المسببات وتعاظمها ان فقد فيها فحافة السكامة وقلة الأدب المنضبط الى الإخلال بوجوب التوقير ولا جلال قائم وفي رد المحتار لا يكره المجاورة بالمدينة وكذا بمكة لمن يثق بنفسه قال القاري في شرح اللباب لكن الفائز بها مع السلامة أقل القليل فلا ينبغي القصر باعتبار مكره ولا يكره حاله قيدا في الجواز لأن شأن النفوس الدعوى الكاذبة وانما الأكل كذب ما تكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت قال صاحب البحر وهو وجهه فكان ينبغي ان يفتقر على الكراهة ويترك التقييد بالوثوق أي اعتبارا للغالب من حال الناس لاستيما أهل هذا الزمان والله المستعان

باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والرجال إليها قوله على أنقاب المدينة الإجماع نقب بفتح النون والقاف بعد هاء حوت وفي بعض الروايات على نقابها جمع نقب بالسكون وهما عنقه قال ابن وهب المراد الداخل وقيل الابواب واصل النقب الطريق بين الجبلين وقيل الانقاب الطريق التي يسلكها الناس ومنه قوله تعالى فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ قوله ملائكة الإزاي حرسه قوله لا يدخلها الطاعون قال الحافظ وقد استشكل عدم دخول الطاعون المدينة مع كون الطاعون شهادة وكيف قرن بالدجال ومدحت المدينة بعدم دخولها والمجاورة ان كون الطاعون شهادة ليس المراد بوصفه بذلك فانه وانما المراد ان ذلك يترتب عليه ويتشأنه لكونه سببية فاذا استخضر ما تقدم من ان شه طعن الجنت حسن مدح المدينة بعدم دخوله اياها فان فيه اشارة الى ان كفار الجنت وشياطينهم ممنوعون من دخول المدينة ومن اتفق دخوله إليها لا يمكن من طعن أحد منهم وقد اجاب القرطبي في المفسر عن ذلك فقال المعنى لا يدخلها من الطاعون مثل الذي وقع في غيرها طاعون عمارس والمجاورة وهذا الذي قاله يقتضيه تسليم انه دخلها في الجملة وليس كذلك فقد جزم ابن قتيبة في المعارف و تبعه جمع جزم من آخره هو الشيخ فحى الدين النور في الاذكار بان الطاعون لم يدخل المدينة أصلا ولا مسكة ايضا لكن نقل جماعة انه دخل مكة الطاعون في العام الذي كان في سنة تسع واربعم وسبعائة بخلاف المدينة فلم يكن كراهة فانه وقع بها الطاعون أصلا ولعل القرطبي م بنى على ان الطاعون نعت من الوباء وانته هروانه الذي يشأ عن فساد الهواء فيقع به الموت الكثير وقد مضى في الجنازة من صحيح البخاري قول ابى الأسود قدمت المدينة وهو عورتون بها موتا فريفا فهذا وقع بالمدينة وهو بابل لا شك ولكن الشأن في تسمية طاعونا والحق ان المراد بالطاعون في هذا الحديث المنع دخوله المدينة الذي يشأ عن طعن الجنت فيجوز بذلك الطعن الذي في البدن فيقتل فهذا لم يدخل المدينة قط فلو تضمن جواب القرطبي وقال بعض العلماء هذا من المعجزات المعجزات لان الأطباء من أولهم اني آخره محمزا وان يدعوا انطاعون عزيل بل عن قرية وقد امتنع الطاعون عن المدينة هذه الدهور الطويلة قلت وهو كراهي صحيح ولكن ليس هو جوابا عن الاشكال ومن الاجوبة انه صلى الله عليه وسلم عارضهم عن الطاعون بالحصى لان الطاعون يأتي مرة بعد مرة والحصى تنكر في كل حين فيتعارف لان في الأجر ويتم المراد من عدم دخول الطاعون لبعض ما تقدم من الأسباب ويظهر لي جوابا آخر بعد استحضار الحديث الذي أخرجه احمد من رواية ابى عسيب بمحمد بن أحمد بن عظيم دفعه أثنى جابريل بالحصى والطاعون فأمسكت الحصى بالمدينة وارسلت الطاعون الى الشام وهوان الحكمرة في ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يدخل المدينة كان في قلعة من أصحابه عدا واما ما كان في المدينة وبنيته كما سبق من حديث عائشة ثم خير النبي صلى الله عليه وسلم في أمرين يحصل لكل منهما الاجر الجزيل فاختر الحصى حينئذ لقلعة الموت بها غلبا بخلاف الطاعون لولا احتياج الى الجهاد الكفار واذن له في القتال كانت قضية استمر بالحصى بالمدينة ان تضعف اجساد الذين يجنبون المنة في الجهاد فدفعوا بنقل الحصى من المدينة الى المحفة فعادت المدينة اصح بلاد الله بعد ان كانت بخلاف ذلك ثم كانوا من حيث من فاته الشهادة بالطاعون ربما حصلت له بالقتل في سبيل الله ومن فاته ذلك حصلت له الحصى التي هي حظ المؤمن من النار ثم استمر ذلك بالمدينة قبيحا لها عن غيرها التحق اجابة دعوتهم وظهور هذه المعجزة العظيمة بتصديق خبره هذه المسئلة المتطاوله والله أعلم قوله ولا الدجال الخ والدجال وان لم يدخلها لكن يأتي سيحها من دبر أحد فترجع المدينة بأهلها ثلاث رجفات

يقولون يثرب وهي المدينة تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد **وحديثنا** عن الناقدا بن أبي عمر قال ان سفيان
 ح قال **وحديثنا** بن مثنى قال ناعدا الوهاب جميعا عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد وقال لا كما ينفي الكير الخبث ولوريد كرا
 الحديد **وحديثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ان اعرابيا بايع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاصاب الاعرابي وعك بالمدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد أقم لي بيعة فأتى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثجاءه فقال قلني بيعتي فأبى ثجاءه فقال يا محمد أقم لي بيعة فأتى فخرج الاعرابي فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انما المدينة كالكير تنفي خبثها

عدنا قلت والذي ذكره احتمالا ذكره القاضي عبد الوهاب فقال لا يصح لقوله تأكل القرى الارحوج فضلها عليها وزيادتها على غيرها
 كذا قال ودعوى الحصر مردودة لما مضى ثم قال ابن المنير وقد امتدت ملكة امر القرى قال المدن كور المدينة أبلغ منه لان الامومة لا تنفي اذا وجد
 ما هي له امر لكن يكون حق الامر اظهر وفضلها اكثر كذا في الفقه **قوله** يقولون يثرب وهي المدينة الخ اي ان بعض النافقين يسميها يثرب اسمها
 الذي يليق بها المدينة وفيه بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا ما وقع القرآن انما هو حكاية عن قول غير المؤمنين
 وروى احمد من حديث البراء بن عازب رفعه من سمي المدينة يثرب فليست غفرا لله هي طابة وروى عمر بن شبة من حديث ابن يرب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يثرب للمدينة يثرب لهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمي المدينة يثرب كتبت عليه خطيبته
 قال وسبب هذه الكراهة لان يثرب اما من التثريب الذي هو الترويح والملازمة او من التثريب وهو الفساد وكلاهما مستقيم وكان صلى الله عليه وسلم
 يحسن الحسن ويكره الاسم القبيح وذكر ابو اسحق الزجاج في مختصره وابو عبيد البكري في مجمعها استعملها سميت يثرب باسم يثرب بن قانية بن
 محارب بن عيل بن عيص بن ارمين سامر بن نوح لانه اول من سكنها بعد العرب ونزل اخوه خيبر فسميت به وسقط بعض الاسماء من كلام
 البكري **قوله** ان اعرابيا الخ قال الحافظ لرافقت على اسمه الا ان الزمخشري ذكر في ربيع الابرار انه قيس بن ابي حازم وهو مشكل لانه تابعي
 كبير مشهور حواياته هاجر فوجد النبي صلى الله عليه وسلم قد مات فان كان محفوفا فلعله آخر وافق اسمه واسم ابيه وفي الزيل لابي موسى
 في الصحابة قيس بن ابي حازم المنقري فيجوز ان يكون هو هذا **قوله** بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البخاري فبايعه على الاسلام وهو
 ظاهر في ان طلبه الاقالة كان فيما يتعلق بنفس الاسلام ويحتمل ان يكون في شيء من عوارضه كالحجرة وكانت في ذلك الوقت واجبة وقمع القول
 على من رجع اعرابيا بعد هجرته ولو كان استقاله من الاسلام كان قتله على الردة **قوله** وعك بالمدينة الخ الوعك بفتح الواو وسكون الميملة
 وقد تفتح بعد كات الحكي وقيل ألها وقيل ارعادهما وقال الاصمعي اصله شدة الحر فاطلق على حر الحكي وشدة ما **قوله** اقلني بيعتي الخ
 ظنا منه انه يجوز قيا سالة على البيع فان الاقالة من مكارم الاخلاق في البيع ولذا قال صلى الله عليه وسلم من اقال ناد ما اقال الله عثرته
 يوم القيامة **قوله** فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال ابن التين انما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من اقالته لانه لا يعين على
 محبة لان البيعة في اول الامر كانت على ان لا يخرج من المدينة الا بأذن فخر وجه عصيان قال وكانت الهجرة الى المدينة فرضا قبل فتح
 مكة على كل من أسلم ومن لم يهاجر لم يكن بينه وبين المؤمنين مودة لقوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يهاجِرُوا نَا لَكُمْ مِنَ دِينِكُمْ** ولا يهيمون شي حتى
 يهاجروا فلما فتحت مكة قال صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح ففي هذا اشعار بان مبايعة الاعرابي المدن كور كانت قبل الفتح وفي عدة القاري
 فان قلت لما قال الاعرابي اقلني ليركز بقوله قلت لانه لا يجوز لمن اسلم ان يترك الاسلام ولا لمن هاجر الى النبي صلى الله عليه وسلم ان يترك الهجرة
 ويذهب الى وطنه وهذا الاعرابي كان من هاجر وبايع النبي صلى الله عليه وسلم على المقام عند قال عياض ويحتمل ان بيعته كانت بعد الفتح و
 سقوط الهجرة اليه وانما بايع على الاسلام وطلب الاقالة فلم يقبله وقال ابن بطال والدليل على انه لم يرد الا تلة عن الاسلام انه لم يرد حل ما
 عقده الا بموافقة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ولو كان خروجه عن المدينة خروجا عن الاسلام لقتله حين ذاك ولكنه خرج عاصيا ورأى انه
 معد ولم ينزل به من الحكي ولعله لم يعلم ان الهجرة فرض عليه وكان من الذين قال الله تعالى **فِيهِمْ ذَاكِرٌ لِّأَن يَّسْلَمُوا** حل ودعا أنزل الله على
 رسوله فان قلت ان النافقين قد سكنوا المدينة وانوا فيها ولم تنفهم قلت كانت المدينة دارهم اصلا ولم يسكنوها بالاسلام ولا حثاله و
 انما سكنوها فيها من اصل معاشرهم ولم يرد صلى الله عليه وسلم بضرب المثل الا من عقده بالاسلام واعتبانيه ثم خبث قلبه ام **قوله** فخرج
 الاعرابي الخ اي من المدينة راجعا الى البلد من غير اذنه صلى الله عليه وسلم **قوله** كالكير الخ جعل مثل المدينة وما يصيب ساكنيها من المحدث
 البلاء كمثل الكير وما يوقد عليه في النار فيميت به الخبث من الطيب فيذهب الخبث ويبقى الطيب فيه اركى ما كان واخلص كما في زمان عمر

وينصع طيبها **وحل ثنا** عبد الله بن معاذ العنبري قال نالني قال ناشوة عن علي وهو ابن ثابت سمع عبد الله بن زيد
عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال **التي طيبة** يعني المدينة وانها تنفع الخبيث كما تنفع لنا رخت الفضلة
حل ثنا قتيبة بن سعيد وهذا بن السري وابو بكر بن ابي شيبة قالوا انا ابو الاحوص عن سماك عن جابر بن سرة قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله سمي المدينة طابة **حل ثنا** محمد بن حاتم وابراهيم بن دينار قالانا حجاج بن
محمد قال **وحل ثنا** محمد بن رافع قال ناعبد الملق كلاهما عن ابن جريح قال اخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى عن ابي
عبد الله القراظ انه قال اشهد على ابي هريرة انه قال قال ابو القاسم صلى الله عليه وسلم من اراد اهل هذه البلدة بسوء يعني الملق
اذابه الله كما يذو الملح في الماء **وحل ثنا** محمد بن حاتم وابراهيم بن دينار قالانا حجاج بن محمد **وحل ثنا** ابن رافع قال نال
عبد الرزاق جميعا عن ابن جريح قال اخبرني عمر بن يحيى بن عمار انه سمع القراظ وكان من اصحاب ابي هريرة يزعم انه سمع ابا هريرة
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد اهلها بسوء يريد المدينة اذابه الله كما يذو الملح في الماء قال ابن حاتم في حديث
ابن يحيى يدل قوله بسوء شرا **حل ثنا** ابن ابي عمر قال ناسقيا عن ابي هريرة عن موسى بن ابي عيسى **حل ثنا** ابن ابي
عمر قال نال الدار وروى عن محمد بن عمر جميعا سمعا ابا عبد الله القراظ سمع ابا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **حل ثنا**
قتيبة بن سعيد قال نال حاتم يعني ابن ابي عمير عن عمر بن نبيه قال اخبرني دينار القراظ قال سمعت سعد بن ابي وقاص
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد اهل المدينة بسوء اذابه الله كما يذو الملح في الماء **وحل ثنا** قتيبة
قال نال اسمعيل يعني ابن جعفر عن عمر بن نبيه الكعبى عن ابي عبد الله القراظ انه سمع سعد بن مالك يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم مثله غير انه قال بل هو اوسوء **وحل ثنا** ابو بكر بن الوشبة قال ناعبد الله بن موسى قال نال اسامة بن زيد
عن ابي عبد الله القراظ قال سمعت يقول سمعت ابا هريرة وسعدا يقولان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يبارك لاهل المدينة في مدتهم
وساق الحديث فيه من اهلها بسوء اذابه الله كما يذو الملح في الماء **وحل ثنا** ابو بكر بن الوشبة قال نال كيع عن هشام بن

باب تحريم ارادة اهل المدينة بسوء
وانه من اذاهم الله

باب ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فخر الملهم

ابن الخطاب رضي الله عنه فانه اخرج اهل الكوفة اظهر العدل والاحسان وفي التنزيل اشارة الى هذا التاويل في حق الحق والباطل من جهة
التمثيل كما قال الزبير بن جندب **قول** في قوله وينصع طيبها الم طيبها مرفوع على
الفاعلية وهو التشديد وينصع بفتح المياء والصاد المعجمة اى يصغف ويخلص ويتميز والناصع الصافي الخالص منه قوله ناصع اللون اى صافيه
وخالصة ومعنى الحديث انه يخرج من المدينة من لخص ايمانه ويقيم فيها من لخص ايمانه قال اهل اللغة يقال نصع الشيء يصع بفتح الصاد وفيها نصوا
اذا خلص ووضم والناصع الخالص من كل شئ قال ابن المنير ظاهر الحديث ذكر من خرج من المدينة وهو مشكل فقد خرج منها جمع كثير من الصحابة
وسكنوا غيرها من البلاد وكذا من بعد هذه النضلة والجواب ان المذموم من خرج عنها كراهة فيها ورغبة عنها كما فعل الاعرابي المذكور وما
المشاييرهم فاما مخرجه المفاضل كمن اهل العلم وفجر بلاد الشرك والمرا بطة والنغرة وجهاد الاعلاء وهو صحيح ذلك على اعتقاد فضل المدينة وفضل
سكنها **قوله** انها طيبة الم هو بوزن شبيهة غير منصرف تأنيث الطيب بفتح الطاء وسكون المياء لغة والطيب يقال لها طابة ايضا قال في الفجر
والطاب الطيب لغتان بمعنى واشتقاقهما من الشئ الطيب وقيل لطهارته تربتها وقيل لطيبها لسكنها وقيل من طيب العيش بها وقال بعض اهل
العلم وفي طيب ترابها وهو ما يدل شاهد على صحة هذه التسمية لان من اقام بها يجد من تربتها وحيطاتها رائحة طيبة لا اتحاد توجد في غيرها
والمدينة اسماء غير ما ذكر حتى قال بعض اهل العلم بلغى ان لها اربعين اسما **قوله** ان الله سمي المدينة طابة الم فيما استحب تسميتها طابة وليس فيه
اغما لا تسمى بخبره قاله النووي رحمه الله **باب** تحريم ارادة اهل المدينة بسوء وان من ارادهم اذابه الله **قوله** اخبرني عبد الله بن
عبد الرحمن بن يحيى قال قال النووي هكذا صوابه اخبرني عبد الله بن محمد بن العباس مكي وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا ومعظم نسخ المغاربة ووقع في بعضها
عبد الله بن محمد بن العباس مكي وهو غلط ويحسن كبير التور فحقها سبق بيانها في باب الترغيب في سكنى المدينة والقراظ لظاهر المعجمة منسوب
الى القراظ الذي يدل على انه ابن الحاتم لانه كان يسميه واسم الى عبد الله القراظ هذا دينار وقد سماه في الرواية التي بعد هذه في حديثه عن سعد
ابن ابي وقاص رضي الله عنه **قوله** من اراد اهل هذه البلدة الم قيل يجتمل ان المراد من ارادها غازيا مغيرا عليها ويحتمل غيره لك وقد سبق
بيان هذا الحديث في باب ابواب السابقة **قوله** بل هو اوسوء الم على الشك والذهم بفتح الدال المعجمة واسكان الم الم اى بخالصة اعظم
والله اعلم **باب** ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فخر الملهم

باب فضل الصلاة

باب فضل الصلاة بحجة المدينة

عن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد الأنصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما بين منبري وبين روضة من رياض الجنة وحل ثنا زهير بن حرب وعبد بن منتهى قالان يا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن ح قال وحديثنا بن منير قال نا أبي قال نا عبد الله بن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين منبري وبين روضة من رياض الجنة ومنبري على الحوض وحل ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي قال نا سليمان بن بلال عن عمر بن أبي يحيى عن عباس بن سهل الساعدي عن أبي محمد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك وساق الحديث وفيه ثم قبلنا حتى قد منا وادى القرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني مقرر فسن شاء منكم فليسرع معي من شاء فليمكث فخرجنا حتى اشرقنا على المدينة فقال هذه طابة وهذا احد وهو جبل يحيطنا ونحيط به وحل ثنا عبد الله بن معاذ قال نا أبي ناقرة بن خالد عن قتادة قال نا أس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احدا جبل يحيطنا ونحيط به وحل ثنا عبد الله بن عبيد الله بن عمر القواريري قال حدثني حرمي بن عمار قال ناقرة عن قتادة عن انس قال ناظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أحد فقال ان احدا جبل يحيطنا ونحيط به وحل ثنا عمر الناقد وزهير بن حرب اللفظ العرق الا نا سفين بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدى هذا

قال الترمذي وجوابه انها سبب قوى يوصل اليها على وجه آخر من بقية الاسباب اوهى سبب لروضة خاصة اجل من مطلق الدخول والتجمع فان اهل الجنة يتفادون في منازلها بقدر اعمالهم اوهو على ظاهره وان المراد انه روضة حقيقة بان ينقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة الى الجنة هذا محصل أول العلماء في هذا الحديث وقال في المراهج يحتمل الحقيقة بان يكون ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم بانه من الجنة مقتطعا منها كما جرد في الحجر الأسود وقال الخطابي المراد من هذا الحديث الترغيب في سكنى المدينة وان من لا نرد ذكر الله في مسجد هاهنا لم الى روضة الجنة وسقى يوم القيامة من الحوض واستدل به على ان المدينة افضل من مكة لانه اثبت ان الارض التي بين البيتين والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر لقاب قوس احدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها وتعقبه ابن خزيمة قوله انها من الجنة عان اذا لو كانت حقيقة لكانت كما وصفها الله الجنة وان لك الا تجمع فيها ولا تعمرى وانما المراد ان الصلوة فيها تؤدى الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من ايام الجنة وكما قال صلى الله عليه وسلم الجنة تحت ظلال الشيوف قال ثم لو ثبت انه على الحقيقة لما كان الفضل الا تلك البقعة خاصة فان قيل ان ما قرب منها افضل مما بعد ازدهر ان يقولوا ان الحقيقة افضل من مكة ولا قائل به كذا في الفقه قلت والحق ان كونه روضة حقيقة بحيث ينقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة الى الجنة لا يستلزم ترتيب احكام الجنة وآثارها عليه في الحالة لرواهنا كما زعم ابن خزيمة وغيره والله تعالى اعلم بالصواب قولهم ومنبري على حوضي الخ اي ينقل يوم القيامة فينصب على الحوض وقال الاكثر المراد منبره بعينه الذي قال هذه المقالة وهو فوقه وقيل المراد للمنبر الذي يوضع له يوم القيامة والاول ظاهر وقيل معناه ان قصد منبره والحضور عند الملائمة الاعمال الصالحة يورده صاحبه الحوض ويقطع شربه منه والله اعلم يا رب فضل احد قولهم حتى قد منا وادى القرى الخ هي مدينة قد بية بين المدينة والشام قوله يحيطنا ونحيط به الخ قد سبق بيان هذا الحديث قريبا فراجعه يا رب فضل الصلوة بمسجد مكة والمدينة قوله صلوة الخ التذكير للوحدة اي صلوة واحدة قوله في مسجدى هذا الخ اي مسجد المدينة النبوى لا مسجد قبله وغيره قال النووي ينبغي ان يحصر المصطلح على الصلوة في الموضع الذي كان في زمانه صلى الله عليه وسلم دون ما زينه بعده لان التضعيف انما ورد في مسجد وقد كدر بقوله هذا بخلاف مسجد مكة فانه يشمل جميع مكة بل صح النووي انه يعمر جميع الحرم ووافقه السبكي وغيره على الاختصاص بذلك الموضع واعتزله ابن تيمية واطال فيه والمحيط الطبري واورقا أثلا استدل بها وبأنه سلم في مسجد مكة ان المضاعفة لا تختص بما كان موجودا في زمانه صلى الله عليه وسلم وبان الاشارة في الحديث انما هي لخراج غيره من المساجد المنسوبة اليه عليه السلام وبأن الامام والكاتب سئل عن ذلك فأجاب بعذر الخصوصية وقال لانه عليه السلام اخبر بما يكون بعده ونفيت له الارض فعلم بما يحدث بعده ولو كان هذا مستحاضا لخلعوا الراشدون ان يستزيدوا فيه حضرة الصحابة ولم يتكدر ذلك عليهم بما في تاريخ المدينة عن عمر رضي الله عنه انه لما فرغ من الزيارة قال لو انتهى الى الجبانة وفي رواية الى ذوال الحليفة لكان الكل مسجد يمدح الله صلى الله عليه وسلم وما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو زيد في هذا المسجد ازيد كان كل مسجد مسجدى وفي رواية لو بوي هذا المسجد الى صنعاء كان مسجدى هذا خلاصة ما ذكره ابن حجر في المحرم المنظم في زيارة القبر المكرم والله اعلم وقال الشيخ بد الدين العيني ما حاصله انه اذا اجتمع الاسم والاشارة كما في قوله صلى الله عليه وسلم هذا هل تنقلب الاشارة والاسم فيه خلافا لالنووي في التعليل

افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وحديث محمد بن رافع وعبد بن حميد قال عبدنا وقال ابن رافع قال
عبد المزيق قال نا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا
خير من الف صلاة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام وحديث اسحاق بن منصور قال نا عيسى بن المنذر المحمدي قال
الاشارة واما ما ذهبنا فاذا يظهر من قولهم ان الاسم يغيب الاشارة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قوله افضل من الف صلاة
قال عياض المعنى انها تزيد على الف صلاة والله اعلم بقدر تلك الزيادة قال الابن وكان يميننا ابو عبد الله يكتلى انه كان يقال ان هذا لم يتحد
المصل فلا يقال مثلاً ان صلاة زيد الظهري افضل من صلاة علي بن ابي طالب الظهري بمكة الكوفة وقوله بان صلاة مطلق والمطلق يصح
بصورته قال قولنا مطلق لا ينافي ما ذكره ابن عبد السلام من العموم اي عموم القرص والنفل ولا في حديث رواه ابن ماجه من رواية زيد بن ابي الهيثم
عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلاة في مسجداً لثلاثين وخمسين صلاة وصلاة في المسجد
الذي يجتمع فيه خمس مائة صلاة وصلاة في المسجد الاقصى خمسين الف صلاة وصلاة في المسجد الحرام مائة الف صلاة
بمائة الف صلاة وفيه ابو الخطاب الذي يشفي تلج الى الكعبة وكذا في عمارة القاري وفي شرح الشكوة رواه ثقات الا ان ابا الخطاب الذي مشفى
لو يحضر في المكان تزيينه ولو يخرج له احد من اصحاب الكتب الستة الا ابن ماجه كذا قاله المنذري وقال الذهبي ابو الخطاب ليس بمشهور
وقال الشيخ ابن حجر العسقلاني محمول نقله ميرزا وقال ابن حجر قيل انه حديث منكر لانه مختلف لما رواه الثقات وقد يقال يمكن الجمع بينه
وبين ما رواه بان روايته من صلاة الجماعة تعدل صلاة المنفرد بخمس او سبع وعشرين نخل علان هذا كان او لا ثم زيد هذا المقدار في المسجد
الذي تقام فيه الجمعة وكذا ما جاء ان صلاة في المسجد الاقصى مائة الف صلاة في المسجد الحرام مائة الف صلاة في المسجد الاقصى
او لا ثم زيد فيها فيجعل الاول خمسين الف في الثاني خمسين الف في الثالث مائة الف فلا تنافي بين الروايات
المختلفة والتضعيف لاحتمال ان حديث الاقل قبل حديث الاكثر بفضل الله بالاكثر شيئاً بعد شيء ويحتمل ان يكون تغايرت اعداد الثقات
الاحوال قوله الا المسجد الحرام ام قال ابن بطال يجوز في هذا الاستثناء ان يكون المراد فانه مساو لمسجد المدينة او فضلاً او مفضلاً
والاول ارجح لانه لو كان فاضلاً او مفضلاً لم يعلم مقدار ذلك الا بدليل بخلاف المسأوة انتهى وكذا انه لم يفت على دليل الثاني وقد اخرج
الامام احمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن جابر بن عبد الله الذي يروي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا افضل من الف
صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في غيره وفي رواية ابن حبان وصلاة في ذلك افضل من
مائة صلاة في مسجد المدينة قال ابن عبد البر اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ومن رفعه احفظوا وثبت ومثله لا يقال بالرواية في ابن ماجه
من حديث جابر مرفوعاً صلاة في مسجدى افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة فيما سواه
وفي بعض النسخ من مائة صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وعلى الثاني معناه من مائة صلاة في مسجد المدينة ورجال السناد
ثقات لكنه من رواية عطية في ذلك عنه قال ابن عبد البر جاز ان يكون عند عطية في ذلك عنهما وعلى ذلك يحمله اهل العلم بالحديث ويؤيد ان
عطاء امام واسع المراتبة معروف بالمراتب عن جابر وابن الزبير وروى البزار والطبراني من حديث ابن ابي الدرداء لو رفعه الصلاة في المسجد الحرام
بمائة الف صلاة والصلاة في مسجدى مائة صلاة والصلاة في بيت المقدس بمائة صلاة قال البزار اسناده حسن، فوجه ذلك ان السناد
بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وهو يريد على تأويل عبد الله بن نافع وغيره وروى ابن عبد البر من طريق يحيى بن يحيى انه سأل عبد الله
ابن نافع عن تأويل هذا الحديث فتأول معناه فان الصلاة في مسجدى افضل من الصلاة في بيت المقدس بدون اية دلالة قال ابن خزيمة لم يلفظ من يشمل
الواحد فيلزم ان تكون الصلاة في مسجد المدينة افضل من صلاة في مسجد مكة بمائة وتسع وتسعين صلاة وحسبك بقول يؤول الى هذا
ضعفاً قال وزعم بعض اصحابنا ان الصلاة في مسجد المدينة افضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة واجم بر رواية سليمان بن عتيق عن
ابن الزبير عن عمر قال صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه وتقرب بان المحفوظ بهذا الاسناد بلفظ صلاة في المسجد الحرام
افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فانما فضل عليه بمائة صلاة وروى عبد المزيق عن ابن جريح قال اخبرني سليمان بن عتيق
وعطاء عن ابن الزبير انهما سمعا يقول صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه ويشير الى مسجد المدينة والنسائي من رواية موسى
الجهمي عن نافع عن ابن عمر انهما سمعا يقول صلاة في المسجد الحرام افضل منه بمائة صلاة هكذا في الفقه ولكن
قال في المرقاة قد روى احمد والبخاري ومحمد بن حبان من حديث حماد بن زيد عن جبيب المعلم عن عطاء عن عبد الله بن الزبير قال قال

فضل الصلاة في المساجد الثلاثة سواء كان فيها تسعة وتسعين صلاة او مائة صلاة

رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد في هذا افضل من الف صلاة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام وفضل
 من الصلاة في مسجد في هذا بمائة الف صلاة واستاد به على شرط الشيخين ولما صحوا بن عبد الله بن مائة المالكية قال انه الحجة عند التنازع قال
 ايضا انه حديث ثابت لا مطعن فيه لاحد الا المتعسف لا يرجع على قوله في حبيب المعلم وقد كان الامام احمد يمدحه ويوثقه ويثني عليه و
 كان ابن مهدي ويزيد بن زريع وحماد بن زيد وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم يروون عنه وهم ائمة علماء يقتدى بهم وبقيّة رجال استادوه ائمة
 ثقات ومنهم من علمه بالاختلاف على عطله لان قوما يروونه عنه عن ابن الزبير وآخرين عنه عن ابن عمر وآخرين عنه عن جابر ومن العلماء من
 يجعل مثل هذا علة في الحديث وليس كذلك لانه يمكن ان يكون عند عطاء عن هؤلاء جميعهم بل هو الواقع وروى ابن زنجويه بلفظ الا المسجد الحرام
 فانها تعدل مائة الف صلاة في مسجد المدينة وحسن عن عيسى بن حمزة بن عبد الله بن حزم بن عبد الله بن حزم قال انه قال صلاة في المسجد الحرام افضل من
 مائة الف صلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقد اشرنا انفا انه لا صنف في الزائد الناقص والله اعلم وفي حديث الباب دليل على
 تفضيل مكة قال الأبي واختاره ابن رشد وشيخنا أبو عبد الله واحسن ابن رشد بان الله سبحانه وتعالى جعل بها قبلة الصلاة وكعبة الحج وبانه
 صلى الله عليه وسلم جعل لها منزلة بجزيما لله سبحانه اياها بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم مكة ولم يحرمها الناس وقد اجتمع اهل العلم على وجوب
 الجزاء على من صاد حرمها ولو جمعوا على وجوبه على من صاد حرم المدينة ورأى جماعة ان تغليظ الحد وفي حرم مكة بحرمته ولا تقام فيه
 لقوله تعالى ومن دخلها كان آمنا ولم يقل ذلك احد في حرم المدينة واذا كان تفضيل البقاع ليس لذاتها وانما هو لتضعيف الحسنات السيئات
 بها وكان الذنب في حرم مكة أنظمنه في حرم المدينة كان ذلك دليلا على فضلها عليها قال ولا حجة في الاحاديث المرغبة في سكنى المدينة على
 فضلها عليها قال الحافظ واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لان الامكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها ما تكون العبادة
 مرجوحة وهو قول الجمهور وحكى عن مالك وبه قال ابن وهب ومطهر وابن حبيب من اصحابه لكن المشهور عن مالك واكثر اصحابه تفضيل مكة
 واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين قاري ومنبري روضة من رياض الجنة مع قوله موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها قال
 ابن عبد البر هذا استدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يوافق النص الوارد في فضل مكة ثم ساق حديث ابن حنبل عن عبد الله بن عدي بن الحارث
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا على الحزرة فقال والله انك خير ارض الله واحب ارض الله الى الله ولولا اني اخرجت منك
 ما خرجت وهو حديث صحيح أخرجه اصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في محل
 الخلاف فلا ينبغي العادل عنه والله اعلم وقد رجح عن هذا القول كثير من المصنفين من المالكية لكن استثنى عياض البقعة التي دفن فيها
 النبي صلى الله عليه وسلم فحق لا تغلق على انما افضل البقاع وتغيب بان هذا لا يتعلق بالبعث المذكور لان محلة ما يترتب عليه الفضل للعباد
 واحباب القربى بان سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصنف على سائر الجلود وقال النووي
 في شرح المذهب لو اراهمنا نقلنا في ذلك ام - وكذا قال السرخسي من الحنفية لو نجد من تعرض لهذا في مذهبا ولكن في الدار المختارة ومكة
 افضل منها (اي المدينة) على الترجيح الا ما ضمه اضاءه عليه الصلاة والسلام فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكرسي ام وقال
 في اللباب الخلاف فيما علم موضع القبر المقدس فاضم اضاءه الشريعة فهو افضل ليقع الارض بالاجماع ام - قال شارحه وكذا في الخلا
 في غير البيت فان الكعبة افضل من المدينة ما عدا الضريح الا قدس وكذا الضريح افضل من المسجد الحرام وغدا نقل القاضي عياض وغيره بالاجماع
 على تفضيله حتى على الكعبة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي ان تلك البقعة افضل من العرش وقد وافقه السادة البكر بن
 على ذلك وقد صرح النتائج الفاكهي بتفضيل الارض على السماوات لمحله صلى الله عليه وسلم بها وحكاها بعضهم عن اكثر من خلق الانبياء بها
 ودفنهم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السما على الارض فينبغي ان تستثنى منها مواضع ضم اضاءه الانبياء للجمع بين قول العلماء وكذا في المختار
 وقال الخط ابن تيمية في كتابه ما نفس محمد صلى الله عليه وسلم فما خلق الله خلقا اكرم عليه منه وما نفس التراب فليس هو افضل من الكعبة البيت
 الحرام بل الكعبة افضل منه ولا يعرف احد من العلماء فضل تراب القبر على الكعبة الا القاضي عياض ولم يسبقه احد اليه ولا وافقه
 احد عليه والله اعلم وقال في موضع آخر من فتاواه واما التربة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فلا اعلم احد من الناس قال انها
 افضل من المسجد الحرام او المسجد النبوي او المسجد الاقصي الا القاضي عياض فذكر ذلك اجماعا وهو قول لم يسبقه اليه احد فيما علمناه ولا حجة
 عليه بل يدن النبي صلى الله عليه وسلم افضل من المساجد انا ما من خلق او ما فيه دفن فلا يلزم اذا كان هو افضل ان يكون ما من خلق افضل
 فان احدا لا يقول ان يدن عبد الله ابيه افضل من ابيه الا نبياء فان الله يخرج الحي من الميت والميت من الحي ونوح نبي كريم وابنه المخرق

فضل مكة والمدينة وايتها افضل من الاخر وقول العلماء في تفضيل القبر الشريف

كما فروا إبراهيم خليل الرحمن ابوه آذ كما فروا النصوص الدالة على تفضيل المساجد المطلقة لم يستثن منها قبور الانبياء ولا قبور الصالحين ولو كان ما ذكره حقا لكان مدفن كل نبي بل وكل صالح افضل من المساجد التي هي بيوت الله فيكون بيوت الخلقين افضل من بيوت الخلق التي اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه وهذا قول مبتدع في الدين مخالف لاصول الاسلام - ام - قلت وفي المواهب شرحه واجمعها على ان الموضع الذي ضم اعضاءه الشريفة صلى الله عليه وسلم افضل بقاع الارض حتى موضع الكعبة كما قاله ابن عساكر والياحي ابو الوليد سليمان ابن خلف الحافظ الفقيه والقاضي عياض محبا بقوله موضع قبرة والظاهر ان المراد جميع القابر لا خصوص ما لا في الجسد الشريف لانه يقال عرفا للقبر ضم الاعضاء ويؤيد ذلك قول القائل وقصيدة اولها، "دار الحب يا حي ان تمهاها" الى ان قال -

جزرا الجميع بأن خير الارض ما + قد حاط ذات المصطفى وحوها
ولعمري قد صدقوا يساكنها علت + كالنفس حين زكت زكى ما واهها

بل نقل التاج السبكي كما ذكره السيّد السهمودي في قصائد المدنية عن ابن عقيل الحبلى انها اى البقعة التي تدبر فيها المصطفى صلى الله عليه وسلم افضل من العرش وصريح الفاكهاني بتفضيلها على السموات ولفظه واقول انا وافضل من بقاع السموات ايضا قال ولورأى من تعرض لذلك بالنص عليه والذي اعتقد ان ذلك لو عرض على علماء الامة لو بحثوا لقروا فيه وقد جرد ان السموات شرفت بمواضع قد ميه بل لو قال قائل ان جميع بقاع الارض افضل من جميع بقاع السماء لشرفها لكرمه صلى الله عليه وسلم حالها فيا لم يبعد بل هو عندى الظاهر المتعين انتم علماء الفاكهاني وحكاية اى تفضيل الارض على السماء بعضهم عن اكثر من العلماء الخلق الانبياء منها ودفنهم فيها لكن قال النووي والجمهور على تفضيل السماء على الارض اى ما علمنا ضم الاعضاء الشريفة فانها افضل اجزاء بل قال البرماوى عن شيخه السراج البلقيني الحق ان مواضع اجساد الانبياء وارواحهم اشرف من كل ما سواها من الارض والسماء ومحل الخلاف غير ذلك انتم، وقال بعض العلماء بسبب تفضيل البقعة التي ضمت اعضاءه الشريفة انه روى ان المرأئذين في البقعة التي اخذ منها ترابه عند ايلقوا ربه ابن عبد البر في اخر تمهيد من طريق عطاء الخراساني موقفا وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكارة ان جبريل اخذ التراب الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وسلم من تراب الكعبة فعمل هذا البقعة التي ضمت اعضاءه من تراب الكعبة فخرجت افضل المذكور الى مكة ان ضم ذلك والله اعلم - وقال الشهاب الخفاجي في شرح الشفاء نعم قد يقال بتفضيلها على الكعبة والعرش والكرسى انما ثبت بعد فنه فيها لشرفها به لا قبله لا محاشيئ ليس فيها الا انها جزء من الكعبة مجرد فلا يميز على بقية اجزائها الا ان يقال اهداها له فنه صلى الله عليه وسلم فيها اقتضى منزلتها على بقية الاجزاء قبل دونه فيها ايضا وهل البقعة المذكورة افضل من منزله عليه الصلوة والسلام في الجنة او منزله فيها افضل كما يسبق الى الفهم وقد يقال هذه افضل ما دله فيها اذ اصاب في الجنة صار منزله افضل وقد يقال يجوز ان يكون هذه منقولة من منزله في الجنة او ينقل اليها فلها حكمه فليتأمل - وقال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله ان الاماكن ولا زمان كلها متساوية وتفضلان بما يقع فيها من الاعمال لا بصفة قائمة فيها ويرجع تفضيلهما الى ما ينيل الى يحل الله العباد فيها من فضله وكرمه والتفضيل الذي فيها هو ان الله يعبد على عبادته بتفضيل اجرا العالمين فيها قال وموضع القبر الشريف لا يمكن العمل فيه انتم بلخصنا لكن تعقبه تلميذ الشهاب القرطبي بما تقدم ونقل محصله قريبا في كلام الحافظ، وكذا تعقبه الشيخ تقي الدين السبكي بما حاصله ان الذي قاله لا ينفى ان التفضيل لامر آخر فيها اى الا زمته والامكنة وان لم يكن عمل لان قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عليه من الرحمة والرضوان والملائكة وله عند الله من المحبة واساكنه ما تقص العقول عن ادراكه وليس ذلك لمكان غيره فكيف لا يكون افضل والحال انه ليس عمل لنا لانه ليس مسجدا ولا له حكم المسجد بل هو مستحق اى حق للنبي صلى الله عليه وسلم وايضا وجه آخر فقد تكون الاعمال مضاعفة فيه باعتبار ان النبي صلى الله عليه وسلم حتى كما تقرر وانه يصلي في قبره باذان واقامة وان اعماله مضاعفة فيه اكثر من مضاعفة عمل كل احد فلا يختص التضعيف باعمالنا نحن ايها الامة قال السبكي ومن فهم هذا انشرح صدره لما قاله القاضي عياض تبعا للباحي وابن عساكر من تفضيل ما ضم اعضاءه الشريفة صلى الله عليه وسلم باعتبارين احدهما باعتبار ما قيل ان كل احد من المؤمنين في الموضع الذي خلق منه ولذا اشكل قول ابن عباس اصل طينته صلى الله عليه وسلم من سرة الارض بمكة يعنى موضع الكعبة واجاب في العوارف بان الماء اى الذي كان عليه العرش لما توجه روى الزبير الى النواحي ف وقعت طينة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، والثاني ان تنزل الرحمة والبركات عليه وقبال الله تعالى قال السهمودي والرحمات النازلات بذلك ليعلم فيها الامة وهي غير متناهية لدوام ترقياتهم صلى الله عليه وسلم فهو منبع الخيرات انتم، ولا نسلم ان الفضل للمكان لذاته ولكن لاجل من حل فيه صلى الله عليه وسلم انتم، قال

الخفاف في شرح الشفاء وهما بحث وهو البقعة التي صمت الجسد العظيم اذا كان افضل من سائر البقاع يلزم ان يكون المدينة افضل من مكة بلا نزاع لان المدينة هي تلك البقعة مع زيادة وزيادة الخير فكيف يتصور اختلاف بينهما على هذا بل نقول المدينة بعد هجرة صلوات الله عليه وسلم اليها واقامته بها افضل مكة حينئذ لان شرف المكان بالمكن فلا بد من تقرير الخلاف حتى يقام عليه الدليل قال العبد الضعيف غفلا عنه قد نقلت خلاصة ما وجدت في كتب القوم على انتحال علمي في هذه المسئلة الخطيرة وليس لمثل ان يحتج على المتكلم في امثال هذه المضائق فان الكلام في مثل هذا يحتاج الى العلم بمتقن الامور ومقارير الفضائل والمزايا التي لا تقرب الا بالروح الاكهي ولا يجوز لاحد ان يتكلم فيها بلا علم وبصيرة ولكني انبهك على ان سبب المفاضلة بين الامانة والامانة والبقاع عند الشرع ليس مختصرا في الاعمال والاحوال التي تقع فيها كما زعمه ابن عبد السلام وغيره بل قد تكون هذه المفاضلة بينهما لتفاوتها في صفاتها النفسية في العلم لا في المحيط كما افاد شيخنا شمسنا قاسم العلوم والخيرات قدس الله روحه في مصنفاته وقد بسط الكلام على هذه المسئلة الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله تعالى النفس فيه جهلا وحاصله ان الله سبحانه وتعالى هو المتفرد بالخلق ولا اختيار من المخلوقات قال الله تعالى وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ وليس المراد ههنا بالاختيار الارادة التي يشير اليها المتكلمون بل انه الفاعل المختار وهو سبحانه كذلك ولكن ليس المراد بالاختيار ههنا هذا المحض وهذا الاختيار داخل في قوله يخلق ما يشاء فان المشية هي الاختيار وانما المراد بالاختيار ههنا الاجتناب والاصطفاء فهو اختيار بعد الخلق والاختيار العام واختيار قبل الخلق فهو امر وسبق وهذا اخص وهو متأخر فهو اختيار من الخلق والاول اختيار الخلق واصح القولين ان الوقت الثامن على قوله تعالى وَيَخْتَارُ ويكون ما كان كنهه مختاراً نقيض اي ليس هذا الاختيار اليميل هو الى الخلق وحده فكما هو المتفرد بالخلق فهو المتفرد بالاختيار ومنه فليس لاحد ان يخلق ولا يختار سواء فانه سبحانه اعلم بمواقف اختياريه ومحال رضاه وما يصح للاختيار عما لا يصلح له وغيره لا يشاركه في ذلك بوجه وذهب بعض من لا يحقق عنده ولا تفصيل الى ان ما في قوله تعالى مَا كَانَ كُنْهُمُ الْخَيْرُ موصولة وهو مفعول ويختار اي ويختار الذي لهم الخيرة وهذا باطل من وجوه ثلثة قال بعد كلام طويل ومن هذا اختياريه سبحانه وتعالى من الاماكن والبلدان خيرا واشرفها وهو البلد الحرام فانه سبحانه اختاره لنبيه وجعله مناسك لعباده وواجب عليها الاتيان اليه من القرب البعد من كل فج عميق فلا يدخلونه الامتواضيين محتشعين متذللين كاشفة رؤسهم متجودين عن لباس اهل الدنيا وجعله حراما آمنا لا يسفك فيه دم ولا تقصد به شجرة ولا يتفله صيد ولا يخطئه خلده ولا يلتقط لقطته للتمليك بل للتعريف ليس الا وجعل قصده مكفرا لما سلف من الذنوب ما حيا للاوزار ساطا الخطايا قال فلولا يكن البلد الامين خير بلاده واحبا اليه ويختاره من البلاد لما جعل مرصا تمامنا مناسك لعباده فرض عليهم قصدها وجعل ذلك من اكدر من الاسلام واقسم به في كتابه العزيز في موضعين منه فقال تعالى وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ وقالوا لا آفئهم هذا البلد وليس على وجه الارض بقعة يجب على كل قادر السعي اليها والطواف بالبيت الذي فيها غيرهما - ولذلك كان شدة الرحال اليه فرضا وغيره ما يستحب ولا يجب ومن خصائصها كونها قبلة لاهل الارض كلها وليس على وجه الارض قبلة غيرها ومن خواصها ايضا انه يحرم استئجارها واستدبارها عند قضاء الحاجة دون سائر بقاع الارض ومن خصائصها انها لا يجوز دخولها لغير اصحاب الجواهر المتكررة الا باحرام وهذه خاصية لا يشاركها فيها شئ من البلاد قال وقد ظهر سر هذا التفضيل والاختصاص في انجذاب الأفتل وهو القلوب وانحطافها ومحبتها لهذا البلد الامين فحذبه للقلوب اعظم من جذب المغناطيس للحديد فهو الاول يقول الفاضل رحمه محاسنه هيولى كل حسن ومنغناطيس افئدة الرجال - ولهذا اخبر سبحانه انه مثابة للناس اي يتوون اليه على تعاقب الاعوام من جميع الاقطار ولا يقصرون منه وطرا بل كلما ازدادوا له نية ازادوا له اشتياقا ثم قال لكل ما اضافته الرب تعالى الى نفسه فله من الحزية والاختصاص على غيره ما اوجب له الاصطفاء والاجتناب ثم يكسوه بهذه الاضافة تفصيلا آخر وتخصيصا وجلالة زيادة على ماله قبل الاضافة ولم يوفق لظهور هذا المحض من سويين الاعيان والافعال والازمان والاماكن وزعمانه لامتزاج شئ منها على شئ وانما هو مجتزأ الترجيح بلا مرجح وهذا القول باطل باكثر من اربعين وجها قد ذكرت في غير هذا الموضع ويكفي تصور هذا المذهب الباطل في فساد فان مزجها يفتضح ان يكون في ذات الرسل كذوات اعداءهم في الحقيقة وانما التفضيل بامر لا يرجع الى اختصاص الذات بصفات ومزايا لا تكون لغيرها وكذلك نفس البقاع واحدة بالذات ليس لبقعة على بقعة منزلة البتة وانما هو لما يقع فيها من الاعمال الصالحة فلا منزلة لبقعة البيت والسجدة الحرام ومنى وعرفة والمشاعر على اى بقعة سميت من الارض وانما التفضيل باعتبار امر خارج عن البقعة لا يعود اليها ولا الى وصف قاربها والله سبحانه وتعالى قد رده هذا القول الباطل بقوله تعالى قَدْ أَفْضَلْنَا مِنْكُمْ نِعْمَةً كَثِيرًا وَلَئِنْ رَوَيْتُمْ عَنْ رُسُلِي

يُحْسِنُ تَأْوِيلَهُ وَيُحْسِنُ تَأْوِيلَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يُحْسِنُ تَأْوِيلَهُ أَيُّ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ هَلَّا وَلَا صَالِحًا الْقُلُوبُ رَسَالَتُهُ بَلْ لَهَا عَمَلٌ مَحْصُومٌ
 لَا يَتَّبِقُ الْأَمْرَ وَلَا تَصْلُحُ إِلَّا لَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ هَذَا الْحَالِ مِنْكُمْ وَلَوْ كَانَتِ الذَّوَاتُ مُتَسَامِيَةً كَمَا قَالَ هَؤُلَاءُ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ رَدٌّ عَلَيْهِمْ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ
 وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مِثْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبَيِّنُ الْبَاطِلَ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ أَيُّ هُوَ سَيِّئٌ أَعْلَمُ مِنْ يَشْكُرُهُ عَلَى
 نِعْمَتِهِ فَيُخَفِّضُهُ بِفَضْلِهِ وَعَيْنٌ عَلَيْهِ مَنْ لَا يَشْكُرُهُ فَلَيْسَ كُلُّ مَحَلٍّ بِصَلَمٍ لَشُكْرِهِ وَاحْتِمَالُ مَنَّتِهِ وَالتَّخْصِصُ بِكَرَامَتِهِ فَذَوَاتُ مَا اخْتَارَهُ اصْطَفَاهُ
 مِنَ الْأَعْيَانِ وَالْأَمَّا مَنْ وَالْأَخْطَاصُ وَغَيْرَهَا مُشْتَمَلَةٌ عَلَى صِفَاتٍ وَأَمُورٍ قَائِمَةٍ بِهَا لَيْسَتْ فِي غَيْرِهَا وَلَا جُلُهَا اصْطَفَاهَا اللَّهُ وَهُوَ سَيِّئٌ أَعْلَمُ
 فَضْلُهَا بِتِلْكَ الصِّفَاتِ مَخْصُومًا بِالْإِخْتِيَارِ فَمِنْ خَلْقِهِ وَهَذَا اخْتِيَارُهُ وَبِهِ خَلْقُ مَا يَشَاءُ وَبِاخْتِيَارِهِ وَمَا يَبِينُ بَطْلَانُ رَأْيِ يَقِينٍ بِأَرْكَانِ الْبَيْتِ
 الْحَوَارِ مَسَاءً وَلَسَاءً الْأَمْكَنَةُ وَذَوَاتُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مَسَاءً وَنِزَاجُ الْأَرْضِ فَاتِ الْبَيْتِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ سَلَامٌ وَبِذَلِكَ فَاتِ الْبَيْتِ وَنِزَاجُ الْأَرْضِ فَاتِ الْبَيْتِ وَنِزَاجُ الْأَرْضِ فَاتِ الْبَيْتِ
 التَّفْضِيلُ فِي ذَلِكَ بِأَمُورٍ خَارِجَةٍ عَنِ الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ الْقَائِمَةِ بِهَا وَهَذَا الْإِقَابِيلُ وَامْتِلَاحُهَا مِنَ الْإِجْنَابَاتِ الَّتِي جَانَهَا الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَى الشَّرِيعَةِ
 وَنُشُوبُهَا إِلَيْهَا وَهِيَ بَرِيَّةٌ مِنْهَا وَلَيْسَ مَعَهَا كَثْرٌ مِنْ أَشْرَافِ الذَّوَاتِ فِي أَمْرٍ عَامٍ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَسَاوِيًا فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ الْمُخْتَلَفَاتِ
 قَدْ تَشْتَرِكُ فِي أَمْرٍ عَامٍ مَعَ اخْتِلَافِهَا فِي الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ وَمَا سَوَّى اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ ذَوَاتِ الْمَسْكُ وَذَوَاتِ الْبُلُولِ أَيْدًا وَلَا يَبِينُ ذَوَاتِ الْمَاءِ
 وَذَوَاتِ النَّارِ بِلَا وَالتَّفَاوُتُ الْبَيْنَ بَيْنَ الْأَمْكَنَةِ الشَّرِيفَةِ وَاصْلَادِهَا وَالذَّوَاتِ الْفَاضِلَةِ وَاصْلَادِهَا أَعْظَمُ مِنْ هَذَا التَّفَاوُتِ بِكَثْرٍ
 فَبَيْنَ ذَوَاتِ مَوْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِرْعَوْنَ مِنَ التَّفَاوُتِ أَعْظَمُ مَا بَيْنَ الْمَسْكِ وَالرَّجِيعِ وَكَذَلِكَ التَّفَاوُتُ بَيْنَ نَفْسِ الْكَلْبَةِ وَبَيْنَ بَيْتِ السُّلْطَانِ
 أَعْظَمُ مِنْ هَذِهِ التَّفَاوُتِ أَيْضًا بِكَثْرٍ فَكَيْفَ يَجْعَلُ الْبَقْعَتَانِ سَوَاءً فِي الْحَقِيقَةِ وَالتَّفْضِيلِ بِاعْتِبَارِ مَا يَقَعُ هُنَاكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْإِذْكَارِ وَ
 الدَّعَوَاتِ وَلَمْ تَقْصِدْ اسْتِيفَاءَ الرُّتْبَةِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ الْمُرْدُودِ وَالْمُرْدُودُ وَإِنَّمَا تَقْصِدُ تَأْوِيلَهُ إِلَى اللَّيْبِ الْعَادِلِ لَعَالَى قُلُوبُ الْخَائِرِ وَلَا يَسْبِقُ
 اللَّهُ وَعِبَادُهُ بَعْدَهُ شَيْئًا وَاللَّهُ سَيِّئٌ أَعْلَمُ لَا يَخْتَصُّ شَيْئًا وَلَا يَفْضُلُهُ وَبِرَّحْمَةِ الْأَمْرِ يَقْتَضِي تَخْصِصَهُ وَتَفْضِيلَهُ نَعَمْ فَرُوعُ ذَلِكَ الْمَرْجُوعِ وَوَاهِبُهُ
 قَهْرُ الَّذِي خَلَقَهُ ثَوَابُهَا بَعْدَ خَلْقِهِ وَزَيْلُكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَكَيْفَ تَأْتِي أَنْ تَخْتَارَ مَا رَدَّاهُ مِنْ تَخْصِصِ كَلَامِهِ، وَأَذَاتُهَا هَذَا قَوْلُكَ إِنْ الْكَلْبَةِ
 الشَّرِيفَةِ هِيَ أَشْرَفُ بَقَاعِ الْأَرْضِ وَأَفْضَلُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ بِحَسَبِ صِفَاتِهَا النَّفْسِيَّةِ كَمَا ذَكَرْنَا وَهَذَا لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ بَقْعَةٌ أُخْرَى مِنْ الْأَرْضِ
 أَفْضَلُ مِنْهَا مِنْ حَيْثُ مَا يَرْضَى لَهَا مِنْ أُمُورٍ وَأَحْوَالٍ خَارِجَةٍ عَنْ نَفْسِ ذَاتِهَا كَحَوْلِ أَفْضَلِ الْخَلْقَاتِ وَنَزُولِ أَشْرَفِ الْكَلْبَاتِ أَفْنَى رَجُلٍ لِلَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا قَانَ الْأَنْوَارِ وَالْجَلِيلَاتِ الَّتِي يَجْعَلُ بِهَا الْحَقَّ سَيِّئًا وَتَعَالَى لِأَشْرَفِ خَلْقَتِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَعْظَمُ مَا عَلَى مَنْ سِوَاكَ
 الْجَلِيلَاتِ الَّتِي يَجْعَلُ بِهَا لِقَاءَهُ كَأَنَّهَا مَكَانٌ وَهَذَا يَسْتَدْرِكُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَحَلٍّ حَلَّ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَيَاتِهِ أَشْرَفُ وَأَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الْبَقَاعِ
 مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ إِلَى أَنْ يَفَارِقَهُ وَأَمَّا بَعْدَ وَفَاتِهِ فَرُوحُهُ الْمُقَدَّسَةُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ اسْتَقَرَّتْ فِي الرُّفُقِ الْأَعْلَى مَعَ أَرْوَاحِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا يَتَوَهَّمُ مِنْ هَذَا الْخَارِجِيَّةِ فِي قَبْرِهِ الشَّرِيفِ قَانَ لِرُوحِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْرَفُ عَلَى الْبَدَنِ الْمُبَارَكِ الْمَطِيبِ أَشْرَفُ
 تَقْلَابِهِ وَبَدَنُهُ فِي ضَرْبِهِ غَيْرُ مَفْقُودٍ وَأَخَاسِرُ عَلَيْهِ الْمُسْكِرَةُ اللَّهُ عَلَيْهِ رُوحٌ حَقٌّ بِرُقَّةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا وَدَّ فِي الْحَدِيثِ وَلَمْ يَفِاقِ رَقَّ الْمَلَأُ
 الْأَعْلَى وَمَنْ كَثُرَ ادْرَاكُهُ وَغَلِظَتْ طِبَاعُهُ عَنْ هَذَا ادْرَاكِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى الشَّمْسِ فِي عُلُوِّ مَحَلِّهَا وَتَعَلُّقِهَا وَتَأْثِيرِهَا فِي الْأَرْضِ وَحَيَاةِ الْغَنَابَاتِ
 الْحَيَوَانِ بِهَا هَذَا وَشَأْنُ الْمَرْجُوعِ فَوْقَ هَذَا قَلْبُهَا شَأْنُ وَالْإِدْرَاكِ شَأْنُ فَشَأْنُ الْمَرْجُوعِ وَلَا سِيَمَا رُوحُ الْأَرْوَاحِ الْأَعْلَى مِنْ ذَلِكَ وَالطُّفْ، وَالْحَاصِلُ
 أَنَّ اللَّهَ سَيِّئٌ أَعْلَمُ وَأَقْبَالَ أَحَاطًا عَظِيمًا عَلَى رُوحِهِ الْكَرِيمَةِ الْمُسْتَرِيقَةِ فَوْقَ عَلَى بَدَنِهِ الْمُبَارَكِ الْحَالِ بِقَبْرِهِ الشَّرِيفِ لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ فَإِنَّمَا
 الْمَرْيَةُ الَّتِي تَحْصُلُ بِمَوْضِعِ قَبْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ الْقَبْلِ الْأَكْبَرِ بِتِلْكَ الْوَسَائِطِ هَلْ هِيَ أَزِيدُ وَأَعْظَمُ مَا يَحْصُلُ لِلْعَرْشِ الْكَرِيمِ مِنَ التَّجَلِّيِ
 الرَّحْمَانِ بِإِلَاسِطَةٍ فَإِنَّ لِأَجْزَائِهِ نَفْسِيَّةً وَلَا أَشْيَاءَهُ وَاللَّهُ سَيِّئٌ أَعْلَمُ وَعَلَى أَعْلَى عَقَادِيرِ الْفَضْلِ وَتَفَاوُتِ مَا بَيْنَ أَنْوَاعِ التَّجَلِّيَّاتِ وَنَارِهَا نَعَمْ
 لَوْ كَانَ الْعَرْشُ مُسْتَوًى لَمْ يَجْعَلْ أَنْ ذَاتَهُ سَيِّئًا وَتَعَالَى تَدْحُلُ بِهِ حُلُولُ الْمَكِينِ بِالْمَكَانِ (تَعَالَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَتَقَدَّسَ) لِقَطْعَتَيْنِ بِأَنْعَرِشِ
 أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ بَقَاعِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ حَتَّى ضَرْبِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَظْمُورَانِ شَيْءٌ أَنْكَانَ عَلَى قَدْرِ شَرَفِ الْمَكِينِ وَلَكِنْ الْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ
 وَالْأَسْتَوَادُ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ عَمَلٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ الشَّيْخُ الْأَكْبَرُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَفِي الْفَتْوَحَاتِ أَنَّ اللَّهَ سَيِّئٌ أَعْلَمُ لِمَا كَانَ هُوَ الْمَلِكُ الْعَظِيمُ
 لَا يَدُ الْمَلِكِ مِنْ مَكَانٍ يَقْصِدُ فِيهِ عِبَادَهُ لِحَوَائِجِهِمْ وَإِنْ كَانَتْ فَاتَهُ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ الْمَكَانَ قَطْعًا اقْتَضَتْ الْمَرْيَةَ لَهُ أَنْ يَخْلُقَ عَرْشًا وَإِنْ يَذْكُرُ
 لِعِبَادِهِ أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَيْهِ لِيَقْصِدَ بِهِ الدَّعَاءَ وَطَلِبَ الْحَوَائِجِ فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ جِلَّةِ مَرْجَمَتِهِ لِعِبَادِهِ وَالتَّنَزُّلُ لِعَقُولِهِمْ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَبَقِيَ صَاحِبُ
 الْعَقْلِ حَاضِرًا لَا يَدْرِي عَيْنُ يَتَوَجَّهُ بِقَلْبِهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَبْدَ ذَاهِجَةً مِنْ أَصْلِهِ فَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مَا كَانَ فِي جِهَةِ مَا دَامَ عَقْلُهُ حَاضِرًا عَلَيْهِ
 فَإِذَا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ بِالْكَامِلِ وَأَنْدَرَجَ نَزْدَ عَقْلِهِ فِي ثَوْرِيَّاتِهِ تَحَاوَتْ عِنْدَ الْجَهَاتِ فِي جَنَابِ الْحَقِّ تَعَالَى عَلَيْهِ تَحَقُّقُ أَنْ الْحَقَّ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ الْجَهَةَ

باب فضل المساجد الثلاثة

الليث بن سعد قال قتيبة تاليف عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس انه قال ان امرأة اشتكت شكوى فقالت ان شقائي الله لا يخرجني فلا أصلي في بيت المقدس فبرأت ثم تجهرت تريد الخروج فجاءت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسلم عليها فأخبرتها ذلك فقالت اجلسي فكلتي ما صنعت وصلي في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلوة فيه افضل من الف صلوة فيما سواه من المساجد الا مسجد الكعبة والمسجد الحرام والمسجد النبوي عمر الناقد وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال عروة بن ناسف عن الزهري عن سعيد بن ابى هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد هذا ومسجد الحرام ومسجد لا قصه وحل شانه ابو بكر بن ابي شيبة قال تاليفه لا على عن معمر بن الزهري بهذا الاسناد غير انه قال تشد الرحال الى ثلاثة مساجد وحديثي هرون بن سعيد لا يلقى قال تاليفه وهب قال حدثني عبد الحميد بن جعفر بن عمران بن ابى اسحق حدثني ان سليمان الاغر حدثني انه سمع ابا هريرة يخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما يسافر الا الى ثلاثة مساجد

الله عليه وسلم فتلا ومنا ان كان على فوت العلم بالرفع يقول ابن قارظ مقيد بالنسبة الى ذلك وان كان تلا ومنا على فوت العلم فقول سمعه ابو هريرة فتقول ابن قارظ غير مقيد الا على القول بان قول الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل على السماع منه وان كان تلا ومنا على عدم حصول احكام من اعنى السماع او الرفع وهو الظاهر في قول زقارظ مقيد ايضا قوله عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس قال النوى هذا الحديث مما انكر على مسلم بسبب استاده قال للحفاظ ذكر ابن عباس فيه وهو وصوابه عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة هكذا هو المحفوظ من رواية الليث ابن جريح عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة عن ذلك رواه البخاري في صحيحه عن الليث عن نافع عن ابراهيم بن معبد عن ابن عباس قال الدارقطني في كتابه لعل وقد رواه بعضه عن ابن عباس عن ميمونة وليس يثبت وقال البخاري في تاريخه الكلب ابراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب عن ابيه وميمونة وذكر حديثه هذا من طريق الليث وابن جريح ولم يذكر فيه ابن عباس ثوقا وقال لنا المكي عن ابن جريح انه سمع نافعا قال ان ابراهيم بن معبد حدث ان ابن عباس حدثه عن ميمونة قال البخاري ولا يصح فيه ابن عباس قال للقاضي عياض قال بعضهم هو وصوابه ابراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس انه قال ان امرأة اشتكت قال للقاضي وقد ذكر مسلم قبل هذا في هذا الباب حديث عبد الله بن نافع عن ابن عمر هذا مما استدل به الدارقطني على مسلم وقال ليس بحفظ عن ابوب وعمل الحديث عن نافع بذلك قال قد خالفهم الليث وابن جريح فروياه عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة وقد ذكر مسلم الرازيين ولم يذكر البخاري في صحيحه رواية نافع بوجه وقد ذكر البخاري في تاريخه رواية عبد الله بن موسى عن نافع قال والاول اصح يعني رواية ابراهيم بن عبد الله بن معبد كما قال الدارقطني والله اعلم قلت ويختلف صحة الرازيين جميعا كما فعله مسلم وليس هذا الاختلاف المذكور مانعا من ذلك ومع هذا فالمتن صحيح بالاختلاف والله اعلم قوله فقالت اجلسي الخ وذكرت لها الحديث قال المازني ذهب بعض شيوخنا الى ما ذهب اليه ميمونة ان المكي المديني اذا نذر احدهما الصلوة في مسجد بيت المقدس لا يخرج اليه لان مسجد افضل واثبت المقدسي اذا نذر الصلوة بمسجد احدي الحرمين بآتيه لا غنى افضل وقياس قول مالك على هذه الطريقة ان المديني اذا نذر مسجد مكة لا ياتي به لان المدينة عند افضل وان نذر المكي مسجد المدينة آتاه وقال بعض شيوخنا الاول للمديني والمكي ان ياتي كل واحد منهما مسجد اخر فيخرج من الخلاف الواقع في تفضيل احدهما على الآخر قلت ليس في الحديث نص في قتيبة المرأة التي اشتكت وانما اخذت ذلك ميمونة من انك لا يخرج من الافضل الى المفضل وهو مستند اجتهادها ولكن لا يعارض اجتهادها حتى لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد وظاهر انما تشد لها ولو من بعض الى بعض الا ان تخصص ذلك بما اذا كان المثلث اليه افضل كذا في اكمال اكمال المعلم للابن جريح قلت ويؤيد ما ذهب اليه ميمونة ما في حديث جابر بن عبد الله قال النبي صلى الله عليه وسلم اني نذرت ان فتح الله علي ان اصلي في بيت المقدس قال صل ههنا قال الحفاظ واستدل بحديث شد الرحال على ان من نذر احد هذه المساجد لم يزد ذلك وبه قال مالك واحمد الشافعي والبولطي واختاره ابو اسحق المروزي قال بروحيفة لا يجب مطلقا وقال الشافعي في الاوجب في المسجد الحرام لتعلق النية به بخلاف المسجد الاخرين وهذا هو المصير لاصحاب الشافعي قال ابن المنذر يجب الى الحرمين واما الاقصه فلا واستأنس حديث جابر باب فضل المساجد الثلاثة قوله ومسجد الحرام ومسجد الاقصه قال النوى هكذا وقع في صحيح مسلم ومسجد الحرام ومسجد الاقصه وهو من اضافة الموصو الى صفته وقد جازاه الثوريون الكوفيون وتأوله البصريون على ان نية عزه فاقديره مسجد الحرام والمسجد الاقصه ومنه قوله تعالى وما كنت بجانب الخزيم اي المكان الغربي من نظاره

باب بيان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد أبي بكر

مسجد الكعبة ومسجدى ومسجد ايلياء وحلثنى محمد بن حاتم قال نا يحيى بن سعيد عن حميد الخياط قال سمعت ابا سلمة بن عبد الرحمن قال مررت على عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري قال قلت له كيف سمعت ابا بكر في المسجد الذي أسس على التقوى قال قال ابي دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت بعض نسائه فقلت يا رسول الله ائى المسجد الذي أسس على التقوى قال فخذك من حصبة فضر به الارض ثم قال هو مسجد كوهذا المسجد المدينة قال فقلت اشهد اني سمعت ابا بكر هكذا يذكره وحلثنا ابو بكر بن ابي شيبة وسعيد بن عمرو الاشعثي قال سعيد نا وقال ابو بكر نا حاتم بن اسماعيل عن حميد عن ابي سلمة عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ولم يذكر عبد الرحمن بن ابي سعيد في الاسناد قوله ومسجد ايلياء الخ قال النوى واما ايلياء فهو بيت المقدس وفيه ثلاث لغات انصحن واشهرهن هذه الواقعة هنا ايلياء بكسر الهمزة واللام والميم والثانية كذلك الا انه مقصور والثالثة ايلياء بالمد والهمزة لا تقصه ليعلم من المسجد الحرام وفي هذه الحديث فضيلة هذه المساجد الثلاثة وفضيلة شدة الرحال اليها لان معناه عند جمهور العلماء لافضيلة في شدة الرحال الى مسجد غيرها وقال الشيخ ابو محمد الحلي من اصحابنا يعمر شدة الرحال الى غيرها وهو غلط وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه قبل هذا بقليل في باب سفر المرأة مع محرم الى الحج وغيرها

باب بيان ان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة قوله فضر به الارض الخ قال النوى فضر به الارض بالخصة مبالغة في البيان ولا يضرك والخصبة بالمدينة الضعيفة قال لا في ولا يقال فيه تأخير البيان لانه لم يثبت الا الآن لجواز تقدم البيان وانما تأخير النسبة الى هذا السائل الخاص وليس التأسيس على التقوى خاصا بمسجد المدينة وانما سئل عنه من حيث المراد به في الآية **قوله** مسجد المدينة الخ قال عياض نعم فانه مسجد المدينة ورد على من زعم انه مسجد قباء ام - وقد ورد في حث عائشة الطويل في الحجرة عند البخاري فلبث رسول الله صلى الله عليه وسلم في بني عمر بن عوف بضع عشرة ليلة واسس المسجد الذي أسس على التقوى اى مسجد قباء وفي رواية عبد الرزاق عن معمر بن ابن شهاب عن عروة قال الذين بنى فيه المسجد الذي أسس على التقوى هو عمر بن عوف وكذا في حديث ابن عباس عن ابن عائد ولفظه وسكت في بني عمر بن عوف ثلاث ليال واخذ مكانه مسجد فكان يصلي فيه ثمانية من عمر بن عوف فهو الذي أسس على التقوى وروى يونس بن بكير في زيارات المغازي عن المسعودي عن الحكم بن عتيبة قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم فقبله قال عمر بن ياسر ما الرسول الله صلى الله عليه وسلم بل من ان يجعل له مكانا يستظل به اذا استيقظ ويصلي فيه فجمع حجارة فبنى مسجد قباء فهو اول مسجد بنى في المدينة وهو التحقيق اول مسجد صلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه باصحابه جماعة ظاهرا واول مسجد بنى لجماعة المسلمين عامة وقد اختلفت في المراد بقوله تعالى **الْمَسْجِدَ الَّذِي أَسَّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ** فالجمهور على ان المراد به مسجد قباء وهذا ظاهر الآية وروى مسلم عن طريق عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الذي أسس على التقوى فقال هو مسجد كوهذا ولاحمد والترمذي من وجه آخر عن ابي سعيد اختلف رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى فقال احدهما هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر هو مسجد قباء فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال هو هذا وفي ذلك يعني مسجد قباء خير كثير ولاحمد عن سهل بن سعد نحوه واخرجه من وجه آخر عن سهل بن سعد عن ابي بن كعب مرفوعا قال القرطبي هذا السؤال صدر من من ظهرت له المسألة واما بين المسجدين في اشتراكهما في ان كلا منهما بناء النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك سئل النبي صلى الله عليه وسلم عنه فأجاب بأن المراد مسجد وكان المزية التي اقتضت تعيينه دون مسجد قباء لكون مسجد قباء لم يكن بناءؤه بأمر جبرئيل عليه السلام لنتيبه او كان رأيا رآه بخلاف مسجد كوهو حاصل له ولاصحابه فيه منزلة احوال القلبية ما لم يحصل لغيره انتفاء ويجعل ان تكون المزية لما اتفق من طول قائمته صلى الله عليه وسلم بمسجد المدينة بخلاف مسجد قباء فما اقامه الا اياما قلائل وكفى هذا مزية من غير حاجة الى ما تكلفه القرطبي والحق ان كلا منهما أسس على التقوى وقوله تعالى في بقية الآية **فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَخَفَتُوا فِي يَوْمِ كَوْنِ الْمَرَادِ** مسجد قباء وعند ابي داود بأسناد صحيح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت فيهم رجال يحبون ان يتخفوا في اهل قباء وعلى هذا فالسرف في جوابهم صلى الله عليه وسلم بان المسجد الذي أسس على التقوى مسجد رفع توهم ان ذلك خاص بمسجد قباء والله اعلم قال الداودي وغيره ليس هذا اختلافا لان كلا منهما أسس على التقوى وكذا قال المهيلي وزاد غيره ان قوله تعالى **مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ** يقتضي انه مسجد قباء لان تأسيسه كان في اول يوم حل النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بدار الهجرة والله اعلم

كذا قال الحافظ في الفتح قلت وما ذكره من رفع توهم الاختصاص بقباء نظيره ما قال بعض المحققين في بيان انما انما يتطهر في تحليله

ابن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء كل سبت كان يأتيه راكباً وماشيّاً قال
 ابن دينار وكان ابن عمر يفعلها **وحل ثلثيه** عبد الله بن هاشم قال ناوكيع عن سفيان عن ابن دينار بهذا الاسناد **ولم يدرك كل سبت**
 من اول الاحد بمصالح الامة، ام - ومن حكمتها ايضا انما اليهود واظهار مخالفتهم في ملازمة بيوتهم، قال الحافظ وفي حديث الباب
 فضل قباء ومسجدها وفضل الصلوة فيه لكن لم يشب في ذلك تصنييع بخلاف المساجل الثلاثة وروى عمر بن شبة في اخبار المدينة
 باسناد صحيح من سعد بن ابى وقاص قال لان اصل في مسجد قباء ركعتين احب الي من اتي بيت المقدس مرتين لو يعلمون ما في قباء لضربوا
 اليه اكباد الابل، ام - وعنه الترمذي وابن ماجه والبيهقي من حديث أسيد بن ظهير الانصاري يرفعه صلوة في مسجد قباء كعمر اى
 في الفضل قال الترمذي حسن غريب وقال للعراقى رواه عنه كلهم ثقات وقال المنذرى لا نعرف لاسيد حديثا صحيحا غير هذا وبذلك جزم
 الترمذي ورواه احمد وابن ماجه من حديث سهل بن حنيف مرفوعا بلفظ من تطهر في بيته ثم اتي مسجد قباء فخطب فيه صلوة كان له كاجر
 عمره وصحة الحاكم قال العبد الضعيف لعل فيه ايماء الى ان تفاوت ما بين حضور المسجد النبوى وحضور مسجد قباء كالتفاوت بين الحج والعمرة
 في الاجر والله سبحانه وتعالى اعلم، ثم كتاب الحج والله المحمود والمنة وبه التوفيق والعصمة، **كتاب النكاح**
 قال العلامة الزبيدي رحمه الله في شرح الاحياء النكاح بالكسر في كلام العرب الوطى وقيل العقد له وهو التزويج لانه سبب للوطى
 المباح وفي الصحيح النكاح الوطى وقد يكون العقد في الحكم النكاح البضع وذلك في نزع الانسان خاصة واستعمله ثلث في الذباب
 وقال شيخنا في حاشية القاموس واستعماله في الوطى والعقد ما وقع فيه الاختلاف هل هو حقيقة في الكل وعجاز في الكل او حقيقة في احدهما
 عجاز في الآخر قالوا لم يرد النكاح في القرآن الا بمعنى العقد لانه في الوطى صريح وفي العقد كناية عنه قالوا وهو اوفق بالبلاغة والادب كما ذكره
 النخعى وغيرهما وقال ابن فارس يطلق على الوطى وعلى العقد دون الوطى وقال ابن القوطية نكحتا اذا وطئتها وتزوجتها
 واقره ابن القطاع ورافقهما السرقسطى وفي المصباح هو من نكحه الدواء اذا خامع وعليه او من تناكحت الاشجار اذا انضم بعضها الى بعض
 او من نكح المظلم الارض اذا اختلط بثر اعماعا وعلى هذا يكون النكاح عجازا في العقد الوطى جميعا لانه ما خرد من غيره فلا يستقيم القول بان
 حقيقة فيما ولا في احدهما ويؤيده انه لا يفهم العقد الا بقرينة نحو نكحت بنى فلان ولا يفهم الوطى الا بقرينة نحو نكحت زوجته وذلك من علامات المجاز
 وان قيل غير ما خرد من شئ فيتين المتواطى ولا اشتراك واستعماله لغة في العقد اغلب، ام - وفي نسخة من الصحيح في ترجع الاشتراك لانه
 لا يفهم من قسيمه الا بقرينة قال شيخنا وهذا من المجاز اقرب وتقول صاحب المصباح واستعماله لغة في العقد اغلب هو ظاهر كلامهم جماعة وظاهر
 سياق القاموس كالجوهري عكسه لانه قد مر الوطى ثم ظاهر الصحيح ان استعماله في العقد قليل وعجاز وكلام صاحب القاموس يدل على تساويهما
 وفي موضع الختن وبعض اصحابنا النكاح يذكر لثلاثة اشياء للعقد الوطى والحلال واللمعة الذى تترتب عليه احكام هذا العقد كملك متعة البضع
 وفي القيد الاخير احترام عن البع وغيرة لان المعقود فيه عقل الرقبة وملك المتعة داخل فيه صفتا، وقال فخر الاسلام البرزوى النكاح اسم
 للعقد الشرعى الذى تترتب عليه احكام ومقاصد قد يذكر ويراد به الوطى وقيل ان حقيقته لهما لانه عبارة عن الضم والاجتماع وعلى الضم
 موجود في العقد والوطى فكان حقيقة لهما والاصح انه حقيقة للوطى خاصة لانه لما كان للضم فحمله حقيقة لما فيه معنى الضم ابلغ وهو
 الوطى اولى ولا يجوز ان يكون حقيقة لهما لانه يؤدى الى الاشتراك، ام - وفي شرح البخارى للقسطلانى اختلعتنا اصحابنا في حقيقة النكاح على
 ثلاثة اوجه حكاها القاضى حسين في تعليقه اصحها انه حقيقة في العقد عجزا في الوطى وهو الذى صحه القاضى ابو الطيب قطع به المتولى وغيره
 واصح منه بكثره ودورده في الكتاب السنة للعقد والثاني انه حقيقة في الوطى عجزا في العقد وهو ذهب الحنفية والثالث انه حقيقة فيهما
 بلا اشتراك ويتعين المقصود بالمقرينة، ام - وفي الدر المختار وهو عند الفقهاء عقد يقيد ملك المتعة اى حلال ستمتع الرجل من امرأة لم يمنع
 من نكاحها مانع شرعى قصدا وعند اهل الاصول واللغة هو حقيقة في الوطى عجزا في العقد حيث جاء في الكتاب والسنة مجردا عن القرائن يرد
 به الوطى، ام - والله اعلم - ثم اعلم ان النكاح هو اعظم اركان الحكمة المتولدة واساس الحياة الاجتماعية وهو معين على الدين حمى للشيطان
 وحسن دون عد الله حصان وسبب للتكثير الذى به مائة سيد المرسلين لسان النبیین فما احرأ بان يتجرى اسبابه وتحفظ سنته وآدابه
 وتشرح مقاصد وآرأيه وتفصل فصوله وابوابه فلنقدم قبل شرح احديث الباب بيان بعض الاصول المهمة الكلية الجوهريه ليكون كالنوطنة
 والتمهيد لاسيما في من الاحكام فى تضاعيف احديث خيالنا عليه الف الف تحية وسلام قال العارف الكبير الشيخ ولى الله الدهلوى قدس
 الله روحه ولا اصل وفلك ان حاجة الجماع اوجبت ارتباطا واصطفايا بين الرجل والمرأة ثم الشفقة على المولود اوجبت تعاونا ومنها

اللفظ النكاح ومعناه لغة وشبهة

في النكاح ومعناه لغة وشبهة

في حضانتها وكانت المرأة أهلاً لها للضمانة بالطبع وأحقها عقلاً وأكثرها انجذاباً من المشاق وأنتهجه حيلة ولزوماً للبيت وأخذتها سعيًا في محقرات الأمور وأوفرها انقياداً وكان الرجل أسدّها عقلاً وأشدّها ذماً عن الزمار وأجراً لها على الاقتحام في المشاق وأتمتها تيتها وتسلفاً ومناقشةً وغيره فكان معاش هذه لا يتم إلا بذلك وذلك يحتاج إلى هذه وأوجبت مناجات الرجال على النساء وغيرهم عليهم أن لا يصيغر أمرهم إلا بتصغير اختصاص الرجل بنوحيته على رؤس الأشهاد وأوجبت رغبة الرجل في المرأة وكرامتها على وليها وذبه عنها أن يكون مهر وخطبة وتصلي من الولي وكان لو فتر رغبة الأولياء في المحارم اقض ذلك الضرر عظيم عليها من عضلها عن ترغيب فيه وإن لا يكون لها من يطالب عنها حقوق الزوجية مع شدة احتياجها إلى ذلك وتكدير الرحم بمنارعات الضلّات وشحها مع ما يقتضيه سلامة المزاج من قلة الرغبة في التي نشأ منها أو نشأت منه أو كانا كخصني دوحه وأوجب الحياء عن ذكر الحاجة إلى الجماع أن يجعل مدبوساً في عنق عروج يتوقع لها مكانه الغاية التي وجب لها وأوجب التلطف في التشهير وجعل الملاك المنزلي عرجاً أن يجعل ولية يدعى الناس إليها ودت وطرب وبالحيلة فليجوز بجهة ما ذكرنا وما حذفنا اعتماداً على ذلك كان النكاح باهية المعتادة اعني نكاح غير المحارم ومجوز من الناس مع تقدير مهر وخطبة وملاحظة كفاءة وتصلي من الأولياء ووليمة وكون الرجال قوامين على النساء متكلفين معاشهن وكونهن خادعات حاضنات مطيعات سنة لازمة وأمراسماً عند الكافة وفطرة فطر الله الناس عليها لا يغتلف ذلك عرهم ولا عجمهم ولا يكره أن يكون يذل المحمد منهم في التعاون بحيث يجعل كل واحد منهما الآخر ونفعه كالراجح لنفسه إلا بان يوطئ انفسهما على دامة النكاح ولا بد من ابقاء طريق الخلاص إذا لم يطاوعا ولم يتراضيا وإن كان من البعض المباحات يجب في الطلاق ملاحظة قيود وعدة وكذلك في وفاته عنها تعظيماً لأمر النكاح في النفوس وأما لبعض حتى الأداسة ووفاء لعهد الصبوبة ولشأن تشبه الأنساب، أم وقد عقدت الأمام حجة الإسلام أبو حامد الغزالي قدس الله روحه في الأحياء فضلاً نفيساً جامعاً يحتوي على بيان حكم النكاح ومقاصده وفوائده وآفاته فأشيع فيه وأتقن وها أنا ألتخص لك كلامه المتين حسبما يلائم إيراد في هذا المقلم وهي قطعة من بحره قال رحمه الله وفي النكاح فوائد خمسة الولد وكسر الشهوة وتدبير المنزل وكثرة العشير ومجاهدة النفس بالقيام من الفانية الأولى وهو الأصل وله وضع النكاح والمقصود ابقاء النسل لأن لا يخلو العالم عن جنس الأنس وأما الشهوة خلقت يا عشة مستحثة المولى بال فعل في إخراج البذر ويلاثن في التمكن من الحورث تلطفاً بهما في السياقة إلى اقتناص الولد بسبيل التلطف بالطير في بث الحب الذي يشتهي به ليساق إلى الشبكة وكانت القدرة الأزلية غير قاصرة عن اختراع الأشخاص ابتداءً من غير حرائق وازدواج ولكن الحكمة اقتضت ترتيب المستببات على الأسباب مع الاستغناء عنها أظهاراً للقدرة وإتماماً للعجائب الصنعة وتحقيقاً لما سبقت به المشيئة وحققت به الكلمة وجرى به القلم وفي التوصل إلى الولد قرية من أربعة أوجه هي الأصل في التزويج فيه عند الأمن من غوائل الشهوة حتى لم يجب أحد هجران يلقي الله عزاء الأول موافقة محبة الله بالسعي في تحصيل الولد لا بقاء جنس الإنسان الثاني طلب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تكثير من يهيم بها هاته والثالث طلب التبرك بعماد الولد الصالح بعد الرابع طلب انتفاعه بموت الولد الصغير إذا مات قبله أما الوجه الأول فهو أدق الوجوه وأبعد هاج عن إقحام الجمال هير وهو أحقها وأقواها عند ذوي البصائر النافذة في عجا صنع الله تعالى ومجاري حكمه وبنيانه أن السيد إذا أسلم الولد البذر وآلات الحورث وهياً له أرضاً مهتية للحراثة وكان العبد قادراً على الحراثة وكل به من يتقاضاه عليها فإن تهاسل وعطل آلة الحورث وترك البذر رضائاً حتى فسد ودفع الموكل من نفسه بنوع من الحيلة كان مستحقاً للعتق والعتاب من سيده والله تعالى خلق الزوجين وخلق الذكر والأنثيين وخلق النطفة في الفقار وهياً لها في الأنثيين عرجاً ومجاري وخلق الرحم قراراً واستودعاً للنطفة وسلط متقاضى الشهوة على كل واحد من الذكر والأنثى فرباه الأفعال والآلات تشهد لبسان ذوق في الإعراب عن مرادها فها وتنادى أرباب الأبواب بتعريف ما عذلت له هذا إذ لم يصير به أغلق تعالى على سبيل صلايته عليه السلام بالمراد حيث قال تناكحوا تناسلوا فكيف وقد مترج بالأمور وبأح بالسرف كما ممتنع عن النكاح معرض عن الحراثة مضيق للبذر معطل لما خلق الله من الآلات المعتدة وجان على مقصود الفطرة والحكمة المفهومة من شواهد الحاجة المكتوبة على هذه الأعصاء بخلافه ليس برقم حروف واصوات يقرؤه كل من له بصيرة ربانية نافذة في ادراك دقائق الحكم الأزلية ولذلك عظم الشرع الأمر في القتل للأولاد في الوأد لأنه منع لتمام الوجود واليه أشار من قال العزلى أحد الوادين فالناسم سابع في تمامه عا حب الله تعالى تمامه والمرعص معطل ومضيق لما كره الله ضياعه ولاجل محبة الله تعالى لبقاء النفوس أمر بالاطعام وحش عليه وعبر عنه بعبارة القرص فقال من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فأن قلت قولك إن بقاء النسل والنفس محبوب ليهuman فأنها مكروه عند الله تعالى وهو فرق بين الموت والحياة بالاضافة إلى رادة الله تعالى

ومعلوم أن الكل بمشيئة الله وإن الله غني عن العالمين فمن أين يتميز عند لا موصوف من حياهم ونقاؤهم عن قنابهم فاعلم أن هذه الكلمة حق لا يريد بها باطل فان ما ذكرناه لا يتنافى إضافة الكلمات كلها إلى إرادة الله خيرها وشرها ونفعها وضرها ولكن المحبة والكراهة يتضافان وكلها لا يتضافان إلا إرادة فرب مراد مكروه ورب مراد محبوب فالمراد مكروهة وهو محبة الكراهة مرادة والطاعات وهي محبة كرهها مرادة محبوبة ومرضية أما مرادة الكفر الشر فلا نقول أنه مرضى ومحبوب بل هو مراد وقد قال الله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر فكيف يكون المغناة بالإضافة إلى محبة الله وكراهته كالبقاء اه - وايضاح الحق في هذا يستدعي تحقيق معنى الإرادة والمحبة والكراهة وبيان حقائقها لكن المقام لا يحتمله وقد سبق منا الإشارة إلى بعض أجزاء في كتاب الإيمان من هذا الشرح فلا يرشح، قال الغزالي رحمه الله تعالى ولنفترض على ما تبيننا عليه من الفرق بين الإقدام على النكاح والإحجام عنه فان أحدهما مضيق نسلا وأما الله وجوده من آدم صلى الله عليه وسلم عقباً بعد عقب إلى أن انتهى إليه فالمتنع عن النكاح قد جسد الوجود المستدام من لدن وجود آدم عليه السلام على نفسه فمات أي تزلزل عقب له الوجه الثاني السبع في محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضاه بتكثير ما به مباحاته إذ قد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك وبذلك على مراعات أمر الولد بجملة بالوجه كلها ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يتكلم كثيراً ويقول أنا أنكم للولد، الوجه الثالث أن يبقى بعد ذلك صالحاً يدل قوله كما ورد في الخبر ما معناه أن جميع عمل ابن آدم منقطع إلا ثلاث ذكر الولد الصالح وقول القائل أن الولد ربنا لو يكن صالحاً لا يؤثر فانه مؤمن والصالح هو الغالب على أولاد ذوالدين الأسيما إذا عزم على تربيته وحمله على الصلح وبالجمله دعاء المؤمن لأبويه مفيد بل كان أوفاجراً فهو مثاب على عرته وحسناته فانه من كسبه وغيره ما أخذ بسببنا فانه لا تنزه أزقة وذرة أخرى ولذلك قال تعالى التحقنا بهم ذرية لهم وما كنا لننقضيهم من شيء أي ما نقصناهم من أعمالهم وجعلنا أولادهم من ذرية أحسانهم، الوجه الرابع أن يموت الولد قبله فيكون له شفيقاً فقد مر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الطفل يحبر بأبويه إلى الجنة وفي بعض الأخبار يأخذ بثوبه كما أنا الآن أخذ بثوبك اه - وللنساء من حديث أبي هريرة يقال لهن ادخلوا الجنة فيقولون حتى يدخل أبائنا فيقال ادخلوا انتم وآبائكم قال العرق واسناده جيد وقد ورد في الخبر انه من مات له ثلاثه لم يبلغوا الحنث ادخله الله الجنة بفضل رحمته أي هو قيل يا رسول الله واشنان قال واشنان قال العرق رواه البخاري من حديث انس دونه ذكر الاثنين وهو عند أحد هذه الزيادة من حديث معاذ وهو متفق عليه من حديث أبي سعيد بلنظ إيا امرأة بخومنه اه - قال الغزالي رح فقد ظهر بهذا الوجه أربعة ان أكثر فضل النكاح لأجل كونه سبباً للولد، الفائدة الثانية التحصن عن الشيطان وكسر التوقان ودفع غوائل الشهوة وغض البصر وحفظ الفرج - وهذا المعنى دور الأول لان الشهوة موكلة بتقاضى تحصيل الولد وليس من يجيب مولاه رغبة في تحصيل رضاه كمن يجيب لطالب الخلاص عن غائلة التوكيل فالشهوة والولد مقدران وبينهما ارتباط وليس يجوز أن يقال المقصود اللذة والولد لا يرضى منها كما يلزم مثلاً قضاء الحاجة من الأكل وليس مقصوداً في ذاته بل الولد هو المقصود بالفطرة والحكمة والشهوة باعثة عليه ولعمري في الشهوة حكمة أخرى سوى الأرهاق الذي لا يلد وهو ما في قضاءها من اللذة التي لا توازيها اللذة لو دامت فهي منبهة على اللذات الموعودة في الجنان إذا الترغيب في اللذة لم يجز لها ذوقاً لا يمنع فلو رغب العنين في لذة الجماع والصبي في لذة الملك والسلطنة لم ينفع الترغيب إحدى فوائد الدنيا الرغبة في دوامها في الجنة ليكون باعثاً على عبادة الله فانظر إلى الحكمة ثم إلى الرحمة ثم إلى التعبية الأهلية كيف عبيت تحت شهوة واحدة حيا تان حياة ظاهرة وحياة باطنة فالحياة الظاهرة حياة المرء بمقابلة نسله فانه نوع من دوام الوجود والحياة الباطنة هي الحياة الآخروية فان هذه اللذة الناقصة بسرعة الانصرام تحرك الرغبة في اللذة الكاملة بلذة الدوام فتستحث على العبادة الموصلة إليها فيستفيد العبد بشدة الرغبة فيها تيسر المواظبة على ما يوصله إلى نعيم الجنان وما من ذرة من ذرات بدن الإنسان باطناً وظاهراً بل من ذرات ملكوتها السماوات والأرض إلا وتحتها من لطائف الحكمة وعجايبها ما يجد العقل فيها ولكن انما ينكشف للقلوب الطاهرة بقدر صفاها وبقدر رغبته في الدنيا وغرورها وغوايلها فالنكاح بسبب دفع غائلة الشهوة مهم في الدين لكن من لا يؤتي عن مجرد عنة وهو قال الخلق فان الشهوة إذا غلبت ولزيقاً ومها قوة التقوى جرت إلى التفحار الفواحش واليه أشار بقوله عليه السلام عن الله تعالى ألا تفعلوه تكن فتنه في الأرض وفساد كبير وإن كان لجماً لجم التقوى فغايته ان كيف الجوارح عن اجابة الشهوة فيغض البصر ويحفظ الفرج فأما حفظ القلب عن الوسواس الفكر فلا يدخل تحت اختياره بل لا تزال النفس تتجاذبه وتحملته بأمر الوقوع ولا يفتر عنه الشيطان الموسوس اليه في أكثر الأوقات وقد عجز له ذلك في أشد الصلح حتى يجري على خاطره من أمور الوقائع ما لو صرح به بين يدي أخس الخلق لاستحيائه والله مطلع على قلبه والقلب في حق الله كاللسان في حق الحق ورأس الأمور للمريد في سلوك طريق الآخرة قلبه

والمرأية على الصوغة لا تقطع مادة الوسوسة في حق أكثر الخلق إلا أن ينضات إليه ضعت في البدن وفساد في المزاج ولذلك قال ابن عباس
رضي الله عنهم لا يتم نسك الناسك إلا بالكساح وهذا محنة مامة قل من يتخلص منها، وهذه بلية غالبة أنا هاجت لا يقاومها عقل ولا
دين وجميع أفعالها لحة لأن تكون باعثة على الحيأتين كما سبق في أقواله الشيطان على بني آدم وإليه أشار عليه السلام بقوله ما رأيت
من ناقصات عقل ودين أغلب لذو الألباب متكن وإنما ذلك لحيات الشبهة وقال صلى الله عليه وسلم في دعائه اللهم اني أعوذ بك من
شر معي وبصري وقلبي وشره نيتي وقال أسالك أن تطهر قلبي وتحفظ فريقي فما يستعيد منه رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يحجز الناس
فيه لغيره وكان بعض الصالحين يكثر الكساح حتى لا يكاد يتحرك من اثنتين وثلاث فأنكره بعض الصوفية فقال هل يعرف أحد منكم أحد من جلس
بين يدي الله تعالى جلسة أو وقت بين يديه موقفا في محاملة فخطر على قلبه خاطر شهوة فقالوا يصيبنا من ذلك كثير فقال لورضيت وعمري
كله بثقل الكفر في وقت واحد لما تزوجت لكني ما خطر على قلبي خاطر يشغلني عن حالي إلا نفذته فاستريح وارجع إلى شغلي ومثلي أربعين سنة
ما خطر على قلبي معصية، وكان الجنيد يقول احتاج إلى الجحش كما احتاج إلى القوت فالزوجة على التحقيق قوت وسبب لطهارة القلب ولذلك
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله عليه السلام كل من وقع نظره على امرأة فتأقت إليها نفسه أن يجامع أهله لأن ذلك يرفع الوسواس عن النفس فإذا لم
الكساح فضل من هذا الوجه ولكن هذا لا يعبر الكل بل الأكثر في شخص فتوت شهرته لكبر سن أو مرض أو غيره فيعند هذا الباعث في
حقه ويقيم ما سبق من أمر الولد فإن ذلك عامر للمسوح وهو نادر ومن الطبع ما تعلب عليها الشهوة بحيث لا تحصى المرأة الواحدة
فيستحب لصاحبها الزيادة على الواحدة إلى الأربع، الفائدة الثالثة تزويج النفس وإيناسها بالجلاسة والنظر الملائمة الراحة للقلب لتعوية
له على العبادة فإن النفس ملول وهي عن الحق نفور لأنزاع على خلاف طبعها فلو كلفت المداومة بالأكرام على ما يجالها فاحت وتاب إذا روت
باللذات وبعض الأوقات قويت ونشطت والاستئناس بالنساء من الاستراحة ما يزيل الكرب ويروي القلب وينبغي أن يكون لفقرتين
استراحات بالمباحات ولذلك قال الله تعالى لستم كن أنيها وقال علي رضي الله عنه روي القلوب ساعة فاحمها إذا كرهت عمت في الخمر
على العاقل أن يكون له ساعات ساعة يناجي فيها ربه وساعة يحاسب فيها نفسه وساعة يتخلو فيها بمطعمه ومشربه فإن هذه الساعات عوناً
على تلك الشغلات ومثله يلفظ آخر لا يكون العاقل طامعاً إلا في ثلاث تزود لمعاد أو مومة لمعاش أو لذة في غير محرم وقال عليه الصلاة و
السلام لكل عمل شرة ولكل شرة فترة فمن كانت فترته إلى سنتي فقد أهدى الشرة الحد والمكيدة بحدثة وقوة وذلك في ابتداء الأرادة
والفترة الوقوت للاستراحة وكان أبو الدرداء يقول اني لا استجوز نفسي بشئ من اللهو لا تقوى بذلك فيما بعد على الحق ومن هذا الباب قوله
صلى الله عليه وسلم حثب الي من تياكر النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلوة قال الغزالي فهذه أيضاً فائدة لا يكرها من جرت
اتهاب نفسه في الأفكار والأذكار وصنوف الأعمال وهي خارجة عن الفائدةين السابقتين حتى انها تطرد في حق المسوح ومن الشهوة
له إلا أن هذه الفائدة تجعل للكساح فضيلة بالاضافة الى هذه النية وقل من يقصد بالكساح ذلك وأما قصد الولد وقصد دفع الشهوة
وأما كمالها فهو متاكثر ثم يرتب شخص يستأنس بالنظر إلى الماء الجاري والخضرة وأمثالها ولا يحتاج إلى ترويح النفس بمحاذرة النساء ولا بمحتمل
فيختلف هذا باختلاف الأحوال والأشخاص فليتنبه، الفائدة الرابعة تفريغ القلب عن تدبير المنزل والتكفل بشغل الطبخ والتكفل بالفرش
وتنظيف الأواني وتهئية أسباب المعيشة فإن الإنسان لو لم يكن له شهوة الوقاع لنقد عليه العيش في منزله وحده أذ لو تكفل بجميع اشغال
المنزل لصاعاً كثيراً وقته ولم يتفرغ للعلم والعمل فالمرأة الصالحة المصلحة للمنزل عورت على الدين بهذه الطريق واختلال هذه الأسباب
شواغل ومشوشات للقلب منغصات للعيش ولذلك قال الوسلان الداراني رحمه الله النروجة الصالحة ليست من الدنيا فانها تفرغك
للآخرة وإنما تفرغها بتدبير المنزل وقضاء الشهوة جميعاً وقال محمد بن كعب القرظي في معنى قوله رَبِّمَنَّا آتَيْنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً قَالَ الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ
وقال عليه الصلاة والسلام ليتخذ أحدكم قرناً شاكراً وساتراً ذاكراً وزوجة مؤمنة صالحة تعينه على آخرته فانظر كيف جمع بينها وبين الذكر
والشكر وفي بعض التفاسير في قوله تعالى فلنجيته حياة طيبة قال الزوجة الصالحة وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ما أعطى الصديق
بعد الإيمان بالله خير من امرأة صالحة وإن منهن غفلاً لا يجدي منه ومنهن غفلاً لا يفدي منه، فهذه أيضاً من القوافل التي يقصد بها
الصالحون إلا انها تختص ببعض الأشخاص الذين لا كافل لهم ولا مدبر ولا تدعو إلى أمرين بل الجمع بينهما ينقص المعيشة ويضطر به
أموال المنزل ويدخل وهذه الفائدة قصد الاستكثار بعشيرة كما يحصل من القوة بسبب تداخل العشائر فإن ذلك مما يحتاج إليه في دفع
الشهر وطلب السلامة ولذلك قيل ذل من لا ناهله ومن وجد من يدفع عنه الشرور مسوحوه وفرغ قلبه للعبادة وأن الدليل مشوش

باب استحباب النكاح لثلاثة أنفسه إليه ووجوب تزويجها واستقلالها بشي من الخوف أو غيره

الحل ثانياً يحى التيمم من العلاء المهراني وأبو بكر بن أبي شيبة جميعاً عن أبي معاوية واللفظ المحيى قال أنا أبو معاوية عن عائشة
عن إبراهيم عن علقمة قال كنت أشبه معي عبد الله بن علقمة عثمان فقام معه يحلثه فقال له عثمان يا أبا عبد الرحمن ألا تزوجك
جارية شابة لعلمنا أنك ترك بعض ما مضى من زناك قال فقال عبد الله لئن قلت ذلك لقد قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأظهر الأوقات الحاجة إلى الكسب الحرام والاستغفار عن الله فلهذا قبل هذه الأمور فنقول من لم يكن في أذية من الشهوة وكانت فائدة صلاحه في
السعي لتحقيق الولد وكانت الآفة الحاجة إلى الكسب الحرام والاستغفار عن الله فالعزيمة له أولى فلا خير فيما يشغل عن الله ولا خير في كسب الحرام ولا في
بنقصان هذين الأمرين أمر الولد فان النكاح للولد سعى في طلب حياة الولد وهو موهومة وهذا نقصان في الدين ناجز فحفظه لحياة نفسه وصونها
عن الكهولاء أهم من السعي في الولد وذلك ربح والدين رأس مال وفيها الدين بطلان الحياة الأخروية وذهاب رأس المال ولا تقاوم هذه
الفائدة إحدى هاتين الآفتين وأما إذا انضاف إلى أمر الولد حاجة كرا الشهوة لتوقان النفس إلى النكاح نظرنا أن ليقوم بحال التقوى في رأسه
وخاف على نفسه الزنا فالكساح له أولى لأنه متردد بين أن يقع الزنا أو يأكل الحرام والكسب الحرام أهون الشرين وإن كان يشق بنفسه أنه لا يزني
ولكن لا يقدر مع ذلك على غض البصر عن الحرام وترك النكاح أولى لأن الله حظر حرام الكسب من غير وجه حرام والكسب يقع دائماً وفيه عصيانه
وعصيان أهله والنظر يقع أحياناً وهو محضته وينصم على قرب والنظر في الدين ولكن إذا لم يصدقه الفرج فهو إلى العقاب أقرب من أكل الحرام
الآن يجأت أقضية النظر إلى معصية الفرج فيرجع ذلك إلى خوف العنت إذا ثبت هذا فالحالة الثالثة وهو أن يقوى على غض البصر لكن
لا يقوى على دفع الاحتكاك الشاغلة للقلب أولى بترك النكاح لأن عمل القلب إلى العقاب أقرب وأما إذا فرغ انقلب للعبادة ولا تتم عبادة مع كسب
الحرام وأكله أطعمه فهكذا ينبغي أن توزن هذه الآفات بالعوائد ويجوز بحسبها ومن أحاط بهذا لم يشك عيشه عما نقلنا عن الشكوك من ترغيبه
في النكاح مرة ورغبة عنه أخرى إذ ذلك بحسب الأحوال صحيح فإن قلت فمن أمن الآفات فما الأفضل له التخلي لعبادة الله أو النكاح فأقول
يجمع بينهما لأن النكاح ليس مانعاً من التخلي لعبادة الله من حيث أنه عقد ولكن من حيث الحاجة إلى الكسب فان قدر على الكسب الحلال فالنكاح
أيضاً أفضل لأن الليل وسائر أوقات النهار يمكن التخلي فيه للعبادة والمواظبة على العبادة من غير استراحة غير ممكن فان فرض كونه
مستغنياً عن الأوقات بالكسب حتى لا يبقى له وقت سوى أوقات المكتوبة والنوم والأكل وقضاء الحاجة فإن كان الرجل منكم لا يسلك سبيل
الأخرة إلا بالصلوة النافلة أو الحج أو ما يجري مجراه من الأعمال البدنية فالنكاح له أفضل لأن في كسب الحلال والقيام بالأهله والسعي
تحصيل الولد والصبر على خلاف النساء أنواعاً من العبادات لا يقصر فضلها عن نوافل العبادات إن كان عبادته بأعماله والفكر والتأمل
والكسب يشوش عليه ذلك فترك النكاح أفضل، قال ومما كانت الأحوال منقسمة حتى يكون النكاح في بعضها أفضل وتركه في بعضها
أفضل فحسبنا أن نذكر أفعال الأنبياء كسيدنا علي بن أبي طالب وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عنهما الأفضل في كل حال والله أعلم - انتهى أقاؤه
الغزالي رحمه الله حسبما أردنا تلخيصه وسيأتي الكلام على بعض ما ذكره من تفصيل حكم النكاح وأحوال الأئمة فيه وفي شرح أول أحاديث الباب
أن شاء الله تعالى، **باب استحباب النكاح لمن نأقت نفسه إليه** ووجد مؤنة واشتغال من عجز عن المؤن بالصور **قوله** عن الأعمش
عن إبراهيم الخزاز عن طريق عمر بن حفص بصيغة الحديث في كتابه ما قال الحنفية إبراهيم هو النكاح وهذا الإسناد ما ذكرناه في صحيح الأئمة
وهو ترجمة الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود **قوله** عن عبد الله بن أبي يعين، ابن مسعود رضي الله عنه **قوله** عني أن كذا: فعرف
أكثر الآثار في رواية زيد بن أبي أيسرة عن الأعمش عن ابن مسعود عن أبي حنيفة عن ابن مسعود **قوله** يا أبا عبد الرحمن أرحم
كنية ابن مسعود **قوله** لا تزوجك أم لعل عثمان رأى بدقشاً وثلاثاً هيناً فحمل فترك على فقامت زوجته التي ترضيه، قاله الحافظ
قوله جارية شابة إلا يؤخذ منه أن معاشرته الزوجية الشابة تزيد في القوة والنشاط ثلاثاً عسباً في نفس، أن ترى النكاح وقال السؤدد
فيه استحباب نكاح الشابة لأنها المحصلة لمقاصد النكاح فانها إذا استمتاعها وطيب كتم: وأرغب في الاستمتاع، لذلك مقتضى النكاح
وأحسن عشرة وأفكه عداوة واجل منظر والدين طمناً وأقرب إلى أن يرضى هاروجي الأخلاق التي رتبها، قوله لعلمنا أنك ترك النكاح قال النوري
أي تذكر بما مضى من قوة شبابك فان ذلك ينشأ البدن قد يحتل بعد أن تأكل بها من التزويج ويشمل أحياناً استبدالها وخيرت عن بعض
شيء بخلافه قال كنت أظن أني عجزت عن النساء فلما تزوجت الصغيرة وجدت في نفسي من النشاط ما كنت أعمده في الصغر قال القرطبي إنما
قال له ذلك لأنه كان قد قلت رغبته في النساء أما لا اشتغاله بالعبادة ولحسن أولها قلت فعله أنه للسك فنيده جواز نكاح ذي السن البكر
ويأتي الكلام على ذلك في حديث جابر أن شاء الله تعالى كذا في شرح الأبي رحمه الله **قوله** لئن قلت ذلك لقد قال لنا أم قال النبي صلى الله

يا معشر الشباب من استطاع منكراً لم يتركه فانه اعطى للبصر احصى الفرج من لم يستطع فعليه بالصوم
 المعنى ان حضرتني على ذلك فقد حضرتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحجابه مطابق لما ارشد فيه وكان الشيخ يقول انما هوردة عليه المعنى
 انه يحض على ذلك من هو في سن الشبيبة، ام - وقال الحافظ اجابه بالحدوث فاحتمل ان يكون كالأرب فيه له فلم يوافقته واحتمل ان يكون وافقه
 وان لم يقل ذلك، ام - قوله يا معشر الشباب الخ المعشر هم الطائفة الذين يشملهم وصف فالشباب معشر الشيوخ معشر الشباب جميع شباب
 وجميع ايضاً على شبيهة وشبان بضم أوله وتشديد الباء كفارس وفرسان واصل الحركة والنشاط وقال النووي روى الشاب عدداً صحابياً هو
 من بلغ ولم يحاً وثلاثين سنة وقال القرطبي يقال له حدث الى ست عشرة سنة ثم شباب الاثنين وثلاثين ثم كهل وكذا ذكره الرزخشي قال
 ابن شاكس لما اتي في الجرحاء الى اربعين واما حضر الشباب بالخطاب لان الغالب جود قوة الداعي فيهم الى النكاح بخلاف الشيوخ وان كان المعنى مقرباً
 اذا وجد السبب في الكهل والشيوخ ايضاً - قوله من استطاع منكراً الباءة الخ الباءة بالهمزة وتاء تانيث مدود وفيها لغة أخرى بخير هز ولا مد
 وقد عيّن ويعد بلاهاء ويقال لها ايضاً الباهة كالاول لكن بهاء بدل الهمزة وقيل بالمد القدر على مؤن النكاح وبالقصر الوطى قال الخطابي
 المراد بالباءة النكاح واصله الموضع الذي يتبوّه ويأوى اليه وقال المازني اشتق العقل على الباءة من اصل الباءة لان من شأن من تزوج
 المرأة ان يتوّاها منذ لا وقال النووي اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجحان المعنى واحداً صحح ان المراد معناها اللغوي
 وهو الجماع فتقديره من استطاع منكراً الجماع لقدرته على مؤنه وهي مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لجزءه عن مؤنه فعليه
 بالصوم وليدفع شهرته ويقطع شرمه كما يقطع الجوارح وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء
 ولا ينفكون عنها غالباً والقول الثاني ان المراد هنا بالباءة مؤن النكاح ستمت باسم ما يلازمها وتقديره من استطاع منكراً مؤن النكاح
 فليتزوج ومن لم يستطع فليصم لدفع شهرته والذي حمل القائلين بهذا على ما قاله قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا والعاجز
 عن الجماع لا يهتكمج الى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل الباءة على المؤن والفصل القائلون بالأول عن ذلك بالتقدير المذکور استغنى
 والتعليل المذكور لما زرى واجاب عنه عياض بانه لا يبعد ان يختلف الاستطاعتان فيكون المراد بقوله من استطاع الباءة اى بلغ الجماع
 وقد عليه فليتزوج ويكون قوله ومن لم يستطع اى من لم يقدر على التزويج قلت وتحتها هذا الحديث والمفعول في المعنى فيحتمل ان يكون
 المراد ومن لم يستطع الباءة او من لم يستطع التزويج، قال الحافظ ولا مانع من الحمل على المعنى الاعظم بان يراد بالباءة القدرة على الوطى
 ومؤن التزويج والحجاب عما استشكله المازني انه يجوز ان يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لفرط حياء او عدم شهوة او عنة مثلاً
 الى ما يهيأ له استمرار تلك الحالة لان الشباب مظنة ثوران الشهوة الداعية الى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة ان يستمر كسرها قلها
 ارشداً الى ما يستره الكسر المذكور قوله اعطى للبصر الخ اشد غصاً واحصى اى اشد احصاءاً له ومنعاً من الوقوع في الفاحشة
 وما اظف ما وقع مسلم حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا بيسير حديث جابر رفعه اذا احل لكم عجبته المرأة فوعدت في قلبه فليعمل الى
 امراته فليواقعها فان ذلك يرد ما في نفسه فان فيه اشارة الى المراد من حديث الباب وقال ابن دقيق العيد فيحتمل ان تكون لفعل على بابها
 فان التقوى سبب لغير البصر وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة الداعية وبعد حصول التزويج يضعف هذا العارض فيكون غصاً و
 احصى مما لم يكن لان وقوع الفعل مع ضعف الداعي اشد من وقوعه مع وجود الداعي ويحتمل ان يكون لفعل فيه لغير المباينة بل اخبار عن
 الواقع فقط وفيه الحث على غص البصر وتحصين الفرج بكل ممكن وعدم التكليف بغير المستطاع ويؤخذ منه ان حفظ النفس والشهوات
 لا يتقدم على احكام الشرع بل هي دائرة معها، كذا في المفتي، قوله فعليه بالصوم الخ قال عياض ليس فيه اغراء الغائب بل الخطاب للحاضر
 الذين خاطبهم اولا بقوله من استطاع منكراً فالهلف في قوله فعليه ليس لغائب وانما هي الحاضر المجهول اذا يصح خطابه بالكتاب في نظير هذا
 قوله تعالى كنيت عليكم ان تصاصوا في القتل الى ان قال فمن عني كمن اخيه شيء ومثله لوقلت للاثنين من قام منكم فله درهم
 فالهاء للمجهول من الخطابين لا الغائب لم ملخصاً وقد استحسنه القرطبي وهو حسن بالغ وقد تظن له الطيبي وفي الحديث ارشاد العاجزين
 مؤن النكاح الى الصوم قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلان المعنى اذا كثرت تولد في البدن صعد بخاره الى القلب فحبب اليه
 النظر الى المرأة الجميلة وشغفت قلبه حبها ونزل قسط منه الى الفرج فحصل الشبق واشتدت الغلظة واكثر ما يكون ذلك في وقت الشباب وهذا
 حجاب عظيم من حجب الطبيعة يمنعه من الامعان في الاحسان ويهيئه الى الزنا ويفسد عليه الاخلاق ويوقعه في مهالك عظيمة من فساد ذات
 البين فوجب اعادة هذا الحجاب فمن استطاع الجماع وقد مر عليه بان تيمرت له مثلاً امرأة على ما امر به الحكمة وقد مر على نفقتها

فأثله وجه حل ثمان عثمان بن أبي شيبة قال ناجر بن عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال في المشي مع عيال
 فلا احسن له من ان يزوجه فان التزوج اغضى للبصر واحصى للفرج من حيث انه سبب لكثرة افراخ النوى ومن لم يستطع ذلك فعليه
 بالصوم فان سحر الصوم له خاصية في كسر سورة الطبيعة وكبحها عن غلوائها لما فيه من تقليل ماؤها في تغييره كل خلق ناسد نشأ من كثرة
 الاخلاط **قوله** بالصوم **قوله** الاقرب كان من الظاهر في الاصل ان يقول فمن لم يستطع فعليه بالجوع والاقلال ما يزيد في الشهوة طمئناً
 الماء ولكن عدل الى الصوم لانه عبادة برأسه وليؤذن ان المطلوب من الصوم ما هو الجوع ولا فكل من صام على عادته واستدل به الخطابي
 على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالأدوية وحكمة البعوى في شرح السنة وينبغي ان يحل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها أصالة لانه
 قد يقدر بعد فيندر لغوات ذلك في حقه وقد صرح الشافعية بانه لا يكرهها بالكافور ونحوه والحجة فيه انها تعقوا على منع الحب و
 الخصم فيلحق بذلك ما في معناه من التداوي بالقطع اصلاً وقال ابن بركة فيما قاله الخطابي نظر فان نقائل ان يقول قطعه بالصوم فيقطع
 عبادة بعبادة بخلاف قطعه بالعلاجات الطبية، قال المحافظ واستدل بحديث الباب بعض المالكية على تحريم الاستمنا لانه أرشد عند
 الجزع عن التزويج بالصوم الذي يقطع الشهوة فلو كان الاستمنا مباحاً لكان الارشاد اليه اسهل وتعقب دعوى كونه اسهل لان التزويج
 اسهل من الفعل وقيل بباح الاستمنا طائفة من العلماء وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لاجل تسكين الشهوة، ام - قلت وقد عد صاحب
 الدر المختار الاستمنا بالكتف من المكروه تحريماً وقال ولو خاف الزنا يرضى ان لا يزال عليه، قال ابن عايد بن رحمه الله وفي السراج ان اراد
 بذلك تسكين الشهوة المفطرة الشاغلة للقلب وكان عزياً لاذوجة له ولا امة او كان لانه لا يقدر على الوصول اليها لعذر قال ابو الليث
 ارضوان لا يزال عليه واما اذا فعله لاستجلاب الشهوة فهو اشهر، ام - بقى هنا شئ وهو ان علة الاثم هل هي كون ذلك استمناً أم هي دفع
 الماء وتجميع الشهوة في غير محلها بغير عذر، لو اراد من صرح بشئ من ذلك والظاهر لا خير ويبدل على ما قلنا ما في الزيلعي حيث استدل على عدل
 حله بالكتف بقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الاية وقال فلو لم يستمتنع الا بها اي بالزوجة والامة، ام - فافاد عدل
 الاستمنا اي قضاء الشهوة بغيرها هل ما ظهر لي والله سبحانه اعلم، ام - وفي شرح الاحياء ناقلاً عن كتاب اختلاف الفقهاء لابن جرير
 الطبري وعلة من قال يقول الشافعي الاستدلال بقول الله عز وجل **وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ اَلَا عَلَىٰ اَزْوَاجِهِمْ اَوْ مَا مَلَكَتْ اَيْمَانُهُمْ**
فَاَتَمَّ عَمَلُهُمْ شُكْرًا فَهُمْ فِي رَوْحٍ عَالِيَةٍ ذلك فاؤايتك هم العاقدون فاخير جلت ثناؤه ان من لم يحفظ فرج غير زوجته وملك يمينه فهو
 من العادين والمستمنى عاد بفرجه عنهما، ام - وفي شرح الرسالة القير وانية للشيخ سيدي احمد زروق نفع الله به من قال مباشرة الفرج زنا
 ولو اوطأها محرمان اجتماعاً واستمنا واختلت فيه فذهبا لمجهور المنع وقال احمد هو كالنصاحه ولما احتكم ابن العربي في احكام القرآن على هذه
 الاية ذكر مذهب الامام احمد ثور قال وهذه من الخلات الذي لا يجوز العمل به ولعمري لو كان فيه نص صريح بالجواز كان ذوهية برضاه لنفسه
 ما يذكر فيه من الاحاديث ليس فيها ما يساوي بسماعه وقد عده البلاذري في مختصر الاحياء من الصنعائر والله اعلم، ام - وسئل ابن نجيم (صاحب البحر)
 عن استمنه بكتفه **فرضان** فأجاب يلزمه القضاء والكفارة لفساد صومه والمشهور عندنا وجوب القضاء دون الكفارة بما في ذلك والمختار
 والله اعلم **قوله** فانه له وجاء الم بكسر الواو والمد اصله الغمز ومنه وبقي في عنقه اذا غمز، واقبل له وجاء بالسيف اذا طعن به وجاء
 أنشيه غمزها حتى رطبهما ودفع في رعايتهان حبان المذكورة فانه له وجاء وهو الاخصاء وهي زيادة مدرجة في الخبر لم تقع الا في ظن ابن
 ابن ابي انيسة هذا وتفسير الوجاء بالاخصاء فيه نظر فان الوجاء رضى الانثيين والاخصاء رطبتهم واطلاق الوجاء على الصيام من مجاز المشابهة
 وقال ابو عبيد قال بعضهم وجاءهم الواو مقصور والاول اكثر وقال ابو زيد لا يقال وجاء الا فيما لم ير او كان قريب العهد بذلك واستدل
 بهذا الحديث على ان من لم يستطع الجماع والمطلوب منه ترك التزويج لانه ارشده الى ما ينافيه ويضعف دواعيه واطلق بعضهم انه يكره في
 حقه وقد قسم العلماء المرحل في التزويج الى اقسام الاول التائق اليه القادر على مؤنه الخائف على نفسه فهذا يندب له المكمل عند الجميع
 وزاد ما حنابلة في روايته انه يجب وبذلك قال ابو عوانة لا سفرائني من الشافعية وصرح به في صحيحه ونقله المصيصي في شرح مختصر الجويني
 وحجاً وهو قول حاد واتباعه ورد عليهم عياض ومن تبعه بوجهين احدهما ان الآية التي احتجوا بها خبرت بين النكاح والتسرى يعني قوله
 تعالى **فَوَاحِشَةً اَوْ مَا مَلَكَتْ اَيْمَانُكُمْ قَالُوا وَالتَّسْرَى** ليس واجباً اتفاقاً فيكون التزويج غير واجب اذا لم يقع التحريم بين واجب مندوب هذا
 الرد متعقب فان الذين قالوا بوجوبه قيل به بالمدافعة في التوقان بالتسرى فاذا لم يندفع تعين التزويج وقد صرح بذلك ابن حزم فقال
 وفرض على كل قادر على الوطئ ان وجب ما يزوجه به او يتسرى ان يفعل احدهما فان عجز عن ذلك فليكثر من الصوم وهو قول جماعة من السلف

وذا قسم المرحل في التزويج وما عليه الجمهور فان
 من يجب عليه النكاح ومن يندب في حقه

ابن مسعود يفتي اذ لقيه عثمان بن عفان قال فقال هكؤيا يا ابا عبد الرحمن قال فاستخلاه فلما دأى عبد الله ان يليست
لله حاجة قال قال لي تعال يا علقمة قال

الوجه الثاني ان الواجب عند العقد العقد لا الوطى والعقد مجزؤه لا يدفع مشقة التوفيق قال فما ذهبوا اليه لم يتناولوا الحديث وما تناوله الحديث
لما ذهبوا اليه كما قال وقد صرح اكثر المتألفين بوجوب الوطى فاندفع اليراد وقال ابن بطال احقر من لم يوجب له بقوله صلى الله عليه وسلم
لم يستطع فعله بالصورة قال فلما كان الصورة الذي هو عليه ليس بواجب فبطل ما ذهبوا اليه ولعلهم لم يلاحظوا الاستطاعة
ولا استحالة ان يقول القاتل اوجبت عليك كذا فان لم تستطع فأتدبك الى ذلك والمشهور عن احمد انه لا يجب للقادر التأتى الا اذا خشي العنت
وعلى هذه المراتبة اقصر ابن هبيرة وقال المازنى الذي نطوقه مذهب مالك انه مندوب قد يجب عندنا في حق من لا يملك من الزنا الا به
وقال القرطبي المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك الا بالتزويج لا يختلف في وجوب التزويج عليه
كما في الفقه قال الزبيدي ونقله الاتقان على ذلك مردودا ولكن يقلد في نقل مذهبه في ذلك، وعند اصحابنا الحنفية يكون الكناح واجبا عند
التوفيق فان تيقن الزنا الا به فرض وهذا ان ملك المهر والنفقة مع عدم خوف الجور والظلم والا فلا أثر تركه ويكون سنة مؤكدة في الاصح حال
الاقتدار اي القدرة على الوطى ومهر ونفقة قيا ثم يتركه ويثاب ان نوى تحصيله وولد او رجع في المهر وجوبه للمواظبة عليه ولا كفا على من
رغب عنه ويكون مكروها تحريم الخوف الجور فان تيقنه اي الجور حرمة ذلك، وقال النووي ان قصد به طاعة كاتباغ السنة وتحصيل ولد صالح
او عفة فرجه او عينه فهو من اعمال الآخرة يثاب عليه وهو للتأنيق له ولو خصيتا القادر على مؤنه افضل من التحلل للعبادة تخصينا للدين
ولما فيه من بقاء النسل والعاجز عن مؤنه يصوم والقادر غير التأنيق ان تحلل للعبادة فهو افضل من الكناح ولا فالكناح افضل له من تركه
لثلاث نفعه البطالة الى الفواحش، ام - وقد تعقب الكمال بن الهمام من اصحابنا قولهم التحلل للعبادة افضل فقال حقيقة افضل تنفى
كونه مباحا اذا كان افضل في المباح والحق انه ان اقترنت بنية كان ذا فضل والتجود عند الشافعي افضل لقوله تعالى وَسَيِّدًا وَحَصُورًا مَحْجِي
عليه السلام بعد ما تيان النساء مع القدرة عليه لان هذا محض الحضور وحشيد فاذا استدلل عليه بمثل حديث الترمذي اربع من سنن المسلمين
فذكر الكناح لمان يقول في الجواب لا انكر الفضيلة مع حسن النية وانما اقول التحلل للعبادة افضل فالاولى في جوابه التمسك بحاله عليه
السلام في نفسه وردة على من اراد من امتنا التحلل للعبادة فانه صريح في عين المنافع فيه اعنى حديث فمن رغب عن شئني فليس حتى فانه عليه
السلام رد هذا الحال رد اموكدا من تبرأ منه وبالحجة فالافضل في الانبياء لا يبا تحلل النفس انه افضل نظرا الى ظاهر عبادة او توجه
ولم يكن الله عز وجل يرعى لاشرف انبيائه الا باشرت الاحوال وكان حاله الى الوفاة الكناح فيحتمل ان يقره على تركه افضل مدحيا انه كان
حال محي عليه السلام افضل في شريعته وقد نمت الرهبانية في ملتنا ولوتعارضنا قد التمسك بحال نبينا صلى الله عليه وسلم تأمل
ما يشتمل عليه الكناح من تهذيب الاخلاق وغيره من الفوائد لم يكيد يقنع عز الجور بانه افضل من التحلل بخلاف ما اذا عارضه خوف جورا والاعمال
ليس فيه بل في الاقتدار مع اداء الفرائض والسنن وذكرنا انه انما التفتت به بنية كانه مباحا لان المقصود منه حيثن مجرد قضاء الشهوة و
حيثن العبادة على خلافه ثم قال واقل بل فيه فضل من جهة انه كان متفكرا من قضا عما بينا الطريق المشروع والعدل اليه مع ما يعطيه
من انه قد يستلزم انما لا فيه قصد ترك المعصية وعليه يثاب، ام - قال الحافظ وقد اختلف في الكناح فقال الشافعية ليس عبادة ولهذا
قد لم ينعقد وقال الحنفية هو عبادة والتحقيق ان الصورة التي يستحب فيها الكناح كما تقدم بيانها تستلزم ان يكون حيثن عبادة فمن نفى نظر اليه
في حد ذاته ومن أثبت نظر الى الصورة المحصورة، ام - وقال صاحب البدائع من اصحابنا وما ذكره (اي الشافعي) من كونه لا باحة والمحل فحن
لقول بموجبها ان الكناح مباح وحلال في نفسه لكنه واجب لغيره او مندوب ومستحب لغيره من حيث انه صيانة للنفس من الزنا ونحو ذلك على ما
بيننا ويجوز ان يكون الفعل لواحد حلالا بجهة واجبا او مندوبا اليه بجهة اذ لا تناقض عند اختلاف المجتهدين والله اعلم - قوله فاستحلوا الخ
على استحباب الاسراء بمثل هذا فانه مما يستحبه من ذكره بيز الناس قال النووي وفي صحيح البخاري فقال يا ابا عبد الرحمن ان لي اليك حاجة فقلنا وفي رواية لا يصح
فقال ابن التين وهو الصحيح نداءو يعني من الخوة مثل دعوا قال الله تعالى فلما اتلفت دعوا الله، انتم قولنا راي عبد الله ان ليست له حاجة
زادوا البخاري الى هذا قال العيني فلما راي عبد الله بغير عبد الله ان ليست له حاجة على عثمان الا هذا اي التزويج الكناح ويرى بنصب عبد الله اي فلما راي عثمان
عبد الله ان ليست له حاجة الهذا اي الخارج ومن هنا جاءت كلمة الا التي هي اداة الاستثناء وكلمة الى التي هي حرف الجر وانما هي في الاصل على كلمة الا في قوله الثاني على
التي هي اداة الاستثناء وكلمة الى التي هي حرف الجر وانما هي في الاصل على كلمة الا في قوله الثاني على

له حاجة يُسرّها قال أذن يا علقمة فأنتهيت اليه وهو يقول ألا تزوجك ، فالظاهر أن عبد الله فاعل رأى والضمير في ليست له عائش
على عثمان يعني لما رأى عبد الله بن مسعود أن ليست لعثمان حاجة ألا الترغيب في النكاح وهو ليس بما يحتاج إليه الأسرار والخلية قال أذن يا
علقمة فكان هذا القول وقعه في مقابلة قول عثمان حين استخلاه أن اليك حاجة والله أعلم - **قوله** فبحث فقال له عثمان الخ وهكذا هو
في رواية زيد المذكورة أنفأ أن مراجعة عثمان لابن مسعود في أمر التزويج كانت بعد استدعائه لعلقمة ووقع في رواية البخاري فأنتهيت إليه وهو
يقول أما لن قلت ذلك لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب الحديث وهذا يشعر بأن مراجعة عثمان كانت قبل استدعائه لعلقمة
قال الحافظ ويحتمل في الجمع بين الروايتين أن يكون عثمان أعاد على ابن مسعود ما كان قال له ليعلم استدعى علقمة لكونه فهم منه إرادة اعلام
علقمة بما كان فيه ، أم - قلت ظاهر سياق البخاري لا يساعد هذا الجمع كما بالكتف والله أعلم - **قوله** وعنى علقمة والأسود الخ قال النووي هكذا
هو في جميع النسخ وهو الصواب قال القاسمي ووقع في بعض الروايات أنادى علقمة والأسود وهو غلط ظاهر لأن الأسود أخو عبد الرحمن بن
يزيد كاعه وعلقمة عمها جميعاً وهو علقمة بن قيس **قوله** ريث أنه حدث يد من أجل الخ قال النووي هكذا هو في كثير من النسخ وفي بعضها
رأيت وهما صحيحان الأول من الظن والثاني من العلم - **قوله** أن نفراً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان في رواية ثابت وفي رواية حميد
الطويل عند البخاري جاء ثلاثة رهط إلى بيت زواج النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة إلى عشرة والنفر
من ثلاثة إلى تسعة وكل منهما السرجع لا واحد له من لفظه ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند عبد المرنأقي أن الثلاثة المذكورين هم علي بن
إبي طالب وعبد الله بن عمر بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن مردويه من طريق الحسن العدني كان علي في أناس من الأدواء من حمير
الشهوات فنزلت الآية في المائدة ووقع في أسباب الواحدى بغيا أسد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة
وهو أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وابوذر وسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حذيفة والمقادير وسلمان وعبد الله بن عمر بن العاص ومعتل بن مقرن في بيت عثمان
ابن مظعون فاتفقوا على أن يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا ينأوا على الفرس ولا يأكلوا اللحم ولا يقرطوا النساء ويحبوا ما لا يكرهون فإن كان
هذا محفوفاً احتمل أن يكون الـرهط الثلاثة هم الذين باشر السؤل فنسب ذلك إليهم بخوضهم نارة ونسب نارة للجميع كاشفاً أكثر ظهير
ويؤيد أنهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق سعد بن هشام أنه قد ما المدينة فإراد أن يسبع عقاره فيسبغ في سبيل الله فيجاهد
المرح حتى يموت فلقي ناساً بالمدينة فهموه عن ذلك وأخبروه أن رهطاً ستة أرادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاهم فلما
حدث ذلك راجع أمراته وكان قد طلقها يعني بسبب ذلك لكن في عبد الله بن عمر معهم نظر لأن عثمان بن مظعون مات قبل أن يجاهر
عبد الله فيما حسب **قوله** عن عمله في السراخ أى عبادته في البيت والمراد معرفة قد عادة وظائقه في كل يوم ليلة حتى يفعلوا ذلك ، كما
في المرافاة ، زاد في البخاري صحيح الطويل فلما أخبروا كأهم تقا لوها أى رأى كل منهم لها قليلة ، قال الأبقى إنما تقا لوها بالنسبة إلى فهمهم
أى قليلة عند شخص كثيرة في نفسها ، وفي البخاري أيضاً فقالوا وابن مخن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر
والمنع أن من لم يعلم محض قول ذلك له يحتاج إلى المبالغة في العيادة عسى أن يحصل مخالات من حصل له لكن قد بين النبي صلى الله عليه وسلم
أن ذلك ليس بلا زرع فأشار إلى هذا بأنه أشد خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية في جانب البر بوبية وأشار في حديث عائشة والمغيرة

فقال بعضهم لا أتزوج النساء وقال بعضهم لا أكل اللحم وقال بعضهم لا أتأمر على فراش فحمد الله وأثنى عليه فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصلي وإنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني **وحدثنني أبو بكر** ابن أبي شيبه قال فاعيد الله بن مبارك **رح** قال وحدثننا أبو بكر بن محمد بن العلاء واللفظ له قال أنا ابن مبارك عن معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل إلى صمتي أخري بقله أفلا أكون عبداً شكوراً أم - قال وفي الحديث من الفوائد تتبع أحوال الأكارم للتأسي بأفعالهم وإنما إذا تعدت معرفتهم من الرجال جازاً استشفاه من النسك **قوله** لا أتزوج النساء أم قال الأبي يحتل أن ذلك زهد منه لما يرى أنه شاغل عن كمال الجود قال المجتهد ما بال أيا من تزوج فيه على حاله **قوله** لا أكل اللحم أم يحتل أنه كناية عن الزهد عموماً وفي المستلزمات فقط قاله الأبي **رح** **قوله** لا تأمر على فراش أم ولو قيل لا تأمر **قوله** فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا وفي رواية البخاري فحياه اليوم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا قال الحفاظ ويجمع بأنه منع من ذلك عموماً جازاً مع عدم تعيينه خصوصاً فيما بينه وبينهم وفقاً لمعنى **قوله** ولكني أصلي **رح** وفي رواية البخاري أما والله إني لأخشى الله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر قال الحفاظ فيه إشارة إلى رد ما بنا عليه أمرهم من أن المغفرة لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره فأعلمهم أنه مع كونه لا يبالغ في التشديد في العبادة أخشى الله وأتق من الذين يشددون وإنما كان كذلك لأن المشدداً لا يامن من الملل بخلاف المعتدل فإنه يمكن الاستمراره وخير العمل ما دام عليه صاحبه قال وفيه أيضاً إشارة إلى أن العلم بالله ومعرفته ما يجب من حقه أعظم قدراً من مجرد العبادة البدنية والله أعلم قال البخاري **قوله** لكني أصوم إلى آخره في رواية البخاري استدراك عن محمد بن عوف أي أنا أخشاك الله فينبغي عز عنكم في الحقيقة أن أقوم في الرياضة إلى أقصى ملاء لكن اقتصدت أتوسط فيها فأصوم في وقت أفطر في آخر وأصلي بعض الليل وأرقد في بعضه وأتزوج النساء ولا زهد فيهن وكما الرجل أن يقوم بحقوق مع القيام بحقوق الله تعالى والتوكل عليه والتفويض إليه وهذا كله ليتقدي بن الأئمة أم **قوله** وأصوم وأفطر **رح** قال الأبي **رح** هو في جواب من قال لا أكل اللحم بيان مطابقتها أنه جعل قوله لا أكل اللحم كناية لإدامة الصوم فقال في الرد عليه لكني أصوم وأفطر والمطابقة في غيره واضحة **قوله** فمن رغب عن سنتي فليس مني **رح** قال الحفاظ المراد بالسنة الطريقة لا التي تقابل الفرض والرغبة عن الشيء أعارض عنه إلى غيره والمراد من ترك طريقتي وأخذ بطريقة غيري فليس مني ولعمري ذلك إلى طريق الرهبانية فاحتمل الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بأنهم يأمرون بما أنتم به وطريقة النبي صلى الله عليه وسلم الحنيفية السمحة فيفطر ليتقوا على الصوم وينام ليتقوا على القيام ويتزوج كسر الشهوة وأحاف النفس تكثير النسل **قوله** فليس مني إن كانت الرغبة بضرب من التأويل يندرج صاحب فيه فليس مني على طريقتي ولا يلزم أن يخرج من الملة وإن كان أعارضاً وتنطفاً يفيض إلى اعتقاد دار حجة عمله فمعه فليس مني على طريقتي لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر أم - قال الأبي وهو جرح الرهط المذكورين أن لم يقصدوا إكراههم ولا تحريكهم صلى الله عليه وسلم لم ير منه لهم جعله رغبة عن سنته فليس مني جرح إلا باعتبار الظاهر لا باعتبار قصد وقال عياض لقد تم أنه أجبرهم من أوجب الجحاح والحجة فيه أنه رد لقول كل أحد من الثلاثة وليس كل اللحم الصوم بواجب إنما يكون فيه حجة لو كان رد العدم الكاح فقط قلت أما الاحتجاج به للوجوب فلا ولو سلم أنه رد لحد من الكاح فقط لا أنه أمّا دل على تركه فإن تركه رغبة عن السنة وأما أنه يدل على إلزام الحكم أفضل من التحلل للعبادة فنسلم لأن هؤلاء قصدوا ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم أكد ذلك بأن خلافه رغبة عن السنة وفي الغم وقال الطبري فيلبي في الحديث الرد على من منع استعجال الحلال من الأطعمة والملابس وأكثر غليظ الثياب وخشن المأكل قال عياض هذا ما اختلف فيه السلف فمنهم من نحى إلى ما قال الطبري ومنهم من عكس أجبر بقوله تعالى أذْهَبُوا طَيِّبَاتِ لَكُمْ فِي حَيَاتِكُمْ إِنَّكُمْ بِنَاءَ قَالَ الْحَقَّانِ هَذَا الْآيَةُ فِي الْكُفَرِ وَقَدْ أَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَمْرِينِ قُلْتُ لَا يَدُلُّ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ أَنَّ كَانَ لِلْمَرَأَةِ الْمَدَامَةُ عَلَى أَحَدِ الصَّفَتَيْنِ وَالْحَقُّ أَنَّ مَلَامَةَ اسْتِغْنَاءِ الطَّيِّبَاتِ تَقْضِي إِلَى التَّرَفِّهِ وَالْبَطَرِ لَا يَأْمَنُ مِنَ التَّوَقُّعِ فِي الشَّهَوَاتِ لِأَنَّ مِنْ عَادَةِ ذَلِكَ قَدْ لَا يَجِبُ أَحْيَاناً فَلَا يَسْتَطِيعُ الْمُنْتَقَالُ عَنْهُ قِيَمُ فِي الْمَحْظُورِ كَمَا أَنْ مَنَعَ تَسَاوُلَ ذَلِكَ أَحْيَاناً يَفِضُّ إِلَى التَّطَعُّعِ الْمُنْبِي عَنْهُ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ مِثْرُ قَوْلِهِ تَعَالَى قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالتَّكْلِيفَاتِ مِنَ الرِّبَا قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الْفُحْشَ وَالْمُنْفَرِطَ وَالْمَلَأَ الْقَاطِعَ لِأَصْلَاحِهَا وَمَلَامَةُ الْفَرِيقَيْنِ مَثَلًا لِتَرْكِ التَّعَلُّقِ بِغَيْرِهَا إِلَى إِشَارَةِ الْبَطَالَةِ وَعَدَمِ النَّشَاطِ إِلَى الْعِبَادَةِ وَخَيْرُ الْأُمُورِ الْوَسْطُ وَفِي قَوْلِهِ أَنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ مَعَ مَا أَنْفَعْتُمْ إِلَيْهِ إِشَارَةٌ إِلَى ذَلِكَ **قوله** رسول الله أي لم يأت له في التبتل بل نهاه عنه **قوله** على عثمان بن مظعون أم كان عثمان من السابقين إلى الإسلام وكانت وفاته في ذي الحجة سنة اثنين من الهجرة وهو أول من دفن بالبقيع **قوله** التبتل أم قال العلماء التبتل هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله وصل التبتل القطع ومنه مريد التبتل وقاطعة التبتل لا تقطعها عن نساء زمانها ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة ومنه صدقة بتلة أي منقطعة

ولو اذن له لاختصاصنا وحديثي ابو عمران محمد بن جعفر بن زياد قال نا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب ان زهري عن
سعيد بن المسيب قال سمعت سعدا يقول رد علي عثمان بن مظعون التبتل ولو اذن له لاختصاصنا حديثنا محمد بن
قال نا حجين بن المثنى قال نا ليث عن عقيل عن ابن شهاب انه قال اخبرني سعيد بن المسيب انه سمع سعد بن ابي قاص
يقول اراد عثمان بن مظعون يتبتل فقهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو اجاز له ذلك لاختصاصنا

عن تصرف ما لكما قال للطبري التبتل هو ترك لذات الدنيا وشهواتها والا تقطع الى الله تعالى بالقرع لعبادته وقوله رد عليه التبتل معناه
فهاه عنه، قال تقو الدين غي عن التبتل هنا واسره في قوله تعالى وتبتل الى الله تبتلا ووجه الجمع ان المنى عنه غير المأمورية فلا تقارض
فالمنى عنه ترك النساء وما انضم اليه من الغلو والدين مما هو داخل في جنب التطوع والمأمورية ملازمة العبادة ولا كثر من قيام الليل وتزيتل
القرآن ولوريقصد به ترك النساء فقد كان الكناح موجودا مع ذلك ام - وقد نشر الآية فهاه نقلا لخلص له اخلاصا وهو تفسير معنى
والا فاصل التبتل لا تقطع والمخفف انقطع اليه انقطاعا لكن لما كانت حقيقة الانقطاع الى الله انما تقع باخلاص العبادة له فشرها بذلك
واما رد صلى الله عليه وسلم التبتل والاختصاص فقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلوه انه كانت المانوية والمترهبة من النصاري
يتقربون الى الله بترك الكناح وهذا باطل لان طريقة الانبياء عليهم السلام التي ارتضاها الله للناس هي اصلاح الصبيغة ودفع اعوجاجها
لاسلخها عن مقتضياتها، قال وليس الامر كما ظنه قوم فروا الى الجيال وتركوا مخالطة الناس راسا في الخير والشر وصاروا بمنزلة الوحش
ولذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم التبتل وقال ما بعثت بالمرهانية وانما بعثت بالملة الحقيقية السخية لكن الانبياء عليهم السلام
امر حابيل الاتفاقات وان لا يبلغ بها حال المتقدمين في الرفاهية كمكوك العجم ولا ينزل بها الى حال سكان شواحق الجبال للاحقين بالوش
وههنا قياسان متعارضان احدهما ان التزقه حسن ليعجم به المزاج ويستقيم به الاخلاق ويظهر به المعاني التي استأذنه الادعي من سائر بني
جنسه والغباء والعجز ونحوها تنشأ من سوء التدبير وثانيهما ان التزقه قبيح لاحتياجه الى منازعات ومشاركات وكذا وتعجب اعراس عنز
الغبية اهل لتدبير الآخرة ولذلك كان المرضي التوسط وابقاء الاتفاقات وضم الامور معها ولا كاد وانما زهره للتوجه الى الجحيم ام
وهذه هي الطريقة المثلى والسبيل التي هي قوم قول له ولو اذن له لاختصاصنا الخ من الاختصاص وهو الشق على الاثنين وانزاعهما، والاختصاص في
الادعي حرام صغيرا كان او كبيرا وامافي غير بني آدم فقال القرطبي ممنوع في الحيوان الا لمنفعة حاصلة في ذلك كتطبيب الجمل او قطع ضرره عنه وقال
النوري يحرم خصاء الحيوان غير المأكول مطلقا واما المأكول فيجوز في صغيرة دون كبيرة، قال الحافظ وما اظن يدفع ما ذكره القرطبي من اباحه
ذلك في الحيوان الكبير عند الالة الضرر واما قوله في حديث الباب ولو اذن له لاختصاصنا وكان الظاهر ان يقول لتبتلنا فقال الحافظ يحتمل
ان يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة فبر عنه المروي بالتبتل لانه ينشأ عنه فذلك قال ولو اذن له لاختصاصنا ويحتمل عكسه وهو
ان المراد يقول سعد ولو اذن له لاختصاصنا لفعلا فعل من يختص وهو الانقطاع عن النساء قال الطبري التبتل الذي اراده عثمان بن مظعون
تحريم النساء والطيب كل ما يلبس به فلهذا نزل في حقه يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات مما آتاه الله لكونه قد تقدم في الحديث السابق
قبل هذا تميمته من اراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن وافقه وقال الطبري قوله ولو اذن له لاختصاصنا كان الظاهر ان يقول ولو اذن له لتبتلنا
لكنه عدل عن هذا الظاهر الى قوله لاختصاصنا لارادة المبالغة اي لبالغنا في التبتل حتى يفضي بنا الامر الى الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص
لانه حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص ويؤيده توارده استئذان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
كما في هدية وابن مسعود وغيرهما واما كان التمييز بالخصاء ابلغ من التعبير بالتبتل لان وجود الكاكة يقتضي استمرار وجود الشهوة ووجود الشهوة
ينا في المراد من التبتل فيتعين الخصاء طريقا الى تحصيل المطلوب وغايته ان فيه الماعظية في العاجل يتغفر في جنب ما يندفع به في الاجل فهو
كتقطع الاصبع اذا وقعت في اليد كالكلة صيانة لمقيدة اليد وليس الهلاك بالخصاء محققا بل هو ادوية ككثرة وجوده في البهائم بقاءها على
هذا فالحكمة في منعهم من الاختصاص ارادة تكثير النسل ليستمر بها الكفار واللو اذن في ذلك لأوشك توارده هو عليه فينقطع النسل فيقتل
المسلمون بانقطاعه وتكثر الكفار فهو خلاص المقصود من البعثة المحمدي، كذا في الفهم، قلت والمتعين عندي في شرح الحديث هو الاحتمال الاول
الذي ذكره الحافظ اعني ان المروي قد عبر عن الاختصاص بالتبتل توسعا، وقد نقله العلامة العيني عن الحافظ العلق في حيث قال وقال شيخنا
زين الدين رحمه الله بالجواب الصحيح انه لو وقع اذن من النبي صلى الله عليه وسلم فيما سأل عنه عثمان بن مظعون من التبتل لحاز لهم الاختصاص لا
استيذان عثمان في التبتل كانت صورية استيذاننا في الاختصاص كما هو مبين في حديث عائشة بنت قدامة بن مظعون عن ابيها عن اخيه

نا عبد الصمد بن عبد الوارث قال نا حارب بن ابي العالى قال نا ابو الزبير عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة فذكر مثلها غير انه قال فأتى امرأته زينب هي تمس منبئة ولم يذكر في صورة شيطان فحدثني سلمة بن شبيب قال نا الحسن بن اعيان قال نا معقل عن ابي الزبير قال قال جابر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا احكم اعجبت المرأة فوقعت في قلبه فليبعها فان ذلك يرد ما في نفسه **باب** شأنا من عبد الله بن منير الهمداني قال نا ابي وكيع وابن ابي شير عن اسماعيل بن قيس قال سمعت عبد الله يقول كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء فقلنا الا نستخصم فيها ناعن ذلك ثم رخص لنا ان نترك المرأة بالشوب

بصلاحه انه قال وصفت لي امرأة فوقعت في نفسي فمهر بزوجها قال قد ذكرت الحديث فقلت بمد قوله فاذهب الله سبحانه ما وقع في نفسي منها والحديث يدل على راجحية الكساح لان به تحصل الملكة من مدلول الحديث لعدم تفصيل الصورة ذلك وكان الشيخ يقول اذا واقع الرجل اهله لذلك فلا ينبغي ان يستخصم التي رأى ولا يتخيّلها لان المراد من فعل ما دل عليه الحديث اذهب ما يحل في نفسه من الذي رأى فانما تصورها وتخيّلها فربما نلذه تعلّقاً **قوله** اعجبت المرأة الخ اي استحسنها لان غاية رؤية المتخبي متساوية استحسانه **قوله** فليبع الخ بكسر الهماء اي فليقص **باب** كساح المتعة وبيان انه ايج ثم نسخ ثم ايج ثم نسخ واستقر بحريمه الى يوم القيامة **قوله** عن اسماعيل الخ هو ابن ابي خالد وقيس هو ابن ابي حازم وعبد الله هو ابن مسعود رضي الله عنه **قوله** ليس لنا نساء الخ اي ونحن نشتبهن وهذا يدل على كمال شجاعتهم ورجولتهم وقوة قلوبهم وتوكلهم على ربهم **قوله** الاستخصم الخ اي الا نستدعي من يفعل بنا الخصاص ونعالج ذلك بانفسنا اي حتى نتخلص من شهوة النفس وسوسة الشيطان **قوله** فتها ناعن ذلك الخ هو في تحريم بلاء خلاف في بني آدم لما تقدم في الباب السابق قال المحافظ وفيه ايضا من المفاسد تعذيب النفس للتشويه مع ادخال الضرر الذي قد يقض الى الهلاك وفيه ابطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وكفر بالنعمة لان خلق الشخص رجلاً من النعم العظيمة فاذا ازال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال **قوله** ان نكح المرأة بالشوب الخ يعنى المتعة فيه اطلاق الكساح على المتعة في الجملة وهكذا ورخ اطلاق التزويج والكساح عليها في غير حديث كما يظهر من مراجعة كنز العمال وغيره والعلماء ايضا لا يجازون عز التزويج بكساح المتعة فالصواب عندي ان المتعة هو الكساح الموقت كمانه عليه صفة البداء من اصحابنا حيث قال فلا يجوز الكساح للموقت وهو كساح المتعة وانه نوعان احدهما ان يكون بلفظ المتعة والثاني ان يكون بلفظ الكساح والتزويج وايقوع مقدمهما اما الاول فهو ان يقول اعطيك كذا عطان اتمتع منك يوماً او شهراً او سنة ونحو ذلك وانه باطل عند عامة العلماء واما الثاني فهو ان يقول اترؤجك عشرة ايام ونحو ذلك وانه فاسد عند اصحابنا الثلاثة والجمهور وقال زفر الكساح جائز وهو مؤبد الشرط باطل وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال اذا ذكرنا من المدة مقدار ما يعيشتان الى تلك المدة فالكساح باطل الى تلك المدة في الغالب يجوز الكساح كأخص ذلك الابد وجه **قوله** انه ذكر الكساح وشرط فيه شرطاً فاسداً والكساح لا تبطله الشروط الفاسدة فيطل الشرط وبقي الكساح صحيحاً كما اذا قال اترؤجك الى ان اطلقك الى عشرة ايام ولنا انه لو جاز هذا العقد لكان لا يجوز ما ان يجوز مؤبداً لا سبيل الى الاول لان هذا معنى المتعة الا انه عبر عنها بلفظ الكساح والتزويج والمعتبر في العقود معانيها لا اللفاظ كالكفالة بشرط اداء الاصيل وانما حاله لوجود معنى المحالة وان لم يوجد لفظها والمتعة منسوخة ولا وجه للثاني لان فيه استحقات البضع عليها من غير رضاها وهذا لا يجوز واما قوله اني بالكساح فدخل عليه شرطاً فاسداً فهو منوط بل اني بالكساح مؤقت والكساح المؤقت كساح متعة والمتعة منسوخة ام - وتعبه الشيخ ابن الهمام ويخرج قول زفر حيث قال ومقتضى النظر ان يترجم **قوله** لان غاية الامر ان يكون الموقت متعة وهو منسوخ لكن نقول المنسوخ معنى المتعة على الوجه الذي كانت الشرعية عليه وهو ما ينتج العقد فيه بانتهاء المدة ويتلاشى وانما لا اقول به كذلك وانما اقول ينبغي اعتدالاً ويلغى شرطاً لتوقيت تحقيقه الغاء شرط التوقيت هو اثر النسخ بخلاف ما لو عقد بلفظ المتعة واراد الكساح الصحيح المؤبد فانه لا ينعقد وان حضره الشهود لانه لا يفيد ملك المتعة كلفظ الاحلال فان من احل لغيره طعاماً لا يملكه فلا يصح مما راعى معنى النسخ كما مر - ام لمختصاً قلت لم يظهر الجواب عن قول البدارع ان فيه استحقات البضع عليها من غير رضاها وايضاً قول الشيخ ابن الهمام ان الغاء شرط التوقيت هو اثر النسخ يرد **قوله** صلى الله عليه وسلم من كان عند منهن شئ فيدخل سبيلها في حديثه الربيع بن سبرة عن ابيه عند المؤقت ولم يعرف في شئ من الاثبات ان استمتاعهم رضي الله عنهم كان مختصراً في لفظ المتعة ونحوه بل حديث ابن مسعود ظاهر في ان المتعة التي باشرها من باشر من الصحابة انها كانت كساحاً او اجل عن الكساح للمؤقت وهكذا وقع في حديث سبرة عند ابن جبرين بلفظ فترؤجتها ببردى كما في كذا وفي احكام القرآن للخصاص باسناده من حديث سبرة ولا يستلزم

باب كساح المتعة وبيان انه ايج ثم نسخ ثم ايج ثم نسخ واستقر بحريمه الى يوم القيامة

قوله كساح في الخرج الموقت انه فاسد او لا بل ينعقد صحيحاً ويطالب الشرط

الترجيح عندنا، اللهم إلا أن يقال إن أثر النسخ المذكور هو إلغاء شرط التوقيت، إنما يظهر في ألا تكون الموقتة التي تنعقد بعد نزع المتعة لا قبله والله أعلم، قال صاحب العناية واستشكل هذه المسئلة يعني إبطال النكاح الموقت رأساً كما هو مذهب الجاهليين إذا شرط وقت العقد أن يطلعا بعد شهر فإن النكاح صحيح والشرط باطل ولا فرق بينهما وبين ما نحن فيه وأجيب بأن الفرق بينهما ظاهر لأن الطلاق قاطع للنكاح فاشتراطه بعد شهر لينقطع به دليل على وجود العقد مؤثراً ولهذا لو مضى الشهر لم يبطل النكاح فكان النكاح صحيحاً والشرط باطلاً وأما صورة النزاع فأنما هو في النكاح لا في قاطعه ولهذا لو صح التوقيت لم يكن بينهما بعد معنى المدة عقد كما في الإجارة، أم - فالإجارة عقد موقت بدليل أن المتأجير يبطلها والنكاح عقد مؤثراً فالترجيح يبطله لأن انعقاد العقد بلفظ يتضمن المنع من الانعقاد معتنع كما أفاده صاحب البدائع وبالحجة فالمتعة التي أباحها الشارع في الأول ثم حرّمها تحريماً مؤثراً كان هو النكاح الموقت بخضرة الشهود كما يدل عليه حديث سليمان بن يسار عن أم عبد الله ابنة أبي شيبة عن رجل من أصحاب أبي النبي صلى الله عليه وسلم في قصة له عند ابن جرم فيه فشارطها واشهد على ذلك عدلاً ثم قال في آخره فعلته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يزل يفتننا عنه كما في كثر العمال، وذكر الأبي في شرح صحيح مسلم في قضية عمر بن حريث أنه تمتع بامرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعام ذلك حتى لحقاً فمعه فبلغه ذلك ندعها فأسألتها فقالت نعم قال من شهد قال عطاء بن أبا رباح وأما ما أفاده فقالت أمها وأخاها فقال فهل لا غيرها فنفى عن ذلك ويظهر قليل كما يشير إليه قول ابن مسعود في حديث الباب أن نكح المرأة بالثوب وكذا وقع المتعة بالثوب في قصة سبرة بن معبد الكلبية في الباب وسأني أيضاً في حديث جابر كنا نستمع بالقبضة من التمر الدقيق، وهذا التعلل في المهر إنما هو مقتضى قلة الانتفاع بها، قال الإمام الحصاص رحمه الله ولما كانت المتعة اسماً للتمتع القليل كما قال تعالى إنما هذا الحيوة الدنيا متاع يعني نفعا قليلاً يسمى الواجب بدلا لطلاق متعة بقوله فَمَتَّعُوهُمْ وقال تعالى وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ لانه أقل من المهر علنا ما أطلق عليه اسم المتعة أو المتاع فقد أريد به التقليل وأنه نذر يسير لا يضاف إلى ما يقتضيه العقد يوجب فالتكاح الموقت أو المتعة عندى مرتبة بزرخية بين النكاح المطلق و السفاح المحض واليه أشير فيما ذكره ابن عبد البر عن عمارة مولى الشريش سألت ابن عباس عن المتعة أسفح هي أم نكاح فقال لا النكاح إلا سفاح قلت فما هي قال المتعة كما قال الله تعالى قلت وهل عليها حيضة قال نعم قلت ويتوارثان قال لا، ويؤاخذ في الاعتداد بالحيضة ما في مصنف عبد المطلب عن جابر قال كنا نستمع بالقبضة من التمر الدقيق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى نفي عمران من كنا نعتد من المستمتع منهن بحيضة وعلى هذا فالمتعة أو النكاح الموقت لم يكن سفاحاً حصراً وإن كان قريباً منه ولا نكاحاً مطلقاً كما هو الظاهر فإن النكاح ما شرع لا قبضه الشهوة بل لا غرض ومقاصد يتوصل به إليها واقتضاء الشهوة بالمتعة لا يقع وسيلة إلى المقاصد وسر المسئلة كما قال بعض فضلاء عصرنا المصريين إن الفطرة تسوق كل ذكر لإهية النسل إلى الاتصال بالأنثى وكل أنثى إلى الاتصال بالذكر ليزدوجا وينتجبا ولا احصان عبارة عن الاختصاص الذي عينه هذه الداعية الفطرية أن نذهب كل مذهب فينصل كل ذكر بأنثى امرأة وأنثى بكل امرأة بأنثى رجل وأنثى بأن يكون غرض كل منهما المشاركة في سخم الماء الذي تفرزه الفطرة لا يثار اللذة على المصلحة فإن مصلحة البشران تكون هذه الداعية الفطرية سائقة لكل فرد من أفراد الجنس لأن يعيش مع فرد من الجنس الآخر عبثة الاختصاص لتتكون بذلك البيت ويتعاون الزوجان على تربية أولادها فإذا انتفى قصد هذا الاحصان انحصر طاعة الداعية الفطرية في قصد سخم الماء وذلك هو الفساد العام الذي لا تحصر مصائبه في مجموع الأمة نعم إن الرجل فاعقد على امرأة خلية نكاحاً مؤقتاً وأقام معها ذلك الزمن الذي عيّنه ذلك أهون من تصديده للزنا بأية امرأة يمكنه أن يستقبلها، فالمتعة بالنكاح الموقت لا يقصر الاحصان وقت المسافحة بل يكون قصد الأول المسافحة فإن كان هناك نوع ثامن احصان نفسه ومنعها من التعلل في ومن الزنا فإنه لا يكون فيه شيء ما من احصان المرأة التي تؤثر نفسها كل طائفة من الزمن لرجل فتكون كما قيل مرة حدثت بصو الحاجة + فتلقها رجل رجل، أم - وحينئذ فالمتعة والنكاح الموقت كان نكاحاً قائماً قد حرّم تحريماً مؤثراً بعد الإباحة وكان لا يفيد الاحصان ولا يثبت به أحكام الطلاق والمواشيء المحققة التي تثبت بالنكاح وإن كان لشره بالنكاح من وجه وهكذا المرأة المستمتع منها كانت زوجة ناقصة لا يثبت لها جميع أحكام الزوجة الكاملة ومن ههنا يظهر لك أن قوله عز وجل لا على أدفائهم وأما ملكك أيما هم ولا أنهم غير مملوكين فمن البتة ذلك فأولئك هم العادون لم يكن صريحاً في إبطال المتعة وتحريمها فإن المرأة المستمتع منها لا يمتنع أن تكون أختة في الأنواع لبعض معاني الزوجية كما قرأنا من إطلاق النكاح والترجيح على المتعة وتلبسها بأمر تفرق بها الزنا المحرّم وكيف يقال إن الآية المذكورة صريحة في تحريم المتعة مع أن الآية مكّية ولم يقل أحد من العلماء فيما بلغنا بتحريم المتعة قبل خيبر وإن اختلفت أقوالهم فيما بعدها وأما ما أخرجه الترمذي وغيره من طريق محمد بن كعب عن

ابن عباس قال إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقبل البذل ليس له فيها معرفة في تزوج المرأة بقدر ما يقيم فتحفظ له متاعه لنقل
له شأنه حتى نزلت هذه الآية **أَلَا عَلَى الرُّسُلِ أَنْ يَهْدُواكُمْ إِلَى مَا صَلَّيْتُمْ** أيما ثم قال ابن عباس فكل فرج سواها حرام فقال الحافظ أسأله وضعيف هو
شاذ ومخالف لما ساقى من عللة إباحتها، أم وإيضاح هذه الرعايات معارضة بالرعايات الصحيحة في أن المتعة كانت في أولها حراماً للهجرة مع أت
الركية التي أشار إليها مكية وما تحرم المتعة فقد ثبت بأخبار صحيحة شهيرة تلفتها الأمة بالقبول ووقع الاجماع عليه بعد وقوع الخلافات من
البعض القليل كما ساقى والذي تحصل من مجموع الرعايات والله سبحانه وتعالى أعلم هو أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يرخص أصحابه
فيها في بعض الفترات ثم هاهنا عنها شيئاً مؤيداً استحتماً وإن الرخصة كانت للعلل عشرة اجتناب الزنا مع البعد عن نساء ثم قوة أمرهم
فكانت من قبيل ارتحاب أخف الضرين وأهون البليتين ويرى أهل السنة أن الرخصة في المتعة مرة أو مرتين يقرب من التدريج في منع
الزنا منعاً باتاً كما وقع التدريج في تحريم الخمر وكلتا الفاحشتين كانتا في شيتين في الجاهلية ولكن نشأ الزنا كما كان في الأماء دون الجاهل فاستل
الإباحة ثم التحريم المؤبد إنما هي من محاسن الشريعة الحميدة وكما حل حكمته شارحاً والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** ثور عبد الله يأتى الله
آمنوا الخ قال ابن القيم في الهدى قراءة عبد الله هذه الآية عقيب هذا الحديث تحتل أمرين أحدهما الرد على من يجرمها وأنها لو لم تكن من الطيات
لما أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني أن يكون أمداً آخر هذه الآية وهو الرد على من أباحها مطلقاً وأنه مضعف فأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام إنما رخص فيها للضرورة وعند الحاجة في الغزو وعند عدم النساء وشد الحاجة إلى المرأة فمن رخص فيها في المصير مع كثرة النساء
واسكان المكاح المعتاد فقد اعتدى والله لا يجب المعتدين قال الحافظ رحمه الله تعالى شاهدان بسعود هذه الآية هما بشعره أنه كان يرى يجوز
فقال القرطبي لعله لم يكن حيث بلغه الناسخ فبلغه فرجع بعد ثلث يوفيق ما ذكره الأسما عيسى أنه وقع في رواية ابن معاوية عن إسماعيل بن أبي
خالد ففعله ثم ترك ذلك قال وفي رواية لابن عيينة عن إسماعيل ثوراء تحريمها بعد في رواية معمر بن سليمان ثم نسخ كذا في الفتح **قوله** قال
سمعت الحسن بن محمد الخ أي ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه **قوله** من جابر بن عبد الله وسلم بن الأكوع الخ قال الحافظ وقد ذكرهما الحسن بن محمد
جميعاً لكن روايته عن جابر أشهر **قوله** من جابر بن عبد الله رضي الله عنه **قوله** من جابر بن عبد الله رضي الله عنه **قوله** من جابر بن عبد الله رضي الله عنه
البحاري قال كان في جيش فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** من جابر بن عبد الله رضي الله عنه **قوله** من جابر بن عبد الله رضي الله عنه
عن الحسن بن محمد عن سلمة بن الأكوع وجابر الخ قال المازري كذا ابن مهران وإنما سقط الحسن بن محمد عند المجلودي استقاطه وهم لأن الحنفية
حاشيت الحسن **قوله** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانا الخ قال النورى يحتل أنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومناذيه كما صرح به في الرواية الأولى ويحتمل أنه
صلى الله عليه وسلم ثم عليه فقال لهد ذلك بلسانه **قوله** وإلى بكر وعمر الخ هذا محمول على أن الذي استمتع في عهد أبي بكر وعمر لم يبلغه النسخ حكماً
سياق **قوله** بالقبضة من التمر بضم الفاء فتحها والضم أنعم قال الجوهري القبضة بالضم ما قبضت عليه من الشيء يقال أعطاه قبضة من
سويق أو تمر قال ودبها فتح **قوله** حتى عنها عمر في شأن عمر بن حريث الخ وقصة عمر بن حريث أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه بهذا الإسناد

عن الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه سبرة أنه قال أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة فانطلقت أنا ورجل من أمراء من بني عامر كما نكحوا بكرة عيطاء فصرخنا عليها أنفسنا فقالت ما تعطى فقلت ردائي وقال صاحبى ردائي وكان رداء صاحبى جرد من ردائي وكنت أشب منه فإذا نظرت إلى رداء صاحبى عجبها وإذا نظرت إلى أعجبتهما ثم قالت أنت ردائي فكيف ينبغي فمكثت معها ثلاثاً ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عند شيء من هذه النساء التي يمتنع فليخل سبيلها محلثاً أبو كامل فضيل بن حسين الجعدي قال ناشر بن أبي مفضل قال ناعام بن عزة عن الربيع بن سبرة أن أباة غزاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتم مكة قال فاقمنا بها خمس عشرة ثلاثين بين ليلة ويوم فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي ولي عليه فضل في الجبال وهو قريب من الدمامة مع كل واحد منا بردى فبردي خلق وأما برد ابن عتي فبردي جدي غص حتى إذا كنا بأسفل مكة أو بأعلىها فلتقنا فتاة مثل البكرة العنطنة فقلنا هل لك أن يستمتع منك أحدنا قالت ما ذلتين لأن فشر كل واحد يرد ففعلت تنظر إلى الرجلين ويراها صاحبى ينظر إلى عطفها فقال أن يرد هذا خلق وبردي جدي غص فتقول برد هذا لأبأس به ثلاث مرار ومرة ثم استمتعت منها فلم أخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم حلثنا أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي قال نا أبو النعمان قال نا وهيب قال نا عامرة ابن غزاة قال حدثني الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح إلى مكة فذكر لي مثل حديث بشر زاد قالت وهل يصح ذلك وفيه قال أن يرد هذا خلق ثم حلثنا محمد بن عبد الله بن غدير قال نا أبي قال نا عبد العزيز بن عمر قال حدثني الربيع بن سبرة الجعفي أن أباة حدثنا أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أيها الناس إني قد كنت أدنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك اليوم القيامة فمن كان عند منهن شيء فليخل سبيله

على إجماعهم على نسخ المتعة إذ غير جائز حظراً إباحة النبي صلى الله عليه وسلم إلا من طريق النسخ أم قوله عن الربيع بن سبرة أن هو بفتح السين المهملة واسكان الباء الواحدة قوله كما نكحوا بكرة عيطاء أم أبا البكرة في الغنية من الأهل أو الشابة القوية وأما العيطاء فبفتح العين المهملة واسكان الياء المثناة تحت ويطاء مهملة وبالمدة وهي الطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام والعيطاء بفتح العين والياء طول العنق قوله من النساء التي يمتنع أي يمتنع بها فحذف بها للدلالة على الكراهة عليه أو وقع يمتنع موقع يباشرها وحذف المقول تأمل المنزلة قوله فليخل سبيلها أم قال السدي روى بالتدكير أي سبيله على اعتبار لفظ شيء وبالتأنيث على اعتبار أن المراد به المرأة قوله وهو قريب من الدمامة بفتح الدال المهملة وهي القبة والصورة قوله فبردي خلق بفتح اللام أي قريب من البالي قوله جدي غص أم هو قوله العنطنة أي بعين مهملة مفتوحة وبوزن مفتوحين ويطاين مملتين الأولى ساكنة قال عياض وفي مختصر العين والطويلة العنق مع حسن قوام في بطن العيطاء قوله ينظر إلى عطفها أم بكسر العين أي جانبها وقيل من رأسها إلى وركها قوله عام الفتح أم صحيح في أن تحريم المتعة قد وقع في عام الفتح وسيأتي بسط الكلام عليه فانظر قوله خلق عم أم بضم مفتوحة وحاء مهملة مشددة وهو البالي ومنه الكتاب إذا بلى وجرس قوله وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة أم في هذا الحديث التصريح بالمنسوخ والتأنيث في حديث واحد من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كحديث كنت نهيكم عن زيارة القبور فزوروها وفيه التصريح بتحريم نكاح المتعة إلى يوم القيامة وأنه يتعين تأويل قوله في الحديث الثاني أنهم كانوا يمتنعون إلى عهد أبي بكر وعمر على أنهم لم يبلغهم التأنيث كما سبق وقد اختلف السلف في نكاح المتعة قال ابن المنذر جاء عن الأول الرخصة فيها ولا أعلم اليوم أحداً يحرمها إلا بعض الرافضة ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله وأحجم المجيزون بظاهر قوله تعالى فما استمتعتم به منهن فأنزلهن أزواجاً مطهرة ولا استدلال بها من ثلاثاً وأوجه أحدها أنه ذكر الاستمتاع ولم يذكر النكاح ولا استمتاع والتنع واحد والثاني أنه تعالى أمر بآيتاء الأجر وحقيقة الأجرة والمتعة عقد الأجرة على منفعة البضع والثالث أنه تعالى أمر بآيتاء الأجر بعد الاستمتاع وذلك يكون في عقد الأجرة والمتعة فالما المهر فاشا يجب في النكاح بنفس العقل في نكاح الزوج بالمهر ولا يشترط أن يكون من الاستمتاع فدللت الآية الكريمة على أجازة عقد المتعة وأيت واستدلوا لهم بما تأخر في قراءة آية فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى وكذلك قرأ ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم قال صاحب البائع ولنا الكتاب السنة والإجماع والعقول أما الكتاب الكريم فقوله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون لا على الفروج ولا على أموالهم ولا على أنفسهم فكذلك قالوا لا يجوز نكاح أحد شيئين والمتعة ليست بنكاح ولا بملك يمين فيبقى على التحريم والدليل على أنها ترفع من غير طلاق ولا فرقة ولا جري التوارث

بسط الكلام في الدليل على تحريم المتعة والجواب عما قيل به الشيعة

بينهما قد اختلفا ليست بخارج فلو تكن من زوجة له وقوله تعالى في آخر الآية فمن اتيته ذلك فاولئك هم الفاحشون سمي منتهى ما اولد ذلك
 عاديا قد اختلف على حرمته الوطى بدون هذين الشئين وقوله عز وجل ولا تفرحوا ففرحوا ففرحوا على البغاة وكان ذلك منهم اجارة الامام عن الله
 عز وجل عز ذلك وسماه بقاء ذلك على المحرمه واما السنة فما روى عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منى عن متعة النساء يوم خيبر وعن
 اكل لحوم الحمل والنسوة وعن سيرة الحمقى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منى عن متعة النساء يوم فتح مكة ومن عبد الله بن عمر انه قال نحل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحوم الحمل الهلية وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قاضيا بين الركن المقام
 وهو يقول ان كنت اذنت لك في المتعة فمن كان عنده شيء فليفارقه ولا تأخذوا مما آتيتكم من شيء فان الله قد حرمها الى يوم القيامة واما
 الاجماع فان الامة بأسرها امتنعوا عن العمل بالمتعة مع ظهور الحاجة لها والحق وانما المعقول فهو ان المتكاح ما شرعه لا تقتضاه الشهوة بل
 لا غرض ومقاصد يتوصل بها اليها واقتضاء الشهوة بالمتعة لا يقع وسيلة الى المقاصد فلا يشترط واما الآية الكريمة فينبغي قوله فما استمتعتم به منهن
 اى في المتكاح لان المذكور في اول الآية وآخرها هو المتكاح فان الله تعالى ذكر اجناسا من المحرمات في اول الآية في المتكاح واما ما روي
 بالمتكاح بقوله عز وجل واصلوا فيكم ما واصلوا فيكم اني تبتغوا بما لا لكم اى بالمتكاح وقوله تعالى محصيات غير مستأجرات اى متناكحين غير
 وقال تعالى في سياق الآية الكريمة ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصيات ذكر المتكاح لا الاجارة والتمتع فيصير قوله فاما استمتعتم
 به الى الاستمتاع بالمتكاح واما قوله حتى الواجب اجرا فمهر في المتكاح يسمى اجرا قال الله عز وجل فانكحوهن باذن اهلهن واتوهن اجورهن
 اى مهورهن وقال سبحانه وتعالى يا ايها النبي اذا احللتك لك الزواجك اللاتي آتيت اجورهن وقوله امر تعالى بايتاء الاجر بعد الاستمتاع
 بمن والمهر يجب بنفس المتكاح ويؤخذ قبل الاستمتاع قلنا قد قيل في الآية الكريمة تقديم وتأخير كانه تعالى قال فاتوهن اجورهن اذا استمتعتم
 به منهن اى اذا اردتم الاستمتاع بمن كقوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن ليعلمن انهن حلال لغيركم اى اذا اردتم تطلق النساء على انه
 ان كان المراد من الآية الاجارة والتمتع فقد صاروا منسوخة بما تلوكم من الآيات وروينا من الأحاديث واما القراءة التي ينقلونها عن عثمان
 تقدم من الصحابة فهي شاذة قال ابن جرير رحمه الله وقد دللنا على ان المتعة من غير المتكاح الصحيح حرام في غير هذا الموضع من كتبنا بما
 ائتمرنا عن اعادته في هذا الموضع واما ما روى عن ابن بن كعب وابن عباس من قراءة فاما استمتعتم به منهن الى اجل مسمى فقراءة بخلاف
 ما جلت به مصاحف المسلمين غير جازة لان الحق في كتاب الله تعالى شيئا لو ايت به الخبر القاطع العدم عن من لا يجوز خلافه ام وقال
 الشيخ ابو بكر الرازي لا يجوز ان يشأت الاجل في التلاوة عند احد من المسلمين فالاجل اذا غير ثابت في القرآن ولو كان فيه ذكر لاجل لماد الايقين
 على متعة النساء لان الاجل يجوز ان يكون داخل على المهر فيكون تقديره فما دخلتم به منهن بمهر الاجل مسمى فاتوهن مهورهن عند حلول الاجل
 وفي نحو الآية من الدلالة على ان المراد المتكاح دون المتعة كما تقدم وقال الشوكاني واما قراءة ابن عباس وابن مسعود وابي بن كعب سعيد
 ابن جبيرة فاستمتعتم به منهن الى اجل مسمى فليست بقراءة عند مشروطي التواتر ولا شدة الاجل روايتها قرأتا فيكون من قبيل التفسير للآية
 وليس ذلك بحجة واما عند من لم يشترط التواتر فلا مانع من نعم ظني القرآن بظني السنة كما تقر في الأصول قال عياض ثور وقع الاجماع من
 جميع العلماء على تحريمها (اي المتعة) الا المرافض واما ابن عباس فروى عنه انه ابا حماد وروى عنه انه رجح عن ذلك قال ابن بطال روى
 اهل مكة واليمن عن ابن عباس اباحة المتعة وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة واجازة المتعة عند اصحابهم وهو مذهب الشيعة لكن الاجارة
 عند ابن عباس عند الضرورة الشديدة كما حل الميتة للمضطر كما سيجي وقال الخطابي يحرم المتعة كالاجماع الا عن بعض الشيعة ولا يصح على
 قاعدتهم في الرجوع في المختلفات الى علي بن ابي طالب فليست من علي انها نكحت ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد انه سئل عن المتعة فقال
 هي الزنا بعينه قال الخطابي ويحكي عن ابن جرير جوازها ام وقد نقل ابو حنيفة في صحيحه عن ابن جرير انه رجح عنها بعد ان روى بالبصرة في
 اباحتها ثمانية عشر حديثا وقال ابن دقيق العيد بالحكماء بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ فقد بالغ المالكية في منع المتكاح المؤقت حتى
 ابطالوا توقيت الحل بسببه فقالوا لو اعلق على وقت لا بد من محبته وقمع الطلاق لان توقيت الحل فيكون في منع المتكاح المتعة قال عياض
 واجمعوا على ان شرط البطلان التصريح بالشرط فلو روى عند العقول ان يفارق بعد مثل تصريحه بخاصة الا لا واعي فابطله وقد سبق حكاية مذهب
 الحنفية في مسألة المتكاح بشرط الطلاق في اوائل الباب فراجعه وقال المقرئ في الرأيات كلها متفقة على ان زمن اباحة المتعة لم يطل وانما
 حرمها جميع السلف الخلف على تحريمها الا من لا يلتفت اليه من المرافض وجزء جماعة من الائمة بنفرد ابن عباس باباحتها في مسألة
 المشهورة وهي نكاح الخلع لكن قال ابن عبد البر صاحب ابن عباس من اهل مكة واليمن على اباحتها ثائق فقهاء الامصار على تحريمها

ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا وحل شناه أبو بكر بن أبي شيبة قال نا عبد بن سليمان عن عبد العزيز بن عمر بن عبد الله قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاشما بين الركن والباب هو يقول عيثل حديث ابن غير وحل شناه اسحق بن إبراهيم قال نا يحيى بن آدم قال نا إبراهيم بن سعيد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهمي عن أبيه عن جده قال نا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفقه حين دخلنا مكة ثم لم يخرج منها حتى فاعنا حل شناه يحيى بن يحيى قال نا عبد العزيز بن ربيع بن سبرة بن معبد قال سمعت ابي ربيع بن سبرة يحدث عن أبيه سبرة بن معبد نا نبي الله صلى الله عليه وسلم عام فقه مكة امر أصحابه بالمتعة من النساء قال فخرجت انا وصاحبي من بني سليم حتى وجدنا جارية من بني عامر كانها بكرة عطاء فخطبناها الى نفسها وعرضنا عليها بردينا فجلت تنظر فتراني أنجل من صاحبه وترى بردي صاحبه احسن من بردي فامرته نفسها ساعة ثم اختارتني على صاحبي فكن معنا ثلاثا ثم امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير اقم من حل شناه عمر الناقص وابن عمير قال نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم نحل عن سجاج المتعة حل شناه أبو بكر بن أبي شيبة قال نا ابن علقمة عن معمر عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحل يوم الفقه عن متعة النساء وحل شناه حسن الحلواني وعبد بن حميد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال نا ابي عن صالح قال نا ابن شهاب عن الربيع بن سبرة الجهمي عن أبيه انه اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحل عن المتعة زمان الفقه متعة النساء وان اباه كان تمتع ببردين احمرين وحل شناه حريصة بن يحيى قال نا ابن وهب قال اخبرني يونس قال نا شهاب اخبرني عروة بن الزبير ان عبد الله بن الزبير قام بسكة فقال نا نسا اعمى الله قلوبهم كما اعمى ابصارهم فيفتون بالمتعة يعرض برجل فتاداه فقال انك لجلت جاف فلم يزل يلمع في عينه المتعة تفعل في عهدها ما لم يمتنعين بردي به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ابن الزبير فخرت بنفسك فوالله لئن فعلتها لا رجعتك يا حجارك

وقال ابن حزم ثبت على ابا احتها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وابو سعيد بن عباس وسلمة ومعبد ابنا امية بن خلف وجابر وعمر بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مد رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بكر وعمر الى قرب آخر خلافة عمر قال ومزالتا بغير طائين وسعيد بن جبيرة وعطاء وسائر فقهاء مكة ثم ذكر الحافظ في الفقه بعد ما حكى عن ابن حزم كلامه هذا مناقشات فقال وفي جميع ما اطلعتة نظر اما ابن مسعود الى حركته فليراجع وقد سبق نقل بعضه ثم قال في خاتمة كلامه وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتجريحها اى المتعة لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم انها حرام الى يوم القيامة قال فاما هذا القول من نعم التحريم والله اعلم - قوله ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا ثم قال النوى فيه ان المهر الذي كان اعطاهما يستقر لها ولا يحل اخذ شي منه وان فارقها قبل الاجل المسمى بما انه يستقر في النكاح المعروف المسمى بالوطء ولا يسقط منه شيء بالفرقة بعد قوله فامرته نفسها الى بجمعة مد ودة اى شاورت نفسها واكرت في ذلك ومنه قوله تعالى انك ائمة يا عترة بك قوله وان اباه كان تمتع ببردين احمرين على البدلية لا على الاحتياط فلنا في ما سبق والله تعالى اعلم - قوله اعمى الله قلوبهم قال الا في فيه انكار احد الخصمين اذا كان ذا اسرة على منظره بمثل هذا الكلام لان هذا كان في خلافة ابن الزبير والامام ابو المعالي يغلظ في الرد على المعتزلة اثر ما يروونه عليهم من مقتضى الدليل والعلم فيقول ابو الحسين البصري المعتزلي في الجواب عن رد الامام الجواب كذا ثم يقول واما اغلاظه في الكلام وتعامله فهو مقام مساواة ومساواة ولست له فيكون تحجة الامام في اغلاظه بالقول على المعتزلة فقبل ابن الزبير هذا بطريق آخر - قوله يعرض برجل قال ابن الهمام لا ترد في ان ابن عباس هو الرجل المعروض به وكان رضى الله عنه قد كفت بصره فلذا قال ابن الزبير كما اعمى ابصارهم هذا انما كان في خلافة عبد الله بن الزبير وذلك بعد وفاة علي بن نقذ ثبت انه ستم القول على جازا ولم يرجع الى قول علي فالاولى ان يحكموا به رجوع بعد ذلك ام - اى ان صرح المرجوع عنه - قوله انك لجلت جاف ثم الجمل بكسر الجيم قال ابن السكيت وغيره الجلف هو الجاني وعلى هذا قيل انما جمع بينهما توصيفا للاختلاف اللفظ والجاني هو اغليظ الطبع القليل الفهم والعلم والادب لئلا يغلظ على ذلك قوله لا رجعتك يا حجارك قال النوى هذا يدل على انه بلغه التامع وانه لم يشك في تحريمها فقال ان فعلت بعد ذلك كنت زانيا ورجعتك يا حجارك التي ترجعها الزناة قال المقرئ ويحتمل به من يوجب جازا لكم المتعة ويحتمل انه مبالغة في الزجر كذا في شرح الا في رم - وقد ذكرنا ايضا الرجوع في بعض الروايات فقال لا اوتي برجل نكح امرأة الى اجل الا رجعتة قال الجصاص رحمه الله فذكر عمر الرجم والمتعة وجازا ان يكون على جهة الوعيد القهيد لئلا يجر الناس عنها ام وفي روح المعاني

قال ابن شهاب فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله أنه بينا هو جالس عند رجل ساءه رجل فاستفتاه في المتعة فأمره بها فقال له ابن أبي عمير الانصاري مهلا قال أي والله لقد فعلت في عهد أئمة المؤمنين قال ابن أبي عمير أنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم والحمل الخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها قال ابن شهاب أخبرني ربع بن سبرة الجعفي أن أباة قال قد كنت استمعت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من بني عامر يدين احمرين ثوبها ناسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة قال ابن شهاب وسمعت ربع بن سبرة يحدث ذلك عمر بن عبد العزيز وأنا جالس وحل شئ سلمة بن شبيب قال نا الحسن بن أعين قال نا معقل عن ابن أبي عمير عن عبد العزيز قال حدثني الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وقال ألا إنها حرام من يومك هذا إلى يوم القيمة ومن كان أعطى شيئا فلا يأخذه **حل شئ** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النسوة يوم خيبر

ونسب القول بجواز المتعة إلى مالك رضي الله تعالى عنه وهو افتراء عليه بل هو كغيره من الأئمة قائل بحرمها بل قيل أنه زاد على القول بالحرمية يوجب الحد على المستمتع ولو بوجبه غيره من القائلين بالحرمية لكان الشبهة أم قال الحافظم واختلافوا هل يحد نكح المتعة أو يعزر على قولين تأخذها أن الاتفاق بعد الخلاف هل يرفع الخلاف المتقدم **قوله** خالد بن المهاجر بن سيف الله هو خالد بن الوليد المخزومي وتوفي بذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في سيف من سيوف الله سلمة الله على الكفار وتسميته بذلك مشهورة قاله عياض **قوله** فقال له ابن أبي عمير الانصاري أي قال لذلك الرجل الملقب وهو ابن عباس كما صرح به البيهقي في روايته **قوله** كالميتة أي ويؤتى ما أخرجه الخطابي في الفاكهي من طريق سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس لقد سارت بغايا لركبان وقال فيها الشعر يعني في المتعة فقال والله ما بهذا أفنت دماهي كالميتة لا تحل إلا للمضطر وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبير وزاد في آخره ألا إنها هي كالميتة والدم والحمل الخنزير أخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتاب الغرر من أخبار أبا سئلوا أحسن منه عن سعيد بن جبير بالقصة لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور وقد أخرج ابن عبد البر من حديث سهل بن سعد بلفظ أنما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدا نهى عنها فنهى أخيارنا تقوى بعضها ببعض وصاحبها أن المتعة إنما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود والمصنف في أوائل الباب وأخرج البيهقي من حديث أبي ذر يأسأنا وحسن إنما كانت المتعة لحربنا وخوفنا كذا في الفقه وقال الشيخ أبو بكر الرازي ثروى عنه ابن عباس أنه جعلها بمنزلة الميتة والحمل الخنزير والدم وإنما لا تحل إلا للمضطر هذا محال لأن الضرورة البيهية للحيوانات لا توجد في المتعة وذلك لأن الضرورة البيهية للميتة والدم هي التي يخاف معها تلف النفس أن لو يأكل وقد علمنا أن الإنسان لا يخاف على نفسه ولا على شيء من أعضائه التلغ يترك الجميع وقد لا وإذا لم تحل في حال الرفاهية والضرورة لا تقع إليها فقد ثبت حظرها واستحال قول القائل أنها تحل عند الضرورة كالميتة والدم فهذا قول متناقض مستحيل وأخلق بأن تكون هذه الرخصة عن ابن عباس وهما من دعاها لأنه كان رحمه الله أفقه من أن يخفف عليه مثله فالصحيح إذا ما روى عنه من حظرها وتخريمها وحكاية من حكى عنه الرجوع عنها **قوله** عن عبد الله والحسن بن محمد أي أبو محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية وأما عبد الله فهو أخوه عبد الله بن محمد كنيته أبو هاشم وذكر البخاري في التاريخ عن ابن عيينة عن الزهري أخبرنا الحسن وعبد الله ابنا محمد بن علي وكان الحسن أوفقها ولاحمد عن سفيان وكان الحسن أرضاها إلى انفسنا وكان عبد الله يتبع السبئية أم والسبئية بمهله ثم موحدة ينسبون إلى عبد الله بن سيار وهو من رؤساء الروافض وكان المختار بن أبي عبيد على رأيه ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين فقتلهم أحبيته الشيعة ثم فارقه أكثرهم لما ظهر منه من الكماذيب وكان من رأى السبئية مولا لا محمد بن علي بن أبي طالب وكانوا يزعمون أن للمحل وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان ومنهم من أقروا بموته وزعم أن الأمر بعد صار إلى ابنه أبي هاشم هذا ومات أبو هاشم في آخر ولاية سليمان ابن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين **قوله** يوم خيبر أي قال الحافظ هكذا جميع الرواة عن ابن شهاب الزهري خيبر بالمهجة أوله والوله آخره ألا ما رواه عبد الوهاب الشافعي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فانه قال حين بمهله أوله وفونين أخرجه الزهري والدارقطني ونسبها على أنه وهو تفرده به عبد الوهاب وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خيبر على الصواب وأغرب من ذلك رواية اسحق بن راشد عن الزهري عنه بلفظ نهى في غزوة تبول عن نخل المتعة وهو خطأ أيضا أم وقال الشيخ محمد عبد الله السدي وأما أخرجه الطبراني عن محمد بن الحنفية قال سئل عن علي أنك امرأ تأنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة

وعن أكل لحوم الحمير النسبية وحديثنا عبد الله بن محمد بن أسامة الضبي قال ناجويرة عن مالك بهذا الاستاد
قال سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان إنك رجل تائيه حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبث حديث يحيى عن مالك حديثنا
أبو بكر بن أبي شيبة وابن غير وزهري بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال زهير بن أسفيان بن عيينة عن الزهري عن حسن
عبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن النعمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيه عن علي بن النعمان
وحديثنا محمد بن عبد الله بن غير قال نا أبي قال نا عبد الله بن علي بن شهاب عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما
عن علي أنه سمع ابن عباس يملين في متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبيه عن علي بن النعمان
وعن لحوم الحمير النسبية وحديثنا أبو الطاهر وحمله قالنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن الحسن
وعبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لأبي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن متعة النساء يوم خير وعن أكل لحوم الحمير النسبية

النساء في حجة الوداع وإن كان رجاله رجال الصحيح لكن لا يصح لمعارضته ما ثبت عن علي بن عبد الله بن عيسى عن رجل من رجال الحديث
رجال الصحيح لا يقتضيه صحة الحديث من كل وجه فان صحة الحديث متوقفة على نفي الشذوذ والعلّة والشذوذ موجود في حديث الطبراني كما
لا يخفى فنعين القول بصحة ما أخرجه الشيخان وعدلنا التقات إلى أخرجه الطبراني والله أعلم **قوله** وعن أكل لحوم الحمير النسبية
قال النورى ضبطه بوجهين أحدهما كسر الهمزة واسكان النون والثاني فتحهما جميعاً وصرح القاضي بترجيح الفتح وأنه رواية أكثرين وفي هذا تحريم
لحوم الحمير النسبية وهو مذنب ومنه هبنا كافي في الأمانة بسيرة من التفت فقد روى عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف بأخته وروى
عنهم تحريمه وروى عن مالك كراهته وتحريمه **قوله** يقول لفلان الخ يعني ابن عباس رضي الله عنهما **قوله** رجل تائيه الخ هو الحائر الذي ذهب
عن الطريق المستقيم قال الحافظ تائيه بفتحة فوقائية وياء آخر الحروف وزن فاعل من التيه وهو الحيرة واتما وصفه بذلك إشارة إلى أنه
تمسك بالمنسوخ وغفل عن الناسخ **قوله** في رواية ابن عيينة عن من سلك المتعة يوم خير الخ وفي رواية مالك بن اسمعيل عن ابن عيينة عند
البخاري بلفظي عن علي بن النعمان وعن لحوم الحمير أهلية زمن خير قال الحافظ قوله زمن خير الظاهر انظر من لا يهتدي وحكي البيهقي عن الحميد
ابن إسفيان بن عيينة كان يقول قوله يوم خير يتعلق بالحمير أهلية لا بالمتعة قال البيهقي وما قاله محتمل يعني في روايته هذه وأما غيره فصرح
أن الظاهر يتعلق بالمتعة، أم كما هو الواضح الجلي في أحاديث الباب من طريق مالك وابن عيينة وعبد الله بن يونس عن الزهري وكذا وقع لأحمد
من طريق معمر الدارقطني من طريق أسامة بن زيد عن الزهري مثله قال الحافظ وذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الحميدى ذكر عن
ابن عيينة أن النسي زمن خير عن لحوم الحمير أهلية ولما المتعة فكان في غير يوم خير ثم راجعت مسند الحميدى من طريق قاسم بن أصبغ عن
أبي اسمعيل السلمي عنه فقال بعد سياق الحديث قال ابن عيينة يعني أنه عن لحوم الحمير أهلية زمن خير ولا يعني سلك المتعة قال ابن عبد البر
وعلى هذا أكثر الناس وقال البيهقي يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم نهي عنها فلا يتم احتجاج
عليه إلا إذا وقع النسي أخيراً لتقوم به الحجة على ابن عباس وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه نهي يوم خير
عن لحوم الحمير وأما المتعة فسكت عنها وأما نهي عنها يوم الفطر، أم - والحامل لهذا على ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خير كما أشار
إليه البيهقي لكن يمكن ألا انفصال عن ذلك بأن علياً لم يلبه الرخصة فيها يوم الفطر لوقوع النسي عنها عن قريب كما سبق بيانه ويؤيد ظاهر حديث
علي ما أخرجه أبو عوانة وصححه من طريق سالم بن عبد الله أن رجلاً سأل ابن عمر عن المتعة فقال حرام فقال إن فلان يقول فيها فقال والله لقد
علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خير وما كنا سائحين قال الشيخ محمد عابد السندى في شرح مسند الإمام الأعظم لم نجد من المتقدمين
أبو ابن عيينة فقد ضاع إلى أنهما لم يمنع يوم خير وتبعه ابن عبد البر وأبي عبد الله البيهقي وابن القيم في الهدى والنوى والحامل لهذا على ما ذكرنا
هو ما ثبت من استمتاع الصحابة يوم الفطر بعنانه لو حرّم يوم خير ما سألهم أن يأتوا بحجور يوم الفطر ولا يمكن أن يقال إن الصحابة لم يعلموا
بالمنع يوم خير فإنه قد ورد من حديث سلمة بن الأكوع عند مسلم قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم أوطاس في المتعة ثلاثاً ثم نهي عنها
وقالوا وأما جمع علي بن أبي طالب بين الأخبار بتحريمها وتحريم الحمير أهلية لأن ابن عباس كان ينجسها فزرى له على تحريمها عن النبي صلى الله
عليه وسلم وكان تحريم الحمير يوم خير بلا شك من ذكر يوم خير ظراً لتحريم الحمير أطلق تحريم المتعة وقال ابن القيم وقصة خير لو كان النسب
فيها مسلمات إنما هي هيوديات وإباحة نسك أهل الكتاب لو كان ثبتت بعد وإنما أرجح بعد ذلك في سورة المائدة بقوله والمحصنات من

يحيى بن النعمان عن حميد بن زهير
الأنصاري والحق فيهما مرة أو مرتين

الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَهَذَا مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَمَا كَانَ هَذَا إِلَّا فِي حُجَّةِ الْوُضْعِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَبَاحُ الْكِتَابِيَّاتِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَالصَّحَابَةَ رَغْبَةً إِلَيْنَ وَلَا نَقْلَهُ أَحَدٌ قَطُّ فِي هَذِهِ الْغَزْوَةِ وَلَا كَانَ فِيهَا لِلْمَتْعَةِ ذِكْرٌ أَلَيْسَ بِالْمَتْعَةِ وَلَا تَحْرِيمًا بِجَلَالِ غَزَاةِ الْفَتْحِ فَإِنَّ قِصَّةَ الْمَتْعَةِ فِيهَا فَعْلًا وَتَحْرِيمًا مَشْهُورَةٌ وَمَنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ مَا ذَكَرْنَاهُ لَوْ كَانَ يَقُولُ أَنَّ الْمَتْعَةَ حُرِّمَتْ يَوْمَ خَيْبَرَ لَوُجِدَتْ ثَبَاتٌ لِدَلَالَةِ مَا لَمْ يَدْرُسْ فِي الْحَاوِي نَحْوُ مَا بَيَّحْتُ مَرَّةً وَلِهَذَا قَالَ فِي الْمَرَّةِ الْآخِرَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ "إِشَارَةٌ إِلَى مَا نَالِ التَّحْرِيمِ الْمَأْمُونِ كَانَ مَشْعُورًا أَنَّ الْإِبَاحَةَ تَعْقِبُ بِجَلَالِ هَذَا فَإِنَّهُ تَحْرِيمٌ مُؤَبَّدٌ لَا تَعْقِبُهُ إِبَاحَةٌ أَصْلًا وَقَالَ الْبُخَارِيُّ وَالصَّوَابُ أَنَّ تَحْرِيمَهَا وَإِبَاحَتَهَا وَقَدْ آمَرْتَنِي فَكَانَتْ مَبَاحَةً قَبْلَ خَيْبَرَ ثُمَّ حُرِّمَتْ فِيهَا ثُمَّ بَيَّحْتُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ عَامُ أُوطَاسٍ ثُمَّ حُرِّمَتْ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا قَالَ وَلَا مَانِعَ مِنْ تَكْرِيرِ الْإِبَاحَةِ وَنَقْلَ غَيْرِهِ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمَتْعَةَ سَمِعْتُ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ وَلَا أَعْلَمُ شَيْئًا حَرَّمَ ثَوْبًا يَجُوزُ تَحْرِيمُ الْإِبَاحَةِ قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ وَلَوْ زَمَّ النَّسَبُ مَرَّتَيْنِ لَا يَحْدُثُ بِمِثْلِهِ فِي الشَّرِيعَةِ وَلَا يَقَعُ مِثْلُهُ فِيهَا وَهَذَا خِلَافٌ مَا عَارَضَ بِهِ فِي لَيْسَ عَنِ الْمَتْعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَقَوْلُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَتَابِلَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْمَصْرُوحَةُ بِجُودِ أَدْنَى أَشْكَالٍ مَا لَا يَلِيقُ بِفَعْلِ الْعُلَمَاءِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ يَوْمَ خَيْبَرَ هُوَ ظَرْفٌ لِلْحَجْرِ الْحَمِيدِ الْهَلِيَّةِ دُونَ الْمَتْعَةِ فَكَلَامٌ خَالٍ عَنِ الْأَمْعَالِ فَإِنَّ أَكْثَرَ رِوَايَاتٍ حَدَّثَ عَلِيٌّ مَطْلَقًا سِوَاهُ كَانَتْ مِنْ رِوَايَاتِهِ مَا كَانَتْ مِنْ رِوَايَاتِهِ بِعَيْنِهِ أَمَّا هِيَ بَلْفُ نَحْوِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ مَتْعَةِ النِّسَاءِ وَعَنْ لُحْمِ الْحَمْرِ الْهَلِيَّةِ بَلْ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فِي الْمَغَازِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ مَتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ كُلِّ لُحْمٍ الْحَمْرِ الْهَلِيَّةِ وَمِثْلُ هَذَا لَا يَشْتَبِهُ شَيْءٌ مِنْ تَابِلِ الْأَحَادِيثِ وَلَا كَوْنِ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ لِحُلِّ يَوْمَ خَيْبَرَ بِدَلَالَةِ آيَةِ الْمَائِدَةِ وَهِيَ أَنَّ زَنَتَ وَفُجِعَ الْوَدَاعُ فَأَعْمَى تَوَجُّهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْحَدِّ مَا يَصِحُّ بِهَلْمِهِمْ تَمْتَعُوا بِنِسَاءِ الْيَهُودِ وَعَلَيْكُمْ أَنْ تَكُونَ مَعَ الصَّحَابَةِ نِسَاءً يَسْتَمْتَعُونَ بِهَا وَلَا سَفَا وَلَا عِلَافَةً مَا يَقْتَضِي أَنْ حُلَّ الْكِتَابِيَّاتِ شَيْئًا مَا خَرَفَ حَصْلُ ذَلِكَ الْيَوْمِ فَكَانَ لَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا مُحَرَّمًا قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلِأَنَّ هَذَا يُؤَيِّدُ الْأَمْتَانَ وَالْقَهْنَ بِتَحْلِيلِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا يَفِيقُ أَنَّ فِي جُمْلَةِ الْآيَةِ أَلْيَوْمَ حُلِّ لُحْمِ الطَّيِّبَاتِ فَهَذَا أَيْضًا يَشْعُرُ بِحُلَّتِهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَهِيَ لَمْ تَكُنْ مَحْرُومَةً قَبْلَ ذَلِكَ وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ سَخَاحِ الْمُسْلِمِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ فَقَالَ تَزَوَّجْنَاهُنَّ زَمَنَ الْفَتْحِ وَنَحْنُ لَا نَسْجُدُ خِلَافَ الْمُسْلِمَاتِ كَثِيرًا فَلَمَّا رَجَعْنَا طَلَقْنَاهُنَّ قَالَ وَنِسَاءُ هُمْ لَنَا حَلَالٌ وَنِسَاءُ تَابِلِ عَلَيْهِمْ حَرَامٌ وَهَذَا صَرِيحٌ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا يَتَزَوَّجُونَ الْكِتَابِيَّاتِ فِي زَمَنِ الْفَتْحِ وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ فَطُلَّ قَوْلُهُمْ وَالصَّحَابَةَ رَغْبَةً إِلَى الْكِتَابِيَّاتِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ لَوْ كُنْ لِلْمَتْعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ ذِكْرٌ فَعَلًا وَلَا تَحْرِيمًا فَحَرَمَ وَكَذَلِكَ ثَبَتَ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ وَلَا يَكُونُ التَّحْرِيمُ إِلَّا بَعْدَ الْإِبَاحَةِ وَالْفَعْلُ تَابِلٌ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ لَوْ يَجْعَلُ فِي الشَّرِيعَةِ حَصُولُ النَّسَبِ مَرَّتَيْنِ فَكَلَامٌ خَالٍ عَنِ الْقَائِدَةِ لِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ قَدْ ثَبَتَ صَرِيحًا بِمَا ذَكَرَهُ الْأَمَامُ الشَّافِعِيُّ مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ ثُمَّ رُفِصَ بِهَا يَوْمَ الْفَتْحِ ثُمَّ حُرِّمَتْ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا وَهَذِهِ شَرْعِيَّةٌ مَصْرُفُوهٌ كُنْتُ لِلْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنَاتِ وَكُلِّ شَرْعِيَّةٍ لَهَا نَظَائِرُ مُتَعَدَّةٌ وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْقَبْلَةَ سَمِعْتُ مَرَّتَيْنِ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصِلُ إِلَى الْكُعْبَةِ ثُمَّ أَمْرُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ثُمَّ صَرَفَتْ عَنْهُ إِلَى الْكُعْبَةِ فَإِنَّ قُلْتُ لَوْ كَانَ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ الْفَتْحِ لِمَا سَلَّحَ لِعَلِيٍّ أَنْ يَكُنْ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ خَيْبَرَ وَلَا تَقُومُ لَهُ حُجَّةٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَإِنَّهُ رِيَاءٌ يَبَارِئُهُ بِرُخْصَةِ يَوْمِ الْفَتْحِ وَلَوْ ذَكَرَ عَلَى ابْتِدَاءِ يَوْمِ الْفَتْحِ لَكَانَ مِثْلًا قُلْنَا لِمَا كَانَتْ رُخْصَةُ الْفَتْحِ مَحْصُورَةً فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَوْ يُطْلَعُ عَلَيَّ عَلَيْهَا وَبَقِيَ فِي ذَهْنِهِ الْمَنْعُ أَصْلًا فَهَذَا نَحْوُ كَلَامِ الشَّيْخِ السَّيْدِيِّ قَالَ الشَّيْخُ بِلِيٍّ وَمُ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي وَتَتْ تَحْرِيمُ سَخَاحِ الْمَتْعَةِ فَأُغْرِبَ مَا دُرِيَ فِي ذَلِكَ رِوَايَةً مِنْ قَالَ فِي غَزْوَةِ بَرَكَةَ ثُمَّ رَوَيْتُ الْحَسَنَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ الْمَشْهُورَةِ فِي تَحْرِيمِهَا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ سَدْرَةَ عَنْ أَبِيهِ وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ الرَّبِيعِ أَخْرَجَهَا أَبُو دَاوُدَ أَنَّكَ كَانَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ قَالَ وَمَنْ قَالَ مِنَ الرِّجَالِ كَانَ فِي غَزْوَةِ أُوطَاسٍ فَهُوَ مَوْفُوقٌ لِمَنْ قَالَ عَامَ الْفَتْحِ أَمْ يَعْنِي يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَطْلُقَ عَلَى عَامِ الْفَتْحِ عَامُ أُوطَاسٍ لِنَقَارِ هَبْهَا قَالَ الْحَافِظُ فَتَحْتَمِلُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ سِتَّةُ مَوَاطِنَ خَيْبَرَ ثُمَّ عَمْرَةُ الْقَضَاءِ ثُمَّ الْفَتْحُ ثُمَّ أُوطَاسٍ ثُمَّ يَبْرُكُ ثُمَّ حُجَّةُ الْوَدَاعِ وَبَقِيَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ لَهَا وَقَعَتْ فِي رِوَايَةٍ قَدْ نَجَّهَتْ عَلَيْهَا قَبْلَ مَا أَنَّ يَكُونُ فِي هَلْ عَنْهَا أَوْ تَرْكُهَا عَمَلًا بِخَطَايَا أَوْ لَوْ أَنَّ غَزْوَةَ أُوطَاسٍ وَحِينَئِذٍ قَالَ بَعْدَ نَقْلِ الْمَرَاتِ وَالْكَوْلَامِ عَلَيْهَا وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ مِنَ الرِّوَايَاتِ شَيْءٌ بِغَيْرِ عِلَّةٍ الْآخِرَةِ الْفَتْحِ وَامَّا غَزْوَةُ خَيْبَرَ وَأَنَّ كَانَتْ طَرَفَ الْحَدِيثِ فِيهَا صِحَّةٌ فِيهِمَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَقْدَمُ وَأَمَّا عَمْرَةُ الْقَضَاءِ فَلَا يَصِحُّ الْأَشْرَفُ بِمَا كُنْتُ مِنْ مُرْسَلِ الْحَسَنِ وَمُرَاسِيلُهُ ضَعِيفَةٌ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ عَلَى تَقَرُّبِ ثَبُوتِهِ فَلَعَلَّهُ إِنْ أَرَادَ أَيَّامَ خَيْبَرَ لَهَا كَانَتْ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ بِمَا فِي الْفَتْحِ وَأُوطَاسٍ سِوَاهُ وَأَمَّا قِصَّةُ بَرَكَةَ فَلَيْسَ بِحَدِّثٍ أَبَى هَرِيرَةَ التَّصَرُّعَ بِأَهْلِ اسْتِمْتَعُوا مِنْهُمْ فَتِلْكَ الْحَالَةُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَقَعَ قَدِيمًا ثُمَّ وَقَعَ التَّوْبُوعُ مِنْهُمْ حِينَئِذٍ وَالنَّبِيُّ إِذَا كَانَ النَّبِيُّ وَقَعَ قَدِيمًا فَلَوْ بَلَغَ يَعْصَمُهَا فَاسْتَمَرَّ عَلَى الرُّخْصَةِ لَكَانَ قَرْنُ النَّبِيِّ بِالْقَضْبِ لِنَقْدِهِ النَّبِيَّ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنْ حَدَّثَ ابْنُ هَرِيرَةَ مَقَالًا وَأَمَّا حُجَّةُ الْوَدَاعِ فَهِيَ مُخْتَلَفٌ عَلَى الرَّبِيعِ بْنِ سَدْرَةَ وَالرَّحْمَنِ نَحْوُ مَا فِي الْفَتْحِ أَصَحُّ وَأَشْهُرُ فَإِنَّ كَانَ حَفْظُهُ فَلَيْسَ فِي سِيَاقِ ابْنِ دَاوُدَ سِوَى مَجْرَدِ النَّبِيِّ فَلَعَلَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال نا عبد الرحمن بن عبد العزيز قال ابن مسلمة مدني من الانصار من ولد ابي
 امامة بن سهل بن حنيف عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا تنكح العمة على بنت الاخ ولا ابنة الاخت على الخالة **وحدثني** حرملة قال انا ابن وهب قال اخبرني يوسف عن ابن شهاب
 قال اخبرني قبيصة بن ذؤيب الكعبي انه سمع ابا هريرة يقول نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجمع الرجل بين المرأة و
 عمتها وبين المرأة وخالتها قال ابن شهاب فزنى خالة ابيها وعمة ابيها بتلك المنزلة **وحدثني** ابو معن الرقاشي قال
 نا خالد بن الحارث قال نا هشام عن يحيى انه كتب اليه عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها **وحدثني** اسحق بن منصور قال نا عبد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى قال
 حدثني ابو سلمة انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها
 عن هشام عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولا يسوم
 على سوما اخيه ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا تسأل المرأة طلاق اختها لتكتفي صحفها

والاب وان علت فكلهن باجماع العلماء يحرم الجمع بينهما قال الشيخ وفي الله الدهلوي قدس الله روحه الاصل في هذا التحريم الاحتراز عن
 قطع الرحمين الا قاي بان الضررتين تتحسداً وبغير البغض الا قرب الناس منها والحسد من الاقارب اخف واشنع وذكره جماعات من
 السلف ابنتي عمك فاما طاعتك بامرأتين ايها فرض ذكر آخر تمت عليه الاخرى كالاختين والمرأة وعتتها والمرأة وخالتها وقد احتجوا بالبرهان
 الله عليهم هذا الاصل في تحريم الجمع بين بنت النبي صلى الله عليه وسلم وبنت غيره فان الحسد من الضررة واستيثارها من الزوج كثير ما يخرج
 او بعضها وبغض أهلها وبغض النبي صلى الله عليه وسلم ولو بحسبه لا نور المعاشية يقضي الى الكفر **قوله** قال ابن مسلمة مدني من الانصار اذ
 قال عبد الله بن مسلمة شيخ مسلم بن عبد الرحمن بن عبد العزيز مدني من الانصار **قوله** لا تنكح العمة على بنت الاخ الخ ظاهر تحريم الجمع
 اذا تزوج احداهما على الاخرى ويؤخذ منه منع تزويجهما معاً فان جمع بينهما بعد بطلان او ميثاقاً بطلان **قوله** فزنى خالة ابيها اربعة
 المون اي نظن ويفتحها اي نعتقد **قوله** بتلك المنزلة الخ اي من التحريم **قوله** لا يخطب الرجل على خطبة الخ اما حكمه المخطبة فسيقن بانها
 قريباً ان شاء الله تعالى وكذلك السوم في كتاب البيع **قوله** ولا تسأل المرأة طلاق اختها الخ وفي بعض الروايات لا يصح للمرأة ان تستمر
 طلاق اختها وفي بعضها لا يحل لامرأة تسأل طلاق اختها قال الحافظ هذا ظاهر في تحريم ذلك وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك سبب يجوز
 ذلك كرسبة في المرأة لا ينبغي معها ان تستمر في عصمة الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة او لضرر يحصل لها من الزوج او للزوج منها
 او يكون سؤا لها ذلك بعض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالخلع مع الاجنبى الى غير ذلك من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب قال العلماء هذا
 النبي على الذب فلو فعل ذلك لم يفسد النكاح وتعقبه ابن بطلان في الحل حريم في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وانما فيه التعليل على
 المرأة ان تسأل طلاق الاخرى ولا ترض بما قسم الله لها **قوله** اختها الخ قال النووي من معنى هذا الحديث في المرأة الاجنبية ان تسأل رجلاً طلاق
 زوجها وان يتزوجها في نصيبها من نفقة ومعرفته ومعاشرته ما كان للمطقة فصار عن ذلك بقوله تنكح ما في صحفها تارة اثاراً واختها
 غير هاتين كانت اختها من السبب الرضاع او الدين وليكن بذلك الكافرة في الحكم وان لم تكن اختاً في الدين لان المراد العالي انما اختها
 في الجنس لا دمي وحمل ابن عبد البر الاخت هنا على الضررة فقال فيه من الفقه انه لا ينبغي ان تسأل المرأة زوجها ان يطلق شرطاً لتفرد به و
 هذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ لا تسأل المرأة طلاق اختها واما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها انها في الاجنبية ويؤيده قوله لا تنكح
 اي لتزويج الزوج المذكور من غير ان يشترط ان يطلق التي قبلها وعلى هذا فالمراد هنا بالاخت لاخت في الدين ويؤيده زيادة ابن حبان في آخره من
 طريق ابي كثير عن ابي هريرة بلفظ لا تسأل المرأة طلاق اختها لتستقر من صحفها فان المسلمة اخت المسلمة **قوله** لتكتفي صحفها الخ
 بالهنا اختال من كفالت الائمة اذا قلبته وأفرغت ما فيه وكذا يكاف وهو يفتح اوله وسكون الكاف وبالهجرة وجاءت كفالت الائمة اذا املت وهو
 رواية ابن المسيب تنكح يضم اوله من كفالت وهو يفتح اوله ونال بعضه الكسبية ايضاً والمراد بالصحفة ما يحصل من الزوج كما تقدم مراراً
 النووي وقال صاحب النخبة الصحفة انة كالقصة المبثورة وهذا مثل يريه الاستثارة عليها بحفظها فكون كمن قلب انة غيره في انا
 قال الطيبي هذه استدارة مستلحة تمثيلية شبه النصيب في البحث بالصحفة وحفظها وتنعما بما يوضع في الصحفة من الاطعمة اللذيذة
 الا فتراق السبب عن الطلاق باستدراغ الصحفة عز تلك الاطعمة فأدخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل ما كان مستعمل في المشبه

ولتكن فأنشأ لها ما كتب الله لها وحل شئ محرز بن عون بن أبي عون قال قال تعالى بن مسهر عن داود بن أبي هند عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم إن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها أو تسأل المرأة طلاقاً أختها تنكح ما في صحتها فان الله رازقها **حل شئ** ابن مشن وابن بشار وابو بكر بن نافع واللفظ لابن مشن وابن نافع قالوا نا بن أبي عدي عن شعبة عن عمرو بن دينار عن أبي حمزة عن أبي هريرة قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم إن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها **وحل شئ** محمد بن حاتم قال نا شبابة قال حدثني ورقاء عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد مثله **حل شئ** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ثبتي بن وهب أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوجه طلحة ابن عمر بنت شيبة بن جبير بن نيارس إلى ابن عثمان فحضره لك وهو أمير الحج فقال له بان سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح **حل شئ** أحمد بن أبي بكر المقدسي قال نا حماد بن زيد عن أبي

كنا في الفتح وقيل أنه كناية عن الجماع والرغبة في كثرة الأولاد قوله ولتكن الخ كسر اللام واسكانها وبكون الحاء على اللام ويحمل النصيب عطفًا على قوله ليتكن فيكون قليلًا لسؤال طلاقها ويتبين على هذا كسر اللام ثم يحتمل أن المراد بتلك ذلك الرجل من غير أن تتعرض لإخراج الصرة من عصمته بل تحل لامرأة ذلك إلى ما يقدره الله ولهذا ختم بقوله فأنشأ لها ما قدر لها إشارة إلى أنها وإن سألت ذلك وأحت فيه واشترطته فأنه لا يقع من ذلك إلا ما قدره الله فينبغي أن لا تتعرض في هذا المحدث والذي لا يقع منه شئ يجرد أرادتها وهذا ما يعقد أن الأخت من النسب الرضاع لا تدخل في هذا ويحتمل أن يكون المراد ولتكن غيره وتعرض عن هذا الرجل والمراد ما يشمل الأمهين والمخن وتكن من تيسر لها فإن كانت التي قبلها أجنبية فلتكن الرجل المذكور وإن كانت أختها فلتكن غيره والله اعلم كذا قال الحافظ في الفتح قوله فأنشأ لها ما كتب الله لها الخ أي المرأة التي تسأل طلاقاً أختها ما قدر لها في الأثر إن سألت ذلك وأحت فيه واشترطته فأنه لا يقع من ذلك إلا ما قدره الله قال ابن العربي في هذا الحديث من أصول الدين الشلوكة في مجازي القدر وذلك لا يتقاضى العمل في الطاعات ولا يمنع العقوبات في الأكتساب والنظر لغوت غير أن كان لا يتحقق أنه يبلغه وقال ابن عبد البر هذا الحديث من أحسن أحاديث القدر عند أهل العلم ما دل عليه من أن الزوج لأجابه وطلق من تطلق أنما تراحمها في رزقها فأنه لا يحصل لها من ذلك إلا ما كتب الله لها سواء أجاها أو لم يجها وهو قول الله تعالى في الآية الأخرى قل كن يصبينك إلا ما كتب الله لنا وقال الشيخ ولي الله الدهلوي السرفيه رأى النبي عن سؤال طلاقاً أختها أن طلب طلاقها اقتضاب عليها وسعى في إبطال معيشتها ومن أعظم أسباب فساد المنة أن يقتضب واحد من الآخر وجه معيشتها وإنما المراد عند الله أن يطلب كل واحد معيشتها بما يشاء الله من غير أن يسفي في أنالة معيشة الآخر **باب** تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته قوله بنت شيبة ابن جبير الخ قال النووي ثم ذكره بعد ذلك من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن نبيه قال بعثني عمر بن عبد الله بن مكرم كان يحط ب بنت شيبة بن عثمان على ابنه هكذا قال أحمد بن أيوب في روايته بنت شيبة بن عثمان وكذا قال محمد بن راشد بن عثمان بن عمر القرشي زعم أبو داود في سننه أنه الصواب أن مالك هو الصحيح بل قول مالك هو الصواب فأنما بنت شيبة بن جبير بن عثمان الجبلي كذا حكاه الدارقطني عن رواية الأكرثرين قال القاضي ولعل من قال شيبة بن عثمان نسبه إلى جده فلا يكون خطأ بل المراد إتيان صحيحتان أحدهما حقيقة والأخرى مجاز وذكر ابن زبير بن بكارة أن هذه البنت تسمى أمة الحميد قوله لا ينكح المحرم الخ بفتح الميم وكسر الكاف وتخريك الحاء بالكس لا لتقاء الساكنين على الأصح من النسب أي لا يزوجه لنفسه امرأة من نكح قوله ولا ينكح الخ بضم الميم وكسر اليماء وكسر الكاف مجزومًا أي لا يزوجه الرجل امرأة أما بالولاية أو بالوكالة من النكح قوله ولا يخطب الخ بضم الطاء من الخطبة بكسر الخاء أي لا يطلب امرأة لنكاح وروى الكلمات الثلاث بالنفي والنبي وذكر الخطابي أنها على صيغة النفي أصح على أن النفي بمعنى النفي باضطرار إلى البغ والاولان للتحريم والثالث للتنزيه عند الشافعي ثم ذاهم نكاح المحرم ولا انحاحه عند الكل للتنزيه عند أبي حنيفة رحمه الله وقال الطبري رحمه الله أخرجه هذا الحديث مسلم وأبو داود وأبو يعقوب وأبو عبد الرحمن في كتبهم والذي وجدناه الأكثر فيما يعتد عليه من الروايات الأثبات وهو أن رفع في تلك الكلمات زاد ابن حبان في صحيحه ولا يخطب عليه قال أصحابنا حل تزوجه المحرمة ولو كان المتزوج بها محرمة أو الولي المتزوج بها محرمة وهو قول ابن مسعود وابن عباس وأنس ومعاذ بن جبل كما ذكره ابن حزم وأبراهيم النخعي والثوري وعطاء بن أبي رباح والحكمين عتيبة وحماد بن أبي سليمان وعكرمة ومسروق قال الزبيدي في شرح الأحياء وجهه للتابعين وسياق ما احتجوا به من تزوجه صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرر والبحث فيه وقال سعيد ابن المسيب يسألوا فقاسم وسليمان بن يسار والليث والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد واسحق لا يجوز للمحرمان أن ينكح ولا ينكح غيره فأن فعل

باب في نكاح المحرم وكراهة خطبته

عن نافع قال حدثني ثوبان بن وهب قال حدثني عمر بن عبد الله بن مكرم كان يخطب بنت شيبه بن عثمان على ابنه فأسلمني
 الى ابان بن عثمان وهو على الموسم فقال لا أراه أعرابيا ان المحرم لا يتكلم ولا يتكلم انا بذلك عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحدثني ابو عثمان الميموني قال نافع بن عبد الله قال حدثني ابو الخطاب زياد بن يحيى قال نافع بن سواد قال
 جميعا حدثنا سعيد بن مطر بن عيسى بن حكيم عن نافع عن ثوبان بن وهب عن ابان بن عثمان عن عثمان بن عفان عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا يتكلم المحرم ولا يتكلم ولا يخطب **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة** وعمر الناقد وزهير بن حرب جميعا
 عن ابن عيينة قال زهير بن أسفين بن عيينة عن ايوب بن موسى عن ثوبان بن وهب عن ابان بن عثمان عن عثمان بن عفان عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال المحرم لا يتكلم ولا يخطب **وحدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث** قال حدثني ابي عن جدي
 قال حدثني خالد بن يزيد قال حدثني سعيد بن ابي هلال عن نبيه بن وهب عن عمر بن عبد الله بن مكرم اراد ان يتكلم ابنه
 طلحة بنت شيبه بن جابر في الحج وابان بن عثمان يومئذ امير الحاج فارسل الى ابان اني قد اردت ان اتكلم طلحة بن عمر فاجبت
 ان تحضر ذلك فقال له ابان لا اراك عراقيا جافيا اني سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يتكلم المحرم **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة** وابن نمير واسحاق بن عمار جميعا عن ابن عيينة قال ابن نمير بن أسفين عن عمر
 ابن دينار عن ابي لشعثاء عن ابن عباس اخبره ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو مخرم زاد ابن غير فحدثت بالزهر
 فقال اخبرني يزيد بن الاصم انه تكلم وهو حلال **وحدثنا يحيى بن يحيى** قال نادى ابن عبد الرحمن عن عمر بن
 دينار عن جابر بن زيد عن ابي لشعثاء عن ابن عباس انه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو مخرم **وحدثنا**
ابو بكر بن ابي شيبة قال نافع بن ادم قال ناجري بن حازم قال نا ابو فزارة عن يزيد بن الاصم قال حدثني ميمونة بنت
 الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال كان شيخا في وخالة ابن عباس

ذلك فالحاج باطل وهو قول عمر بن عبد الله رضي الله عنهما واحتجوا بحدوث عثمان هذا واجاب الاقولون عنه بان حديث عثمان قد ضعفه البخاري
 كما في شرح الاحياء وفي عمدة القاري قال ابن العربي ضعف البخاري حديث عثمان وصح حديث ابن عباس في الآتي في الباب الذي سألنا صحته
 كما هو اوضح فقال الشيخ عمل عابد السند رحمه الله ما حدث عثمان فيمقتل ان يكون المراد من النفي نفي التحريم فيكون المراد من قوله لا يتكلم
 المحرم ان لا يجامع ولا يتكلم اي لا تمكن الحرمة نفسها من الجماع زوجها والتكبير باعتبار الشخص وهذا وجه عجيب الا انه ينافيه قوله ولا يخطب
 فالاولى ان يقال السني للكرهية جمعا بين الدلائل وذلك لان المحرم فاشغل عن مباشرة عقود الكحة لان ذلك يوجب شغل خاطر عما
 هو بصدده من المناسك فكرهه النبي صلى الله عليه وسلم لذلك وانما قلنا انه الاولى لانه لا قائل بعد مجاز الخطبة للمحرم وذلك ما لو خطب محرم مرة
 ثم جاء رجل وخطبها قبل ان يدعى المحرم خطبته وقبل ان يأذن في النظر الى عد جواز خطبة المحرم لا يكون هذا المخاطب الثاني اشبه لان ما سمع
 في محل فارغ عن الخطبة والنظر الى جوارها يكون الثاني اشبه وبه قالت الأئمة فليس المنهي الا للكرهية فافهم والله تعالى اعلم **قال الشيخ**
ابن المصنف ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم باسرا لمكرهه (اي في قصة تزويج ميمونة محرما) لان الممنوع المنوط به الكراهية وهو عليه الصلوة
 والسلام ومنه عنه ولا يبعد في اختلاف حكمه في حقنا وحقه لاختلاف المنطوق فيه كالمصالح ما ناهنا عنه وتعلله، **ام - قول** حماد بن زيد
 عن ايوب عن نافع الخ قال النوري وقع فيه رواية اربعة تابعيين بعضهم على بعض وهو ايوب السخيتاني ونافع وثوبان بن عثمان قد
 نهجت على نظر ترك شيرة لهذا سبقت في هذا الكتاب وقد افردت في جزء مع رباعيات الصحابة رضي الله عنهم **قوله** الا اراك عراقيا
 جافيا الخ قال النوري هكذا هو في جميع نسخ بلادنا عراقيا وذكر القاضى انه وقع في بعض الروايات عراقيا وفي بعضها اعرابيا قال وهو الصواب
 اي جاهلا بالسنة والاعرابي هو ساكن البادية قال وعراقيا هنا خطأ لان يكون قد عرفت من مذهب اهل الكوفة حيث جاز نزاح المحرم في
 عراقيا اي اخذ المذهب في هذا جاهلا بالسنة والله اعلم **قوله** وهو مخرم الخ قد اتفقت الرواية عن ابن عباس في قوله وهو مخرم له نتاهد
 من حديث ابي هريرة وعائشة فاما حديث عائشة فقد اخرج النسائي والحاوي واليزار من حديث ابي عوانة عن ميمونة عن ابي الصخر عن عيسى
 عن عائشة قالت تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو مخرم قال الطحاوي ونقله هذا الحديث كله وثقات يحتمل برواية من نقله
 قال الحافظ ابن حجر وهو شاهد قوي قال الشهابي انما ارادت ميمونة ولكنها لم تستها، قلت وروى لها الطبراني في الاوسط فسميها ميمونة
 كما في مجمع الزوائد واما حديث ابي هريرة فاهرجه الدارقطني من حديث كامل بن العلاء عن ابي صالح عن ابي هريرة قال تزوج رسول الله صلى

الله عليه السلام ميمونة وهو عمر قال الحافظ وكامل وان كان ضيقاً لكنه يتقوى بحدوثي ابن عباس عائشة وفيه رد على قول ابن عبد البر ان
ابن عباس تفرد من بين الصحابة بان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وهو محرم وجاء عن الشعبي وعنه اخرج ابن ابي شيبة وقال
العين رحمه الله وروى ابن ابي شيبة عن عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء قال تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم في الطبقا
لابن سعد أنبأنا أبو نعيم حدثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال كنت جالساً عند عطاء فسألته هل يتزوج المحرم فقال عطاء ما حرم
الله النكاح منذ أحلّه قال ميمون فذكرت له حديث يزيد بن الأصم تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال قال فقال عطاء ما كنت
تأخذ هذا إلا عويصاً وكذا نفع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم وهذا سند صحيح، فظهر من هذه الأحاديث جواز نكاح المحرم
وأول ما نرى قول ابن عباس وهو محرم بأن المعنى في المحرم أو الشهر الحرام فإنه يقال أختلأ إذا دخل أرض نجس أحرماً إذا دخل أرض الحرام قال
الأعشى س قتلوا كسرى بليلاً محرمًا، أي والشهر الحرام وقال آخره قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا، أي في الشهر الحرام قال ابن الهمام وهذا
تأويل بعيداً ينافيه قول ابن عباس عند النخعي تزوجها وهو محرم وفيها وهو حلال، كما سيأتي بيانه أن شاء الله تعالى على أنه قد نقل الشيخ
الأئمة قدس الله روحه من تاريخ الخطيب البغدادي أن في مجلس الرشيد اجتمع الكسائي والأصمعي وحري الكلابي في س قتلوا ابن عفان الخليفة
محرمًا، فقال الكسائي أنه يعني الداخل في حر المدينة قال الأصمعي أنك لا تدري بل معناه قتله وهو ذو دم محقق وذو حرمة وأتى بشعره قتلوا
كسرى بليلاً محرمًا الخ والأصمعي هو عبد الملك بن قريش من رواية مسلم وكان حافظ اللغة، أم - قلت وفي شرح القاموس وقال أبو عمر في قوله
قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا، أي صائماً ويقال أراد لو يجر من نفسه شيئاً يوقع به فهو محرم وقال ابن بري ليس محرمًا في البيت المذكور
الأحرار ولا من الدخول والشهر الحرام وإنما يريدان عثمان في حرمة الإسلام وذمة له ليجل من نفسه شيئاً يوقع به، أم - قال الشيخ الأئمة قدس
الله روحه وفي صحيح مسلم عن ابن عباس تزوجها وهو محرم زاد ابن نمير فحدث به الزهري فقال أخبرني يزيد بن الأصم أنه تكلم وهو حلال فأوردني
المراد بالمقابلة بين محرم وحلال ولم يثبت الحلال بخلاف الأصل وأيضاً روى عن عائشة وأبي هريرة أيضاً بنظر محرم فكيف اجتمع زعماء
وعائشة وأبو هريرة على لغة غريبة إلى المحرم يعني الداخل في حر المدينة والشهر الحرام، وما أجأهم إلى هذا التأويل البعيد إلا أن الأحاديث قد
فهرست في تزوجه صلى الله عليه وسلم ميمونة فجزأ ابن عباس وعائشة وأبو هريرة أنه كان محرمًا يومئذ وجزأ يزيد بن الأصم وميمونة
بنفسها وأورافع أنه تزوجها وهو حلال وأما حديث يزيد بن الأصم فأخرجه مسلم عن الزهري قال أخبرني يزيد بن الأصم أنه تكلم وهو حلال
وأخرجه مسلم أيضاً من طريق جرير بن حازم عن أبي قزارة عن يزيد بن الأصم قال حدثني ميمونة بنت الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس وفي الترمذي بعد روايته مسنداً قال أبو عيسى هذا حديث غريب وروى غير واحد
هذا الحديث عن يزيد بن الأصم مسنداً، قال ابن حزم وأما ترجيحهم ابن عباس على يزيد فنعم والله لا يعرف يزيد بعبد الله ولا كرامة وهذا ترويض
منهم لأن يزيد إنما رآه عن ميمونة وروى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس ونحن لا نقرن ابن عباس صغير من الصحابة إلى ميمونة أم المؤمنين
لكن نعدل يزيد إلى أصحاب ابن عباس ولا نقطع بفضله عليه، قال وخبر يزيد عن ميمونة هو الحق وقول ابن عباس وهو لا شك فيه لأنها
هي أعلم بنفسها منه وأنها كانت إذا كانت امرأة كاملة وكان ابن عباس يومئذ ابن عشرة أعوام وأشهر فبين الضبطين فرق لا يخفى، أم - قال
العلامة العيني رحمه الله ولما قلنا أن يقول أن كان يزيد رآه عن خالته فابن عباس من الجائز غير المنكر أن يرويه عنه صلى الله عليه وسلم وأبو هريرة
أبيه الذي ولي عقد النكاح بمشهد عنه ومروى أو يرويه عن خالته المرأة العاقلة وأياً ما كان فليس صغيراً فروايته مقدّمة على روايته
الأصمعي وكيف يحكم بأن ميمونة اعترفت بالقضية من ابن عباس مع أنه لم يثبت حضورها عند العقد احتل بلوغ الخبر إليها حين كونه صلى
الله عليه وسلم حلالاً ولا لحق ميمونة ابن عباس في هذه القضية وفي غيرها، وإن لعبد الله بن عباس متابعاً عن ميمونة وهو عطاء يقول يستند
صحيح ما كنا تأخذ هذا إلا عن ميمونة كما مر قريباً ولحديثه شاهد من حديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما وأما قول ابن حزم نعدل يزيد
إلى أصحاب عبد الله ولا نقطع بفضله عليه فكيف يكون شخص واحد حديثه عند مسلم وحده يعدل بعطاء وعنه هـ سعيد بن جبلة أو الشفاء
وعكرمة في آخرين من أصحاب عبد الله الذين رَوَوْا عنه هذا الحديث، قال الطحاوي والذين رَوَوْا أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم
أهل علوم وثبت أصحاب ابن عباس سعيد بن جبلة وعطاء بن رباح وطائوس وعنه عكرمة وجابر بن زيد وزلاء كلهم فقهاء عجمية
يرواياتهم وأدعاهم والذين نقلوا منهم فكل ذلك أيضاً منهم وعمر بن دينار ويزيد السخيتي وأبو عبد الله بن أبي شيبة أيضاً أئمة يقتدى
برواياتهم وحديث ميمونة الذي أخرجه مسلم فيه يزيد بن الأصم وقد ضحقه عمر بن دينار في خطابه الزهري وذلك الزهري الكفار عليه

وأخرجه من أهل العلم وجعله إعرابياً بوالا على عقبه وكيف يكون طعن أكثر من ذلك قصده من هذا الكلام نسبة إلى الجمل بالسنّة، ولو سلم صحته فيحتمل أن يراد بالتزويج في حديث يزيد عن ميمونة البناء بما عايناه لأن سببه فجاز إطلاقه على البناء كما قاله الزبيدي في شرح الأحياء، وأما حديث أبي رافع فأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والترمذي من طريق مطر الوراق عن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه تروجه ميمونة وهو حلال وبني عليها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما قال الترمذي لا نعلم أحداً أسند غير حماد بن زيد عن مطر قلت ومطر أن كان صدقاً لكتبه كثير الخطأ قال المحافظ ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان بن يسار ورواه أيضاً سليمان بن بلال عن ربيعة بن يسار قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله سليمان بن يسار ولد سنة أربع وثلاثين وقيل ستة وتسع وعشرين ومات أبو رافع بالمدينة بعد قتل عثمان بيسير وكان قتل عثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وغير جائز ولا يمكن أن يسمع سليمان من أبي رافع فلا معنى لموافقة مطر ما رواه مالك أولى والعجب من المذهب يعترف هذا المقدار وهذا الحديث تريبكت عنه ويقول مطر بن طهمان الوراق قد أحجته مسلم بن الحجاج ولكن تعقبه المحافظ في التهذيب بقوله وقال ابن أبي حاتم في المراسيل وأبو عمر بن عبد البر في التمهيد حديثاً في سليمان بن يسار عن أبي رافع مرسلاً كذا قال، وحديثه عنه في مسطور مخرج بسامعه منه عن ابن أبي خيثمة في تاريخه، وبالجملة فمطر الوراق الذي وصله ليس كرواية حديث ابن عباس ولا قريباً منه وما المرسلي فقد روى مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه بنت ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم عليه بالمدينة قبل أن يخرج وهذا مرسلي ومع ذلك يردّه ما ثبت أنه فوض أمرها إلى العباس وأحكمها فقد قال في المختصر المختصر لشكل الآثار للطحاوي ١٢٠ فان قيل فيجوز عن ميمونة وقت تزويجها قيل له نعم لما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أمرها إلى العباس فزوجها إياه فيحتمل أنه ذهب عنها الوقت الذي عقد عليها عند فوضت إلى العباس أمرها فلم تشعر إلا في الوقت الذي بنى بها فيه وعلمه ابن عباس لحضوره وغيبته عنه ويردّه أيضاً ما رواه أبو داود بسند عن يزيد بن الأصم عن ميمونة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسند فعمله من معنى قوله فزوجها ميمونة أي قبلها رضي ميمونة بتزوجها بالمدينة، وقال الشيخ محمد عبد السلام بن عبد الرحمن رحمه الله فالحاصل أن الأحاديث اضطربت في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بميمونة فمنها ما دلّت على أنه تزويجها في مكة ومنها ما دلّت على أنه تزويجها في المدينة، وهو محمول وكثيرت المرأة في كل من المحدثين قال الشافعية والمالكية والحنابلة حكموا بين هذه الأحاديث المتعارضة بحديث عثمان بن عفان فيما أخرجه مسطور وغيره عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب فنعوا من تزويج من المحرمين وقالوا بطلان عقد وقد ثبت أن عمر بن الخطاب وغيرهما من الصحابة فروقوا بين محرمكم وبين أمته وذلك فيما أخرجه البيهقي عن عمر بن الخطاب وثابت وقالوا يقدم القول على الفعل لاحتمال الخصوص في الفعل بخلاف القول فإنه نص في التشريع وذلك لأن الله تعالى قد نهي عن الرّفث لكونه من دواعي الجماع والعقد بينهما أقوى دواعي الجماع وكان النبي صلى الله عليه وسلم عليه الملك الناس لأبيه فما كان المكاح في حقه صلى الله عليه وسلم من باب الرّفث بخلاف غيره وكذلك إذا تعارض الميم والمحرّم حتى يحصل الامتثال بقوله تعالى فلا رفث والحفّة حكموا القيا بين المتعارفين وقالوا لا شك أنه عقد كسائر العقود التي يتلفظ بها من شراء الأمانة للتسرى وغيره كما ذهب إليه ابن أبي خيثمة في آخر الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال سألت أنساً عن مكاح المحرم فقال لا بأس وهل هو إلا كالبيع قال المحافظ وأستاذة قوى ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الأحرام وإنما قول من قال أن هذا قياس في مقابلة النص وهو باطل فمخبر بان القياس إنما احتج به هنا تقوية لا أحد المتعارضين من النص فإما هو لا عمل بالنص لا مصادير إلى القياس ولا الركون إليه وأما قوله بآيته من باب الرّفث فيقتضيه منع المحرم شراء الجارية لأجل التسرى قصداً في حال أحرامه ولا قائل به، وأما حديث عثمان فقد تقدم الكلام عليه والجواب عنه في أدل الباب فليتذكر وأفاد شيخنا المحمود قدس الله روحه في قصّة ميمونة أن تحقيق هذا الباب يحتاج إلى تعيين مكان المكاح وزمانه فالذي ثبت بالروايات الصحيحة الصريحة أنما هو وقوعه بسبب كما أخرجه النسائي من طريق قتادة ويعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم وفي حديث يعلى بن عمر، وقال أنس بن مالك حدثنا جعفر بن برقان أخبرني ميمون بن مهران سألت صفية بنت شيبة فقالت تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بسبب وبنيها في ثوبتها وماتت بسبب ودقت في موضع قبعتها وفي حديث يزيد بن الأصم عن ميمونة عند أبي داود وقالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسبب وهذا الحديث مما عارض به المانعون حديث ابن عباس وبالجملة فقد اتفق الفقيهان على وقوع المكاح بسبب وسبب من المشاهير المشهورة بين المحرمين

قريب مكة دون الوادي المشهور بوادي فاطمة قال الطبري هو على عشرة اميال من مكة وقال المقاري الضحى ثمة على ستة اميال والله أعلم والغرض انه خارج الحرم وداخل الميقات قطعا وقد ثبت في صحيح البخاري من انشاء احرامه صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة في عمر الحديبية المتقدمة على عمر القضاء التي وقع فيها تزويجه صلى الله عليه وسلم بميمونة رضي الله عنها فهذا ظاهره ان توقيت المواقيت قد سبقت عمر القضاء خلافا لما حكى الاثر عن احمد ثمة وقع عام حجة الوداع، قال شيخنا وحيد بن الجراح في حديث الباب على ان سماحة صلى الله عليه وسلم بميمونة هل وقع بسرها فاهيا الى مكة او اثبتا منها فان ثبت الاول ثبت سماحة في حالة الاحرام البيتة ولو صح الثاني صح قول من قال انه تزوجها وهما حلالان والذي يظهر من القرائن والروايات ان النكاح وقع بسرها فاهيا والبناء به اثبا فقد روى الطحاوي من طريق محمد بن اسحق عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج بميمونة بنت الحارث وهو حرام فاقام بمكة ثلاثا فأتاه حويطب بن عبد العزى في نفر من قريش في اليوم الثالث فقالوا انه قد انقضت اجلك فاعزج عثا فقال وما عليكم لو تركوني فعرهت بين اظفركم فصنعنا لكم طعاما فحضرتموه فقالوا لا حاجة لنا في طعامك فاعزج عثا فخرج نبي الله صلى الله عليه وسلم وخرج بميمونة حتى عرس بها بسره ونقل ابن القيم في الهدى عن معاذ بن موسى بن عقبة فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثلاثا فلما أصبح من اليوم الرابع أتاه سهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى ورسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس لانصار يتحدث مع سعد بن عباد فصاح حويطب نأشدك الله والعقد المخرجت من ارضنا فقد مضت الثلاث فقال سعد بن عباد كذبت لا املك ليست يا رضىك ولا ارض آباءك والله لا يخرج ثو نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم حويطيا اوهيلا فقال اني قد نكحت منكم امرأة فما يضركم ان امكحت حتى ادخل بها ونصنع الطعام فتأكل وتاكلون معنا فقالوا اننا نأشدك الله والعقد المخرجت عثا فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرحيل وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزل بطبرستان فاقام بها خلف ايارافج ليل ميمونة اليه حين عسى فاقام حتى قدمت ميمونة ومن معها وقد لقوا اذى وعناء من سفهاء المشركين فصبوا فبنى بها بسره ثو ادرج وسار حتى قد المدينة وقد الله ان يكون قبر ميمونة بسره حيث بنى بها، فهذا كله لا يستقيم الا على القول بوقوع النكاح بسره محرما ذاهبا الى مكة والبناء به حلالا راجعا منها واليه يشير ما مضى آنفا في حديث صفية بنت شيبة فان كلامها في صدر التعجب يقتضي ان تكون الوقائع الثلاثة المتفرقة ازمة من النكاح والبناء والموت اجتمعت في مكان واحد واقع في الطريق وقد اختلف بظهوره الحافظ في الاصابة حيث قال وقد انتشر الخلاف في هذا الحكم بين الفقهاء ومنهم من جمع بانه عقد عليها وهو محرم وبني بما بعد ان احل من عمره بالتعيم وهو حلال في الحل وذلك باين من سياق القصة عند ابن اسحاق، ام - ولعله اطلق التعيم على سرت توسعا للمقاربة وبهذا التفسير يندفع كل ما قالوه في تأويل حديث ابن عباس وتوهمه فمن وجوه التأويل ما ذكره الترمذي من بعضهم ان معناه قوله تزوجها وهو محرم اى ظهر امر تزويجها واشتهر حال كونه محرما وان كان وقوع العقد قبل الاحرام، وهذا باطل بالبداية لما ذكرنا من وقوعه بسره فاهيا الى مكة فهو واقع في حالة الاحرام لا محالة وحيدنا فالاقرب الى الصحة ان يأول حديث يزيد بن الاصب وميمونة بما أوله به حديث ابن عباس اعني انه صلى الله عليه وسلم تزوجها محرما ولكن ظهر وفشا أمر تزويجها وهو حلال حين بنى بها بسره راجعا من مكة الى المدينة او حين اراد العودة بمكة وهكذا قول من قال ان معنى تزويجها وهو محرم اى داخل الحرم او في الشهر الحرام مع ابقاء سياق الروايات عنه ظاهرا بطلان فان سرت ليس من المحرم والنكاح والبناء كلاهما قد تعا في موضع واحد اي سرت وشهر واحد وهو ذو القعدة المحرم فكيف يستقيم قوله تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال كما في صحيح البخاري من باب عمر القضية ومن التأويلات البعيدة البين سقوطها ما حوزة الحافظ ان ابن عباس كان يرى ان من قلد الهدى يصير محرما والبنى صلى الله عليه وسلم كان قلدا الهدى في عمرته تلك التي تزوج فيها ميمونة فيكون اطلاقه انه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم اى عقد عليها بعد ان قلد الهدى وان لم يكن تلبس بالاحرام وقد علمت تعيين موضع النكاح ووقته ولم نجد في شيء من الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم قد تجاوز الميقات من غير احرام في شيء من اسفاره للحج والعمرة وقد صح احرامه من ذي الحليفة في عمرته الحديبية قبل عمر القضاء بعام كما نقل عن علي ان الحافظ نفسه صرح في الفتح ان حديث ابن عباس جاء مثله صحيحا عن عائشة الى هزيمة وجاء عن الشعبي ومجاهد مرسل مثله، ان يقال انه لم يهرأ تفقوا على اشبات الاحرام بتقليد الهدى واطلاق لفظ المحرم عليه من دون تلبسه بالاحرام فهذا والله ما يرد من المؤول ايضا فاخرج الى وجدانه وتبين له ومن ههنا يظهر ان نسبة الغلط والذهول الى ابن عباس كما صدر عن سعيد بن المسيب وهو في سنن ابى داود جراءة عظيمة لا يقبلها قلب منصف بمعن خصوصنا على قاعدة الحديثين كما قاله صاحب بذل المحمود قدس الله روحه بل نسبة الوهم والغلط الى يزيد بن الاصب مهمل

باب تحريم الخطبة على خطبائها حتى ياذن أو يترك

وحدثنا قتيبة بن سعيد قال نايلث ح قال واحد ثنا محمد بن زعم قال أنا الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض **وحدثني** زهير بن حرب عن محمد بن مشني جميعاً عن يحيى القطان قال زهير نايجي عن عتيك الله اخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه

من نسبته الى ابن عباس كما نبت عليه عمر بن دينار في مجلس الزهري فلم ينكر الزهري عليه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب** تحريم الخطبة على خطبة اخيه حتى ياذن أو يترك **قوله** لا يبيع بعضكم على بيع بعض الخ قال العلماء البيع على البيع حرام وكذلك الشراء على الشراء وهو ان يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيل أو فسخ لا يبيعك بأقص أو يقول للبائع أفسخ لا تشترى منك بأزيد وهو مجمع عليه كذا في الفقه وقد عده الحنفية مأكراً حراماً في رد المحتار في قريب الى معنى التحريم **قوله** على خطبة بعض الخ بكسر الخاء أي بعد المتوافق على الصداق كما في المراقبة وساقى الكلام عليه **قوله** على بيع اخيه الخ ظاهر التقيد بأخيه ان يختص ذلك بالمسلم وبه قال الأذاعي أبو عبيد بن حروبه من الشافعية وأصرح من ذلك رواية مسلم عن طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ لا يسوم المسلم على سومة المسلم وقال الجمهور لا فرق في ذلك بين المسلم والذمي وذكر الأخر خرم الغالب فلا مفهوم له **قوله** على خطبة اخيه الخ قال الحافظ قال الجمهور هذا النهي للتحريم وقال الخطابي هذا النهي للتأديب ليس بنهي تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء كذا قال ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عند التحريم ولا يبطل العقد بل حكم النوى ان النهي فيه للتحريم بالأجماع ولكن اختلفوا في شرطه فقال الشافعية والحنابلة على التحريم ما اذا صرح بالخطبة أو وليها الذي أذنت له حيث يكون أو نكحاً معتبراً بالإجابة فلو وقع التصريح بالرد فلا تحريم فلو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الهجوم على الخطبة لان أصل الإباحة وعند الحنابلة في ذلك روايتان وان وقعت الإجابة بالتمريض كقولها لا رغبة عنك فهو لان عند الشافعية الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم أيضاً واذا لم ترد ولو تقبل فيجوز والحجة فيه قول فاطمة خطبة معاوية وأبو جهم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليه بل خطبها لأسامة وأشار النوى وغيره الى انه لا حجة فيه لاحتمال ان يكون خطباً معاً ولو لم يعلم الثاني خطبة الأول والنهي صلى الله عليه وسلم أشار بأسامة ولم يخطب على تقدير ان يكون خطب فحاشاً لما ذكر لها ما في معاوية وإبى جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبها لأسامة وحكى القرني عن الشافعية ان معنى حديث الباب اذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت اليه فليس لأحد ان يخطب على خطبته فاذا لم يعلم رضاهما ولا ركنهما فلا بأس ان يخطبها والحجة فيه قصّة فاطمة بنت قيس فانما لم تخبره برضاها بواحد منهما ولو أخبرته بذلك لم ينسأ عليها بغير من اختارت فلو لم توجد منها إجابة ولا رد فقطع بعض الشافعية بالجواز ومنهم من أجرى القولين ونص المشافعي في التكرار على ان سكوتها رضاً بالخطاب عن بعض المالكية لا تمنع الخطبة الا على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق واذا وجدت شرطاً للتحريم ووقع العقد للثاني فقال الجمهور يصح ارتكاب التحريم وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وعند المالكية خلاف كالقولين وقال بعضهم ينسخ قبله لا بعده وحجة الجمهور ان المنهي عن الخطبة والنسخة ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة وصرح بعض الشافعية بان محل التحريم اذا كانت الخطبة من الأول جائزاً فان كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يفسخ الثاني بعد انقضاء العدة ان يخطبها وهو واضح لان الأول لم يثبت له بذلك حتى واستدل بقوله على خطبة اخيه ان محل التحريم اذا كان الخطاب مسلماً فلو خطب الذمي ذمياً فأراد المسلم ان يخطبها جازله ذلك مطلقاً وهو قول الأوزاعي ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ويؤيد قوله في أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم المؤمن أخ المؤمن فلا يحل للمؤمن ان يتبايع على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة حتى يذروا وقال الخطابي قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيختص النهي بالمسلم وقال ابن المنذر الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع وقد ورد المنع مقيلاً بالمسلم فبقي ما عدا ذلك على أصل الإباحة وذهب الجمهور الى الحاق الذمي بالمسلم في ذلك وان التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له وهو كقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم وكقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم التي تحرم الله في سبيلكم وفيه نهي عن ذلك وبناء بعضهم على ان هذا المنهي عنه هل هو حقوق العقد احترامه او من حقوق المتعاقدين فعلى الأول فالراجح ما قال الخطابي وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره وقريب من هذا البناء اختلاف في ثبوت الشفعة للكافر من جعلها من حقوق الملك اثبتها له ومن جعلها من حقوق المالك منع وقريب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك ح ان الخطاب الأول اذا كان فاسقاً جاز للعفيف ان يخطب على خطبته ورجحه ابن العربي منهم وهو متجه فيما اذا كانت الخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كقولها فتكون خطبة كلاً خطبة

سلك كذا في الأصل ولعل الصحيح فلي الثاني وكذا في قوله وعلى الثاني يشبه ان يكون وعلى الأول ١٢

الآن يأذن له **وحدثناه** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا علي بن مسهر عن عبيد الله بهذا الاسناد **وحدثني** أبو كامل قال نا أحمد قال نا أيوب عن نا فجع بهذا الاسناد **وحدثني** عمرو الساقذ وزهيد بن حرب ابن أبي عمر قال زهير نا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى أن يبيع حاضر لباد

ولم يعتبر الجمهور ذلك إذا صدرت منها علامة القبول وقد اطلق بعضهم الاجماع على خلاف هذا القول ويحقق هذا ما حكاه بعضهم من الجواز إذا أذن له الخاطبة الأولى اهلاً في العادة الخطبة تلك المرأة كما لو خطب حتى بنت ملك وهذا يرجع إلى التكافؤ واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى الحاقاً بحكم النساء بحكم الرجال وصورتها أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه إلى تزويجها فيجيبها كما تقدم فنجوز امرأة أخرى فتدعوه وترغبه في نفسها وتزوجه في التي قبلها وقد مر جواب استحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ولا يخفى أن محل هذا إذا كان المخطوب عزماً لا يتزوج إلا واحدة فاما إذا جمع بينهما فلا تحريم **قوله** الآن يأذن له إلا يحتل أن يكون استثناء من الحكمين كما هو قاعدة الشك ويحتل أن يختص بالأخير ويؤيد الثاني رواية البخاري في الكناح من طريق ابن جريح عن نا فجع بلفظ نحو أن يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب من ثروناً خلاف الشافعية هل يختص ذلك بالكناح أو يلتحق به البيع في ذلك والصحيح عدم الفرق وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع ويؤيد ذلك الحافظ واستدل به على أن الخاطبة الأولى إذا أذن للخاطبة الثانية في التزويج ارتفع التحريم ولكن هل يختص ذلك بالمأذون له أو يتعدى لغيره لأن مجرد الأذن الصادر من الخاطبة الأولى دال على إعراضه عن تزويج تلك المرأة وباعاً لغيره أن يخطبها الظاهر الثاني فيكون الجواز للمأذون له بالتخصيص ولغيره بالمأذون له بالخاق **قوله** أن يبيع حاضر لباد أي يلد في ليدوق والحاضر من كان من أهل الحضر خلاف البدو فالبادي من كان من أهل البادية أي البرية ويقال حضر قوم يردون نسيماً إلى الحضر البدو، قال الأصماني وكروه بيع الحاضر للبادي وهذا في حالة قحط وعوز بتجربك الواو أي الحاجة والآلة لا لعدم الضرر، قيل الحاضر المالك والبادي المشتري، مشى عليه في الهدية حيث قال وهو أن يبيع من أهل البدو طمغاً في الثمن الغالي لما فيه من الأضرار بغيره أم - أي بأهل البدن قال الخيزراني ويشهد لصحة هذا التفسير ما في الفصول المملوكة عن أبي يوسف لو أن امرأة قد حوكت الكوفة وأرادوا أن يعتادوا منها ويضرب ذلك بأهل الكوفة قال منعه من ذلك قال لا ترى أن أهل البلدة يمنعون عن الشراء للحكمة فهذا أولى، والأصح أن الحاضر السمسار والبادي البائع لموافقة آخر الحديث أي قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الرمآيات دعوا الناس يوزق الله بعضهم من بعض ولو أفتته لتفسير راوي الحديث كما في الصحيحين قلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكون له سمساراً قال في فتح القدير قال الحلواني هو أن يمنع السمسار الحاضر القروي من البيع ويقول له لا تبع أنت أنا أعلم بذلك فيتوكل له ويبيع ويغالي ولو تركه يبيع بنفسه لخص على الناس، وقال غير الخنفية صورتان يجمع غريب بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه بلدي فيقول له ضعه عندي لأبيعه لك على التدبير بأغنى من هذا السعر فحجوا الحكم منوطاً بالبادي ومن شاركه فمعناه قال وإن أذكر البادي في الحديث لكونه الغالب فأحق به من يشركه في عدم معرفته السعر الحاضر أضرب أهل البلد بالإشارة عليه بأن لا يباد بالبيع وهذا تفسير الشافعية والمعتابلة وجعل المالكية البداة قيدا وعن مالك لا يلتحق بالبادي في ذلك إلا من كان يشبهه قال فاما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك قال ابن المنذر اختلفوا في هذا النبي فالجمهور أنه على التحريم بشرط العلم بالنبي وأن يكون المتاع المجلوب مما يحتاج إليه وأن يعرض الحضرى ذلك على البدي فلعرضه البدي على الحضرى لم يمنع وإن البعض الشافعية عموم الحاجة وإن يظهر ببيع ذلك المتاع السعة في تلك البلد قال ابن دقيق العيد أكثر هذه الشروط تدوير بين اتكع للغة واللفظ والذي ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء فحيث يظهر بخصيص النص أو يعمد وحيث يخفى فاتباع اللفظ أولى فاما اشتراط أن يتمس البدي ذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فان الضرب الذي على به النبي لا يقتضي الحال فيه بين سؤال البدي و عدمه واما اشتراط أن يكون الطعم مما تدعو الحاجة إليه فمتوسط بين الظهور وعدمه واما اشتراط ظهور السعة فكذلك أيضاً لا احتمال أن يكون المقصود مجرد تعزيت التزيم والهرب على أهل البلد واما اشتراط العلم بالنبي فلا اشكال فيه، قال العيني رحمه الله وقال الكرماني ولو كان النبي وباع الحاضر للبادي صح البيع مع التحريم قلت هذا عجيب منهم لأن النبي عندهم يرفع الحكم مطلقاً فكيف يقولون صح البيع مع التحريم هذا لا يمشي إلا على أصل الخنفية وقال أيضاً قال أبو حنيفة يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقاً الحديث الذين النصيحة قلت ليس على الإطلاق بل إنما يجوز إذا لم يكن فيه ضرر لأحد المتعاقدين قال الحافظ وقال جازاً لا وزاعى أن يشير الحاضر على البادي وقال ليست الإشارة ببيعاً وطر البدي

او يتناجشوا او يخطب الرجل على خطبة اخيه او يبيع على بيع اخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفي ما في أناتها او ما في صحتها زاد عمر في روايته ولا ييسر الرجل على سوم أخيه وحديثي حريمة بن يحيى قال اتا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب ان ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتناجشوا ولا يبيع المرء على بيع اخيه ولا يبيع حاضر لباد ولا يخطب المرء على خطبة اخيه ولا تسأل المرأة طلاق لأختها لتكتفي ما في أناتها وحديثنا ابو بكر ابن ابي شيبة قال تابعنا لا على سم قال وحديثي محمد بن رافع قال لعبد المطلب جميعا عن معمر عن الزهري بهذا الاسناد مثله غير ان في حديث معمر لا يزد الرجل على بيع اخيه وحديثنا يحيى بن ايوب في قتيبة بن سعيد بن حجر جميعا عن اسمعيل ابن جعفر قال ابن ايوب نا اسمعيل قال قال خبرني العلاء عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسم المسلم على سوم المسلم ولا يخطب على خطبته وحديثنا احمد بن ابراهيم الدارقطني قال قال تابعنا الصمد

والى حنيفة لا يشير عليه لانه اذا اشار عليه فقد باعه وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لانه انما نهي عن البيع له ليست الاشارة بيضا وقد ورد الامر بصحة فدل على جواز الاشارة، ام قلت ولكن فيها ترك النعم لاهل البلدا فانضروا بها والله اعلم، قولنا يتناجشوا الخ من النجش بفتح النون والجيم وقيل يسكونها بعد ما مجته وهو في اللغة تغيير الصل واستشارته من مكانه ليصا د يقال نجشت الصيد أخصه بالضم نجشنا وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها سمي بذلك لان الناجش يثير الرغبة في السلعة ويقع ذلك بمواطاة البائع فيشتري كان في الأشم ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش وفي الدار المختار وكبره النجش ان يزيد لا يريد الشراء او يمنع منه باليس فيه ليروجه ويجري في النكاح وغيره قال ابن بطال اجمع العلماء على ان الناجش عاص بفعله واختلفوا في البيع اذا وقع على ذلك ونقل ابن المنذر عن طائفة من اهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول اهل الظاهر ودواية عن مالك وهو المشهور عند الحنابلة اذا كان ذلك بمواطاة البائع او صناعته والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو وجه للشافعية قيا على المصتراة والاصح عندهم صحة البيع مع الاثر وهو قول الحنفية ولفظ الشك في رحمه الله النجش ان يحضر الرجل السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءها ليقصد به السوم فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لولا ليمسوا سومه فمن نجش فهو عاص بالنجش ان كان عالما بالني والبيع جائز لا يفسد معصية رجل نجش عليه وقد اتفق اكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم وقيد ابن عدي لبر وابن العربي وابن حزم الحريم بان تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل قال ابن العربي فلوان رجلا رأى سلعة رجل تباع بدون قيمتها فزاد فيها لتنتهي الى قيمتها لم يكن ناجشا عاصيا بل يؤجر على ذلك بنيه وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وكذا صرح به اصحابنا قال في الدر المختار ثرو المني محمول على ما اذا كانت السلعة بلغت قيمتها لما اذا لم تبلغ لا يكره لانتفاء الخلل، ام بل نقل بعض الفقهاء عن شرح الطحاوي انه في هذه الصورة مجرود، قال المحافظ وفيه نظر لا ترتعين النصيحة في ان يؤمر به ان يري الشراء وليس من غرضه بل غرضه ان يزيد على من يري الشراء أكثر مما يريد ان يشتري به فلذلك يري النصيحة مندوحة عن ذلك ان يعلم البائع بان قيمة سلعتك أكثر من ذلك فهو باختياره بعد ذلك ويحتمل ان لا يتبين عليه اعلامه بذلك حتى يسأله الحديث الآتي دعوا الناس يريزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصروا حل كواخاه فليبيعه والله اعلم، قوله ولا تسأل المرأة طلاق أختها الخ تقدم بيانها قريباً في باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها فراجعده **قوله** لا يسم المسلم الخ قال المحافظ وذكر المسلم كونهم اقرب الى امتثال الأمر من غيره وفي ذكره ايدان بانه لا يليق به ان يستأثر على مسلم مثله **قوله** على سوم المسلم الخ صورته ان يأخذ شيئاً ليشتره فيقول له ردّه لا يبيعك خيراً منه بثمنه او مثله بل يخص ويقول للمالك استردّه لا اشتريه منك بأكثر مما يحله بعد استقراء الثمن وكون احدهما الى الآخر فان كان ذلك صريحاً فلا خلاف في التحريم وان كان ظاهراً ففيه وجهان للشافعية ونقل ابن حزم اشتراط الركون عن مالك وقال ان لفظ الحديث لا يدل عليه وتعقب بانه لا بد من أمرين لموضع التحريم في السوم لان السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم: تخافاً كما نقله ابن عبد البر فتعين ان السوم المحرم واقع فيه قدر زائد على ذلك وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الأخرى اذا لم يكن المشتري مغبوراً غبتاً فاحشاً به قال ابن حزم واجه حديث الذين النصيحة لكن لم تنصير الشافعية في البيع والسوم فله ان يعرف ان قيمتها كانا وانك ان بيعتها بكذا مغبور من غير ان يزيد فيها فيجمع بذلك بين المصلحتين وهذا الجهرور الى صحة البيع المذكور مع تأشير على عدم التاكيد والاحتياط في فساد روايتان وبه جزم اهل الظاهر والله اعلم، وكذا في الفقه، قال في الدر المختار والسوم على سوم غيره ولو ذمياً او مستأماً او ذكراً الا في الحديث ليس قديراً بل لزيادة التغير وهذا اجل اتفاق على صليح الثمن والا لا يكره لانه يبيع من يزيد، ام قال ابن عابدين ح قوله بل لزيادة

قال ناشئة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديثنا محمد بن مشن قال
 ناعبد الصمد قال ناشئة عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنهم قالوا على سوء خي
 وخطبة أخيه وحديثنا أبو الطاهر قال ناعبد الله بن وهب عن الليث وغيره عن يزيد بن أبي جيب عن عبد الرحمن
 ابن شماس أنه سمع عقبه بن عامر على المنبر يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن
 أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذرحل حديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على ملك عن نافع عن
 ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى عن الشغار والشغار أن يزوجه الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته وليس بينهما صداق
 وحديثنا زهير بن حرب ومحمد بن مشن وعبد الله بن سعيد قالوا ناعبد الله بن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم بمثله غير أن في حديث عبد الله قال قلت لنافع ما الشغار وحديثنا يحيى بن يحيى قال أنا حماد بن زيد عن عبد
 السراج عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى عن الشغار وحديثنا محمد بن رافع قال ناعبد الملق قال أنا
 معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال
 نا ابن غير وابو أسامة عن عبد الله عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار نا
 ابن غير والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجتي ابنتك وزوجت ابنتي وزوجت أختك وزوجك أختي وحديثنا
 أبو كريب قال ناعبد عن عبد الله بهذا الاسناد ولم يذكر زيادة ابن غير وحديثنا هارون بن عبد الله قال نا حجاج بن محمد
 قال قال ابن جريج قال وحديثنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع عن عبد الملق قال أنا ابن جريج قال خبرني أبو الزبير
 التفسير لأن السوم على السوم يجب إجماعاً وأصلنا وهو في حق الآخر أشد متناً قال في التفسير كقوله في الغيبة ذكر ك أخاك بما يكره إذا خلا
 في منع غيبة الذي قولنا عن العلاء وسهيل عن أبيهما قال النوى هكذا صورته في جميع النسخ وأبو العلاء غير أبي سهيل فلا يجوز أن يقال عن
 أبيهما قالوا وصوابه أبو يحيى قال القاضي وغيره ويعمر أن يقال عن أبيهما بغير الباء على لغة من قال في تشية الأب أبان كما قال وتشية اليد يدا
 فتكون الرواية صحيحة لكن الباء مفتوحة والله أعلم قوله حتى يذرح أي يترك وفي البخاري من حديث أبي هريرة ولا يخطب الرجل على خطبة
 أخيه حتى يتكلم أو يترك قال الحافظ أي حتى يزوجه الخطيب الأول فيحصل اليأس المحض وقوله أو يترك أي الخطيب الأول الذي يعمر فيجوز حينئذ
 للثاني الخطبة فالناتيان مختلفتان الأولى ترجع إلى اليأس والثانية ترجع إلى الرجاء ونظير الأولى قوله تعالى أختي بك الجملة في سورة الحجاب
 باب تحريم تلح الشغار وبطلانه قوله هي عن الشغار قال العلماء الشغار بكسر الشين المعجمة واليعين المعجمة أصله في اللغة الرفع
 يقال شغرت الحلب إذا رضع رجله ليبول كأنه قال لا ترفع رجل بنتي حتى يرفع رجل بنتك وقيل هو من شغرت البلى إذا خلاخلخله عن الصادق يقال
 شغرت المرأة إذا رفعت رجليها عند الحاجة كذا في الشرح وسيأتي تفسيره الشرعي قوله على أن يزوجه ابنته أم ذكر البنت في تفسير الشغار مثال
 وسيأتي في رواية أخرى ذكر الأخت قال النوى اجمعوا على أن غير البنات من الأخوات بنات الأخ وغيرهن كالبنيات في ذلك والله أعلم
 قوله قلت لنافع ما الشغار قال أبو الحافظ قال أبو الوليد الباقى الظاهر أنه (أي تفسير الشغار المذكور في الرواية السابقة) من جملة الحديث
 وعليه يحمل حتى يتبين أنه من قول الراوى وهو نافع قلت قد تبين ذلك ولكن لا يلزم من كونه لم يرفع في نفس الأمر مرفوعاً فقد ثبت
 ذلك من غير مرفوعاً عنه فصد مسلم من روايته إلى أسامة وابن غير عن عبد الله بن عمر أيضاً عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء قال
 وزاد ابن غير والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجتي ابنتك وزوجت ابنتي وزوجت أختك وزوجك أختي وهذا يحتمل أن يكون من كلام
 عبد الله بن عمر فيرجع إلى نافع ويحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد ويؤيد الاحتمال الثاني ورود في حديثنا إس وساجرو غيرهما أيضاً فأخرج
 عبد الرزاق عن معمر عن ثابت وأبان عن النبي مرفوعاً لا شغار في الإسلام والشغار أن يزوجه الرجل الرجل أخته بأخته وروطاً ليهي من طريق نافع
 ابن يزيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً نعى عن الشغار والشغار أن يتكلم هذه هذه بغير صداق بضع هذه هذا بضع هذه هذا
 هذا وأخرج أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى عن الشغار والشغار أن يقول زوج هذا من هذا
 وهذا من هذا بل أمره قال المقرط في تفسير الشغار صحيح ما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعاً فهو المقصود وإن كان من قول الأصحاب في مقبول
 أيضاً لأنه أعلم بالمقال وأقرب بالحال أم - وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار المنوع ظاهر الحديث في تفسيره فإن فيه وصفيين أحدهما
 تزويج كل من الوليين وليته للأخر بشرط أن يزوجه وليته والثاني خلو بضع كل منهما من الصداق فمنهم من اعتبرهما معاً حتى لا يمنع

انه سمع جابر بن عبد الله يقول نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار **شنا** يحيى بن ايوب قال ناهشيم قال و
حدثني ابن نمير قال ناوكيم قال وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابو خالد الاحمر قال وحدثنا محمد بن صنفه قال نا يحيى
هو القطان عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن ابي حبيب عن مژد بن عبد الله اليزني عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان احق الشرطان يوفى به

مثلاً اذا زوج كل منهما الآخر في شرط وان لم يذكر الصداق او زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق وذهب اكثر الشافعية الى ان علة النفي
الا اشتراك في البضع لان بضع كل منهما يصير مود العقد وجعل البضع صدقاً لما عايناه في الايراد عقد النكاح وليس المقصود للبطالان ترك ذكر
الصداق لان النكاح يصح بدون تسمية الصداق واختلغوا فيما اذا لم يصح ما بذكر البضع فالاصح عندهم الصحة ولكن وجد نص الشافعي على
خلافه كما نقله الحافظهم وقال للشافعي العلة في البطلان التعليق والتوقيت فكانه يقول لا ينعقد لك نكاح بنتي حتى ينقضي لك نكاح بنتك
وقال الخطابي كان ابن ابي هريرة يشبهه برجل تزوج امرأة ويستثنى عضواً من اعضائها وهو لا يغفل في فساده وتقديره لك انه يزوجه لبيته
ويستثنى بضعها حيث يجعله صدقاً للآخرى ونقل الحزقي ان احمد نص على ان علة البطلان ترك ذكر المهر ويصح ابن تيمية في الحزق ان علة
التشريك في البضع وقال ابن دقيق العيد ما نص عليه احد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه ولا صداق بينهما فانه يشعر بان جهة
الفساد ذلك وان كان يحتمل ان يكون في ذلك ذكر المهر بجهة الفساد ثم قال وعلى الجملة ففيه شعور بان عدم الصداق له مدخل في النفي بغير
حديث ابن ربيعة الذي تقدم ذكره وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على ان نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته فانهم ذهبوا الى ان البطلان
وفي رواية عن مالك فيصح قبل الدخول لا بعد وحكاها ابن المنذر عن ابي ذرعي وذهب الحنفية الى صحته وجوب مهر المثل وهو قول الزهري
ومكحول والثوري والليث ورواية عن احمد واحاق وابي ثور وهو قول علي بن ابي طالب والشافعية الى صحته وجوب مهر المثل وهو قول الزهري
ما احل الله اولئك عمن فاذا ورد النفي عن نكاح تأكد التحريم كما في الفتح وقال ابن بطال لا يكون البضع صدقاً عند احد من العلماء وانما قالوا
ينعقد النكاح بمهر المثل انا اجمعت شروطه والصداق ليس بركن فيه فهو كما لو عقد بغير صداق ثم ذكر الصداق فصا ذكر البضع كذا ذكر
انتهى وهذا محصل ما قاله ابو زيد وغيره من ائمة الحنفية وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله ثم حكوا هذا العقد عندنا صحته فساد التسمية
فيجب فيه مهر المثل وقال الشافعي رحمه الله بطل العقد بالمنقول والمقول اما الحديث فحديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي
عن نكاح الشغار والنفي يقتضي فساد المني عنه والفساد في هذا العقد لا يفيد الملك اتفاقاً وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا شغار في
الاسلام والنفي رفع لوجوده في الشرع واما الثاني فان كل بضع صداق حينئذ ومنكوح فيكون مشتركاً بين الزوج ومستحق المهر وهو باطل
والاطناب في تقريره مستغنى عنه والجواب عن الاول ان متعلق النفي والنفي مسمى الشغار وما أخذ في مفهومه خلوة عن الصداق وكوز البضع
صدقاً ونحن قائلون بنفي هذه الماهية وايصدق عليها فلا نشب النكاح كذا لك بل بطله فيجب نكاحاً مسمى فيه ما لا يصلح مهرًا فينعقد
موجباً للمهر المثل كالنكاح المسمى فيه خمر او خنزير فما هو متعلق النفي لم نشبهه وما اشبهناه لم يتعلق به بل اقتضت العروايات صحته لانه
ما يفيد الانعقاد بمهر المثل عند عدم تسمية المهر وتسمية ما لا يصلح مهرًا فظهر اننا قلنا بوجوب المنقول حيث نفينا له ولو وجب البضع مهرًا
ام قال ابن عايد بن زاذان في النفي على الكراهة ام اى الكراهة لا توجب الفساد وحاصله انه مع ايجاب مهر المثل لو بقي شغاراً حقيقة
وان سلم فالنفي على صحة الكراهة فيكون الشرع اوجب فيه امرين الكراهة ومهر المثل فالاول مأخوذ من النفي والثاني من الدلالة على ان ما سمي فيه لا يصلح
مهرًا ينعقد موجباً للمهر المثل وهذا الثاني دليل على النفي على الكراهة دون الفساد وبهذا التقرير اندفع ما اورد من ان حمله على الكراهة يقتضي ان الشغار
الآن غير نفي عنه لا يوجب فيه مهر المثل وجعل النفي على ما حمل النفي على معنى الفساد فكونه نفي عن النفي الآن اي بوجوب مهر المثل مسلم ان حمل على معنى الكراهة فالنفي باق
فانهم ام قال ابن المهر المثل من الجواب عن الثاني اي المنقول تسليم بطلان الشغار في هذه الباب نحن لم نشبهه الا لاشركة به في الاستحقاق وقد ابطالنا
كونه صدقاً فبطل استحقاق مستحق المهر نصفه فبقي كله منكوحاً في عقد شرط فيه شرط فاسد ولا يبطل به النكاح بخلاف ما لو زوجت
نفسها من رجلين فان بطلان الاشتراك فيه لم يستلزم بطلان النكاح وانما استلزمه عدم تعيين لعن الاولوية ام قلت قد ق
النظر فيه ابن السعدي من الشافعية فقال في بطلان نكاح الشغار من جهة المعنى انه يمنع تمام الايجاب في البضع للزوج والنكاح لا ينعقد
الا بايجاب كامل ووجه قولنا يمنع ان الذي اوجبه للزوج نكاحاً هو الذي اوجبه للمرأة صدقاً واذا لم يحصل كمال الايجاب لا يصح فانه جعل
عين ما اوجبه للزوج صدقاً للمرأة فهو كمن جعل الشيء شخصاً في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فانه لا يكمل الجعل الاول ام فيظهر الجواب

ما استحلته به الفروج هذا لفظ حديث أبي بكر وابن شبة وغير ابن شبة قال الشرط **لحل شئ** صبيدا لله بن عمر بن ميسرة القواريري قال ناخدا بن الحارث قال نا هشام عن يحيى بن أبي كثير قال نا أبو سلمة قال نا أبو هريرة قال نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح إلا بغير

عنه بالتأمل ولا معان في كلام ابن الهمام رحمه الله تعالى **باب الوفاء بالشرط في النكاح قوله** ما استحلته به الفروج أي الشرط التي يشترطها الناس في معاملاتهم إتماماً بالوفاء شرط النكاح لأن امرأه أحوط وبابه أضيق، قال اللقاضي المراد بالشرط هو ما المهر كالاته الشرط في مقابلة البضع وقيل جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزوجية من المهر والنفقة وحسن المعاشرة فان الزوج التزمها بالعقد كما تلتزمه في الشرط فيه وقيل كل ما شرط الزوج ترغيباً للمرأة في النكاح فالمرأة لا يمكن محظوراً، قال الحافظ وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن العقد فيبطل ويصير بمنزلة المحلوان فبطل هو للمرأة مطلقاً وهو قول عطاء وجماعة من التابعين وبه قال الثوري وأبو عبيد وقيل هو لمن شرطه قاله مشرق وعلى بن الحسين وقيل يختص ذلك بالأب وغيره من أولياءه وقال الشافعي أن وقع في نكاح العقد وجب للمرأة مهر مثلها وإن وقع خارجاً عنه لم يجزيب وقال مالك أن وقع في حال العقد فهو من جملة المهر وأما خارجاً عنه فهو لمن ذهب له وجاء ذلك في حديث مرفوع أخرجه الترمذي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكحوا ما لم يهرقوا من حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها فما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وإحقق ما كرمه الرجل ابنته أو اخته وأخرج البيهقي من طريق حماد بن عمار عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة نحوه وقال الترمذي بعد تخريجه والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال إذا تزوج الرجل المرأة وشرط أن لا يخرجها لزمه وبه يقول الشافعي وأحمد وأصحابنا كذا قال والنقل في هذا عن الشافعي عن بل الحديث عندهم محمول على الشرط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشارة العشرة بالمعروف ولا نفاق والكسوة والسكنى وإن لا يقصر في شئ من حقها من قيمته ونحوها وكشرطه عليها أن لا يخرجها إلا بأذنه ولا تمنعه نفسها ولا تمنعه من متاعه إلا برضاها وهو ذلك وأما شرط ينافي مقتضى النكاح كأن لا يقسم لها أو لا يتسرى عليها أو لا ينفق أو لا ينفق أو لا يجيب الوفاء به بل إن وقع في صلب العقد لم يفسد النكاح بمثل وفي وجهه يجب المسمى ولا اثر للشرط وفي قول الشافعي يبطل النكاح وقال أحمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقاً قال الترمذي وقال على سبيل شرطها قال وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة والمراد في الحديث الشرط الجائز فلا المنهي عنها - أم - وقد اختلفت عن عمرو بن وهب بأسناد جيد عن عبيد بن السباق أن رجلاً تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها فارتفعوا إلى عمر فوضع الشرط وقال المرأة مع زوجها قال أبو عبيد تضادوا الرأيات عن عمر فلهذا قد قال بالقول الأول عمرو بن العاص ومن التابعين طاووس أبو الشعثاء وهو قول الأوزاعي وقال الليث والثوري والجمهور يقول على حق لو كان صداق مثلها ما نكح مثلاً فرفضت بنحسين علان لا يخرجها فلهذا أخرجهما ولا يلزمه إلا المسمى وقالت الحنفية لها أن ترجع عليه بما تقصته له من الصداق وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنه يصح وتصح الكل وقال أبو عبيد الذي أخذ به أنا نأمر بالوفاء بشرطه من غير أن يحكم عليه بذلك قال قتادة وجماعة على أنها لو اشترطت عليه أن لا يطأها لم يجز الوفاء بذلك الشرط فكذا هذا وما يقوى حل حديث عقبة على النكاح ما سألني في حديث عائشة في قصة برة كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو طعن ولا سكان وغيرها من حقوق الزوج إذا شرطه عليه أسقاط شئ منها كان شرطاً ليس في كتاب الله فيبطل وفي الحديث المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً وأيضاً ورد في المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق وأخرج الطبراني في الصغير بأسناد حسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب امرأته بنت البراء بن معمر ورفقا أني شرطت لزوجي أن لا أتزوج بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن هذا لا يصح - **باب استثنائات الشئ في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت قوله** حدثنا هشام نا هو الدستواي قوله لا تنكح إلا بغيره أي على صيغة المجهول ولا يثبت عند الباء المكسورة امرأة لا تزوج لها، قال الحافظ وظاهر هذا الحديث أن الآية هي الشئ التي فارت زوجاً بموت أو طلاق لمقابلتها بالبكر وهذا هو الأصل في الآية ومنه قوله هو الغزو ما يمتد أي يقتل الرجال فتصير النساء إياي وقد طلق علي بن لا تزوج لها أصلاً ونقله عياض عن إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي وغيرهما أنه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرة كانت أو ثيباً وحكى الماوردي القولين لأهل اللغة وقد وقع في رواية الأول عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارقطني لا تنكح الشئ ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الشئ تشاور، أم - قلت وهذا هو القوي عندى في شرح هذا الحديث إلا أنه محمول عندنا على ما بالغ في كلا الشقين من البكر والشئ

حتى تستأمر ولا تتكلم البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف أذنها قال انشكت حلثني زهير بن حرب قال ان اسمعيل ابن ابراهيم قال نا الحجاج بن ابى عثمان قال وحديثي ابراهيم بن موسى قال انا عيسى بنى بن يونس عن الاوزاعي قال وحديثي زهير بن حرب قال نا حسين بن محمد قال نا شيان قال وحديثي عمرو الناقد بن محمد بن رافع قال نا عبد الرزاق عن معمر قال وحديثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قال انا يحيى بن حسان قال نا مغيرة بن كاهل عن يحيى بن ابى كثير عن شبل معن حديث هشام واستاده والتقى لفظ حديث هشام وشيبان ومعاوية بن سفيان في هذا الحديث وحديثنا ابو بكر بن

اذلا صنفه لاستئذان من لا تدري بالاذن ومن يستوى سكوها ومخطها كيف ولا رأى لها وفي المواهب اللطيفة قال في البحر والمواهب اللطيفة في قوله ولا تتكلم الشيب حتى تستأذن انما هو الالف الصغيرة لا تستأذن ولا يشترط رضاها كما في المعراج - قوله حتى تستأمر اصل الاستأمر طلب الامر للمعنى لا يعقل عليها حتى يطلب الامر منها ويؤخذ من قوله تستأمر انه لا يعقل الا بعد ان تأمر بذلك قوله ولا تتكلم البكر حتى تستأذن كذا وقع في هذه الرواية التفرقة بين الشيب البكر وغير الشيب بالاستئذان لا يستأذن فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة ان الاستئذان يدل على تأكيد المشاورة وجعل الامر للمستأمر ولهذا يحتاج الولي الى صريح اذنها في العقد فاذا صرحت بمنعها امتنع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك والاذن واثار بين القتل والسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما جعل السكوت اذنا في حق البكر لانها قد تستحيى ان تقهر هكذا في الفقه قال الشوكاني ويعكر عليه ما في رواية حديث ابن عباس من ان البكر يستأمرها ابوها وان اليتيمة تستأمر وصمتها اقرارها وفي حديث عائشة ان البكر تستأمر وكذا في حديث ابى موسى وابى هريرة قوله قالوا يا رسول الله ان سأتى في حديث عائشة التصريح بانها هي السائلة عن ذلك - قوله وكيف اذنها في حديث عائشة فانها تستحيى قوله ان تشكت الخ قد تقدم منا ان الحديث محمول عندنا على البالغة ثبينا كانت ام بكرا فقيه دلالة على نفوق ولاية الاجار على البالغة ومعنى ولاية الاجار تنفيذ القول على الغير شاء او ابى كما في الدملحختار - قال في البدائع والولاية بالنسبة الى المولى عليه نوعان ولاية حتم واجباب وولاية تدب واستحباب وهذا على اصل ابى حنيفة وابى يوسف الاول واما على اصل محمد فمى نوعان ايضا ولاية استبداد وولاية شركة وهي قول ابى يوسف كذا يقول الشافعي الا ان بينهما اختلاف في كيفية الشركة على ما ذكرنا ان شاء الله واما ولاية الحتم والاجباب والاستبداد فشرط ثبوتها على اصل اصحابنا كون المولى عليه صغيرا او صغيرا او مجنوناً كبيراً او مجنوناً كبدية سواء كانت الصغيرة بكراً او ثيباً فلا تثبت هذه الولاية على البالغ العاقل ولا على العاقلة البالغة وعلى اصل الشافعي شرط ثبوت ولاية الاستبداد في العاقل هو الصغر في الجارية البكارة سواء كانت صغيرة او بالغة فلا تثبت هذه الولاية عندنا على الشيب سواء كانت بالغة او صغيرة والاصل ان هذه الولاية على اصل اصحابنا تدبر مع الصغر وجوداً وعدماً في الصغير والصغيرة وعندنا في الصغير كذلك اما في الصغيرة فانها تدبر مع البكارة وجوداً وعدماً وفي الكبير والكبيرة تدبر مع الجنون وجوداً وعدماً وعلى هذا يفتى ان الاب والجد لا يمكن الخراج البكر البالغة بغير رضاها عندنا وقال الشافعي على كونه ولا خلاف في انهما لا يمكن الخراج الشيب البالغة بغير رضاها وجد قوله ان البكر وان كانت عاقلة بالغة فلا تعلم بمصلح النكاح لان العلم بما يتوقع على التجربة والممارسة وذلك بالثبوت ولم توجدنا فالتحق بالبكر الصغيرة بقبول ولاية الاستبداد عليها ولهذا ملك الاب قبض صداقها من غير رضاها بخلاف الشيب البالغة لانها علمت بمصلح النكاح بالمراسمة ومصاحبة الرجال فانقطعت ولاية الاستبداد عنها ولنا ان الشيب البالغة لا تزوج الا برضاها فكلنا البكر البالغة والجامع بينهما وجهان احدهما طريق ابى حنيفة وابى يوسف الاول والثاني طريق محمد وابى يوسف الآخر اما طريق ابى حنيفة فهو ان ولاية الحتم والاجباب في حالة الصغر انما تثبت بطريق النيابة عن الصغيرة لعجزها عن التصرف على وجه النظر المصلحة بنفسها وبالبلوغ والعقل زال العجز وثبتت القدرة حقيقة ولهذا صارت من اهل الخطاب في احكام الشرع الا انها مع قدرتها حقيقة عاجزة عن مباشرة النكاح عجز تدب واستحباب لانها تحتاج الى الخروج الى محافل الرجال والمرأة محصورة مستورة والخروج الى محافل الرجال من النساء عيب في العادة فكان عجزها عجزاً تدب واستحباباً لا حقيقة فثبتت الولاية عليها على حسب العجز وهو ولا يتدب واستحباب لا ولاية حتم واجباب اثنائاً الحكم هو قل العلة واما طريق محمد فهو ان الثابت بعد البلوغ ولاية الشركة لا ولاية الاستبداد فلا بد من رضا كما في الشيب البالغة على ما ذكرنا ان شاء الله تعالى في مسئلة النكاح بغير ولي وانما ملك الاب قبض صداقها لوجود الرضا بذلك منها دلالة لان العادة ان الاب يضم الى الصديق من خالص ماله ويجوز بنته البكر حتى لو نكحت عن القبض لا يملك بخلاف الشيب فان العادة ما جرت بتكرار الخوازا وانما كان الرضا في نكاح البالغة شرط الجواز فاذا زوجت بغير اذنها توقفت التزوج على رضاها فان رضيت جاز وان ردت بطل ثوران كانت ثيباً فرضاها يهرق بالقول تارة وبالفعل أخرى اما القول

بيان احوال الولاية واحوال العلم في هذه
تورات الولاية وعلى من تثبت

ابن شيبه قال ناعبد الله بن ادريس عن ابن جريح قال وحدثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن رافع جميعا عن عبد الرزاق واللفظ لابن رافع قال ناعبد الرزاق قال انا ابن جريح قال سمعت ابن ابي مليكة يقول قال ذكوان مولى عائشة سمعت عائشة تقول سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية يتكلمها اهلها أستأمر أملا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر فقالت عائشة فقالت له فانها تستحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذا هما اذا هي سكنت حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد قالنا قالنا لاسم قال وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قلت لما لك حدثك عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يترحق بنفسها مزولها

فهو التخصيص على الرضا وما يجري مجراه فنقول رضيت او اجزت وتوذلك، واما الفعل فتحو التمكن من نفسها والمطالبة بالمهر والنفقة ونحو ذلك لان ذلك دليل الرضا والرضا يثبت بالنقض مرة وبالدليل أخرى وان كانت بكرا فان رضاها يعبر بهذين الطريقين وبثالث هو السكوت ا- لما في الأحاديث الصحيحة قال الحافظ واليكرا البالغ بزوجه ابوها وكذا غيره من الأولياء واختلعت في استئثارها والحديث مال على انه لا اجبار للاب عليها اذا امتنعت وحكاها الترمذي عن ابي بكر بن اهل العلماء - قال صاحب البدائع واما اذا زالت عذرتها بالزنا فانها تزوج كما تزوج الابكار في قول ابن حنيفة وعنده ابي يوسف ومحمد الشافعي تزوج كما تزوج الثيب احتجوا بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ابكر تستأمر في نفسها والثيب تشاور وقال صلى الله عليه وسلم والثيب يعرب عنها لسانها وهذه ثيب حقيقة لان الثيب حقيقة من زالت عذرتها وهذا كذلك فيجري عليها احكام الثيب من احكامها انه لا يجوز نكاحها بغير اذنها نصا فلا يكتفي بسكوتها ولا في حنيفة ان علة وضع النطق شرعا واثامة السكوت مقامه في البكر هو الحياء وقد وجد ودلالة ان العلة ما قلنا اشارة النص والمعقول انا الاول فلما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال تستأمر النساء في ابضاعهن فقالت عائشة رضي الله عنها ان ابكر تسقي يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم اذها صماها قال الاستدلال به ان قوله صلى الله عليه وسلم اذها صماها خرج جوابا لقلوب عائشة رضي الله عنها ان ابكر تسقي اى عن الاذن بالنكاح نطقا والجواب بمقتضى اعادة السؤال لان الجواب لا يتم بدون السؤال كانه قال صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم اذها صماها اذا كانت ابكر تسقي عن الاذن بالنكاح نطقا واذها صماها فهذا اشارة الى ان الحياء علة وضع النطق وقيام الصمات مقام الاذن علة منصوصة وعلة النص لا تنقيد بحمل النص كالطواف في الهرة ونحو ذلك واما المعقول فهو ان الحيلة في البكر ما نزع من النطق بصريح الاذن بالنكاح لما فيه من اظهار رغبة في الرجال لان النكاح سبب الوطء والناس يستقيمون ذلك منها ويذوقونها وينسبونها الى الوقاحة وذلك مانع لها من النطق بالاذن الصريح وهو محتاجة الى النكاح فلو شرط استنطاقها وهي لا تنطق عادة لفات عليها النكاح مع حاجتها اليه وهذا لا يجوز والحياء موجود في حق هذه وان كانت ثيبا حقيقة لان زوال بكراها لم يظهر للناس فيستقيمونها الاذن بالنكاح صريحا ويعد منه من باب الوقاحة ولا يزول ذلك ما لم يزوجها النكاح وبشهر الزنا فحينئذ لا يستقيم الاظهار بالاذن ولا يعد عيبا بل الامتناع عن الاذن عند استئثار الولي يعد معونة منها للحصول العلم للناس بظهور غيتها في الرجال واما الحديث فالمراد منه الثيب التي تعارفها الناس ثيبا لان مطلق الكلام ينصرف الى المتعارف به من الناس ولهذا لم يدخل البكر التي زالت عذرتها بالطفرة والوثبة والحبيضة ونحو ذلك في هذا الحديث وان كانت ثيبا حقيقة والله اعلم قوله عن الجارية يتكلمها اهلها والمراد بالجارية في رواية مسلم البكر دون الثيب قوله اذا هي سكنت اى في الدار المختارة فان استأذنها فسكنت عذرة غتارة او غتكت غير مستهزئة او تبسمت او بكت بلا صوت فهو اذن فلو بصوت لم يكن اذنا ولا ردة حتى لو رضيت بعد انعقد قال ابن الهمام في المعجم بعد حكاية الروايات والمحول اعتبار قرآن الاحوال في البكاء والضحك فان تعارضت أو اشكل احتيط، ا- قال الحافظ واستدل بحديث الباب على ان البكر اذا اعلنت بالمنع لم يجز النكاح وان اعلنت بالرضا فيجوز بطريق الاولى وشدة بعض اهل الظاهر فقال لا يجوز ايضا وتوقفا عند ظاهر قوله واذها ان تسكت قوله الا يترحق اى من لا زوج لها بكرا كانت او ثيبا ذكره ابن الهمام ومع هذا لا بد من قيد البلوغ والعقل كما هو الظاهر قال الشيخ بدر الدين العيني الا يترحق عا مريتا اول ابكر والثيب المطلقة والمتوفى عنها زوجها ويجب العمل بعموم العاد وانه لا يجب فيها يتناول قطعا وتخصيصه بالثيب هنا اخراج الكلام عن عمومته فان قلت جاءت الرواية الثيب احق بنفها وهذه تفسر تلك الرواية قلت لا اجمال فيها فلا يحتاج الى التفسير بل يعمل بكل واحدة منها فيعمل برواية الا يترحق على عمومها ورواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين الروايتين ا- واما مقابلة الا يترحق بالبكر فسيأتي توجيهه في كلامنا في ابن الهمام تحت قوله والبكر تستأذن في نفسها - وقال الترمذي قال الكوفي

ما نسب اليه في النكاح هل يتعد اجبا والنساء يذوقها كما وسبط الكلام في ذلك لعل ما هو المختار في الحقيقة يساير شأن

وزفر الايه هنا كل امرأة لا زوج لها بكرة كانت او ثيبا كما هو مقتضاة في اللغة وكل امرأة بلغت في حق نفسها من وليها وعقد هاء على نفسها
 بالنكاح صحيح وبه قال الشعبي والزهرى قالوا وليس الولي من اركان صحة النكاح بل من تمامه وقوله اثنى بنفسها يحتمل ان يراد به من وليها في كل
 شئ من العقد وغيره كما قال ابو حنيفة ودأود ويحتمل انها اثنى بالرضا حتى لا تزوج الا ان تأذن بالنطق بجلات البكر ولكن لما صح قوله صلى الله
 عليه وسلم لا نكاح الا بولي مع غيره من الاحاديث الدالة على اشتراط الولي تعين الاحتمال الثاني فانه اذا تقر هذا فبحق اثنى وهو يقتضي المشاركة
 ان لها في نفسها في النكاح حقا ولوليها حقا وحققا أكد من جهة فانه لو اراد تزويجها كفؤا وامتنع لم يجز ولو ارادت ان تزوج كفؤا وامتنع الولي أجبر
 ولو اراد تزويجها القاضى فدل على تأكيد حقا ورسمه انه ام - وقال الشيخ ابن الهيثم ان الله عليه السلام اثبت لكل منها ومن الولي حقا
 في ضمن قوله اثنى ومعلوم انه ليس للولي سوى مباشر العقد اذا رضيت فقد جعلها اثنى منه به، فدل على صحة عقد هاء على نفسها بالنكاح
 والله اعلم - قال الامام ابو بكر الرازي الجصاص رحمه الله واختلفت الفقهاء في عقد المرأة على نفسها بغير ولي فقال ابو حنيفة لهما ان تزوج نفسها
 كفؤا وتستوفي المهر ولا امر ارض للولي عليها وهو قول زفر وان زوجت نفسها غير كفؤا فالنكاح جائز ايضا وللاوليا ما ان يفرقوا بينهما وروى عن عائشة
 انها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن ابي بكر من المخذول بن الزبير وعبد الرحمن غائب فهذا يدل على ان من مذهبهما جواز النكاح بغير ولي
 وهو قول محمد بن سيرين والشعبي والزهرى ومثله ام - قالت وقد روى ابن ابي شيبة عن الحكم قال كان على غريم اذا رفع اليه رجل تزوج امرأة
 بغير ولي فدخل بها مضاه كما في كثر العمال يعني مع انه رضى الله عنه كان ممن يشدد في النكاح بغير ولي حتى كان يضرب فيه او سدا لباب
 هذا العقد المستحسن عنده الا انه كان يرضيه بعد الدخول فلو كان العقد باطلا لخصم الميراث لامضاءه ولو بعد الدخول معنه وفي الموطأ من
 بلاغات مالك عن عمر بن الخطاب لا يصح لامرأة ان تنكح الا باذن وليها او ذى الرأى من اهلها او السلطان، قال الامام محمد رحمه الله فاما
 ابو حنيفة فقال اذا وضعت نفسها في كفاءة ولو تقصر في نفسها في صداق فالنكاح جائز ومن حجته قول عمر في هذا الحديث او ذى الرأى من
 اهلها انه ليس بولي وقد جاز نكاحه لانه انما اراد ان لا تقصر بنفسها فاذا فعلت هي ذلك جازها عليه بنى ابن القاسم قوله فان بد للسلطان
 او ذى الرأى من اهلها اى مع وجود الولي فانكحها في المدونة يحضه ورأى حديث عمر على المسأوة وذكر ابو عمر اختلاف اصحابه المالكين
 في قول عمر هذا فقد حمله بعضهم على الترتيب وبعضهم على التخيير - واما ما روى عن عكرمة بن خالد قال جمعت الطريق ركبنا فجمعت امرأة
 منهم ثيب امرها بيد رجل غير وليها فانكحها فبلغ ذلك عمر فجعل النكاح والمنكحة نكاحا وفرق بينهما كما في الكنز من مصنف ابن ابي شيبة
 وغيره فهذا مع كونه منقطعاً لان عكرمة بن خالد لم يدرك ذلك كما في التخصيص خلافت اجماع المسلمين كما قال الجصاص فان تزويجها نفسها
 ليس بزمان عند احد من المسلمين والوطئ غير من كور فيه فان حملته على انها زوجت نفسها ووطئها الزوج فهذا ايضا اخلاف فيه انه ليس بزمان
 لان من لا يجيزه انما يجعله نكاحاً فاسداً يوجب المهر والعدة ويثبت به النسب افا وطئ وقال ابو يوسف لا يجوز النكاح بغير ولي فان سلم
 الولي جاز وان ابى ان يسلم الزوج كفؤا جاز القاضى وانما يتو النكاح عند حين يجيزه القاضى وهو قول محمد وقد روى عن ابى يوسف
 غير ذلك والمشهور عنده ما ذكرناه، قال في الباعث واما ولايت اللدب والاستنباب فهي الولاية على الحرية البالغة العاقلة بكرة كانت او ثيبا في
 قول ابى حنيفة وزفر قول ابى يوسف الاول وفى قول محمد ابى يوسف الاخر الولاية عليها ولا يترشكة وعند الشافعى هي ولايتة مشتركة ايضا
 لاف البارة فانها للولي خاصة وشرط ثبوت هذه الولاية على اصل اصحابنا هو رضا المولى عليه لا غير وعند الشافعى هذا وعبرة الولي ايضا
 وعلى هذا بينى الحرية البالغة العاقلة اذا تزوجت نفسها من رجل او وكلت رجلاً بالتزويج فان تزوجها او زوجها فصولها جازت في قول ابى حنيفة
 وزفر ابى يوسف الاول سواء زوجت نفسها من كفؤ او غير كفؤ بمهر وافر او قصر غير انها اذا زوجت نفسها من غير كفؤ فلا ولي له حتى لا يعتزم
 وكذا اذا زوجت بمهر قاصر عند ابى حنيفة خلافا لهما وفى قول محمد لا يجوز حتى يجيزه الولي والحاكم فلا يحل للزوج وطؤها قبل الاجازة
 ولو وطئها يكون وطئا محرماً ولا يقع عليها طلاقه وظهاره ولا زناه ولو مات احد هما لم يرثه الاخر سواء زوجت نفسها من كفؤ او غير كفؤ
 وهو قول ابى يوسف الاخر وروى الحسن بن زيا د عنه وروى عن ابى يوسف رواية اخرى انها اذا تزوجت نفسها من كفؤ ينفذ وتثبت سائر
 الاحكام وروى عن محمد انه اذا كان للمرأة ولي لا يجوز نكاحها الا باذنه وان لم يكن لها ولي جاز نكاحها على نفسها وروى عن محمد انه رجع الى
 قول ابى حنيفة وقول الشافعى مثل قول محمد في ظاهر الرواية انه لا يجوز نكاحها بدون الولي الا انها اختلفوا فقال محمد ينعقد النكاح بعبارة
 وينفذ باذن الولي واجازته وينعقد بعبارة الولي وينفذ باذنه واجازتها، ام - وقال ابن الهيثم حاصل ما في الولي من علمنا سابع روايات
 لعائشة عن ابى حنيفة رحمه الله احدهما تجوز مباشرة العاقلة اليها لغة عقد نكاحها ونكاح غيرها مطلقاً الا انه خلاص المستحب وهو ظاهر

المذهب ورواية الحسن عنه ان عقدت مع كفؤ جاز مع غيره لا يصح واختيرت للفتوى لما ذكر من ان كونه واقع لا يرفع وليس كل ولي عي
المراعاة والخصومة ولا كل قاض يعدل ولو احسن الولي وعدل القاضي فقد يتركه انفة للتردد على ابواب الحكم واستثقالا لنظر الخصومات
فيتقرب الضرر فكان منعه دفعا له وينبغي تقييد عدم الصحة المفقود به بما اذا كان لها اولياء احياء لان عدم الصحة انما كان على ما وجه به هذه
الرواية دفعا للضررهم واما ما يرجع الى حقها فقد سقط بضررها بغير الكفو - ام - وعند الشافعي لا عبارة للنسوة في باب النكاح اصلها حتى لو توكلت
امرأة بكناح امرأة من وليها فزوجت لم يحز عند وكذا اذا زوجت بنتها باذن القاضي لم يحز وقال الا وراعي اذا ولى أمها رجلا فزوجها كفو
فالنكاح جائز وليس للولي ان يفرق بينهما وذهب مالك الى انه لا يكون نكاح الا بولي وانما شرط في الصحة في رواية اشهب عنه كما قال الشافعي، قال
ابن رشد ويخرج على رواية ابن القاسم عن مالك في الولاية قول آخر ان اشتراطها سنة لا فرض وذلك انه روى عنه انه كان يروى الميراث بين
الزوجين بغير ولي وانه لا يجوز للمرأة غير الشريفة ان تستخلف رجلا من الناس على نكاحها وكان يستحب ان تقدم الشيب عليها ليعقد عليها فكانت
عنده من شرط التمام لا من شرط الصحة بخلاف عبارة البغداديين من اصحاب مالك اعني انهم يقولون انها من شروط الصحة لا من شرط
التمام وقال الليث في المرأة تزوج بغير ولي ان غيره احسن منه يرفع امرها الى السلطان فان كان كفوا اجازة ولم يفسخه وذلك في الشيب وقال
في السوء تزوج بغير ولي انه جائز قال واليكرا اذا زوجها بغير ولي والولي قريب حاضر فهذا الذي امرع الى الولي فيفسخه له السلطان ان رأى
لذلك وجها والولي من قبل هذا اولى من الذي انكحها وفرق حاد بين البكر والشيب فقال باشتراط الولي في البكر وعدم اشتراطه في الشيب -
قال عياض رحمه الله احاديث الباب رد داود فيها المطلق الى المقيّد على الاصل ومذهب الكافة لكن ناقض اصله من وجهين الاول ان
اصله في الظاهر اذا تعارضت ان يطرحا ويرجع الى استصحاب حال الاصل قبل ورود الشرع ولم يفعل ذلك هنا بل رد المطلق الى المقيّد
والثاني ان مذهبه في مسألة احداث قول ثالث انه لا يجوز زواجه من خرق الاجماع وقوله بالفرق بين الشيب والبكر قول لم يقله غيره قبله
ام - واحتمل الجصاص لابن حنيفة بقوله تعالى فلا اذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن اذا تراءى بينهن
بالمعروف، معناه لا تمنعهن ولا تضيقوا عليهن في التزوج قال وقد دلت هذه الآية من وجوه على جواز النكاح اذا عقدت على نفسها
بغير ولي ولا اذن وليها، احدها اضافة العقد اليها من غير شرط اذن الولي، ام - قال ابن رشد انا اضافة النكاح اليهن فليس فيه دليل على
اختصاصهن بالعقد لكن الاصل هو الاختصاص الا ان يقول الدليل على خلاف ذلك، ام - فهذا استدلال بظاهر الآية على ما هو الاصل
وسياق الكلام على الحجج الدالة على خلاف ذلك، قال الجصاص والوجه الثاني نهي عن العضل اذا تراضى الزوجان فان قيل لو كان الولي
يسلك منعها عن النكاح لما ناهى عنه كما لا ينهى الاجنبي الذي لا ولاية له عنه قيل له هذا غلط لان النهي يمنع ان يكون له حق فيما نهي عنه
فكيف يستدل به على اشباح الحق، ام قلت وظاهر ما في النساء يا أيها الذين آمنوا لا تيركوا النساء كرهها ولا تعضلوهن لئن كنتم قبض
كما أنيتموهن، انيقال انهم يملكون امرتهن كرهها وعضلهم لا ذهاب المآل لتصوير المنهي عنه، كلا بل رد الله سبحانه عليهم ما كانوا يزعمون
وقوله من اصله ونفي ان يكون لهم حق في ذلك، وهكذا قوله فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن الآية رد على من زعمهم ان الولي هو
المالك لامرهن مطلقا كما يظهر من قول معقل الذي نزلت فيه الآية والله لا تعود اليك ابدا فادبهم الله سبحانه بانه ليس لكم حق في منعهن
والتضييق عليهن اذا كنهن ازواجهن اي عقدن على انفسهن بشرط التراضي بينهما بالمعروف اي فكفاءة ومهر غير قاصر لو كان فيه فعل
للاولياء لكان الواضح ان يقال فلا تمتنعوا من النكاحن، نعم لما نهي الولي عن العضل او التضييق والتشديد على تقدير افتيات المرأة عليه في
مباشرة العقد واستبدادها برأيها فله تقدير عدم استبدادها واحالتها العقد على الولي هو اولى بالنهي عنه ولهذا لما سمع معقل الآية الكريمة
من نبي الله صلى الله عليه وسلم ان الله عليه السلام ياد بالامتناع وقال سمعنا لربي وطاعة فزوج أخته وقال الطحاوي يحتل ان يكون عضل معقل كاتر هيدا
لاخته في المراجعة فتفتت عند ذلك فامر بترك ذلك وبهذا التقرير يندفع كل ما اورد ابو بكر بن العربي في الاحكام وغيره من المفسرين مما يناقض
تقرير الجصاص رحمه الله - ولا يمتنع من هذا التقرير اننا نسحق ذلك الافتيات والاستبداد من المرأة ونسحبه بل المقصود ان النظام
الازدواجي لا يتم الا برعاية الجانبين، جانب النساء وجانب الاولياء واقامة الميزان بالتوسط والعدل بينهما سيما تقتضية الفطرة السليمة
واعطال كل ذي حق حقه وترجيح الحق على المستحق فهذه المسئلة عندنا على طراز خروج النساء الى المساجد حيث قال نبي الله صلى الله
عليه وسلم لا تمنعوا نساءكم المساجد ويوتعن خير لهن اخرجه ابو داود في سننه فانظر كيف منع الرجال من منعهم الخروج ومع ذلك فنهت
على ان يخبر في قرارهن في البيوت لا في الخروج وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ان الشارع قد منع الاولياء من عضل النساء في طهرت على ما

ما ذكرناه آنفاً ولكن ارشد النساء الى ترك الافتيات والاستبداد على الاولياء في طرقت أخرى واغلتظ فيه القول حتى اطلق عليه لفظ الباطل كما
سيأتي والغرض تحصيل الاقتصاد وان لا يختل النظام الاجتماعي باهال بعض المصالح والحقوق والتفريط في جلب احد الفريقين ولنعم ولحقته
العارون الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه حيث قال بعد ذكر حديث الامحاج الا يولي اعلم انه لا يجوز ان يحكم في النكاح النساء
خاصة لتقصان عقلمن وسوء فكرهن فكيف راما لا يهتدين المصلحة وعدم حماية المحسب منهن غالباً فربما رغبن في غير الكفو وفي ذلك عار
على قومها فوجب ان يجعل للاولياء شئ من هذا الباب ليسل المفسدة وايضاً فان السنة الفاشية في الناس من قبل ضرورة جبيلة ان يكون
الرجال قوامين على النساء ويكون بيدهم المحل والعقد وعليهم النفقات وانما النساء عواناً يدين بهن وهو قوله تعالى ايرجالاً قووا مؤمن على
النساء بما فضّل الله لبعضهم الآية وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه امرهم واستبداد النساء بالنكاح وقاحة منهن منشأها قلّة الحياء
واقتراب على الاولياء وعدم استراث لهم وايضاً يجب ان يميز النكاح من انسافج بالتشهير واحق التشهير بالحيض اولياءها وهاهنا قال
صلوات الله عليهم لا يتكلم الشيب حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن واذنهما الصموت وفي رواية البكر يستأذنها زوجها اقول لا يجوز ايضاً ان
يحكم الاولياء فقط لانهم لا يعرفون ما تعرف المرأة من نفسها ولان حال العقد وقاره راجعان اليها والاستيما طلب ان يكون هي الامرة صريحاً
والاستيذان طلب ان تأذن ولا تمنع واذناته السكوت وانما المراد استيذان البكر البالغة دون الصغيرة كيف ولا رأى لها، ام قلت ولهذا
حملنا الاية في قوله صلى الله عليه وسلم الا يوافق نفسها من وليها على البالغة التي لا زوج لها شيئاً كانت ام بكر كما تقدم ولفظ الاحتياذ
على ان حق المرأة ازيد وارجح من حق الولي والله اعلم ولا زججالي كلام المحصنات في توجيه عضل النساء قال رحمه الله وايضاً فان الولي
يملكه ان يمنعها من الخروج والمراسلة في عقد النكاح فيجوز ان يكون النهي عن العضل منصرفاً الى هذا الضرب من المنع لا مخافاً الاغلب
تكون في يد الولي بحيث يمكنه منعها من ذلك ووجه آخر من كلاله الاية على ما ذكرناه وهو انه لما كان الولي منهيّاً عن العضل اذا زوجت هي
نفسها من كفوف الحق لك في ذلك كما لو نفى عن الرأيا والعقد الفلسفة لو يكن له حق فيما قد نفى عنه فلم يكن له فسخه واذا اختصموا الى الحاكم فلو
منع الحاكم من مثل هذا العقد كان ظالماً مانعاً مما هو محظور عليه منعه فيبطل حقه ايضاً في الفسخ فيبطل العقد لاحقاً لاحد في فسخه فينفذ ويجوز
فان قيل انما نفى الله سبحانه الولي عن العضل اذا تزوايا بينهم بالمعروف ندد ذلك على انه ليس بمعرف فاذ عقدت غير الولي قيل له قد علمنا
ان المعروف مما كان من شئ فخير جائز ان يكون عقداً للولي وذلك لان في نص الآية جواز عقدها ونفى الولي عن منعها فخير جائز ان يكون
معها المعروف ان لا يجوز عقد هالما فيه من نفى موجب الآية وذلك لا يكون الا على وجه النسخ ومعلوم امتناع جواز النسخ والمنسوخ فخطأ
واحد لان النسخ لا يجوز الا بعد استقرار الحكم والتمكن من الفعل نشب بذلك ان المعروف المشرط في تراضيها ليس هو الولي وايضاً فان الياء
نصب الابدان فانما انصرفت ذلك الى متد والمهر وهو ان يكون مهر مثلها لانقص فيه ولذلك قال ابو حنيفة انما اذا نقصت من مهر المثل
قللا وليا ان يفرقوا بينهما ام - قال العلامة تابين ارشد في بيلاية المجتهد فاما قوله تعالى فاذا بكنن اجلهم فلا تفضلوهم فليس فيه اكثر من نفى
قراية المرأة وعصبتها من ان يمنعها النكاح وليس فيهم عن العضل ما يفهم منه اشتراط اذ فهم في صحة العقد لا حقيقة ولا مجازاً اعني
بوجه من وجوه ادلة الخطاب الظاهر والنقل بل قد يمكن ان يفهم منه ضد هذا وهو ان الاولياء ليس لهم سبيل على من يلوهم ام - قال
الخصاص رم ونظير هذه الآية في جواز النكاح بنير ولي قوله تعالى فاذا بكنن اجلهم فلا تفضلوهم فليس فيه اكثر من نفى
ان يترك اجتهاد قد حوالة من وجهين على ما ذكرنا احدهما اضافة عقد النكاح اليها في قوله حتى تتكبر زوجاً غيرك والثاني فلا جتناح عليهما
ان يترك اجتهاد فنسب التراجع اليهما من غير ذكر الولي ومن ذلك بل العكس على ذلك قوله تعالى فاذا بكنن اجلهم فلا جتناح عليهما ففما قلن في الفهم
بالمعروف فجاز فعلها في نفسها من غير شرط الولي وفي اثبات شرط الولي في صحة العقد نفى لموجب الآية فان قيل انما اراد بذلك اختياراً لا زواج
وان لا يجوز العقل عليها الا باذنها قيل له هذا غلط من وجهين احدهما عموم اللفظ في اختياراً لا زواج وفي غيره والثاني ان اختياراً لا زواج لا يحصل
لها به فعل في نفسها وانما يحصل ذلك بالعقد الذي يتعلق به احكام النكاح وايضاً فقد ذكر الاختيار مع العقد بقوله اذا تزوايا بينهم
بالمعروف، قلت وفي الموطأ في قصة سبيعة الاسلمية فقالت امرئيلة ولدت سبيعة الاسلمية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان
احدهما شاب والآخر كهل فخطت الى الشاب فقال الشيخ لم تحلي بعد وكان اهلها غيباً ورجا اذا جاء اهلها ان يؤثر بها فجمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال قد حلت فاكفي من شئت، وهذا من اوضح الادلة على اباحة عقل المرأة على نفسها بالمعروف من غير ان تنتظر حضور الولي
واذنه فكأنه تفسير لقوله عز وجل ففما قلن في الفهم بالمعروف قال العلامة ابن رشد واما ما اجمعه بالفرع الآخر

من قوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلن في الفسوق فان المقهور منه النبي عن التثريب عليهم فيما استبدوا بفعله دون اولياؤهم وليس ههنا شيء يمكن ان تستبد به المرأة دون الولي لا العقد النكاح فظاهر هذه الآية والله اعلم ان لها ان تعقد النكاح والاولياء الفسخ اذا لم يكن بالمعروف وهو الظاهر من الشرع الا ان هذا لم يقبل به أحد، ام - قلت سبحان الله كيف ذهل عن مذهب ابي حنيفة وزفر بهذا الذي ذكره هونديهما بعينه - ثم قال ولا جناح بقوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلن في الفسوق من معصية، هو اظهر في ان المرأة متى العقد من الاحتجاج بقوله ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا على ان الولي هو الذي يولي العقد قال وقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا هو ان يكون خطبا لا ولي الامر من المسلمين او لجميع المسلمين احرى منه ان يكون خطبا لا لاولياءه وبالجملة فهو متردد بين ان يكون خطبا لا لاولياءه او لولي الامر من اهل البيت عليه السلام انما هو خطاب بالمنع والمنع بالشرع فيستوي فيه الاولياء وغيرهم وكون الولي مأمورا بالمنع بالشرع لا يوجب له ولا يترتب خاصة في الافرن، ام - وكذا يقال في قوله تعالى ولا تنكحوا الاكيات في فتاوى الاية انه ليس خطبا لا لاولياءه خاصة وقال صاحب البداية واما الاية فالخطاب لا لاولياءه بل لا جناح ليس يدل على ان الولي شرط جواز النكاح بل على وفائق العرف والعادة بين الناس فان النساء لا يتولين النكاح بانفسهن عادة لما فيه من الحاجة الى الخروج الى محافل الرجال وفيه نسبتهم الى الواقعة بل الاولياء هم الذين يتولون ذلك علمهم برضا من فخرج الخطاب بالامر بالانكاح مخبر العرف والعادة على الندب والاستحباب دون الاحتواء والاحتياج والدليل عليه ما ذكره سبحانه وتعالى عقيب وهو قوله تعالى والصالحين من عبادي واذا كنتم امرين الصلاح شرط الجواز ونظيره قوله تعالى فكلوا مما تركوا من غير ان عليكم فيه حذرا - ام - قلت وعلى هذا اي العرف والعادة يجعل ما في حديث عائشة عند البخاري ان النكاح في الجاهلية كان على اربعة اشياء فتكلم منها نكاح الناس اليوم فخطب الرجل الى الرجل وليته او ابنته فيصدقها ثم ينكحها الى ان قالت بعد ذكر الانعام الاربعة فلما بعث محمد صلى الله عليه وسلم بالحق هدم نكاح الجاهلية كله الا نكاح الناس اليوم فلا شك ان نكاح الجاهلية كله مدموم ولم يبق من الانعام المذكورة في الحديث الا النكاح المعروف اليوم وليس في الحديث تعرض لغيره من الصور من النكاح واشترط اذن الولي او عيادته لصحة العقد - والله اعلم واستدل صاحب البداية لابي حنيفة ومن وافقه بقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي ان ينكحها بان الآية اشرفية نص على انعقاد النكاح بغيرها وانعقادها بلفظ الهبة قال فكانت حجة على المخالف في المسئلتين - ام - واما كونه من خصائصه صلواته عليه السلام كما دل عليه قوله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين فهو باعتبار اسقاط المهر كما قرره ابن المهرم في فتح القدير - قال الامام الجصاص وم جميع ما قلنا من دلائل الاية الموجبة لجواز عقد ما قلناه بجملة قول ابي حنيفة في هذه المسئلة ومن جهة التحدث ابن عباس حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا عبد الرحمن بن عوف قال حدثنا ابن عباس عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للولي مع الثيب امر قال ابو داود وحدثنا احمد بن حنبل عن عبد الله بن مسلمة قال حدثنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح الا بغير حق بنفسها من وليها فقوله ليس للولي مع الثيب امر يسقط اعتبار الولي في العقد وقوله لا ينكح الا بغير حق بنفسها من وليها فحق في منحها العقد على نفسها وان كان له حق في بعض متعلقات العقد كقول الله عليه وسلم الجارح بصحبته وقوله لا امر الصغير انت احق به ما لم تنكح فتفي بذلك كلفه ان يكون له معها حق ويدل عليه حديث الزهري عن سهل بن سعد في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم ما لي في النساء من ارب فقام رجل فسأله ان يزوجهما فزوجها ولم يسألها هل لها ولي ام لا ولم يشترط الولي في جواز عقدها وخطب النبي صلى الله عليه وسلم امريلة فقالت ما احسن من اوليائي شاهد فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ما احسن من اوليائي انك شاهدة ولا غائب يكرهني فقالت لا اينها وهو غلام صغير فزوج امك رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجها صلى الله عليه وسلم بغير ولي فان قيل كان النبي صلى الله عليه وسلم كان وليها وولي المرأة التي وهبت نفسها له لقوله تعالى التي اولى المؤمنين من انفسهم قيل له هو ولي جده فيما يزوج من اتباعه وطاعته فيما امرهم فاما ان يتصره عليهم في انفسهم واما المهر فلا الا ترى انه لو قيل لها حين قالت له ليس احد من اوليائي شاهدا وما عليك من اوليائي انك وانما اوليائي بك منهم بل قال ما احسن منهم يكرهني وفي هذا دلالة على انه لم يكن وليا لها في النكاح، ام - قلت امسلة اخرجه الطحاوي قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت في بيتي امرأة فقلت يا رسول الله انك لست من اوليائي فقال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك قالت قريبا عن فرج النبي صلى الله عليه وسلم فتزوجها وفي رواية احمد

الذي من جهة السنة على ما ذهب اليه الحنفية من ان الولي ليس بشرط في انعقاد النكاح

والنساء فقالت لا ينها يا عمر تفوز بفرز رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوج به ، قال الطحاوي رحمه الله فكان في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها الى نفسها ففي ذلك دليل ان الامر في التزويج اليها دون اولياؤها فلما قالت له انه ليس احد من اوليائي شأهلا قال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك فقالت توابعهم فزوج النبي عليه السلام وعمر هذا ابنها وهو يومئذ طفل صغير غير بالغ لا يخاف قد قالت النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ان امرأة ذات ايتام تعني عمر ابنها وزينب بنتها والطفل كولاية له فولته هي ان يعقد النكاح عليها ففعل فرأه النبي صلى الله عليه وسلم جائزا وكان عمره بثلث الوكالة فامر مقام من وكله فصارت امسلة رضي الله عنها كما هو عقدها الكناح على نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ولما لم ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم حضور اولياؤها دل ذلك ان بضعها اليها ذوهم ولو كان لهم حق في ذلك او امر لها اقدم النبي صلى الله عليه وسلم على حق هولاء قبل اياهم ذلك له فان قال قائل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى بكل مؤمن من نفسه قيل له صدقت هو أولى به من نفسه بطبعه في أكثر ما يطبع فيه نفسه فاما ان يكون هو أولى به من نفسه في ان يعقد عليه عقدا بغير امر من بيع او كناح او غير ذلك فلا وانما كان سبيله صلى الله عليه وسلم في ذلك كسبيل الحكام من بعد ولو كان ذلك لكانت وكالة عمرها تكون من قبل النبي صلى الله عليه وسلم من قبل امسلة لانه هو وليها فلما لم يكن ذلك كذلك وكانت الوكالة اقاما كانت من قبل امسلة فعقد بها الكناح فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان ملك ذلك البضع بتجليك امسلة اياه لا بحق ولاية كانت له في بضعها أو لا ترى انها قد قالت له انه ليس احد من اوليائي شأهلا فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم انه ليس احد منهم شأهلا ولا غائب يكره ذلك ولو كان هو أولى بها منهم لم يقل لها ذلك ولقال لها انا وليك ذوهم ولكنه لم يتكروا ما قالت وقال لها انك لو تكرهون ذلك ام وقد ردت البيهقي في كتاب المعرفة الاستدلال بهذه القصة وقال ولو صح لم يكن فيه حجة لانه لو كان جائزا لولا وجبت العقد بنفسها ولم تأمر غيرها ، انتم . قال العلامة الزبيدي في عقود الجواهر المنقبة ذكر ابن سعد في الطبقات انه صلى الله عليه وسلم تزوج امسلة ستة اربع وكان ابنها عمر جيف بن ثلاث سنين والصغيرة لا ولاية له وذكر ابن الاثير وغيره ان عمر كان يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم ابن سبع سنين فعلى هذا يكون حين تزوجه صلى الله عليه وسلم بأمه ابن ستة فالولاية حيثئذ للمرأة كما يقوله الكوفيون وفي اختلاف العلماء للطحاوي يجهل ان تكون هي فعلت ذلك ابتداء وقبوله عليه السلام العقد من عمر امسلة منه له فلذلك على ان عقود الصبيان بأمر اليا الذين جائز كما يقوله ابو حنيفة واصحابه فلا تعتبر الشائعي وغيره فعل المصبي وبعض الاحوال فخير به بين ابويه واجاز مالك رحمه الله في المصبي الذي لم يبلغ ، انتم . وقيل ما رواه قريظة بن علقمة فزوج أمك فلا اصل لها ، وبعضهم اعل الحديث بان عمر المدكود كان عند تزوجه صلى الله عليه وسلم بأمه صغيرا له من العمر سنتان ولعل اعلا له يرجع الى جملة الاخيرة من الحديث اي توابعهم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم لا الى سائر الحديث ، قال الشوكاني ومن جملة ما يتدل به على عدم ولاية الابن في النكاح قول امسلة ليس احد من اوليائي شأهلا مع كونها حاضرة ولم يتكر عليها صلى الله عليه وسلم ذلك ام ، فقام ، ثم قال الجصاص ويدل عليه (اي جواز النكاح بغير ولي) من جهة النظر اتفاق الجميع على جواز النكاح الرجل اذا كان جائزا انفق في ماله كذلك المرأة لما كانت جائزة التصرف في ماله وجب جواز عقد نكاحها والدليل على ان العلة في جواز نكاح الرجل ما وصفنا ان الرجل اذا كان محجورا غير جائز التصرف في ماله لم يجز نكاحه فدل على صحة ما وصفنا ، ام . قال ابن الهلالم فثبت مع المنقول الوجه المعنوي وهو انما تصرف في خالص حقها وهو نفسها وهي من اهلهم كالمال فيجب تصحيحه مع كونه خلافا لأولى ، ام . وفصله صاحب البداية فقال واما الاستدلال فهو انها لما بلغت عن عقل وحرية فقد صارت ولية نفسها في النكاح فلا تيق موليا عليها كالصبي العاقل اذ يبلغ والجميع ان ولاية النكاح انما تثبت للاب على الصغيرة بطريق النيابة عنها شرعا لكون النكاح تصرفا فاما متضمنا مصلحة الدين والدنيا واجبا اليه حالا ومأكلا وكوفا لعجزه عن احراز ذلك بنفسها وكون الاب قادرا عليه وبالبولغ عن عقل نكاح العجز حقيقة وقد رت على التصرف في نفسها حقيقة فتزول ولاية الغير عنها وتثبت الولاية لها لان النيابة الشرعية انما تثبت بطريق الضرورة نظرا فتزول بزوال الضرورة مع ان الحرية منافية لثبوت الولاية المحررة على الحر وثبوت الشيء مع المنافي لا يكون الا بطريق الضرورة ولهذا المعنى زالت الولاية عن النكاح الصغير العاقل اذ بلغ وتثبت الولاية له وهذا المعنى موجود في الضرر ولهذا زالت ولاية الاب عن التصرف في ماله وتثبت الولاية لها كذا هذا . ام . وقال ابن رشد واما احتياج الفريقين من جهة المعاني فمحتمل ذلك انه يمكن ان يقال ان الرشد اذا وجد في المرأة اكتفى به في عقد النكاح كما يكتفى به في التصرف في المال ويشبه ان يقال ان المرأة ماثلة بالطبع الى الرجال اكثر من ميلها الى التباير الاموال فاحتاط الشرع بان جعلها محجورة في هذا المعنى على التباين مع ان ما يلحقها من العار في القاء نفسها في غير موضع كفاعة يتطرق الى اولياؤها

لكن يكفي في ذلك ان يكون الاولياء الضم او الحسبة والمسألة محتملة كما ترى، ام - وفي البداية ما قول محمد ان الولي حقا في النكاح فتقول الحق في النكاح لها على الولي لا للولي عليها بدليل انها تزوج على الولي، انا غاب غيبة منقطعة واذا كان حاضرا يجب على التزويج اذا ابى وعضل تزويج عليه والمرأة لا تجبر على النكاح اذا ابى ولا راد الولي فدل ان الحق لها عليه ومن ترك حق نفسه في عقد له قبل غيره لم يجب ذلك فسادا على انه ان كان للولي فيه ضرب حتى لكن اشره في المنع من التزويج اذا زوجت نفسها من غير كفوف في المنع من النكاح والنجاة لان حق الاولياء في النكاح من حيث صياغتهم عما يحق لهم من الشين والعار بنسبة ما علل الكفو بالهيم بالظهرية فان زوجت نفسها من كفوف فقل حصلت الصيانة فزال المنع من التزويج فيلزم ان تزوجت من غير كفوف في النكاح ان كان ضربا بالاولياء وفي عدم النكاح ضربا بما باطال اهليتها والاصل في الضربين اذا اجتمعا ان يدنعا ما امكن وههنا امكن دفعا ما بان نقول بنفاذ النكاح دفعا للضرر عنها وبعدم الضرر وثبوت ولاية الاعتراض للولي له دفعا للضرر عنهم - قال ابن رشد لكن الذي يغلب على الظن انه لو قصد الشارع اشتراط الولاية لبيان جنس الاولياء واصنافهم ومراعاتهم فان تأخر البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فاذا كان لا يجوز عليه عليه الصلوة والسكينة تأخير البيان عن وقت الحاجة وكان عموما بالولي في هذه المسألة يقتضي ان ينقل اشتراط الولاية عنه صلى الله عليه وسلم فواترا او قريبا من التزويج لم ينقل فقل يجب ان يعتقد احد امرين اما انه ليست الولاية شرطا في صحة النكاح وانما الاولياء الحسبة في ذلك واما ان كان شرطا فليس من صحتها تمييز صفات الولي واصنافهم ومراعاتهم ولذلك يصنع قول من يوجب عقل الولي الا بعد مع وجوده اقرب، ام - وانما من خالف في ذلك وقال باشتراط الولي لصحة النكاح محمد بن ابي موسى مرفوعا لا يخرج الا بولي اخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم واختلفت في وصله وارساله وبفتح الطحاوي وارساله لكن قال الترمذي بعد ذكر الاختلاف فيه وان من جملة من وصله اسرائيل عن ابي اسحق عن ابي بردة عن ابيه ومن جملة من ارسله شعبة وسفيان الثوري عن ابي اسحاق عن ابي بردة ليس فيه ابو موسى ودواية ومن رواه موصولا احمه لا فهو معجزة في اوقات مختلفة وشعبة وسفيان وان كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن ابي اسحاق لكنهما معاه في وقت واحد ثوساق من طريق ابي داود الطيالسي عن شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل ابا اسحاق سمعت ابا بردة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكح الا بولي قال نعم قال واسرائيل شيت في ابي اسحق ثوساق من طريق ابن مهدي قال ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن ابي اسحاق الا ما استكثرت به على اسرائيل لانه كان يأتى به اتوا واخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال اسرائيل في اسحاق أثبت من شعبة وسفيان واسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق النخعي والذهلي وغيرهما عنهم نحو احدث اسرائيل، كذا في الفقه - وقال ابن قدامة في المغني قال للمر زى سألت احمد وصحبي عن حديث لا نكح الا بولي فقا لا يصح، ام - وفي نيل الاوطار قال الحاكم وقد صحت الرواية فيه عن اذواج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وام سلمة وزينب بنت جحش ثم سرح ثمانية ثلاثين صحابيا وقد جمع طرقهم الدمشقي من المتأخرين، ام - ومن تأمل ما ذكرته مررت ان الذين صححو وصله لم يستندوا في ذلك الى كونه زيادة ثقة فقط بل القرائن المذكورة المقتضية لتزويج رواية اسرائيل الذي وصله على غيره، قال الحافظ على ان في الاستدلال بحجة الصيغة في منع النكاح بغير ولي نظر الانما تحتاج الى تقدير فمن قدره نفى الصحة استقام له ومن قدره نفى الكمال عكسه عليه، ام - قلت ويكفي لتأييد الاحتمال الثاني وترجيحه ما قد مر من الالة على عدم اشتراط الولي وقد اختار بعض الحنفية هذا الاحتمال اي تأويل الحديث بأرادة نفى الكمال والسنة وحمل الولاية على ولاية النكاح والاستحياب وأحسن منه ما قال الشيخ ابن الهمام ان المراد بالولي في قوله صلى الله عليه وسلم لا نكح الا بولي (دون قوله صلى الله عليه وسلم) عائشة ائمة تكنت بغير اذن وليها الحديث كما سألني من له ولاية اي نفاذ قول فيخرج نكاح العبد والامة والمجنونة والمعتوه والصغيرة اذا لم يكن باذن من تزوجت صحة النكاح على اذنه عز الصحة اذ الولاية لهم ويدخل في الصحة نكاح الحرة بالغة العاقلة لان لها ولاية تروا دل الالة السابقة الصحيحة على صحة مباشرة الحرة المذكورة للنكاح لزكورتها حديث اي لا نكح الا بولي لا يخرج الامة والعبد والمرأة والمعتوه وغاية ما يلزمه تخصيص الولاية وتخصيص العام ليس من الاحتمالات البعيدة وكيف ما من عام لا وقد خص منه البعض ولا سيما قولنا الجأ اليه الدليل فيتعين، قلت كذا حرم النبي بن الهمام في تحريمه وقرأ تليدة ابن امير النكاح في تقريره ولكن الذي يظهر للعبد الضدية - والله اعلم ان التأويل المذكور ليس من باب تخصيص من العام فان اول كلامهم ظاهر في ان المراد بالولي من له ولاية سواء كان على غيره او على نفسه فلم يصح نكاح من الا كمنه الا بولي، ونفاذ قوله ولهذا قال المحضاض وقوله لا نكح الا بولي لا يعتد به على موضع الخلاف لان هذا عندنا نكاح بولي لان المرأة ولي نفسها كما ان الرجل ولي نفسه لان الولي هو الذي يستحق الولاية على من يلي عليه والمرأة تستحق الولاية والتصريح على نفسها في مالها فذلك في بعضها، ام - وفي كلامهم المحضاض تنبيه على ان عموم الحديث على هذا الشرح

تحقيق حديث لا نكح الا بولي وحديث
ابا امرة تكنت بغير اذن زوجها

أزيد من عمومهم على شرح الشافعية ومن وافقهم لأن شرحنا يعم الرجال والنساء جميعاً دون شرحه فإنه يختص بالنساء كما لا يخفى واحتجوا
أيضاً بما أخرجه أصحاب الشافعية عن عائشة مرفوعاً ايئاً امرأة تكنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل الحديث
حسنه الترمذي وصححه ابن حبان وأخرجه ابن عدى كله من طريق سليمان بن موسى عن ابن جريح عن الزهري عن عروة عن عائشة قال
في رواية ابن عدى قال ابن جريح فلقيت الزهري فقلت له فقال يا أخشى أن يكون سليمان وهو وأخرجه أحمد لكن قال فيه لقيت الزهري فسألته
فلم يعرفه وذكر الترمذي أن ابن معين طعن في هذا الكلام المحكي عن ابن جريح وقال لم يذكر هذا عن ابن جريح إلا ابن علية وسامع ابن علية عن
ابن جريح فيه شيء لأنه صحيح كتيبه على كتب ابن أبي رواد قال الترمذي وضعف يحيى بن معين رواية سماعه عن ابن جريح وقال ابن حبان ليس
ما يقدر في صحة الخبر لأن الضابط قد يحدث ثورينى فإذا سئل عنه لم يعرفه فلا يكون نسيانه والاعلى لبطان الخبر قال ابن الهيثم لكن
قوله في رواية ابن عدى أخشى أن يكون وهم على تصحيح الزهري على الإكمال ومثل هذا اللفظ في عهد المتكلمين من أهل العلم الخار من
رواية لا شك فيها حق لا يقدر في الحديث قال العلامة ابن أمير الحاج فينته ما ذكر الترمذي فإن ابن علية أمار محبة حافظ فقيه كبير القدر
وقال أبو داود ما حدث من الحديث أن وقد أخطأ ابن علية وبشر بن الفضل إلى غير ذلك من النسخ عليه فكيف يجوز عليه أن يقول لقيت
الزهري فسألته عن هذا الحديث كذا يابل ما في الميزان قال ابن معين كان ابن علية ثقة ورعاً ثقاتاً يعد هذا عن ابن معين وابن جريح
أحد الأعلام الثقات مجمع على ثقته كما لا يقدر في هذا أيضاً ما عن أحمد أنه ذكر هذه الحكاية فقال ابن جريح له كتب مذكرة ليس هذا
فيها فإن عدم ذكره فيها لا يمنع صحته عنه في نفس الأمر مع ثقة الراوى عنه فليأت مثل نعم لا يجدان يقال الأئمة أن أخشى أن يكون وهم
على ليس جزءاً بتكذيبه كما أن مجرد نفي معرفته ليس صريحاً فيه فلا يجزى فيه ما يجزى في الخبر الصريح بل ما يجزى في النسيان على أنه تابع
سليمان عن الزهري فيه الحاجة بن أرواة عنه عند ابن ماجه وابن طيبة عن جعفر بن ربيعة عنه عند أبي داود وهما وان ضعفاً فتأبهما
لا تعزى عن تأييد لكون ذلك الخبر نسياناً والله سبحانه وتعالى أعلم - وقد عد أبو القاسم بن مندة عدة من رواه عن ابن جريح
فبلغوا عشرين رجلاً وذكر أن معمر بن عبيد الله بن زهرى تابعاً ابن جريح على روايته إياه عن سليمان بن موسى وأن قرطاً وموسى بن عقبة و
محمد بن اسمعيل وإيوب بن موسى وهشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزهري قال ورواه أبو مالك الجنبى ونوح بن دراج و
مندل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وأعل بعض الحنفية هذا الحديث بأن الزهري وهو راوى الحديث
لم يكن يشترط الولاية ولا اشتراط الولاية من مذهب عائشة كما تقدم قال البيهقي في المعربة وأعله بعض الناس بأن عائشة زوجت حفصة
بنت عبد الرحمن أخوها عن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب فلما قدم غضب ثم أجاز ذلك أخرجه مالك بأسناد صحيح وأجاب البيهقي عن ذلك
بأن قوله في هذا الخبر زوجت أى تهدت أسباب التزويج لأنها وليت عقد النكاح واستدل لتأويله هذا بما أسند عن عبد الرحمن بن القاسم
قال كانت عائشة تخطب إليها المرأة من أهلها فتشملها فإذا بنت عقد النكاح قالت لبعض أهلها زوج فان المرأة لا تلى عقد النكاح قلت
ولكن سياق الطحاوى بظاهره يأبى هذا التأويل فإنه قد روى من طرق أنما زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن
غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال أمثلى يصنع به هذا ويفتات عليه فكلبت عائشة المنذر فقال المنذر إن ذلك بيد عبد الرحمن
فقال عبد الرحمن ما كنت أؤد أمراً قضيته ففرت حفصة عنه ولم يكن ذلك طلاقاً فالأخبار بقدر حفصة عند المنذر مع ردها للطلاق
لا يستقيم إلا إذا كان الطلاق محتملاً وهو لا يتصور إلا بعد انشاء العقد فدل على وقوع العقد قبل قدم عبد الرحمن ولو سلم أنها أخت
مباشرة العقد على رجل من رجال أهلها فلا يفيد القائلين بأشراط الولي شيئاً فإن هؤلاء الرجال لم يكونوا أولياء وكلامنا في الأولياء -
والله أعلم وقال بعض الحنفية بحمل قوله صلى الله عليه وسلم ايأماً امرأة تكنت بغير إذن وليها فنكاحها باطل على الصغيرة والامة والمكاتبة
ومن جرى مجراهن أو يقال أن قوله باطل معناه على شرت البطلان وصدره كافى قول لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل (أى قال نأبأهم)
أى يؤل إلى البطلان غالباً لا اعتراض الولي بما يؤجبه من عدم كفاءة أو نقص فاجتنب عن هذا المثل والباطل بحججه مالا فائدة فيه (بكار) كما فى
ربنا ما خلقت هذا باطلاً قال المحقق ابن أمير الحاج في شرح التحرير وأعلوا ن ظاهر هذا كما مشه عليه المحقق التفتازانى أنهم قالوا
أما بحمل عموم ايأماً امرأة على خصوص منه وهو لامة فتنه كانت أومدرة أو مولداً أو مكاتبة أو حرة الصغيرة والمعتوهة والمجنونة
مع إبقاء باطل على حقيقتهم وأما بإبقاء عموم ايأماً امرأة على ما هو عليه مع حمل باطل على ما يؤل إليه لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
وتعقب بأن نكاح الامة بأصنافها والصغيرة العاقلة ليس باطلاً عند الحنفية بل موقوف فالوجه أن يكون باطلاً على هذا التقدير محملاً

والبكر تستأذن في نفسها

أيضا على ما يؤول اليه وهو نافر فيا عدل المجنونة والمجنونة لا فيها لان عقد لها باطل حقيقة فيلزم منه الجمع بين الحقيقة والحجاب لله
 منه كما يلزم أيضا في ابقاء أيما امرأة على العوم وابقاء باطل على حقيقة، ام - والشيخ ابن الهمام قد مال الى ان يترك حديث عائشة أيما امرأة
 تكلمت بغير إذن وليها الحديث لمعارضته ما هو أصح منه وهو قوله صلى الله عليه وسلم الا يراحق بنفسها من وليها ويترجم هذا بقوله السند لا اتفاق
 على صحته وتأنيده بأدلة أخرى كما قررنا سابقا ويخص حديث أيما امرأة بمن تكلمت غير الكفو والمراد بالباطل حقيقة على قول من لم يصح ما
 باشرته من غير كف أو حكمه على قول من يصح ويثبت للولي حق الخصومة في نفسه كل ذلك شائع في اطلاعات المصنوع ويجب ان كتابه للرفع
 المعارضة بينها - وقال الشيخ العلامة الانور قدس الله روحه عجيبا عن حديث ابي موسى وعائشة رضي الله عنهما ان حديث لا يخلو الا بالولي صادق
 على مذهب ابي حنيفة فانها ان تكلمت في غير كفوها او بتفويض المهر فالحكم مرد ان تكلمت في كفوها ويتكامل المهر ولم يأذن لها الولي فيجبر الولي على
 ان يأذنها وأيامه الشريعة بالاذن لحد يث على ربه والامير اذا وجدت لها كفوا ثم ولا يبره ولا ينفذون ان يملكهن انما واجبه فان اذن الولي فيها
 فصدق انه يحتاج بأذن ولي وان كان الاذن لاحقا ولا ضرر في هذا فانما نعم الاذن وان لم يأذنها فقد عا لى امر الشارع فالسلطان ولي من لا ولي له
 فحصل الحديث استرضاء الولي واستئذنه ، وما يدل على ان المقصود هو رضا الولي بل عدم كراهيته فقط ما تقدم في حديث اسئلة من قوله صلى
 الله عليه وسلم ليس احد من اوليائك شاهد ولا غائب يكره ذلك فالحديث لا يدل على ما ادعاه الحجازيون من ان النكاح لا يصح بعبارة النساء بل هو
 يدل على انه لا بد من رضى الولي وهذا مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهما الله - وحديث عائشة كالصريح في ان المقصود هو اذن الولي فقط فاذا
 ثبت ان الحديث يدل على اذن الولي فينظر الفقيه ان اذن الولي هل يكون اذنه حق الولي او لاحق له وأذنه انما هو نظر اليها فزعوا الشافعية
 ومن تبعهم ان استئذان الولي لكونه حقا لقلنا انه نظرا الى المولية لتحصيل النفقة والكفاة والمهر كما تقدم في كلام محمد رحمه الله
 في الموطأ من قوله فاما ابرهينة فقال اذا وضعت نفسها في كفامة ولم تقصر في نفسها في الصداق فالتكاح جائز، ثم ان قيل ان تخصيص الحديث العام
 بالرأي قصر على من خاص ابتداء غير جائز قلت او كان تخصيص النص بالرأي جائزا اذا كان الوجه جليا كما قال ابن دقيد العبد في احكام الاحكام
 ولذا تجد اكثر احاديث الاخلاق تخصص بالرأي الوجه ان الوجه فيها يكون جليا واقول ثانيا ان التخصيص ليس بالرأي بل بالنظر كما سبق في ادلة هذا
 البحث والله اعلم - ونازع صاحب المغني من الجنبلة فيما ذكرنا وقال التخصيص هنا رأى في حديث عائشة خرج مخرج الغالب فان الغالب انما لا يزوجها
 الا بغير اذن وليها والعلة في منعها صحتها عما يشعروا بها حتما ودعوتها وميلها الى الرجال وذلك يستفي حال اهل العصانة والمروءة والله اعلم
 ام - وبعد للتيا والتي فالذي يظهر للعبد الضعيف بالنظر في مجموع الادلة بعين الانصاف من غير تعسف وتكلف هو الفرق بين الصغيرة
 والكبيرة باشتات الاجبار في الاولى حوت الثانية وبين البكر والنتيب البالغتين باشتراط اذن الولي في البكر لصحة النكاح دون النتيب كما
 قال به داود وان المراد باذن الولي هو رضاه اى عدم كراهيته ويحصل هذا الرضا بتصريحه او بما يقوم مقامه من قرائن الاحوال حيث
 يغلب على الظن ذلك وله نظائر في الشريعة ولو لا اني من المقلدين القاصرين الذين لا يؤثروا بأراهم في الدين ولا يسعهم مخالفة الامنة
 المجتهدين وان هذا القول لم يسبق اليه احد من السابقين لقد كنت به واخبرته ولكني اسأل الله التوفيق والسلامة من الشذوذ عتيا
 عليه السلف الصالح واتباع غير سبيل المؤمنين هو سبحانه وتعالى ولي التوفيق قوله والبكر تستأذن في نفسها ثم اظهر احاديث الباب بالبكر
 البالغة اذ ازوجت بغير اذنها ليرحم الحق اذ وجوب الاستئذان على ما يفيد لفظ الخبر من ان الاجبار لانه طلب الامر والاذا
 وفائت الظاهر ليست الا ليستعلم رضاها او علمه فيجعل على وفقه هذا هو الظاهر من طلب الاستئذان فيجب ابقاء معه واليه ذهاب
 الاوراع والشورى والحنفية وحكام الترمذي عزاء اهل العلم وذهاب مالك والشافعي والليث وابن ابي ليلى واحمد اسحق الى انه يجوز
 للاب ان يزوجها بغير استئذان يرد عليهم في حديث الباب من قوله "البكر يستأمرها ابؤها" ويرد عليهم ايضا حديث عبد الله بن بريدة
 عن ابيه قال جاءت فتاة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابى تزوجني ابن اخيه ليرفع بي خبيثته قال فاجعل الامر ليما انفالت
 قد اجزت ما صنع ابى ولكن اردت ان اعلم النساء ان ليس الى الاباء من الامر شيء رواه ابن ماجه بأسناد رجاله رجال الصحيح واخرجه النسائي
 ايضا ويؤيد حديث ابن عباس ان جارية بكرا أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباه تزوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله
 عليه وسلم رواه احمد وابوداود وابن ماجه والدارقطني ورواه الدارقطني ايضا عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا وذكر انه أحسن
 قال الشوكاني واخرجه ايضا ابن ابي شيبة قال لحافظ ورجاله ثقات وأعل بالاسال وتبفر جري بن حازم عن ايوب وتبفر حسين

وأذنها صمها قال نعم وحل ثنا قتبية بن سعيد قال تأسفيان عن زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جابر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر إذا صمها وحل ثنا ابن أبي عمير قال تأسفيان بهذا الإسناد وقال الشيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر إذا صمها وأذنها صمها قال وحل ثنا أبو كريب محمد بن العلاء قال تأبوا أسامة بن محمد قال وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال وحل ثنا في كتابي عن أبي أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم لست سنين

عن جابر وأجيب ابن أيوب بن شبيب دواء عن الثوري عن أيوب موصولة وكذلك رواه عمر بن سليمان الرقي عن زيد بن جابر عن أيوب موصولة وإذا اختلفت في وصل الحديث وإرساله حكم من وصله على طريقة الفقهاء وعن الثاني بأن جريرا تويع عن أيوب كما ترى وعن الثاني بأن سليمان بن حرب تابع حسين بن محمد عن جرير وانفصل البيرقي عن ذلك بأنه محمول على أنه زوجه من غير كفؤ. أم - قال الحافظ وهذا الجواب هو المعتمد فانها واقعة عين فلا يشك الحكم فيها تعميما وأما الطعن في الحديث فلا معنى له فان طريقه تقوى بعضها ببعض. أم - وهذا هو الجواب عن حديث ابن بريفة المدكور فان قولها فيه ليرفع في غيبته مشعرا بأنه غير كفؤ لها ولهذا أورده صاحب المنتقى في باب الكفاءة والله اعلم وأما احتجوا به من مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم الشيب أحق بنفسها من وليها فذلك على أن ولي البكر أحق بها منها فيجوز عنه بأن المفهوم لا ينتهز للمتشكك به في مقابلة المنطوق، قال الحافظ في الدرر أوجب بعض من لا يقول بالأجبار بأن الدلالة منه بطريق المفهوم وفي الاحتجاج به اختلاف وعلى تقديرية فالمفهوم لا يعم له فيحمل على من دون البلوغ وأيضا فقد خالفه المنطوق فانه قال إن البكر تستأمر ولو كانت تجوز لم يجز الاستئذان كما ويحتمل أن يكون التعريق بينهما بسبب أن الشيب تخطب لنفسها فتأمر وليها أن يزوجه والبكر لا تخطب إلى أيها فاحتجج إلى استئذانها فمن أين وقع له من التفرقة لأجل الأجبار وعدله. أم - قال ابن الهمام والحاصل حيثئذ من اللفظ اثبات الأحقية للشيب بنفسها مطلقا ثم اثبات مثله للبكر حيث أثبت لها حق أن تستأمر وغاية الأمر أنه نص على أحقية كل من الشيب والبكر بلفظ يحتملها كانه قال الشيب أحق بنفسها والبكر أحق بنفسها أيضا غير أنه أفاد أحقية البكر بأخراجه في ضمن اثبات حق الاستئذان لها وسببه أن البكر لا تخطب لنفسها عادة بل إلى وليها بخلاف الشيب فلما كان الحال أنها أحق بنفسها وخطبتها تقع للمولى صرح بإيجاب استئذانها إياها فلا يفتات عليها بزوجها قبل أن يظهر مهرها لها بالخطاب. أم - قال الحافظ مردد النكاح إذا كانت ثيبا فزوجت بغير رضاها إجماعا لا ما نقل عن الحسن والنخعي (وفيه حديث خنساء بنت خدام عند البخاري وغيره) واختلفوا إذا وقع العقد بغير رضاها فقالت الحنفية إن أجازته جاز وعنه المالكية إن أجازته عن قرب جاز ولا فلا ورده الباقر مطلقا قوله صمها أم بضم الصاد أي صمها وتقدم المسألة فريفا قوله يسأذنهما أتوها أم قال البيهقي زيادة ذكر الأب في حديث ابن عباس غير محفوظة قال الشافعي زادها ابن عيينة في حديثه وكان ابن عمر القاسم وسالم يزوجهن الأبكار لا يستأمر ونحوه قال البيهقي والمحفوظ في حديث ابن عباس البكر تستأمر ورواه صالح بن كيسان بلفظ واليتيمة تستأمر وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى ومحمد بن عمرو عن أبي حمزة عن أبي هريرة فدل على أن المراد بالبكر اليتيمة قلت وهذا لا يرفع زيادة الثقة الحافظ لفظ الأب ولو قال فائل بل المراد باليتيمة البكر لم يرفع وتضمن بضم أوله يدخل فيه الأب وغيره فلا تعارض بين الروايات وبينية النظر فإن الاستئذان هل هو شرط في صحة العقد أو مستحب على معنى استطابة النفس كما قال الشافعي كل من الأمرين محتمل، كذلك في فقه الباري باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة قوله وجرت في كتابي عن أسامة أم قال الثوري معناه أن وحده في كتابه ولم يذكر أنه سمعه ومثل هذا يجوز رأيته على الصحيح وقول الجمهور ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه بل ذكره متابعة لغيره. أم - قال الأبي رحمه الله لم يذكره في الاتباع بل صرح به قوله تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عقل على قوله لست سنين أم - أخرجه على ما عيى من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى عن هشام عن أبيه أنه كتب إلى الوليد أنك سألتني متى توفيت خديجة فانها توفيت قبل خروج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة بثلاث سنين أو قريب من ذلك ونكر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بعد متوفى خديجة وعائشة بنت ست سنين ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث بها بعد ما توفيت بالمدينة وهي بنت تسع سنين قال الحافظ بعد الكلام الكثير وإذا ثبت أنه بنى بها في شوال من السنة الأولى من الهجرة قوى قول من قال أنه دخل بها بعد الهجرة بسبعة أشهر وقد وهى النوى في تهديه ولبس لباه إذا عدناه من ربيع الأول وجرم من دخولها كان في السنة الثانية بخالف ما ثبت أنه دخل بها بعد خديجة بثلاث سنين وقال الرمياني في السيرة له ماتت خديجة في رمضان وعقد على سودة في شوال ثم على عائشة ودخل بسودة قبل عائشة. أم - قال الثوري هذا

وبني بي وأنا ابنة تسع سنين قالت فقد منّا المدينة فوعلت شهرًا فوفى شعري فجميته فأتتني امرؤمان وأنا على أرجوحة ومعى صواحي فصهرخت بي فأتيتها وما أدري ما تريد بي فأخذت تبديني فأوقفتني على الباب فقلت هذه

الحديث صريح في جواز تزويج الأب الصغيرة بغير إذنها لانه لا إذن لها والمجد كالأب عندنا، أم قال المصنف اجتمعوا انه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلها إلا أن الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فيمن لا توطأ وحكى ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقًا أن الأب لا يزوجه بنته البكر الصغيرة حتى تبلغ وتأذن وزعم أن تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصهم قال صاحب التلويح وهذا لو يقل به أحد غيره ولا يلتفت إليه لشدة هذه وعما لفته دليل الكتاب السنن ومقبلة تجوز الحسن م والنسخ م للأب أجبار بنته بكيرة كانت أو صغيرة بكرة كانت أو ثيبًا قال ابن المهامر م ويجوز تزويج الصغير والصغيرة إذا زوجهما الولي لقوله تعالى والآل في حوض ثابت العدة للصغيرة وهي فرع تصور كساحها شرعًا فيطلب به منع ابن شبرمة وأبو بكر الأصم معه وتزويج أبي بكر عائشة وهي بنت ست نص قريب من المتأخر وتزويج قدامة بن مظعون بنت الزبير يوم ولدت مع علم الصحابة نص في فهم الصحابة عدم الخصوصية في نكاح عائشة رضي الله عنها قال النووي واجمع المسلمون على جواز تزويج الأب بنته البكر الصغيرة لهذا الحديث وأما بلغت فلا خيار لها في فتحه عندنا لك والشافعي والحجازيين وقال أهل العراق لها الخيار وأما غير الأب والمجد من الأصول فلا يجوز أن يزوجهما عند الشافعي وبالك والشري وغيرهم وقال الأوزاعي أبو حنيفة وآخرون يجوز لجميع الأولياء ولها الخيار إذا بلغت إلا أبا يوسف فقال لا خيار لها كذا في المرقاة وقال في الدائم المختار والولي النكاح الصغير والصغيرة ولو ثيبًا ولزما النكاح لا يرى ولا ترقى على اجازة أحد بلا ثبوت خيار ولو بنين فاحش ينقص مهرها وزيادة مهره أو بنين كفوًا كان الولي أبًا أو جدًا لم يرعت منها مهرًا ولا اختيار وإن عرفت لا يصح النكاح وإن كان المزوج غيرها لا يصح النكاح من غير كفو أو بنين فاحش أصلاً وإن كان من كفو ومهر مثلهم ولكن لهما أي صغير وصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعد، أم قوله وبني أم أي دخل معي وزفت بي، في المرقاة قال الجوهري يقال بني على أهله بناءً أي زفها والعامة تقول بني بأهله وهو خطأ وكان الأصل فيه أن الداخل بأهله كان يضرب عليها قبة ليلة نكاحه بها فقل لكل داخل بأهله يان وعليه كلام الشيخ الترمذي والقاضي وأما في الخطبة حتى تجاوزنا إلى تحطتها الراوي قال للطبري أن استعمال بني عليها يحسن زفها في بدع الأمر كناية فلما كثر استعماله في الزفات فهم منه محض الزفات وإن لم يكن بناءً فأي بعد فاقيل من المعنى الثاني إلى ثالث فيكون يحسن عرس بني ويوضح هذا ما قال صاحب المغرب وأصله أن المعرس كان يبنى على أهله ليلة الزفات فخبلة ثم كثر حتى كثر به عن الوطء، أم - وفيه أن كلامه الشرح إنما هو في محبة تعدية البناء بالبلاء وهو لا ينفون تعدية مكرهه بها فالأولى أن يقال بالتضمن نعموا نقل عن ابن دريد بني بامرأته بالبلاء كعرس بها لو صح من غير المولدين فقيه لغتان ويؤيد ما في القاموس بنحو الرجل على أهله وبها زفها وفي مختصر النهاية للسيوطي بعد قول الجوهري وفيه نظر فقد تكرر في الحديث وغيره واستعمله هو أيضًا قوله وأنا ابنة تسع سنين إلخ واختلف العلماء في الوقت الذي تدخل فيه المرأة على زوجها إذا اختلف الزوج وأهل المرأة فقالت طائفة منهم أحمد وأبو عبيد يدخل وهي بنت تسع أتباع الحديث عائشة وعن أبي حنيفة تأخذ بالتسع فإذا انقضى التسع ولو تقدمت على الجماع كان لأهلها منعها وإن لم تبلغ التسع وقويت على الرجال لم يكن لهم منعها من زوجها وكان مالك يقول لا نفقة لصغيرة حتى تدرك الظنين الرجال وقال الشافعي إذا قاربت البلوغ وكانت جسمته تحتل الجماع فلزوجهما أن يدخل بها ولا يمنعها أهلها حتى تحتل أي الجماع، كذا في عمدة القاري - قوله فوعلت إلخ على صيغة الجهرول أي حميت من الوطء وهو الخلق زاد في رواية البخاري بعد قوله فوعلت فتمرق شعري بالزاي أي تقطع وفي رواية فتمرق بالراء أي تنتف قوله فوفى شعري إلخ أي كثروا الكلام حدث تقديره ثم وصلت من الوطء فترق شعري فكثرت قوله جمية إلخ مصغر بجمة بتشديد الميم والجمة من شعر الرأس ماسقط على المنكبين وإذا كان الشحمة الأذنين يسمى وفرق أي صار إلى هذا الحد بعلان كان قد ذهب بالمرض قوله فأتتني امرؤمان إلخ هي كنية أم عائشة واسمها زينب بنت عامر بن عوف قاله الذهبي م وقال أبو عمر امرؤمان يقال بغير الراء وضمتها بنت عامر لم يذكر لها اسمًا ماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع من الهجرة فأنزل النبي صلى الله عليه وسلم قبرها واستغفر لها وقال اللهم لم تحف عليك ما لعت امرؤمان فيك وفي رسولك قوله وأنا على أرجوحة بضم الهزوة هي خشبة يلعب عليها الصبيان والبحار الصغيرة يكون وسطها على مكان مرتفع ويجلسون على طرفيها ويحركونها فيرفع جانب منها وينزل جانب قاله النووي قوله فقلت هذه هي أم باسكان الهام الثانية في هاء السكت وهذه كلمة يقولها المبهور أي منقطع النفس الخجل للزواج

حتى ذهب نفسي فأدخلتني بيتاً فاذا نسوة من الانصار فقلن على الخير والبركة وعلى خير طائر فأسلمتني اليهن فغسلن رأسي
واكلمتني فاحمررتني الا ورسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فأسلمتني اليه وحل ثنايحيى بن يحيى قال انا ابو مغيرة عن هشام
ابن عروة **ح** قال حدثنا ابن عمير واللفظ له قال ناعمة عن هشام عن ابيه عن عائشة قالت تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم انا
بنت ست سنين وبني لي وانا بنت تسع **وحل ثنا عبد بن حميد قال انا عبد المزيق قال انا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة**
ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين وولدت اليه بنت تسع سنين ولعبها معها ومات عنها وهي بنت
ثمان عشرة وحل ثنا يحيى بن يحيى واسحاق بن ابراهيم وابوكريز ابى شيبه وابوكريب قال يحيى اسئلي انا وقال الآخر
على الارحوجة حتى يترجم الى حال سكونه وفي رواية البخاري او فتني على باب الدار وفي لا يفيح اي انفس تنفثا عاليا قوله حتى ذهب
نفسى الخ يعني الفاء اي ذهب غلبة النفس من الاعياء وفي البخاري حتى سكن بعض نفسي قوله فاذا نسوة من الانصار الخ سئلي منهن اسماء بنت
يزيد بن السكن الانصارية في اخرجه المستغفر وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت ثمان سنين ولعبها معها ومات عنها
الدعاء يشمل المرأة وزوجها وفي بعض طرق حديث عائشة ان امها لما جلست في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هؤلاء اهلك يا رسول الله
بارك الله لك فيهم **قوله** على خير طائر الخ كناية عن الفأل وطائر الانسان عليه الذي قلده وقال ابن الاثير طائر الانسا ما حصل له في علم الله عز
جل ما قدر له وقيل الطائر المحظ ويطلق على الحظ من الخير والشر والمراد هنا ايمن حظ وافضله وفيه استحباب الدعاء بالخير والبركة لكل
واحد من الزوجين ومثله في حديث عبد الرحمن بن عوف برك الله لك قال عياض وفي حديث معاذ انه صلى الله عليه وسلم شهد املاك انصار
فقال له على الالفه والخير والطائر الميمون والسعة في الرزق برك الله لك **قوله** فغسلن رأسي واصلمتني الخ قال النووي في استحباب
تنظيف العروس وتزيينها لزواجها واستحباب اجتماع النساء لذلك ولانه يتضمن اعلان النكاح ولا تمن مؤامستها ويؤذيها ويعلمها آدابها
حال الزفاف وحال لقائها الزوج **قوله** فلم يرعني الخ بضم الراء وسكون العين اي لم يفرغ عن شئ الا ودخله علي وكنت بذلك عن المفاجاة
بالدخول على فير عالم بذلك فانه يفرغ غالباً **قوله** الا ورسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وفي البخاري بغير الواو بعد الا قال السدي اي فارقني
شئ وما خطر بآلي خطرة في حال الا في حال حضوره صلى الله عليه وسلم وقت الضحى اي كنت غافلة الى هذه الحال والله تعالى اعلم - والحاصل
ان قاعل يرعني حمير فيه لاجع الى اسم القاعل من الزرع ولما كان ذاك مما دل عليه الفعل محرج الضمير اليه واسناد الفعل الى اسم القاعل منه
شائع ومنه قوله تعالى قال قائل بينهم وحدث لا يسي - زق الزاني ونحوه وقولها الا ورسول الله صلى الله عليه وسلم مستثنى من اعم
الاحوال كما يظهر من التفسير الذي ذكرنا - ام - قال النووي وفيه جواز الزفاف والدخول بالعرس نهاراً وهو جائز لا نهاراً واجم البخاري في
الدخول نهاراً وترجم عليه باباً **قوله** ضحى الخ قال الحنفى في ابواب النكاح ضحى بالضم والقصر فرق الضحوة وهو ارتفاع اول النهار ومعنى ضحى
اي وقت الضحى الادب ان دخوله عليها كان وقت الضحى وقال في باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وقد وهما المدينة قوله ضحى اي
ظهر ويروى تلضح وهكذا ذكره ابن الاثير فقال فلم يرعني الا رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ضحى اي ظهر قلت ففعله هذا ضحى فعل ما مضى
يقال ضحى يضحو ضحواً اذا ظهر ويقال ايضاً ضحاً الضل اذا صار شمساً والله اعلم - **قوله** بنت سبع سنين الخ قال النووي كذا في رواية وفي
اكثر الروايات بنت ست فاجمع بينهما انه كان لها ست وكسر في رواية اقتضت على السنين وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها والله
اعلم - وقال القرطبي يمكن ان يكون ذلك منها على وجه التقدير لا التحقيق ويمكن ان يقال انه في اول السنة السابعة فيكون قولها بنت ست
اي انقضت وقولها بنت سبع اي فيها - وقال العيني هم ست سنين هو الضوابط قيل سبع سنين وهو ضعيف **قوله** وولدت اليه ام
بصينة المجهول من الزفات اي ارسلت الى بيته عليه الصلوة والسلام **قوله** ولعبها معها الخ بضم اللام وفتح العين جمع لعبة وهي ما
يلعب به قال لتورثني اللعب جمع لعبة كركب اردت ما كانت تلعب به وكل ملعوب فهو لعبة واذا فتم اللام فهو المرة الواحدة من اللعب
واذا كسرت لم الحالة التي عليها اللاعب وقال النووي المراد هذه اللعب المسماة بالبنات التي تلعب بها الجوارى الصغار معناه
التنبيه على صغر سنها قال القاضي رحمه الله وفيه جواز اتخاذ اللعب واباحة لعب الجوارى بهن وقد جاء انه عليه الصلوة والسلام
راى ذلك ولم ينكره قالوا وسببه تدري بهن لتربية الاولاد واصلاح شأنهن وبهن هن ام - ويحتمل ان يكون مخصوصاً من احاديث النبي
عن اتخاذ الصغار لما ذكر من المصلحة ويحتمل ان يكون قضية عائشة رضي الله عنها هذه في اول الهجرة قبل تحريم الصور **قوله**
وهي بنت ثمان عشرة الخ وقد ماتت هي رضي الله عنها بالمدينة سنة سبع وخمسين **باب استحباب التزويج والتزويج في شوال**

نا أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست وثلاثين بها وهي بنت تسع ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة **حل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب واللفظ زهير قالنا وكيع نا سفيان عن اسمعيل بن أمية عن عبد الله بن عمر ع عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال ونسأه في شوال فإني نسأه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحظ عنده مني قال وكانت عائشة تستحب أن تدخل نساءها فشقوا **وحل ثنا** ابن غير قال نا أبي قالنا سفيان بهذا الإسناد ولويد كرفل عائشة **حل ثنا** ابن أبي عمير قال نا سفيان عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فاخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظرت إليها قال لا قال فاذهب فانظر إليها

واستحب الدخول فيه **قوله** تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال الإ قال عياض كانت العرب تكرر أن تزوج فيه ويتطهرون به لقوله شالت نعمته شالت النوق بأوثانها، قال القرطبي تطيروا بذلك لأن شوال أسمى الشول وهو الرفع والانتالة ومنه شالت النوق بأوثانها أي رفعت وتدل جعلوه كناية عن الهلاك فاذا قالوا شالت نعمتهم فبعناه هلكوا عز آخرهم فكانوا يتوهمون أن المتزوجين فيقع بينهم البغضاء وترفع أي تزول حظوظها من عند الزوج **قوله** كان أحظ عنده مني أي أقر به وأسعده أو أكثر لضييق مني، قال القرطبي قصدت بذلك الرد على ما كانت العرب تكرر وتطير من الزواج فيه فالحديث أن تزوجت فيه ولم يضرني ذلك بل كنت عند أحظ من غيري، وفي شرح النفاية لأبي المكارم بعض الروافض المكيين وقال السيوطي في حاشيته على مسلم روى ابن عبد في طبقاته عزالي حاتم قال إنما كره الناس أن يتزوجوا في شوال لطافون بقمع الزمن الأول، **ام قوله** وكانت عائشة تستحب الإ قال النووي في استحباب التزويج والتزوج والدخول وشوال وقد نص أصحابنا على استحبابه واستدلوا بهذا الحديث وقصدت عائشة بهذا الكلام رداً ما كانت الجاهلية عليه وما يتخيل بعض العوام اليوم من كراهة التزويج والتزويج والدخول وشوال وهذا باطل لا أصل له وهو من آثار الجاهلية كانوا يتطهرون بذلك لما فيهم شوال من الانتالة والرفع، **ام قلنا** نعم قصدت عائشة رضي الله عنها صحيح واما استحباب التزويج البناء في شوال مطلقاً فقال الشوكاني الحديث إنما يدل على ذلك إذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد ذلك الوقت خصوصية له لا توجد في غيره لا إذا كان وقوع ذلك منه صلى الله عليه وسلم على طريق الاتفاق وكونه بعض أجزاء الزمان فإنه لا يدل على الاستحباب لأنه حكم شرعي يحتاج إلى دليل وقد تزوج صلى الله عليه وسلم نساءه في أوقات مختلفة على حسب الاتفاق ولم يحرر وقتاً مخصوصاً ولو كان محجراً لوقع بغير الاستحباب لكن كل وقت من الأوقات التي تزوج فيها النبي صلى الله عليه وسلم يستحب البناء فيه وهو غير مسلم، **ام** وقريب منه ما نقله الأئمة عن أبي بكر بن العربي رحمه الله - والله سبحانه وتعالى أعلم - **باب** ندب من أراد نكاح المرأة أن ينظر إليها ويخبرها قبل خطبتها **قوله** أنه تزوج امرأة من الأنصار **ام** قال السدي كان المراد أنه خطبها أو أراد تزويجها ونحو ذلك إذا لا يظهر فائدة بعد تمام العقد إلا أن يطلق قبل الدخول وذلك بعيد والله تعالى أعلم ثم الظاهر أن هذه الرواية والمراد بالآية محمولتان على لوقعتين لرجلين والله تعالى أعلم **قوله** فانظر إليها **ام** قال القرطبي هذا أمر إرشادي مصلحة لا أمر وجوب وقال الشوكاني الأمر هنا للإباحة بقرينة قوله في حديث أبي حميد عند أحمد فلا جناح عليه أن ينظر منها وفي حديث محمد بن مسلمة عند أحمد ابن ماجه فلا بأس أن ينظر إليها، **ام** وقيل أنه أمر ندب للأحد يشكك في بيم وقيل ذلك بما إذا رجا الإجابة وأما لو لم يرجها فلا وأما في لباس والجناح فاشتهر أنه لا بأس أن يتوهم متوهم فيه البأس والجناح لكونها امرأة أجنبية فلا ينافي الاستحباب وورد في حديث جابر عند أبي داود ومروان إذا خطب أحدكم المرأة فاستطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل وفي حديث المغيرة عند أحمد والترمذي وغيرهما فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما، قال القاري في المرقاة فإنه مندوب لأنه سبب تحصيل النكاح وهو سنة مؤكدة والتحصيل المطلوب بالنكاح لا يحصل إلا بالرغبة في النكاح والتي أن يكون المقصود الجمال فقط كما ذكر ابن الملك وفيه أن قصد الجمال مباح والنهي لأنه خلاف الأولى لأن الأولى أن يقصد بالمباح نية حسنة ليصير عبادة، قال الطيبي قد مر أن النهي إلى النكاح أما المال أو الحساب الجمال والدين فمن غرضه الجمال فيلحق في النظر إلى ما قصدت أن ينظرها احتفاء بنفسه أو بان يبحث من نفعها وهذا معنى الاستطاعة ويمكن أن يحمل الداعي على كسر الشهوة وغض البصر عن غير المحارم فيحسب أن يكون الجمال مطلوبه أذبه يتحصل التحصيل والطبع لا يكتفي بالدميمة غالباً كيت والغالب أن حسن الخلق والخلق لا يفتقران وإن ما روى أن المرأة لا تنكح لجمالها ليس زجراً عن رعاية الجمال بل هو نزع عن النكاح لأجل الجمال المحض مع الفساد في الدين، **ام** وقال الشيخ ولي الله الدهلوي

باب استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوال
باب ندب من أراد نكاح المرأة أن ينظر إليها ويخبرها قبل خطبتها

الله عليه وسلم فقصده النظر فيها وصوبه ثوطا رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست فقام رجل من اصحابه فقال يا رسول الله ان لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال فهل عندك من شيء

عليه الصلوة والسلام يلحق فيختص باللفظ وقال بعض أجلة اصحابنا في ذلك ان المراد بالهبة في الآية تمليك المتعة بل هو عرض بأي لفظ كان لا تمليكها بلفظ وهبت نفسى فحيث لم يكن ذلك نصا في التملك بهذا اللفظ لم يصح لان يكون مناط الخلاف في انعقاد النكاح بلفظ الهبة ايجابا وبلفظ وصحة خلوص الاحلال للمذكور له صلى الله عليه وسلم من دون المؤمنين كونه متحققا في حقه غير متحقق في حقهم اذ لا بد في الاحلال لهم من مثل وظاهر كلام العلامة ابن الهمام اعتبار لفظ الهبة حيث قال والفقر قد ورد النكاح بلفظ الهبة وساق الآية ثم قال والا صلح على النكاح وصية حتى يقوم دليلها وقوله تعالى خالصة لك يرجع الى عدم المهر بقرينة اعقابه بالتحليل بنفى المخرج فان المخرج ليس في ترك لفظ الى غير خصوصية بالنسبة الى اقصم العرب بل في لزوم المال وبقرينة وقوعه في مقابلة الموثى اجورهن نصا لما حصل احلالنا لك الا زواج الموثى مهرهن والى هويت نفسها لك فلم تأخذ مهرها خالصة هذه الخصلة لك من دون المؤمنين اما هم فقد علمنا ما قد علمنا عليهم في اذوا يصحرا من المهر وغيره وأبدي صدق الشريعة جواز كونه متعلقا باحلالنا قيد في احلالنا لوجه له صلى الله عليه وسلم لان اعادة عدم حلهم لغيره صلى الله عليه وسلم انتفى، وفيه من الحدوث ان من رغب في تزويج من هو على قدر امته لا لو عليه لانه يصدر ان يجاب الا ان كان ما تقطع العادة برودة كالسوق في خطبة السلطان بنته او اخته وان من رغب في تزويج من هو على منها لا عار عليها اصلا ولا سيما ان كان هناك غرض صحيح او قصد صالح اما الفضل جنى في الخطبة او لم يور في فيه يخشى من السكوت عنه الوقوع في محذور قول فقصده النظر فيها وصوبه الم هو تشديد العين من صعد او او من صوب والمراء انه نظر علاها واسفلها والتشديد اما للمبالغة في التأمل اما للتكرير وفيه جواز تأمل عاين المرأة لارادة تزويجها وان لم تقدم الرغبة في تزويجها ولا وقعت خطبتها لانه صلى الله عليه وسلم صعد فيها النظر وصوبه وفي الصيغة ما يدل على المبالغة في ذلك ولم يتقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ثم قال لاحاجة لي في النساء ولولم يقصد انه اذا رأى منها ما يحب انه يلقبها ما كان للمبالغة في تأملها فائدة ويمكن الانفصال عن ذلك بدعوى الخصوصية له لحل الصمتة والذي تحرر عننا انه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه النظر الى المؤمنات الاجنبيات بخلاف غيره وسلك ابن العربي في الجواب مسلما آخر فقال يحتمل ان ذلك قبل الحجاب او بعد لكنهما كانت متلفعة وسيات الحد يبعد ما قال كذا في العنق، قوله ثوطا رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه الم هو يخفى قوله فصمت في رواية معمر الثوري وقال في رواية فضيل بن سليمان فلم يرد لها وفي بعض الروايات فلم يجعها شيئا ووقع في رواية شفيان عند البخاري انها اعادت الطلب ثلاثا ووقع في رواية حماد بن زيد انها وهبت نفسها لله ولم يرد له فقال مالي في النساء حاجة قال الحافظ وجميع بينهما وبين ما تقدم انه قال ذلك في آخر الحال فكانه صمت أو كما تفهم انه لم يرد لها فلما اعاد الطلب اقصم لها بالواقع ووقع في حديث ابن هريزة عند النسائي جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضت نفسها عليه فقال لها اجلسي فجلست ساعة ثم قامت فقال اجلسي بارك الله فيك اما نحن فلا حاجة لنا فيك فيؤخذ منه وفورادب المرأة مع شدة رغبته انها لم تبلغ في الإباح في الطلب وفهمت من السكوت عدم الرغبة لكنها لم تبي أن من الرد جلست تنظر الفرج وسكوتها صلى الله عليه وسلم اياها من مواساها بالرد وكان صلى الله عليه وسلم يشد يدا الحياء جلا كما ورد في صفته انه كان أشد حياء من العذراء في خدرها واما انظارا للوحى واما تفكرا في جواب يناسب المقام وفيه ان الهبة لا تمتد الى القبول لانها لما قالت وهبت نفسي لك ولم يقل قبلت لم يتم مقصودها ولو قبلها لصارت زوجا لذلك لم ينكر على القائل زواجها، قال النووي وفيه انه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاها ان يسكت سكوتا يفهم السائل منه ذلك ولا يحمله بالمنع الا اذا حصل الفهم الا يصح المنع فيه ثم قوله فقام رجل الم قال الحافظ لم اقف على اسمه وكان من الانصار كما في رواية الطبراني قوله ان لم تكن لك بها حاجة الم ولا يعارض هذا قوله في حديث حماد بن زيد لاحاجة لي لجواز ان تحجب الرغبة فيها بعد ان لم تكن رغبة ان الصحابي لقوم من النبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة لم يطلبها فكذلك من فهم ان له رغبة في تزويج امرأة لا يصح لغيره ان يراحمه فيها حتى يظهر عدم رغبته فيها انا بالتصريح اواني حكمه قوله فزوجنيها الم فيه ان الفقير يجوز له نكاح من علمت بحاله ورضيت به اذا كان واجدا للمهر وكان عاجزا عن غيره من الحقوق لان المراجعة وقعت في وجبات المهر فقط لا في قدر زائد قاله الياحى وتعقب باحتمال ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم الما لم يطلع من حال الرجل على انه يقدر على اكتساب قوته وقوت امرأته ولا سيما مع ما كان عليه اهل ذلك العصر من قلة الشيء القليل باليسير قوله فهل عندك من شيء ثوطا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ وفيه ان النكاح لا بد فيه من الصداق لقوله هل عندك من شيء تصدتها وقد اجمعوا على انه لا يجوز لاحلال يطا قرحا وهب له دون المربة بغير صداق وفيه ان لا يولى

مُسَاغِينَ، فذلك أبقى النبي صلى الله عليه وسلم وجوب المهر كما كان، إ. قال العبد الضعيف عفا الله عنه فالنظر إلى هذه الحكمة التشريعية يقتضيان أن يكون المال في قوله عز وجل أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ عَلَى صَرَفٍ أَوْ لَاحِظًا فَنَالُوا فِي الْمَالِ وَاللَّغَةِ مَا مَلَكَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ والمختص لابن سيرة وغيرهما وهذا يشمل حجة من الشعر ونواة من التمر وغيرهما من كل شيء جليل أو حقير ومن أجل البدعيات أن مثل هذا لا ينبغي بشيء من فوائد تشريع الصداق في النكاح ولا يلائم التعبير بقوله تعالى أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ فَا لَابْتَغَاءُ كَمَا قَالَ الرَّاغِبُ خَصَّ بِالْجَهْدِ فِي الْبُطْلَانِ وَهَذَا لِشَعْرِ بَانَ الْأَمْوَالِ الَّتِي يَبْتَغِي بِهَا النِّكَاحَ لَا لِأَنَّهَا تَعْبِيرُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ فَالْإِبْطَالُ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَنْ كُنْتُمْ تَبْتَغُونَ مِنْكُمْ كَوَلًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَدَاقَ الْحُرَّةِ لَا يَدْرَأُ أَنْ يَكُونَ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ بِاسْمِ مَالٍ لَهُ قَدْرٌ لِجُحْدِ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَهْرِ الْأَمَةِ، وَابْتِغَاءُ فَوَلًا كَانَ الطُّولُ فَلَسَّ أَوْفَلَسِينَ أَوْ حُجَّةً مِنْ الْعَبْدِ وَالْشَّعِيرِ وَخَوَّلَكَ مَا تَعَدَّى عَلَى أَحَدٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ إِنْ بَرَادَ بِالطُّولِ الْمَهْرَ فَقَطَّ وَهَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ بَعْدَ ذِكْرِ وَابْتِغَاءِ النَّفْسِ يَسْتَدْعِي أَنْ يَكُونَ الْمَهْرُ مَقْدَرًا يَكُونُ قُرْبُ الْخُرُوجِ فِيهِ وَقَالَ الْمَافِظُ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلرَّجُلِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ هَلْ عِنْدَكَ مَشْيُ فَقَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ دَلِيلٌ عَلَى تَخْصِيصِ الْعَمَلِ بِالْقَرْبَةِ لِأَنَّ لَفْظَ شَيْءٍ يَشْمَلُ الْخَطِيرَ وَالنَّاقِصَ وَهُوَ لَا يَدْعِي شَيْئًا تَامًا كَالنَّوَاةِ وَخَوَّلَهَا لَكِنَّهُ فَمَهْرَانِ الْمُرَادُ مَالُهُ قِيمَةٌ فِي الْجُمْلَةِ فَلِذَلِكَ نَعْمَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ وَنَقَلَ عَمَّا ضَرَّحَ الْأَجَاعَ عَلَى أَنَّ مِثْلَ الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَمُولُ وَلَا لَهُ قِيمَةٌ لَا يَكُونُ صَدَاقًا وَلَا يَحِلُّ بِهِ النِّكَاحُ فَإِنْ ثَبَتَ نَقْلُهُ فَقَدْ خَرَقَ هَذَا الْأَجَاعَ بِرِجَالِهِ مِنْ حَرْفٍ فَقَالَ يَكُونُ بِجَلِّ مَا يَسْمَى شَيْئًا وَلَوْ كَانَ حُجَّةً مِنْ شَعِيرٍ وَيُؤْتَى بِهَا مَذْهَبُ الْكُفَّةِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّمَسُّحُ لَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ لَكَانَ أَوْفَرًا مَوْدُودًا لِلتَّقْلِيلِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَوْلُهُ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْخَاتَمَ مِنَ الْحَدِيدِ لَهُ قِيمَةٌ وَهُوَ عَلَى خَطَرٍ مِنَ النَّوَاةِ وَحُجَّةُ الشَّعِيرِ وَمَسَاقُ الْخَبَرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ دُونَهُ يَسْتَحِلُّ بِهِ الْبُضْعُ وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ أَنْ قَوْلَهُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ خَرَجَ مَخْرَجَ الْمُبَالَغَةِ فِي طَلَبِ التَّيَسُّرِ عَلَيْهِ وَلَوْ رُبَّ عَيْنٍ الْخَاتَمُ مِنْ الْحَدِيدِ وَلَا قَدْرَ قِيمَتِهِ حَقِيقَةً لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ لَا أَجِدُ شَيْئًا عَرَفْتُ أَنَّهُ فَمَهْرَانِ الْمُرَادُ بِالشَّيْءِ مَالُهُ قِيمَةٌ تَقْبَلُ لَهُ وَلَوْ أَقْلُ مَالُهُ قِيمَةٌ كَمَا تَرَاهُ مِنَ الْحَدِيدِ وَمِثْلُهُ تَصَدَّقُوا وَلَوْ بَطَلَتْ مَحْرَقٌ وَلَوْ بَقِيَ مِنْ شَأْنٍ مَعَ أَنْ الظَّنَّ وَالْفَرَسَ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ وَلَا يَتَصَدَّقُ بِهِ وَغَرَضُنَا مِنْ هَذَا كَلَامُ الْمُرَادِ بِالْأَمْوَالِ فِي آيَةِ مَالِهِ بِالْأَقْلِ وَقَدْرُ مَا يَتَشَاقَّ النَّاسُ فِيهِ لَا الشَّيْءَ التَّائِذَ الْحَقِيرَ بِمَرٍّ كَالْقَلَمِ نَصِيفِهِ مِثْلًا وَكَوْنُ الْمَالِ تَامًا أَوْ خَطِيرًا غَيْرَ مَعْدُومٍ وَالْقَدْرُ فِي نَفْسِهِ وَأَمَّا هُوَ جَسَدٌ بِالْإِضَافَةِ فَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ يَعْلَمُ تَامًا أَوْ خَطِيرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا قَوْلُهُ وَخَطِيرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا تَحْتَهُ فَلَا يَنْبَغُ أَنْ يَنْضَبَّاطُ الصَّدَاقُ فِي جَانِبِ الْقَلَّةِ شَرِّهَا حَتَّى يَنْتَفِخَ خُرُوجُهُ مِنَ النَّاقِصِ الَّذِي لَا يَبْغَى بِهِ وَدُخُولُهُ فِي الْمَالِ قَدْرًا وَبِالْوَاقِعِ وَخَطَرٌ فِي الْجُمْلَةِ وَلَوْ فِي آدَنِ مَرَاتِبِهِ عِنْدَ الشَّرْعِ حَتَّى يَسْتَفِيدَ بِهِ الْبُضْعُ وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذَا الصَّرْفِ مِنَ الْمَقَادِيرِ مِنْ طَرِيقِ الْإِجْتِهَادِ وَالرَّأْيِ وَأَمَّا طَرِيقُ التَّوَقُّفِ أَوَّلًا تَعَالَى كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ ثُمَّ رَأَيْنَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا ذَكَرَ أَهْلَ الْكِتَابِ أَمِينَهُمْ وَخَاتَمَهُمْ فِي كِتَابِهِ وَقَالَ قَرْنُ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّا بِقَوْلِكَ يُؤْذِرُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّا بِقَوْلِكَ لَا يُؤْذِرُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتُ عَلَيْكَ قَائِمًا وَلَوْ قِيلَ بَدَلَهُمْ أَوْ فَلَسَ وَخَوَّلَهَا فَتَقَابَلَ بَيْنَ الْقَطَارِ وَالْدِينَارِ فِي كَثْرَةِ الْمَالِ وَقَلَّتِهِ اشْتَرَا بِأَنَّ الدِّينَارَ كَأَثَرِ أَقْلٍ مَالٍ خَطِيرٍ يَعْتَدُّ وَيَعْتَنِيهِ، قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّعَالِيُّ فِي الْجَوَاهِرِ الْحَسَنِ الْقَطَارُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِثَالُ الْمَالِ الْكَبِيرِ يَدْخُلُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ الْقَطَارِ وَأَقْلُ وَأَمَّا الدِّينَارُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ مِثْلًا لِمَا قُلْنَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيحَ مِنْهُ طَبَقَةٌ لَا تَحْتَوِي إِلَّا فِي دِينَارٍ فَمَا زَادَ وَلَمْ يَكُنْ لِدِكْرِ الْخَاتَمِينَ فِي أَقْلٍ أَذْهَبَ طَعْمَ حَسَنَةٍ، إ. وَكَيْفَ مَا كَانَتْ فَاخْتِيَارُ الدِّينَارِ فِي مَقَامٍ قَصْدٍ فِيهِ التَّقْلِيلُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَقْلَ مِنْهُ كَانَ لَيْسَ لَهُ بِالْأَقْلِ وَقَدْرُ أَصْلًا فَالدِّينَارُ آدَنِ مَرَاتِبِ الْمَالِ الَّذِي لَهُ الْخَطَرُ وَهُوَ فِي الْقِرَاعِ الشَّرْعِيَّةِ يُقَابَلُ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ إِلَّا فِي الْجَزْيَةِ فَانْهَ يُقَابَلُ بِشَيْءٍ عَشْرَ دَرَاهِمٍ صَرَحَ بِهِ الشَّيْخُ ابْنُ الْهَامُورِيِّ فِي بَابِ الْجَزْيَةِ مِنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ فَيَسْتَفِيدُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَقْدَارُ هُوَ آدَنِ مَا تَقَطَّعَ فِيهِ يَدُ السَّارِقِ وَآدَنِ مَا يَسْتَفِيدُ بِهِ النِّكَاحُ مِنَ الصَّدَاقِ فَقِيلَ الْمَهْرُ الدِّينَارُ وَكَثِيرُ الدُّنْيَا شِيرُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَأَتَيْنَاكُمْ بِحَدٍّ مِمَّنْ قَبَّلَ الْأَكْمَانِيَّةَ عَلَيْهِ أَمْرَةً مِنْ قَرِيشٍ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَمْرٍو الْخَطَابُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةٍ مَشْهُورَةٍ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الْقَطَارِ وَزَنَ لَا يَجِدُ وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي السُّلُكَيْنِ وَعَلَى كُلِّ مَنَامٍ لَمْ يَدْرُكْ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّنَةِ أَمَّا مَسْئَلَةُ قَطْعِ الْيَدِ فَمِثْلُهَا فِي حَقِّهِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَّا مَسْئَلَةُ الصَّدَاقِ فَقَدْ وَرَخَّ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ الْأَنْبَرِيِّ النَّسَاءُ أَلَا الْأَوْلِيَاءُ وَلَا يَزُجْنَ الْأَمْزُكَ الْكَلَّةُ وَلَا مَهْرًا أَقْلَ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ الْمُحَدِّثُونَ أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ مَبْشَرُ بْنُ عُكَيْدٍ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ وَالحجج مختلف فيهِ ومبشر ضعيف متروك نسبه أحمل إلى الوضع لكن البيهقي رواه من طرق وضعفها الضعيف إذا روى من طرق يصير في عدلها ما يحجج به ذكره النووي في شرح المذهب، قال الشيخ ابن الهامور في شرح الجعاري للشيخ برهان الدين الحلبي ذكر ابن الهامور في شرحه وقال فيه رواه ابن أبي حاتم عن جابر بن عمر بن عبد الله الأودي بسنده ثم وجدنا بعض أصحابنا صورة السند عن الحافظ قاضي القضاة العسقلاني الشهير بابن حجر قال ابن أبي حاتم عن جابر بن عمر بن عبد الله الأودي حدثنا وكيع عن عباد بن منصور قال حدثنا القاسم بن محمد قال سمعت جابرًا

رضي الله عنه يقول قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ولا مهر اقل من عشرة من الحويث الطويل قال الحافظ انه بهذا الاسناد حسن ولا اقل منه ، ام - وقد حسنته المحقق ابن امير الحاج في شرح التحرير ولعله هو المراد بقوله بعض اصحابنا والله اعلم وقال محمد رحمه الله بلغنا ذلك عن علي وعبد الله بن عمر عامر بن ابراهيم ورواه باسناد الى جابر في شرح الطحاوي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا من المقدرات لا يريد الاسماء واخرجه الدارقطني في مسنده عن داود الاودي عن الشعبي عن علي قال لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر اقل من عشرة دراهم قال ابن الجوزي في التحقيق قال ابن حبان داود الاودي ضعيف ثوران الشعبي لم يسمع من علي قلت وهذا الاسم اى داود الاودي يطلق على اثنين احدهما داود بن يزيد بن عبد الرحمن الاودي وهو ليس بقوى في الحديث بل خلافه لان ابن عدي قال لم أر له حديثا منكرا واحدا ولا حديثا اذ اوى عنه ثقة وان كان ليس بقوى في الحديث فانه يكتب حديثه ويقبل اذ اوى عنه ثقة والاشترام المذكور اذ عنه محمد بن ربيعة وعبد الله بن موسى وهما ثقتان ، والثاني داود بن عبد الله الاودي وثقة احمد وابن معين ورواه داود وابن شاهين وغيرهم من الثقات وقال النسائي ليس به بأس ولم يتحقق لي الى الآن اتجهما اريد في الاسناد المذكور وقد اشار الشوكاني ايضا الى التردد ثم بعد كتابة هذه الشطور رأيت فيما نقله العيني من كتاب ابن حزم انه زعم انه داود بن يزيد والله اعلم ولما ارسال الشعبي فلا يضربنا ، قال العجلي مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل الا صحيحا وقال ابو داود مرسل الشعبي احب الي من مرسل الفخري ، وذكر المزي ان الشعبي يسمع من علي بن ابي طالب ، قال الحافظ لم يسمع من حديث الباب ان احدا لا يقطع المهر قال ابن المنذر فيه رد على من زعم ان اقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع دينار قال لان خاتما من حديد لا يساوي ذلك قال المازني نقلت به من اجاز المساجح باقل من ربع دينار لانه خرج مخرج التعليل ولكن مالك قاسه على القطع في الشقة قال عياض تفرد بهذا مالك عن الجاهليين لكن مستندة الى الثقات الى قوله تعالى ان تبتغوا باموالكم وبقولته تعالى ومن لم يستطع منكم طولا فانه يدل على ان المراد مال له بال مال واقله ما استطيع به قطع العضو المحترق قال واجازه الحافظ بما تراضى عليه الزوجان او من القدر اليه بما فيه منفعة كالسوط والنعل وان كانت قيمته اقل من درهميه قال يحيى بن سعيد الانصاري وابو الزناد وربيعة وابن ابي ذئب وغيرهم من اهل المدينة غير مالك ومن تبعه وابن جرير ومسلم بن خالد وغيرهما من اهل مكة والادراعي في اهل الشام والليث في اهل مصر والثوري وابن ابي ليلى وغيرهما من العراقيين غير الجعفي ومن تبعه والشافعي وداود وفقهاء اصحاب الحديث وابن وهب من المالكية وقال ابو حنيفة اقله عشرة وابن شبرمة اقله خمسة ومالك اقله ثلاثين او ربع دينار بناء على اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع وقد قال الدارقطني مالك لما سمع يذكركم هذا المسئلة تعرفت يا ابا عبد الله اى سلكت سبيل اهل العراق فقياسهم مقلدا للصدوق على مقدار نصاب الشقة وقال القزطبي استدل من قاسه بنصاب الشقة بان العضو آدمي محترق فلا يستباح باقل من كذا قياسا على يد السارق وتعقبه الجمهور بانه قياس في مقابل النص فلا يصح وبان اليد تقطع وتبين وكذلك الفرع وبان القدر المسرق يجب على السارق رده مع القطع وكذلك الصدوق وضعف جماعة من المالكية ايضا هذا القياس فقال ابو الحسن الغنى قياس قدر الصدوق بنصاب الشقة ليس بالبين لان اليد انما قطعت في ربع دينار بخلاف اليد للخصية والمخرج مستباح بوجه جائز ونحوه لابي عبد الله بن الفخار منهم قل حدة بعض المالكية بما تجب فيه الزكوة وهو اقوى من قياسه على نصاب الشقة واقوى من ذلك ردة الى المتعارف وقال ابن العربي وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار وهو لا جواب عنه ولا غدر فيه فالظاهر عدم التحديد في المهر وانفصل بعض العلماء عن هذا الايراد بأجوبة منها ما تقدم قريبا من ان قوله ولو خاتما من حديد خرج مخرج المبالغة ولم يريد عين خاتم الحديد ولا قدر قيمته ومنها انه طلب منه ما يحجل نفقة قبل الدخول لان ذلك جميع الصدوق وهذا جواب ابن القضاة من المالكية ، قال الشيخ ابو بكر الرازي رحمه الله ولما حديث سهل بن سعد (اى حديث الباب) فان النبي صلى الله عليه وسلم امره بتعجيل شئ لها وعلى ذلك كان مخرج كلامه لانه لو اراد ما يصح به العقد من التسمية لا كتبه بأشياءه فذمتهم ما يجوز به العقد عن السؤال عما يحجل فدل ذلك على انه لم يريد به ما يصح معه الا ترى انه لما وجد شيئا قال زوجتها بما معك من القرآن وما معه من القرآن لا يكون مهر اقل من ذلك على صحة ما ذكرنا ، ام - وقال الشيخ ابن الهيثم اربع لسط الادلة من الحديثين فوجب الجمع فيجعل كل ما افاد ظاهرا كونه اقل من عشرة دراهم على انه المعجل وذلك لان العادة عندهم كانت تعجيل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى انه لا يدخل بها حتى يقدم شيئا لها فنقل عن ابن عباس وابن عمر والنخعي وقتادة تسميها بمنهم صلى الله عليه وسلم عليا فيما رواه ابن عباس ان عليا لما تزوج بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يدخل بها فتمنعته صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شئ فقال اعطها مدحك فاعطاها درعه ثم دخل بها لفظ الى داود ورواه النسائي ومعلوم ان الصدوق كان اربعا درهم وهي فصنة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة قالت امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها

بما معك من القرآن هذا حديث ابن أبي حازم وحديث يعقوب يقاربه في اللفظ وحديثه خلف بن هشام قال أجاد ابن زريق قال وحديثه زهير بن حرب قال أنس بن عيينة ح قال وحديثنا اسحاق بن إبراهيم عن الدرازمي ح قال وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ناسحين بن علي عن زائدة كلهم عن أبي حازم عن سهل بن سعد بهذا الحديث يزيد بعضهم على بعض رويتموها وانفصا كثر وأحفظ قال وقال بعض المتأخرين يحفل صحة اللفظين ويكون قال لفظ التزييم أو لا ثم قال أذهب فقد ملكتها بالتزييم السابق قال ابن دقيق العيد وهذا بعيد لأن سياق الحديث يقتضي تعيين لفظه قيلت لا تعدها وانما هي التي انعقد بها المكاح وما ذكره يقتضي وقوع الأمر انعقده المكاح والذي قاله بعيد جدا وأيضا فخصه أن يعكس يدعي أن العقد وقع بلفظ التملك ثم قال رويتموها بالتمليك السابق قال ثمره لم يتعرض لرواية أمكنها مع ثبوتها وكل هذا يقتضي تعيين المصير إلى الترجيح أم - وأشار إلى التزويج فأنه كذلك قال في شرح مسلم وقال العلائي القليل في الترجيح رواية التزييم أميل لكونها رواية الأكثرين ولقرينة قول الرجل الخاطب رويتموها يا رسول الله وتعلق بعض المتأخرين بأن الذين اختلفوا في هذه اللفظة أئمة فلا والله هذه اللفظة عندهم مترادفة وأما ما قيل على أن كل لفظ منها يقوم مقام الآخر عند ذلك الإمام وهذا لا يكفي في الاحتجاج بجواز انعقاد المكاح بكل لفظ منها إلا أن ذلك لا يدفع مطالبهم بدليل المحصر للفظين مع الاتفاق على إيقاع الطلاق بالكنايات بشرطها ولا يحصر في الترجيح وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن المكاح ينقذ بكل لفظ يدل عليه وهو قول الحنفية والمالكية وأحمد والشافعية والربيعيين عن أحمد واختلف الترجيح في مذهبه فأكثر تصويبه تدل على موافقة الجمهور واختار ابن حامد اتباعه الرامية إلى الموافقة للشافعية واستدل ابن عقيل منهم بصحة الترجمة الأولى بحديث اعترفت صفية وجعل عتقها صداقها فان أحمد منقضى على من قال اعترفت أمي وجعلت عتقها صداقها أنه ينقذ كحاشا بذلك واشترط من ذهب إلى الترجمة الأخرى بأنه لا بد أن يقول في مثل هذه الصلوة تزوجتها وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد وأصوله يشهد بأن العقود تنقذ بما يدل على مقصودها من قول أو فعل قولهم بما معك من القرآن قال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله في شرحه إلى هذا الحديث فقال إن لم يكن شيء يصدها وتزوجها على سورة من القرآن فالتكاح جائز ويملكها السورة من القرآن وقال بعض أهل العلم التكاح جائز ويحل لها صداق مثلها وهو قول أهل الكوفة وأحمد استحق قلت وهو قول الليث بن سعد إلى حنفية وإبي يوسف ومحمد مالك وأحمد في أصح الرأيتين واسحاق وقال ابن الجوزي في هذا الحديث دليل على أن تعليم القرآن يجوز أن يكون صداقا وهو أحد الرأيتين عن أحمد والأخرى لا يجوز وإنما جاز ذلك الرجل خاصة وأجابوا عن قوله قد رويتموها بما معك من القرآن أنه ان حمل على ظاهره يكون تزويجها على السورة لا على تعليمها فالسورة من القرآن لا تكون مهرًا بالاجماع فحينئذ يكون المعنى رويتموها بسبب ما معك من القرآن وبحرمته وبركته فيكون الباء للبيانية كما في قوله تعالى إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنتُمْ كَوْنُكُمْ وَأَنْتُمْ كَوْنُكُمْ وَقوله تعالى فَخَلَّاهَا مِنْ أَثَرِ النَّبِيِّ وَهَذَا لَا يَنَاقِ تَسْمِيَةَ الْمَالِ فَإِنْ قُلْتَ جَاءَ فِي رَوَايَةٍ عَلَى مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي مَسْنَدِ إِسْلَامِ السَّنَةِ مَعَ مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ قُلْتَ أَمَا عَلَى أَنَّهُ هُوَ لِلتَّعْلِيلِ أَيْضًا كَالْبَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَسْتَ تَزَوِّجُ اللَّهَ عَلَى مَا هَذَا كَمُ وَالْمَعْنَى هَذَا يَتَبَيَّنُ أَيْ كَوْنُكُمْ وَالْمَعْنَى رَوَيْتُمْهَا لِأَجْلِ مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ يَعْنِي لِأَجْلِ حُرْمَتِهِ وَبِرَكَّتِهِ وَلَا يَنَاقِ هَذَا أَيْضًا تَسْمِيَةَ الْمَالِ أَمَا نَحْنُ فَإِنَّهَا لِلْمَصَاحِبَةِ وَالْمَعْنَى رَوَيْتُمْهَا لِمَصَاحِبَتِكَ الْقُرْآنَ فَالْكُلُّ يَعُودُ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ أَنَّ التَّزْوِيْجَ إِنَّمَا كَانَ عَلَى حُرْمَةِ السُّورَةِ وَبِرَكَّتِهَا لَا أَنَّمَا صَارَتْ مَهْرًا لِأَنَّ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ لَا تَكُونُ مَهْرًا بِالْإِجْمَاعِ كَمَا ذَكَرْنَا فَإِنْ قُلْتَ الْأَصْلُ فِي الْبَاءِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُقَابَلَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ كَمَا فِي مَحْوُولِكَ بَعَثْتُ ثَوْبِي بِدَيْنَا وَقُلْتَ لَا تَسْلَمُ أَنْ الْأَصْلُ فِي الْبَاءِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُقَابَلَةِ بَلْ الْأَصْلُ فِيهَا أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْإِلَاصِقِ حَتَّى قِيلَ إِنَّهُ مَعْنَى لَا يَفَارِقُهَا وَلَوْ كَانَتْ لِلْمُقَابَلَةِ هُنَا لَلَزَمَ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ كَالْمَرْهُومَةِ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّ فِي أَحَدِ رَوَايَاتِ الْخِثَارِيِّ فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ فَالتَّمْلِيكُ هِبَةٌ وَالهِبَةُ فِي النِّكَاحِ اخْتِصَاصُهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنْ قُلْتَ مَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَوَيْتُمْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ بَانَ تَعْلَمُهَا مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ مَقْلًا أَمَنَهُ وَيَكُونُ ذَلِكَ صِلَاةً أَوْ تَعْلِيمًا أَوْ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي رَوَايَةِ لِمُسْلِمٍ أَنْطَلَقَ فَقَدْ رَوَيْتُمْهَا فَتَعْلَمُهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَجَاءَ فِي رَوَايَةِ عَطَاءٍ فَعْلَمُهَا عَشْرِينَ آيَةً قُلْتُ هَذَا عَدْلٌ عَنْ ظَهْرِ اللَّفْظِ بغير دليل لأن سَمَنًا هَذَا فَمِنْ الْأَيْنِ فِي تَسْمِيَةِ الْمَالِ فَكَيْفَ قَدْ رَوَيْتُمْهَا مِنْهُ مَعَ تَضَرُّعٍ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَيَكُونُ ذَلِكَ الْمَهْرَ مَسْكُوتًا عَنْهُ أَمَا لَئِنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ صَدَقَ عَنْهُ كَمَا كَفَرَ مِنَ الْوَاطِئِ فَرَضْنَا أَنْ أَدْلُمُكِنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ وَوَدَى الْمُقْتُولَ بِخَيْرٍ إِذْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا كُلُّ ذَلِكَ رَفْعًا بِأَمْتِهِ وَرَجْعَةً لَهَا أَوْ يَكُونُ أَبْقَى الصَّدَاقِ فِي ذِمَّتِهِ وَأَتَمَّهَا نَحَاجَ تَفْرِضُ حَتَّى تَبْقَى لَهُ صَدَاقٌ أَحَقُّ بِكَسَبِ مَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ صَدَقًا فَفَعَلَ جَمِيعُ الْمُتَقَدِّمِينَ لِيَكُنْ نِيَمَ

هل يجوز أن يكون تعليم القرآن صداقا أو اختلاف العلماء في ذلك

حجة على جواز النكاح بغير صداق من المال، وهو يؤيد الأخير ما في حديث ابن مسعود قد أنكرتكم على أن تقرنوها وتعلمها وإذا رزقتك الله فمضى
 فتزوجها الرجل على ذلك، هكذا ذكره الحافظ في الفتح من مسند ابن مسعود ثم قال بعد وقتين وإن ثبت حديث ابن عباس المتقدم حيث قال
 فإذا رزقتك الله فعوضها كان فيه تقوية لهذا القول لكنه غير ثابت، وهو الظاهر أنه حديث ابن مسعود كما أخرجه الدارقطني ونسبته إلى
 ابن عباس من أغلاط النسخين والله أعلم. وأما وقوع قوله صلى الله عليه وسلم فقد ملكتها بما معك من القرآن بعد سؤاله هل عندك من شيء
 أي مال تصدقها فقد تقدم توجيهه على هذا التقدير قريباً في شرح قوله ولو خاتمه من حديد ولئن سلمنا أن تعليم القرآن كان صدقاً في هذه
 القصة فنقول أنه محمول على خصوصية ذلك الرجل للدلالة على أن الصداق إنما يكون مالا متقوماً ونظيره قصة أبي طلحة مع النبي
 وذلك فيما أخرجه النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال خطب أبو طلحة أم سلمة فقالت والله ما مثلك يرزقك ولكنك
 كافر وإن أسلمت ولا يحل لي أن أتزوجك فان تسلف ذلك مهرى ولا أسألك غيره فأسلم فكان ذلك مهرها وأخرج النسائي من طريق عبد الله
 ابن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سلمة فكان الصداق ما بينهما من الإسلام فذكر القصة وقال في آخره فكان ذلك صداق ما بينهما
 تزوج عليه النسائي التزويج على الإسلام ثم ترجم على حديث سهل التزويج على سورة من القرآن فكانت ماله التشابه القصة من حيث أن كلا
 من الإسلام والقرآن لا يصح أن يكون مهرًا في قواعد الشرع فالحال في الثاني كالحال في الأول والله أعلم ويقال كما قال الطحاوي والداودي وغيرها
 أن النكاح كان بلا مهر وهو خاص بذلك الرجل لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يجوز له نكاح الوأمة فكذلك يجوز له أن ينكحها لمن شاء بغير
 صداق ولا أول اقرب ويؤيده ما أخرجه سعيد بن منصور من مهمل إلى النعمان الأزدي قال روي رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة
 من القرآن وقال لا تكون لأحد بعدك مهرًا لكن قال الحافظ وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال ليس هذا
 لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه، قال الحافظ ومضى حديث الباب جواز كون الأجرة صداقاً
 ولو كانت المصدرة وقتة المستأجرة فتقوم المنفعة من الأجرة مقام الصداق وهو قول الشافعي وإسحاق والحسن بن صالح وعند المالكية فيه
 خلاف ومنعه الحنفية في الحر وإجازه في العبد إلا في الأجرة في تعليم القرآن فمنعه مطلقاً بناءً على أصلهم في أن أخذ الأجرة على تعليم
 القرآن لا يجوز وقد نقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية وقال ابن العربي من العلماء من قال روي عن علي أن
 يعلمها من القرآن فكانت أجرة وكانت أجرة وهذا كرهه مالك ومنعه أبو حنيفة وقال ابن القاسم يفسخ قبل الدخول ويثبت بعد قال الصحيح جاز
 بالتعليم وقد مر في محجج بن مضر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الأجرة على تعليم القرآن وبأوجهين قال الشافعي
 وإسحاق وإذا جاز أن يؤخذ عنه عوض جاز أن يكون عوضاً وقد أجازه مالك من أحادي الجاهلين فيلزم أن يجازيه من الجاهل الأخرى، وهو قال
 الإمام المحض رحمه الله وأما التزويج على تعليم سورة من القرآن فانه لا يصح مهرًا من وجهين أحدهما ما ذكرنا من أنه لا يستحق بتسليم مال
 كخدمة الحر وقوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم قد اقتضى أن يكون بدل البضع ما يستحق به تسليم مال لأن قوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم يحمل
 معنيين أحدهما تعليمك المال بدل البضع والآخر تسليمه لاستيفاء منافعه فدل ذلك على أن المهر الذي يملك به البضع ما أن يكون مالا
 أو منافعه في مال يستحق بها تسليمه إليها إذا كان قوله أن تبتغوا بأموالكم يشتمل عليهما ويقتضيها والوجه الآخر أن تعليم القرآن فرض على الكفاية
 فكل من علم شيئاً من القرآن فائداً قام بفرض وقد روي عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بلغوا عني ولو آية فكيف
 يجوز أن يجعل عوضاً للبضع ولو جاز ذلك لحاز التزويج على تعليم الإسلام وهذا باطل لأن ما أوجب الله تعالى على الإنسان فعله فهو وفوق فعله
 فعله فرضاً فلا يستحق أن يأخذ عليه شيئاً من أحوال الدنيا ولو جاز ذلك لحاز للحكام أخذ الرشي على الحكم وقد جعل الله ذلك سخطاً محرمًا
 ، وهو في الدماء المختار لكن في المهر ينبغي أن يصح على قول المتأخرين، وهو قال ابن عابدين وأصله لصاحب البحر حيث قال وسأيت أن شاء الله
 تعالى في الأحاديث أن الفتوى على جواز الاستئجار لتعليم القرآن والفقهاء فينبغي أن يصح تسميته مهرًا لأن ما جاز أخذ الأجرة في مقابلته من
 المنافع جاز تسميته صداقاً كما قد مناه عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدير هنا أنه لما جاز الشافعي أخذ الأجر على تعليم القرآن صح تسميته مهرًا
 فكذلك نقول يلزم على المفتي به صحة تسميته صداقاً ولو أصر من تعرض له والله الموفق للصواب - وهو في فتح القدير واختلاف الروايات في
 رعي غنمها وزراعة أرضها للتردد في تحضها خدمة وعدمه وكونه الوجه الصحة لنقض الله سبحانه قصة شعيب وموى عليهما السلام من
 غير بيان نفيه في شرعنا إنما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون شعيب وهو منتفك، وهو هذا الانتفاء هو مقتضى الظاهر ولا فيجتمعا
 أنه إنما اضنا ولمنافعه إلى نفسه في قوله علي أن تأجرني ثماني حجج لأنه هو المتولى للعقد أولاً مال الولد منسوب إلى الولد كقوله صلى الله عليه وسلم

غير أن في حديث زائدة قال إنطلق فقد زوجتكم نعلتها من القرآن حل شئنا اسحاق بن إبراهيم قال أنا عبد العزيز بن محمد قال حدثني يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادح قال حدثني محمد بن أبي عمر المكنى واللفظ له قال أنا عبد العزيز بن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان صدقة أزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشأ قالت أتدري ما النش قال قلت لا قالت نصف أوقية فتلك خمس مائة درهم فهذا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه وحل شئنا يحيى بن يحيى التميمي أبو الربيع سليمان بن داود العتكي وقتيبة بن سعيد واللفظ ليحيى قال يحيى أنا وقال الأخران نا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى علي بن عبد الرحمن بن عوف أشر صفرقة قال ما هذا قال يا رسول الله في تزوجت امرأة علي وزن نواة من ذهب

أنت ومالك لأبيك والله أعلم - قوله فقد زوجتكم نعلتها فيه أن الإمام يزوجه من ليس لها ولي خاص لمزيلة كفها لها ولكن لا يثبت رضاها بذلك وقال الداودي ليس في الخبر أنه استأذنها ولا أنها وكلته وإنما هو من قوله تعالى أُولَى الْيَتَامَى الَّذِينَ فِي كُفْرٍ خَاصًا بِهِ صلى الله عليه وسلم أنه يزوجه من شاء من النساء بغير استئذانها لمن شاء وبوجه قال ابن أبي زيد وإجاب ابن بطال بأنها لما قالت له وهبت نفسي لك كان كالإذن منها في تزويجها لمن أراد لأنها لا تملك حقيقة فيصير المعنى جعلت لك أن تصرف في تزويجي، أم لا وأرجعنا حديث أبي هريرة لما احتاج إلى هذا المتكلم فان فيه كما قد تمتع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة أني أريد أن أنزعك هذا إن رضيت فقالت ما رضيت لي فقد رضيت وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقديم الخطبة إذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقورح حماد ولا تشهد ولا غيرها من أركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهر فيجعلها واجبة ووافقهم من الشافعية أبو حنيفة فترجم في صحيحه باب جواز الخطبة عند العقد واستدل به على صحة النكاح بغير ولي وتعقب باحتمال أنه لم يكن لها ولي خاص والامم ولي من لا ولي له، هذا كله في الفقهاء قوله ثنتي عشرة أوقية الخ الأوقية بضم الهنزة وتشديد الياء والمراد أوقية الحجاز وهو أربعون درهماً قوله ونشأ الخ بزمن مفتوحة ثورين محجمة مشددة قوله فهذا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال النووي استدل أصحابنا بهذا الحديث على أنه يستحب كون الصداق خمسمائة درهم والمراد في حق من يحتمل ذلك فان قيل فصلدق امر حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان أربعة آلاف درهم وأربع مائة دينار فالجواب أن هذا المقدار بغيره النكاح من ماله أكرأنا للنبي صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمه أو عقد به والله أعلم - قوله لأزواجه الخ قال الشوكاني ظاهره أن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم كلهن كان صدقتهن ذلك المقدار وليد ذلك كذا وإنما هو محمول على الأكثر فإن أمر حبيبة أصدقها النكاح عن النبي صلى الله عليه وسلم المقدار المتقدم وقال ابن اسحاق عز إلى جعفر أصدقها أربع مائة دينار أخرجه ابن أبي شيبة من طريقه وأخرج الطبراني عن أنس أنه أصدقها مائتي دينار وأسناده ضعيف وصنفية كان عتقها صدقاتها وخديجة وحميرة لم يكونا كذلك كما قال الحافظ - قوله أشر صفرقة الخ الطيب الذي استعمل عند الزفاف وفي رواية في البخاري وعليه وصهر من صفرقة بفتح الواو والضاد المعجمة هو السطر مخلوق أو طيب له لون وقد صرح به في بعض الروايات بأنه أشر صفرقة فان قلت جاء النبي عن الترغف فما الجمع بينهما قلت كان سيرا فلم يتركه وقيل إن ذلك علق من ثوب المرأة من غير قصد وقيل كان في أول الإسلام إن من تزوجه لبس ثوباً مصبوغاً لونه ووزاجه وقيل كانت المرأة تكسوه أياه وقيل إنه كان يفعل ذلك ليعان على الوليمة وقال ابن عباس أحسن الألوان الصفرقة وقال عز وجل صفرقة قارعة أو ثوبها تسر القاطرين قال فقرن السور بالصفرقة وما سئل عبد الله عن الصبيغ بها قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ فانا أصبح بها وأحبها وقال أبو عبيد كانوا يبرخصون في ذلك للشباب أيام عمره وقيل يحتمل أن ذلك كان في ثوبه دون بلاءه ومذهب مالك جوازها وحكمه عز على بلاءه وقال الشافعي أبو حنيفة لا يجوز ذلك للرجال كذا في عدة القاري قوله ما هذا الخ فيه سؤال الإمام والكبير أصحابه واتباعه عن أحوالهم ولا سيما إذا رأى منهم ما لم يعهد وجواز خلع العرس وعليه أثر العرب من خلوق وغيره قوله على وزن نواة من ذهب الخ في المرأة قال القاضي النواة اسم خمسة دراهم كان النش اسم عشرة دراهم درهماً والأوقية اسم أربعين درهماً وقيل معناه على ذهب يساوي قيمته خمسة دراهم وهو لا يساعد اللفظ وقيل المراد النواة نواة التمر - والأخير هو الظاهر المتبادر أي مقدارها من الذهب وهو سدس مثقال تقريباً وقد يوجد بعض النوى أن يكون ربع مثقال أو أقل وقيمتها تساوي عشرة دراهم ويمكن أن يحل على المعنى الأول فمعناه على مقدار خمسة دراهم وزناً من الذهب يعني ثلاثة مثاقيل

قال فبارك الله لك أولم

ونصفاً ذهباً، ام - وهذا بعيد كما في الفقه - قال الحافظ واستدل به على استحباب تقليل الصداق لأن عبد الرحمن بن عوف كان من صياد
 الصحابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على صداقه وزن نواة من ذهب وتعقب بأن ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة وإنما حصل لما ليس
 بعد ذلك من ملازمة التجارة حتى ظهرت منه من الامتانة في بعض الغزوات ما اشتهر وذلك ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له **قل له فبارك**
الله لك الخ فيه استحباب الدعاء للمتزوج بالبركة وهو المشرع ولا شك انما اللفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وفيرة وفي بعض
 الروايات قال عبد الرحمن فلقد رأيتني ولورفت حجج الرجوت ان أصيب ذهباً وفضة فكانه قال ذلك إشارة الى اجابة الدعوة النبوية
 بأن يبارك الله له، وفي رواية معمر بن ثابت قال نس فلقد رأيتني قدوس لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة الف قلت مات عزرا يع نسوة فيكون
 جميع تركته ثلاثاً آلاف اثني الف والدعاء بالبركة للمتزوج قد ورد في حديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان
 الحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قال بارك الله لك وبارك
 عليك وجمع بينهما في خير قوله فأبغى المراء وتشديد اللفاء فهو معناه ودعاه في موضع قولهم الرقاء والبنين وكانت كلمة تقولها اهل الجاهلية
 فورد النبي عنها ودل حديث أبي هريرة ان اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى لم يبق كل دعاء للمتزوج ترفية واختلاف في علة النسي من ذلك قيل
 لانه لا يحد فيه ولا ثناء ولا ذكر لله وقيل لما فيه من الإشارة الى بعض النيات لتخصيص البنين بالذكر ما الرقاء فمعناه الالتئام من رقاء الشوب
 ورفوته رقاء ورقاء وهو دعاء للزوج بالالتئام والامانة فلا كراهة فيه وقال ابن المنير الذي يظنه انه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه
 من موافقة الجاهلية لا أنهم كانوا يقولونه تفاؤلاً لا دعاءً فيظهر انه لوقيل للمتزوج بصيغة الدعاء لم يكرهه كان يقول اللهم ائت بيننا وارزقها
 بنين صالحين مثلاً او ائت الله ببيكما ورازقكما ولذا ذكرنا ونحذرك كذا في الفقه **قل له اولم** الخ قال المنوي قال العلماء من اهل اللغة و
 الفقهاء وغيرهم الوليمة الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الزواج وهو الجمع لان الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره وقال الانباري
 اصلها تمام الشيء واجتماعه والفعل منها اذ لو قال أصحابنا وغيرهم الضيافات ثمانية ازارح الوليمة للعرس والخوس بضم الخاء المججمة ويقال
 الخوس ايضاً الضاد المجملة للولادة والاعدل بكسر الهمزة والعين المهملة والذال المججمة للختان والوكيرة للبناء والنقعة لقدم المسافر
 مأخوذة من النقع وهو الغيار ثم قيل ان المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره وله والعقيقة يوم سابع الولادة والوصيمة بفتح الواو وكسر
 الضاد المججمة الطعام عند المصيبة والمأدبة بضم الدال وفتحها الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب والله اعلم، ام قال الحافظ وقد فاقهم
 ذكر الخناق بكسر الخاء المجملة وتخفيف الذال المججمة وآخرة قات الطعام الذي يتخذ عند حذق الصبي ذكره ابن الصبان في الشامل وقال
 ابن الرقعة هو الذي يصنع عند الختم وختم القرآن كذا قيد ويحتمل ختم قد مقصود منه ويحتمل ان يطرده ذلك في حذقه لكل صناعة، قال
 وفي حديث عثمان بن أبي العاص عند احمد في وليمة الختان لم يكن يدعى لها، ام - وقد ورد في حديث أبي هريرة مرفوعاً عند الطبراني في الاوسط
 الوليمة حق وستة نمن دعى فلم يجب فقد عصى قال ابن بطل قال قوله الوليمة حتى اى ليست بباطل بل يندب اليها وهي ستة فضيلة وليل المراء
 بالحق الوجوب ثوقاً ولا اعلم احلاً أو جوباً كذا قال وغفل عن روايته في مذهبه بوجوبها نقلها القرطبي وقال ان مشهور المذهب انما
 مندوبة وابن التين عن احمد لكن الذي في المعنى انها سنة بل وافق ابن بطل في نفي الخلاف بين اهل العلم في ذلك قال وقال بعض
 الشافعية هي واجبة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بها عبد الرحمن بن عوف ولان الاجابة اليها واجبة فكانت واجبة واجاب بان
 طعام لسرير حادث فاشبهه سائر الاطعمة والامر محمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه وكونه امره بشاة وهي غير واجبة اتفاقاً
 وبالوجوب قال اهل الظاهر كما صرح به ابن حزم واختلف العلماء في وقت فعلها فحكى القاضي ان الاصح عند مالك وغيره انه يستحب
 فعلها بعد الدخول وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد والدخول واختلفت
 السلف في تكرارها اكثر من يومين فكرهته طائفة ولم تكرهه طائفة قال واستحب اصحاب مالك للموس كونها اسبوعاً، قال القاري
 والمختار انه على قدر حال الزوج، ام - وعلى القول بالكراهة في اليوم الثالث قال الثوري انما تكرر اذا كان المني عوف في الثالث هو المندحوف
 الاول والله اعلم - اما المصلحة في مشروعية الوليمة فقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وكان الناصر ينادي
 الوليمة قبل الدخول بما وفي ذلك مصالح كثيرة منها التلطف باشاعة الكساح وانه على شرف الدخول بما اذا لم يزل الاشاعة لئلا يبين
 محل لوهو لوانهم في النسب ليميز الكساح عن الشفاح بأدى الرأي وتحقيق اختصاصه بما على أعين الناس ومنها شكر ما اولاه الله تعالى

ولوبشة وحلثنا محمد بن عبد الله الغري قال نا ابو عوانة عن قتادة عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف تزوج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اولئك و لوبشة وحلثنا اسحق بن ابراهيم قال انا وكيع قال ناشبة عن قتادة وحديث عن انس ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اولئك و لوبشة وحلثنا ابن مشن قال نا ابو داود ح قال وحلثنا محمد بن رافع وهارون بن عبد الله قالانا وهب بن جرير ح قال وحلثنا احمد بن خراش قال نا شبابة كله عن شعبة عن حميد بهذا الاسناد وغيره ان في حديث وهب قال قال عبد الرحمن تزوجت امرأة وحلثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن قدامة قالانا انا المنذر بن شميل قال ناشبة قال نا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت انس يقول قال عبد الرحمن بن عوف راى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى بشاشة العرس فقلت تزوجت امرأة من الانصاء فقال كرم اصدقتهما فقلت نواة في حديث اسحاق من ذهب وحلثنا ابن مشن قال نا ابو داود قال ناشبة عن ابى حمزة قال شعبة واسمه عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب وحلثني ابن رافع قال نا وهب قال ناشبة بهذا الاسناد وغيره قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن بن عوف من ذهب لحلثني زهير بن حرب قال نا اسماعيل يعني ابن علية عن عبد العزيز بن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر قال فصلينا عندها صلوة الغداة بغلس فركب نبي الله صلى الله عليه وسلم وركب ابو طلحة انا ركب ابو طلحة من انما تدرى بالمرزوق بما يصرفه الى عباده وينفعهم به ومنها البز بالمراة وقومها فان صرف المال لها وجمع الناس في امرها يدل على كرامتها عليه وكونها ذات بال عند ومثل هذه الامور لابد منها في اقامة التاليف فيما بين اهل المنزل لاسيما في اول اجتماعهم ومنها ان تجود النعمة حيث ملك مالم يكن مالم يكن له ثورث الفرج والنشاط والشورى ويحج على صرف المال وفي اتبع تلك الداعية التمرن على سخاوة وعصيان داعية الشتم الى غير ذلك من القرائن والمصالح فلما كان فيها جملة صالحة من فوائد السياسة المدنية والمنزلية وقد يلبس الاحسان وجب ان يبقيا النبي صلى الله عليه وسلم ويرغب فيها ويحث عليها ويعمل هو بها ولم يضبطه النبي صلى الله عليه وسلم بحل بمثل ما ذكرنا في المهر واحد الوسط الشاة والله سبحانه وتعالى اعلم قوله ولوبشة الخ لوقليدية، واستدل به على ان الشاة اقل ما تجزى عن المومر لولا ثبوت انه صلى الله عليه وسلم او لم على بعض نسائه باقل من الشاة لكان يمكن ان يستدل به على ان الشاة اقل ما تجزى في الرواية ومع ذلك فلا بد من تفصيله بالقادر عليها وايضا فيعكر على الاستدلال انه خطاب احد وفيه اختلاف هل يستلزم العموم ولا وقد اشار الى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال لا أعلمه امر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلمه انه صلى الله عليه وسلم ترك الرواية فجعل ذلك مستندا ان يكون الرواية ليست بحتم ويستفاد من السياق طلب تكثير الرواية لمن يقدره قال عياض واجمعوا على ان لاحد لاكثرها واما اقلها فكل ذلك ومهما تيسر اجزا والسحب انما على قدر حال الزوج وقد تيسر على المومر الشاة فما فوقها، قوله وعلى بشاشة العرس الخ قال الحفاظ بشاشة العرس اثره وحسن وفرجه وسوره يقال بش فلان يفلان اى قبل عليه فرحاه مطفا به - قوله كرم اصدقتهما الخ استدل به على ان المخلوح لا بد فيه من صلاح لاستفهامه عن الكمية ولم يقل هل اصدقتهما او لا - ياب فضيلة اعتناقه اتمته ثم يترجما قوله غزا خيبر الخ يعني غزا بلدة سمي خيبر وخيبر بلغة اليهود حصن وقيل اول ما سكن فيها رجل من بني اسرائيل يسمى خيبر فسميت به وهي بلدة عترتهم في جهة الشمال والشرق من المدينة النبوية على شاة مراحل وكانت لها نخيل كثير وكانت في صدر الاسلام دارا لبني قريظة والنضير كذا في عدة القارى قوله فصلينا عندها الخ اى خارجا منها قوله بغلس الخ يفهم الغين واللام وهى ظلمة آخر الليل وتقدم الكلام على استحباب التغليس او لا سفا را الفجر في كتاب الصلوة مبسوطا وفي حديث الباب اشارة الى تعيين المباداة الى الصلوة في اول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدو قوله فركب النبي صلى الله عليه وسلم اى ركب مركبه وعن انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم قريظة والنضير على حمار يوم خيبر على حمار مخطوم بر من ليف تحتها امان من ليف رواب البيهقي والترمدى وقال ابن كثير والذي ثبت في الصحيح عند البخارى عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجرى في زقاق خيبر حتى انحصر الازارعت فخذوا فالظاهر ان كان يومئذ على فرس لا على حمار وبل هذا الحديث ان كان صحيحا فهو محمول على انه ركب في بعض الايام وهو عاصرها - قوله وركب ابو طلحة الخ وكان انس ربيبة قوله وانا رديت ابو طلحة الخ فيه جواز الادوات ومحلها ما اذا كانت الدابة مطيقة

باب فضيلة اغتاتة الله ثوبها

فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر وإن ركبتى لتمش فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم وانحسر الأزارع
فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم وإن لأرى بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم

قوله فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم الخ من الأجر أو أجرى مركوبه ، قال النووي دليل الجواز ذلك وأنه لا يسقط المروءة ولا يحل عبثاً
أهل الفضل لا سيما عند الحاجة للقتال أو ريادة الدابة أو تدريب النفس ومعاونة أسباب الشجاعة **قوله** في زقاق خيبر الخ بضم الزاي و
بالقافين وهو الشكة يذكر ويؤنث والجمع أزقة وزقان بضم الزاي وتشديد القاف وبالنون **قوله** وانحسر الأزارع هكذا وقع في رواية
مسلم وانحسر في البخاري من طريق يعقوب بن إبراهيم عن اسمعيل بن علية ثم حرس الأزارع فخذة قال العيني رحمه الله على صيغة المجهول والدليل
على صحة هذا ما وقع في رواية أحمد في مسنده من رواية اسمعيل بن علية فانحسر كذلك وقع في رواية مسلم وكذلك رواه الطبري في الفقه الطبراني
عن يعقوب بن إبراهيم عن البخاري في هذا الموضع وروى الأسماعيلي هذا الحديث عن القاسم بن زكريا عن يعقوب بن إبراهيم ولفظه فأجرى نبي
الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر إذ خرا الأزارع ولا شك أن الخور هنا يعني الوقوع فيكون لازماً وكذلك الانحسار في رواية مسلم وهذا هو
الأصوب لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكشف الأزارع عن فخذه قصداً وإنما اكتشف عن فخذه لأجل الزحام وإمكان ذلك من قوة أجرائه صلى الله عليه وسلم
وقال بعضهم الصواب أنه عند البخاري بفحنتين يعني أن حصر على صيغة الفاعل ، ثواب استدلال عليه بما ذكره البخاري في أوائل باب ما يذكر في
الفخذ تعليقاً قال نس حرس النبي صلى الله عليه وسلم عن فخذه قلت الثلاث بجاله الكريمة أن لا ينسب إليه كشف فخذه قصداً مع ثبوت قوله صلى
الله عليه وسلم الفخذ عورة ، ثم قال ويحتمل أن أنس لما رأى فخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم مكشوراً ظن أنه صلى الله عليه وسلم كشفه فأستند
الفعل إليه وفي نفس الأمر لم يكن ذلك إلا من أجل الزحام ومن قوة الجري على ما ذكرناه ، أم - وقال السدي الأقرب رواية مسلم ولعل رواية
البخاري من تصريف بعض الرواة قلت ولكن ورد في حديث أبي موسى عن البخاري في المتناقب في قصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قائداً في
مكان فيه ما قد اكتشف عن ركبتيه أو ركبتيه فلما دخل عثمان غطاهما وقد روى مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مضطجعاً في بتي كما شقنا عن فخذه أو ساقيه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جلس وهو عند أحمد بلفظ كما شقنا عن فخذه من غير تردد وله من
حديث حفصة مثله وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريح قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المديني حدثني حفصة بنت عمر
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي يوماً وقد وضع ثوبه بين فخذي فدخل أبو بكر الحديث ففهما قصتان متغايرتان في أحدهما
كشف الركبة وفي الأخرى كشف الفخذ والاولى من رواية أبي موسى والأخرى من رواية عائشة ووافقتها حفصة وهذا كله يؤيد ما ثبت
في حديث أنس من كشف الفخذ وإن وقوعه عن تعمد غير مستبعد أهم روى عن ابن عباس مرفوعاً الفخذ عورة أخرجه الترمذي قال هذا حديث
حسن غريب في أسناده ابراهيمي القئات وهو ضعيف روى عن جرهد أن النبي صلى الله عليه وسلم مريض وهو كشف عن فخذه فقال النبي صلى الله
عليه وسلم غط فخذي فغطاها من العورة وهذا موصول عند مالك في الموطأ والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وضعفه البخاري في الاستايع
للانضطراب في أسناده ورواه أحمد والبخاري في تاريخهم والحاكم في المستدرک كلها من طريق اسمعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي ثبير
مولي محمد بن جحش عن محمد بن جحش قال مر النبي صلى الله عليه وسلم على معمر بن حفص ففخذه مكشوفتان فقال يا معمر غط عليك فخذ بك فإن الفخذ
عورة رجاله رجال الصيحه غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم يجد فيه تصريحاً بتعديل ومعهما المشار إليه هو جرهد بن عبد الله بن فضالة
القرشي العدني وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضاً ووقع لي حديث محمد بن جحش مسنداً بالمجيبين من ابتلائهم إلى انتهائهم وقد
أمليت في الأربعة المتباينة ، قال البخاري في الصحيح وحديث أنس (المذكور قبل) أسند أي أهم أسنداً وحديث جرهد أحوط حتى يخرج من
اختلافهم قال القرطبي حديث أنس ومعه إنما ورد في قضاي معينه فأوقات مخصوصة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو التبعاء على أصل
الاباحة ما لا يتطرق إلى حديث جرهد ومعه لا يتضمن إعطاء حكم كلي وأظهره شرعاً فكان العلل به أولى - واختلف العلماء في كون الفخذ
عورة أما القوم الذين ذهبوا إلى أن الفخذ ليس بعورة فهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب واسماعيل بن علية وداود الظاهري وأحمد في رواية ربيعة
ذلك أيضاً عن الأصمطي من أصحاب الشافعي حكاه الأرنؤي عنه وقال ابن حزم في المحلى والعورة المفروض سترها عن الناظر في الصلوة من
الرجال الذكور وحلقه الذكر فقط وليس الفخذ منه عورة وهو من المرأة جميع جسد لها حاشا الوجه والكفان فقط الحرة والعبد المحرة والإمامة سواء
في ذلك ولا فرق ثم قال بعد أن روى حديث أنس الذي أخرجه البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر فنهضت ثوبه ثم حرس الأزارع فخذة
إني أنظر إلى بياض فخذ النبي صلى الله عليه وسلم فصم أن الفخذ من الرجل ليس بعورة ولو كان عورة لما كشفها الله تعالى من رسول المظهر المعصوم

والأخبار في الفخذ عورة الخ

فلما دخل القرية قال الله اكبر خربت خيبر انا اذ انزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قالها ثلاث مرات قال وقد خرج القوم الى اعمالهم فقالوا لمحمد قال عبد العزيز وقال بعض صحابنا والخميس قال اصابتها عنوة وتجمع السبي فجاءه دحية فقال يا رسول الله اعطني جارية من السبي فقال ذهب فخذ جارية

من الناس في حال النبوة والرسالة ولا اراها اش من مالك ولا غيره وهو تعالى عصمه من كشف العورة في حال اللصيا وقبل النبوة واما الآخرون الذين هرجا فلهو قالوا الفخذ عورة فهو جهلوا العلماء من التابعين ومن بعدهم منهم ابو حنيفة ومالك في اصح اقوالهم والشافعي احمد في اصح روايته وابو يوسف وعمر بن زفر بن الهذيل وقال في الهذلية ان الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق واجتمع الحرم والمبهم وفي مثله يغلب المحرم وحكم العورة في الركبة اخفت منه في الفخذ اخفت منه في السوء حتى ان كاشف الركبة يتكر عليه برفق وكاشف الفخذ يعنف عليه كاشف السوء يؤذنه ان تجرح قال العيني واما الجواب عن حديث اش فهو انه محمول على غير اختيار الرسول صلى الله عليه وسلم فيه بسبب ازدهام الناس يدل عليه من ركيته انس فخذ صلى الله عليه وسلم ونظر فيه الحافظ فقال ظاهره ان المس كان يذبح من الجائل ومثل العورة بدون جائل لا يجوز وعلى رواية مسلم ومن تابعه في ان الازار لم تكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم لم يكن كالاستدلال على ان الفخذ ليست بعورة من جهة استمراره على ذلك لانه وان جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان عصمته صلى الله عليه وسلم لو فرض ان ذلك وقع لبيان التشريع لغير المختار لمكان فكنا لكن فيه نظر من جهة انه كان يتعين حينئذ البيان عقبه كما في قضية الشهوة في الصلوة ام قلت ولكن الفرق بين قضية الشهوة في الصلوة وبين ان يحسب الازار يظهر اذنى تأمل والله اعلم **قوله** فلما دخل القرية اي خيبر وهذا مشعر بان ذلك الزقاق كان خارج القرية **قوله** قال الله اكبر اي قال الحافظ انما التكبير فلا بد ذكر ما ثور عند كل امر محمول وعند كل حادث سر شكر الله تعالى وتبرئ له من كل ما نسب اليه من العادة ولا سيما اليهود لتجهم الله تعالى ام وقال النووي فيه دليل لاستحباب الذكر والتكبير عند الحرب وهو موافق لقول الله تعالى لا يؤمن بالله الا من ياتي بالله اذ انقيت فقة ثابتوا واذا كبروا الله كثيرا ولهذا قالها ثلاث مرات ويؤخذ منها ان الثلاث كثير **قوله** خربت خيبر اي صارت خرابا وهل ذلك على سبيل الخبر فيكون ذلك من باب الاخبار بالغيب ويكون ذلك على جهة الدعاء عليه او على جهة التناول لما راكهم خرجوا بمساجيرهم وبكاملهم وذلك من آلات الحراث والهدم ويجوز ان يكون اخذ من اسمها وقيل ان الله اعلم بذلك **قوله** بساحة قوم قال المجهرى ساحة الدار باحتوائها واصل الساحة الفضاء بين المنازل ويطلق على الباحة والجمعة والبناء كذا في عمدة القاري **قوله** وقد خرج القوم الى اعمالهم قال الكرماني اي مواضع اعمالهم قلت بل معناه خرج القوم لاعمالهم التي كانوا يعملونها وكلمة الي تأتي بمعنى الامر كذا في عمدة القاري وحكي الوارد ان اهل خيبر سمعوا بقصد لهم فكا ان يخرجون في كل يوم مسلحين مستعدين فلا يرون احدا حتى اذا كانت الليلة التي قدم فيها المسلمون ناموا فلم يتحرك لهم دابة ولم يصح لهم ديك وخرجوا بالمساحي طالبين من ارضهم فوجدوا المسلمين **قوله** فقالوا الحمد اي جاءهم وارتفاعه على انه فاعل لفعل محذوف ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هذا محمد **قوله** قال عبد العزيز اي هو عبد العزيز ابن صهيب احد رواة الحديث عن انس **قوله** وقال بعض صحابنا اي اشار بهذا الى انه لم يسمع هذه اللفظة من اش انما سمعه من بعض اصحابه عنه وهذه رواية عن الجمهور اذ لم يعين هذا البعض من هو والحاصل ان عبد العزيز قال سمعت من انس قالوا جاءهم فخذ وقال بعض اصحابه قالوا الحمد الخميس ثوبش عبد العزيز في بعض الروايات الخميس بقوله يعني الجيش ويجوز ان يكون التفسير من دونه وعلى كل حال هو مدرج كذا في عمدة القاري **قوله** والخميس اي بفتح الخاء وسمى الجيش خميسا لانه خمسة اقسام مقدمة وساقة وقلب وجناح ويقال ميمنة وميسرة وقلب وجناح وقال ابن سيدة لانه خمس ما وجلا وقال الانزهري الخمس انما ثبت بالشعر وكانت الجاهلية يسمونه بذلك ولم يكونوا يعرفون الخمس ثوار فجاج الخميس بكونه عطف على محمد ويجوز ان تكون الواو فيه بمعنى مع على معنى جاءهم مع الجيش **قوله** عنة اي بفتح العين وهو القهر يقال اخذته عنة اي قهره وقيل اخذته عنة اي عن غير طاعة وقال ثعلب اخذت الشيء عنوة اي قهره في عنف واخذته عنة اي صلحا في رفق وقال ابن التين ويجوز ان يكون عن تسليم من اهلها وطاعة بلا قتال ونقله عن القزافي جامعهم قلت فحينئذ يكون هذا اللفظ من الاضداد وقال برعم الصيحه في ارض خيبر كلها عنة وقال المنذري اختلفوا في فتح خيبر كانت عنة او صلحا او جلاء اهلها عنها بخير قتال او بعضها صلحا وبعضها عنة وبعضها جلاء اهلها عنها قال وهذا هو الصحيح وهذا ايضا يندفع التضاد بين الاكثار **قوله** فجاءه دحية اي بفتح الدال وكسر ها اي ابن خليفة بن فرقة الكلبي وكان اجل الناس وجها وكان جبريل عليه الصلوة والسلام يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم في صورته **قوله** فخذ جارية اي قال الكرماني فان قلت كيف جاز للرسول صلى الله عليه وسلم اعطاء هذا الذي قبل

فأخذ صفية بنت يحيى فجاء رجل إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله أعطيت دحية صفية بنت يحيى سيده
قريظة والنضير والتصلم إلا لك قال أدعوه بها قال فجاء بها فلما نظر إليها النبي صلى الله عليه وسلم قال خذ جارية من النضير
غيرها قال واعتقمها وتزوجها فقال له ثابت يا أبا حمزة ما أصدقها قال نفسها اعتقمها وتزوجها

القصة قلت صفية المغمى رسول الله صلى الله عليه وسلم فله ان يعطيه لمن شاء صلى الله عليه وسلم قلت هذا غير مقنع لانه صلى الله عليه وسلم
قال له ذلك قبل ان يعين الصفية وقال الحافظ يحتل ان يكون اذن له في اخذ الجارية على سبيل التسهيل لانه لما من اصل الغنيمة او من حثل
ليدان ميثاقا قبل على ان تحسبها اذا ميثاقا واذن له في اخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه **قوله** فأخذ صفية بنت يحيى
الصناد المهمله وحقي بضم الحاء المهمله وكسر هاء ونجم الياء الاولى الخفيفة وتشديد اللام الثانية ابن اخطب بن سحبة بن قيس التميمي المهمله وسكون
العين المهمله ونجم الياء آخر الحروف ابن ثعلبة وهي من بنات هارون عليه الصلوة والسلام وكانت تحت كنانة بن ابي الحقيق بضم الحاء المهمله
وفتح القاف الاولى قتل يوم خيبر وسبب قتله ما أخرجه البيهقي باسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمران النبي صلى الله عليه وسلم لما تركه من
ترك من أهل خيبر على ان لا يكتوه شيئا من اموالهم فان فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد قال فغيبوا اسكنا فيه مال دحلي يحيى بن اخطب كان احبته
معه الى خيبر فسألهم عنه فقالوا اذهبته التفتات فقال العهد قريب والمال اكثر من ذلك قال فوجد بعد ذلك في خربة فقتل رسول الله صلى
الله عليه وسلم ابني الى الحقيق واحد هما زوج صفية **قوله** اعطيت دحية الخ قال السدي كذا صلى الله عليه وسلم فهدم من كلامه ان
الناس ما يحبهم اختصا من دحية بتلك الجارية فعمل ذلك يؤذي الى التباغض والتعادي بينهم فأراد دفع ذلك بما فعله والله تعالى اعلم
قوله سيدة قريظة والنضير الخ قريظة بهم القاف فتح الراء وشكون الياء آخر الحروف وبالظلم المهمله والنضير بفتح النون وكسر الصاد
المهمله وهما قبيلتان عظيمتان من يهود خيبر وقد دخلوا في العرب على نسبهم الى هارون عليه الصلوة والسلام **قوله** ما تصلم الا لك الخ
قال الا في هومن بارب النصبية للثلاثين لدحية لانها كانت من بيت النبوة والرياسة فقد تأفت عن دحية فلا تحسن العشرة معه وانما تصلم
لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ليس وراءه ونظير صلى الله عليه وسلم اليها لم يكن بمقتضى الشهرة واما وجه النصبة للنبي صلى الله عليه وسلم
وصفية فوجهه بين لا يخفى **قوله** خذ جارية من السبي غيرها الخ اي غير صفية وقال الكرماني فان قلت لما وهبها من دحية فكيف رجع عنها
قلت انا لانه لم يتم عقد الهبة بعد واما لانه ابو المؤمنين ولوالدان يرجع عن هبة الولد واما لانه اشتراها منه قلت اجاب بثلاثة احوية
الاول فيه نظر لانه لو حجج عقد هبته حتى يقال انه رجع عنها وانما كان اعطاها اياه بوجه من الوجوه التي ذكرناها عن قريب الثاني في نظر الضم
لانه لا يمشي ما ذكره في مذهب غيره الثالث ذكر انه اشتراها منه اي من دحية ولو حجج بينهما عقد مبيع او لا فكيف اشتراها منه بعد ذلك فان
قلت وقع في رعايته مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى صفية منه بسبعة اوس قلت اطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز لانها لما
أخذها منه على الوجه الذي ذكره لكان وعوضه عنها بسبعة اوس على سبيل التكرم والفضل اطلق الراوي الشراء عليه لوجود حق المبادلة
فيه واما وجه الاخذ فهو انه لما قيل له انها لا تصلم له من حيث انها من بيت النبوة فانها من ولد هارون اخي موسى عليها الصلوة والسلام
ومن بيت الرياسة فانها من بيت سيد قريظة والنضير مع ما كانت عليه من الجلال والبلاء على كثرة النكاح المؤدية الى كثرة النسل الى جلال
الولد لا للشهرة النفسانية فانه صلى الله عليه وسلم معصوم منها وعن المازري يحمل ما جرى مع دحية على وجهين احدهما ان يكون رد الجارية
برضاها واذن له في غيرها الثاني انه انما اذن له في جارية من حشوا السبي لا في اخذ افضلهن ولما رأى انه اخذ انفسهن واجودهن نسباً وشرفاً
وجمالاً استرجعها لثلاث متميز دحية بما على باقي الجيش مع ان فيهم من هو افضل منه فقطع هذه المفاصد وعوضه عنها وفي سيرة الواقدي
انه صلى الله عليه وسلم اعطاه أخت كنانة بن الربيع بن ابي الحقيق وكان كنانة تزوج صفية فكانت صلى الله عليه وسلم طيب خاطر لما استرجع
منه صفية بان اعطاه أخت زوجها وليس في قوله بسبعة اوس ما ينافي قوله هذا خذ جارية اذ ليس هناك دالة على نفي الزيادة **قوله** فقال له
اي لأنس وثابت هو البثاني وابو حمزة كنية انش **قوله** اعتقمها وتزوجها الخ بان جعل نفس الحق صداقاً وقد اخذ بظاهرها من
القداء سعيد بن المسيب ابراهيم النخعي وطاوس والنزهي ومن فقها لا مصاد الشري وابو يوسف واجل استحقاق قالوا اذا اعتق امته على ان
يجعل ختمها صداقاً صح العقد والعق والمهر على ظاهر الحديث قال ابن الجوزي فان قيل ثواب الحق عظيم فكيف فوته حيث جعله مهرًا وكان
يمكن جعل المهر غير وفا الحجاب ان صفية بنت ملك ومثلها لا يقع الا بالمهر الكثير ولم يكن عند صلى الله عليه وسلم اذ ذاك ما يرضى به لم يركن
ليقتصر فجعل صلاتها نفسها وذلك عند ما اشترى من المال الكثير وأجاب الباقر وهو الاكثر عن ظاهر الحديث بأجوبة فقال بعضهم فعدوا

الحوال الطائفة في انه هل يرجع جعل حق الامه صلاتها
بل الواجب مهر شتمها ان فعل ذلك

انه جعل نفس الحق المهر لكنه من خصائصهم ومن جزم بذلك الماورى وقال بعضهم يحتل ان يكون اعتقها بشرط ان يتكلموا بغير مهر فلهذا
الوفاء بذلك وهذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم لا غير غيره، وقال كثير منهم انه اعتقها بغير عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المآل
قال ابن الصلاح معناه ان الحق يجعل محل الصداق وان لم يكن صادقا قال وهذا كقولهم الجرح نداء من لا زاده قال وهذا الوجه اصح الاول
واقر بما الى لفظ الحديث وتبعه النووي في الرخصة ومن المستغربات قول الترمذي بعد ان اخرج الحديث وهو قول الثاني واحمد في الصالح
قال كرم بعض اهل العلم ان يجعل عتقها صداقا حتى يجعل لها مهر او سوا الحق والقول الاول اصح وكذا نقل ابن حزم عن الثاني والمحدث
عند الشافعية ان ذلك لا يصح قاله الحافظ - وهكذا قال الليث بن سعد بن شبرمة وجابر بن زيد ابو حنيفة وعبد زرق مالك ليس لأحد
غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفعل هذا فيتم له النكاح بغير صداق وانما كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم لانه الله تعالى
لما جعل له ان يتزوج بغير صداق كان له ان يتزوج على اعتاق الذي ليس بصداق ثلث ان فعل هذا وقع العتاق ولها عليه مهر المثل فان أثبت ان
تتزوج تسع له في قيمتها عند أبي حنيفة وعبد مالك وزرقا شيء له عليها، وقال ابن دقيق العيد الظاهر مع احمد ومن وافقه والقياس
مع الآخرين فيتم ذلك الحال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن ظاهر الخبر مع ما احتمله الواقعة من الخصوصية وهي وان كانت على خلاف
الاصل لكن يتقوى ذلك بكثره خصوصا لنبى صلى الله عليه وسلم في النكاح وخصوصا خصوصيته بتزويج الواهبة من قوله تعالى وانما زواجة مؤمنة
وان وهبت نفسها للنبي الآية ومن جزم بان ذلك كان من الخصائص يحكي بن اكرم فيما اخرجه البيهقي قال وكذا نقله المزي عن الشافعي قال و
موضع الخصوصية انه اعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر او لا مهر وهذا بخلاف غيره، ام وسأني ما يعكر على بعضه من رواية الطبراني
فانتظم منقضا، قال الشيخ ابركر الرازي قوله تعالى ان يتزوجوا بماؤا لكم يدل على ان عتق الامة لا يكون صداقا قال اذ كانت الآية مقننة لكون
يدل البضع ما يستحق به تسليم مال اليها وليس في الحق تسليم مال وانما فيه استقاط الملك من غير ان استحققت بتسليم مال اليها الا ترى ان الحق الذي
كان المولى يملكه لا ينتقل اليها وانما يتل به ملكه فاذا حصل لها به مال او لم يتحقق به تسليم مال اليها لم يكن مهر او ما روى ان النبي صلى الله
عليه وسلم اعتق صفيية وجعل عتقها صداقا فلان النبي صلى الله عليه وسلم كان له ان يتزوج بغير مهر وكان مخصوصا به دون الامة قال الله تعالى
وانما زواجة مؤمنة وان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يتزوجها خالصتها لا يصدق ذلك من دون المؤمنين فكان صلى الله عليه وسلم مخصوصا بحجوز
ملك البضع بغير يدل كما كان مخصوصا بحجوز تزويج التسع دون الامة وقوله تعالى واؤا النساء صدقتهن نحلة فان ظن كره عن شيء فتمنه
نفسا ككوة هينئا فريتا يدل ايضا على ان الحق لا يكون صداقا من دونه احدها انه قال "واؤهن" وذلك امر يقتضيه الايجاب واعطاء الحق
لا يصح والثاني قوله تعالى ان ظن كره عن شيء فتمنه نفسا والعنق لا يصح فتمنه بطيب نفسها عن شيء منه والثالث قوله تعالى ككوة هينئا
مقريتا، وذلك محال في العنق ١٠ - قال الشيخ ابن الهامرح وقول الرازي وجعل عتقها صداقا كناية عن عدم المهر يعني اعتقها وتزوجها ولو كان
شي غير العنق والتزوج بلا مهر جائز للنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وغاية ما فيه ان ما ذكرناه محتمل لفظ الرازي فيجب حمله عليه دفعا لمحاضة
بينه وبين الكتاب ١١ - والالطف عند المير الضعيف عفا الله عنه ان يجعل قوله جعل عتقها صداقا من قبل قوله صلى الله عليه وسلم فضا لير
لا يل معها حلا ما وسقاءها اراد انها تقوى على المشى وقطع الارض وعلى قصد المياه وعلى ورودها وعلى الشجر والامتناع عن السبل
لمفترسة شتهها بمن كان معه حلاء وسقاء في سفر وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ان قوله جعل عتقها صداقا محمول على التشبيه فكأنه
شبهه نكاحه صلى الله عليه وسلم بنكاح الاحسان اليها بالاعتاق بالنكاح على الصداق العظيم فان هذا العنق كان عندها اشرف وافضل من المال
لكثير والله اعلم وروى عن جابر انه صلى الله عليه وسلم اتي بصفية بوزخير وانه تمل اياها واخاها وان بلا مريها بين المقتولين وانه صلى
الله عليه وسلم خيرا بين ان يعتقها فترجى الى من بقي من اهلها او تسلم فيخذهما لنفسه فقالت اختار الله ورسوله خروجه في الصفة واخرج عام
في فواته من حديث ابن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاهل لك في قالت يا رسول الله لقد كنت اعمى ذلك في الشرك فكيف اذا اسكنه
الله في الاسلام واخرج ابو حاتم عن طريق ابن عمر بن لى رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير صفية خضرة فقال ما هذه الخضرة فقالت كان لى
في حجر ابن الحقيق وانا نائمة فرائيت قدرا وقع في حجرى فاخبرته بذلك فطمئني وقال عتقها ملك يثرب، قال ابن راقى رحمه الله واوله خصوص وهو
لنبي صلى الله عليه وسلم لانه الظاهر عندهم ظهور القمر اليها ان حرمه في الظلم طالما وعلوا لاهم ويستيقنون بغيره والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله حمزة بن سالم بن ابي بصير السمين الملهة وهو امر ارض رضى الله عنها، اى رزقتها وتكفلتها على عادة العربس باليس يبنى عنده من وثم

فأهدتها له من الليل فاصبح النبي صلى الله عليه وسلم عروسا فقال من كان عنده شيء فليجي به قال وبسط يظعا
قال فجعل الرجل يجي بالاقط وجعل الرجل يجي بالتمر وجعل الرجل يجي بالسمن فحاسبوا حيسا فكانت وليمة رسول الله
صلى الله عليه وسلم **وحل شئ** ابو الربيع الزهراني قال نا حاد يعني ابن زيد عن ثابت وعبد العزيز بن مصعب عن انس
قال وحد ثنا قتيبة بن سعيد قال نا حاد عن ثابت وشعيب بن جحاب عن انس ح قال وحد ثنا قتيبة قال نا ابو عوانة
عن قتادة وعبد العزيز عن انس ح قال وثنا محمد بن عبيد الغبري قال نا ابو عوانة عن ابي عثمان عن انس ح قال
وحل شئ زهير بن حرب قال نا معاذ بن هشام قال حد شئ ابي عن شعيب بن جحاب عن انس ح قال وحد ثنا
محمد بن رافع قال نا يحيى بن آدم وعمر بن سعد وعبد المزلق جميعا عن شفيان عن يونس بن عبيد عن شعيب بن
الجحاب عن انس ح كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اعتق صفيّة وجعل عتقها صداقها وفي حديث معاذ عن
ابيه تزوج صفيّة واصداقها عتقها **وحل شئ** يحيى بن يحيى قال نا خالد بن عبد الله عن مطرف عن قاهر
عن ابي بردة عن ابي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يعتق جاريته ثم يترجها له اجران
حل شئ ابو بكر بن ابي شيبة قال نا عفان قال نا حاد بن سكر قال نا ثابت عن انس قال كنت ردك ابي طلحة
يوم خيبر وقد عفى عنك قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأتيناهم حين بزغت الشمس وقلنا خروا مواشيهم خروا
بقؤ سهر ومكنا نيلهم ومروهم فكلوا محمد والخميس قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
خربت خيبر انا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قال وهزمهم الله

ووصل وغير ذلك من المتن عنه قوله فأهدتها له أي أهدت ام سليم صفيّة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعناه زقتها **قول** عمر بن الخطاب
على وزن فعول يستوي فيه الرجل والمرأة ما دام في اعراسهما **قول** فليجي به أي فيه ادلال الكبير لا صحابه وطلب طعامهم في نحو هذا ويستحب
لاصحاب الزوج وجارانه مساعدته في الوليمة بطعام من عندهم **قول** وبسط نطقا أي فيه اربع لغات مشهورات فتح النون وكسرها
مع فتح الطاء واسكانها اقصم كسر النون مع فتح الطاء وجمعه نطوع وانطاع **قول** فحاسبوا حيسا أي الحيس هو الاقط والتمر والسمن
يخلط ويصنع ومعناه جعلوا ذلك حيسا ثم اكلوه وقد يخلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق فقولهم حاسبة حيسا أي خلطوا فقالوا اشاعر
سه واذا تكون كرهية ادعى لها واذا لحاس الحيس يدعى جندب **قول** فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الاشياء
الثلاثة التي اتخذ منها الحيس فيه ان الوليمة تحصل بأي طعام كان ولا يتوقف على شاة والسنة تقور بخير لحم قال العين وفيه دلالة على
مطلوبية الوليمة للعرب وانما يعدل لدخول وقال الثوري ويجوز قبله وبعد والمشهور عندنا انها ستة وقيل واجبة وعندنا اجابة بالدعوة
سنة سواء كانت وليمة او غيرها وبه قال احمد ومالك في رواية وقال الشافعي اجابة وليمة العرب واجبة وغيرها مستحبة وبه قال مالك في
رواية **قول** له اجران أي هذا الحسب سبق بيانه وشرحه واضحا في كتاب الايمان حيث ذكره مسلم وانما اعاده هنا تنبيها على ان النبي صلى
الله عليه وسلم فعل ذلك في صفيّة لهذه الفضيلة الظاهرة وفي رواية عند ابي حازم والطيا لسي اذا اعتق الرجل امته ثم امرها مهرا
جديدا كان له اجران واستدل به على ان عتق الامة لا يكون نفس الصداق ولا دلالة فيه بل هو شرط لما يترتب عليه الاجران المذكوران
وليس قيد في الجواز **قول** فأتيناهم حين بزغت الشمس أي بفتح الباء والزاي ومعناه عند ابتداء طلوعها، ووقع في رواية عند البخاري
فلما اصبح خرجت يهود خيبر يساجيهم ويجمع باهم وصلوا اول البلد عند الصبح فنزلوا فصولا فتوجهوا وأجرى النبي صلى الله عليه وسلم
حينئذ في رفاق خيبر كما في الرواية الاخرى فوصل في آخر الزقاق الى اول المحصورين حين بزغت الشمس وفي رواية للبخاري ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم أتى خيبر ليلا أي قرب منها وذكر ابن اسحاق انه نزل بوادي يقال له الرجيع بينهم وبين غطفان لئلا يمدوهم وكانوا حلفاءهم
قال فبلغني ان غطفان تجتذروا وقصدوا خيبر فسمعوا حاسا خلفهم فظنوا ان المسلمين خلفهم في دارهم فخرجوا فاقاموا ودخلوا اهل خيبر
قول بقؤ سهر أي بهزوة مدودة على وزن فعول جمع فأس بالهمزة وهي معروفة **قول** ومكنا نيلهم أي جمع مكئل وهي القفزة الكبيرة الى النيل
التي يحول فيها القارب وغيره **قول** ومروهم أي المروير جمع متر بفتح الميم وهو معروف نحو المجرفة واكثر منها يقال لها المساحي هذا
هو الصيغ في معناه وحكي القاصي قولين احدهما هذا والثاني المراد بالمروير هنا الجبال كما لو يصعدون بها الى الخيل قال واحد ها مرق
بفتح الميم وكسرها لانه يروح حين يفتل وعند احمد من حديث ابي طلحة في نحو هذه القصة حقا اذا كانت السحر وذهب ذو الزرع الى

ووقعت في سهم دحية جارية جميلة فاشتراها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أوس ثم دفعها إلى أم سليم
تصنعها ونهت بها قال وأحسبه قال وتعتد في بيتها وهي صنفية بنت حنن قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وليمتها التمر والأقط والسمن فحصرت الأرض أفاحيص وجرى بالانطاع فوضعت فيها وجرى بالأقط والسمن
فشیخ الناس قال وقال الناس لا ندرى أتزوجها أم اتخذها أم ولد قالوا ان حجبتها فمضى امرأته وان لم يحجبها
فمضى أم ولد فلما اراد ان يركب حجبتها فقعدت على عجز البعير فعرفوا انه قد تزوجها فلما دنوا من المدينة دفع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفعنا قال فعثرت الناقة العصباء ونذر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونذر رسول الله
فسترها وقد شرفت النساء يقلن لعلى الله اليهودية قال قلت يا أبا حمزة أوقع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا والله
زرعه وذو الضرع إلى ضرعه أغار عليهم قول وقعت في سهم دحية الخسبي في شهر ربيعة رواية عبد العزيز بن صهيب أن أخذ دحية كان
بأنه صلى الله عليه وسلم قبل القسم فالأولى في طريق الجمع بين الروايات ان المراد بسهمه هنا نصيبه الذي احتاره لنفسه وذلك انه سأل
النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطيه جارية فاخذ صنفية فلما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم انها بنت ملك من ملوكهم
ظهوره انها ليست ممن توهب لدحية لكثرة من كان في الصحابة مثل دحية وفوقه وقلة من كان في السبي مثل صنفية في نفاستها فلو
خصه بها لا يمكن تغير خاطر بعضهم فكان من المصلحة العامة ارتجاعها منه واختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بها فان ذلك رضا
الجميع وليس ذلك من الرجوع في الهبة من شيء واما اطلاق الشلاء على العوض فعلى سبيل المجاز ولعله عوضه عنها بنت عمها او بنت عم زوجها
فلو طلب نفسه فأعطاه من جملة السبي زيادة على ذلك وعند ابن سعد من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس اصله في مسلم
صارت صنفية لدحية فجعلوا يمدحونها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطى بها دحية ما رضى قول واحسبه قال تعتد في بيتها
اي في بيت ام سليم وفي رواية أخرى حتى بلغنا سعد المرء حلت فبقي بها قال الحافظ المراد بقوله حلت اي طهرت من حيضها
وقدرى البيهقي بأستاذين انه صلى الله عليه وسلم استبرأ صنفية بحيضة واما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن انس انه صلى الله عليه وسلم
ترك صنفية عند ام سليم حتى انقضت عدتها فقد شك حماد راوية عن ثابت في رفعه وفي ظاهرة نظر لانه صلى الله عليه وسلم دخل بها
منصرفه من خير بعد قتل زوجها بيسير فلم يمض زمن يسع انقضاء العدة ولا نقلوا انها كانت حاملاً فحمل العدة على طهرها من الحيض
هو المطلوب والضريح في هذا الباب حديث ابى سعيد مرفوعاً لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حريضة قاله في سبيل
او طاس اخرجه ابو داود وغيره وليس على شرط الصحيح فاطلاق العدة عليها في حديث الباب مجاز عن الاستبراء والله اعلم قول غصت
الأرض أفاحيص الخ هو بضم الفاء وكسر الحاء المهملة الخففة اي كشفت التراب من اعلاها وحفرت شيئاً يسيراً ليحبل الانطاع والخ
ويصير فيها السمن فيثبت ولا يخرج من جوانبها واصل الفحص الكشف وفحص عن الامر وفحص الطائر لبصيرته الا فاحص جمع افحوص
قول لا ندرى أتزوجها أم اتخذها الخ قال الأئمة يدل على ان الوليمة عندهم حتى في التبري لان هذه الوليمة كانت وقعت فلو كانت خاصة
بالكاح لاكتنفوا في انها زوجة بذلك قال عياض واحقر به بعضهم على انها بغير صداق كالموهوبة ولو تكلموا على ان عتقها صداقها
كما يقوله الخالف ظننا انس لم يخف عليهم انها زوجته حتى يقولوا ذلك قال القرطبي وهذا أيضاً يدل انه لم يبين لهم امرها ولا اشهاد
على كاحها فيكون حجة لما لك وجماعة من الصحابة والتابعين على صحة انعقاد الكاح بغير شهود اذا اعلن وقال الشافعي وابو حنيفة
واحمل لا يصح الا بشاهدين الا ان ابا حنيفة لا يشترط العدالة ام - فهو يحملون القصة على خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم ولكن روى
الطبراني باسناد جيد عن حسن بن حرب انه صلى الله عليه وسلم قال لاصحابه ما تقولون في هذه الجارية قالوا نقول انك اول الناس بها واختمهم
قال فاني عتقها واستنكحها وجعلت عتقها مهرها، حينئذ قولهم لا ندرى أتزوجها أم اتخذها الخ لعله صدر من البعض وهم الذين لم يلقفوا على
خلية الحال والله اعلم قولهم وان لم يحجبها فمضى أم ولد الخ اي سرية وفي رواية في ما ملكك يمينه لان ضرب الحجاب انما هو على الجرائز
لا على الاماء قولهم فعرّفوا انه قد تزوجها الخ اي عرفت الخاص والعامة انها زوجته قولهم دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اي اسرع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بمطيقته واسرعنا بطاياتنا قولهم فذر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ معناه السقوط قال عياض واصل لندوم الخروج ومنه
نوادير الكلام قال الامام وسقوطه صلى الله عليه وسلم هو كسائر الامراض البدنية التي هو فيها كغيره فلا وجه لقول ثابت ان نذر رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان لا يكره تخزنا لنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك - قولهم فقلت يا ابا حمزة الخ القائل هو ثابت البناني وابو حمزة كنية انس

لقد وقع قال انس وشهدت وليمة زينب فاشيع الناس خبراً واحداً وكان يجثنى فأدعوا الناس فلما فرغ قام وتبعته
فخلف رجلان استأنس بهما الحديث لم يخرجاً فجعل يمر على نسائه فيسلم على كل واحدة منهم سلاماً عليكم كيف انتم
يا اهل البيت فيقولون بخير يا رسول الله كيف وجدت اهلك فيقول بخير فلما فرغ رجوع ورجعت معه فلما بلغ الباب
اذا هو بالرجلين قد استأنس بهما الحديث فلما رآياه قد مرجع قاما فخرجاً فوالله ما درى انا اخبرته امر انزل عليه الوحي
يا نعمها قد خرجا فرجع ورجعت معه فلما وضع رجله في اسكفة الباب أرشني الحجاب ببني وبينه وانزل الله هذه الآية
لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ حُلًّا أَوْ يُخْبَرَكُمْ أَنَّ الدُّعَاءَ فِي بَيْتِهِمْ فَالْحُلُّ الْغَيْرُ وَأَنْتُمْ لَا تَدْرِيونَ أَنَّ الدُّعَاءَ فِي بَيْتِهِمْ فَالْحُلُّ الْغَيْرُ وَأَنْتُمْ لَا تَدْرِيونَ
قال وحديث عبد الله بن هاشم بن حبان واللفظ له قال ناهج قال ناسيلمان بن المغيرة عن ثابت قال نا انس قال
صارت صفيية لرجلة في مقامه وجعلوا يمدحونها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويقولون ما رأينا في السبي مثلاً
قال فبعثت الى دحية فاعطاه بما اراد ثم دفعها الى امي فقال صلى الله عليه وسلم قال ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر حتى
اذا جعلها في ظهره نزل ثم ضرب عليها القبة فلما اصبح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان عنده فضل زاد فليأتنا به
قال فجعل الرجل يحكي بفضل التمر وفضل السويق حتى جعلوا من ذلك سواداً احسباً فجعلوا ياكلون من ذلك الحين يشربون
من حياض الى جنبهم من ماء السماء قال فقال انس فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها قال فانطلقت
حتى اذا رأينا جند المدينة هشتا اليها فرقمنا مطيئنا ورفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطيته قال وصفيية خلفه قلارديها
قال فعثرت مطية رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرع وصرعت قال فليس احد من الناس ينظر اليه ولا اليها حتى قام
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسترها قال فأتيناها فقال لم نضمر قال فدخلنا المدينة فخرج جوارى نسائه يتراءينها ويشتمن
بصرتها **حل شئ** محمد بن حاتم بن ميمون قال ناهج قال وحديث محمد بن رافع قال نا ابو النضر هاشم بن القاسم
قالا جميعاً ناسيلمان بن المغيرة عن ثابت عن انس وهذا حديث بهز قال لنا انقضت عدة زينب

قول استأنس بها الحديث ثم يقال استأنس به أي انس به ومعناه الفقه وسكن قلبه به ولم يفر منه **قول** فيسلم على كل واحد منهن
 قال النووي في هذه القطعة فوائد منها أنه يستحب للإنسان إذا أتى منزله أن يسلم على امرأته وأهله وهذا ما يتكررت كثير من الصحابة
 المترفعين ومنها أنه إذا سلم على واحد قال سلام عليكم أو السلام عليكم بصيغة الجمع قالوا ليتناولوه وملكه ومنها سؤال الرجل أهله عن حالهم
 قريباً كانت في نفس المرأة حاجة فتستحي أن تبدي بها فإذا سألها انبسطت لذكر حاجتها ومنها أنه يستحب أن يقال للرجل عقبه خوله
 كيف حالك ونحو هذا - **قول** في سكفة الباب الإضمة الهنزة وسكون السين وضم الكاف تشديد الفاء وهي العتبة التي يوطأ عليها **قوله**
 وانزل الله هذه الآية لئلا يدخلوا بيوت النبي إذ كذا اتفق عليه الرواة وخالفه عمر بن عبد الله بن الخطاب عن معمر بن قيس قال فأنزلت لا تدخلوا بيوتنا
 غير بئزكم حتى تستأذنا أو تخرجوا إلينا على رأسك أو من وراء بابه من آلنا وقاله غيره من غير ذلك **قول** سواد أحسب أن السواد
 بفتح السين واصل السواد الشخص ومنه في حديث الإسلام أي آدم عن عيسى أسودة وعن يساره أسودة أي أشعثاً وأمراده هنا حتى جعلوا من
 ذلك كوماً شاحصاً مرتفعاً مغلطه وجعلوا أحسب **قوله** هشتا إليه الخ قال النووي هكذا هو في النسخ هشتا بفتح الهاء وتشديد الـ شين المحجمة
 ثم نون وفي بعضها هشتا بشينين الأولى مكسورة مخففة ومعناها نشطنا وخففنا وأبعثت نفوسنا إليها يقال منه هشتت يكسر الشين
 في الماضي وفتحاً والمضارع وذكر القاضي الروافدين السابقتين قال والرواية الأولى على الحد فأمراً للقاء المثاليين وهو لغة من قال هزت سفي
 وهو لغة بكرين وأصل قال ورواه بعضهم هشتا بكسر الهاء واسكان الشين وهو من هاش يحش يحش **قوله** قصر ع الخ بالبناء للمفعول **قوله**
 ينظر إليه ولا إليها الخ إجلالاً واحتراماً **قوله** فقال لم نصر الخ أي ما أصابنا ضرر **قوله** خرج جوارى نسائه الخ أي صغيرات الأسان من نسائه،
قوله يترائيتها الخ أي ينظر إليها **قوله** ويشمتن الخ بفتح الياء واليم أي يفرح بسقوطها - **باب** زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب
 وأثبتت العرس **قوله** لما انقضت عدة زينب الخ قال في الموهب شرحه وأما المؤمنتين زينب بنت جحش وأما أميمة بالتصغير
 بنت عبد المطلب بن هاشم عمته صلى الله عليه وسلم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجاً من حبه ومولاه زيد بن حارثة وقد روى الطبري
 بسند صحيح عن قتادة وابن جبري عن ابن عباس قالاً خطب النبي صلى الله عليه وسلم زينب وهو يريد لها لزيد فظنت أنه يريد لها لنفسه فلما علمت
 أنه يريد لها لزيد ابت واستنكت وقالت أنا خير منه حسباً فأنزل الله وما كان يؤمن منكم مؤمناً إلى الآية كلها فوضيت وسلمت فمكثت عنده

باب فلاح زینب بنت جحش و نزول الحجاب اثبات ثلثه الم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد فاذكرها علي قال فانطلق زيد حتى اتاها وهي تخشع رجليها قال فلما رايتها عظمته في صدرى حتى ما استطيع ان انظر اليها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها فوليها ظهرى وكصبت على عقيبى فقلت يا زينب ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر كرك قالت ما انا بصانعة شيئا حتى اواصر رجلي فقامت الى مسجد ها ونزل القرآن وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليها بخير اذن قال فقال ولقد رأيتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة وألقى الله في قلبه كراهتها فجاء يشكوها اليه صلى الله عليه وسلم فقال له امسك عليك زوجك واتق الله فنزلت وتحقق في نفسك ما الله مبدي يهوى عليك يا لوى انك سيطلقها وانك تزوجها كما قاله على بن الحسين والزهرى وغيرهما وعليه اهل التحقيق ثم طلقها لكرهته لها لتعاطفها عليه بشر فها لا لرغبة المصطفى في نكاحها كما زعمه من وهو فلما انقضت عدتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد ما هو مذكور في حديث الباب **قوله** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد الخ اظها لزيد حبها له وقوة ايمانها حيث اطمانت نفسه الى خطبة من فارقه الله عليه السلام قال البيضاوى وذلك ابتلاء عظيم وشاهد بين على قوة ايمانه **قوله** فاذكرها الخ اى فاخطبها الى من نفسه فيه دليل على انكاس ان يبعث الرجل لخطبة المرأة له من كان زنيها اذا علم انه لا يكره ذلك كما كان حال زيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويروى انه قال له ما اجد نفسي اوثق منك فاخطب زينب حتى **قوله** فلما رايتها عظمته في صدرى الخ قال النووي معناه انه ها بها واستجملها من اجل راحة النبى صلى الله عليه وسلم تزوجها فاعملها معاملته من تزوجها صلى الله عليه وسلم في الاعظام والجلال والمهابة وقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها هو بفتح الهمز من ان اى من اجل ذلك وقوله فكصبت اى رجعت وكان جاء اليها لخطبها وهو ينظر اليها على ما كان من عادته وهذا قبل نزول الحجاب فلما غلب عليه الاجلال تأخر وخطبها وظهره اليها لئلا يسبقه النظر اليها ام - وقال المقرئى توليته اياها ظمروا مع ان الحجاب لم يكن نزل صيانة لقلبه من الغلق بها ام - فهذا من مزيد ورعه رضى الله عنه **قوله** حتى اواصر رجلي الخ بضم الهمزة وفجر الواو او جهن من مضارع امر اى استخير **قوله** فقامت الى مسجد ها الخ اى موضع صلاتها من بيتها وفيه استقباب صلاة الاستخارة لمن هم يأمر سوا كان ذلك الامر ظاهر الخيرا ولا وهو موافق لحديث جابر بن سمير الخارى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعكسنا الاستخارة في الامور كلها يقول اذا هم احدكم بالامر فليركم ركعتين من غير الفريضة الى اخره ولعلها استخارت لحرفها من تفصيل في حقها صلى الله عليه وسلم **قوله** ونزل القرآن الخ وهو قوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها اى جعلناها لك زوجة بلا واسطة عقد على الصواب الذى لا يجوز غيره فانها كانت تفخر بان الله هو الذى تزوجها وقول بن اسحاق تزوجها اخوها ابو احمد يمكن تأويله بانه لما رآه اقر منزلها رضىة وفرج به اذ لا كلام له ولا غيره مع الله **قوله** فدخل عليها بخير اذن الخ لان الله تعالى تزوجها بايها لا كونه واقا كلمة من كات الله التى يستعملها النساء كما في خطبة حجة الوداع اعلى واوقى واوثق من كلمة خاطب الله تعالى بها اشرف انبياء في عظم كتبه وهو قوله **زوجناكم** وعند ابن سعد بسند مرسل بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحدث عند عائشة اذ اخذت غشيته فسرقت وهو يتشم ويقل من يذهب الى زينب فيبشرها وتلا **واذ نقول للذين اعلم الله عليه الآية** قالت عائشة فخذنى ما قرب وما بعد لما يبلغنا من جمالها واخرى هى اعظم واشرف ما صنع لها تزوجها الله من السماء وعند بسند ضعيف عن ابن عباس لما اخبرت زينب بتزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم لها سجدت وقال المتأفقون حرم عن نساء الولد وقد تزوج امرأة ابنة لانه كان يتناه فانزل الله تعالى ما كان **عجبا** ايا احد من رجالكم الآية قال ابن عطية اذهب الله سبحانه بهذا الآية ما وقع في نفوس المتأفقين وغيرهم من تزوجه نوجة دعيهم فنفى تلك البتة واعلم انه في حقيقة امره لم يكن ايا احد من المعاصرين له ولم يقصد بالآية انه صلى الله عليه وسلم لم يكن له ولد فمحتاج في امر بنيهم اغمر كانوا ماتوا ولا في امر الحسن والحسين باقهما ابنايته ومن قال ذلك تأول معنى البتة على غير ما قصد بها النحوي وهو حسن نفيس وقد صرح بان القول ليس من المتأفقين فقط واخرج الترمذى عن عائشة لما تزوج صلى الله عليه وسلم زينب قالوا تزوج حليلة ابنه فنزل ما كان محمد الآية وكانت زينب تفخر على ازواج النبى صلى الله عليه وسلم **قوله** فقول زوجك آيا وكن وزوجى بالله من فوق سبع سماوات رواه الترمذى وصححه من حديث انس وفي رواية غيره انها كانت تقول ان آيا كن انكحوك وان الله انكحنى اياه من فوق الخ وليس هذا من الفخر المنهى عنه بل من التحدث بالنعمة وقد سمعها صلى الله عليه وسلم واقراها فروى ابن سعد عن عبد الواحد بن ابي عون قالت زينب يا رسول الله انى والله ما انا كاحد من نساك، ليست امرأة من نساك الا تزوجها ابوها او اخوها اداها غيرى زوجنيك الله من السماء وعن الشعبي كانت زينب تقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا دل عليك بثلاث من نساك

أطعمنا الخبز واللحم حين امتد النهار فخرج الناس بقي رجال يتحدثون في البيت بعد الطعام فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتبعته فجلل يتبعه فخرج نساءه يسلمون عليه ويقلن يا رسول الله كيف وجدت أهلنا قال فما أدرى أنا أخبرته ان القوم قد خرجوا واخبرني قال فانطلق حتى دخل البيت فذهبت أدخل معه فالتفت بي وبنيته ونزل الحجاب قال وعظ القوم ما وعظوا به زاد ابن رافع في حديثه لا تكلوا يئوت السي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه إلى قوله والله لا يكتفي من الحق **حديث** شني أبو الربيع الزهراني وأبو بكر فضيل بن حسين وقتيبة قالوا نأحمد وهو ابن زيد عن ثابت عن انس في رواية إلى كامل سمعت انس قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أدرك امرأة وقال أبو بكر علي شني من نساءه ما أدرك علي زينب فانه ذبح شاة **وحديث** ثنا محمد بن عمرو بن عتبة بن جبلة بن ابى رزاد عن محمد بن بشير قال أنا محمد وهو ابن جعفر قال نأشعبه عن عبد العزيز بن صهيب قال سمعت انس بن مالك يقول ما أورد رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة من نساءه أكثر وأفضل مما أورد علي زينب فقال ثابت البناني بما أورد قال طعمهم حائرا ولما احتقر كره **حديث** ثنا يحيى بن حميد البخاري وعاصم بن النضر التيمي ومحمد بن عبد الله بن علي بن كلثوم عن معمر بن القزويني عن حبيب بن ثامر عن سليمان قال قال أبو جعفر عن انس بن مالك قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش دعى القوم فطعموا ثم جلسوا يتحدثون قال فأخذ كأنه يتهتأ للقيام فلم يقوموا فلما رأى ذلك قام فلما قام قام من وركه امرأة تدل بهن ان جدتي وجدك واحد وان الله أنحك أي من السماء وان الساعي في ذلك جابر بن عبد المطلب لانه ابو أمها فهو نحو رواية أنا بنت عمتك **قوله** حين امتد النهار أي ارتفع هكذا هو في النسخ حين بالنون **قوله** يسلمون عليه الخ سبق شرحه في الباب قبله وفي رواية حميد ثم خرج إلى أمهات المؤمنين كما كان يصنع صبيحة بناء ثم يسلمون عليه ويدعون له ويدعون له وفي رواية عبد العزيز انهن قلن له كيف وجدت أهلنا قال الله لك **قوله** واخبرني أي يعني واخبر هو صلى الله عليه وسلم أي بأخبار الله سبحانه وتعالى أي في رواية عبد العزيز فما أدرى أخبرته أو أخبر وهو مبيت للجهول أي أخبر بالوحي، هكذا وقع في هذه الروايات بالشك وسيأتي في الروايات الآتية في الباب الجوزم بأنه الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج وجهه قال الحافظ وم هذا الشك قريب من شك انس في تسمية الرجل الذي سأله عنه بالاستسقاء فان بعض أصحاب انس جزم عنه بأنه الرجل الاول وبعضه ذكر أنه سأله عن ذلك فقال لا أدرى كما تقدم في مكانه وهو محمول على انه كان يذكره ثم عرض له الشك فكان يشك فيه ثم تذكر فخرج **قوله** ونزل الحجاب الخ وروى البخاري عن انس قال عمر قلت يا رسول الله يدخل عليك الذر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب فأنزل الله آية الحجاب واخرج الطبراني بسند صحيح عن عائشة كنت أصكل مع النبي صلى الله عليه وسلم في قبة فمر عمر فذاعه فأكل فاصاب اصبعه أصبع فقال أوه لو أطلع فيكن ما رأيتك عين فنزلت آية الحجاب واخرج ابن مردويه عن ابن عباس دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم فأطال المجلس فخرج صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات ليخرج فلم يفعل فدخل عمر فرأى الكراهية في وجهه فقال عمر لعمر أذيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم لقد قسمت ثلاثا لكي يتبعني فلم يفعل فقال عمر يا رسول الله لو تحدثت حجابا فأنزلت النساء لك أساءت لهن كسائر النساء وذلك أظهر لقلوبهم فنزلت آية الحجاب قال الحافظ يمكن الجمع بان ذلك وقع قبيل قصة زينب فلهم به منها أطلق نزول آية الحجاب بهذا السبب ولا مانع من تعدد الأسباب او المراد بآية الحجاب في بعضها قوله تعالى يذنبن عليهن من جلابيبهن دام ما وقع من الاستحسان وقصة خروج سورة أم المؤمنين لحاجتها وقول عمر لها قد عرفناك يا سودة كما في البخاري فراجع لحله الفهر من باب خروج النساء إلى البراز ص ٢١ ومن تفسيره لا حجاب مع **قوله** ما أورد علي زينب الخ أي شكرا لله حيث توجه إليها بالوحي كما قال الكرمانى او وقع اتفاقا لا قصد إنما قال ابن بطال وأوليان الجواز كما قال غيرهما **قوله** حتى تركوه الخ يعني شيعوا وتركوه لشبههم **قوله** حدثنا أبو جعفر الخ هو بكسر الميم واسكان الجيم وفتح اللام وبعد ها زاي وحكى بفتح الميم المشهور الاول واسمه لاحق بن حميد قيل وليس في الصحيحين من اقل اسمه لا مالف غيره **قوله** كأنه يتهتأ للقيام الخ أي ليتفطنوا المرادة فيقوموا للقيام **قوله** فلما رأى ذلك قام الخ قال الابن ناقلا عن عياض وفي خروجه صلى الله عليه وسلم ودولانه على نساءه حتى يقوم المجلس حسن الادب واحتمال الأذى وما كان عليه من حسن الخلق لانه كره جلوسهم فلم يأمرهم بالقيام بل تطلعت فاهو بالخروج فتطلعت أولا بالتهتأ للقيام ليقيموا فلما رأوه لم ينتهوا تطلعت بالخروج وفيه كراهية تطويل الجلوس عند العرس وعند من يعلم ان له شغلا **قوله** فلما قام قام من قام من القوم قال ابن بطال في هذا الحديث انه لا ينبغي لاحد ان يدخل بيت غيره إلا بأذنه وان المأذون له لا يطيل الجلوس بعد تمام ما أذن له فيه

من القوم نادى عاصم وابن عبد الله عليهما قال فبعد ثلاثة وان النبي صلى الله عليه وسلم لم جاء لم يدخل فاذا القوم جلوس
ثم انهم قاموا فاطلقوا قال فحدثت فاحبرت النبي صلى الله عليه وسلم انهم قد انطلقوا قال فجا حتى دخل فلما دخل
فالتقى بالحجاب بيني وبينه قال وانزل الله يا ايها الذين آمنوا لا تدرجوا في الدين شيئا الا ان يؤذن لكم الى طعام غير
ناظرين انا الى قوله ان ذلكم كان عند الله عظيما وحديثي عن الناقدا قال ناي يعقوب بن ابراهيم بن سعد قال نا
ابي عن صالح قال ابن شهاب ان انس بن مالك قال نا اعلم الناس بالحجاب لقد كان ابي بن كعب يسكنه عنه قال انس اصبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سائر بنين بنت جحش قال كان تزوجها بالمدينة فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار
فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس معه رجال بعد ما قام القوم حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشى فمشيت
معه حتى بلغ باب حجرة عائشة ثم طرقت انهم قد خرجوا فرجع ورجعت معه فاذا هم جلوس مكانهم فرجع فرجعت الثانية حتى
بلغ حجرة عائشة فرجع فرجعت فاذا هم قد قاموا فضر ببيتي وبينه السترو وانزل آية الحجاب وحديثنا قتيبة بن سعيد
قال ناجع فرعي بن سليمان عن ابن الجعد الى عثمان عن انس بن مالك قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل بأهله
قال فصبرت ابي ام سليم حياء فجلست في ثوب فقالت يا انس اذهب بهذا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل بعثت بهذا
اليك ابي وهي ثقبك السلام وتقول ان هذا لك منا قليل يا رسول الله قال فذهبت بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت ان ابي ثقبك السلام وتقول ان هذا لك منا قليل فقال ضحكته ثوبا قال اذهب فادع لي فلا تا ولا تا ولا تا ولا تا
وسمى رجالا قال فذعوت من سمى ومن لقيت قال قلت لانس

لثلاثي اذى اصحاب المنزل ويمنعهم من التصرف في حوائجهم وفيه ان من فعل ذلك حتى تصد ربه صاحب المنزل ان لصاحب المنزل ان يظهر
التشاغل به وان يقوم بخلافه حتى يتفطن له وان صاحب المنزل اذا خرج من منزله لم يكن للماثرون له في الدخول ان يقيم الا باذن جديد
والله اعلم قولهم فبعد ثلاثة انهم قد انطلقوا قال الناقدا قال الحارث بن ابي اسيد قال قال الحارث بن ابي اسيد قال الحارث بن ابي اسيد قال الحارث بن ابي اسيد قال الحارث بن ابي اسيد
اول ما قام وخرج من البيت كانوا ثلاثة وفي آخر ما رجع توجه واحد منهم في اثناء ذلك فصاروا اثنين وهذا اول من جزم بين التين بان احدا
المرأتين وهو حوزا لكرمان فان يكون الحديث وقع من اثنين منهم فقط والثالث كان ساكنا فمن ذكر الثلاثة تحت الاشارة من ذكر
الاثنين تحت سبب القعود ولم اقف على تسمية احد منهم قوله غير ناظرين انا ان مع ناظرين منتظرين وانا بكسر الهجزة وفتحها وتحت
ومستأنين هو من الناس والتأني بالحديث ومعنى لا يستحي من الحث لا يمتنع من اظهاره وبيانه والمتنع ما يمتنع به من العاري وذكرنا
لقولكم وتلوهم اي افضى للتممة والنسبة ولا ان تنكحوا ازواجه قيل نزلت لما قال بعضهم وقد تكلم مع زوجة من زوجاته صلى الله عليه وسلم
لا تزوجن بها بعد فلان الآية وقد حكى هذا القول عن بعض فضلاء الصحابة وحاشاهم من ذلك وانما الكذب في نقله وانما يليق هذا
بالمدققين كما في اكمال اكمال المعلم للأبي رحمه الله قوله انا اعلم الناس بالحجاب ان ابي سبب نزوله واطلاق مثل ذلك جاء في كلام
للانحباب قوله لقد كان ابي بن كعب يسكنه عنه ابيه اشارة للاختصاص به فمعه لاني ابي بن كعب اكبر من علماء وسنا وقد رآه
قصصنا ابي ام سليم حياء انهم قد استحل عياض ما وقع في هذا الحديث من ان الوليمة بنزيب بنت جحش كانت من الحيس الذي اهدته
ام سليم من المشهور من الروايات انه اولم عليها بالخبز واللحم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وانما فيه اشيع المسلمين خبزاً ولحمًا، وقد
في حديث البخاري ان انس قال فقال لي ادع رجلا اسما هو وادع من لقيت وانه ادخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على تلك الحيسة وسمي
بما شاء الله ثم جعل يدع عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها يعني تفرقوا قال عياض هذا وهو من راويه وتركيب قصته على اخرى تعقب
القرطبي بانه لا مانع من الجمع بين المرأتين والاولى ان يقال لا وهم في ذلك فلعن الذين دعوا الى الخبز واللحم فاكلوا حتى شبعوا وذهبوا
ولما بقي النمل الذين كانوا يتحدثون جاء انس بالحيسة فأمر بان يدعوا سائر آخرين ومن لقي فدخلوا فاكلوا ايضا حتى شبعوا واستمر اولئك النمل
يتحدثون وهو جمع كاياس به واولى منه ان يقال ان حضور الحيسة صادف حضور الخبز واللحم فاكلوا كلهم من ذلك وعجبت من انكار عياض وقوع
تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع ان انس يقول انه اولم عليها بشاة ويقول انه اشيع المسلمين خبزاً ولحمًا وما الذي يكون قد رآه الشاة
حتى يشبع المسلمين جميعا وهو يومئذ نحو الالف لو كانت البركة التي حصلت من جملة آياته صلى الله عليه وسلم فتكثير الطعام قوله في توراخ بناء مشاة
فوق مفتوحة ثوبا وساكنة انا مثل القدر سبق بيانه في باب الوضوء قوله ان هذا لك منا قليل الخ قال النواي فيه انه يستحب لاصدق

عد ذكره كانوا قال زهاء ثلاث مائة وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس هات التوراة قال قد خلوا حتى امتلأت الصفة والحجرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتخلى عشرة عشرة وليأكل كل إنسان مما يليه قال فاكلوا حتى شبعوا قال فخرجت طائفة ودخلت طائفة حتى اكلوا كلهم فقال لي يا انس ارفع قال فرفعت فما أدري حين وصعت كانت أكثر ارجين رفعت قال وجلس طوائف منهم يتخلى ثون في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس وزوجته مولىة وجهها الى الحائط فثقلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم على نسائه ثم رجع فلما راوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجع طئروا انهم قد ثقلوا عليه قال فابتدوا الياب فخرجوا كلهم وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه حتى ارخى الست ودخل انا جالس في الشجرة فلم يلبث الا يسيرا حتى خرج علي وكنت هذه الآية فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأهون على الناس يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه ولكن اذا دعيتم فادخلوا فاذا طعمتم فانثشروا ولا مستانسين لحديث ان ذلكم كان يؤذي النبي الى آخر الآية قال انس انا احث الناس عهدا بهذا الآيات وتجبين نساء النبي صلى الله عليه وسلم حل شي

عهد بن رافع قال ناعبد الرزاق قال ناعم عن ابي عثمان عن انس قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب اهدت له ام سليم حبسا في تور من حجارة فقال انس فقال للنبي صلى الله عليه وسلم اذهب فادع لي من لقيت من المسلمين قد عوت له من لقيت فمجلوا يدخلون عليه فياكون ويخرجون ووضي النبي صلى الله عليه وسلم يده على الطعام فدعاه وقال فيه ما شاء الله ان يقول ولم ادع احد اذ عوته الا دعوته فاكلوا حتى شبعوا وخرجوا وبقي طائفة منهم فاطوا عليه الحديث فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يستحيي منهم ان يقول لهم شيئا فخرج وتركهم في البيت فانزل الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه قال قتادة غير متعينين طعاما ولكن اذا دعيتم فادخلوا المتزوج ان يبعثوا اليه بطعام يساعده فليقبله وقد سبق هذا في الباب قبله وسبق هناك بيان الحيس وفيه الاعتذار الى المبعوث اليه وقول الانسان نحو قول ام سليم هذا لك من قليل وفيه استحباب بعث السلام الى صاحب وان كان افضل من الباعث لكن هذا يحسن اذا كان بعيدا من موضعه اوله عذر في عدم الحضور بنفسه للسلام قوله زهاء ثلاث مائة في بضم الزاي وفيه الهاء وبالمد ومعناه نحو ثلاث مائة وفيه انه يجوز في الدعوة ان يأذن المرسول في ناس معينين وفي معنيين كقوله من لقيت من اردت وفي هذا الحديث ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بتكثير الطعام كما اوضحه في الكتاب قوله هات التوراة بكسر التاء من هات كسرت اللام كما تكثر الطاء من اعطاء قوله الصفة والحجرة في الصفة السقيفة والحجرة الدار قوله ليتخلى عشرة عشرة في فيه من آداب الأكل ان اكثر ما يدور على القصبة عشرة والاكل مما يليه اذا كان الطعام نوعا واحدا قاله الأقبى في قوله وزوجته مولىة وجهها الى الحائط قال النووي هكذا هو في جميع النسخ وزوجته بالتاء وهي لغة قليلة تكررت في الحديث والشعر المشهور حذوها قوله انهم قد ثقلوا عليه في ثقلوا بضم القاف المحفظة قوله فابتدوا في الباب في اى خرجوا مشرعين قال الحافظ ومحصل القصة ان الذين حضروا والوليمة جلسوا يتحد ثون واستحيى النبي صلى الله عليه وسلم ان يأمرهم بالخروج فتهيأ للقيام ليفطنوا المرادة فيقوموا بقيامه فلما اهلوا الحديث عن ذلك قام وخرج فخرجوا بخروجه الا الثلاثة الذين لم يفتطوا لذلك لشدة شغلهم بالهم بما كانوا فيه من الحديث وفي غصون ذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد ان يقوموا من غير مواجعتهم بالامر بالخروج لشدة حياة فيطيل الغيبة عنهم بالتشاغل بالسلام على نسائه وهو في شغل بالهم كان احدهم في اثناء ذلك افاق من غفلته فخرج وفي الاثنان فلما طال ذلك ووصل النبي صلى الله عليه وسلم الى منزله قرأها فخرج فراه لما رجع فحينئذ قطعنا فخرجنا فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وانزلت الآية فأرخى الست بينه وبين انس خادمه ولم يكن له عهد بذلك قوله رجعين نساء النبي صلى الله عليه وسلم في مشروعية الحجاب لأمرها المؤمنين قال عياض فرض الحجاب مما اختصص به فهو فرض عليهم بلا خلاف في الوجه والكفين فلا يجوز لهم كشف ذلك في شهادة ولا غيرها ولا اظهرها نحو صحن وان كن مستترات الا ما دعت اليه ضرورة من يراز ثم استدلل بما في الوطأ ان حفصة رد لما توفي عمر سترها النساء عن ان يرى شخصها وان زينب بنت جحش جعلت لها القبة فوق نعشها ليستر شخصها انتهى وليس فيما ذكره دليل على ما ادعاه من فرض ذلك عليهم وقد كنت بعد النبي صلى الله عليه وسلم تحجج ويظن وكان الصحابة ومن بعدهم يمحرون متهم الحديث وهن مستترات الايدان لا الاشخاص وقد تقدم في الحج قول ابن جريم ليعطاء لما ذكره طوائف عائشة رة اقبل الحجاب او بعدة قال قد ادركت ذلك بعد الحجاب كذا في فتح الباري

باب الأمر بالاجابة للدعوة

أقوال العلماء في أن اجابة دعوة الولي واجب أو سنة

حتى بلغ لقلوبكم وقلوبهم **حصل** شايحي بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الوليعة

باب الأمر بأجابة الداعي إلى دعوة قوله إذا دعى أحدكم إلى الوليعة إلا تقدم معطى الوليعة وانما معطى في قصة عبد الرحمن بن عوف تحت قوله صلى الله عليه وسلم أولو ولويعة وفي الفقه قال الشافعي واصحابه تقع الوليعة على كل دعوة تتخذ لشئ من سكاك او ختان وغيرهما لكن الاشهر استعملها عند الاطلاق في الكناح وتفيد في غيره فيقال وليعة الختان ونحو ذلك وقال لا زهرى الوليعة مأخوذة من الولد وهو الجمع وزنا ومعنى لان الزوجين يجتمعان وقال ابن العربي اصلها من تميم الشئ واجتماعه وجزءه لما وردى ثم القرطبي بانها لا تطلق في غير طعام العرب التي بقرنية واما الدعوة فهي اعتراف من الوليعة وهو يفهم الدال على الجمهور وضمها فظرب في مثلثه فطوؤه في ذلك على ما قال النووي قال ودعوة النسب بكسر الدال وعكس ذلك بضم الريب ففتح ابدال دعوة النسب وكسر ابدال دعوة الطعام فتحه وانسبه لبقية تميم الريب نسبة صاحبنا الصمغاح والحكم لبقية عدى الريب فالله اعلم - وقد نقل ابن عبد البر ثمر عياض ثم النووي الاتفاق على القول بوجوب الاجابة للوليعة العرب وفيه نظر فظهر المشهور من اقوال العلماء الوجوب صرح جمهور الشافعية والحنابلة بانها فرض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة انها مستحبة وذكر النجاشي من المالكية انه المذهب وكلام صاحب الهداية يقتضي الوجوب مع تصريحه بانها سنة فكانه اراد انها وجبت بالسنة وليست فرضا كما عرفت من قاعدتهم وعن بعض الشافعية والحنابلة هي فرض كفاية وكل ابن دقيق العيد في شرح الامام ان محل ذلك اذا جمعت الدعوة اما لو خص كل واحد بالدعوة فان الاجابة تتعين، قال المحافظ وشرط وجوبها ان يكون الداعي مكلفا حرا راشيدا وان لا ينحصر الاعنياء دون الفقراء كما سياتي وان لا يظن قصد التودد للشخص بعينه لرغبة فيه او رغبة منه وان يكون الداعي مسلما على الاصح وان لا يشق ضمن سبق تعينت الاجابة له دون الثاني وان جاء معا قدم الاقرب رجلا على الاقرب جازا على الاصح فان استويا اقرع واكثر يكون هناك ما ينادى بحضوره من منكر وغيره وان لا يكون له عذر وضبطه الماوردي بما يخص به في شرك الجماعة، ام - وقال العلامة ابن عابد بن وفي الهندية عن التمر تاشي اختلفت في اجابة الدعوى قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقال العامة هي سنة ولا فضل ان يجيب اذا كانت وليعة والا فمختار والاجابة افضل لان فيها ادخال الشئ في قلب المؤمن واذا اجاب فعل ما عليه اكل او لا ولا فضل ان يأكل لو غير صائم وفي البنية اجابة الدعوة سنة وليعة او غيرها واما دعوة يقصد بها التطاول وانشاء الحما وما أشبهه فلا ينبغي اجابتهما الا سيما اهل العلم فقد قيل ما وضع احد يده في قصبة غيره الا ذل له، ام لمخصا - وفي الاختيار وليعة العرب سنة قديمة ان لو يجيبها اثر لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجيب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فان كان صائما اجاب ودعا وان لم يكن صائما اكل ودعا وان لم يأكل ولم يجيب اثم وجفا لانه استهن او بالمضيق وقال عليه الصلوة والسلام لو دعيت الى كراع لا جيت، ام ومقتضاها انها سنة مؤكدة بخلاف غيرها وصريح شرح الهداية بانها قريبة من الواجب وفي التتارخانية عن النبي صلى الله عليه وسلم لو دعى الى دعوة فالواجب الاجابة ان لم يكن هناك معصية ولا بدعة والامتناع اسلم في زماننا الا اذا علم يقينا ان لا بدعة ولا معصية، ام - ولا يظهر حمله على غير الوليعة انما في الاختيار دعى الى وليعة وثمة لعبا وغناة تعدوا اكل والمنكر في المنزل فلو على المائة لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معرضا لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين قال ابن عابد بن م اى يجيب عليه قال في الاختيار لا ان استماع الله وحرام والاجابة سنة والامتناع عن المحرام اولى، ام - وكذا اذا كان على المائة قوم يغتابون لا يقعد فالغيبة اشد من الله واللغو للعب، ام - قال في الاختيار فان قدر على المنع فعل وان لا يقدر صبر ان لم يكن ممن يقتدى به فان كان مقتدى ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد لان فيه شين الدين وان علم او لا باللعب لا يحضر صلا سواء كان ممن يقتدى به او لا لان حق الدعوة انما يلزمه بعد الحضور لا قبله، ام - قال ابن عابد بن م قوله صبر اى يحجى الا يحكم يقبله قال عليه الصلوة والسلام من رأى منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليذكره فان لم يستطع فليقلبه وذلك اضعت الايمان، ام اى اضعت احواله في ذاتها اى انما يكون فلك اذا اشتد ضعف الايمان فلا يجزى الناهى اعراضا على ازالة المنكر، ام - وهذا لان اجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقرن به من اليقظة من غير كسالة الجنان واجبة الاقامة وان حضرها نياحة (هلاية) وقاسا على الواجب لانها قريبة منه لو روى الوعيد بتركها، انما - قال البخاري في صحيحه ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين اى لم يجعل الوليعة وقتا معينتا يختص به الا يجاب او لا يستجاب ب اخذ ذلك من اطلاق الاحاديث وقد افسح بمراده في تاريخه فأنه اورد في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي اخرجيه ابو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقف عن رجل من ثقيف كان يثنى عليه ان لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا ادرى ما اسمه يقول قتادة

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوليمة أول يوم حتى والثاني معرفت والثالث رياء وسمعة قال البخاري لا يصح اسناده ولا يصح صحبه
يعني لزهير قال الحافظ وقد جدنا الحديث زهير بن عثمان شواهد، ثم قال بعد ذكر تلك الشواهد وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يحتج
عن مقال فنجعلها يدل على أن الحديث أصلاً، ثم قال بعد البحث واذ حملنا الأمر في كراهة الثالث على ما إذا كان هناك رياء وسمعة ومباهاة
كان الرابع وبإدراكك فليكن حل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الأمن من خوفك وإنما أطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب،
والله أعلم **قول** فليأتها الخ أي فليأت مكانها والتقدير إذا دعي إلى مكان وليمة فليأتها ولا يصير عادة الضيف مؤثماً **قول** لم ينزل على العرب
أي على وليمة العرس كما يأتي في الرواية التي بعدها والعرس باسكان الرء وضمهما لغتان مشهورتان وهي مؤنثة وفيها لغة بالند كسير قال النووي
قوله إلى وليمة عرس الخ قال النووي قد يحتج به من يخص وجوب الإجابة بولية العرس ويتعلق الآخرون بالروايات المطلقة ولقوله صلى الله عليه وسلم
في الرواية التي بعد هذا إذا دعي أحدكم إماماً فليجب عرساً كان أو نحوه ويحلفون هذا على الغالب أو نحوه من التأويل، أم - قلت ويمكن حل الروايات المقيدة
على زيادة تأكد الإجابة فيها والله أعلم **قول** إثموا الدعوة الخ والذي يظهر أن الأمر في الدعوة للعهد من الوليمة المذكورة أولاً وقد تقدم أن الوليمة
إذا أطلقت حلت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فإنها تنقيد ويحتمل أن تكون الأمر للعموم وهو الذي فهمه داود والحديث فكان يأتي الدعوة
للعرس أخيراً كما سيأتي **قوله** إلى عرس أو نحوه الخ هذا يؤيد أن الأمر بالإجابة لا يختص بطعام العرس وقد أخذ بظاهر الحديث لبعض الشافعية
فقال يوجب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً عرساً كان أو غيره بشرطه ونقله ابن عبد البر عن عبد الله بن الحسن العبدي فاضي البصرى وزعم
ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ويعكر عليه ما نقلناه عن عثمان بن أبي العاص هو من مشاهير الصحابة أنه قال في وليمة الختان لم يكن
يُدعى لها لكن يمكن الانفصال عندئذ أن ذلك لا يمنع القول بالوجوب لو دعوا وعند عبد الرزاق بأسناد صحيح عن ابن عمر أنه دعا لطعام فقال رجل
من القوم اعفني فقال ابن عمر أنه لا عافية لك من هذا فقر وأخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس أن ابن صفوان دعا فقال
إني مشغول وإن لم تعفني جئتكم وجرم يعدم الوجوب في غير وليمة الكاح المالكية والحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية وبالغ السرخسي
منهم فنقل فيه الإجماع ولفظ الشافعي اتیان دعوة الوليمة حتى والولية التي تعرفت وليمة العرس وكل دعوة دعى إليها رجل وليمة فلا أرض
لاحد في تركها ولو تركها لم يثبت لي أنه عاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرس، كذا في الفقه، **قوله** إذا دعيتوا إلى كراخ الخ يضم الكاف
وتخفيف الراء وآخره عين مهملة هو مستدق الساق من الرجل ومن حاد الرسغ من اليد وهو من البقر الغنم بمنزلة الوظيف من الفرس البعير
قال النووي والمراد به عند جماهير العلماء كراخ الشاة وغلطوا من حمله على كراخ الغنم وهو موضع بين مكة والمدينة على مراحل من المدينة
، أم - قال الحافظ وأغرب الغزالي في الأحياء فذكر الحديث بلفظ ولودعيت إلى كراخ الغنم ولا أصل لهذه الزيادة وقد أخرج الترمذي من حديث
أش وصححه مرفوعاً لواهدى إلى كراخ لقبلت ولودعيت لمشله لأجبت والمقصود بالمبالغة في الإجابة مع حقارة الشيء وفيه دليل على حقارة

ابن ابي عمر قال قال ناسفیان قال سمعت زياد بن سعد قال سمعت ثابتاً الا عرج يحدث عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال شر الطعام طعام الوليمة يمتنعها من ياتيتها ويدعى اليها من ياباها ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وحل ثلثاً ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقم اللفظ لعمر قال ناسفیان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت جاءت امرأة رفاعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعه فطلقني فبنت طلاق فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما مع مثل هذه الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تريد ان ترحلي الى رفاعه لا حتى تنزل وقسمت لك ديناً وعييتك

قوله سمعت ثابتاً الا عرج الحديث الا عرج القريشي العدوي مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وقيل مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وقيل اسمه ثابت بن الاحنف بن عياض والله اعلم كذا في الشرح قوله من لم يجب الدعوة الى شر الطعام طعام الوليمة يدعى بها الاغنياء ويترك الفقراء ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الطيبي الام في الوليمة للعهد الخ رجاء اذا كان من عادة الجاهلية ان يدعوا الاغنياء ويتركوا الفقراء وقوله يدعى الى آخره استباح وبان لكوتها شر الطعام وقوله ومن ترك الى آخره حال والعامل يدعى اي يدعى الاغنياء وبحال ان الاجابة واجبة فيكون دعاءه سبباً لا كمال له عوضاً لشر الطعام ويشهد له ما ذكره ابن بطال ان ابن حبيب روى عن ابي هريرة انه كان يقول انتم العاصون والله يدعو من لا ياتي وتدعون من ياتي يعني بالاول الاغنياء وبالثاني الفقراء ام قلت كون قوله صلى الله عليه وسلم ومن ترك الى آخره حالاً انما يستقيم اذا كان الرضا بالزور واما اذا كان بالفاء كما تقدم في رواية مالك فمن لم يات الدعوة الى فقد مضى صحتها ظاهر والله اعلم قوله لم يترك هذا دليل وجوب الاجابة لان العصيان لا يطلق الا على ترك الواجب قاله الحافظ في باب الاحتل المطلقة ثلاثاً المطلقة حتى تكفر زوجها غيره ويطاها ثم يفرقها وتنقص عداها قوله جاءت امرأة رفاعه الخ سماها مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه قيمة بنت وهب هي بمشة واختلفت هل هي بفتحها او بالتصغير والثاني ارجح قوله كنت عند رفاعه الخ هو رفاعه القرظي ابن سمواك بفتح الميم وسكون الواو بعد هاء هناء ثم لام قوله فبنت طلاق الخ قال الحافظ هذا ظاهر في انه قال لها انت طالق البتة ويحتمل ان يكون المراد انه طلقها طلاقاً حصل به قطع عصمتها منه وهو اعم من ان يكون طلقاً ثلاثاً مجموعة ومفرقة ويؤيد الثاني ما في البخاري من كتاب الادب انها قالت طلقني آخر ثلاث تطليقات قوله فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير الخ هو بفتح الزاي وكسر الباء بلا خلالات وهو الزبير بن باطاء ويقال باطياء وكان عبد الرحمن صحابياً والزبير قتل يهودياً في غزوة بني قريظة وهذا الذي ذكرنا من ان عبد الرحمن بن الزبير بن باطاء القرظي هو الذي تزوج امرأة رفاعه القرظي هو الذي ذكره ابو عمر بن عبد البر والمحققون كذا في الشرح قوله مثل هذه الثوب الخ بفتح الهاء وسكون الميم المصهلة بعد هاء موحدة مفتوحة هو طوط الثوب الذي لم ينجس بخوف من هذب العين وهو شعر الجفن وأرادت ان تذكره يشهد الهذبة في الاسترخاء وعدم الانقشار وقال الداودي يحتمل تشبيهها بالهدبة انكساره وانه لا يخرق وان شدته لا تشتت ويحتمل انها كانت بذلك عن فخافته او وصفته بذلك بالنسبة للاول قال ولهذا يستحب سخلج البكر لا هماً تلقى الرجال سواء بخلافات الشيب قوله فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال الحافظ وتبسمه صلى الله عليه وسلم كان تعجباً منها انما تصحح بما تستحي النساء من التصريح به عائلاً واما الضعف عقل النساء لكون الحامل لها علق لك شدة بغضها في الزوج الثاني وعقبها في الرجوع الى الزوج الاول ويستغفاد منه حجاز وقوع ذلك قوله لا الخ اي لا ترجعين اليه وفي بعض الروايات لا تخلين لزوجك الاول واخرج البخاري في اللباس من طريق ابوب عن عكرمة ان رفاعه طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي قالت عائشة وعليها خمار خضر فشكت اليها وأرقها خضرة يجلد هاتفاً جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء ينصرن بعضهم بعضاً قالت عائشة ما رأيت مثل ما يلقي المؤمنات لجلدها اشد خضرة من ثوبها قال وسمعنا قد أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعضها فبعضها قالت عائشة ما رأيت مثل ما يلقي المؤمنات لجلدها اشد خضرة من ثوبها واخذت هدية من ثوبها فقالت كذبت والله يا رسول الله اني لا نفضها نفصاً الا ويهلكها ما شئت تريد رفاعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان ذلك لم تحلي له او لم تصلي له حتى يذوق من عسيلتك قال وأبصر معه ابنتين له فقال بنوك هؤلاء قال نعم قال هذا الذي ترعين ما ترعين فواته كره أشبه به من الغراب بالغراب قال الحافظ في شرح قوله صلى الله عليه وسلم لم تحلي له الخ وعرفت بهذا الجواب وجه الجمع بين قوله ما معه الا مثل الهدية وبين قوله صلى الله عليه وسلم حتى تذوق عسيلته وحاصله انه رد عليها دعواها اما أولاً فبطل طريق صدق زوجها فيما زعم انه ينقصها نفصاً الا دليلاً واما ثانياً فلا استدلال على صدقه بولديه الذين كانا معه ام - وقال قبل ذلك في كتاب الطلاق سياق الخبر يعط بائناً شكت منه عدم الانتشار ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم حتى تذوق عسيلته على الامكان وهو جائز الوقوع فكانه قال اصبري حتى يتأتى منه ذلك وان تفارقا فلا بد لهما من اعادة الرجوع الى رفاعه من زوج آخر يحصل لهما منه ذلك قوله حتى تذوق عسيلته الخ بفتح العين

باب التحلل المطلقة ثلاثاً المطلقة حتى تكفر زوجها غيره ويطاها ثم يفرقها وتنقص عداها

وفهم السين المملكتين تصغير عسلة وفي العسل لغتان التأنيث والتذكير فأنث العسيلة لذلك لأن المؤنث يرد إليها الملهاء إذا صغر كقولك ثمينة بيد
وقيل إنما أنثه لأنه أراد النطفة وضيقه النوى لأن الأنزال لا يشترط وإنما هي كناية عن الجماع شبه لذة الصل وحلاوته وقال الجوهري صغرت
العسلة بالهلهل لأن الغالب على العسل التأنيث قال ويقال إنما أنث لا لأن أريد به العسلة وهي القطعة منه كما يقال للقطعة من الذهب ذهبة والمسراد
بالعسيلة هنا الجماع لأن الأنزال وقد جاء ذلك من نوعاً من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعسيلة الجماع رواه الدارقطني وفي أسناده أبو عبد
القيس يرويه عن ابن أبي مليكة عن عائشة وقالت ابن التين يريد الوطئ وحلاوة مسلك الفرج في الفرج ليس الماء، كذا في عدة القاري من كتاب الشها
وفيه من كتاب الطلاق أن حديث عائشة في تفسير العسيلة أخرجه أحمد والدارقطني من طريق أبي عبد الملك المكي والمكي مجهول، أم - قال جهم العلماء
ذوق العسيلة كناية عن المجامعة وهو تعذيب حشفة الرجل في فرج المرأة وإذا أحسن البصر حصول الأنزال وهذا الشرط انفرد به عن الجماعة قاله
ابن المنذر وأخرون وقال ابن بطال ثمة الحسن في هذا وخالفه سائر الفقهاء وقالوا يكفي من ذلك ما يوجب الحمل ويحصن الشخص ويوجب حكمال
الصلح ويقسد الحرج والصنوع قال أبو عبد العسيلة لذة الجماع والعرب تسمى كل شيء تستلذه عسلًا وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في
الرخصة، قال ابن المنذر راجع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل للأول والأسعيد بن المسيب، قال وهذا القول لا تعلم أحدًا وافقه عليه الأوطان من
الخوارج ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن قلت سياق كلامه يشعر بذلك وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك عنه عند النسائي وقد
نبه عليه النسائي رحمه الله في الفقه وحكى ابن الجوزي عن داود أنه وافق سعيد بن المسيب في ذلك قال الحيني رحمه الله وذكر في كتاب القنية لأبي الرجاء فحتمًا من حديث
أن سعيد بن المسيب رجح عن مكعبه هذا فلو قضى به قاض لا يفتن قضاؤه وإن افتى به أحد هزم، أم - قال ابن حزم رحمه الله الحنفية بالشرط الذي في هذا
الحديث عن عائشة وهو ظاهر القرآن ولم يأخذوا بحديثها في اشتراط خمس رضعات لأنه زائد على ما في القرآن فيزعمهم الأخذ به وترك
حديث الباب واجابوا بأن الكناج عندهم حقيقة والوطئ بالحديث موافق لظاهر القرآن، كذا في الفقه - قال الحيني رحمه الله وفيه نظر لأن لفظ الكناج
في الآية) أسند المرأة فلما أريد به الوطئ كان المعنى حتى تطأ زوجا غيره وهذا فاسد لأن المرأة موطوءة لا واطئة والرجل واطئ بل معناه أيضًا العقد
وجوب الوطئ بطل العسيلة فانما يشهر ويجوز به الزيادة على النص، أم - وأفاد الحفاظ أن الشرط إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن اضافته نسخًا أو
لا زيادة أي فليس المقام من باب الزيادة على ما في القرآن بخبر الواحد والله أعلم - قال المقرئ ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق
يا قل ما ينطق عليه الاسم خلافاً لمن قال لا بد من حصول جميعه وفي قول حتى تدفق عسيلة، إلى آخره أشعاراً بامكان ذلك، واستدل به على جواز رجوعها
لزوجها الأول إذا حصل الجماع من الثاني لكن شرط المالكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك مخافة من الزوج الثاني ولا إرادة تحليلها
للاول وقال الأكثر أن شرط ذلك في العقد فسد ولا خلاف، والتفقوا على أنه إذا كان في كلام فاسد لم يحلل وشدة الحكم فقال يكفي، وفي عدة القاري قال ابن بطال
اختلفوا في عقد كناج المحلل فقال مالك لا يحلها إلا بالكناج رغبة فإن قصد التحليل لم يحلها ومروا علم الزوجان بذلك أو لم يعلم ويفسخ قبل الدخول بعد
وهو قول الليث وسفيان بن سعيد الأوزاعي أحمد قال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي الكناج جائز وله أن يقيم على كناجه أو لا وهو قول عطاء والحكم وقال
القاسم وسالم وعروة والشعبي لأب أن يتزوجها ليحلها إذا لم يعلم بذلك الزوجان وهو ما جوبى بذلك وهو قول ربيعة ويحيى بن سعيد وذهب الشافعي إلى بطلان
إلى أن الكناج الذي يفسد هو الذي يعقد عليه في نفس عقد الكناج أنه إنما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها ومن لم يشترط ذلك فهو عقد صحيح وروى بشر بن
الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة مثله وروى أيضًا عن محمد بن علقمة عن أبي حنيفة أنه إذا نوى الثاني تحليلها للأول لم يحل له ذلك وهو قول أبي يوسف
ومحمد وروى الحسن بن زياد عن زفر عن أبي حنيفة أنه أن شرط عليه في نفس العقد أنه إنما يتزوجها ليحلها للأول فإنه كناج صحيح ويحصن به ويسجل
الشرط وله أن يمسخها فإن طلقها حلت للأول، فهذه ثلاث روايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال في الد المختار وكره التزويج للثاني تحريمًا
لحديث لعن المحلل والمحلل له كما أخرجه الترمذي وغيره) بشرط التحليل كتزويجك على أن أحللك وإن حلت للأول لصحة الكناج وبطلان الشرط،
أم - أن الكناج لا يبطل بالشرط الفاسد بل يبطل بالشرط ويصح بخلاف البيع، قال العلامة ابن عابد بن قولة وكره التزويج للثاني إن كذا في البحر، لكن
في القهستاني وكره للأول والثاني وعزاه محشر مسكين إلى المحوى عن الظهيرية ويبيّن أن نكاح المرأة بل هي أولى من الأول في الكراهة لأن العقد بشرط
التحليل إنما جرى بينها وبين الثاني والأول سلك في ذلك ومنسبب المباشرة أوفى من المنسبب لفظ الحديث يشمل الكل فإن المحلل له يصدق على
المرأة أيضًا، أم - ثم قال في الد المختار ما أنا أضمر ذلك لا يكره وكان الرجل ماجورًا لقصد الأصلح، أم - أي إذا كان قصد ذلك لا يجوز وقضاء
الشهوة ونحوها وأورد السرموي أن الثابت عادة كالنكاح نكاحًا أي يصير بشرط التحليل كأنه منصوص عليه في العقد فكيره واجاب في الفقه بأنه لا يلزم
من قصد الزوج ذلك أن يكون معترفًا به بين الناس إنما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتهرًا به، أم - كذا في رد المحتار، قلت والفرق بين شرط

أقول العلماء في عقد كناج المحلل هل يصح أم لا وهل يبطل بالشرط
الأول ويشترط له الكناج القناج دون رغبة

التحليل في العقد بين إضماره عند العقد يشبه الفرق بين التعريض بخرطبة المعتدة أو لا كتمان في النفس بين المواعدة سراً أو عزم عقد النكاح قبل بلوغ الأجل فإن الأول مباح والثاني حرام كما نص عليه في القرآن الكريم والله أعلم قال في الفقه وهذا قول آخر وهو أنه ما جاز أن شرط لعقد الإصلاص وتأويل اللعن عند هؤلاء إذا شرط الإجماع ذلك، أم قلت واللعن على هذا المحلل الظاهر لأنه لا يخلو الإجماع على عيب التيس وهو حرام ويقر به أنه عليه الصلوة والسلام ما التيس المستعار في حديث ابن ماجه) وأورد على التأويل الأول أنه مباح اشتراط التحليل مكره تحريماً وقاعلاً على الحرمان لا يستوجب اللعن ففاعل المكره أولى، أم قال الملامتين عابد بن حنيفة حقيقة اللعن المشهورة هي الطرد عن الرحمة وهي لا تكون إلا الكافر ولذا لم تحرم على معين لم يعلم موته على الكفر بل ليل وإن كان فاسقاً متهوراً كيزيد بن علي المعتمد بخلاف نحو الميسر ابن هبة بن حنبل فيجوز وبخلاف غير المعيار كالظالمين الكاذبين فيجوز أيضاً لأن المراد جنس الظالمين وفيهم من يموت كافراً فيكون اللعن لبيان أن هذا الوصف وصف الكافرين للتنفير عنه التحذير من لا قصد اللعن على كل فرد من هذه الجنس لأن لعن الواحد المعين كهذا الظاهر لا يجوز فكيف كل فرد من أفراد الظالمين وإذا كان المراد الجنس لما قلنا من التنفير والتحذير لا يلزم أن تكون تلك المعصية حراماً من الكليات فخلوا من ناط اللعن بالكبائر فإنه ورد اللعن في غيرها كلعن المصورين ومن أم قوموا وهله كارهون ومن سلبت أذى تغوط على الطريق والمرأة السليمة أي التي لا تحض يد بها والمرءة التي لا تتكلم والمرأة إذا خرجت من دارها بغير إذن زوجها ونكح المهر من زنا زلات القبور ومن جلس على سطح الحلقة وغير ذلك ومن داهنا هذا ما ظهر لي لكن يشك على منع لعن المعين مشروعية اللعان وفيه لعن معين نعم يجب بانه معلوق على تقدير كونه كاذباً لكنه لا يوجب لعن معين تأمل ثم رأيت في لعان القهستاني قال اللعن في الأصل الطرد وشرعاً في حق الكفار لا يباد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الأسقاط عن درجة الإبرار، أم وفي لعان الجحمان قلت هل يشترع لعن الكاذب المعين قلت قال في غاية البيان من باب اللعن وعن ابن مسعود أنه قال من شاء ياهلته والمياهلة للملاعة وكانوا يقولون إذا اختلفوا في شيء يهله الله على الكاذب منا قالوا هو مشروعة في زماننا أيضاً، أم وعن هذا قيل إن المراد باللعن في مثل ذلك الطرد عن منازل الإبرار لا عن رحمة العزيز الغفار وقيل إن الأشبهان حقيقة اللعن هنا ليست بمقصودة بل المقصود إظهار رخصاسة المحلل بالمباشرة والحلل له بالعول إليها بعد مضاجعة غيره وعزاه القهستاني في الكشف ثم قال فيه كلام فتأمل، أم ولعل وجهه أنه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكرهاً تحريماً، أنتم كلام ابن عابد بن حنيفة وفي فقه القديري قال الزبيدي في التحريم المصنف (أي صاحب الهداية) استدلال بهذا الحديث (أي حديث اللعن) على كراهة النكاح المشروط به التحليل وظاهره التحريم كما هو من أحمد لكن يقال لما سمي محلاً دل على صحة النكاح لأن المحلل هو المثلث المحل فلو كان فاعلاً لما سمي محلاً، أنتم وظاهره أنه اعتراض ثوريه أما الاعتراض فمستثو عن معرفة اصطلاح اصحابنا وذلك أنهم لا يطلقون اسم المحل إلا على منع ثبت بقطعة فإذا ثبت بظني ستموه مكرهاً وهو وجه ذلك سبب للعقاب أما الجواب فكلامه في يقتضيه تلازم الحرمة والفساد ليس كذلك وقد يحكم بالصحة مع لزوم الأثر في العبادات فضلاً عن غيرها خصوصاً ما لم يعط كلامه من تسمية المنع الثابت بظنه حراماً، أم قلت وأما الاستدلال بتسمية محلاً وحمل حادث اللعن على المحلل المشار كما زعمه الخفعية فقد ناقش في الحفاظ ابن تيمية بوجه في مصنف فخرج أفرد لهذه المسئلة فقال أما تسمية وجده محلاً فلا تصد التحليل ونواه ولم يقصد حقيقة النكاح مع إن الحل لا يحصل بهذه النية ولأنه حلل الحرمان يجعله يستحل المحلل ومن أياح المحرمات وحلها بقوله أو فعله يقال له محلل الحرمان ذلك لا بد التحليل والتحريم في الحقيقة هو الله وإنما يضاف على وجه المحلل من فعل سبباً يجعل الشارع الشيء محرماً وحلاً لا ومحرمًا ولكن لما كان التحريم جعل الشيء محرماً محظوراً والتحليل جعله محلاً أي مطلقاً كان كل من أطلق الشيء وأباحه بحيث يطاع فذلك يسمى محلاً ومنه قوله سبحانه: **أَمَّا الشَّيْءُ بَرَاءَةً فِي الْكُفْرِ يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَيُحَرِّثُونَ عَمَّا تَوَجَّهتُم مِّنْهُ عَمَّا يُبَايِعُوا عِدَّةً مَّا حَزَمُوا اللَّهُ فَيَحِلُّوا مَا حَزَمَ اللَّهُ** لما أطلقوه لمن أطاعهم تارة وحظره عليه أخرى كانوا عبادين محرمين وكذلك قوله سبحانه: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا مَا حَلَ اللَّهُ** لك لما منع نفسه من الإتيان أو العمل بالبهائم بالله أو الحرمان صادرة لك تحريماً وكذلك قوله سبحانه: **قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا** رزقكم فجعلتم منه محرماً أو حلالاً، وقوله سبحانه: **وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا عِظَامٌ خَالِصَةٌ لَا تَكُونُ فِيهَا لَحْمٌ وَلَا ذَنْبٌ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَبٌ أَلَمْ يَكُونُوا يَدَّبُّونَ** في قوله تعالى **وَأَحْبَبُهُمْ إِلَهُكُمْ وَهُمْ أَن يُبَايِعُوا** أني خلقت عبادة حنيفة فاجتالهم الشياطين وحرمت عليهم ما أحللت لهم قوله صلى الله عليه وسلم لعدى بن حاتم في قوله تعالى **وَأَحْبَبُهُمْ إِلَهُكُمْ وَهُمْ أَن يُبَايِعُوا** من قولي الله، قال أنا هم ما عبدتم كنتم أحلوا لهم المحرمات وحرموا عليهم المحلل في قوله صلى الله عليه وسلم لا تركبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى التحيل وقول ابن مسعود **يُثْلَوْنَ حَتَّى يَلَاكُمُ يَتَرَكُونَ حَرَامَهُ وَيَحِلُّونَ حَلَالَهُ** وهذا باب واسع فلما كان هذا الرجل قصداً يحلها للأول وقد يجعلها في ظن من أطاعه حلالاً وهي حرام متى حلل لذلك بين ذلك أن لعنته صلى الله عليه وسلم للمحلل دليل على أن الحل إذا ثبت لم يطلق على صاحبه محلل ولا أن يكون كل تأويل للطلقة ثلاثاً محلاً وإن كان كما نحتاج رغبة فيدخل في اللعنة وهذا باطل قطعاً فلو أن المحلل لم يقصد التحليل وجعلها حلالاً وليست بحلال لأن حلل ما حرم الله به لم يسهو بولييسه وقصد التحليل فليس له أن يترجمها فاصلاً للتحليل ثم قال والكلام هنا في مقامين أحدهما أن اسم المحلل يعلم القاصد الشارع في العقد قبله فيجوز أن لفظ المحلل يقع على هذا كله والثاني أنه يجب إجراء الحديث على عمومته وأن عمومته مراد أما المقام الأول فالدليل عليه من وجوه أحدها أن السلف كانوا يسمون

القاصد التحليل محللاً وان لم يشطه والاصل في الاطلاق الحقيقة فان لم يكن المحلل عاماً لكل من قصد التحليل كان اطلاقاً على غير الشارط بطريق الاشتراك والمجاز
وهذا لا يجوز المصدر اليه لا موجب لا موجب مثل ما ساقى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سئل عن المحلل والمحلل له قال لا يزالان زائنين ان مكثا عشرين سنة اذ اعلم
الله سبحانه انها اراد ان يحللاها ومعلوم انه انما سئل عن يقصد التحليل وان لم يشطه فانه اجاب عن ذلك وقد سمى محللاً وفي لفظه عندنا فاعلم الله انها محللان
لان الزائنين فاطلق على القاصد المحلل وفي رواية عنه انه سئل عن رجل تزوج امرأة ليحلها الزوج فقال لعن الله المحلل والمحلل له هما زائنان فسئل عن
قصد التحليل فاجاب بجنة المحلل والمحلل له فعمله دخول القاصد في اسم المحلل والا لو كان كذلك جاب وهذا موجود في كلام غير واحد ومن تأمل لفظ السلف علم
بالاصطلاح انهم كانوا يسمون القاصد التحليل محللاً ويدخل عندهم في الاسم اذ كان هو الذي يسمونه محللاً لعدم الشارط في العقد عندهم اولئك الثاني انه قد قال
اهل اللغة منهم الجوهري المحلل في النكاح الذي تزوج المطلقة ثلاثاً حتى تحل للمزيج الاول فحفظوا كل من تزوجها تحلل للاول محللاً في اللغة الثالث استعمال النكاح العامة
الاربع فانهم يسمون كل من تزوج المرأة ليحلها محللاً وان لم يشط التحليل في العقد قال كذلك هو في عقد الفقهاء فان منهم من يقول نكاح المحلل باطل ومنهم من يقول نكاح
المحلل باطل فاشط التحليل في العقد ومنهم من يقول هو صحيح وهذا التقاطع منه على ان المحلل ينقسم الى قاصد شارط وليس صحيح بعضهم نكاح القاصد باناً من ان يسميه محللاً
كما ان من صح نكاح الشارط فانه يسميه ايضاً محللاً اذ الفقهاء اختلفوا في حكم النكاح لا في اسمه ثبت بالتعلق استعمال النكاح العام ان هذا يسمي محللاً قال اما المقارن
فنقول للدليل على ان الحديث يعني بكل محلل ظاهر التحليل واضم وان لا يجوز قصره على شرط التحليل وحده وجوه عشرة منها انه صلى الله عليه وسلم لو قصد التحليل المشروط
في العقد خاصة اذ التحليل الذي توطأ عليه في العقد المقتصر للحن الزوجية والولي كالعن اكل الربا وموعدة شاهد في كتابه ولعن في الخبر ما هو معتبرها وحاملها والمجوزة
الربا بها فاكل ثمنها وشاربها وساقها بل كانت المرأة احتق باللعن من الزوجين لانها شاركت كلاهما فيما يفعله فصارتا ثمة بمنزلة اسمي جميعاً واذا كان يلحق الشاهد
الكتاب قالوا في العاقل والى فلما خصص باللعنة الزوجين علمنا معنى التحليل المقصود المكثوم عن المرأة ووليها وهو ما كان يفعله الصديق مع صديقته عند اطلاق من تزوجه
بالمطلقة ليحلها له وما قد علمنا ذلك والمرأة وأهلها لا يلعن ذلك ومنها انه لعن شاهد الربا وكاتبته وقد تقدم هذا الحديث انه لعن شاهد الربا وكاتبته اذ علموا به لعن
المحلل والمحلل له مع ان الشاهدين في النكاح اؤكد فلو كان التحليل ظاهراً للحن الشاهدين فعلوا ان يحللوا ليعلم بان المحلل لو كان يظهر تحليلاً لأحد ومنه ان التحليل المشروط
في العقد لا يتم بين المسلمين لا سيما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه فانه حينئذ شهد بالشهو فيظهر للناس فيكفرون ذلك ويحولون بين الرجل وبين هذا النكاح كما لو اراد
ان يتزوج امرأة يقول هو اخت ابنته او ربيته فانه قد ابدان نكحاً فاسداً وظاهر فساد له لم يمت له ذلك فلما لعن المحلل زجراً عن ذلك علمنا من الاموال التي تخفى على
العامة كاستن والتزوا وغير ذلك بين ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل عنه انه لعن من نكح نكاحاً محرماً الا المحلل والمحلل له سائر النكحة المحرمة مثل نكاح ذوات المحارم
ونحوه من مثل نكاح المحلل فافضل ذلك (والله اعلم) لان القاصد اظهر اللعن بيان العقوبة لتنزج النفوس بذلك وسائر النكحة المحرمة لا يمكن مريها من فعلها لارت
شاهد في العقد الولي وغيرهم يظهر على السبب المحرم فلا يمكنه بخلاف المحلل فان السبب المحرم في حق باطن ثرك المذاكم قد ظهر تخبر بها فلا يشبه حالها بخلاف
نكاح المحلل فانه قد يشبه حاله على كثير من الناس لان صورة صورة النكاح الصحيح وهذا يبين انما قاصد باللعنة من اسم التحليل ثم كبر هذا التسمية على من اظهره
ومنها ان الاشتراط في العقد نادراً في اللفظ العام الشامل لصورة كثيرة نعم بما للولي لا يجوز قصره على الصور القليلة دون الكثيره فان هذا في حق النبي صلى الله عليه وسلم
الشاب من ماله ومنها انه لو كان التحليل هو المشروط في العقد فقط لكان انما لعن لانه بمنزلة نكاح المتعة من حيث انه نكاح مؤقت او مشروط بغيره او
الفرقة وحينئذ فكان يجب ان يباح لما كانت المتعة مباحة وان يكون في التحريم بمنزلة المتعة ولما لعن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له ولو يذكر عن المتعة
ولو يقل عنه انه يسمي التحليل في الاسلام قطيل هذا ابن عباس وهو من يري اباحة المتعة ويبقى بما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لعن المحلل والمحلل له
يلعن هو من فعل ذلك وفيه تخبر به ويقول ان التحليل المكثوم مخدومة لله ولانه من يخادح الله يخادع علم ان التحليل حرم لقل زائد على المتعة وما اذا كان
الا لان المستمتع له رغبة والمرأة وقصد ان كانت الى اجل والمحلل له رغبة له في النكاح اصلاً وانما هو كما جاء في الحديث بمنزلة التيس المستعار فان صا لم يشبه
ليستعير التيس لاجل الملك والقنية ولكن ليزنيه على غنمه قل ذلك المحلل له رغبة للمرأة ووليها في مصاهرة ومناكحة واتخاذ ختنا وانما يستعيرونه ليزنونه
على فناءهم واذا كان كذلك فهذا المعنى موجود سواء شرط في العقد او لم يشط فان قيل فسميته تيساً مستعاراً دليل على مشارطة على التحليل لان غيره انما يكون
استعاراً اذا اتفق جميعاً على التحليل وهذا لا يكون في النية المجردة قلنا المستعير له هو المطلق فان المطلق كان يحق الى بعض الناس فيطلب
منه ان يحلل له المرأة فيكون هذا بمنزلة التيس الذي استعير ليزنيه على الشاة لان المطلق الاول هو الذي له غرض في مراجعة المرأة فهو بمنزلة
صاحب الشاة الذي له غرض في انزاع التيس على شاة فيسبغ منه الوطى كما ينبغي من التيس النورفا كانت العادة ان المستعير له انما هو
المطلق لم يلزم من ذلك ان تكون المرأة قد شارطته فان المرأة مشبهة بالشاة والشاة لا تستعير وانما يستعار لها ولهذا لعن رسول الله صلى
الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وهما المستعير والمستعار فلعن ان هذا الاستعارة انما صدرت منهما والله اعلم انتهى ما اردنا تلخيصه

من كلام الحافظ ابن تيمية في هذا السياق، ويترجم في نظري صحته فالذي يغلب على الظن والله سبحانه وتعالى اعلم ان المراد بالطلاق في
احاديث اللعن قاصدا لتحليل ونأويه دورا لشارط فقط ولا اقل من ان يكون بخاح التحليل مكرها قهريا وهذا هو محل حديث ابن مسعود
وغيره لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وحديث عقبة بن عامر عن ابن ماجة ألا أخبركم بالتيسر المستعار قالوا بلى يا
رسول الله قال هو المحلل الحديث ان صح، قال الحافظ ابن تيمية روى ابو اسحاق الجوزجاني ثنا ابن ابي مريم ثابا ابراهيم بن اسحق
ابن ابي حبيب عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحلل فقال لا الا كخاح رغبة
لا كخاح دلست ولا استهزاء بكتاب الله ثم روى عن الحسين بن غراب الشنن والد لسته من التيسر هو الكثرة
والتعطية للعيوب والملا لسته الخادعة يقال فلان لا يلد السك اي لا يخادعك ولا يخف عليك الشيء فكأنه ياتيك في الظلم والدلس
بالتحريك الظلمة وذلك لان من قصد التحليل فقد دلس مقصوده الذي يبطل العقد وكنم النية الردية بمنزلة الخادع المرسل الذي
يكتم الشر ويظهر الخير واسناد هذا الحديث جيد الا ابراهيم بن اسماعيل فانه قد اختلف فيه فقال يحيى بن معين في رواية الدارمي هو
صالح وقال الامام احمد في رواية ابي طالب هو ثقة من اهل الذمة وقال محمد بن سعد كان مصليا عابدا صام ستين سنة وقال ابن
في رواية الدارمي ليس بشيء وقال البخاري منكر الحديث وقال النسائي ضعيف قال ابو اسحاق بن عدي هو صالح في باب الرمي ايتي وكنتب
حديثه على ضعفه وهذا الذي قاله ابن عدي عدل من القول فان في الرجل صنعته الاعالة وضعفه انما هو من جهة الحفظ وعدم الاتقا
لا من جهة التهمة وله عدة احاديث بهذا الاستاد روى منها الترمذي وابن ماجة فمثل هذا يكتب حديثه للاعتبار به وقد جاء حديث
مهمل يوافق هذا قال ابو بكر بن ابي شيبة ثنا حميد بن عبد الرحمن عن موسى بن ابي القرات عن عمر بن دينار انه سئل عن رجل طلق امرأته
فجاء رجل من اهل القرية بغير علمه ولا علمها فأخرج شيئا من ماله فتردتها لعلها له فقال لا ثم ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
عن مثل ذلك فقال لا حتى يتكلم امرؤها لنفسه حتى يتردتها امرؤها لنفسه فاذا فعل ذلك لم تحلل له حتى تذكروا العيلة وهذا المرسل
حجة لان الذي أرسله احتجاجه ولو لا بثبوت عند لما جاز ان يحتج به من غير ان يبينه واذا كان التابعي قد قال ان هذا الحديث ثبت
عندي كفى ذلك لانه اكثر ما يكون قد سمع من بعض التابعين عن صحابي او عن تابعي آخر عن صحابي وفي مثل ذلك يسهل العلم بثبوت
الراوي وموسى بن ابي القرات هذا ثقة ذكره عبد الرحمن بن ابي حاتم الرازي في كتابه وروى عن يحيى بن معين انه قال هو ثقة
وذكر عن ابيه ابي حاتم انه قال هو ثقة وناهيك بمن يوثقه هذا مع صعوبة تركيتهما ولا اعلم احدا جرحه واما ابن ابي شيبة وحميد
ابن عبد الرحمن الذي روى عنه ويعرف بالاراضي من مشايير العلماء الثقات وابن ابي شيبة احدا لا مئة فهذا المرسل حجة جديفة في
المسئلة ثم الحد يثان اذا كان فيهما ضعف قليل مثل ان يكون ضعفهما انما هو من جهة سوء الحفظ ونحو ذلك اذا كانا من طريقين
مختلفين عضدا احدهما الآخر فكان في ذلك دليل على ان الحديث اصلا محفوظا عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤيد ذلك هنا ان عمر اكثر
علمه من جهة اصحاب ابن عباس وذلك المسند عن ابن عباس يكون الحديث اصله عن ابن عباس وان يكون ابن ابي حبيب
حفظ هذا الحديث عن داود بن الحصين كما رواه عمر مرسلا لا سيما وقول ابن عباس وفتياه توافق هذا وقد روي عن نافع عن ابن عمر
ان رجلا قال له امرأة تزوجتها اكلها لزوجها لم يرني ولم يعلم قال لا الا كخاح رغبة ان اعجبك امسكتها وان كرهتها فادقمتها قال
واذ كنا نعد هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سقاها لعن الله المحلل والمحلل له ذكره ابو اسحاق الفخري والامام ابو محمد
المقدس في معني واحد واللفظ فيه اختلاف وهذا الحديث ايضا نص في المسئلة لكن له ائمة على اسناده ثم وقنت على اسناده روى كيع
ابن الجراح عن ابي غسان المدني عن عمر بن نافع عن ابيه ان رجلا سأل ابن عمر عن طليقة امرأة ثلاثا فتردتها لعلها له فقال
غيره وامرأة منه اتحل لمطلقها قال ابن عمر لا الا كخاح رغبة كنا نعد سقاها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الاسناد
جيد رجاله مشايير ثقات وهو نص في ان التحليل المكتوم كانا يعدونه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سقاها لعلها له ذكره
ابن تيمية في حلقه لا في حديث ابن عباس وفي مرسل عمر بن دينار محمول على الله بن كخاح التحليل او نفى الاتبعاء عنه وهذا
لابنا في انعقاد الخاح وصحته على اصول الحنفية كما مر في كلام ابن الهمام بل اجتماع الصحة مع الكراهة له نظائر عند غيرهم ايضا
كما لا يخفى على المنتسب، وهكذا كراهة التحليل لا تمتنع عن صحة كخاح التحليل وحل المرأة لزوجها الاول بعد ذوق العيلة ثم ايقاع
الطلاق ومضت العدة لوجود اركان العقد وشرط طموخلوه عن الموانع الشرعية، قال الشوكاني وقد روي عن ابي عبد الله لم يلق ان امرأة ارسلت

قالت وابوبكر عنده وخالد بن سعيد بالبواب ينتظران يؤذن له فنادى يا ابا بكر الا تسمع هذه ما يتجر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
حدثني ابو الطاهر حملة بن يحيى واللفظ لحملة قال ابو الطاهر نادى فقال حملة انا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب
 قال حدثني عروة بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رفاعة القرظي طلق امرأته فبثت طلاقها
 الى رجل فزوجه لنفسها ليحياها لزوجها فامر عمر بن الخطاب ان يقيم معها ولا يطلقها وأوعده ان يباقيه ان طلقها فصيح بكاحه و
 لم يأمره باستينافه، ام - وفي فتاوى ابن تيمية قد روى ابن سيرين ان رجلا طلق امرأته ثلاثا فندم وكان بالمدينة رجل من الاعراب
 عليه رقتان رقة يوارى بها عورته ورقة يوارى بها سواته فقال له هل لك تزوج امرأة فتبيت عندها ليلة وتجعل لك جعلا قال
 نعم فزوجه منه فلما دخل نبات عندها قالت له هل عندك من خير قال هو حيث تحبين جعله الله فداها فقالت لا تطعنني فان
 عمر بن الخطاب على طلاق فلما اصبحوا لم يبق لهم الباب حتى كادوا يكسر من الباب فلما دخلوا قالوا له طلقها قال لا امر اليها فقالوا لها فقالت
 اني اكره ان لا يزال يدخل علي الرجل فارتفعوا الى عمر بن الخطاب اخبروه القصة فرقع يده وقال اللهم انت رزقت ذالوقتتين
 اذ جعل علي عرق قال له لمن طلقها فأوعده رواء سعيد بن منصور وحرب عنه بهذا اللفظ ولفظه في سنن سيران رجل من اهل البادية
 طلق امرأته ثلاثا وندم وبلغ ذلك منه ما شاء الله فقتل له انظر رجلا يجعلها لك وكان رجلا من اهل البادية له حسب اقيم الى المدينة
 وكان محتاجا ليس له شيء يتوارى به الا رقتين رقة يوارى بها فرجه ورقة يوارى بها دبره فارسلوا اليه فقالوا له هل لك ان
 تزوجك امرأة فتدخل عليها فتكشف عنها خمارها ثم تطلقها وتجعل لك على ذلك جعلا قال نعم فزوجه فدخل عليها وهو شارب
 الحسب فلما دخل المرأة فاصابها فاعجبها فقالت له اعندك خير قال نعم هو حيث تحبين جعله الله فداها وذكر الحديث ورواه ابو
 العكبر في كتابه عن ابن سيرين قال قد مر رجل مكة ومعه اخوة له صغار وعليه ازار من بين يديه رقة ومن خلفه رقة
 فسأل عمر فلو يعطه شيئا فيبينما هو كذلك اذ نزع الشيطان بين رجل من قريش وبين امرأته فطلقها فقال لها هل لك ان تعطيني
 ذالوقتتين شيئا ويحك لي قالت نعم ان شئت فأخبروه ذلك قال نعم فزوجه فدخل بها فلما أصبحت ادخلت اخوتها الدار فجاء القرشي
 بجوهر حول الدار ويقول يا ويله غلب على امرأته فأتى عمر فقال يا امير المؤمنين غلبت على امرأتى قال من غلبك قال ذالوقتتين قال فسلوا
 اليه فلما جاءه الرجل قالت له المرأة كيف موضعك قال ليس بموضع بأس قالت ان امير المؤمنين يقول لك اطلق امرأتك
 فقل والله لا اطلقها فانه لا يكرهك والبسته حلة فلما رآه عمر من بعيد قال الحمد لله الذي شرف ذالوقتتين فدخل عليه فقال له
 اطلق امرأتك قال لا والله لا اطلقها فقال له عمر لو طلقها لأوجعت رأسك بالسوط، ام - وفي رواية لابن جرير كما في كنز العمال عن
 ابن سيرين ان رجلا طلق امرأته وأمر رجلا يقال له ذوالخرقتين ان يتزوجها ليحياها له فمكث ثلاثا لا يخرج ثم خرج وعليه ثوب فقال له
 الرجل اين ما قالوا لك عليه فأبى ان يطلقها فأبى في ذلك عمر بن الخطاب فقال الله رزق ذالخرقتين وامضه بكاحه فهذا صريح في صحة
 نجاح التحليل وانقاده عند عمر رضي الله عنه وأن بطلان نجاح التحليل ليس مما اجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم كما ادعاه ابن تيمية
 وفيه دليل على ان ما رووه انه قال لا أوتي بحلل ومحلل له الا رجسهما هو محمول على الزجر والتشديد في التعليق كخوماهة يبيد نار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يحرق على من تخلف عن الجماعة بؤيته كما قاله الطحاوي وكذا ما روى عن ابنه عبد الله رضي الله عنهما من اطلاق
 التسامح على نجاح التحليل وقد اجاب الحافظ ابن تيمية عن قصة ذالوقتتين من سنته اوجه كلها امدخولة او مكلفة سوى الوجه
 الاول منها ان اسناده منقطع لان ابن سيرين وان كان زائدا لم يروى عنه ولم يرد ركه، قاله ابو عبيد اليه اشار احمد فيما روى ابو حفص عن
 ابي النصر قال سمعت ابا عبد الله يقول في المحلل والمحلل له انه يفسخ نكاحه في المحال قلت او ليس يروى عن عمر حديث ذالوقتتين حيث
 أمره عمر ان لا يفا رقعها قال ليس له اسناد، ام - قلت اي اسناد متصل والسؤال يشعربان القصة مع ارسالها كانت مشهورة فيما بينهم
 والله اعلم قول ما يتجر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم زاد البخاري في اللباس من طريق شعيب فوالله ما يزيد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على التيسر قال الحافظ وفيه ما كان الصحابة عليه من سلوك الادب بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وانكاره على من خالفه في ذلك
 او قوله لقول خالد بن سعيد لا يكره الصديق وهو جالس الا انتهى هذه وانما قال خالد ذلك لانه كان خارج الحجرة فاحتمل عنده ان
 يكون هناك ما يمنعه من مباشرة نفسه فامر به ابا بكر لكونه كان جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم مشاهدا لصورة الحال ولذلك
 لما رأى ابا بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتيسر عند مقالتها لم يجرها، قول رفاعة القرظي الخ اي من بني قريظة قال ابن عبد البر

باب جواز جامعہ اہل سنت فی قتلہ اوس ورائٹھا
من عند مقتضی اللہ

فأثمة ان يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره شيطان ابدا وحل ثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالنا محمد بن جعفر قالنا شعبة ح قال وحل ثنا ابن نمير قالنا ابى ح قال وحل ثنا عبد بن حميد قالنا عبد الله بن لقي جيعا عن الثوري كلاهما عن منصور بن يحيى حدثني جريغ بن ابراهيم ان شعبة ليس في حديثي ذكر اسم الله وفي رواية عبد الله بن لقي عن الثوري بسم الله وفي رواية ابن نمير قال منصور وراه قال بسم الله وحل ثنا قتيبة بن سعيد في يوبكر بن ابى شيبة وعمر الناقد واللفظ لا ابى بكر قالوا ناسفان عن ابن المنكر سمع جابر يقول كانت اليهود تقول اذا اتى الرجل امرأة من ذريها في قبلها كان الولد اخول فلزلت نساءكم حرث لكم فانوا حرثكم اني شئت وحل ثنا محمد بن زحر قال انا الليث عن ابن الهيثم

[illegible]

قبلها من دبرها لما رواه النسائي عن علي بن عثمان التميمي عن سعيد بن عيسى عن الفضل بن فضالة عن عبد الله بن سليمان الطويل عن كعب بن علقمة عن أبي النضر أنه أخبره أنه قال لنا فع مولى ابن عمر أنه قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر أنه اقترى أن تؤذي النساء في أديارهن قال كن جوارحاً ولكن سأحدثك كيف كان الأمر أن ابن عمر عرض المصنف يوماً وأنا عنده حتى بلغ نساءً أو أكثر حرثت لكم فأخبركم في شئكم فقال يا نافع هل تعلم من أمر هذه الآية قلت لا قال أنا كنتا معشر قريش نجبي النساء فلما دخلنا المدينة ونكحتنا نسائهن لأننا رأونا منهن مثل ما كنا نريد فإذا هن قد كرهن ذلك وأعظمته وكانت نساءً لأننا رأونا قد أخذن بحال اليهود اسمها يوتين على جنوبيهن فانزل الله نساءً أو أكثر حرثت لكم فأخبركم في شئكم وهذا اسناد صحيح وقد رواه ابن مردويه عن الطبراني عن الحسين بن الصالح عن زكريا بن يحيى كاتب العمري عن مفضل بن فضالة عن عبد الله بن عباس عن كعب بن علقمة ذكر كره وقد ثرياً عن ابن عمر خلافتك صريحاً وأنه لا يباح ولا يحل، وهو الثابت بلا شك عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه يحرمه قال أبو عبد الله عبد الرحمن بن عبد الله الدارمي في مسنده حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث عن الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار أبي الحباب قال قلت لابن عمر يقول في الجوارح ما يحض لمن قال وما التحميم فذكر اللفظ فقال وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين وكذا رواه ابن وهب وقتيبة عن الليث به وهذا اسناد صحيح ونص صريح منه بتحريم ذلك لكل ما ورد عنه مما يحتل ويحتمل فهو مردود إلى هذا المحكم قلت ويرد التأويل المذكور ما أخرجه الدارقطني في غرائب مالك عن ابن عمر أنه لما قرأ قوله تعالى نساءً أو أكثر حرثت لكم فقال ما تدري يا نافع فيما أنزلت هذه الآية قال قلت لا قال لي في رجل من الأنصار أصاب امرأة في دبرها فأعظم الناس ذلك فانزل الله تعالى نساءً أو أكثر حرثت لكم قال نافع قلت لابن عمر من دبرها في قبلها قال لا إلا في دبرها روى نحوه ذلك عنه الطبراني والحاكم وأبو نعيم وروى النسائي والطبراني عن طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر نحوه ولو نكح قوله لا إلا في دبرها - ورواية الدارقطني المذكورة إنما هي من طريق عبد العزيز بن داود وهو أن كان ثقة لكنه سمي بالحفظ كما قال أبو زرعة كثير الوهم كما قال النجاشي كثير الحديث يغلط كما قال ابن سعد بالجملة فقد اختلف عن عبد الله بن عمر في هذه المسئلة والأصح عند الجواز كما جزم إليه الحافظون والمنع كما صرح به العيني رحمه الله والله سبحانه وتعالى أعلم والجواز مال بعض السلف كابن أبي مليكة وعبد الرحمن بن القاسم ومحمد بن كعب القرظي وسعيد بن يسار ومن الأئمة مالك بن أنس رحمه الله مع اختلاف عنه قال أبو بكر الجصاص في كتابه أحكام القرآن المشهور عن مالك الإباحة ذلك وأصحابه ينقون عنه هذه المقالة لتعجبها وشناعتها وهي عند أشهر من أن تعدد نفع بنفيعهم عنه وقد روى محمد بن سعد عن أبي سليمان الجوزجاني قال كنت عند مالك ابن أنس فسئل عن النكاح في الدبر فضرب بيده إلى رأسه وقال الساعة اغتسلت منه - ورواه عنه ابن القاسم ما ذكرت أحداً اقتدى به في دمي يشك فيه أنه حلال يعني وطئ المرأة في دبرها ثم قرأ نساءً أو أكثر حرثت لكم فأخبركم في شئكم قال فأبى أبين من هذا وأنا أشك فيه، أم - وروى الخطيب في المرأة عن مالك من طريق أسباط بن روح قال سألت مالكاً عن ذلك فقال ما أنت قومه عرب هل يكون الحرث الموضع الزرع وعلى هذه القصة عمل المتأخرون من المالكية فلعل مالكاً رجح عن قوله الأول وكان يرى أن العمل على خلاف حديث ابن عمر فلا يعمل به وإن كانت الرواية فيه صحيحة على قاعدته وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه أنه روى الجواز عن مالك أهل مصر وأهل المغرب ورواه عنه أيضاً ابن رشد في كتاب البيان والتحصيل وأصحاب مالك العراقيون لم يشيتوا هذه الرواية وقد مرجح متأخرو أصحابه عن ذلك وافتوا بتحريمه. وإلى الإباحة ذهب بعض الإمامية لأحكامهم كما يظنه بعض الناس ممن لا خبرة لهم بمذاهبهم قال في روح المعاني والبيت شعري كيف يستدل بالآية على الجواز مع ما ذكرناه فيها ومع قياها الاحتمال كيف ينتهض الاستدلال لا سيما وقد تقدم قبل وجوب الاعتزال في المحيض وعلى ما تراه أذى مستفاد من تنفر الطهارة - إمامة عنه وهو يقتضيه وجوب الاعتزال عند الأئمة في الأدب لا يشترك العلة ولا يقياس ما في المحاش من الفضلة بدلالة استمساضة ومن فاس فقد أخطأت استمساضة لظهور الاستفاد والنفرة مما في المحاش دون دم الاستمساضة وهو دم أنفجر العرق كدم الجرح وعلى فرض تسليم أن آية تدل على تعميم مواضع الاتيان كما هو الشائع يجاب بأن التقييد بمواضع الحرث يلغى ذلك فقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال بينا أنا ومجاهد جالسان عند ابن عباس ثم أفا أتاه رجل فقال لا تشفييني من آيتي المحيض قال بل افقرا ويسئلونك عن المحيض إلى فأخبرته من حيث أمرتك الله فقال ابن عباس من حيث جاء الدم من ثمارت أن تأتي فقال كيف بالآية نساءً أو أكثر حرثت لكم فأخبركم في شئكم قال ويحك وفي الدبر من حرث لو كان ما تقول حقاً لكان المحيض منسوحاً إذا شغل من ههنا جئت من ههنا ولكن

عن أبي حازم عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن اليهود كانت تقول إذا أتييت المرأة من دبرها في قبلها ثم حلت
كان ولدها آخول قال فانزلت نسألكم خبركم أني شئت وحل شأنا قتيبة بن سعيد قال نا أبو عوانة
رح قال وحل شأنا عبد الوارث بن عبد الصمد قال حدثني أبي عن جدي عن أبي حازم قال وحل شأنا محمد بن عيسى
وهب بن جبر قال نا شعبة رح قال وحل شأنا محمد بن عيسى قال نا سفيان رح قال وحل شأنا عبيد الله بن سعيد
وهارون بن عبد الله وابو معن الرقاشي قالوا نا وهب بن جبر قال نا أبي قال سمعت النعمان بن راشد يحدث عن الزهري
أن شئت من الليل والنهار وما قيل من أنه لو كان في الآية تعيين الفرج لكونه موضع الحوث لزم تحريم الوطئ بين الشافعيين في الإجماع
لأنها ليست موضع حرث كالحاش مدفوع بأن الامناء فيما صد الصمايين لا يعد في العرف جملة ووطئنا والله تعالى قد حرم الوطئ الجماع
في غير موضع الحوث لا الاستمناة فحرم الاستمناة بين الشافعيين وفي إمكانه لو تعلم من الآية إلا أن يعد ذلك إتياء وجماعاً وإن به
ولا اظنك في مرتبة من هذا وبه يعلم ما في مناظرة الامام الشافعي والامام محمد بن الحسن فقد اخرج الحاكم عن عبد المحكم أن الشافعي ناظر
محمد في هذه المسئلة فاحتم عليه ابن الحسن أن المحرث إنما يكون في الفرج فقال له أفكرت بأسوي الفرج محرثاً فالترمه فقال أرأيت لو
وطئها بين ساقها أو في عكها أو في ذلك حرث قال لا قال أفهم قال لا قال فكيف تحمى بها لا تقول به وكأنت من هنا قال الشافعي فيما
حكاه عنه الطحاوي والحاكم والخطيب لما سئل عن ذلك ما فهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس أنه حلال
وهذا خلاف ما نعرفه من مذهب الشافعي فان رواية التحريم عنه مشهورة فلهذا كان يقول ذلك في القديم ورجع عنه في الجديد لما فهم عنه
من الاخبار واظهر له من الآية ام - وقد مرى الماوردى في الحادى وابو نصر بن الصباغ في الشامل وغيرهما من الربيع أنه قال كذا في الله
يعني ابن عبد المحكم فقد نصر الشافعي على تحريمه في ستة كتب وتحقبه الحافظ في التلخيص فقال لا معنى لهذا التكذيب فان ابن عبد المحكم
لم يتفرد بذلك بل قد تناه عنه عليه عبد الرحمن بن عبد الله اخوه عن الشافعي ثم قال أنه لا خلاف في ثقة ابن عبد المحكم وامنته ام -
وقال في الفتح ويحتل أن يكون الزم محتملاً بطريق المناظرة وان كان لا يقول بذلك وانما انتصر لأصحابه المدنيين والحجة عنده في التحريم
غير المسالك الذي سلكه محمد كما يشير إليه كلامه في الامام والتحريم هو مذهب الجاهليين من الصحابة والتابعين والائمة المتبوعين
كما في عمدة القارى واحتجوا في ذلك بأحاديث كثيرة قد ساق جملة منها الحافظ عماد الدين بن كثير رحمه الله في تفسيره فليراجع وقال
المازى اختلف الناس في هذه المسئلة وتعلق من قال بالحل بهذه الآية وانفصل عنها من قال يحرمها بها نزلت بالسبب الوارد في حديث
جابر في الرد على اليهودي كما في حديث الباب قال والعموم انا اخرج على سبب قصره عليه عند بعض الأصوليين وعند أكثر العبارة
بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وهذا يقتضيان تكون الآية نكحة في الجواز لكن وردت أحاديث كثيرة بالمنع فتكون مخصوصة لعموم الآية
وفي تخصيص عموم القرآن ببعض خبر الأحاد خلافت ام - وذهب جماعة من أئمة الحديث كالبخارى والذهلى والبيهقي والنسائي إلى أن
النسائي يرى إلى أنه لا يثبت فيه شيء قلت لكن طرقها كثيرة فجموعها ما ملح للاحتجاج به ويؤيد القول بالتحريم أنا لو قد منا أحاديث
الاباحة للزمانة أبج بعد ان حرم ولا صل عدمه كذا في الفتح - قال الشوكاني وايضاً الدبر في اصل اللغة اسم لخلافت الوجه لا اختصا
له بالتحريم كما قال تعالى وَمَنْ تَوَلَّىٰهُمۡ يَكُونۡ مِمَّنۡ يَدۡبُرُوۡا بۡرۡءًا فَلَا يَجِدۡ حِلَّ مَّا رَدَّ مِنْ اَدۡبَارِهَا عَلَىٰ اِلۡسَمَتۡنَاۤءَ بَيۡنَ اَلۡاَلِيَّتَيۡنِ وَيَصۡنَاقُ حَرۡمَ اَهۡلِهَا وَطۡئُ
في الفرج لأجل الأذى فما الظن بالحش الذي هو موضع الأذى اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لقطع النسل الذي هو العلة
الغائية في مشروعية النكاح والذرية القريبة جداً الحاملة على الانتقال من ذلك إلى ادبار المرد وقد ذكر ابن القيم لذلك
مفسد دينية ودنيوية فليراجع وكفى منادياً على خصاسته أنه لا يرعى أحد أن ينسب إليه - إلى امامه تجوز ذلك ، وفي عمدة القارى
ذكرنا بالحسن المرغيب أن من اتى امرأته في المحل المكروه فلا حد عليه عدلاً ما لم يجرى حنيفة ويمنزروا قالوا هو كالزنا وقال ابو زكريا
اتفق العلماء الذين يعتدل بهم على تحريم وطئ المرأة في دبرها قال وقال اصحابنا لا يجزى الوطئ في الدبر في شيء من الأدوميين ولا غيرهم
من الحيوان على حال من الأحوال ام - قولنا ان يهوداً هكذا هو في النسخ يهود غير مصرح لان المراد قبيلة اليهود فامتنع من
للتأنيث والعلمية كذا في الشرح قولنا ثم حلت الزم هذا صريح في ان المراد الايتان في الفرج كافي الدبر وهذا كذا يؤيد تأويل
ابن عباس الذي رده على ابن عمر بن الخطاب (كما في سنن أبي داود) و (كذب الله اليهود في زعمهم وابعاح للرجال ان يقتلوا ابائهم
كيعت شاء واذا تعارض الجميل والمفسر قد المفسرون - ن - باب مفسر فهو والى ان يعمل به من حديث ابن عمر رضي الله

فطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء فأردنا أن نستمع ونعزل فقلنا نفعل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا
لأنسأله فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا عليكم أن لا تفعلوا

في الاقلال على الوطئ قيل الاسلام لا يقي ايضا على ظاهرة في القدر وعليه قبل الاستبراء وهذا ممنوع اتفاقا فلا بد من التأويل فالجميع
وذكر عبد المطلب ما يدفع الاشكال عن الامرين فروى الحديث عن الحسن فقال كنا نخزو مع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا انزل
احدهم ان يصيب الجارية من الفئ أمرها ففعلت ما بها ثم اغتسلت ثم عليها الاسلام وأمرها بالصلاة واستبرأها بحضرة ثم أوصاها وقال
عياض وفيه حجة للجمهور في منع بيع أم الولد لأن الفداء بيع وقد امتنعوا منه لأجل الحمل فقال بعضهم انما فيه منع بيعها وهي حامل من السيد
وهو مجمع عليه خوف ارقاق الولد وانما الخلاف في بيعها بعد الوضع **قول** فطالت علينا العزبة الخ يضم العين اي قلة الجماع اي تعدد علينا
النكاح لتعدد راسيا به وليس المراد انه طال العزبة لطول اقامته فان غيبته عن المدينة لم تطل قاله القرطبي **قول** ورغبنا في الفداء الخ
اي رغبنا في اخذ الفداء وخفتا ان وطئنا ان نحمل النساء فيتعدن الفداء لأجل الحمل فسالوا هل يجوز لهما العزل **قول** فقلنا نفعل الخ هذا
بتقدير حرقت الاستقامة اي أنفعل ولعل هذا كان بعد ان فعل بعضهم فلا منافاة بين هذه الرواية وبين الرواية الآتية والله تعالى اعلم
ويحتمل ان يكون معنى قلنا نعزل في الرواية الآتية عزما على ذلك فيرجع معناها الى الاول **قول** فسالنا الخ قال المازني سألوه لانه وقع
في نفوسهم ان ذلك من جنس الموطوءة كما في الامر بعد هذا انه سئل عن العزل فقال ذلك الوأد الخفي لانه كالغفران من القدر **قول** لا
عليكم ان لا تفعلوا الخ وسيأتي للمؤلف من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن بشر عن ابن سعيد لا عليكم ان لا تفعلوا اذا كنتم فأنما
هو القدر قال محمد بن سيرين وقوله لا عليكم اقرب الى النبي وله من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد قال
ابن عون تحدثت به الحسن فقال والله لكأت هذا زجيرا قال القرطبي كأت هؤلاء فهموا من لا النبي عما سألوه عنه فكان عندهم
بعد لا حقا تقديره لا تعزلوا وعليكم ان لا تفعلوا ويكون قوله وعليكم الخ تأكيد للنهي وتعقب بأن الاصل عدم هذا التقدير
وانما معناها ليس عليكم ان تتركوا وهو الذي نساوى ان لا تفعلوا وقال غيره قوله لا عليكم ان لا تفعلوا اي لا حرج عليكم ان لا تفعلوا
ففيه نفي الحرج عن عدم الفعل فافهم ثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل لقال لا عليكم ان تفعلوا الآن
ادعى ان لا زائدة فيقال الاصل عدم ذلك وفي رواية عجبا هذه الآتية عند المؤلف في الباب ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال ولم يفعل ذلك احدكم ولم يقل لا يفعل ذلك فاشار الى انه لم يصحح لهما النبي وانما اشار الى الاول ترك ذلك لان العزل انما
كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك لان الله تعالى ان كان قد رخص الولد لم يمنع العزل ذلك فقد سبق الماء ولا يشعر العازل
فيحصل العلوق ويحققه الولد ولا راد لما قضى الله والقراء من حصول الولد ليكون لأسباب منها خشية علوق الزوجة الامة لتلاصيص
الولد رقيقا وخشية دخول الضرر على الولد الموضع اذا كانت الموطوءة ترضعه او قرأ من كثرة العيال اذا كان الرجل مقلدا
فيرغب عن قلة الولد لتلاصيصه ويحصل الكسب وكل ذلك لا يغني شيئا وفي العزل ايضا ادخال ضرر على المرأة لها فيه من تقويت
لذتها وليس في جميع الصور التي يقع العزل بسببها ما يكون العزل فيه واجبا سوى الصورة الآتية في رواية عبد الرحمن بن بشر عن ابن سعيد
وهي خشية ان يضر الحمل بالولد الموضع لانه مما يجرب فضرر غالبا لكن وقع في بقية الحديث عند مسلم ان العزل بسبب ذلك لا يفيده احتمال
ان يقع الحمل بغيا لا احتيا كما ثبت وقوعه في بعض الاحاديث الآتية فالذي يترجم من مجموع الأدلة كراهية العزل وكونه غير مريض من
غير تحريم قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسبب في ذلك ان المصالح متعارضة فالمصلحة الخاصة بنفسه
في السبي مثلا ان يعزل والمصلحة النوعية ان لا يعزل ليحقق كثرة الاولاد وقيا من النسل والنظر الى المصلحة النوعية ارجح من النظر الى
المصلحة الشخصية في عامة احكام الله تعالى التشريعية والتكوينية علما ان العزل ليس فيه ما في اتيان الدين من تغيير خلق الله ولا الاضرار
منزلة من النسل وبه صلى الله عليه وسلم بقوله لا عليكم ان لا تفعلوا على ان الحوادث مقدرة قبل وجودها وان الشيء اذا لم يكن
له في الاصل سبب ضريع فمن سنة الله عز وجل ان يبسط ذلك السبب الضعيف حتى يفيد المقابلة التامة فالإنسان اذا قارب
الانزال واداد ان ينزع ذكره كثيرا ما يتقاطر من احليله قطرات تكفي في مادة ولدا وهو لا يدري وهو ستر قول عمر رضي الله عنه بالحاق الولد
بمن اقترانه مشما لا يمنع من ذلك العزل ام - وقد اختلف السلف في حكم العزل قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء انه لا يعزل عن
الزوجة الحرة الا بأذن الجماع من حقا ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف الا بالحق معزل ووافقه في نقل هذا الاجماع ابن هبار

ما كتب الله خلقاً سمياً هي كائنة الى يوم القيامة الاستكون **حدثني** محمد بن الفرير مولى بني هاشم قال قال محمد بن
الزبير قال قال ناسي بن عتبة عن محمد بن يحيى بن حبان بهذا الاسناد في صحيح حديث ربيعة غير انه قال فان الله كتب
من هو خالق الى يوم القيامة **وحدثني** عبد الله بن محمد بن اسماء الطيب قال نا جويرية عن مالك عن الزهري عن
ابن عبيد بن ربيعة عن ابي سعيد الخدري انه اخبره قال اصبنا سبياً فكتنا نعزل ثم سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
فقال لنا وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا هي كائنة **وحدثنا**
نصر بن علي الجعفي قال نا بشر بن المفضل قال نا شعبة عن انيس بن سيرين عن معبد بن سيرين عن ابي سعيد الخدري
قال قلت لابي سمعته من ابي سعيد قال نعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عليكم ان لا تفعلوا فأنتم اهل القدر **وحدثنا**
محمد بن عثمان وابن بشار قال نا محمد بن جعفر قال **وحدثني** يحيى بن حبيب قال نا خالد بن عيسى ابن الحارث **قال** **وحدثني**
وتعقب بان المعروف عند الشافعية ان المرأة لا تحت لها في الجماع اصلاً ثم في خصوص هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز
العزل عن الحرة بغير اذنها قال الغزالي وغيره يجوز وهو المصحح عند المتأخرين واتفقت المذاهب الثلاثة على ان الحرة لا يعزل عنها الا
بأذنها وان الامت يعزل عنها بغير اذنها واختلفوا في المزدوجة فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول ابي حنيفة والراحم عن احمد
وقال ابو يوسف ومحمد الاذن لها وهي رواية عن احمد وعنه بأذنها وعنه يباح العزل مطلقاً وعنه المنع مطلقاً والذي اوجب من جرح في
التفصيل لا يصح الا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الامه السرية فان كانت امه
تحت حر فعليها ان يستأمرها وهذا نص في المسئلة فلو كان مرفوعاً لم يجز العزل عنه وفي الباب حديث عن عمر اخبره احمد وابن ماجه
بلفظ نهي عن العزل عن الحرة الا بأذنها وفي اسناده ابن هبيرة، ورواه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
الكامل عليه في باب جواز الغيلة ان شاء الله تعالى واختلفوا في علة النهي عن العزل فقول للمراة وقيل لمعاندة القدر
وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظم الاخبار الواردة في ذلك والاول مبنى على صحة الخبر المرفق بين الحرة والامة وقال امام الحرمين
موضع المنع انه يترفع بقصد الانزال خارج الفرج اتفاقاً لم يتعلق به النهي والله اعلم ويتفرع من حكم العزل حكم معالجة المرأة اسقاط
المنطقة قبل نفخ الروح فمن قال بالمنع هناك ففي هذا اولى ومن قال بالجواز يمكن ان يلتقي به هذا ويمكن ان يفرق بأنه أشد لان العزل
لم يقع فيه تعاطي السبب ومعالجة السقط تقع بعد تعاطي السبب ويلتقي بهذه المسئلة تعاطي المرأة ما يقطع الحمل من اصله وقيل فتوى بعض
متأخري الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بأباحة العزل مطلقاً والله اعلم، كذا في فتح الباري، وقال في الدر المختار ويعزل عن الحرة
بأذنها لكن في الحائض انه يباح في زماننا لفساده قال الكمال فليعتبر عندنا اسقاطاً لأذنها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر لولبلا اذن
الزوج، ام قال العلامة ابن عابد بن قال في التمهيد هل يباح الاسقاط بعد الحمل نعم يباح ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون ذلك الا بعد
مائة وعشرين يوماً وهذا يقتضيه انهم ارادوا بالتحليق نفخ الروح ولا فهو غلط لان التحليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في الفقه
واطلا قهم يفيد عدم توقفت جواز اسقاطها قبل المدة على اذن الزوج وفي كراهة الحائض ولا قول بالحلل اذا المحرم لو كسر بعض الصيد
صمنه لانه اصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزء فلا اقل من ان يلحقها اثره اذا اسقطت بغير عذر ام قال ابن وهبان ومن لا يفتي
ان ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس كذا في الصبي ما يستأجر به الظئر ويحذف هلاكه ونقل عن الذخيرة لو ارادت الالقاء قبل مضي
زمن ينفع فيه الرج هل يباح لها ذلك ام لا؟ اختلفوا فيه وكان الفقيه على بن موسى يقول انه يكره فان الماء بعد ما وقع في الرحم ماله الحياة
فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ونحوه في الظهيرة قال ابن وهبان فأباحة الاسقاط محمولة على حالة العذر وانها لا تأثر
أثر القتل، ام **قول** خلق نسمة الخ النسمة بفتحات هي النفس اي ما من نفس قد تكونها الا وهي تكون سواء عزلتم او لا اي ما قدر وجوده
لا يمنع العزل، **قول** هي كائنة الى يوم القيامة الخ اي تقديراً وقوله الاستكون اي وجوداً، **قول** جويرية عن مالك الخ جويرية هو ابن
اسماء الطيب يشارك ما كان في الراية عن نافع وتفرغ عنه بهذا الحديث وبغيره وهو من الثقات الاثبات **قول** وانكم لتفعلون الخ قالها ثلاثاً
وظاهر الانحاز كما قاله الا في **قول** الا هي كائنة الخ اي كل نسمة كائنة تقديراً كائنة وجوداً فلا إشكال **قول** لا عليكم ان لا تفعلوا فأنتم
اهل القدر الخ قال الا في معناه عند المجاز لاضرر عليكم في ترك العزل لانه ليس من كل الماء يكون الولد فكم من رجل لا يعزل ولا يكون له ولد

عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله

أن الجارية قد حبلت فقال قدا خبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها حل ثنا سعيد بن عمرو الأشعثي قال تأسفني بن عبيدة عن سعيد بن حسان عن عروة بن عياض عن جابر بن عبد الله قال سألت رجلاً النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن عندى جارية لي أنا أعزل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ذلك لم يمنع شيئاً أراد الله قال فبأمر الرجل فقال يا رسول الله إن الجارية التي كنت ذكرتها لك حبلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله يريد أن يعبد الله ورسوله **وحدثني** حجاج بن الشاعر قال ثنا أبو أحمد الزبيري قال قال سعيد بن حسان قاض أهل مكة قال أخبرني عروة بن عياض بن عدي بن الحيار النوفلي عن جابر بن عبد الله قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بهن حبلت ثلثاً أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم قال إسحاق أنا وقال أبو بكرنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن جابر قال كنا نغزل القرآن ينزل راداً إسحاق قال سفيان لو كان شيئاً في عنه لكانت عنه القرآن **وحدثني** سلمة بن شبيب قال قال الحسن بن عمار قال قال عطاء قال سمعت جابراً يقول لقد كنا نغزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثني** أبو عثمان المصمعي قال قال معاذ بن يحيى بن هشام قال حدثني أبي عن أبي الزبير عن جابر قال كنا نغزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم يثبها عنه **حدثني** محمد بن صنفه وعبد بن يشار قال لا نأخذ بن جعفر قال نا شعبة عن يزيد بن خمير قال سمعت عبد الرحمن بن جابر يحدث عن أبيه عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم

كما يظهر من التحليل بقوله فإنه سيأتيها ما قدر لها الخ أي من الحمل وغيرها سواء عزلت أو لا وفيه مؤكلات أن "وخصمير الشأن وسين الاستقبال" قوله قد حبلت الخ كفرج على ما في القاموس وغيره، قوله قدا خبرتك أنه سيأتيها الخ في المرفقة قال النووي فيه دلالة على الحاق النسب مع العزل، أم - لأن الماء قد يسبق قال ابن الهمام ثم إذا عزل بأذن أو بغيره وظاهر ما حبل هل يحل نفسه قالوا لا لم يرعها لها أو عادوا لكن بال قبل العزل ففيه وإن لم يرعها لا يحل، كذا روى عن علي بن رضى الله عنه لأن بقية المني في ذكره يسهة فيها وكذا قال أبو حنيفة فيما إذا اغتسل من الجنابة قبل البول ثم بال فخرج المني وجب إعادة الغسل وفي فتاوى قاضين أن رجله جارية غير محصنة وتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجاءت بولد وأكبر ظنم أنه ليس منه كان فسمعت من نفيه وإن كانت محصنة لا يسهة نفيه لأنه ربما يعزل فيقع الماء في الفرج الخارج ثم يدخل فلا يعتدل على العزل **قوله** أنا عبد الله ورسوله الخ معناها هنا أن أقول لكم حق فأعقلوه واستيقنوه فإنه يأتي مثل خلق الصبي كذا في الشرح، **قوله** أخبرني عروة بن عياض بن عدي بن الحيار النوفلي الخ قال المازري كذا هو عروة بن عياض فذكر عروة وقال الجارية الخشي أن لا يكون عروة محفوظاً لأن عروة هو ابن عياض بن عبد القاري ورواه أبو نعيم سعيد بن حسان عن ابن عياض ولم يسمه، **قوله** عن عمرو بن عطاء عن جابر الخ هذا ما نزل فيه عمرو بن دينار فإنه سمع الكثير من جابر نفسه ثم أدخل في هذا بينهما واسطة، **قوله** والقرآن ينزل الخ جملة حالية يعني ولو لم يبعثنا والله تعالى أعلم بأحوالنا فيكون كالالتقرير لأفعالنا، **قوله** لكانت عنه القرآن الخ قال الحافظ هذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطاً وأهم كلام صاحب العمدة ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدجمها وليس الأمر كذلك فاني تتبعته من المساميد خرجت أكثر رواياتهم عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدلاله بتقرير الرسول لكنه مشروط بطله بذلك الخ، وكيف في علم به قول الصحابي أنه فعله ففهمه والمسئلة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند لاكثر لأن الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك واقروه لتوفر دواعيهم على سؤاله إياه عن الأحكام وإذا لم يصره فله حكم الرفع عند قوم وهذا من الأول فان جابراً صرح بوقوعه في عهد صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق تصرح بإطلاعه على ذلك والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابراً أو سفيان أراد بتزول القرآن ما يقرأه أعوام من المتعبين بتلاوته أو غيره ما يروى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكانه يقول فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراً لما نقرأه عليه وإلى ذلك يشير قول ابن عمر كنا نتقى الكلام والأنساب إلى نسائنا هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تخلفنا وانبسطنا أخرجه البخاري وفي طرق الباب السابقة واللاحقة ناغى عن الاستنباط فان في بعضها التصريح بإطلاعه صلى الله عليه وسلم وفي أخرى أنه في ذلك وإن كان مرجوحاً، والله أعلم، **قوله** فلم يثبها عنه الخ أي لم يصرح لنا بتقريره **باب** تحريم وطئ الحامل المسبية **قوله** عن زيد بن عبد الله بن خمير الخ خير هذا بضم الخاء المجهمة هو خير الرجى بفقر الراء والخاء المهملة بعد ها ياء موحدة من أسفل منسوب إلى نوحية

انه أنى بامرأة فجاء على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلومها فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان
ألغنه لعنأيدخل معه قبرة كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخذه وهو لا يحل له **وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة**
قال يزيد بن هارون **قال** وثنا محمد بن بشر قال نا ابروؤد جميعاً عن شعبة في هذا الاسناد **وحدثناه** خلف
ابن هشام قال نا مالك بن انس **قال** وحدثننا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن
نوفل عن عروة عن عائشة عن جلالة بنت وهب الأسدية أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لقد هممت ان
أخفي عن الغيلة حتى ذكرت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضرون اولادهم وأما خلف فقال عن جندب الأسدية
قال مسلم والصحيح ما قاله يحيى بالدال غير منقوطة **حدثننا** عبيد الله بن سعيد ومحمد بن أبي عمر قالنا المقرئ
قال ناسع بن أبي أيوب **قال** حدثني أبو الاسود عن عروة

بطن من حمير وهو ربيعة بن زرعة بن سبأ الأصغر بن كعب بن زيد بن شهل قال عياض وجدت هذا الاسود مضبوطاً بالشين المحجمة
وأراه الصحيح **قول** أنى بامرأة الخ **قال** الأبي ضبطناه بفتح الهمزة أى من امرأة قولهم الخ يضم الميم وكسر الجيم بعد ما أحاط بهلة مشددة
هي القرية الوضع وترك التاء فيه لأنها من الصفات المخصوصة بالنساء كما نض وطاهر حامل ونحوها **قول** على باب فسطاط الخ الفسطاط
المخبأ وهو بيت الشعر فيه ست لغات فسطاط بطائين وباب دال الأولى تاء ويجوز فهاجمة لكن مع شذ السين يضم الفاء وكسر هاء
الثلاث **قول** ان يلومها الخ أى يطؤها وكانت حاملاً مسببة لا يحل لجماعها حتى تضع وقد وقع في حديث أبي سعيد مرفوعاً عند أبي حنيفة **قال**
في سبأياوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة **قول** لقد هممت ان الغنة الخ وإنما لم يوقع ما هو به لأنه لا يمكن
تقدم منه في ذلك وإنما بعد هذا فالفاعل متعرض للعن مدخل معه قبرة حتى يصله إلى جهم **قول** يدخل معه قبرة الخ أى يوصله إلى جهم
العياذ بالله **قول** كيف يورثه وهو لا يحل الخ **قال** النووي معناه انه قد تناخروا ولا تهاستة أشهر حيث يحتفل كون الولد من هذا السبأ ويحتفل
انه كان ممن قبله فعلى تقدير كونه من السبأ يكون ولد له ويتوارثان وعلى تقدير كونه من غير السبأ لا يتوارثان هو ولا السبأ لعدم القرابة
بل له استعماله لأنه ملكه فقد يراد بالحدث انه قد يستحقه ويجعله ابناً له ويورثه مع انه لا يحل له يورثه لكونه ليس منه ولا يحل توارثه
ومن راحته لباقي الورثة وقد يستخذه استعمال العبيد ويجعله عبداً يملكه مع انه لا يحل له ذلك لكونه منه اذا وضعت المرأة محملة كونه
من كل واحد منها فيجب عليه الاستئذان من وطئها خوفاً من هذا المحذور وهذا هو الظاهر في معنى الحديث **ام** ثم ذكر ما قاله عياض في شرح
الحديث ورد عليه **باب** جاز الغيلة وهي وطئ الموضع وكراهة العزل **قول** عن جندب بن وهب الخ ذكر مسلم اختلاف المرأة فيها
هل هي بالدال المحملة أم بالدال المججمة **قال** والصحيح أنها بالدال بمعنى المهلة وهكذا قال جمهور العلماء ان الصحيح أنها بالمهلة والجيم صفوة بلا خلاف
وقال الدارقطني جندب بالدال المججمة تصحيف **قول** لقد هممت ان أخفي عن الغيلة الخ **قال** اهل اللغة الغيلة هنا بكسر الغين ويقال لها
الغيل بفتح الغين مع حذف الهمزة والغيال بكسر الغين كما ذكره مسلم في الراية الأخيرة وقال جماعة من اهل اللغة الغيلة بالفتح المرة الواحدة
وأما بالكسر فهي الاسود الغيل وقيل ان أريد بها وطئ الموضع جاز الغيلة والغيلة بالكسر الفتح واختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث
وهي الغيل فقال مالك في الموطأ والأصح وغيره من اهل اللغة ان يجامع امرأته وهي مرضع يقال منه اغال الرجل وأغيل اذا فعل ذلك
وقال ابن السكيت هو ان ترضع المرأة وهي حامل يقال منه غالت واغيلت وعلى الأول فوجه كراهة خوف مضرت بلان الماء يكسر اللبن وقد غيره
والأطباء يقولون في ذلك اللبن انه داء والعرب تنقيه ولانه قد يكون عند حمل ولا يقطن له ولا فيرجع إلى ارضاع الحامل المتفتن على مضرت
قال ابن جبيب سواء انزل الرجل او لم ينزل لانه ان لم ينزل فقد تنزل المرأة فيضرب ذلك باللبن **قال** عياض وفي الحديث من الفقة جواز ذلك
أى وطئ الموضع لانه لم ينع عنه لان رأى الجمهور لا يضرة وان اضرب بالليل واخذ الجواز أيضاً من قوله في الآخر لو كان ضارباً الضربة ناس
والمرء **قال** الأبي ووجه الاحتياط فيه انه لما علم يرى أو استفاضته انه لا يضرب فارس والفرس قاس العرب عليهم للاشتراك في الحقيقة
وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه بعد ذكر حديث الباب وحديث لا تقتلوا اولادكم سراً فان الغيل يدرك الفارس فيدثره
اقول هذا إشارة إلى كراهية الغيلة من غير تحريم وسببه ان جعل الموضع يفسد لبنها وينتفع الولد وضعفه في أول غلته يدخل في جندب
مراجه وبين النبي صلى الله عليه وسلم انه اراد التحريم لكونه مظنة الغالب للضرر ثم انه لما استقر وجدان الضرر غير مطرد وأنه لا يصلح
للمظنة حتى يدرك عليه التحريم وهذا الحديث احد دلائل اشتباهه من ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتهد وان احتياطاً به معرفة المصالح

جواز الغيلة وهي وطئ الموضع وكراهة العزل

عن عائشة عن جدامة بنت وهب اخت عكاشة قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في اناس وهو يقول لقد هممت ان اتخى عن الخيلة فنظرت في الرزم وفارس فاذا هم يغيبون اولادهم فلا يضرون اولادهم ذلك شيئا ثم سأله عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الواد الخفي زاد عبيدا لله في حل شير عن المقرئ وهي واذا المؤودة سئلت وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نايجي بن ابي حاق قال نايجي بن ايتوب عن محمد بن عبيد الرحمن بن نوفل القرشي عن عروة عن عائشة عن جدامة بنت وهب الاسدي عن ابنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر بمثل حديث سعيد بن ابي ايوب العزلي والخيلة غير انه قال الغيال حدثني محمد بن عبد الله بن نمير وزهير بن حرب واللفظ لابن نمير قال اتينا عبد الله بن يزيد قال نا حيوه قال حدثني

والمطان وامارة الضمير والكراهية عليها، ام قول جدامة بنت وهب اخت عكاشة ام قال عياض قال بعضهم انها اخت عكاشة على قول من قال انها جلامه بنت وهب بن محسن وقال آخرون هي اخت رجل آخر يقال له عكاشة بن وهب ليس بكاشة بن محسن المشهور وقال الطبري هي جدامة بنت جندل هاجرت قال والمحدثون قالوا فيها جدامة بنت وهب هذا ما ذكره القاضي والمختار انها جلامه بنت وهب الاسدي اخت عكاشة بن محسن المشهور الاسدي وتكون اخته من امه وفي عكاشة لغتان سبقتا في كتاب الايمان تشديد الكاف وتخفيفها والتشديد ناصح واشهر وكذا في الشرح، قوله فاذا هم يغيبون لم هو يضم الياء لانه من اغال يغيب كما سبق قوله ذلك الواد الخفي في المرافة قال اللخوي الواد دفن البنات حية وكانت الحرب تفعل ذلك خشية الاملاق والعارام شبه صلى الله عليه وسلم اضا غتا النطفة التي اعد لها الله تعالى ليكون الولد منها بالواد لانه يسهل في ابطال ذلك الاستعداد بعزل الماء عن محله ام - قال الحافظ واستند ابن حزم في تحريم العزل الى حديث الباب اي حديث جدامة بنت وهب وهذا معارض بحديثين عند النساء وغيره ففي حديث جابر قال كانت لنا جوارى كنا نعزل فقلت اليهود ايتلك المؤودة الصغرى فسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذب اليهود لو اراد الله خلقه لم تستطع رده وجمع بينه وبين حديث جدامة بحديث جدامة على التنزيه ومنهم من ادعى انه منسوخ ورد بعد معرفة التاريخ وقال الخطابي ويحتمل ان يكون حديث جدامة على وفق ما كان عليه الامر او لا من موافقة اهل الكتاب وكان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة اهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم اعلم الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولون لعقبة ابن رشد ثور بن العربي بانه لا يجوز بشئ تبعا لليهود ثم لصزم بتكذيبهم فيه وخرج ابن حزم العزل بحديث جدامة بان احاديث غيرها موافق اصل الاباحة وحديثها يدل على المنع قال فمن ادعى انه آيهم بعد ان منع فعليا لم يثبت وتعب بان حديثها ليس صريحا في المنع اذ لا يلزم من تسميته واذا خفي على طريق التشبيه ان يكون حراما، قال القاضي وانما جعل العزل واذا خفي لانه في اضاغة النطفة التي هيها الله لان تكون ولد اشبه اهلاك الولد ودفنه حيا لكن لا شك في انه دون ذلك جعله خفيا واستدل به من حرم العزل وهو ضعيف اذ لا يلزم من حرمة الواد الحقيقة حرمة ما يضا هيده بوجه ولا يشاركة فيما هو علة المحرمه وهي انها في الرمح وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق ولكنه يدل على الكراهة، وهذا التشبيه كقول الرأى الشريك الخفي قال ابن القيم الذي كذب فيه اليهود زعمهم ان العزل لا يتصور معه الحمل اصلا وجعله بمنزلة قطع النسل بالواد فاكن بجهت اخبرانه لا يمنع الحمل اذا شاء الله خلقه واذا لم يريد خلقه لم يكن واذا حقيقة وانما سماه واذا خفيا في حديث جدامة لان الرجل انما يعزل هربا من الحمل فاجرى قصده لذلك مجرى الواد لكن انفرق بينهما ان الواد ظاهر بالباشرة اجتماع فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد هربا فلذلك وصفه بكونه خفيا، قال ابن الهيثم وصح عن ابن مسعود انه قال هو المؤودة الصغرى وصح عن ابي امامة انه سئل عنه فقال ما كنت ارى سلفي فعله وقال نافع عن ابن عمر ضرب عمر على العزل بعض بنيه وعن عمرو عثمان انهما كانا يهينان عن العزل ام - وعند عبد الرزاق عن ابن عباس انه انكر ان يكون العزل واذا وقال المنى يكون نطفة ثم علقه ثم مضغه ثم فعلا ثم يركب كما قال والعزل قبل ذلك كله وذكر ابن الهيثم ان عمر عليا اتفقا على انها لا تكون مؤودة حتى تمر عليه التأت السبع اسند ابو يعلى وغيره عن عبيد بن رفاعه عن ابيد قال جلس الى عمر علي والزبير وسعد في نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذكروا العزل فقالوا لا بأس به فقال رجل منهم انهم يزعمون انها المؤودة الصغرى فقال علي لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التأت السبع حتى تكون سلالة من طين ثم تكون نطفة ثم تكون علقه ثم تكون مضغة ثم تكون عظما ثم تكون لحما ثم تكون خلقا آخر فقال عمر صدقت اطل الله بقاءك قوله وهي واذا المؤودة سئلت ام معناها ان العزل يشبه الواد المذكور في هذه الآية قوله نا حيوه بن شيرم التميمي كني ابا ذر

عياش بن عباس ان ابا النضر حدثه عن عامر بن سعد ان أسامة بن زيد اخبر والده سعد بن ابي وقاص ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني اعزل عن امرأتى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تفعل ذلك فقال الرجل اشفق على ولدها وعلى اولادها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ذلك ضاراً بضمير فارس والروم قال زهير في روايته ان كان لذلك فلا ما ضار ذلك فارس ولا الروم

قوله حدثني عياش بن عباس ام الاول بالشين المعجمة وابوه بالسين المعجمة وهو عياش بن عباس القتيبي بكسر القاف منسوب الى قتيان بطن من رعين قوله اشفق ام بضم الهنزة وكسر الفاء اي اخاف قوله على ولدها الخ قال القاري اي الذي في البطن لئلا يصير توأمان فيضعف كل منهما او على ولدها الذي ترضعه لما سبق ان الجماع يضرم ام وهذا الثاني هو الرابع وقيل اخاف ان لم اعزل عنها الحملت وحيداً يضمر الولد الاضغ في حال الحمل قوله ضاراً فارس والروم اي اولادها والواقع ليس

كذلك قوله ما ضار ذلك فارس الخ هو تخفيف الراء اي ما ضارهم يقال ضارهم يضرون ضيراً وضراً وضراً وضراً والله تعالى اعلم

ثم بفضل الله وعونه الجزء الثالث من كتاب فتح الملهم ويليه الجزء الرابع ان شاء الله تعالى اوله كتاب الرضا

صورة ما كتبه فضيلة الشيخ العلامة الحبر المحقق الناقد صاحب التصانيف والمآثر الشهيرة مولانا محمد زاهد بن حسن بن علي الكوشري نزيل القاهرة اطل الله بقاءه واحسن اليه في دنياه وآخرته افاض علينا من شأبيب علمه وفضله

الى حضرة العلامة المحدث الناقد الفقيه البارع العالم الرباني فخر المذهب النعماني مولانا الشيخ شبيب احمد العثماني اطل الله بقاءه في صحة وعافيه ووفقه لكل خير ونفع بعلمه المسلمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد كان من حسن حظ

ان اتعرفت الى الاستاذين الجليلين المنتدبين من قبل الجليل العلي الموقر لطبع كتب خاصة بمصر القاهرة فانشرح صدرى جداً لما علمت من حضراتهما من احوال اخواننا في الهند في سبيل احياء معالم العلم بما رضى الله ورسوله وكنا نعلم شيئاً من ذلك قبل ولكن اينما كنا نعلمه مما استفدنا من حضراتهما في هذا الصدد وبالأخص شرفاً منزلي وقد روي الى فتح الملهم في شرح صحيح مسلم من مؤلفاتكم الزاخرة فعظم مردى وابتهاج بذلك جداً وسعدت درسه زدوت عجايباً بكتب رأتني

يمولان فخر اعنفية في قدر الغصه جفا. أبديتم شرح صحيح مسلم هذا عن عبد غفره وفضل فياض في هداية وسكينته كماله في كل خير ورجو كما هو شأنه بعبء من شمس الهدى في شكركم عظيم شكر عمو هديتكم اتيتم هذه وادعوتني شجرتي نديتكم الامم مثله من النانيات نفاقة في خير عافته ذواجب على هذا جزيرت في حياة عيشة عيشة على دسدهم ويصعبه صحبه بيوت في ذخر آخرت ونويز

لقلبي، ونظرة مجلى في الكتاب اظهرت لي عن كنز ثمين وكما كان سروري عظيماً من تلك المقدمة النفيسة في مصطلح الحديث وفي شرح مقدمة صحيح مسلم فانها ما لماره مسطراً في موضع واحد بهذا الجمع وهذا التحقيق وطريقته كما ايدى في شرح الكتاب ما يخضع لبائع استقامته كياراهل العلم سلفاً وخلقاً فماذا يكون قول مثلي من المتطفلين على العلوم الكبار والاجلال، اطل الله بقاءه في عافية كاملة وصحة تامة ونفع بعلمكم المسلمين، وفي الختام أرجو من مولانا الداعى بحسن الخاتمة،

من الداعى المخلص

في ٩ جمادى الثانية
سنة ١٣٥٤ م
محمد زاهد بن الحسن الكوشري
خادم العلوم بيد الخلافة العثمانية
سابقاً، المقيم بالمنزل رقمه بشابع
العباسية بمصر القاهرة

ثم قرأ حضرة العلامة الممدوح في مجلة "الاسلام" المصرية بكلمات حليلة مانحها

"فتح الملهم في شرح صحيح مسلم"

لاهل العلم بالحدث عناية خاصة بصحيح مسلم علماً منهم عزله انعليا بين اصول الاسلام الستة فمنهم من الف مستخرجات عليه و منهم من الف في رجاله خاصة، ومنهم من عني بمواضع النقد عند بعض اهل النقد سنداً او متناً، ومنهم من سطى في ايضاح غمضات معانيه وشرحه وجوه دلالته وكشف ما اغلق في اسانيد، فمن جملة الشارحين لهذا الكتاب الجليل الامام ابو عبد الله محمد بن علي المازي صاحب المعلة

في شرح صحيح مسلم ومنتزه القاضى عياض بن موسى اليصبى ثلث
 احوال المعلق في شرح صحيح مسلم ومنتزه ابو العباس احمد بن عمر القرطبي
 مصنف المذهب ليا الشكل من التخصيص كتاب مسلم ومنتزه ابو ذكريا
 محي الدين يحيى النورى صاحب المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج
 وهو استمد من الكتب الثلاثة التي ذكرناها ومن الاعلام ومعال
 السنن الخطابي، وشرح النورى هذا هو اول شرح يبرز في عالم المطبوعات
 من شرح صحيح مسلم الا انه ليس مما يشفي غلة الباحث في جل المطالب
 ثم ظهر في عالم الوجود احوال احوال المعلق لابن عبد الله محمد بن خليفة
 الابن الذي طبع قبل نحو ثلاثين سنة ومعه اكمال اكمال الاكمال لاوي عبد
 محمد بن محمد السقوي وقد جمعا فيها صفة ما في الشرح السابقة من الفها
 مع استدل اكهما ما تيسر لها وكان سره اهل العلم بما عظميا بالغا فيها
 من نوع من البسط بالنظر الى شرح النورى للطبري فيما سبق ولكن الحق
 يقال انه لو كان شرح من تلك الشروح لفي صحيح مسلم حقه من الشرح
 والا يضاهج من جميع النواحي التي تعد الباحثين المتعطين والكتابه
 ما في الكتاب من الخبايا فان اجاد احدا لشرور في الفقهيات او
 الاعتقادات على مذاهب من المذاهب مثلاً تجد يغفل شرح
 ما يتعلق بسائر المذاهب عملاً واعتقاداً وهذا لا يورى ظلاً الباحث او
 تراه يميل شرح مقدمته مع انما من اقدم ما سطر ائمة الحديث في
 التمهيد لقواعد المصطلح للكتاب التبيين لمسلم وحق مثلها ان يشرح شرحاً
 واقفياً، وعبد بين الشرح من يترك الكلام على الرجال بالمرة مع ان
 الباحث في حاجة شديدة الى ذلك في مواضع النقد المحرفة فاذا
 اعجبك احد تلك الشروح من بعض الوجوه تجد لا يشفي غلتك من وجوه
 أخرى وهكذا سائر الشروح، وهذا فراغ ملوس كنا في غاية الشوق الى
 ظهور شرح صحيح مسلم في عالم المطبوعات يلا هذا الفراغ وهذا خلل
 قد ظفنا بضاللتنا المنشودة ببرز فتح الملهو في شرح صحيح مسلم بن
 القشيب حله المستملحة في عالم المطبوعات الهندية، وقد صدر
 الى الآن مجلدات ضخمة منه عدد صفحات كل مجلد منها خمسمائة صفحة
 وعدد اسطر كل صفحة خمسة وثلاثون سطرًا ولو كان الكتاب طبع عصر
 كان كل مجلد منه مجلدين بالقطع الكبير وقما، الكتاب في خمسة مجلدات
 هكذا، والمجلد الثالث على شرف الصدور وقد اغتبطنا حين الاعتباط
 بهذا الشرح الضخم الفخم ضرورة ومعنى حيث وجدناه قد شفى وكفى من

كل ناحية وقد مر بالمختصم ذلك الفهم الذي كنا نأمل ان
 فيجد الباحث مقدمة كبيرة في اوله تجتمع شتات علماء اصول
 الحديث بتحقيق يهر يصل آراء المحدثين المتقلة في هذا العدد
 بما قرره علماء اصول الفقه على اختلاف المذاهب غير مقتصر على فريق
 دون فريق، فهذا المقدمة البداية تكفي للمطالع مؤتمن البحث في
 مصادره لا تخاف لها، وبعد المقدمة البالغة مائة صفحة يلي الباحث
 شرح مقدمة صحيح مسلم شرحاً ينشرح له صدر الفاحص حيث لو كان
 الشارح المجهول موضع اشكال منها اصلاً بل بان مالها وما عليها
 بكل انصاف ثم شرح الاحاديث في الابواب بقافية من الأثران فيتميز
 بحثاً فقهياً من غير تحييد بل سرد ادلة المذاهب في المسائل وتارة
 بينها وقوى القوى ومن الواهي بكل نصفه، وكذلك لم يميل
 الشارح المفضل امراً يتعلق بالحديث في الابواب كلها بل وفادته
 من التحقيق والتوضيح، فاستوفى في ضبط الاسماء وشرح الغريب و
 الكلا على الرجال وتحقيق مواضع اورد عليها بعض ائمة هذا الشأن
 وجوهاً من النقد من حيث الصناعة غير مستيعب اتخاذ قول من قال
 بكل من اخرج له الشيخان فقد قفر القطر، ذريعة للتقليد لا اعلى
 وكردي في شرحه هذا على صنوف اهل الزنج، وله نزاهة بالغة في
 دوده على الخالفين من اهل لفقة والحديث، وكراماً من ثناب
 الاحاديث المشرحة فواشدا شاردة وحقائق عالية لا ينتبه اليها
 الا افاذا الرجال وارباب القلوب ولا عجب ان يكون هذا الشرح كما
 وصفناه ووفق ما وصفنا عند المطالع المنصف، ومؤلفه ذلك المجهول
 المحبة الجامع لاشتات العلوم محقق العصر لمقتدر الحديث الفقيه
 البارع النقاد القصاص مولانا شبيب احمد العثماني شيخ الحديث
 بالجامعة الاسلامية في داجيل سورت (بالهند) ومدير دار العلوم
 الديوبندية (ازهر لاقطار الهندية) وصاحب المؤلفات المشهورة في
 علوم القرآن والحديث والفقه والرد على المخالفين اطال الله بقاءه
 في خير وعافية ووفقه لاستكمال طبع هذا الشرح الثمين ولنا فيه كثير
 من امثاله مما فيه سعادة الدارين ونفع بعلمه المسلمين ومشارك
 الارض ومغاربها، انه قريب عجيب.

محمد زاهد الكوثري

طبع بالمطبعة الشهيرة بمآنة برس الوراق في بلدة جالندهر

غلام صادق بنگل

كتبه الفقير محمد عبد السلام البرقي عفا الله عنه (رشوال ١٣٨٠م)

١٨٨١

To: www.al-mostafa.com